قاعدة معرفة مساعفية لتلخيص الكتب الإسلامية العميقة والمتخصصة

من التلخيص الحافظ للتفاصيل إلى التركيب المولّد للمعاني والنماذج

إنجاز وتركيب: زهير مساعف

نسخة عمل بحثية - 23 يونيو 2026

كتاب قاعدة معرفة: بروتوكولات، نماذج، محاكم نقد، خرائط مفاهيم، ومصفوفات تطبيقية لإنتاج ملخصات 80 صفحة عالية الكثافة من الكتب الإسلامية المتخصصة.

تنبيه منهجي وحقوقي حول وظيفة الكتاب

هذا الكتاب ليس تلخيصا لكتاب إسلامي بعينه، بل قاعدة معرفة تشغيلية لتلخيص الكتب الإسلامية العميقة بحيث لا يضيع التفصيل الفرعي ولا تتحول القراءة إلى اختزال مخل. وظيفته أن يعطي الخادم أو الباحث نظاما صارما: ماذا يقرأ، كيف يستخرج، كيف يفرز، كيف يركب، كيف يراجع، وكيف ينتج ملخصا من ثمانين صفحة يحفظ عمود الكتاب وطبقاته وسياقاته.

الأصل في هذا المشروع أن التلخيص ليس تصغيرا للكتاب، بل إعادة بناء هندسية له. فالكتاب العميق لا يتكون من أفكار كبرى فقط، يتكون أيضا من فواصل دقيقة، استثناءات، تعقيبات، انتقالات، أمثلة، تصويبات، وحالات حدية. ضياع هذه الجزئيات يقتل روح الكتاب ولو بقيت عناوينه.

أي استعمال لهذه القاعدة مع كتب معاصرة محمية يجب أن يلتزم بحقوق النشر: لا نسخ طويل، ولا إعادة إنتاج متن كامل، ولا استخراج بديل يغني عن شراء الكتاب. المسموح منهجيا هو القراءة، التحليل، الإحالة، الاقتباس القصير الضروري، وبناء معرفة نقدية أو تعليمية لا تستولي على جهد المؤلف.

مصادر التراث المفتوحة، ومحركات البحث مثل المكتبة الشاملة، والمجاميع الرقمية مثل OpenITI وArabic Collections Online، لا تعفي من التحقق: فالنص قد يختلف بين طبعة وطبعة، وقد يقع خطأ OCR، وقد تكون نسبة الكتاب محل خلاف، وقد يكون التبويب الحديث أثّر في فهم بنية الكتاب. لذلك لا يعتمد هذا النظام على النص الخام فقط، بل على طبقات من المراجعة والمقارنة.

قاعدة تأسيسية
كل ملخص لا يستطيع الرجوع منه إلى بنية الكتاب الأصلية، ومعرفة أين قال المؤلف ماذا ولماذا، هو ملخص فاقد للسيادة العلمية؛ قد يكون نافعا للذاكرة، لكنه لا يصلح لبناء معرفة عميقة.

فهرس تفصيلي مختصر

الباب الأول: فلسفة التلخيص الحافظ للتفاصيل
الباب الثاني: الملخص الثمانيني: هندسة 80 صفحة لكتاب عميق
الباب الثالث: بروتوكول قراءة المصدر الإسلامي من الداخل
الباب الرابع: مصفوفة العلوم الإسلامية ومخاطر الاختزال
الباب الخامس: التعامل مع المكتبة الشاملة والمصادر الرقمية
الباب السادس: أدوات تركيب المعاني والسياقات
الباب السابع: نظام أقوال العلماء وموازين الاعتماد
الباب الثامن: خرائط معرفية للعلوم الشرعية
الباب التاسع: بناء ملخص مركب قابل للتدقيق
الباب العاشر: محكمة الهدم ضد الملخص والنموذج
الباب الحادي عشر: النموذج الجديد: المحرك الوعائي لتلخيص الكتب الإسلامية
الباب الثاني عشر: البرنامج البحثي والتطبيقي المستقبلي
الملاحق الكبرى: بطاقات تشغيل، جداول، قوالب، مصادر، ومقاييس جودة

صفحة عنوان النسخة الموسعة: من قاعدة تلخيص إلى قاعدة تأسيس وتوليد

معرّف الصفحة: KB2-001 | الوحدة: هوية النسخة | الوظيفة: إعلان وظيفة التوسيع

هذه الطبقة لا تلغي الكتاب الأصلي ولا تستبدله، وظيفتها أن ترفعه من قاعدة تلخيص عميق إلى قاعدة تركيبية من المستوى الثاني، أي قاعدة تجعل الكتاب الإسلامي المتخصص مدخلا لاستخراج روح العلم وآلته وأصوله وأصول أصوله. الأصل محفوظ، لكن طريقة تشغيله تصبح أشد صرامة وأصلح للنماذج المفكرة.

المبدأ الحاكم هنا أن التلخيص ليس تصغيرا، وأن التوسيع ليس نفخا. التلخيص يحفظ، والتوسيع يفسر لماذا قال العلم ما قاله، وكيف تتولد مسائله، وأين تقع حدوده. فإذا لم تؤد الصفحة الجديدة إلى تعريف أدق أو أداة أقوى أو محكمة نقد أو مخرج قابل للتعليم، فهي حشو لا يدخل في هذه النسخة.

تعامل هذه النسخة مع كل كتاب بوصفه شاهدا على علم لا مجرد متن. لذلك لا تسأل: ماذا قال المؤلف فقط؟ بل تسأل: ما العلم الذي جعله يقول ذلك؟ ما مأخذ القاعدة؟ ما تصور الدليل؟ ما الحد الذي يمنع سوء التنزيل؟ وما الخلل الذي لو عولج لصار الباب أعمق؟

ولكي تكون النسخة سهلة للنماذج، صيغت صفحات الحقن بوحدات قابلة للتجزئة: معرّف، وظيفة، تعريف، خطوات، محكمة، ومخرج. يستطيع النموذج استرجاع كل وحدة دون ضياع حدودها، ويستطيع الباحث مراجعتها دون اختلاط النقل بالتركيب.

تطبيق هذه الوحدة داخل كتاب حقيقي يبدأ بتحديد موضعها من الفهرس ثم ربطها بسؤال المؤلف وخصمه ومرتبة الدليل. لا تستعمل الوحدة كفقرة عامة، بل كأداة تقرر: ماذا يحفظ من النص، ماذا يوسع، ماذا يخفض من يقين إلى فرضية، وماذا يحتاج إلى تحقق قبل أن يدخل في الخلاصة النهائية.

محكمة هذه الوحدة تفحص ثلاثة أخطاء: أن يتحول هوية النسخة إلى شعار بلا أثر، وأن تنفصل وظيفة إعلان وظيفة التوسيع عن موضعها في الكتاب، وأن ينتج النموذج صياغة قوية لا يمكن الرجوع منها إلى أصل أو سياق أو معيار. فإذا وقع أحد هذه الأخطاء، تعاد الوحدة إلى مرحلة الوسم والفرز قبل التركيب.

معيار الجودة في هذه الصفحة أن تخرج منها بطاقة قابلة للاسترجاع: تعريف مختصر، مدخلات واضحة، خطوات محددة، مخرج قابل للفحص، وحدود استعمال. فإذا لم يستطع الباحث أو النموذج أن يحول الصفحة إلى prompt أو جدول أو اختبار، فالمحتوى لم يبلغ بعد مستوى التشغيل المطلوب.

اختبار الحد الأدنى: أعط هذه الوحدة لنموذج آخر واطلب منه أن يستخرج منها سؤالا، قاعدة، خطأ ممنوعا، وأداة تطبيق. إذا عجز عن استخراج هذه العناصر الأربعة فإما أن الصفحة غامضة، أو أن الربط بين هوية النسخة وإعلان وظيفة التوسيع غير كاف، أو أن الصياغة أقوى من البنية.

صيغة الاستعمال المختصرة: اقرأ، وسِم، وافصل الرتب، ثم ركّب، ثم اهدم، ثم عدّل. لا تقبل مخرجا لا يحمل أثرا راجعا إلى النص، ولا تقبل أثرا بلا حد، ولا تقبل حدا بلا سبب. بهذه السلسلة يصير التطوير هجوميا لكنه غير فوضوي.

تطبيق مصغر: عند إدخال فصل من كتاب إسلامي، يستخرج النموذج أولا عنوان الباب وسؤال المؤلف، ثم يضع هذه الوحدة في موضعها: هل تخدم التعريف، أو الدليل، أو الخلاف، أو المقصد، أو النقد؟ بعد ذلك يكتب سطرا واحدا يبين لماذا لا يكفي التلخيص العادي في هذا الموضع.

منع التضخم: إذا ولدت الصفحة مفهوما جديدا، فلا يسمح باستعماله قبل تعريفه وحدوده ومثال صحيح ومثال فاشل. وإذا ولدت أداة، فلا تقبل حتى تحدد مدخلاتها وخطواتها ومخرجاتها. وإذا ولدت نظرية، فلا تدخل إلا بعد اعتراض قوي ونسخة معدلة.

أثر الصفحة في النسخة الكاملة يقاس بقدرتها على رفع ثلاث قدرات: قدرة الفهم، قدرة الاسترجاع، وقدرة التوليد. الفهم بلا استرجاع ذاكرة رخوة، والاسترجاع بلا توليد أرشيف جامد، والتوليد بلا فهم فوضى اصطلاحية. الجمع بين الثلاثة هو معيار المستوى الثاني.

خطوات تشغيلية مختصرة:

-- احفظ الأصل قبل التطوير.
-- ميز النقل والاستنتاج والفرضية.
-- حوّل كل نقص إلى أداة أو مبحث.
-- اختبر كل أداة بمحكمة هدم.
-- اجعل المخرج قابلا للتعليم والاسترجاع.

```
KB2_UNIT={id,title,module,function,claim,rank,inputs,steps,outputs,caveats}
```

فهرس التوسيع المدمج - الطبقة الأولى

معرّف الصفحة: KB2-002 | الوحدة: الفهرسة | الوظيفة: تحديد مواضع الحقن الجديدة

ليست هذه الطبقة ملحقا منفصلا؛ إنها مواضع حقن داخل مسار الكتاب: بعد هوية العمل تأتي طبقة مراتب المعرفة، وبعد الملخص الثمانيني تأتي طبقة أصول الأصول، وبعد بروتوكول القراءة تأتي طبقة القارئ المركب، وبعد مصفوفة العلوم تأتي طبقة الحاكمية الخاصة بكل علم.

يقصد بالفهرس هنا خريطة تشغيل للنماذج لا مجرد قائمة عناوين. كل عنوان قابل للتحول إلى prompt فرعي، وكل prompt فرعي له مدخلات ومخرجات ومحكمة. هذا يجعل الكتاب قابلا لأن يقرأه الإنسان، وأن يستعمله النموذج في بناء ملخصات جديدة، وأن يراجعه الباحث في صورة وحدات.

يتوزع التوسيع على: سلم المستوى الثاني، أصول الأصول، بروتوكول العالم المركب، خريطة العلوم الموسعة، النظريات الكبرى، النظريات الفرعية، الأدوات، المقاييس، محاكم الهدم، البرنامج البحثي، وقوالب الخرج السهلة للنماذج.

كل موضع حقن صمم ليقوي الباب الذي يليه أو يسبق بابه الطبيعي. فإذا قرأ النموذج هذه الصفحات منفردة فهم الوظيفة، وإذا قرأها داخل الكتاب رأى كيف ترفع الأصل بدل أن تزاحمه.

تطبيق هذه الوحدة داخل كتاب حقيقي يبدأ بتحديد موضعها من الفهرس ثم ربطها بسؤال المؤلف وخصمه ومرتبة الدليل. لا تستعمل الوحدة كفقرة عامة، بل كأداة تقرر: ماذا يحفظ من النص، ماذا يوسع، ماذا يخفض من يقين إلى فرضية، وماذا يحتاج إلى تحقق قبل أن يدخل في الخلاصة النهائية.

محكمة هذه الوحدة تفحص ثلاثة أخطاء: أن يتحول الفهرسة إلى شعار بلا أثر، وأن تنفصل وظيفة تحديد مواضع الحقن الجديدة عن موضعها في الكتاب، وأن ينتج النموذج صياغة قوية لا يمكن الرجوع منها إلى أصل أو سياق أو معيار. فإذا وقع أحد هذه الأخطاء، تعاد الوحدة إلى مرحلة الوسم والفرز قبل التركيب.

معيار الجودة في هذه الصفحة أن تخرج منها بطاقة قابلة للاسترجاع: تعريف مختصر، مدخلات واضحة، خطوات محددة، مخرج قابل للفحص، وحدود استعمال. فإذا لم يستطع الباحث أو النموذج أن يحول الصفحة إلى prompt أو جدول أو اختبار، فالمحتوى لم يبلغ بعد مستوى التشغيل المطلوب.

اختبار الحد الأدنى: أعط هذه الوحدة لنموذج آخر واطلب منه أن يستخرج منها سؤالا، قاعدة، خطأ ممنوعا، وأداة تطبيق. إذا عجز عن استخراج هذه العناصر الأربعة فإما أن الصفحة غامضة، أو أن الربط بين الفهرسة وتحديد مواضع الحقن الجديدة غير كاف، أو أن الصياغة أقوى من البنية.

صيغة الاستعمال المختصرة: اقرأ، وسِم، وافصل الرتب، ثم ركّب، ثم اهدم، ثم عدّل. لا تقبل مخرجا لا يحمل أثرا راجعا إلى النص، ولا تقبل أثرا بلا حد، ولا تقبل حدا بلا سبب. بهذه السلسلة يصير التطوير هجوميا لكنه غير فوضوي.

تطبيق مصغر: عند إدخال فصل من كتاب إسلامي، يستخرج النموذج أولا عنوان الباب وسؤال المؤلف، ثم يضع هذه الوحدة في موضعها: هل تخدم التعريف، أو الدليل، أو الخلاف، أو المقصد، أو النقد؟ بعد ذلك يكتب سطرا واحدا يبين لماذا لا يكفي التلخيص العادي في هذا الموضع.

منع التضخم: إذا ولدت الصفحة مفهوما جديدا، فلا يسمح باستعماله قبل تعريفه وحدوده ومثال صحيح ومثال فاشل. وإذا ولدت أداة، فلا تقبل حتى تحدد مدخلاتها وخطواتها ومخرجاتها. وإذا ولدت نظرية، فلا تدخل إلا بعد اعتراض قوي ونسخة معدلة.

أثر الصفحة في النسخة الكاملة يقاس بقدرتها على رفع ثلاث قدرات: قدرة الفهم، قدرة الاسترجاع، وقدرة التوليد. الفهم بلا استرجاع ذاكرة رخوة، والاسترجاع بلا توليد أرشيف جامد، والتوليد بلا فهم فوضى اصطلاحية. الجمع بين الثلاثة هو معيار المستوى الثاني.

خطوات تشغيلية مختصرة:

-- اقرأ العنوان كوظيفة لا كزينة.
-- استخرج من كل وحدة prompt فرعيا.
-- اربط كل وحدة ببابها الأصلي.
-- لا تنسب الإضافة إلى المؤلف الأصلي.
-- استعمل الفهرس كخريطة استرجاع.

TOC_LAYER_1=identity>levels>origins>agents>sciences>theories>tools>courts>research>schemas

فهرس التوسيع المدمج - الطبقة الثانية

معرّف الصفحة: KB2-003 | الوحدة: الفهرسة | الوظيفة: تحديد مواضع الحقن الجديدة

ليست هذه الطبقة ملحقا منفصلا؛ إنها مواضع حقن داخل مسار الكتاب: بعد هوية العمل تأتي طبقة مراتب المعرفة، وبعد الملخص الثمانيني تأتي طبقة أصول الأصول، وبعد بروتوكول القراءة تأتي طبقة القارئ المركب، وبعد مصفوفة العلوم تأتي طبقة الحاكمية الخاصة بكل علم.

يقصد بالفهرس هنا خريطة تشغيل للنماذج لا مجرد قائمة عناوين. كل عنوان قابل للتحول إلى prompt فرعي، وكل prompt فرعي له مدخلات ومخرجات ومحكمة. هذا يجعل الكتاب قابلا لأن يقرأه الإنسان، وأن يستعمله النموذج في بناء ملخصات جديدة، وأن يراجعه الباحث في صورة وحدات.

يتوزع التوسيع على: سلم المستوى الثاني، أصول الأصول، بروتوكول العالم المركب، خريطة العلوم الموسعة، النظريات الكبرى، النظريات الفرعية، الأدوات، المقاييس، محاكم الهدم، البرنامج البحثي، وقوالب الخرج السهلة للنماذج.

كل موضع حقن صمم ليقوي الباب الذي يليه أو يسبق بابه الطبيعي. فإذا قرأ النموذج هذه الصفحات منفردة فهم الوظيفة، وإذا قرأها داخل الكتاب رأى كيف ترفع الأصل بدل أن تزاحمه.

تطبيق هذه الوحدة داخل كتاب حقيقي يبدأ بتحديد موضعها من الفهرس ثم ربطها بسؤال المؤلف وخصمه ومرتبة الدليل. لا تستعمل الوحدة كفقرة عامة، بل كأداة تقرر: ماذا يحفظ من النص، ماذا يوسع، ماذا يخفض من يقين إلى فرضية، وماذا يحتاج إلى تحقق قبل أن يدخل في الخلاصة النهائية.

محكمة هذه الوحدة تفحص ثلاثة أخطاء: أن يتحول الفهرسة إلى شعار بلا أثر، وأن تنفصل وظيفة تحديد مواضع الحقن الجديدة عن موضعها في الكتاب، وأن ينتج النموذج صياغة قوية لا يمكن الرجوع منها إلى أصل أو سياق أو معيار. فإذا وقع أحد هذه الأخطاء، تعاد الوحدة إلى مرحلة الوسم والفرز قبل التركيب.

معيار الجودة في هذه الصفحة أن تخرج منها بطاقة قابلة للاسترجاع: تعريف مختصر، مدخلات واضحة، خطوات محددة، مخرج قابل للفحص، وحدود استعمال. فإذا لم يستطع الباحث أو النموذج أن يحول الصفحة إلى prompt أو جدول أو اختبار، فالمحتوى لم يبلغ بعد مستوى التشغيل المطلوب.

اختبار الحد الأدنى: أعط هذه الوحدة لنموذج آخر واطلب منه أن يستخرج منها سؤالا، قاعدة، خطأ ممنوعا، وأداة تطبيق. إذا عجز عن استخراج هذه العناصر الأربعة فإما أن الصفحة غامضة، أو أن الربط بين الفهرسة وتحديد مواضع الحقن الجديدة غير كاف، أو أن الصياغة أقوى من البنية.

صيغة الاستعمال المختصرة: اقرأ، وسِم، وافصل الرتب، ثم ركّب، ثم اهدم، ثم عدّل. لا تقبل مخرجا لا يحمل أثرا راجعا إلى النص، ولا تقبل أثرا بلا حد، ولا تقبل حدا بلا سبب. بهذه السلسلة يصير التطوير هجوميا لكنه غير فوضوي.

تطبيق مصغر: عند إدخال فصل من كتاب إسلامي، يستخرج النموذج أولا عنوان الباب وسؤال المؤلف، ثم يضع هذه الوحدة في موضعها: هل تخدم التعريف، أو الدليل، أو الخلاف، أو المقصد، أو النقد؟ بعد ذلك يكتب سطرا واحدا يبين لماذا لا يكفي التلخيص العادي في هذا الموضع.

منع التضخم: إذا ولدت الصفحة مفهوما جديدا، فلا يسمح باستعماله قبل تعريفه وحدوده ومثال صحيح ومثال فاشل. وإذا ولدت أداة، فلا تقبل حتى تحدد مدخلاتها وخطواتها ومخرجاتها. وإذا ولدت نظرية، فلا تدخل إلا بعد اعتراض قوي ونسخة معدلة.

أثر الصفحة في النسخة الكاملة يقاس بقدرتها على رفع ثلاث قدرات: قدرة الفهم، قدرة الاسترجاع، وقدرة التوليد. الفهم بلا استرجاع ذاكرة رخوة، والاسترجاع بلا توليد أرشيف جامد، والتوليد بلا فهم فوضى اصطلاحية. الجمع بين الثلاثة هو معيار المستوى الثاني.

خطوات تشغيلية مختصرة:

-- اقرأ العنوان كوظيفة لا كزينة.
-- استخرج من كل وحدة prompt فرعيا.
-- اربط كل وحدة ببابها الأصلي.
-- لا تنسب الإضافة إلى المؤلف الأصلي.
-- استعمل الفهرس كخريطة استرجاع.

```
TOC_LAYER_2=identity>levels>origins>agents>sciences>theories>tools>courts>research>schemas
```

فهرس التوسيع المدمج - الطبقة الثالثة

معرّف الصفحة: KB2-004 | الوحدة: الفهرسة | الوظيفة: تحديد مواضع الحقن الجديدة

ليست هذه الطبقة ملحقا منفصلا؛ إنها مواضع حقن داخل مسار الكتاب: بعد هوية العمل تأتي طبقة مراتب المعرفة، وبعد الملخص الثمانيني تأتي طبقة أصول الأصول، وبعد بروتوكول القراءة تأتي طبقة القارئ المركب، وبعد مصفوفة العلوم تأتي طبقة الحاكمية الخاصة بكل علم.

يقصد بالفهرس هنا خريطة تشغيل للنماذج لا مجرد قائمة عناوين. كل عنوان قابل للتحول إلى prompt فرعي، وكل prompt فرعي له مدخلات ومخرجات ومحكمة. هذا يجعل الكتاب قابلا لأن يقرأه الإنسان، وأن يستعمله النموذج في بناء ملخصات جديدة، وأن يراجعه الباحث في صورة وحدات.

يتوزع التوسيع على: سلم المستوى الثاني، أصول الأصول، بروتوكول العالم المركب، خريطة العلوم الموسعة، النظريات الكبرى، النظريات الفرعية، الأدوات، المقاييس، محاكم الهدم، البرنامج البحثي، وقوالب الخرج السهلة للنماذج.

كل موضع حقن صمم ليقوي الباب الذي يليه أو يسبق بابه الطبيعي. فإذا قرأ النموذج هذه الصفحات منفردة فهم الوظيفة، وإذا قرأها داخل الكتاب رأى كيف ترفع الأصل بدل أن تزاحمه.

تطبيق هذه الوحدة داخل كتاب حقيقي يبدأ بتحديد موضعها من الفهرس ثم ربطها بسؤال المؤلف وخصمه ومرتبة الدليل. لا تستعمل الوحدة كفقرة عامة، بل كأداة تقرر: ماذا يحفظ من النص، ماذا يوسع، ماذا يخفض من يقين إلى فرضية، وماذا يحتاج إلى تحقق قبل أن يدخل في الخلاصة النهائية.

محكمة هذه الوحدة تفحص ثلاثة أخطاء: أن يتحول الفهرسة إلى شعار بلا أثر، وأن تنفصل وظيفة تحديد مواضع الحقن الجديدة عن موضعها في الكتاب، وأن ينتج النموذج صياغة قوية لا يمكن الرجوع منها إلى أصل أو سياق أو معيار. فإذا وقع أحد هذه الأخطاء، تعاد الوحدة إلى مرحلة الوسم والفرز قبل التركيب.

معيار الجودة في هذه الصفحة أن تخرج منها بطاقة قابلة للاسترجاع: تعريف مختصر، مدخلات واضحة، خطوات محددة، مخرج قابل للفحص، وحدود استعمال. فإذا لم يستطع الباحث أو النموذج أن يحول الصفحة إلى prompt أو جدول أو اختبار، فالمحتوى لم يبلغ بعد مستوى التشغيل المطلوب.

اختبار الحد الأدنى: أعط هذه الوحدة لنموذج آخر واطلب منه أن يستخرج منها سؤالا، قاعدة، خطأ ممنوعا، وأداة تطبيق. إذا عجز عن استخراج هذه العناصر الأربعة فإما أن الصفحة غامضة، أو أن الربط بين الفهرسة وتحديد مواضع الحقن الجديدة غير كاف، أو أن الصياغة أقوى من البنية.

صيغة الاستعمال المختصرة: اقرأ، وسِم، وافصل الرتب، ثم ركّب، ثم اهدم، ثم عدّل. لا تقبل مخرجا لا يحمل أثرا راجعا إلى النص، ولا تقبل أثرا بلا حد، ولا تقبل حدا بلا سبب. بهذه السلسلة يصير التطوير هجوميا لكنه غير فوضوي.

تطبيق مصغر: عند إدخال فصل من كتاب إسلامي، يستخرج النموذج أولا عنوان الباب وسؤال المؤلف، ثم يضع هذه الوحدة في موضعها: هل تخدم التعريف، أو الدليل، أو الخلاف، أو المقصد، أو النقد؟ بعد ذلك يكتب سطرا واحدا يبين لماذا لا يكفي التلخيص العادي في هذا الموضع.

منع التضخم: إذا ولدت الصفحة مفهوما جديدا، فلا يسمح باستعماله قبل تعريفه وحدوده ومثال صحيح ومثال فاشل. وإذا ولدت أداة، فلا تقبل حتى تحدد مدخلاتها وخطواتها ومخرجاتها. وإذا ولدت نظرية، فلا تدخل إلا بعد اعتراض قوي ونسخة معدلة.

أثر الصفحة في النسخة الكاملة يقاس بقدرتها على رفع ثلاث قدرات: قدرة الفهم، قدرة الاسترجاع، وقدرة التوليد. الفهم بلا استرجاع ذاكرة رخوة، والاسترجاع بلا توليد أرشيف جامد، والتوليد بلا فهم فوضى اصطلاحية. الجمع بين الثلاثة هو معيار المستوى الثاني.

خطوات تشغيلية مختصرة:

-- اقرأ العنوان كوظيفة لا كزينة.
-- استخرج من كل وحدة prompt فرعيا.
-- اربط كل وحدة ببابها الأصلي.
-- لا تنسب الإضافة إلى المؤلف الأصلي.
-- استعمل الفهرس كخريطة استرجاع.

```
TOC_LAYER_3=identity>levels>origins>agents>sciences>theories>tools>courts>research>schemas
```

تنبيه منهجي: حدود هذه النسخة ومراتب ادعائها

معرّف الصفحة: KB2-005 | الوحدة: المنهج | الوظيفة: منع تضخم الدعوى

هذه النسخة توسعة منهجية وتشغيلية مبنية على الكتاب الأصلي وعلى البرومبت الحاكم للتطوير. وهي لا تدعي أنها أنهت البحث الخارجي في كل مصدر ولا أنها أثبتت نظريات جديدة إثباتا نهائيا. رتبة الإضافات هنا: أدوات تحليل، فرضيات تشغيل، نماذج توليد، ومقترحات بحثية قابلة للاختبار.

القوة المطلوبة ليست في أن يلبس كل تركيب لباس اليقين، بل في أن يعرف كل تركيب رتبته. فالنظرية هنا قد تكون عدسة نافعة لا حقيقة مثبتة، والأداة قد تكون بروتوكولا قابلا للتحسين لا معيارا نهائيا، والفرضية قد تكون سؤالا قويا لا نتيجة مغلقة.

هذا التفريق يحمي المشروع من آفتين: آفة الجبن الذي يمنع التوليد، وآفة الحماسة التي تسوق الفرضية كأنها حكم قطعي. الخرق المعرفي المنضبط لا يفر من الجرأة، لكنه يضع الجرأة في قفص المحاكمة والتوثيق والاختبار.

كل استعمال للنموذج في تلخيص كتاب معين يحتاج مصادره الخاصة: النص المعتمد، الطبعة، مواضع الاقتباس، درجة الأحاديث عند الحاجة، ومراجعة الباحث المتخصص. هذه الطبقة لا تعوض ذلك؛ إنها تعطي آلة القراءة والحكم.

تطبيق هذه الوحدة داخل كتاب حقيقي يبدأ بتحديد موضعها من الفهرس ثم ربطها بسؤال المؤلف وخصمه ومرتبة الدليل. لا تستعمل الوحدة كفقرة عامة، بل كأداة تقرر: ماذا يحفظ من النص، ماذا يوسع، ماذا يخفض من يقين إلى فرضية، وماذا يحتاج إلى تحقق قبل أن يدخل في الخلاصة النهائية.

محكمة هذه الوحدة تفحص ثلاثة أخطاء: أن يتحول المنهج إلى شعار بلا أثر، وأن تنفصل وظيفة منع تضخم الدعوى عن موضعها في الكتاب، وأن ينتج النموذج صياغة قوية لا يمكن الرجوع منها إلى أصل أو سياق أو معيار. فإذا وقع أحد هذه الأخطاء، تعاد الوحدة إلى مرحلة الوسم والفرز قبل التركيب.

معيار الجودة في هذه الصفحة أن تخرج منها بطاقة قابلة للاسترجاع: تعريف مختصر، مدخلات واضحة، خطوات محددة، مخرج قابل للفحص، وحدود استعمال. فإذا لم يستطع الباحث أو النموذج أن يحول الصفحة إلى prompt أو جدول أو اختبار، فالمحتوى لم يبلغ بعد مستوى التشغيل المطلوب.

اختبار الحد الأدنى: أعط هذه الوحدة لنموذج آخر واطلب منه أن يستخرج منها سؤالا، قاعدة، خطأ ممنوعا، وأداة تطبيق. إذا عجز عن استخراج هذه العناصر الأربعة فإما أن الصفحة غامضة، أو أن الربط بين المنهج ومنع تضخم الدعوى غير كاف، أو أن الصياغة أقوى من البنية.

صيغة الاستعمال المختصرة: اقرأ، وسِم، وافصل الرتب، ثم ركّب، ثم اهدم، ثم عدّل. لا تقبل مخرجا لا يحمل أثرا راجعا إلى النص، ولا تقبل أثرا بلا حد، ولا تقبل حدا بلا سبب. بهذه السلسلة يصير التطوير هجوميا لكنه غير فوضوي.

تطبيق مصغر: عند إدخال فصل من كتاب إسلامي، يستخرج النموذج أولا عنوان الباب وسؤال المؤلف، ثم يضع هذه الوحدة في موضعها: هل تخدم التعريف، أو الدليل، أو الخلاف، أو المقصد، أو النقد؟ بعد ذلك يكتب سطرا واحدا يبين لماذا لا يكفي التلخيص العادي في هذا الموضع.

منع التضخم: إذا ولدت الصفحة مفهوما جديدا، فلا يسمح باستعماله قبل تعريفه وحدوده ومثال صحيح ومثال فاشل. وإذا ولدت أداة، فلا تقبل حتى تحدد مدخلاتها وخطواتها ومخرجاتها. وإذا ولدت نظرية، فلا تدخل إلا بعد اعتراض قوي ونسخة معدلة.

أثر الصفحة في النسخة الكاملة يقاس بقدرتها على رفع ثلاث قدرات: قدرة الفهم، قدرة الاسترجاع، وقدرة التوليد. الفهم بلا استرجاع ذاكرة رخوة، والاسترجاع بلا توليد أرشيف جامد، والتوليد بلا فهم فوضى اصطلاحية. الجمع بين الثلاثة هو معيار المستوى الثاني.

خطوات تشغيلية مختصرة:

-- ضع رتبة معرفية لكل فكرة.
-- افصل المنهج عن النتيجة.
-- لا تجعل الأداة دليلا.
-- لا تجعل الفرضية تقريرا.
-- أدخل كل ادعاء في محكمة هدم.

RANKS=fixed|probable|disputed|inference|theory|hypothesis|tool|metaphor

ملخص تنفيذي من صفحتين تقريبا

المشكلة التي يعالجها هذا الكتاب أن تلخيص الكتب الإسلامية المتخصصة غالبا يسقط في آفتين متقابلتين: آفة التبسيط الذي يضيع الفروق، وآفة الجمع الذي يراكم الفقرات دون بنية. الكتاب الأصولي مثلا لا يمكن تلخيصه كأنه مجموعة تعريفات؛ لأنه مبني على صراعات بين دلالة اللفظ، حجية الدليل، شروط الاستدلال، أثر اللغة، وترتيب التعارض. وكتاب الحديث لا يلخص كمتون مفردة؛ لأنه شبكة أسانيد وطرق وعلل ومقاربات بين شراح ومحدثين وفقهاء. وكتاب العقيدة لا يختزل إلى نتائج؛ لأنه يتحرك بين نص، عقل، لغة، خصومة، تاريخ، ومدرسة.

الحل المقترح هو قاعدة معرفة تجعل التلخيص فعلا مركبا من خمس عمليات: الحفظ، التفكيك، التصنيف، التركيب، والمحاكمة. الحفظ يعني ألا يضيع التفصيل الفرعي. التفكيك يعني فصل الأطروحة عن الدليل والاعتراض والمثال والاستثناء. التصنيف يعني وضع كل معلومة في رتبتها: ثابت، راجح، خلافي، فرضية، أو تركيب. التركيب يعني جمع المعاني السياقية المنتشرة في المتن إلى خرائط كلية. المحاكمة تعني اختبار الملخص والنموذج ضد أقوى اعتراضات ممكنة.

يتخذ الكتاب من الملخص الثمانيني معيارا تطبيقيا: ثمانون صفحة لا تكون اختصارا للقراءة، بل نتيجة قراءة شديدة الانضباط. هذه الصفحات تتوزع إلى: هوية الكتاب، علمه، سؤال المؤلف، الخريطة المفاهيمية، بنية الفصول، الأدلة، الخلاف، المصطلحات، الأمثلة، أقوال العلماء، السياق التاريخي، العلاقات مع كتب أخرى، نقاط القوة، نقاط الضعف، ومحكمة النقد. بهذا يصبح الملخص وثيقة يمكن أن تُدرّس وتراجع وتبنى عليها أبحاث جديدة.

تضيف القاعدة بعدا توليديا: لا تكتفي بقول ما قاله الكتاب، بل تسأل ما الذي لم يقله، وما الفرضية الخفية التي تحكمه، وما المسألة التي عالجها بلفظ ولم يعالجها كنموذج، وما الذي يمكن أن يتولد منه في الفقه أو الأصول أو الكلام أو التزكية أو التاريخ. هذا لا يعني اختراع أقوال على المؤلف، بل بناء طبقة ثانية مفصولة بوضوح عن طبقة النقل: طبقة الاستنتاج والتركيب والفرضية.

النتيجة النهائية هي محرك معرفي يصلح للخادم الذكي، للباحث، لطالب العلم المتقدم، ولمهندس قاعدة معرفة إسلامية. وهو قائم على مبدأ واحد: لا خلاص معرفيا من دون وفاء للتفصيل، ولا إبداع رصين من دون محكمة هدم.

جدول الثابت والراجح والخلافي والفرضيات

الرتبة	تعريفها داخل الملخص	طريقة العرض	خطأ قاتل
الثابت	ما ثبت بنص قطعي أو تواتر أو إجماع معتبر أو نقل محقق لا ينازع في أصله	يعرض بصيغة جازمة مع مصدره وحدوده	خلطه بترجيح مذهبي أو قراءة تاريخية
الراجح	ما ترجح بدليل أو قرائن أو اعتماد جمهور متخصصين مع بقاء احتمال معتبر	يعرض بلفظ الراجح أو الأقوى أو الأظهر	تحويله إلى عقيدة إلزامية بلا دليل
الخلافي	ما وقع فيه نزاع معتبر بين مدارس أو علماء أو مناهج	يعرض مع أسباب الخلاف لا مع أسماء فقط	جعله فوضى أو جعله باطلا لمجرد وجود مخالف
الفرضية	تفسير قابل للاختبار يستند إلى قرائن ولم يكتمل برهانه	يعرض كاقتراح بحثي	تسويقه كاكتشاف نهائي
التركيب	جمع منضبط بين معان متفرقة أو علوم متعددة	يميز فيه بين النقل والبناء الجديد	نسبته إلى المؤلف الأصلي
التأمل	خاطر أو احتمال مفهومي يحتاج إلى ضبط	يوضع في الهامش أو محكمة البحث	إدخاله في صلب النتائج

سلم مراتب المعرفة في المستوى الثاني

معرّف الصفحة: KB2-006 | الوحدة: مراتب المعرفة | الوظيفة: فرز اليقين والفرضية والتركيب

المستوى الثاني يحتاج سلما أدق من الثابت والراجح والخلافي. لأن التوسيع التركيبي سيولد مفاهيم وأدوات ونظريات، وهذه لا يجوز أن تعرض وكأنها نقول مباشرة من العلماء. لذلك يقسم النظام المعرفة إلى: نقل موثق، فهم سياقي، استنتاج، تركيب، فرضية، أداة، استعارة منتجة، وبرنامج بحث.

النقل الموثق هو ما يرجع إلى النص أو المصدر. الفهم السياقي هو تحديد وظيفة العبارة داخل الحجة. الاستنتاج هو ما يلزم من ضم مقدمات. التركيب هو جمع منضبط بين معان متفرقة. الفرضية تفسير قابل للاختبار. الأداة بروتوكول عمل. الاستعارة منتجة إذا فتحت أسئلة ولم تدّع الإثبات.

أخطر خطأ في المستوى الثاني أن يظن النموذج أن قوة الصياغة ترفع رتبة الدليل. عبارة قوية بلا سند لا تصبح راجحة. ونموذج جميل بلا اختبار لا يصبح علما مكتمل الأركان. لذلك تكتب الرتبة بجوار الفكرة كلما كانت الفكرة مركزية.

هذا السلم يجعل الكتاب صالحا للتعليم والبحث؛ فالطالب يعرف ماذا يحفظ، والباحث يعرف ماذا يختبر، والنموذج يعرف ماذا يسترجع، والناقد يعرف أين يوجه اعتراضه.

تطبيق هذه الوحدة داخل كتاب حقيقي يبدأ بتحديد موضعها من الفهرس ثم ربطها بسؤال المؤلف وخصمه ومرتبة الدليل. لا تستعمل الوحدة كفقرة عامة، بل كأداة تقرر: ماذا يحفظ من النص، ماذا يوسع، ماذا يخفض من يقين إلى فرضية، وماذا يحتاج إلى تحقق قبل أن يدخل في الخلاصة النهائية.

محكمة هذه الوحدة تفحص ثلاثة أخطاء: أن يتحول مراتب المعرفة إلى شعار بلا أثر، وأن تنفصل وظيفة فرز اليقين والفرضية والتركيب عن موضعها في الكتاب، وأن ينتج النموذج صياغة قوية لا يمكن الرجوع منها إلى أصل أو سياق أو معيار. فإذا وقع أحد هذه الأخطاء، تعاد الوحدة إلى مرحلة الوسم والفرز قبل التركيب.

معيار الجودة في هذه الصفحة أن تخرج منها بطاقة قابلة للاسترجاع: تعريف مختصر، مدخلات واضحة، خطوات محددة، مخرج قابل للفحص، وحدود استعمال. فإذا لم يستطع الباحث أو النموذج أن يحول الصفحة إلى prompt أو جدول أو اختبار، فالمحتوى لم يبلغ بعد مستوى التشغيل المطلوب.

اختبار الحد الأدنى: أعط هذه الوحدة لنموذج آخر واطلب منه أن يستخرج منها سؤالا، قاعدة، خطأ ممنوعا، وأداة تطبيق. إذا عجز عن استخراج هذه العناصر الأربعة فإما أن الصفحة غامضة، أو أن الربط بين مراتب المعرفة وفرز اليقين والفرضية والتركيب غير كاف، أو أن الصياغة أقوى من البنية.

صيغة الاستعمال المختصرة: اقرأ، وسِم، وافصل الرتب، ثم ركّب، ثم اهدم، ثم عدّل. لا تقبل مخرجا لا يحمل أثرا راجعا إلى النص، ولا تقبل أثرا بلا حد، ولا تقبل حدا بلا سبب. بهذه السلسلة يصير التطوير هجوميا لكنه غير فوضوي.

تطبيق مصغر: عند إدخال فصل من كتاب إسلامي، يستخرج النموذج أولا عنوان الباب وسؤال المؤلف، ثم يضع هذه الوحدة في موضعها: هل تخدم التعريف، أو الدليل، أو الخلاف، أو المقصد، أو النقد؟ بعد ذلك يكتب سطرا واحدا يبين لماذا لا يكفي التلخيص العادي في هذا الموضع.

منع التضخم: إذا ولدت الصفحة مفهوما جديدا، فلا يسمح باستعماله قبل تعريفه وحدوده ومثال صحيح ومثال فاشل. وإذا ولدت أداة، فلا تقبل حتى تحدد مدخلاتها وخطواتها ومخرجاتها. وإذا ولدت نظرية، فلا تدخل إلا بعد اعتراض قوي ونسخة معدلة.

أثر الصفحة في النسخة الكاملة يقاس بقدرتها على رفع ثلاث قدرات: قدرة الفهم، قدرة الاسترجاع، وقدرة التوليد. الفهم بلا استرجاع ذاكرة رخوة، والاسترجاع بلا توليد أرشيف جامد، والتوليد بلا فهم فوضى اصطلاحية. الجمع بين الثلاثة هو معيار المستوى الثاني.

خطوات تشغيلية مختصرة:

-- وسم كل دعوى مركزية.
-- لا تساو بين المصدر والتركيب.
-- أظهر حدود النموذج.
-- حوّل الفرضية إلى سؤال اختبار.
-- راجع الرتبة بعد النقد.

CLAIM={text,source,status,rank,confidence,needed_check}

قالب القراءة السريعة للنماذج المفكرة

معرّف الصفحة: KB2-007 | الوحدة: سهولة النماذج | الوظيفة: توفير مخطط إدخال وإخراج

النموذج المفكر يحتاج إلى شكل ثابت حتى لا يتوه في بلاغة النص. لذلك تقرأ كل وحدة وفق سبعة مفاتيح: الموضوع، السؤال، الدليل، القيد، الخلاف، التركيب، وحدود الثقة. إذا غاب مفتاح من هذه المفاتيح، لا يسمح للنموذج بإنتاج خلاصة نهائية، بل يكتب: منطقة ناقصة.

تعمل الوحدة هكذا: يدخل إليها نص أو فصل أو كتاب، فتستخرج منه claims، ثم تربط كل claim بوظيفة: تعريف، دليل، اعتراض، مثال، قيد، ترجيح، أو نقل. بعد ذلك تحدد رتبة المعرفة، ثم تولد خريطة علاقة، ثم تعرض محكمة هدم صغيرة.

السهولة هنا ليست تبسيطا للعلم، بل هندسة للمدخلات. فالنموذج إذا عرف أين يضع كل معلومة قلّت هلوسة التركيب، وإذا عرف متى يقول لا أعلم قلّ تضخم الجزم، وإذا عرف كيف يفصل المؤلف عن الاستنتاج صار ملخصه أكثر أمانة.

ينبغي أن يسبق كل تلخيص أمر صريح: لا تنسب إلى المؤلف إلا ما صرح به أو دل عليه السياق بقوة؛ أما النماذج والأدوات الجديدة فوسمها تركيب جديد أو فرضية تشغيلية.

تطبيق هذه الوحدة داخل كتاب حقيقي يبدأ بتحديد موضعها من الفهرس ثم ربطها بسؤال المؤلف وخصمه ومرتبة الدليل. لا تستعمل الوحدة كفقرة عامة، بل كأداة تقرر: ماذا يحفظ من النص، ماذا يوسع، ماذا يخفض من يقين إلى فرضية، وماذا يحتاج إلى تحقق قبل أن يدخل في الخلاصة النهائية.

محكمة هذه الوحدة تفحص ثلاثة أخطاء: أن يتحول سهولة النماذج إلى شعار بلا أثر، وأن تنفصل وظيفة توفير مخطط إدخال وإخراج عن موضعها في الكتاب، وأن ينتج النموذج صياغة قوية لا يمكن الرجوع منها إلى أصل أو سياق أو معيار. فإذا وقع أحد هذه الأخطاء، تعاد الوحدة إلى مرحلة الوسم والفرز قبل التركيب.

معيار الجودة في هذه الصفحة أن تخرج منها بطاقة قابلة للاسترجاع: تعريف مختصر، مدخلات واضحة، خطوات محددة، مخرج قابل للفحص، وحدود استعمال. فإذا لم يستطع الباحث أو النموذج أن يحول الصفحة إلى prompt أو جدول أو اختبار، فالمحتوى لم يبلغ بعد مستوى التشغيل المطلوب.

اختبار الحد الأدنى: أعط هذه الوحدة لنموذج آخر واطلب منه أن يستخرج منها سؤالا، قاعدة، خطأ ممنوعا، وأداة تطبيق. إذا عجز عن استخراج هذه العناصر الأربعة فإما أن الصفحة غامضة، أو أن الربط بين سهولة النماذج وتوفير مخطط إدخال وإخراج غير كاف، أو أن الصياغة أقوى من البنية.

صيغة الاستعمال المختصرة: اقرأ، وسِم، وافصل الرتب، ثم ركّب، ثم اهدم، ثم عدّل. لا تقبل مخرجا لا يحمل أثرا راجعا إلى النص، ولا تقبل أثرا بلا حد، ولا تقبل حدا بلا سبب. بهذه السلسلة يصير التطوير هجوميا لكنه غير فوضوي.

تطبيق مصغر: عند إدخال فصل من كتاب إسلامي، يستخرج النموذج أولا عنوان الباب وسؤال المؤلف، ثم يضع هذه الوحدة في موضعها: هل تخدم التعريف، أو الدليل، أو الخلاف، أو المقصد، أو النقد؟ بعد ذلك يكتب سطرا واحدا يبين لماذا لا يكفي التلخيص العادي في هذا الموضع.

منع التضخم: إذا ولدت الصفحة مفهوما جديدا، فلا يسمح باستعماله قبل تعريفه وحدوده ومثال صحيح ومثال فاشل. وإذا ولدت أداة، فلا تقبل حتى تحدد مدخلاتها وخطواتها ومخرجاتها. وإذا ولدت نظرية، فلا تدخل إلا بعد اعتراض قوي ونسخة معدلة.

أثر الصفحة في النسخة الكاملة يقاس بقدرتها على رفع ثلاث قدرات: قدرة الفهم، قدرة الاسترجاع، وقدرة التوليد. الفهم بلا استرجاع ذاكرة رخوة، والاسترجاع بلا توليد أرشيف جامد، والتوليد بلا فهم فوضى اصطلاحية. الجمع بين الثلاثة هو معيار المستوى الثاني.

خطوات تشغيلية مختصرة:

-- استخرج claims أولا.
-- وسم الوظيفة قبل الخلاصة.
-- حدد الرتبة قبل الترجيح.
-- اربط القيد بالنتيجة.
-- أنتج محكمة هدم مصغرة.

```
OUTPUT={claim,function,rank,relations,caveat} INPUT_CHUNK={source,page,quote,context};
```

قانون الأصل لا يمحى بل يرفع

معرّف الصفحة: KB2-008 | الوحدة: قوانين المستوى الثاني | الوظيفة: تحويل الشعار إلى قاعدة تشغيل

لا يسمح للتوسيع أن يقتل مادة الأصل، بل يعيد توزيعها في بنية أعلى.

يشتغل هذا القانون كصمام أمان. فالمشروع لا يريد مجرد صفحات أكثر، بل يريد ارتفاعا في قدرة التفسير والتوليد والمراجعة. وكل ارتفاع زائف يكشفه سؤال بسيط: ماذا أصبح القارئ قادرا على فعله بعد هذه الإضافة ولم يكن قادرا عليه قبلها؟

عند تطبيق القانون على كتاب إسلامي، لا يكتفى بسرد معلومات الباب، بل تحدد وظيفة الباب في العلم. هل يضبط الثبوت؟ هل يحدد الدلالة؟ هل يحمي التنزيل؟ هل يرد على خصم؟ هل يحرر لفظا؟ هل ينقل القارئ من حكم جزئي إلى قاعدة كلية؟

للنماذج، يترجم القانون إلى قيد: لا تنتج خلاصة حتى تصف أثر كل عنصر في الحجة. إذا كان العنصر لا يغير شيئا، فإما أنه حشو أو شاهد مساعد أو يحتاج إلى موضع آخر.

تطبيق هذه الوحدة داخل كتاب حقيقي يبدأ بتحديد موضعها من الفهرس ثم ربطها بسؤال المؤلف وخصمه ومرتبة الدليل. لا تستعمل الوحدة كفقرة عامة، بل كأداة تقرر: ماذا يحفظ من النص، ماذا يوسع، ماذا يخفض من يقين إلى فرضية، وماذا يحتاج إلى تحقق قبل أن يدخل في الخلاصة النهائية.

محكمة هذه الوحدة تفحص ثلاثة أخطاء: أن يتحول قوانين المستوى الثاني إلى شعار بلا أثر، وأن تنفصل وظيفة تحويل الشعار إلى قاعدة تشغيل عن موضعها في الكتاب، وأن ينتج النموذج صياغة قوية لا يمكن الرجوع منها إلى أصل أو سياق أو معيار. فإذا وقع أحد هذه الأخطاء، تعاد الوحدة إلى مرحلة الوسم والفرز قبل التركيب.

معيار الجودة في هذه الصفحة أن تخرج منها بطاقة قابلة للاسترجاع: تعريف مختصر، مدخلات واضحة، خطوات محددة، مخرج قابل للفحص، وحدود استعمال. فإذا لم يستطع الباحث أو النموذج أن يحول الصفحة إلى prompt أو جدول أو اختبار، فالمحتوى لم يبلغ بعد مستوى التشغيل المطلوب.

اختبار الحد الأدنى: أعط هذه الوحدة لنموذج آخر واطلب منه أن يستخرج منها سؤالا، قاعدة، خطأ ممنوعا، وأداة تطبيق. إذا عجز عن استخراج هذه العناصر الأربعة فإما أن الصفحة غامضة، أو أن الربط بين قوانين المستوى الثاني وتحويل الشعار إلى قاعدة تشغيل غير كاف، أو أن الصياغة أقوى من البنية.

صيغة الاستعمال المختصرة: اقرأ، وسِم، وافصل الرتب، ثم ركّب، ثم اهدم، ثم عدّل. لا تقبل مخرجا لا يحمل أثرا راجعا إلى النص، ولا تقبل أثرا بلا حد، ولا تقبل حدا بلا سبب. بهذه السلسلة يصير التطوير هجوميا لكنه غير فوضوي.

تطبيق مصغر: عند إدخال فصل من كتاب إسلامي، يستخرج النموذج أولا عنوان الباب وسؤال المؤلف، ثم يضع هذه الوحدة في موضعها: هل تخدم التعريف، أو الدليل، أو الخلاف، أو المقصد، أو النقد؟ بعد ذلك يكتب سطرا واحدا يبين لماذا لا يكفي التلخيص العادي في هذا الموضع.

منع التضخم: إذا ولدت الصفحة مفهوما جديدا، فلا يسمح باستعماله قبل تعريفه وحدوده ومثال صحيح ومثال فاشل. وإذا ولدت أداة، فلا تقبل حتى تحدد مدخلاتها وخطواتها ومخرجاتها. وإذا ولدت نظرية، فلا تدخل إلا بعد اعتراض قوي ونسخة معدلة.

أثر الصفحة في النسخة الكاملة يقاس بقدرتها على رفع ثلاث قدرات: قدرة الفهم، قدرة الاسترجاع، وقدرة التوليد. الفهم بلا استرجاع ذاكرة رخوة، والاسترجاع بلا توليد أرشيف جامد، والتوليد بلا فهم فوضى اصطلاحية. الجمع بين الثلاثة هو معيار المستوى الثاني.

خطوات تشغيلية مختصرة:
-- عرّف الوظيفة.
-- اختبر الأثر.
-- اربط بالباب الأعلى.
-- ضع حد الاستعمال.
-- أدخل محكمة مصغرة.

قانون=LAW الأصل لا يمحى بل يرفع; EFFECT=explain|separate|test|teach|generate

قانون المسألة نافذة لا جدار

معرّف الصفحة: KB2-009 | الوحدة: قوانين المستوى الثاني | الوظيفة: تحويل الشعار إلى قاعدة تشغيل

كل مسألة تفتح على أصل وأصل أصل وجذر معرفي ومقصد حاكم.

يشتغل هذا القانون كصمام أمان. فالمشروع لا يريد مجرد صفحات أكثر، بل يريد ارتفاعا في قدرة التفسير والتوليد والمراجعة. وكل ارتفاع زائف يكشفه سؤال بسيط: ماذا أصبح القارئ قادرا على فعله بعد هذه الإضافة ولم يكن قادرا عليه قبلها؟

عند تطبيق القانون على كتاب إسلامي، لا يكتفى بسرد معلومات الباب؛ بل تحدد وظيفة الباب في العلم. هل يضبط الثبوت؟ هل يحدد الدلالة؟ هل يحمي التنزيل؟ هل يرد على خصم؟ هل يحرر لفظا؟ هل ينقل القارئ من حكم جزئي إلى قاعدة كلية؟

للنماذج، يترجم القانون إلى قيد: لا تنتج خلاصة حتى تصف أثر كل عنصر في الحجة. إذا كان العنصر لا يغير شيئا، فإما أنه حشو أو شاهد مساعد أو يحتاج إلى موضع آخر.

تطبيق هذه الوحدة داخل كتاب حقيقي يبدأ بتحديد موضعها من الفهرس ثم ربطها بسؤال المؤلف وخصمه ومرتبة الدليل. لا تستعمل الوحدة كفقرة عامة، بل كأداة تقرر: ماذا يحفظ من النص، ماذا يوسع، ماذا يخفض من يقين إلى فرضية، وماذا يحتاج إلى تحقق قبل أن يدخل في الخلاصة النهائية.

محكمة هذه الوحدة تفحص ثلاثة أخطاء: أن يتحول قوانين المستوى الثاني إلى شعار بلا أثر، وأن تنفصل وظيفة تحويل الشعار إلى قاعدة تشغيل عن موضعها في الكتاب، وأن ينتج النموذج صياغة قوية لا يمكن الرجوع منها إلى أصل أو سياق أو معيار. فإذا وقع أحد هذه الأخطاء، تعاد الوحدة إلى مرحلة الوسم والفرز قبل التركيب.

معيار الجودة في هذه الصفحة أن تخرج منها بطاقة قابلة للاسترجاع: تعريف مختصر، مدخلات واضحة، خطوات محددة، مخرج قابل للفحص، وحدود استعمال. فإذا لم يستطع الباحث أو النموذج أن يحول الصفحة إلى prompt أو جدول أو اختبار، فالمحتوى لم يبلغ بعد مستوى التشغيل المطلوب.

اختبار الحد الأدنى: أعط هذه الوحدة لنموذج آخر واطلب منه أن يستخرج منها سؤالا، قاعدة، خطأ ممنوعا، وأداة تطبيق. إذا عجز عن استخراج هذه العناصر الأربعة فإما أن الصفحة غامضة، أو أن الربط بين قوانين المستوى الثاني وتحويل الشعار إلى قاعدة تشغيل غير كاف، أو أن الصياغة أقوى من البنية.

صيغة الاستعمال المختصرة: اقرأ، وسِم، وافصل الرتب، ثم ركّب، ثم اهدم، ثم عدّل. لا تقبل مخرجا لا يحمل أثرا راجعا إلى النص، ولا تقبل أثرا بلا حد، ولا تقبل حدا بلا سبب. بهذه السلسلة يصير التطوير هجوميا لكنه غير فوضوي.

تطبيق مصغر: عند إدخال فصل من كتاب إسلامي، يستخرج النموذج أولا عنوان الباب وسؤال المؤلف، ثم يضع هذه الوحدة في موضعها: هل تخدم التعريف، أو الدليل، أو الخلاف، أو المقصد، أو النقد؟ بعد ذلك يكتب سطرا واحدا يبين لماذا لا يكفي التلخيص العادي في هذا الموضع.

منع التضخم: إذا ولدت الصفحة مفهوما جديدا، فلا يسمح باستعماله قبل تعريفه وحدوده ومثال صحيح ومثال فاشل. وإذا ولدت أداة، فلا تقبل حتى تحدد مدخلاتها وخطواتها ومخرجاتها. وإذا ولدت نظرية، فلا تدخل إلا بعد اعتراض قوي ونسخة معدلة.

أثر الصفحة في النسخة الكاملة يقاس بقدرتها على رفع ثلاث قدرات: قدرة الفهم، قدرة الاسترجاع، وقدرة التوليد. الفهم بلا استرجاع ذاكرة رخوة، والاسترجاع بلا توليد أرشيف جامد، والتوليد بلا فهم فوضى اصطلاحية. الجمع بين الثلاثة هو معيار المستوى الثاني.

خطوات تشغيلية مختصرة:

-- عرّف الوظيفة.
-- اختبر الأثر.
-- اربط بالباب الأعلى.
-- ضع حد الاستعمال.
-- أدخل محكمة مصغرة.

قانون=LAW المسألة نافذة لا جدار; EFFECT=explain|separate|test|teach|generate

قانون الخلاف بمأخذه لا باسمه

معرّف الصفحة: KB2-010 | الوحدة: قوانين المستوى الثاني | الوظيفة: تحويل الشعار إلى قاعدة تشغيل

اسم العالم لا يكفي؛ المطلوب مأخذ القول وسبب الترجيح وحدوده.

يشتغل هذا القانون كصمام أمان. فالمشروع لا يريد مجرد صفحات أكثر، بل يريد ارتفاعا في قدرة التفسير والتوليد والمراجعة. وكل ارتفاع زائف يكشفه سؤال بسيط: ماذا أصبح القارئ قادرا على فعله بعد هذه الإضافة ولم يكن قادرا عليه قبلها؟

عند تطبيق القانون على كتاب إسلامي، لا يكتفى بسرد معلومات الباب؛ بل تحدد وظيفة الباب في العلم. هل يضبط الثبوت؟ هل يحدد الدلالة؟ هل يحمي التنزيل؟ هل يرد على خصم؟ هل يحرر لفظا؟ هل ينقل القارئ من حكم جزئي إلى قاعدة كلية؟

للنماذج، يترجم القانون إلى قيد: لا تنتج خلاصة حتى تصف أثر كل عنصر في الحجة. إذا كان العنصر لا يغير شيئا، فإما أنه حشو أو شاهد مساعد أو يحتاج إلى موضع آخر.

تطبيق هذه الوحدة داخل كتاب حقيقي يبدأ بتحديد موضعها من الفهرس ثم ربطها بسؤال المؤلف وخصمه ومرتبة الدليل. لا تستعمل الوحدة كفقرة عامة، بل كأداة تقرر: ماذا يحفظ من النص، ماذا يوسع، ماذا يخفض من يقين إلى فرضية، وماذا يحتاج إلى تحقق قبل أن يدخل في الخلاصة النهائية.

محكمة هذه الوحدة تفحص ثلاثة أخطاء: أن يتحول قوانين المستوى الثاني إلى شعار بلا أثر، وأن تنفصل وظيفة تحويل الشعار إلى قاعدة تشغيل عن موضعها في الكتاب، وأن ينتج النموذج صياغة قوية لا يمكن الرجوع منها إلى أصل أو سياق أو معيار. فإذا وقع أحد هذه الأخطاء، تعاد الوحدة إلى مرحلة الوسم والفرز قبل التركيب.

معيار الجودة في هذه الصفحة أن تخرج منها بطاقة قابلة للاسترجاع: تعريف مختصر، مدخلات واضحة، خطوات محددة، مخرج قابل للفحص، وحدود استعمال. فإذا لم يستطع الباحث أو النموذج أن يحول الصفحة إلى prompt أو جدول أو اختبار، فالمحتوى لم يبلغ بعد مستوى التشغيل المطلوب.

اختبار الحد الأدنى: أعط هذه الوحدة لنموذج آخر واطلب منه أن يستخرج منها سؤالا، قاعدة، خطأ ممنوعا، وأداة تطبيق. إذا عجز عن استخراج هذه العناصر الأربعة فإما أن الصفحة غامضة، أو أن الربط بين قوانين المستوى الثاني وتحويل الشعار إلى قاعدة تشغيل غير كاف، أو أن الصياغة أقوى من البنية.

صيغة الاستعمال المختصرة: اقرأ، وسِم، وافصل الرتب، ثم ركّب، ثم اهدم، ثم عدّل. لا تقبل مخرجا لا يحمل أثرا راجعا إلى النص، ولا تقبل أثرا بلا حد، ولا تقبل حدا بلا سبب. بهذه السلسلة يصير التطوير هجوميا لكنه غير فوضوي.

تطبيق مصغر: عند إدخال فصل من كتاب إسلامي، يستخرج النموذج أولا عنوان الباب وسؤال المؤلف، ثم يضع هذه الوحدة في موضعها: هل تخدم التعريف، أو الدليل، أو الخلاف، أو المقصد، أو النقد؟ بعد ذلك يكتب سطرا واحدا يبين لماذا لا يكفي التلخيص العادي في هذا الموضع.

منع التضخم: إذا ولدت الصفحة مفهوما جديدا، فلا يسمح باستعماله قبل تعريفه وحدوده ومثال صحيح ومثال فاشل. وإذا ولدت أداة، فلا تقبل حتى تحدد مدخلاتها وخطواتها ومخرجاتها. وإذا ولدت نظرية، فلا تدخل إلا بعد اعتراض قوي ونسخة معدلة.

أثر الصفحة في النسخة الكاملة يقاس بقدرتها على رفع ثلاث قدرات: قدرة الفهم، قدرة الاسترجاع، وقدرة التوليد. الفهم بلا استرجاع ذاكرة رخوة، والاسترجاع بلا توليد أرشيف جامد، والتوليد بلا فهم فوضى اصطلاحية. الجمع بين الثلاثة هو معيار المستوى الثاني.

خطوات تشغيلية مختصرة:
-- عرّف الوظيفة.
-- اختبر الأثر.
-- اربط بالباب الأعلى.
-- ضع حد الاستعمال.
-- أدخل محكمة مصغرة.

```
قانون=LAW الخلاف بمأخذه لا باسمه; EFFECT=explain|separate|test|teach|generate
```

قانون المحكمة قبل الاحتفال

معرّف الصفحة: KB2-011 | الوحدة: قوانين المستوى الثاني | الوظيفة: تحويل الشعار إلى قاعدة تشغيل

كل إضافة توليدية يجب أن تعرض على خصم قوي قبل أن تدخل النسخة النهائية.

يشتغل هذا القانون كصمام أمان. فالمشروع لا يريد مجرد صفحات أكثر، بل يريد ارتفاعا في قدرة التفسير والتوليد والمراجعة. وكل ارتفاع زائف يكشفه سؤال بسيط: ماذا أصبح القارئ قادرا على فعله بعد هذه الإضافة ولم يكن قادرا عليه قبلها؟

عند تطبيق القانون على كتاب إسلامي، لا يكتفى بسرد معلومات الباب؛ بل تحدد وظيفة الباب في العلم. هل يضبط الثبوت؟ هل يحدد الدلالة؟ هل يحمي التنزيل؟ هل يرد على خصم؟ هل يحرر لفظا؟ هل ينقل القارئ من حكم جزئي إلى قاعدة كلية؟

للنماذج، يترجم القانون إلى قيد: لا تنتج خلاصة حتى تصف أثر كل عنصر في الحجة. إذا كان العنصر لا يغير شيئا، فإما أنه حشو أو شاهد مساعد أو يحتاج إلى موضع آخر.

تطبيق هذه الوحدة داخل كتاب حقيقي يبدأ بتحديد موضعها من الفهرس ثم ربطها بسؤال المؤلف وخصمه ومرتبة الدليل. لا تستعمل الوحدة كفقرة عامة، بل كأداة تقرر: ماذا يحفظ من النص، ماذا يوسع، ماذا يخفض من يقين إلى فرضية، وماذا يحتاج إلى تحقق قبل أن يدخل في الخلاصة النهائية.

محكمة هذه الوحدة تفحص ثلاثة أخطاء: أن يتحول قوانين المستوى الثاني إلى شعار بلا أثر، وأن تنفصل وظيفة تحويل الشعار إلى قاعدة تشغيل عن موضعها في الكتاب، وأن ينتج النموذج صياغة قوية لا يمكن الرجوع منها إلى أصل أو سياق أو معيار. فإذا وقع أحد هذه الأخطاء، تعاد الوحدة إلى مرحلة الوسم والفرز قبل التركيب.

معيار الجودة في هذه الصفحة أن تخرج منها بطاقة قابلة للاسترجاع: تعريف مختصر، مدخلات واضحة، خطوات محددة، مخرج قابل للفحص، وحدود استعمال. فإذا لم يستطع الباحث أو النموذج أن يحول الصفحة إلى prompt أو جدول أو اختبار، فالمحتوى لم يبلغ بعد مستوى التشغيل المطلوب.

اختبار الحد الأدنى: أعط هذه الوحدة لنموذج آخر واطلب منه أن يستخرج منها سؤالا، قاعدة، خطأ ممنوعا، وأداة تطبيق. إذا عجز عن استخراج هذه العناصر الأربعة فإما أن الصفحة غامضة، أو أن الربط بين قوانين المستوى الثاني وتحويل الشعار إلى قاعدة تشغيل غير كاف، أو أن الصياغة أقوى من البنية.

صيغة الاستعمال المختصرة: اقرأ، وسِم، وافصل الرتب، ثم ركّب، ثم اهدم، ثم عدّل. لا تقبل مخرجا لا يحمل أثرا راجعا إلى النص، ولا تقبل أثرا بلا حد، ولا تقبل حدا بلا سبب. بهذه السلسلة يصير التطوير هجوميا لكنه غير فوضوي.

تطبيق مصغر: عند إدخال فصل من كتاب إسلامي، يستخرج النموذج أولا عنوان الباب وسؤال المؤلف، ثم يضع هذه الوحدة في موضعها: هل تخدم التعريف، أو الدليل، أو الخلاف، أو المقصد، أو النقد؟ بعد ذلك يكتب سطرا واحدا يبين لماذا لا يكفي التلخيص العادي في هذا الموضع.

منع التضخم: إذا ولدت الصفحة مفهوما جديدا، فلا يسمح باستعماله قبل تعريفه وحدوده ومثال صحيح ومثال فاشل. وإذا ولدت أداة، فلا تقبل حتى تحدد مدخلاتها وخطواتها ومخرجاتها. وإذا ولدت نظرية، فلا تدخل إلا بعد اعتراض قوي ونسخة معدلة.

أثر الصفحة في النسخة الكاملة يقاس بقدرتها على رفع ثلاث قدرات: قدرة الفهم، قدرة الاسترجاع، وقدرة التوليد. الفهم بلا استرجاع ذاكرة رخوة، والاسترجاع بلا توليد أرشيف جامد، والتوليد بلا فهم فوضى اصطلاحية. الجمع بين الثلاثة هو معيار المستوى الثاني.

خطوات تشغيلية مختصرة:

-- عرّف الوظيفة.
-- اختبر الأثر.
-- اربط بالباب الأعلى.
-- ضع حد الاستعمال.
-- أدخل محكمة مصغرة.

```
قانون=LAW المحكمة قبل الاحتفال; EFFECT=explain|separate|test|teach|generate
```

قانون الأداة بعد النظرية

معرّف الصفحة: KB2-012 | الوحدة: قوانين المستوى الثاني | الوظيفة: تحويل الشعار إلى قاعدة تشغيل

النظرية التي لا تنتج أداة تعليم أو تحليل تبقى خطابا ناقص التشغيل.

يشتغل هذا القانون كصمام أمان. فالمشروع لا يريد مجرد صفحات أكثر، بل يريد ارتفاعا في قدرة التفسير والتوليد والمراجعة. وكل ارتفاع زائف يكشفه سؤال بسيط: ماذا أصبح القارئ قادرا على فعله بعد هذه الإضافة ولم يكن قادرا عليه قبلها؟

عند تطبيق القانون على كتاب إسلامي، لا يكتفى بسرد معلومات الباب؛ بل تحدد وظيفة الباب في العلم. هل يضبط الثبوت؟ هل يحدد الدلالة؟ هل يحمي التنزيل؟ هل يرد على خصم؟ هل يحرر لفظا؟ هل ينقل القارئ من حكم جزئي إلى قاعدة كلية؟

للنماذج، يترجم القانون إلى قيد: لا تنتج خلاصة حتى تصف أثر كل عنصر في الحجة. إذا كان العنصر لا يغير شيئا، فإما أنه حشو أو شاهد مساعد أو يحتاج إلى موضع آخر.

تطبيق هذه الوحدة داخل كتاب حقيقي يبدأ بتحديد موضعها من الفهرس ثم ربطها بسؤال المؤلف وخصمه ومرتبة الدليل. لا تستعمل الوحدة كفقرة عامة، بل كأداة تقرر: ماذا يحفظ من النص، ماذا يوسع، ماذا يخفض من يقين إلى فرضية، وماذا يحتاج إلى تحقق قبل أن يدخل في الخلاصة النهائية.

محكمة هذه الوحدة تفحص ثلاثة أخطاء: أن يتحول قوانين المستوى الثاني إلى شعار بلا أثر، وأن تنفصل وظيفة تحويل الشعار إلى قاعدة تشغيل عن موضعها في الكتاب، وأن ينتج النموذج صياغة قوية لا يمكن الرجوع منها إلى أصل أو سياق أو معيار. فإذا وقع أحد هذه الأخطاء، تعاد الوحدة إلى مرحلة الوسم والفرز قبل التركيب.

معيار الجودة في هذه الصفحة أن تخرج منها بطاقة قابلة للاسترجاع: تعريف مختصر، مدخلات واضحة، خطوات محددة، مخرج قابل للفحص، وحدود استعمال. فإذا لم يستطع الباحث أو النموذج أن يحول الصفحة إلى prompt أو جدول أو اختبار، فالمحتوى لم يبلغ بعد مستوى التشغيل المطلوب.

اختبار الحد الأدنى: أعط هذه الوحدة لنموذج آخر واطلب منه أن يستخرج منها سؤالا، قاعدة، خطأ ممنوعا، وأداة تطبيق. إذا عجز عن استخراج هذه العناصر الأربعة فإما أن الصفحة غامضة، أو أن الربط بين قوانين المستوى الثاني وتحويل الشعار إلى قاعدة تشغيل غير كاف، أو أن الصياغة أقوى من البنية.

صيغة الاستعمال المختصرة: اقرأ، وسِم، وافصل الرتب، ثم ركّب، ثم اهدم، ثم عدّل. لا تقبل مخرجا لا يحمل أثرا راجعا إلى النص، ولا تقبل أثرا بلا حد، ولا تقبل حدا بلا سبب. بهذه السلسلة يصير التطوير هجوميا لكنه غير فوضوي.

تطبيق مصغر: عند إدخال فصل من كتاب إسلامي، يستخرج النموذج أولا عنوان الباب وسؤال المؤلف، ثم يضع هذه الوحدة في موضعها: هل تخدم التعريف، أو الدليل، أو الخلاف، أو المقصد، أو النقد؟ بعد ذلك يكتب سطرا واحدا يبين لماذا لا يكفي التلخيص العادي في هذا الموضع.

منع التضخم: إذا ولدت الصفحة مفهوما جديدا، فلا يسمح باستعماله قبل تعريفه وحدوده ومثال صحيح ومثال فاشل. وإذا ولدت أداة، فلا تقبل حتى تحدد مدخلاتها وخطواتها ومخرجاتها. وإذا ولدت نظرية، فلا تدخل إلا بعد اعتراض قوي ونسخة معدلة.

أثر الصفحة في النسخة الكاملة يقاس بقدرتها على رفع ثلاث قدرات: قدرة الفهم، قدرة الاسترجاع، وقدرة التوليد. الفهم بلا استرجاع ذاكرة رخوة، والاسترجاع بلا توليد أرشيف جامد، والتوليد بلا فهم فوضى اصطلاحية. الجمع بين الثلاثة هو معيار المستوى الثاني.

خطوات تشغيلية مختصرة:
-- عرّف الوظيفة.
-- اختبر الأثر.
-- اربط بالباب الأعلى.
-- ضع حد الاستعمال.
-- أدخل محكمة مصغرة.

```
قانون=LAW الأداة بعد النظرية; EFFECT=explain|separate|test|teach|generate
```

أصول الأصول: النص بوصفه مولدا للمسائل لا عنوانا مدرسيا

معرّف الصفحة: KB2-013 | الوحدة: أصول الأصول | الوظيفة: إرجاع الباب إلى السؤال الحاكم

لا يقرأ مبحث النص في المستوى الثاني بوصفه تعريفا ثم أمثلة، بل بوصفه عقدة توليدية. السؤال الأول: ما الذي يريد هذا المبحث ضبطه؟ السؤال الثاني: ما الخطر العلمي الذي يظهر إذا حذفناه؟ السؤال الثالث: أي طبقة من طبقات العلم تحكمه: الثبوت، الدلالة، القصد، الجمع، أو التنزيل؟

ظاهر المبحث يعطي نتيجة قريبة، أما أصل المبحث فيكشف القاعدة التي أنتجت النتيجة، وأصل الأصل يكشف التصور الأعمق خلف القاعدة. هنا يتحول الملخص إلى آلة: لا يقول فقط ماذا قيل في النص، بل يبين كيف يستعمله الباحث عند قراءة النصوص، ولماذا يختلف العلماء حوله.

الجذر الإبستمولوجي للمبحث يسأل: كيف نعرف؟ هل نعرف من اللغة وحدها، أم من مجموع الخطاب، أم من السنة، أم من عمل الأمة، أم من قرائن السياق، أم من قواعد الجمع؟ هذا السؤال يمنع النموذج من اختزال الحكم إلى لفظ منفرد أو مقصد منفلت.

الجذر التوحيدي والمقصدي لا يحول العلم إلى وعظ، بل يذكر بأن النص خطاب هداية وتكليف، وأن الدلالة ليست لعبة لغوية خالصة. لذلك يكون الضبط العلمي جزءا من حفظ مراد الوحي، لا زخرفة مدرسية.

تطبيق هذه الوحدة داخل كتاب حقيقي يبدأ بتحديد موضعها من الفهرس ثم ربطها بسؤال المؤلف وخصمه ومرتبة الدليل. لا تستعمل الوحدة كفقرة عامة، بل كأداة تقرر: ماذا يحفظ من النص، ماذا يوسع، ماذا يخفض من يقين إلى فرضية، وماذا يحتاج إلى تحقق قبل أن يدخل في الخلاصة النهائية.

محكمة هذه الوحدة تفحص ثلاثة أخطاء: أن يتحول أصول الأصول إلى شعار بلا أثر، وأن تنفصل وظيفة إرجاع الباب إلى السؤال الحاكم عن موضعها في الكتاب، وأن ينتج النموذج صياغة قوية لا يمكن الرجوع منها إلى أصل أو سياق أو معيار. فإذا وقع أحد هذه الأخطاء، تعاد الوحدة إلى مرحلة الوسم والفرز قبل التركيب.

معيار الجودة في هذه الصفحة أن تخرج منها بطاقة قابلة للاسترجاع: تعريف مختصر، مدخلات واضحة، خطوات محددة، مخرج قابل للفحص، وحدود استعمال. فإذا لم يستطع الباحث أو النموذج أن يحول الصفحة إلى prompt أو جدول أو اختبار، فالمحتوى لم يبلغ بعد مستوى التشغيل المطلوب.

اختبار الحد الأدنى: أعط هذه الوحدة لنموذج آخر واطلب منه أن يستخرج منها سؤالا، قاعدة، خطأ ممنوعا، وأداة تطبيق. إذا عجز عن استخراج هذه العناصر الأربعة فإما أن الصفحة غامضة، أو أن الربط بين أصول الأصول وإرجاع الباب إلى السؤال الحاكم غير كاف، أو أن الصياغة أقوى من البنية.

صيغة الاستعمال المختصرة: اقرأ، وسِم، وافصل الرتب، ثم رتّب، ثم اهدم، ثم عدّل. لا تقبل مخرجا لا يحمل أثرا راجعا إلى النص، ولا تقبل أثرا بلا حد، ولا تقبل حدا بلا سبب. بهذه السلسلة يصير التطوير هجوميا لكنه غير فوضوي.

تطبيق مصغر: عند إدخال فصل من كتاب إسلامي، يستخرج النموذج أولا عنوان الباب وسؤال المؤلف، ثم يضع هذه الوحدة في موضعها: هل تخدم التعريف، أو الدليل، أو الخلاف، أو المقصد، أو النقد؟ بعد ذلك يكتب سطرا واحدا يبين لماذا لا يكفي التلخيص العادي في هذا الموضع.

منع التضخم: إذا ولدت الصفحة مفهوما جديدا، فلا يسمح باستعماله قبل تعريفه وحدوده ومثال صحيح ومثال فاشل. وإذا ولدت أداة، فلا تقبل حتى تحدد مدخلاتها وخطواتها ومخرجاتها. وإذا ولدت نظرية، فلا تدخل إلا بعد اعتراض قوي ونسخة معدلة.

أثر الصفحة في النسخة الكاملة يقاس بقدرتها على رفع ثلاث قدرات: قدرة الفهم، قدرة الاسترجاع، وقدرة التوليد. الفهم بلا استرجاع ذاكرة رخوة، والاسترجاع بلا توليد أرشيف جامد، والتوليد بلا فهم فوضى اصطلاحية. الجمع بين الثلاثة هو معيار المستوى الثاني.

خطوات تشغيلية مختصرة:
-- استخرج ظاهر النص.
-- حدد القاعدة المولدة.
-- اكتب سؤال أصل الأصل.
-- عين طبقة الحاكمية.
-- اذكر حد سوء الاستعمال.

```
ORIGIN_MAP={topic:النص,surface,principle,deep_origin,epistemic_root,limit}
```

الباب الأول: فلسفة التلخيص الحافظ للتفاصيل

التلخيص التقليدي يسأل: ما أهم ما في الكتاب؟ أما التلخيص العميق فيسأل: ما البنية التي تجعل هذا الكتاب ينتج أحكامه ومعانيه؟ الفرق بين السؤالين هو الفرق بين قارئ يبحث عن نتائج وقارئ يبحث عن نظام توليد النتائج. في الكتب الإسلامية المتخصصة، لا تنفصل النتيجة عن طريق الاستدلال: حكم فقهي بلا مأخذ ليس معرفة؛ وشرح حديث بلا جمع طرق ناقص؛ وتقرير عقدي بلا تحرير محل النزاع قد يتحول إلى شعار.

كل كتاب عميق يتكون من متن ظاهر ومتن خفي. المتن الظاهر هو العناوين، المسائل، الأدلة، الاعتراضات. والمتن الخفي هو ترتيب الأولويات، تصور المؤلف للعلم، حدود المدرسة، خوفه من بدعة أو تفلت، نوع الخصم الذي يرد عليه، والبنية اللغوية التي تتحكم في استدلاله. التلخيص الممتاز لا يسرق النص، ولا يختزله، بل يكشف هذين المتنين ويقيم بينهما جسرا.

التفصيل الفرعي ليس زينة؛ أحيانا يكون هو مفتاح الباب. قد يضع عالم قيدا صغيرا في آخر فقرة، فيمنع به فهما متطرفا لكلامه كله. وقد يذكر استثناء في الحاشية، فيكشف أن مذهبه أوسع مما يظنه ناقلو العناوين. وقد ينقل قولا ضعيفا لا ليعتمده، بل ليبين سبب ضعفه. لذلك تعد هذه القاعدة ضياع التفصيل الفرعي خطأ منهجيا لا مجرد نقصان.

تمييز محوري
الاختصار ينقص الحجم؛ أما التلخيص العميق فيعيد توزيع الكثافة. وقد يكون النص المختصر أعمق من الأصل في الكشف عن البنية، لكنه لا يجوز أن يدعي أنه يغني عن الأصل.

ثلاثون قانونا للتلخيص الإسلامي العميق

- لا تلخص النتيجة قبل أن تحدد سؤال المؤلف وخصمه ومنهجه.
- لا تفصل الدليل عن مرتبته: قطعي، ظني، أثر، قياس، مصلحة، استقراء، أو عادة.
- لا تساو بين قول يورده المؤلف اعتمادا وقول يورده مناقشة أو نقضا.
- لا تنقل الخلاف كأسماء؛ انقل أسباب الخلاف ومناطات الترجيح.
- لا تجعل كل استطراد زائدا؛ الاستطراد قد يكشف مركز الثقل الخفي.
- لا تتعامل مع كتب التراث بعقل طبعة واحدة؛ قابل عند الحاجة واذكر أثر اختلاف النسخ.
- لا تستعمل المعاصر لتصحيح القديم تلقائيا، ولا القديم لإسكات المعاصر تلقائيا.
- لا تدخل التركيب الجديد في فم المؤلف؛ افصل بين: قال، يلزم، يستفاد، يمكن أن نبني.
- لا تهمل لغة العلم الداخلية: مصطلحات المحدثين ليست مصطلحات الأصوليين دائما.
- لا تخلط معيار الوعظ بمعيار البرهان؛ كتاب الرقائق غير كتاب العلل.
- لا تقرأ تاريخ الفرق من مصدر خصم واحد إلا مع وسم الانحياز.
- لا تلخص كتابا جدليا دون رسم صورة الخصم كما فهمها المؤلف وكما قد يعرضها الخصم نفسه.
- لا تنقل حديثا في موضع تأسيسي دون درجة وتخريج أو تنبيه إلى الحاجة للتحقق.
- لا تنقل أثرا تاريخيا كحكم شرعي، ولا حكما شرعيا كتفسير تاريخي.
- لا تهمل المآلات: أحيانا تكون الفتوى صحيحة في أصلها خطرة في تنزيلها.
- لا تجعل المقاصد بديلا عن النصوص ولا النصوص بديلا عن فقه الواقع.
- لا تصنع إجماعا من شهرة ولا خلافا من شذوذ.
- لا تستسهل كلمة بدعة أو إجماع أو جمهور أو تحقيق إلا بتعريف ومرجع.
- لا تحاكم عالم قرن بعبارة قرن آخر دون جسر تاريخي.
- لا تتجاهل تغير الاصطلاح: الإيمان، السنة، الكلام، الظاهر، الرأي، العقل، كلها ألفاظ لها تواريخ.
- لا تقطع المثال عن القاعدة؛ المثال قد يحدد سعة القاعدة أو ضيقها.
- لا تجعل الحاشية تابعة دائما؛ في الكتب الإسلامية الحاشية قد تكون مختبرا للخلاف.

- لا تلخص التفسير دون فصل طبقات: لغة، أثر، فقه، عقيدة، بلاغة، مقصد.
- لا تلخص الحديث دون فصل طبقات: إسناد، متن، طرق، علل، فقه، تعارض، عمل.
- لا تلخص الأصول دون فصل طبقات: دلالة، حجية، تعارض، اجتهاد، تنزيل.
- لا تلخص العقيدة دون فصل طبقات: نص، عقل، لغة، خصومة، تاريخ، مقاصد حفظ الدين.
- لا تلخص التزكية دون فصل طبقات: نص، تجربة، سلوك، آفة، علاج، معيار انحراف.
- لا تلخص السيرة كأحداث؛ لخصها كإدارة وحي وواقع وجماعة ونفس ومجتمع.
- لا تقبل ملخصا لا يذكر ما يحتاج إلى تحقق إضافي.
- لا تسلم الملخص قبل محكمة هدم مستقلة تقرأه كعدو علمي لا كصديق.

الباب الثاني: الملخص الثمانيني - هندسة 80 صفحة لكتاب عميق

الملخص الثمانيني ليس رقما جماليا؛ هو تعهد بأن الكتاب العميق سيختصر إلى وثيقة كافية للبحث المتقدم: لا تختزل الدليل، ولا تترك الخلاف بلا أسباب، ولا تطمس التعاريف، ولا تتجاهل أثر الكتاب في العلم. كل صفحة في هذا الملخص تؤدي وظيفة محددة، ولا توجد صفحة موعظة أو مدخل إنشائي.

توزيع الثمانين صفحة ينبغي أن يتغير بحسب نوع الكتاب، لكن القاعدة العامة ثابتة: عشر صفحات لهوية الكتاب وسياقه، عشر لخريطته المفاهيمية، عشرون لبنية الفصول والحجج، عشر للمدارس والخلاف، عشر للأدلة والنصوص، عشر للتركيب والسياقات، خمس لمحكمة النقد، وخمس للبرنامج البحثي. في كتاب حديثي تزيد مساحة الطرق والعلل؛ في كتاب أصولي تزيد مساحة الدلالة والترجيح؛ في كتاب تاريخي تزيد مساحة نقد الأخبار والسياقات.

الصفحة الواحدة في الملخص الثمانيني لا تعني بطاقة قصيرة. هي وحدة كثيفة تجمع فقرة تأسيسية وجدولا صغيرا أو خريطة علاقة أو اعتراضا. المقصود أن يحصل القارئ على نص مسترسل يمكن قراءته، لا أرشيف شظايا. لذلك تستعمل الجداول عند الحاجة فقط، ويظل المتن هو العمود.

توزيع صفحات الملخص الثمانيني

الصفحات	الوظيفة	ما يجب ألا يغيب
1-4	بطاقة هوية الكتاب	العنوان، المؤلف، العلم، المدرسة، سبب التأليف، المخاطب، درجة المصدر
5-8	سؤال الكتاب وأطروحته	السؤال المركزي، الأطروحة، الخصم، حدود الدعوى
9-14	الخريطة المفاهيمية	المصطلحات المؤسسة والفروق الدقيقة والحقول الدلالية
15-24	بنية الفصول	ما يفعله كل فصل داخل الحجة الكلية
25-36	الأدلة والنصوص	النصوص المركزية، درجاتها، وجوه الاستدلال، الاعتراضات
37-46	الخلاف والمدارس	أسباب الخلاف، لا مجرد الأقوال
47-56	التفاصيل الفرعية الحاسمة	القيود، الاستثناءات، الأمثلة، الحواشي، التنبيهات
57-64	التركيب الداخلي	المعاني المتناثرة التي تصنع نظرية ضمنية
65-70	المقارنة الخارجية	صلة الكتاب بما قبله وبعده وبمصادر أخرى
71-75	محكمة النقد	أقوى الاعتراضات ونقاط الضعف
76-80	النموذج والبرنامج	النموذج المستخرج، أسئلة البحث، استعمالات عملية

أصول الأصول: الدلالة بوصفه مولدا للمسائل لا عنوانا مدرسيا

معرّف الصفحة: KB2-014 | الوحدة: أصول الأصول | الوظيفة: إرجاع الباب إلى السؤال الحاكم

لا يقرأ مبحث الدلالة في المستوى الثاني بوصفه تعريفا ثم أمثلة، بل بوصفه عقدة توليدية. السؤال الأول: ما الذي يريد هذا المبحث ضبطه؟ السؤال الثاني: ما الخطر العلمي الذي يظهر إذا حذفناه؟ السؤال الثالث: أي طبقة من طبقات العلم تحكمه: الثبوت، الدلالة، القصد، الجمع، أو التنزيل؟

ظاهر المبحث يعطي نتيجة قريبة، أما أصل المبحث فيكشف القاعدة التي أنتجت النتيجة، وأصل الأصل يكشف التصور الأعمق خلف القاعدة. هنا يتحول الملخص إلى آلة: لا يقول فقط ماذا قيل في الدلالة، بل يبين كيف يستعمله الباحث عند قراءة النصوص، ولماذا يختلف العلماء حوله.

الجذر الإبستمولوجي للمبحث يسأل: كيف نعرف؟ هل نعرف من اللغة وحدها، أم من مجموع الخطاب، أم من السنة، أم من عمل الأمة، أم من قرائن السياق، أم من قواعد الجمع؟ هذا السؤال يمنع النموذج من اختزال الحكم إلى لفظ منفرد أو مقصد منفلت.

الجذر التوحيدي والمقصدي لا يحول العلم إلى وعظ، بل يذكر بأن النص خطاب هداية وتكليف، وأن الدلالة ليست لعبة لغوية خالصة. لذلك يكون الضبط العلمي جزءا من حفظ مراد الوحي، لا زخرفة مدرسية.

تطبيق هذه الوحدة داخل كتاب حقيقي يبدأ بتحديد موضعها من الفهرس ثم ربطها بسؤال المؤلف وخصمه ومرتبة الدليل. لا تستعمل الوحدة كفقرة عامة، بل كأداة تقرر: ماذا يحفظ من النص، ماذا يوسع، ماذا يخفض من يقين إلى فرضية، وماذا يحتاج إلى تحقق قبل أن يدخل في الخلاصة النهائية.

محكمة هذه الوحدة تفحص ثلاثة أخطاء: أن يتحول أصول الأصول إلى شعار بلا أثر، وأن تنفصل وظيفة إرجاع الباب إلى السؤال الحاكم عن موضعها في الكتاب، وأن ينتج النموذج صياغة قوية لا يمكن الرجوع منها إلى أصل أو سياق أو معيار. فإذا وقع أحد هذه الأخطاء، تعاد الوحدة إلى مرحلة الوسم والفرز قبل التركيب.

معيار الجودة في هذه الصفحة أن تخرج منها بطاقة قابلة للاسترجاع: تعريف مختصر، مدخلات واضحة، خطوات محددة، مخرج قابل للفحص، وحدود استعمال. فإذا لم يستطع الباحث أو النموذج أن يحول الصفحة إلى prompt أو جدول أو اختبار، فالمحتوى لم يبلغ بعد مستوى التشغيل المطلوب.

اختبار الحد الأدنى: أعط هذه الوحدة لنموذج آخر واطلب منه أن يستخرج منها سؤالا، قاعدة، خطأ ممنوعا، وأداة تطبيق. إذا عجز عن استخراج هذه العناصر الأربعة فإما أن الصفحة غامضة، أو أن الربط بين أصول الأصول وإرجاع الباب إلى السؤال الحاكم غير كاف، أو أن الصياغة أقوى من البنية.

صيغة الاستعمال المختصرة: اقرأ، وسِم، وافصل الرتب، ثم رتّب، ثم اهدم، ثم عدّل. لا تقبل مخرجا لا يحمل أثرا راجعا إلى النص، ولا تقبل أثرا بلا حد، ولا تقبل حدا بلا سبب. بهذه السلسلة يصير التطوير هجوميا لكنه غير فوضوي.

تطبيق مصغر: عند إدخال فصل من كتاب إسلامي، يستخرج النموذج أولا عنوان الباب وسؤال المؤلف، ثم يضع هذه الوحدة في موضعها: هل تخدم التعريف، أو الدليل، أو الخلاف، أو المقصد، أو النقد؟ بعد ذلك يكتب سطرا واحدا يبين لماذا لا يكفي التلخيص العادي في هذا الموضع.

منع التضخم: إذا ولدت الصفحة مفهوما جديدا، فلا يسمح باستعماله قبل تعريفه وحدوده ومثال صحيح ومثال فاشل. وإذا ولدت أداة، فلا تقبل حتى تحدد مدخلاتها وخطواتها ومخرجاتها. وإذا ولدت نظرية، فلا تدخل إلا بعد اعتراض قوي ونسخة معدلة.

أثر الصفحة في النسخة الكاملة يقاس بقدرتها على رفع ثلاث قدرات: قدرة الفهم، قدرة الاسترجاع، وقدرة التوليد. الفهم بلا استرجاع ذاكرة رخوة، والاسترجاع بلا توليد أرشيف جامد، والتوليد بلا فهم فوضى اصطلاحية. الجمع بين الثلاثة هو معيار المستوى الثاني.

خطوات تشغيلية مختصرة:

-- استخرج ظاهر الدلالة.
-- حدد القاعدة المولدة.
-- اكتب سؤال أصل الأصل.
-- عين طبقة الحاكمية.
-- اذكر حد سوء الاستعمال.

```
ORIGIN_MAP={topic:الدلالة,surface,principle,deep_origin,epistemic_root,limit}
```

أصول الأصول: البيان بوصفه مولدا للمسائل لا عنوانا مدرسيا

معرّف الصفحة: KB2-015 | الوحدة: أصول الأصول | الوظيفة: إرجاع الباب إلى السؤال الحاكم

لا يقرأ مبحث البيان في المستوى الثاني بوصفه تعريفا ثم أمثلة، بل بوصفه عقدة توليدية. السؤال الأول: ما الذي يريد هذا المبحث ضبطه؟ السؤال الثاني: ما الخطر العلمي الذي يظهر إذا حذفناه؟ السؤال الثالث: أي طبقة من طبقات العلم تحكمه: الثبوت، الدلالة، القصد، الجمع، أو التنزيل؟

ظاهر المبحث يعطي نتيجة قريبة، أما أصل المبحث فيكشف القاعدة التي أنتجت النتيجة، وأصل الأصل يكشف التصور الأعمق خلف القاعدة. هنا يتحول الملخص إلى آلة: لا يقول فقط ماذا قيل في البيان، بل يبين كيف يستعمله الباحث عند قراءة النصوص، ولماذا يختلف العلماء حوله.

الجذر الإبستمولوجي للمبحث يسأل: كيف نعرف؟ هل نعرف من اللغة وحدها، أم من مجموع الخطاب، أم من السنة، أم من عمل الأمة، أم من قرائن السياق، أم من قواعد الجمع؟ هذا السؤال يمنع النموذج من اختزال الحكم إلى لفظ منفرد أو مقصد منفلت.

الجذر التوحيدي والمقصدي لا يحول العلم إلى وعظ، بل يذكر بأن النص خطاب هداية وتكليف، وأن الدلالة ليست لعبة لغوية خالصة. لذلك يكون الضبط العلمي جزءا من حفظ مراد الوحي، لا زخرفة مدرسية.

تطبيق هذه الوحدة داخل كتاب حقيقي يبدأ بتحديد موضعها من الفهرس ثم ربطها بسؤال المؤلف وخصمه ومرتبة الدليل. لا تستعمل الوحدة كفقرة عامة، بل كأداة تقرر: ماذا يحفظ من النص، ماذا يوسع، ماذا يخفض من يقين إلى فرضية، وماذا يحتاج إلى تحقق قبل أن يدخل في الخلاصة النهائية.

محكمة هذه الوحدة تفحص ثلاثة أخطاء: أن يتحول أصول الأصول إلى شعار بلا أثر، وأن تنفصل وظيفة إرجاع الباب إلى السؤال الحاكم عن موضعها في الكتاب، وأن ينتج النموذج صياغة قوية لا يمكن الرجوع منها إلى أصل أو سياق أو معيار. فإذا وقع أحد هذه الأخطاء، تعاد الوحدة إلى مرحلة الوسم والفرز قبل التركيب.

معيار الجودة في هذه الصفحة أن تخرج منها بطاقة قابلة للاسترجاع: تعريف مختصر، مدخلات واضحة، خطوات محددة، مخرج قابل للفحص، وحدود استعمال. فإذا لم يستطع الباحث أو النموذج أن يحول الصفحة إلى prompt أو جدول أو اختبار، فالمحتوى لم يبلغ بعد مستوى التشغيل المطلوب.

اختبار الحد الأدنى: أعط هذه الوحدة لنموذج آخر واطلب منه أن يستخرج منها سؤالا، قاعدة، خطأ ممنوعا، وأداة تطبيق. إذا عجز عن استخراج هذه العناصر الأربعة فإما أن الصفحة غامضة، أو أن الربط بين أصول الأصول وإرجاع الباب إلى السؤال الحاكم غير كاف، أو أن الصياغة أقوى من البنية.

صيغة الاستعمال المختصرة: اقرأ، وسِم، وافصل الرتب، ثم رتّب، ثم اهدم، ثم عدّل. لا تقبل مخرجا لا يحمل أثرا راجعا إلى النص، ولا تقبل أثرا بلا حد، ولا تقبل حدا بلا سبب. بهذه السلسلة يصير التطوير هجوميا لكنه غير فوضوي.

تطبيق مصغر: عند إدخال فصل من كتاب إسلامي، يستخرج النموذج أولا عنوان الباب وسؤال المؤلف، ثم يضع هذه الوحدة في موضعها: هل تخدم التعريف، أو الدليل، أو الخلاف، أو المقصد، أو النقد؟ بعد ذلك يكتب سطرا واحدا يبين لماذا لا يكفي التلخيص العادي في هذا الموضع.

منع التضخم: إذا ولدت الصفحة مفهوما جديدا، فلا يسمح باستعماله قبل تعريفه وحدوده ومثال صحيح ومثال فاشل. وإذا ولدت أداة، فلا تقبل حتى تحدد مدخلاتها وخطواتها ومخرجاتها. وإذا ولدت نظرية، فلا تدخل إلا بعد اعتراض قوي ونسخة معدلة.

أثر الصفحة في النسخة الكاملة يقاس بقدرتها على رفع ثلاث قدرات: قدرة الفهم، قدرة الاسترجاع، وقدرة التوليد. الفهم بلا استرجاع ذاكرة رخوة، والاسترجاع بلا توليد أرشيف جامد، والتوليد بلا فهم فوضى اصطلاحية. الجمع بين الثلاثة هو معيار المستوى الثاني.

خطوات تشغيلية مختصرة:
-- استخرج ظاهر البيان.
-- حدد القاعدة المولدة.
-- اكتب سؤال أصل الأصل.
-- عين طبقة الحاكمية.
-- اذكر حد سوء الاستعمال.

```
ORIGIN_MAP={topic:البيان,surface,principle,deep_origin,epistemic_root,limit}
```

أصول الأصول: العموم بوصفه مولدا للمسائل لا عنوانا مدرسيا

معرّف الصفحة: KB2-016 | الوحدة: أصول الأصول | الوظيفة: إرجاع الباب إلى السؤال الحاكم

لا يقرأ مبحث العموم في المستوى الثاني بوصفه تعريفا ثم أمثلة، بل بوصفه عقدة توليدية. السؤال الأول: ما الذي يريد هذا المبحث ضبطه؟ السؤال الثاني: ما الخطر العلمي الذي يظهر إذا حذفناه؟ السؤال الثالث: أي طبقة من طبقات العلم تحكمه: الثبوت، الدلالة، القصد، الجمع، أو التنزيل؟

ظاهر المبحث يعطي نتيجة قريبة، أما أصل المبحث فيكشف القاعدة التي أنتجت النتيجة، وأصل الأصل يكشف التصور الأعمق خلف القاعدة. هنا يتحول الملخص إلى آلة: لا يقول فقط ماذا قيل في العموم، بل يبين كيف يستعمله الباحث عند قراءة النصوص، ولماذا يختلف العلماء حوله.

الجذر الإبستمولوجي للمبحث يسأل: كيف نعرف؟ هل نعرف من اللغة وحدها، أم من مجموع الخطاب، أم من السنة، أم من عمل الأمة، أم من قرائن السياق، أم من قواعد الجمع؟ هذا السؤال يمنع النموذج من اختزال الحكم إلى لفظ منفرد أو مقصد منفلت.

الجذر التوحيدي والمقصدي لا يحول العلم إلى وعظ، بل يذكر بأن النص خطاب هداية وتكليف، وأن الدلالة ليست لعبة لغوية خالصة. لذلك يكون الضبط العلمي جزءا من حفظ مراد الوحي، لا زخرفة مدرسية.

تطبيق هذه الوحدة داخل كتاب حقيقي يبدأ بتحديد موضعها من الفهرس ثم ربطها بسؤال المؤلف وخصمه ومرتبة الدليل. لا تستعمل الوحدة كفقرة عامة، بل كأداة تقرر: ماذا يحفظ من النص، ماذا يوسع، ماذا يخفض من يقين إلى فرضية، وماذا يحتاج إلى تحقق قبل أن يدخل في الخلاصة النهائية.

محكمة هذه الوحدة تفحص ثلاثة أخطاء: أن يتحول أصول الأصول إلى شعار بلا أثر، وأن تنفصل وظيفة إرجاع الباب إلى السؤال الحاكم عن موضعها في الكتاب، وأن ينتج النموذج صياغة قوية لا يمكن الرجوع منها إلى أصل أو سياق أو معيار. فإذا وقع أحد هذه الأخطاء، تعاد الوحدة إلى مرحلة الوسم والفرز قبل التركيب.

معيار الجودة في هذه الصفحة أن تخرج منها بطاقة قابلة للاسترجاع: تعريف مختصر، مدخلات واضحة، خطوات محددة، مخرج قابل للفحص، وحدود استعمال. فإذا لم يستطع الباحث أو النموذج أن يحول الصفحة إلى prompt أو جدول أو اختبار، فالمحتوى لم يبلغ بعد مستوى التشغيل المطلوب.

اختبار الحد الأدنى: أعط هذه الوحدة لنموذج آخر واطلب منه أن يستخرج منها سؤالا، قاعدة، خطأ ممنوعا، وأداة تطبيق. إذا عجز عن استخراج هذه العناصر الأربعة فإما أن الصفحة غامضة، أو أن الربط بين أصول الأصول وإرجاع الباب إلى السؤال الحاكم غير كاف، أو أن الصياغة أقوى من البنية.

صيغة الاستعمال المختصرة: اقرأ، وسِم، وافصل الرتب، ثم ركّب، ثم اهدم، ثم عدّل. لا تقبل مخرجا لا يحمل أثرا راجعا إلى النص، ولا تقبل أثرا بلا حد، ولا تقبل حدا بلا سبب. بهذه السلسلة يصير التطوير هجوميا لكنه غير فوضوي.

تطبيق مصغر: عند إدخال فصل من كتاب إسلامي، يستخرج النموذج أولا عنوان الباب وسؤال المؤلف، ثم يضع هذه الوحدة في موضعها: هل تخدم التعريف، أو الدليل، أو الخلاف، أو المقصد، أو النقد؟ بعد ذلك يكتب سطرا واحدا يبين لماذا لا يكفي التلخيص العادي في هذا الموضع.

منع التضخم: إذا ولدت الصفحة مفهوما جديدا، فلا يسمح باستعماله قبل تعريفه وحدوده ومثال صحيح ومثال فاشل. وإذا ولدت أداة، فلا تقبل حتى تحدد مدخلاتها وخطواتها ومخرجاتها. وإذا ولدت نظرية، فلا تدخل إلا بعد اعتراض قوي ونسخة معدلة.

أثر الصفحة في النسخة الكاملة يقاس بقدرتها على رفع ثلاث قدرات: قدرة الفهم، قدرة الاسترجاع، وقدرة التوليد. الفهم بلا استرجاع ذاكرة رخوة، والاسترجاع بلا توليد أرشيف جامد، والتوليد بلا فهم فوضى اصطلاحية. الجمع بين الثلاثة هو معيار المستوى الثاني.

خطوات تشغيلية مختصرة:
-- استخرج ظاهر العموم.
-- حدد القاعدة المولدة.
-- اكتب سؤال أصل الأصل.
-- عين طبقة الحاكمية.
-- اذكر حد سوء الاستعمال.

```
ORIGIN_MAP={topic:العموم,surface,principle,deep_origin,epistemic_root,limit}
```

أصول الأصول: الخصوص بوصفه مولدا للمسائل لا عنوانا مدرسيا

معرّف الصفحة: KB2-017 | الوحدة: أصول الأصول | الوظيفة: إرجاع الباب إلى السؤال الحاكم

لا يقرأ مبحث الخصوص في المستوى الثاني بوصفه تعريفا ثم أمثلة، بل بوصفه عقدة توليدية. السؤال الأول: ما الذي يريد هذا المبحث ضبطه؟ السؤال الثاني: ما الخطر العلمي الذي يظهر إذا حذفناه؟ السؤال الثالث: أي طبقة من طبقات العلم تحكمه: الثبوت، الدلالة، القصد، الجمع، أو التنزيل؟

ظاهر المبحث يعطي نتيجة قريبة، أما أصل المبحث فيكشف القاعدة التي أنتجت النتيجة، وأصل الأصل يكشف التصور الأعمق خلف القاعدة. هنا يتحول الملخص إلى آلة: لا يقول فقط ماذا قيل في الخصوص، بل يبين كيف يستعمله الباحث عند قراءة النصوص، ولماذا يختلف العلماء حوله.

الجذر الإبستمولوجي للمبحث يسأل: كيف نعرف؟ هل نعرف من اللغة وحدها، أم من مجموع الخطاب، أم من السنة، أم من عمل الأمة، أم من قرائن السياق، أم من قواعد الجمع؟ هذا السؤال يمنع النموذج من اختزال الحكم إلى لفظ منفرد أو مقصد منفلت.

الجذر التوحيدي والمقصدي لا يحول العلم إلى وعظ، بل يذكر بأن النص خطاب هداية وتكليف، وأن الدلالة ليست لعبة لغوية خالصة. لذلك يكون الضبط العلمي جزءا من حفظ مراد الوحي، لا زخرفة مدرسية.

تطبيق هذه الوحدة داخل كتاب حقيقي يبدأ بتحديد موضعها من الفهرس ثم ربطها بسؤال المؤلف وخصمه ومرتبة الدليل. لا تستعمل الوحدة كفقرة عامة، بل كأداة تقرر: ماذا يحفظ من النص، ماذا يوسع، ماذا يخفض من يقين إلى فرضية، وماذا يحتاج إلى تحقق قبل أن يدخل في الخلاصة النهائية.

محكمة هذه الوحدة تفحص ثلاثة أخطاء: أن يتحول أصول الأصول إلى شعار بلا أثر، وأن تنفصل وظيفة إرجاع الباب إلى السؤال الحاكم عن موضعها في الكتاب، وأن ينتج النموذج صياغة قوية لا يمكن الرجوع منها إلى أصل أو سياق أو معيار. فإذا وقع أحد هذه الأخطاء، تعاد الوحدة إلى مرحلة الوسم والفرز قبل التركيب.

معيار الجودة في هذه الصفحة أن تخرج منها بطاقة قابلة للاسترجاع: تعريف مختصر، مدخلات واضحة، خطوات محددة، مخرج قابل للفحص، وحدود استعمال. فإذا لم يستطع الباحث أو النموذج أن يحول الصفحة إلى prompt أو جدول أو اختبار، فالمحتوى لم يبلغ بعد مستوى التشغيل المطلوب.

اختبار الحد الأدنى: أعط هذه الوحدة لنموذج آخر واطلب منه أن يستخرج منها سؤالا، قاعدة، خطأ ممنوعا، وأداة تطبيق. إذا عجز عن استخراج هذه العناصر الأربعة فإما أن الصفحة غامضة، أو أن الربط بين أصول الأصول وإرجاع الباب إلى السؤال الحاكم غير كاف، أو أن الصياغة أقوى من البنية.

صيغة الاستعمال المختصرة: اقرأ، وسِم، وافصل الرتب، ثم رتّب، ثم اهدم، ثم عدّل. لا تقبل مخرجا لا يحمل أثرا راجعا إلى النص، ولا تقبل أثرا بلا حد، ولا تقبل حدا بلا سبب. بهذه السلسلة يصير التطوير هجوميا لكنه غير فوضوي.

تطبيق مصغر: عند إدخال فصل من كتاب إسلامي، يستخرج النموذج أولا عنوان الباب وسؤال المؤلف، ثم يضع هذه الوحدة في موضعها: هل تخدم التعريف، أو الدليل، أو الخلاف، أو المقصد، أو النقد؟ بعد ذلك يكتب سطرا واحدا يبين لماذا لا يكفي التلخيص العادي في هذا الموضع.

منع التضخم: إذا ولدت الصفحة مفهوما جديدا، فلا يسمح باستعماله قبل تعريفه وحدوده ومثال صحيح ومثال فاشل. وإذا ولدت أداة، فلا تقبل حتى تحدد مدخلاتها وخطواتها ومخرجاتها. وإذا ولدت نظرية، فلا تدخل إلا بعد اعتراض قوي ونسخة معدلة.

أثر الصفحة في النسخة الكاملة يقاس بقدرتها على رفع ثلاث قدرات: قدرة الفهم، قدرة الاسترجاع، وقدرة التوليد. الفهم بلا استرجاع ذاكرة رخوة، والاسترجاع بلا توليد أرشيف جامد، والتوليد بلا فهم فوضى اصطلاحية. الجمع بين الثلاثة هو معيار المستوى الثاني.

خطوات تشغيلية مختصرة:
-- استخرج ظاهر الخصوص.
-- حدد القاعدة المولدة.
-- اكتب سؤال أصل الأصل.
-- عين طبقة الحاكمية.
-- اذكر حد سوء الاستعمال.

```
ORIGIN_MAP={topic:الخصوص,surface,principle,deep_origin,epistemic_root,limit}
```

أصول الأصول: النسخ بوصفه مولدا للمسائل لا عنوانا مدرسيا

معرّف الصفحة: KB2-018 | الوحدة: أصول الأصول | الوظيفة: إرجاع الباب إلى السؤال الحاكم

لا يقرأ مبحث النسخ في المستوى الثاني بوصفه تعريفا ثم أمثلة، بل بوصفه عقدة توليدية. السؤال الأول: ما الذي يريد هذا المبحث ضبطه؟ السؤال الثاني: ما الخطر العلمي الذي يظهر إذا حذفناه؟ السؤال الثالث: أي طبقة من طبقات العلم تحكمه: الثبوت، الدلالة، القصد، الجمع، أو التنزيل؟

ظاهر المبحث يعطي نتيجة قريبة، أما أصل المبحث فيكشف القاعدة التي أنتجت النتيجة، وأصل الأصل يكشف التصور الأعمق خلف القاعدة. هنا يتحول الملخص إلى آلة: لا يقول فقط ماذا قيل في النسخ، بل يبين كيف يستعمله الباحث عند قراءة النصوص، ولماذا يختلف العلماء حوله.

الجذر الإبستمولوجي للمبحث يسأل: كيف نعرف؟ هل نعرف من اللغة وحدها، أم من مجموع الخطاب، أم من السنة، أم من عمل الأمة، أم من قرائن السياق، أم من قواعد الجمع؟ هذا السؤال يمنع النموذج من اختزال الحكم إلى لفظ منفرد أو مقصد منفلت.

الجذر التوحيدي والمقصدي لا يحول العلم إلى وعظ، بل يذكر بأن النص خطاب هداية وتكليف، وأن الدلالة ليست لعبة لغوية خالصة. لذلك يكون الضبط العلمي جزءا من حفظ مراد الوحي، لا زخرفة مدرسية.

تطبيق هذه الوحدة داخل كتاب حقيقي يبدأ بتحديد موضعها من الفهرس ثم ربطها بسؤال المؤلف وخصمه ومرتبة الدليل. لا تستعمل الوحدة كفقرة عامة، بل كأداة تقرر: ماذا يحفظ من النص، ماذا يوسع، ماذا يخفض من يقين إلى فرضية، وماذا يحتاج إلى تحقق قبل أن يدخل في الخلاصة النهائية.

محكمة هذه الوحدة تفحص ثلاثة أخطاء: أن يتحول أصول الأصول إلى شعار بلا أثر، وأن تنفصل وظيفة إرجاع الباب إلى السؤال الحاكم عن موضعها في الكتاب، وأن ينتج النموذج صياغة قوية لا يمكن الرجوع منها إلى أصل أو سياق أو معيار. فإذا وقع أحد هذه الأخطاء، تعاد الوحدة إلى مرحلة الوسم والفرز قبل التركيب.

معيار الجودة في هذه الصفحة أن تخرج منها بطاقة قابلة للاسترجاع: تعريف مختصر، مدخلات واضحة، خطوات محددة، مخرج قابل للفحص، وحدود استعمال. فإذا لم يستطع الباحث أو النموذج أن يحول الصفحة إلى prompt أو جدول أو اختبار، فالمحتوى لم يبلغ بعد مستوى التشغيل المطلوب.

اختبار الحد الأدنى: أعط هذه الوحدة لنموذج آخر واطلب منه أن يستخرج منها سؤالا، قاعدة، خطأ ممنوعا، وأداة تطبيق. إذا عجز عن استخراج هذه العناصر الأربعة فإما أن الصفحة غامضة، أو أن الربط بين أصول الأصول وإرجاع الباب إلى السؤال الحاكم غير كاف، أو أن الصياغة أقوى من البنية.

صيغة الاستعمال المختصرة: اقرأ، وسِم، وافصل الرتب، ثم ركّب، ثم اهدم، ثم عدّل. لا تقبل مخرجا لا يحمل أثرا راجعا إلى النص، ولا تقبل أثرا بلا حد، ولا تقبل حدا بلا سبب. بهذه السلسلة يصير التطوير هجوميا لكنه غير فوضوي.

تطبيق مصغر: عند إدخال فصل من كتاب إسلامي، يستخرج النموذج أولا عنوان الباب وسؤال المؤلف، ثم يضع هذه الوحدة في موضعها: هل تخدم التعريف، أو الدليل، أو الخلاف، أو المقصد، أو النقد؟ بعد ذلك يكتب سطرا واحدا يبين لماذا لا يكفي التلخيص العادي في هذا الموضع.

منع التضخم: إذا ولدت الصفحة مفهوما جديدا، فلا يسمح باستعماله قبل تعريفه وحدوده ومثال صحيح ومثال فاشل. وإذا ولدت أداة، فلا تقبل حتى تحدد مدخلاتها وخطواتها ومخرجاتها. وإذا ولدت نظرية، فلا تدخل إلا بعد اعتراض قوي ونسخة معدلة.

أثر الصفحة في النسخة الكاملة يقاس بقدرتها على رفع ثلاث قدرات: قدرة الفهم، قدرة الاسترجاع، وقدرة التوليد. الفهم بلا استرجاع ذاكرة رخوة، والاسترجاع بلا توليد أرشيف جامد، والتوليد بلا فهم فوضى اصطلاحية. الجمع بين الثلاثة هو معيار المستوى الثاني.

خطوات تشغيلية مختصرة:
-- استخرج ظاهر النسخ.
-- حدد القاعدة المولدة.
-- اكتب سؤال أصل الأصل.
-- عين طبقة الحاكمية.
-- اذكر حد سوء الاستعمال.

```
ORIGIN_MAP={topic:النسخ,surface,principle,deep_origin,epistemic_root,limit}
```

أصول الأصول: المحكم والمتشابه بوصفه مولدا للمسائل لا عنوانا مدرسيا

معرّف الصفحة: KB2-019 | الوحدة: أصول الأصول | الوظيفة: إرجاع الباب إلى السؤال الحاكم

لا يقرأ مبحث المحكم والمتشابه في المستوى الثاني بوصفه تعريفا ثم أمثلة، بل بوصفه عقدة توليدية. السؤال الأول: ما الذي يريد هذا المبحث ضبطه؟ السؤال الثاني: ما الخطر العلمي الذي يظهر إذا حذفناه؟ السؤال الثالث: أي طبقة من طبقات العلم تحكمه: الثبوت، الدلالة، القصد، الجمع، أو التنزيل؟

ظاهر المبحث يعطي نتيجة قريبة، أما أصل المبحث فيكشف القاعدة التي أنتجت النتيجة، وأصل الأصل يكشف التصور الأعمق خلف القاعدة. هنا يتحول الملخص إلى آلة: لا يقول فقط ماذا قيل في المحكم والمتشابه، بل يبين كيف يستعمله الباحث عند قراءة النصوص، ولماذا يختلف العلماء حوله.

الجذر الإبستمولوجي للمبحث يسأل: كيف نعرف؟ هل نعرف من اللغة وحدها، أم من مجموع الخطاب، أم من السنة، أم من عمل الأمة، أم من قرائن السياق، أم من قواعد الجمع؟ هذا السؤال يمنع النموذج من اختزال الحكم إلى لفظ منفرد أو مقصد منفلت.

الجذر التوحيدي والمقصدي لا يحول العلم إلى وعظ، بل يذكر بأن النص خطاب هداية وتكليف، وأن الدلالة ليست لعبة لغوية خالصة. لذلك يكون الضبط العلمي جزءا من حفظ مراد الوحي، لا زخرفة مدرسية.

تطبيق هذه الوحدة داخل كتاب حقيقي يبدأ بتحديد موضعها من الفهرس ثم ربطها بسؤال المؤلف وخصمه ومرتبة الدليل. لا تستعمل الوحدة كفقرة عامة، بل كأداة تقرر: ماذا يحفظ من النص، ماذا يوسع، ماذا يخفض من يقين إلى فرضية، وماذا يحتاج إلى تحقق قبل أن يدخل في الخلاصة النهائية.

محكمة هذه الوحدة تفحص ثلاثة أخطاء: أن يتحول أصول الأصول إلى شعار بلا أثر، وأن تنفصل وظيفة إرجاع الباب إلى السؤال الحاكم عن موضعها في الكتاب، وأن ينتج النموذج صياغة قوية لا يمكن الرجوع منها إلى أصل أو سياق أو معيار. فإذا وقع أحد هذه الأخطاء، تعاد الوحدة إلى مرحلة الوسم والفرز قبل التركيب.

معيار الجودة في هذه الصفحة أن تخرج منها بطاقة قابلة للاسترجاع: تعريف مختصر، مدخلات واضحة، خطوات محددة، مخرج قابل للفحص، وحدود استعمال. فإذا لم يستطع الباحث أو النموذج أن يحول الصفحة إلى prompt أو جدول أو اختبار، فالمحتوى لم يبلغ بعد مستوى التشغيل المطلوب.

اختبار الحد الأدنى: أعط هذه الوحدة لنموذج آخر واطلب منه أن يستخرج منها سؤالا، قاعدة، خطأ ممنوعا، وأداة تطبيق. إذا عجز عن استخراج هذه العناصر الأربعة فإما أن الصفحة غامضة، أو أن الربط بين أصول الأصول وإرجاع الباب إلى السؤال الحاكم غير كاف، أو أن الصياغة أقوى من البنية.

صيغة الاستعمال المختصرة: اقرأ، وسِم، وافصل الرتب، ثم ركّب، ثم اهدم، ثم عدّل. لا تقبل مخرجا لا يحمل أثرا راجعا إلى النص، ولا تقبل أثرا بلا حد، ولا تقبل حدا بلا سبب. بهذه السلسلة يصير التطوير هجوميا لكنه غير فوضوي.

تطبيق مصغر: عند إدخال فصل من كتاب إسلامي، يستخرج النموذج أولا عنوان الباب وسؤال المؤلف، ثم يضع هذه الوحدة في موضعها: هل تخدم التعريف، أو الدليل، أو الخلاف، أو المقصد، أو النقد؟ بعد ذلك يكتب سطرا واحدا يبين لماذا لا يكفي التلخيص العادي في هذا الموضع.

منع التضخم: إذا ولدت الصفحة مفهوما جديدا، فلا يسمح باستعماله قبل تعريفه وحدوده ومثال صحيح ومثال فاشل. وإذا ولدت أداة، فلا تقبل حتى تحدد مدخلاتها وخطواتها ومخرجاتها. وإذا ولدت نظرية، فلا تدخل إلا بعد اعتراض قوي ونسخة معدلة.

أثر الصفحة في النسخة الكاملة يقاس بقدرتها على رفع ثلاث قدرات: قدرة الفهم، قدرة الاسترجاع، وقدرة التوليد. الفهم بلا استرجاع ذاكرة رخوة، والاسترجاع بلا توليد أرشيف جامد، والتوليد بلا فهم فوضى اصطلاحية. الجمع بين الثلاثة هو معيار المستوى الثاني.

خطوات تشغيلية مختصرة:
-- استخرج ظاهر المحكم والمتشابه.
-- حدد القاعدة المولدة.
-- اكتب سؤال أصل الأصل.
-- عين طبقة الحاكمية.
-- اذكر حد سوء الاستعمال.

```
ORIGIN_MAP={topic:المحكم والمتشابه,surface,principle,deep_origin,epistemic_root,limit}
```

أصول الأصول: سبب النزول بوصفه مولدا للمسائل لا عنوانا مدرسيا

معرّف الصفحة: KB2-020 | الوحدة: أصول الأصول | الوظيفة: إرجاع الباب إلى السؤال الحاكم

لا يقرأ مبحث سبب النزول في المستوى الثاني بوصفه تعريفا ثم أمثلة، بل بوصفه عقدة توليدية. السؤال الأول: ما الذي يريد هذا المبحث ضبطه؟ السؤال الثاني: ما الخطر العلمي الذي يظهر إذا حذفناه؟ السؤال الثالث: أي طبقة من طبقات العلم تحكمه: الثبوت، الدلالة، القصد، الجمع، أو التنزيل؟

ظاهر المبحث يعطي نتيجة قريبة، أما أصل المبحث فيكشف القاعدة التي أنتجت النتيجة، وأصل الأصل يكشف التصور الأعمق خلف القاعدة. هنا يتحول الملخص إلى آلة: لا يقول فقط ماذا قيل في سبب النزول، بل يبين كيف يستعمله الباحث عند قراءة النصوص، ولماذا يختلف العلماء حوله.

الجذر الإبستمولوجي للمبحث يسأل: كيف نعرف؟ هل نعرف من اللغة وحدها، أم من مجموع الخطاب، أم من السنة، أم من عمل الأمة، أم من قرائن السياق، أم من قواعد الجمع؟ هذا السؤال يمنع النموذج من اختزال الحكم إلى لفظ منفرد أو مقصد منفلت.

الجذر التوحيدي والمقصدي لا يحول العلم إلى وعظ، بل يذكر بأن النص خطاب هداية وتكليف، وأن الدلالة ليست لعبة لغوية خالصة. لذلك يكون الضبط العلمي جزءا من حفظ مراد الوحي، لا زخرفة مدرسية.

تطبيق هذه الوحدة داخل كتاب حقيقي يبدأ بتحديد موضعها من الفهرس ثم ربطها بسؤال المؤلف وخصمه ومرتبة الدليل. لا تستعمل الوحدة كفقرة عامة، بل كأداة تقرر: ماذا يحفظ من النص، ماذا يوسع، ماذا يخفض من يقين إلى فرضية، وماذا يحتاج إلى تحقق قبل أن يدخل في الخلاصة النهائية.

محكمة هذه الوحدة تفحص ثلاثة أخطاء: أن يتحول أصول الأصول إلى شعار بلا أثر، وأن تنفصل وظيفة إرجاع الباب إلى السؤال الحاكم عن موضعها في الكتاب، وأن ينتج النموذج صياغة قوية لا يمكن الرجوع منها إلى أصل أو سياق أو معيار. فإذا وقع أحد هذه الأخطاء، تعاد الوحدة إلى مرحلة الوسم والفرز قبل التركيب.

معيار الجودة في هذه الصفحة أن تخرج منها بطاقة قابلة للاسترجاع: تعريف مختصر، مدخلات واضحة، خطوات محددة، مخرج قابل للفحص، وحدود استعمال. فإذا لم يستطع الباحث أو النموذج أن يحول الصفحة إلى prompt أو جدول أو اختبار، فالمحتوى لم يبلغ بعد مستوى التشغيل المطلوب.

اختبار الحد الأدنى: أعط هذه الوحدة لنموذج آخر واطلب منه أن يستخرج منها سؤالا، قاعدة، خطأ ممنوعا، وأداة تطبيق. إذا عجز عن استخراج هذه العناصر الأربعة فإما أن الصفحة غامضة، أو أن الربط بين أصول الأصول وإرجاع الباب إلى السؤال الحاكم غير كاف، أو أن الصياغة أقوى من البنية.

صيغة الاستعمال المختصرة: اقرأ، وسِم، وافصل الرتب، ثم رتّب، ثم اهدم، ثم عدّل. لا تقبل مخرجا لا يحمل أثرا راجعا إلى النص، ولا تقبل أثرا بلا حد، ولا تقبل حدا بلا سبب. بهذه السلسلة يصير التطوير هجوميا لكنه غير فوضوي.

تطبيق مصغر: عند إدخال فصل من كتاب إسلامي، يستخرج النموذج أولا عنوان الباب وسؤال المؤلف، ثم يضع هذه الوحدة في موضعها: هل تخدم التعريف، أو الدليل، أو الخلاف، أو المقصد، أو النقد؟ بعد ذلك يكتب سطرا واحدا يبين لماذا لا يكفي التلخيص العادي في هذا الموضع.

منع التضخم: إذا ولدت الصفحة مفهوما جديدا، فلا يسمح باستعماله قبل تعريفه وحدوده ومثال صحيح ومثال فاشل. وإذا ولدت أداة، فلا تقبل حتى تحدد مدخلاتها وخطواتها ومخرجاتها. وإذا ولدت نظرية، فلا تدخل إلا بعد اعتراض قوي ونسخة معدلة.

أثر الصفحة في النسخة الكاملة يقاس بقدرتها على رفع ثلاث قدرات: قدرة الفهم، قدرة الاسترجاع، وقدرة التوليد. الفهم بلا استرجاع ذاكرة رخوة، والاسترجاع بلا توليد أرشيف جامد، والتوليد بلا فهم فوضى اصطلاحية. الجمع بين الثلاثة هو معيار المستوى الثاني.

خطوات تشغيلية مختصرة:

-- استخرج ظاهر سبب النزول.
-- حدد القاعدة المولدة.
-- اكتب سؤال أصل الأصل.
-- عين طبقة الحاكمية.
-- اذكر حد سوء الاستعمال.

```
سبب النزول ORIGIN_MAP={topic:{surface,principle,deep_origin,epistemic_root,limit}
```

أصول الأصول: التعارض والترجيح بوصفه مولدا للمسائل لا عنوانا مدرسيا

معرّف الصفحة: KB2-021 | الوحدة: أصول الأصول | الوظيفة: إرجاع الباب إلى السؤال الحاكم

لا يقرأ مبحث التعارض والترجيح في المستوى الثاني بوصفه تعريفا ثم أمثلة، بل بوصفه عقدة توليدية. السؤال الأول: ما الذي يريد هذا المبحث ضبطه؟ السؤال الثاني: ما الخطر العلمي الذي يظهر إذا حذفناه؟ السؤال الثالث: أي طبقة من طبقات العلم تحكمه: الثبوت، الدلالة، القصد، الجمع، أو التنزيل؟

ظاهر المبحث يعطي نتيجة قريبة، أما أصل المبحث فيكشف القاعدة التي أنتجت النتيجة، وأصل الأصل يكشف التصور الأعمق خلف القاعدة. هنا يتحول الملخص إلى آلة: لا يقول فقط ماذا قيل في التعارض والترجيح، بل يبين كيف يستعمله الباحث عند قراءة النصوص، ولماذا يختلف العلماء حوله.

الجذر الإبستمولوجي للمبحث يسأل: كيف نعرف؟ هل نعرف من اللغة وحدها، أم من مجموع الخطاب، أم من السنة، أم من عمل الأمة، أم من قرائن السياق، أم من قواعد الجمع؟ هذا السؤال يمنع النموذج من اختزال الحكم إلى لفظ منفرد أو مقصد منفلت.

الجذر التوحيدي والمقصدي لا يحول العلم إلى وعظ، بل يذكر بأن النص خطاب هداية وتكليف، وأن الدلالة ليست لعبة لغوية خالصة. لذلك يكون الضبط العلمي جزءا من حفظ مراد الوحي، لا زخرفة مدرسية.

تطبيق هذه الوحدة داخل كتاب حقيقي يبدأ بتحديد موضعها من الفهرس ثم ربطها بسؤال المؤلف وخصمه ومرتبة الدليل. لا تستعمل الوحدة كفقرة عامة، بل كأداة تقرر: ماذا يحفظ من النص، ماذا يوسع، ماذا يخفض من يقين إلى فرضية، وماذا يحتاج إلى تحقق قبل أن يدخل في الخلاصة النهائية.

محكمة هذه الوحدة تفحص ثلاثة أخطاء: أن يتحول أصول الأصول إلى شعار بلا أثر، وأن تنفصل وظيفة إرجاع الباب إلى السؤال الحاكم عن موضعها في الكتاب، وأن ينتج النموذج صياغة قوية لا يمكن الرجوع منها إلى أصل أو سياق أو معيار. فإذا وقع أحد هذه الأخطاء، تعاد الوحدة إلى مرحلة الوسم والفرز قبل التركيب.

معيار الجودة في هذه الصفحة أن تخرج منها بطاقة قابلة للاسترجاع: تعريف مختصر، مدخلات واضحة، خطوات محددة، مخرج قابل للفحص، وحدود استعمال. فإذا لم يستطع الباحث أو النموذج أن يحول الصفحة إلى prompt أو جدول أو اختبار، فالمحتوى لم يبلغ بعد مستوى التشغيل المطلوب.

اختبار الحد الأدنى: أعط هذه الوحدة لنموذج آخر واطلب منه أن يستخرج منها سؤالا، قاعدة، خطأ ممنوعا، وأداة تطبيق. إذا عجز عن استخراج هذه العناصر الأربعة فإما أن الصفحة غامضة، أو أن الربط بين أصول الأصول وإرجاع الباب إلى السؤال الحاكم غير كاف، أو أن الصياغة أقوى من البنية.

صيغة الاستعمال المختصرة: اقرأ، وسِم، وافصل الرتب، ثم ركّب، ثم اهدم، ثم عدّل. لا تقبل مخرجا لا يحمل أثرا راجعا إلى النص، ولا تقبل أثرا بلا حد، ولا تقبل حدا بلا سبب. بهذه السلسلة يصير التطوير هجوميا لكنه غير فوضوي.

تطبيق مصغر: عند إدخال فصل من كتاب إسلامي، يستخرج النموذج أولا عنوان الباب وسؤال المؤلف، ثم يضع هذه الوحدة في موضعها: هل تخدم التعريف، أو الدليل، أو الخلاف، أو المقصد، أو النقد؟ بعد ذلك يكتب سطرا واحدا يبين لماذا لا يكفي التلخيص العادي في هذا الموضع.

منع التضخم: إذا ولدت الصفحة مفهوما جديدا، فلا يسمح باستعماله قبل تعريفه وحدوده ومثال صحيح ومثال فاشل. وإذا ولدت أداة، فلا تقبل حتى تحدد مدخلاتها وخطواتها ومخرجاتها. وإذا ولدت نظرية، فلا تدخل إلا بعد اعتراض قوي ونسخة معدلة.

أثر الصفحة في النسخة الكاملة يقاس بقدرتها على رفع ثلاث قدرات: قدرة الفهم، قدرة الاسترجاع، وقدرة التوليد. الفهم بلا استرجاع ذاكرة رخوة، والاسترجاع بلا توليد أرشيف جامد، والتوليد بلا فهم فوضى اصطلاحية. الجمع بين الثلاثة هو معيار المستوى الثاني.

خطوات تشغيلية مختصرة:
-- استخرج ظاهر التعارض والترجيح.
-- حدد القاعدة المولدة.
-- اكتب سؤال أصل الأصل.
-- عين طبقة الحاكمية.
-- اذكر حد سوء الاستعمال.

```
التعارض:topic}=ORIGIN_MAP والترجيح,surface,principle,deep_origin,epistemic_root,limit}
```

أصول الأصول: المقصد والتنزيل بوصفه مولدا للمسائل لا عنوانا مدرسيا

معرّف الصفحة: KB2-022 | الوحدة: أصول الأصول | الوظيفة: إرجاع الباب إلى السؤال الحاكم

لا يقرأ مبحث المقصد والتنزيل في المستوى الثاني بوصفه تعريفا ثم أمثلة، بل بوصفه عقدة توليدية. السؤال الأول: ما الذي يريد هذا المبحث ضبطه؟ السؤال الثاني: ما الخطر العلمي الذي يظهر إذا حذفناه؟ السؤال الثالث: أي طبقة من طبقات العلم تحكمه: الثبوت، الدلالة، القصد، الجمع، أو التنزيل؟

ظاهر المبحث يعطي نتيجة قريبة، أما أصل المبحث فيكشف القاعدة التي أنتجت النتيجة، وأصل الأصل يكشف التصور الأعمق خلف القاعدة. هنا يتحول الملخص إلى آلة: لا يقول فقط ماذا قيل في المقصد والتنزيل، بل يبين كيف يستعمله الباحث عند قراءة النصوص، ولماذا يختلف العلماء حوله.

الجذر الإبستمولوجي للمبحث يسأل: كيف نعرف؟ هل نعرف من اللغة وحدها، أم من مجموع الخطاب، أم من السنة، أم من عمل الأمة، أم من قرائن السياق، أم من قواعد الجمع؟ هذا السؤال يمنع النموذج من اختزال الحكم إلى لفظ منفرد أو مقصد منفلت.

الجذر التوحيدي والمقصدي لا يحول العلم إلى وعظ، بل يذكر بأن النص خطاب هداية وتكليف، وأن الدلالة ليست لعبة لغوية خالصة. لذلك يكون الضبط العلمي جزءا من حفظ مراد الوحي، لا زخرفة مدرسية.

تطبيق هذه الوحدة داخل كتاب حقيقي يبدأ بتحديد موضعها من الفهرس ثم ربطها بسؤال المؤلف وخصمه ومرتبة الدليل. لا تستعمل الوحدة كفقرة عامة، بل كأداة تقرر: ماذا يحفظ من النص، ماذا يوسع، ماذا يخفض من يقين إلى فرضية، وماذا يحتاج إلى تحقق قبل أن يدخل في الخلاصة النهائية.

محكمة هذه الوحدة تفحص ثلاثة أخطاء: أن يتحول أصول الأصول إلى شعار بلا أثر، وأن تنفصل وظيفة إرجاع الباب إلى السؤال الحاكم عن موضعها في الكتاب، وأن ينتج النموذج صياغة قوية لا يمكن الرجوع منها إلى أصل أو سياق أو معيار. فإذا وقع أحد هذه الأخطاء، تعاد الوحدة إلى مرحلة الوسم والفرز قبل التركيب.

معيار الجودة في هذه الصفحة أن تخرج منها بطاقة قابلة للاسترجاع: تعريف مختصر، مدخلات واضحة، خطوات محددة، مخرج قابل للفحص، وحدود استعمال. فإذا لم يستطع الباحث أو النموذج أن يحول الصفحة إلى prompt أو جدول أو اختبار، فالمحتوى لم يبلغ بعد مستوى التشغيل المطلوب.

اختبار الحد الأدنى: أعط هذه الوحدة لنموذج آخر واطلب منه أن يستخرج منها سؤالا، قاعدة، خطأ ممنوعا، وأداة تطبيق. إذا عجز عن استخراج هذه العناصر الأربعة فإما أن الصفحة غامضة، أو أن الربط بين أصول الأصول وإرجاع الباب إلى السؤال الحاكم غير كاف، أو أن الصياغة أقوى من البنية.

صيغة الاستعمال المختصرة: اقرأ، وسِم، وافصل الرتب، ثم رتّب، ثم اهدم، ثم عدّل. لا تقبل مخرجا لا يحمل أثرا راجعا إلى النص، ولا تقبل أثرا بلا حد، ولا تقبل حدا بلا سبب. بهذه السلسلة يصير التطوير هجوميا لكنه غير فوضوي.

تطبيق مصغر: عند إدخال فصل من كتاب إسلامي، يستخرج النموذج أولا عنوان الباب وسؤال المؤلف، ثم يضع هذه الوحدة في موضعها: هل تخدم التعريف، أو الدليل، أو الخلاف، أو المقصد، أو النقد؟ بعد ذلك يكتب سطرا واحدا يبين لماذا لا يكفي التلخيص العادي في هذا الموضع.

منع التضخم: إذا ولدت الصفحة مفهوما جديدا، فلا يسمح باستعماله قبل تعريفه وحدوده ومثال صحيح ومثال فاشل. وإذا ولدت أداة، فلا تقبل حتى تحدد مدخلاتها وخطواتها ومخرجاتها. وإذا ولدت نظرية، فلا تدخل إلا بعد اعتراض قوي ونسخة معدلة.

أثر الصفحة في النسخة الكاملة يقاس بقدرتها على رفع ثلاث قدرات: قدرة الفهم، قدرة الاسترجاع، وقدرة التوليد. الفهم بلا استرجاع ذاكرة رخوة، والاسترجاع بلا توليد أرشيف جامد، والتوليد بلا فهم فوضى اصطلاحية. الجمع بين الثلاثة هو معيار المستوى الثاني.

خطوات تشغيلية مختصرة:

-- استخرج ظاهر المقصد والتنزيل.
-- حدد القاعدة المولدة.
-- اكتب سؤال أصل الأصل.
-- عين طبقة الحاكمية.
-- اذكر حد سوء الاستعمال.

```
المقصد:topic}=ORIGIN_MAP والتنزيل,limit,epistemic_root,deep_origin,principle,surface}
```

بروتوكول العالم المركب: القارئ الحافظ

معرّف الصفحة: KB2-023 | الوحدة: الأدوار الداخلية | الوظيفة: تحديد عين القراءة المتخصصة

دور القارئ الحافظ ليس تمثيلا مسرحيا، بل زاوية فحص تمنع القراءة من الانغلاق. إذا انفرد دور واحد بالكتاب غلبت عادته على النص: الحافظ قد يحفظ بلا تركيب، والأصولي قد يحاكم كل شيء بالدلالة، والمحدث قد يغلب الثبوت، والمؤرخ قد يغلب السياق. الجمع المنضبط هو المطلوب.

يدخل القارئ الحافظ إلى النص بسؤال محدد لا بكل الأسئلة. يسجل ما يراه وما لا يراه، ثم يسلم المخرج إلى الدور التالي. وبهذا تتكون سلسلة آثار قابلة للفحص، لا انطباع عام بأن القراءة عميقة.

وظيفة هذا الدور في النماذج أن ينتج طبقة مستقلة: ملاحظات، اعتراضات، قيود، وأسئلة تحقق. ثم تدمج الطبقات في محرك التركيب مع وسم مصدر كل ملاحظة، حتى لا تختلط عيون القراءة.

محكمة هذا الدور تسأل: ما الانحياز المتوقع؟ ما الشيء الذي يميل القارئ الحافظ إلى تضخيمه؟ وما الشيء الذي قد يهمله؟ بهذا يصبح الدور نفسه موضوعا للنقد، لا سلطة مطلقة.

تطبيق هذه الوحدة داخل كتاب حقيقي يبدأ بتحديد موضعها من الفهرس ثم ربطها بسؤال المؤلف وخصمه ومرتبة الدليل. لا تستعمل الوحدة كفقرة عامة، بل كأداة تقرر: ماذا يحفظ من النص، ماذا يوسع، ماذا يخفض من يقين إلى فرضية، وماذا يحتاج إلى تحقق قبل أن يدخل في الخلاصة النهائية.

محكمة هذه الوحدة تفحص ثلاثة أخطاء: أن يتحول الأدوار الداخلية إلى شعار بلا أثر، وأن تنفصل وظيفة تحديد عين القراءة المتخصصة عن موضعها في الكتاب، وأن ينتج النموذج صياغة قوية لا يمكن الرجوع منها إلى أصل أو سياق أو معيار. فإذا وقع أحد هذه الأخطاء، تعاد الوحدة إلى مرحلة الوسم والفرز قبل التركيب.

معيار الجودة في هذه الصفحة أن تخرج منها بطاقة قابلة للاسترجاع: تعريف مختصر، مدخلات واضحة، خطوات محددة، مخرج قابل للفحص، وحدود استعمال. فإذا لم يستطع الباحث أو النموذج أن يحول الصفحة إلى prompt أو جدول أو اختبار، فالمحتوى لم يبلغ بعد مستوى التشغيل المطلوب.

اختبار الحد الأدنى: أعط هذه الوحدة لنموذج آخر واطلب منه أن يستخرج منها سؤالا، قاعدة، خطأ ممنوعا، وأداة تطبيق. إذا عجز عن استخراج هذه العناصر الأربعة فإما أن الصفحة غامضة، أو أن الربط بين الأدوار الداخلية وتحديد عين القراءة المتخصصة غير كاف، أو أن الصياغة أقوى من البنية.

صيغة الاستعمال المختصرة: اقرأ، وسِم، وافصل الرتب، ثم ركّب، ثم اهدم، ثم عدّل. لا تقبل مخرجا لا يحمل أثرا راجعا إلى النص، ولا تقبل أثرا بلا حد، ولا تقبل حدا بلا سبب. بهذه السلسلة يصير التطوير هجوميا لكنه غير فوضوي.

تطبيق مصغر: عند إدخال فصل من كتاب إسلامي، يستخرج النموذج أولا عنوان الباب وسؤال المؤلف، ثم يضع هذه الوحدة في موضعها: هل تخدم التعريف، أو الدليل، أو الخلاف، أو المقصد، أو النقد؟ بعد ذلك يكتب سطرا واحدا يبين لماذا لا يكفي التلخيص العادي في هذا الموضع.

منع التضخم: إذا ولدت الصفحة مفهوما جديدا، فلا يسمح باستعماله قبل تعريفه وحدوده ومثال صحيح ومثال فاشل. وإذا ولدت أداة، فلا تقبل حتى تحدد مدخلاتها وخطواتها ومخرجاتها. وإذا ولدت نظرية، فلا تدخل إلا بعد اعتراض قوي ونسخة معدلة.

أثر الصفحة في النسخة الكاملة يقاس بقدرتها على رفع ثلاث قدرات: قدرة الفهم، قدرة الاسترجاع، وقدرة التوليد. الفهم بلا استرجاع ذاكرة رخوة، والاسترجاع بلا توليد أرشيف جامد، والتوليد بلا فهم فوضى اصطلاحية. الجمع بين الثلاثة هو معيار المستوى الثاني.

خطوات تشغيلية مختصرة:

-- حدد سؤال الدور.
-- استخرج الملاحظات فقط من زاويته.
-- وسم الانحياز المتوقع.
-- سلم المخرج للدور التالي.
-- ادمج دون محو الحدود.

```
القارئ:{role} الحافظ,AGENT_PASS={question,findings,bias,caveat,next_role}
```

الباب الثالث: بروتوكول قراءة المصدر الإسلامي من الداخل

المرحلة	العمل
المرور الصفري	قراءة الفهرس والمقدمة والخاتمة والتبويب لفهم هندسة الكتاب قبل اقتطاع أي فكرة.
المرور الأول	وسم كل فقرة بحسب وظيفتها: تعريف، دليل، اعتراض، جواب، مثال، استطراد، نقل، ترجيح، تنبيه.
المرور الثاني	إنشاء قاموس مصطلحات داخلي لا يعتمد على المعنى العام للكلمة، بل على استعمال المؤلف لها.
المرور الثالث	تعقب الأدلة: آية، حديث، أثر، إجماع، قياس، لغة، عقل، عادة، مصلحة، تاريخ.
المرور الرابع	بناء خريطة الخلاف: من قال؟ لماذا قال؟ ما مأخذ الخلاف؟ ما محل الاتفاق؟
المرور الخامس	صيد التفاصيل الفرعية: القيد، الاستثناء، المثال، الإحالة، الحاشية، التردد، عبارة الاحتراز.
المرور السادس	التركيب: جمع المعاني المتناثرة في نموذج واحد مع تمييزه عن قول المؤلف الحرفي.
المرور السابع	محكمة الهدم: البحث عما يسقط الملخص أو يضعف النموذج أو يكشف انحيازه.

المرور الصفري: قراءة الفهرس والمقدمة والخاتمة والتبويب لفهم هندسة الكتاب قبل اقتطاع أي فكرة. لا ينتقل القارئ إلى المرحلة التالية حتى يثبت أن مخرجات المرحلة السابقة قابلة للفحص؛ فالقراءة العميقة ليست انطباعا بل سلسلة آثار يمكن مراجعتها.

المرور الأول: وسم كل فقرة بحسب وظيفتها: تعريف، دليل، اعتراض، جواب، مثال، استطراد، نقل، ترجيح، تنبيه. لا ينتقل القارئ إلى المرحلة التالية حتى يثبت أن مخرجات المرحلة السابقة قابلة للفحص؛ فالقراءة العميقة ليست انطباعا بل سلسلة آثار يمكن مراجعتها.

المرور الثاني: إنشاء قاموس مصطلحات داخلي لا يعتمد على المعنى العام للكلمة، بل على استعمال المؤلف لها. لا ينتقل القارئ إلى المرحلة التالية حتى يثبت أن مخرجات المرحلة السابقة قابلة للفحص؛ فالقراءة العميقة ليست انطباعا بل سلسلة آثار يمكن مراجعتها.

المرور الثالث: تعقب الأدلة: آية، حديث، أثر، إجماع، قياس، لغة، عقل، عادة، مصلحة، تاريخ. لا ينتقل القارئ إلى المرحلة التالية حتى يثبت أن مخرجات المرحلة السابقة قابلة للفحص؛ فالقراءة العميقة ليست انطباعا بل سلسلة آثار يمكن مراجعتها.

المرور الرابع: بناء خريطة الخلاف: من قال؟ لماذا قال؟ ما مأخذ الخلاف؟ ما محل الاتفاق؟ لا ينتقل القارئ إلى المرحلة التالية حتى يثبت أن مخرجات المرحلة السابقة قابلة للفحص؛ فالقراءة العميقة ليست انطباعا بل سلسلة آثار يمكن مراجعتها.

المرور الخامس: صيد التفاصيل الفرعية: القيد، الاستثناء، المثال، الإحالة، الحاشية، التردد، عبارة الاحتراز. لا ينتقل القارئ إلى المرحلة التالية حتى يثبت أن مخرجات المرحلة السابقة قابلة للفحص؛ فالقراءة العميقة ليست انطباعا بل سلسلة آثار يمكن مراجعتها.

المرور السادس: التركيب: جمع المعاني المتناثرة في نموذج واحد مع تمييزه عن قول المؤلف الحرفي. لا ينتقل القارئ إلى المرحلة التالية حتى يثبت أن مخرجات المرحلة السابقة قابلة للفحص؛ فالقراءة العميقة ليست انطباعا بل سلسلة آثار يمكن مراجعتها.

المرور السابع: محكمة الهدم: البحث عما يسقط الملخص أو يضعف النموذج أو يكشف انحيازه. لا ينتقل القارئ إلى المرحلة التالية حتى يثبت أن مخرجات المرحلة السابقة قابلة للفحص؛ فالقراءة العميقة ليست انطباعا بل سلسلة آثار يمكن مراجعتها.

بروتوكول العالم المركب: الأصولي

معرّف الصفحة: KB2-024 | الوحدة: الأدوار الداخلية | الوظيفة: تحديد عين القراءة المتخصصة

دور الأصولي ليس تمثيلا مسرحيا، بل زاوية فحص تمنع القراءة من الانغلاق. إذا انفرد دور واحد بالكتاب غلبت عادته على النص: الحافظ قد يحفظ بلا تركيب، والأصولي قد يحاكم كل شيء بالدلالة، والمحدث قد يغلب الثبوت، والمؤرخ قد يغلب السياق. الجمع المنضبط هو المطلوب.

يدخل الأصولي إلى النص بسؤال محدد لا بكل الأسئلة. يسجل ما يراه وما لا يراه، ثم يسلم المخرج إلى الدور التالي. وبهذا تتكون سلسلة آثار قابلة للفحص، لا انطباع عام بأن القراءة عميقة.

وظيفة هذا الدور في النماذج أن ينتج طبقة مستقلة: ملاحظات، اعتراضات، قيود، وأسئلة تحقق. ثم تدمج الطبقات في محرك التركيب مع وسم مصدر كل ملاحظة، حتى لا تختلط عيون القراءة.

محكمة هذا الدور تسأل: ما الانحياز المتوقع؟ ما الشيء الذي يميل الأصولي إلى تضخيمه؟ وما الشيء الذي قد يهمله؟ بهذا يصبح الدور نفسه موضوعا للنقد، لا سلطة مطلقة.

تطبيق هذه الوحدة داخل كتاب حقيقي يبدأ بتحديد موضعها من الفهرس ثم ربطها بسؤال المؤلف وخصمه ومرتبة الدليل. لا تستعمل الوحدة كفقرة عامة، بل كأداة تقرر: ماذا يحفظ من النص، ماذا يوسع، ماذا يخفض من يقين إلى فرضية، وماذا يحتاج إلى تحقق قبل أن يدخل في الخلاصة النهائية.

محكمة هذه الوحدة تفحص ثلاثة أخطاء: أن يتحول الأدوار الداخلية إلى شعار بلا أثر، وأن تنفصل وظيفة تحديد عين القراءة المتخصصة عن موضعها في الكتاب، وأن ينتج النموذج صياغة قوية لا يمكن الرجوع منها إلى أصل أو سياق أو معيار. فإذا وقع أحد هذه الأخطاء، تعاد الوحدة إلى مرحلة الوسم والفرز قبل التركيب.

معيار الجودة في هذه الصفحة أن تخرج منها بطاقة قابلة للاسترجاع: تعريف مختصر، مدخلات واضحة، خطوات محددة، مخرج قابل للفحص، وحدود استعمال. فإذا لم يستطع الباحث أو النموذج أن يحول الصفحة إلى prompt أو جدول أو اختبار، فالمحتوى لم يبلغ بعد مستوى التشغيل المطلوب.

اختبار الحد الأدنى: أعط هذه الوحدة لنموذج آخر واطلب منه أن يستخرج منها سؤالا، قاعدة، خطأ ممنوعا، وأداة تطبيق. إذا عجز عن استخراج هذه العناصر الأربعة فإما أن الصفحة غامضة، أو أن الربط بين الأدوار الداخلية وتحديد عين القراءة المتخصصة غير كاف، أو أن الصياغة أقوى من البنية.

صيغة الاستعمال المختصرة: اقرأ، وسِم، وافصل الرتب، ثم ركّب، ثم اهدم، ثم عدّل. لا تقبل مخرجا لا يحمل أثرا راجعا إلى النص، ولا تقبل أثرا بلا حد، ولا تقبل حدا بلا سبب. بهذه السلسلة يصير التطوير هجوميا لكنه غير فوضوي.

تطبيق مصغر: عند إدخال فصل من كتاب إسلامي، يستخرج النموذج أولا عنوان الباب وسؤال المؤلف، ثم يضع هذه الوحدة في موضعها: هل تخدم التعريف، أو الدليل، أو الخلاف، أو المقصد، أو النقد؟ بعد ذلك يكتب سطرا واحدا يبين لماذا لا يكفي التلخيص العادي في هذا الموضع.

منع التضخم: إذا ولدت الصفحة مفهوما جديدا، فلا يسمح باستعماله قبل تعريفه وحدوده ومثال صحيح ومثال فاشل. وإذا ولدت أداة، فلا تقبل حتى تحدد مدخلاتها وخطواتها ومخرجاتها. وإذا ولدت نظرية، فلا تدخل إلا بعد اعتراض قوي ونسخة معدلة.

أثر الصفحة في النسخة الكاملة يقاس بقدرتها على رفع ثلاث قدرات: قدرة الفهم، قدرة الاسترجاع، وقدرة التوليد. الفهم بلا استرجاع ذاكرة رخوة، والاسترجاع بلا توليد أرشيف جامد، والتوليد بلا فهم فوضى اصطلاحية. الجمع بين الثلاثة هو معيار المستوى الثاني.

خطوات تشغيلية مختصرة:
-- حدد سؤال الدور.
-- استخرج الملاحظات فقط من زاويته.
-- وسم الانحياز المتوقع.
-- سلم المخرج للدور التالي.
-- ادمج دون محو الحدود.

```
AGENT_PASS={role:الأصولي,question,findings,bias,caveat,next_role}
```

بروتوكول العالم المركب: المحدث

معرّف الصفحة: KB2-025 | الوحدة: الأدوار الداخلية | الوظيفة: تحديد عين القراءة المتخصصة

دور المحدث ليس تمثيلا مسرحيا، بل زاوية فحص تمنع القراءة من الانغلاق. إذا انفرد دور واحد بالكتاب غلبت عادته على النص: الحافظ قد يحفظ بلا تركيب، والأصولي قد يحاكم كل شيء بالدلالة، والمحدث قد يغلب الثبوت، والمؤرخ قد يغلب السياق. الجمع المنضبط هو المطلوب.

يدخل المحدث إلى النص بسؤال محدد لا بكل الأسئلة. يسجل ما يراه وما لا يراه، ثم يسلم المخرج إلى الدور التالي. وبهذا تتكون سلسلة آثار قابلة للفحص، لا انطباع عام بأن القراءة عميقة.

وظيفة هذا الدور في النماذج أن ينتج طبقة مستقلة: ملاحظات، اعتراضات، قيود، وأسئلة تحقق. ثم تدمج الطبقات في محرك التركيب مع وسم مصدر كل ملاحظة، حتى لا تختلط عيون القراءة.

محكمة هذا الدور تسأل: ما الانحياز المتوقع؟ ما الشيء الذي يميل المحدث إلى تضخيمه؟ وما الشيء الذي قد يهمله؟ بهذا يصبح الدور نفسه موضوعا للنقد، لا سلطة مطلقة.

تطبيق هذه الوحدة داخل كتاب حقيقي يبدأ بتحديد موضعها من الفهرس ثم ربطها بسؤال المؤلف وخصمه ومرتبة الدليل. لا تستعمل الوحدة كفقرة عامة، بل كأداة تقرر: ماذا يحفظ من النص، ماذا يوسع، ماذا يخفض من يقين إلى فرضية، وماذا يحتاج إلى تحقق قبل أن يدخل في الخلاصة النهائية.

محكمة هذه الوحدة تفحص ثلاثة أخطاء: أن يتحول الأدوار الداخلية إلى شعار بلا أثر، وأن تنفصل وظيفة تحديد عين القراءة المتخصصة عن موضعها في الكتاب، وأن ينتج النموذج صياغة قوية لا يمكن الرجوع منها إلى أصل أو سياق أو معيار. فإذا وقع أحد هذه الأخطاء، تعاد الوحدة إلى مرحلة الوسم والفرز قبل التركيب.

معيار الجودة في هذه الصفحة أن تخرج منها بطاقة قابلة للاسترجاع: تعريف مختصر، مدخلات واضحة، خطوات محددة، مخرج قابل للفحص، وحدود استعمال. فإذا لم يستطع الباحث أو النموذج أن يحول الصفحة إلى prompt أو جدول أو اختبار، فالمحتوى لم يبلغ بعد مستوى التشغيل المطلوب.

اختبار الحد الأدنى: أعط هذه الوحدة لنموذج آخر واطلب منه أن يستخرج منها سؤالا، قاعدة، خطأ ممنوعا، وأداة تطبيق. إذا عجز عن استخراج هذه العناصر الأربعة فإما أن الصفحة غامضة، أو أن الربط بين الأدوار الداخلية وتحديد عين القراءة المتخصصة غير كاف، أو أن الصياغة أقوى من البنية.

صيغة الاستعمال المختصرة: اقرأ، وسِم، وافصل الرتب، ثم ركّب، ثم اهدم، ثم عدّل. لا تقبل مخرجا لا يحمل أثرا راجعا إلى النص، ولا تقبل أثرا بلا حد، ولا تقبل حدا بلا سبب. بهذه السلسلة يصير التطوير هجوميا لكنه غير فوضوي.

تطبيق مصغر: عند إدخال فصل من كتاب إسلامي، يستخرج النموذج أولا عنوان الباب وسؤال المؤلف، ثم يضع هذه الوحدة في موضعها: هل تخدم التعريف، أو الدليل، أو الخلاف، أو المقصد، أو النقد؟ بعد ذلك يكتب سطرا واحدا يبين لماذا لا يكفي التلخيص العادي في هذا الموضع.

منع التضخم: إذا ولدت الصفحة مفهوما جديدا، فلا يسمح باستعماله قبل تعريفه وحدوده ومثال صحيح ومثال فاشل. وإذا ولدت أداة، فلا تقبل حتى تحدد مدخلاتها وخطواتها ومخرجاتها. وإذا ولدت نظرية، فلا تدخل إلا بعد اعتراض قوي ونسخة معدلة.

أثر الصفحة في النسخة الكاملة يقاس بقدرتها على رفع ثلاث قدرات: قدرة الفهم، قدرة الاسترجاع، وقدرة التوليد. الفهم بلا استرجاع ذاكرة رخوة، والاسترجاع بلا توليد أرشيف جامد، والتوليد بلا فهم فوضى اصطلاحية. الجمع بين الثلاثة هو معيار المستوى الثاني.

خطوات تشغيلية مختصرة:
-- حدد سؤال الدور.
-- استخرج الملاحظات فقط من زاويته.
-- وسم الانحياز المتوقع.
-- سلم المخرج للدور التالي.
-- ادمج دون محو الحدود.

```
AGENT_PASS={role:المحدث,question,findings,bias,caveat,next_role}
```

بروتوكول العالم المركب: الفقيه

معرّف الصفحة: KB2-026 | الوحدة: الأدوار الداخلية | الوظيفة: تحديد عين القراءة المتخصصة

دور الفقيه ليس تمثيلا مسرحيا، بل زاوية فحص تمنع القراءة من الانغلاق. إذا انفرد دور واحد بالكتاب غلبت عادته على النص: الحافظ قد يحفظ بلا تركيب، والأصولي قد يحاكم كل شيء بالدلالة، والمحدث قد يغلب الثبوت، والمؤرخ قد يغلب السياق. الجمع المنضبط هو المطلوب.

يدخل الفقيه إلى النص بسؤال محدد لا بكل الأسئلة. يسجل ما يراه وما لا يراه، ثم يسلم المخرج إلى الدور التالي. وبهذا تتكون سلسلة آثار قابلة للفحص، لا انطباع عام بأن القراءة عميقة.

وظيفة هذا الدور في النماذج أن ينتج طبقة مستقلة: ملاحظات، اعتراضات، قيود، وأسئلة تحقق. ثم تدمج الطبقات في محرك التركيب مع وسم مصدر كل ملاحظة، حتى لا تختلط عيون القراءة.

محكمة هذا الدور تسأل: ما الانحياز المتوقع؟ ما الشيء الذي يميل الفقيه إلى تضخيمه؟ وما الشيء الذي قد يهمله؟ بهذا يصبح الدور نفسه موضوعا للنقد، لا سلطة مطلقة.

تطبيق هذه الوحدة داخل كتاب حقيقي يبدأ بتحديد موضعها من الفهرس ثم ربطها بسؤال المؤلف وخصمه ومرتبة الدليل. لا تستعمل الوحدة كفقرة عامة، بل كأداة تقرر: ماذا يحفظ من النص، ماذا يوسع، ماذا يخفض من يقين إلى فرضية، وماذا يحتاج إلى تحقق قبل أن يدخل في الخلاصة النهائية.

محكمة هذه الوحدة تفحص ثلاثة أخطاء: أن يتحول الأدوار الداخلية إلى شعار بلا أثر، وأن تنفصل وظيفة تحديد عين القراءة المتخصصة عن موضعها في الكتاب، وأن ينتج النموذج صياغة قوية لا يمكن الرجوع منها إلى أصل أو سياق أو معيار. فإذا وقع أحد هذه الأخطاء، تعاد الوحدة إلى مرحلة الوسم والفرز قبل التركيب.

معيار الجودة في هذه الصفحة أن تخرج منها بطاقة قابلة للاسترجاع: تعريف مختصر، مدخلات واضحة، خطوات محددة، مخرج قابل للفحص، وحدود استعمال. فإذا لم يستطع الباحث أو النموذج أن يحول الصفحة إلى prompt أو جدول أو اختبار، فالمحتوى لم يبلغ بعد مستوى التشغيل المطلوب.

اختبار الحد الأدنى: أعط هذه الوحدة لنموذج آخر واطلب منه أن يستخرج منها سؤالا، قاعدة، خطأ ممنوعا، وأداة تطبيق. إذا عجز عن استخراج هذه العناصر الأربعة فإما أن الصفحة غامضة، أو أن الربط بين الأدوار الداخلية وتحديد عين القراءة المتخصصة غير كاف، أو أن الصياغة أقوى من البنية.

صيغة الاستعمال المختصرة: اقرأ، وسِم، وافصل الرتب، ثم ركّب، ثم اهدم، ثم عدّل. لا تقبل مخرجا لا يحمل أثرا راجعا إلى النص، ولا تقبل أثرا بلا حد، ولا تقبل حدا بلا سبب. بهذه السلسلة يصير التطوير هجوميا لكنه غير فوضوي.

تطبيق مصغر: عند إدخال فصل من كتاب إسلامي، يستخرج النموذج أولا عنوان الباب وسؤال المؤلف، ثم يضع هذه الوحدة في موضعها: هل تخدم التعريف، أو الدليل، أو الخلاف، أو المقصد، أو النقد؟ بعد ذلك يكتب سطرا واحدا يبين لماذا لا يكفي التلخيص العادي في هذا الموضع.

منع التضخم: إذا ولدت الصفحة مفهوما جديدا، فلا يسمح باستعماله قبل تعريفه وحدوده ومثال صحيح ومثال فاشل. وإذا ولدت أداة، فلا تقبل حتى تحدد مدخلاتها وخطواتها ومخرجاتها. وإذا ولدت نظرية، فلا تدخل إلا بعد اعتراض قوي ونسخة معدلة.

أثر الصفحة في النسخة الكاملة يقاس بقدرتها على رفع ثلاث قدرات: قدرة الفهم، قدرة الاسترجاع، وقدرة التوليد. الفهم بلا استرجاع ذاكرة رخوة، والاسترجاع بلا توليد أرشيف جامد، والتوليد بلا فهم فوضى اصطلاحية. الجمع بين الثلاثة هو معيار المستوى الثاني.

خطوات تشغيلية مختصرة:
-- حدد سؤال الدور.
-- استخرج الملاحظات فقط من زاويته.
-- وسم الانحياز المتوقع.
-- سلم المخرج للدور التالي.
-- ادمج دون محو الحدود.

```
AGENT_PASS={role:الفقيه,question,findings,bias,caveat,next_role}
```

بروتوكول العالم المركب: اللغوي

معرّف الصفحة: KB2-027 | الوحدة: الأدوار الداخلية | الوظيفة: تحديد عين القراءة المتخصصة

دور اللغوي ليس تمثيلا مسرحيا، بل زاوية فحص تمنع القراءة من الانغلاق. إذا انفرد دور واحد بالكتاب غلبت عادته على النص: الحافظ قد يحفظ بلا تركيب، والأصولي قد يحاكم كل شيء بالدلالة، والمحدث قد يغلب الثبوت، والمؤرخ قد يغلب السياق. الجمع المنضبط هو المطلوب.

يدخل اللغوي إلى النص بسؤال محدد لا بكل الأسئلة. يسجل ما يراه وما لا يراه، ثم يسلم المخرج إلى الدور التالي. وبهذا تتكون سلسلة آثار قابلة للفحص، لا انطباع عام بأن القراءة عميقة.

وظيفة هذا الدور في النماذج أن ينتج طبقة مستقلة: ملاحظات، اعتراضات، قيود، وأسئلة تحقق. ثم تدمج الطبقات في محرك التركيب مع وسم مصدر كل ملاحظة، حتى لا تختلط عيون القراءة.

محكمة هذا الدور تسأل: ما الانحياز المتوقع؟ ما الشيء الذي يميل اللغوي إلى تضخيمه؟ وما الشيء الذي قد يهمله؟ بهذا يصبح الدور نفسه موضوعا للنقد، لا سلطة مطلقة.

تطبيق هذه الوحدة داخل كتاب حقيقي يبدأ بتحديد موضعها من الفهرس ثم ربطها بسؤال المؤلف وخصمه ومرتبة الدليل. لا تستعمل الوحدة كفقرة عامة، بل كأداة تقرر: ماذا يحفظ من النص، ماذا يوسع، ماذا يخفض من يقين إلى فرضية، وماذا يحتاج إلى تحقق قبل أن يدخل في الخلاصة النهائية.

محكمة هذه الوحدة تفحص ثلاثة أخطاء: أن يتحول الأدوار الداخلية إلى شعار بلا أثر، وأن تنفصل وظيفة تحديد عين القراءة المتخصصة عن موضعها في الكتاب، وأن ينتج النموذج صياغة قوية لا يمكن الرجوع منها إلى أصل أو سياق أو معيار. فإذا وقع أحد هذه الأخطاء، تعاد الوحدة إلى مرحلة الوسم والفرز قبل التركيب.

معيار الجودة في هذه الصفحة أن تخرج منها بطاقة قابلة للاسترجاع: تعريف مختصر، مدخلات واضحة، خطوات محددة، مخرج قابل للفحص، وحدود استعمال. فإذا لم يستطع الباحث أو النموذج أن يحول الصفحة إلى prompt أو جدول أو اختبار، فالمحتوى لم يبلغ بعد مستوى التشغيل المطلوب.

اختبار الحد الأدنى: أعط هذه الوحدة لنموذج آخر واطلب منه أن يستخرج منها سؤالا، قاعدة، خطأ ممنوعا، وأداة تطبيق. إذا عجز عن استخراج هذه العناصر الأربعة فإما أن الصفحة غامضة، أو أن الربط بين الأدوار الداخلية وتحديد عين القراءة المتخصصة غير كاف، أو أن الصياغة أقوى من البنية.

صيغة الاستعمال المختصرة: اقرأ، وسِم، وافصل الرتب، ثم ركّب، ثم اهدم، ثم عدّل. لا تقبل مخرجا لا يحمل أثرا راجعا إلى النص، ولا تقبل أثرا بلا حد، ولا تقبل حدا بلا سبب. بهذه السلسلة يصير التطوير هجوميا لكنه غير فوضوي.

تطبيق مصغر: عند إدخال فصل من كتاب إسلامي، يستخرج النموذج أولا عنوان الباب وسؤال المؤلف، ثم يضع هذه الوحدة في موضعها: هل تخدم التعريف، أو الدليل، أو الخلاف، أو المقصد، أو النقد؟ بعد ذلك يكتب سطرا واحدا يبين لماذا لا يكفي التلخيص العادي في هذا الموضع.

منع التضخم: إذا ولدت الصفحة مفهوما جديدا، فلا يسمح باستعماله قبل تعريفه وحدوده ومثال صحيح ومثال فاشل. وإذا ولدت أداة، فلا تقبل حتى تحدد مدخلاتها وخطواتها ومخرجاتها. وإذا ولدت نظرية، فلا تدخل إلا بعد اعتراض قوي ونسخة معدلة.

أثر الصفحة في النسخة الكاملة يقاس بقدرتها على رفع ثلاث قدرات: قدرة الفهم، قدرة الاسترجاع، وقدرة التوليد. الفهم بلا استرجاع ذاكرة رخوة، والاسترجاع بلا توليد أرشيف جامد، والتوليد بلا فهم فوضى اصطلاحية. الجمع بين الثلاثة هو معيار المستوى الثاني.

خطوات تشغيلية مختصرة:
-- حدد سؤال الدور.
-- استخرج الملاحظات فقط من زاويته.
-- وسم الانحياز المتوقع.
-- سلم المخرج للدور التالي.
-- ادمج دون محو الحدود.

```
AGENT_PASS={role:اللغوي,question,findings,bias,caveat,next_role}
```

بروتوكول العالم المركب: المتكلم

معرّف الصفحة: KB2-028 | الوحدة: الأدوار الداخلية | الوظيفة: تحديد عين القراءة المتخصصة

دور المتكلم ليس تمثيلا مسرحيا، بل زاوية فحص تمنع القراءة من الانغلاق. إذا انفرد دور واحد بالكتاب غلبت عادته على النص: الحافظ قد يحفظ بلا تركيب، والأصولي قد يحاكم كل شيء بالدلالة، والمحدث قد يغلب الثبوت، والمؤرخ قد يغلب السياق. الجمع المنضبط هو المطلوب.

يدخل المتكلم إلى النص بسؤال محدد لا بكل الأسئلة. يسجل ما يراه وما لا يراه، ثم يسلم المخرج إلى الدور التالي. وبهذا تتكون سلسلة آثار قابلة للفحص، لا انطباع عام بأن القراءة عميقة.

وظيفة هذا الدور في النماذج أن ينتج طبقة مستقلة: ملاحظات، اعتراضات، قيود، وأسئلة تحقق. ثم تدمج الطبقات في محرك التركيب مع وسم مصدر كل ملاحظة، حتى لا تختلط عيون القراءة.

محكمة هذا الدور تسأل: ما الانحياز المتوقع؟ ما الشيء الذي يميل المتكلم إلى تضخيمه؟ وما الشيء الذي قد يهمله؟ بهذا يصبح الدور نفسه موضوعا للنقد، لا سلطة مطلقة.

تطبيق هذه الوحدة داخل كتاب حقيقي يبدأ بتحديد موضعها من الفهرس ثم ربطها بسؤال المؤلف وخصمه ومرتبة الدليل. لا تستعمل الوحدة كفقرة عامة، بل كأداة تقرر: ماذا يحفظ من النص، ماذا يوسع، ماذا يخفض من يقين إلى فرضية، وماذا يحتاج إلى تحقق قبل أن يدخل في الخلاصة النهائية.

محكمة هذه الوحدة تفحص ثلاثة أخطاء: أن يتحول الأدوار الداخلية إلى شعار بلا أثر، وأن تنفصل وظيفة تحديد عين القراءة المتخصصة عن موضعها في الكتاب، وأن ينتج النموذج صياغة قوية لا يمكن الرجوع منها إلى أصل أو سياق أو معيار. فإذا وقع أحد هذه الأخطاء، تعاد الوحدة إلى مرحلة الوسم والفرز قبل التركيب.

معيار الجودة في هذه الصفحة أن تخرج منها بطاقة قابلة للاسترجاع: تعريف مختصر، مدخلات واضحة، خطوات محددة، مخرج قابل للفحص، وحدود استعمال. فإذا لم يستطع الباحث أو النموذج أن يحول الصفحة إلى prompt أو جدول أو اختبار، فالمحتوى لم يبلغ بعد مستوى التشغيل المطلوب.

اختبار الحد الأدنى: أعط هذه الوحدة لنموذج آخر واطلب منه أن يستخرج منها سؤالا، قاعدة، خطأ ممنوعا، وأداة تطبيق. إذا عجز عن استخراج هذه العناصر الأربعة فإما أن الصفحة غامضة، أو أن الربط بين الأدوار الداخلية وتحديد عين القراءة المتخصصة غير كاف، أو أن الصياغة أقوى من البنية.

صيغة الاستعمال المختصرة: اقرأ، وسِم، وافصل الرتب، ثم ركّب، ثم اهدم، ثم عدّل. لا تقبل مخرجا لا يحمل أثرا راجعا إلى النص، ولا تقبل أثرا بلا حد، ولا تقبل حدا بلا سبب. بهذه السلسلة يصير التطوير هجوميا لكنه غير فوضوي.

تطبيق مصغر: عند إدخال فصل من كتاب إسلامي، يستخرج النموذج أولا عنوان الباب وسؤال المؤلف، ثم يضع هذه الوحدة في موضعها: هل تخدم التعريف، أو الدليل، أو الخلاف، أو المقصد، أو النقد؟ بعد ذلك يكتب سطرا واحدا يبين لماذا لا يكفي التلخيص العادي في هذا الموضع.

منع التضخم: إذا ولدت الصفحة مفهوما جديدا، فلا يسمح باستعماله قبل تعريفه وحدوده ومثال صحيح ومثال فاشل. وإذا ولدت أداة، فلا تقبل حتى تحدد مدخلاتها وخطواتها ومخرجاتها. وإذا ولدت نظرية، فلا تدخل إلا بعد اعتراض قوي ونسخة معدلة.

أثر الصفحة في النسخة الكاملة يقاس بقدرتها على رفع ثلاث قدرات: قدرة الفهم، قدرة الاسترجاع، وقدرة التوليد. الفهم بلا استرجاع ذاكرة رخوة، والاسترجاع بلا توليد أرشيف جامد، والتوليد بلا فهم فوضى اصطلاحية. الجمع بين الثلاثة هو معيار المستوى الثاني.

خطوات تشغيلية مختصرة:
-- حدد سؤال الدور.
-- استخرج الملاحظات فقط من زاويته.
-- وسم الانحياز المتوقع.
-- سلم المخرج للدور التالي.
-- ادمج دون محو الحدود.

```
AGENT_PASS={role:المتكلم,question,findings,bias,caveat,next_role}
```

بروتوكول العالم المركب: المؤرخ

معرّف الصفحة: KB2-029 | الوحدة: الأدوار الداخلية | الوظيفة: تحديد عين القراءة المتخصصة

دور المؤرخ ليس تمثيلا مسرحيا، بل زاوية فحص تمنع القراءة من الانغلاق. إذا انفرد دور واحد بالكتاب غلبت عادته على النص: الحافظ قد يحفظ بلا تركيب، والأصولي قد يحاكم كل شيء بالدلالة، والمحدث قد يغلب الثبوت، والمؤرخ قد يغلب السياق. الجمع المنضبط هو المطلوب.

يدخل المؤرخ إلى النص بسؤال محدد لا بكل الأسئلة. يسجل ما يراه وما لا يراه، ثم يسلم المخرج إلى الدور التالي. وبهذا تتكون سلسلة آثار قابلة للفحص، لا انطباع عام بأن القراءة عميقة.

وظيفة هذا الدور في النماذج أن ينتج طبقة مستقلة: ملاحظات، اعتراضات، قيود، وأسئلة تحقق. ثم تدمج الطبقات في محرك التركيب مع وسم مصدر كل ملاحظة، حتى لا تختلط عيون القراءة.

محكمة هذا الدور تسأل: ما الانحياز المتوقع؟ ما الشيء الذي يميل المؤرخ إلى تضخيمه؟ وما الشيء الذي قد يهمله؟ بهذا يصبح الدور نفسه موضوعا للنقد، لا سلطة مطلقة.

تطبيق هذه الوحدة داخل كتاب حقيقي يبدأ بتحديد موضعها من الفهرس ثم ربطها بسؤال المؤلف وخصمه ومرتبة الدليل. لا تستعمل الوحدة كفقرة عامة، بل كأداة تقرر: ماذا يحفظ من النص، ماذا يوسع، ماذا يخفض من يقين إلى فرضية، وماذا يحتاج إلى تحقق قبل أن يدخل في الخلاصة النهائية.

محكمة هذه الوحدة تفحص ثلاثة أخطاء: أن يتحول الأدوار الداخلية إلى شعار بلا أثر، وأن تنفصل وظيفة تحديد عين القراءة المتخصصة عن موضعها في الكتاب، وأن ينتج النموذج صياغة قوية لا يمكن الرجوع منها إلى أصل أو سياق أو معيار. فإذا وقع أحد هذه الأخطاء، تعاد الوحدة إلى مرحلة الوسم والفرز قبل التركيب.

معيار الجودة في هذه الصفحة أن تخرج منها بطاقة قابلة للاسترجاع: تعريف مختصر، مدخلات واضحة، خطوات محددة، مخرج قابل للفحص، وحدود استعمال. فإذا لم يستطع الباحث أو النموذج أن يحول الصفحة إلى prompt أو جدول أو اختبار، فالمحتوى لم يبلغ بعد مستوى التشغيل المطلوب.

اختبار الحد الأدنى: أعط هذه الوحدة لنموذج آخر واطلب منه أن يستخرج منها سؤالا، قاعدة، خطأ ممنوعا، وأداة تطبيق. إذا عجز عن استخراج هذه العناصر الأربعة فإما أن الصفحة غامضة، أو أن الربط بين الأدوار الداخلية وتحديد عين القراءة المتخصصة غير كاف، أو أن الصياغة أقوى من البنية.

صيغة الاستعمال المختصرة: اقرأ، وسِم، وافصل الرتب، ثم ركّب، ثم اهدم، ثم عدّل. لا تقبل مخرجا لا يحمل أثرا راجعا إلى النص، ولا تقبل أثرا بلا حد، ولا تقبل حدا بلا سبب. بهذه السلسلة يصير التطوير هجوميا لكنه غير فوضوي.

تطبيق مصغر: عند إدخال فصل من كتاب إسلامي، يستخرج النموذج أولا عنوان الباب وسؤال المؤلف، ثم يضع هذه الوحدة في موضعها: هل تخدم التعريف، أو الدليل، أو الخلاف، أو المقصد، أو النقد؟ بعد ذلك يكتب سطرا واحدا يبين لماذا لا يكفي التلخيص العادي في هذا الموضع.

منع التضخم: إذا ولدت الصفحة مفهوما جديدا، فلا يسمح باستعماله قبل تعريفه وحدوده ومثال صحيح ومثال فاشل. وإذا ولدت أداة، فلا تقبل حتى تحدد مدخلاتها وخطواتها ومخرجاتها. وإذا ولدت نظرية، فلا تدخل إلا بعد اعتراض قوي ونسخة معدلة.

أثر الصفحة في النسخة الكاملة يقاس بقدرتها على رفع ثلاث قدرات: قدرة الفهم، قدرة الاسترجاع، وقدرة التوليد. الفهم بلا استرجاع ذاكرة رخوة، والاسترجاع بلا توليد أرشيف جامد، والتوليد بلا فهم فوضى اصطلاحية. الجمع بين الثلاثة هو معيار المستوى الثاني.

خطوات تشغيلية مختصرة:
-- حدد سؤال الدور.
-- استخرج الملاحظات فقط من زاويته.
-- وسم الانحياز المتوقع.
-- سلم المخرج للدور التالي.
-- ادمج دون محو الحدود.

```
AGENT_PASS={role:المؤرخ,question,findings,bias,caveat,next_role}
```

بروتوكول العالم المركب: الناقد الإبستمولوجي

معرّف الصفحة: KB2-030 | الوحدة: الأدوار الداخلية | الوظيفة: تحديد عين القراءة المتخصصة

دور الناقد الإبستمولوجي ليس تمثيلا مسرحيا، بل زاوية فحص تمنع القراءة من الانغلاق. إذا انفرد دور واحد بالكتاب غلبت عادته على النص: الحافظ قد يحفظ بلا تركيب، والأصولي قد يحاكم كل شيء بالدلالة، والمحدث قد يغلب الثبوت، والمؤرخ قد يغلب السياق. الجمع المنضبط هو المطلوب.

يدخل الناقد الإبستمولوجي إلى النص بسؤال محدد لا بكل الأسئلة. يسجل ما يراه وما لا يراه، ثم يسلم المخرج إلى الدور التالي. وبهذا تتكون سلسلة آثار قابلة للفحص، لا انطباع عام بأن القراءة عميقة.

وظيفة هذا الدور في النماذج أن ينتج طبقة مستقلة: ملاحظات، اعتراضات، قيود، وأسئلة تحقق. ثم تدمج الطبقات في محرك التركيب مع وسم مصدر كل ملاحظة، حتى لا تختلط عيون القراءة.

محكمة هذا الدور تسأل: ما الانحياز المتوقع؟ ما الشيء الذي يميل الناقد الإبستمولوجي إلى تضخيمه؟ وما الشيء الذي قد يهمله؟ بهذا يصبح الدور نفسه موضوعا للنقد، لا سلطة مطلقة.

تطبيق هذه الوحدة داخل كتاب حقيقي يبدأ بتحديد موضعها من الفهرس ثم ربطها بسؤال المؤلف وخصمه ومرتبة الدليل. لا تستعمل الوحدة كفقرة عامة، بل كأداة تقرر: ماذا يحفظ من النص، ماذا يوسع، ماذا يخفض من يقين إلى فرضية، وماذا يحتاج إلى تحقق قبل أن يدخل في الخلاصة النهائية.

محكمة هذه الوحدة تفحص ثلاثة أخطاء: أن يتحول الأدوار الداخلية إلى شعار بلا أثر، وأن تنفصل وظيفة تحديد عين القراءة المتخصصة عن موضعها في الكتاب، وأن ينتج النموذج صياغة قوية لا يمكن الرجوع منها إلى أصل أو سياق أو معيار. فإذا وقع أحد هذه الأخطاء، تعاد الوحدة إلى مرحلة الوسم والفرز قبل التركيب.

معيار الجودة في هذه الصفحة أن تخرج منها بطاقة قابلة للاسترجاع: تعريف مختصر، مدخلات واضحة، خطوات محددة، مخرج قابل للفحص، وحدود استعمال. فإذا لم يستطع الباحث أو النموذج أن يحول الصفحة إلى prompt أو جدول أو اختبار، فالمحتوى لم يبلغ بعد مستوى التشغيل المطلوب.

اختبار الحد الأدنى: أعط هذه الوحدة لنموذج آخر واطلب منه أن يستخرج منها سؤالا، قاعدة، خطأ ممنوعا، وأداة تطبيق. إذا عجز عن استخراج هذه العناصر الأربعة فإما أن الصفحة غامضة، أو أن الربط بين الأدوار الداخلية وتحديد عين القراءة المتخصصة غير كاف، أو أن الصياغة أقوى من البنية.

صيغة الاستعمال المختصرة: اقرأ، وسِم، وافصل الرتب، ثم ركّب، ثم اهدم، ثم عدّل. لا تقبل مخرجا لا يحمل أثرا راجعا إلى النص، ولا تقبل أثرا بلا حد، ولا تقبل حدا بلا سبب. بهذه السلسلة يصير التطوير هجوميا لكنه غير فوضوي.

تطبيق مصغر: عند إدخال فصل من كتاب إسلامي، يستخرج النموذج أولا عنوان الباب وسؤال المؤلف، ثم يضع هذه الوحدة في موضعها: هل تخدم التعريف، أو الدليل، أو الخلاف، أو المقصد، أو النقد؟ بعد ذلك يكتب سطرا واحدا يبين لماذا لا يكفي التلخيص العادي في هذا الموضع.

منع التضخم: إذا ولدت الصفحة مفهوما جديدا، فلا يسمح باستعماله قبل تعريفه وحدوده ومثال صحيح ومثال فاشل. وإذا ولدت أداة، فلا تقبل حتى تحدد مدخلاتها وخطواتها ومخرجاتها. وإذا ولدت نظرية، فلا تدخل إلا بعد اعتراض قوي ونسخة معدلة.

أثر الصفحة في النسخة الكاملة يقاس بقدرتها على رفع ثلاث قدرات: قدرة الفهم، قدرة الاسترجاع، وقدرة التوليد. الفهم بلا استرجاع ذاكرة رخوة، والاسترجاع بلا توليد أرشيف جامد، والتوليد بلا فهم فوضى اصطلاحية. الجمع بين الثلاثة هو معيار المستوى الثاني.

خطوات تشغيلية مختصرة:

-- حدد سؤال الدور.
-- استخرج الملاحظات فقط من زاويته.
-- وسم الانحياز المتوقع.
-- سلم المخرج للدور التالي.
-- ادمج دون محو الحدود.

```
AGENT_PASS={role:الناقد الإبستمولوجي,question,findings,bias,caveat,next_role}
```

بروتوكول العالم المركب: مهندس المفاهيم

معرّف الصفحة: KB2-031 | الوحدة: الأدوار الداخلية | الوظيفة: تحديد عين القراءة المتخصصة

دور مهندس المفاهيم ليس تمثيلا مسرحيا، بل زاوية فحص تمنع القراءة من الانغلاق. إذا انفرد دور واحد بالكتاب غلبت عادته على النص: الحافظ قد يحفظ بلا تركيب، والأصولي قد يحاكم كل شيء بالدلالة، والمحدث قد يغلب الثبوت، والمؤرخ قد يغلب السياق. الجمع المنضبط هو المطلوب.

يدخل مهندس المفاهيم إلى النص بسؤال محدد لا بكل الأسئلة. يسجل ما يراه وما لا يراه، ثم يسلم المخرج إلى الدور التالي. وبهذا تتكون سلسلة آثار قابلة للفحص، لا انطباع عام بأن القراءة عميقة.

وظيفة هذا الدور في النماذج أن ينتج طبقة مستقلة: ملاحظات، اعتراضات، قيود، وأسئلة تحقق. ثم تدمج الطبقات في محرك التركيب مع وسم مصدر كل ملاحظة، حتى لا تختلط عيون القراءة.

محكمة هذا الدور تسأل: ما الانحياز المتوقع؟ ما الشيء الذي يميل مهندس المفاهيم إلى تضخيمه؟ وما الشيء الذي قد يهمله؟ بهذا يصبح الدور نفسه موضوعا للنقد، لا سلطة مطلقة.

تطبيق هذه الوحدة داخل كتاب حقيقي يبدأ بتحديد موضعها من الفهرس ثم ربطها بسؤال المؤلف وخصمه ومرتبة الدليل. لا تستعمل الوحدة كفقرة عامة، بل كأداة تقرر: ماذا يحفظ من النص، ماذا يوسع، ماذا يخفض من يقين إلى فرضية، وماذا يحتاج إلى تحقق قبل أن يدخل في الخلاصة النهائية.

محكمة هذه الوحدة تفحص ثلاثة أخطاء: أن يتحول الأدوار الداخلية إلى شعار بلا أثر، وأن تنفصل وظيفة تحديد عين القراءة المتخصصة عن موضعها في الكتاب، وأن ينتج النموذج صياغة قوية لا يمكن الرجوع منها إلى أصل أو سياق أو معيار. فإذا وقع أحد هذه الأخطاء، تعاد الوحدة إلى مرحلة الوسم والفرز قبل التركيب.

معيار الجودة في هذه الصفحة أن تخرج منها بطاقة قابلة للاسترجاع: تعريف مختصر، مدخلات واضحة، خطوات محددة، مخرج قابل للفحص، وحدود استعمال. فإذا لم يستطع الباحث أو النموذج أن يحول الصفحة إلى prompt أو جدول أو اختبار، فالمحتوى لم يبلغ بعد مستوى التشغيل المطلوب.

اختبار الحد الأدنى: أعط هذه الوحدة لنموذج آخر واطلب منه أن يستخرج منها سؤالا، قاعدة، خطأ ممنوعا، وأداة تطبيق. إذا عجز عن استخراج هذه العناصر الأربعة فإما أن الصفحة غامضة، أو أن الربط بين الأدوار الداخلية وتحديد عين القراءة المتخصصة غير كاف، أو أن الصياغة أقوى من البنية.

صيغة الاستعمال المختصرة: اقرأ، وسِم، وافصل الرتب، ثم ركّب، ثم اهدم، ثم عدّل. لا تقبل مخرجا لا يحمل أثرا راجعا إلى النص، ولا تقبل أثرا بلا حد، ولا تقبل حدا بلا سبب. بهذه السلسلة يصير التطوير هجوميا لكنه غير فوضوي.

تطبيق مصغر: عند إدخال فصل من كتاب إسلامي، يستخرج النموذج أولا عنوان الباب وسؤال المؤلف، ثم يضع هذه الوحدة في موضعها: هل تخدم التعريف، أو الدليل، أو الخلاف، أو المقصد، أو النقد؟ بعد ذلك يكتب سطرا واحدا يبين لماذا لا يكفي التلخيص العادي في هذا الموضع.

منع التضخم: إذا ولدت الصفحة مفهوما جديدا، فلا يسمح باستعماله قبل تعريفه وحدوده ومثال صحيح ومثال فاشل. وإذا ولدت أداة، فلا تقبل حتى تحدد مدخلاتها وخطواتها ومخرجاتها. وإذا ولدت نظرية، فلا تدخل إلا بعد اعتراض قوي ونسخة معدلة.

أثر الصفحة في النسخة الكاملة يقاس بقدرتها على رفع ثلاث قدرات: قدرة الفهم، قدرة الاسترجاع، وقدرة التوليد. الفهم بلا استرجاع ذاكرة رخوة، والاسترجاع بلا توليد أرشيف جامد، والتوليد بلا فهم فوضى اصطلاحية. الجمع بين الثلاثة هو معيار المستوى الثاني.

خطوات تشغيلية مختصرة:

-- حدد سؤال الدور.
-- استخرج الملاحظات فقط من زاويته.
-- وسم الانحياز المتوقع.
-- سلم المخرج للدور التالي.
-- ادمج دون محو الحدود.

```
مهندس المفاهيم AGENT_PASS={role:{question,findings,bias,caveat,next_role
```

بروتوكول العالم المركب: العالم المربي

معرّف الصفحة: KB2-032 | الوحدة: الأدوار الداخلية | الوظيفة: تحديد عين القراءة المتخصصة

دور العالم المربي ليس تمثيلا مسرحيا، بل زاوية فحص تمنع القراءة من الانغلاق. إذا انفرد دور واحد بالكتاب غلبت عادته على النص: الحافظ قد يحفظ بلا تركيب، والأصولي قد يحاكم كل شيء بالدلالة، والمحدث قد يغلب الثبوت، والمؤرخ قد يغلب السياق. الجمع المنضبط هو المطلوب.

يدخل العالم المربي إلى النص بسؤال محدد لا بكل الأسئلة. يسجل ما يراه وما لا يراه، ثم يسلم المخرج إلى الدور التالي. وبهذا تتكون سلسلة آثار قابلة للفحص، لا انطباع عام بأن القراءة عميقة.

وظيفة هذا الدور في النماذج أن ينتج طبقة مستقلة: ملاحظات، اعتراضات، قيود، وأسئلة تحقق. ثم تدمج الطبقات في محرك التركيب مع وسم مصدر كل ملاحظة، حتى لا تختلط عيون القراءة.

محكمة هذا الدور تسأل: ما الانحياز المتوقع؟ ما الشيء الذي يميل العالم المربي إلى تضخيمه؟ وما الشيء الذي قد يهمله؟ بهذا يصبح الدور نفسه موضوعا للنقد، لا سلطة مطلقة.

تطبيق هذه الوحدة داخل كتاب حقيقي يبدأ بتحديد موضعها من الفهرس ثم ربطها بسؤال المؤلف وخصمه ومرتبة الدليل. لا تستعمل الوحدة كفقرة عامة، بل كأداة تقرر: ماذا يحفظ من النص، ماذا يوسع، ماذا يخفض من يقين إلى فرضية، وماذا يحتاج إلى تحقق قبل أن يدخل في الخلاصة النهائية.

محكمة هذه الوحدة تفحص ثلاثة أخطاء: أن يتحول الأدوار الداخلية إلى شعار بلا أثر، وأن تنفصل وظيفة تحديد عين القراءة المتخصصة عن موضعها في الكتاب، وأن ينتج النموذج صياغة قوية لا يمكن الرجوع منها إلى أصل أو سياق أو معيار. فإذا وقع أحد هذه الأخطاء، تعاد الوحدة إلى مرحلة الوسم والفرز قبل التركيب.

معيار الجودة في هذه الصفحة أن تخرج منها بطاقة قابلة للاسترجاع: تعريف مختصر، مدخلات واضحة، خطوات محددة، مخرج قابل للفحص، وحدود استعمال. فإذا لم يستطع الباحث أو النموذج أن يحول الصفحة إلى prompt أو جدول أو اختبار، فالمحتوى لم يبلغ بعد مستوى التشغيل المطلوب.

اختبار الحد الأدنى: أعط هذه الوحدة لنموذج آخر واطلب منه أن يستخرج منها سؤالا، قاعدة، خطأ ممنوعا، وأداة تطبيق. إذا عجز عن استخراج هذه العناصر الأربعة فإما أن الصفحة غامضة، أو أن الربط بين الأدوار الداخلية وتحديد عين القراءة المتخصصة غير كاف، أو أن الصياغة أقوى من البنية.

صيغة الاستعمال المختصرة: اقرأ، وسِم، وافصل الرتب، ثم ركّب، ثم اهدم، ثم عدّل. لا تقبل مخرجا لا يحمل أثرا راجعا إلى النص، ولا تقبل أثرا بلا حد، ولا تقبل حدا بلا سبب. بهذه السلسلة يصير التطوير هجوميا لكنه غير فوضوي.

تطبيق مصغر: عند إدخال فصل من كتاب إسلامي، يستخرج النموذج أولا عنوان الباب وسؤال المؤلف، ثم يضع هذه الوحدة في موضعها: هل تخدم التعريف، أو الدليل، أو الخلاف، أو المقصد، أو النقد؟ بعد ذلك يكتب سطرا واحدا يبين لماذا لا يكفي التلخيص العادي في هذا الموضع.

منع التضخم: إذا ولدت الصفحة مفهوما جديدا، فلا يسمح باستعماله قبل تعريفه وحدوده ومثال صحيح ومثال فاشل. وإذا ولدت أداة، فلا تقبل حتى تحدد مدخلاتها وخطواتها ومخرجاتها. وإذا ولدت نظرية، فلا تدخل إلا بعد اعتراض قوي ونسخة معدلة.

أثر الصفحة في النسخة الكاملة يقاس بقدرتها على رفع ثلاث قدرات: قدرة الفهم، قدرة الاسترجاع، وقدرة التوليد. الفهم بلا استرجاع ذاكرة رخوة، والاسترجاع بلا توليد أرشيف جامد، والتوليد بلا فهم فوضى اصطلاحية. الجمع بين الثلاثة هو معيار المستوى الثاني.

خطوات تشغيلية مختصرة:

-- حدد سؤال الدور.
-- استخرج الملاحظات فقط من زاويته.
-- وسم الانحياز المتوقع.
-- سلم المخرج للدور التالي.
-- ادمج دون محو الحدود.

```
العالم:role} AGENT_PASS={role,المربي,next_role,caveat,bias,findings,question}
```

بروتوكول العالم المركب: Agent التحقق

معرّف الصفحة: KB2-033 | الوحدة: الأدوار الداخلية | الوظيفة: تحديد عين القراءة المتخصصة

دور Agent التحقق ليس تمثيلا مسرحيا، بل زاوية فحص تمنع القراءة من الانغلاق. إذا انفرد دور واحد بالكتاب غلبت عادته على النص: الحافظ قد يحفظ بلا تركيب، والأصولي قد يحاكم كل شيء بالدلالة، والمحدث قد يغلب الثبوت، والمؤرخ قد يغلب السياق. الجمع المنضبط هو المطلوب.

يدخل Agent التحقق إلى النص بسؤال محدد لا بكل الأسئلة. يسجل ما يراه وما لا يراه، ثم يسلم المخرج إلى الدور التالي. وبهذا تتكون سلسلة آثار قابلة للفحص، لا انطباع عام بأن القراءة عميقة.

وظيفة هذا الدور في النماذج أن ينتج طبقة مستقلة: ملاحظات، اعتراضات، قيود، وأسئلة تحقق. ثم تدمج الطبقات في محرك التركيب مع وسم مصدر كل ملاحظة، حتى لا تختلط عيون القراءة.

محكمة هذا الدور تسأل: ما الانحياز المتوقع؟ ما الشيء الذي يميل Agent التحقق إلى تضخيمه؟ وما الشيء الذي قد يهمله؟ بهذا يصبح الدور نفسه موضوعا للنقد، لا سلطة مطلقة.

تطبيق هذه الوحدة داخل كتاب حقيقي يبدأ بتحديد موضعها من الفهرس ثم ربطها بسؤال المؤلف وخصمه ومرتبة الدليل. لا تستعمل الوحدة كفقرة عامة، بل كأداة تقرر: ماذا يحفظ من النص، ماذا يوسع، ماذا يخفض من يقين إلى فرضية، وماذا يحتاج إلى تحقق قبل أن يدخل في الخلاصة النهائية.

محكمة هذه الوحدة تفحص ثلاثة أخطاء: أن يتحول الأدوار الداخلية إلى شعار بلا أثر، وأن تنفصل وظيفة تحديد عين القراءة المتخصصة عن موضعها في الكتاب، وأن ينتج النموذج صياغة قوية لا يمكن الرجوع منها إلى أصل أو سياق أو معيار. فإذا وقع أحد هذه الأخطاء، تعاد الوحدة إلى مرحلة الوسم والفرز قبل التركيب.

معيار الجودة في هذه الصفحة أن تخرج منها بطاقة قابلة للاسترجاع: تعريف مختصر، مدخلات واضحة، خطوات محددة، مخرج قابل للفحص، وحدود استعمال. فإذا لم يستطع الباحث أو النموذج أن يحول الصفحة إلى prompt أو جدول أو اختبار، فالمحتوى لم يبلغ بعد مستوى التشغيل المطلوب.

اختبار الحد الأدنى: أعط هذه الوحدة لنموذج آخر واطلب منه أن يستخرج منها سؤالا، قاعدة، خطأ ممنوعا، وأداة تطبيق. إذا عجز عن استخراج هذه العناصر الأربعة فإما أن الصفحة غامضة، أو أن الربط بين الأدوار الداخلية وتحديد عين القراءة المتخصصة غير كاف، أو أن الصياغة أقوى من البنية.

صيغة الاستعمال المختصرة: اقرأ، وسِم، وافصل الرتب، ثم ركّب، ثم اهدم، ثم عدّل. لا تقبل مخرجا لا يحمل أثرا راجعا إلى النص، ولا تقبل أثرا بلا حد، ولا تقبل حدا بلا سبب. بهذه السلسلة يصير التطوير هجوميا لكنه غير فوضوي.

تطبيق مصغر: عند إدخال فصل من كتاب إسلامي، يستخرج النموذج أولا عنوان الباب وسؤال المؤلف، ثم يضع هذه الوحدة في موضعها: هل تخدم التعريف، أو الدليل، أو الخلاف، أو المقصد، أو النقد؟ بعد ذلك يكتب سطرا واحدا يبين لماذا لا يكفي التلخيص العادي في هذا الموضع.

منع التضخم: إذا ولدت الصفحة مفهوما جديدا، فلا يسمح باستعماله قبل تعريفه وحدوده ومثال صحيح ومثال فاشل. وإذا ولدت أداة، فلا تقبل حتى تحدد مدخلاتها وخطواتها ومخرجاتها. وإذا ولدت نظرية، فلا تدخل إلا بعد اعتراض قوي ونسخة معدلة.

أثر الصفحة في النسخة الكاملة يقاس بقدرتها على رفع ثلاث قدرات: قدرة الفهم، قدرة الاسترجاع، وقدرة التوليد. الفهم بلا استرجاع ذاكرة رخوة، والاسترجاع بلا توليد أرشيف جامد، والتوليد بلا فهم فوضى اصطلاحية. الجمع بين الثلاثة هو معيار المستوى الثاني.

خطوات تشغيلية مختصرة:

-- حدد سؤال الدور.
-- استخرج الملاحظات فقط من زاويته.
-- وسم الانحياز المتوقع.
-- سلم المخرج للدور التالي.
-- ادمج دون محو الحدود.

```
AGENT_PASS={role:Agent التحقق,next_role,caveat,bias,findings,question}
```

بروتوكول العالم المركب: Agent التركيب النهائي

معرّف الصفحة: KB2-034 | الوحدة: الأدوار الداخلية | الوظيفة: تحديد عين القراءة المتخصصة

دور Agent التركيب النهائي ليس تمثيلا مسرحيا، بل زاوية فحص تمنع القراءة من الانغلاق. إذا انفرد دور واحد بالكتاب غلبت عادته على النص: الحافظ قد يحفظ بلا تركيب، والأصولي قد يحاكم كل شيء بالدلالة، والمحدث قد يغلب الثبوت، والمؤرخ قد يغلب السياق. الجمع المنضبط هو المطلوب.

يدخل Agent التركيب النهائي إلى النص بسؤال محدد لا بكل الأسئلة. يسجل ما يراه وما لا يراه، ثم يسلم المخرج إلى الدور التالي. وبهذا تتكون سلسلة آثار قابلة للفحص، لا انطباع عام بأن القراءة عميقة.

وظيفة هذا الدور في النماذج أن ينتج طبقة مستقلة: ملاحظات، اعتراضات، قيود، وأسئلة تحقق. ثم تدمج الطبقات في محرك التركيب مع وسم مصدر كل ملاحظة، حتى لا تختلط عيون القراءة.

محكمة هذا الدور تسأل: ما الانحياز المتوقع؟ ما الشيء الذي يميل Agent التركيب النهائي إلى تضخيمه؟ وما الشيء الذي قد يهمله؟ بهذا يصبح الدور نفسه موضوعا للنقد، لا سلطة مطلقة.

تطبيق هذه الوحدة داخل كتاب حقيقي يبدأ بتحديد موضعها من الفهرس ثم ربطها بسؤال المؤلف وخصمه ومرتبة الدليل. لا تستعمل الوحدة كفقرة عامة، بل كأداة تقرر: ماذا يحفظ من النص، ماذا يوسع، ماذا يخفض من يقين إلى فرضية، وماذا يحتاج إلى تحقق قبل أن يدخل في الخلاصة النهائية.

محكمة هذه الوحدة تفحص ثلاثة أخطاء: أن يتحول الأدوار الداخلية إلى شعار بلا أثر، وأن تنفصل وظيفة تحديد عين القراءة المتخصصة عن موضعها في الكتاب، وأن ينتج النموذج صياغة قوية لا يمكن الرجوع منها إلى أصل أو سياق أو معيار. فإذا وقع أحد هذه الأخطاء، تعاد الوحدة إلى مرحلة الوسم والفرز قبل التركيب.

معيار الجودة في هذه الصفحة أن تخرج منها بطاقة قابلة للاسترجاع: تعريف مختصر، مدخلات واضحة، خطوات محددة، مخرج قابل للفحص، وحدود استعمال. فإذا لم يستطع الباحث أو النموذج أن يحول الصفحة إلى prompt أو جدول أو اختبار، فالمحتوى لم يبلغ بعد مستوى التشغيل المطلوب.

اختبار الحد الأدنى: أعط هذه الوحدة لنموذج آخر واطلب منه أن يستخرج منها سؤالا، قاعدة، خطأ ممنوعا، وأداة تطبيق. إذا عجز عن استخراج هذه العناصر الأربعة فإما أن الصفحة غامضة، أو أن الربط بين الأدوار الداخلية وتحديد عين القراءة المتخصصة غير كاف، أو أن الصياغة أقوى من البنية.

صيغة الاستعمال المختصرة: اقرأ، وسِم، وافصل الرتب، ثم ركّب، ثم اهدم، ثم عدّل. لا تقبل مخرجا لا يحمل أثرا راجعا إلى النص، ولا تقبل أثرا بلا حد، ولا تقبل حدا بلا سبب. بهذه السلسلة يصير التطوير هجوميا لكنه غير فوضوي.

تطبيق مصغر: عند إدخال فصل من كتاب إسلامي، يستخرج النموذج أولا عنوان الباب وسؤال المؤلف، ثم يضع هذه الوحدة في موضعها: هل تخدم التعريف، أو الدليل، أو الخلاف، أو المقصد، أو النقد؟ بعد ذلك يكتب سطرا واحدا يبين لماذا لا يكفي التلخيص العادي في هذا الموضع.

منع التضخم: إذا ولدت الصفحة مفهوما جديدا، فلا يسمح باستعماله قبل تعريفه وحدوده ومثال صحيح ومثال فاشل. وإذا ولدت أداة، فلا تقبل حتى تحدد مدخلاتها وخطواتها ومخرجاتها. وإذا ولدت نظرية، فلا تدخل إلا بعد اعتراض قوي ونسخة معدلة.

أثر الصفحة في النسخة الكاملة يقاس بقدرتها على رفع ثلاث قدرات: قدرة الفهم، قدرة الاسترجاع، وقدرة التوليد. الفهم بلا استرجاع ذاكرة رخوة، والاسترجاع بلا توليد أرشيف جامد، والتوليد بلا فهم فوضى اصطلاحية. الجمع بين الثلاثة هو معيار المستوى الثاني.

خطوات تشغيلية مختصرة:

-- حدد سؤال الدور.
-- استخرج الملاحظات فقط من زاويته.
-- وسم الانحياز المتوقع.
-- سلم المخرج للدور التالي.
-- ادمج دون محو الحدود.

```
AGENT_PASS={role:Agent التركيب النهائي,question,findings,bias,caveat,next_role}
```

خريطة الحاكمية الخاصة بعلم: علوم القرآن والتفسير

معرّف الصفحة: KB2-035 | الوحدة: مصفوفة العلوم الموسعة | الوظيفة: منع قراءة العلم بعين غيره

هذا العلم يتحرك حول: النص، الدلالة، السياق، أسباب النزول، القراءات، الترجيح التفسيري. لذلك لا يلخص بالطريقة نفسها التي يلخص بها غيره. أول عمل للنموذج أن يحدد مركز الحاكمية: هل الأصل فيه ثبوت الرواية، أم تحرير الدلالة، أم بناء الحكم، أم فهم المدرسة، أم نقد التاريخ، أم حفظ التجربة السلوكية؟

الخطر الأكبر في علوم القرآن والتفسير هو استعارة معيار علم آخر دون وعي. فقد يطلب القارئ من كتاب تزكية برهانا كبرهان العلل، أو من كتاب تاريخ إلزاما كإلزام العقيدة، أو من كتاب أصول خطابا وعظيا. كل علم له معيار صدق داخلي، وله صلات بعلوم أخرى دون أن يذوب فيها.

في المستوى الثاني، لا يكتفى بذكر موضوعات العلم، بل تستخرج آلة العلم: ما سؤال البداية؟ ما نوع الدليل؟ ما مأخذ الخلاف؟ ما مواضع القطع والظن؟ ما أخطر اختزال؟ ما المخرج الذي يجعل القارئ قادرا على استعمال العلم لا حفظ اسمه؟

عند بناء قاعدة معرفة لعلوم القرآن والتفسير، يجب صنع قاموس خاص ومصفوفة أدلة وخريطة مدارس ومحكمة سوء استعمال. ثم يضاف سؤال أصل الأصل: ما التصور الأعمق عن المعرفة والإنسان والوحي والعمل الذي يجعل هذا العلم ضروريا؟

تطبيق هذه الوحدة داخل كتاب حقيقي يبدأ بتحديد موضعها من الفهرس ثم ربطها بسؤال المؤلف وخصمه ومرتبة الدليل. لا تستعمل الوحدة كفقرة عامة، بل كأداة تقرر: ماذا يحفظ من النص، ماذا يوسع، ماذا يخفض من يقين إلى فرضية، وماذا يحتاج إلى تحقق قبل أن يدخل في الخلاصة النهائية.

محكمة هذه الوحدة تفحص ثلاثة أخطاء: أن يتحول مصفوفة العلوم الموسعة إلى شعار بلا أثر، وأن تنفصل وظيفة منع قراءة العلم بعين غيره عن موضعها في الكتاب، وأن ينتج النموذج صياغة قوية لا يمكن الرجوع منها إلى أصل أو سياق أو معيار. فإذا وقع أحد هذه الأخطاء، تعاد الوحدة إلى مرحلة الوسم والفرز قبل التركيب.

معيار الجودة في هذه الصفحة أن تخرج منها بطاقة قابلة للاسترجاع: تعريف مختصر، مدخلات واضحة، خطوات محددة، مخرج قابل للفحص، وحدود استعمال. فإذا لم يستطع الباحث أو النموذج أن يحول الصفحة إلى prompt أو جدول أو اختبار، فالمحتوى لم يبلغ بعد مستوى التشغيل المطلوب.

اختبار الحد الأدنى: أعط هذه الوحدة لنموذج آخر واطلب منه أن يستخرج منها سؤالا، قاعدة، خطأ ممنوعا، وأداة تطبيق. إذا عجز عن استخراج هذه العناصر الأربعة فإما أن الصفحة غامضة، أو أن الربط بين مصفوفة العلوم الموسعة ومنع قراءة العلم بعين غيره غير كاف، أو أن الصياغة أقوى من البنية.

صيغة الاستعمال المختصرة: اقرأ، وسِم، وافصل الرتب، ثم ركّب، ثم اهدم، ثم عدّل. لا تقبل مخرجا لا يحمل أثرا راجعا إلى النص، ولا تقبل أثرا بلا حد، ولا تقبل حدا بلا سبب. بهذه السلسلة يصير التطوير هجوميا لكنه غير فوضوي.

تطبيق مصغر: عند إدخال فصل من كتاب إسلامي، يستخرج النموذج أولا عنوان الباب وسؤال المؤلف، ثم يضع هذه الوحدة في موضعها: هل تخدم التعريف، أو الدليل، أو الخلاف، أو المقصد، أو النقد؟ بعد ذلك يكتب سطرا واحدا يبين لماذا لا يكفي التلخيص العادي في هذا الموضع.

منع التضخم: إذا ولدت الصفحة مفهوما جديدا، فلا يسمح باستعماله قبل تعريفه وحدوده ومثال صحيح ومثال فاشل. وإذا ولدت أداة، فلا تقبل حتى تحدد مدخلاتها وخطواتها ومخرجاتها. وإذا ولدت نظرية، فلا تدخل إلا بعد اعتراض قوي ونسخة معدلة.

أثر الصفحة في النسخة الكاملة يقاس بقدرتها على رفع ثلاث قدرات: قدرة الفهم، قدرة الاسترجاع، وقدرة التوليد. الفهم بلا استرجاع ذاكرة رخوة، والاسترجاع بلا توليد أرشيف جامد، والتوليد بلا فهم فوضى اصطلاحية. الجمع بين الثلاثة هو معيار المستوى الثاني.

خطوات تشغيلية مختصرة:

-- عين مركز الحاكمية.
-- افصل معيار هذا العلم عن غيره.
-- استخرج آلة العلم.
-- ارسم مأخذ الخلاف.
-- اكتب خطر الاختزال.

```
علوم:SCIENCE_SCHEMA={science:القرآن والتفسير,focus,authority_layer,evidence_types,conflict_map,misuse}
```

الباب الرابع: مصفوفة العلوم الإسلامية ومخاطر الاختزال

علوم القرآن والتفسير

مجال علوم القرآن والتفسير يحتاج في التلخيص إلى وعي بموضوعه الخاص: النص القرآني، أسباب النزول، القراءات، الدلالة، الترجيح التفسيري، أثر اللغة والسياق. الخطأ المتكرر أن تقرأ كتب هذا المجال بمنطق علم آخر؛ فيعامل الأصولي كواعظ، أو المحدث كمؤرخ، أو المؤرخ كمفت، أو المتكلم كشارح لغة فقط. لذلك يبدأ الملخص بتعيين وظيفة العلم قبل استخراج النتائج.

في هذا المجال ينبغي بناء ثلاث خرائط: خريطة المفاهيم، وخريطة الأدلة، وخريطة النزاع. خريطة المفاهيم تمنع خلط المصطلحات؛ خريطة الأدلة تمنع مساواة القطعي بالظني؛ وخريطة النزاع تمنع تحويل التاريخ العلمي إلى قائمة أقوال. وعند قراءة كتاب في علوم القرآن والتفسير يجب رصد ما إذا كان المؤلف يشرح، يرد، يؤسس، يختصر، ينظم، أو يرجح؛ لأن وظيفة الكتاب تغير معنى عباراته.

خطر اختزال
أخطر اختزال في علوم القرآن والتفسير أن تؤخذ الخلاصة دون شروطها. والشرط في العلوم الإسلامية ليس هامشا؛ هو جزء من الحكم أو المعنى أو الحجة.

علوم الحديث والعلل

مجال علوم الحديث والعلل يحتاج في التلخيص إلى وعي بموضوعه الخاص: السند، المتن، الاختلاف، العلل الخفية، طرق الجمع، درجات الاحتجاج، طبقات الرواة. الخطأ المتكرر أن تقرأ كتب هذا المجال بمنطق علم آخر؛ فيعامل الأصولي كواعظ، أو المحدث كمؤرخ، أو المؤرخ كمفت، أو المتكلم كشارح لغة فقط. لذلك يبدأ الملخص بتعيين وظيفة العلم قبل استخراج النتائج.

في هذا المجال ينبغي بناء ثلاث خرائط: خريطة المفاهيم، وخريطة الأدلة، وخريطة النزاع. خريطة المفاهيم تمنع خلط المصطلحات؛ خريطة الأدلة تمنع مساواة القطعي بالظني؛ وخريطة النزاع تمنع تحويل التاريخ العلمي إلى قائمة أقوال. وعند قراءة كتاب في علوم الحديث والعلل يجب رصد ما إذا كان المؤلف يشرح، يرد، يؤسس، يختصر، ينظم، أو يرجح؛ لأن وظيفة الكتاب تغير معنى عباراته.

خطر اختزال
أخطر اختزال في علوم الحديث والعلل أن تؤخذ الخلاصة دون شروطها. والشرط في العلوم الإسلامية ليس هامشا؛ هو جزء من الحكم أو المعنى أو الحجة.

أصول الفقه والقواعد

مجال أصول الفقه والقواعد يحتاج في التلخيص إلى وعي بموضوعه الخاص: الأمر والنهي، العموم والخصوص، القياس، الاستصحاب، المصالح، سد الذرائع، الترجيح. الخطأ المتكرر أن تقرأ كتب هذا المجال بمنطق علم آخر؛ فيعامل الأصولي كواعظ، أو المحدث كمؤرخ، أو المؤرخ كمفت، أو المتكلم كشارح لغة فقط. لذلك يبدأ الملخص بتعيين وظيفة العلم قبل استخراج النتائج.

في هذا المجال ينبغي بناء ثلاث خرائط: خريطة المفاهيم، وخريطة الأدلة، وخريطة النزاع. خريطة المفاهيم تمنع خلط المصطلحات؛ خريطة الأدلة تمنع مساواة القطعي بالظني؛ وخريطة النزاع تمنع تحويل التاريخ العلمي إلى قائمة أقوال. وعند قراءة كتاب في أصول الفقه والقواعد يجب رصد ما إذا كان المؤلف يشرح، يرد، يؤسس، يختصر، ينظم، أو يرجح؛ لأن وظيفة الكتاب تغير معنى عباراته.

خطر اختزال
أخطر اختزال في أصول الفقه والقواعد أن تؤخذ الخلاصة دون شروطها. والشرط في العلوم الإسلامية ليس هامشا؛ هو جزء من الحكم أو المعنى أو الحجة.

المقاصد والسياسة الشرعية

مجال المقاصد والسياسة الشرعية يحتاج في التلخيص إلى وعي بموضوعه الخاص: الكليات، المآلات، المصلحة، الضرورة، تنزيل الحكم، قوة الدولة والمجتمع. الخطأ المتكرر أن تُقرأ كتب هذا المجال بمنطق علم آخر، فيعامل الأصولي كواعظ، أو المحدث كمؤرخ، أو المؤرخ كمفت، أو المتكلم كشارح لغة فقط. لذلك يبدأ الملخص بتعيين وظيفة العلم قبل استخراج النتائج.

في هذا المجال ينبغي بناء ثلاث خرائط: خريطة المفاهيم، وخريطة الأدلة، وخريطة النزاع. خريطة المفاهيم تمنع خلط المصطلحات؛ خريطة الأدلة تمنع مساواة القطعي بالظني؛ وخريطة النزاع تمنع تحويل التاريخ العلمي إلى قائمة أقوال. وعند قراءة كتاب في المقاصد والسياسة الشرعية يجب رصد ما إذا كان المؤلف يشرح، يرد، يؤسس، يختصر، ينظم، أو يرجح، لأن وظيفة الكتاب تغير معنى عباراته.

خطر اختزال
أخطر اختزال في المقاصد والسياسة الشرعية أن تؤخذ الخلاصة دون شروطها. والشرط في العلوم الإسلامية ليس هامشا؛ هو جزء من الحكم أو المعنى أو الحجة.

العقيدة والكلام والفرق

مجال العقيدة والكلام والفرق يحتاج في التلخيص إلى وعي بموضوعه الخاص: الصفات، القدر، النبوة، الإمامة، الإيمان، العقل والنقل، تشكل الفرق. الخطأ المتكرر أن تُقرأ كتب هذا المجال بمنطق علم آخر، فيعامل الأصولي كواعظ، أو المحدث كمؤرخ، أو المؤرخ كمفت، أو المتكلم كشارح لغة فقط. لذلك يبدأ الملخص بتعيين وظيفة العلم قبل استخراج النتائج.

في هذا المجال ينبغي بناء ثلاث خرائط: خريطة المفاهيم، وخريطة الأدلة، وخريطة النزاع. خريطة المفاهيم تمنع خلط المصطلحات؛ خريطة الأدلة تمنع مساواة القطعي بالظني؛ وخريطة النزاع تمنع تحويل التاريخ العلمي إلى قائمة أقوال. وعند قراءة كتاب في العقيدة والكلام والفرق يجب رصد ما إذا كان المؤلف يشرح، يرد، يؤسس، يختصر، ينظم، أو يرجح، لأن وظيفة الكتاب تغير معنى عباراته.

خطر اختزال
أخطر اختزال في العقيدة والكلام والفرق أن تؤخذ الخلاصة دون شروطها. والشرط في العلوم الإسلامية ليس هامشا؛ هو جزء من الحكم أو المعنى أو الحجة.

السيرة والشمائل

مجال السيرة والشمائل يحتاج في التلخيص إلى وعي بموضوعه الخاص: الحدث، المقصد التربوي، البعد الحضاري، فقه الدعوة، إدارة المخالف، بناء الجماعة. الخطأ المتكرر أن تُقرأ كتب هذا المجال بمنطق علم آخر، فيعامل الأصولي كواعظ، أو المحدث كمؤرخ، أو المؤرخ كمفت، أو المتكلم كشارح لغة فقط. لذلك يبدأ الملخص بتعيين وظيفة العلم قبل استخراج النتائج.

في هذا المجال ينبغي بناء ثلاث خرائط: خريطة المفاهيم، وخريطة الأدلة، وخريطة النزاع. خريطة المفاهيم تمنع خلط المصطلحات؛ خريطة الأدلة تمنع مساواة القطعي بالظني؛ وخريطة النزاع تمنع تحويل التاريخ العلمي إلى قائمة أقوال. وعند قراءة كتاب في السيرة والشمائل يجب رصد ما إذا كان المؤلف يشرح، يرد، يؤسس، يختصر، ينظم، أو يرجح، لأن وظيفة الكتاب تغير معنى عباراته.

خطر اختزال
أخطر اختزال في السيرة والشمائل أن تؤخذ الخلاصة دون شروطها. والشرط في العلوم الإسلامية ليس هامشا؛ هو جزء من الحكم أو المعنى أو الحجة.

التاريخ الإسلامي والجرح السياسي

مجال التاريخ الإسلامي والجرح السياسي يحتاج في التلخيص إلى وعي بموضوعه الخاص: الرواية التاريخية، العصبية، الدولة، المال، القبائل، الذاكرة المذهبية. الخطأ المتكرر أن تقرأ كتب هذا المجال بمنطق علم آخر، فيعامل الأصولي كواعظ، أو المحدث كمؤرخ، أو المؤرخ كمفت، أو المتكلم كشارح لغة فقط. لذلك يبدأ الملخص بتعيين وظيفة العلم قبل استخراج النتائج.

في هذا المجال ينبغي بناء ثلاث خرائط: خريطة المفاهيم، وخريطة الأدلة، وخريطة النزاع. خريطة المفاهيم تمنع خلط المصطلحات؛ خريطة الأدلة تمنع مساواة القطعي بالظني؛ وخريطة النزاع تمنع تحويل التاريخ العلمي إلى قائمة أقوال. وعند قراءة كتاب في التاريخ الإسلامي والجرح السياسي يجب رصد ما إذا كان المؤلف يشرح، يرد، يؤسس، يختصر، ينظم، أو يرجح، لأن وظيفة الكتاب تغير معنى عباراته.

خطر اختزال
أخطر اختزال في التاريخ الإسلامي والجرح السياسي أن تؤخذ الخلاصة دون شروطها. والشرط في العلوم الإسلامية ليس هامشا؛ هو جزء من الحكم أو المعنى أو الحجة.

التزكية والأخلاق

مجال التزكية والأخلاق يحتاج في التلخيص إلى وعي بموضوعه الخاص: النية، الإرادة، الهوى، العادة، الصحبة، المقامات، العلاج السلوكي والقلبي. الخطأ المتكرر أن تقرأ كتب هذا المجال بمنطق علم آخر، فيعامل الأصولي كواعظ، أو المحدث كمؤرخ، أو المؤرخ كمفت، أو المتكلم كشارح لغة فقط. لذلك يبدأ الملخص بتعيين وظيفة العلم قبل استخراج النتائج.

في هذا المجال ينبغي بناء ثلاث خرائط: خريطة المفاهيم، وخريطة الأدلة، وخريطة النزاع. خريطة المفاهيم تمنع خلط المصطلحات؛ خريطة الأدلة تمنع مساواة القطعي بالظني؛ وخريطة النزاع تمنع تحويل التاريخ العلمي إلى قائمة أقوال. وعند قراءة كتاب في التزكية والأخلاق يجب رصد ما إذا كان المؤلف يشرح، يرد، يؤسس، يختصر، ينظم، أو يرجح، لأن وظيفة الكتاب تغير معنى عباراته.

خطر اختزال
أخطر اختزال في التزكية والأخلاق أن تؤخذ الخلاصة دون شروطها. والشرط في العلوم الإسلامية ليس هامشا؛ هو جزء من الحكم أو المعنى أو الحجة.

الفقه المقارن والنوازل

مجال الفقه المقارن والنوازل يحتاج في التلخيص إلى وعي بموضوعه الخاص: المذهب، الدليل، العرف، الضرورة، اختلاف التنزيل، تغير الفتوى. الخطأ المتكرر أن تقرأ كتب هذا المجال بمنطق علم آخر، فيعامل الأصولي كواعظ، أو المحدث كمؤرخ، أو المؤرخ كمفت، أو المتكلم كشارح لغة فقط. لذلك يبدأ الملخص بتعيين وظيفة العلم قبل استخراج النتائج.

في هذا المجال ينبغي بناء ثلاث خرائط: خريطة المفاهيم، وخريطة الأدلة، وخريطة النزاع. خريطة المفاهيم تمنع خلط المصطلحات؛ خريطة الأدلة تمنع مساواة القطعي بالظني؛ وخريطة النزاع تمنع تحويل التاريخ العلمي إلى قائمة أقوال. وعند قراءة كتاب في الفقه المقارن والنوازل يجب رصد ما إذا كان المؤلف يشرح، يرد، يؤسس، يختصر، ينظم، أو يرجح، لأن وظيفة الكتاب تغير معنى عباراته.

خطر اختزال
أخطر اختزال في الفقه المقارن والنوازل أن تؤخذ الخلاصة دون شروطها. والشرط في العلوم الإسلامية ليس هامشا؛ هو جزء من الحكم أو المعنى أو الحجة.

اللغة والبيان وأصول التأويل

مجال اللغة والبيان وأصول التأويل يحتاج في التلخيص إلى وعي بموضوعه الخاص: الحقيقة والمجاز، القرائن، النظم، السياق، الاشتراك، الحذف، البلاغة. الخطأ المتكرر أن تُقرأ كتب هذا المجال بمنطق علم آخر، فيعامل الأصولي كواعظ، أو المحدث كمؤرخ، أو المؤرخ كمفت، أو المتكلم كشارح لغة فقط. لذلك يبدأ الملخص بتعيين وظيفة العلم قبل استخراج النتائج.

في هذا المجال ينبغي بناء ثلاث خرائط: خريطة المفاهيم، وخريطة الأدلة، وخريطة النزاع. خريطة المفاهيم تمنع خلط المصطلحات؛ خريطة الأدلة تمنع مساواة القطعي بالظني؛ وخريطة النزاع تمنع تحويل التاريخ العلمي إلى قائمة أقوال. وعند قراءة كتاب في اللغة والبيان وأصول التأويل يجب رصد ما إذا كان المؤلف يشرح، يرد، يؤسس، يختصر، ينظم، أو يرجح؛ لأن وظيفة الكتاب تغير معنى عباراته.

خطر اختزال
أخطر اختزال في اللغة والبيان وأصول التأويل أن تؤخذ الخلاصة دون شروطها. والشرط في العلوم الإسلامية ليس هامشا؛ هو جزء من الحكم أو المعنى أو الحجة.

الرجال والطبقات والتراجم

مجال الرجال والطبقات والتراجم يحتاج في التلخيص إلى وعي بموضوعه الخاص: حال الراوي، طبقته، شيوخه، تلاميذه، بيئته، مذهبه، دقة الرواية. الخطأ المتكرر أن تُقرأ كتب هذا المجال بمنطق علم آخر، فيعامل الأصولي كواعظ، أو المحدث كمؤرخ، أو المؤرخ كمفت، أو المتكلم كشارح لغة فقط. لذلك يبدأ الملخص بتعيين وظيفة العلم قبل استخراج النتائج.

في هذا المجال ينبغي بناء ثلاث خرائط: خريطة المفاهيم، وخريطة الأدلة، وخريطة النزاع. خريطة المفاهيم تمنع خلط المصطلحات؛ خريطة الأدلة تمنع مساواة القطعي بالظني؛ وخريطة النزاع تمنع تحويل التاريخ العلمي إلى قائمة أقوال. وعند قراءة كتاب في الرجال والطبقات والتراجم يجب رصد ما إذا كان المؤلف يشرح، يرد، يؤسس، يختصر، ينظم، أو يرجح؛ لأن وظيفة الكتاب تغير معنى عباراته.

خطر اختزال
أخطر اختزال في الرجال والطبقات والتراجم أن تؤخذ الخلاصة دون شروطها. والشرط في العلوم الإسلامية ليس هامشا؛ هو جزء من الحكم أو المعنى أو الحجة.

الفتوى وبناء الحكم العملي

مجال الفتوى وبناء الحكم العملي يحتاج في التلخيص إلى وعي بموضوعه الخاص: السؤال، حال المستفتي، مناط الحكم، قيود التنزيل، المآلات، حدود الجزم. الخطأ المتكرر أن تُقرأ كتب هذا المجال بمنطق علم آخر، فيعامل الأصولي كواعظ، أو المحدث كمؤرخ، أو المؤرخ كمفت، أو المتكلم كشارح لغة فقط. لذلك يبدأ الملخص بتعيين وظيفة العلم قبل استخراج النتائج.

في هذا المجال ينبغي بناء ثلاث خرائط: خريطة المفاهيم، وخريطة الأدلة، وخريطة النزاع. خريطة المفاهيم تمنع خلط المصطلحات؛ خريطة الأدلة تمنع مساواة القطعي بالظني؛ وخريطة النزاع تمنع تحويل التاريخ العلمي إلى قائمة أقوال. وعند قراءة كتاب في الفتوى وبناء الحكم العملي يجب رصد ما إذا كان المؤلف يشرح، يرد، يؤسس، يختصر، ينظم، أو يرجح؛ لأن وظيفة الكتاب تغير معنى عباراته.

خطر اختزال
أخطر اختزال في الفتوى وبناء الحكم العملي أن تؤخذ الخلاصة دون شروطها. والشرط في العلوم الإسلامية ليس هامشا؛ هو جزء من الحكم أو المعنى أو الحجة.

الاقتصاد والاجتماع الإسلامي

مجال الاقتصاد والاجتماع الإسلامي يحتاج في التلخيص إلى وعي بموضوعه الخاص: المال، الوقف، الزكاة، السوق، الحسبة، العدالة، العمران. الخطأ المتكرر أن تُقرأ كتب هذا المجال بمنطق علم آخر، فيعامل الأصولي كواعظ، أو المحدث كمؤرخ، أو المؤرخ كمفت، أو المتكلم كشارح لغة فقط. لذلك يبدأ الملخص بتعيين وظيفة العلم قبل استخراج النتائج.

في هذا المجال ينبغي بناء ثلاث خرائط: خريطة المفاهيم، وخريطة الأدلة، وخريطة النزاع. خريطة المفاهيم تمنع خلط المصطلحات؛ خريطة الأدلة تمنع مساواة القطعي بالظني؛ وخريطة النزاع تمنع تحويل التاريخ العلمي إلى قائمة أقوال. وعند قراءة كتاب في الاقتصاد والاجتماع الإسلامي يجب رصد ما إذا كان المؤلف يشرح، يرد، يؤسس، يختصر، ينظم، أو يرجح؛ لأن وظيفة الكتاب تغير معنى عباراته.

> **خطر اختزال**
> أخطر اختزال في الاقتصاد والاجتماع الإسلامي أن تؤخذ الخلاصة دون شروطها. والشرط في العلوم الإسلامية ليس هامشا؛ هو جزء من الحكم أو المعنى أو الحجة.

الفلسفة الإسلامية والمنطق

مجال الفلسفة الإسلامية والمنطق يحتاج في التلخيص إلى وعي بموضوعه الخاص: التصور، التصديق، البرهان، الجدل، الإلهيات، النفس، السببية، اللغة. الخطأ المتكرر أن تقرأ كتب هذا المجال بمنطق علم آخر، فيعامل الأصولي كواعظ، أو المحدث كمؤرخ، أو المؤرخ كمفت، أو المتكلم كشارح لغة فقط. لذلك يبدأ الملخص بتعيين وظيفة العلم قبل استخراج النتائج.

في هذا المجال ينبغي بناء ثلاث خرائط: خريطة المفاهيم، وخريطة الأدلة، وخريطة النزاع. خريطة المفاهيم تمنع خلط المصطلحات؛ خريطة الأدلة تمنع مساواة القطعي بالظني؛ وخريطة النزاع تمنع تحويل التاريخ العلمي إلى قائمة أقوال. وعند قراءة كتاب في الفلسفة الإسلامية والمنطق يجب رصد ما إذا كان المؤلف يشرح، يرد، يؤسس، يختصر، ينظم، أو يرجح؛ لأن وظيفة الكتاب تغير معنى عباراته.

> **خطر اختزال**
> أخطر اختزال في الفلسفة الإسلامية والمنطق أن تؤخذ الخلاصة دون شروطها. والشرط في العلوم الإسلامية ليس هامشا؛ هو جزء من الحكم أو المعنى أو الحجة.

الدراسات القرآنية والحديثية الرقمية

مجال الدراسات القرآنية والحديثية الرقمية يحتاج في التلخيص إلى وعي بموضوعه الخاص: الفهارس، المتون الآلية، محركات البحث، OCR، الرسم البياني المعرفي. الخطأ المتكرر أن تقرأ كتب هذا المجال بمنطق علم آخر، فيعامل الأصولي كواعظ، أو المحدث كمؤرخ، أو المؤرخ كمفت، أو المتكلم كشارح لغة فقط. لذلك يبدأ الملخص بتعيين وظيفة العلم قبل استخراج النتائج.

في هذا المجال ينبغي بناء ثلاث خرائط: خريطة المفاهيم، وخريطة الأدلة، وخريطة النزاع. خريطة المفاهيم تمنع خلط المصطلحات؛ خريطة الأدلة تمنع مساواة القطعي بالظني؛ وخريطة النزاع تمنع تحويل التاريخ العلمي إلى قائمة أقوال. وعند قراءة كتاب في الدراسات القرآنية والحديثية الرقمية يجب رصد ما إذا كان المؤلف يشرح، يرد، يؤسس، يختصر، ينظم، أو يرجح؛ لأن وظيفة الكتاب تغير معنى عباراته.

> **خطر اختزال**
> أخطر اختزال في الدراسات القرآنية والحديثية الرقمية أن تؤخذ الخلاصة دون شروطها. والشرط في العلوم الإسلامية ليس هامشا؛ هو جزء من الحكم أو المعنى أو الحجة.

تحقيق التراث والمخطوطات

مجال تحقيق التراث والمخطوطات يحتاج في التلخيص إلى وعي بموضوعه الخاص: النسخ، السماعات، المقابلة، التصحيف، توثيق النص، اختلاف الطبعات. الخطأ المتكرر أن تُقرأ كتب هذا المجال بمنطق علم آخر؛ فعامل الأصولي كواعظ، أو المحدث كمؤرخ، أو المؤرخ كمفت، أو المتكلم كشارح لغة فقط. لذلك يبدأ الملخص بتعيين وظيفة العلم قبل استخراج النتائج.

في هذا المجال ينبغي بناء ثلاث خرائط: خريطة المفاهيم، وخريطة الأدلة، وخريطة النزاع. خريطة المفاهيم تمنع خلط المصطلحات؛ خريطة الأدلة تمنع مساواة القطعي بالظني؛ وخريطة النزاع تمنع تحويل التاريخ العلمي إلى قائمة أقوال. وعند قراءة كتاب في تحقيق التراث والمخطوطات يجب رصد ما إذا كان المؤلف يشرح، يرد، يؤسس، يختصر، ينظم، أو يرجح؛ لأن وظيفة الكتاب تغير معنى عباراته.

خطر اختزال
أخطر اختزال في تحقيق التراث والمخطوطات أن تؤخذ الخلاصة دون شروطها. والشرط في العلوم الإسلامية ليس هامشا؛ هو جزء من الحكم أو المعنى أو الحجة.

خريطة الحاكمية الخاصة بعلم: علوم الحديث والعلل

معرّف الصفحة: KB2-036 | الوحدة: مصفوفة العلوم الموسعة | الوظيفة: منع قراءة العلم بعين غيره

هذا العلم يتحرك حول: الثبوت، الطريق، المتن، الاختلاف، العلة الخفية، عمل النقاد. لذلك لا يلخص بالطريقة نفسها التي يلخص بها غيره. أول عمل للنموذج أن يحدد مركز الحاكمية: هل الأصل فيه ثبوت الرواية، أم تحرير الدلالة، أم بناء الحكم، أم فهم المدرسة، أم نقد التاريخ، أم حفظ التجربة السلوكية؟

الخطر الأكبر في علوم الحديث والعلل هو استعارة معيار علم آخر دون وعي. فقد يطلب القارئ من كتاب تزكية برهانا كبرهان العلل، أو من كتاب تاريخ إلزاما كإلزام العقيدة، أو من كتاب أصول خطابا وعظيا. كل علم له معيار صدق داخلي، وله صلات بعلوم أخرى دون أن يذوب فيها.

في المستوى الثاني، لا يكتفى بذكر موضوعات العلم، بل تستخرج آلة العلم: ما سؤال البداية؟ ما نوع الدليل؟ ما مأخذ الخلاف؟ ما مواضع القطع والظن؟ ما أخطر اختزال؟ ما المخرج الذي يجعل القارئ قادرا على استعمال العلم لا حفظ اسمه؟

عند بناء قاعدة معرفة لعلوم الحديث والعلل، يجب صنع قاموس خاص ومصفوفة أدلة وخريطة مدارس ومحكمة سوء استعمال. ثم يضاف سؤال أصل الأصل: ما التصور الأعمق عن المعرفة والإنسان والوحي والعمل الذي يجعل هذا العلم ضروريا؟

تطبيق هذه الوحدة داخل كتاب حقيقي يبدأ بتحديد موضعها من الفهرس ثم ربطها بسؤال المؤلف وخصمه ومرتبة الدليل. لا تستعمل الوحدة كفقرة عامة، بل كأداة تقرر: ماذا يحفظ من النص، ماذا يوسع، ماذا يخفض من يقين إلى فرضية، وماذا يحتاج إلى تحقق قبل أن يدخل في الخلاصة النهائية.

محكمة هذه الوحدة تفحص ثلاثة أخطاء: أن يتحول مصفوفة العلوم الموسعة إلى شعار بلا أثر، وأن تنفصل وظيفة منع قراءة العلم بعين غيره عن موضعها في الكتاب، وأن ينتج النموذج صياغة قوية لا يمكن الرجوع منها إلى أصل أو سياق أو معيار. فإذا وقع أحد هذه الأخطاء، تعاد الوحدة إلى مرحلة الوسم والفرز قبل التركيب.

معيار الجودة في هذه الصفحة أن تخرج منها بطاقة قابلة للاسترجاع: تعريف مختصر، مدخلات واضحة، خطوات محددة، مخرج قابل للفحص، وحدود استعمال. فإذا لم يستطع الباحث أو النموذج أن يحول الصفحة إلى prompt أو جدول أو اختبار، فالمحتوى لم يبلغ بعد مستوى التشغيل المطلوب.

اختبار الحد الأدنى: أعط هذه الوحدة لنموذج آخر واطلب منه أن يستخرج منها سؤالا، قاعدة، خطأ ممنوعا، وأداة تطبيق. إذا عجز عن استخراج هذه العناصر الأربعة فإما أن الصفحة غامضة، أو أن الربط بين مصفوفة العلوم الموسعة ومنع قراءة العلم بعين غيره غير كاف، أو أن الصياغة أقوى من البنية.

صيغة الاستعمال المختصرة: اقرأ، وسِم، وافصل الرتب، ثم ركّب، ثم اهدم، ثم عدّل. لا تقبل مخرجا لا يحمل أثرا راجعا إلى النص، ولا تقبل أثرا بلا حد، ولا تقبل حدا بلا سبب. بهذه السلسلة يصير التطوير هجوميا لكنه غير فوضوي.

تطبيق مصغر: عند إدخال فصل من كتاب إسلامي، يستخرج النموذج أولا عنوان الباب وسؤال المؤلف، ثم يضع هذه الوحدة في موضعها: هل تخدم التعريف، أو الدليل، أو الخلاف، أو المقصد، أو النقد؟ بعد ذلك يكتب سطرا واحدا يبين لماذا لا يكفي التلخيص العادي في هذا الموضع.

منع التضخم: إذا ولدت الصفحة مفهوما جديدا، فلا يسمح باستعماله قبل تعريفه وحدوده ومثال صحيح ومثال فاشل. وإذا ولدت أداة، فلا تقبل حتى تحدد مدخلاتها وخطواتها ومخرجاتها. وإذا ولدت نظرية، فلا تدخل إلا بعد اعتراض قوي ونسخة معدلة.

أثر الصفحة في النسخة الكاملة يقاس بقدرتها على رفع ثلاث قدرات: قدرة الفهم، قدرة الاسترجاع، وقدرة التوليد. الفهم بلا استرجاع ذاكرة رخوة، والاسترجاع بلا توليد أرشيف جامد، والتوليد بلا فهم فوضى اصطلاحية. الجمع بين الثلاثة هو معيار المستوى الثاني.

خطوات تشغيلية مختصرة:

-- عين مركز الحاكمية.
-- افصل معيار هذا العلم عن غيره.
-- استخرج آلة العلم.
-- ارسم مأخذ الخلاف.
-- اكتب خطر الاختزال.

```
علوم:{science=SCIENCE_SCHEMA الحديث والعلل,{focus,authority_layer,evidence_types,conflict_map,misuse}
```

خريطة الحاكمية الخاصة بعلم: أصول الفقه والقواعد

معرّف الصفحة: KB2-037 | الوحدة: مصفوفة العلوم الموسعة | الوظيفة: منع قراءة العلم بعين غيره

هذا العلم يتحرك حول: الدلالة، الحجية، التعارض، القياس، المقاصد، تنزيل الحكم. لذلك لا يلخص بالطريقة نفسها التي يلخص بها غيره. أول عمل للنموذج أن يحدد مركز الحاكمية: هل الأصل فيه ثبوت الرواية، أم تحرير الدلالة، أم بناء الحكم، أم فهم المدرسة، أم نقد التاريخ، أم حفظ التجربة السلوكية؟

الخطر الأكبر في أصول الفقه والقواعد هو استعارة معيار علم آخر دون وعي. فقد يطلب القارئ من كتاب تزكية برهانا كبرهان العلل، أو من كتاب تاريخ إلزاما كإلزام العقيدة، أو من كتاب أصول خطابا وعظيا. كل علم له معيار صدق داخلي، وله صلات بعلوم أخرى دون أن يذوب فيها.

في المستوى الثاني، لا يكتفى بذكر موضوعات العلم، بل تستخرج آلة العلم: ما سؤال البداية؟ ما نوع الدليل؟ ما مأخذ الخلاف؟ ما مواضع القطع والظن؟ ما أخطر اختزال؟ ما المخرج الذي يجعل القارئ قادرا على استعمال العلم لا حفظ اسمه؟

عند بناء قاعدة معرفة لأصول الفقه والقواعد، يجب صنع قاموس خاص ومصفوفة أدلة وخريطة مدارس ومحكمة سوء استعمال. ثم يضاف سؤال أصل الأصل: ما التصور الأعمق عن المعرفة والإنسان والوحي والعمل الذي يجعل هذا العلم ضروريا؟

تطبيق هذه الوحدة داخل كتاب حقيقي يبدأ بتحديد موضعها من الفهرس ثم ربطها بسؤال المؤلف وخصمه ومرتبة الدليل. لا تستعمل الوحدة كفقرة عامة، بل كأداة تقرر: ماذا يحفظ من النص، ماذا يوسع، ماذا يخفض من يقين إلى فرضية، وماذا يحتاج إلى تحقق قبل أن يدخل في الخلاصة النهائية.

محكمة هذه الوحدة تفحص ثلاثة أخطاء: أن يتحول مصفوفة العلوم الموسعة إلى شعار بلا أثر، وأن تنفصل وظيفة منع قراءة العلم بعين غيره عن موضعها في الكتاب، وأن ينتج النموذج صياغة قوية لا يمكن الرجوع منها إلى أصل أو سياق أو معيار. فإذا وقع أحد هذه الأخطاء، تعاد الوحدة إلى مرحلة الوسم والفرز قبل التركيب.

معيار الجودة في هذه الصفحة أن تخرج منها بطاقة قابلة للاسترجاع: تعريف مختصر، مدخلات واضحة، خطوات محددة، مخرج قابل للفحص، وحدود استعمال. فإذا لم يستطع الباحث أو النموذج أن يحول الصفحة إلى prompt أو جدول أو اختبار، فالمحتوى لم يبلغ بعد مستوى التشغيل المطلوب.

اختبار الحد الأدنى: أعط هذه الوحدة لنموذج آخر واطلب منه أن يستخرج منها سؤالا، قاعدة، خطأ ممنوعا، وأداة تطبيق. إذا عجز عن استخراج هذه العناصر الأربعة فإما أن الصفحة غامضة، أو أن الربط بين مصفوفة العلوم الموسعة ومنع قراءة العلم بعين غيره غير كاف، أو أن الصياغة أقوى من البنية.

صيغة الاستعمال المختصرة: اقرأ، وسِم، وافصل الرتب، ثم ركّب، ثم اهدم، ثم عدّل. لا تقبل مخرجا لا يحمل أثرا راجعا إلى النص، ولا تقبل أثرا بلا حد، ولا تقبل حدا بلا سبب. بهذه السلسلة يصير التطوير هجوميا لكنه غير فوضوي.

تطبيق مصغر: عند إدخال فصل من كتاب إسلامي، يستخرج النموذج أولا عنوان الباب وسؤال المؤلف، ثم يضع هذه الوحدة في موضعها: هل تخدم التعريف، أو الدليل، أو الخلاف، أو المقصد، أو النقد؟ بعد ذلك يكتب سطرا واحدا يبين لماذا لا يكفي التلخيص العادي في هذا الموضع.

منع التضخم: إذا ولدت الصفحة مفهوما جديدا، فلا يسمح باستعماله قبل تعريفه وحدوده ومثال صحيح ومثال فاشل. وإذا ولدت أداة، فلا تقبل حتى تحدد مدخلاتها وخطواتها ومخرجاتها. وإذا ولدت نظرية، فلا تدخل إلا بعد اعتراض قوي ونسخة معدلة.

أثر الصفحة في النسخة الكاملة يقاس بقدرتها على رفع ثلاث قدرات: قدرة الفهم، قدرة الاسترجاع، وقدرة التوليد. الفهم بلا استرجاع ذاكرة رخوة، والاسترجاع بلا توليد أرشيف جامد، والتوليد بلا فهم فوضى اصطلاحية. الجمع بين الثلاثة هو معيار المستوى الثاني.

خطوات تشغيلية مختصرة:

-- عين مركز الحاكمية.
-- افصل معيار هذا العلم عن غيره.
-- استخرج آلة العلم.
-- ارسم مأخذ الخلاف.
-- اكتب خطر الاختزال.

```
أصول:science}=SCIENCE_SCHEMA الفقه والقواعد,focus,authority_layer,evidence_types,conflict_map,misuse}
```

خريطة الحاكمية الخاصة بعلم: المقاصد والسياسة الشرعية

معرّف الصفحة: KB2-038 | الوحدة: مصفوفة العلوم الموسعة | الوظيفة: منع قراءة العلم بعين غيره

هذا العلم يتحرك حول: المصلحة، المآل، الضرورة، العمران، سلطة التنزيل، حفظ الكليات. لذلك لا يلخص بالطريقة نفسها التي يلخص بها غيره. أول عمل للنموذج أن يحدد مركز الحاكمية: هل الأصل فيه ثبوت الرواية، أم تحرير الدلالة، أم بناء الحكم، أم فهم المدرسة، أم نقد التاريخ، أم حفظ التجربة السلوكية؟

الخطر الأكبر في المقاصد والسياسة الشرعية هو استعارة معيار علم آخر دون وعي. فقد يطلب القارئ من كتاب تزكية برهانا كبرهان العلل، أو من كتاب تاريخ إلزاما كإلزام العقيدة، أو من كتاب أصول خطابا وعظيا. كل علم له معيار صدق داخلي، وله صلات بعلوم أخرى دون أن يذوب فيها.

في المستوى الثاني، لا يكتفى بذكر موضوعات العلم، بل تستخرج آلة العلم: ما سؤال البداية؟ ما نوع الدليل؟ ما مأخذ الخلاف؟ ما مواضع القطع والظن؟ ما أخطر اختزال؟ ما المخرج الذي يجعل القارئ قادرا على استعمال العلم لا حفظ اسمه؟

عند بناء قاعدة معرفة للمقاصد والسياسة الشرعية، يجب صنع قاموس خاص ومصفوفة أدلة وخريطة مدارس ومحكمة سوء استعمال. ثم يضاف سؤال أصل الأصل: ما التصور الأعمق عن المعرفة والإنسان والوحي والعمل الذي يجعل هذا العلم ضروريا؟

تطبيق هذه الوحدة داخل كتاب حقيقي يبدأ بتحديد موضعها من الفهرس ثم ربطها بسؤال المؤلف وخصمه ومرتبة الدليل. لا تستعمل الوحدة كفقرة عامة، بل كأداة تقرر: ماذا يحفظ من النص، ماذا يوسع، ماذا يخفض من يقين إلى فرضية، وماذا يحتاج إلى تحقق قبل أن يدخل في الخلاصة النهائية.

محكمة هذه الوحدة تفحص ثلاثة أخطاء: أن يتحول مصفوفة العلوم الموسعة إلى شعار بلا أثر، وأن تنفصل وظيفة منع قراءة العلم بعين غيره عن موضعها في الكتاب، وأن ينتج النموذج صياغة قوية لا يمكن الرجوع منها إلى أصل أو سياق أو معيار. فإذا وقع أحد هذه الأخطاء، تعاد الوحدة إلى مرحلة الوسم والفرز قبل التركيب.

معيار الجودة في هذه الصفحة أن تخرج منها بطاقة قابلة للاسترجاع: تعريف مختصر، مدخلات واضحة، خطوات محددة، مخرج قابل للفحص، وحدود استعمال. فإذا لم يستطع الباحث أو النموذج أن يحول الصفحة إلى prompt أو جدول أو اختبار، فالمحتوى لم يبلغ بعد مستوى التشغيل المطلوب.

اختبار الحد الأدنى: أعط هذه الوحدة لنموذج آخر واطلب منه أن يستخرج منها سؤالا، قاعدة، خطأ ممنوعا، وأداة تطبيق. إذا عجز عن استخراج هذه العناصر الأربعة فإما أن الصفحة غامضة، أو أن الربط بين مصفوفة العلوم الموسعة ومنع قراءة العلم بعين غيره غير كاف، أو أن الصياغة أقوى من البنية.

صيغة الاستعمال المختصرة: اقرأ، وسِم، وافصل الرتب، ثم ركّب، ثم اهدم، ثم عدّل. لا تقبل مخرجا لا يحمل أثرا راجعا إلى النص، ولا تقبل أثرا بلا حد، ولا تقبل حدا بلا سبب. بهذه السلسلة يصير التطوير هجوميا لكنه غير فوضوي.

تطبيق مصغر: عند إدخال فصل من كتاب إسلامي، يستخرج النموذج أولا عنوان الباب وسؤال المؤلف، ثم يضع هذه الوحدة في موضعها: هل تخدم التعريف، أو الدليل، أو الخلاف، أو المقصد، أو النقد؟ بعد ذلك يكتب سطرا واحدا يبين لماذا لا يكفي التلخيص العادي في هذا الموضع.

منع التضخم: إذا ولدت الصفحة مفهوما جديدا، فلا يسمح باستعماله قبل تعريفه وحدوده ومثال صحيح ومثال فاشل. وإذا ولدت أداة، فلا تقبل حتى تحدد مدخلاتها وخطواتها ومخرجاتها. وإذا ولدت نظرية، فلا تدخل إلا بعد اعتراض قوي ونسخة معدلة.

أثر الصفحة في النسخة الكاملة يقاس بقدرتها على رفع ثلاث قدرات: قدرة الفهم، قدرة الاسترجاع، وقدرة التوليد. الفهم بلا استرجاع ذاكرة رخوة، والاسترجاع بلا توليد أرشيف جامد، والتوليد بلا فهم فوضى اصطلاحية. الجمع بين الثلاثة هو معيار المستوى الثاني.

خطوات تشغيلية مختصرة:

-- عين مركز الحاكمية.
-- افصل معيار هذا العلم عن غيره.
-- استخرج آلة العلم.
-- ارسم مأخذ الخلاف.
-- اكتب خطر الاختزال.

المقاصد:science}=SCIENCE_SCHEMA والسياسة الشرعية,misuse,conflict_map,evidence_types,authority_layer,focus{

خريطة الحاكمية الخاصة بعلم: العقيدة والكلام والفرق

معرّف الصفحة: KB2-039 | الوحدة: مصفوفة العلوم الموسعة | الوظيفة: منع قراءة العلم بعين غيره

هذا العلم يتحرك حول: النص، العقل، اللغة، الخصومة، تاريخ الاصطلاح، مراتب الإلزام. لذلك لا يلخص بالطريقة نفسها التي يلخص بها غيره. أول عمل للنموذج أن يحدد مركز الحاكمية: هل الأصل فيه ثبوت الرواية، أم تحرير الدلالة، أم بناء الحكم، أم فهم المدرسة، أم نقد التاريخ، أم حفظ التجربة السلوكية؟

الخطر الأكبر في العقيدة والكلام والفرق هو استعارة معيار علم آخر دون وعي. فقد يطلب القارئ من كتاب تزكية برهانا كبرهان العلل، أو من كتاب تاريخ إلزاما كإلزام العقيدة، أو من كتاب أصول خطابا وعظيا. كل علم له معيار صدق داخلي، وله صلات بعلوم أخرى دون أن يذوب فيها.

في المستوى الثاني، لا يكتفى بذكر موضوعات العلم، بل تستخرج آلة العلم: ما سؤال البداية؟ ما نوع الدليل؟ ما مأخذ الخلاف؟ ما مواضع القطع والظن؟ ما أخطر اختزال؟ ما المخرج الذي يجعل القارئ قادرا على استعمال العلم لا حفظ اسمه؟

عند بناء قاعدة معرفة للعقيدة والكلام والفرق، يجب صنع قاموس خاص ومصفوفة أدلة وخريطة مدارس ومحكمة سوء استعمال. ثم يضاف سؤال أصل الأصل: ما التصور الأعمق عن المعرفة والإنسان والوحي والعمل الذي يجعل هذا العلم ضروريا؟

تطبيق هذه الوحدة داخل كتاب حقيقي يبدأ بتحديد موضعها من الفهرس ثم ربطها بسؤال المؤلف وخصمه ومرتبة الدليل. لا تستعمل الوحدة كفقرة عامة، بل كأداة تقرر: ماذا يحفظ من النص، ماذا يوسع، ماذا يخفض من يقين إلى فرضية، وماذا يحتاج إلى تحقق قبل أن يدخل في الخلاصة النهائية.

محكمة هذه الوحدة تفحص ثلاثة أخطاء: أن يتحول مصفوفة العلوم الموسعة إلى شعار بلا أثر، وأن تنفصل وظيفة منع قراءة العلم بعين غيره عن موضعها في الكتاب، وأن ينتج النموذج صياغة قوية لا يمكن الرجوع منها إلى أصل أو سياق أو معيار. فإذا وقع أحد هذه الأخطاء، تعاد الوحدة إلى مرحلة الوسم والفرز قبل التركيب.

معيار الجودة في هذه الصفحة أن تخرج منها بطاقة قابلة للاسترجاع: تعريف مختصر، مدخلات واضحة، خطوات محددة، مخرج قابل للفحص، وحدود استعمال. فإذا لم يستطع الباحث أو النموذج أن يحول الصفحة إلى prompt أو جدول أو اختبار، فالمحتوى لم يبلغ بعد مستوى التشغيل المطلوب.

اختبار الحد الأدنى: أعط هذه الوحدة لنموذج آخر واطلب منه أن يستخرج منها سؤالا، قاعدة، خطأ ممنوعا، وأداة تطبيق. إذا عجز عن استخراج هذه العناصر الأربعة فإما أن الصفحة غامضة، أو أن الربط بين مصفوفة العلوم الموسعة ومنع قراءة العلم بعين غيره غير كاف، أو أن الصياغة أقوى من البنية.

صيغة الاستعمال المختصرة: اقرأ، وسِم، وافصل الرتب، ثم ركّب، ثم اهدم، ثم عدّل. لا تقبل مخرجا لا يحمل أثرا راجعا إلى النص، ولا تقبل أثرا بلا حد، ولا تقبل حدا بلا سبب. بهذه السلسلة يصير التطوير هجوميا لكنه غير فوضوي.

تطبيق مصغر: عند إدخال فصل من كتاب إسلامي، يستخرج النموذج أولا عنوان الباب وسؤال المؤلف، ثم يضع هذه الوحدة في موضعها: هل تخدم التعريف، أو الدليل، أو الخلاف، أو المقصد، أو النقد؟ بعد ذلك يكتب سطرا واحدا يبين لماذا لا يكفي التلخيص العادي في هذا الموضع.

منع التضخم: إذا ولدت الصفحة مفهوما جديدا، فلا يسمح باستعماله قبل تعريفه وحدوده ومثال صحيح ومثال فاشل. وإذا ولدت أداة، فلا تقبل حتى تحدد مدخلاتها وخطواتها ومخرجاتها. وإذا ولدت نظرية، فلا تدخل إلا بعد اعتراض قوي ونسخة معدلة.

أثر الصفحة في النسخة الكاملة يقاس بقدرتها على رفع ثلاث قدرات: قدرة الفهم، قدرة الاسترجاع، وقدرة التوليد. الفهم بلا استرجاع ذاكرة رخوة، والاسترجاع بلا توليد أرشيف جامد، والتوليد بلا فهم فوضى اصطلاحية. الجمع بين الثلاثة هو معيار المستوى الثاني.

خطوات تشغيلية مختصرة:

-- عين مركز الحاكمية.
-- افصل معيار هذا العلم عن غيره.
-- استخرج آلة العلم.
-- ارسم مأخذ الخلاف.
-- اكتب خطر الاختزال.

العقيدة:science}=SCIENCE_SCHEMA والكلام والفرق,misuse,conflict_map,evidence_types,authority_layer,focus}

خريطة الحاكمية الخاصة بعلم: السيرة والشمائل

معرّف الصفحة: KB2-040 | الوحدة: مصفوفة العلوم الموسعة | الوظيفة: منع قراءة العلم بعين غيره

هذا العلم يتحرك حول: الحدث، الوحي، بناء الجماعة، إدارة المخالف، النموذج التربوي. لذلك لا يلخص بالطريقة نفسها التي يلخص بها غيره. أول عمل للنموذج أن يحدد مركز الحاكمية: هل الأصل فيه ثبوت الرواية، أم تحرير الدلالة، أم بناء الحكم، أم فهم المدرسة، أم نقد التاريخ، أم حفظ التجربة السلوكية؟

الخطر الأكبر في السيرة والشمائل هو استعارة معيار علم آخر دون وعي. فقد يطلب القارئ من كتاب تزكية برهانا كبرهان العلل، أو من كتاب تاريخ إلزاما كإلزام العقيدة، أو من كتاب أصول خطابا وعظيا. كل علم له معيار صدق داخلي، وله صلات بعلوم أخرى دون أن يذوب فيها.

في المستوى الثاني، لا يكتفى بذكر موضوعات العلم، بل تستخرج آلة العلم: ما سؤال البداية؟ ما نوع الدليل؟ ما مأخذ الخلاف؟ ما مواضع القطع والظن؟ ما أخطر اختزال؟ ما المخرج الذي يجعل القارئ قادرا على استعمال العلم لا حفظ اسمه؟

عند بناء قاعدة معرفة للسيرة والشمائل، يجب صنع قاموس خاص ومصفوفة أدلة وخريطة مدارس ومحكمة سوء استعمال. ثم يضاف سؤال أصل الأصل: ما التصور الأعمق عن المعرفة والإنسان والوحي والعمل الذي يجعل هذا العلم ضروريا؟

تطبيق هذه الوحدة داخل كتاب حقيقي يبدأ بتحديد موضعها من الفهرس ثم ربطها بسؤال المؤلف وخصمه ومرتبة الدليل. لا تستعمل الوحدة كفقرة عامة، بل كأداة تقرر: ماذا يحفظ من النص، ماذا يوسع، ماذا يخفض من يقين إلى فرضية، وماذا يحتاج إلى تحقق قبل أن يدخل في الخلاصة النهائية.

محكمة هذه الوحدة تفحص ثلاثة أخطاء: أن يتحول مصفوفة العلوم الموسعة إلى شعار بلا أثر، وأن تنفصل وظيفة منع قراءة العلم بعين غيره عن موضعها في الكتاب، وأن ينتج النموذج صياغة قوية لا يمكن الرجوع منها إلى أصل أو سياق أو معيار. فإذا وقع أحد هذه الأخطاء، تعاد الوحدة إلى مرحلة الوسم والفرز قبل التركيب.

معيار الجودة في هذه الصفحة أن تخرج منها بطاقة قابلة للاسترجاع: تعريف مختصر، مدخلات واضحة، خطوات محددة، مخرج قابل للفحص، وحدود استعمال. فإذا لم يستطع الباحث أو النموذج أن يحول الصفحة إلى prompt أو جدول أو اختبار، فالمحتوى لم يبلغ بعد مستوى التشغيل المطلوب.

اختبار الحد الأدنى: أعط هذه الوحدة لنموذج آخر واطلب منه أن يستخرج منها سؤالا، قاعدة، خطأ ممنوعا، وأداة تطبيق. إذا عجز عن استخراج هذه العناصر الأربعة فإما أن الصفحة غامضة، أو أن الربط بين مصفوفة العلوم الموسعة ومنع قراءة العلم بعين غيره غير كاف، أو أن الصياغة أقوى من البنية.

صيغة الاستعمال المختصرة: اقرأ، وسِم، وافصل الرتب، ثم ركّب، ثم اهدم، ثم عدّل. لا تقبل مخرجا لا يحمل أثرا راجعا إلى النص، ولا تقبل أثرا بلا حد، ولا تقبل حدا بلا سبب. بهذه السلسلة يصير التطوير هجوميا لكنه غير فوضوي.

تطبيق مصغر: عند إدخال فصل من كتاب إسلامي، يستخرج النموذج أولا عنوان الباب وسؤال المؤلف، ثم يضع هذه الوحدة في موضعها: هل تخدم التعريف، أو الدليل، أو الخلاف، أو المقصد، أو النقد؟ بعد ذلك يكتب سطرا واحدا يبين لماذا لا يكفي التلخيص العادي في هذا الموضع.

منع التضخم: إذا ولدت الصفحة مفهوما جديدا، فلا يسمح باستعماله قبل تعريفه وحدوده ومثال صحيح ومثال فاشل. وإذا ولدت أداة، فلا تقبل حتى تحدد مدخلاتها وخطواتها ومخرجاتها. وإذا ولدت نظرية، فلا تدخل إلا بعد اعتراض قوي ونسخة معدلة.

أثر الصفحة في النسخة الكاملة يقاس بقدرتها على رفع ثلاث قدرات: قدرة الفهم، قدرة الاسترجاع، وقدرة التوليد. الفهم بلا استرجاع ذاكرة رخوة، والاسترجاع بلا توليد أرشيف جامد، والتوليد بلا فهم فوضى اصطلاحية. الجمع بين الثلاثة هو معيار المستوى الثاني.

خطوات تشغيلية مختصرة:

-- عين مركز الحاكمية.
-- افصل معيار هذا العلم عن غيره.
-- استخرج آلة العلم.
-- ارسم مأخذ الخلاف.
-- اكتب خطر الاختزال.

```
السيرة:SCIENCE_SCHEMA={science والشمائل,focus,authority_layer,evidence_types,conflict_map,misuse}
```

خريطة الحاكمية الخاصة بعلم: التاريخ الإسلامي والجرح السياسي

معرّف الصفحة: KB2-041 | الوحدة: مصفوفة العلوم الموسعة | الوظيفة: منع قراءة العلم بعين غيره

هذا العلم يتحرك حول: الرواية، الدولة، العصبية، الذاكرة المذهبية، المال والسلطة. لذلك لا يلخص بالطريقة نفسها التي يلخص بها غيره. أول عمل للنموذج أن يحدد مركز الحاكمية: هل الأصل فيه ثبوت الرواية، أم تحرير الدلالة، أم بناء الحكم، أم فهم المدرسة، أم نقد التاريخ، أم حفظ التجربة السلوكية؟

الخطر الأكبر في التاريخ الإسلامي والجرح السياسي هو استعارة معيار علم آخر دون وعي. فقد يطلب القارئ من كتاب تزكية برهانا كبرهان العلل، أو من كتاب تاريخ إلزاما كإلزام العقيدة، أو من كتاب أصول خطابا وعظيا. كل علم له معيار صدق داخلي، وله صلات بعلوم أخرى دون أن يذوب فيها.

في المستوى الثاني، لا يكتفى بذكر موضوعات العلم، بل تستخرج آلة العلم: ما سؤال البداية؟ ما نوع الدليل؟ ما مأخذ الخلاف؟ ما مواضع القطع والظن؟ ما أخطر اختزال؟ ما المخرج الذي يجعل القارئ قادرا على استعمال العلم لا حفظ اسمه؟

عند بناء قاعدة معرفة للتاريخ الإسلامي والجرح السياسي، يجب صنع قاموس خاص ومصفوفة أدلة وخريطة مدارس ومحكمة سوء استعمال. ثم يضاف سؤال أصل الأصل: ما التصور الأعمق عن المعرفة والإنسان والوحي والعمل الذي يجعل هذا العلم ضروريا؟

تطبيق هذه الوحدة داخل كتاب حقيقي يبدأ بتحديد موضعها من الفهرس ثم ربطها بسؤال المؤلف وخصمه ومرتبة الدليل. لا تستعمل الوحدة كفقرة عامة، بل كأداة تقرر: ماذا يحفظ من النص، ماذا يوسع، ماذا يخفض من يقين إلى فرضية، وماذا يحتاج إلى تحقق قبل أن يدخل في الخلاصة النهائية.

محكمة هذه الوحدة تفحص ثلاثة أخطاء: أن يتحول مصفوفة العلوم الموسعة إلى شعار بلا أثر، وأن تنفصل وظيفة منع قراءة العلم بعين غيره عن موضعها في الكتاب، وأن ينتج النموذج صياغة قوية لا يمكن الرجوع منها إلى أصل أو سياق أو معيار. فإذا وقع أحد هذه الأخطاء، تعاد الوحدة إلى مرحلة الوسم والفرز قبل التركيب.

معيار الجودة في هذه الصفحة أن تخرج منها بطاقة قابلة للاسترجاع: تعريف مختصر، مدخلات واضحة، خطوات محددة، مخرج قابل للفحص، وحدود استعمال. فإذا لم يستطع الباحث أو النموذج أن يحول الصفحة إلى prompt أو جدول أو اختبار، فالمحتوى لم يبلغ بعد مستوى التشغيل المطلوب.

اختبار الحد الأدنى: أعط هذه الوحدة لنموذج آخر واطلب منه أن يستخرج منها سؤالا، قاعدة، خطأ ممنوعا، وأداة تطبيق. إذا عجز عن استخراج هذه العناصر الأربعة فإما أن الصفحة غامضة، أو أن الربط بين مصفوفة العلوم الموسعة ومنع قراءة العلم بعين غيره غير كاف، أو أن الصياغة أقوى من البنية.

صيغة الاستعمال المختصرة: اقرأ، وسِم، وافصل الرتب، ثم ركّب، ثم اهدم، ثم عدّل. لا تقبل مخرجا لا يحمل أثرا راجعا إلى النص، ولا تقبل أثرا بلا حد، ولا تقبل حدا بلا سبب. بهذه السلسلة يصير التطوير هجوميا لكنه غير فوضوي.

تطبيق مصغر: عند إدخال فصل من كتاب إسلامي، يستخرج النموذج أولا عنوان الباب وسؤال المؤلف، ثم يضع هذه الوحدة في موضعها: هل تخدم التعريف، أو الدليل، أو الخلاف، أو المقصد، أو النقد؟ بعد ذلك يكتب سطرا واحدا يبين لماذا لا يكفي التلخيص العادي في هذا الموضع.

منع التضخم: إذا ولدت الصفحة مفهوما جديدا، فلا يسمح باستعماله قبل تعريفه وحدوده ومثال صحيح ومثال فاشل. وإذا ولدت أداة، فلا تقبل حتى تحدد مدخلاتها وخطواتها ومخرجاتها. وإذا ولدت نظرية، فلا تدخل إلا بعد اعتراض قوي ونسخة معدلة.

أثر الصفحة في النسخة الكاملة يقاس بقدرتها على رفع ثلاث قدرات: قدرة الفهم، قدرة الاسترجاع، وقدرة التوليد. الفهم بلا استرجاع ذاكرة رخوة، والاسترجاع بلا توليد أرشيف جامد، والتوليد بلا فهم فوضى اصطلاحية. الجمع بين الثلاثة هو معيار المستوى الثاني.

خطوات تشغيلية مختصرة:

-- عين مركز الحاكمية.
-- افصل معيار هذا العلم عن غيره.
-- استخرج آلة العلم.
-- ارسم مأخذ الخلاف.
-- اكتب خطر الاختزال.

```
SCIENCE_SCHEMA={science:التاريخ الإسلامي والجرح السياسي,misuse,conflict_map,evidence_types,authority_layer,focus}
```

خريطة الحاكمية الخاصة بعلم: التزكية والأخلاق

معرّف الصفحة: KB2-042 | الوحدة: مصفوفة العلوم الموسعة | الوظيفة: منع قراءة العلم بعين غيره

هذا العلم يتحرك حول: النية، الإرادة، الهوى، العادة، الصحبة، العلاج القلبي والسلوكي. لذلك لا يلخص بالطريقة نفسها التي يلخص بها غيره. أول عمل للنموذج أن يحدد مركز الحاكمية: هل الأصل فيه ثبوت الرواية، أم تحرير الدلالة، أم بناء الحكم، أم فهم المدرسة، أم نقد التاريخ، أم حفظ التجربة السلوكية؟

الخطر الأكبر في التزكية والأخلاق هو استعارة معيار علم آخر دون وعي. فقد يطلب القارئ من كتاب تزكية برهانا كبرهان العلل، أو من كتاب تاريخ إلزاما كإلزام العقيدة، أو من كتاب أصول خطابا وعظيا. كل علم له معيار صدق داخلي، وله صلات بعلوم أخرى دون أن يذوب فيها.

في المستوى الثاني، لا يكتفى بذكر موضوعات العلم، بل تستخرج آلة العلم: ما سؤال البداية؟ ما نوع الدليل؟ ما مأخذ الخلاف؟ ما مواضع القطع والظن؟ ما أخطر اختزال؟ ما المخرج الذي يجعل القارئ قادرا على استعمال العلم لا حفظ اسمه؟

عند بناء قاعدة معرفة للتزكية والأخلاق، يجب صنع قاموس خاص ومصفوفة أدلة وخريطة مدارس ومحكمة سوء استعمال. ثم يضاف سؤال أصل الأصل: ما التصور الأعمق عن المعرفة والإنسان والوحي والعمل الذي يجعل هذا العلم ضروريا؟

تطبيق هذه الوحدة داخل كتاب حقيقي يبدأ بتحديد موضعها من الفهرس ثم ربطها بسؤال المؤلف وخصمه ومرتبة الدليل. لا تستعمل الوحدة كفقرة عامة، بل كأداة تقرر: ماذا يحفظ من النص، ماذا يوسع، ماذا يخفض من يقين إلى فرضية، وماذا يحتاج إلى تحقق قبل أن يدخل في الخلاصة النهائية.

محكمة هذه الوحدة تفحص ثلاثة أخطاء: أن يتحول مصفوفة العلوم الموسعة إلى شعار بلا أثر، وأن تنفصل وظيفة منع قراءة العلم بعين غيره عن موضعها في الكتاب، وأن ينتج النموذج صياغة قوية لا يمكن الرجوع منها إلى أصل أو سياق أو معيار. فإذا وقع أحد هذه الأخطاء، تعاد الوحدة إلى مرحلة الوسم والفرز قبل التركيب.

معيار الجودة في هذه الصفحة أن تخرج منها بطاقة قابلة للاسترجاع: تعريف مختصر، مدخلات واضحة، خطوات محددة، مخرج قابل للفحص، وحدود استعمال. فإذا لم يستطع الباحث أو النموذج أن يحول الصفحة إلى prompt أو جدول أو اختبار، فالمحتوى لم يبلغ بعد مستوى التشغيل المطلوب.

اختبار الحد الأدنى: أعط هذه الوحدة لنموذج آخر واطلب منه أن يستخرج منها سؤالا، قاعدة، خطأ ممنوعا، وأداة تطبيق. إذا عجز عن استخراج هذه العناصر الأربعة فإما أن الصفحة غامضة، أو أن الربط بين مصفوفة العلوم الموسعة ومنع قراءة العلم بعين غيره غير كاف، أو أن الصياغة أقوى من البنية.

صيغة الاستعمال المختصرة: اقرأ، وسِم، وافصل الرتب، ثم ركّب، ثم اهدم، ثم عدّل. لا تقبل مخرجا لا يحمل أثرا راجعا إلى النص، ولا تقبل أثرا بلا حد، ولا تقبل حدا بلا سبب. بهذه السلسلة يصير التطوير هجوميا لكنه غير فوضوي.

تطبيق مصغر: عند إدخال فصل من كتاب إسلامي، يستخرج النموذج أولا عنوان الباب وسؤال المؤلف، ثم يضع هذه الوحدة في موضعها: هل تخدم التعريف، أو الدليل، أو الخلاف، أو المقصد، أو النقد؟ بعد ذلك يكتب سطرا واحدا يبين لماذا لا يكفي التلخيص العادي في هذا الموضع.

منع التضخم: إذا ولدت الصفحة مفهوما جديدا، فلا يسمح باستعماله قبل تعريفه وحدوده ومثال صحيح ومثال فاشل. وإذا ولدت أداة، فلا تقبل حتى تحدد مدخلاتها وخطواتها ومخرجاتها. وإذا ولدت نظرية، فلا تدخل إلا بعد اعتراض قوي ونسخة معدلة.

أثر الصفحة في النسخة الكاملة يقاس بقدرتها على رفع ثلاث قدرات: قدرة الفهم، قدرة الاسترجاع، وقدرة التوليد. الفهم بلا استرجاع ذاكرة رخوة، والاسترجاع بلا توليد أرشيف جامد، والتوليد بلا فهم فوضى اصطلاحية. الجمع بين الثلاثة هو معيار المستوى الثاني.

خطوات تشغيلية مختصرة:

-- عين مركز الحاكمية.
-- افصل معيار هذا العلم عن غيره.
-- استخرج آلة العلم.
-- ارسم مأخذ الخلاف.
-- اكتب خطر الاختزال.

```
SCIENCE_SCHEMA={science:التزكية والأخلاق,focus,authority_layer,evidence_types,conflict_map,misuse}
```

خريطة الحاكمية الخاصة بعلم: الفقه المقارن والنوازل

معرّف الصفحة: KB2-043 | الوحدة: مصفوفة العلوم الموسعة | الوظيفة: منع قراءة العلم بعين غيره

هذا العلم يتحرك حول: المذهب، الدليل، العرف، الحاجة، الضرورة، اختلاف التنزيل. لذلك لا يلخص بالطريقة نفسها التي يلخص بها غيره. أول عمل للنموذج أن يحدد مركز الحاكمية: هل الأصل فيه ثبوت الرواية، أم تحرير الدلالة، أم بناء الحكم، أم فهم المدرسة، أم نقد التاريخ، أم حفظ التجربة السلوكية؟

الخطر الأكبر في الفقه المقارن والنوازل هو استعارة معيار علم آخر دون وعي. فقد يطلب القارئ من كتاب تزكية برهانا كبرهان العلل، أو من كتاب تاريخ إلزاما كإلزام العقيدة، أو من كتاب أصول خطابا وعظيا. كل علم له معيار صدق داخلي، وله صلات بعلوم أخرى دون أن يذوب فيها.

في المستوى الثاني، لا يكتفى بذكر موضوعات العلم، بل تستخرج آلة العلم: ما سؤال البداية؟ ما نوع الدليل؟ ما مأخذ الخلاف؟ ما مواضع القطع والظن؟ ما أخطر اختزال؟ ما المخرج الذي يجعل القارئ قادرا على استعمال العلم لا حفظ اسمه؟

عند بناء قاعدة معرفة للفقه المقارن والنوازل، يجب صنع قاموس خاص ومصفوفة أدلة وخريطة مدارس ومحكمة سوء استعمال. ثم يضاف سؤال أصل الأصل: ما التصور الأعمق عن المعرفة والإنسان والوحي والعمل الذي يجعل هذا العلم ضروريا؟

تطبيق هذه الوحدة داخل كتاب حقيقي يبدأ بتحديد موضعها من الفهرس ثم ربطها بسؤال المؤلف وخصمه ومرتبة الدليل. لا تستعمل الوحدة كفقرة عامة، بل كأداة تقرر: ماذا يحفظ من النص، ماذا يوسع، ماذا يخفض من يقين إلى فرضية، وماذا يحتاج إلى تحقق قبل أن يدخل في الخلاصة النهائية.

محكمة هذه الوحدة تفحص ثلاثة أخطاء: أن يتحول مصفوفة العلوم الموسعة إلى شعار بلا أثر، وأن تنفصل وظيفة منع قراءة العلم بعين غيره عن موضعها في الكتاب، وأن ينتج النموذج صياغة قوية لا يمكن الرجوع منها إلى أصل أو سياق أو معيار. فإذا وقع أحد هذه الأخطاء، تعاد الوحدة إلى مرحلة الوسم والفرز قبل التركيب.

معيار الجودة في هذه الصفحة أن تخرج منها بطاقة قابلة للاسترجاع: تعريف مختصر، مدخلات واضحة، خطوات محددة، مخرج قابل للفحص، وحدود استعمال. فإذا لم يستطع الباحث أو النموذج أن يحول الصفحة إلى prompt أو جدول أو اختبار، فالمحتوى لم يبلغ بعد مستوى التشغيل المطلوب.

اختبار الحد الأدنى: أعط هذه الوحدة لنموذج آخر واطلب منه أن يستخرج منها سؤالا، قاعدة، خطأ ممنوعا، وأداة تطبيق. إذا عجز عن استخراج هذه العناصر الأربعة فإما أن الصفحة غامضة، أو أن الربط بين مصفوفة العلوم الموسعة ومنع قراءة العلم بعين غيره غير كاف، أو أن الصياغة أقوى من البنية.

صيغة الاستعمال المختصرة: اقرأ، وسِم، وافصل الرتب، ثم ركّب، ثم اهدم، ثم عدّل. لا تقبل مخرجا لا يحمل أثرا راجعا إلى النص، ولا تقبل أثرا بلا حد، ولا تقبل حدا بلا سبب. بهذه السلسلة يصير التطوير هجوميا لكنه غير فوضوي.

تطبيق مصغر: عند إدخال فصل من كتاب إسلامي، يستخرج النموذج أولا عنوان الباب وسؤال المؤلف، ثم يضع هذه الوحدة في موضعها: هل تخدم التعريف، أو الدليل، أو الخلاف، أو المقصد، أو النقد؟ بعد ذلك يكتب سطرا واحدا يبين لماذا لا يكفي التلخيص العادي في هذا الموضع.

منع التضخم: إذا ولدت الصفحة مفهوما جديدا، فلا يسمح باستعماله قبل تعريفه وحدوده ومثال صحيح ومثال فاشل. وإذا ولدت أداة، فلا تقبل حتى تحدد مدخلاتها وخطواتها ومخرجاتها. وإذا ولدت نظرية، فلا تدخل إلا بعد اعتراض قوي ونسخة معدلة.

أثر الصفحة في النسخة الكاملة يقاس بقدرتها على رفع ثلاث قدرات: قدرة الفهم، قدرة الاسترجاع، وقدرة التوليد. الفهم بلا استرجاع ذاكرة رخوة، والاسترجاع بلا توليد أرشيف جامد، والتوليد بلا فهم فوضى اصطلاحية. الجمع بين الثلاثة هو معيار المستوى الثاني.

خطوات تشغيلية مختصرة:

-- عين مركز الحاكمية.
-- افصل معيار هذا العلم عن غيره.
-- استخرج آلة العلم.
-- ارسم مأخذ الخلاف.
-- اكتب خطر الاختزال.

الفقه:science}=SCIENCE_SCHEMA المقارن والنوازل,focus,authority_layer,evidence_types,conflict_map,misuse}

خريطة الحاكمية الخاصة بعلم: اللغة والبيان وأصول التأويل

معرّف الصفحة: KB2-044 | الوحدة: مصفوفة العلوم الموسعة | الوظيفة: منع قراءة العلم بعين غيره

هذا العلم يتحرك حول: الحقيقة، المجاز، القرينة، النظم، السياق، الاشتراك، الحذف. لذلك لا يلخص بالطريقة نفسها التي يلخص بها غيره. أول عمل للنموذج أن يحدد مركز الحاكمية: هل الأصل فيه ثبوت الرواية، أم تحرير الدلالة، أم بناء الحكم، أم فهم المدرسة، أم نقد التاريخ، أم حفظ التجربة السلوكية؟

الخطر الأكبر في اللغة والبيان وأصول التأويل هو استعارة معيار علم آخر دون وعي. فقد يطلب القارئ من كتاب تزكية برهانا كبرهان العلل، أو من كتاب تاريخ إلزاما كإلزام العقيدة، أو من كتاب أصول خطابا وعظيا. كل علم له معيار صدق داخلي، وله صلات بعلوم أخرى دون أن يذوب فيها.

في المستوى الثاني، لا يكتفى بذكر موضوعات العلم، بل تستخرج آلة العلم: ما سؤال البداية؟ ما نوع الدليل؟ ما مأخذ الخلاف؟ ما مواضع القطع والظن؟ ما أخطر اختزال؟ ما المخرج الذي يجعل القارئ قادرا على استعمال العلم لا حفظ اسمه؟

عند بناء قاعدة معرفة لـاللغة والبيان وأصول التأويل، يجب صنع قاموس خاص ومصفوفة أدلة وخريطة مدارس ومحكمة سوء استعمال. ثم يضاف سؤال أصل الأصل: ما التصور الأعمق عن المعرفة والإنسان والوحي والعمل الذي يجعل هذا العلم ضروريا؟

تطبيق هذه الوحدة داخل كتاب حقيقي يبدأ بتحديد موضعها من الفهرس ثم ربطها بسؤال المؤلف وخصمه ومرتبة الدليل. لا تستعمل الوحدة كفقرة عامة، بل كأداة تقرر: ماذا يحفظ من النص، ماذا يوسع، ماذا يخفض من يقين إلى فرضية، وماذا يحتاج إلى تحقق قبل أن يدخل في الخلاصة النهائية.

محكمة هذه الوحدة تفحص ثلاثة أخطاء: أن يتحول مصفوفة العلوم الموسعة إلى شعار بلا أثر، وأن تنفصل وظيفة منع قراءة العلم بعين غيره عن موضعها في الكتاب، وأن ينتج النموذج صياغة قوية لا يمكن الرجوع منها إلى أصل أو سياق أو معيار. فإذا وقع أحد هذه الأخطاء، تعاد الوحدة إلى مرحلة الوسم والفرز قبل التركيب.

معيار الجودة في هذه الصفحة أن تخرج منها بطاقة قابلة للاسترجاع: تعريف مختصر، مدخلات واضحة، خطوات محددة، مخرج قابل للفحص، وحدود استعمال. فإذا لم يستطع الباحث أو النموذج أن يحول الصفحة إلى prompt أو جدول أو اختبار، فالمحتوى لم يبلغ بعد مستوى التشغيل المطلوب.

اختبار الحد الأدنى: أعط هذه الوحدة لنموذج آخر واطلب منه أن يستخرج منها سؤالا، قاعدة، خطأ ممنوعا، وأداة تطبيق. إذا عجز عن استخراج هذه العناصر الأربعة فإما أن الصفحة غامضة، أو أن الربط بين مصفوفة العلوم الموسعة ومنع قراءة العلم بعين غيره غير كاف، أو أن الصياغة أقوى من البنية.

صيغة الاستعمال المختصرة: اقرأ، وسِم، وافصل الرتب، ثم ركّب، ثم اهدم، ثم عدّل. لا تقبل مخرجا لا يحمل أثرا راجعا إلى النص، ولا تقبل أثرا بلا حد، ولا تقبل حدا بلا سبب. بهذه السلسلة يصير التطوير هجوميا لكنه غير فوضوي.

تطبيق مصغر: عند إدخال فصل من كتاب إسلامي، يستخرج النموذج أولا عنوان الباب وسؤال المؤلف، ثم يضع هذه الوحدة في موضعها: هل تخدم التعريف، أو الدليل، أو الخلاف، أو المقصد، أو النقد؟ بعد ذلك يكتب سطرا واحدا يبين لماذا لا يكفي التلخيص العادي في هذا الموضع.

منع التضخم: إذا ولدت الصفحة مفهوما جديدا، فلا يسمح باستعماله قبل تعريفه وحدوده ومثال صحيح ومثال فاشل. وإذا ولدت أداة، فلا تقبل حتى تحدد مدخلاتها وخطواتها ومخرجاتها. وإذا ولدت نظرية، فلا تدخل إلا بعد اعتراض قوي ونسخة معدلة.

أثر الصفحة في النسخة الكاملة يقاس بقدرتها على رفع ثلاث قدرات: قدرة الفهم، قدرة الاسترجاع، وقدرة التوليد. الفهم بلا استرجاع ذاكرة رخوة، والاسترجاع بلا توليد أرشيف جامد، والتوليد بلا فهم فوضى اصطلاحية. الجمع بين الثلاثة هو معيار المستوى الثاني.

خطوات تشغيلية مختصرة:

-- عين مركز الحاكمية.
-- افصل معيار هذا العلم عن غيره.
-- استخرج آلة العلم.
-- ارسم مأخذ الخلاف.
-- اكتب خطر الاختزال.

```
اللغة:science}=SCIENCE_SCHEMA والبيان وأصول التأويل,misuse,conflict_map,evidence_types,authority_layer,focus{
```

خريطة الحاكمية الخاصة بعلم: الرجال والطبقات والتراجم

معرّف الصفحة: KB2-045 | الوحدة: مصفوفة العلوم الموسعة | الوظيفة: منع قراءة العلم بعين غيره

هذا العلم يتحرك حول: الطبقة، الضبط، العدالة، البيئة، الشيوخ، التلاميذ، المذهب. لذلك لا يلخص بالطريقة نفسها التي يلخص بها غيره. أول عمل للنموذج أن يحدد مركز الحاكمية: هل الأصل فيه ثبوت الرواية، أم تحرير الدلالة، أم بناء الحكم، أم فهم المدرسة، أم نقد التاريخ، أم حفظ التجربة السلوكية؟

الخطر الأكبر في الرجال والطبقات والتراجم هو استعارة معيار علم آخر دون وعي. فقد يطلب القارئ من كتاب تزكية برهانا كبرهان العلل، أو من كتاب تاريخ إلزاما كإلزام العقيدة، أو من كتاب أصول خطابا وعظيا. كل علم له معيار صدق داخلي، وله صلات بعلوم أخرى دون أن يذوب فيها.

في المستوى الثاني، لا يكتفى بذكر موضوعات العلم، بل تستخرج آلة العلم: ما سؤال البداية؟ ما نوع الدليل؟ ما مأخذ الخلاف؟ ما مواضع القطع والظن؟ ما أخطر اختزال؟ ما المخرج الذي يجعل القارئ قادرا على استعمال العلم لا حفظ اسمه؟

عند بناء قاعدة معرفة للرجال والطبقات والتراجم، يجب صنع قاموس خاص ومصفوفة أدلة وخريطة مدارس ومحكمة سوء استعمال. ثم يضاف سؤال أصل الأصل: ما التصور الأعمق عن المعرفة والإنسان والوحي والعمل الذي يجعل هذا العلم ضروريا؟

تطبيق هذه الوحدة داخل كتاب حقيقي يبدأ بتحديد موضعها من الفهرس ثم ربطها بسؤال المؤلف وخصمه ومرتبة الدليل. لا تستعمل الوحدة كفقرة عامة، بل كأداة تقرر: ماذا يحفظ من النص، ماذا يوسع، ماذا يخفض من يقين إلى فرضية، وماذا يحتاج إلى تحقق قبل أن يدخل في الخلاصة النهائية.

محكمة هذه الوحدة تفحص ثلاثة أخطاء: أن يتحول مصفوفة العلوم الموسعة إلى شعار بلا أثر، وأن تنفصل وظيفة منع قراءة العلم بعين غيره عن موضعها في الكتاب، وأن ينتج النموذج صياغة قوية لا يمكن الرجوع منها إلى أصل أو سياق أو معيار. فإذا وقع أحد هذه الأخطاء، تعاد الوحدة إلى مرحلة الوسم والفرز قبل التركيب.

معيار الجودة في هذه الصفحة أن تخرج منها بطاقة قابلة للاسترجاع: تعريف مختصر، مدخلات واضحة، خطوات محددة، مخرج قابل للفحص، وحدود استعمال. فإذا لم يستطع الباحث أو النموذج أن يحول الصفحة إلى prompt أو جدول أو اختبار، فالمحتوى لم يبلغ بعد مستوى التشغيل المطلوب.

اختبار الحد الأدنى: أعط هذه الوحدة لنموذج آخر واطلب منه أن يستخرج منها سؤالا، قاعدة، خطأ ممنوعا، وأداة تطبيق. إذا عجز عن استخراج هذه العناصر الأربعة فإما أن الصفحة غامضة، أو أن الربط بين مصفوفة العلوم الموسعة ومنع قراءة العلم بعين غيره غير كاف، أو أن الصياغة أقوى من البنية.

صيغة الاستعمال المختصرة: اقرأ، وسِم، وافصل الرتب، ثم ركّب، ثم اهدم، ثم عدّل. لا تقبل مخرجا لا يحمل أثرا راجعا إلى النص، ولا تقبل أثرا بلا حد، ولا تقبل حدا بلا سبب. بهذه السلسلة يصير التطوير هجوميا لكنه غير فوضوي.

تطبيق مصغر: عند إدخال فصل من كتاب إسلامي، يستخرج النموذج أولا عنوان الباب وسؤال المؤلف، ثم يضع هذه الوحدة في موضعها: هل تخدم التعريف، أو الدليل، أو الخلاف، أو المقصد، أو النقد؟ بعد ذلك يكتب سطرا واحدا يبين لماذا لا يكفي التلخيص العادي في هذا الموضع.

منع التضخم: إذا ولدت الصفحة مفهوما جديدا، فلا يسمح باستعماله قبل تعريفه وحدوده ومثال صحيح ومثال فاشل. وإذا ولدت أداة، فلا تقبل حتى تحدد مدخلاتها وخطواتها ومخرجاتها. وإذا ولدت نظرية، فلا تدخل إلا بعد اعتراض قوي ونسخة معدلة.

أثر الصفحة في النسخة الكاملة يقاس بقدرتها على رفع ثلاث قدرات: قدرة الفهم، قدرة الاسترجاع، وقدرة التوليد. الفهم بلا استرجاع ذاكرة رخوة، والاسترجاع بلا توليد أرشيف جامد، والتوليد بلا فهم فوضى اصطلاحية. الجمع بين الثلاثة هو معيار المستوى الثاني.

خطوات تشغيلية مختصرة:

-- عين مركز الحاكمية.
-- افصل معيار هذا العلم عن غيره.
-- استخرج آلة العلم.
-- ارسم مأخذ الخلاف.
-- اكتب خطر الاختزال.

```
SCIENCE_SCHEMA={science:الرجال والطبقات والتراجم,focus,authority_layer,evidence_types,conflict_map,misuse}
```

خريطة الحاكمية الخاصة بعلم: الفتوى وبناء الحكم العملي

معرّف الصفحة: KB2-046 | الوحدة: مصفوفة العلوم الموسعة | الوظيفة: منع قراءة العلم بعين غيره

هذا العلم يتحرك حول: السؤال، حال المستفتي، المناط، القيود، المآلات، حدود الجزم. لذلك لا يلخص بالطريقة نفسها التي يلخص بها غيره. أول عمل للنموذج أن يحدد مركز الحاكمية: هل الأصل فيه ثبوت الرواية، أم تحرير الدلالة، أم بناء الحكم، أم فهم المدرسة، أم نقد التاريخ، أم حفظ التجربة السلوكية؟

الخطر الأكبر في الفتوى وبناء الحكم العملي هو استعارة معيار علم آخر دون وعي. فقد يطلب القارئ من كتاب تزكية برهانا كبرهان العلل، أو من كتاب تاريخ إلزاما كإلزام العقيدة، أو من كتاب أصول خطابا وعظيا. كل علم له معيار صدق داخلي، وله صلات بعلوم أخرى دون أن يذوب فيها.

في المستوى الثاني، لا يكتفى بذكر موضوعات العلم، بل تستخرج آلة العلم: ما سؤال البداية؟ ما نوع الدليل؟ ما مأخذ الخلاف؟ ما مواضع القطع والظن؟ ما أخطر اختزال؟ ما المخرج الذي يجعل القارئ قادرا على استعمال العلم لا حفظ اسمه؟

عند بناء قاعدة معرفة للفتوى وبناء الحكم العملي، يجب صنع قاموس خاص ومصفوفة أدلة وخريطة مدارس ومحكمة سوء استعمال. ثم يضاف سؤال أصل الأصل: ما التصور الأعمق عن المعرفة والإنسان والوحي والعمل الذي يجعل هذا العلم ضروريا؟

تطبيق هذه الوحدة داخل كتاب حقيقي يبدأ بتحديد موضعها من الفهرس ثم ربطها بسؤال المؤلف وخصمه ومرتبة الدليل. لا تستعمل الوحدة كفقرة عامة، بل كأداة تقرر: ماذا يحفظ من النص، ماذا يوسع، ماذا يخفض من يقين إلى فرضية، وماذا يحتاج إلى تحقق قبل أن يدخل في الخلاصة النهائية.

محكمة هذه الوحدة تفحص ثلاثة أخطاء: أن يتحول مصفوفة العلوم الموسعة إلى شعار بلا أثر، وأن تنفصل وظيفة منع قراءة العلم بعين غيره عن موضعها في الكتاب، وأن ينتج النموذج صياغة قوية لا يمكن الرجوع منها إلى أصل أو سياق أو معيار. فإذا وقع أحد هذه الأخطاء، تعاد الوحدة إلى مرحلة الوسم والفرز قبل التركيب.

معيار الجودة في هذه الصفحة أن تخرج منها بطاقة قابلة للاسترجاع: تعريف مختصر، مدخلات واضحة، خطوات محددة، مخرج قابل للفحص، وحدود استعمال. فإذا لم يستطع الباحث أو النموذج أن يحول الصفحة إلى prompt أو جدول أو اختبار، فالمحتوى لم يبلغ بعد مستوى التشغيل المطلوب.

اختبار الحد الأدنى: أعط هذه الوحدة لنموذج آخر واطلب منه أن يستخرج منها سؤالا، قاعدة، خطأ ممنوعا، وأداة تطبيق. إذا عجز عن استخراج هذه العناصر الأربعة فإما أن الصفحة غامضة، أو أن الربط بين مصفوفة العلوم الموسعة ومنع قراءة العلم بعين غيره غير كاف، أو أن الصياغة أقوى من البنية.

صيغة الاستعمال المختصرة: اقرأ، وسِم، وافصل الرتب، ثم ركّب، ثم اهدم، ثم عدّل. لا تقبل مخرجا لا يحمل أثرا راجعا إلى النص، ولا تقبل أثرا بلا حد، ولا تقبل حدا بلا سبب. بهذه السلسلة يصير التطوير هجوميا لكنه غير فوضوي.

تطبيق مصغر: عند إدخال فصل من كتاب إسلامي، يستخرج النموذج أولا عنوان الباب وسؤال المؤلف، ثم يضع هذه الوحدة في موضعها: هل تخدم التعريف، أو الدليل، أو الخلاف، أو المقصد، أو النقد؟ بعد ذلك يكتب سطرا واحدا يبين لماذا لا يكفي التلخيص العادي في هذا الموضع.

منع التضخم: إذا ولدت الصفحة مفهوما جديدا، فلا يسمح باستعماله قبل تعريفه وحدوده ومثال صحيح ومثال فاشل. وإذا ولدت أداة، فلا تقبل حتى تحدد مدخلاتها وخطواتها ومخرجاتها. وإذا ولدت نظرية، فلا تدخل إلا بعد اعتراض قوي ونسخة معدلة.

أثر الصفحة في النسخة الكاملة يقاس بقدرتها على رفع ثلاث قدرات: قدرة الفهم، قدرة الاسترجاع، وقدرة التوليد. الفهم بلا استرجاع ذاكرة رخوة، والاسترجاع بلا توليد أرشيف جامد، والتوليد بلا فهم فوضى اصطلاحية. الجمع بين الثلاثة هو معيار المستوى الثاني.

خطوات تشغيلية مختصرة:

-- عين مركز الحاكمية.
-- افصل معيار هذا العلم عن غيره.
-- استخرج آلة العلم.
-- ارسم مأخذ الخلاف.
-- اكتب خطر الاختزال.

```
الفتوى:science}=SCIENCE_SCHEMA وبناء الحكم العملي,focus,authority_layer,evidence_types,conflict_map,misuse}
```

خريطة الحاكمية الخاصة بعلم: الاقتصاد والاجتماع الإسلامي

معرّف الصفحة: KB2-047 | الوحدة: مصفوفة العلوم الموسعة | الوظيفة: منع قراءة العلم بعين غيره

هذا العلم يتحرك حول: المال، الوقف، الزكاة، السوق، الحسبة، العدالة، العمران. لذلك لا يلخص بالطريقة نفسها التي يلخص بها غيره. أول عمل للنموذج أن يحدد مركز الحاكمية: هل الأصل فيه ثبوت الرواية، أم تحرير الدلالة، أم بناء الحكم، أم فهم المدرسة، أم نقد التاريخ، أم حفظ التجربة السلوكية؟

الخطر الأكبر في الاقتصاد والاجتماع الإسلامي هو استعارة معيار علم آخر دون وعي. فقد يطلب القارئ من كتاب تزكية برهانا كبرهان العلل، أو من كتاب تاريخ إلزاما كإلزام العقيدة، أو من كتاب أصول خطابا وعظيا. كل علم له معيار صدق داخلي، وله صلات بعلوم أخرى دون أن يذوب فيها.

في المستوى الثاني، لا يكتفى بذكر موضوعات العلم، بل تستخرج آلة العلم: ما سؤال البداية؟ ما نوع الدليل؟ ما مأخذ الخلاف؟ ما مواضع القطع والظن؟ ما أخطر اختزال؟ ما المخرج الذي يجعل القارئ قادرا على استعمال العلم لا حفظ اسمه؟

عند بناء قاعدة معرفة للاقتصاد والاجتماع الإسلامي، يجب صنع قاموس خاص ومصفوفة أدلة وخريطة مدارس ومحكمة سوء استعمال. ثم يضاف سؤال أصل الأصل: ما التصور الأعمق عن المعرفة والإنسان والوحي والعمل الذي يجعل هذا العلم ضروريا؟

تطبيق هذه الوحدة داخل كتاب حقيقي يبدأ بتحديد موضعها من الفهرس ثم ربطها بسؤال المؤلف وخصمه ومرتبة الدليل. لا تستعمل الوحدة كفقرة عامة، بل كأداة تقرر: ماذا يحفظ من النص، ماذا يوسع، ماذا يخفض من يقين إلى فرضية، وماذا يحتاج إلى تحقق قبل أن يدخل في الخلاصة النهائية.

محكمة هذه الوحدة تفحص ثلاثة أخطاء: أن يتحول مصفوفة العلوم الموسعة إلى شعار بلا أثر، وأن تنفصل وظيفة منع قراءة العلم بعين غيره عن موضعها في الكتاب، وأن ينتج النموذج صياغة قوية لا يمكن الرجوع منها إلى أصل أو سياق أو معيار. فإذا وقع أحد هذه الأخطاء، تعاد الوحدة إلى مرحلة الوسم والفرز قبل التركيب.

معيار الجودة في هذه الصفحة أن تخرج منها بطاقة قابلة للاسترجاع: تعريف مختصر، مدخلات واضحة، خطوات محددة، مخرج قابل للفحص، وحدود استعمال. فإذا لم يستطع الباحث أو النموذج أن يحول الصفحة إلى prompt أو جدول أو اختبار، فالمحتوى لم يبلغ بعد مستوى التشغيل المطلوب.

اختبار الحد الأدنى: أعط هذه الوحدة لنموذج آخر واطلب منه أن يستخرج منها سؤالا، قاعدة، خطأ ممنوعا، وأداة تطبيق. إذا عجز عن استخراج هذه العناصر الأربعة فإما أن الصفحة غامضة، أو أن الربط بين مصفوفة العلوم الموسعة ومنع قراءة العلم بعين غيره غير كاف، أو أن الصياغة أقوى من البنية.

صيغة الاستعمال المختصرة: اقرأ، وسِم، وافصل الرتب، ثم ركّب، ثم اهدم، ثم عدّل. لا تقبل مخرجا لا يحمل أثرا راجعا إلى النص، ولا تقبل أثرا بلا حد، ولا تقبل حدا بلا سبب. بهذه السلسلة يصير التطوير هجوميا لكنه غير فوضوي.

تطبيق مصغر: عند إدخال فصل من كتاب إسلامي، يستخرج النموذج أولا عنوان الباب وسؤال المؤلف، ثم يضع هذه الوحدة في موضعها: هل تخدم التعريف، أو الدليل، أو الخلاف، أو المقصد، أو النقد؟ بعد ذلك يكتب سطرا واحدا يبين لماذا لا يكفي التلخيص العادي في هذا الموضع.

منع التضخم: إذا ولدت الصفحة مفهوما جديدا، فلا يسمح باستعماله قبل تعريفه وحدوده ومثال صحيح ومثال فاشل. وإذا ولدت أداة، فلا تقبل حتى تحدد مدخلاتها وخطواتها ومخرجاتها. وإذا ولدت نظرية، فلا تدخل إلا بعد اعتراض قوي ونسخة معدلة.

أثر الصفحة في النسخة الكاملة يقاس بقدرتها على رفع ثلاث قدرات: قدرة الفهم، قدرة الاسترجاع، وقدرة التوليد. الفهم بلا استرجاع ذاكرة رخوة، والاسترجاع بلا توليد أرشيف جامد، والتوليد بلا فهم فوضى اصطلاحية. الجمع بين الثلاثة هو معيار المستوى الثاني.

خطوات تشغيلية مختصرة:

-- عين مركز الحاكمية.
-- افصل معيار هذا العلم عن غيره.
-- استخرج آلة العلم.
-- ارسم مأخذ الخلاف.
-- اكتب خطر الاختزال.

الاقتصاد:science}=SCIENCE_SCHEMA والاجتماع الإسلامي,focus,authority_layer,evidence_types,conflict_map,misuse}

خريطة الحاكمية الخاصة بعلم: الفلسفة الإسلامية والمنطق

معرّف الصفحة: KB2-048 | الوحدة: مصفوفة العلوم الموسعة | الوظيفة: منع قراءة العلم بعين غيره

هذا العلم يتحرك حول: التصور، التصديق، البرهان، الجدل، الإلهيات، النفس، السببية. لذلك لا يلخص بالطريقة نفسها التي يلخص بها غيره. أول عمل للنموذج أن يحدد مركز الحاكمية: هل الأصل فيه ثبوت الرواية، أم تحرير الدلالة، أم بناء الحكم، أم فهم المدرسة، أم نقد التاريخ، أم حفظ التجربة السلوكية؟

الخطر الأكبر في الفلسفة الإسلامية والمنطق هو استعارة معيار علم آخر دون وعي. فقد يطلب القارئ من كتاب تزكية برهانا كبرهان العلل، أو من كتاب تاريخ إلزاما كإلزام العقيدة، أو من كتاب أصول خطابا وعظيا. كل علم له معيار صدق داخلي، وله صلات بعلوم أخرى دون أن يذوب فيها.

في المستوى الثاني، لا يكتفى بذكر موضوعات العلم، بل تستخرج آلة العلم: ما سؤال البداية؟ ما نوع الدليل؟ ما مأخذ الخلاف؟ ما مواضع القطع والظن؟ ما أخطر اختزال؟ ما المخرج الذي يجعل القارئ قادرا على استعمال العلم لا حفظ اسمه؟

عند بناء قاعدة معرفة للفلسفة الإسلامية والمنطق، يجب صنع قاموس خاص ومصفوفة أدلة وخريطة مدارس ومحكمة سوء استعمال. ثم يضاف سؤال أصل الأصل: ما التصور الأعمق عن المعرفة والإنسان والوحي والعمل الذي يجعل هذا العلم ضروريا؟

تطبيق هذه الوحدة داخل كتاب حقيقي يبدأ بتحديد موضعها من الفهرس ثم ربطها بسؤال المؤلف وخصمه ومرتبة الدليل. لا تستعمل الوحدة كفقرة عامة، بل كأداة تقرر: ماذا يحفظ من النص، ماذا يوسع، ماذا يخفض من يقين إلى فرضية، وماذا يحتاج إلى تحقق قبل أن يدخل في الخلاصة النهائية.

محكمة هذه الوحدة تفحص ثلاثة أخطاء: أن يتحول مصفوفة العلوم الموسعة إلى شعار بلا أثر، وأن تنفصل وظيفة منع قراءة العلم بعين غيره عن موضعها في الكتاب، وأن ينتج النموذج صياغة قوية لا يمكن الرجوع منها إلى أصل أو سياق أو معيار. فإذا وقع أحد هذه الأخطاء، تعاد الوحدة إلى مرحلة الوسم والفرز قبل التركيب.

معيار الجودة في هذه الصفحة أن تخرج منها بطاقة قابلة للاسترجاع: تعريف مختصر، مدخلات واضحة، خطوات محددة، مخرج قابل للفحص، وحدود استعمال. فإذا لم يستطع الباحث أو النموذج أن يحول الصفحة إلى prompt أو جدول أو اختبار، فالمحتوى لم يبلغ بعد مستوى التشغيل المطلوب.

اختبار الحد الأدنى: أعط هذه الوحدة لنموذج آخر واطلب منه أن يستخرج منها سؤالا، قاعدة، خطأ ممنوعا، وأداة تطبيق. إذا عجز عن استخراج هذه العناصر الأربعة فإما أن الصفحة غامضة، أو أن الربط بين مصفوفة العلوم الموسعة ومنع قراءة العلم بعين غيره غير كاف، أو أن الصياغة أقوى من البنية.

صيغة الاستعمال المختصرة: اقرأ، وسِم، وافصل الرتب، ثم ركّب، ثم اهدم، ثم عدّل. لا تقبل مخرجا لا يحمل أثرا راجعا إلى النص، ولا تقبل أثرا بلا حد، ولا تقبل حدا بلا سبب. بهذه السلسلة يصير التطوير هجوميا لكنه غير فوضوي.

تطبيق مصغر: عند إدخال فصل من كتاب إسلامي، يستخرج النموذج أولا عنوان الباب وسؤال المؤلف، ثم يضع هذه الوحدة في موضعها: هل تخدم التعريف، أو الدليل، أو الخلاف، أو المقصد، أو النقد؟ بعد ذلك يكتب سطرا واحدا يبين لماذا لا يكفي التلخيص العادي في هذا الموضع.

منع التضخم: إذا ولدت الصفحة مفهوما جديدا، فلا يسمح باستعماله قبل تعريفه وحدوده ومثال صحيح ومثال فاشل. وإذا ولدت أداة، فلا تقبل حتى تحدد مدخلاتها وخطواتها ومخرجاتها. وإذا ولدت نظرية، فلا تدخل إلا بعد اعتراض قوي ونسخة معدلة.

أثر الصفحة في النسخة الكاملة يقاس بقدرتها على رفع ثلاث قدرات: قدرة الفهم، قدرة الاسترجاع، وقدرة التوليد. الفهم بلا استرجاع ذاكرة رخوة، والاسترجاع بلا توليد أرشيف جامد، والتوليد بلا فهم فوضى اصطلاحية. الجمع بين الثلاثة هو معيار المستوى الثاني.

خطوات تشغيلية مختصرة:

-- عين مركز الحاكمية.
-- افصل معيار هذا العلم عن غيره.
-- استخرج آلة العلم.
-- ارسم مأخذ الخلاف.
-- اكتب خطر الاختزال.

```
SCIENCE_SCHEMA={science:الفلسفة الإسلامية والمنطق,misuse,conflict_map,evidence_types,authority_layer,focus}
```

خريطة الحاكمية الخاصة بعلم: تحقيق التراث والمخطوطات

معرّف الصفحة: KB2-049 | الوحدة: مصفوفة العلوم الموسعة | الوظيفة: منع قراءة العلم بعين غيره

هذا العلم يتحرك حول: النسخ، المقابلة، السماعات، التصحيف، الطبعات، تاريخ النص. لذلك لا يلخص بالطريقة نفسها التي يلخص بها غيره. أول عمل للنموذج أن يحدد مركز الحاكمية: هل الأصل فيه ثبوت الرواية، أم تحرير الدلالة، أم بناء الحكم، أم فهم المدرسة، أم نقد التاريخ، أم حفظ التجربة السلوكية؟

الخطر الأكبر في تحقيق التراث والمخطوطات هو استعارة معيار علم آخر دون وعي. فقد يطلب القارئ من كتاب تزكية برهانا كبرهان العلل، أو من كتاب تاريخ إلزاما كإلزام العقيدة، أو من كتاب أصول خطابا وعظيا. كل علم له معيار صدق داخلي، وله صلات بعلوم أخرى دون أن يذوب فيها.

في المستوى الثاني، لا يكتفى بذكر موضوعات العلم، بل تستخرج آلة العلم: ما سؤال البداية؟ ما نوع الدليل؟ ما مأخذ الخلاف؟ ما مواضع القطع والظن؟ ما أخطر اختزال؟ ما المخرج الذي يجعل القارئ قادرا على استعمال العلم لا حفظ اسمه؟

عند بناء قاعدة معرفة لتحقيق التراث والمخطوطات، يجب صنع قاموس خاص ومصفوفة أدلة وخريطة مدارس ومحكمة سوء استعمال. ثم يضاف سؤال أصل الأصل: ما التصور الأعمق عن المعرفة والإنسان والوحي والعمل الذي يجعل هذا العلم ضروريا؟

تطبيق هذه الوحدة داخل كتاب حقيقي يبدأ بتحديد موضعها من الفهرس ثم ربطها بسؤال المؤلف وخصمه ومرتبة الدليل. لا تستعمل الوحدة كفقرة عامة، بل كأداة تقرر: ماذا يحفظ من النص، ماذا يوسع، ماذا يخفض من يقين إلى فرضية، وماذا يحتاج إلى تحقق قبل أن يدخل في الخلاصة النهائية.

محكمة هذه الوحدة تفحص ثلاثة أخطاء: أن يتحول مصفوفة العلوم الموسعة إلى شعار بلا أثر، وأن تنفصل وظيفة منع قراءة العلم بعين غيره عن موضعها في الكتاب، وأن ينتج النموذج صياغة قوية لا يمكن الرجوع منها إلى أصل أو سياق أو معيار. فإذا وقع أحد هذه الأخطاء، تعاد الوحدة إلى مرحلة الوسم والفرز قبل التركيب.

معيار الجودة في هذه الصفحة أن تخرج منها بطاقة قابلة للاسترجاع: تعريف مختصر، مدخلات واضحة، خطوات محددة، مخرج قابل للفحص، وحدود استعمال. فإذا لم يستطع الباحث أو النموذج أن يحول الصفحة إلى prompt أو جدول أو اختبار، فالمحتوى لم يبلغ بعد مستوى التشغيل المطلوب.

اختبار الحد الأدنى: أعط هذه الوحدة لنموذج آخر واطلب منه أن يستخرج منها سؤالا، قاعدة، خطأ ممنوعا، وأداة تطبيق. إذا عجز عن استخراج هذه العناصر الأربعة فإما أن الصفحة غامضة، أو أن الربط بين مصفوفة العلوم الموسعة ومنع قراءة العلم بعين غيره غير كاف، أو أن الصياغة أقوى من البنية.

صيغة الاستعمال المختصرة: اقرأ، وسِم، وافصل الرتب، ثم ركّب، ثم اهدم، ثم عدّل. لا تقبل مخرجا لا يحمل أثرا راجعا إلى النص، ولا تقبل أثرا بلا حد، ولا تقبل حدا بلا سبب. بهذه السلسلة يصير التطوير هجوميا لكنه غير فوضوي.

تطبيق مصغر: عند إدخال فصل من كتاب إسلامي، يستخرج النموذج أولا عنوان الباب وسؤال المؤلف، ثم يضع هذه الوحدة في موضعها: هل تخدم التعريف، أو الدليل، أو الخلاف، أو المقصد، أو النقد؟ بعد ذلك يكتب سطرا واحدا يبين لماذا لا يكفي التلخيص العادي في هذا الموضع.

منع التضخم: إذا ولدت الصفحة مفهوما جديدا، فلا يسمح باستعماله قبل تعريفه وحدوده ومثال صحيح ومثال فاشل. وإذا ولدت أداة، فلا تقبل حتى تحدد مدخلاتها وخطواتها ومخرجاتها. وإذا ولدت نظرية، فلا تدخل إلا بعد اعتراض قوي ونسخة معدلة.

أثر الصفحة في النسخة الكاملة يقاس بقدرتها على رفع ثلاث قدرات: قدرة الفهم، قدرة الاسترجاع، وقدرة التوليد. الفهم بلا استرجاع ذاكرة رخوة، والاسترجاع بلا توليد أرشيف جامد، والتوليد بلا فهم فوضى اصطلاحية. الجمع بين الثلاثة هو معيار المستوى الثاني.

خطوات تشغيلية مختصرة:

-- عين مركز الحاكمية.
-- افصل معيار هذا العلم عن غيره.
-- استخرج آلة العلم.
-- ارسم مأخذ الخلاف.
-- اكتب خطر الاختزال.

تحقيق:{science} SCIENCE_SCHEMA={focus,authority_layer,evidence_types,conflict_map,misuse,التراث والمخطوطات}

نظرية أصل الأصل التوليدي: التعريف والمشكلة

معرّف الصفحة: KB2-050 | الوحدة: النظريات الكبرى | الوظيفة: بناء نظرية من نقص حقيقي

كل مسألة ظاهرة تحمل تحتها قاعدة، وتحت القاعدة تصورا أعمق عن الدليل واللغة والحكم، وتحت ذلك جذر معرفي يحدد كيف نعرف مراد النص وحدود الاستنباط.

في قسم التعريف والمشكلة لا تعرض النظرية كزينة اصطلاحية. يبدأ العمل من نقص: غياب تعريف، خلط بين مستويات، ضعف في قابلية التشغيل، أو عجز عن تفسير سبب الخلاف. فإذا لم يكن للنظرية نقص تعالجه فهي مجرد تسمية جديدة لا تدخل في النسخة الموسعة.

مقدمات النظرية يجب أن تكون قليلة وواضحة: ما الظاهرة؟ ما المتغيرات؟ ما العلاقة؟ ما الحد الذي تتوقف عنده؟ ما المثال الذي ينجح؟ وما المثال الذي يربكها؟ بهذا يتعلم النموذج أن النظرية ليست عنوانا مهيبا بل جهاز تفسير محدود.

تختبر النظرية بثلاثة أسئلة: هل تفسر حالات أكثر من الصيغة السابقة؟ هل تقلل الخلط أو تزيده؟ هل يمكن تحويلها إلى أداة أو معيار؟ فإذا عجزت عن الأداة فهي تأمل؛ وإذا عجزت عن الحدود فهي تضخم؛ وإذا عجزت عن النقد فهي خطاب.

تطبيق هذه الوحدة داخل كتاب حقيقي يبدأ بتحديد موضعها من الفهرس ثم ربطها بسؤال المؤلف وخصمه ومرتبة الدليل. لا تستعمل الوحدة كفقرة عامة، بل كأداة تقرر: ماذا يحفظ من النص، ماذا يوسع، ماذا يخفض من يقين إلى فرضية، وماذا يحتاج إلى تحقق قبل أن يدخل في الخلاصة النهائية.

محكمة هذه الوحدة تفحص ثلاثة أخطاء: أن يتحول النظريات الكبرى إلى شعار بلا أثر، وأن تنفصل وظيفة بناء نظرية من نقص حقيقي عن موضعها في الكتاب، وأن ينتج النموذج صياغة قوية لا يمكن الرجوع منها إلى أصل أو سياق أو معيار. فإذا وقع أحد هذه الأخطاء، تعاد الوحدة إلى مرحلة الوسم والفرز قبل التركيب.

معيار الجودة في هذه الصفحة أن تخرج منها بطاقة قابلة للاسترجاع: تعريف مختصر، مدخلات واضحة، خطوات محددة، مخرج قابل للفحص، وحدود استعمال. فإذا لم يستطع الباحث أو النموذج أن يحول الصفحة إلى prompt أو جدول أو اختبار، فالمحتوى لم يبلغ بعد مستوى التشغيل المطلوب.

اختبار الحد الأدنى: أعط هذه الوحدة لنموذج آخر واطلب منه أن يستخرج منها سؤالا، قاعدة، خطأ ممنوعا، وأداة تطبيق. إذا عجز عن استخراج هذه العناصر الأربعة فإما أن الصفحة غامضة، أو أن الربط بين النظريات الكبرى وبناء نظرية من نقص حقيقي غير كاف، أو أن الصياغة أقوى من البنية.

صيغة الاستعمال المختصرة: اقرأ، وسِم، وافصل الرتب، ثم ركّب، ثم اهدم، ثم عدّل. لا تقبل مخرجا لا يحمل أثرا راجعا إلى النص، ولا تقبل أثرا بلا حد، ولا تقبل حدا بلا سبب. بهذه السلسلة يصير التطوير هجوميا لكنه غير فوضوي.

تطبيق مصغر: عند إدخال فصل من كتاب إسلامي، يستخرج النموذج أولا عنوان الباب وسؤال المؤلف، ثم يضع هذه الوحدة في موضعها: هل تخدم التعريف، أو الدليل، أو الخلاف، أو المقصد، أو النقد؟ بعد ذلك يكتب سطرا واحدا يبين لماذا لا يكفي التلخيص العادي في هذا الموضع.

منع التضخم: إذا ولدت الصفحة مفهوما جديدا، فلا يسمح باستعماله قبل تعريفه وحدوده ومثال صحيح ومثال فاشل. وإذا ولدت أداة، فلا تقبل حتى تحدد مدخلاتها وخطواتها ومخرجاتها. وإذا ولدت نظرية، فلا تدخل إلا بعد اعتراض قوي ونسخة معدلة.

أثر الصفحة في النسخة الكاملة يقاس بقدرتها على رفع ثلاث قدرات: قدرة الفهم، قدرة الاسترجاع، وقدرة التوليد. الفهم بلا استرجاع ذاكرة رخوة، والاسترجاع بلا توليد أرشيف جامد، والتوليد بلا فهم فوضى اصطلاحية. الجمع بين الثلاثة هو معيار المستوى الثاني.

خطوات تشغيلية مختصرة:

-- حدد النقص الذي ولّد النظرية.
-- اكتب تعريفها في سطرين.
-- استخرج آليتها.
-- اختبرها بحالة حدية.
-- ادمجها في موضعها الطبيعي.

```
نظرية:{name=THEORY أصل الأصل التوليدي,need,definition,mechanism,test,limits,integration}
```

الباب الخامس: التعامل مع المكتبة الشاملة والمصادر الرقمية

المصادر الرقمية نعمة منهجية إذا استعملت كأداة بحث لا كبديل عن التحقيق. المكتبة الشاملة تساعد على البحث السريع في المتون والألفاظ، لكنها لا تكفي وحدها لإثبات نسبة أو ترجيح طبعة أو فهم سياق. OpenITI يفيد في التحليل الآلي والربط النصي، لكنه يحتاج إلى وعي بتفاوت جودة النصوص والترميز. Arabic Collections Online ومثيلاتها تقدم نسخا مصورة عامة النطاق، لكن جودة OCR والتصفح والفهارس تختلف. لذلك يضع هذا الكتاب قاعدة: كل نتيجة مركزية يجب أن تعبر من النص الرقمي إلى تحقق طبعي أو علمي كلما أمكن.

عند استعمال الخادم الذكي، يجب منعه من جمع نتائج البحث كأنها قراءة. البحث عن لفظ في الشاملة يعطي مواضع؛ القراءة تعطي بنية. الفرق بين الموضع والبنية جوهري. قد يكثر لفظ العقل في كتاب ما لكنه يرد للذم، أو للمدح، أو للتمييز، أو في سياق نقل عن خصم. لذلك لا بد من نافذة سياق قبل وبعد، ثم قراءة الفصل، ثم مقارنة استعمال اللفظ في بقية الكتاب.

البروتوكول الرقمي الصحيح يتكون من: تحديد الطبعة أو النص، استخراج المواضع، تنظيف النتائج، تجميع السياقات، تصنيف الوظائف، مراجعة العينات، ثم بناء الاستنتاج. أما أن يطلب الخادم كلمة، فيجمع عشرة اقتباسات، ثم يقرر مذهب المؤلف، فهذا من أخطر أبواب التخريب العلمي.

المورد	وظيفته في القاعدة	شرط الاعتماد
المكتبة الشاملة	بحث نصي واسع في كتب التراث	مقابلة الموضع بسياق وطبعة عند الأحكام المركزية
OpenITI/KITAB	تحليل آلي وربط نصي ونمذجة corpus	مراعاة حالة النص والترميز والميتاداتا
Quranic Arabic Corpus	تحليل صرفي ونحوي للقرآن	عدم تحويل التحليل الآلي إلى تفسير مستقل بلا مصادر
Arabic Collections Online	وصول إلى كتب عربية مصورة عامة الملكية	فحص الطبعة وجودة OCR والفهرسة
فهارس الجامعات وWorldCat	تحديد الطبعات والدراسات	عدم الاكتفاء ببيانات الفهرس لفهم المحتوى

الباب السادس: أدوات تركيب المعاني والسياقات

مصفوفة المتن والسياق

مصفوفة المتن والسياق: تجمع العبارة مع الفصل والباب وسبب التأليف والخصم العلمي والمرحلة التاريخية. لا تعمل هذه الأداة وحدها؛ قيمتها في ربطها بباقي الأدوات. فإذا استخرج الملخص قيدا ولم يضعه في خريطة الحجة فقد يتحول إلى معلومة معزولة. وإذا بنى خريطة حجة دون أقوال العلماء فقد يبتكر علاقة لا يعرفها تاريخ العلم. وإذا أكثر من الأقوال دون محكمة نقد فقد يصبح ناقلا لا مهندسا معرفيا.

طريقة التشغيل: يفتح الباحث جدولا بثلاث خانات: النص، الوظيفة، والأثر. النص هو العبارة أو المعنى؛ الوظيفة هي هل هو دليل أو قيد أو اعتراض أو مثال؛ والأثر هو ماذا يغير في فهم الكتاب. بهذا تتحول القراءة إلى أثر قابل للفحص، لا إلى ادعاء عام بأن الكتاب عميق أو مهم.

خريطة القيود

خريطة القيود: تسجل كل قيد واستثناء وتنبيه وتجعله جزءا من الخلاصة لا هامشا. لا تعمل هذه الأداة وحدها؛ قيمتها في ربطها بباقي الأدوات. فإذا استخرج الملخص قيدا ولم يضعه في خريطة الحجة فقد يتحول إلى معلومة معزولة. وإذا بنى خريطة حجة دون أقوال العلماء فقد يبتكر علاقة لا يعرفها تاريخ العلم. وإذا أكثر من الأقوال دون محكمة نقد فقد يصبح ناقلا لا مهندسا معرفيا.

طريقة التشغيل: يفتح الباحث جدولا بثلاث خانات: النص، الوظيفة، والأثر. النص هو العبارة أو المعنى؛ الوظيفة هي هل هو دليل أو قيد أو اعتراض أو مثال؛ والأثر هو ماذا يغير في فهم الكتاب. بهذا تتحول القراءة إلى أثر قابل للفحص، لا إلى ادعاء عام بأن الكتاب عميق أو مهم.

مؤشر التفصيل الفرعي

مؤشر التفصيل الفرعي: يقيس عدد التفاصيل التي بقيت حية في الملخص مقارنة ببنية الأصل. لا تعمل هذه الأداة وحدها؛ قيمتها في ربطها بباقي الأدوات. فإذا استخرج الملخص قيدا ولم يضعه في خريطة الحجة فقد يتحول إلى معلومة معزولة. وإذا بنى خريطة حجة دون أقوال العلماء فقد يبتكر علاقة لا يعرفها تاريخ العلم. وإذا أكثر من الأقوال دون محكمة نقد فقد يصبح ناقلا لا مهندسا معرفيا.

طريقة التشغيل: يفتح الباحث جدولا بثلاث خانات: النص، الوظيفة، والأثر. النص هو العبارة أو المعنى؛ الوظيفة هي هل هو دليل أو قيد أو اعتراض أو مثال؛ والأثر هو ماذا يغير في فهم الكتاب. بهذا تتحول القراءة إلى أثر قابل للفحص، لا إلى ادعاء عام بأن الكتاب عميق أو مهم.

رسم الحجة

رسم الحجة: يحول الأدلة والاعتراضات والجوابات إلى سلسلة من مقدمات ونتائج. لا تعمل هذه الأداة وحدها؛ قيمتها في ربطها بباقي الأدوات. فإذا استخرج الملخص قيدا ولم يضعه في خريطة الحجة فقد يتحول إلى معلومة معزولة. وإذا بنى خريطة حجة دون أقوال العلماء فقد يبتكر علاقة لا يعرفها تاريخ العلم. وإذا أكثر من الأقوال دون محكمة نقد فقد يصبح ناقلا لا مهندسا معرفيا.

طريقة التشغيل: يفتح الباحث جدولا بثلاث خانات: النص، الوظيفة، والأثر. النص هو العبارة أو المعنى؛ الوظيفة هي هل هو دليل أو قيد أو اعتراض أو مثال؛ والأثر هو ماذا يغير في فهم الكتاب. بهذا تتحول القراءة إلى أثر قابل للفحص، لا إلى ادعاء عام بأن الكتاب عميق أو مهم.

مقياس MCD المعرفي

مقياس MCD المعرفي: عدسة توليدية تفحص عمق التفريق، وكثافة الترابط، وتعدد الطبقات، وقابلية النقد. لا تعمل هذه الأداة وحدها؛ قيمتها في ربطها بباقي الأدوات. فإذا استخرج الملخص قيدا ولم يضعه في خريطة الحجة فقد يتحول إلى معلومة معزولة. وإذا بنى خريطة حجة دون أقوال العلماء فقد يبتكر علاقة لا يعرفها تاريخ العلم. وإذا أكثر من الأقوال دون محكمة نقد فقد يصبح ناقلا لا مهندسا معرفيا.

طريقة التشغيل: يفتح الباحث جدولا بثلاث خانات: النص، الوظيفة، والأثر. النص هو العبارة أو المعنى؛ الوظيفة هي هل هو دليل أو قيد أو اعتراض أو مثال؛ والأثر هو ماذا يغير في فهم الكتاب. بهذا تتحول القراءة إلى أثر قابل للفحص، لا إلى ادعاء عام بأن الكتاب عميق أو مهم.

مصفوفة أقوال العلماء

مصفوفة أقوال العلماء: تميز بين قول مؤسس، قول شارح، قول ناقل، قول مرجح، وقول جدلي. لا تعمل هذه الأداة وحدها؛ قيمتها في ربطها بباقي الأدوات. فإذا استخرج الملخص قيدا ولم يضعه في خريطة الحجة فقد يتحول إلى معلومة معزولة. وإذا بنى خريطة حجة دون أقوال العلماء فقد يبتكر علاقة لا يعرفها تاريخ العلم. وإذا أكثر من الأقوال دون محكمة نقد فقد يصبح ناقلا لا مهندسا معرفيا.

طريقة التشغيل: يفتح الباحث جدولا بثلاث خانات: النص، الوظيفة، والأثر. النص هو العبارة أو المعنى؛ الوظيفة هي هل هو دليل أو قيد أو اعتراض أو مثال؛ والأثر هو ماذا يغير في فهم الكتاب. بهذا تتحول القراءة إلى أثر قابل للفحص، لا إلى ادعاء عام بأن الكتاب عميق أو مهم.

محكمة الهدم

محكمة الهدم: تقرأ الملخص بوصفه دعوى قابلة للسقوط، لا بوصفه إنجازا يجب الدفاع عنه. لا تعمل هذه الأداة وحدها؛ قيمتها في ربطها بباقي الأدوات. فإذا استخرج الملخص قيدا ولم يضعه في خريطة الحجة فقد يتحول إلى معلومة معزولة. وإذا بنى خريطة حجة دون أقوال العلماء فقد يبتكر علاقة لا يعرفها تاريخ العلم. وإذا أكثر من الأقوال دون محكمة نقد فقد يصبح ناقلا لا مهندسا معرفيا.

طريقة التشغيل: يفتح الباحث جدولا بثلاث خانات: النص، الوظيفة، والأثر. النص هو العبارة أو المعنى؛ الوظيفة هي هل هو دليل أو قيد أو اعتراض أو مثال؛ والأثر هو ماذا يغير في فهم الكتاب. بهذا تتحول القراءة إلى أثر قابل للفحص، لا إلى ادعاء عام بأن الكتاب عميق أو مهم.

نظرية أصل الأصل التوليدي: الآلية والاختبار

معرّف الصفحة: KB2-051 | الوحدة: النظريات الكبرى | الوظيفة: بناء نظرية من نقص حقيقي

كل مسألة ظاهرة تحمل تحتها قاعدة، وتحت القاعدة تصورا أعمق عن الدليل واللغة والحكم، وتحت ذلك جذر معرفي يحدد كيف نعرف مراد النص وحدود الاستنباط.

في قسم الآلية والاختبار لا تعرض النظرية كزينة اصطلاحية. يبدأ العمل من نقص: غياب تعريف، خلط بين مستويات، ضعف في قابلية التشغيل، أو عجز عن تفسير سبب الخلاف. فإذا لم يكن للنظرية نقص تعالجه فهي مجرد تسمية جديدة لا تدخل في النسخة الموسعة.

مقدمات النظرية يجب أن تكون قليلة وواضحة: ما الظاهرة؟ ما المتغيرات؟ ما العلاقة؟ ما الحد الذي تتوقف عنده؟ ما المثال الذي ينجح؟ وما المثال الذي يربكها؟ بهذا يتعلم النموذج أن النظرية ليست عنوانا مهيبا بل جهاز تفسير محدود.

تختبر النظرية بثلاثة أسئلة: هل تفسر حالات أكثر من الصيغة السابقة؟ هل تقلل الخلط أو تزيده؟ هل يمكن تحويلها إلى أداة أو معيار؟ فإذا عجزت عن الأداة فهي تأمل؛ وإذا عجزت عن الحدود فهي تضخم؛ وإذا عجزت عن النقد فهي خطاب.

تطبيق هذه الوحدة داخل كتاب حقيقي يبدأ بتحديد موضعها من الفهرس ثم ربطها بسؤال المؤلف وخصمه ومرتبة الدليل. لا تستعمل الوحدة كفقرة عامة، بل كأداة تقرر: ماذا يحفظ من النص، ماذا يوسع، ماذا يخفض من يقين إلى فرضية، وماذا يحتاج إلى تحقق قبل أن يدخل في الخلاصة النهائية.

محكمة هذه الوحدة تفحص ثلاثة أخطاء: أن يتحول النظريات الكبرى إلى شعار بلا أثر، وأن تنفصل وظيفة بناء نظرية من نقص حقيقي عن موضعها في الكتاب، وأن ينتج النموذج صياغة قوية لا يمكن الرجوع منها إلى أصل أو سياق أو معيار. فإذا وقع أحد هذه الأخطاء، تعاد الوحدة إلى مرحلة الوسم والفرز قبل التركيب.

معيار الجودة في هذه الصفحة أن تخرج منها بطاقة قابلة للاسترجاع: تعريف مختصر، مدخلات واضحة، خطوات محددة، مخرج قابل للفحص، وحدود استعمال. فإذا لم يستطع الباحث أو النموذج أن يحول الصفحة إلى prompt أو جدول أو اختبار، فالمحتوى لم يبلغ بعد مستوى التشغيل المطلوب.

اختبار الحد الأدنى: أعط هذه الوحدة لنموذج آخر واطلب منه أن يستخرج منها سؤالا، قاعدة، خطأ ممنوعا، وأداة تطبيق. إذا عجز عن استخراج هذه العناصر الأربعة فإما أن الصفحة غامضة، أو أن الربط بين النظريات الكبرى وبناء نظرية من نقص حقيقي غير كاف، أو أن الصياغة أقوى من البنية.

صيغة الاستعمال المختصرة: اقرأ، وسِم، وافصل الرتب، ثم ركّب، ثم اهدم، ثم عدّل. لا تقبل مخرجا لا يحمل أثرا راجعا إلى النص، ولا تقبل أثرا بلا حد، ولا تقبل حدا بلا سبب. بهذه السلسلة يصير التطوير هجوميا لكنه غير فوضوي.

تطبيق مصغر: عند إدخال فصل من كتاب إسلامي، يستخرج النموذج أولا عنوان الباب وسؤال المؤلف، ثم يضع هذه الوحدة في موضعها: هل تخدم التعريف، أو الدليل، أو الخلاف، أو المقصد، أو النقد؟ بعد ذلك يكتب سطرا واحدا يبين لماذا لا يكفي التلخيص العادي في هذا الموضع.

منع التضخم: إذا ولدت الصفحة مفهوما جديدا، فلا يسمح باستعماله قبل تعريفه وحدوده ومثال صحيح ومثال فاشل. وإذا ولدت أداة، فلا تقبل حتى تحدد مدخلاتها وخطواتها ومخرجاتها. وإذا ولدت نظرية، فلا تدخل إلا بعد اعتراض قوي ونسخة معدلة.

أثر الصفحة في النسخة الكاملة يقاس بقدرتها على رفع ثلاث قدرات: قدرة الفهم، قدرة الاسترجاع، وقدرة التوليد. الفهم بلا استرجاع ذاكرة رخوة، والاسترجاع بلا توليد أرشيف جامد، والتوليد بلا فهم فوضى اصطلاحية. الجمع بين الثلاثة هو معيار المستوى الثاني.

خطوات تشغيلية مختصرة:

-- حدد النقص الذي ولّد النظرية.
-- اكتب تعريفها في سطرين.
-- استخرج آليتها.
-- اختبرها بحالة حدية.
-- ادمجها في موضعها الطبيعي.

```
نظرية:{name=THEORY أصل الأصل التوليدي,need,definition,mechanism,test,limits,integration}
```

نظرية أصل الأصل التوليدي: الحدود والدمج

معرّف الصفحة: KB2-052 | الوحدة: النظريات الكبرى | الوظيفة: بناء نظرية من نقص حقيقي

كل مسألة ظاهرة تحمل تحتها قاعدة، وتحت القاعدة تصورا أعمق عن الدليل واللغة والحكم، وتحت ذلك جذر معرفي يحدد كيف نعرف مراد النص وحدود الاستنباط.

في قسم الحدود والدمج لا تعرض النظرية كزينة اصطلاحية. يبدأ العمل من نقص: غياب تعريف، خلط بين مستويات، ضعف في قابلية التشغيل، أو عجز عن تفسير سبب الخلاف. فإذا لم يكن للنظرية نقص تعالجه فهي مجرد تسمية جديدة لا تدخل في النسخة الموسعة.

مقدمات النظرية يجب أن تكون قليلة وواضحة: ما الظاهرة؟ ما المتغيرات؟ ما العلاقة؟ ما الحد الذي تتوقف عنده؟ ما المثال الذي ينجح؟ وما المثال الذي يربكها؟ بهذا يتعلم النموذج أن النظرية ليست عنوانا مهيبا بل جهاز تفسير محدود.

تختبر النظرية بثلاثة أسئلة: هل تفسر حالات أكثر من الصيغة السابقة؟ هل تقلل الخلط أو تزيده؟ هل يمكن تحويلها إلى أداة أو معيار؟ فإذا عجزت عن الأداة فهي تأمل، وإذا عجزت عن الحدود فهي تضخم، وإذا عجزت عن النقد فهي خطاب.

تطبيق هذه الوحدة داخل كتاب حقيقي يبدأ بتحديد موضعها من الفهرس ثم ربطها بسؤال المؤلف وخصمه ومرتبة الدليل. لا تستعمل الوحدة كفقرة عامة، بل كأداة تقرر: ماذا يحفظ من النص، ماذا يوسع، ماذا يخفض من يقين إلى فرضية، وماذا يحتاج إلى تحقق قبل أن يدخل في الخلاصة النهائية.

محكمة هذه الوحدة تفحص ثلاثة أخطاء: أن يتحول النظريات الكبرى إلى شعار بلا أثر، وأن تنفصل وظيفة بناء نظرية من نقص حقيقي عن موضعها في الكتاب، وأن ينتج النموذج صياغة قوية لا يمكن الرجوع منها إلى أصل أو سياق أو معيار. فإذا وقع أحد هذه الأخطاء، تعاد الوحدة إلى مرحلة الوسم والفرز قبل التركيب.

معيار الجودة في هذه الصفحة أن تخرج منها بطاقة قابلة للاسترجاع: تعريف مختصر، مدخلات واضحة، خطوات محددة، مخرج قابل للفحص، وحدود استعمال. فإذا لم يستطع الباحث أو النموذج أن يحول الصفحة إلى prompt أو جدول أو اختبار، فالمحتوى لم يبلغ بعد مستوى التشغيل المطلوب.

اختبار الحد الأدنى: أعط هذه الوحدة لنموذج آخر واطلب منه أن يستخرج منها سؤالا، قاعدة، خطأ ممنوعا، وأداة تطبيق. إذا عجز عن استخراج هذه العناصر الأربعة فإما أن الصفحة غامضة، أو أن الربط بين النظريات الكبرى وبناء نظرية من نقص حقيقي غير كاف، أو أن الصياغة أقوى من البنية.

صيغة الاستعمال المختصرة: اقرأ، وسِم، وافصل الرتب، ثم ركّب، ثم اهدم، ثم عدّل. لا تقبل مخرجا لا يحمل أثرا راجعا إلى النص، ولا تقبل أثرا بلا حد، ولا تقبل حدا بلا سبب. بهذه السلسلة يصير التطوير هجوميا لكنه غير فوضوي.

تطبيق مصغر: عند إدخال فصل من كتاب إسلامي، يستخرج النموذج أولا عنوان الباب وسؤال المؤلف، ثم يضع هذه الوحدة في موضعها: هل تخدم التعريف، أو الدليل، أو الخلاف، أو المقصد، أو النقد؟ بعد ذلك يكتب سطرا واحدا يبين لماذا لا يكفي التلخيص العادي في هذا الموضع.

منع التضخم: إذا ولدت الصفحة مفهوما جديدا، فلا يسمح باستعماله قبل تعريفه وحدوده ومثال صحيح ومثال فاشل. وإذا ولدت أداة، فلا تقبل حتى تحدد مدخلاتها وخطواتها ومخرجاتها. وإذا ولدت نظرية، فلا تدخل إلا بعد اعتراض قوي ونسخة معدلة.

أثر الصفحة في النسخة الكاملة يقاس بقدرتها على رفع ثلاث قدرات: قدرة الفهم، قدرة الاسترجاع، وقدرة التوليد. الفهم بلا استرجاع ذاكرة رخوة، والاسترجاع بلا توليد أرشيف جامد، والتوليد بلا فهم فوضى اصطلاحية. الجمع بين الثلاثة هو معيار المستوى الثاني.

خطوات تشغيلية مختصرة:

-- حدد النقص الذي ولّد النظرية.
-- اكتب تعريفها في سطرين.
-- استخرج آليتها.
-- اختبرها بحالة حدية.
-- ادمجها في موضعها الطبيعي.

```
نظرية:{name=THEORY أصل الأصل التوليدي,need,definition,mechanism,test,limits,integration}
```

نظرية الحاكمية الطبقية للعلوم: التعريف والمشكلة

معرّف الصفحة: KB2-053 | الوحدة: النظريات الكبرى | الوظيفة: بناء نظرية من نقص حقيقي

العلم الشرعي لا يدار بمعلومة مفردة، بل بطبقات: ثبوت، دلالة، تعارض، مقصد، تنزيل، مآل. الخلل يبدأ حين تحكم طبقة موضع طبقة أخرى.

في قسم التعريف والمشكلة لا تعرض النظرية كزينة اصطلاحية. يبدأ العمل من نقص: غياب تعريف، خلط بين مستويات، ضعف في قابلية التشغيل، أو عجز عن تفسير سبب الخلاف. فإذا لم يكن للنظرية نقص تعالجه فهي مجرد تسمية جديدة لا تدخل في النسخة الموسعة.

مقدمات النظرية يجب أن تكون قليلة وواضحة: ما الظاهرة؟ ما المتغيرات؟ ما العلاقة؟ ما الحد الذي تتوقف عنده؟ ما المثال الذي ينجح؟ وما المثال الذي يربكها؟ بهذا يتعلم النموذج أن النظرية ليست عنوانا مهيبا بل جهاز تفسير محدود.

تختبر النظرية بثلاثة أسئلة: هل تفسر حالات أكثر من الصيغة السابقة؟ هل تقلل الخلط أو تزيده؟ هل يمكن تحويلها إلى أداة أو معيار؟ فإذا عجزت عن الأداة فهي تأمل؛ وإذا عجزت عن الحدود فهي تضخم؛ وإذا عجزت عن النقد فهي خطاب.

تطبيق هذه الوحدة داخل كتاب حقيقي يبدأ بتحديد موضعها من الفهرس ثم ربطها بسؤال المؤلف وخصمه ومرتبة الدليل. لا تستعمل الوحدة كفقرة عامة، بل كأداة تقرر: ماذا يحفظ من النص، ماذا يوسع، ماذا يخفض من يقين إلى فرضية، وماذا يحتاج إلى تحقق قبل أن يدخل في الخلاصة النهائية.

محكمة هذه الوحدة تفحص ثلاثة أخطاء: أن يتحول النظريات الكبرى إلى شعار بلا أثر، وأن تنفصل وظيفة بناء نظرية من نقص حقيقي عن موضعها في الكتاب، وأن ينتج النموذج صياغة قوية لا يمكن الرجوع منها إلى أصل أو سياق أو معيار. فإذا وقع أحد هذه الأخطاء، تعاد الوحدة إلى مرحلة الوسم والفرز قبل التركيب.

معيار الجودة في هذه الصفحة أن تخرج منها بطاقة قابلة للاسترجاع: تعريف مختصر، مدخلات واضحة، خطوات محددة، مخرج قابل للفحص، وحدود استعمال. فإذا لم يستطع الباحث أو النموذج أن يحول الصفحة إلى prompt أو جدول أو اختبار، فالمحتوى لم يبلغ بعد مستوى التشغيل المطلوب.

اختبار الحد الأدنى: أعط هذه الوحدة لنموذج آخر واطلب منه أن يستخرج منها سؤالا، قاعدة، خطأ ممنوعا، وأداة تطبيق. إذا عجز عن استخراج هذه العناصر الأربعة فإما أن الصفحة غامضة، أو أن الربط بين النظريات الكبرى وبناء نظرية من نقص حقيقي غير كاف، أو أن الصياغة أقوى من البنية.

صيغة الاستعمال المختصرة: اقرأ، وسِم، وافصل الرتب، ثم ركّب، ثم اهدم، ثم عدّل. لا تقبل مخرجا لا يحمل أثرا راجعا إلى النص، ولا تقبل أثرا بلا حد، ولا تقبل حدا بلا سبب. بهذه السلسلة يصير التطوير هجوميا لكنه غير فوضوي.

تطبيق مصغر: عند إدخال فصل من كتاب إسلامي، يستخرج النموذج أولا عنوان الباب وسؤال المؤلف، ثم يضع هذه الوحدة في موضعها: هل تخدم التعريف، أو الدليل، أو الخلاف، أو المقصد، أو النقد؟ بعد ذلك يكتب سطرا واحدا يبين لماذا لا يكفي التلخيص العادي في هذا الموضع.

منع التضخم: إذا ولدت الصفحة مفهوما جديدا، فلا يسمح باستعماله قبل تعريفه وحدوده ومثال صحيح ومثال فاشل. وإذا ولدت أداة، فلا تقبل حتى تحدد مدخلاتها وخطواتها ومخرجاتها. وإذا ولدت نظرية، فلا تدخل إلا بعد اعتراض قوي ونسخة معدلة.

أثر الصفحة في النسخة الكاملة يقاس بقدرتها على رفع ثلاث قدرات: قدرة الفهم، قدرة الاسترجاع، وقدرة التوليد. الفهم بلا استرجاع ذاكرة رخوة، والاسترجاع بلا توليد أرشيف جامد، والتوليد بلا فهم فوضى اصطلاحية. الجمع بين الثلاثة هو معيار المستوى الثاني.

خطوات تشغيلية مختصرة:

-- حدد النقص الذي ولّد النظرية.
-- اكتب تعريفها في سطرين.
-- استخرج آليتها.
-- اختبرها بحالة حدية.
-- ادمجها في موضعها الطبيعي.

نظرية:{name=THEORY الحاكمية الطبقية للعلوم,need,definition,mechanism,test,limits,integration}

نظرية الحاكمية الطبقية للعلوم: الآلية والاختبار

معرّف الصفحة: KB2-054 | الوحدة: النظريات الكبرى | الوظيفة: بناء نظرية من نقص حقيقي

العلم الشرعي لا يدار بمعلومة مفردة، بل بطبقات: ثبوت، دلالة، تعارض، مقصد، تنزيل، مآل. الخلل يبدأ حين تحكم طبقة موضع طبقة أخرى.

في قسم الآلية والاختبار لا تعرض النظرية كزينة اصطلاحية. يبدأ العمل من نقص: غياب تعريف، خلط بين مستويات، ضعف في قابلية التشغيل، أو عجز عن تفسير سبب الخلاف. فإذا لم يكن للنظرية نقص تعالجه فهي مجرد تسمية جديدة لا تدخل في النسخة الموسعة.

مقدمات النظرية يجب أن تكون قليلة وواضحة: ما الظاهرة؟ ما المتغيرات؟ ما العلاقة؟ ما الحد الذي تتوقف عنده؟ ما المثال الذي ينجح؟ وما المثال الذي يربكها؟ بهذا يتعلم النموذج أن النظرية ليست عنوانا مهيبا بل جهاز تفسير محدود.

تختبر النظرية بثلاثة أسئلة: هل تفسر حالات أكثر من الصيغة السابقة؟ هل تقلل الخلط أو تزيده؟ هل يمكن تحويلها إلى أداة أو معيار؟ فإذا عجزت عن الأداة فهي تأمل، وإذا عجزت عن الحدود فهي تضخم، وإذا عجزت عن النقد فهي خطاب.

تطبيق هذه الوحدة داخل كتاب حقيقي يبدأ بتحديد موضعها من الفهرس ثم ربطها بسؤال المؤلف وخصمه ومرتبة الدليل. لا تستعمل الوحدة كفقرة عامة، بل كأداة تقرر: ماذا يحفظ من النص، ماذا يوسع، ماذا يخفض من يقين إلى فرضية، وماذا يحتاج إلى تحقق قبل أن يدخل في الخلاصة النهائية.

محكمة هذه الوحدة تفحص ثلاثة أخطاء: أن يتحول النظريات الكبرى إلى شعار بلا أثر، وأن تنفصل وظيفة بناء نظرية من نقص حقيقي عن موضعها في الكتاب، وأن ينتج النموذج صياغة قوية لا يمكن الرجوع منها إلى أصل أو سياق أو معيار. فإذا وقع أحد هذه الأخطاء، تعاد الوحدة إلى مرحلة الوسم والفرز قبل التركيب.

معيار الجودة في هذه الصفحة أن تخرج منها بطاقة قابلة للاسترجاع: تعريف مختصر، مدخلات واضحة، خطوات محددة، مخرج قابل للفحص، وحدود استعمال. فإذا لم يستطع الباحث أو النموذج أن يحول الصفحة إلى prompt أو جدول أو اختبار، فالمحتوى لم يبلغ بعد مستوى التشغيل المطلوب.

اختبار الحد الأدنى: أعط هذه الوحدة لنموذج آخر واطلب منه أن يستخرج منها سؤالا، قاعدة، خطأ ممنوعا، وأداة تطبيق. إذا عجز عن استخراج هذه العناصر الأربعة فإما أن الصفحة غامضة، أو أن الربط بين النظريات الكبرى وبناء نظرية من نقص حقيقي غير كاف، أو أن الصياغة أقوى من البنية.

صيغة الاستعمال المختصرة: اقرأ، وسِم، وافصل الرتب، ثم ركّب، ثم اهدم، ثم عدّل. لا تقبل مخرجا لا يحمل أثرا راجعا إلى النص، ولا تقبل أثرا بلا حد، ولا تقبل حدا بلا سبب. بهذه السلسلة يصير التطوير هجوميا لكنه غير فوضوي.

تطبيق مصغر: عند إدخال فصل من كتاب إسلامي، يستخرج النموذج أولا عنوان الباب وسؤال المؤلف، ثم يضع هذه الوحدة في موضعها: هل تخدم التعريف، أو الدليل، أو الخلاف، أو المقصد، أو النقد؟ بعد ذلك يكتب سطرا واحدا يبين لماذا لا يكفي التلخيص العادي في هذا الموضع.

منع التضخم: إذا ولدت الصفحة مفهوما جديدا، فلا يسمح باستعماله قبل تعريفه وحدوده ومثال صحيح ومثال فاشل. وإذا ولدت أداة، فلا تقبل حتى تحدد مدخلاتها وخطواتها ومخرجاتها. وإذا ولدت نظرية، فلا تدخل إلا بعد اعتراض قوي ونسخة معدلة.

أثر الصفحة في النسخة الكاملة يقاس بقدرتها على رفع ثلاث قدرات: قدرة الفهم، قدرة الاسترجاع، وقدرة التوليد. الفهم بلا استرجاع ذاكرة رخوة، والاسترجاع بلا توليد أرشيف جامد، والتوليد بلا فهم فوضى اصطلاحية. الجمع بين الثلاثة هو معيار المستوى الثاني.

خطوات تشغيلية مختصرة:

-- حدد النقص الذي ولّد النظرية.
-- اكتب تعريفها في سطرين.
-- استخرج آليتها.
-- اختبرها بحالة حدية.
-- ادمجها في موضعها الطبيعي.

```
نظرية:{name=الحاكمية الطبقية للعلوم,integration,limits,test,mechanism,definition,need}=THEORY
```

نظرية الحاكمية الطبقية للعلوم: الحدود والدمج

معرّف الصفحة: KB2-055 | الوحدة: النظريات الكبرى | الوظيفة: بناء نظرية من نقص حقيقي

العلم الشرعي لا يدار بمعلومة مفردة، بل بطبقات: ثبوت، دلالة، تعارض، مقصد، تنزيل، مآل. الخلل يبدأ حين تحكم طبقة موضع طبقة أخرى.

في قسم الحدود والدمج لا تعرض النظرية كزينة اصطلاحية. يبدأ العمل من نقص: غياب تعريف، خلط بين مستويات، ضعف في قابلية التشغيل، أو عجز عن تفسير سبب الخلاف. فإذا لم يكن للنظرية نقص تعالجه فهي مجرد تسمية جديدة لا تدخل في النسخة الموسعة.

مقدمات النظرية يجب أن تكون قليلة وواضحة: ما الظاهرة؟ ما المتغيرات؟ ما العلاقة؟ ما الحد الذي تتوقف عنده؟ ما المثال الذي ينجح؟ وما المثال الذي يربكها؟ بهذا يتعلم النموذج أن النظرية ليست عنوانا مهيبا بل جهاز تفسير محدود.

تختبر النظرية بثلاثة أسئلة: هل تفسر حالات أكثر من الصيغة السابقة؟ هل تقلل الخلط أو تزيده؟ هل يمكن تحويلها إلى أداة أو معيار؟ فإذا عجزت عن الأداة فهي تأمل؛ وإذا عجزت عن الحدود فهي تضخم؛ وإذا عجزت عن النقد فهي خطاب.

تطبيق هذه الوحدة داخل كتاب حقيقي يبدأ بتحديد موضعها من الفهرس ثم ربطها بسؤال المؤلف وخصمه ومرتبة الدليل. لا تستعمل الوحدة كفقرة عامة، بل كأداة تقرر: ماذا يحفظ من النص، ماذا يوسع، ماذا يخفض من يقين إلى فرضية، وماذا يحتاج إلى تحقق قبل أن يدخل في الخلاصة النهائية.

محكمة هذه الوحدة تفحص ثلاثة أخطاء: أن يتحول النظريات الكبرى إلى شعار بلا أثر، وأن تنفصل وظيفة بناء نظرية من نقص حقيقي عن موضعها في الكتاب، وأن ينتج النموذج صياغة قوية لا يمكن الرجوع منها إلى أصل أو سياق أو معيار. فإذا وقع أحد هذه الأخطاء، تعاد الوحدة إلى مرحلة الوسم والفرز قبل التركيب.

معيار الجودة في هذه الصفحة أن تخرج منها بطاقة قابلة للاسترجاع: تعريف مختصر، مدخلات واضحة، خطوات محددة، مخرج قابل للفحص، وحدود استعمال. فإذا لم يستطع الباحث أو النموذج أن يحول الصفحة إلى prompt أو جدول أو اختبار، فالمحتوى لم يبلغ بعد مستوى التشغيل المطلوب.

اختبار الحد الأدنى: أعط هذه الوحدة لنموذج آخر واطلب منه أن يستخرج منها سؤالا، قاعدة، خطأ ممنوعا، وأداة تطبيق. إذا عجز عن استخراج هذه العناصر الأربعة فإما أن الصفحة غامضة، أو أن الربط بين النظريات الكبرى وبناء نظرية من نقص حقيقي غير كاف، أو أن الصياغة أقوى من البنية.

صيغة الاستعمال المختصرة: اقرأ، وسِم، وافصل الرتب، ثم ركّب، ثم اهدم، ثم عدّل. لا تقبل مخرجا لا يحمل أثرا راجعا إلى النص، ولا تقبل أثرا بلا حد، ولا تقبل حدا بلا سبب. بهذه السلسلة يصير التطوير هجوميا لكنه غير فوضوي.

تطبيق مصغر: عند إدخال فصل من كتاب إسلامي، يستخرج النموذج أولا عنوان الباب وسؤال المؤلف، ثم يضع هذه الوحدة في موضعها: هل تخدم التعريف، أو الدليل، أو الخلاف، أو المقصد، أو النقد؟ بعد ذلك يكتب سطرا واحدا يبين لماذا لا يكفي التلخيص العادي في هذا الموضع.

منع التضخم: إذا ولدت الصفحة مفهوما جديدا، فلا يسمح باستعماله قبل تعريفه وحدوده ومثال صحيح ومثال فاشل. وإذا ولدت أداة، فلا تقبل حتى تحدد مدخلاتها وخطواتها ومخرجاتها. وإذا ولدت نظرية، فلا تدخل إلا بعد اعتراض قوي ونسخة معدلة.

أثر الصفحة في النسخة الكاملة يقاس بقدرتها على رفع ثلاث قدرات: قدرة الفهم، قدرة الاسترجاع، وقدرة التوليد. الفهم بلا استرجاع ذاكرة رخوة، والاسترجاع بلا توليد أرشيف جامد، والتوليد بلا فهم فوضى اصطلاحية. الجمع بين الثلاثة هو معيار المستوى الثاني.

خطوات تشغيلية مختصرة:

-- حدد النقص الذي ولّد النظرية.
-- اكتب تعريفها في سطرين.
-- استخرج آليتها.
-- اختبرها بحالة حدية.
-- ادمجها في موضعها الطبيعي.

```
نظرية:{name=THEORY الحاكمية الطبقية للعلوم,need,definition,mechanism,test,limits,integration}
```

نظرية الفرق الفاعل في التلخيص: التعريف والمشكلة

معرّف الصفحة: KB2-056 | الوحدة: النظريات الكبرى | الوظيفة: بناء نظرية من نقص حقيقي

الملخص لا ينجح إذا جمع العناوين؛ ينجح حين يلتقط الفرق الذي يغير الحكم أو يغير مأخذ الخلاف أو يحمي النص من سوء التوظيف.

في قسم التعريف والمشكلة لا تعرض النظرية كزينة اصطلاحية. يبدأ العمل من نقص: غياب تعريف، خلط بين مستويات، ضعف في قابلية التشغيل، أو عجز عن تفسير سبب الخلاف. فإذا لم يكن للنظرية نقص تعالجه فهي مجرد تسمية جديدة لا تدخل في النسخة الموسعة.

مقدمات النظرية يجب أن تكون قليلة وواضحة: ما الظاهرة؟ ما المتغيرات؟ ما العلاقة؟ ما الحد الذي تتوقف عنده؟ ما المثال الذي ينجح؟ وما المثال الذي يربكها؟ بهذا يتعلم النموذج أن النظرية ليست عنوانا مهيبا بل جهاز تفسير محدود.

تختبر النظرية بثلاثة أسئلة: هل تفسر حالات أكثر من الصيغة السابقة؟ هل تقلل الخلط أو تزيده؟ هل يمكن تحويلها إلى أداة أو معيار؟ فإذا عجزت عن الأداة فهي تأمل؛ وإذا عجزت عن الحدود فهي تضخم؛ وإذا عجزت عن النقد فهي خطاب.

تطبيق هذه الوحدة داخل كتاب حقيقي يبدأ بتحديد موضعها من الفهرس ثم ربطها بسؤال المؤلف وخصمه ومرتبة الدليل. لا تستعمل الوحدة كفقرة عامة، بل كأداة تقرر: ماذا يحفظ من النص، ماذا يوسع، ماذا يخفض من يقين إلى فرضية، وماذا يحتاج إلى تحقق قبل أن يدخل في الخلاصة النهائية.

محكمة هذه الوحدة تفحص ثلاثة أخطاء: أن يتحول النظريات الكبرى إلى شعار بلا أثر، وأن تنفصل وظيفة بناء نظرية من نقص حقيقي عن موضعها في الكتاب، وأن ينتج النموذج صياغة قوية لا يمكن الرجوع منها إلى أصل أو سياق أو معيار. فإذا وقع أحد هذه الأخطاء، تعاد الوحدة إلى مرحلة الوسم والفرز قبل التركيب.

معيار الجودة في هذه الصفحة أن تخرج منها بطاقة قابلة للاسترجاع: تعريف مختصر، مدخلات واضحة، خطوات محددة، مخرج قابل للفحص، وحدود استعمال. فإذا لم يستطع الباحث أو النموذج أن يحول الصفحة إلى prompt أو جدول أو اختبار، فالمحتوى لم يبلغ بعد مستوى التشغيل المطلوب.

اختبار الحد الأدنى: أعط هذه الوحدة لنموذج آخر واطلب منه أن يستخرج منها سؤالا، قاعدة، خطأ ممنوعا، وأداة تطبيق. إذا عجز عن استخراج هذه العناصر الأربعة فإما أن الصفحة غامضة، أو أن الربط بين النظريات الكبرى وبناء نظرية من نقص حقيقي غير كاف، أو أن الصياغة أقوى من البنية.

صيغة الاستعمال المختصرة: اقرأ، وسِم، وافصل الرتب، ثم ركّب، ثم اهدم، ثم عدّل. لا تقبل مخرجا لا يحمل أثرا راجعا إلى النص، ولا تقبل أثرا بلا حد، ولا تقبل حدا بلا سبب. بهذه السلسلة يصير التطوير هجوميا لكنه غير فوضوي.

تطبيق مصغر: عند إدخال فصل من كتاب إسلامي، يستخرج النموذج أولا عنوان الباب وسؤال المؤلف، ثم يضع هذه الوحدة في موضعها: هل تخدم التعريف، أو الدليل، أو الخلاف، أو المقصد، أو النقد؟ بعد ذلك يكتب سطرا واحدا يبين لماذا لا يكفي التلخيص العادي في هذا الموضع.

منع التضخم: إذا ولدت الصفحة مفهوما جديدا، فلا يسمح باستعماله قبل تعريفه وحدوده ومثال صحيح ومثال فاشل. وإذا ولدت أداة، فلا تقبل حتى تحدد مدخلاتها وخطواتها ومخرجاتها. وإذا ولدت نظرية، فلا تدخل إلا بعد اعتراض قوي ونسخة معدلة.

أثر الصفحة في النسخة الكاملة يقاس بقدرتها على رفع ثلاث قدرات: قدرة الفهم، قدرة الاسترجاع، وقدرة التوليد. الفهم بلا استرجاع ذاكرة رخوة، والاسترجاع بلا توليد أرشيف جامد، والتوليد بلا فهم فوضى اصطلاحية. الجمع بين الثلاثة هو معيار المستوى الثاني.

خطوات تشغيلية مختصرة:

-- حدد النقص الذي ولّد النظرية.
-- اكتب تعريفها في سطرين.
-- استخرج آليتها.
-- اختبرها بحالة حدية.
-- ادمجها في موضعها الطبيعي.

نظرية:{name=THEORY الفرق الفاعل في التلخيص,need,definition,mechanism,test,limits,integration}

نظرية الفرق الفاعل في التلخيص: الآلية والاختبار

معرّف الصفحة: KB2-057 | الوحدة: النظريات الكبرى | الوظيفة: بناء نظرية من نقص حقيقي

الملخص لا ينجح إذا جمع العناوين، ينجح حين يلتقط الفرق الذي يغير الحكم أو يغير مأخذ الخلاف أو يحمي النص من سوء التوظيف.

في قسم الآلية والاختبار لا تعرض النظرية كزينة اصطلاحية. يبدأ العمل من نقص: غياب تعريف، خلط بين مستويات، ضعف في قابلية التشغيل، أو عجز عن تفسير سبب الخلاف. فإذا لم يكن للنظرية نقص تعالجه فهي مجرد تسمية جديدة لا تدخل في النسخة الموسعة.

مقدمات النظرية يجب أن تكون قليلة وواضحة: ما الظاهرة؟ ما المتغيرات؟ ما العلاقة؟ ما الحد الذي تتوقف عنده؟ ما المثال الذي ينجح؟ وما المثال الذي يربكها؟ بهذا يتعلم النموذج أن النظرية ليست عنوانا مهيبا بل جهاز تفسير محدود.

تختبر النظرية بثلاثة أسئلة: هل تفسر حالات أكثر من الصيغة السابقة؟ هل تقلل الخلط أو تزيده؟ هل يمكن تحويلها إلى أداة أو معيار؟ فإذا عجزت عن الأداة فهي تأمل؛ وإذا عجزت عن الحدود فهي تضخم؛ وإذا عجزت عن النقد فهي خطاب.

تطبيق هذه الوحدة داخل كتاب حقيقي يبدأ بتحديد موضعها من الفهرس ثم ربطها بسؤال المؤلف وخصمه ومرتبة الدليل. لا تستعمل الوحدة كفقرة عامة، بل كأداة تقرر: ماذا يحفظ من النص، ماذا يوسع، ماذا يخفض من يقين إلى فرضية، وماذا يحتاج إلى تحقق قبل أن يدخل في الخلاصة النهائية.

محكمة هذه الوحدة تفحص ثلاثة أخطاء: أن يتحول النظريات الكبرى إلى شعار بلا أثر، وأن تنفصل وظيفة بناء نظرية من نقص حقيقي عن موضعها في الكتاب، وأن ينتج النموذج صياغة قوية لا يمكن الرجوع منها إلى أصل أو سياق أو معيار. فإذا وقع أحد هذه الأخطاء، تعاد الوحدة إلى مرحلة الوسم والفرز قبل التركيب.

معيار الجودة في هذه الصفحة أن تخرج منها بطاقة قابلة للاسترجاع: تعريف مختصر، مدخلات واضحة، خطوات محددة، مخرج قابل للفحص، وحدود استعمال. فإذا لم يستطع الباحث أو النموذج أن يحول الصفحة إلى prompt أو جدول أو اختبار، فالمحتوى لم يبلغ بعد مستوى التشغيل المطلوب.

اختبار الحد الأدنى: أعط هذه الوحدة لنموذج آخر واطلب منه أن يستخرج منها سؤالا، قاعدة، خطأ ممنوعا، وأداة تطبيق. إذا عجز عن استخراج هذه العناصر الأربعة فإما أن الصفحة غامضة، أو أن الربط بين النظريات الكبرى وبناء نظرية من نقص حقيقي غير كاف، أو أن الصياغة أقوى من البنية.

صيغة الاستعمال المختصرة: اقرأ، وسِم، وافصل الرتب، ثم ركّب، ثم اهدم، ثم عدّل. لا تقبل مخرجا لا يحمل أثرا راجعا إلى النص، ولا تقبل أثرا بلا حد، ولا تقبل حدا بلا سبب. بهذه السلسلة يصير التطوير هجوميا لكنه غير فوضوي.

تطبيق مصغر: عند إدخال فصل من كتاب إسلامي، يستخرج النموذج أولا عنوان الباب وسؤال المؤلف، ثم يضع هذه الوحدة في موضعها: هل تخدم التعريف، أو الدليل، أو الخلاف، أو المقصد، أو النقد؟ بعد ذلك يكتب سطرا واحدا يبين لماذا لا يكفي التلخيص العادي في هذا الموضع.

منع التضخم: إذا ولدت الصفحة مفهوما جديدا، فلا يسمح باستعماله قبل تعريفه وحدوده ومثال صحيح ومثال فاشل. وإذا ولدت أداة، فلا تقبل حتى تحدد مدخلاتها وخطواتها ومخرجاتها. وإذا ولدت نظرية، فلا تدخل إلا بعد اعتراض قوي ونسخة معدلة.

أثر الصفحة في النسخة الكاملة يقاس بقدرتها على رفع ثلاث قدرات: قدرة الفهم، قدرة الاسترجاع، وقدرة التوليد. الفهم بلا استرجاع ذاكرة رخوة، والاسترجاع بلا توليد أرشيف جامد، والتوليد بلا فهم فوضى اصطلاحية. الجمع بين الثلاثة هو معيار المستوى الثاني.

خطوات تشغيلية مختصرة:

-- حدد النقص الذي ولّد النظرية.
-- اكتب تعريفها في سطرين.
-- استخرج آليتها.
-- اختبرها بحالة حدية.
-- ادمجها في موضعها الطبيعي.

نظرية:{name=THEORY الفرق الفاعل في التلخيص,need,definition,mechanism,test,limits,integration}

نظرية الفرق الفاعل في التلخيص: الحدود والدمج

معرّف الصفحة: KB2-058 | الوحدة: النظريات الكبرى | الوظيفة: بناء نظرية من نقص حقيقي

الملخص لا ينجح إذا جمع العناوين؛ ينجح حين يلتقط الفرق الذي يغير الحكم أو يغير مأخذ الخلاف أو يحمي النص من سوء التوظيف.

في قسم الحدود والدمج لا تعرض النظرية كزينة اصطلاحية. يبدأ العمل من نقص: غياب تعريف، خلط بين مستويات، ضعف في قابلية التشغيل، أو عجز عن تفسير سبب الخلاف. فإذا لم يكن للنظرية نقص تعالجه فهي مجرد تسمية جديدة لا تدخل في النسخة الموسعة.

مقدمات النظرية يجب أن تكون قليلة وواضحة: ما الظاهرة؟ ما المتغيرات؟ ما العلاقة؟ ما الحد الذي تتوقف عنده؟ ما المثال الذي ينجح؟ وما المثال الذي يربكها؟ بهذا يتعلم النموذج أن النظرية ليست عنوانا مهيبا بل جهاز تفسير محدود.

تختبر النظرية بثلاثة أسئلة: هل تفسر حالات أكثر من الصيغة السابقة؟ هل تقلل الخلط أو تزيده؟ هل يمكن تحويلها إلى أداة أو معيار؟ فإذا عجزت عن الأداة فهي تأمل؛ وإذا عجزت عن الحدود فهي تضخم؛ وإذا عجزت عن النقد فهي خطاب.

تطبيق هذه الوحدة داخل كتاب حقيقي يبدأ بتحديد موضعها من الفهرس ثم ربطها بسؤال المؤلف وخصمه ومرتبة الدليل. لا تستعمل الوحدة كفقرة عامة، بل كأداة تقرر: ماذا يحفظ من النص، ماذا يوسع، ماذا يخفض من يقين إلى فرضية، وماذا يحتاج إلى تحقق قبل أن يدخل في الخلاصة النهائية.

محكمة هذه الوحدة تفحص ثلاثة أخطاء: أن يتحول النظريات الكبرى إلى شعار بلا أثر، وأن تنفصل وظيفة بناء نظرية من نقص حقيقي عن موضعها في الكتاب، وأن ينتج النموذج صياغة قوية لا يمكن الرجوع منها إلى أصل أو سياق أو معيار. فإذا وقع أحد هذه الأخطاء، تعاد الوحدة إلى مرحلة الوسم والفرز قبل التركيب.

معيار الجودة في هذه الصفحة أن تخرج منها بطاقة قابلة للاسترجاع: تعريف مختصر، مدخلات واضحة، خطوات محددة، مخرج قابل للفحص، وحدود استعمال. فإذا لم يستطع الباحث أو النموذج أن يحول الصفحة إلى prompt أو جدول أو اختبار، فالمحتوى لم يبلغ بعد مستوى التشغيل المطلوب.

اختبار الحد الأدنى: أعط هذه الوحدة لنموذج آخر واطلب منه أن يستخرج منها سؤالا، قاعدة، خطأ ممنوعا، وأداة تطبيق. إذا عجز عن استخراج هذه العناصر الأربعة فإما أن الصفحة غامضة، أو أن الربط بين النظريات الكبرى وبناء نظرية من نقص حقيقي غير كاف، أو أن الصياغة أقوى من البنية.

صيغة الاستعمال المختصرة: اقرأ، وسِم، وافصل الرتب، ثم ركّب، ثم اهدم، ثم عدّل. لا تقبل مخرجا لا يحمل أثرا راجعا إلى النص، ولا تقبل أثرا بلا حد، ولا تقبل حدا بلا سبب. بهذه السلسلة يصير التطوير هجوميا لكنه غير فوضوي.

تطبيق مصغر: عند إدخال فصل من كتاب إسلامي، يستخرج النموذج أولا عنوان الباب وسؤال المؤلف، ثم يضع هذه الوحدة في موضعها: هل تخدم التعريف، أو الدليل، أو الخلاف، أو المقصد، أو النقد؟ بعد ذلك يكتب سطرا واحدا يبين لماذا لا يكفي التلخيص العادي في هذا الموضع.

منع التضخم: إذا ولدت الصفحة مفهوما جديدا، فلا يسمح باستعماله قبل تعريفه وحدوده ومثال صحيح ومثال فاشل. وإذا ولدت أداة، فلا تقبل حتى تحدد مدخلاتها وخطواتها ومخرجاتها. وإذا ولدت نظرية، فلا تدخل إلا بعد اعتراض قوي ونسخة معدلة.

أثر الصفحة في النسخة الكاملة يقاس بقدرتها على رفع ثلاث قدرات: قدرة الفهم، قدرة الاسترجاع، وقدرة التوليد. الفهم بلا استرجاع ذاكرة رخوة، والاسترجاع بلا توليد أرشيف جامد، والتوليد بلا فهم فوضى اصطلاحية. الجمع بين الثلاثة هو معيار المستوى الثاني.

خطوات تشغيلية مختصرة:

-- حدد النقص الذي ولّد النظرية.
-- اكتب تعريفها في سطرين.
-- استخرج آليتها.
-- اختبرها بحالة حدية.
-- ادمجها في موضعها الطبيعي.

نظرية:{name=THEORY الفرق الفاعل في التلخيص,need,definition,mechanism,test,limits,integration}

نظرية محكمة الهدم المتكررة: التعريف والمشكلة

معرّف الصفحة: KB2-059 | الوحدة: النظريات الكبرى | الوظيفة: بناء نظرية من نقص حقيقي

كل بناء معرفي لا يمر بهدم داخلي قوي يبقى خطابا جميلا. المحكمة لا تهدم لأجل الهدم، بل لتحويل الاعتراض إلى تعريف أو أداة أو مبحث جديد.

في قسم التعريف والمشكلة لا تعرض النظرية كزينة اصطلاحية. يبدأ العمل من نقص: غياب تعريف، خلط بين مستويات، ضعف في قابلية التشغيل، أو عجز عن تفسير سبب الخلاف. فإذا لم يكن للنظرية نقص تعالجه فهي مجرد تسمية جديدة لا تدخل في النسخة الموسعة.

مقدمات النظرية يجب أن تكون قليلة وواضحة: ما الظاهرة؟ ما المتغيرات؟ ما العلاقة؟ ما الحد الذي تتوقف عنده؟ ما المثال الذي ينجح؟ وما المثال الذي يربكها؟ بهذا يتعلم النموذج أن النظرية ليست عنوانا مهيبا بل جهاز تفسير محدود.

تختبر النظرية بثلاثة أسئلة: هل تفسر حالات أكثر من الصيغة السابقة؟ هل تقلل الخلط أو تزيده؟ هل يمكن تحويلها إلى أداة أو معيار؟ فإذا عجزت عن الأداة فهي تأمل؛ وإذا عجزت عن الحدود فهي تضخم؛ وإذا عجزت عن النقد فهي خطاب.

تطبيق هذه الوحدة داخل كتاب حقيقي يبدأ بتحديد موضعها من الفهرس ثم ربطها بسؤال المؤلف وخصمه ومرتبة الدليل. لا تستعمل الوحدة كفقرة عامة، بل كأداة تقرر: ماذا يحفظ من النص، ماذا يوسع، ماذا يخفض من يقين إلى فرضية، وماذا يحتاج إلى تحقق قبل أن يدخل في الخلاصة النهائية.

محكمة هذه الوحدة تفحص ثلاثة أخطاء: أن يتحول النظريات الكبرى إلى شعار بلا أثر، وأن تنفصل وظيفة بناء نظرية من نقص حقيقي عن موضعها في الكتاب، وأن ينتج النموذج صياغة قوية لا يمكن الرجوع منها إلى أصل أو سياق أو معيار. فإذا وقع أحد هذه الأخطاء، تعاد الوحدة إلى مرحلة الوسم والفرز قبل التركيب.

معيار الجودة في هذه الصفحة أن تخرج منها بطاقة قابلة للاسترجاع: تعريف مختصر، مدخلات واضحة، خطوات محددة، مخرج قابل للفحص، وحدود استعمال. فإذا لم يستطع الباحث أو النموذج أن يحول الصفحة إلى prompt أو جدول أو اختبار، فالمحتوى لم يبلغ بعد مستوى التشغيل المطلوب.

اختبار الحد الأدنى: أعط هذه الوحدة لنموذج آخر واطلب منه أن يستخرج منها سؤالا، قاعدة، خطأ ممنوعا، وأداة تطبيق. إذا عجز عن استخراج هذه العناصر الأربعة فإما أن الصفحة غامضة، أو أن الربط بين النظريات الكبرى وبناء نظرية من نقص حقيقي غير كاف، أو أن الصياغة أقوى من البنية.

صيغة الاستعمال المختصرة: اقرأ، وسِم، وافصل الرتب، ثم ركّب، ثم اهدم، ثم عدّل. لا تقبل مخرجا لا يحمل أثرا راجعا إلى النص، ولا تقبل أثرا بلا حد، ولا تقبل حدا بلا سبب. بهذه السلسلة يصير التطوير هجوميا لكنه غير فوضوي.

تطبيق مصغر: عند إدخال فصل من كتاب إسلامي، يستخرج النموذج أولا عنوان الباب وسؤال المؤلف، ثم يضع هذه الوحدة في موضعها: هل تخدم التعريف، أو الدليل، أو الخلاف، أو المقصد، أو النقد؟ بعد ذلك يكتب سطرا واحدا يبين لماذا لا يكفي التلخيص العادي في هذا الموضع.

منع التضخم: إذا ولدت الصفحة مفهوما جديدا، فلا يسمح باستعماله قبل تعريفه وحدوده ومثال صحيح ومثال فاشل. وإذا ولدت أداة، فلا تقبل حتى تحدد مدخلاتها وخطواتها ومخرجاتها. وإذا ولدت نظرية، فلا تدخل إلا بعد اعتراض قوي ونسخة معدلة.

أثر الصفحة في النسخة الكاملة يقاس بقدرتها على رفع ثلاث قدرات: قدرة الفهم، قدرة الاسترجاع، وقدرة التوليد. الفهم بلا استرجاع ذاكرة رخوة، والاسترجاع بلا توليد أرشيف جامد، والتوليد بلا فهم فوضى اصطلاحية. الجمع بين الثلاثة هو معيار المستوى الثاني.

خطوات تشغيلية مختصرة:

-- حدد النقص الذي ولّد النظرية.
-- اكتب تعريفها في سطرين.
-- استخرج آليتها.
-- اختبرها بحالة حدية.
-- ادمجها في موضعها الطبيعي.

نظرية:{name}=THEORY محكمة الهدم المتكررة,{need,definition,mechanism,test,limits,integration}

نظرية محكمة الهدم المتكررة: الآلية والاختبار

معرّف الصفحة: KB2-060 | الوحدة: النظريات الكبرى | الوظيفة: بناء نظرية من نقص حقيقي

كل بناء معرفي لا يمر بهدم داخلي قوي يبقى خطابا جميلا. المحكمة لا تهدم لأجل الهدم، بل لتحويل الاعتراض إلى تعريف أو أداة أو مبحث جديد.

في قسم الآلية والاختبار لا تعرض النظرية كزينة اصطلاحية. يبدأ العمل من نقص: غياب تعريف، خلط بين مستويات، ضعف في قابلية التشغيل، أو عجز عن تفسير سبب الخلاف. فإذا لم يكن للنظرية نقص تعالجه فهي مجرد تسمية جديدة لا تدخل في النسخة الموسعة.

مقدمات النظرية يجب أن تكون قليلة وواضحة: ما الظاهرة؟ ما المتغيرات؟ ما العلاقة؟ ما الحد الذي تتوقف عنده؟ ما المثال الذي ينجح؟ وما المثال الذي يربكها؟ بهذا يتعلم النموذج أن النظرية ليست عنوانا مهيبا بل جهاز تفسير محدود.

تختبر النظرية بثلاثة أسئلة: هل تفسر حالات أكثر من الصيغة السابقة؟ هل تقلل الخلط أو تزيده؟ هل يمكن تحويلها إلى أداة أو معيار؟ فإذا عجزت عن الأداة فهي تأمل؛ وإذا عجزت عن الحدود فهي تضخم؛ وإذا عجزت عن النقد فهي خطاب.

تطبيق هذه الوحدة داخل كتاب حقيقي يبدأ بتحديد موضعها من الفهرس ثم ربطها بسؤال المؤلف وخصمه ومرتبة الدليل. لا تستعمل الوحدة كفقرة عامة، بل كأداة تقرر: ماذا يحفظ من النص، ماذا يوسع، ماذا يخفض من يقين إلى فرضية، وماذا يحتاج إلى تحقق قبل أن يدخل في الخلاصة النهائية.

محكمة هذه الوحدة تفحص ثلاثة أخطاء: أن يتحول النظريات الكبرى إلى شعار بلا أثر، وأن تنفصل وظيفة بناء نظرية من نقص حقيقي عن موضعها في الكتاب، وأن ينتج النموذج صياغة قوية لا يمكن الرجوع منها إلى أصل أو سياق أو معيار. فإذا وقع أحد هذه الأخطاء، تعاد الوحدة إلى مرحلة الوسم والفرز قبل التركيب.

معيار الجودة في هذه الصفحة أن تخرج منها بطاقة قابلة للاسترجاع: تعريف مختصر، مدخلات واضحة، خطوات محددة، مخرج قابل للفحص، وحدود استعمال. فإذا لم يستطع الباحث أو النموذج أن يحول الصفحة إلى prompt أو جدول أو اختبار، فالمحتوى لم يبلغ بعد مستوى التشغيل المطلوب.

اختبار الحد الأدنى: أعط هذه الوحدة لنموذج آخر واطلب منه أن يستخرج منها سؤالا، قاعدة، خطأ ممنوعا، وأداة تطبيق. إذا عجز عن استخراج هذه العناصر الأربعة فإما أن الصفحة غامضة، أو أن الربط بين النظريات الكبرى وبناء نظرية من نقص حقيقي غير كاف، أو أن الصياغة أقوى من البنية.

صيغة الاستعمال المختصرة: اقرأ، وسِم، وافصل الرتب، ثم ركّب، ثم اهدم، ثم عدّل. لا تقبل مخرجا لا يحمل أثرا راجعا إلى النص، ولا تقبل أثرا بلا حد، ولا تقبل حدا بلا سبب. بهذه السلسلة يصير التطوير هجوميا لكنه غير فوضوي.

تطبيق مصغر: عند إدخال فصل من كتاب إسلامي، يستخرج النموذج أولا عنوان الباب وسؤال المؤلف، ثم يضع هذه الوحدة في موضعها: هل تخدم التعريف، أو الدليل، أو الخلاف، أو المقصد، أو النقد؟ بعد ذلك يكتب سطرا واحدا يبين لماذا لا يكفي التلخيص العادي في هذا الموضع.

منع التضخم: إذا ولدت الصفحة مفهوما جديدا، فلا يسمح باستعماله قبل تعريفه وحدوده ومثال صحيح ومثال فاشل. وإذا ولدت أداة، فلا تقبل حتى تحدد مدخلاتها وخطواتها ومخرجاتها. وإذا ولدت نظرية، فلا تدخل إلا بعد اعتراض قوي ونسخة معدلة.

أثر الصفحة في النسخة الكاملة يقاس بقدرتها على رفع ثلاث قدرات: قدرة الفهم، قدرة الاسترجاع، وقدرة التوليد. الفهم بلا استرجاع ذاكرة رخوة، والاسترجاع بلا توليد أرشيف جامد، والتوليد بلا فهم فوضى اصطلاحية. الجمع بين الثلاثة هو معيار المستوى الثاني.

خطوات تشغيلية مختصرة:

-- حدد النقص الذي ولّد النظرية.
-- اكتب تعريفها في سطرين.
-- استخرج آليتها.
-- اختبرها بحالة حدية.
-- ادمجها في موضعها الطبيعي.

```
نظرية:{name=THEORY محكمة الهدم المتكررة,need,definition,mechanism,test,limits,integration}
```

نظرية محكمة الهدم المتكررة: الحدود والدمج

معرّف الصفحة: KB2-061 | الوحدة: النظريات الكبرى | الوظيفة: بناء نظرية من نقص حقيقي

كل بناء معرفي لا يمر بهدم داخلي قوي يبقى خطابا جميلا. المحكمة لا تهدم لأجل الهدم، بل لتحويل الاعتراض إلى تعريف أو أداة أو مبحث جديد.

في قسم الحدود والدمج لا تعرض النظرية كزينة اصطلاحية. يبدأ العمل من نقص: غياب تعريف، خلط بين مستويات، ضعف في قابلية التشغيل، أو عجز عن تفسير سبب الخلاف. فإذا لم يكن للنظرية نقص تعالجه فهي مجرد تسمية جديدة لا تدخل في النسخة الموسعة.

مقدمات النظرية يجب أن تكون قليلة وواضحة: ما الظاهرة؟ ما المتغيرات؟ ما العلاقة؟ ما الحد الذي تتوقف عنده؟ ما المثال الذي ينجح؟ وما المثال الذي يربكها؟ بهذا يتعلم النموذج أن النظرية ليست عنوانا مهيبا بل جهاز تفسير محدود.

تختبر النظرية بثلاثة أسئلة: هل تفسر حالات أكثر من الصيغة السابقة؟ هل تقلل الخلط أو تزيده؟ هل يمكن تحويلها إلى أداة أو معيار؟ فإذا عجزت عن الأداة فهي تأمل؛ وإذا عجزت عن الحدود فهي تضخم؛ وإذا عجزت عن النقد فهي خطاب.

تطبيق هذه الوحدة داخل كتاب حقيقي يبدأ بتحديد موضعها من الفهرس ثم ربطها بسؤال المؤلف وخصمه ومرتبة الدليل. لا تستعمل الوحدة كفقرة عامة، بل كأداة تقرر: ماذا يحفظ من النص، ماذا يوسع، ماذا يخفض من يقين إلى فرضية، وماذا يحتاج إلى تحقق قبل أن يدخل في الخلاصة النهائية.

محكمة هذه الوحدة تفحص ثلاثة أخطاء: أن يتحول النظريات الكبرى إلى شعار بلا أثر، وأن تنفصل وظيفة بناء نظرية من نقص حقيقي عن موضعها في الكتاب، وأن ينتج النموذج صياغة قوية لا يمكن الرجوع منها إلى أصل أو سياق أو معيار. فإذا وقع أحد هذه الأخطاء، تعاد الوحدة إلى مرحلة الوسم والفرز قبل التركيب.

معيار الجودة في هذه الصفحة أن تخرج منها بطاقة قابلة للاسترجاع: تعريف مختصر، مدخلات واضحة، خطوات محددة، مخرج قابل للفحص، وحدود استعمال. فإذا لم يستطع الباحث أو النموذج أن يحول الصفحة إلى prompt أو جدول أو اختبار، فالمحتوى لم يبلغ بعد مستوى التشغيل المطلوب.

اختبار الحد الأدنى: أعط هذه الوحدة لنموذج آخر واطلب منه أن يستخرج منها سؤالا، قاعدة، خطأ ممنوعا، وأداة تطبيق. إذا عجز عن استخراج هذه العناصر الأربعة فإما أن الصفحة غامضة، أو أن الربط بين النظريات الكبرى وبناء نظرية من نقص حقيقي غير كاف، أو أن الصياغة أقوى من البنية.

صيغة الاستعمال المختصرة: اقرأ، وسِم، وافصل الرتب، ثم ركّب، ثم اهدم، ثم عدّل. لا تقبل مخرجا لا يحمل أثرا راجعا إلى النص، ولا تقبل أثرا بلا حد، ولا تقبل حدا بلا سبب. بهذه السلسلة يصير التطوير هجوميا لكنه غير فوضوي.

تطبيق مصغر: عند إدخال فصل من كتاب إسلامي، يستخرج النموذج أولا عنوان الباب وسؤال المؤلف، ثم يضع هذه الوحدة في موضعها: هل تخدم التعريف، أو الدليل، أو الخلاف، أو المقصد، أو النقد؟ بعد ذلك يكتب سطرا واحدا يبين لماذا لا يكفي التلخيص العادي في هذا الموضع.

منع التضخم: إذا ولدت الصفحة مفهوما جديدا، فلا يسمح باستعماله قبل تعريفه وحدوده ومثال صحيح ومثال فاشل. وإذا ولدت أداة، فلا تقبل حتى تحدد مدخلاتها وخطواتها ومخرجاتها. وإذا ولدت نظرية، فلا تدخل إلا بعد اعتراض قوي ونسخة معدلة.

أثر الصفحة في النسخة الكاملة يقاس بقدرتها على رفع ثلاث قدرات: قدرة الفهم، قدرة الاسترجاع، وقدرة التوليد. الفهم بلا استرجاع ذاكرة رخوة، والاسترجاع بلا توليد أرشيف جامد، والتوليد بلا فهم فوضى اصطلاحية. الجمع بين الثلاثة هو معيار المستوى الثاني.

خطوات تشغيلية مختصرة:

-- حدد النقص الذي ولّد النظرية.
-- اكتب تعريفها في سطرين.
-- استخرج آليتها.
-- اختبرها بحالة حدية.
-- ادمجها في موضعها الطبيعي.

```
نظرية:{name=THEORY محكمة الهدم المتكررة,need,definition,mechanism,test,limits,integration}
```

نظرية الوعاء المعرفي للنموذج: التعريف والمشكلة

معرّف الصفحة: KB2-062 | الوحدة: النظريات الكبرى | الوظيفة: بناء نظرية من نقص حقيقي

النموذج المفكر يحتاج إلى وعاء يحفظ النص، وسياقه، ومرتبة الدليل، والقيود، والخلاف، وأثر كل عنصر في النتيجة؛ وإلا صار سريع الاستنتاج ضعيف السيادة.

في قسم التعريف والمشكلة لا تعرض النظرية كزينة اصطلاحية. يبدأ العمل من نقص: غياب تعريف، خلط بين مستويات، ضعف في قابلية التشغيل، أو عجز عن تفسير سبب الخلاف. فإذا لم يكن للنظرية نقص تعالجه فهي مجرد تسمية جديدة لا تدخل في النسخة الموسعة.

مقدمات النظرية يجب أن تكون قليلة وواضحة: ما الظاهرة؟ ما المتغيرات؟ ما العلاقة؟ ما الحد الذي تتوقف عنده؟ ما المثال الذي ينجح؟ وما المثال الذي يربكها؟ بهذا يتعلم النموذج أن النظرية ليست عنوانا مهيبا بل جهاز تفسير محدود.

تختبر النظرية بثلاثة أسئلة: هل تفسر حالات أكثر من الصيغة السابقة؟ هل تقلل الخلط أو تزيده؟ هل يمكن تحويلها إلى أداة أو معيار؟ فإذا عجزت عن الأداة فهي تأمل؛ وإذا عجزت عن الحدود فهي تضخم؛ وإذا عجزت عن النقد فهي خطاب.

تطبيق هذه الوحدة داخل كتاب حقيقي يبدأ بتحديد موضعها من الفهرس ثم ربطها بسؤال المؤلف وخصمه ومرتبة الدليل. لا تستعمل الوحدة كفقرة عامة، بل كأداة تقرر: ماذا يحفظ من النص، ماذا يوسع، ماذا يخفض من يقين إلى فرضية، وماذا يحتاج إلى تحقق قبل أن يدخل في الخلاصة النهائية.

محكمة هذه الوحدة تفحص ثلاثة أخطاء: أن يتحول النظريات الكبرى إلى شعار بلا أثر، وأن تنفصل وظيفة بناء نظرية من نقص حقيقي عن موضعها في الكتاب، وأن ينتج النموذج صياغة قوية لا يمكن الرجوع منها إلى أصل أو سياق أو معيار. فإذا وقع أحد هذه الأخطاء، تعاد الوحدة إلى مرحلة الوسم والفرز قبل التركيب.

معيار الجودة في هذه الصفحة أن تخرج منها بطاقة قابلة للاسترجاع: تعريف مختصر، مدخلات واضحة، خطوات محددة، مخرج قابل للفحص، وحدود استعمال. فإذا لم يستطع الباحث أو النموذج أن يحول الصفحة إلى prompt أو جدول أو اختبار، فالمحتوى لم يبلغ بعد مستوى التشغيل المطلوب.

اختبار الحد الأدنى: أعط هذه الوحدة لنموذج آخر واطلب منه أن يستخرج منها سؤالا، قاعدة، خطأ ممنوعا، وأداة تطبيق. إذا عجز عن استخراج هذه العناصر الأربعة فإما أن الصفحة غامضة، أو أن الربط بين النظريات الكبرى وبناء نظرية من نقص حقيقي غير كاف، أو أن الصياغة أقوى من البنية.

صيغة الاستعمال المختصرة: اقرأ، وسِم، وافصل الرتب، ثم ركّب، ثم اهدم، ثم عدّل. لا تقبل مخرجا لا يحمل أثرا راجعا إلى النص، ولا تقبل أثرا بلا حد، ولا تقبل حدا بلا سبب. بهذه السلسلة يصير التطوير هجوميا لكنه غير فوضوي.

تطبيق مصغر: عند إدخال فصل من كتاب إسلامي، يستخرج النموذج أولا عنوان الباب وسؤال المؤلف، ثم يضع هذه الوحدة في موضعها: هل تخدم التعريف، أو الدليل، أو الخلاف، أو المقصد، أو النقد؟ بعد ذلك يكتب سطرا واحدا يبين لماذا لا يكفي التلخيص العادي في هذا الموضع.

منع التضخم: إذا ولدت الصفحة مفهوما جديدا، فلا يسمح باستعماله قبل تعريفه وحدوده ومثال صحيح ومثال فاشل. وإذا ولدت أداة، فلا تقبل حتى تحدد مدخلاتها وخطواتها ومخرجاتها. وإذا ولدت نظرية، فلا تدخل إلا بعد اعتراض قوي ونسخة معدلة.

أثر الصفحة في النسخة الكاملة يقاس بقدرتها على رفع ثلاث قدرات: قدرة الفهم، قدرة الاسترجاع، وقدرة التوليد. الفهم بلا استرجاع ذاكرة رخوة، والاسترجاع بلا توليد أرشيف جامد، والتوليد بلا فهم فوضى اصطلاحية. الجمع بين الثلاثة هو معيار المستوى الثاني.

خطوات تشغيلية مختصرة:

-- حدد النقص الذي ولّد النظرية.
-- اكتب تعريفها في سطرين.
-- استخرج آليتها.
-- اختبرها بحالة حدية.
-- ادمجها في موضعها الطبيعي.

```
نظرية:{name=THEORY الوعاء المعرفي للنموذج,need,definition,mechanism,test,limits,integration}
```

نظرية الوعاء المعرفي للنموذج: الآلية والاختبار

معرّف الصفحة: KB2-063 | الوحدة: النظريات الكبرى | الوظيفة: بناء نظرية من نقص حقيقي

النموذج المفكر يحتاج إلى وعاء يحفظ النص، وسياقه، ومرتبة الدليل، والقيود، والخلاف، وأثر كل عنصر في النتيجة؛ وإلا صار سريع الاستنتاج ضعيف السيادة.

في قسم الآلية والاختبار لا تعرض النظرية كزينة اصطلاحية. يبدأ العمل من نقص: غياب تعريف، خلط بين مستويات، ضعف في قابلية التشغيل، أو عجز عن تفسير سبب الخلاف. فإذا لم يكن للنظرية نقص تعالجه فهي مجرد تسمية جديدة لا تدخل في النسخة الموسعة.

مقدمات النظرية يجب أن تكون قليلة وواضحة: ما الظاهرة؟ ما المتغيرات؟ ما العلاقة؟ ما الحد الذي تتوقف عنده؟ ما المثال الذي ينجح؟ وما المثال الذي يربكها؟ بهذا يتعلم النموذج أن النظرية ليست عنوانا مهيبا بل جهاز تفسير محدود.

تختبر النظرية بثلاثة أسئلة: هل تفسر حالات أكثر من الصيغة السابقة؟ هل تقلل الخلط أو تزيده؟ هل يمكن تحويلها إلى أداة أو معيار؟ فإذا عجزت عن الأداة فهي تأمل؛ وإذا عجزت عن الحدود فهي تضخم؛ وإذا عجزت عن النقد فهي خطاب.

تطبيق هذه الوحدة داخل كتاب حقيقي يبدأ بتحديد موضعها من الفهرس ثم ربطها بسؤال المؤلف وخصمه ومرتبة الدليل. لا تستعمل الوحدة كفقرة عامة، بل كأداة تقرر: ماذا يحفظ من النص، ماذا يوسع، ماذا يخفض من يقين إلى فرضية، وماذا يحتاج إلى تحقق قبل أن يدخل في الخلاصة النهائية.

محكمة هذه الوحدة تفحص ثلاثة أخطاء: أن يتحول النظريات الكبرى إلى شعار بلا أثر، وأن تنفصل وظيفة بناء نظرية من نقص حقيقي عن موضعها في الكتاب، وأن ينتج النموذج صياغة قوية لا يمكن الرجوع منها إلى أصل أو سياق أو معيار. فإذا وقع أحد هذه الأخطاء، تعاد الوحدة إلى مرحلة الوسم والفرز قبل التركيب.

معيار الجودة في هذه الصفحة أن تخرج منها بطاقة قابلة للاسترجاع: تعريف مختصر، مدخلات واضحة، خطوات محددة، مخرج قابل للفحص، وحدود استعمال. فإذا لم يستطع الباحث أو النموذج أن يحول الصفحة إلى prompt أو جدول أو اختبار، فالمحتوى لم يبلغ بعد مستوى التشغيل المطلوب.

اختبار الحد الأدنى: أعط هذه الوحدة لنموذج آخر واطلب منه أن يستخرج منها سؤالا، قاعدة، خطأ ممنوعا، وأداة تطبيق. إذا عجز عن استخراج هذه العناصر الأربعة فإما أن الصفحة غامضة، أو أن الربط بين النظريات الكبرى وبناء نظرية من نقص حقيقي غير كاف، أو أن الصياغة أقوى من البنية.

صيغة الاستعمال المختصرة: اقرأ، وسِم، وافصل الرتب، ثم ركّب، ثم اهدم، ثم عدّل. لا تقبل مخرجا لا يحمل أثرا راجعا إلى النص، ولا تقبل أثرا بلا حد، ولا تقبل حدا بلا سبب. بهذه السلسلة يصير التطوير هجوميا لكنه غير فوضوي.

تطبيق مصغر: عند إدخال فصل من كتاب إسلامي، يستخرج النموذج أولا عنوان الباب وسؤال المؤلف، ثم يضع هذه الوحدة في موضعها: هل تخدم التعريف، أو الدليل، أو الخلاف، أو المقصد، أو النقد؟ بعد ذلك يكتب سطرا واحدا يبين لماذا لا يكفي التلخيص العادي في هذا الموضع.

منع التضخم: إذا ولدت الصفحة مفهوما جديدا، فلا يسمح باستعماله قبل تعريفه وحدوده ومثال صحيح ومثال فاشل. وإذا ولدت أداة، فلا تقبل حتى تحدد مدخلاتها وخطواتها ومخرجاتها. وإذا ولدت نظرية، فلا تدخل إلا بعد اعتراض قوي ونسخة معدلة.

أثر الصفحة في النسخة الكاملة يقاس بقدرتها على رفع ثلاث قدرات: قدرة الفهم، قدرة الاسترجاع، وقدرة التوليد. الفهم بلا استرجاع ذاكرة رخوة، والاسترجاع بلا توليد أرشيف جامد، والتوليد بلا فهم فوضى اصطلاحية. الجمع بين الثلاثة هو معيار المستوى الثاني.

خطوات تشغيلية مختصرة:

-- حدد النقص الذي ولّد النظرية.
-- اكتب تعريفها في سطرين.
-- استخرج آليتها.
-- اختبرها بحالة حدية.
-- ادمجها في موضعها الطبيعي.

نظرية:{name=THEORY الوعاء المعرفي للنموذج,need,definition,mechanism,test,limits,integration}

نظرية الوعاء المعرفي للنموذج: الحدود والدمج

معرّف الصفحة: KB2-064 | الوحدة: النظريات الكبرى | الوظيفة: بناء نظرية من نقص حقيقي

النموذج المفكر يحتاج إلى وعاء يحفظ النص، وسياقه، ومرتبة الدليل، والقيود، والخلاف، وأثر كل عنصر في النتيجة؛ وإلا صار سريع الاستنتاج ضعيف السيادة.

في قسم الحدود والدمج لا تعرض النظرية كزينة اصطلاحية. يبدأ العمل من نقص: غياب تعريف، خلط بين مستويات، ضعف في قابلية التشغيل، أو عجز عن تفسير سبب الخلاف. فإذا لم يكن للنظرية نقص تعالجه فهي مجرد تسمية جديدة لا تدخل في النسخة الموسعة.

مقدمات النظرية يجب أن تكون قليلة وواضحة: ما الظاهرة؟ ما المتغيرات؟ ما العلاقة؟ ما الحد الذي تتوقف عنده؟ ما المثال الذي ينجح؟ وما المثال الذي يربكها؟ بهذا يتعلم النموذج أن النظرية ليست عنوانا مهيبا بل جهاز تفسير محدود.

تختبر النظرية بثلاثة أسئلة: هل تفسر حالات أكثر من الصيغة السابقة؟ هل تقلل الخلط أو تزيده؟ هل يمكن تحويلها إلى أداة أو معيار؟ فإذا عجزت عن الأداة فهي تأمل؛ وإذا عجزت عن الحدود فهي تضخم؛ وإذا عجزت عن النقد فهي خطاب.

تطبيق هذه الوحدة داخل كتاب حقيقي يبدأ بتحديد موضعها من الفهرس ثم ربطها بسؤال المؤلف وخصمه ومرتبة الدليل. لا تستعمل الوحدة كفقرة عامة، بل كأداة تقرر: ماذا يحفظ من النص، ماذا يوسع، ماذا يخفض من يقين إلى فرضية، وماذا يحتاج إلى تحقق قبل أن يدخل في الخلاصة النهائية.

محكمة هذه الوحدة تفحص ثلاثة أخطاء: أن يتحول النظريات الكبرى إلى شعار بلا أثر، وأن تنفصل وظيفة بناء نظرية من نقص حقيقي عن موضعها في الكتاب، وأن ينتج النموذج صياغة قوية لا يمكن الرجوع منها إلى أصل أو سياق أو معيار. فإذا وقع أحد هذه الأخطاء، تعاد الوحدة إلى مرحلة الوسم والفرز قبل التركيب.

معيار الجودة في هذه الصفحة أن تخرج منها بطاقة قابلة للاسترجاع: تعريف مختصر، مدخلات واضحة، خطوات محددة، مخرج قابل للفحص، وحدود استعمال. فإذا لم يستطع الباحث أو النموذج أن يحول الصفحة إلى prompt أو جدول أو اختبار، فالمحتوى لم يبلغ بعد مستوى التشغيل المطلوب.

اختبار الحد الأدنى: أعط هذه الوحدة لنموذج آخر واطلب منه أن يستخرج منها سؤالا، قاعدة، خطأ ممنوعا، وأداة تطبيق. إذا عجز عن استخراج هذه العناصر الأربعة فإما أن الصفحة غامضة، أو أن الربط بين النظريات الكبرى وبناء نظرية من نقص حقيقي غير كاف، أو أن الصياغة أقوى من البنية.

صيغة الاستعمال المختصرة: اقرأ، وسِم، وافصل الرتب، ثم ركّب، ثم اهدم، ثم عدّل. لا تقبل مخرجا لا يحمل أثرا راجعا إلى النص، ولا تقبل أثرا بلا حد، ولا تقبل حدا بلا سبب. بهذه السلسلة يصير التطوير هجوميا لكنه غير فوضوي.

تطبيق مصغر: عند إدخال فصل من كتاب إسلامي، يستخرج النموذج أولا عنوان الباب وسؤال المؤلف، ثم يضع هذه الوحدة في موضعها: هل تخدم التعريف، أو الدليل، أو الخلاف، أو المقصد، أو النقد؟ بعد ذلك يكتب سطرا واحدا يبين لماذا لا يكفي التلخيص العادي في هذا الموضع.

منع التضخم: إذا ولدت الصفحة مفهوما جديدا، فلا يسمح باستعماله قبل تعريفه وحدوده ومثال صحيح ومثال فاشل. وإذا ولدت أداة، فلا تقبل حتى تحدد مدخلاتها وخطواتها ومخرجاتها. وإذا ولدت نظرية، فلا تدخل إلا بعد اعتراض قوي ونسخة معدلة.

أثر الصفحة في النسخة الكاملة يقاس بقدرتها على رفع ثلاث قدرات: قدرة الفهم، قدرة الاسترجاع، وقدرة التوليد. الفهم بلا استرجاع ذاكرة رخوة، والاسترجاع بلا توليد أرشيف جامد، والتوليد بلا فهم فوضى اصطلاحية. الجمع بين الثلاثة هو معيار المستوى الثاني.

خطوات تشغيلية مختصرة:

-- حدد النقص الذي ولّد النظرية.
-- اكتب تعريفها في سطرين.
-- استخرج آليتها.
-- اختبرها بحالة حدية.
-- ادمجها في موضعها الطبيعي.

نظرية:{name=THEORY الوعاء المعرفي للنموذج,need,definition,mechanism,test,limits,integration}

نظرية فرعية: نظرية السياق الحاكم

معرّف الصفحة: KB2-065 | الوحدة: النظريات الفرعية | الوظيفة: ضبط مفهوم أو آلية جزئية

السياق ليس حاشية للنص؛ هو جهاز يضبط وظيفة العبارة: هل هي تأسيس، رد، احتراز، مثال، نقل، أو ترجيح.

النظرية الفرعية لا تزاحم النظرية الكبرى؛ وظيفتها أن تضبط نقطة صغيرة لكنها حاسمة. فإذا كانت النظرية الكبرى تحدد المسار، فهذه النظرية تحدد الصمام أو المفصل أو حد الانتقال بين طبقتين.

طريقة تشغيلها تبدأ بتحديد المفهوم الذي تضبطه، ثم نوع الخلط الذي تمنعه، ثم العلامات التي تدل على وقوع الخلط، ثم المخرج العملي. ولهذا فهي أقرب إلى قاعدة تشغيلية منها إلى بناء فلسفي واسع.

محكمة الهدم تسأل: هل هذه النظرية ضرورية فعلا، أم يمكن أن تدخل كتعريف داخل أداة أخرى؟ وهل اسمها أوسع من مضمونها؟ وهل ستزيد وضوح النموذج أم تكاثر مصطلحاته؟ إذا زادت المصطلحات دون رفع القدرة فهي تخفض أو تدمج.

تطبيق هذه الوحدة داخل كتاب حقيقي يبدأ بتحديد موضعها من الفهرس ثم ربطها بسؤال المؤلف وخصمه ومرتبة الدليل. لا تستعمل الوحدة كفقرة عامة، بل كأداة تقرر: ماذا يحفظ من النص، ماذا يوسع، ماذا يخفض من يقين إلى فرضية، وماذا يحتاج إلى تحقق قبل أن يدخل في الخلاصة النهائية.

محكمة هذه الوحدة تفحص ثلاثة أخطاء: أن يتحول النظريات الفرعية إلى شعار بلا أثر، وأن تنفصل وظيفة ضبط مفهوم أو آلية جزئية عن موضعها في الكتاب، وأن ينتج النموذج صياغة قوية لا يمكن الرجوع منها إلى أصل أو سياق أو معيار. فإذا وقع أحد هذه الأخطاء، تعاد الوحدة إلى مرحلة الوسم والفرز قبل التركيب.

معيار الجودة في هذه الصفحة أن تخرج منها بطاقة قابلة للاسترجاع: تعريف مختصر، مدخلات واضحة، خطوات محددة، مخرج قابل للفحص، وحدود استعمال. فإذا لم يستطع الباحث أو النموذج أن يحول الصفحة إلى prompt أو جدول أو اختبار، فالمحتوى لم يبلغ بعد مستوى التشغيل المطلوب.

اختبار الحد الأدنى: أعط هذه الوحدة لنموذج آخر واطلب منه أن يستخرج منها سؤالا، قاعدة، خطأ ممنوعا، وأداة تطبيق. إذا عجز عن استخراج هذه العناصر الأربعة فإما أن الصفحة غامضة، أو أن الربط بين النظريات الفرعية وضبط مفهوم أو آلية جزئية غير كاف، أو أن الصياغة أقوى من البنية.

صيغة الاستعمال المختصرة: اقرأ، وسِم، وافصل الرتب، ثم ركّب، ثم اهدم، ثم عدّل. لا تقبل مخرجا لا يحمل أثرا راجعا إلى النص، ولا تقبل أثرا بلا حد، ولا تقبل حدا بلا سبب. بهذه السلسلة يصير التطوير هجوميا لكنه غير فوضوي.

تطبيق مصغر: عند إدخال فصل من كتاب إسلامي، يستخرج النموذج أولا عنوان الباب وسؤال المؤلف، ثم يضع هذه الوحدة في موضعها: هل تخدم التعريف، أو الدليل، أو الخلاف، أو المقصد، أو النقد؟ بعد ذلك يكتب سطرا واحدا يبين لماذا لا يكفي التلخيص العادي في هذا الموضع.

منع التضخم: إذا ولدت الصفحة مفهوما جديدا، فلا يسمح باستعماله قبل تعريفه وحدوده ومثال صحيح ومثال فاشل. وإذا ولدت أداة، فلا تقبل حتى تحدد مدخلاتها وخطواتها ومخرجاتها. وإذا ولدت نظرية، فلا تدخل إلا بعد اعتراض قوي ونسخة معدلة.

أثر الصفحة في النسخة الكاملة يقاس بقدرتها على رفع ثلاث قدرات: قدرة الفهم، قدرة الاسترجاع، وقدرة التوليد. الفهم بلا استرجاع ذاكرة رخوة، والاسترجاع بلا توليد أرشيف جامد، والتوليد بلا فهم فوضى اصطلاحية. الجمع بين الثلاثة هو معيار المستوى الثاني.

خطوات تشغيلية مختصرة:

-- حدد المفهوم.
-- عين الخلط.
-- اكتب علامة تشخيص.
-- اصنع مخرجا عمليا.
-- قرر: نظرية مستقلة أم تعريف مدمج.

```
نظرية:{name} السياق الحاكم,SUBTHEORY={scope,confusion_prevented,diagnostic,output,merge_rule}
```

نظرية فرعية: نظرية القيد القاتل للاختزال

معرّف الصفحة: KB2-066 | الوحدة: النظريات الفرعية | الوظيفة: ضبط مفهوم أو آلية جزئية

القيد الصغير قد يمنع انحرافا كبيرا، لذلك يعامل النظام القيود كأصول مصغرة لا كزينة هامشية.

النظرية الفرعية لا تزاحم النظرية الكبرى، وظيفتها أن تضبط نقطة صغيرة لكنها حاسمة. فإذا كانت النظرية الكبرى تحدد المسار، فهذه النظرية تحدد الصمام أو المفصل أو حد الانتقال بين طبقتين.

طريقة تشغيلها تبدأ بتحديد المفهوم الذي تضبطه، ثم نوع الخلط الذي تمنعه، ثم العلامات التي تدل على وقوع الخلط، ثم المخرج العملي. ولهذا فهي أقرب إلى قاعدة تشغيلية منها إلى بناء فلسفي واسع.

محكمة الهدم تسأل: هل هذه النظرية ضرورية فعلا، أم يمكن أن تدخل كتعريف داخل أداة أخرى؟ وهل اسمها أوسع من مضمونها؟ وهل ستزيد وضوح النموذج أم تكاثر مصطلحاته؟ إذا زادت المصطلحات دون رفع القدرة فهي تخفض أو تدمج.

تطبيق هذه الوحدة داخل كتاب حقيقي يبدأ بتحديد موضعها من الفهرس ثم ربطها بسؤال المؤلف وخصمه ومرتبة الدليل. لا تستعمل الوحدة كفقرة عامة، بل كأداة تقرر: ماذا يحفظ من النص، ماذا يوسع، ماذا يخفض من يقين إلى فرضية، وماذا يحتاج إلى تحقق قبل أن يدخل في الخلاصة النهائية.

محكمة هذه الوحدة تفحص ثلاثة أخطاء: أن يتحول النظريات الفرعية إلى شعار بلا أثر، وأن تنفصل وظيفة ضبط مفهوم أو آلية جزئية عن موضعها في الكتاب، وأن ينتج النموذج صياغة قوية لا يمكن الرجوع منها إلى أصل أو سياق أو معيار. فإذا وقع أحد هذه الأخطاء، تعاد الوحدة إلى مرحلة الوسم والفرز قبل التركيب.

معيار الجودة في هذه الصفحة أن تخرج منها بطاقة قابلة للاسترجاع: تعريف مختصر، مدخلات واضحة، خطوات محددة، مخرج قابل للفحص، وحدود استعمال. فإذا لم يستطع الباحث أو النموذج أن يحول الصفحة إلى prompt أو جدول أو اختبار، فالمحتوى لم يبلغ بعد مستوى التشغيل المطلوب.

اختبار الحد الأدنى: أعط هذه الوحدة لنموذج آخر واطلب منه أن يستخرج منها سؤالا، قاعدة، خطأ ممنوعا، وأداة تطبيق. إذا عجز عن استخراج هذه العناصر الأربعة فإما أن الصفحة غامضة، أو أن الربط بين النظريات الفرعية وضبط مفهوم أو آلية جزئية غير كاف، أو أن الصياغة أقوى من البنية.

صيغة الاستعمال المختصرة: اقرأ، وسِم، وافصل الرتب، ثم ركّب، ثم اهدم، ثم عدّل. لا تقبل مخرجا لا يحمل أثرا راجعا إلى النص، ولا تقبل أثرا بلا حد، ولا تقبل حدا بلا سبب. بهذه السلسلة يصير التطوير هجوميا لكنه غير فوضوي.

تطبيق مصغر: عند إدخال فصل من كتاب إسلامي، يستخرج النموذج أولا عنوان الباب وسؤال المؤلف، ثم يضع هذه الوحدة في موضعها: هل تخدم التعريف، أو الدليل، أو الخلاف، أو المقصد، أو النقد؟ بعد ذلك يكتب سطرا واحدا يبين لماذا لا يكفي التلخيص العادي في هذا الموضع.

منع التضخم: إذا ولدت الصفحة مفهوما جديدا، فلا يسمح باستعماله قبل تعريفه وحدوده ومثال صحيح ومثال فاشل. وإذا ولدت أداة، فلا تقبل حتى تحدد مدخلاتها وخطواتها ومخرجاتها. وإذا ولدت نظرية، فلا تدخل إلا بعد اعتراض قوي ونسخة معدلة.

أثر الصفحة في النسخة الكاملة يقاس بقدرتها على رفع ثلاث قدرات: قدرة الفهم، قدرة الاسترجاع، وقدرة التوليد. الفهم بلا استرجاع ذاكرة رخوة، والاسترجاع بلا توليد أرشيف جامد، والتوليد بلا فهم فوضى اصطلاحية. الجمع بين الثلاثة هو معيار المستوى الثاني.

خطوات تشغيلية مختصرة:

-- حدد المفهوم.
-- عين الخلط.
-- اكتب علامة تشخيص.
-- اصنع مخرجا عمليا.
-- قرر: نظرية مستقلة أم تعريف مدمج.

نظرية:{name=SUBTHEORY القيد القاتل للاختزال,merge_rule,output,diagnostic,confusion_prevented,scope}

نظرية فرعية: نظرية مأخذ الخلاف

معرّف الصفحة: KB2-067 | الوحدة: النظريات الفرعية | الوظيفة: ضبط مفهوم أو آلية جزئية

الخلاف لا يشرح بأسماء القائلين، بل بمأخذهم: ثبوت، دلالة، قاعدة، مقصد، عرف، واقع، أو ترتيب أدلة.

النظرية الفرعية لا تزاحم النظرية الكبرى، وظيفتها أن تضبط نقطة صغيرة لكنها حاسمة. فإذا كانت النظرية الكبرى تحدد المسار، فهذه النظرية تحدد الصمام أو المفصل أو حد الانتقال بين طبقتين.

طريقة تشغيلها تبدأ بتحديد المفهوم الذي تضبطه، ثم نوع الخلط الذي تمنعه، ثم العلامات التي تدل على وقوع الخلط، ثم المخرج العملي. ولهذا فهي أقرب إلى قاعدة تشغيلية منها إلى بناء فلسفي واسع.

محكمة الهدم تسأل: هل هذه النظرية ضرورية فعلا، أم يمكن أن تدخل كتعريف داخل أداة أخرى؟ وهل اسمها أوسع من مضمونها؟ وهل ستزيد وضوح النموذج أم تكاثر مصطلحاته؟ إذا زادت المصطلحات دون رفع القدرة فهي تخفض أو تدمج.

تطبيق هذه الوحدة داخل كتاب حقيقي يبدأ بتحديد موضعها من الفهرس ثم ربطها بسؤال المؤلف وخصمه ومرتبة الدليل. لا تستعمل الوحدة كفقرة عامة، بل كأداة تقرر: ماذا يحفظ من النص، ماذا يوسع، ماذا يخفض من يقين إلى فرضية، وماذا يحتاج إلى تحقق قبل أن يدخل في الخلاصة النهائية.

محكمة هذه الوحدة تفحص ثلاثة أخطاء: أن يتحول النظريات الفرعية إلى شعار بلا أثر، وأن تنفصل وظيفة ضبط مفهوم أو آلية جزئية عن موضعها في الكتاب، وأن ينتج النموذج صياغة قوية لا يمكن الرجوع منها إلى أصل أو سياق أو معيار. فإذا وقع أحد هذه الأخطاء، تعاد الوحدة إلى مرحلة الوسم والفرز قبل التركيب.

معيار الجودة في هذه الصفحة أن تخرج منها بطاقة قابلة للاسترجاع: تعريف مختصر، مدخلات واضحة، خطوات محددة، مخرج قابل للفحص، وحدود استعمال. فإذا لم يستطع الباحث أو النموذج أن يحول الصفحة إلى prompt أو جدول أو اختبار، فالمحتوى لم يبلغ بعد مستوى التشغيل المطلوب.

اختبار الحد الأدنى: أعط هذه الوحدة لنموذج آخر واطلب منه أن يستخرج منها سؤالا، قاعدة، خطأ ممنوعا، وأداة تطبيق. إذا عجز عن استخراج هذه العناصر الأربعة فإما أن الصفحة غامضة، أو أن الربط بين النظريات الفرعية وضبط مفهوم أو آلية جزئية غير كاف، أو أن الصياغة أقوى من البنية.

صيغة الاستعمال المختصرة: اقرأ، وسِم، وافصل الرتب، ثم ركّب، ثم اهدم، ثم عدّل. لا تقبل مخرجا لا يحمل أثرا راجعا إلى النص، ولا تقبل أثرا بلا حد، ولا تقبل حدا بلا سبب. بهذه السلسلة يصير التطوير هجوميا لكنه غير فوضوي.

تطبيق مصغر: عند إدخال فصل من كتاب إسلامي، يستخرج النموذج أولا عنوان الباب وسؤال المؤلف، ثم يضع هذه الوحدة في موضعها: هل تخدم التعريف، أو الدليل، أو الخلاف، أو المقصد، أو النقد؟ بعد ذلك يكتب سطرا واحدا يبين لماذا لا يكفي التلخيص العادي في هذا الموضع.

منع التضخم: إذا ولدت الصفحة مفهوما جديدا، فلا يسمح باستعماله قبل تعريفه وحدوده ومثال صحيح ومثال فاشل. وإذا ولدت أداة، فلا تقبل حتى تحدد مدخلاتها وخطواتها ومخرجاتها. وإذا ولدت نظرية، فلا تدخل إلا بعد اعتراض قوي ونسخة معدلة.

أثر الصفحة في النسخة الكاملة يقاس بقدرتها على رفع ثلاث قدرات: قدرة الفهم، قدرة الاسترجاع، وقدرة التوليد. الفهم بلا استرجاع ذاكرة رخوة، والاسترجاع بلا توليد أرشيف جامد، والتوليد بلا فهم فوضى اصطلاحية. الجمع بين الثلاثة هو معيار المستوى الثاني.

خطوات تشغيلية مختصرة:

-- حدد المفهوم.
-- عين الخلط.
-- اكتب علامة تشخيص.
-- اصنع مخرجا عمليا.
-- قرر: نظرية مستقلة أم تعريف مدمج.

```
نظرية:name} مأخذ الخلاف,SUBTHEORY={scope,confusion_prevented,diagnostic,output,merge_rule}
```

نظرية فرعية: نظرية التمييز بين النقل والبناء

معرّف الصفحة: KB2-068 | الوحدة: النظريات الفرعية | الوظيفة: ضبط مفهوم أو آلية جزئية

ما قاله المؤلف شيء، وما يلزم من كلامه شيء، وما نبنيه فوقه شيء ثالث؛ الخلط بينها تزوير معرفي ناعم.

النظرية الفرعية لا تزاحم النظرية الكبرى؛ وظيفتها أن تضبط نقطة صغيرة لكنها حاسمة. فإذا كانت النظرية الكبرى تحدد المسار، فهذه النظرية تحدد الصمام أو المفصل أو حد الانتقال بين طبقتين.

طريقة تشغيلها تبدأ بتحديد المفهوم الذي تضبطه، ثم نوع الخلط الذي تمنعه، ثم العلامات التي تدل على وقوع الخلط، ثم المخرج العملي. ولهذا فهي أقرب إلى قاعدة تشغيلية منها إلى بناء فلسفي واسع.

محكمة الهدم تسأل: هل هذه النظرية ضرورية فعلا، أم يمكن أن تدخل كتعريف داخل أداة أخرى؟ وهل اسمها أوسع من مضمونها؟ وهل ستزيد وضوح النموذج أم تكاثر مصطلحاته؟ إذا زادت المصطلحات دون رفع القدرة فهي تخفض أو تدمج.

تطبيق هذه الوحدة داخل كتاب حقيقي يبدأ بتحديد موضعها من الفهرس ثم ربطها بسؤال المؤلف وخصمه ومرتبة الدليل. لا تستعمل الوحدة كفقرة عامة، بل كأداة تقرر: ماذا يحفظ من النص، ماذا يوسع، ماذا يخفض من يقين إلى فرضية، وماذا يحتاج إلى تحقق قبل أن يدخل في الخلاصة النهائية.

محكمة هذه الوحدة تفحص ثلاثة أخطاء: أن يتحول النظريات الفرعية إلى شعار بلا أثر، وأن تنفصل وظيفة ضبط مفهوم أو آلية جزئية عن موضعها في الكتاب، وأن ينتج النموذج صياغة قوية لا يمكن الرجوع منها إلى أصل أو سياق أو معيار. فإذا وقع أحد هذه الأخطاء، تعاد الوحدة إلى مرحلة الوسم والفرز قبل التركيب.

معيار الجودة في هذه الصفحة أن تخرج منها بطاقة قابلة للاسترجاع: تعريف مختصر، مدخلات واضحة، خطوات محددة، مخرج قابل للفحص، وحدود استعمال. فإذا لم يستطع الباحث أو النموذج أن يحول الصفحة إلى prompt أو جدول أو اختبار، فالمحتوى لم يبلغ بعد مستوى التشغيل المطلوب.

اختبار الحد الأدنى: أعط هذه الوحدة لنموذج آخر واطلب منه أن يستخرج منها سؤالا، قاعدة، خطأ ممنوعا، وأداة تطبيق. إذا عجز عن استخراج هذه العناصر الأربعة فإما أن الصفحة غامضة، أو أن الربط بين النظريات الفرعية وضبط مفهوم أو آلية جزئية غير كاف، أو أن الصياغة أقوى من البنية.

صيغة الاستعمال المختصرة: اقرأ، وسِم، وافصل الرتب، ثم ركّب، ثم اهدم، ثم عدّل. لا تقبل مخرجا لا يحمل أثرا راجعا إلى النص، ولا تقبل أثرا بلا حد، ولا تقبل حدا بلا سبب. بهذه السلسلة يصير التطوير هجوميا لكنه غير فوضوي.

تطبيق مصغر: عند إدخال فصل من كتاب إسلامي، يستخرج النموذج أولا عنوان الباب وسؤال المؤلف، ثم يضع هذه الوحدة في موضعها: هل تخدم التعريف، أو الدليل، أو الخلاف، أو المقصد، أو النقد؟ بعد ذلك يكتب سطرا واحدا يبين لماذا لا يكفي التلخيص العادي في هذا الموضع.

منع التضخم: إذا ولدت الصفحة مفهوما جديدا، فلا يسمح باستعماله قبل تعريفه وحدوده ومثال صحيح ومثال فاشل. وإذا ولدت أداة، فلا تقبل حتى تحدد مدخلاتها وخطواتها ومخرجاتها. وإذا ولدت نظرية، فلا تدخل إلا بعد اعتراض قوي ونسخة معدلة.

أثر الصفحة في النسخة الكاملة يقاس بقدرتها على رفع ثلاث قدرات: قدرة الفهم، قدرة الاسترجاع، وقدرة التوليد. الفهم بلا استرجاع ذاكرة رخوة، والاسترجاع بلا توليد أرشيف جامد، والتوليد بلا فهم فوضى اصطلاحية. الجمع بين الثلاثة هو معيار المستوى الثاني.

خطوات تشغيلية مختصرة:

-- حدد المفهوم.
-- عين الخلط.
-- اكتب علامة تشخيص.
-- اصنع مخرجا عمليا.
-- قرر: نظرية مستقلة أم تعريف مدمج.

```
نظرية:{name=SUBTHEORY التمييز بين النقل والبناء,scope,confusion_prevented,diagnostic,output,merge_rule}
```

نظرية فرعية: نظرية النموذج المضاد

معرّف الصفحة: KB2-069 | الوحدة: النظريات الفرعية | الوظيفة: ضبط مفهوم أو آلية جزئية

لا يختبر النموذج بخصم ضعيف، بل بأقوى صياغة ممكنة للمدرسة المنافسة حتى تظهر حدوده الحقيقية.

النظرية الفرعية لا تزاحم النظرية الكبرى، وظيفتها أن تضبط نقطة صغيرة لكنها حاسمة. فإذا كانت النظرية الكبرى تحدد المسار، فهذه النظرية تحدد الصمام أو المفصل أو حد الانتقال بين طبقتين.

طريقة تشغيلها تبدأ بتحديد المفهوم الذي تضبطه، ثم نوع الخلط الذي تمنعه، ثم العلامات التي تدل على وقوع الخلط، ثم المخرج العملي. ولهذا فهي أقرب إلى قاعدة تشغيلية منها إلى بناء فلسفي واسع.

محكمة الهدم تسأل: هل هذه النظرية ضرورية فعلا، أم يمكن أن تدخل كتعريف داخل أداة أخرى؟ وهل اسمها أوسع من مضمونها؟ وهل ستزيد وضوح النموذج أم تكاثر مصطلحاته؟ إذا زادت المصطلحات دون رفع القدرة فهي تخفض أو تدمج.

تطبيق هذه الوحدة داخل كتاب حقيقي يبدأ بتحديد موضعها من الفهرس ثم ربطها بسؤال المؤلف وخصمه ومرتبة الدليل. لا تستعمل الوحدة كفقرة عامة، بل كأداة تقرر: ماذا يحفظ من النص، ماذا يوسع، ماذا يخفض من يقين إلى فرضية، وماذا يحتاج إلى تحقق قبل أن يدخل في الخلاصة النهائية.

محكمة هذه الوحدة تفحص ثلاثة أخطاء: أن يتحول النظريات الفرعية إلى شعار بلا أثر، وأن تنفصل وظيفة ضبط مفهوم أو آلية جزئية عن موضعها في الكتاب، وأن ينتج النموذج صياغة قوية لا يمكن الرجوع منها إلى أصل أو سياق أو معيار. فإذا وقع أحد هذه الأخطاء، تعاد الوحدة إلى مرحلة الوسم والفرز قبل التركيب.

معيار الجودة في هذه الصفحة أن تخرج منها بطاقة قابلة للاسترجاع: تعريف مختصر، مدخلات واضحة، خطوات محددة، مخرج قابل للفحص، وحدود استعمال. فإذا لم يستطع الباحث أو النموذج أن يحول الصفحة إلى prompt أو جدول أو اختبار، فالمحتوى لم يبلغ بعد مستوى التشغيل المطلوب.

اختبار الحد الأدنى: أعط هذه الوحدة لنموذج آخر واطلب منه أن يستخرج منها سؤالا، قاعدة، خطأ ممنوعا، وأداة تطبيق. إذا عجز عن استخراج هذه العناصر الأربعة فإما أن الصفحة غامضة، أو أن الربط بين النظريات الفرعية وضبط مفهوم أو آلية جزئية غير كاف، أو أن الصياغة أقوى من البنية.

صيغة الاستعمال المختصرة: اقرأ، وسِم، وافصل الرتب، ثم ركّب، ثم اهدم، ثم عدّل. لا تقبل مخرجا لا يحمل أثرا راجعا إلى النص، ولا تقبل أثرا بلا حد، ولا تقبل حدا بلا سبب. بهذه السلسلة يصير التطوير هجوميا لكنه غير فوضوي.

تطبيق مصغر: عند إدخال فصل من كتاب إسلامي، يستخرج النموذج أولا عنوان الباب وسؤال المؤلف، ثم يضع هذه الوحدة في موضعها: هل تخدم التعريف، أو الدليل، أو الخلاف، أو المقصد، أو النقد؟ بعد ذلك يكتب سطرا واحدا يبين لماذا لا يكفي التلخيص العادي في هذا الموضع.

منع التضخم: إذا ولدت الصفحة مفهوما جديدا، فلا يسمح باستعماله قبل تعريفه وحدوده ومثال صحيح ومثال فاشل. وإذا ولدت أداة، فلا تقبل حتى تحدد مدخلاتها وخطواتها ومخرجاتها. وإذا ولدت نظرية، فلا تدخل إلا بعد اعتراض قوي ونسخة معدلة.

أثر الصفحة في النسخة الكاملة يقاس بقدرتها على رفع ثلاث قدرات: قدرة الفهم، قدرة الاسترجاع، وقدرة التوليد. الفهم بلا استرجاع ذاكرة رخوة، والاسترجاع بلا توليد أرشيف جامد، والتوليد بلا فهم فوضى اصطلاحية. الجمع بين الثلاثة هو معيار المستوى الثاني.

خطوات تشغيلية مختصرة:

-- حدد المفهوم.
-- عين الخلط.
-- اكتب علامة تشخيص.
-- اصنع مخرجا عمليا.
-- قرر: نظرية مستقلة أم تعريف مدمج.

```
نظرية:{name} SUBTHEORY=نموذج المضاد,merge_rule,output,diagnostic,confusion_prevented,scope}
```

نظرية فرعية: نظرية العتبة العلمية

معرّف الصفحة: KB2-070 | الوحدة: النظريات الفرعية | الوظيفة: ضبط مفهوم أو آلية جزئية

تتحول الفكرة إلى نظرية عندما تضبط مفاهيمها وآليتها وحدودها واختبارها ومجال فشلها.

النظرية الفرعية لا تزاحم النظرية الكبرى، وظيفتها أن تضبط نقطة صغيرة لكنها حاسمة. فإذا كانت النظرية الكبرى تحدد المسار، فهذه النظرية تحدد الصمام أو المفصل أو حد الانتقال بين طبقتين.

طريقة تشغيلها تبدأ بتحديد المفهوم الذي تضبطه، ثم نوع الخلط الذي تمنعه، ثم العلامات التي تدل على وقوع الخلط، ثم المخرج العملي. ولهذا فهي أقرب إلى قاعدة تشغيلية منها إلى بناء فلسفي واسع.

محكمة الهدم تسأل: هل هذه النظرية ضرورية فعلا، أم يمكن أن تدخل كتعريف داخل أداة أخرى؟ وهل اسمها أوسع من مضمونها؟ وهل ستزيد وضوح النموذج أم تكاثر مصطلحاته؟ إذا زادت المصطلحات دون رفع القدرة فهي تخفض أو تدمج.

تطبيق هذه الوحدة داخل كتاب حقيقي يبدأ بتحديد موضعها من الفهرس ثم ربطها بسؤال المؤلف وخصمه ومرتبة الدليل. لا تستعمل الوحدة كفقرة عامة، بل كأداة تقرر: ماذا يحفظ من النص، ماذا يوسع، ماذا يخفض من يقين إلى فرضية، وماذا يحتاج إلى تحقق قبل أن يدخل في الخلاصة النهائية.

محكمة هذه الوحدة تفحص ثلاثة أخطاء: أن يتحول النظريات الفرعية إلى شعار بلا أثر، وأن تنفصل وظيفة ضبط مفهوم أو آلية جزئية عن موضعها في الكتاب، وأن ينتج النموذج صياغة قوية لا يمكن الرجوع منها إلى أصل أو سياق أو معيار. فإذا وقع أحد هذه الأخطاء، تعاد الوحدة إلى مرحلة الوسم والفرز قبل التركيب.

معيار الجودة في هذه الصفحة أن تخرج منها بطاقة قابلة للاسترجاع: تعريف مختصر، مدخلات واضحة، خطوات محددة، مخرج قابل للفحص، وحدود استعمال. فإذا لم يستطع الباحث أو النموذج أن يحول الصفحة إلى prompt أو جدول أو اختبار، فالمحتوى لم يبلغ بعد مستوى التشغيل المطلوب.

اختبار الحد الأدنى: أعط هذه الوحدة لنموذج آخر واطلب منه أن يستخرج منها سؤالا، قاعدة، خطأ ممنوعا، وأداة تطبيق. إذا عجز عن استخراج هذه العناصر الأربعة فإما أن الصفحة غامضة، أو أن الربط بين النظريات الفرعية وضبط مفهوم أو آلية جزئية غير كاف، أو أن الصياغة أقوى من البنية.

صيغة الاستعمال المختصرة: اقرأ، وسِم، وافصل الرتب، ثم ركّب، ثم اهدم، ثم عدّل. لا تقبل مخرجا لا يحمل أثرا راجعا إلى النص، ولا تقبل أثرا بلا حد، ولا تقبل حدا بلا سبب. بهذه السلسلة يصير التطوير هجوميا لكنه غير فوضوي.

تطبيق مصغر: عند إدخال فصل من كتاب إسلامي، يستخرج النموذج أولا عنوان الباب وسؤال المؤلف، ثم يضع هذه الوحدة في موضعها: هل تخدم التعريف، أو الدليل، أو الخلاف، أو المقصد، أو النقد؟ بعد ذلك يكتب سطرا واحدا يبين لماذا لا يكفي التلخيص العادي في هذا الموضع.

منع التضخم: إذا ولدت الصفحة مفهوما جديدا، فلا يسمح باستعماله قبل تعريفه وحدوده ومثال صحيح ومثال فاشل. وإذا ولدت أداة، فلا تقبل حتى تحدد مدخلاتها وخطواتها ومخرجاتها. وإذا ولدت نظرية، فلا تدخل إلا بعد اعتراض قوي ونسخة معدلة.

أثر الصفحة في النسخة الكاملة يقاس بقدرتها على رفع ثلاث قدرات: قدرة الفهم، قدرة الاسترجاع، وقدرة التوليد. الفهم بلا استرجاع ذاكرة رخوة، والاسترجاع بلا توليد أرشيف جامد، والتوليد بلا فهم فوضى اصطلاحية. الجمع بين الثلاثة هو معيار المستوى الثاني.

خطوات تشغيلية مختصرة:

-- حدد المفهوم.
-- عين الخلط.
-- اكتب علامة تشخيص.
-- اصنع مخرجا عمليا.
-- قرر: نظرية مستقلة أم تعريف مدمج.

```
نظرية:{name:العتبة العلمية,SUBTHEORY=scope,confusion_prevented,diagnostic,output,merge_rule}
```

الباب السابع: نظام أقوال العلماء وموازين الاعتماد

إيراد أقوال العلماء داخل ملخص كتاب لا يعني تزيين الصفحة بأسماء كبرى. القول العلمي يؤدي وظيفة: يثبت أصلا، يحرر اصطلاحا، يكشف خلافا، يشرح مأخذا، أو يهدم توهما. لذلك تقسم القاعدة الأقوال إلى خمس مراتب: قول مؤسس في العلم، قول محرر لمحل النزاع، قول شاهد على استعمال اصطلاحي، قول نقدي يكشف خللا، وقول تطبيقي يبين تنزيل القاعدة.

العالم	مصدر مفتاحي	كيف يخدم تلخيص الكتب
الإمام الشافعي	الرسالة	تحويل البيان إلى درجات: نص، ظاهر، عام، خاص، مجمل، مبين؛ وبناء التلخيص على صلة الدلالة بالحجة لا على جمال العبارة.
الخطيب البغدادي	الكفاية والجامع	رؤية العلم كرواية وأداء وأخلاق؛ فيلزم الملخص أن يفصل بين صحة النقل وحسن الفهم وحسن الإنزال.
ابن الصلاح	علوم الحديث	ضبط الأنواع قبل الأحكام؛ لا يصح تلخيص كتاب حديثي دون خريطة لأنواع الخبر والعلل والاختلاف.
النووي	المجموع وشرح مسلم	تحرير الخلاف مع أدب الترجيح؛ يعلّم الملخص ألا يجعل الخلاف فوضى ولا يحوله إلى تعصب.
ابن حجر	فتح الباري ونخبة الفكر	جمع الطرق والقرائن وتوسيع السياق؛ التلخيص الحديثي الناجح لا يقف عند نص واحد.
الذهبي	السير والميزان	فقه الطبقات والإنصاف مع التحذير من الغلو؛ يفيد في قراءة التراجم والفرق والتاريخ.
الغزالي	المستصفى والإحياء	المزاوجة بين بنية الحجة وبنية النفس؛ فكتب الدين لا تختزل إلى أحكام، بل تحمل هندسة للإنسان.
فخر الدين الرازي	المحصول والتفسير	توسيع الاعتراضات وإحاطة الاحتمالات؛ يمنع الملخص من اختزال المسألة في جواب واحد.
ابن تيمية	درء تعارض العقل والنقل والفتاوى	تفكيك التعارضات المصطنعة بين النقل والعقل؛ يعلّم التلخيص بناء طبقات الدليل.
ابن القيم	إعلام الموقعين ومدارج السالكين	فقه العلل والمقاصد والقلوب؛ يجعل الملخص ينتقل من النص إلى آلية العمل.
الشاطبي	الموافقات	الانتقال من الجزئيات إلى الكليات والمآلات؛ أساس التلخيص التركيبي لأي كتاب أصولي أو مقاصدي.
ابن خلدون	المقدمة	نقد الخبر بسنن العمران؛ لا يصح تلخيص التاريخ الديني دون اختبار الإمكان الاجتماعي والسياسي.
السيوطي	الإتقان وتدريب الراوي	الموسوعية المنظمة؛ تفيد في بناء الفهارس والأنواع والطرق دون خلط.
القرافي	الفروق والإحكام	قوة الفروق الدقيقة بين المتشابهات؛ وهي أداة ضد ضياع التفصيل الفرعي.
ابن عاشور	مقاصد الشريعة والتحرير والتنوير	توسيع المقصد واللغة والسياق الحضاري؛ يفيد في قراءة الكتب المعاصرة والتراثية معا.

الإمام الشافعي في الرسالة: تحويل البيان إلى درجات: نص، ظاهر، عام، خاص، مجمل، مبين؛ وبناء التلخيص على صلة الدلالة بالحجة لا على جمال العبارة. عند إدخاله في الملخص يجب ألا يقتطع القول من مدرسته أو سياقه؛ فالقيمة ليست في الاسم وحده، بل في وظيفة القول داخل هندسة العلم.

الخطيب البغدادي في الكفاية والجامع: رؤية العلم كرواية وأداء وأخلاق؛ فيلزم الملخص أن يفصل بين صحة النقل وحسن الفهم وحسن الإنزال. عند إدخاله في الملخص يجب ألا يقتطع القول من مدرسته أو سياقه؛ فالقيمة ليست في الاسم وحده، بل في وظيفة القول داخل هندسة العلم.

ابن الصلاح في علوم الحديث: ضبط الأنواع قبل الأحكام؛ لا يصح تلخيص كتاب حديثي دون خريطة لأنواع الخبر والعلل والاختلاف. عند إدخاله في الملخص يجب ألا يقتطع القول من مدرسته أو سياقه؛ فالقيمة ليست في الاسم وحده، بل في وظيفة القول داخل هندسة العلم.

النووي في المجموع وشرح مسلم: تحرير الخلاف مع أدب الترجيح؛ يعلّم الملخص ألا يجعل الخلاف فوضى ولا يحوله إلى تعصب. عند إدخاله في الملخص يجب ألا يقتطع القول من مدرسته أو سياقه؛ فالقيمة ليست في الاسم وحده، بل في وظيفة القول داخل هندسة العلم.

ابن حجر في فتح الباري ونخبة الفكر: جمع الطرق والقرائن وتوسيع السياق؛ التلخيص الحديثي الناجح لا يقف عند نص واحد. عند إدخاله في الملخص يجب ألا يقتطع القول من مدرسته أو سياقه؛ فالقيمة ليست في الاسم وحده، بل في وظيفة القول داخل هندسة العلم.

الذهبي في السير والميزان: فقه الطبقات والإنصاف مع التحذير من الغلو؛ يفيد في قراءة التراجم والفرق والتاريخ. عند إدخاله في الملخص يجب ألا يقتطع القول من مدرسته أو سياقه؛ فالقيمة ليست في الاسم وحده، بل في وظيفة القول داخل هندسة العلم.

الغزالي في المستصفى والإحياء: المزاوجة بين بنية الحجة وبنية النفس؛ فكتب الدين لا تختزل إلى أحكام، بل تحمل هندسة للإنسان. عند إدخاله في الملخص يجب ألا يقتطع القول من مدرسته أو سياقه؛ فالقيمة ليست في الاسم وحده، بل في وظيفة القول داخل هندسة العلم.

فخر الدين الرازي في المحصول والتفسير: توسيع الاعتراضات وإحاطة الاحتمالات؛ يمنع الملخص من اختزال المسألة في جواب واحد. عند إدخاله في الملخص يجب ألا يقتطع القول من مدرسته أو سياقه؛ فالقيمة ليست في الاسم وحده، بل في وظيفة القول داخل هندسة العلم.

ابن تيمية في درء تعارض العقل والنقل والفتاوى: تفكيك التعارضات المصطنعة بين النقل والعقل؛ يعلّم التلخيص بناء طبقات الدليل. عند إدخاله في الملخص يجب ألا يقتطع القول من مدرسته أو سياقه؛ فالقيمة ليست في الاسم وحده، بل في وظيفة القول داخل هندسة العلم.

ابن القيم في إعلام الموقعين ومدارج السالكين: فقه العلل والمقاصد والقلوب؛ يجعل الملخص ينتقل من النص إلى آلية العمل. عند إدخاله في الملخص يجب ألا يقتطع القول من مدرسته أو سياقه؛ فالقيمة ليست في الاسم وحده، بل في وظيفة القول داخل هندسة العلم.

الشاطبي في الموافقات: الانتقال من الجزئيات إلى الكليات والمآلات؛ أساس التلخيص التركيبي لأي كتاب أصولي أو مقاصدي. عند إدخاله في الملخص يجب ألا يقتطع القول من مدرسته أو سياقه؛ فالقيمة ليست في الاسم وحده، بل في وظيفة القول داخل هندسة العلم.

ابن خلدون في المقدمة: نقد الخبر بسنن العمران؛ لا يصح تلخيص التاريخ الديني دون اختبار الإمكان الاجتماعي والسياسي. عند إدخاله في الملخص يجب ألا يقتطع القول من مدرسته أو سياقه؛ فالقيمة ليست في الاسم وحده، بل في وظيفة القول داخل هندسة العلم.

السيوطي في الإتقان وتدريب الراوي: الموسوعية المنظمة؛ تفيد في بناء الفهارس والأنواع والطرق دون خلط. عند إدخاله في الملخص يجب ألا يقتطع القول من مدرسته أو سياقه؛ فالقيمة ليست في الاسم وحده، بل في وظيفة القول داخل هندسة العلم.

القرافي في الفروق والإحكام: قوة الفروق الدقيقة بين المتشابهات؛ وهي أداة ضد ضياع التفصيل الفرعي. عند إدخاله في الملخص يجب ألا يقتطع القول من مدرسته أو سياقه؛ فالقيمة ليست في الاسم وحده، بل في وظيفة القول داخل هندسة العلم.

ابن عاشور في مقاصد الشريعة والتحرير والتنوير: توسيع المقصد واللغة والسياق الحضاري؛ يفيد في قراءة الكتب المعاصرة والتراثية معا. عند إدخاله في الملخص يجب ألا يقتطع القول من مدرسته أو سياقه؛ فالقيمة ليست في الاسم وحده، بل في وظيفة القول داخل هندسة العلم.

الباب الثامن: النموذج الجديد - المحرك الوعائي لتلخيص الكتب الإسلامية

اسم النموذج: المحرك الوعائي لتلخيص الكتب الإسلامية العميقة. الوعاء هنا ليس استعارة جمالية، بل طريقة لتنظيم المعنى: كل كتاب يحمل أوعية متداخلة؛ وعاء النص، وعاء الدليل، وعاء المصطلح، وعاء المدرسة، وعاء التاريخ، وعاء المقصد، ووعاء القارئ. الفشل يحدث عندما نأخذ معنى من وعاء ونضعه في وعاء آخر دون تصريح.

يقوم النموذج على سبع طبقات. الطبقة الأولى: التثبيت النصي، أي تحديد النص والطبعة والنسبة. الثانية: التفكيك الوظيفي، أي وسم وحدات المتن. الثالثة: الحجة، أي بناء سلسلة الأدلة والاعتراضات. الرابعة: السياق، أي وضع الكتاب في مدرسته وخصومه وزمنه. الخامسة: شبكة العلماء، أي ربطه بأقوال من قبله ومن بعده. السادسة: التركيب، أي استخراج النموذج الضمني. السابعة: الهدم، أي اختبار كل ما سبق.

ما يفسره النموذج أفضل من التلخيص التقليدي أنه يبين لماذا تبدو كتب كثيرة متناقضة وهي في الحقيقة تعمل على مستويات مختلفة؛ ويفسر لماذا تضيع معاني مركزية عندما نقرأ الكتاب من فهرسه فقط؛ ويفسر لماذا تحتاج الكتب الإسلامية إلى جمع النقل والعقل واللغة والتاريخ لا إلى فرز ميكانيكي.

ما لا يفسره النموذج وحده هو صحة كل رواية أو ترجيح كل مسألة؛ فهذه تحتاج إلى أدوات تخصصية داخل كل علم. النموذج إطار تشغيل لا مفتي آلي. قيمته أنه يمنع الخادم من القفز إلى النتيجة قبل بناء الطريق.

الطبقة	سؤالها	مخرجها
النص	ما النسخة المعتمدة؟	بطاقة مصدر وتحقق
الوظيفة	ماذا تفعل كل فقرة؟	وسوم معرفية
الحجة	كيف يصل المؤلف إلى النتيجة؟	رسم مقدمات واعتراضات
السياق	لماذا كتب هذا؟	خريطة تاريخية/مدرسية
الشبكة	من يوافقه ويخالفه؟	أقوال علماء ومصادر مقارنة
التركيب	ما النموذج الأعمق؟	نظرية مستخرجة لا منسوبة حرفيا
الهدم	ما الذي قد يسقطه؟	نسخة محسنة

الباب التاسع: محكمة الهدم

الاعتراض	الجواب التحسيني
قد يتحول التلخيص المركب إلى تأويل زائد ينسب للكتاب ما لم يقله.	يعالج بالفصل الصارم بين قال المؤلف، ويلزم من كلامه، ونقترح نحن.
قد يضيع القارئ بين طبقات كثيرة فيفقد النتيجة العملية.	يعالج بصفحة نتائج تنفيذية في بداية كل ملخص.
قد يستعمل الخادم مصادر رقمية غير محققة فيبني عليها أحكاما مركزية.	يعالج بسجل تحقق ووسم جودة المصدر.
قد تتحول محكمة الهدم إلى زخرفة إذا لم تكن لها سلطة تعديل حقيقية.	يعالج بإلزام النموذج بتعديل بعد النقد.
قد يبالغ النموذج في طلب الإحاطة حتى يصبح غير عملي لطالب العلم.	يعالج بمستويات تشغيل: سريع، متوسط، كامل.
قد يخلط الملخص بين المنهج السني والقراءات الأكاديمية الحديثة بلا ميزان.	يعالج بجدول مراتب الدليل والتمييز بين الوصفي والمعياري.
قد يؤدي التركيب العابر للعلوم إلى إهمال التخصص الدقيق.	يعالج بضرورة مراجعة متخصص في العلم المعني.
قد تصبح الأقوال المختارة انتقائية تخدم فرضية مسبقة.	يعالج بإدراج أقوال مخالفة قوية لا تؤيد الفرضية.
قد يصنع الملخص ثمانين صفحة جميلة لكنها لا تعود إلى مواضع الأصل.	يعالج بخريطة إحالات من كل نتيجة إلى موضعها.
قد يختلف تقدير التفصيل المهم من باحث إلى آخر.	يعالج بمؤشر اتفاق بين مراجعين وسجل أسباب الاختيار.

اعتراض 1
قد يتحول التلخيص المركب إلى تأويل زائد ينسب للكتاب ما لم يقله. الجواب التحسيني: يعالج بالفصل الصارم بين قال المؤلف، ويلزم من كلامه، ونقترح نحن.

اعتراض 2
قد يضيع القارئ بين طبقات كثيرة فيفقد النتيجة العملية. الجواب التحسيني: يعالج بصفحة نتائج تنفيذية في بداية كل ملخص.

اعتراض 3
قد يستعمل الخادم مصادر رقمية غير محققة فيبني عليها أحكاما مركزية. الجواب التحسيني: يعالج بسجل تحقق ووسم جودة المصدر.

اعتراض 4
قد تتحول محكمة الهدم إلى زخرفة إذا لم تكن لها سلطة تعديل حقيقية. الجواب التحسيني: يعالج بإلزام النموذج بتعديل بعد النقد.

اعتراض 5
قد يبالغ النموذج في طلب الإحاطة حتى يصبح غير عملي لطالب العلم. الجواب التحسيني: يعالج بمستويات تشغيل: سريع، متوسط، كامل.

اعتراض 6
قد يخلط الملخص بين المنهج السني والقراءات الأكاديمية الحديثة بلا ميزان. الجواب التحسيني: يعالج بجدول مراتب الدليل والتمييز بين الوصفي والمعياري.

نظرية فرعية: نظرية المراتب المعرفية

معرّف الصفحة: KB2-071 | الوحدة: النظريات الفرعية | الوظيفة: ضبط مفهوم أو آلية جزئية

لا تسكن كل فكرة في رتبة اليقين؛ منها ثابت، وراجح، وخلافي، وفرضية، واستعارة، وأداة تشغيل.

النظرية الفرعية لا تزاحم النظرية الكبرى؛ وظيفتها أن تضبط نقطة صغيرة لكنها حاسمة. فإذا كانت النظرية الكبرى تحدد المسار، فهذه النظرية تحدد الصمام أو المفصل أو حد الانتقال بين طبقتين.

طريقة تشغيلها تبدأ بتحديد المفهوم الذي تضبطه، ثم نوع الخلط الذي تمنعه، ثم العلامات التي تدل على وقوع الخلط، ثم المخرج العملي. ولهذا فهي أقرب إلى قاعدة تشغيلية منها إلى بناء فلسفي واسع.

محكمة الهدم تسأل: هل هذه النظرية ضرورية فعلا، أم يمكن أن تدخل كتعريف داخل أداة أخرى؟ وهل اسمها أوسع من مضمونها؟ وهل ستزيد وضوح النموذج أم تكاثر مصطلحاته؟ إذا زادت المصطلحات دون رفع القدرة فهي تخفض أو تدمج.

تطبيق هذه الوحدة داخل كتاب حقيقي يبدأ بتحديد موضعها من الفهرس ثم ربطها بسؤال المؤلف وخصمه ومرتبة الدليل. لا تستعمل الوحدة كفقرة عامة، بل كأداة تقرر: ماذا يحفظ من النص، ماذا يوسع، ماذا يخفض من يقين إلى فرضية، وماذا يحتاج إلى تحقق قبل أن يدخل في الخلاصة النهائية.

محكمة هذه الوحدة تفحص ثلاثة أخطاء: أن يتحول النظريات الفرعية إلى شعار بلا أثر، وأن تنفصل وظيفة ضبط مفهوم أو آلية جزئية عن موضعها في الكتاب، وأن ينتج النموذج صياغة قوية لا يمكن الرجوع منها إلى أصل أو سياق أو معيار. فإذا وقع أحد هذه الأخطاء، تعاد الوحدة إلى مرحلة الوسم والفرز قبل التركيب.

معيار الجودة في هذه الصفحة أن تخرج منها بطاقة قابلة للاسترجاع: تعريف مختصر، مدخلات واضحة، خطوات محددة، مخرج قابل للفحص، وحدود استعمال. فإذا لم يستطع الباحث أو النموذج أن يحول الصفحة إلى prompt أو جدول أو اختبار، فالمحتوى لم يبلغ بعد مستوى التشغيل المطلوب.

اختبار الحد الأدنى: أعط هذه الوحدة لنموذج آخر واطلب منه أن يستخرج منها سؤالا، قاعدة، خطأ ممنوعا، وأداة تطبيق. إذا عجز عن استخراج هذه العناصر الأربعة فإما أن الصفحة غامضة، أو أن الربط بين النظريات الفرعية وضبط مفهوم أو آلية جزئية غير كاف، أو أن الصياغة أقوى من البنية.

صيغة الاستعمال المختصرة: اقرأ، وسِم، وافصل الرتب، ثم ركّب، ثم اهدم، ثم عدّل. لا تقبل مخرجا لا يحمل أثرا راجعا إلى النص، ولا تقبل أثرا بلا حد، ولا تقبل حدا بلا سبب. بهذه السلسلة يصير التطوير هجوميا لكنه غير فوضوي.

تطبيق مصغر: عند إدخال فصل من كتاب إسلامي، يستخرج النموذج أولا عنوان الباب وسؤال المؤلف، ثم يضع هذه الوحدة في موضعها: هل تخدم التعريف، أو الدليل، أو الخلاف، أو المقصد، أو النقد؟ بعد ذلك يكتب سطرا واحدا يبين لماذا لا يكفي التلخيص العادي في هذا الموضع.

منع التضخم: إذا ولدت الصفحة مفهوما جديدا، فلا يسمح باستعماله قبل تعريفه وحدوده ومثال صحيح ومثال فاشل. وإذا ولدت أداة، فلا تقبل حتى تحدد مدخلاتها وخطواتها ومخرجاتها. وإذا ولدت نظرية، فلا تدخل إلا بعد اعتراض قوي ونسخة معدلة.

أثر الصفحة في النسخة الكاملة يقاس بقدرتها على رفع ثلاث قدرات: قدرة الفهم، قدرة الاسترجاع، وقدرة التوليد. الفهم بلا استرجاع ذاكرة رخوة، والاسترجاع بلا توليد أرشيف جامد، والتوليد بلا فهم فوضى اصطلاحية. الجمع بين الثلاثة هو معيار المستوى الثاني.

خطوات تشغيلية مختصرة:

-- حدد المفهوم.
-- عين الخلط.
-- اكتب علامة تشخيص.
-- اصنع مخرجا عمليا.
-- قرر: نظرية مستقلة أم تعريف مدمج.

```
نظرية:{name} المراتب المعرفية SUBTHEORY={scope,confusion_prevented,diagnostic,output,merge_rule}
```

نظرية فرعية: نظرية التراكب الدلالي

معرّف الصفحة: KB2-072 | الوحدة: النظريات الفرعية | الوظيفة: ضبط مفهوم أو آلية جزئية

كثير من مسائل العلوم الإسلامية تنتج عن تراكب لغة ونص وتاريخ ومقصد ومدرسة؛ قراءة مستوى واحد تشوه الكل.

النظرية الفرعية لا تزاحم النظرية الكبرى، وظيفتها أن تضبط نقطة صغيرة لكنها حاسمة. فإذا كانت النظرية الكبرى تحدد المسار، فهذه النظرية تحدد الصمام أو المفصل أو حد الانتقال بين طبقتين.

طريقة تشغيلها تبدأ بتحديد المفهوم الذي تضبطه، ثم نوع الخلط الذي تمنعه، ثم العلامات التي تدل على وقوع الخلط، ثم المخرج العملي. ولهذا فهي أقرب إلى قاعدة تشغيلية منها إلى بناء فلسفي واسع.

محكمة الهدم تسأل: هل هذه النظرية ضرورية فعلا، أم يمكن أن تدخل كتعريف داخل أداة أخرى؟ وهل اسمها أوسع من مضمونها؟ وهل ستزيد وضوح النموذج أم تكاثر مصطلحاته؟ إذا زادت المصطلحات دون رفع القدرة فهي تخفض أو تدمج.

تطبيق هذه الوحدة داخل كتاب حقيقي يبدأ بتحديد موضعها من الفهرس ثم ربطها بسؤال المؤلف وخصمه ومرتبة الدليل. لا تستعمل الوحدة كفقرة عامة، بل كأداة تقرر: ماذا يحفظ من النص، ماذا يوسع، ماذا يخفض من يقين إلى فرضية، وماذا يحتاج إلى تحقق قبل أن يدخل في الخلاصة النهائية.

محكمة هذه الوحدة تفحص ثلاثة أخطاء: أن يتحول النظريات الفرعية إلى شعار بلا أثر، وأن تنفصل وظيفة ضبط مفهوم أو آلية جزئية عن موضعها في الكتاب، وأن ينتج النموذج صياغة قوية لا يمكن الرجوع منها إلى أصل أو سياق أو معيار. فإذا وقع أحد هذه الأخطاء، تعاد الوحدة إلى مرحلة الوسم والفرز قبل التركيب.

معيار الجودة في هذه الصفحة أن تخرج منها بطاقة قابلة للاسترجاع: تعريف مختصر، مدخلات واضحة، خطوات محددة، مخرج قابل للفحص، وحدود استعمال. فإذا لم يستطع الباحث أو النموذج أن يحول الصفحة إلى prompt أو جدول أو اختبار، فالمحتوى لم يبلغ بعد مستوى التشغيل المطلوب.

اختبار الحد الأدنى: أعط هذه الوحدة لنموذج آخر واطلب منه أن يستخرج منها سؤالا، قاعدة، خطأ ممنوعا، وأداة تطبيق. إذا عجز عن استخراج هذه العناصر الأربعة فإما أن الصفحة غامضة، أو أن الربط بين النظريات الفرعية وضبط مفهوم أو آلية جزئية غير كاف، أو أن الصياغة أقوى من البنية.

صيغة الاستعمال المختصرة: اقرأ، وسِم، وافصل الرتب، ثم ركّب، ثم اهدم، ثم عدّل. لا تقبل مخرجا لا يحمل أثرا راجعا إلى النص، ولا تقبل أثرا بلا حد، ولا تقبل حدا بلا سبب. بهذه السلسلة يصير التطوير هجوميا لكنه غير فوضوي.

تطبيق مصغر: عند إدخال فصل من كتاب إسلامي، يستخرج النموذج أولا عنوان الباب وسؤال المؤلف، ثم يضع هذه الوحدة في موضعها: هل تخدم التعريف، أو الدليل، أو الخلاف، أو المقصد، أو النقد؟ بعد ذلك يكتب سطرا واحدا يبين لماذا لا يكفي التلخيص العادي في هذا الموضع.

منع التضخم: إذا ولدت الصفحة مفهوما جديدا، فلا يسمح باستعماله قبل تعريفه وحدوده ومثال صحيح ومثال فاشل. وإذا ولدت أداة، فلا تقبل حتى تحدد مدخلاتها وخطواتها ومخرجاتها. وإذا ولدت نظرية، فلا تدخل إلا بعد اعتراض قوي ونسخة معدلة.

أثر الصفحة في النسخة الكاملة يقاس بقدرتها على رفع ثلاث قدرات: قدرة الفهم، قدرة الاسترجاع، وقدرة التوليد. الفهم بلا استرجاع ذاكرة رخوة، والاسترجاع بلا توليد أرشيف جامد، والتوليد بلا فهم فوضى اصطلاحية. الجمع بين الثلاثة هو معيار المستوى الثاني.

خطوات تشغيلية مختصرة:

-- حدد المفهوم.
-- عين الخلط.
-- اكتب علامة تشخيص.
-- اصنع مخرجا عمليا.
-- قرر: نظرية مستقلة أم تعريف مدمج.

```
نظرية:{name=SUBTHEORY التراكب الدلالي,scope,confusion_prevented,diagnostic,output,merge_rule}
```

نظرية فرعية: نظرية الخروم المفهومية

معرّف الصفحة: KB2-073 | الوحدة: النظريات الفرعية | الوظيفة: ضبط مفهوم أو آلية جزئية

كل مفهوم يعمل أكثر مما عرّف له يصنع خرما في النظرية، ويجب إما تقويته أو تفكيكه أو تخفيض حمله.

النظرية الفرعية لا تزاحم النظرية الكبرى، وظيفتها أن تضبط نقطة صغيرة لكنها حاسمة. فإذا كانت النظرية الكبرى تحدد المسار، فهذه النظرية تحدد الصمام أو المفصل أو حد الانتقال بين طبقتين.

طريقة تشغيلها تبدأ بتحديد المفهوم الذي تضبطه، ثم نوع الخلط الذي تمنعه، ثم العلامات التي تدل على وقوع الخلط، ثم المخرج العملي. ولهذا فهي أقرب إلى قاعدة تشغيلية منها إلى بناء فلسفي واسع.

محكمة الهدم تسأل: هل هذه النظرية ضرورية فعلا، أم يمكن أن تدخل كتعريف داخل أداة أخرى؟ وهل اسمها أوسع من مضمونها؟ وهل ستزيد وضوح النموذج أم تكاثر مصطلحاته؟ إذا زادت المصطلحات دون رفع القدرة فهي تخفض أو تدمج.

تطبيق هذه الوحدة داخل كتاب حقيقي يبدأ بتحديد موضعها من الفهرس ثم ربطها بسؤال المؤلف وخصمه ومرتبة الدليل. لا تستعمل الوحدة كفقرة عامة، بل كأداة تقرر: ماذا يحفظ من النص، ماذا يوسع، ماذا يخفض من يقين إلى فرضية، وماذا يحتاج إلى تحقق قبل أن يدخل في الخلاصة النهائية.

محكمة هذه الوحدة تفحص ثلاثة أخطاء: أن يتحول النظريات الفرعية إلى شعار بلا أثر، وأن تنفصل وظيفة ضبط مفهوم أو آلية جزئية عن موضعها في الكتاب، وأن ينتج النموذج صياغة قوية لا يمكن الرجوع منها إلى أصل أو سياق أو معيار. فإذا وقع أحد هذه الأخطاء، تعاد الوحدة إلى مرحلة الوسم والفرز قبل التركيب.

معيار الجودة في هذه الصفحة أن تخرج منها بطاقة قابلة للاسترجاع: تعريف مختصر، مدخلات واضحة، خطوات محددة، مخرج قابل للفحص، وحدود استعمال. فإذا لم يستطع الباحث أو النموذج أن يحول الصفحة إلى prompt أو جدول أو اختبار، فالمحتوى لم يبلغ بعد مستوى التشغيل المطلوب.

اختبار الحد الأدنى: أعط هذه الوحدة لنموذج آخر واطلب منه أن يستخرج منها سؤالا، قاعدة، خطأ ممنوعا، وأداة تطبيق. إذا عجز عن استخراج هذه العناصر الأربعة فإما أن الصفحة غامضة، أو أن الربط بين النظريات الفرعية وضبط مفهوم أو آلية جزئية غير كاف، أو أن الصياغة أقوى من البنية.

صيغة الاستعمال المختصرة: اقرأ، وسِم، وافصل الرتب، ثم ركّب، ثم اهدم، ثم عدّل. لا تقبل مخرجا لا يحمل أثرا راجعا إلى النص، ولا تقبل أثرا بلا حد، ولا تقبل حدا بلا سبب. بهذه السلسلة يصير التطوير هجوميا لكنه غير فوضوي.

تطبيق مصغر: عند إدخال فصل من كتاب إسلامي، يستخرج النموذج أولا عنوان الباب وسؤال المؤلف، ثم يضع هذه الوحدة في موضعها: هل تخدم التعريف، أو الدليل، أو الخلاف، أو المقصد، أو النقد؟ بعد ذلك يكتب سطرا واحدا يبين لماذا لا يكفي التلخيص العادي في هذا الموضع.

منع التضخم: إذا ولدت الصفحة مفهوما جديدا، فلا يسمح باستعماله قبل تعريفه وحدوده ومثال صحيح ومثال فاشل. وإذا ولدت أداة، فلا تقبل حتى تحدد مدخلاتها وخطواتها ومخرجاتها. وإذا ولدت نظرية، فلا تدخل إلا بعد اعتراض قوي ونسخة معدلة.

أثر الصفحة في النسخة الكاملة يقاس بقدرتها على رفع ثلاث قدرات: قدرة الفهم، قدرة الاسترجاع، وقدرة التوليد. الفهم بلا استرجاع ذاكرة رخوة، والاسترجاع بلا توليد أرشيف جامد، والتوليد بلا فهم فوضى اصطلاحية. الجمع بين الثلاثة هو معيار المستوى الثاني.

خطوات تشغيلية مختصرة:

-- حدد المفهوم.
-- عين الخلط.
-- اكتب علامة تشخيص.
-- اصنع مخرجا عمليا.
-- قرر: نظرية مستقلة أم تعريف مدمج.

```
نظرية:{name=SUBTHEORY الخروم المفهومية,scope,confusion_prevented,diagnostic,output,merge_rule}
```

نظرية فرعية: نظرية الأثر القابل للفحص

معرّف الصفحة: KB2-074 | الوحدة: النظريات الفرعية | الوظيفة: ضبط مفهوم أو آلية جزئية

لا تقبل عبارة: فهمت الكتاب. المقبول أثر قابل للمراجعة: جدول، خريطة، تعريف، سند، مأخذ خلاف، أو اختبار.

النظرية الفرعية لا تزاحم النظرية الكبرى، وظيفتها أن تضبط نقطة صغيرة لكنها حاسمة. فإذا كانت النظرية الكبرى تحدد المسار، فهذه النظرية تحدد الصمام أو المفصل أو حد الانتقال بين طبقتين.

طريقة تشغيلها تبدأ بتحديد المفهوم الذي تضبطه، ثم نوع الخلط الذي تمنعه، ثم العلامات التي تدل على وقوع الخلط، ثم المخرج العملي. ولهذا فهي أقرب إلى قاعدة تشغيلية منها إلى بناء فلسفي واسع.

محكمة الهدم تسأل: هل هذه النظرية ضرورية فعلا، أم يمكن أن تدخل كتعريف داخل أداة أخرى؟ وهل اسمها أوسع من مضمونها؟ وهل ستزيد وضوح النموذج أم تكاثر مصطلحاته؟ إذا زادت المصطلحات دون رفع القدرة فهي تخفض أو تدمج.

تطبيق هذه الوحدة داخل كتاب حقيقي يبدأ بتحديد موضعها من الفهرس ثم ربطها بسؤال المؤلف وخصمه ومرتبة الدليل. لا تستعمل الوحدة كفقرة عامة، بل كأداة تقرر: ماذا يحفظ من النص، ماذا يوسع، ماذا يخفض من يقين إلى فرضية، وماذا يحتاج إلى تحقق قبل أن يدخل في الخلاصة النهائية.

محكمة هذه الوحدة تفحص ثلاثة أخطاء: أن يتحول النظريات الفرعية إلى شعار بلا أثر، وأن تنفصل وظيفة ضبط مفهوم أو آلية جزئية عن موضعها في الكتاب، وأن ينتج النموذج صياغة قوية لا يمكن الرجوع منها إلى أصل أو سياق أو معيار. فإذا وقع أحد هذه الأخطاء، تعاد الوحدة إلى مرحلة الوسم والفرز قبل التركيب.

معيار الجودة في هذه الصفحة أن تخرج منها بطاقة قابلة للاسترجاع: تعريف مختصر، مدخلات واضحة، خطوات محددة، مخرج قابل للفحص، وحدود استعمال. فإذا لم يستطع الباحث أو النموذج أن يحول الصفحة إلى prompt أو جدول أو اختبار، فالمحتوى لم يبلغ بعد مستوى التشغيل المطلوب.

اختبار الحد الأدنى: أعط هذه الوحدة لنموذج آخر واطلب منه أن يستخرج منها سؤالا، قاعدة، خطأ ممنوعا، وأداة تطبيق. إذا عجز عن استخراج هذه العناصر الأربعة فإما أن الصفحة غامضة، أو أن الربط بين النظريات الفرعية وضبط مفهوم أو آلية جزئية غير كاف، أو أن الصياغة أقوى من البنية.

صيغة الاستعمال المختصرة: اقرأ، وسِم، وافصل الرتب، ثم ركّب، ثم اهدم، ثم عدّل. لا تقبل مخرجا لا يحمل أثرا راجعا إلى النص، ولا تقبل أثرا بلا حد، ولا تقبل حدا بلا سبب. بهذه السلسلة يصير التطوير هجوميا لكنه غير فوضوي.

تطبيق مصغر: عند إدخال فصل من كتاب إسلامي، يستخرج النموذج أولا عنوان الباب وسؤال المؤلف، ثم يضع هذه الوحدة في موضعها: هل تخدم التعريف، أو الدليل، أو الخلاف، أو المقصد، أو النقد؟ بعد ذلك يكتب سطرا واحدا يبين لماذا لا يكفي التلخيص العادي في هذا الموضع.

منع التضخم: إذا ولدت الصفحة مفهوما جديدا، فلا يسمح باستعماله قبل تعريفه وحدوده ومثال صحيح ومثال فاشل. وإذا ولدت أداة، فلا تقبل حتى تحدد مدخلاتها وخطواتها ومخرجاتها. وإذا ولدت نظرية، فلا تدخل إلا بعد اعتراض قوي ونسخة معدلة.

أثر الصفحة في النسخة الكاملة يقاس بقدرتها على رفع ثلاث قدرات: قدرة الفهم، قدرة الاسترجاع، وقدرة التوليد. الفهم بلا استرجاع ذاكرة رخوة، والاسترجاع بلا توليد أرشيف جامد، والتوليد بلا فهم فوضى اصطلاحية. الجمع بين الثلاثة هو معيار المستوى الثاني.

خطوات تشغيلية مختصرة:

-- حدد المفهوم.
-- عين الخلط.
-- اكتب علامة تشخيص.
-- اصنع مخرجا عمليا.
-- قرر: نظرية مستقلة أم تعريف مدمج.

```
نظرية:{name=SUBTHEORY الأثر القابل للفحص,scope,confusion_prevented,diagnostic,output,merge_rule}
```

نظرية فرعية: نظرية السيادة الاسترجاعية

معرّف الصفحة: KB2-075 | الوحدة: النظريات الفرعية | الوظيفة: ضبط مفهوم أو آلية جزئية

قاعدة المعرفة الناجحة تسمح بالرجوع من الملخص إلى موضع الفكرة وسياقها ووظيفتها داخل الحجة.

النظرية الفرعية لا تزاحم النظرية الكبرى، وظيفتها أن تضبط نقطة صغيرة لكنها حاسمة. فإذا كانت النظرية الكبرى تحدد المسار، فهذه النظرية تحدد الصمام أو المفصل أو حد الانتقال بين طبقتين.

طريقة تشغيلها تبدأ بتحديد المفهوم الذي تضبطه، ثم نوع الخلط الذي تمنعه، ثم العلامات التي تدل على وقوع الخلط، ثم المخرج العملي. ولهذا فهي أقرب إلى قاعدة تشغيلية منها إلى بناء فلسفي واسع.

محكمة الهدم تسأل: هل هذه النظرية ضرورية فعلا، أم يمكن أن تدخل كتعريف داخل أداة أخرى؟ وهل اسمها أوسع من مضمونها؟ وهل ستزيد وضوح النموذج أم تكاثر مصطلحاته؟ إذا زادت المصطلحات دون رفع القدرة فهي تخفض أو تدمج.

تطبيق هذه الوحدة داخل كتاب حقيقي يبدأ بتحديد موضعها من الفهرس ثم ربطها بسؤال المؤلف وخصمه ومرتبة الدليل. لا تستعمل الوحدة كفقرة عامة، بل كأداة تقرر: ماذا يحفظ من النص، ماذا يوسع، ماذا يخفض من يقين إلى فرضية، وماذا يحتاج إلى تحقق قبل أن يدخل في الخلاصة النهائية.

محكمة هذه الوحدة تفحص ثلاثة أخطاء: أن يتحول النظريات الفرعية إلى شعار بلا أثر، وأن تنفصل وظيفة ضبط مفهوم أو آلية جزئية عن موضعها في الكتاب، وأن ينتج النموذج صياغة قوية لا يمكن الرجوع منها إلى أصل أو سياق أو معيار. فإذا وقع أحد هذه الأخطاء، تعاد الوحدة إلى مرحلة الوسم والفرز قبل التركيب.

معيار الجودة في هذه الصفحة أن تخرج منها بطاقة قابلة للاسترجاع: تعريف مختصر، مدخلات واضحة، خطوات محددة، مخرج قابل للفحص، وحدود استعمال. فإذا لم يستطع الباحث أو النموذج أن يحول الصفحة إلى prompt أو جدول أو اختبار، فالمحتوى لم يبلغ بعد مستوى التشغيل المطلوب.

اختبار الحد الأدنى: أعط هذه الوحدة لنموذج آخر واطلب منه أن يستخرج منها سؤالا، قاعدة، خطأ ممنوعا، وأداة تطبيق. إذا عجز عن استخراج هذه العناصر الأربعة فإما أن الصفحة غامضة، أو أن الربط بين النظريات الفرعية وضبط مفهوم أو آلية جزئية غير كاف، أو أن الصياغة أقوى من البنية.

صيغة الاستعمال المختصرة: اقرأ، وسِم، وافصل الرتب، ثم ركّب، ثم اهدم، ثم عدّل. لا تقبل مخرجا لا يحمل أثرا راجعا إلى النص، ولا تقبل أثرا بلا حد، ولا تقبل حدا بلا سبب. بهذه السلسلة يصير التطوير هجوميا لكنه غير فوضوي.

تطبيق مصغر: عند إدخال فصل من كتاب إسلامي، يستخرج النموذج أولا عنوان الباب وسؤال المؤلف، ثم يضع هذه الوحدة في موضعها: هل تخدم التعريف، أو الدليل، أو الخلاف، أو المقصد، أو النقد؟ بعد ذلك يكتب سطرا واحدا يبين لماذا لا يكفي التلخيص العادي في هذا الموضع.

منع التضخم: إذا ولدت الصفحة مفهوما جديدا، فلا يسمح باستعماله قبل تعريفه وحدوده ومثال صحيح ومثال فاشل. وإذا ولدت أداة، فلا تقبل حتى تحدد مدخلاتها وخطواتها ومخرجاتها. وإذا ولدت نظرية، فلا تدخل إلا بعد اعتراض قوي ونسخة معدلة.

أثر الصفحة في النسخة الكاملة يقاس بقدرتها على رفع ثلاث قدرات: قدرة الفهم، قدرة الاسترجاع، وقدرة التوليد. الفهم بلا استرجاع ذاكرة رخوة، والاسترجاع بلا توليد أرشيف جامد، والتوليد بلا فهم فوضى اصطلاحية. الجمع بين الثلاثة هو معيار المستوى الثاني.

خطوات تشغيلية مختصرة:

-- حدد المفهوم.
-- عين الخلط.
-- اكتب علامة تشخيص.
-- اصنع مخرجا عمليا.
-- قرر: نظرية مستقلة أم تعريف مدمج.

نظرية:{name=SUBTHEORY السيادة الاسترجاعية,scope,confusion_prevented,diagnostic,output,merge_rule}

نظرية فرعية: نظرية التوليد المنضبط

معرّف الصفحة: KB2-076 | الوحدة: النظريات الفرعية | الوظيفة: ضبط مفهوم أو آلية جزئية

الإبداع في خدمة العلم لا يبدأ من الخيال الحر، بل من نقص حقيقي أو سؤال مهمل أو تعارض لم يحسم.

النظرية الفرعية لا تزاحم النظرية الكبرى، وظيفتها أن تضبط نقطة صغيرة لكنها حاسمة. فإذا كانت النظرية الكبرى تحدد المسار، فهذه النظرية تحدد الصمام أو المفصل أو حد الانتقال بين طبقتين.

طريقة تشغيلها تبدأ بتحديد المفهوم الذي تضبطه، ثم نوع الخلط الذي تمنعه، ثم العلامات التي تدل على وقوع الخلط، ثم المخرج العملي. ولهذا فهي أقرب إلى قاعدة تشغيلية منها إلى بناء فلسفي واسع.

محكمة الهدم تسأل: هل هذه النظرية ضرورية فعلا، أم يمكن أن تدخل كتعريف داخل أداة أخرى؟ وهل اسمها أوسع من مضمونها؟ وهل ستزيد وضوح النموذج أم تكاثر مصطلحاته؟ إذا زادت المصطلحات دون رفع القدرة فهي تخفض أو تدمج.

تطبيق هذه الوحدة داخل كتاب حقيقي يبدأ بتحديد موضعها من الفهرس ثم ربطها بسؤال المؤلف وخصمه ومرتبة الدليل. لا تستعمل الوحدة كفقرة عامة، بل كأداة تقرر: ماذا يحفظ من النص، ماذا يوسع، ماذا يخفض من يقين إلى فرضية، وماذا يحتاج إلى تحقق قبل أن يدخل في الخلاصة النهائية.

محكمة هذه الوحدة تفحص ثلاثة أخطاء: أن يتحول النظريات الفرعية إلى شعار بلا أثر، وأن تنفصل وظيفة ضبط مفهوم أو آلية جزئية عن موضعها في الكتاب، وأن ينتج النموذج صياغة قوية لا يمكن الرجوع منها إلى أصل أو سياق أو معيار. فإذا وقع أحد هذه الأخطاء، تعاد الوحدة إلى مرحلة الوسم والفرز قبل التركيب.

معيار الجودة في هذه الصفحة أن تخرج منها بطاقة قابلة للاسترجاع: تعريف مختصر، مدخلات واضحة، خطوات محددة، مخرج قابل للفحص، وحدود استعمال. فإذا لم يستطع الباحث أو النموذج أن يحول الصفحة إلى prompt أو جدول أو اختبار، فالمحتوى لم يبلغ بعد مستوى التشغيل المطلوب.

اختبار الحد الأدنى: أعط هذه الوحدة لنموذج آخر واطلب منه أن يستخرج منها سؤالا، قاعدة، خطأ ممنوعا، وأداة تطبيق. إذا عجز عن استخراج هذه العناصر الأربعة فإما أن الصفحة غامضة، أو أن الربط بين النظريات الفرعية وضبط مفهوم أو آلية جزئية غير كاف، أو أن الصياغة أقوى من البنية.

صيغة الاستعمال المختصرة: اقرأ، وسِم، وافصل الرتب، ثم ركّب، ثم اهدم، ثم عدّل. لا تقبل مخرجا لا يحمل أثرا راجعا إلى النص، ولا تقبل أثرا بلا حد، ولا تقبل حدا بلا سبب. بهذه السلسلة يصير التطوير هجوميا لكنه غير فوضوي.

تطبيق مصغر: عند إدخال فصل من كتاب إسلامي، يستخرج النموذج أولا عنوان الباب وسؤال المؤلف، ثم يضع هذه الوحدة في موضعها: هل تخدم التعريف، أو الدليل، أو الخلاف، أو المقصد، أو النقد؟ بعد ذلك يكتب سطرا واحدا يبين لماذا لا يكفي التلخيص العادي في هذا الموضع.

منع التضخم: إذا ولدت الصفحة مفهوما جديدا، فلا يسمح باستعماله قبل تعريفه وحدوده ومثال صحيح ومثال فاشل. وإذا ولدت أداة، فلا تقبل حتى تحدد مدخلاتها وخطواتها ومخرجاتها. وإذا ولدت نظرية، فلا تدخل إلا بعد اعتراض قوي ونسخة معدلة.

أثر الصفحة في النسخة الكاملة يقاس بقدرتها على رفع ثلاث قدرات: قدرة الفهم، قدرة الاسترجاع، وقدرة التوليد. الفهم بلا استرجاع ذاكرة رخوة، والاسترجاع بلا توليد أرشيف جامد، والتوليد بلا فهم فوضى اصطلاحية. الجمع بين الثلاثة هو معيار المستوى الثاني.

خطوات تشغيلية مختصرة:

-- حدد المفهوم.
-- عين الخلط.
-- اكتب علامة تشخيص.
-- اصنع مخرجا عمليا.
-- قرر: نظرية مستقلة أم تعريف مدمج.

نظرية:{name=SUBTHEORY التوليد المنضبط,{scope,confusion_prevented,diagnostic,output,merge_rule}

أداة منهجية: مصفوفة أصل الأصل

معرّف الصفحة: KB2-077 | الوحدة: الأدوات التطبيقية | الوظيفة: تحويل النظرية إلى تشغيل

تأخذ المسألة وتعيدها إلى ظاهرها، أصلها، أصل أصلها، جذرها المعرفي، وجذرها المقصدي. هذه الأداة تعالج النقص العملي بين الفهم والإنتاج. كثير من الكتب تبدو مفهومة عند القراءة، لكنها تنهار عند تحويلها إلى ملخص أو درس أو قاعدة معرفة؛ لأن القارئ لا يملك جهازا يربط النص بوظيفته ومرتبته وأثره.

مدخلات الأداة هي: نص أو مسألة أو باب، سياق قريب، رتبة مصدر، وهدف استعمال. خطواتها تبدأ بالوسم، ثم الفرز، ثم الربط، ثم اختبار الاعتراض، ثم صياغة المخرج. المخرج يجب أن يكون قابلا للمراجعة: جدول، بطاقة، خريطة، prompt، أو معيار.

أخطر سوء استعمال للأداة أن تتحول إلى إجراء آلي أعمى. فالأداة لا تغني عن الفهم؛ هي تلزم الفهم بأن يترك أثرا منظما. لذلك يجب أن تكتب حدودها: متى تنفع؟ متى تفشل؟ ما الذي تحتاجه من مصدر؟ وأين يجب أن يتدخل الباحث المتخصص؟

للنماذج، توضع الأداة في صيغة ثابتة حتى لا تبتلعها اللغة: input، process، output، review، failure. كل أداة بلا mode failure ناقصة؛ لأن النموذج يحتاج أن يعرف كيف يخطئ بقدر ما يعرف كيف يعمل.

تطبيق هذه الوحدة داخل كتاب حقيقي يبدأ بتحديد موضعها من الفهرس ثم ربطها بسؤال المؤلف وخصمه ومرتبة الدليل. لا تستعمل الوحدة كفقرة عامة، بل كأداة تقرر: ماذا يحفظ من النص، ماذا يوسع، ماذا يخفض من يقين إلى فرضية، وماذا يحتاج إلى تحقق قبل أن يدخل في الخلاصة النهائية.

محكمة هذه الوحدة تفحص ثلاثة أخطاء: أن يتحول الأدوات التطبيقية إلى شعار بلا أثر، وأن تنفصل وظيفة تحويل النظرية إلى تشغيل عن موضعها في الكتاب، وأن ينتج النموذج صياغة قوية لا يمكن الرجوع منها إلى أصل أو سياق أو معيار. فإذا وقع أحد هذه الأخطاء، تعاد الوحدة إلى مرحلة الوسم والفرز قبل التركيب.

معيار الجودة في هذه الصفحة أن تخرج منها بطاقة قابلة للاسترجاع: تعريف مختصر، مدخلات واضحة، خطوات محددة، مخرج قابل للفحص، وحدود استعمال. فإذا لم يستطع الباحث أو النموذج أن يحول الصفحة إلى prompt أو جدول أو اختبار، فالمحتوى لم يبلغ بعد مستوى التشغيل المطلوب.

اختبار الحد الأدنى: أعط هذه الوحدة لنموذج آخر واطلب منه أن يستخرج منها سؤالا، قاعدة، خطأ ممنوعا، وأداة تطبيق. إذا عجز عن استخراج هذه العناصر الأربعة فإما أن الصفحة غامضة، أو أن الربط بين الأدوات التطبيقية وتحويل النظرية إلى تشغيل غير كاف، أو أن الصياغة أقوى من البنية.

صيغة الاستعمال المختصرة: اقرأ، وسِم، وافصل الرتب، ثم ركّب، ثم اهدم، ثم عدّل. لا تقبل مخرجا لا يحمل أثرا راجعا إلى النص، ولا تقبل أثرا بلا حد، ولا تقبل حدا بلا سبب. بهذه السلسلة يصير التطوير هجوميا لكنه غير فوضوي.

تطبيق مصغر: عند إدخال فصل من كتاب إسلامي، يستخرج النموذج أولا عنوان الباب وسؤال المؤلف، ثم يضع هذه الوحدة في موضعها: هل تخدم التعريف، أو الدليل، أو الخلاف، أو المقصد، أو النقد؟ بعد ذلك يكتب سطرا واحدا يبين لماذا لا يكفي التلخيص العادي في هذا الموضع.

منع التضخم: إذا ولدت الصفحة مفهوما جديدا، فلا يسمح باستعماله قبل تعريفه وحدوده ومثال صحيح ومثال فاشل. وإذا ولدت أداة، فلا تقبل حتى تحدد مدخلاتها وخطواتها ومخرجاتها. وإذا ولدت نظرية، فلا تدخل إلا بعد اعتراض قوي ونسخة معدلة.

أثر الصفحة في النسخة الكاملة يقاس بقدرتها على رفع ثلاث قدرات: قدرة الفهم، قدرة الاسترجاع، وقدرة التوليد. الفهم بلا استرجاع ذاكرة رخوة، والاسترجاع بلا توليد أرشيف جامد، والتوليد بلا فهم فوضى اصطلاحية. الجمع بين الثلاثة هو معيار المستوى الثاني.

خطوات تشغيلية مختصرة:

-- حدد المدخلات.
-- وسم الوظائف.
-- اربط بالرتبة.
-- أخرج أثرا قابلا للفحص.
-- اكتب حالة الفشل.

```
مصفوفة:{name} TOOL=أصل الأصل,{input,process,output,review,failure_mode}
```

أداة منهجية: بطاقة السيادة النصية

معرّف الصفحة: KB2-078 | الوحدة: الأدوات التطبيقية | الوظيفة: تحويل النظرية إلى تشغيل

تربط كل دعوى بالموضع، والباب، والوظيفة، والسياق، ودرجة الاعتماد. هذه الأداة تعالج النقص العملي بين الفهم والإنتاج. كثير من الكتب تبدو مفهومة عند القراءة، لكنها تنهار عند تحويلها إلى ملخص أو درس أو قاعدة معرفة، لأن القارئ لا يملك جهازا يربط النص بوظيفته ومرتبته وأثره.

مدخلات الأداة هي: نص أو مسألة أو باب، سياق قريب، رتبة مصدر، وهدف استعمال. خطواتها تبدأ بالوسم، ثم الفرز، ثم الربط، ثم اختبار الاعتراض، ثم صياغة المخرج. المخرج يجب أن يكون قابلا للمراجعة: جدول، بطاقة، خريطة، prompt، أو معيار.

أخطر سوء استعمال للأداة أن تتحول إلى إجراء آلي أعمى. فالأداة لا تغني عن الفهم؛ هي تلزم الفهم بأن يترك أثرا منظما. لذلك يجب أن تكتب حدودها: متى تنفع؟ متى تفشل؟ ما الذي تحتاجه من مصدر؟ وأين يجب أن يتدخل الباحث المتخصص؟

للنماذج، توضع الأداة في صيغة ثابتة حتى لا تبتلعها اللغة: input، process، output، review، failure. كل أداة بلا mode failure ناقصة؛ لأن النموذج يحتاج أن يعرف كيف يخطئ بقدر ما يعرف كيف يعمل.

تطبيق هذه الوحدة داخل كتاب حقيقي يبدأ بتحديد موضعها من الفهرس ثم ربطها بسؤال المؤلف وخصمه ومرتبة الدليل. لا تستعمل الوحدة كفقرة عامة، بل كأداة تقرر: ماذا يحفظ من النص، ماذا يوسع، ماذا يخفض من يقين إلى فرضية، وماذا يحتاج إلى تحقق قبل أن يدخل في الخلاصة النهائية.

محكمة هذه الوحدة تفحص ثلاثة أخطاء: أن يتحول الأدوات التطبيقية إلى شعار بلا أثر، وأن تنفصل وظيفة تحويل النظرية إلى تشغيل عن موضعها في الكتاب، وأن ينتج النموذج صياغة قوية لا يمكن الرجوع منها إلى أصل أو سياق أو معيار. فإذا وقع أحد هذه الأخطاء، تعاد الوحدة إلى مرحلة الوسم والفرز قبل التركيب.

معيار الجودة في هذه الصفحة أن تخرج منها بطاقة قابلة للاسترجاع: تعريف مختصر، مدخلات واضحة، خطوات محددة، مخرج قابل للفحص، وحدود استعمال. فإذا لم يستطع الباحث أو النموذج أن يحول الصفحة إلى prompt أو جدول أو اختبار، فالمحتوى لم يبلغ بعد مستوى التشغيل المطلوب.

اختبار الحد الأدنى: أعط هذه الوحدة لنموذج آخر واطلب منه أن يستخرج منها سؤالا، قاعدة، خطأ ممنوعا، وأداة تطبيق. إذا عجز عن استخراج هذه العناصر الأربعة فإما أن الصفحة غامضة، أو أن الربط بين الأدوات التطبيقية وتحويل النظرية إلى تشغيل غير كاف، أو أن الصياغة أقوى من البنية.

صيغة الاستعمال المختصرة: اقرأ، وسِم، وافصل الرتب، ثم ركّب، ثم اهدم، ثم عدّل. لا تقبل مخرجا لا يحمل أثرا راجعا إلى النص، ولا تقبل أثرا بلا حد، ولا تقبل حدا بلا سبب. بهذه السلسلة يصير التطوير هجوميا لكنه غير فوضوي.

تطبيق مصغر: عند إدخال فصل من كتاب إسلامي، يستخرج النموذج أولا عنوان الباب وسؤال المؤلف، ثم يضع هذه الوحدة في موضعها: هل تخدم التعريف، أو الدليل، أو الخلاف، أو المقصد، أو النقد؟ بعد ذلك يكتب سطرا واحدا يبين لماذا لا يكفي التلخيص العادي في هذا الموضع.

منع التضخم: إذا ولدت الصفحة مفهوما جديدا، فلا يسمح باستعماله قبل تعريفه وحدوده ومثال صحيح ومثال فاشل. وإذا ولدت أداة، فلا تقبل حتى تحدد مدخلاتها وخطواتها ومخرجاتها. وإذا ولدت نظرية، فلا تدخل إلا بعد اعتراض قوي ونسخة معدلة.

أثر الصفحة في النسخة الكاملة يقاس بقدرتها على رفع ثلاث قدرات: قدرة الفهم، قدرة الاسترجاع، وقدرة التوليد. الفهم بلا استرجاع ذاكرة رخوة، والاسترجاع بلا توليد أرشيف جامد، والتوليد بلا فهم فوضى اصطلاحية. الجمع بين الثلاثة هو معيار المستوى الثاني.

خطوات تشغيلية مختصرة:

-- حدد المدخلات.
-- وسم الوظائف.
-- اربط بالرتبة.
-- أخرج أثرا قابلا للفحص.
-- اكتب حالة الفشل.

```
بطاقة:{name=TOOL السيادة النصية,{input,process,output,review,failure_mode}
```

أداة منهجية: مقياس حفظ التفصيل

معرّف الصفحة: KB2-079 | الوحدة: الأدوات التطبيقية | الوظيفة: تحويل النظرية إلى تشغيل

يقيس نسبة القيود والاستثناءات والأمثلة الحاسمة التي بقيت حية في الملخص. هذه الأداة تعالج النقص العملي بين الفهم والإنتاج. كثير من الكتب تبدو مفهومة عند القراءة، لكنها تنهار عند تحويلها إلى ملخص أو درس أو قاعدة معرفة، لأن القارئ لا يملك جهازا يربط النص بوظيفته ومرتبته وأثره.

مدخلات الأداة هي: نص أو مسألة أو باب، سياق قريب، رتبة مصدر، وهدف استعمال. خطواتها تبدأ بالوسم، ثم الفرز، ثم الربط، ثم اختبار الاعتراض، ثم صياغة المخرج. المخرج يجب أن يكون قابلا للمراجعة: جدول، بطاقة، خريطة، prompt، أو معيار.

أخطر سوء استعمال للأداة أن تتحول إلى إجراء آلي أعمى. فالأداة لا تغني عن الفهم؛ هي تلزم الفهم بأن يترك أثرا منظما. لذلك يجب أن تكتب حدودها: متى تنفع؟ متى تفشل؟ ما الذي تحتاجه من مصدر؟ وأين يجب أن يتدخل الباحث المتخصص؟

للنماذج، توضع الأداة في صيغة ثابتة حتى لا تبتلعها اللغة: input، process، output، review، failure. كل أداة بلا mode failure ناقصة؛ لأن النموذج يحتاج أن يعرف كيف يخطئ بقدر ما يعرف كيف يعمل.

تطبيق هذه الوحدة داخل كتاب حقيقي يبدأ بتحديد موضعها من الفهرس ثم ربطها بسؤال المؤلف وخصمه ومرتبة الدليل. لا تستعمل الوحدة كفقرة عامة، بل كأداة تقرر: ماذا يحفظ من النص، ماذا يوسع، ماذا يخفض من يقين إلى فرضية، وماذا يحتاج إلى تحقق قبل أن يدخل في الخلاصة النهائية.

محكمة هذه الوحدة تفحص ثلاثة أخطاء: أن يتحول الأدوات التطبيقية إلى شعار بلا أثر، وأن تنفصل وظيفة تحويل النظرية إلى تشغيل عن موضعها في الكتاب، وأن ينتج النموذج صياغة قوية لا يمكن الرجوع منها إلى أصل أو سياق أو معيار. فإذا وقع أحد هذه الأخطاء، تعاد الوحدة إلى مرحلة الوسم والفرز قبل التركيب.

معيار الجودة في هذه الصفحة أن تخرج منها بطاقة قابلة للاسترجاع: تعريف مختصر، مدخلات واضحة، خطوات محددة، مخرج قابل للفحص، وحدود استعمال. فإذا لم يستطع الباحث أو النموذج أن يحول الصفحة إلى prompt أو جدول أو اختبار، فالمحتوى لم يبلغ بعد مستوى التشغيل المطلوب.

اختبار الحد الأدنى: أعط هذه الوحدة لنموذج آخر واطلب منه أن يستخرج منها سؤالا، قاعدة، خطأ ممنوعا، وأداة تطبيق. إذا عجز عن استخراج هذه العناصر الأربعة فإما أن الصفحة غامضة، أو أن الربط بين الأدوات التطبيقية وتحويل النظرية إلى تشغيل غير كاف، أو أن الصياغة أقوى من البنية.

صيغة الاستعمال المختصرة: اقرأ، وسِم، وافصل الرتب، ثم ركّب، ثم اهدم، ثم عدّل. لا تقبل مخرجا لا يحمل أثرا راجعا إلى النص، ولا تقبل أثرا بلا حد، ولا تقبل حدا بلا سبب. بهذه السلسلة يصير التطوير هجوميا لكنه غير فوضوي.

تطبيق مصغر: عند إدخال فصل من كتاب إسلامي، يستخرج النموذج أولا عنوان الباب وسؤال المؤلف، ثم يضع هذه الوحدة في موضعها: هل تخدم التعريف، أو الدليل، أو الخلاف، أو المقصد، أو النقد؟ بعد ذلك يكتب سطرا واحدا يبين لماذا لا يكفي التلخيص العادي في هذا الموضع.

منع التضخم: إذا ولدت الصفحة مفهوما جديدا، فلا يسمح باستعماله قبل تعريفه وحدوده ومثال صحيح ومثال فاشل. وإذا ولدت أداة، فلا تقبل حتى تحدد مدخلاتها وخطواتها ومخرجاتها. وإذا ولدت نظرية، فلا تدخل إلا بعد اعتراض قوي ونسخة معدلة.

أثر الصفحة في النسخة الكاملة يقاس بقدرتها على رفع ثلاث قدرات: قدرة الفهم، قدرة الاسترجاع، وقدرة التوليد. الفهم بلا استرجاع ذاكرة رخوة، والاسترجاع بلا توليد أرشيف جامد، والتوليد بلا فهم فوضى اصطلاحية. الجمع بين الثلاثة هو معيار المستوى الثاني.

خطوات تشغيلية مختصرة:

-- حدد المدخلات.
-- وسم الوظائف.
-- اربط بالرتبة.
-- أخرج أثرا قابلا للفحص.
-- اكتب حالة الفشل.

مقياس:name}=TOOL حفظ التفصيل,input,process,output,review,failure_mode}

أداة منهجية: محرك الخلاف العميق

معرّف الصفحة: KB2-080 | الوحدة: الأدوات التطبيقية | الوظيفة: تحويل النظرية إلى تشغيل

يفصل أسماء الأقوال عن أسبابها، ويربط كل قول بمأخذه ودليل قوته وحدوده. هذه الأداة تعالج النقص العملي بين الفهم والإنتاج. كثير من الكتب تبدو مفهومة عند القراءة، لكنها تنهار عند تحويلها إلى ملخص أو درس أو قاعدة معرفة؛ لأن القارئ لا يملك جهازا يربط النص بوظيفته ومرتبته وأثره.

مدخلات الأداة هي: نص أو مسألة أو باب، سياق قريب، رتبة مصدر، وهدف استعمال. خطواتها تبدأ بالوسم، ثم الفرز، ثم الربط، ثم اختبار الاعتراض، ثم صياغة المخرج. المخرج يجب أن يكون قابلا للمراجعة: جدول، بطاقة، خريطة، prompt، أو معيار.

أخطر سوء استعمال للأداة أن تتحول إلى إجراء آلي أعمى. فالأداة لا تغني عن الفهم؛ هي تلزم الفهم بأن يترك أثرا منظما. لذلك يجب أن تكتب حدودها: متى تنفع؟ متى تفشل؟ ما الذي تحتاجه من مصدر؟ وأين يجب أن يتدخل الباحث المتخصص؟

للنماذج، توضع الأداة في صيغة ثابتة حتى لا تبتلعها اللغة: input، process، output، review، failure. كل أداة بلا mode failure ناقصة؛ لأن النموذج يحتاج أن يعرف كيف يخطئ بقدر ما يعرف كيف يعمل.

تطبيق هذه الوحدة داخل كتاب حقيقي يبدأ بتحديد موضعها من الفهرس ثم ربطها بسؤال المؤلف وخصمه ومرتبة الدليل. لا تستعمل الوحدة كفقرة عامة، بل كأداة تقرر: ماذا يحفظ من النص، ماذا يوسع، ماذا يخفض من يقين إلى فرضية، وماذا يحتاج إلى تحقق قبل أن يدخل في الخلاصة النهائية.

محكمة هذه الوحدة تفحص ثلاثة أخطاء: أن يتحول الأدوات التطبيقية إلى شعار بلا أثر، وأن تنفصل وظيفة تحويل النظرية إلى تشغيل عن موضعها في الكتاب، وأن ينتج النموذج صياغة قوية لا يمكن الرجوع منها إلى أصل أو سياق أو معيار. فإذا وقع أحد هذه الأخطاء، تعاد الوحدة إلى مرحلة الوسم والفرز قبل التركيب.

معيار الجودة في هذه الصفحة أن تخرج منها بطاقة قابلة للاسترجاع: تعريف مختصر، مدخلات واضحة، خطوات محددة، مخرج قابل للفحص، وحدود استعمال. فإذا لم يستطع الباحث أو النموذج أن يحول الصفحة إلى prompt أو جدول أو اختبار، فالمحتوى لم يبلغ بعد مستوى التشغيل المطلوب.

اختبار الحد الأدنى: أعط هذه الوحدة لنموذج آخر واطلب منه أن يستخرج منها سؤالا، قاعدة، خطأ ممنوعا، وأداة تطبيق. إذا عجز عن استخراج هذه العناصر الأربعة فإما أن الصفحة غامضة، أو أن الربط بين الأدوات التطبيقية وتحويل النظرية إلى تشغيل غير كاف، أو أن الصياغة أقوى من البنية.

صيغة الاستعمال المختصرة: اقرأ، وسِم، وافصل الرتب، ثم ركّب، ثم اهدم، ثم عدّل. لا تقبل مخرجا لا يحمل أثرا راجعا إلى النص، ولا تقبل أثرا بلا حد، ولا تقبل حدا بلا سبب. بهذه السلسلة يصير التطوير هجوميا لكنه غير فوضوي.

تطبيق مصغر: عند إدخال فصل من كتاب إسلامي، يستخرج النموذج أولا عنوان الباب وسؤال المؤلف، ثم يضع هذه الوحدة في موضعها: هل تخدم التعريف، أو الدليل، أو الخلاف، أو المقصد، أو النقد؟ بعد ذلك يكتب سطرا واحدا يبين لماذا لا يكفي التلخيص العادي في هذا الموضع.

منع التضخم: إذا ولدت الصفحة مفهوما جديدا، فلا يسمح باستعماله قبل تعريفه وحدوده ومثال صحيح ومثال فاشل. وإذا ولدت أداة، فلا تقبل حتى تحدد مدخلاتها وخطواتها ومخرجاتها. وإذا ولدت نظرية، فلا تدخل إلا بعد اعتراض قوي ونسخة معدلة.

أثر الصفحة في النسخة الكاملة يقاس بقدرتها على رفع ثلاث قدرات: قدرة الفهم، قدرة الاسترجاع، وقدرة التوليد. الفهم بلا استرجاع ذاكرة رخوة، والاسترجاع بلا توليد أرشيف جامد، والتوليد بلا فهم فوضى اصطلاحية. الجمع بين الثلاثة هو معيار المستوى الثاني.

خطوات تشغيلية مختصرة:

-- حدد المدخلات.
-- وسم الوظائف.
-- اربط بالرتبة.
-- أخرج أثرا قابلا للفحص.
-- اكتب حالة الفشل.

```
محرك:{name=TOOL الخلاف العميق,input,process,output,review,failure_mode}
```

أداة منهجية: بروتوكول القارئ العشري

معرّف الصفحة: KB2-081 | الوحدة: الأدوات التطبيقية | الوظيفة: تحويل النظرية إلى تشغيل

يشغل عشرة أدوار: حافظ، أصولي، محدث، فقيه، لغوي، متكلم، مؤرخ، ناقد، مهندس، مرب. هذه الأداة تعالج النقص العملي بين الفهم والإنتاج. كثير من الكتب تبدو مفهومة عند القراءة، لكنها تنهار عند تحويلها إلى ملخص أو درس أو قاعدة معرفة؛ لأن القارئ لا يملك جهازا يربط النص بوظيفته ومرتبته وأثره.

مدخلات الأداة هي: نص أو مسألة أو باب، سياق قريب، رتبة مصدر، وهدف استعمال. خطواتها تبدأ بالوسم، ثم الفرز، ثم الربط، ثم اختبار الاعتراض، ثم صياغة المخرج. المخرج يجب أن يكون قابلا للمراجعة: جدول، بطاقة، خريطة، prompt، أو معيار.

أخطر سوء استعمال للأداة أن تتحول إلى إجراء آلي أعمى. فالأداة لا تغني عن الفهم؛ هي تلزم الفهم بأن يترك أثرا منظما. لذلك يجب أن تكتب حدودها: متى تنفع؟ متى تفشل؟ ما الذي تحتاجه من مصدر؟ وأين يجب أن يتدخل الباحث المتخصص؟

للنماذج، توضع الأداة في صيغة ثابتة حتى لا تبتلعها اللغة: input، process، output، review، failure. كل أداة بلا mode failure ناقصة؛ لأن النموذج يحتاج أن يعرف كيف يخطئ بقدر ما يعرف كيف يعمل.

تطبيق هذه الوحدة داخل كتاب حقيقي يبدأ بتحديد موضعها من الفهرس ثم ربطها بسؤال المؤلف وخصمه ومرتبة الدليل. لا تستعمل الوحدة كفقرة عامة، بل كأداة تقرر: ماذا يحفظ من النص، ماذا يوسع، ماذا يخفض من يقين إلى فرضية، وماذا يحتاج إلى تحقق قبل أن يدخل في الخلاصة النهائية.

محكمة هذه الوحدة تفحص ثلاثة أخطاء: أن يتحول الأدوات التطبيقية إلى شعار بلا أثر، وأن تنفصل وظيفة تحويل النظرية إلى تشغيل عن موضعها في الكتاب، وأن ينتج النموذج صياغة قوية لا يمكن الرجوع منها إلى أصل أو سياق أو معيار. فإذا وقع أحد هذه الأخطاء، تعاد الوحدة إلى مرحلة الوسم والفرز قبل التركيب.

معيار الجودة في هذه الصفحة أن تخرج منها بطاقة قابلة للاسترجاع: تعريف مختصر، مدخلات واضحة، خطوات محددة، مخرج قابل للفحص، وحدود استعمال. فإذا لم يستطع الباحث أو النموذج أن يحول الصفحة إلى prompt أو جدول أو اختبار، فالمحتوى لم يبلغ بعد مستوى التشغيل المطلوب.

اختبار الحد الأدنى: أعط هذه الوحدة لنموذج آخر واطلب منه أن يستخرج منها سؤالا، قاعدة، خطأ ممنوعا، وأداة تطبيق. إذا عجز عن استخراج هذه العناصر الأربعة فإما أن الصفحة غامضة، أو أن الربط بين الأدوات التطبيقية وتحويل النظرية إلى تشغيل غير كاف، أو أن الصياغة أقوى من البنية.

صيغة الاستعمال المختصرة: اقرأ، وسِم، وافصل الرتب، ثم ركّب، ثم اهدم، ثم عدّل. لا تقبل مخرجا لا يحمل أثرا راجعا إلى النص، ولا تقبل أثرا بلا حد، ولا تقبل حدا بلا سبب. بهذه السلسلة يصير التطوير هجوميا لكنه غير فوضوي.

تطبيق مصغر: عند إدخال فصل من كتاب إسلامي، يستخرج النموذج أولا عنوان الباب وسؤال المؤلف، ثم يضع هذه الوحدة في موضعها: هل تخدم التعريف، أو الدليل، أو الخلاف، أو المقصد، أو النقد؟ بعد ذلك يكتب سطرا واحدا يبين لماذا لا يكفي التلخيص العادي في هذا الموضع.

منع التضخم: إذا ولدت الصفحة مفهوما جديدا، فلا يسمح باستعماله قبل تعريفه وحدوده ومثال صحيح ومثال فاشل. وإذا ولدت أداة، فلا تقبل حتى تحدد مدخلاتها وخطواتها ومخرجاتها. وإذا ولدت نظرية، فلا تدخل إلا بعد اعتراض قوي ونسخة معدلة.

أثر الصفحة في النسخة الكاملة يقاس بقدرتها على رفع ثلاث قدرات: قدرة الفهم، قدرة الاسترجاع، وقدرة التوليد. الفهم بلا استرجاع ذاكرة رخوة، والاسترجاع بلا توليد أرشيف جامد، والتوليد بلا فهم فوضى اصطلاحية. الجمع بين الثلاثة هو معيار المستوى الثاني.

خطوات تشغيلية مختصرة:

-- حدد المدخلات.
-- وسم الوظائف.
-- اربط بالرتبة.
-- أخرج أثرا قابلا للفحص.
-- اكتب حالة الفشل.

```
بروتوكول:name}=TOOL القارئ العشري,input,process,output,review,failure_mode}
```

أداة منهجية: خريطة الحاكمية الطبقية

معرّف الصفحة: KB2-082 | الوحدة: الأدوات التطبيقية | الوظيفة: تحويل النظرية إلى تشغيل

تحدد الطبقة التي يجب أن تحكم النتيجة: ثبوت، دلالة، جمع، ترجيح، مقصد، تنزيل. هذه الأداة تعالج النقص العملي بين الفهم والإنتاج. كثير من الكتب تبدو مفهومة عند القراءة، لكنها تنهار عند تحويلها إلى ملخص أو درس أو قاعدة معرفة؛ لأن القارئ لا يملك جهازا يربط النص بوظيفته ومرتبته وأثره.

مدخلات الأداة هي: نص أو مسألة أو باب، سياق قريب، رتبة مصدر، وهدف استعمال. خطواتها تبدأ بالوسم، ثم الفرز، ثم الربط، ثم اختبار الاعتراض، ثم صياغة المخرج. المخرج يجب أن يكون قابلا للمراجعة: جدول، بطاقة، خريطة، prompt، أو معيار.

أخطر سوء استعمال للأداة أن تتحول إلى إجراء آلي أعمى. فالأداة لا تغني عن الفهم؛ هي تلزم الفهم بأن يترك أثرا منظما. لذلك يجب أن تكتب حدودها: متى تنفع؟ متى تفشل؟ ما الذي تحتاجه من مصدر؟ وأين يجب أن يتدخل الباحث المتخصص؟

للنماذج، توضع الأداة في صيغة ثابتة حتى لا تبتلعها اللغة: input، process، output، review، failure. كل أداة بلا mode failure ناقصة؛ لأن النموذج يحتاج أن يعرف كيف يخطئ بقدر ما يعرف كيف يعمل.

تطبيق هذه الوحدة داخل كتاب حقيقي يبدأ بتحديد موضعها من الفهرس ثم ربطها بسؤال المؤلف وخصمه ومرتبة الدليل. لا تستعمل الوحدة كفقرة عامة، بل كأداة تقرر: ماذا يحفظ من النص، ماذا يوسع، ماذا يخفض من يقين إلى فرضية، وماذا يحتاج إلى تحقق قبل أن يدخل في الخلاصة النهائية.

محكمة هذه الوحدة تفحص ثلاثة أخطاء: أن يتحول الأدوات التطبيقية إلى شعار بلا أثر، وأن تنفصل وظيفة تحويل النظرية إلى تشغيل عن موضعها في الكتاب، وأن ينتج النموذج صياغة قوية لا يمكن الرجوع منها إلى أصل أو سياق أو معيار. فإذا وقع أحد هذه الأخطاء، تعاد الوحدة إلى مرحلة الوسم والفرز قبل التركيب.

معيار الجودة في هذه الصفحة أن تخرج منها بطاقة قابلة للاسترجاع: تعريف مختصر، مدخلات واضحة، خطوات محددة، مخرج قابل للفحص، وحدود استعمال. فإذا لم يستطع الباحث أو النموذج أن يحول الصفحة إلى prompt أو جدول أو اختبار، فالمحتوى لم يبلغ بعد مستوى التشغيل المطلوب.

اختبار الحد الأدنى: أعط هذه الوحدة لنموذج آخر واطلب منه أن يستخرج منها سؤالا، قاعدة، خطأ ممنوعا، وأداة تطبيق. إذا عجز عن استخراج هذه العناصر الأربعة فإما أن الصفحة غامضة، أو أن الربط بين الأدوات التطبيقية وتحويل النظرية إلى تشغيل غير كاف، أو أن الصياغة أقوى من البنية.

صيغة الاستعمال المختصرة: اقرأ، وسِم، وافصل الرتب، ثم ركّب، ثم اهدم، ثم عدّل. لا تقبل مخرجا لا يحمل أثرا راجعا إلى النص، ولا تقبل أثرا بلا حد، ولا تقبل حدا بلا سبب. بهذه السلسلة يصير التطوير هجوميا لكنه غير فوضوي.

تطبيق مصغر: عند إدخال فصل من كتاب إسلامي، يستخرج النموذج أولا عنوان الباب وسؤال المؤلف، ثم يضع هذه الوحدة في موضعها: هل تخدم التعريف، أو الدليل، أو الخلاف، أو المقصد، أو النقد؟ بعد ذلك يكتب سطرا واحدا يبين لماذا لا يكفي التلخيص العادي في هذا الموضع.

منع التضخم: إذا ولدت الصفحة مفهوما جديدا، فلا يسمح باستعماله قبل تعريفه وحدوده ومثال صحيح ومثال فاشل. وإذا ولدت أداة، فلا تقبل حتى تحدد مدخلاتها وخطواتها ومخرجاتها. وإذا ولدت نظرية، فلا تدخل إلا بعد اعتراض قوي ونسخة معدلة.

أثر الصفحة في النسخة الكاملة يقاس بقدرتها على رفع ثلاث قدرات: قدرة الفهم، قدرة الاسترجاع، وقدرة التوليد. الفهم بلا استرجاع ذاكرة رخوة، والاسترجاع بلا توليد أرشيف جامد، والتوليد بلا فهم فوضى اصطلاحية. الجمع بين الثلاثة هو معيار المستوى الثاني.

خطوات تشغيلية مختصرة:

-- حدد المدخلات.
-- وسم الوظائف.
-- اربط بالرتبة.
-- أخرج أثرا قابلا للفحص.
-- اكتب حالة الفشل.

```
خريطة:name}=TOOL الحاكمية الطبقية,input,process,output,review,failure_mode}
```

أداة منهجية: مؤشر الاستجداد الحقيقي

معرّف الصفحة: KB2-083 | الوحدة: الأدوات التطبيقية | الوظيفة: تحويل النظرية إلى تشغيل

يفرق بين نظرية جديدة ومصطلح جديد لفكرة قديمة، ويطلب آلية وإضافة واختبارا. هذه الأداة تعالج النقص العملي بين الفهم والإنتاج. كثير من الكتب تبدو مفهومة عند القراءة، لكنها تنهار عند تحويلها إلى ملخص أو درس أو قاعدة معرفة؛ لأن القارئ لا يملك جهازا يربط النص بوظيفته ومرتبته وأثره.

مدخلات الأداة هي: نص أو مسألة أو باب، سياق قريب، رتبة مصدر، وهدف استعمال. خطواتها تبدأ بالوسم، ثم الفرز، ثم الربط، ثم اختبار الاعتراض، ثم صياغة المخرج. المخرج يجب أن يكون قابلا للمراجعة: جدول، بطاقة، خريطة، prompt، أو معيار.

أخطر سوء استعمال للأداة أن تتحول إلى إجراء آلي أعمى. فالأداة لا تغني عن الفهم؛ هي تلزم الفهم بأن يترك أثرا منظما. لذلك يجب أن تكتب حدودها: متى تنفع؟ متى تفشل؟ ما الذي تحتاجه من مصدر؟ وأين يجب أن يتدخل الباحث المتخصص؟

للنماذج، توضع الأداة في صيغة ثابتة حتى لا تبتلعها اللغة: input، process، output، review، failure. كل أداة بلا mode failure ناقصة؛ لأن النموذج يحتاج أن يعرف كيف يخطئ بقدر ما يعرف كيف يعمل.

تطبيق هذه الوحدة داخل كتاب حقيقي يبدأ بتحديد موضعها من الفهرس ثم ربطها بسؤال المؤلف وخصمه ومرتبة الدليل. لا تستعمل الوحدة كفقرة عامة، بل كأداة تقرر: ماذا يحفظ من النص، ماذا يوسع، ماذا يخفض من يقين إلى فرضية، وماذا يحتاج إلى تحقق قبل أن يدخل في الخلاصة النهائية.

محكمة هذه الوحدة تفحص ثلاثة أخطاء: أن يتحول الأدوات التطبيقية إلى شعار بلا أثر، وأن تنفصل وظيفة تحويل النظرية إلى تشغيل عن موضعها في الكتاب، وأن ينتج النموذج صياغة قوية لا يمكن الرجوع منها إلى أصل أو سياق أو معيار. فإذا وقع أحد هذه الأخطاء، تعاد الوحدة إلى مرحلة الوسم والفرز قبل التركيب.

معيار الجودة في هذه الصفحة أن تخرج منها بطاقة قابلة للاسترجاع: تعريف مختصر، مدخلات واضحة، خطوات محددة، مخرج قابل للفحص، وحدود استعمال. فإذا لم يستطع الباحث أو النموذج أن يحول الصفحة إلى prompt أو جدول أو اختبار، فالمحتوى لم يبلغ بعد مستوى التشغيل المطلوب.

اختبار الحد الأدنى: أعط هذه الوحدة لنموذج آخر واطلب منه أن يستخرج منها سؤالا، قاعدة، خطأ ممنوعا، وأداة تطبيق. إذا عجز عن استخراج هذه العناصر الأربعة فإما أن الصفحة غامضة، أو أن الربط بين الأدوات التطبيقية وتحويل النظرية إلى تشغيل غير كاف، أو أن الصياغة أقوى من البنية.

صيغة الاستعمال المختصرة: اقرأ، وسِم، وافصل الرتب، ثم ركّب، ثم اهدم، ثم عدّل. لا تقبل مخرجا لا يحمل أثرا راجعا إلى النص، ولا تقبل أثرا بلا حد، ولا تقبل حدا بلا سبب. بهذه السلسلة يصير التطوير هجوميا لكنه غير فوضوي.

تطبيق مصغر: عند إدخال فصل من كتاب إسلامي، يستخرج النموذج أولا عنوان الباب وسؤال المؤلف، ثم يضع هذه الوحدة في موضعها: هل تخدم التعريف، أو الدليل، أو الخلاف، أو المقصد، أو النقد؟ بعد ذلك يكتب سطرا واحدا يبين لماذا لا يكفي التلخيص العادي في هذا الموضع.

منع التضخم: إذا ولدت الصفحة مفهوما جديدا، فلا يسمح باستعماله قبل تعريفه وحدوده ومثال صحيح ومثال فاشل. وإذا ولدت أداة، فلا تقبل حتى تحدد مدخلاتها وخطواتها ومخرجاتها. وإذا ولدت نظرية، فلا تدخل إلا بعد اعتراض قوي ونسخة معدلة.

أثر الصفحة في النسخة الكاملة يقاس بقدرتها على رفع ثلاث قدرات: قدرة الفهم، قدرة الاسترجاع، وقدرة التوليد. الفهم بلا استرجاع ذاكرة رخوة، والاسترجاع بلا توليد أرشيف جامد، والتوليد بلا فهم فوضى اصطلاحية. الجمع بين الثلاثة هو معيار المستوى الثاني.

خطوات تشغيلية مختصرة:

-- حدد المدخلات.
-- وسم الوظائف.
-- اربط بالرتبة.
-- أخرج أثرا قابلا للفحص.
-- اكتب حالة الفشل.

```
مؤشر:name}=TOOL الاستجداد الحقيقي,input,process,output,review,failure_mode}
```

أداة منهجية: مصفوفة النقص إلى البناء

معرّف الصفحة: KB2-084 | الوحدة: الأدوات التطبيقية | الوظيفة: تحويل النظرية إلى تشغيل

تحول كل نقص إلى تعريف أو مبحث أو أداة أو فرضية أو نظرية أو محور بحث. هذه الأداة تعالج النقص العملي بين الفهم والإنتاج. كثير من الكتب تبدو مفهومة عند القراءة، لكنها تنهار عند تحويلها إلى ملخص أو درس أو قاعدة معرفة، لأن القارئ لا يملك جهازا يربط النص بوظيفته ومرتبته وأثره.

مدخلات الأداة هي: نص أو مسألة أو باب، سياق قريب، رتبة مصدر، وهدف استعمال. خطواتها تبدأ بالوسم، ثم الفرز، ثم الربط، ثم اختبار الاعتراض، ثم صياغة المخرج. المخرج يجب أن يكون قابلا للمراجعة: جدول، بطاقة، خريطة، prompt، أو معيار.

أخطر سوء استعمال للأداة أن تتحول إلى إجراء آلي أعمى. فالأداة لا تغني عن الفهم؛ هي تلزم الفهم بأن يترك أثرا منظما. لذلك يجب أن تكتب حدودها: متى تنفع؟ متى تفشل؟ ما الذي تحتاجه من مصدر؟ وأين يجب أن يتدخل الباحث المتخصص؟

للنماذج، توضع الأداة في صيغة ثابتة حتى لا تبتلعها اللغة: input، process، output، review، failure. كل أداة بلا mode failure ناقصة؛ لأن النموذج يحتاج أن يعرف كيف يخطئ بقدر ما يعرف كيف يعمل.

تطبيق هذه الوحدة داخل كتاب حقيقي يبدأ بتحديد موضعها من الفهرس ثم ربطها بسؤال المؤلف وخصمه ومرتبة الدليل. لا تستعمل الوحدة كفقرة عامة، بل كأداة تقرر: ماذا يحفظ من النص، ماذا يوسع، ماذا يخفض من يقين إلى فرضية، وماذا يحتاج إلى تحقق قبل أن يدخل في الخلاصة النهائية.

محكمة هذه الوحدة تفحص ثلاثة أخطاء: أن يتحول الأدوات التطبيقية إلى شعار بلا أثر، وأن تنفصل وظيفة تحويل النظرية إلى تشغيل عن موضعها في الكتاب، وأن ينتج النموذج صياغة قوية لا يمكن الرجوع منها إلى أصل أو سياق أو معيار. فإذا وقع أحد هذه الأخطاء، تعاد الوحدة إلى مرحلة الوسم والفرز قبل التركيب.

معيار الجودة في هذه الصفحة أن تخرج منها بطاقة قابلة للاسترجاع: تعريف مختصر، مدخلات واضحة، خطوات محددة، مخرج قابل للفحص، وحدود استعمال. فإذا لم يستطع الباحث أو النموذج أن يحول الصفحة إلى prompt أو جدول أو اختبار، فالمحتوى لم يبلغ بعد مستوى التشغيل المطلوب.

اختبار الحد الأدنى: أعط هذه الوحدة لنموذج آخر واطلب منه أن يستخرج منها سؤالا، قاعدة، خطأ ممنوعا، وأداة تطبيق. إذا عجز عن استخراج هذه العناصر الأربعة فإما أن الصفحة غامضة، أو أن الربط بين الأدوات التطبيقية وتحويل النظرية إلى تشغيل غير كاف، أو أن الصياغة أقوى من البنية.

صيغة الاستعمال المختصرة: اقرأ، وسِم، وافصل الرتب، ثم ركّب، ثم اهدم، ثم عدّل. لا تقبل مخرجا لا يحمل أثرا راجعا إلى النص، ولا تقبل أثرا بلا حد، ولا تقبل حدا بلا سبب. بهذه السلسلة يصير التطوير هجوميا لكنه غير فوضوي.

تطبيق مصغر: عند إدخال فصل من كتاب إسلامي، يستخرج النموذج أولا عنوان الباب وسؤال المؤلف، ثم يضع هذه الوحدة في موضعها: هل تخدم التعريف، أو الدليل، أو الخلاف، أو المقصد، أو النقد؟ بعد ذلك يكتب سطرا واحدا يبين لماذا لا يكفي التلخيص العادي في هذا الموضع.

منع التضخم: إذا ولدت الصفحة مفهوما جديدا، فلا يسمح باستعماله قبل تعريفه وحدوده ومثال صحيح ومثال فاشل. وإذا ولدت أداة، فلا تقبل حتى تحدد مدخلاتها وخطواتها ومخرجاتها. وإذا ولدت نظرية، فلا تدخل إلا بعد اعتراض قوي ونسخة معدلة.

أثر الصفحة في النسخة الكاملة يقاس بقدرتها على رفع ثلاث قدرات: قدرة الفهم، قدرة الاسترجاع، وقدرة التوليد. الفهم بلا استرجاع ذاكرة رخوة، والاسترجاع بلا توليد أرشيف جامد، والتوليد بلا فهم فوضى اصطلاحية. الجمع بين الثلاثة هو معيار المستوى الثاني.

خطوات تشغيلية مختصرة:

-- حدد المدخلات.
-- وسم الوظائف.
-- اربط بالرتبة.
-- أخرج أثرا قابلا للفحص.
-- اكتب حالة الفشل.

```
مصفوفة:{name} TOOL={input,process,output,review,failure_mode} النقص إلى البناء
```

اعتراض 7
قد يؤدي التركيب العابر للعلوم إلى إهمال التخصص الدقيق. الجواب التحسيني: يعالج بضرورة مراجعة متخصص في العلم المعني.

اعتراض 8
قد تصبح الأقوال المختارة انتقائية تخدم فرضية مسبقة. الجواب التحسيني: يعالج بإدراج أقوال مخالفة قوية لا تؤيد الفرضية.

اعتراض 9
قد يصنع الملخص ثمانين صفحة جميلة لكنها لا تعود إلى مواضع الأصل. الجواب التحسيني: يعالج بخريطة إحالات من كل نتيجة إلى موضعها.

اعتراض 10
قد يختلف تقدير التفصيل المهم من باحث إلى آخر. الجواب التحسيني: يعالج بمؤشر اتفاق بين مراجعين وسجل أسباب الاختيار.

الباب العاشر: فرضيات وأسئلة ومشاريع

12 فرضية بحثية

- كلما زادت القيود المحفوظة في الملخص زادت قدرته على منع سوء الاستعمال الفقهي.
- كتب الشروح تحمل نظريات ضمنية أكثر من المتون، لكن المتون تحدد مجالها الإجباري.
- الكتب الجدلية تحتاج إلى تمثيل الخصم أكثر مما تحتاج إلى زيادة الأدلة.
- كثرة الإحالات في الكتاب علامة شبكة علمية لا علامة حشو بالضرورة.
- تغير الاصطلاح عبر القرون يفسر جزءا كبيرا من سوء الفهم المعاصر للتراث.
- الملخص الذي يستعمل خرائط الحجة يقلل الأخطاء أكثر من الملخص الفقري الخالص.
- التحليل الرقمي للتراث مفيد في اكتشاف الأنماط لكنه خطير في تقرير الأحكام.
- تدريب الخادم على محكمة الهدم يزيد صدق المخرجات أكثر من زيادة حجم النموذج وحدها.
- العلوم الإسلامية تختلف في كثافة الاعتماد على السياق، والتاريخ والفتوى أعلاها حساسية.
- إدخال أقوال العلماء بوظائف محددة يمنع الاستشهاد الزخرفي.
- الملخص الثمانيني يصلح كمقياس جودة بين طلاب العلم المتقدمين.
- النموذج الوعائي يحسن وصل المقاصد بالنصوص دون إذابة أحدهما في الآخر.

12 سؤالا مستقبليا

- كيف نقيس ضياع التفصيل الفرعي رقميا؟
- ما الحد الأدنى من المصادر المقارنة لكل علم؟
- كيف نكشف أن الخادم نسب تركيبا جديدا إلى مؤلف قديم؟
- ما معيار جودة تلخيص كتاب حديثي؟
- كيف ندمج اختلاف الطبعات في الملخص؟
- ما أفضل شكل لخرائط الخلاف؟
- كيف نوزن أقوال العلماء دون سلطة أسماء؟
- كيف نقيس أثر السياق التاريخي؟
- ما حدود استعمال النقد الأكاديمي الحديث؟
- كيف نبني benchmark عربي لتلخيص كتب التراث؟
- كيف نراجع OCR في الكتب المصورة؟
- كيف نحول الملخص إلى قاعدة معرفة قابلة للاستعلام؟

12 مشروعا قابلا للتنفيذ

- بناء corpus ملخصات ثمانينية لكتب أصولية.
- إنشاء قاموس مصطلحات متغير حسب العلم.
- أداة وسم وظائف الفقرة في كتب التراث.
- مقارنة آلية بين طبعات متعددة.
- منصة محكمة هدم جماعية للملخصات.
- خريطة أقوال العلماء عبر القرون.
- Benchmark لتلخيص كتب الحديث.

أداة منهجية: محكمة الهدم الثلاثية

معرّف الصفحة: KB2-085 | الوحدة: الأدوات التطبيقية | الوظيفة: تحويل النظرية إلى تشغيل

تهدم الأصل، ثم الإضافة، ثم فكرة الخرق نفسها، وتفرض تعديل النسخة. هذه الأداة تعالج النقص العملي بين الفهم والإنتاج. كثير من الكتب تبدو مفهومة عند القراءة، لكنها تنهار عند تحويلها إلى ملخص أو درس أو قاعدة معرفة؛ لأن القارئ لا يملك جهازا يربط النص بوظيفته ومرتبته وأثره.

مدخلات الأداة هي: نص أو مسألة أو باب، سياق قريب، رتبة مصدر، وهدف استعمال. خطواتها تبدأ بالوسم، ثم الفرز، ثم الربط، ثم اختبار الاعتراض، ثم صياغة المخرج. المخرج يجب أن يكون قابلا للمراجعة: جدول، بطاقة، خريطة، prompt، أو معيار.

أخطر سوء استعمال للأداة أن تتحول إلى إجراء آلي أعمى. فالأداة لا تغني عن الفهم؛ هي تلزم الفهم بأن يترك أثرا منظما. لذلك يجب أن تكتب حدودها: متى تنفع؟ متى تفشل؟ ما الذي تحتاجه من مصدر؟ وأين يجب أن يتدخل الباحث المتخصص؟

للنماذج، توضع الأداة في صيغة ثابتة حتى لا تبتلعها اللغة: input، process، output، review، failure. كل أداة بلا mode failure ناقصة؛ لأن النموذج يحتاج أن يعرف كيف يخطئ بقدر ما يعرف كيف يعمل.

تطبيق هذه الوحدة داخل كتاب حقيقي يبدأ بتحديد موضعها من الفهرس ثم ربطها بسؤال المؤلف وخصمه ومرتبة الدليل. لا تستعمل الوحدة كفقرة عامة، بل كأداة تقرر: ماذا يحفظ من النص، ماذا يوسع، ماذا يخفض من يقين إلى فرضية، وماذا يحتاج إلى تحقق قبل أن يدخل في الخلاصة النهائية.

محكمة هذه الوحدة تفحص ثلاثة أخطاء: أن يتحول الأدوات التطبيقية إلى شعار بلا أثر، وأن تنفصل وظيفة تحويل النظرية إلى تشغيل عن موضعها في الكتاب، وأن ينتج النموذج صياغة قوية لا يمكن الرجوع منها إلى أصل أو سياق أو معيار. فإذا وقع أحد هذه الأخطاء، تعاد الوحدة إلى مرحلة الوسم والفرز قبل التركيب.

معيار الجودة في هذه الصفحة أن تخرج منها بطاقة قابلة للاسترجاع: تعريف مختصر، مدخلات واضحة، خطوات محددة، مخرج قابل للفحص، وحدود استعمال. فإذا لم يستطع الباحث أو النموذج أن يحول الصفحة إلى prompt أو جدول أو اختبار، فالمحتوى لم يبلغ بعد مستوى التشغيل المطلوب.

اختبار الحد الأدنى: أعط هذه الوحدة لنموذج آخر واطلب منه أن يستخرج منها سؤالا، قاعدة، خطأ ممنوعا، وأداة تطبيق. إذا عجز عن استخراج هذه العناصر الأربعة فإما أن الصفحة غامضة، أو أن الربط بين الأدوات التطبيقية وتحويل النظرية إلى تشغيل غير كاف، أو أن الصياغة أقوى من البنية.

صيغة الاستعمال المختصرة: اقرأ، وسِم، وافصل الرتب، ثم ركّب، ثم اهدم، ثم عدّل. لا تقبل مخرجا لا يحمل أثرا راجعا إلى النص، ولا تقبل أثرا بلا حد، ولا تقبل حدا بلا سبب. بهذه السلسلة يصير التطوير هجوميا لكنه غير فوضوي.

تطبيق مصغر: عند إدخال فصل من كتاب إسلامي، يستخرج النموذج أولا عنوان الباب وسؤال المؤلف، ثم يضع هذه الوحدة في موضعها: هل تخدم التعريف، أو الدليل، أو الخلاف، أو المقصد، أو النقد؟ بعد ذلك يكتب سطرا واحدا يبين لماذا لا يكفي التلخيص العادي في هذا الموضع.

منع التضخم: إذا ولدت الصفحة مفهوما جديدا، فلا يسمح باستعماله قبل تعريفه وحدوده ومثال صحيح ومثال فاشل. وإذا ولدت أداة، فلا تقبل حتى تحدد مدخلاتها وخطواتها ومخرجاتها. وإذا ولدت نظرية، فلا تدخل إلا بعد اعتراض قوي ونسخة معدلة.

أثر الصفحة في النسخة الكاملة يقاس بقدرتها على رفع ثلاث قدرات: قدرة الفهم، قدرة الاسترجاع، وقدرة التوليد. الفهم بلا استرجاع ذاكرة رخوة، والاسترجاع بلا توليد أرشيف جامد، والتوليد بلا فهم فوضى اصطلاحية. الجمع بين الثلاثة هو معيار المستوى الثاني.

خطوات تشغيلية مختصرة:

-- حدد المدخلات.
-- وسم الوظائف.
-- اربط بالرتبة.
-- أخرج أثرا قابلا للفحص.
-- اكتب حالة الفشل.

```
محكمة:name}=TOOL الهدم الثلاثية,{input,process,output,review,failure_mode}
```

أداة منهجية: قالب chunk للنماذج

معرّف الصفحة: KB2-086 | الوحدة: الأدوات التطبيقية | الوظيفة: تحويل النظرية إلى تشغيل

يقسم النص إلى وحدات: claim، evidence، context، rank، conflict، output، caveat. هذه الأداة تعالج النقص العملي بين الفهم والإنتاج. كثير من الكتب تبدو مفهومة عند القراءة، لكنها تنهار عند تحويلها إلى ملخص أو درس أو قاعدة معرفة؛ لأن القارئ لا يملك جهازا يربط النص بوظيفته ومرتبته وأثره.

مدخلات الأداة هي: نص أو مسألة أو باب، سياق قريب، رتبة مصدر، وهدف استعمال. خطواتها تبدأ بالوسم، ثم الفرز، ثم الربط، ثم اختبار الاعتراض، ثم صياغة المخرج. المخرج يجب أن يكون قابلا للمراجعة: جدول، بطاقة، خريطة، prompt، أو معيار.

أخطر سوء استعمال للأداة أن تتحول إلى إجراء آلي أعمى. فالأداة لا تغني عن الفهم؛ هي تلزم الفهم بأن يترك أثرا منظما. لذلك يجب أن تكتب حدودها: متى تنفع؟ متى تفشل؟ ما الذي تحتاجه من مصدر؟ وأين يجب أن يتدخل الباحث المتخصص؟

للنماذج، توضع الأداة في صيغة ثابتة حتى لا تبتلعها اللغة: input، process، output، review، failure. كل أداة بلا mode failure ناقصة؛ لأن النموذج يحتاج أن يعرف كيف يخطئ بقدر ما يعرف كيف يعمل.

تطبيق هذه الوحدة داخل كتاب حقيقي يبدأ بتحديد موضعها من الفهرس ثم ربطها بسؤال المؤلف وخصمه ومرتبة الدليل. لا تستعمل الوحدة كفقرة عامة، بل كأداة تقرر: ماذا يحفظ من النص، ماذا يوسع، ماذا يخفض من يقين إلى فرضية، وماذا يحتاج إلى تحقق قبل أن يدخل في الخلاصة النهائية.

محكمة هذه الوحدة تفحص ثلاثة أخطاء: أن يتحول الأدوات التطبيقية إلى شعار بلا أثر، وأن تنفصل وظيفة تحويل النظرية إلى تشغيل عن موضعها في الكتاب، وأن ينتج النموذج صياغة قوية لا يمكن الرجوع منها إلى أصل أو سياق أو معيار. فإذا وقع أحد هذه الأخطاء، تعاد الوحدة إلى مرحلة الوسم والفرز قبل التركيب.

معيار الجودة في هذه الصفحة أن تخرج منها بطاقة قابلة للاسترجاع: تعريف مختصر، مدخلات واضحة، خطوات محددة، مخرج قابل للفحص، وحدود استعمال. فإذا لم يستطع الباحث أو النموذج أن يحول الصفحة إلى prompt أو جدول أو اختبار، فالمحتوى لم يبلغ بعد مستوى التشغيل المطلوب.

اختبار الحد الأدنى: أعط هذه الوحدة لنموذج آخر واطلب منه أن يستخرج منها سؤالا، قاعدة، خطأ ممنوعا، وأداة تطبيق. إذا عجز عن استخراج هذه العناصر الأربعة فإما أن الصفحة غامضة، أو أن الربط بين الأدوات التطبيقية وتحويل النظرية إلى تشغيل غير كاف، أو أن الصياغة أقوى من البنية.

صيغة الاستعمال المختصرة: اقرأ، وسِم، وافصل الرتب، ثم ركّب، ثم اهدم، ثم عدّل. لا تقبل مخرجا لا يحمل أثرا راجعا إلى النص، ولا تقبل أثرا بلا حد، ولا تقبل حدا بلا سبب. بهذه السلسلة يصير التطوير هجوميا لكنه غير فوضوي.

تطبيق مصغر: عند إدخال فصل من كتاب إسلامي، يستخرج النموذج أولا عنوان الباب وسؤال المؤلف، ثم يضع هذه الوحدة في موضعها: هل تخدم التعريف، أو الدليل، أو الخلاف، أو المقصد، أو النقد؟ بعد ذلك يكتب سطرا واحدا يبين لماذا لا يكفي التلخيص العادي في هذا الموضع.

منع التضخم: إذا ولدت الصفحة مفهوما جديدا، فلا يسمح باستعماله قبل تعريفه وحدوده ومثال صحيح ومثال فاشل. وإذا ولدت أداة، فلا تقبل حتى تحدد مدخلاتها وخطواتها ومخرجاتها. وإذا ولدت نظرية، فلا تدخل إلا بعد اعتراض قوي ونسخة معدلة.

أثر الصفحة في النسخة الكاملة يقاس بقدرتها على رفع ثلاث قدرات: قدرة الفهم، قدرة الاسترجاع، وقدرة التوليد. الفهم بلا استرجاع ذاكرة رخوة، والاسترجاع بلا توليد أرشيف جامد، والتوليد بلا فهم فوضى اصطلاحية. الجمع بين الثلاثة هو معيار المستوى الثاني.

خطوات تشغيلية مختصرة:

-- حدد المدخلات.
-- وسم الوظائف.
-- اربط بالرتبة.
-- أخرج أثرا قابلا للفحص.
-- اكتب حالة الفشل.

قالب:name}=TOOL chunk للنماذج,{input,process,output,review,failure_mode}

أداة منهجية: مؤشر قابلية التعليم

معرّف الصفحة: KB2-087 | الوحدة: الأدوات التطبيقية | الوظيفة: تحويل النظرية إلى تشغيل

يقيس هل يمكن تحويل الفصل إلى درس، سؤال، تمرين، بطاقة مراجعة، ومسار تكوين. هذه الأداة تعالج النقص العملي بين الفهم والإنتاج. كثير من الكتب تبدو مفهومة عند القراءة، لكنها تنهار عند تحويلها إلى ملخص أو درس أو قاعدة معرفة، لأن القارئ لا يملك جهازا يربط النص بوظيفته ومرتبته وأثره.

مدخلات الأداة هي: نص أو مسألة أو باب، سياق قريب، رتبة مصدر، وهدف استعمال. خطواتها تبدأ بالوسم، ثم الفرز، ثم الربط، ثم اختبار الاعتراض، ثم صياغة المخرج. المخرج يجب أن يكون قابلا للمراجعة: جدول، بطاقة، خريطة، prompt، أو معيار.

أخطر سوء استعمال للأداة أن تتحول إلى إجراء آلي أعمى. فالأداة لا تغني عن الفهم؛ هي تلزم الفهم بأن يترك أثرا منظما. لذلك يجب أن تكتب حدودها: متى تنفع؟ متى تفشل؟ ما الذي تحتاجه من مصدر؟ وأين يجب أن يتدخل الباحث المتخصص؟

للنماذج، توضع الأداة في صيغة ثابتة حتى لا تبتلعها اللغة: input، process، output، review، failure. كل أداة بلا mode failure ناقصة؛ لأن النموذج يحتاج أن يعرف كيف يخطئ بقدر ما يعرف كيف يعمل.

تطبيق هذه الوحدة داخل كتاب حقيقي يبدأ بتحديد موضعها من الفهرس ثم ربطها بسؤال المؤلف وخصمه ومرتبة الدليل. لا تستعمل الوحدة كفقرة عامة، بل كأداة تقرر: ماذا يحفظ من النص، ماذا يوسع، ماذا يخفض من يقين إلى فرضية، وماذا يحتاج إلى تحقق قبل أن يدخل في الخلاصة النهائية.

محكمة هذه الوحدة تفحص ثلاثة أخطاء: أن يتحول الأدوات التطبيقية إلى شعار بلا أثر، وأن تنفصل وظيفة تحويل النظرية إلى تشغيل عن موضعها في الكتاب، وأن ينتج النموذج صياغة قوية لا يمكن الرجوع منها إلى أصل أو سياق أو معيار. فإذا وقع أحد هذه الأخطاء، تعاد الوحدة إلى مرحلة الوسم والفرز قبل التركيب.

معيار الجودة في هذه الصفحة أن تخرج منها بطاقة قابلة للاسترجاع: تعريف مختصر، مدخلات واضحة، خطوات محددة، مخرج قابل للفحص، وحدود استعمال. فإذا لم يستطع الباحث أو النموذج أن يحول الصفحة إلى prompt أو جدول أو اختبار، فالمحتوى لم يبلغ بعد مستوى التشغيل المطلوب.

اختبار الحد الأدنى: أعط هذه الوحدة لنموذج آخر واطلب منه أن يستخرج منها سؤالا، قاعدة، خطأ ممنوعا، وأداة تطبيق. إذا عجز عن استخراج هذه العناصر الأربعة فإما أن الصفحة غامضة، أو أن الربط بين الأدوات التطبيقية وتحويل النظرية إلى تشغيل غير كاف، أو أن الصياغة أقوى من البنية.

صيغة الاستعمال المختصرة: اقرأ، وسِم، وافصل الرتب، ثم ركّب، ثم اهدم، ثم عدّل. لا تقبل مخرجا لا يحمل أثرا راجعا إلى النص، ولا تقبل أثرا بلا حد، ولا تقبل حدا بلا سبب. بهذه السلسلة يصير التطوير هجوميا لكنه غير فوضوي.

تطبيق مصغر: عند إدخال فصل من كتاب إسلامي، يستخرج النموذج أولا عنوان الباب وسؤال المؤلف، ثم يضع هذه الوحدة في موضعها: هل تخدم التعريف، أو الدليل، أو الخلاف، أو المقصد، أو النقد؟ بعد ذلك يكتب سطرا واحدا يبين لماذا لا يكفي التلخيص العادي في هذا الموضع.

منع التضخم: إذا ولدت الصفحة مفهوما جديدا، فلا يسمح باستعماله قبل تعريفه وحدوده ومثال صحيح ومثال فاشل. وإذا ولدت أداة، فلا تقبل حتى تحدد مدخلاتها وخطواتها ومخرجاتها. وإذا ولدت نظرية، فلا تدخل إلا بعد اعتراض قوي ونسخة معدلة.

أثر الصفحة في النسخة الكاملة يقاس بقدرتها على رفع ثلاث قدرات: قدرة الفهم، قدرة الاسترجاع، وقدرة التوليد. الفهم بلا استرجاع ذاكرة رخوة، والاسترجاع بلا توليد أرشيف جامد، والتوليد بلا فهم فوضى اصطلاحية. الجمع بين الثلاثة هو معيار المستوى الثاني.

خطوات تشغيلية مختصرة:

-- حدد المدخلات.
-- وسم الوظائف.
-- اربط بالرتبة.
-- أخرج أثرا قابلا للفحص.
-- اكتب حالة الفشل.

```
مؤشر:name}=TOOL قابلية التعليم,input,process,output,review,failure_mode}
```

أداة منهجية: مؤشر قابلية الاختبار

معرّف الصفحة: KB2-088 | الوحدة: الأدوات التطبيقية | الوظيفة: تحويل النظرية إلى تشغيل

يسأل: ما الذي لو ظهر سيضعف هذا النموذج أو يضطره إلى تعديل؟ هذه الأداة تعالج النقص العملي بين الفهم والإنتاج. كثير من الكتب تبدو مفهومة عند القراءة، لكنها تنهار عند تحويلها إلى ملخص أو درس أو قاعدة معرفة، لأن القارئ لا يملك جهازا يربط النص بوظيفته ومرتبته وأثره.

مدخلات الأداة هي: نص أو مسألة أو باب، سياق قريب، رتبة مصدر، وهدف استعمال. خطواتها تبدأ بالوسم، ثم الفرز، ثم الربط، ثم اختبار الاعتراض، ثم صياغة المخرج. المخرج يجب أن يكون قابلا للمراجعة: جدول، بطاقة، خريطة، prompt، أو معيار.

أخطر سوء استعمال للأداة أن تتحول إلى إجراء آلي أعمى. فالأداة لا تغني عن الفهم؛ هي تلزم الفهم بأن يترك أثرا منظما. لذلك يجب أن تكتب حدودها: متى تنفع؟ متى تفشل؟ ما الذي تحتاجه من مصدر؟ وأين يجب أن يتدخل الباحث المتخصص؟

للنماذج، توضع الأداة في صيغة ثابتة حتى لا تبتلعها اللغة: input، process، output، review، failure. كل أداة بلا mode failure ناقصة؛ لأن النموذج يحتاج أن يعرف كيف يخطئ بقدر ما يعرف كيف يعمل.

تطبيق هذه الوحدة داخل كتاب حقيقي يبدأ بتحديد موضعها من الفهرس ثم ربطها بسؤال المؤلف وخصمه ومرتبة الدليل. لا تستعمل الوحدة كفقرة عامة، بل كأداة تقرر: ماذا يحفظ من النص، ماذا يوسع، ماذا يخفض من يقين إلى فرضية، وماذا يحتاج إلى تحقق قبل أن يدخل في الخلاصة النهائية.

محكمة هذه الوحدة تفحص ثلاثة أخطاء: أن يتحول الأدوات التطبيقية إلى شعار بلا أثر، وأن تنفصل وظيفة تحويل النظرية إلى تشغيل عن موضعها في الكتاب، وأن ينتج النموذج صياغة قوية لا يمكن الرجوع منها إلى أصل أو سياق أو معيار. فإذا وقع أحد هذه الأخطاء، تعاد الوحدة إلى مرحلة الوسم والفرز قبل التركيب.

معيار الجودة في هذه الصفحة أن تخرج منها بطاقة قابلة للاسترجاع: تعريف مختصر، مدخلات واضحة، خطوات محددة، مخرج قابل للفحص، وحدود استعمال. فإذا لم يستطع الباحث أو النموذج أن يحول الصفحة إلى prompt أو جدول أو اختبار، فالمحتوى لم يبلغ بعد مستوى التشغيل المطلوب.

اختبار الحد الأدنى: أعط هذه الوحدة لنموذج آخر واطلب منه أن يستخرج منها سؤالا، قاعدة، خطأ ممنوعا، وأداة تطبيق. إذا عجز عن استخراج هذه العناصر الأربعة فإما أن الصفحة غامضة، أو أن الربط بين الأدوات التطبيقية وتحويل النظرية إلى تشغيل غير كاف، أو أن الصياغة أقوى من البنية.

صيغة الاستعمال المختصرة: اقرأ، وسِم، وافصل الرتب، ثم ركّب، ثم اهدم، ثم عدّل. لا تقبل مخرجا لا يحمل أثرا راجعا إلى النص، ولا تقبل أثرا بلا حد، ولا تقبل حدا بلا سبب. بهذه السلسلة يصير التطوير هجوميا لكنه غير فوضوي.

تطبيق مصغر: عند إدخال فصل من كتاب إسلامي، يستخرج النموذج أولا عنوان الباب وسؤال المؤلف، ثم يضع هذه الوحدة في موضعها: هل تخدم التعريف، أو الدليل، أو الخلاف، أو المقصد، أو النقد؟ بعد ذلك يكتب سطرا واحدا يبين لماذا لا يكفي التلخيص العادي في هذا الموضع.

منع التضخم: إذا ولدت الصفحة مفهوما جديدا، فلا يسمح باستعماله قبل تعريفه وحدوده ومثال صحيح ومثال فاشل. وإذا ولدت أداة، فلا تقبل حتى تحدد مدخلاتها وخطواتها ومخرجاتها. وإذا ولدت نظرية، فلا تدخل إلا بعد اعتراض قوي ونسخة معدلة.

أثر الصفحة في النسخة الكاملة يقاس بقدرتها على رفع ثلاث قدرات: قدرة الفهم، قدرة الاسترجاع، وقدرة التوليد. الفهم بلا استرجاع ذاكرة رخوة، والاسترجاع بلا توليد أرشيف جامد، والتوليد بلا فهم فوضى اصطلاحية. الجمع بين الثلاثة هو معيار المستوى الثاني.

خطوات تشغيلية مختصرة:

-- حدد المدخلات.
-- وسم الوظائف.
-- اربط بالرتبة.
-- أخرج أثرا قابلا للفحص.
-- اكتب حالة الفشل.

```
مؤشر:{name}=TOOL قابلية الاختبار,{input,process,output,review,failure_mode}
```

أداة منهجية: خريطة التراكب المعرفي

معرّف الصفحة: KB2-089 | الوحدة: الأدوات التطبيقية | الوظيفة: تحويل النظرية إلى تشغيل

تظهر كيف يتداخل النص واللغة والتاريخ والفقه والمقصد في المسألة الواحدة. هذه الأداة تعالج النقص العملي بين الفهم والإنتاج. كثير من الكتب تبدو مفهومة عند القراءة، لكنها تنهار عند تحويلها إلى ملخص أو درس أو قاعدة معرفة؛ لأن القارئ لا يملك جهازا يربط النص بوظيفته ومرتبته وأثره.

مدخلات الأداة هي: نص أو مسألة أو باب، سياق قريب، رتبة مصدر، وهدف استعمال. خطواتها تبدأ بالوسم، ثم الفرز، ثم الربط، ثم اختبار الاعتراض، ثم صياغة المخرج. المخرج يجب أن يكون قابلا للمراجعة: جدول، بطاقة، خريطة، prompt، أو معيار.

أخطر سوء استعمال للأداة أن تتحول إلى إجراء آلي أعمى. فالأداة لا تغني عن الفهم؛ هي تلزم الفهم بأن يترك أثرا منظما. لذلك يجب أن تكتب حدودها: متى تنفع؟ متى تفشل؟ ما الذي تحتاجه من مصدر؟ وأين يجب أن يتدخل الباحث المتخصص؟

للنماذج، توضع الأداة في صيغة ثابتة حتى لا تبتلعها اللغة: input، process، output، review، failure. كل أداة بلا mode failure ناقصة؛ لأن النموذج يحتاج أن يعرف كيف يخطئ بقدر ما يعرف كيف يعمل.

تطبيق هذه الوحدة داخل كتاب حقيقي يبدأ بتحديد موضعها من الفهرس ثم ربطها بسؤال المؤلف وخصمه ومرتبة الدليل. لا تستعمل الوحدة كفقرة عامة، بل كأداة تقرر: ماذا يحفظ من النص، ماذا يوسع، ماذا يخفض من يقين إلى فرضية، وماذا يحتاج إلى تحقق قبل أن يدخل في الخلاصة النهائية.

محكمة هذه الوحدة تفحص ثلاثة أخطاء: أن يتحول الأدوات التطبيقية إلى شعار بلا أثر، وأن تنفصل وظيفة تحويل النظرية إلى تشغيل عن موضعها في الكتاب، وأن ينتج النموذج صياغة قوية لا يمكن الرجوع منها إلى أصل أو سياق أو معيار. فإذا وقع أحد هذه الأخطاء، تعاد الوحدة إلى مرحلة الوسم والفرز قبل التركيب.

معيار الجودة في هذه الصفحة أن تخرج منها بطاقة قابلة للاسترجاع: تعريف مختصر، مدخلات واضحة، خطوات محددة، مخرج قابل للفحص، وحدود استعمال. فإذا لم يستطع الباحث أو النموذج أن يحول الصفحة إلى prompt أو جدول أو اختبار، فالمحتوى لم يبلغ بعد مستوى التشغيل المطلوب.

اختبار الحد الأدنى: أعط هذه الوحدة لنموذج آخر واطلب منه أن يستخرج منها سؤالا، قاعدة، خطأ ممنوعا، وأداة تطبيق. إذا عجز عن استخراج هذه العناصر الأربعة فإما أن الصفحة غامضة، أو أن الربط بين الأدوات التطبيقية وتحويل النظرية إلى تشغيل غير كاف، أو أن الصياغة أقوى من البنية.

صيغة الاستعمال المختصرة: اقرأ، وسِم، وافصل الرتب، ثم ركّب، ثم اهدم، ثم عدّل. لا تقبل مخرجا لا يحمل أثرا راجعا إلى النص، ولا تقبل أثرا بلا حد، ولا تقبل حدا بلا سبب. بهذه السلسلة يصير التطوير هجوميا لكنه غير فوضوي.

تطبيق مصغر: عند إدخال فصل من كتاب إسلامي، يستخرج النموذج أولا عنوان الباب وسؤال المؤلف، ثم يضع هذه الوحدة في موضعها: هل تخدم التعريف، أو الدليل، أو الخلاف، أو المقصد، أو النقد؟ بعد ذلك يكتب سطرا واحدا يبين لماذا لا يكفي التلخيص العادي في هذا الموضع.

منع التضخم: إذا ولدت الصفحة مفهوما جديدا، فلا يسمح باستعماله قبل تعريفه وحدوده ومثال صحيح ومثال فاشل. وإذا ولدت أداة، فلا تقبل حتى تحدد مدخلاتها وخطواتها ومخرجاتها. وإذا ولدت نظرية، فلا تدخل إلا بعد اعتراض قوي ونسخة معدلة.

أثر الصفحة في النسخة الكاملة يقاس بقدرتها على رفع ثلاث قدرات: قدرة الفهم، قدرة الاسترجاع، وقدرة التوليد. الفهم بلا استرجاع ذاكرة رخوة، والاسترجاع بلا توليد أرشيف جامد، والتوليد بلا فهم فوضى اصطلاحية. الجمع بين الثلاثة هو معيار المستوى الثاني.

خطوات تشغيلية مختصرة:

-- حدد المدخلات.
-- وسم الوظائف.
-- اربط بالرتبة.
-- أخرج أثرا قابلا للفحص.
-- اكتب حالة الفشل.

```
خريطة:name}=TOOL التراكب المعرفي,input,process,output,review,failure_mode}
```

أداة منهجية: مصفوفة المدارس المنافسة

معرّف الصفحة: KB2-090 | الوحدة: الأدوات التطبيقية | الوظيفة: تحويل النظرية إلى تشغيل

تعطي كل مدرسة أفضل صياغة ممكنة قبل نقدها حتى لا يكون النقد صوريا. هذه الأداة تعالج النقص العملي بين الفهم والإنتاج. كثير من الكتب تبدو مفهومة عند القراءة، لكنها تنهار عند تحويلها إلى ملخص أو درس أو قاعدة معرفة، لأن القارئ لا يملك جهازا يربط النص بوظيفته ومرتبته وأثره.

مدخلات الأداة هي: نص أو مسألة أو باب، سياق قريب، رتبة مصدر، وهدف استعمال. خطواتها تبدأ بالوسم، ثم الفرز، ثم الربط، ثم اختبار الاعتراض، ثم صياغة المخرج. المخرج يجب أن يكون قابلا للمراجعة: جدول، بطاقة، خريطة، prompt، أو معيار.

أخطر سوء استعمال للأداة أن تتحول إلى إجراء آلي أعمى. فالأداة لا تغني عن الفهم؛ هي تلزم الفهم بأن يترك أثرا منظما. لذلك يجب أن تكتب حدودها: متى تنفع؟ متى تفشل؟ ما الذي تحتاجه من مصدر؟ وأين يجب أن يتدخل الباحث المتخصص؟

للنماذج، توضع الأداة في صيغة ثابتة حتى لا تبتلعها اللغة: input، process، output، review، failure. كل أداة بلا mode failure ناقصة؛ لأن النموذج يحتاج أن يعرف كيف يخطئ بقدر ما يعرف كيف يعمل.

تطبيق هذه الوحدة داخل كتاب حقيقي يبدأ بتحديد موضعها من الفهرس ثم ربطها بسؤال المؤلف وخصمه ومرتبة الدليل. لا تستعمل الوحدة كفقرة عامة، بل كأداة تقرر: ماذا يحفظ من النص، ماذا يوسع، ماذا يخفض من يقين إلى فرضية، وماذا يحتاج إلى تحقق قبل أن يدخل في الخلاصة النهائية.

محكمة هذه الوحدة تفحص ثلاثة أخطاء: أن يتحول الأدوات التطبيقية إلى شعار بلا أثر، وأن تنفصل وظيفة تحويل النظرية إلى تشغيل عن موضعها في الكتاب، وأن ينتج النموذج صياغة قوية لا يمكن الرجوع منها إلى أصل أو سياق أو معيار. فإذا وقع أحد هذه الأخطاء، تعاد الوحدة إلى مرحلة الوسم والفرز قبل التركيب.

معيار الجودة في هذه الصفحة أن تخرج منها بطاقة قابلة للاسترجاع: تعريف مختصر، مدخلات واضحة، خطوات محددة، مخرج قابل للفحص، وحدود استعمال. فإذا لم يستطع الباحث أو النموذج أن يحول الصفحة إلى prompt أو جدول أو اختبار، فالمحتوى لم يبلغ بعد مستوى التشغيل المطلوب.

اختبار الحد الأدنى: أعط هذه الوحدة لنموذج آخر واطلب منه أن يستخرج منها سؤالا، قاعدة، خطأ ممنوعا، وأداة تطبيق. إذا عجز عن استخراج هذه العناصر الأربعة فإما أن الصفحة غامضة، أو أن الربط بين الأدوات التطبيقية وتحويل النظرية إلى تشغيل غير كاف، أو أن الصياغة أقوى من البنية.

صيغة الاستعمال المختصرة: اقرأ، وسِم، وافصل الرتب، ثم ركّب، ثم اهدم، ثم عدّل. لا تقبل مخرجا لا يحمل أثرا راجعا إلى النص، ولا تقبل أثرا بلا حد، ولا تقبل حدا بلا سبب. بهذه السلسلة يصير التطوير هجوميا لكنه غير فوضوي.

تطبيق مصغر: عند إدخال فصل من كتاب إسلامي، يستخرج النموذج أولا عنوان الباب وسؤال المؤلف، ثم يضع هذه الوحدة في موضعها: هل تخدم التعريف، أو الدليل، أو الخلاف، أو المقصد، أو النقد؟ بعد ذلك يكتب سطرا واحدا يبين لماذا لا يكفي التلخيص العادي في هذا الموضع.

منع التضخم: إذا ولدت الصفحة مفهوما جديدا، فلا يسمح باستعماله قبل تعريفه وحدوده ومثال صحيح ومثال فاشل. وإذا ولدت أداة، فلا تقبل حتى تحدد مدخلاتها وخطواتها ومخرجاتها. وإذا ولدت نظرية، فلا تدخل إلا بعد اعتراض قوي ونسخة معدلة.

أثر الصفحة في النسخة الكاملة يقاس بقدرتها على رفع ثلاث قدرات: قدرة الفهم، قدرة الاسترجاع، وقدرة التوليد. الفهم بلا استرجاع ذاكرة رخوة، والاسترجاع بلا توليد أرشيف جامد، والتوليد بلا فهم فوضى اصطلاحية. الجمع بين الثلاثة هو معيار المستوى الثاني.

خطوات تشغيلية مختصرة:

-- حدد المدخلات.
-- وسم الوظائف.
-- اربط بالرتبة.
-- أخرج أثرا قابلا للفحص.
-- اكتب حالة الفشل.

```
مصفوفة:{name} TOOL={المدارس المنافسة,input,process,output,review,failure_mode}
```

أداة منهجية: بروتوكول منع نسبة الجديد للمؤلف

معرّف الصفحة: KB2-091 | الوحدة: الأدوات التطبيقية | الوظيفة: تحويل النظرية إلى تشغيل

يفرض وسما واضحا: قال، يستفاد، يلزم، نقترح، نختبر. هذه الأداة تعالج النقص العملي بين الفهم والإنتاج. كثير من الكتب تبدو مفهومة عند القراءة، لكنها تنهار عند تحويلها إلى ملخص أو درس أو قاعدة معرفة، لأن القارئ لا يملك جهازا يربط النص بوظيفته ومرتبته وأثره.

مدخلات الأداة هي: نص أو مسألة أو باب، سياق قريب، رتبة مصدر، وهدف استعمال. خطواتها تبدأ بالوسم، ثم الفرز، ثم الربط، ثم اختبار الاعتراض، ثم صياغة المخرج. المخرج يجب أن يكون قابلا للمراجعة: جدول، بطاقة، خريطة، prompt، أو معيار.

أخطر سوء استعمال للأداة أن تتحول إلى إجراء آلي أعمى. فالأداة لا تغني عن الفهم؛ هي تلزم الفهم بأن يترك أثرا منظما. لذلك يجب أن تكتب حدودها: متى تنفع؟ متى تفشل؟ ما الذي تحتاجه من مصدر؟ وأين يجب أن يتدخل الباحث المتخصص؟

للنماذج، توضع الأداة في صيغة ثابتة حتى لا تبتلعها اللغة: input، process، output، review، failure. كل أداة بلا mode failure ناقصة؛ لأن النموذج يحتاج أن يعرف كيف يخطئ بقدر ما يعرف كيف يعمل.

تطبيق هذه الوحدة داخل كتاب حقيقي يبدأ بتحديد موضعها من الفهرس ثم ربطها بسؤال المؤلف وخصمه ومرتبة الدليل. لا تستعمل الوحدة كفقرة عامة، بل كأداة تقرر: ماذا يحفظ من النص، ماذا يوسع، ماذا يخفض من يقين إلى فرضية، وماذا يحتاج إلى تحقق قبل أن يدخل في الخلاصة النهائية.

محكمة هذه الوحدة تفحص ثلاثة أخطاء: أن يتحول الأدوات التطبيقية إلى شعار بلا أثر، وأن تنفصل وظيفة تحويل النظرية إلى تشغيل عن موضعها في الكتاب، وأن ينتج النموذج صياغة قوية لا يمكن الرجوع منها إلى أصل أو سياق أو معيار. فإذا وقع أحد هذه الأخطاء، تعاد الوحدة إلى مرحلة الوسم والفرز قبل التركيب.

معيار الجودة في هذه الصفحة أن تخرج منها بطاقة قابلة للاسترجاع: تعريف مختصر، مدخلات واضحة، خطوات محددة، مخرج قابل للفحص، وحدود استعمال. فإذا لم يستطع الباحث أو النموذج أن يحول الصفحة إلى prompt أو جدول أو اختبار، فالمحتوى لم يبلغ بعد مستوى التشغيل المطلوب.

اختبار الحد الأدنى: أعط هذه الوحدة لنموذج آخر واطلب منه أن يستخرج منها سؤالا، قاعدة، خطأ ممنوعا، وأداة تطبيق. إذا عجز عن استخراج هذه العناصر الأربعة فإما أن الصفحة غامضة، أو أن الربط بين الأدوات التطبيقية وتحويل النظرية إلى تشغيل غير كاف، أو أن الصياغة أقوى من البنية.

صيغة الاستعمال المختصرة: اقرأ، وسِم، وافصل الرتب، ثم ركّب، ثم اهدم، ثم عدّل. لا تقبل مخرجا لا يحمل أثرا راجعا إلى النص، ولا تقبل أثرا بلا حد، ولا تقبل حدا بلا سبب. بهذه السلسلة يصير التطوير هجوميا لكنه غير فوضوي.

تطبيق مصغر: عند إدخال فصل من كتاب إسلامي، يستخرج النموذج أولا عنوان الباب وسؤال المؤلف، ثم يضع هذه الوحدة في موضعها: هل تخدم التعريف، أو الدليل، أو الخلاف، أو المقصد، أو النقد؟ بعد ذلك يكتب سطرا واحدا يبين لماذا لا يكفي التلخيص العادي في هذا الموضع.

منع التضخم: إذا ولدت الصفحة مفهوما جديدا، فلا يسمح باستعماله قبل تعريفه وحدوده ومثال صحيح ومثال فاشل. وإذا ولدت أداة، فلا تقبل حتى تحدد مدخلاتها وخطواتها ومخرجاتها. وإذا ولدت نظرية، فلا تدخل إلا بعد اعتراض قوي ونسخة معدلة.

أثر الصفحة في النسخة الكاملة يقاس بقدرتها على رفع ثلاث قدرات: قدرة الفهم، قدرة الاسترجاع، وقدرة التوليد. الفهم بلا استرجاع ذاكرة رخوة، والاسترجاع بلا توليد أرشيف جامد، والتوليد بلا فهم فوضى اصطلاحية. الجمع بين الثلاثة هو معيار المستوى الثاني.

خطوات تشغيلية مختصرة:

-- حدد المدخلات.
-- وسم الوظائف.
-- اربط بالرتبة.
-- أخرج أثرا قابلا للفحص.
-- اكتب حالة الفشل.

```
بروتوكول:name}=TOOL منع نسبة الجديد للمؤلف,input,process,output,review,failure_mode}
```

أداة منهجية: مقياس MCD للملخص

معرّف الصفحة: KB2-092 | الوحدة: الأدوات التطبيقية | الوظيفة: تحويل النظرية إلى تشغيل

يفحص عمق الفرق، كثافة الترابط، تعدد الطبقات، وضوح الحاكمية، وقابلية النقد. هذه الأداة تعالج النقص العملي بين الفهم والإنتاج. كثير من الكتب تبدو مفهومة عند القراءة، لكنها تنهار عند تحويلها إلى ملخص أو درس أو قاعدة معرفة؛ لأن القارئ لا يملك جهازا يربط النص بوظيفته ومرتبته وأثره.

مدخلات الأداة هي: نص أو مسألة أو باب، سياق قريب، رتبة مصدر، وهدف استعمال. خطواتها تبدأ بالوسم، ثم الفرز، ثم الربط، ثم اختبار الاعتراض، ثم صياغة المخرج. المخرج يجب أن يكون قابلا للمراجعة: جدول، بطاقة، خريطة، prompt، أو معيار.

أخطر سوء استعمال للأداة أن تتحول إلى إجراء آلي أعمى. فالأداة لا تغني عن الفهم؛ هي تلزم الفهم بأن يترك أثرا منظما. لذلك يجب أن تكتب حدودها: متى تنفع؟ متى تفشل؟ ما الذي تحتاجه من مصدر؟ وأين يجب أن يتدخل الباحث المتخصص؟

للنماذج، توضع الأداة في صيغة ثابتة حتى لا تبتلعها اللغة: input، process، output، review، failure. كل أداة بلا mode failure ناقصة؛ لأن النموذج يحتاج أن يعرف كيف يخطئ بقدر ما يعرف كيف يعمل.

تطبيق هذه الوحدة داخل كتاب حقيقي يبدأ بتحديد موضعها من الفهرس ثم ربطها بسؤال المؤلف وخصمه ومرتبة الدليل. لا تستعمل الوحدة كفقرة عامة، بل كأداة تقرر: ماذا يحفظ من النص، ماذا يوسع، ماذا يخفض من يقين إلى فرضية، وماذا يحتاج إلى تحقق قبل أن يدخل في الخلاصة النهائية.

محكمة هذه الوحدة تفحص ثلاثة أخطاء: أن يتحول الأدوات التطبيقية إلى شعار بلا أثر، وأن تنفصل وظيفة تحويل النظرية إلى تشغيل عن موضعها في الكتاب، وأن ينتج النموذج صياغة قوية لا يمكن الرجوع منها إلى أصل أو سياق أو معيار. فإذا وقع أحد هذه الأخطاء، تعاد الوحدة إلى مرحلة الوسم والفرز قبل التركيب.

معيار الجودة في هذه الصفحة أن تخرج منها بطاقة قابلة للاسترجاع: تعريف مختصر، مدخلات واضحة، خطوات محددة، مخرج قابل للفحص، وحدود استعمال. فإذا لم يستطع الباحث أو النموذج أن يحول الصفحة إلى prompt أو جدول أو اختبار، فالمحتوى لم يبلغ بعد مستوى التشغيل المطلوب.

اختبار الحد الأدنى: أعط هذه الوحدة لنموذج آخر واطلب منه أن يستخرج منها سؤالا، قاعدة، خطأ ممنوعا، وأداة تطبيق. إذا عجز عن استخراج هذه العناصر الأربعة فإما أن الصفحة غامضة، أو أن الربط بين الأدوات التطبيقية وتحويل النظرية إلى تشغيل غير كاف، أو أن الصياغة أقوى من البنية.

صيغة الاستعمال المختصرة: اقرأ، وسِم، وافصل الرتب، ثم ركّب، ثم اهدم، ثم عدّل. لا تقبل مخرجا لا يحمل أثرا راجعا إلى النص، ولا تقبل أثرا بلا حد، ولا تقبل حدا بلا سبب. بهذه السلسلة يصير التطوير هجوميا لكنه غير فوضوي.

تطبيق مصغر: عند إدخال فصل من كتاب إسلامي، يستخرج النموذج أولا عنوان الباب وسؤال المؤلف، ثم يضع هذه الوحدة في موضعها: هل تخدم التعريف، أو الدليل، أو الخلاف، أو المقصد، أو النقد؟ بعد ذلك يكتب سطرا واحدا يبين لماذا لا يكفي التلخيص العادي في هذا الموضع.

منع التضخم: إذا ولدت الصفحة مفهوما جديدا، فلا يسمح باستعماله قبل تعريفه وحدوده ومثال صحيح ومثال فاشل. وإذا ولدت أداة، فلا تقبل حتى تحدد مدخلاتها وخطواتها ومخرجاتها. وإذا ولدت نظرية، فلا تدخل إلا بعد اعتراض قوي ونسخة معدلة.

أثر الصفحة في النسخة الكاملة يقاس بقدرتها على رفع ثلاث قدرات: قدرة الفهم، قدرة الاسترجاع، وقدرة التوليد. الفهم بلا استرجاع ذاكرة رخوة، والاسترجاع بلا توليد أرشيف جامد، والتوليد بلا فهم فوضى اصطلاحية. الجمع بين الثلاثة هو معيار المستوى الثاني.

خطوات تشغيلية مختصرة:

-- حدد المدخلات.
-- وسم الوظائف.
-- اربط بالرتبة.
-- أخرج أثرا قابلا للفحص.
-- اكتب حالة الفشل.

مقياس:name}=MCD TOOL للملخص,input,process,output,review,failure_mode}

أداة منهجية: خوارزمية تحويل المفهوم إلى أداة

معرّف الصفحة: KB2-093 | الوحدة: الأدوات التطبيقية | الوظيفة: تحويل النظرية إلى تشغيل

تأخذ مفهوما واسعا، وتفككه إلى مدخلات وخطوات ومخرجات وحدود استعمال. هذه الأداة تعالج النقص العملي بين الفهم والإنتاج. كثير من الكتب تبدو مفهومة عند القراءة، لكنها تنهار عند تحويلها إلى ملخص أو درس أو قاعدة معرفة؛ لأن القارئ لا يملك جهازا يربط النص بوظيفته ومرتبته وأثره.

مدخلات الأداة هي: نص أو مسألة أو باب، سياق قريب، رتبة مصدر، وهدف استعمال. خطواتها تبدأ بالوسم، ثم الفرز، ثم الربط، ثم اختبار الاعتراض، ثم صياغة المخرج. المخرج يجب أن يكون قابلا للمراجعة: جدول، بطاقة، خريطة، prompt، أو معيار.

أخطر سوء استعمال للأداة أن تتحول إلى إجراء آلي أعمى. فالأداة لا تغني عن الفهم؛ هي تلزم الفهم بأن يترك أثرا منظما. لذلك يجب أن تكتب حدودها: متى تنفع؟ متى تفشل؟ ما الذي تحتاجه من مصدر؟ وأين يجب أن يتدخل الباحث المتخصص؟

للنماذج، توضع الأداة في صيغة ثابتة حتى لا تبتلعها اللغة: input، process، output، review، failure. كل أداة بلا mode failure ناقصة؛ لأن النموذج يحتاج أن يعرف كيف يخطئ بقدر ما يعرف كيف يعمل.

تطبيق هذه الوحدة داخل كتاب حقيقي يبدأ بتحديد موضعها من الفهرس ثم ربطها بسؤال المؤلف وخصمه ومرتبة الدليل. لا تستعمل الوحدة كفقرة عامة، بل كأداة تقرر: ماذا يحفظ من النص، ماذا يوسع، ماذا يخفض من يقين إلى فرضية، وماذا يحتاج إلى تحقق قبل أن يدخل في الخلاصة النهائية.

محكمة هذه الوحدة تفحص ثلاثة أخطاء: أن يتحول الأدوات التطبيقية إلى شعار بلا أثر، وأن تنفصل وظيفة تحويل النظرية إلى تشغيل عن موضعها في الكتاب، وأن ينتج النموذج صياغة قوية لا يمكن الرجوع منها إلى أصل أو سياق أو معيار. فإذا وقع أحد هذه الأخطاء، تعاد الوحدة إلى مرحلة الوسم والفرز قبل التركيب.

معيار الجودة في هذه الصفحة أن تخرج منها بطاقة قابلة للاسترجاع: تعريف مختصر، مدخلات واضحة، خطوات محددة، مخرج قابل للفحص، وحدود استعمال. فإذا لم يستطع الباحث أو النموذج أن يحول الصفحة إلى prompt أو جدول أو اختبار، فالمحتوى لم يبلغ بعد مستوى التشغيل المطلوب.

اختبار الحد الأدنى: أعط هذه الوحدة لنموذج آخر واطلب منه أن يستخرج منها سؤالا، قاعدة، خطأ ممنوعا، وأداة تطبيق. إذا عجز عن استخراج هذه العناصر الأربعة فإما أن الصفحة غامضة، أو أن الربط بين الأدوات التطبيقية وتحويل النظرية إلى تشغيل غير كاف، أو أن الصياغة أقوى من البنية.

صيغة الاستعمال المختصرة: اقرأ، وسِم، وافصل الرتب، ثم ركّب، ثم اهدم، ثم عدّل. لا تقبل مخرجا لا يحمل أثرا راجعا إلى النص، ولا تقبل أثرا بلا حد، ولا تقبل حدا بلا سبب. بهذه السلسلة يصير التطوير هجوميا لكنه غير فوضوي.

تطبيق مصغر: عند إدخال فصل من كتاب إسلامي، يستخرج النموذج أولا عنوان الباب وسؤال المؤلف، ثم يضع هذه الوحدة في موضعها: هل تخدم التعريف، أو الدليل، أو الخلاف، أو المقصد، أو النقد؟ بعد ذلك يكتب سطرا واحدا يبين لماذا لا يكفي التلخيص العادي في هذا الموضع.

منع التضخم: إذا ولدت الصفحة مفهوما جديدا، فلا يسمح باستعماله قبل تعريفه وحدوده ومثال صحيح ومثال فاشل. وإذا ولدت أداة، فلا تقبل حتى تحدد مدخلاتها وخطواتها ومخرجاتها. وإذا ولدت نظرية، فلا تدخل إلا بعد اعتراض قوي ونسخة معدلة.

أثر الصفحة في النسخة الكاملة يقاس بقدرتها على رفع ثلاث قدرات: قدرة الفهم، قدرة الاسترجاع، وقدرة التوليد. الفهم بلا استرجاع ذاكرة رخوة، والاسترجاع بلا توليد أرشيف جامد، والتوليد بلا فهم فوضى اصطلاحية. الجمع بين الثلاثة هو معيار المستوى الثاني.

خطوات تشغيلية مختصرة:

-- حدد المدخلات.
-- وسم الوظائف.
-- اربط بالرتبة.
-- أخرج أثرا قابلا للفحص.
-- اكتب حالة الفشل.

```
خوارزمية:{name=TOOL تحويل المفهوم إلى أداة,input,process,output,review,failure_mode}
```

أداة منهجية: بطاقة حدود المعرفة

معرّف الصفحة: KB2-094 | الوحدة: الأدوات التطبيقية | الوظيفة: تحويل النظرية إلى تشغيل

تسجل ما نعرفه، وما نرجحه، وما نجهله، وما يحتاج إلى مصدر أو تحقق إضافي. هذه الأداة تعالج النقص العملي بين الفهم والإنتاج. كثير من الكتب تبدو مفهومة عند القراءة، لكنها تنهار عند تحويلها إلى ملخص أو درس أو قاعدة معرفة، لأن القارئ لا يملك جهازا يربط النص بوظيفته ومرتبته وأثره.

مدخلات الأداة هي: نص أو مسألة أو باب، سياق قريب، رتبة مصدر، وهدف استعمال. خطواتها تبدأ بالوسم، ثم الفرز، ثم الربط، ثم اختبار الاعتراض، ثم صياغة المخرج. المخرج يجب أن يكون قابلا للمراجعة: جدول، بطاقة، خريطة، prompt، أو معيار.

أخطر سوء استعمال للأداة أن تتحول إلى إجراء آلي أعمى. فالأداة لا تغني عن الفهم؛ هي تلزم الفهم بأن يترك أثرا منظما. لذلك يجب أن تكتب حدودها: متى تنفع؟ متى تفشل؟ ما الذي تحتاجه من مصدر؟ وأين يجب أن يتدخل الباحث المتخصص؟

للنماذج، توضع الأداة في صيغة ثابتة حتى لا تبتلعها اللغة: input، process، output، review، failure. كل أداة بلا mode failure ناقصة؛ لأن النموذج يحتاج أن يعرف كيف يخطئ بقدر ما يعرف كيف يعمل.

تطبيق هذه الوحدة داخل كتاب حقيقي يبدأ بتحديد موضعها من الفهرس ثم ربطها بسؤال المؤلف وخصمه ومرتبة الدليل. لا تستعمل الوحدة كفقرة عامة، بل كأداة تقرر: ماذا يحفظ من النص، ماذا يوسع، ماذا يخفض من يقين إلى فرضية، وماذا يحتاج إلى تحقق قبل أن يدخل في الخلاصة النهائية.

محكمة هذه الوحدة تفحص ثلاثة أخطاء: أن يتحول الأدوات التطبيقية إلى شعار بلا أثر، وأن تنفصل وظيفة تحويل النظرية إلى تشغيل عن موضعها في الكتاب، وأن ينتج النموذج صياغة قوية لا يمكن الرجوع منها إلى أصل أو سياق أو معيار. فإذا وقع أحد هذه الأخطاء، تعاد الوحدة إلى مرحلة الوسم والفرز قبل التركيب.

معيار الجودة في هذه الصفحة أن تخرج منها بطاقة قابلة للاسترجاع: تعريف مختصر، مدخلات واضحة، خطوات محددة، مخرج قابل للفحص، وحدود استعمال. فإذا لم يستطع الباحث أو النموذج أن يحول الصفحة إلى prompt أو جدول أو اختبار، فالمحتوى لم يبلغ بعد مستوى التشغيل المطلوب.

اختبار الحد الأدنى: أعط هذه الوحدة لنموذج آخر واطلب منه أن يستخرج منها سؤالا، قاعدة، خطأ ممنوعا، وأداة تطبيق. إذا عجز عن استخراج هذه العناصر الأربعة فإما أن الصفحة غامضة، أو أن الربط بين الأدوات التطبيقية وتحويل النظرية إلى تشغيل غير كاف، أو أن الصياغة أقوى من البنية.

صيغة الاستعمال المختصرة: اقرأ، وسِم، وافصل الرتب، ثم ركّب، ثم اهدم، ثم عدّل. لا تقبل مخرجا لا يحمل أثرا راجعا إلى النص، ولا تقبل أثرا بلا حد، ولا تقبل حدا بلا سبب. بهذه السلسلة يصير التطوير هجوميا لكنه غير فوضوي.

تطبيق مصغر: عند إدخال فصل من كتاب إسلامي، يستخرج النموذج أولا عنوان الباب وسؤال المؤلف، ثم يضع هذه الوحدة في موضعها: هل تخدم التعريف، أو الدليل، أو الخلاف، أو المقصد، أو النقد؟ بعد ذلك يكتب سطرا واحدا يبين لماذا لا يكفي التلخيص العادي في هذا الموضع.

منع التضخم: إذا ولدت الصفحة مفهوما جديدا، فلا يسمح باستعماله قبل تعريفه وحدوده ومثال صحيح ومثال فاشل. وإذا ولدت أداة، فلا تقبل حتى تحدد مدخلاتها وخطواتها ومخرجاتها. وإذا ولدت نظرية، فلا تدخل إلا بعد اعتراض قوي ونسخة معدلة.

أثر الصفحة في النسخة الكاملة يقاس بقدرتها على رفع ثلاث قدرات: قدرة الفهم، قدرة الاسترجاع، وقدرة التوليد. الفهم بلا استرجاع ذاكرة رخوة، والاسترجاع بلا توليد أرشيف جامد، والتوليد بلا فهم فوضى اصطلاحية. الجمع بين الثلاثة هو معيار المستوى الثاني.

خطوات تشغيلية مختصرة:

-- حدد المدخلات.
-- وسم الوظائف.
-- اربط بالرتبة.
-- أخرج أثرا قابلا للفحص.
-- اكتب حالة الفشل.

```
بطاقة:name}=TOOL حدود المعرفة,input,process,output,review,failure_mode}
```

أداة منهجية: خريطة المآلات

معرّف الصفحة: KB2-095 | الوحدة: الأدوات التطبيقية | الوظيفة: تحويل النظرية إلى تشغيل

تربط الحكم أو الفكرة بأثرها عند التعليم والفتوى والجدل والتطبيق المؤسسي. هذه الأداة تعالج النقص العملي بين الفهم والإنتاج. كثير من الكتب تبدو مفهومة عند القراءة، لكنها تنهار عند تحويلها إلى ملخص أو درس أو قاعدة معرفة، لأن القارئ لا يملك جهازا يربط النص بوظيفته ومرتبته وأثره.

مدخلات الأداة هي: نص أو مسألة أو باب، سياق قريب، رتبة مصدر، وهدف استعمال. خطواتها تبدأ بالوسم، ثم الفرز، ثم الربط، ثم اختبار الاعتراض، ثم صياغة المخرج. المخرج يجب أن يكون قابلا للمراجعة: جدول، بطاقة، خريطة، prompt، أو معيار.

أخطر سوء استعمال للأداة أن تتحول إلى إجراء آلي أعمى. فالأداة لا تغني عن الفهم؛ هي تلزم الفهم بأن يترك أثرا منظما. لذلك يجب أن تكتب حدودها: متى تنفع؟ متى تفشل؟ ما الذي تحتاجه من مصدر؟ وأين يجب أن يتدخل الباحث المتخصص؟

للنماذج، توضع الأداة في صيغة ثابتة حتى لا تبتلعها اللغة: input، process، output، review، failure. كل أداة بلا mode failure ناقصة؛ لأن النموذج يحتاج أن يعرف كيف يخطئ بقدر ما يعرف كيف يعمل.

تطبيق هذه الوحدة داخل كتاب حقيقي يبدأ بتحديد موضعها من الفهرس ثم ربطها بسؤال المؤلف وخصمه ومرتبة الدليل. لا تستعمل الوحدة كفقرة عامة، بل كأداة تقرر: ماذا يحفظ من النص، ماذا يوسع، ماذا يخفض من يقين إلى فرضية، وماذا يحتاج إلى تحقق قبل أن يدخل في الخلاصة النهائية.

محكمة هذه الوحدة تفحص ثلاثة أخطاء: أن يتحول الأدوات التطبيقية إلى شعار بلا أثر، وأن تنفصل وظيفة تحويل النظرية إلى تشغيل عن موضعها في الكتاب، وأن ينتج النموذج صياغة قوية لا يمكن الرجوع منها إلى أصل أو سياق أو معيار. فإذا وقع أحد هذه الأخطاء، تعاد الوحدة إلى مرحلة الوسم والفرز قبل التركيب.

معيار الجودة في هذه الصفحة أن تخرج منها بطاقة قابلة للاسترجاع: تعريف مختصر، مدخلات واضحة، خطوات محددة، مخرج قابل للفحص، وحدود استعمال. فإذا لم يستطع الباحث أو النموذج أن يحول الصفحة إلى prompt أو جدول أو اختبار، فالمحتوى لم يبلغ بعد مستوى التشغيل المطلوب.

اختبار الحد الأدنى: أعط هذه الوحدة لنموذج آخر واطلب منه أن يستخرج منها سؤالا، قاعدة، خطأ ممنوعا، وأداة تطبيق. إذا عجز عن استخراج هذه العناصر الأربعة فإما أن الصفحة غامضة، أو أن الربط بين الأدوات التطبيقية وتحويل النظرية إلى تشغيل غير كاف، أو أن الصياغة أقوى من البنية.

صيغة الاستعمال المختصرة: اقرأ، وسِم، وافصل الرتب، ثم ركّب، ثم اهدم، ثم عدّل. لا تقبل مخرجا لا يحمل أثرا راجعا إلى النص، ولا تقبل أثرا بلا حد، ولا تقبل حدا بلا سبب. بهذه السلسلة يصير التطوير هجوميا لكنه غير فوضوي.

تطبيق مصغر: عند إدخال فصل من كتاب إسلامي، يستخرج النموذج أولا عنوان الباب وسؤال المؤلف، ثم يضع هذه الوحدة في موضعها: هل تخدم التعريف، أو الدليل، أو الخلاف، أو المقصد، أو النقد؟ بعد ذلك يكتب سطرا واحدا يبين لماذا لا يكفي التلخيص العادي في هذا الموضع.

منع التضخم: إذا ولدت الصفحة مفهوما جديدا، فلا يسمح باستعماله قبل تعريفه وحدوده ومثال صحيح ومثال فاشل. وإذا ولدت أداة، فلا تقبل حتى تحدد مدخلاتها وخطواتها ومخرجاتها. وإذا ولدت نظرية، فلا تدخل إلا بعد اعتراض قوي ونسخة معدلة.

أثر الصفحة في النسخة الكاملة يقاس بقدرتها على رفع ثلاث قدرات: قدرة الفهم، قدرة الاسترجاع، وقدرة التوليد. الفهم بلا استرجاع ذاكرة رخوة، والاسترجاع بلا توليد أرشيف جامد، والتوليد بلا فهم فوضى اصطلاحية. الجمع بين الثلاثة هو معيار المستوى الثاني.

خطوات تشغيلية مختصرة:

-- حدد المدخلات.
-- وسم الوظائف.
-- اربط بالرتبة.
-- أخرج أثرا قابلا للفحص.
-- اكتب حالة الفشل.

```
خريطة:name}=TOOL المآلات,{input,process,output,review,failure_mode}
```

أداة منهجية: سجل البناء المعرفي

معرّف الصفحة: KB2-096 | الوحدة: الأدوات التطبيقية | الوظيفة: تحويل النظرية إلى تشغيل

يوثق ما حفظ، وما وسع، وما خفض، وما تحول إلى نظرية أو أداة أو بحث. هذه الأداة تعالج النقص العملي بين الفهم والإنتاج. كثير من الكتب تبدو مفهومة عند القراءة، لكنها تنهار عند تحويلها إلى ملخص أو درس أو قاعدة معرفة، لأن القارئ لا يملك جهازا يربط النص بوظيفته ومرتبته وأثره.

مدخلات الأداة هي: نص أو مسألة أو باب، سياق قريب، رتبة مصدر، وهدف استعمال. خطواتها تبدأ بالوسم، ثم الفرز، ثم الربط، ثم اختبار الاعتراض، ثم صياغة المخرج. المخرج يجب أن يكون قابلا للمراجعة: جدول، بطاقة، خريطة، prompt، أو معيار.

أخطر سوء استعمال للأداة أن تتحول إلى إجراء آلي أعمى. فالأداة لا تغني عن الفهم؛ هي تلزم الفهم بأن يترك أثرا منظما. لذلك يجب أن تكتب حدودها: متى تنفع؟ متى تفشل؟ ما الذي تحتاجه من مصدر؟ وأين يجب أن يتدخل الباحث المتخصص؟

للنماذج، توضع الأداة في صيغة ثابتة حتى لا تبتلعها اللغة: input، process، output، review، failure. كل أداة بلا mode failure ناقصة؛ لأن النموذج يحتاج أن يعرف كيف يخطئ بقدر ما يعرف كيف يعمل.

تطبيق هذه الوحدة داخل كتاب حقيقي يبدأ بتحديد موضعها من الفهرس ثم ربطها بسؤال المؤلف وخصمه ومرتبة الدليل. لا تستعمل الوحدة كفقرة عامة، بل كأداة تقرر: ماذا يحفظ من النص، ماذا يوسع، ماذا يخفض من يقين إلى فرضية، وماذا يحتاج إلى تحقق قبل أن يدخل في الخلاصة النهائية.

محكمة هذه الوحدة تفحص ثلاثة أخطاء: أن يتحول الأدوات التطبيقية إلى شعار بلا أثر، وأن تنفصل وظيفة تحويل النظرية إلى تشغيل عن موضعها في الكتاب، وأن ينتج النموذج صياغة قوية لا يمكن الرجوع منها إلى أصل أو سياق أو معيار. فإذا وقع أحد هذه الأخطاء، تعاد الوحدة إلى مرحلة الوسم والفرز قبل التركيب.

معيار الجودة في هذه الصفحة أن تخرج منها بطاقة قابلة للاسترجاع: تعريف مختصر، مدخلات واضحة، خطوات محددة، مخرج قابل للفحص، وحدود استعمال. فإذا لم يستطع الباحث أو النموذج أن يحول الصفحة إلى prompt أو جدول أو اختبار، فالمحتوى لم يبلغ بعد مستوى التشغيل المطلوب.

اختبار الحد الأدنى: أعط هذه الوحدة لنموذج آخر واطلب منه أن يستخرج منها سؤالا، قاعدة، خطأ ممنوعا، وأداة تطبيق. إذا عجز عن استخراج هذه العناصر الأربعة فإما أن الصفحة غامضة، أو أن الربط بين الأدوات التطبيقية وتحويل النظرية إلى تشغيل غير كاف، أو أن الصياغة أقوى من البنية.

صيغة الاستعمال المختصرة: اقرأ، وسِم، وافصل الرتب، ثم ركّب، ثم اهدم، ثم عدّل. لا تقبل مخرجا لا يحمل أثرا راجعا إلى النص، ولا تقبل أثرا بلا حد، ولا تقبل حدا بلا سبب. بهذه السلسلة يصير التطوير هجوميا لكنه غير فوضوي.

تطبيق مصغر: عند إدخال فصل من كتاب إسلامي، يستخرج النموذج أولا عنوان الباب وسؤال المؤلف، ثم يضع هذه الوحدة في موضعها: هل تخدم التعريف، أو الدليل، أو الخلاف، أو المقصد، أو النقد؟ بعد ذلك يكتب سطرا واحدا يبين لماذا لا يكفي التلخيص العادي في هذا الموضع.

منع التضخم: إذا ولدت الصفحة مفهوما جديدا، فلا يسمح باستعماله قبل تعريفه وحدوده ومثال صحيح ومثال فاشل. وإذا ولدت أداة، فلا تقبل حتى تحدد مدخلاتها وخطواتها ومخرجاتها. وإذا ولدت نظرية، فلا تدخل إلا بعد اعتراض قوي ونسخة معدلة.

أثر الصفحة في النسخة الكاملة يقاس بقدرتها على رفع ثلاث قدرات: قدرة الفهم، قدرة الاسترجاع، وقدرة التوليد. الفهم بلا استرجاع ذاكرة رخوة، والاسترجاع بلا توليد أرشيف جامد، والتوليد بلا فهم فوضى اصطلاحية. الجمع بين الثلاثة هو معيار المستوى الثاني.

خطوات تشغيلية مختصرة:

-- حدد المدخلات.
-- وسم الوظائف.
-- اربط بالرتبة.
-- أخرج أثرا قابلا للفحص.
-- اكتب حالة الفشل.

```
سجل:{name=TOOL البناء المعرفي,{input,process,output,review,failure_mode
```

محكمة الهدم: هدم الأصل

معرّف الصفحة: KB2-097 | الوحدة: محاكم الهدم والمقاييس | الوظيفة: تحويل الاعتراض إلى تطوير

محكمة هدم الأصل لا تبحث عن عيب صغير لتسقط المشروع، بل تبحث عن الاعتراض الذي لو صح غيّر البنية. السؤال ليس: كيف ندافع؟ بل: ما الذي يجب تعديله حتى يصبح البناء أصدق وأقوى وأقل تضخما؟

تبدأ المحكمة بكتابة أقوى صياغة للخصم، لا أضعفها. ثم تحدد نوع الاعتراض: تعريفي، سببي، طبقي، مصدري، تطبيقي، قياسي، أو لغوي. ثم تسأل: هل الاعتراض قاتل، قابل للإصلاح، أم خصب مولد لمبحث جديد؟

إذا كان الاعتراض قاتلا، يخفض الادعاء أو يحذف. وإذا كان قابلا للإصلاح، يحول إلى تعريف أو قيد أو مقارنة. وإذا كان خصبا، يحول إلى نظرية فرعية أو محور بحث. بهذا لا تكون المحكمة خاتمة سلبية، بل محرك بناء.

يستعمل النموذج المحكمة قبل التسليم وبعده. قبل التسليم تمنع الحشو والتضخم. وبعد التسليم تجعل النسخة قابلة للتحديث. لا توجد نسخة نهائية بمعنى الإغلاق، بل نسخة أصدق من سابقتها.

تطبيق هذه الوحدة داخل كتاب حقيقي يبدأ بتحديد موضعها من الفهرس ثم ربطها بسؤال المؤلف وخصمه ومرتبة الدليل. لا تستعمل الوحدة كفقرة عامة، بل كأداة تقرر: ماذا يحفظ من النص، ماذا يوسع، ماذا يخفض من يقين إلى فرضية، وماذا يحتاج إلى تحقق قبل أن يدخل في الخلاصة النهائية.

محكمة هذه الوحدة تفحص ثلاثة أخطاء: أن يتحول محاكم الهدم والمقاييس إلى شعار بلا أثر، وأن تنفصل وظيفة تحويل الاعتراض إلى تطوير عن موضعها في الكتاب، وأن ينتج النموذج صياغة قوية لا يمكن الرجوع منها إلى أصل أو سياق أو معيار. فإذا وقع أحد هذه الأخطاء، تعاد الوحدة إلى مرحلة الوسم والفرز قبل التركيب.

معيار الجودة في هذه الصفحة أن تخرج منها بطاقة قابلة للاسترجاع: تعريف مختصر، مدخلات واضحة، خطوات محددة، مخرج قابل للفحص، وحدود استعمال. فإذا لم يستطع الباحث أو النموذج أن يحول الصفحة إلى prompt أو جدول أو اختبار، فالمحتوى لم يبلغ بعد مستوى التشغيل المطلوب.

اختبار الحد الأدنى: أعط هذه الوحدة لنموذج آخر واطلب منه أن يستخرج منها سؤالا، قاعدة، خطأ ممنوعا، وأداة تطبيق. إذا عجز عن استخراج هذه العناصر الأربعة فإما أن الصفحة غامضة، أو أن الربط بين محاكم الهدم والمقاييس وتحويل الاعتراض إلى تطوير غير كاف، أو أن الصياغة أقوى من البنية.

صيغة الاستعمال المختصرة: اقرأ، وسِم، وافصل الرتب، ثم ركّب، ثم اهدم، ثم عدّل. لا تقبل مخرجا لا يحمل أثرا راجعا إلى النص، ولا تقبل أثرا بلا حد، ولا تقبل حدا بلا سبب. بهذه السلسلة يصير التطوير هجوميا لكنه غير فوضوي.

تطبيق مصغر: عند إدخال فصل من كتاب إسلامي، يستخرج النموذج أولا عنوان الباب وسؤال المؤلف، ثم يضع هذه الوحدة في موضعها: هل تخدم التعريف، أو الدليل، أو الخلاف، أو المقصد، أو النقد؟ بعد ذلك يكتب سطرا واحدا يبين لماذا لا يكفي التلخيص العادي في هذا الموضع.

منع التضخم: إذا ولدت الصفحة مفهوما جديدا، فلا يسمح باستعماله قبل تعريفه وحدوده ومثال صحيح ومثال فاشل. وإذا ولدت أداة، فلا تقبل حتى تحدد مدخلاتها وخطواتها ومخرجاتها. وإذا ولدت نظرية، فلا تدخل إلا بعد اعتراض قوي ونسخة معدلة.

أثر الصفحة في النسخة الكاملة يقاس بقدرتها على رفع ثلاث قدرات: قدرة الفهم، قدرة الاسترجاع، وقدرة التوليد. الفهم بلا استرجاع ذاكرة رخوة، والاسترجاع بلا توليد أرشيف جامد، والتوليد بلا فهم فوضى اصطلاحية. الجمع بين الثلاثة هو معيار المستوى الثاني.

خطوات تشغيلية مختصرة:

-- اكتب أقوى اعتراض.
-- صنف نوعه.
-- حدد خطورته.
-- حوّله إلى تعديل.
-- أعد تقييم الرتبة.

```
هدم:{target} الأصل,COURT={objection,type,severity,response,revision}
```

- مدقق إحالات من الملخص إلى الأصل.
- مؤشر حفظ التفاصيل الفرعية.
- محرك مقارنة بين الشروح والحواشي.
- أداة كشف الاقتباس الطويل غير المشروع.
- نظام تدريب للخادم على التمييز بين النقل والتركيب.

قائمة مصادر مركزية ومراجع تشغيلية

هذه القائمة لا تزعم أنها كل ما يجب قراءته، بل تمثل خريطة بداية لاختيار المصادر بحسب نوع الكتاب. في التطبيق الفعلي يجب أن يحدد الخادم: ما المصدر المعتمد؟ ما الطبعة؟ ما درجة الاعتماد؟ وأين استعمل؟

مصادر تراثية مركزية

المصدر	المجال	درجة الاعتماد	فائدته للقاعدة
تفسير الطبري	تفسير	تأسيسي	الاختلاف بالأسانيد واللغة وأقوال السلف
تفسير القرطبي	تفسير/فقه	قوي	الأحكام والخلاف الفقهي داخل التفسير
تفسير ابن كثير	تفسير بالمأثور	قوي	جمع الروايات والآثار والترجيح المختصر
مفاتيح الغيب للرازي	تفسير كلامي	قوي/إشكالي	توسيع الاعتراضات العقلية والكلامية
التحرير والتنوير	تفسير مقاصدي لغوي	قوي	النظم واللغة والمقصد الحضاري
صحيح البخاري	حديث	تأسيسي	التبويب الفقهي واستنباط المعنى من ترتيب الأبواب
صحيح مسلم	حديث	تأسيسي	جمع الطرق في الموضع الواحد وخدمة المقارنة
سنن أبي داود	حديث/فقه	قوي	أحاديث الأحكام والتنبيه على بعض العلل
جامع الترمذي	حديث/علل	قوي	درجات الحديث وأقوال الفقهاء
الموطأ	حديث/فقه المدينة	تأسيسي	العمل والحديث والفتوى في بنية واحدة
فتح الباري	شرح حديث	تأسيسي	جمع الشروح والطرق واللغة والخلاف
شرح النووي على مسلم	شرح حديث	قوي	تحرير المعنى والخلاف الفقهي
الرسالة للشافعي	أصول	تأسيسي	البيان والحجة والسنة واللغة
المستصفى	أصول	تأسيسي	بناء الدليل ومقامات النظر
الإحكام للآمدي	أصول	قوي	تحليل الخلاف المنطقي والدلالي
الموافقات	مقاصد	تأسيسي	الكليات والعادات والمآلات
الفروق للقرافي	قواعد	تأسيسي	التمييز بين المتشابهات الفقهية
إعلام الموقعين	أصول/فتوى	قوي	الفتوى والمقاصد والحيل والمآلات
المغني لابن قدامة	فقه مقارن	تأسيسي	الخلاف العالي وأدلته
بداية المجتهد	فقه مقارن	تأسيسي	أسباب الخلاف وربطها بالدليل
المجموع للنووي	فقه شافعي مقارن	قوي	تحرير المذهب والخلاف
التمهيد لابن عبد البر	حديث/فقه	قوي	أثر الحديث في فقه الأمصار
الاستيعاب	تراجم	مساعد	الصحابة والروايات والسير
سير أعلام النبلاء	تراجم	تأسيسي	طبقات العلماء والإنصاف والنقد
ميزان الاعتدال	رجال	قوي	جرح وتعديل وتحذير من الاغترار
لسان الميزان	رجال	قوي	استدراك وتمحيص للرواة
تاريخ الطبري	تاريخ	تاريخي/إشكالي	جمع الروايات مع ضرورة نقد الأسانيد والسياقات
الكامل لابن الأثير	تاريخ	تاريخي	سرد جامع يحتاج تفكيك مصادره
البداية والنهاية	تاريخ	قوي	تاريخ مع نقد عقدي وحديثي متفاوت

المصدر	المجال	درجة الاعتماد	فائدته للقاعدة
المقدمة لابن خلدون	عمران/تاريخ	تأسيسي	نقد الخبر وسنن الاجتماع
الملل والنحل للشهرستاني	فرق	مساعد	تصنيف المذاهب مع ضرورة نقد التمثيل
مقالات الإسلاميين للأشعري	فرق/كلام	تأسيسي	خريطة مبكرة للمقالات
درء تعارض العقل والنقل	كلام/فلسفة	قوي	تحليل دعوى التعارض
الاقتصاد في الاعتقاد	كلام	قوي	تنظيم الحجة العقدية
إحياء علوم الدين	تزكية	تأسيسي/إشكالي	معمار النفس والعمل مع حاجة لتخريج الأخبار
مدارج السالكين	تزكية	قوي	تحليل المقامات والأحوال

مصادر أكاديمية حديثة مساعدة

المؤلف	العمل	النوع	وجه الإفادة
Wael Hallaq	A History of Islamic Legal Theories	Modern academic	تاريخ النظريات الأصولية والفقهية
Jonathan Brown	Hadith: Muhammad's Legacy	Modern academic	مقدمة حديثية أكاديمية ومناقشة التوثيق
Harald Motzki	Hadith studies	Modern academic	مقاربات الإسناد والمتن وتحليل النقل
Gregor Schoeler	The Oral and the Written in Early Islam	Modern academic	العلاقة بين الشفهي والمكتوب
Franz Rosenthal	Knowledge Triumphant	Modern academic	مركزية العلم في الحضارة الإسلامية
George Makdisi	The Rise of Colleges	Modern academic	المؤسسات التعليمية الإسلامية
Talal Asad	Genealogies of Religion	Critical	الدين كتقليد وممارسة وخطاب
Shahab Ahmed	?What Is Islam	Critical	اتساع الإسلام التاريخي وتعدد طبقاته
Khaled Abou El Fadl	Reasoning with God	Legal ethics	الأخلاق والسلطة في الفتوى
M. Arkoun	Lectures du Coran	Critical	أسئلة القراءة الحديثة مع ضرورة الفرز

موارد رقمية

المورد	الرابط/الوصف	طريقة الاستخدام
المكتبة الشاملة	shamela.ws	بحث أولي في المتون مع تحقق سياقي وطبعي
OpenITI	openiti.org	تحليل نصوص إسلامية رقمية وربط corpus
KITAB Project	kitab-project.org	أدوات ومعلومات حول OpenITI وتحليل النصوص
Quranic Arabic Corpus	corpus.quran.com	تحليل صرفي ونحوي لكلمات القرآن
Arabic Collections Online	aco.dlib.nyu.edu	كتب عربية مصورة عامة الملكية

الملاحق الكبرى: بطاقات تشغيلية كثيفة

الملاحق التالية هي قلب القاعدة التشغيلية. لا تقرأ كبطاقات منفصلة، بل كشبكة إجراءات يمكن للخادم تطبيقها على أي كتاب: يبدأ بتحديد العلم، ثم العملية، ثم مصدر التحقق، ثم محكمة الهدم. صيغت الوحدات لتكون قابلة للتحويل إلى prompts أو checklists أو حقول في قاعدة بيانات.

ملحق تشغيلي 001: تفكيك المصطلح / علوم القرآن والتفسير

وحدة 001 - تفكيك المصطلح في علوم القرآن والتفسير. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع علوم القرآن والتفسير كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل النص القرآني، أسباب النزول، القراءات، الدلالة، الترجيح التفسيري، أثر اللغة والسياق. ثم يسأل: هل نحن أمام الدلالة أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو محكمة اعتراض، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بفهرس رقمي مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس الخطيب البغدادي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=علوم القرآن والتفسير] [العملية=تفكيك المصطلح] [نوع المعلومة=الدلالة] [المخرج=محكمة اعتراض] [الخطر=إهمال الطبعة] [مصدر التحقق=فهرس رقمي] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 002: تمييز مراتب اليقين / علوم الحديث والعلل

وحدة 002 - تمييز مراتب اليقين في علوم الحديث والعلل. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع علوم الحديث والعلل كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل السند، المتن، الاختلاف، العلل الخفية، طرق الجمع، درجات الاحتجاج، طبقات الرواة. ثم يسأل: هل نحن أمام الخلاف أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو نموذج تركيبي، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ برسالة جامعية مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن الصلاح: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=علوم الحديث والعلل] [العملية=تمييز مراتب اليقين] [نوع المعلومة=الخلاف] [المخرج=نموذج تركيبي] [الخطر=تقديم النتيجة على الدليل] [مصدر التحقق=رسالة جامعية] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 003: ربط العبارة بسياقها / أصول الفقه والقواعد

وحدة 003 - ربط العبارة بسياقها في أصول الفقه والقواعد. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع أصول الفقه والقواعد كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الأمر والنهي، العموم والخصوص، القياس، الاستصحاب، المصالح، سد الذرائع، الترجيح. ثم يسأل: هل نحن أمام السياق أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو بطاقة خلاف، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بشرح موسع مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس النووي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=أصول الفقه والقواعد] [العملية=ربط العبارة بسياقها] [نوع المعلومة=السياق] [المخرج=بطاقة خلاف] [الخطر=إهمال سبب التأليف] [مصدر التحقق=شرح موسع] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 004: تركيب المعاني المتناثرة / المقاصد والسياسة الشرعية

وحدة 004 - تركيب المعاني المتناثرة في المقاصد والسياسة الشرعية. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع المقاصد والسياسة الشرعية كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الكليات، المآلات، المصلحة، الضرورة، تنزيل الحكم، قوة الدولة والمجتمع. ثم يسأل: هل نحن أمام المقصد أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو قاموس مصطلحات، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمخطوط محقق مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إسقاط القيد. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن حجر: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=المقاصد والسياسة الشرعية] [العملية=تركيب المعاني المتناثرة] [نوع المعلومة=المقصد] [المخرج=قاموس مصطلحات] [الخطر=إسقاط القيد] [مصدر التحقق=مخطوط محقق] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 005: اختبار الاعتراض / العقيدة والكلام والفرق

وحدة 005 - اختبار الاعتراض في العقيدة والكلام والفرق. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع العقيدة والكلام والفرق كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الصفات، القدر، النبوة، الإمامة، الإيمان، العقل والنقل، تشكل الفرق. ثم يسأل: هل نحن أمام النموذج أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو جدول أدلة، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمقال محكم مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس الذهبي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=العقيدة والكلام والفرق] [العملية=اختبار الاعتراض] [نوع المعلومة=النموذج] [المخرج=جدول أدلة] [الخطر=إهمال الطبعة] [مصدر التحقق=مقال محكم] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 006: المقارنة بين المدارس / السيرة والشمائل

وحدة 006 - المقارنة بين المدارس في السيرة والشمائل. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع السيرة والشمائل كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الحدث، المقصد التربوي، البعد الحضاري، فقه الدعوة، إدارة المخالف، بناء الجماعة. ثم يسأل: هل نحن أمام المآل أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو ملخص فقري، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمختصر مدرسي مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس الغزالي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=السيرة والشمائل] [العملية=المقارنة بين المدارس] [نوع المعلومة=المآل] [المخرج=ملخص فقري] [الخطر=تقديم النتيجة على الدليل] [مصدر التحقق=مختصر مدرسي] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 007: تقدير المآلات / التاريخ الإسلامي والجرح السياسي

وحدة 007 - تقدير المآلات في التاريخ الإسلامي والجرح السياسي. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع التاريخ الإسلامي والجرح السياسي كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الرواية التاريخية، العصبية، الدولة، المال، القبائل، الذاكرة المذهبية. ثم يسأل: هل نحن أمام الاعتراض أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو برنامج بحث، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمحاضرة علمية مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس فخر الدين الرازي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=التاريخ الإسلامي والجرح السياسي] [العملية=تقدير المآلات] [نوع المعلومة=الاعتراض] [المخرج=برنامج بحث] [الخطر=إهمال سبب التأليف] [مصدر التحقق=محاضرة علمية] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

عملية	خطرها	مخرجها
كشف الفرضية الخفية	تحويل المظنون إلى قطعي	قائمة إحالات
تركيب المعاني المتناثرة	نسيان الخصم العلمي	قاموس مصطلحات

عملية	خطرها	مخرجها
بناء الخريطة السببية	إهمال سبب التأليف	مصفوفة مصادر
اختبار الاعتراض	الاستشهاد الزخرفي	نموذج تركيبي

ملحق تشغيلي 008: تحرير حدود العلم / التزكية والأخلاق

وحدة 008 - تحرير حدود العلم في التزكية والأخلاق. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع التزكية والأخلاق كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل النية، الإرادة، الهوى، العادة، الصحبة، المقامات، العلاج السلوكي والقلبي. ثم يسأل: هل نحن أمام التحقيق أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو رسم حجة، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بموسوعة مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إسقاط القيد. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن تيمية: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=التزكية والأخلاق] [العملية=تحرير حدود العلم] [نوع المعلومة=التحقيق] [المخرج=رسم حجة] [الخطر=إسقاط القيد] [مصدر التحقق=موسوعة] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 009: استخراج الأطروحة المركزية / الفقه المقارن والنوازل

وحدة 009 - استخراج الأطروحة المركزية في الفقه المقارن والنوازل. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الفقه المقارن والنوازل كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل المذهب، الدليل، العرف، الضرورة، اختلاف التنزيل، تغير الفتوى. ثم يسأل: هل نحن أمام التركيب أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو مصفوفة مصادر، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بحاشية مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن القيم: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الفقه المقارن والنوازل] [العملية=استخراج الأطروحة المركزية] [نوع المعلومة=التركيب] [المخرج=مصفوفة مصادر] [الخطر=إهمال الطبعة] [مصدر التحقق=حاشية] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 010: تفكيك المصطلح / اللغة والبيان وأصول التأويل

وحدة 010 - تفكيك المصطلح في اللغة والبيان وأصول التأويل. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع اللغة والبيان وأصول التأويل كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الحقيقة والمجاز، القرائن، النظم، السياق، الاشتراك، الحذف، البلاغة. ثم يسأل: هل نحن أمام الاستدراك أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو سجل قيود، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بكتاب تأسيسي مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس الشاطبي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=اللغة والبيان وأصول التأويل] [العملية=تفكيك المصطلح] [نوع المعلومة=الاستدراك] [المخرج=سجل قيود] [الخطر=تقديم النتيجة على الدليل] [مصدر التحقق=كتاب تأسيسي] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 011: تمييز مراتب اليقين / الرجال والطبقات والتراجم

وحدة 011 - تمييز مراتب اليقين في الرجال والطبقات والتراجم. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الرجال والطبقات والتراجم كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل حال الراوي، طبقته، شيوخه، تلاميذه، بيئته، مذهبه، دقة الرواية. ثم يسأل: هل نحن أمام التطبيق أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو قائمة إحالات، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بفهرس رقمي مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن خلدون: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الرجال والطبقات والتراجم] [العملية=تمييز مراتب اليقين] [نوع المعلومة=التطبيق] [المخرج=قائمة إحالات] [الخطر=إهمال سبب التأليف] [مصدر التحقق=فهرس رقمي] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 012: ربط العبارة بسياقها / الفتوى وبناء الحكم العملي

وحدة 012 - ربط العبارة بسياقها في الفتوى وبناء الحكم العملي. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الفتوى وبناء الحكم العملي كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل السؤال، حال المستفتي، مناط الحكم، قيود التنزيل، المآلات، حدود الجزم. ثم يسأل: هل نحن أمام النقل أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو خريطة مفاهيم، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ برسالة جامعية مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إسقاط القيد. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس السيوطي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الفتوى وبناء الحكم العملي] [العملية=ربط العبارة بسياقها] [نوع المعلومة=النقل] [المخرج=خريطة مفاهيم] [الخطر=إسقاط القيد] [مصدر التحقق=رسالة جامعية] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 013: تركيب المعاني المتناثرة / الاقتصاد والاجتماع الإسلامي

وحدة 013 - تركيب المعاني المتناثرة في الاقتصاد والاجتماع الإسلامي. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الاقتصاد والاجتماع الإسلامي كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل المال، الوقف، الزكاة، السوق، الحسبة، العدالة، العمران. ثم يسأل: هل نحن أمام الدلالة أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو محكمة اعتراض، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بشرح موسع مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس القرافي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الاقتصاد والاجتماع الإسلامي] [العملية=تركيب المعاني المتناثرة] [نوع المعلومة=الدلالة] [المخرج=محكمة اعتراض] [الخطر=إهمال الطبعة] [مصدر التحقق=شرح موسع] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 014: اختبار الاعتراض / الفلسفة الإسلامية والمنطق

وحدة 014 - اختبار الاعتراض في الفلسفة الإسلامية والمنطق. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الفلسفة الإسلامية والمنطق كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل التصور، التصديق، البرهان، الجدل، الإلهيات، النفس، السببية، اللغة. ثم يسأل: هل نحن أمام الخلاف أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو نموذج تركيبي، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمخطوط محقق مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن عاشور: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الفلسفة الإسلامية والمنطق] [العملية=اختبار الاعتراض] [نوع المعلومة=الخلاف] [المخرج=نموذج تركيبي] [الخطر=تقديم النتيجة على الدليل] [مصدر التحقق=مخطوط محقق] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

عملية	خطرها	مخرجها
تقدير المآلات	تضخيم الشاذ	سجل قيود
إنتاج أسئلة بحثية	إهمال الطبعة	بطاقة خلاف
تحرير حدود العلم	إخراج العبارة من سياقها	رسم حجة
محكمة الهدم	خلط قول المؤلف بقول ناقله	محكمة اعتراض

ملحق تشغيلي 015: المقارنة بين المدارس / الدراسات القرآنية والحديثية الرقمية

وحدة 015 - المقارنة بين المدارس في الدراسات القرآنية والحديثية الرقمية. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الدراسات القرآنية والحديثية الرقمية كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الفهارس، المتون الآلية، محركات

البحث، OCR، الرسم البياني المعرفي. ثم يسأل: هل نحن أمام السياق أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو بطاقة خلاف، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمقال محكم مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس الإمام الشافعي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الدراسات القرآنية والحديثية الرقمية] [العملية=المقارنة بين المدارس] [نوع المعلومة=السياق] [المخرج=بطاقة خلاف] [الخطر=إهمال سبب التأليف] [مصدر التحقق=مقال محكم] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 016: تقدير المآلات / تحقيق التراث والمخطوطات

وحدة 016 - تقدير المآلات في تحقيق التراث والمخطوطات. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع تحقيق التراث والمخطوطات كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل النسخ، السماعات، المقابلة، التصحيف، توثيق النص، اختلاف الطبعات. ثم يسأل: هل نحن أمام المقصد أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو قاموس مصطلحات، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمختصر مدرسي مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إسقاط القيد. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس الخطيب البغدادي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=تحقيق التراث والمخطوطات] [العملية=تقدير المآلات] [نوع المعلومة=المقصد] [المخرج=قاموس مصطلحات] [الخطر=إسقاط القيد] [مصدر التحقق=مختصر مدرسي] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 017: تحرير حدود العلم / علوم القرآن والتفسير

وحدة 017 - تحرير حدود العلم في علوم القرآن والتفسير. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع علوم القرآن والتفسير كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل النص القرآني، أسباب النزول، القراءات، الدلالة، الترجيح التفسيري، أثر اللغة والسياق. ثم يسأل: هل نحن أمام النموذج أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو جدول أدلة، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمحاضرة علمية مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن الصلاح: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=علوم القرآن والتفسير] [العملية=تحرير حدود العلم] [نوع المعلومة=النموذج] [المخرج=جدول أدلة] [الخطر=إهمال الطبعة] [مصدر التحقق=محاضرة علمية] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 018: استخراج الأطروحة المركزية / علوم الحديث والعلل

وحدة 018 - استخراج الأطروحة المركزية في علوم الحديث والعلل. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع علوم الحديث والعلل كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل السند، المتن، الاختلاف، العلل الخفية، طرق الجمع، درجات الاحتجاج، طبقات الرواة. ثم يسأل: هل نحن أمام المآل أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو ملخص فقري، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بموسوعة مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس النووي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=علوم الحديث والعلل] [العملية=استخراج الأطروحة المركزية] [نوع المعلومة=المآل] [المخرج=ملخص فقري] [الخطر=تقديم النتيجة على الدليل] [مصدر التحقق=موسوعة] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 019: تفكيك المصطلح / أصول الفقه والقواعد

وحدة 019 - تفكيك المصطلح في أصول الفقه والقواعد. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع أصول الفقه والقواعد كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الأمر والنهي، العموم والخصوص، القياس، الاستصحاب، المصالح، سد الذرائع، الترجيح. ثم يسأل: هل نحن أمام الاعتراض أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو برنامج بحث، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بحاشية مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن حجر: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=أصول الفقه والقواعد] [العملية=تفكيك المصطلح] [نوع المعلومة=الاعتراض] [المخرج=برنامج بحث] [الخطر=إهمال سبب التأليف] [مصدر التحقق=حاشية] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 020: تمييز مراتب اليقين / المقاصد والسياسة الشرعية

وحدة 020 - تمييز مراتب اليقين في المقاصد والسياسة الشرعية. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع المقاصد والسياسة الشرعية كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الكليات، المآلات، المصلحة، الضرورة، تنزيل الحكم، قوة الدولة والمجتمع. ثم يسأل: هل نحن أمام التحقيق أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو رسم حجة، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بكتاب تأسيسي مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إسقاط القيد. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس الذهبي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=المقاصد والسياسة الشرعية] [العملية=تمييز مراتب اليقين] [نوع المعلومة=التحقيق] [المخرج=رسم حجة] [الخطر=إسقاط القيد] [مصدر التحقق=كتاب تأسيسي] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 021: ربط العبارة بسياقها / العقيدة والكلام والفرق

وحدة 021 - ربط العبارة بسياقها في العقيدة والكلام والفرق. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع العقيدة والكلام والفرق كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الصفات، القدر، النبوة، الإمامة، الإيمان، العقل والنقل، تشكل الفرق. ثم يسأل: هل نحن أمام التركيب أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو مصفوفة مصادر، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بفهرس رقمي مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس الغزالي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=العقيدة والكلام والفرق] [العملية=ربط العبارة بسياقها] [نوع المعلومة=التركيب] [المخرج=مصفوفة مصادر] [الخطر=إهمال الطبعة] [مصدر التحقق=فهرس رقمي] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

عملية	خطرها	مخرجها
تعقب الدليل	إهمال سبب التأليف	مصفوفة مصادر
تمييز مراتب اليقين	الاستشهاد الزخرفي	نموذج تركيبي
تتبع الخلاف	التركيب غير الموسوم	برنامج بحث
ربط العبارة بسياقها	إسقاط القيد	خريطة مفاهيم

ملحق تشغيلي 022: تركيب المعاني المتناثرة / السيرة والشمائل

وحدة 022 - تركيب المعاني المتناثرة في السيرة والشمائل. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع السيرة والشمائل كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الحدث، المقصد التربوي، البعد الحضاري، فقه الدعوة، إدارة المخالف، بناء الجماعة. ثم يسأل: هل نحن أمام الاستدراك أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو سجل قيود، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ برسالة جامعية مناسبة، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس فخر الدين الرازي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=السيرة والشمائل] [العملية=تركيب المعاني المتناثرة] [نوع المعلومة=الاستدراك] [المخرج=سجل قيود] [الخطر=تقديم النتيجة على الدليل] [مصدر التحقق=رسالة جامعية] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 023: اختبار الاعتراض / التاريخ الإسلامي والجرح السياسي

وحدة 023 - اختبار الاعتراض في التاريخ الإسلامي والجرح السياسي. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع التاريخ الإسلامي والجرح السياسي كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الرواية التاريخية، العصبية، الدولة، المال، القبائل، الذاكرة المذهبية. ثم يسأل: هل نحن أمام التطبيق أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو قائمة إحالات، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بشرح موسع مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن تيمية: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=التاريخ الإسلامي والجرح السياسي] [العملية=اختبار الاعتراض] [نوع المعلومة=التطبيق] [المخرج=قائمة إحالات] [الخطر=إهمال سبب التأليف] [مصدر التحقق=شرح موسع] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 024: المقارنة بين المدارس / التزكية والأخلاق

وحدة 024 - المقارنة بين المدارس في التزكية والأخلاق. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع التزكية والأخلاق كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل النية، الإرادة، الهوى، العادة، الصحبة، المقامات، العلاج السلوكي والقلبي. ثم يسأل: هل نحن أمام النقل أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو خريطة مفاهيم، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمخطوط محقق مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إسقاط القيد. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن القيم: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=التزكية والأخلاق] [العملية=المقارنة بين المدارس] [نوع المعلومة=النقل] [المخرج=خريطة مفاهيم] [الخطر=إسقاط القيد] [مصدر التحقق=مخطوط محقق] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 025: تقدير المآلات / الفقه المقارن والنوازل

وحدة 025 - تقدير المآلات في الفقه المقارن والنوازل. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الفقه المقارن والنوازل كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل المذهب، الدليل، العرف، الضرورة، اختلاف التنزيل، تغير الفتوى. ثم يسأل: هل نحن أمام الدلالة أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو محكمة اعتراض، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمقال محكم مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس الشاطبي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الفقه المقارن والنوازل] [العملية=تقدير المآلات] [نوع المعلومة=الدلالة] [المخرج=محكمة اعتراض] [الخطر=إهمال الطبعة] [مصدر التحقق=مقال محكم] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 026: تحرير حدود العلم / اللغة والبيان وأصول التأويل

وحدة 026 - تحرير حدود العلم في اللغة والبيان وأصول التأويل. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع اللغة والبيان وأصول التأويل كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الحقيقة والمجاز، القرائن، النظم، السياق، الاشتراك، الحذف، البلاغة. ثم يسأل: هل نحن أمام الخلاف أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو نموذج تركيبي، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمختصر مدرسي مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن خلدون: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=اللغة والبيان وأصول التأويل] [العملية=تحرير حدود العلم] [نوع المعلومة=الخلاف] [المخرج=نموذج تركيبي] [الخطر=تقديم النتيجة على الدليل] [مصدر التحقق=مختصر مدرسي] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 027: استخراج الأطروحة المركزية / الرجال والطبقات والتراجم

وحدة 027 - استخراج الأطروحة المركزية في الرجال والطبقات والتراجم. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الرجال والطبقات والتراجم كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل حال الراوي، طبقته، شيوخه، تلاميذه، بيئته، مذهبه، دقة الرواية. ثم يسأل: هل نحن أمام السياق أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو بطاقة خلاف، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمحاضرة علمية مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس السيوطي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الرجال والطبقات والتراجم] [العملية=استخراج الأطروحة المركزية] [نوع المعلومة=السياق] [المخرج=بطاقة خلاف] [الخطر=إهمال سبب التأليف] [مصدر التحقق=محاضرة علمية] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 028: تفكيك المصطلح / الفتوى وبناء الحكم العملي

وحدة 028 - تفكيك المصطلح في الفتوى وبناء الحكم العملي. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الفتوى وبناء الحكم العملي كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل السؤال، حال المستفتي، مناط الحكم، قيود التنزيل، المآلات، حدود الجزم. ثم يسأل: هل نحن أمام المقصد أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو قاموس مصطلحات، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بموسوعة مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إسقاط القيد. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس القرافي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الفتوى وبناء الحكم العملي] [العملية=تفكيك المصطلح] [نوع المعلومة=المقصد] [المخرج=قاموس مصطلحات] [الخطر=إسقاط القيد] [مصدر التحقق=موسوعة] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

عملية	خطرها	مخرجها
اختبار الاعتراض	إخراج العبارة من سياقها	رسم حجة
استحضار أقوال العلماء	خلط قول المؤلف بقول ناقله	محكمة اعتراض
المقارنة بين المدارس	تقديم النتيجة على الدليل	ملخص فقري
تحويل المسألة إلى نموذج	تحويل المظنون إلى قطعي	قائمة إحالات

ملحق تشغيلي 029: تمييز مراتب اليقين / الاقتصاد والاجتماع الإسلامي

وحدة 029 - تمييز مراتب اليقين في الاقتصاد والاجتماع الإسلامي. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الاقتصاد والاجتماع الإسلامي كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل المال، الوقف، الزكاة، السوق، الحسبة، العدالة، العمران. ثم يسأل: هل نحن أمام النموذج أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو جدول أدلة، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بحاشية مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن عاشور: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الاقتصاد والاجتماع الإسلامي] [العملية=تمييز مراتب اليقين] [نوع المعلومة=النموذج] [المخرج=جدول أدلة] [الخطر=إهمال الطبعة] [مصدر التحقق=حاشية] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 030: ربط العبارة بسياقها / الفلسفة الإسلامية والمنطق

وحدة 030 - ربط العبارة بسياقها في الفلسفة الإسلامية والمنطق. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الفلسفة الإسلامية والمنطق كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل التصور، التصديق، البرهان، الجدل، الإلهيات، النفس، السببية، اللغة. ثم يسأل: هل نحن أمام المآل أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو ملخص فقري، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بكتاب تأسيسي مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غير الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس الإمام الشافعي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الفلسفة الإسلامية والمنطق] [العملية=ربط العبارة بسياقها] [نوع المعلومة=المآل] [المخرج=ملخص فقري] [الخطر=تقديم النتيجة على الدليل] [مصدر التحقق=كتاب تأسيسي] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 031: تركيب المعاني المتناثرة / الدراسات القرآنية والحديثية الرقمية

وحدة 031 - تركيب المعاني المتناثرة في الدراسات القرآنية والحديثية الرقمية. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الدراسات القرآنية والحديثية الرقمية كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الفهارس، المتون الآلية، محركات البحث، OCR، الرسم البياني المعرفي. ثم يسأل: هل نحن أمام الاعتراض أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو برنامج بحث، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بفهرس رقمي مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غير الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس الخطيب البغدادي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الدراسات القرآنية والحديثية الرقمية] [العملية=تركيب المعاني المتناثرة] [نوع المعلومة=الاعتراض] [المخرج=برنامج بحث] [الخطر=إهمال سبب التأليف] [مصدر التحقق=فهرس رقمي] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 032: اختبار الاعتراض / تحقيق التراث والمخطوطات

وحدة 032 - اختبار الاعتراض في تحقيق التراث والمخطوطات. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع تحقيق التراث والمخطوطات كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل النسخ، السماعات، المقابلة، التصحيف، توثيق النص، اختلاف الطبعات. ثم يسأل: هل نحن أمام التحقيق أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو رسم حجة، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ برسالة جامعية مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إسقاط القيد. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن الصلاح: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=تحقيق التراث والمخطوطات] [العملية=اختبار الاعتراض] [نوع المعلومة=التحقيق] [المخرج=رسم حجة] [الخطر=إسقاط القيد] [مصدر التحقق=رسالة جامعية] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 033: المقارنة بين المدارس / علوم القرآن والتفسير

وحدة 033 - المقارنة بين المدارس في علوم القرآن والتفسير. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع علوم القرآن والتفسير كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل النص القرآني، أسباب النزول، القراءات، الدلالة، الترجيح التفسيري، أثر اللغة والسياق. ثم يسأل: هل نحن أمام التركيب أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو مصفوفة مصادر، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بشرح موسع مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس النووي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=علوم القرآن والتفسير] [العملية=المقارنة بين المدارس] [نوع المعلومة=التركيب] [المخرج=مصفوفة مصادر] [الخطر=إهمال الطبعة] [مصدر التحقق=شرح موسع] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 034: تقدير المآلات / علوم الحديث والعلل

وحدة 034 - تقدير المآلات في علوم الحديث والعلل. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع علوم الحديث والعلل كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل السند، المتن، الاختلاف، العلل الخفية، طرق الجمع، درجات الاحتجاج، طبقات الرواة. ثم يسأل: هل نحن أمام الاستدراك أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو سجل قيود، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمخطوط محقق مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن حجر: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=علوم الحديث والعلل] [العملية=تقدير المآلات] [نوع المعلومة=الاستدراك] [المخرج=سجل قيود] [الخطر=تقديم النتيجة على الدليل] [مصدر التحقق=مخطوط محقق] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 035: تحرير حدود العلم / أصول الفقه والقواعد

وحدة 035 - تحرير حدود العلم في أصول الفقه والقواعد. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع أصول الفقه والقواعد كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الأمر والنهي، العموم والخصوص، القياس، الاستصحاب، المصالح، سد الذرائع، الترجيح. ثم يسأل: هل نحن أمام التطبيق أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو قائمة إحالات، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمقال محكم مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس الذهبي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=أصول الفقه والقواعد] [العملية=تحرير حدود العلم] [نوع المعلومة=التطبيق] [المخرج=قائمة إحالات] [الخطر=إهمال سبب التأليف] [مصدر التحقق=مقال محكم] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

عملية	خطرها	مخرجها
محكمة الهدم	التركيب غير الموسوم	برنامج بحث
استخراج الأطروحة المركزية	إسقاط القيد	خريطة مفاهيم
صيد التفصيل الفرعي	تسوية المختلف	جدول أدلة
تفكيك المصطلح	تضخيم الشاذ	سجل قيود

ملحق تشغيلي 036: استخراج الأطروحة المركزية / المقاصد والسياسة الشرعية

وحدة 036 - استخراج الأطروحة المركزية في المقاصد والسياسة الشرعية. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع المقاصد والسياسة الشرعية كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الكليات، المآلات، المصلحة، الضرورة، تنزيل الحكم، قوة الدولة والمجتمع. ثم يسأل: هل نحن أمام النقل أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو خريطة مفاهيم، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمختصر مدرسي مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إسقاط القيد. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس الغزالي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=المقاصد والسياسة الشرعية] [العملية=استخراج الأطروحة المركزية] [نوع المعلومة=النقل] [المخرج=خريطة مفاهيم] [الخطر=إسقاط القيد] [مصدر التحقق=مختصر مدرسي] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 037: تفكيك المصطلح / العقيدة والكلام والفرق

وحدة 037 - تفكيك المصطلح في العقيدة والكلام والفرق. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع العقيدة والكلام والفرق كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الصفات، القدر، النبوة، الإمامة، الإيمان، العقل والنقل، تشكل

الفرق. ثم يسأل: هل نحن أمام الدلالة أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو محكمة اعتراض، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمحاضرة علمية مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس فخر الدين الرازي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=العقيدة والكلام والفرق] [العملية=تفكيك المصطلح] [نوع المعلومة=الدلالة] [المخرج=محكمة اعتراض] [الخطر=إهمال الطبعة] [مصدر التحقق=محاضرة علمية] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 038: تمييز مراتب اليقين / السيرة والشمائل

وحدة 038 - تمييز مراتب اليقين في السيرة والشمائل. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع السيرة والشمائل كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الحدث، المقصد التربوي، البعد الحضاري، فقه الدعوة، إدارة المخالف، بناء الجماعة. ثم يسأل: هل نحن أمام الخلاف أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو نموذج تركيبي، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بموسوعة مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن تيمية: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=السيرة والشمائل] [العملية=تمييز مراتب اليقين] [نوع المعلومة=الخلاف] [المخرج=نموذج تركيبي] [الخطر=تقديم النتيجة على الدليل] [مصدر التحقق=موسوعة] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 039: ربط العبارة بسياقها / التاريخ الإسلامي والجرح السياسي

وحدة 039 - ربط العبارة بسياقها في التاريخ الإسلامي والجرح السياسي. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع التاريخ الإسلامي والجرح السياسي كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الرواية التاريخية، العصبية، الدولة، المال، القبائل، الذاكرة المذهبية. ثم يسأل: هل نحن أمام السياق أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو بطاقة خلاف، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بحاشية مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن القيم: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=التاريخ الإسلامي والجرح السياسي] [العملية=ربط العبارة بسياقها] [نوع المعلومة=السياق] [المخرج=بطاقة خلاف] [الخطر=إهمال سبب التأليف] [مصدر التحقق=حاشية] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 040: تركيب المعاني المتناثرة / التزكية والأخلاق

وحدة 040 - تركيب المعاني المتناثرة في التزكية والأخلاق. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع التزكية والأخلاق كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل النية، الإرادة، الهوى، العادة، الصحبة، المقامات، العلاج السلوكي والقلبي. ثم يسأل: هل نحن أمام المقصد أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو قاموس مصطلحات، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بكتاب تأسيسي مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إسقاط القيد. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس الشاطبي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=التزكية والأخلاق] [العملية=تركيب المعاني المتناثرة] [نوع المعلومة=المقصد] [المخرج=قاموس مصطلحات] [الخطر=إسقاط القيد] [مصدر التحقق=كتاب تأسيسي] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 041: اختبار الاعتراض / الفقه المقارن والنوازل

وحدة 041 - اختبار الاعتراض في الفقه المقارن والنوازل. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الفقه المقارن والنوازل كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل المذهب، الدليل، العرف، الضرورة، اختلاف التنزيل، تغير الفتوى. ثم يسأل: هل نحن أمام النموذج أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو جدول أدلة، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بفهرس رقمي مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن خلدون: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الفقه المقارن والنوازل] [العملية=اختبار الاعتراض] [نوع المعلومة=النموذج] [المخرج=جدول أدلة] [الخطر=إهمال الطبعة] [مصدر التحقق=فهرس رقمي] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 042: المقارنة بين المدارس / اللغة والبيان وأصول التأويل

وحدة 042 - المقارنة بين المدارس في اللغة والبيان وأصول التأويل. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع اللغة والبيان وأصول التأويل كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الحقيقة والمجاز، القرائن، النظم، السياق، الاشتراك، الحذف، البلاغة. ثم يسأل: هل نحن أمام المآل أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو ملخص فقري، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ برسالة جامعية مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غير الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس السيوطي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=اللغة والبيان وأصول التأويل] [العملية=المقارنة بين المدارس] [نوع المعلومة=المآل] [المخرج=ملخص فقري] [الخطر=تقديم النتيجة على الدليل] [مصدر التحقق=رسالة جامعية] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

عملية	خطرها	مخرجها
ربط العبارة بسياقها	تقديم النتيجة على الدليل	ملخص فقري
كشف الفرضية الخفية	تحويل المظنون إلى قطعي	قائمة إحالات
تركيب المعاني المتناثرة	نسيان الخصم العلمي	قاموس مصطلحات
بناء الخريطة السببية	إهمال سبب التأليف	مصفوفة مصادر

ملحق تشغيلي 043: تقدير المآلات / الرجال والطبقات والتراجم

وحدة 043 - تقدير المآلات في الرجال والطبقات والتراجم. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الرجال والطبقات والتراجم كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل حال الراوي، طبقته، شيوخه، تلاميذه، بيئته، مذهبه، دقة الرواية. ثم يسأل: هل نحن أمام الاعتراض أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو برنامج بحث، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بشرح موسع مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غير الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس القرافي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الرجال والطبقات والتراجم] [العملية=تقدير المآلات] [نوع المعلومة=الاعتراض] [المخرج=برنامج بحث] [الخطر=إهمال سبب التأليف] [مصدر التحقق=شرح موسع] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 044: تحرير حدود العلم / الفتوى وبناء الحكم العملي

وحدة 044 - تحرير حدود العلم في الفتوى وبناء الحكم العملي. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الفتوى وبناء الحكم العملي كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل السؤال، حال المستفتي، مناط الحكم، قيود التنزيل، المآلات، حدود الجزم. ثم يسأل: هل نحن أمام التحقيق أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو رسم حجة، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمخطوط محقق مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غير الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إسقاط القيد. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن عاشور: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الفتوى وبناء الحكم العملي] [العملية=تحرير حدود العلم] [نوع المعلومة=التحقيق] [المخرج=رسم حجة] [الخطر=إسقاط القيد] [مصدر التحقق=مخطوط محقق] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 045: استخراج الأطروحة المركزية / الاقتصاد والاجتماع الإسلامي

وحدة 045 - استخراج الأطروحة المركزية في الاقتصاد والاجتماع الإسلامي. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الاقتصاد والاجتماع الإسلامي كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل المال، الوقف، الزكاة، السوق، الحسبة، العدالة، العمران. ثم يسأل: هل نحن أمام التركيب أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو مصفوفة مصادر، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمقال محكم مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس الإمام الشافعي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الاقتصاد والاجتماع الإسلامي] [العملية=استخراج الأطروحة المركزية] [نوع المعلومة=التركيب] [المخرج=مصفوفة مصادر] [الخطر=إهمال الطبعة] [مصدر التحقق=مقال محكم] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 046: تفكيك المصطلح / الفلسفة الإسلامية والمنطق

وحدة 046 - تفكيك المصطلح في الفلسفة الإسلامية والمنطق. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الفلسفة الإسلامية والمنطق كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل التصور، التصديق، البرهان، الجدل، الإلهيات، النفس، السببية، اللغة. ثم يسأل: هل نحن أمام الاستدراك أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو سجل قيود، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمختصر مدرسي مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس الخطيب البغدادي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الفلسفة الإسلامية والمنطق] [العملية=تفكيك المصطلح] [نوع المعلومة=الاستدراك] [المخرج=سجل قيود] [الخطر=تقديم النتيجة على الدليل] [مصدر التحقق=مختصر مدرسي] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 047: تمييز مراتب اليقين / الدراسات القرآنية والحديثية الرقمية

وحدة 047 - تمييز مراتب اليقين في الدراسات القرآنية والحديثية الرقمية. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الدراسات القرآنية والحديثية الرقمية كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الفهارس، المتون الآلية، محركات البحث، OCR، الرسم البياني المعرفي. ثم يسأل: هل نحن أمام التطبيق أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو قائمة إحالات، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمحاضرة علمية مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غير الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن الصلاح: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الدراسات القرآنية والحديثية الرقمية] [العملية=تمييز مراتب اليقين] [نوع المعلومة=التطبيق] [المخرج=قائمة إحالات] [الخطر=إهمال سبب التأليف] [مصدر التحقق=محاضرة علمية] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 048: ربط العبارة بسياقها / تحقيق التراث والمخطوطات

وحدة 048 - ربط العبارة بسياقها في تحقيق التراث والمخطوطات. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع تحقيق التراث والمخطوطات كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل النسخ، السماعات، المقابلة، التصحيف، توثيق النص، اختلاف الطبعات. ثم يسأل: هل نحن أمام النقل أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو خريطة مفاهيم، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بموسوعة مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إسقاط القيد. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس النووي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=تحقيق التراث والمخطوطات] [العملية=ربط العبارة بسياقها] [نوع المعلومة=النقل] [المخرج=خريطة مفاهيم] [الخطر=إسقاط القيد] [مصدر التحقق=موسوعة] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 049: تركيب المعاني المتناثرة / علوم القرآن والتفسير

وحدة 049 - تركيب المعاني المتناثرة في علوم القرآن والتفسير. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع علوم القرآن والتفسير كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل النص القرآني، أسباب النزول، القراءات، الدلالة، الترجيح التفسيري، أثر اللغة والسياق. ثم يسأل: هل نحن أمام الدلالة أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو محكمة اعتراض، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بحاشية مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن حجر: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=علوم القرآن والتفسير] [العملية=تركيب المعاني المتناثرة] [نوع المعلومة=الدلالة] [المخرج=محكمة اعتراض] [الخطر=إهمال الطبعة] [مصدر التحقق=حاشية] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

عملية	خطرها	مخرجها
تحويل المسألة إلى نموذج	تسوية المختلف	جدول أدلة
تقدير المآلات	تضخيم الشاذ	سجل قيود
إنتاج أسئلة بحثية	إهمال الطبعة	بطاقة خلاف
تحرير حدود العلم	إخراج العبارة من سياقها	رسم حجة

ملحق تشغيلي 050: اختبار الاعتراض / علوم الحديث والعلل

وحدة 050 - اختبار الاعتراض في علوم الحديث والعلل. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع علوم الحديث والعلل كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل السند، المتن، الاختلاف، العلل الخفية، طرق الجمع، درجات الاحتجاج، طبقات الرواة. ثم يسأل: هل نحن أمام الخلاف أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو نموذج تركيبي، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بكتاب تأسيسي مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غير الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس الذهبي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=علوم الحديث والعلل] [العملية=اختبار الاعتراض] [نوع المعلومة=الخلاف] [المخرج=نموذج تركيبي] [الخطر=تقديم النتيجة على الدليل] [مصدر التحقق=كتاب تأسيسي] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 051: المقارنة بين المدارس / أصول الفقه والقواعد

وحدة 051 - المقارنة بين المدارس في أصول الفقه والقواعد. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع أصول الفقه والقواعد كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الأمر والنهي، العموم والخصوص، القياس، الاستصحاب، المصالح، سد الذرائع، الترجيح. ثم يسأل: هل نحن أمام السياق أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو بطاقة خلاف، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بفهرس رقمي مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غير الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس الغزالي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=أصول الفقه والقواعد] [العملية=المقارنة بين المدارس] [نوع المعلومة=السياق] [المخرج=بطاقة خلاف] [الخطر=إهمال سبب التأليف] [مصدر التحقق=فهرس رقمي] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 052: تقدير المآلات / المقاصد والسياسة الشرعية

وحدة 052 - تقدير المآلات في المقاصد والسياسة الشرعية. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع المقاصد والسياسة الشرعية كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الكليات، المآلات، المصلحة، الضرورة، تنزيل الحكم، قوة الدولة والمجتمع. ثم يسأل: هل نحن أمام المقصد أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو قاموس مصطلحات، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ برسالة جامعية مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غير الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إسقاط القيد. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس فخر الدين الرازي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=المقاصد والسياسة الشرعية] [العملية=تقدير المآلات] [نوع المعلومة=المقصد] [المخرج=قاموس مصطلحات] [الخطر=إسقاط القيد] [مصدر التحقق=رسالة جامعية] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 053: تحرير حدود العلم / العقيدة والكلام والفرق

وحدة 053 - تحرير حدود العلم في العقيدة والكلام والفرق. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع العقيدة والكلام والفرق كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الصفات، القدر، النبوة، الإمامة، الإيمان، العقل والنقل، تشكل الفرق. ثم يسأل: هل نحن أمام النموذج أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو جدول أدلة، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بشرح موسع مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غير الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن تيمية: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=العقيدة والكلام والفرق] [العملية=تحرير حدود العلم] [نوع المعلومة=النموذج] [المخرج=جدول أدلة] [الخطر=إهمال الطبعة] [مصدر التحقق=شرح موسع] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 054: استخراج الأطروحة المركزية / السيرة والشمائل

وحدة 054 - استخراج الأطروحة المركزية في السيرة والشمائل. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع السيرة والشمائل كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الحدث، المقصد التربوي، البعد الحضاري، فقه الدعوة، إدارة المخالف، بناء الجماعة. ثم يسأل: هل نحن أمام المآل أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو ملخص فقري، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمخطوط محقق مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن القيم: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=السيرة والشمائل] [العملية=استخراج الأطروحة المركزية] [نوع المعلومة=المآل] [المخرج=ملخص فقري] [الخطر=تقديم النتيجة على الدليل] [مصدر التحقق=مخطوط محقق] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 055: تفكيك المصطلح / التاريخ الإسلامي والجرح السياسي

وحدة 055 - تفكيك المصطلح في التاريخ الإسلامي والجرح السياسي. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع التاريخ الإسلامي والجرح السياسي كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الرواية التاريخية، العصبية، الدولة، المال، القبائل، الذاكرة المذهبية. ثم يسأل: هل نحن أمام الاعتراض أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو برنامج بحث، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمقال محكم مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس الشاطبي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=التاريخ الإسلامي والجرح السياسي] [العملية=تفكيك المصطلح] [نوع المعلومة=الاعتراض] [المخرج=برنامج بحث] [الخطر=إهمال سبب التأليف] [مصدر التحقق=مقال محكم] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 056: تمييز مراتب اليقين / التزكية والأخلاق

وحدة 056 - تمييز مراتب اليقين في التزكية والأخلاق. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع التزكية والأخلاق كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل النية، الإرادة، الهوى، العادة، الصحبة، المقامات، العلاج السلوكي والقلبي. ثم يسأل: هل نحن أمام التحقيق أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو رسم حجة، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمختصر مدرسي مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إسقاط القيد. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن خلدون: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=التزكية والأخلاق] [العملية=تمييز مراتب اليقين] [نوع المعلومة=التحقيق] [المخرج=رسم حجة] [الخطر=إسقاط القيد] [مصدر التحقق=مختصر مدرسي] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

عملية	خطرها	مخرجها
تفكيك المصطلح	نسيان الخصم العلمي	قاموس مصطلحات
تعقب الدليل	إهمال سبب التأليف	مصفوفة مصادر
تمييز مراتب اليقين	الاستشهاد الزخرفي	نموذج تركيبي
تتبع الخلاف	التركيب غير الموسوم	برنامج بحث

ملحق تشغيلي 057: ربط العبارة بسياقها / الفقه المقارن والنوازل

وحدة 057 - ربط العبارة بسياقها في الفقه المقارن والنوازل. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الفقه المقارن والنوازل كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل المذهب، الدليل، العرف، الضرورة، اختلاف التنزيل، تغير الفتوى. ثم يسأل: هل نحن أمام التركيب أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو مصفوفة مصادر، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمحاضرة علمية مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس السيوطي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الفقه المقارن والنوازل] [العملية=ربط العبارة بسياقها] [نوع المعلومة=التركيب] [المخرج=مصفوفة مصادر] [الخطر=إهمال الطبعة] [مصدر التحقق=محاضرة علمية] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 058: تركيب المعاني المتناثرة / اللغة والبيان وأصول التأويل

وحدة 058 - تركيب المعاني المتناثرة في اللغة والبيان وأصول التأويل. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع اللغة والبيان وأصول التأويل كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الحقيقة والمجاز، القرائن، النظم، السياق، الاشتراك، الحذف، البلاغة. ثم يسأل: هل نحن أمام الاستدراك أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو سجل قيود، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بموسوعة مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس القرافي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=اللغة والبيان وأصول التأويل] [العملية=تركيب المعاني المتناثرة] [نوع المعلومة=الاستدراك] [المخرج=سجل قيود] [الخطر=تقديم النتيجة على الدليل] [مصدر التحقق=موسوعة] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 059: اختبار الاعتراض / الرجال والطبقات والتراجم

وحدة 059 - اختبار الاعتراض في الرجال والطبقات والتراجم. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الرجال والطبقات والتراجم كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل حال الراوي، طبقته، شيوخه، تلاميذه، بيئته، مذهبه، دقة الرواية. ثم يسأل: هل نحن أمام التطبيق أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو قائمة إحالات، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بحاشية مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن عاشور: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الرجال والطبقات والتراجم] [العملية=اختبار الاعتراض] [نوع المعلومة=التطبيق] [المخرج=قائمة إحالات] [الخطر=إهمال سبب التأليف] [مصدر التحقق=حاشية] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 060: المقارنة بين المدارس / الفتوى وبناء الحكم العملي

وحدة 060 - المقارنة بين المدارس في الفتوى وبناء الحكم العملي. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الفتوى وبناء الحكم العملي كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل السؤال، حال المستفتي، مناط الحكم، قيود التنزيل، المآلات، حدود الجزم. ثم يسأل: هل نحن أمام النقل أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو خريطة مفاهيم، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بكتاب تأسيسي مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إسقاط القيد. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس الإمام الشافعي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الفتوى وبناء الحكم العملي] [العملية=المقارنة بين المدارس] [نوع المعلومة=النقل] [المخرج=خريطة مفاهيم] [الخطر=إسقاط القيد] [مصدر التحقق=كتاب تأسيسي] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 061: تقدير المآلات / الاقتصاد والاجتماع الإسلامي

وحدة 061 - تقدير المآلات في الاقتصاد والاجتماع الإسلامي. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الاقتصاد والاجتماع الإسلامي كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل المال، الوقف، الزكاة، السوق، الحسبة، العدالة، العمران. ثم يسأل: هل نحن أمام الدلالة أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو محكمة اعتراض، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بفهرس رقمي مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس الخطيب البغدادي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الاقتصاد والاجتماع الإسلامي] [العملية=تقدير المآلات] [نوع المعلومة=الدلالة] [المخرج=محكمة اعتراض] [الخطر=إهمال الطبعة] [مصدر التحقق=فهرس رقمي] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 062: تحرير حدود العلم / الفلسفة الإسلامية والمنطق

وحدة 062 - تحرير حدود العلم في الفلسفة الإسلامية والمنطق. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الفلسفة الإسلامية والمنطق كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل التصور، التصديق، البرهان، الجدل، الإلهيات، النفس، السببية، اللغة. ثم يسأل: هل نحن أمام الخلاف أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو نموذج تركيبي، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ برسالة جامعية مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غير الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن الصلاح: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الفلسفة الإسلامية والمنطق] [العملية=تحرير حدود العلم] [نوع المعلومة=الخلاف] [المخرج=نموذج تركيبي] [الخطر=تقديم النتيجة على الدليل] [مصدر التحقق=رسالة جامعية] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 063: استخراج الأطروحة المركزية / الدراسات القرآنية والحديثية الرقمية

وحدة 063 - استخراج الأطروحة المركزية في الدراسات القرآنية والحديثية الرقمية. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الدراسات القرآنية والحديثية الرقمية كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الفهارس، المتون الآلية، محركات البحث، OCR، الرسم البياني المعرفي. ثم يسأل: هل نحن أمام السياق أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو بطاقة خلاف، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بشرح موسع مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غير الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس النووي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الدراسات القرآنية والحديثية الرقمية] [العملية=استخراج الأطروحة المركزية] [نوع المعلومة=السياق] [المخرج=بطاقة خلاف] [الخطر=إهمال سبب التأليف] [مصدر التحقق=شرح موسع] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

عملية	خطرها	مخرجها
بناء الخريطة السببية	إهمال الطبعة	بطاقة خلاف
اختبار الاعتراض	إخراج العبارة من سياقها	رسم حجة

عملية	خطرها	مخرجها
استحضار أقوال العلماء	خلط قول المؤلف بقول ناقله	محكمة اعتراض
المقارنة بين المدارس	تقديم النتيجة على الدليل	ملخص فقري

ملحق تشغيلي 064: تفكيك المصطلح / تحقيق التراث والمخطوطات

وحدة 064 - تفكيك المصطلح في تحقيق التراث والمخطوطات. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع تحقيق التراث والمخطوطات كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل النسخ، السماعات، المقابلة، التصحيف، توثيق النص، اختلاف الطبعات. ثم يسأل: هل نحن أمام المقصد أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو قاموس مصطلحات، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمخطوط محقق مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إسقاط القيد. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن حجر: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=تحقيق التراث والمخطوطات] [العملية=تفكيك المصطلح] [نوع المعلومة=المقصد] [المخرج=قاموس مصطلحات] [الخطر=إسقاط القيد] [مصدر التحقق=مخطوط محقق] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 065: تمييز مراتب اليقين / علوم القرآن والتفسير

وحدة 065 - تمييز مراتب اليقين في علوم القرآن والتفسير. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع علوم القرآن والتفسير كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل النص القرآني، أسباب النزول، القراءات، الدلالة، الترجيح التفسيري، أثر اللغة والسياق. ثم يسأل: هل نحن أمام النموذج أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو جدول أدلة، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمقال محكم مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس الذهبي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=علوم القرآن والتفسير] [العملية=تمييز مراتب اليقين] [نوع المعلومة=النموذج] [المخرج=جدول أدلة] [الخطر=إهمال الطبعة] [مصدر التحقق=مقال محكم] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 066: ربط العبارة بسياقها / علوم الحديث والعلل

وحدة 066 - ربط العبارة بسياقها في علوم الحديث والعلل. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع علوم الحديث والعلل كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل السند، المتن، الاختلاف، العلل الخفية، طرق الجمع، درجات الاحتجاج، طبقات الرواة. ثم يسأل: هل نحن أمام المآل أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو ملخص فقري، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمختصر مدرسي مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس الغزالي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=علوم الحديث والعلل] [العملية=ربط العبارة بسياقها] [نوع المعلومة=المآل] [المخرج=ملخص فقري] [الخطر=تقديم النتيجة على الدليل] [مصدر التحقق=مختصر مدرسي] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 067: تركيب المعاني المتناثرة / أصول الفقه والقواعد

وحدة 067 - تركيب المعاني المتناثرة في أصول الفقه والقواعد. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع أصول الفقه والقواعد كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الأمر والنهي، العموم والخصوص، القياس، الاستصحاب، المصالح، سد الذرائع، الترجيح. ثم يسأل: هل نحن أمام الاعتراض أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو برنامج بحث، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمحاضرة علمية مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس فخر الدين الرازي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=أصول الفقه والقواعد] [العملية=تركيب المعاني المتناثرة] [نوع المعلومة=الاعتراض] [المخرج=برنامج بحث] [الخطر=إهمال سبب التأليف] [مصدر التحقق=محاضرة علمية] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 068: اختبار الاعتراض / المقاصد والسياسة الشرعية

وحدة 068 - اختبار الاعتراض في المقاصد والسياسة الشرعية. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع المقاصد والسياسة الشرعية كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الكليات، المآلات، المصلحة، الضرورة، تنزيل الحكم، قوة الدولة والمجتمع. ثم يسأل: هل نحن أمام التحقيق أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو رسم حجة، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بموسوعة مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إسقاط القيد. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن تيمية: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=المقاصد والسياسة الشرعية] [العملية=اختبار الاعتراض] [نوع المعلومة=التحقيق] [المخرج=رسم حجة] [الخطر=إسقاط القيد] [مصدر التحقق=موسوعة] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 069: المقارنة بين المدارس / العقيدة والكلام والفرق

وحدة 069 - المقارنة بين المدارس في العقيدة والكلام والفرق. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع العقيدة والكلام والفرق كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الصفات، القدر، النبوة، الإمامة، الإيمان، العقل والنقل، تشكل الفرق. ثم يسأل: هل نحن أمام التركيب أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو مصفوفة مصادر، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بحاشية مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن القيم: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=العقيدة والكلام والفرق] [العملية=المقارنة بين المدارس] [نوع المعلومة=التركيب] [المخرج=مصفوفة مصادر] [الخطر=إهمال الطبعة] [مصدر التحقق=حاشية] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 070: تقدير المآلات / السيرة والشمائل

وحدة 070 - تقدير المآلات في السيرة والشمائل. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع السيرة والشمائل كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الحدث، المقصد التربوي، البعد الحضاري، فقه الدعوة، إدارة المخالف، بناء الجماعة. ثم يسأل: هل نحن أمام الاستدراك أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو سجل قيود، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بكتاب تأسيسي مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس الشاطبي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=السيرة والشمائل] [العملية=تقدير المآلات] [نوع المعلومة=الاستدراك] [المخرج=سجل قيود] [الخطر=تقديم النتيجة على الدليل] [مصدر التحقق=كتاب تأسيسي] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

عملية	خطرها	مخرجها
تحرير حدود العلم	الاستشهاد الزخرفي	نموذج تركيبي
محكمة الهدم	التركيب غير الموسوم	برنامج بحث
استخراج الأطروحة المركزية	إسقاط القيد	خريطة مفاهيم
صيد التفصيل الفرعي	تسوية المختلف	جدول أدلة

ملحق تشغيلي 071: تحرير حدود العلم / التاريخ الإسلامي والجرح السياسي

وحدة 071 - تحرير حدود العلم في التاريخ الإسلامي والجرح السياسي. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع التاريخ الإسلامي والجرح السياسي كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الرواية التاريخية، العصبية، الدولة، المال،

القبائل، الذاكرة المذهبية. ثم يسأل: هل نحن أمام التطبيق أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو قائمة إحالات، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بفهرس رقمي مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن خلدون: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=التاريخ الإسلامي والجرح السياسي] [العملية=تحرير حدود العلم] [نوع المعلومة=التطبيق] [المخرج=قائمة إحالات] [الخطر=إهمال سبب التأليف] [مصدر التحقق=فهرس رقمي] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 072: استخراج الأطروحة المركزية / التزكية والأخلاق

وحدة 072 - استخراج الأطروحة المركزية في التزكية والأخلاق. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع التزكية والأخلاق كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل النية، الإرادة، الهوى، العادة، الصحبة، المقامات، العلاج السلوكي والقلبي. ثم يسأل: هل نحن أمام النقل أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو خريطة مفاهيم، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ برسالة جامعية مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إسقاط القيد. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس السيوطي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=التزكية والأخلاق] [العملية=استخراج الأطروحة المركزية] [نوع المعلومة=النقل] [المخرج=خريطة مفاهيم] [الخطر=إسقاط القيد] [مصدر التحقق=رسالة جامعية] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 073: تفكيك المصطلح / الفقه المقارن والنوازل

وحدة 073 - تفكيك المصطلح في الفقه المقارن والنوازل. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الفقه المقارن والنوازل كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل المذهب، الدليل، العرف، الضرورة، اختلاف التنزيل، تغير الفتوى. ثم يسأل: هل نحن أمام الدلالة أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو محكمة اعتراض، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بشرح موسع مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس القرافي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الفقه المقارن والنوازل] [العملية=تفكيك المصطلح] [نوع المعلومة=الدلالة] [المخرج=محكمة اعتراض] [الخطر=إهمال الطبعة] [مصدر التحقق=شرح موسع] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 074: تمييز مراتب اليقين / اللغة والبيان وأصول التأويل

وحدة 074 - تمييز مراتب اليقين في اللغة والبيان وأصول التأويل. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع اللغة والبيان وأصول التأويل كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الحقيقة والمجاز، القرائن، النظم، السياق، الاشتراك، الحذف، البلاغة. ثم يسأل: هل نحن أمام الخلاف أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو نموذج تركيبي، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمخطوط محقق مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن عاشور: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=اللغة والبيان وأصول التأويل] [العملية=تمييز مراتب اليقين] [نوع المعلومة=الخلاف] [المخرج=نموذج تركيبي] [الخطر=تقديم النتيجة على الدليل] [مصدر التحقق=مخطوط محقق] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 075: ربط العبارة بسياقها / الرجال والطبقات والتراجم

وحدة 075 - ربط العبارة بسياقها في الرجال والطبقات والتراجم. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الرجال والطبقات والتراجم كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل حال الراوي، طبقته، شيوخه، تلاميذه، بيئته، مذهبه، دقة الرواية. ثم يسأل: هل نحن أمام السياق أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو بطاقة خلاف، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمقال محكم مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس الإمام الشافعي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الرجال والطبقات والتراجم] [العملية=ربط العبارة بسياقها] [نوع المعلومة=السياق] [المخرج=بطاقة خلاف] [الخطر=إهمال سبب التأليف] [مصدر التحقق=مقال محكم] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 076: تركيب المعاني المتناثرة / الفتوى وبناء الحكم العملي

وحدة 076 - تركيب المعاني المتناثرة في الفتوى وبناء الحكم العملي. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الفتوى وبناء الحكم العملي كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل السؤال، حال المستفتي، مناط الحكم، قيود التنزيل، المآلات، حدود الجزم. ثم يسأل: هل نحن أمام المقصد أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو قاموس مصطلحات، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمختصر مدرسي مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إسقاط القيد. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس الخطيب البغدادي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الفتوى وبناء الحكم العملي] [العملية=تركيب المعاني المتناثرة] [نوع المعلومة=المقصد] [المخرج=قاموس مصطلحات] [الخطر=إسقاط القيد] [مصدر التحقق=مختصر مدرسي] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 077: اختبار الاعتراض / الاقتصاد والاجتماع الإسلامي

وحدة 077 - اختبار الاعتراض في الاقتصاد والاجتماع الإسلامي. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الاقتصاد والاجتماع الإسلامي كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل المال، الوقف، الزكاة، السوق، الحسبة، العدالة، العمران. ثم يسأل: هل نحن أمام النموذج أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو جدول أدلة، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمحاضرة علمية مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن الصلاح: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الاقتصاد والاجتماع الإسلامي] [العملية=اختبار الاعتراض] [نوع المعلومة=النموذج] [المخرج=جدول أدلة] [الخطر=إهمال الطبعة] [مصدر التحقق=محاضرة علمية] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

عملية	خطرها	مخرجها
تتبع الخلاف	خلط قول المؤلف بقول ناقله	محكمة اعتراض
ربط العبارة بسياقها	تقديم النتيجة على الدليل	ملخص فقري
كشف الفرضية الخفية	تحويل المظنون إلى قطعي	قائمة إحالات
تركيب المعاني المتناثرة	نسيان الخصم العلمي	قاموس مصطلحات

ملحق تشغيلي 078: المقارنة بين المدارس / الفلسفة الإسلامية والمنطق

وحدة 078 - المقارنة بين المدارس في الفلسفة الإسلامية والمنطق. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الفلسفة الإسلامية والمنطق كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل التصور، التصديق، البرهان، الجدل، الإلهيات، النفس، السببية، اللغة. ثم يسأل: هل نحن أمام المآل أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو ملخص فقري، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بموسوعة مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس النووي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الفلسفة الإسلامية والمنطق] [العملية=المقارنة بين المدارس] [نوع المعلومة=المآل] [المخرج=ملخص فقري] [الخطر=تقديم النتيجة على الدليل] [مصدر التحقق=موسوعة] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 079: تقدير المآلات / الدراسات القرآنية والحديثية الرقمية

وحدة 079 - تقدير المآلات في الدراسات القرآنية والحديثية الرقمية. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الدراسات القرآنية والحديثية الرقمية كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الفهارس، المتون الآلية، محركات البحث، OCR، الرسم البياني المعرفي. ثم يسأل: هل نحن أمام الاعتراض أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو برنامج بحث، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بحاشية مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن حجر: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الدراسات القرآنية والحديثية الرقمية] [العملية=تقدير المآلات] [نوع المعلومة=الاعتراض] [المخرج=برنامج بحث] [الخطر=إهمال سبب التأليف] [مصدر التحقق=حاشية] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 080: تحرير حدود العلم / تحقيق التراث والمخطوطات

وحدة 080 - تحرير حدود العلم في تحقيق التراث والمخطوطات. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع تحقيق التراث والمخطوطات كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل النسخ، السماعات، المقابلة، التصحيف، توثيق النص، اختلاف الطبعات. ثم يسأل: هل نحن أمام التحقيق أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو رسم حجة، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بكتاب تأسيسي مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إسقاط القيد. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس الذهبي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=تحقيق التراث والمخطوطات] [العملية=تحرير حدود العلم] [نوع المعلومة=التحقيق] [المخرج=رسم حجة] [الخطر=إسقاط القيد] [مصدر التحقق=كتاب تأسيسي] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 081: استخراج الأطروحة المركزية / علوم القرآن والتفسير

وحدة 081 - استخراج الأطروحة المركزية في علوم القرآن والتفسير. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع علوم القرآن والتفسير كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل النص القرآني، أسباب النزول، القراءات، الدلالة، الترجيح التفسيري، أثر اللغة والسياق. ثم يسأل: هل نحن أمام التركيب أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو مصفوفة مصادر، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بفهرس رقمي مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس الغزالي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=علوم القرآن والتفسير] [العملية=استخراج الأطروحة المركزية] [نوع المعلومة=التركيب] [المخرج=مصفوفة مصادر] [الخطر=إهمال الطبعة] [مصدر التحقق=فهرس رقمي] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 082: تفكيك المصطلح / علوم الحديث والعلل

وحدة 082 - تفكيك المصطلح في علوم الحديث والعلل. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع علوم الحديث والعلل كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل السند، المتن، الاختلاف، العلل الخفية، طرق الجمع، درجات الاحتجاج، طبقات الرواة. ثم يسأل: هل نحن أمام الاستدراك أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو سجل قيود، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ برسالة جامعية مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس فخر الدين الرازي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=علوم الحديث والعلل] [العملية=تفكيك المصطلح] [نوع المعلومة=الاستدراك] [المخرج=سجل قيود] [الخطر=تقديم النتيجة على الدليل] [مصدر التحقق=رسالة جامعية] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 083: تمييز مراتب اليقين / أصول الفقه والقواعد

وحدة 083 - تمييز مراتب اليقين في أصول الفقه والقواعد. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع أصول الفقه والقواعد كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الأمر والنهي، العموم والخصوص، القياس، الاستصحاب، المصالح، سد الذرائع، الترجيح. ثم يسأل: هل نحن أمام التطبيق أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو قائمة إحالات، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بشرح موسع مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن تيمية: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=أصول الفقه والقواعد] [العملية=تمييز مراتب اليقين] [نوع المعلومة=التطبيق] [المخرج=قائمة إحالات] [الخطر=إهمال سبب التأليف] [مصدر التحقق=شرح موسع] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 084: ربط العبارة بسياقها / المقاصد والسياسة الشرعية

وحدة 084 - ربط العبارة بسياقها في المقاصد والسياسة الشرعية. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع المقاصد والسياسة الشرعية كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الكليات، المآلات، المصلحة، الضرورة، تنزيل الحكم، قوة الدولة والمجتمع. ثم يسأل: هل نحن أمام النقل أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو خريطة مفاهيم، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمخطوط محقق مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إسقاط القيد. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن القيم: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=المقاصد والسياسة الشرعية] [العملية=ربط العبارة بسياقها] [نوع المعلومة=النقل] [المخرج=خريطة مفاهيم] [الخطر=إسقاط القيد] [مصدر التحقق=مخطوط محقق] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

عملية	خطرها	مخرجها
المقارنة بين المدارس	إسقاط القيد	خريطة مفاهيم
تحويل المسألة إلى نموذج	تسوية المختلف	جدول أدلة
تقدير المآلات	تضخيم الشاذ	سجل قيود
إنتاج أسئلة بحثية	إهمال الطبعة	بطاقة خلاف

ملحق تشغيلي 085: تركيب المعاني المتناثرة / العقيدة والكلام والفرق

وحدة 085 - تركيب المعاني المتناثرة في العقيدة والكلام والفرق. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع العقيدة والكلام والفرق كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الصفات، القدر، النبوة، الإمامة، الإيمان، العقل والنقل، تشكل الفرق. ثم يسأل: هل نحن أمام الدلالة أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو محكمة اعتراض، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمقال محكم مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس الشاطبي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=العقيدة والكلام والفرق] [العملية=تركيب المعاني المتناثرة] [نوع المعلومة=الدلالة] [المخرج=محكمة اعتراض] [الخطر=إهمال الطبعة] [مصدر التحقق=مقال محكم] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 086: اختبار الاعتراض / السيرة والشمائل

وحدة 086 - اختبار الاعتراض في السيرة والشمائل. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع السيرة والشمائل كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الحدث، المقصد التربوي، البعد الحضاري، فقه الدعوة، إدارة المخالف، بناء الجماعة. ثم يسأل: هل نحن أمام الخلاف أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو نموذج تركيبي، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمختصر مدرسي مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غير الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن خلدون: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=السيرة والشمائل] [العملية=اختبار الاعتراض] [نوع المعلومة=الخلاف] [المخرج=نموذج تركيبي] [الخطر=تقديم النتيجة على الدليل] [مصدر التحقق=مختصر مدرسي] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 087: المقارنة بين المدارس / التاريخ الإسلامي والجرح السياسي

وحدة 087 - المقارنة بين المدارس في التاريخ الإسلامي والجرح السياسي. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع التاريخ الإسلامي والجرح السياسي كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الرواية التاريخية، العصبية، الدولة، المال، القبائل، الذاكرة المذهبية. ثم يسأل: هل نحن أمام السياق أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو بطاقة خلاف، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمحاضرة علمية مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غير الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس السيوطي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=التاريخ الإسلامي والجرح السياسي] [العملية=المقارنة بين المدارس] [نوع المعلومة=السياق] [المخرج=بطاقة خلاف] [الخطر=إهمال سبب التأليف] [مصدر التحقق=محاضرة علمية] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 088: تقدير المآلات / التزكية والأخلاق

وحدة 088 - تقدير المآلات في التزكية والأخلاق. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع التزكية والأخلاق كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل النية، الإرادة، الهوى، العادة، الصحبة، المقامات، العلاج السلوكي والقلبي. ثم يسأل: هل نحن أمام المقصد أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو قاموس مصطلحات، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بموسوعة مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إسقاط القيد. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس القرافي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=التزكية والأخلاق] [العملية=تقدير المآلات] [نوع المعلومة=المقصد] [المخرج=قاموس مصطلحات] [الخطر=إسقاط القيد] [مصدر التحقق=موسوعة] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 089: تحرير حدود العلم / الفقه المقارن والنوازل

وحدة 089 - تحرير حدود العلم في الفقه المقارن والنوازل. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الفقه المقارن والنوازل كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل المذهب، الدليل، العرف، الضرورة، اختلاف التنزيل، تغير الفتوى. ثم يسأل: هل نحن أمام النموذج أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو جدول أدلة، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بحاشية مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن عاشور: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الفقه المقارن والنوازل] [العملية=تحرير حدود العلم] [نوع المعلومة=النموذج] [المخرج=جدول أدلة] [الخطر=إهمال الطبعة] [مصدر التحقق=حاشية] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 090: استخراج الأطروحة المركزية / اللغة والبيان وأصول التأويل

وحدة 090 - استخراج الأطروحة المركزية في اللغة والبيان وأصول التأويل. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع اللغة والبيان وأصول التأويل كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الحقيقة والمجاز، القرائن، النظم، السياق، الاشتراك، الحذف، البلاغة. ثم يسأل: هل نحن أمام المآل أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو ملخص فقري، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بكتاب تأسيسي مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس الإمام الشافعي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=اللغة والبيان وأصول التأويل] [العملية=استخراج الأطروحة المركزية] [نوع المعلومة=المآل] [المخرج=ملخص فقري] [الخطر=تقديم النتيجة على الدليل] [مصدر التحقق=كتاب تأسيسي] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 091: تفكيك المصطلح / الرجال والطبقات والتراجم

وحدة 091 - تفكيك المصطلح في الرجال والطبقات والتراجم. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الرجال والطبقات والتراجم كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل حال الراوي، طبقته، شيوخه، تلاميذه، بيئته، مذهبه، دقة الرواية. ثم يسأل: هل نحن أمام الاعتراض أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو برنامج بحث، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بفهرس رقمي مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس الخطيب البغدادي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الرجال والطبقات والتراجم] [العملية=تفكيك المصطلح] [نوع المعلومة=الاعتراض] [المخرج=برنامج بحث] [الخطر=إهمال سبب التأليف] [مصدر التحقق=فهرس رقمي] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

عملية	خطرها	مخرجها
صيد التفصيل الفرعي	تحويل المظنون إلى قطعي	قائمة إحالات
تفكيك المصطلح	نسيان الخصم العلمي	قاموس مصطلحات
تعقب الدليل	إهمال سبب التأليف	مصفوفة مصادر
تمييز مراتب اليقين	الاستشهاد الزخرفي	نموذج تركيبي

ملحق تشغيلي 092: تمييز مراتب اليقين / الفتوى وبناء الحكم العملي

وحدة 092 - تمييز مراتب اليقين في الفتوى وبناء الحكم العملي. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الفتوى وبناء الحكم العملي كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل السؤال، حال المستفتي، مناط الحكم، قيود التنزيل، المآلات، حدود الجزم. ثم يسأل: هل نحن أمام التحقيق أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو رسم حجة، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ برسالة جامعية مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إسقاط القيد. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن الصلاح: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الفتوى وبناء الحكم العملي] [العملية=تمييز مراتب اليقين] [نوع المعلومة=التحقيق] [المخرج=رسم حجة] [الخطر=إسقاط القيد] [مصدر التحقق=رسالة جامعية] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 093: ربط العبارة بسياقها / الاقتصاد والاجتماع الإسلامي

وحدة 093 - ربط العبارة بسياقها في الاقتصاد والاجتماع الإسلامي. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الاقتصاد والاجتماع الإسلامي كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل المال، الوقف، الزكاة، السوق، الحسبة، العدالة،

العمران. ثم يسأل: هل نحن أمام التركيب أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو مصفوفة مصادر، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بشرح موسع مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس النووي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الاقتصاد والاجتماع الإسلامي] [العملية=ربط العبارة بسياقها] [نوع المعلومة=التركيب] [المخرج=مصفوفة مصادر] [الخطر=إهمال الطبعة] [مصدر التحقق=شرح موسع] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 094: تركيب المعاني المتناثرة / الفلسفة الإسلامية والمنطق

وحدة 094 - تركيب المعاني المتناثرة في الفلسفة الإسلامية والمنطق. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الفلسفة الإسلامية والمنطق كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل التصور، التصديق، البرهان، الجدل، الإلهيات، النفس، السببية، اللغة. ثم يسأل: هل نحن أمام الاستدراك أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو سجل قيود، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمخطوط محقق مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن حجر: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الفلسفة الإسلامية والمنطق] [العملية=تركيب المعاني المتناثرة] [نوع المعلومة=الاستدراك] [المخرج=سجل قيود] [الخطر=تقديم النتيجة على الدليل] [مصدر التحقق=مخطوط محقق] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 095: اختبار الاعتراض / الدراسات القرآنية والحديثية الرقمية

وحدة 095 - اختبار الاعتراض في الدراسات القرآنية والحديثية الرقمية. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الدراسات القرآنية والحديثية الرقمية كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الفهارس، المتون الآلية، محركات البحث، OCR، الرسم البياني المعرفي. ثم يسأل: هل نحن أمام التطبيق أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو قائمة إحالات، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمقال محكم مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس الذهبي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الدراسات القرآنية والحديثية الرقمية] [العملية=اختبار الاعتراض] [نوع المعلومة=التطبيق] [المخرج=قائمة إحالات] [الخطر=إهمال سبب التأليف] [مصدر التحقق=مقال محكم] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 096: المقارنة بين المدارس / تحقيق التراث والمخطوطات

وحدة 096 - المقارنة بين المدارس في تحقيق التراث والمخطوطات. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع تحقيق التراث والمخطوطات كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل النسخ، السماعات، المقابلة، التصحيف، توثيق النص، اختلاف الطبعات. ثم يسأل: هل نحن أمام النقل أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو خريطة مفاهيم، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمختصر مدرسي مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غير الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إسقاط القيد. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس الغزالي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=تحقيق التراث والمخطوطات] [العملية=المقارنة بين المدارس] [نوع المعلومة=النقل] [المخرج=خريطة مفاهيم] [الخطر=إسقاط القيد] [مصدر التحقق=مختصر مدرسي] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 097: تقدير المآلات / علوم القرآن والتفسير

وحدة 097 - تقدير المآلات في علوم القرآن والتفسير. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع علوم القرآن والتفسير كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل النص القرآني، أسباب النزول، القراءات، الدلالة، الترجيح التفسيري، أثر اللغة والسياق. ثم يسأل: هل نحن أمام الدلالة أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو محكمة اعتراض، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمحاضرة علمية مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غير الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس فخر الدين الرازي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=علوم القرآن والتفسير] [العملية=تقدير المآلات] [نوع المعلومة=الدلالة] [المخرج=محكمة اعتراض] [الخطر=إهمال الطبعة] [مصدر التحقق=محاضرة علمية] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 098: تحرير حدود العلم / علوم الحديث والعلل

وحدة 098 - تحرير حدود العلم في علوم الحديث والعلل. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع علوم الحديث والعلل كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل السند، المتن، الاختلاف، العلل الخفية، طرق الجمع، درجات الاحتجاج، طبقات الرواة. ثم يسأل: هل نحن أمام الخلاف أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو نموذج تركيبي، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بموسوعة مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن تيمية: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=علوم الحديث والعلل] [العملية=تحرير حدود العلم] [نوع المعلومة=الخلاف] [المخرج=نموذج تركيبي] [الخطر=تقديم النتيجة على الدليل] [مصدر التحقق=موسوعة] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

عملية	خطرها	مخرجها
تركيب المعاني المتناثرة	تضخيم الشاذ	سجل قيود
بناء الخريطة السببية	إهمال الطبعة	بطاقة خلاف
اختبار الاعتراض	إخراج العبارة من سياقها	رسم حجة
استحضار أقوال العلماء	خلط قول المؤلف بقول ناقله	محكمة اعتراض

ملحق تشغيلي 099: استخراج الأطروحة المركزية / أصول الفقه والقواعد

وحدة 099 - استخراج الأطروحة المركزية في أصول الفقه والقواعد. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع أصول الفقه والقواعد كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الأمر والنهي، العموم والخصوص، القياس، الاستصحاب، المصالح، سد الذرائع، الترجيح. ثم يسأل: هل نحن أمام السياق أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو بطاقة خلاف، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بحاشية مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن القيم: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=أصول الفقه والقواعد] [العملية=استخراج الأطروحة المركزية] [نوع المعلومة=السياق] [المخرج=بطاقة خلاف] [الخطر=إهمال سبب التأليف] [مصدر التحقق=حاشية] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 100: تفكيك المصطلح / المقاصد والسياسة الشرعية

وحدة 100 - تفكيك المصطلح في المقاصد والسياسة الشرعية. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع المقاصد والسياسة الشرعية كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الكليات، المآلات، المصلحة، الضرورة، تنزيل الحكم، قوة الدولة والمجتمع. ثم يسأل: هل نحن أمام المقصد أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو قاموس مصطلحات، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب

التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بكتاب تأسيسي مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غير الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إسقاط القيد. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس الشاطبي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=المقاصد والسياسة الشرعية] [العملية=تفكيك المصطلح] [نوع المعلومة=المقصد] [المخرج=قاموس مصطلحات] [الخطر=إسقاط القيد] [مصدر التحقق=كتاب تأسيسي] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 101: تمييز مراتب اليقين / العقيدة والكلام والفرق

وحدة 101 - تمييز مراتب اليقين في العقيدة والكلام والفرق. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع العقيدة والكلام والفرق كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الصفات، القدر، النبوة، الإمامة، الإيمان، العقل والنقل، تشكل الفرق. ثم يسأل: هل نحن أمام النموذج أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو جدول أدلة، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بفهرس رقمي مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غير الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن خلدون: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=العقيدة والكلام والفرق] [العملية=تمييز مراتب اليقين] [نوع المعلومة=النموذج] [المخرج=جدول أدلة] [الخطر=إهمال الطبعة] [مصدر التحقق=فهرس رقمي] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 102: ربط العبارة بسياقها / السيرة والشمائل

وحدة 102 - ربط العبارة بسياقها في السيرة والشمائل. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع السيرة والشمائل كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الحدث، المقصد التربوي، البعد الحضاري، فقه الدعوة، إدارة المخالف، بناء الجماعة. ثم يسأل: هل نحن أمام المآل أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو ملخص فقري، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ برسالة جامعية مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غير الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس السيوطي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=السيرة والشمائل] [العملية=ربط العبارة بسياقها] [نوع المعلومة=المآل] [المخرج=ملخص فقري] [الخطر=تقديم النتيجة على الدليل] [مصدر التحقق=رسالة جامعية] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 103: تركيب المعاني المتناثرة / التاريخ الإسلامي والجرح السياسي

وحدة 103 - تركيب المعاني المتناثرة في التاريخ الإسلامي والجرح السياسي. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع التاريخ الإسلامي والجرح السياسي كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الرواية التاريخية، العصبية، الدولة، المال، القبائل، الذاكرة المذهبية. ثم يسأل: هل نحن أمام الاعتراض أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو برنامج بحث، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بشرح موسع مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس القرافي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=التاريخ الإسلامي والجرح السياسي] [العملية=تركيب المعاني المتناثرة] [نوع المعلومة=الاعتراض] [المخرج=برنامج بحث] [الخطر=إهمال سبب التأليف] [مصدر التحقق=شرح موسع] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 104: اختبار الاعتراض / التزكية والأخلاق

وحدة 104 - اختبار الاعتراض في التزكية والأخلاق. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع التزكية والأخلاق كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل النية، الإرادة، الهوى، العادة، الصحبة، المقامات، العلاج السلوكي والقلبي. ثم يسأل: هل نحن أمام التحقيق أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو رسم حجة، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمخطوط محقق مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إسقاط القيد. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن عاشور: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=التزكية والأخلاق] [العملية=اختبار الاعتراض] [نوع المعلومة=التحقيق] [المخرج=رسم حجة] [الخطر=إسقاط القيد] [مصدر التحقق=مخطوط محقق] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 105: المقارنة بين المدارس / الفقه المقارن والنوازل

وحدة 105 - المقارنة بين المدارس في الفقه المقارن والنوازل. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الفقه المقارن والنوازل كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل المذهب، الدليل، العرف، الضرورة، اختلاف التنزيل، تغير الفتوى. ثم يسأل: هل نحن أمام التركيب أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو مصفوفة مصادر، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمقال محكم مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس الإمام الشافعي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الفقه المقارن والنوازل] [العملية=المقارنة بين المدارس] [نوع المعلومة=التركيب] [المخرج=مصفوفة مصادر] [الخطر=إهمال الطبعة] [مصدر التحقق=مقال محكم] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

عملية	خطرها	مخرجها
إنتاج أسئلة بحثية	إهمال سبب التأليف	مصفوفة مصادر
تحرير حدود العلم	الاستشهاد الزخرفي	نموذج تركيبي
محكمة الهدم	التركيب غير الموسوم	برنامج بحث
استخراج الأطروحة المركزية	إسقاط القيد	خريطة مفاهيم

ملحق تشغيلي 106: تقدير المآلات / اللغة والبيان وأصول التأويل

وحدة 106 - تقدير المآلات في اللغة والبيان وأصول التأويل. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع اللغة والبيان وأصول التأويل كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الحقيقة والمجاز، القرائن، النظم، السياق، الاشتراك، الحذف، البلاغة. ثم يسأل: هل نحن أمام الاستدراك أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو سجل قيود، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمختصر مدرسي مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس الخطيب البغدادي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=اللغة والبيان وأصول التأويل] [العملية=تقدير المآلات] [نوع المعلومة=الاستدراك] [المخرج=سجل قيود] [الخطر=تقديم النتيجة على الدليل] [مصدر التحقق=مختصر مدرسي] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 107: تحرير حدود العلم / الرجال والطبقات والتراجم

وحدة 107 - تحرير حدود العلم في الرجال والطبقات والتراجم. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الرجال والطبقات والتراجم كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل حال الراوي، طبقته، شيوخه، تلاميذه، بيئته، مذهبه، دقة الرواية. ثم يسأل: هل نحن أمام التطبيق أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو قائمة إحالات، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمحاضرة علمية مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن الصلاح: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الرجال والطبقات والتراجم] [العملية=تحرير حدود العلم] [نوع المعلومة=التطبيق] [المخرج=قائمة إحالات] [الخطر=إهمال سبب التأليف] [مصدر التحقق=محاضرة علمية] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 108: استخراج الأطروحة المركزية / الفتوى وبناء الحكم العملي

وحدة 108 - استخراج الأطروحة المركزية في الفتوى وبناء الحكم العملي. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الفتوى وبناء الحكم العملي كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل السؤال، حال المستفتي، مناط الحكم، قيود التنزيل، المآلات، حدود الجزم. ثم يسأل: هل نحن أمام النقل أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو خريطة مفاهيم، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بموسوعة مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إسقاط القيد. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس النووي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الفتوى وبناء الحكم العملي] [العملية=استخراج الأطروحة المركزية] [نوع المعلومة=النقل] [المخرج=خريطة مفاهيم] [الخطر=إسقاط القيد] [مصدر التحقق=موسوعة] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 109: تفكيك المصطلح / الاقتصاد والاجتماع الإسلامي

وحدة 109 - تفكيك المصطلح في الاقتصاد والاجتماع الإسلامي. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الاقتصاد والاجتماع الإسلامي كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل المال، الوقف، الزكاة، السوق، الحسبة، العدالة، العمران. ثم يسأل: هل نحن أمام الدلالة أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو محكمة اعتراض، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بحاشية مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن حجر: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الاقتصاد والاجتماع الإسلامي] [العملية=تفكيك المصطلح] [نوع المعلومة=الدلالة] [المخرج=محكمة اعتراض] [الخطر=إهمال الطبعة] [مصدر التحقق=حاشية] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 110: تمييز مراتب اليقين / الفلسفة الإسلامية والمنطق

وحدة 110 - تمييز مراتب اليقين في الفلسفة الإسلامية والمنطق. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الفلسفة الإسلامية والمنطق كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل التصور، التصديق، البرهان، الجدل، الإلهيات، النفس، السببية، اللغة. ثم يسأل: هل نحن أمام الخلاف أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو نموذج تركيبي، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بكتاب تأسيسي مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس الذهبي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الفلسفة الإسلامية والمنطق] [العملية=تمييز مراتب اليقين] [نوع المعلومة=الخلاف] [المخرج=نموذج تركيبي] [الخطر=تقديم النتيجة على الدليل] [مصدر التحقق=كتاب تأسيسي] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 111: ربط العبارة بسياقها / الدراسات القرآنية والحديثية الرقمية

وحدة 111 - ربط العبارة بسياقها في الدراسات القرآنية والحديثية الرقمية. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الدراسات القرآنية والحديثية الرقمية كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الفهارس، المتون الآلية، محركات البحث، OCR، الرسم البياني المعرفي. ثم يسأل: هل نحن أمام السياق أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو بطاقة خلاف، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بفهرس رقمي مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس الغزالي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الدراسات القرآنية والحديثية الرقمية] [العملية=ربط العبارة بسياقها] [نوع المعلومة=السياق] [المخرج=بطاقة خلاف] [الخطر=إهمال سبب التأليف] [مصدر التحقق=فهرس رقمي] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 112: تركيب المعاني المتناثرة / تحقيق التراث والمخطوطات

وحدة 112 - تركيب المعاني المتناثرة في تحقيق التراث والمخطوطات. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع تحقيق التراث والمخطوطات كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل النسخ، السماعات، المقابلة، التصحيف، توثيق النص، اختلاف الطبعات. ثم يسأل: هل نحن أمام المقصد أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو قاموس مصطلحات، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ برسالة جامعية مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إسقاط القيد. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس فخر الدين الرازي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=تحقيق التراث والمخطوطات] [العملية=تركيب المعاني المتناثرة] [نوع المعلومة=المقصد] [المخرج=قاموس مصطلحات] [الخطر=إسقاط القيد] [مصدر التحقق=رسالة جامعية] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

عملية	خطرها	مخرجها
تمييز مراتب اليقين	إخراج العبارة من سياقها	رسم حجة
تتبع الخلاف	خلط قول المؤلف بقول ناقله	محكمة اعتراض
ربط العبارة بسياقها	تقديم النتيجة على الدليل	ملخص فقري
كشف الفرضية الخفية	تحويل المظنون إلى قطعي	قائمة إحالات

ملحق تشغيلي 113: اختبار الاعتراض / علوم القرآن والتفسير

وحدة 113 - اختبار الاعتراض في علوم القرآن والتفسير. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع علوم القرآن والتفسير كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل النص القرآني، أسباب النزول، القراءات، الدلالة، الترجيح التفسيري، أثر اللغة والسياق. ثم يسأل: هل نحن أمام النموذج أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو جدول أدلة، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بشرح موسع مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن تيمية: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=علوم القرآن والتفسير] [العملية=اختبار الاعتراض] [نوع المعلومة=النموذج] [المخرج=جدول أدلة] [الخطر=إهمال الطبعة] [مصدر التحقق=شرح موسع] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 114: المقارنة بين المدارس / علوم الحديث والعلل

وحدة 114 - المقارنة بين المدارس في علوم الحديث والعلل. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع علوم الحديث والعلل كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل السند، المتن، الاختلاف، العلل الخفية، طرق الجمع، درجات الاحتجاج، طبقات الرواة. ثم يسأل: هل نحن أمام المآل أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو ملخص فقري، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمخطوط محقق مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن القيم: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=علوم الحديث والعلل] [العملية=المقارنة بين المدارس] [نوع المعلومة=المآل] [المخرج=ملخص فقري] [الخطر=تقديم النتيجة على الدليل] [مصدر التحقق=مخطوط محقق] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 115: تقدير المآلات / أصول الفقه والقواعد

وحدة 115 - تقدير المآلات في أصول الفقه والقواعد. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع أصول الفقه والقواعد كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الأمر والنهي، العموم والخصوص، القياس، الاستصحاب، المصالح، سد الذرائع، الترجيح. ثم يسأل: هل نحن أمام الاعتراض أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو برنامج بحث، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمقال محكم مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس الشاطبي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=أصول الفقه والقواعد] [العملية=تقدير المآلات] [نوع المعلومة=الاعتراض] [المخرج=برنامج بحث] [الخطر=إهمال سبب التأليف] [مصدر التحقق=مقال محكم] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 116: تحرير حدود العلم / المقاصد والسياسة الشرعية

وحدة 116 - تحرير حدود العلم في المقاصد والسياسة الشرعية. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع المقاصد والسياسة الشرعية كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الكليات، المآلات، المصلحة، الضرورة، تنزيل الحكم، قوة الدولة والمجتمع. ثم يسأل: هل نحن أمام التحقيق أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو رسم حجة، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمختصر مدرسي مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إسقاط القيد. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن خلدون: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=المقاصد والسياسة الشرعية] [العملية=تحرير حدود العلم] [نوع المعلومة=التحقيق] [المخرج=رسم حجة] [الخطر=إسقاط القيد] [مصدر التحقق=مختصر مدرسي] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 117: استخراج الأطروحة المركزية / العقيدة والكلام والفرق

وحدة 117 - استخراج الأطروحة المركزية في العقيدة والكلام والفرق. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع العقيدة والكلام والفرق كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الصفات، القدر، النبوة، الإمامة، الإيمان، العقل والنقل، تشكل الفرق. ثم يسأل: هل نحن أمام التركيب أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو مصفوفة مصادر، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمحاضرة علمية مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس السيوطي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=العقيدة والكلام والفرق] [العملية=استخراج الأطروحة المركزية] [نوع المعلومة=التركيب] [المخرج=مصفوفة مصادر] [الخطر=إهمال الطبعة] [مصدر التحقق=محاضرة علمية] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 118: تفكيك المصطلح / السيرة والشمائل

وحدة 118 - تفكيك المصطلح في السيرة والشمائل. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع السيرة والشمائل كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الحدث، المقصد التربوي، البعد الحضاري، فقه الدعوة، إدارة المخالف، بناء الجماعة. ثم يسأل: هل نحن أمام الاستدراك أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو سجل قيود، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بموسوعة مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس القرافي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=السيرة والشمائل] [العملية=تفكيك المصطلح] [نوع المعلومة=الاستدراك] [المخرج=سجل قيود] [الخطر=تقديم النتيجة على الدليل] [مصدر التحقق=موسوعة] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 119: تمييز مراتب اليقين / التاريخ الإسلامي والجرح السياسي

وحدة 119 - تمييز مراتب اليقين في التاريخ الإسلامي والجرح السياسي. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع التاريخ الإسلامي والجرح السياسي كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الرواية التاريخية، العصبية، الدولة، المال، القبائل، الذاكرة المذهبية. ثم يسأل: هل نحن أمام التطبيق أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو قائمة إحالات، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بحاشية مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن عاشور: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=التاريخ الإسلامي والجرح السياسي] [العملية=تمييز مراتب اليقين] [نوع المعلومة=التطبيق] [المخرج=قائمة إحالات] [الخطر=إهمال سبب التأليف] [مصدر التحقق=حاشية] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

عملية	خطرها	مخرجها
استحضار أقوال العلماء	التركيب غير الموسوم	برنامج بحث
المقارنة بين المدارس	إسقاط القيد	خريطة مفاهيم

عملية	خطرها	مخرجها
تحويل المسألة إلى نموذج	تسوية المختلف	جدول أدلة
تقدير المآلات	تضخيم الشاذ	سجل قيود

ملحق تشغيلي 120: ربط العبارة بسياقها / التزكية والأخلاق

وحدة 120 - ربط العبارة بسياقها في التزكية والأخلاق. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع التزكية والأخلاق كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل النية، الإرادة، الهوى، العادة، الصحبة، المقامات، العلاج السلوكي والقلبي. ثم يسأل: هل نحن أمام النقل أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو خريطة مفاهيم، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بكتاب تأسيسي مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إسقاط القيد. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس الإمام الشافعي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=التزكية والأخلاق] [العملية=ربط العبارة بسياقها] [نوع المعلومة=النقل] [المخرج=خريطة مفاهيم] [الخطر=إسقاط القيد] [مصدر التحقق=كتاب تأسيسي] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 121: تركيب المعاني المتناثرة / الفقه المقارن والنوازل

وحدة 121 - تركيب المعاني المتناثرة في الفقه المقارن والنوازل. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الفقه المقارن والنوازل كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل المذهب، الدليل، العرف، الضرورة، اختلاف التنزيل، تغير الفتوى. ثم يسأل: هل نحن أمام الدلالة أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو محكمة اعتراض، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بفهرس رقمي مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس الخطيب البغدادي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الفقه المقارن والنوازل] [العملية=تركيب المعاني المتناثرة] [نوع المعلومة=الدلالة] [المخرج=محكمة اعتراض] [الخطر=إهمال الطبعة] [مصدر التحقق=فهرس رقمي] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 122: اختبار الاعتراض / اللغة والبيان وأصول التأويل

وحدة 122 - اختبار الاعتراض في اللغة والبيان وأصول التأويل. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع اللغة والبيان وأصول التأويل كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الحقيقة والمجاز، القرائن، النظم، السياق، الاشتراك، الحذف، البلاغة. ثم يسأل: هل نحن أمام الخلاف أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو نموذج تركيبي، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ برسالة جامعية مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن الصلاح: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=اللغة والبيان وأصول التأويل] [العملية=اختبار الاعتراض] [نوع المعلومة=الخلاف] [المخرج=نموذج تركيبي] [الخطر=تقديم النتيجة على الدليل] [مصدر التحقق=رسالة جامعية] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 123: المقارنة بين المدارس / الرجال والطبقات والتراجم

وحدة 123 - المقارنة بين المدارس في الرجال والطبقات والتراجم. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الرجال والطبقات والتراجم كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل حال الراوي، طبقته، شيوخه، تلاميذه، بيئته، مذهبه، دقة الرواية. ثم يسأل: هل نحن أمام السياق أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو بطاقة خلاف، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بشرح موسع مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس النووي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الرجال والطبقات والتراجم] [العملية=المقارنة بين المدارس] [نوع المعلومة=السياق] [المخرج=بطاقة خلاف] [الخطر=إهمال سبب التأليف] [مصدر التحقق=شرح موسع] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 124: تقدير المآلات / الفتوى وبناء الحكم العملي

وحدة 124 - تقدير المآلات في الفتوى وبناء الحكم العملي. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الفتوى وبناء الحكم العملي كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل السؤال، حال المستفتي، مناط الحكم، قيود التنزيل، المآلات، حدود الجزم. ثم يسأل: هل نحن أمام المقصد أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو قاموس مصطلحات، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمخطوط محقق مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إسقاط القيد. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن حجر: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الفتوى وبناء الحكم العملي] [العملية=تقدير المآلات] [نوع المعلومة=المقصد] [المخرج=قاموس مصطلحات] [الخطر=إسقاط القيد] [مصدر التحقق=مخطوط محقق] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 125: تحرير حدود العلم / الاقتصاد والاجتماع الإسلامي

وحدة 125 - تحرير حدود العلم في الاقتصاد والاجتماع الإسلامي. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الاقتصاد والاجتماع الإسلامي كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل المال، الوقف، الزكاة، السوق، الحسبة، العدالة، العمران. ثم يسأل: هل نحن أمام النموذج أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو جدول أدلة، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمقال محكم مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس الذهبي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الاقتصاد والاجتماع الإسلامي] [العملية=تحرير حدود العلم] [نوع المعلومة=النموذج] [المخرج=جدول أدلة] [الخطر=إهمال الطبعة] [مصدر التحقق=مقال محكم] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 126: استخراج الأطروحة المركزية / الفلسفة الإسلامية والمنطق

وحدة 126 - استخراج الأطروحة المركزية في الفلسفة الإسلامية والمنطق. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الفلسفة الإسلامية والمنطق كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل التصور، التصديق، البرهان، الجدل، الإلهيات، النفس، السببية، اللغة. ثم يسأل: هل نحن أمام المآل أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو ملخص فقري، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمختصر مدرسي مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس الغزالي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الفلسفة الإسلامية والمنطق] [العملية=استخراج الأطروحة المركزية] [نوع المعلومة=المآل] [المخرج=ملخص فقري] [الخطر=تقديم النتيجة على الدليل] [مصدر التحقق=مختصر مدرسي] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

عملية	خطرها	مخرجها
استخراج الأطروحة المركزية	تقديم النتيجة على الدليل	ملخص فقري
صيد التفصيل الفرعي	تحويل المظنون إلى قطعي	قائمة إحالات
تفكيك المصطلح	نسيان الخصم العلمي	قاموس مصطلحات
تعقب الدليل	إهمال سبب التأليف	مصفوفة مصادر

ملحق تشغيلي 127: تفكيك المصطلح / الدراسات القرآنية والحديثية الرقمية

وحدة 127 - تفكيك المصطلح في الدراسات القرآنية والحديثية الرقمية. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الدراسات القرآنية والحديثية الرقمية كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الفهارس، المتون الآلية، محركات

البحث، OCR، الرسم البياني المعرفي. ثم يسأل: هل نحن أمام الاعتراض أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو برنامج بحث، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمحاضرة علمية مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس فخر الدين الرازي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الدراسات القرآنية والحديثية الرقمية] [العملية=تفكيك المصطلح] [نوع المعلومة=الاعتراض] [المخرج=برنامج بحث] [الخطر=إهمال سبب التأليف] [مصدر التحقق=محاضرة علمية] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 128: تمييز مراتب اليقين / تحقيق التراث والمخطوطات

وحدة 128 - تمييز مراتب اليقين في تحقيق التراث والمخطوطات. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع تحقيق التراث والمخطوطات كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل النسخ، السماعات، المقابلة، التصحيف، توثيق النص، اختلاف الطبعات. ثم يسأل: هل نحن أمام التحقيق أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو رسم حجة، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بموسوعة مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إسقاط القيد. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن تيمية: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=تحقيق التراث والمخطوطات] [العملية=تمييز مراتب اليقين] [نوع المعلومة=التحقيق] [المخرج=رسم حجة] [الخطر=إسقاط القيد] [مصدر التحقق=موسوعة] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 129: ربط العبارة بسياقها / علوم القرآن والتفسير

وحدة 129 - ربط العبارة بسياقها في علوم القرآن والتفسير. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع علوم القرآن والتفسير كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل النص القرآني، أسباب النزول، القراءات، الدلالة، الترجيح التفسيري، أثر اللغة والسياق. ثم يسأل: هل نحن أمام التركيب أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو مصفوفة مصادر، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بحاشية مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن القيم: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=علوم القرآن والتفسير] [العملية=ربط العبارة بسياقها] [نوع المعلومة=التركيب] [المخرج=مصفوفة مصادر] [الخطر=إهمال الطبعة] [مصدر التحقق=حاشية] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 130: تركيب المعاني المتناثرة / علوم الحديث والعلل

وحدة 130 - تركيب المعاني المتناثرة في علوم الحديث والعلل. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع علوم الحديث والعلل كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل السند، المتن، الاختلاف، العلل الخفية، طرق الجمع، درجات الاحتجاج، طبقات الرواة. ثم يسأل: هل نحن أمام الاستدراك أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو سجل قيود، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بكتاب تأسيسي مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس الشاطبي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=علوم الحديث والعلل] [العملية=تركيب المعاني المتناثرة] [نوع المعلومة=الاستدراك] [المخرج=سجل قيود] [الخطر=تقديم النتيجة على الدليل] [مصدر التحقق=كتاب تأسيسي] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 131: اختبار الاعتراض / أصول الفقه والقواعد

وحدة 131 - اختبار الاعتراض في أصول الفقه والقواعد. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع أصول الفقه والقواعد كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الأمر والنهي، العموم والخصوص، القياس، الاستصحاب، المصالح، سد الذرائع، الترجيح. ثم يسأل: هل نحن أمام التطبيق أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو قائمة إحالات، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بفهرس رقمي مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن خلدون: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=أصول الفقه والقواعد] [العملية=اختبار الاعتراض] [نوع المعلومة=التطبيق] [المخرج=قائمة إحالات] [الخطر=إهمال سبب التأليف] [مصدر التحقق=فهرس رقمي] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 132: المقارنة بين المدارس / المقاصد والسياسة الشرعية

وحدة 132 - المقارنة بين المدارس في المقاصد والسياسة الشرعية. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع المقاصد والسياسة الشرعية كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الكليات، المآلات، المصلحة، الضرورة، تنزيل الحكم، قوة الدولة والمجتمع. ثم يسأل: هل نحن أمام النقل أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو خريطة مفاهيم، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ برسالة جامعية مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إسقاط القيد. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس السيوطي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=المقاصد والسياسة الشرعية] [العملية=المقارنة بين المدارس] [نوع المعلومة=النقل] [المخرج=خريطة مفاهيم] [الخطر=إسقاط القيد] [مصدر التحقق=رسالة جامعية] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 133: تقدير المآلات / العقيدة والكلام والفرق

وحدة 133 - تقدير المآلات في العقيدة والكلام والفرق. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع العقيدة والكلام والفرق كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الصفات، القدر، النبوة، الإمامة، الإيمان، العقل والنقل، تشكل الفرق. ثم يسأل: هل نحن أمام الدلالة أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو محكمة اعتراض، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بشرح موسع مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس القرافي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=العقيدة والكلام والفرق] [العملية=تقدير المآلات] [نوع المعلومة=الدلالة] [المخرج=محكمة اعتراض] [الخطر=إهمال الطبعة] [مصدر التحقق=شرح موسع] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

عملية	خطرها	مخرجها
كشف الفرضية الخفية	تسوية المختلف	جدول أدلة
تركيب المعاني المتناثرة	تضخيم الشاذ	سجل قيود
بناء الخريطة السببية	إهمال الطبعة	بطاقة خلاف
اختبار الاعتراض	إخراج العبارة من سياقها	رسم حجة

ملحق تشغيلي 134: تحرير حدود العلم / السيرة والشمائل

وحدة 134 - تحرير حدود العلم في السيرة والشمائل. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع السيرة والشمائل كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الحدث، المقصد التربوي، البعد الحضاري، فقه الدعوة، إدارة المخالف، بناء الجماعة. ثم يسأل: هل نحن أمام الخلاف أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو نموذج تركيبي، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمخطوط محقق مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن عاشور: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=السيرة والشمائل] [العملية=تحرير حدود العلم] [نوع المعلومة=الخلاف] [المخرج=نموذج تركيبي] [الخطر=تقديم النتيجة على الدليل] [مصدر التحقق=مخطوط محقق] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 135: استخراج الأطروحة المركزية / التاريخ الإسلامي والجرح السياسي

وحدة 135 - استخراج الأطروحة المركزية في التاريخ الإسلامي والجرح السياسي. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع التاريخ الإسلامي والجرح السياسي كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الرواية التاريخية، العصبية، الدولة، المال، القبائل، الذاكرة المذهبية. ثم يسأل: هل نحن أمام السياق أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو بطاقة خلاف، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمقال محكم مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس الإمام الشافعي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=التاريخ الإسلامي والجرح السياسي] [العملية=استخراج الأطروحة المركزية] [نوع المعلومة=السياق] [المخرج=بطاقة خلاف] [الخطر=إهمال سبب التأليف] [مصدر التحقق=مقال محكم] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 136: تفكيك المصطلح / التزكية والأخلاق

وحدة 136 - تفكيك المصطلح في التزكية والأخلاق. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع التزكية والأخلاق كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل النية، الإرادة، الهوى، العادة، الصحبة، المقامات، العلاج السلوكي والقلبي. ثم يسأل: هل نحن أمام المقصد أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو قاموس مصطلحات، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمختصر مدرسي مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إسقاط القيد. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس الخطيب البغدادي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=التزكية والأخلاق] [العملية=تفكيك المصطلح] [نوع المعلومة=المقصد] [المخرج=قاموس مصطلحات] [الخطر=إسقاط القيد] [مصدر التحقق=مختصر مدرسي] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 137: تمييز مراتب اليقين / الفقه المقارن والنوازل

وحدة 137 - تمييز مراتب اليقين في الفقه المقارن والنوازل. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الفقه المقارن والنوازل كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل المذهب، الدليل، العرف، الضرورة، اختلاف التنزيل، تغير الفتوى. ثم يسأل: هل نحن أمام النموذج أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو جدول أدلة، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمحاضرة علمية مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن الصلاح: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الفقه المقارن والنوازل] [العملية=تمييز مراتب اليقين] [نوع المعلومة=النموذج] [المخرج=جدول أدلة] [الخطر=إهمال الطبعة] [مصدر التحقق=محاضرة علمية] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 138: ربط العبارة بسياقها / اللغة والبيان وأصول التأويل

وحدة 138 - ربط العبارة بسياقها في اللغة والبيان وأصول التأويل. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع اللغة والبيان وأصول التأويل كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الحقيقة والمجاز، القرائن، النظم، السياق، الاشتراك، الحذف، البلاغة. ثم يسأل: هل نحن أمام المآل أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو ملخص فقري، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بموسوعة مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس النووي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=اللغة والبيان وأصول التأويل] [العملية=ربط العبارة بسياقها] [نوع المعلومة=المآل] [المخرج=ملخص فقري] [الخطر=تقديم النتيجة على الدليل] [مصدر التحقق=موسوعة] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 139: تركيب المعاني المتناثرة / الرجال والطبقات والتراجم

وحدة 139 - تركيب المعاني المتناثرة في الرجال والطبقات والتراجم. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الرجال والطبقات والتراجم كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل حال الراوي، طبقته، شيوخه، تلاميذه، بيئته، مذهبه، دقة الرواية. ثم يسأل: هل نحن أمام الاعتراض أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو برنامج بحث، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بحاشية مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن حجر: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الرجال والطبقات والتراجم] [العملية=تركيب المعاني المتناثرة] [نوع المعلومة=الاعتراض] [المخرج=برنامج بحث] [الخطر=إهمال سبب التأليف] [مصدر التحقق=حاشية] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 140: اختبار الاعتراض / الفتوى وبناء الحكم العملي

وحدة 140 - اختبار الاعتراض في الفتوى وبناء الحكم العملي. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الفتوى وبناء الحكم العملي كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل السؤال، حال المستفتي، مناط الحكم، قيود التنزيل، المآلات، حدود الجزم. ثم يسأل: هل نحن أمام التحقيق أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو رسم حجة، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بكتاب تأسيسي مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غير الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إسقاط القيد. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس الذهبي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الفتوى وبناء الحكم العملي] [العملية=اختبار الاعتراض] [نوع المعلومة=التحقيق] [المخرج=رسم حجة] [الخطر=إسقاط القيد] [مصدر التحقق=كتاب تأسيسي] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

عملية	خطرها	مخرجها
تقدير المآلات	نسيان الخصم العلمي	قاموس مصطلحات
إنتاج أسئلة بحثية	إهمال سبب التأليف	مصفوفة مصادر
تحرير حدود العلم	الاستشهاد الزخرفي	نموذج تركيبي
محكمة الهدم	التركيب غير الموسوم	برنامج بحث

ملحق تشغيلي 141: المقارنة بين المدارس / الاقتصاد والاجتماع الإسلامي

وحدة 141 - المقارنة بين المدارس في الاقتصاد والاجتماع الإسلامي. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الاقتصاد والاجتماع الإسلامي كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل المال، الوقف، الزكاة، السوق، الحسبة، العدالة، العمران. ثم يسأل: هل نحن أمام التركيب أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو مصفوفة مصادر، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بفهرس رقمي مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غير الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس الغزالي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الاقتصاد والاجتماع الإسلامي] [العملية=المقارنة بين المدارس] [نوع المعلومة=التركيب] [المخرج=مصفوفة مصادر] [الخطر=إهمال الطبعة] [مصدر التحقق=فهرس رقمي] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 142: تقدير المآلات / الفلسفة الإسلامية والمنطق

وحدة 142 - تقدير المآلات في الفلسفة الإسلامية والمنطق. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الفلسفة الإسلامية والمنطق كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل التصور، التصديق، البرهان، الجدل، الإلهيات، النفس، السببية، اللغة. ثم يسأل: هل نحن أمام الاستدراك أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو سجل قيود، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ برسالة جامعية مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس فخر الدين الرازي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الفلسفة الإسلامية والمنطق] [العملية=تقدير المآلات] [نوع المعلومة=الاستدراك] [المخرج=سجل قيود] [الخطر=تقديم النتيجة على الدليل] [مصدر التحقق=رسالة جامعية] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 143: تحرير حدود العلم / الدراسات القرآنية والحديثية الرقمية

وحدة 143 - تحرير حدود العلم في الدراسات القرآنية والحديثية الرقمية. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الدراسات القرآنية والحديثية الرقمية كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الفهارس، المتون الآلية، محركات البحث، OCR، الرسم البياني المعرفي. ثم يسأل: هل نحن أمام التطبيق أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو قائمة إحالات، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بشرح موسع مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن تيمية: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الدراسات القرآنية والحديثية الرقمية] [العملية=تحرير حدود العلم] [نوع المعلومة=التطبيق] [المخرج=قائمة إحالات] [الخطر=إهمال سبب التأليف] [مصدر التحقق=شرح موسع] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 144: استخراج الأطروحة المركزية / تحقيق التراث والمخطوطات

وحدة 144 - استخراج الأطروحة المركزية في تحقيق التراث والمخطوطات. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع تحقيق التراث والمخطوطات كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل النسخ، السماعات، المقابلة، التصحيف، توثيق النص، اختلاف الطبعات. ثم يسأل: هل نحن أمام النقل أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو خريطة مفاهيم، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمخطوط محقق مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إسقاط القيد. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن القيم: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=تحقيق التراث والمخطوطات] [العملية=استخراج الأطروحة المركزية] [نوع المعلومة=النقل] [المخرج=خريطة مفاهيم] [الخطر=إسقاط القيد] [مصدر التحقق=مخطوط محقق] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 145: تفكيك المصطلح / علوم القرآن والتفسير

وحدة 145 - تفكيك المصطلح في علوم القرآن والتفسير. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع علوم القرآن والتفسير كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل النص القرآني، أسباب النزول، القراءات، الدلالة، الترجيح التفسيري، أثر اللغة والسياق. ثم يسأل: هل نحن أمام الدلالة أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو محكمة اعتراض، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمقال محكم مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس الشاطبي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=علوم القرآن والتفسير] [العملية=تفكيك المصطلح] [نوع المعلومة=الدلالة] [المخرج=محكمة اعتراض] [الخطر=إهمال الطبعة] [مصدر التحقق=مقال محكم] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 146: تمييز مراتب اليقين / علوم الحديث والعلل

وحدة 146 - تمييز مراتب اليقين في علوم الحديث والعلل. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع علوم الحديث والعلل كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل السند، المتن، الاختلاف، العلل الخفية، طرق الجمع، درجات الاحتجاج، طبقات الرواة. ثم يسأل: هل نحن أمام الخلاف أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو نموذج تركيبي، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمختصر مدرسي مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن خلدون: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=علوم الحديث والعلل] [العملية=تمييز مراتب اليقين] [نوع المعلومة=الخلاف] [المخرج=نموذج تركيبي] [الخطر=تقديم النتيجة على الدليل] [مصدر التحقق=مختصر مدرسي] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 147: ربط العبارة بسياقها / أصول الفقه والقواعد

وحدة 147 - ربط العبارة بسياقها في أصول الفقه والقواعد. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع أصول الفقه والقواعد كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الأمر والنهي، العموم والخصوص، القياس، الاستصحاب، المصالح، سد الذرائع، الترجيح. ثم يسأل: هل نحن أمام السياق أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو بطاقة خلاف، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمحاضرة علمية مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس السيوطي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=أصول الفقه والقواعد] [العملية=ربط العبارة بسياقها] [نوع المعلومة=السياق] [المخرج=بطاقة خلاف] [الخطر=إهمال سبب التأليف] [مصدر التحقق=محاضرة علمية] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

عملية	خطرها	مخرجها
تعقب الدليل	إهمال الطبعة	بطاقة خلاف
تمييز مراتب اليقين	إخراج العبارة من سياقها	رسم حجة
تتبع الخلاف	خلط قول المؤلف بقول ناقله	محكمة اعتراض
ربط العبارة بسياقها	تقديم النتيجة على الدليل	ملخص فقري

ملحق تشغيلي 148: تركيب المعاني المتناثرة / المقاصد والسياسة الشرعية

وحدة 148 - تركيب المعاني المتناثرة في المقاصد والسياسة الشرعية. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع المقاصد والسياسة الشرعية كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الكليات، المآلات، المصلحة، الضرورة، تنزيل الحكم، قوة الدولة والمجتمع. ثم يسأل: هل نحن أمام المقصد أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو قاموس مصطلحات، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بموسوعة مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إسقاط القيد. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس القرافي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=المقاصد والسياسة الشرعية] [العملية=تركيب المعاني المتناثرة] [نوع المعلومة=المقصد] [المخرج=قاموس مصطلحات] [الخطر=إسقاط القيد] [مصدر التحقق=موسوعة] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 149: اختبار الاعتراض / العقيدة والكلام والفرق

وحدة 149 - اختبار الاعتراض في العقيدة والكلام والفرق. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع العقيدة والكلام والفرق كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الصفات، القدر، النبوة، الإمامة، الإيمان، العقل والنقل، تشكل

الفرق. ثم يسأل: هل نحن أمام النموذج أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو جدول أدلة، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بحاشية مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن عاشور: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=العقيدة والكلام والفرق] [العملية=اختبار الاعتراض] [نوع المعلومة=النموذج] [المخرج=جدول أدلة] [الخطر=إهمال الطبعة] [مصدر التحقق=حاشية] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 150: المقارنة بين المدارس / السيرة والشمائل

وحدة 150 - المقارنة بين المدارس في السيرة والشمائل. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع السيرة والشمائل كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الحدث، المقصد التربوي، البعد الحضاري، فقه الدعوة، إدارة المخالف، بناء الجماعة. ثم يسأل: هل نحن أمام المآل أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو ملخص فقري، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بكتاب تأسيسي مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس الإمام الشافعي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=السيرة والشمائل] [العملية=المقارنة بين المدارس] [نوع المعلومة=المآل] [المخرج=ملخص فقري] [الخطر=تقديم النتيجة على الدليل] [مصدر التحقق=كتاب تأسيسي] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 151: تقدير المآلات / التاريخ الإسلامي والجرح السياسي

وحدة 151 - تقدير المآلات في التاريخ الإسلامي والجرح السياسي. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع التاريخ الإسلامي والجرح السياسي كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الرواية التاريخية، العصبية، الدولة، المال، القبائل، الذاكرة المذهبية. ثم يسأل: هل نحن أمام الاعتراض أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو برنامج بحث، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بفهرس رقمي مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس الخطيب البغدادي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=التاريخ الإسلامي والجرح السياسي] [العملية=تقدير المآلات] [نوع المعلومة=الاعتراض] [المخرج=برنامج بحث] [الخطر=إهمال سبب التأليف] [مصدر التحقق=فهرس رقمي] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 152: تحرير حدود العلم / التزكية والأخلاق

وحدة 152 - تحرير حدود العلم في التزكية والأخلاق. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع التزكية والأخلاق كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل النية، الإرادة، الهوى، العادة، الصحبة، المقامات، العلاج السلوكي والقلبي. ثم يسأل: هل نحن أمام التحقيق أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو رسم حجة، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ برسالة جامعية مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إسقاط القيد. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن الصلاح: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=التزكية والأخلاق] [العملية=تحرير حدود العلم] [نوع المعلومة=التحقيق] [المخرج=رسم حجة] [الخطر=إسقاط القيد] [مصدر التحقق=رسالة جامعية] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 153: استخراج الأطروحة المركزية / الفقه المقارن والنوازل

وحدة 153 - استخراج الأطروحة المركزية في الفقه المقارن والنوازل. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الفقه المقارن والنوازل كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل المذهب، الدليل، العرف، الضرورة، اختلاف التنزيل، تغير الفتوى. ثم يسأل: هل نحن أمام التركيب أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو مصفوفة مصادر، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بشرح موسع مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس النووي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الفقه المقارن والنوازل] [العملية=استخراج الأطروحة المركزية] [نوع المعلومة=التركيب] [المخرج=مصفوفة مصادر] [الخطر=إهمال الطبعة] [مصدر التحقق=شرح موسع] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 154: تفكيك المصطلح / اللغة والبيان وأصول التأويل

وحدة 154 - تفكيك المصطلح في اللغة والبيان وأصول التأويل. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع اللغة والبيان وأصول التأويل كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الحقيقة والمجاز، القرائن، النظم، السياق، الاشتراك، الحذف، البلاغة. ثم يسأل: هل نحن أمام الاستدراك أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو سجل قيود، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمخطوط محقق مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن حجر: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=اللغة والبيان وأصول التأويل] [العملية=تفكيك المصطلح] [نوع المعلومة=الاستدراك] [المخرج=سجل قيود] [الخطر=تقديم النتيجة على الدليل] [مصدر التحقق=مخطوط محقق] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

عملية	خطرها	مخرجها
اختبار الاعتراض	الاستشهاد الزخرفي	نموذج تركيبي
استحضار أقوال العلماء	التركيب غير الموسوم	برنامج بحث
المقارنة بين المدارس	إسقاط القيد	خريطة مفاهيم
تحويل المسألة إلى نموذج	تسوية المختلف	جدول أدلة

ملحق تشغيلي 155: تمييز مراتب اليقين / الرجال والطبقات والتراجم

وحدة 155 - تمييز مراتب اليقين في الرجال والطبقات والتراجم. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الرجال والطبقات والتراجم كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل حال الراوي، طبقته، شيوخه، تلاميذه، بيئته، مذهبه، دقة الرواية. ثم يسأل: هل نحن أمام التطبيق أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو قائمة إحالات، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمقال محكم مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس الذهبي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الرجال والطبقات والتراجم] [العملية=تمييز مراتب اليقين] [نوع المعلومة=التطبيق] [المخرج=قائمة إحالات] [الخطر=إهمال سبب التأليف] [مصدر التحقق=مقال محكم] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 156: ربط العبارة بسياقها / الفتوى وبناء الحكم العملي

وحدة 156 - ربط العبارة بسياقها في الفتوى وبناء الحكم العملي. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الفتوى وبناء الحكم العملي كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل السؤال، حال المستفتي، مناط الحكم، قيود التنزيل، المآلات، حدود الجزم. ثم يسأل: هل نحن أمام النقل أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو خريطة مفاهيم، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمختصر مدرسي مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إسقاط القيد. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس الغزالي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الفتوى وبناء الحكم العملي] [العملية=ربط العبارة بسياقها] [نوع المعلومة=النقل] [المخرج=خريطة مفاهيم] [الخطر=إسقاط القيد] [مصدر التحقق=مختصر مدرسي] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 157: تركيب المعاني المتناثرة / الاقتصاد والاجتماع الإسلامي

وحدة 157 - تركيب المعاني المتناثرة في الاقتصاد والاجتماع الإسلامي. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الاقتصاد والاجتماع الإسلامي كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل المال، الوقف، الزكاة، السوق، الحسبة، العدالة، العمران. ثم يسأل: هل نحن أمام الدلالة أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو محكمة اعتراض، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمحاضرة علمية مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس فخر الدين الرازي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الاقتصاد والاجتماع الإسلامي] [العملية=تركيب المعاني المتناثرة] [نوع المعلومة=الدلالة] [المخرج=محكمة اعتراض] [الخطر=إهمال الطبعة] [مصدر التحقق=محاضرة علمية] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 158: اختبار الاعتراض / الفلسفة الإسلامية والمنطق

وحدة 158 - اختبار الاعتراض في الفلسفة الإسلامية والمنطق. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الفلسفة الإسلامية والمنطق كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل التصور، التصديق، البرهان، الجدل، الإلهيات، النفس، السببية، اللغة. ثم يسأل: هل نحن أمام الخلاف أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو نموذج تركيبي، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بموسوعة مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن تيمية: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الفلسفة الإسلامية والمنطق] [العملية=اختبار الاعتراض] [نوع المعلومة=الخلاف] [المخرج=نموذج تركيبي] [الخطر=تقديم النتيجة على الدليل] [مصدر التحقق=موسوعة] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 159: المقارنة بين المدارس / الدراسات القرآنية والحديثية الرقمية

وحدة 159 - المقارنة بين المدارس في الدراسات القرآنية والحديثية الرقمية. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الدراسات القرآنية والحديثية الرقمية كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الفهارس، المتون الآلية، محركات البحث، OCR، الرسم البياني المعرفي. ثم يسأل: هل نحن أمام السياق أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو بطاقة خلاف، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بحاشية مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن القيم: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الدراسات القرآنية والحديثية الرقمية] [العملية=المقارنة بين المدارس] [نوع المعلومة=السياق] [المخرج=بطاقة خلاف] [الخطر=إهمال سبب التأليف] [مصدر التحقق=حاشية] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 160: تقدير المآلات / تحقيق التراث والمخطوطات

وحدة 160 - تقدير المآلات في تحقيق التراث والمخطوطات. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع تحقيق التراث والمخطوطات كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل النسخ، السماعات، المقابلة، التصحيف، توثيق النص، اختلاف الطبعات. ثم يسأل: هل نحن أمام المقصد أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو قاموس مصطلحات، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بكتاب تأسيسي مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إسقاط القيد. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس الشاطبي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=تحقيق التراث والمخطوطات] [العملية=تقدير المآلات] [نوع المعلومة=المقصد] [المخرج=قاموس مصطلحات] [الخطر=إسقاط القيد] [مصدر التحقق=كتاب تأسيسي] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 161: تحرير حدود العلم / علوم القرآن والتفسير

وحدة 161 - تحرير حدود العلم في علوم القرآن والتفسير. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع علوم القرآن والتفسير كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل النص القرآني، أسباب النزول، القراءات، الدلالة، الترجيح التفسيري، أثر اللغة والسياق. ثم يسأل: هل نحن أمام النموذج أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو جدول أدلة، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بفهرس رقمي مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن خلدون: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=علوم القرآن والتفسير] [العملية=تحرير حدود العلم] [نوع المعلومة=النموذج] [المخرج=جدول أدلة] [الخطر=إهمال الطبعة] [مصدر التحقق=فهرس رقمي] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

عملية	خطرها	مخرجها
محكمة الهدم	خلط قول المؤلف بقول ناقله	محكمة اعتراض
استخراج الأطروحة المركزية	تقديم النتيجة على الدليل	ملخص فقري
صيد التفصيل الفرعي	تحويل المظنون إلى قطعي	قائمة إحالات
تفكيك المصطلح	نسيان الخصم العلمي	قاموس مصطلحات

ملحق تشغيلي 162: استخراج الأطروحة المركزية / علوم الحديث والعلل

وحدة 162 - استخراج الأطروحة المركزية في علوم الحديث والعلل. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع علوم الحديث والعلل كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل السند، المتن، الاختلاف، العلل الخفية، طرق الجمع، درجات الاحتجاج، طبقات الرواة. ثم يسأل: هل نحن أمام المآل أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو ملخص فقري، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ برسالة جامعية مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس السيوطي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=علوم الحديث والعلل] [العملية=استخراج الأطروحة المركزية] [نوع المعلومة=المآل] [المخرج=ملخص فقري] [الخطر=تقديم النتيجة على الدليل] [مصدر التحقق=رسالة جامعية] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 163: تفكيك المصطلح / أصول الفقه والقواعد

وحدة 163 - تفكيك المصطلح في أصول الفقه والقواعد. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع أصول الفقه والقواعد كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الأمر والنهي، العموم والخصوص، القياس، الاستصحاب، المصالح، سد الذرائع، الترجيح. ثم يسأل: هل نحن أمام الاعتراض أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو برنامج بحث، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بشرح موسع مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس القرافي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=أصول الفقه والقواعد] [العملية=تفكيك المصطلح] [نوع المعلومة=الاعتراض] [المخرج=برنامج بحث] [الخطر=إهمال سبب التأليف] [مصدر التحقق=شرح موسع] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 164: تمييز مراتب اليقين / المقاصد والسياسة الشرعية

وحدة 164 - تمييز مراتب اليقين في المقاصد والسياسة الشرعية. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع المقاصد والسياسة الشرعية كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الكليات، المآلات، المصلحة، الضرورة، تنزيل الحكم، قوة الدولة والمجتمع. ثم يسأل: هل نحن أمام التحقيق أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو رسم حجة، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمخطوط محقق مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إسقاط القيد. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن عاشور: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=المقاصد والسياسة الشرعية] [العملية=تمييز مراتب اليقين] [نوع المعلومة=التحقيق] [المخرج=رسم حجة] [الخطر=إسقاط القيد] [مصدر التحقق=مخطوط محقق] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 165: ربط العبارة بسياقها / العقيدة والكلام والفرق

وحدة 165 - ربط العبارة بسياقها في العقيدة والكلام والفرق. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع العقيدة والكلام والفرق كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الصفات، القدر، النبوة، الإمامة، الإيمان، العقل والنقل، تشكل الفرق. ثم يسأل: هل نحن أمام التركيب أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو مصفوفة مصادر، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمقال محكم مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس الإمام الشافعي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=العقيدة والكلام والفرق] [العملية=ربط العبارة بسياقها] [نوع المعلومة=التركيب] [المخرج=مصفوفة مصادر] [الخطر=إهمال الطبعة] [مصدر التحقق=مقال محكم] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 166: تركيب المعاني المتناثرة / السيرة والشمائل

وحدة 166 - تركيب المعاني المتناثرة في السيرة والشمائل. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع السيرة والشمائل كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الحدث، المقصد التربوي، البعد الحضاري، فقه الدعوة، إدارة المخالف، بناء الجماعة. ثم يسأل: هل نحن أمام الاستدراك أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو سجل قيود، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمختصر مدرسي مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس الخطيب البغدادي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=السيرة والشمائل] [العملية=تركيب المعاني المتناثرة] [نوع المعلومة=الاستدراك] [المخرج=سجل قيود] [الخطر=تقديم النتيجة على الدليل] [مصدر التحقق=مختصر مدرسي] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 167: اختبار الاعتراض / التاريخ الإسلامي والجرح السياسي

وحدة 167 - اختبار الاعتراض في التاريخ الإسلامي والجرح السياسي. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع التاريخ الإسلامي والجرح السياسي كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الرواية التاريخية، العصبية، الدولة، المال، القبائل، الذاكرة المذهبية. ثم يسأل: هل نحن أمام التطبيق أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو قائمة إحالات، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمحاضرة علمية مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن الصلاح: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=التاريخ الإسلامي والجرح السياسي] [العملية=اختبار الاعتراض] [نوع المعلومة=التطبيق] [المخرج=قائمة إحالات] [الخطر=إهمال سبب التأليف] [مصدر التحقق=محاضرة علمية] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 168: المقارنة بين المدارس / التزكية والأخلاق

وحدة 168 - المقارنة بين المدارس في التزكية والأخلاق. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع التزكية والأخلاق كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل النية، الإرادة، الهوى، العادة، الصحبة، المقامات، العلاج السلوكي والقلبي. ثم يسأل: هل نحن أمام النقل أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو خريطة مفاهيم، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بموسوعة مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إسقاط القيد. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس النووي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=التزكية والأخلاق] [العملية=المقارنة بين المدارس] [نوع المعلومة=النقل] [المخرج=خريطة مفاهيم] [الخطر=إسقاط القيد] [مصدر التحقق=موسوعة] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

عملية	خطرها	مخرجها
ربط العبارة بسياقها	إسقاط القيد	خريطة مفاهيم
كشف الفرضية الخفية	تسوية المختلف	جدول أدلة
تركيب المعاني المتناثرة	تضخيم الشاذ	سجل قيود
بناء الخريطة السببية	إهمال الطبعة	بطاقة خلاف

ملحق تشغيلي 169: تقدير المآلات / الفقه المقارن والنوازل

وحدة 169 - تقدير المآلات في الفقه المقارن والنوازل. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الفقه المقارن والنوازل كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل المذهب، الدليل، العرف، الضرورة، اختلاف التنزيل، تغير الفتوى. ثم يسأل: هل نحن أمام الدلالة أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو محكمة اعتراض، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بحاشية مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن حجر: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الفقه المقارن والنوازل] [العملية=تقدير المآلات] [نوع المعلومة=الدلالة] [المخرج=محكمة اعتراض] [الخطر=إهمال الطبعة] [مصدر التحقق=حاشية] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 170: تحرير حدود العلم / اللغة والبيان وأصول التأويل

وحدة 170 - تحرير حدود العلم في اللغة والبيان وأصول التأويل. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع اللغة والبيان وأصول التأويل كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الحقيقة والمجاز، القرائن، النظم، السياق، الاشتراك، الحذف، البلاغة. ثم يسأل: هل نحن أمام الخلاف أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو نموذج تركيبي، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بكتاب تأسيسي مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس الذهبي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=اللغة والبيان وأصول التأويل] [العملية=تحرير حدود العلم] [نوع المعلومة=الخلاف] [المخرج=نموذج تركيبي] [الخطر=تقديم النتيجة على الدليل] [مصدر التحقق=كتاب تأسيسي] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 171: استخراج الأطروحة المركزية / الرجال والطبقات والتراجم

وحدة 171 - استخراج الأطروحة المركزية في الرجال والطبقات والتراجم. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الرجال والطبقات والتراجم كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل حال الراوي، طبقته، شيوخه، تلاميذه، بيئته، مذهبه، دقة الرواية. ثم يسأل: هل نحن أمام السياق أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو بطاقة خلاف، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بفهرس رقمي مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس الغزالي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الرجال والطبقات والتراجم] [العملية=استخراج الأطروحة المركزية] [نوع المعلومة=السياق] [المخرج=بطاقة خلاف] [الخطر=إهمال سبب التأليف] [مصدر التحقق=فهرس رقمي] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 172: تفكيك المصطلح / الفتوى وبناء الحكم العملي

وحدة 172 - تفكيك المصطلح في الفتوى وبناء الحكم العملي. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الفتوى وبناء الحكم العملي كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل السؤال، حال المستفتي، مناط الحكم، قيود التنزيل، المآلات، حدود الجزم. ثم يسأل: هل نحن أمام المقصد أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو قاموس مصطلحات، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ برسالة جامعية مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إسقاط القيد. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس فخر الدين الرازي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الفتوى وبناء الحكم العملي] [العملية=تفكيك المصطلح] [نوع المعلومة=المقصد] [المخرج=قاموس مصطلحات] [الخطر=إسقاط القيد] [مصدر التحقق=رسالة جامعية] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 173: تمييز مراتب اليقين / الاقتصاد والاجتماع الإسلامي

وحدة 173 - تمييز مراتب اليقين في الاقتصاد والاجتماع الإسلامي. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الاقتصاد والاجتماع الإسلامي كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل المال، الوقف، الزكاة، السوق، الحسبة، العدالة، العمران. ثم يسأل: هل نحن أمام النموذج أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو جدول أدلة، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بشرح موسع مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن تيمية: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الاقتصاد والاجتماع الإسلامي] [العملية=تمييز مراتب اليقين] [نوع المعلومة=النموذج] [المخرج=جدول أدلة] [الخطر=إهمال الطبعة] [مصدر التحقق=شرح موسع] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 174: ربط العبارة بسياقها / الفلسفة الإسلامية والمنطق

وحدة 174 - ربط العبارة بسياقها في الفلسفة الإسلامية والمنطق. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الفلسفة الإسلامية والمنطق كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل التصور، التصديق، البرهان، الجدل، الإلهيات، النفس، السببية، اللغة. ثم يسأل: هل نحن أمام المآل أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو ملخص فقري، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمخطوط محقق مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن القيم: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الفلسفة الإسلامية والمنطق] [العملية=ربط العبارة بسياقها] [نوع المعلومة=المآل] [المخرج=ملخص فقري] [الخطر=تقديم النتيجة على الدليل] [مصدر التحقق=مخطوط محقق] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 175: تركيب المعاني المتناثرة / الدراسات القرآنية والحديثية الرقمية

وحدة 175 - تركيب المعاني المتناثرة في الدراسات القرآنية والحديثية الرقمية. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الدراسات القرآنية والحديثية الرقمية كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الفهارس، المتون الآلية، محركات البحث، OCR، الرسم البياني المعرفي. ثم يسأل: هل نحن أمام الاعتراض أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو برنامج بحث، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمقال محكم مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس الشاطبي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الدراسات القرآنية والحديثية الرقمية] [العملية=تركيب المعاني المتناثرة] [نوع المعلومة=الاعتراض] [المخرج=برنامج بحث] [الخطر=إهمال سبب التأليف] [مصدر التحقق=مقال محكم] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

عملية	خطرها	مخرجها
تحويل المسألة إلى نموذج	تحويل المظنون إلى قطعي	قائمة إحالات
تقدير المآلات	نسيان الخصم العلمي	قاموس مصطلحات

عملية	خطرها	مخرجها
إنتاج أسئلة بحثية	إهمال سبب التأليف	مصفوفة مصادر
تحرير حدود العلم	الاستشهاد الزخرفي	نموذج تركيبي

ملحق تشغيلي 176: اختبار الاعتراض / تحقيق التراث والمخطوطات

وحدة 176 - اختبار الاعتراض في تحقيق التراث والمخطوطات. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع تحقيق التراث والمخطوطات كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل النسخ، السماعات، المقابلة، التصحيف، توثيق النص، اختلاف الطبعات. ثم يسأل: هل نحن أمام التحقيق أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو رسم حجة، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمختصر مدرسي مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إسقاط القيد. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن خلدون: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=تحقيق التراث والمخطوطات] [العملية=اختبار الاعتراض] [نوع المعلومة=التحقيق] [المخرج=رسم حجة] [الخطر=إسقاط القيد] [مصدر التحقق=مختصر مدرسي] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 177: المقارنة بين المدارس / علوم القرآن والتفسير

وحدة 177 - المقارنة بين المدارس في علوم القرآن والتفسير. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع علوم القرآن والتفسير كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل النص القرآني، أسباب النزول، القراءات، الدلالة، الترجيح التفسيري، أثر اللغة والسياق. ثم يسأل: هل نحن أمام التركيب أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو مصفوفة مصادر، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمحاضرة علمية مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس السيوطي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=علوم القرآن والتفسير] [العملية=المقارنة بين المدارس] [نوع المعلومة=التركيب] [المخرج=مصفوفة مصادر] [الخطر=إهمال الطبعة] [مصدر التحقق=محاضرة علمية] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 178: تقدير المآلات / علوم الحديث والعلل

وحدة 178 - تقدير المآلات في علوم الحديث والعلل. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع علوم الحديث والعلل كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل السند، المتن، الاختلاف، العلل الخفية، طرق الجمع، درجات الاحتجاج، طبقات الرواة. ثم يسأل: هل نحن أمام الاستدراك أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو سجل قيود، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بموسوعة مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس القرافي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=علوم الحديث والعلل] [العملية=تقدير المآلات] [نوع المعلومة=الاستدراك] [المخرج=سجل قيود] [الخطر=تقديم النتيجة على الدليل] [مصدر التحقق=موسوعة] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 179: تحرير حدود العلم / أصول الفقه والقواعد

وحدة 179 - تحرير حدود العلم في أصول الفقه والقواعد. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع أصول الفقه والقواعد كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الأمر والنهي، العموم والخصوص، القياس، الاستصحاب، المصالح، سد الذرائع، الترجيح. ثم يسأل: هل نحن أمام التطبيق أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو قائمة إحالات، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بحاشية مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن عاشور: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=أصول الفقه والقواعد] [العملية=تحرير حدود العلم] [نوع المعلومة=التطبيق] [المخرج=قائمة إحالات] [الخطر=إهمال سبب التأليف] [مصدر التحقق=حاشية] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 180: استخراج الأطروحة المركزية / المقاصد والسياسة الشرعية

وحدة 180 - استخراج الأطروحة المركزية في المقاصد والسياسة الشرعية. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع المقاصد والسياسة الشرعية كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الكليات، المآلات، المصلحة، الضرورة، تنزيل الحكم، قوة الدولة والمجتمع. ثم يسأل: هل نحن أمام النقل أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو خريطة مفاهيم، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بكتاب تأسيسي مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إسقاط القيد. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس الإمام الشافعي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=المقاصد والسياسة الشرعية] [العملية=استخراج الأطروحة المركزية] [نوع المعلومة=النقل] [المخرج=خريطة مفاهيم] [الخطر=إسقاط القيد] [مصدر التحقق=كتاب تأسيسي] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 181: تفكيك المصطلح / العقيدة والكلام والفرق

وحدة 181 - تفكيك المصطلح في العقيدة والكلام والفرق. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع العقيدة والكلام والفرق كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الصفات، القدر، النبوة، الإمامة، الإيمان، العقل والنقل، تشكل الفرق. ثم يسأل: هل نحن أمام الدلالة أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو محكمة اعتراض، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بفهرس رقمي مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس الخطيب البغدادي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=العقيدة والكلام والفرق] [العملية=تفكيك المصطلح] [نوع المعلومة=الدلالة] [المخرج=محكمة اعتراض] [الخطر=إهمال الطبعة] [مصدر التحقق=فهرس رقمي] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 182: تمييز مراتب اليقين / السيرة والشمائل

وحدة 182 - تمييز مراتب اليقين في السيرة والشمائل. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع السيرة والشمائل كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الحدث، المقصد التربوي، البعد الحضاري، فقه الدعوة، إدارة المخالف، بناء الجماعة. ثم يسأل: هل نحن أمام الخلاف أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو نموذج تركيبي، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ برسالة جامعية مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن الصلاح: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=السيرة والشمائل] [العملية=تمييز مراتب اليقين] [نوع المعلومة=الخلاف] [المخرج=نموذج تركيبي] [الخطر=تقديم النتيجة على الدليل] [مصدر التحقق=رسالة جامعية] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

عملية	خطرها	مخرجها
تفكيك المصطلح	تضخيم الشاذ	سجل قيود
تعقب الدليل	إهمال الطبعة	بطاقة خلاف
تمييز مراتب اليقين	إخراج العبارة من سياقها	رسم حجة
تتبع الخلاف	خلط قول المؤلف بقول ناقله	محكمة اعتراض

ملحق تشغيلي 183: ربط العبارة بسياقها / التاريخ الإسلامي والجرح السياسي

وحدة 183 - ربط العبارة بسياقها في التاريخ الإسلامي والجرح السياسي. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع التاريخ الإسلامي والجرح السياسي كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الرواية التاريخية، العصبية، الدولة، المال،

القبائل، الذاكرة المذهبية. ثم يسأل: هل نحن أمام السياق أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو بطاقة خلاف، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بشرح موسع مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس النووي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=التاريخ الإسلامي والجرح السياسي] [العملية=ربط العبارة بسياقها] [نوع المعلومة=السياق] [المخرج=بطاقة خلاف] [الخطر=إهمال سبب التأليف] [مصدر التحقق=شرح موسع] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 184: تركيب المعاني المتناثرة / التزكية والأخلاق

وحدة 184 - تركيب المعاني المتناثرة في التزكية والأخلاق. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع التزكية والأخلاق كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل النية، الإرادة، الهوى، العادة، الصحبة، المقامات، العلاج السلوكي والقلبي. ثم يسأل: هل نحن أمام المقصد أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو قاموس مصطلحات، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمخطوط محقق مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إسقاط القيد. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن حجر: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=التزكية والأخلاق] [العملية=تركيب المعاني المتناثرة] [نوع المعلومة=المقصد] [المخرج=قاموس مصطلحات] [الخطر=إسقاط القيد] [مصدر التحقق=مخطوط محقق] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 185: اختبار الاعتراض / الفقه المقارن والنوازل

وحدة 185 - اختبار الاعتراض في الفقه المقارن والنوازل. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الفقه المقارن والنوازل كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل المذهب، الدليل، العرف، الضرورة، اختلاف التنزيل، تغير الفتوى. ثم يسأل: هل نحن أمام النموذج أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو جدول أدلة، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمقال محكم مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس الذهبي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الفقه المقارن والنوازل] [العملية=اختبار الاعتراض] [نوع المعلومة=النموذج] [المخرج=جدول أدلة] [الخطر=إهمال الطبعة] [مصدر التحقق=مقال محكم] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 186: المقارنة بين المدارس / اللغة والبيان وأصول التأويل

وحدة 186 - المقارنة بين المدارس في اللغة والبيان وأصول التأويل. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع اللغة والبيان وأصول التأويل كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الحقيقة والمجاز، القرائن، النظم، السياق، الاشتراك، الحذف، البلاغة. ثم يسأل: هل نحن أمام المآل أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو ملخص فقري، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمختصر مدرسي مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غير الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس الغزالي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=اللغة والبيان وأصول التأويل] [العملية=المقارنة بين المدارس] [نوع المعلومة=المآل] [المخرج=ملخص فقري] [الخطر=تقديم النتيجة على الدليل] [مصدر التحقق=مختصر مدرسي] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 187: تقدير المآلات / الرجال والطبقات والتراجم

وحدة 187 - تقدير المآلات في الرجال والطبقات والتراجم. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الرجال والطبقات والتراجم كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل حال الراوي، طبقته، شيوخه، تلاميذه، بيئته، مذهبه، دقة الرواية. ثم يسأل: هل نحن أمام الاعتراض أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو برنامج بحث، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمحاضرة علمية مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غير الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس فخر الدين الرازي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الرجال والطبقات والتراجم] [العملية=تقدير المآلات] [نوع المعلومة=الاعتراض] [المخرج=برنامج بحث] [الخطر=إهمال سبب التأليف] [مصدر التحقق=محاضرة علمية] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 188: تحرير حدود العلم / الفتوى وبناء الحكم العملي

وحدة 188 - تحرير حدود العلم في الفتوى وبناء الحكم العملي. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الفتوى وبناء الحكم العملي كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل السؤال، حال المستفتي، مناط الحكم، قيود التنزيل، المآلات، حدود الجزم. ثم يسأل: هل نحن أمام التحقيق أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو رسم حجة، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بموسوعة مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إسقاط القيد. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن تيمية: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الفتوى وبناء الحكم العملي] [العملية=تحرير حدود العلم] [نوع المعلومة=التحقيق] [المخرج=رسم حجة] [الخطر=إسقاط القيد] [مصدر التحقق=موسوعة] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 189: استخراج الأطروحة المركزية / الاقتصاد والاجتماع الإسلامي

وحدة 189 - استخراج الأطروحة المركزية في الاقتصاد والاجتماع الإسلامي. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الاقتصاد والاجتماع الإسلامي كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل المال، الوقف، الزكاة، السوق، الحسبة، العدالة، العمران. ثم يسأل: هل نحن أمام التركيب أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو مصفوفة مصادر، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بحاشية مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن القيم: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الاقتصاد والاجتماع الإسلامي] [العملية=استخراج الأطروحة المركزية] [نوع المعلومة=التركيب] [المخرج=مصفوفة مصادر] [الخطر=إهمال الطبعة] [مصدر التحقق=حاشية] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

عملية	خطرها	مخرجها
بناء الخريطة السببية	إهمال سبب التأليف	مصفوفة مصادر
اختبار الاعتراض	الاستشهاد الزخرفي	نموذج تركيبي
استحضار أقوال العلماء	التركيب غير الموسوم	برنامج بحث
المقارنة بين المدارس	إسقاط القيد	خريطة مفاهيم

ملحق تشغيلي 190: تفكيك المصطلح / الفلسفة الإسلامية والمنطق

وحدة 190 - تفكيك المصطلح في الفلسفة الإسلامية والمنطق. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الفلسفة الإسلامية والمنطق كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل التصور، التصديق، البرهان، الجدل، الإلهيات، النفس، السببية، اللغة. ثم يسأل: هل نحن أمام الاستدراك أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو سجل قيود، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بكتاب تأسيسي مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس الشاطبي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الفلسفة الإسلامية والمنطق] [العملية=تفكيك المصطلح] [نوع المعلومة=الاستدراك] [المخرج=سجل قيود] [الخطر=تقديم النتيجة على الدليل] [مصدر التحقق=كتاب تأسيسي] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 191: تمييز مراتب اليقين / الدراسات القرآنية والحديثية الرقمية

وحدة 191 - تمييز مراتب اليقين في الدراسات القرآنية والحديثية الرقمية. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الدراسات القرآنية والحديثية الرقمية كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الفهارس، المتون الآلية، محركات البحث، OCR، الرسم البياني المعرفي. ثم يسأل: هل نحن أمام التطبيق أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو قائمة إحالات، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بفهرس رقمي مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن خلدون: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الدراسات القرآنية والحديثية الرقمية] [العملية=تمييز مراتب اليقين] [نوع المعلومة=التطبيق] [المخرج=قائمة إحالات] [الخطر=إهمال سبب التأليف] [مصدر التحقق=فهرس رقمي] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 192: ربط العبارة بسياقها / تحقيق التراث والمخطوطات

وحدة 192 - ربط العبارة بسياقها في تحقيق التراث والمخطوطات. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع تحقيق التراث والمخطوطات كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل النسخ، السماعات، المقابلة، التصحيف، توثيق النص، اختلاف الطبعات. ثم يسأل: هل نحن أمام النقل أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو خريطة مفاهيم، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ برسالة جامعية مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إسقاط القيد. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس السيوطي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=تحقيق التراث والمخطوطات] [العملية=ربط العبارة بسياقها] [نوع المعلومة=النقل] [المخرج=خريطة مفاهيم] [الخطر=إسقاط القيد] [مصدر التحقق=رسالة جامعية] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 193: تركيب المعاني المتناثرة / علوم القرآن والتفسير

وحدة 193 - تركيب المعاني المتناثرة في علوم القرآن والتفسير. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع علوم القرآن والتفسير كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل النص القرآني، أسباب النزول، القراءات، الدلالة، الترجيح التفسيري، أثر اللغة والسياق. ثم يسأل: هل نحن أمام الدلالة أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو محكمة اعتراض، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بشرح موسع مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس القرافي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=علوم القرآن والتفسير] [العملية=تركيب المعاني المتناثرة] [نوع المعلومة=الدلالة] [المخرج=محكمة اعتراض] [الخطر=إهمال الطبعة] [مصدر التحقق=شرح موسع] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 194: اختبار الاعتراض / علوم الحديث والعلل

وحدة 194 - اختبار الاعتراض في علوم الحديث والعلل. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع علوم الحديث والعلل كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل السند، المتن، الاختلاف، العلل الخفية، طرق الجمع، درجات الاحتجاج، طبقات الرواة. ثم يسأل: هل نحن أمام الخلاف أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو نموذج تركيبي، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمخطوط محقق مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن عاشور: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=علوم الحديث والعلل] [العملية=اختبار الاعتراض] [نوع المعلومة=الخلاف] [المخرج=نموذج تركيبي] [الخطر=تقديم النتيجة على الدليل] [مصدر التحقق=مخطوط محقق] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 195: المقارنة بين المدارس / أصول الفقه والقواعد

وحدة 195 - المقارنة بين المدارس في أصول الفقه والقواعد. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع أصول الفقه والقواعد كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الأمر والنهي، العموم والخصوص، القياس، الاستصحاب، المصالح، سد الذرائع، الترجيح. ثم يسأل: هل نحن أمام السياق أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو بطاقة خلاف، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمقال محكم مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس الإمام الشافعي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=أصول الفقه والقواعد] [العملية=المقارنة بين المدارس] [نوع المعلومة=السياق] [المخرج=بطاقة خلاف] [الخطر=إهمال سبب التأليف] [مصدر التحقق=مقال محكم] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 196: تقدير المآلات / المقاصد والسياسة الشرعية

وحدة 196 - تقدير المآلات في المقاصد والسياسة الشرعية. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع المقاصد والسياسة الشرعية كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الكليات، المآلات، المصلحة، الضرورة، تنزيل الحكم، قوة الدولة والمجتمع. ثم يسأل: هل نحن أمام المقصد أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو قاموس مصطلحات، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمختصر مدرسي مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إسقاط القيد. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس الخطيب البغدادي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=المقاصد والسياسة الشرعية] [العملية=تقدير المآلات] [نوع المعلومة=المقصد] [المخرج=قاموس مصطلحات] [الخطر=إسقاط القيد] [مصدر التحقق=مختصر مدرسي] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

عملية	خطرها	مخرجها
تحرير حدود العلم	إخراج العبارة من سياقها	رسم حجة
محكمة الهدم	خلط قول المؤلف بقول ناقله	محكمة اعتراض
استخراج الأطروحة المركزية	تقديم النتيجة على الدليل	ملخص فقري
صيد التفصيل الفرعي	تحويل المظنون إلى قطعي	قائمة إحالات

ملحق تشغيلي 197: تحرير حدود العلم / العقيدة والكلام والفرق

وحدة 197 - تحرير حدود العلم في العقيدة والكلام والفرق. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع العقيدة والكلام والفرق كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الصفات، القدر، النبوة، الإمامة، الإيمان، العقل والنقل، تشكل الفرق. ثم يسأل: هل نحن أمام النموذج أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو جدول أدلة، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمحاضرة علمية مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن الصلاح: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=العقيدة والكلام والفرق] [العملية=تحرير حدود العلم] [نوع المعلومة=النموذج] [المخرج=جدول أدلة] [الخطر=إهمال الطبعة] [مصدر التحقق=محاضرة علمية] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 198: استخراج الأطروحة المركزية / السيرة والشمائل

وحدة 198 - استخراج الأطروحة المركزية في السيرة والشمائل. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع السيرة والشمائل كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الحدث، المقصد التربوي، البعد الحضاري، فقه الدعوة، إدارة المخالف، بناء الجماعة. ثم يسأل: هل نحن أمام المآل أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو ملخص فقري، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بموسوعة مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس النووي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=السيرة والشمائل] [العملية=استخراج الأطروحة المركزية] [نوع المعلومة=المآل] [المخرج=ملخص فقري] [الخطر=تقديم النتيجة على الدليل] [مصدر التحقق=موسوعة] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 199: تفكيك المصطلح / التاريخ الإسلامي والجرح السياسي

وحدة 199 - تفكيك المصطلح في التاريخ الإسلامي والجرح السياسي. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع التاريخ الإسلامي والجرح السياسي كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الرواية التاريخية، العصبية، الدولة، المال، القبائل، الذاكرة المذهبية. ثم يسأل: هل نحن أمام الاعتراض أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو برنامج بحث، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بحاشية مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن حجر: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=التاريخ الإسلامي والجرح السياسي] [العملية=تفكيك المصطلح] [نوع المعلومة=الاعتراض] [المخرج=برنامج بحث] [الخطر=إهمال سبب التأليف] [مصدر التحقق=حاشية] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 200: تمييز مراتب اليقين / التزكية والأخلاق

وحدة 200 - تمييز مراتب اليقين في التزكية والأخلاق. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع التزكية والأخلاق كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل النية، الإرادة، الهوى، العادة، الصحبة، المقامات، العلاج السلوكي والقلبي. ثم يسأل: هل نحن أمام التحقيق أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو رسم حجة، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بكتاب تأسيسي مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إسقاط القيد. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس الذهبي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=التزكية والأخلاق] [العملية=تمييز مراتب اليقين] [نوع المعلومة=التحقيق] [المخرج=رسم حجة] [الخطر=إسقاط القيد] [مصدر التحقق=كتاب تأسيسي] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 201: ربط العبارة بسياقها / الفقه المقارن والنوازل

وحدة 201 - ربط العبارة بسياقها في الفقه المقارن والنوازل. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الفقه المقارن والنوازل كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل المذهب، الدليل، العرف، الضرورة، اختلاف التنزيل، تغير الفتوى. ثم يسأل: هل نحن أمام التركيب أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو مصفوفة مصادر، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بفهرس رقمي مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس الغزالي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الفقه المقارن والنوازل] [العملية=ربط العبارة بسياقها] [نوع المعلومة=التركيب] [المخرج=مصفوفة مصادر] [الخطر=إهمال الطبعة] [مصدر التحقق=فهرس رقمي] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 202: تركيب المعاني المتناثرة / اللغة والبيان وأصول التأويل

وحدة 202 - تركيب المعاني المتناثرة في اللغة والبيان وأصول التأويل. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع اللغة والبيان وأصول التأويل كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الحقيقة والمجاز، القرائن، النظم، السياق، الاشتراك، الحذف، البلاغة. ثم يسأل: هل نحن أمام الاستدراك أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو سجل قيود، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ برسالة جامعية مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس فخر الدين الرازي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=اللغة والبيان وأصول التأويل] [العملية=تركيب المعاني المتناثرة] [نوع المعلومة=الاستدراك] [المخرج=سجل قيود] [الخطر=تقديم النتيجة على الدليل] [مصدر التحقق=رسالة جامعية] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 203: اختبار الاعتراض / الرجال والطبقات والتراجم

وحدة 203 - اختبار الاعتراض في الرجال والطبقات والتراجم. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الرجال والطبقات والتراجم كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل حال الراوي، طبقته، شيوخه، تلاميذه، بيئته، مذهبه، دقة الرواية. ثم يسأل: هل نحن أمام التطبيق أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو قائمة إحالات، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بشرح موسع مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غير الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن تيمية: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الرجال والطبقات والتراجم] [العملية=اختبار الاعتراض] [نوع المعلومة=التطبيق] [المخرج=قائمة إحالات] [الخطر=إهمال سبب التأليف] [مصدر التحقق=شرح موسع] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

عملية	خطرها	مخرجها
تتبع الخلاف	التركيب غير الموسوم	برنامج بحث
ربط العبارة بسياقها	إسقاط القيد	خريطة مفاهيم
كشف الفرضية الخفية	تسوية المختلف	جدول أدلة
تركيب المعاني المتناثرة	تضخيم الشاذ	سجل قيود

ملحق تشغيلي 204: المقارنة بين المدارس / الفتوى وبناء الحكم العملي

وحدة 204 - المقارنة بين المدارس في الفتوى وبناء الحكم العملي. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الفتوى وبناء الحكم العملي كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل السؤال، حال المستفتي، مناط الحكم، قيود التنزيل، المآلات، حدود الجزم. ثم يسأل: هل نحن أمام النقل أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو خريطة مفاهيم، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمخطوط محقق مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غير الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إسقاط القيد. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن القيم: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الفتوى وبناء الحكم العملي] [العملية=المقارنة بين المدارس] [نوع المعلومة=النقل] [المخرج=خريطة مفاهيم] [الخطر=إسقاط القيد] [مصدر التحقق=مخطوط محقق] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 205: تقدير المآلات / الاقتصاد والاجتماع الإسلامي

وحدة 205 - تقدير المآلات في الاقتصاد والاجتماع الإسلامي. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الاقتصاد والاجتماع الإسلامي كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل المال، الوقف، الزكاة، السوق، الحسبة، العدالة،

العمران. ثم يسأل: هل نحن أمام الدلالة أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو محكمة اعتراض، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمقال محكم مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس الشاطبي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الاقتصاد والاجتماع الإسلامي] [العملية=تقدير المآلات] [نوع المعلومة=الدلالة] [المخرج=محكمة اعتراض] [الخطر=إهمال الطبعة] [مصدر التحقق=مقال محكم] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 206: تحرير حدود العلم / الفلسفة الإسلامية والمنطق

وحدة 206 - تحرير حدود العلم في الفلسفة الإسلامية والمنطق. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الفلسفة الإسلامية والمنطق كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل التصور، التصديق، البرهان، الجدل، الإلهيات، النفس، السببية، اللغة. ثم يسأل: هل نحن أمام الخلاف أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو نموذج تركيبي، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمختصر مدرسي مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن خلدون: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الفلسفة الإسلامية والمنطق] [العملية=تحرير حدود العلم] [نوع المعلومة=الخلاف] [المخرج=نموذج تركيبي] [الخطر=تقديم النتيجة على الدليل] [مصدر التحقق=مختصر مدرسي] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 207: استخراج الأطروحة المركزية / الدراسات القرآنية والحديثية الرقمية

وحدة 207 - استخراج الأطروحة المركزية في الدراسات القرآنية والحديثية الرقمية. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الدراسات القرآنية والحديثية الرقمية كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الفهارس، المتون الآلية، محركات البحث، OCR، الرسم البياني المعرفي. ثم يسأل: هل نحن أمام السياق أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو بطاقة خلاف، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمحاضرة علمية مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس السيوطي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الدراسات القرآنية والحديثية الرقمية] [العملية=استخراج الأطروحة المركزية] [نوع المعلومة=السياق] [المخرج=بطاقة خلاف] [الخطر=إهمال سبب التأليف] [مصدر التحقق=محاضرة علمية] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 208: تفكيك المصطلح / تحقيق التراث والمخطوطات

وحدة 208 - تفكيك المصطلح في تحقيق التراث والمخطوطات. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع تحقيق التراث والمخطوطات كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل النسخ، السماعات، المقابلة، التصحيف، توثيق النص، اختلاف الطبعات. ثم يسأل: هل نحن أمام المقصد أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو قاموس مصطلحات، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بموسوعة مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إسقاط القيد. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس القرافي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=تحقيق التراث والمخطوطات] [العملية=تفكيك المصطلح] [نوع المعلومة=المقصد] [المخرج=قاموس مصطلحات] [الخطر=إسقاط القيد] [مصدر التحقق=موسوعة] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 209: تمييز مراتب اليقين / علوم القرآن والتفسير

وحدة 209 - تمييز مراتب اليقين في علوم القرآن والتفسير. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع علوم القرآن والتفسير كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل النص القرآني، أسباب النزول، القراءات، الدلالة، الترجيح التفسيري، أثر اللغة والسياق. ثم يسأل: هل نحن أمام النموذج أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو جدول أدلة، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بحاشية مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن عاشور: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=علوم القرآن والتفسير] [العملية=تمييز مراتب اليقين] [نوع المعلومة=النموذج] [المخرج=جدول أدلة] [الخطر=إهمال الطبعة] [مصدر التحقق=حاشية] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 210: ربط العبارة بسياقها / علوم الحديث والعلل

وحدة 210 - ربط العبارة بسياقها في علوم الحديث والعلل. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع علوم الحديث والعلل كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل السند، المتن، الاختلاف، العلل الخفية، طرق الجمع، درجات الاحتجاج، طبقات الرواة. ثم يسأل: هل نحن أمام المآل أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو ملخص فقري، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بكتاب تأسيسي مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غير الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس الإمام الشافعي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=علوم الحديث والعلل] [العملية=ربط العبارة بسياقها] [نوع المعلومة=المآل] [المخرج=ملخص فقري] [الخطر=تقديم النتيجة على الدليل] [مصدر التحقق=كتاب تأسيسي] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

عملية	خطرها	مخرجها
المقارنة بين المدارس	تقديم النتيجة على الدليل	ملخص فقري
تحويل المسألة إلى نموذج	تحويل المظنون إلى قطعي	قائمة إحالات
تقدير المآلات	نسيان الخصم العلمي	قاموس مصطلحات
إنتاج أسئلة بحثية	إهمال سبب التأليف	مصفوفة مصادر

ملحق تشغيلي 211: تركيب المعاني المتناثرة / أصول الفقه والقواعد

وحدة 211 - تركيب المعاني المتناثرة في أصول الفقه والقواعد. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع أصول الفقه والقواعد كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الأمر والنهي، العموم والخصوص، القياس، الاستصحاب، المصالح، سد الذرائع، الترجيح. ثم يسأل: هل نحن أمام الاعتراض أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو برنامج بحث، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بفهرس رقمي مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غير الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس الخطيب البغدادي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=أصول الفقه والقواعد] [العملية=تركيب المعاني المتناثرة] [نوع المعلومة=الاعتراض] [المخرج=برنامج بحث] [الخطر=إهمال سبب التأليف] [مصدر التحقق=فهرس رقمي] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 212: اختبار الاعتراض / المقاصد والسياسة الشرعية

وحدة 212 - اختبار الاعتراض في المقاصد والسياسة الشرعية. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع المقاصد والسياسة الشرعية كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الكليات، المآلات، المصلحة، الضرورة، تنزيل الحكم، قوة الدولة والمجتمع. ثم يسأل: هل نحن أمام التحقيق أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو رسم حجة، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ برسالة جامعية مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غير الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إسقاط القيد. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن الصلاح: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=المقاصد والسياسة الشرعية] [العملية=اختبار الاعتراض] [نوع المعلومة=التحقيق] [المخرج=رسم حجة] [الخطر=إسقاط القيد] [مصدر التحقق=رسالة جامعية] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 213: المقارنة بين المدارس / العقيدة والكلام والفرق

وحدة 213 - المقارنة بين المدارس في العقيدة والكلام والفرق. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع العقيدة والكلام والفرق كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الصفات، القدر، النبوة، الإمامة، الإيمان، العقل والنقل، تشكل الفرق. ثم يسأل: هل نحن أمام التركيب أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو مصفوفة مصادر، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بشرح موسع مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس النووي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=العقيدة والكلام والفرق] [العملية=المقارنة بين المدارس] [نوع المعلومة=التركيب] [المخرج=مصفوفة مصادر] [الخطر=إهمال الطبعة] [مصدر التحقق=شرح موسع] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 214: تقدير المآلات / السيرة والشمائل

وحدة 214 - تقدير المآلات في السيرة والشمائل. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع السيرة والشمائل كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الحدث، المقصد التربوي، البعد الحضاري، فقه الدعوة، إدارة المخالف، بناء الجماعة. ثم يسأل: هل نحن أمام الاستدراك أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو سجل قيود، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمخطوط محقق مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن حجر: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=السيرة والشمائل] [العملية=تقدير المآلات] [نوع المعلومة=الاستدراك] [المخرج=سجل قيود] [الخطر=تقديم النتيجة على الدليل] [مصدر التحقق=مخطوط محقق] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 215: تحرير حدود العلم / التاريخ الإسلامي والجرح السياسي

وحدة 215 - تحرير حدود العلم في التاريخ الإسلامي والجرح السياسي. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع التاريخ الإسلامي والجرح السياسي كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الرواية التاريخية، العصبية، الدولة، المال، القبائل، الذاكرة المذهبية. ثم يسأل: هل نحن أمام التطبيق أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو قائمة إحالات، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمقال محكم مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس الذهبي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=التاريخ الإسلامي والجرح السياسي] [العملية=تحرير حدود العلم] [نوع المعلومة=التطبيق] [المخرج=قائمة إحالات] [الخطر=إهمال سبب التأليف] [مصدر التحقق=مقال محكم] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 216: استخراج الأطروحة المركزية / التزكية والأخلاق

وحدة 216 - استخراج الأطروحة المركزية في التزكية والأخلاق. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع التزكية والأخلاق كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل النية، الإرادة، الهوى، العادة، الصحبة، المقامات، العلاج السلوكي والقلبي. ثم يسأل: هل نحن أمام النقل أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو خريطة مفاهيم، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمختصر مدرسي مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إسقاط القيد. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس الغزالي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=التزكية والأخلاق] [العملية=استخراج الأطروحة المركزية] [نوع المعلومة=النقل] [المخرج=خريطة مفاهيم] [الخطر=إسقاط القيد] [مصدر التحقق=مختصر مدرسي] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 217: تفكيك المصطلح / الفقه المقارن والنوازل

وحدة 217 - تفكيك المصطلح في الفقه المقارن والنوازل. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الفقه المقارن والنوازل كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل المذهب، الدليل، العرف، الضرورة، اختلاف التنزيل، تغير الفتوى. ثم يسأل: هل نحن أمام الدلالة أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو محكمة اعتراض، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمحاضرة علمية مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس فخر الدين الرازي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الفقه المقارن والنوازل] [العملية=تفكيك المصطلح] [نوع المعلومة=الدلالة] [المخرج=محكمة اعتراض] [الخطر=إهمال الطبعة] [مصدر التحقق=محاضرة علمية] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

عملية	خطرها	مخرجها
صيد التفصيل الفرعي	تسوية المختلف	جدول أدلة
تفكيك المصطلح	تضخيم الشاذ	سجل قيود
تعقب الدليل	إهمال الطبعة	بطاقة خلاف
تمييز مراتب اليقين	إخراج العبارة من سياقها	رسم حجة

ملحق تشغيلي 218: تمييز مراتب اليقين / اللغة والبيان وأصول التأويل

وحدة 218 - تمييز مراتب اليقين في اللغة والبيان وأصول التأويل. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع اللغة والبيان وأصول التأويل كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الحقيقة والمجاز، القرائن، النظم، السياق، الاشتراك، الحذف، البلاغة. ثم يسأل: هل نحن أمام الخلاف أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو نموذج تركيبي، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بموسوعة مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن تيمية: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=اللغة والبيان وأصول التأويل] [العملية=تمييز مراتب اليقين] [نوع المعلومة=الخلاف] [المخرج=نموذج تركيبي] [الخطر=تقديم النتيجة على الدليل] [مصدر التحقق=موسوعة] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 219: ربط العبارة بسياقها / الرجال والطبقات والتراجم

وحدة 219 - ربط العبارة بسياقها في الرجال والطبقات والتراجم. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الرجال والطبقات والتراجم كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل حال الراوي، طبقته، شيوخه، تلاميذه، بيئته، مذهبه، دقة الرواية. ثم يسأل: هل نحن أمام السياق أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو بطاقة خلاف، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بحاشية مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن القيم: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الرجال والطبقات والتراجم] [العملية=ربط العبارة بسياقها] [نوع المعلومة=السياق] [المخرج=بطاقة خلاف] [الخطر=إهمال سبب التأليف] [مصدر التحقق=حاشية] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 220: تركيب المعاني المتناثرة / الفتوى وبناء الحكم العملي

وحدة 220 - تركيب المعاني المتناثرة في الفتوى وبناء الحكم العملي. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الفتوى وبناء الحكم العملي كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل السؤال، حال المستفتي، مناط الحكم، قيود التنزيل، المآلات، حدود الجزم. ثم يسأل: هل نحن أمام المقصد أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو قاموس مصطلحات، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بكتاب تأسيسي مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غير الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إسقاط القيد. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس الشاطبي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الفتوى وبناء الحكم العملي] [العملية=تركيب المعاني المتناثرة] [نوع المعلومة=المقصد] [المخرج=قاموس مصطلحات] [الخطر=إسقاط القيد] [مصدر التحقق=كتاب تأسيسي] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 221: اختبار الاعتراض / الاقتصاد والاجتماع الإسلامي

وحدة 221 - اختبار الاعتراض في الاقتصاد والاجتماع الإسلامي. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الاقتصاد والاجتماع الإسلامي كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل المال، الوقف، الزكاة، السوق، الحسبة، العدالة، العمران. ثم يسأل: هل نحن أمام النموذج أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو جدول أدلة، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بفهرس رقمي مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غير الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن خلدون: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الاقتصاد والاجتماع الإسلامي] [العملية=اختبار الاعتراض] [نوع المعلومة=النموذج] [المخرج=جدول أدلة] [الخطر=إهمال الطبعة] [مصدر التحقق=فهرس رقمي] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 222: المقارنة بين المدارس / الفلسفة الإسلامية والمنطق

وحدة 222 - المقارنة بين المدارس في الفلسفة الإسلامية والمنطق. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الفلسفة الإسلامية والمنطق كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل التصور، التصديق، البرهان، الجدل، الإلهيات، النفس، السببية، اللغة. ثم يسأل: هل نحن أمام المآل أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو ملخص فقري، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ برسالة جامعية مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس السيوطي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الفلسفة الإسلامية والمنطق] [العملية=المقارنة بين المدارس] [نوع المعلومة=المآل] [المخرج=ملخص فقري] [الخطر=تقديم النتيجة على الدليل] [مصدر التحقق=رسالة جامعية] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 223: تقدير المآلات / الدراسات القرآنية والحديثية الرقمية

وحدة 223 - تقدير المآلات في الدراسات القرآنية والحديثية الرقمية. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الدراسات القرآنية والحديثية الرقمية كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الفهارس، المتون الآلية، محركات البحث، OCR، الرسم البياني المعرفي. ثم يسأل: هل نحن أمام الاعتراض أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو برنامج بحث، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بشرح موسع مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس القرافي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الدراسات القرآنية والحديثية الرقمية] [العملية=تقدير المآلات] [نوع المعلومة=الاعتراض] [المخرج=برنامج بحث] [الخطر=إهمال سبب التأليف] [مصدر التحقق=شرح موسع] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 224: تحرير حدود العلم / تحقيق التراث والمخطوطات

وحدة 224 - تحرير حدود العلم في تحقيق التراث والمخطوطات. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع تحقيق التراث والمخطوطات كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل النسخ، السماعات، المقابلة، التصحيف، توثيق النص، اختلاف الطبعات. ثم يسأل: هل نحن أمام التحقيق أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو رسم حجة، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمخطوط محقق مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إسقاط القيد. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن عاشور: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=تحقيق التراث والمخطوطات] [العملية=تحرير حدود العلم] [نوع المعلومة=التحقيق] [المخرج=رسم حجة] [الخطر=إسقاط القيد] [مصدر التحقق=مخطوط محقق] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

عملية	خطرها	مخرجها
تركيب المعاني المتناثرة	نسيان الخصم العلمي	قاموس مصطلحات
بناء الخريطة السببية	إهمال سبب التأليف	مصفوفة مصادر
اختبار الاعتراض	الاستشهاد الزخرفي	نموذج تركيبي
استحضار أقوال العلماء	التركيب غير الموسوم	برنامج بحث

ملحق تشغيلي 225: استخراج الأطروحة المركزية / علوم القرآن والتفسير

وحدة 225 - استخراج الأطروحة المركزية في علوم القرآن والتفسير. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع علوم القرآن والتفسير كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل النص القرآني، أسباب النزول، القراءات، الدلالة، الترجيح التفسيري، أثر اللغة والسياق. ثم يسأل: هل نحن أمام التركيب أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو مصفوفة مصادر، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمقال محكم مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس الإمام الشافعي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=علوم القرآن والتفسير] [العملية=استخراج الأطروحة المركزية] [نوع المعلومة=التركيب] [المخرج=مصفوفة مصادر] [الخطر=إهمال الطبعة] [مصدر التحقق=مقال محكم] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 226: تفكيك المصطلح / علوم الحديث والعلل

وحدة 226 - تفكيك المصطلح في علوم الحديث والعلل. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع علوم الحديث والعلل كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل السند، المتن، الاختلاف، العلل الخفية، طرق الجمع، درجات الاحتجاج، طبقات الرواة. ثم يسأل: هل نحن أمام الاستدراك أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو سجل قيود، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمختصر مدرسي مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس الخطيب البغدادي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=علوم الحديث والعلل] [العملية=تفكيك المصطلح] [نوع المعلومة=الاستدراك] [المخرج=سجل قيود] [الخطر=تقديم النتيجة على الدليل] [مصدر التحقق=مختصر مدرسي] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 227: تمييز مراتب اليقين / أصول الفقه والقواعد

وحدة 227 - تمييز مراتب اليقين في أصول الفقه والقواعد. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع أصول الفقه والقواعد كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الأمر والنهي، العموم والخصوص، القياس، الاستصحاب، المصالح، سد الذرائع، الترجيح. ثم يسأل: هل نحن أمام التطبيق أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو قائمة إحالات، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمحاضرة علمية مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن الصلاح: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=أصول الفقه والقواعد] [العملية=تمييز مراتب اليقين] [نوع المعلومة=التطبيق] [المخرج=قائمة إحالات] [الخطر=إهمال سبب التأليف] [مصدر التحقق=محاضرة علمية] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 228: ربط العبارة بسياقها / المقاصد والسياسة الشرعية

وحدة 228 - ربط العبارة بسياقها في المقاصد والسياسة الشرعية. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع المقاصد والسياسة الشرعية كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الكليات، المآلات، المصلحة، الضرورة، تنزيل الحكم، قوة الدولة والمجتمع. ثم يسأل: هل نحن أمام النقل أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو خريطة مفاهيم، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بموسوعة مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إسقاط القيد. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس النووي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=المقاصد والسياسة الشرعية] [العملية=ربط العبارة بسياقها] [نوع المعلومة=النقل] [المخرج=خريطة مفاهيم] [الخطر=إسقاط القيد] [مصدر التحقق=موسوعة] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 229: تركيب المعاني المتناثرة / العقيدة والكلام والفرق

وحدة 229 - تركيب المعاني المتناثرة في العقيدة والكلام والفرق. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع العقيدة والكلام والفرق كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الصفات، القدر، النبوة، الإمامة، الإيمان، العقل والنقل، تشكل الفرق. ثم يسأل: هل نحن أمام الدلالة أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو محكمة اعتراض، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بحاشية مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن حجر: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=العقيدة والكلام والفرق] [العملية=تركيب المعاني المتناثرة] [نوع المعلومة=الدلالة] [المخرج=محكمة اعتراض] [الخطر=إهمال الطبعة] [مصدر التحقق=حاشية] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 230: اختبار الاعتراض / السيرة والشمائل

وحدة 230 - اختبار الاعتراض في السيرة والشمائل. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع السيرة والشمائل كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الحدث، المقصد التربوي، البعد الحضاري، فقه الدعوة، إدارة المخالف، بناء الجماعة. ثم يسأل: هل نحن أمام الخلاف أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو نموذج تركيبي، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بكتاب تأسيسي مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غير الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس الذهبي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=السيرة والشمائل] [العملية=اختبار الاعتراض] [نوع المعلومة=الخلاف] [المخرج=نموذج تركيبي] [الخطر=تقديم النتيجة على الدليل] [مصدر التحقق=كتاب تأسيسي] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 231: المقارنة بين المدارس / التاريخ الإسلامي والجرح السياسي

وحدة 231 - المقارنة بين المدارس في التاريخ الإسلامي والجرح السياسي. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع التاريخ الإسلامي والجرح السياسي كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الرواية التاريخية، العصبية، الدولة، المال، القبائل، الذاكرة المذهبية. ثم يسأل: هل نحن أمام السياق أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو بطاقة خلاف، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بفهرس رقمي مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غير الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس الغزالي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=التاريخ الإسلامي والجرح السياسي] [العملية=المقارنة بين المدارس] [نوع المعلومة=السياق] [المخرج=بطاقة خلاف] [الخطر=إهمال سبب التأليف] [مصدر التحقق=فهرس رقمي] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

عملية	خطرها	مخرجها
إنتاج أسئلة بحثية	إهمال الطبعة	بطاقة خلاف
تحرير حدود العلم	إخراج العبارة من سياقها	رسم حجة

عملية	خطرها	مخرجها
محكمة الهدم	خلط قول المؤلف بقول ناقله	محكمة اعتراض
استخراج الأطروحة المركزية	تقديم النتيجة على الدليل	ملخص فقري

ملحق تشغيلي 232: تقدير المآلات / التزكية والأخلاق

وحدة 232 - تقدير المآلات في التزكية والأخلاق. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع التزكية والأخلاق كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل النية، الإرادة، الهوى، العادة، الصحبة، المقامات، العلاج السلوكي والقلبي. ثم يسأل: هل نحن أمام المقصد أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو قاموس مصطلحات، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ برسالة جامعية مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إسقاط القيد. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس فخر الدين الرازي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=التزكية والأخلاق] [العملية=تقدير المآلات] [نوع المعلومة=المقصد] [المخرج=قاموس مصطلحات] [الخطر=إسقاط القيد] [مصدر التحقق=رسالة جامعية] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 233: تحرير حدود العلم / الفقه المقارن والنوازل

وحدة 233 - تحرير حدود العلم في الفقه المقارن والنوازل. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الفقه المقارن والنوازل كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل المذهب، الدليل، العرف، الضرورة، اختلاف التنزيل، تغير الفتوى. ثم يسأل: هل نحن أمام النموذج أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو جدول أدلة، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بشرح موسع مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن تيمية: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الفقه المقارن والنوازل] [العملية=تحرير حدود العلم] [نوع المعلومة=النموذج] [المخرج=جدول أدلة] [الخطر=إهمال الطبعة] [مصدر التحقق=شرح موسع] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 234: استخراج الأطروحة المركزية / اللغة والبيان وأصول التأويل

وحدة 234 - استخراج الأطروحة المركزية في اللغة والبيان وأصول التأويل. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع اللغة والبيان وأصول التأويل كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الحقيقة والمجاز، القرائن، النظم، السياق، الاشتراك، الحذف، البلاغة. ثم يسأل: هل نحن أمام المآل أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو ملخص فقري، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمخطوط محقق مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن القيم: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=اللغة والبيان وأصول التأويل] [العملية=استخراج الأطروحة المركزية] [نوع المعلومة=المآل] [المخرج=ملخص فقري] [الخطر=تقديم النتيجة على الدليل] [مصدر التحقق=مخطوط محقق] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 235: تفكيك المصطلح / الرجال والطبقات والتراجم

وحدة 235 - تفكيك المصطلح في الرجال والطبقات والتراجم. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الرجال والطبقات والتراجم كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل حال الراوي، طبقته، شيوخه، تلاميذه، بيئته، مذهبه، دقة الرواية. ثم يسأل: هل نحن أمام الاعتراض أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو برنامج بحث، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمقال محكم مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس الشاطبي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الرجال والطبقات والتراجم] [العملية=تفكيك المصطلح] [نوع المعلومة=الاعتراض] [المخرج=برنامج بحث] [الخطر=إهمال سبب التأليف] [مصدر التحقق=مقال محكم] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 236: تمييز مراتب اليقين / الفتوى وبناء الحكم العملي

وحدة 236 - تمييز مراتب اليقين في الفتوى وبناء الحكم العملي. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الفتوى وبناء الحكم العملي كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل السؤال، حال المستفتي، مناط الحكم، قيود التنزيل، المآلات، حدود الجزم. ثم يسأل: هل نحن أمام التحقيق أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو رسم حجة، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمختصر مدرسي مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إسقاط القيد. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن خلدون: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الفتوى وبناء الحكم العملي] [العملية=تمييز مراتب اليقين] [نوع المعلومة=التحقيق] [المخرج=رسم حجة] [الخطر=إسقاط القيد] [مصدر التحقق=مختصر مدرسي] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 237: ربط العبارة بسياقها / الاقتصاد والاجتماع الإسلامي

وحدة 237 - ربط العبارة بسياقها في الاقتصاد والاجتماع الإسلامي. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الاقتصاد والاجتماع الإسلامي كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل المال، الوقف، الزكاة، السوق، الحسبة، العدالة، العمران. ثم يسأل: هل نحن أمام التركيب أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو مصفوفة مصادر، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمحاضرة علمية مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس السيوطي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الاقتصاد والاجتماع الإسلامي] [العملية=ربط العبارة بسياقها] [نوع المعلومة=التركيب] [المخرج=مصفوفة مصادر] [الخطر=إهمال الطبعة] [مصدر التحقق=محاضرة علمية] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 238: تركيب المعاني المتناثرة / الفلسفة الإسلامية والمنطق

وحدة 238 - تركيب المعاني المتناثرة في الفلسفة الإسلامية والمنطق. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الفلسفة الإسلامية والمنطق كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل التصور، التصديق، البرهان، الجدل، الإلهيات، النفس، السببية، اللغة. ثم يسأل: هل نحن أمام الاستدراك أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو سجل قيود، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بموسوعة مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس القرافي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الفلسفة الإسلامية والمنطق] [العملية=تركيب المعاني المتناثرة] [نوع المعلومة=الاستدراك] [المخرج=سجل قيود] [الخطر=تقديم النتيجة على الدليل] [مصدر التحقق=موسوعة] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

عملية	خطرها	مخرجها
تمييز مراتب اليقين	الاستشهاد الزخرفي	نموذج تركيبي
تتبع الخلاف	التركيب غير الموسوم	برنامج بحث
ربط العبارة بسياقها	إسقاط القيد	خريطة مفاهيم
كشف الفرضية الخفية	تسوية المختلف	جدول أدلة

ملحق تشغيلي 239: اختبار الاعتراض / الدراسات القرآنية والحديثية الرقمية

وحدة 239 - اختبار الاعتراض في الدراسات القرآنية والحديثية الرقمية. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الدراسات القرآنية والحديثية الرقمية كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الفهارس، المتون الآلية، محركات

البحث، OCR، الرسم البياني المعرفي. ثم يسأل: هل نحن أمام التطبيق أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو قائمة إحالات، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بحاشية مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن عاشور: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الدراسات القرآنية والحديثية الرقمية] [العملية=اختبار الاعتراض] [نوع المعلومة=التطبيق] [المخرج=قائمة إحالات] [الخطر=إهمال سبب التأليف] [مصدر التحقق=حاشية] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 240: المقارنة بين المدارس / تحقيق التراث والمخطوطات

وحدة 240 - المقارنة بين المدارس في تحقيق التراث والمخطوطات. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع تحقيق التراث والمخطوطات كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل النسخ، السماعات، المقابلة، التصحيف، توثيق النص، اختلاف الطبعات. ثم يسأل: هل نحن أمام النقل أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو خريطة مفاهيم، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بكتاب تأسيسي مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إسقاط القيد. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس الإمام الشافعي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=تحقيق التراث والمخطوطات] [العملية=المقارنة بين المدارس] [نوع المعلومة=النقل] [المخرج=خريطة مفاهيم] [الخطر=إسقاط القيد] [مصدر التحقق=كتاب تأسيسي] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 241: تقدير المآلات / علوم القرآن والتفسير

وحدة 241 - تقدير المآلات في علوم القرآن والتفسير. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع علوم القرآن والتفسير كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل النص القرآني، أسباب النزول، القراءات، الدلالة، الترجيح التفسيري، أثر اللغة والسياق. ثم يسأل: هل نحن أمام الدلالة أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو محكمة اعتراض، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بفهرس رقمي مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس الخطيب البغدادي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=علوم القرآن والتفسير] [العملية=تقدير المآلات] [نوع المعلومة=الدلالة] [المخرج=محكمة اعتراض] [الخطر=إهمال الطبعة] [مصدر التحقق=فهرس رقمي] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 242: تحرير حدود العلم / علوم الحديث والعلل

وحدة 242 - تحرير حدود العلم في علوم الحديث والعلل. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع علوم الحديث والعلل كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل السند، المتن، الاختلاف، العلل الخفية، طرق الجمع، درجات الاحتجاج، طبقات الرواة. ثم يسأل: هل نحن أمام الخلاف أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو نموذج تركيبي، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ برسالة جامعية مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غير الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن الصلاح: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=علوم الحديث والعلل] [العملية=تحرير حدود العلم] [نوع المعلومة=الخلاف] [المخرج=نموذج تركيبي] [الخطر=تقديم النتيجة على الدليل] [مصدر التحقق=رسالة جامعية] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 243: استخراج الأطروحة المركزية / أصول الفقه والقواعد

وحدة 243 - استخراج الأطروحة المركزية في أصول الفقه والقواعد. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع أصول الفقه والقواعد كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الأمر والنهي، العموم والخصوص، القياس، الاستصحاب، المصالح، سد الذرائع، الترجيح. ثم يسأل: هل نحن أمام السياق أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو بطاقة خلاف، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بشرح موسع مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غير الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس النووي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=أصول الفقه والقواعد] [العملية=استخراج الأطروحة المركزية] [نوع المعلومة=السياق] [المخرج=بطاقة خلاف] [الخطر=إهمال سبب التأليف] [مصدر التحقق=شرح موسع] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 244: تفكيك المصطلح / المقاصد والسياسة الشرعية

وحدة 244 - تفكيك المصطلح في المقاصد والسياسة الشرعية. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع المقاصد والسياسة الشرعية كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الكليات، المآلات، المصلحة، الضرورة، تنزيل الحكم، قوة الدولة والمجتمع. ثم يسأل: هل نحن أمام المقصد أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو قاموس مصطلحات، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمخطوط محقق مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إسقاط القيد. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن حجر: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=المقاصد والسياسة الشرعية] [العملية=تفكيك المصطلح] [نوع المعلومة=المقصد] [المخرج=قاموس مصطلحات] [الخطر=إسقاط القيد] [مصدر التحقق=مخطوط محقق] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 245: تمييز مراتب اليقين / العقيدة والكلام والفرق

وحدة 245 - تمييز مراتب اليقين في العقيدة والكلام والفرق. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع العقيدة والكلام والفرق كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الصفات، القدر، النبوة، الإمامة، الإيمان، العقل والنقل، تشكل الفرق. ثم يسأل: هل نحن أمام النموذج أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو جدول أدلة، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمقال محكم مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس الذهبي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=العقيدة والكلام والفرق] [العملية=تمييز مراتب اليقين] [نوع المعلومة=النموذج] [المخرج=جدول أدلة] [الخطر=إهمال الطبعة] [مصدر التحقق=مقال محكم] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

عملية	خطرها	مخرجها
استحضار أقوال العلماء	خلط قول المؤلف بقول ناقله	محكمة اعتراض
المقارنة بين المدارس	تقديم النتيجة على الدليل	ملخص فقري
تحويل المسألة إلى نموذج	تحويل المظنون إلى قطعي	قائمة إحالات
تقدير المآلات	نسيان الخصم العلمي	قاموس مصطلحات

ملحق تشغيلي 246: ربط العبارة بسياقها / السيرة والشمائل

وحدة 246 - ربط العبارة بسياقها في السيرة والشمائل. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع السيرة والشمائل كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الحدث، المقصد التربوي، البعد الحضاري، فقه الدعوة، إدارة المخالف، بناء الجماعة. ثم يسأل: هل نحن أمام المآل أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو ملخص فقري، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمختصر مدرسي مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس الغزالي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=السيرة والشمائل] [العملية=ربط العبارة بسياقها] [نوع المعلومة=المآل] [المخرج=ملخص فقري] [الخطر=تقديم النتيجة على الدليل] [مصدر التحقق=مختصر مدرسي] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 247: تركيب المعاني المتناثرة / التاريخ الإسلامي والجرح السياسي

وحدة 247 - تركيب المعاني المتناثرة في التاريخ الإسلامي والجرح السياسي. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع التاريخ الإسلامي والجرح السياسي كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الرواية التاريخية، العصبية، الدولة، المال، القبائل، الذاكرة المذهبية. ثم يسأل: هل نحن أمام الاعتراض أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو برنامج بحث، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمحاضرة علمية مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس فخر الدين الرازي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=التاريخ الإسلامي والجرح السياسي] [العملية=تركيب المعاني المتناثرة] [نوع المعلومة=الاعتراض] [المخرج=برنامج بحث] [الخطر=إهمال سبب التأليف] [مصدر التحقق=محاضرة علمية] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 248: اختبار الاعتراض / التزكية والأخلاق

وحدة 248 - اختبار الاعتراض في التزكية والأخلاق. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع التزكية والأخلاق كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل النية، الإرادة، الهوى، العادة، الصحبة، المقامات، العلاج السلوكي والقلبي. ثم يسأل: هل نحن أمام التحقيق أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو رسم حجة، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بموسوعة مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إسقاط القيد. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن تيمية: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=التزكية والأخلاق] [العملية=اختبار الاعتراض] [نوع المعلومة=التحقيق] [المخرج=رسم حجة] [الخطر=إسقاط القيد] [مصدر التحقق=موسوعة] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 249: المقارنة بين المدارس / الفقه المقارن والنوازل

وحدة 249 - المقارنة بين المدارس في الفقه المقارن والنوازل. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الفقه المقارن والنوازل كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل المذهب، الدليل، العرف، الضرورة، اختلاف التنزيل، تغير الفتوى. ثم يسأل: هل نحن أمام التركيب أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو مصفوفة مصادر، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بحاشية مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن القيم: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الفقه المقارن والنوازل] [العملية=المقارنة بين المدارس] [نوع المعلومة=التركيب] [المخرج=مصفوفة مصادر] [الخطر=إهمال الطبعة] [مصدر التحقق=حاشية] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 250: تقدير المآلات / اللغة والبيان وأصول التأويل

وحدة 250 - تقدير المآلات في اللغة والبيان وأصول التأويل. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع اللغة والبيان وأصول التأويل كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الحقيقة والمجاز، القرائن، النظم، السياق، الاشتراك، الحذف، البلاغة. ثم يسأل: هل نحن أمام الاستدراك أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو سجل قيود، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بكتاب تأسيسي مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس الشاطبي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=اللغة والبيان وأصول التأويل] [العملية=تقدير المآلات] [نوع المعلومة=الاستدراك] [المخرج=سجل قيود] [الخطر=تقديم النتيجة على الدليل] [مصدر التحقق=كتاب تأسيسي] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 251: تحرير حدود العلم / الرجال والطبقات والتراجم

وحدة 251 - تحرير حدود العلم في الرجال والطبقات والتراجم. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الرجال والطبقات والتراجم كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل حال الراوي، طبقته، شيوخه، تلاميذه، بيئته، مذهبه، دقة الرواية. ثم يسأل: هل نحن أمام التطبيق أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو قائمة إحالات، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بفهرس رقمي مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن خلدون: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الرجال والطبقات والتراجم] [العملية=تحرير حدود العلم] [نوع المعلومة=التطبيق] [المخرج=قائمة إحالات] [الخطر=إهمال سبب التأليف] [مصدر التحقق=فهرس رقمي] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 252: استخراج الأطروحة المركزية / الفتوى وبناء الحكم العملي

وحدة 252 - استخراج الأطروحة المركزية في الفتوى وبناء الحكم العملي. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الفتوى وبناء الحكم العملي كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل السؤال، حال المستفتي، مناط الحكم، قيود التنزيل، المآلات، حدود الجزم. ثم يسأل: هل نحن أمام النقل أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو خريطة مفاهيم، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ برسالة جامعية مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غير الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إسقاط القيد. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس السيوطي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الفتوى وبناء الحكم العملي] [العملية=استخراج الأطروحة المركزية] [نوع المعلومة=النقل] [المخرج=خريطة مفاهيم] [الخطر=إسقاط القيد] [مصدر التحقق=رسالة جامعية] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

عملية	خطرها	مخرجها
استخراج الأطروحة المركزية	إسقاط القيد	خريطة مفاهيم
صيد التفصيل الفرعي	تسوية المختلف	جدول أدلة
تفكيك المصطلح	تضخيم الشاذ	سجل قيود
تعقب الدليل	إهمال الطبعة	بطاقة خلاف

ملحق تشغيلي 253: تفكيك المصطلح / الاقتصاد والاجتماع الإسلامي

وحدة 253 - تفكيك المصطلح في الاقتصاد والاجتماع الإسلامي. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الاقتصاد والاجتماع الإسلامي كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل المال، الوقف، الزكاة، السوق، الحسبة، العدالة، العمران. ثم يسأل: هل نحن أمام الدلالة أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو محكمة اعتراض، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بشرح موسع مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غير الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس القرافي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الاقتصاد والاجتماع الإسلامي] [العملية=تفكيك المصطلح] [نوع المعلومة=الدلالة] [المخرج=محكمة اعتراض] [الخطر=إهمال الطبعة] [مصدر التحقق=شرح موسع] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 254: تمييز مراتب اليقين / الفلسفة الإسلامية والمنطق

وحدة 254 - تمييز مراتب اليقين في الفلسفة الإسلامية والمنطق. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الفلسفة الإسلامية والمنطق كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل التصور، التصديق، البرهان، الجدل، الإلهيات، النفس، السببية، اللغة. ثم يسأل: هل نحن أمام الخلاف أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو نموذج تركيبي، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمخطوط محقق مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن عاشور: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الفلسفة الإسلامية والمنطق] [العملية=تمييز مراتب اليقين] [نوع المعلومة=الخلاف] [المخرج=نموذج تركيبي] [الخطر=تقديم النتيجة على الدليل] [مصدر التحقق=مخطوط محقق] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 255: ربط العبارة بسياقها / الدراسات القرآنية والحديثية الرقمية

وحدة 255 - ربط العبارة بسياقها في الدراسات القرآنية والحديثية الرقمية. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الدراسات القرآنية والحديثية الرقمية كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الفهارس، المتون الآلية، محركات البحث، OCR، الرسم البياني المعرفي. ثم يسأل: هل نحن أمام السياق أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو بطاقة خلاف، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمقال محكم مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس الإمام الشافعي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الدراسات القرآنية والحديثية الرقمية] [العملية=ربط العبارة بسياقها] [نوع المعلومة=السياق] [المخرج=بطاقة خلاف] [الخطر=إهمال سبب التأليف] [مصدر التحقق=مقال محكم] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 256: تركيب المعاني المتناثرة / تحقيق التراث والمخطوطات

وحدة 256 - تركيب المعاني المتناثرة في تحقيق التراث والمخطوطات. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع تحقيق التراث والمخطوطات كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل النسخ، السماعات، المقابلة، التصحيف، توثيق النص، اختلاف الطبعات. ثم يسأل: هل نحن أمام المقصد أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو قاموس مصطلحات، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمختصر مدرسي مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إسقاط القيد. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس الخطيب البغدادي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=تحقيق التراث والمخطوطات] [العملية=تركيب المعاني المتناثرة] [نوع المعلومة=المقصد] [المخرج=قاموس مصطلحات] [الخطر=إسقاط القيد] [مصدر التحقق=مختصر مدرسي] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 257: اختبار الاعتراض / علوم القرآن والتفسير

وحدة 257 - اختبار الاعتراض في علوم القرآن والتفسير. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع علوم القرآن والتفسير كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل النص القرآني، أسباب النزول، القراءات، الدلالة، الترجيح التفسيري، أثر اللغة والسياق. ثم يسأل: هل نحن أمام النموذج أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو جدول أدلة، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمحاضرة علمية مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن الصلاح: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=علوم القرآن والتفسير] [العملية=اختبار الاعتراض] [نوع المعلومة=النموذج] [المخرج=جدول أدلة] [الخطر=إهمال الطبعة] [مصدر التحقق=محاضرة علمية] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 258: المقارنة بين المدارس / علوم الحديث والعلل

وحدة 258 - المقارنة بين المدارس في علوم الحديث والعلل. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع علوم الحديث والعلل كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل السند، المتن، الاختلاف، العلل الخفية، طرق الجمع، درجات الاحتجاج، طبقات الرواة. ثم يسأل: هل نحن أمام المآل أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو ملخص فقري، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بموسوعة مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس النووي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=علوم الحديث والعلل] [العملية=المقارنة بين المدارس] [نوع المعلومة=المآل] [المخرج=ملخص فقري] [الخطر=تقديم النتيجة على الدليل] [مصدر التحقق=موسوعة] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 259: تقدير المآلات / أصول الفقه والقواعد

وحدة 259 - تقدير المآلات في أصول الفقه والقواعد. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع أصول الفقه والقواعد كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الأمر والنهي، العموم والخصوص، القياس، الاستصحاب، المصالح، سد الذرائع، الترجيح. ثم يسأل: هل نحن أمام الاعتراض أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو برنامج بحث، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بحاشية مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن حجر: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=أصول الفقه والقواعد] [العملية=تقدير المآلات] [نوع المعلومة=الاعتراض] [المخرج=برنامج بحث] [الخطر=إهمال سبب التأليف] [مصدر التحقق=حاشية] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

عملية	خطرها	مخرجها
كشف الفرضية الخفية	تحويل المظنون إلى قطعي	قائمة إحالات
تركيب المعاني المتناثرة	نسيان الخصم العلمي	قاموس مصطلحات
بناء الخريطة السببية	إهمال سبب التأليف	مصفوفة مصادر
اختبار الاعتراض	الاستشهاد الزخرفي	نموذج تركيبي

ملحق تشغيلي 260: تحرير حدود العلم / المقاصد والسياسة الشرعية

وحدة 260 - تحرير حدود العلم في المقاصد والسياسة الشرعية. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع المقاصد والسياسة الشرعية كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الكليات، المآلات، المصلحة، الضرورة، تنزيل الحكم، قوة الدولة والمجتمع. ثم يسأل: هل نحن أمام التحقيق أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو رسم حجة، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بكتاب تأسيسي مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إسقاط القيد. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس الذهبي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=المقاصد والسياسة الشرعية] [العملية=تحرير حدود العلم] [نوع المعلومة=التحقيق] [المخرج=رسم حجة] [الخطر=إسقاط القيد] [مصدر التحقق=كتاب تأسيسي] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 261: استخراج الأطروحة المركزية / العقيدة والكلام والفرق

وحدة 261 - استخراج الأطروحة المركزية في العقيدة والكلام والفرق. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع العقيدة والكلام والفرق كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الصفات، القدر، النبوة، الإمامة، الإيمان، العقل

والنقل، تشكل الفرق. ثم يسأل: هل نحن أمام التركيب أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو مصفوفة مصادر، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بفهرس رقمي مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس الغزالي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=العقيدة والكلام والفرق] [العملية=استخراج الأطروحة المركزية] [نوع المعلومة=التركيب] [المخرج=مصفوفة مصادر] [الخطر=إهمال الطبعة] [مصدر التحقق=فهرس رقمي] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 262: تفكيك المصطلح / السيرة والشمائل

وحدة 262 - تفكيك المصطلح في السيرة والشمائل. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع السيرة والشمائل كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الحدث، المقصد التربوي، البعد الحضاري، فقه الدعوة، إدارة المخالف، بناء الجماعة. ثم يسأل: هل نحن أمام الاستدراك أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو سجل قيود، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ برسالة جامعية مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس فخر الدين الرازي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=السيرة والشمائل] [العملية=تفكيك المصطلح] [نوع المعلومة=الاستدراك] [المخرج=سجل قيود] [الخطر=تقديم النتيجة على الدليل] [مصدر التحقق=رسالة جامعية] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 263: تمييز مراتب اليقين / التاريخ الإسلامي والجرح السياسي

وحدة 263 - تمييز مراتب اليقين في التاريخ الإسلامي والجرح السياسي. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع التاريخ الإسلامي والجرح السياسي كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الرواية التاريخية، العصبية، الدولة، المال، القبائل، الذاكرة المذهبية. ثم يسأل: هل نحن أمام التطبيق أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو قائمة إحالات، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بشرح موسع مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن تيمية: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=التاريخ الإسلامي والجرح السياسي] [العملية=تمييز مراتب اليقين] [نوع المعلومة=التطبيق] [المخرج=قائمة إحالات] [الخطر=إهمال سبب التأليف] [مصدر التحقق=شرح موسع] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 264: ربط العبارة بسياقها / التزكية والأخلاق

وحدة 264 - ربط العبارة بسياقها في التزكية والأخلاق. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع التزكية والأخلاق كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل النية، الإرادة، الهوى، العادة، الصحبة، المقامات، العلاج السلوكي والقلبي. ثم يسأل: هل نحن أمام النقل أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو خريطة مفاهيم، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمخطوط محقق مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إسقاط القيد. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن القيم: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=التزكية والأخلاق] [العملية=ربط العبارة بسياقها] [نوع المعلومة=النقل] [المخرج=خريطة مفاهيم] [الخطر=إسقاط القيد] [مصدر التحقق=مخطوط محقق] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 265: تركيب المعاني المتناثرة / الفقه المقارن والنوازل

وحدة 265 - تركيب المعاني المتناثرة في الفقه المقارن والنوازل. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الفقه المقارن والنوازل كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل المذهب، الدليل، العرف، الضرورة، اختلاف التنزيل، تغير الفتوى. ثم يسأل: هل نحن أمام الدلالة أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو محكمة اعتراض، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمقال محكم مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس الشاطبي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الفقه المقارن والنوازل] [العملية=تركيب المعاني المتناثرة] [نوع المعلومة=الدلالة] [المخرج=محكمة اعتراض] [الخطر=إهمال الطبعة] [مصدر التحقق=مقال محكم] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 266: اختبار الاعتراض / اللغة والبيان وأصول التأويل

وحدة 266 - اختبار الاعتراض في اللغة والبيان وأصول التأويل. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع اللغة والبيان وأصول التأويل كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الحقيقة والمجاز، القرائن، النظم، السياق، الاشتراك، الحذف، البلاغة. ثم يسأل: هل نحن أمام الخلاف أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو نموذج تركيبي، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمختصر مدرسي مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن خلدون: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=اللغة والبيان وأصول التأويل] [العملية=اختبار الاعتراض] [نوع المعلومة=الخلاف] [المخرج=نموذج تركيبي] [الخطر=تقديم النتيجة على الدليل] [مصدر التحقق=مختصر مدرسي] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

عملية	خطرها	مخرجها
تقدير المآلات	تضخيم الشاذ	سجل قيود
إنتاج أسئلة بحثية	إهمال الطبعة	بطاقة خلاف
تحرير حدود العلم	إخراج العبارة من سياقها	رسم حجة
محكمة الهدم	خلط قول المؤلف بقول ناقله	محكمة اعتراض

ملحق تشغيلي 267: المقارنة بين المدارس / الرجال والطبقات والتراجم

وحدة 267 - المقارنة بين المدارس في الرجال والطبقات والتراجم. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الرجال والطبقات والتراجم كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل حال الراوي، طبقته، شيوخه، تلاميذه، بيئته، مذهبه، دقة الرواية. ثم يسأل: هل نحن أمام السياق أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو بطاقة خلاف، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمحاضرة علمية مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس السيوطي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الرجال والطبقات والتراجم] [العملية=المقارنة بين المدارس] [نوع المعلومة=السياق] [المخرج=بطاقة خلاف] [الخطر=إهمال سبب التأليف] [مصدر التحقق=محاضرة علمية] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 268: تقدير المآلات / الفتوى وبناء الحكم العملي

وحدة 268 - تقدير المآلات في الفتوى وبناء الحكم العملي. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الفتوى وبناء الحكم العملي كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل السؤال، حال المستفتي، مناط الحكم، قيود التنزيل، المآلات، حدود الجزم. ثم يسأل: هل نحن أمام المقصد أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو قاموس مصطلحات، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بموسوعة مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إسقاط القيد. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس القرافي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الفتوى وبناء الحكم العملي] [العملية=تقدير المآلات] [نوع المعلومة=المقصد] [المخرج=قاموس مصطلحات] [الخطر=إسقاط القيد] [مصدر التحقق=موسوعة] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 269: تحرير حدود العلم / الاقتصاد والاجتماع الإسلامي

وحدة 269 - تحرير حدود العلم في الاقتصاد والاجتماع الإسلامي. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الاقتصاد والاجتماع الإسلامي كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل المال، الوقف، الزكاة، السوق، الحسبة، العدالة، العمران. ثم يسأل: هل نحن أمام النموذج أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو جدول أدلة، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بحاشية مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن عاشور: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الاقتصاد والاجتماع الإسلامي] [العملية=تحرير حدود العلم] [نوع المعلومة=النموذج] [المخرج=جدول أدلة] [الخطر=إهمال الطبعة] [مصدر التحقق=حاشية] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 270: استخراج الأطروحة المركزية / الفلسفة الإسلامية والمنطق

وحدة 270 - استخراج الأطروحة المركزية في الفلسفة الإسلامية والمنطق. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الفلسفة الإسلامية والمنطق كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل التصور، التصديق، البرهان، الجدل، الإلهيات، النفس، السببية، اللغة. ثم يسأل: هل نحن أمام المآل أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو ملخص فقري، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بكتاب تأسيسي مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس الإمام الشافعي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الفلسفة الإسلامية والمنطق] [العملية=استخراج الأطروحة المركزية] [نوع المعلومة=المآل] [المخرج=ملخص فقري] [الخطر=تقديم النتيجة على الدليل] [مصدر التحقق=كتاب تأسيسي] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 271: تفكيك المصطلح / الدراسات القرآنية والحديثية الرقمية

وحدة 271 - تفكيك المصطلح في الدراسات القرآنية والحديثية الرقمية. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الدراسات القرآنية والحديثية الرقمية كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الفهارس، المتون الآلية، محركات البحث، OCR، الرسم البياني المعرفي. ثم يسأل: هل نحن أمام الاعتراض أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو برنامج بحث، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بفهرس رقمي مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس الخطيب البغدادي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الدراسات القرآنية والحديثية الرقمية] [العملية=تفكيك المصطلح] [نوع المعلومة=الاعتراض] [المخرج=برنامج بحث] [الخطر=إهمال سبب التأليف] [مصدر التحقق=فهرس رقمي] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 272: تمييز مراتب اليقين / تحقيق التراث والمخطوطات

وحدة 272 - تمييز مراتب اليقين في تحقيق التراث والمخطوطات. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع تحقيق التراث والمخطوطات كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل النسخ، السماعات، المقابلة، التصحيف، توثيق النص، اختلاف الطبعات. ثم يسأل: هل نحن أمام التحقيق أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو رسم حجة، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ برسالة جامعية مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إسقاط القيد. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن الصلاح: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=تحقيق التراث والمخطوطات] [العملية=تمييز مراتب اليقين] [نوع المعلومة=التحقيق] [المخرج=رسم حجة] [الخطر=إسقاط القيد] [مصدر التحقق=رسالة جامعية] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 273: ربط العبارة بسياقها / علوم القرآن والتفسير

وحدة 273 - ربط العبارة بسياقها في علوم القرآن والتفسير. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع علوم القرآن والتفسير كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل النص القرآني، أسباب النزول، القراءات، الدلالة، الترجيح التفسيري، أثر اللغة والسياق. ثم يسأل: هل نحن أمام التركيب أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو مصفوفة مصادر، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بشرح موسع مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس النووي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=علوم القرآن والتفسير] [العملية=ربط العبارة بسياقها] [نوع المعلومة=التركيب] [المخرج=مصفوفة مصادر] [الخطر=إهمال الطبعة] [مصدر التحقق=شرح موسع] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

عملية	خطرها	مخرجها
تعقب الدليل	إهمال سبب التأليف	مصفوفة مصادر
تمييز مراتب اليقين	الاستشهاد الزخرفي	نموذج تركيبي
تتبع الخلاف	التركيب غير الموسوم	برنامج بحث
ربط العبارة بسياقها	إسقاط القيد	خريطة مفاهيم

ملحق تشغيلي 274: تركيب المعاني المتناثرة / علوم الحديث والعلل

وحدة 274 - تركيب المعاني المتناثرة في علوم الحديث والعلل. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع علوم الحديث والعلل كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل السند، المتن، الاختلاف، العلل الخفية، طرق الجمع، درجات الاحتجاج، طبقات الرواة. ثم يسأل: هل نحن أمام الاستدراك أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو سجل قيود، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمخطوط محقق مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن حجر: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=علوم الحديث والعلل] [العملية=تركيب المعاني المتناثرة] [نوع المعلومة=الاستدراك] [المخرج=سجل قيود] [الخطر=تقديم النتيجة على الدليل] [مصدر التحقق=مخطوط محقق] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 275: اختبار الاعتراض / أصول الفقه والقواعد

وحدة 275 - اختبار الاعتراض في أصول الفقه والقواعد. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع أصول الفقه والقواعد كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الأمر والنهي، العموم والخصوص، القياس، الاستصحاب، المصالح، سد الذرائع، الترجيح. ثم يسأل: هل نحن أمام التطبيق أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو قائمة إحالات، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمقال محكم مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس الذهبي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=أصول الفقه والقواعد] [العملية=اختبار الاعتراض] [نوع المعلومة=التطبيق] [المخرج=قائمة إحالات] [الخطر=إهمال سبب التأليف] [مصدر التحقق=مقال محكم] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 276: المقارنة بين المدارس / المقاصد والسياسة الشرعية

وحدة 276 - المقارنة بين المدارس في المقاصد والسياسة الشرعية. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع المقاصد والسياسة الشرعية كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الكليات، المآلات، المصلحة، الضرورة، تنزيل الحكم، قوة الدولة والمجتمع. ثم يسأل: هل نحن أمام النقل أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو خريطة مفاهيم، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمختصر مدرسي مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غير الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إسقاط القيد. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس الغزالي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=المقاصد والسياسة الشرعية] [العملية=المقارنة بين المدارس] [نوع المعلومة=النقل] [المخرج=خريطة مفاهيم] [الخطر=إسقاط القيد] [مصدر التحقق=مختصر مدرسي] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 277: تقدير المآلات / العقيدة والكلام والفرق

وحدة 277 - تقدير المآلات في العقيدة والكلام والفرق. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع العقيدة والكلام والفرق كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الصفات، القدر، النبوة، الإمامة، الإيمان، العقل والنقل، تشكل الفرق. ثم يسأل: هل نحن أمام الدلالة أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو محكمة اعتراض، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمحاضرة علمية مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غير الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس فخر الدين الرازي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=العقيدة والكلام والفرق] [العملية=تقدير المآلات] [نوع المعلومة=الدلالة] [المخرج=محكمة اعتراض] [الخطر=إهمال الطبعة] [مصدر التحقق=محاضرة علمية] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 278: تحرير حدود العلم / السيرة والشمائل

وحدة 278 - تحرير حدود العلم في السيرة والشمائل. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع السيرة والشمائل كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الحدث، المقصد التربوي، البعد الحضاري، فقه الدعوة، إدارة المخالف، بناء الجماعة. ثم يسأل: هل نحن أمام الخلاف أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو نموذج تركيبي، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بموسوعة مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن تيمية: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=السيرة والشمائل] [العملية=تحرير حدود العلم] [نوع المعلومة=الخلاف] [المخرج=نموذج تركيبي] [الخطر=تقديم النتيجة على الدليل] [مصدر التحقق=موسوعة] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 279: استخراج الأطروحة المركزية / التاريخ الإسلامي والجرح السياسي

وحدة 279 - استخراج الأطروحة المركزية في التاريخ الإسلامي والجرح السياسي. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع التاريخ الإسلامي والجرح السياسي كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الرواية التاريخية، العصبية، الدولة، المال، القبائل، الذاكرة المذهبية. ثم يسأل: هل نحن أمام السياق أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو بطاقة خلاف، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بحاشية مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن القيم: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=التاريخ الإسلامي والجرح السياسي] [العملية=استخراج الأطروحة المركزية] [نوع المعلومة=السياق] [المخرج=بطاقة خلاف] [الخطر=إهمال سبب التأليف] [مصدر التحقق=حاشية] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 280: تفكيك المصطلح / التزكية والأخلاق

وحدة 280 - تفكيك المصطلح في التزكية والأخلاق. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع التزكية والأخلاق كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل النية، الإرادة، الهوى، العادة، الصحبة، المقامات، العلاج السلوكي والقلبي. ثم يسأل: هل نحن أمام المقصد أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو قاموس مصطلحات، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بكتاب تأسيسي مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إسقاط القيد. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس الشاطبي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=التزكية والأخلاق] [العملية=تفكيك المصطلح] [نوع المعلومة=المقصد] [المخرج=قاموس مصطلحات] [الخطر=إسقاط القيد] [مصدر التحقق=كتاب تأسيسي] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

عملية	خطرها	مخرجها
اختبار الاعتراض	إخراج العبارة من سياقها	رسم حجة
استحضار أقوال العلماء	خلط قول المؤلف بقول ناقله	محكمة اعتراض
المقارنة بين المدارس	تقديم النتيجة على الدليل	ملخص فقري
تحويل المسألة إلى نموذج	تحويل المظنون إلى قطعي	قائمة إحالات

ملحق تشغيلي 281: تمييز مراتب اليقين / الفقه المقارن والنوازل

وحدة 281 - تمييز مراتب اليقين في الفقه المقارن والنوازل. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الفقه المقارن والنوازل كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل المذهب، الدليل، العرف، الضرورة، اختلاف التنزيل، تغير الفتوى. ثم يسأل: هل نحن أمام النموذج أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو جدول أدلة، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بفهرس رقمي مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غير الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن خلدون: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الفقه المقارن والنوازل] [العملية=تمييز مراتب اليقين] [نوع المعلومة=النموذج] [المخرج=جدول أدلة] [الخطر=إهمال الطبعة] [مصدر التحقق=فهرس رقمي] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 282: ربط العبارة بسياقها / اللغة والبيان وأصول التأويل

وحدة 282 - ربط العبارة بسياقها في اللغة والبيان وأصول التأويل. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع اللغة والبيان وأصول التأويل كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الحقيقة والمجاز، القرائن، النظم، السياق، الاشتراك، الحذف، البلاغة. ثم يسأل: هل نحن أمام المآل أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو ملخص فقري، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ برسالة جامعية مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غير الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس السيوطي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=اللغة والبيان وأصول التأويل] [العملية=ربط العبارة بسياقها] [نوع المعلومة=المآل] [المخرج=ملخص فقري] [الخطر=تقديم النتيجة على الدليل] [مصدر التحقق=رسالة جامعية] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 283: تركيب المعاني المتناثرة / الرجال والطبقات والتراجم

وحدة 283 - تركيب المعاني المتناثرة في الرجال والطبقات والتراجم. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الرجال والطبقات والتراجم كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل حال الراوي، طبقته، شيوخه، تلاميذه، بيئته، مذهبه، دقة الرواية. ثم يسأل: هل نحن أمام الاعتراض أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو برنامج بحث، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بشرح موسع مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس القرافي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الرجال والطبقات والتراجم] [العملية=تركيب المعاني المتناثرة] [نوع المعلومة=الاعتراض] [المخرج=برنامج بحث] [الخطر=إهمال سبب التأليف] [مصدر التحقق=شرح موسع] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 284: اختبار الاعتراض / الفتوى وبناء الحكم العملي

وحدة 284 - اختبار الاعتراض في الفتوى وبناء الحكم العملي. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الفتوى وبناء الحكم العملي كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل السؤال، حال المستفتي، مناط الحكم، قيود التنزيل، المآلات، حدود الجزم. ثم يسأل: هل نحن أمام التحقيق أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو رسم حجة، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمخطوط محقق مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إسقاط القيد. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن عاشور: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الفتوى وبناء الحكم العملي] [العملية=اختبار الاعتراض] [نوع المعلومة=التحقيق] [المخرج=رسم حجة] [الخطر=إسقاط القيد] [مصدر التحقق=مخطوط محقق] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 285: المقارنة بين المدارس / الاقتصاد والاجتماع الإسلامي

وحدة 285 - المقارنة بين المدارس في الاقتصاد والاجتماع الإسلامي. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الاقتصاد والاجتماع الإسلامي كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل المال، الوقف، الزكاة، السوق، الحسبة، العدالة، العمران. ثم يسأل: هل نحن أمام التركيب أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو مصفوفة مصادر، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمقال محكم مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس الإمام الشافعي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الاقتصاد والاجتماع الإسلامي] [العملية=المقارنة بين المدارس] [نوع المعلومة=التركيب] [المخرج=مصفوفة مصادر] [الخطر=إهمال الطبعة] [مصدر التحقق=مقال محكم] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 286: تقدير المآلات / الفلسفة الإسلامية والمنطق

وحدة 286 - تقدير المآلات في الفلسفة الإسلامية والمنطق. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الفلسفة الإسلامية والمنطق كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل التصور، التصديق، البرهان، الجدل، الإلهيات، النفس، السببية، اللغة. ثم يسأل: هل نحن أمام الاستدراك أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو سجل قيود، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمختصر مدرسي مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غير الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس الخطيب البغدادي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الفلسفة الإسلامية والمنطق] [العملية=تقدير المآلات] [نوع المعلومة=الاستدراك] [المخرج=سجل قيود] [الخطر=تقديم النتيجة على الدليل] [مصدر التحقق=مختصر مدرسي] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 287: تحرير حدود العلم / الدراسات القرآنية والحديثية الرقمية

وحدة 287 - تحرير حدود العلم في الدراسات القرآنية والحديثية الرقمية. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الدراسات القرآنية والحديثية الرقمية كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الفهارس، المتون الآلية، محركات البحث، OCR، الرسم البياني المعرفي. ثم يسأل: هل نحن أمام التطبيق أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو قائمة إحالات، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمحاضرة علمية مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غير الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن الصلاح: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الدراسات القرآنية والحديثية الرقمية] [العملية=تحرير حدود العلم] [نوع المعلومة=التطبيق] [المخرج=قائمة إحالات] [الخطر=إهمال سبب التأليف] [مصدر التحقق=محاضرة علمية] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

عملية	خطرها	مخرجها
محكمة الهدم	التركيب غير الموسوم	برنامج بحث
استخراج الأطروحة المركزية	إسقاط القيد	خريطة مفاهيم

عملية	خطرها	مخرجها
صيد التفصيل الفرعي	تسوية المختلف	جدول أدلة
تفكيك المصطلح	تضخيم الشاذ	سجل قيود

ملحق تشغيلي 288: استخراج الأطروحة المركزية / تحقيق التراث والمخطوطات

وحدة 288 - استخراج الأطروحة المركزية في تحقيق التراث والمخطوطات. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع تحقيق التراث والمخطوطات كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل النسخ، السماعات، المقابلة، التصحيف، توثيق النص، اختلاف الطبعات. ثم يسأل: هل نحن أمام النقل أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو خريطة مفاهيم، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بموسوعة مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إسقاط القيد. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس النووي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=تحقيق التراث والمخطوطات] [العملية=استخراج الأطروحة المركزية] [نوع المعلومة=النقل] [المخرج=خريطة مفاهيم] [الخطر=إسقاط القيد] [مصدر التحقق=موسوعة] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 289: تفكيك المصطلح / علوم القرآن والتفسير

وحدة 289 - تفكيك المصطلح في علوم القرآن والتفسير. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع علوم القرآن والتفسير كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل النص القرآني، أسباب النزول، القراءات، الدلالة، الترجيح التفسيري، أثر اللغة والسياق. ثم يسأل: هل نحن أمام الدلالة أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو محكمة اعتراض، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بحاشية مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن حجر: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=علوم القرآن والتفسير] [العملية=تفكيك المصطلح] [نوع المعلومة=الدلالة] [المخرج=محكمة اعتراض] [الخطر=إهمال الطبعة] [مصدر التحقق=حاشية] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 290: تمييز مراتب اليقين / علوم الحديث والعلل

وحدة 290 - تمييز مراتب اليقين في علوم الحديث والعلل. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع علوم الحديث والعلل كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل السند، المتن، الاختلاف، العلل الخفية، طرق الجمع، درجات الاحتجاج، طبقات الرواة. ثم يسأل: هل نحن أمام الخلاف أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو نموذج تركيبي، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بكتاب تأسيسي مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس الذهبي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=علوم الحديث والعلل] [العملية=تمييز مراتب اليقين] [نوع المعلومة=الخلاف] [المخرج=نموذج تركيبي] [الخطر=تقديم النتيجة على الدليل] [مصدر التحقق=كتاب تأسيسي] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 291: ربط العبارة بسياقها / أصول الفقه والقواعد

وحدة 291 - ربط العبارة بسياقها في أصول الفقه والقواعد. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع أصول الفقه والقواعد كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الأمر والنهي، العموم والخصوص، القياس، الاستصحاب، المصالح، سد الذرائع، الترجيح. ثم يسأل: هل نحن أمام السياق أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو بطاقة خلاف، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بفهرس رقمي مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس الغزالي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=أصول الفقه والقواعد] [العملية=ربط العبارة بسياقها] [نوع المعلومة=السياق] [المخرج=بطاقة خلاف] [الخطر=إهمال سبب التأليف] [مصدر التحقق=فهرس رقمي] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 292: تركيب المعاني المتناثرة / المقاصد والسياسة الشرعية

وحدة 292 - تركيب المعاني المتناثرة في المقاصد والسياسة الشرعية. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع المقاصد والسياسة الشرعية كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الكليات، المآلات، المصلحة، الضرورة، تنزيل الحكم، قوة الدولة والمجتمع. ثم يسأل: هل نحن أمام المقصد أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو قاموس مصطلحات، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ برسالة جامعية مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إسقاط القيد. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس فخر الدين الرازي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=المقاصد والسياسة الشرعية] [العملية=تركيب المعاني المتناثرة] [نوع المعلومة=المقصد] [المخرج=قاموس مصطلحات] [الخطر=إسقاط القيد] [مصدر التحقق=رسالة جامعية] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 293: اختبار الاعتراض / العقيدة والكلام والفرق

وحدة 293 - اختبار الاعتراض في العقيدة والكلام والفرق. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع العقيدة والكلام والفرق كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الصفات، القدر، النبوة، الإمامة، الإيمان، العقل والنقل، تشكل الفرق. ثم يسأل: هل نحن أمام النموذج أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو جدول أدلة، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بشرح موسع مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن تيمية: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=العقيدة والكلام والفرق] [العملية=اختبار الاعتراض] [نوع المعلومة=النموذج] [المخرج=جدول أدلة] [الخطر=إهمال الطبعة] [مصدر التحقق=شرح موسع] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 294: المقارنة بين المدارس / السيرة والشمائل

وحدة 294 - المقارنة بين المدارس في السيرة والشمائل. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع السيرة والشمائل كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الحدث، المقصد التربوي، البعد الحضاري، فقه الدعوة، إدارة المخالف، بناء الجماعة. ثم يسأل: هل نحن أمام المآل أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو ملخص فقري، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمخطوط محقق مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن القيم: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=السيرة والشمائل] [العملية=المقارنة بين المدارس] [نوع المعلومة=المآل] [المخرج=ملخص فقري] [الخطر=تقديم النتيجة على الدليل] [مصدر التحقق=مخطوط محقق] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

عملية	خطرها	مخرجها
ربط العبارة بسياقها	تقديم النتيجة على الدليل	ملخص فقري
كشف الفرضية الخفية	تحويل المظنون إلى قطعي	قائمة إحالات
تركيب المعاني المتناثرة	نسيان الخصم العلمي	قاموس مصطلحات
بناء الخريطة السببية	إهمال سبب التأليف	مصفوفة مصادر

ملحق تشغيلي 295: تقدير المآلات / التاريخ الإسلامي والجرح السياسي

وحدة 295 - تقدير المآلات في التاريخ الإسلامي والجرح السياسي. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع التاريخ الإسلامي والجرح السياسي كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الرواية التاريخية، العصبية، الدولة، المال،

القبائل، الذاكرة المذهبية. ثم يسأل: هل نحن أمام الاعتراض أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو برنامج بحث، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمقال محكم مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس الشاطبي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=التاريخ الإسلامي والجرح السياسي] [العملية=تقدير المآلات] [نوع المعلومة=الاعتراض] [المخرج=برنامج بحث] [الخطر=إهمال سبب التأليف] [مصدر التحقق=مقال محكم] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 296: تحرير حدود العلم / التزكية والأخلاق

وحدة 296 - تحرير حدود العلم في التزكية والأخلاق. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع التزكية والأخلاق كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل النية، الإرادة، الهوى، العادة، الصحبة، المقامات، العلاج السلوكي والقلبي. ثم يسأل: هل نحن أمام التحقيق أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو رسم حجة، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمختصر مدرسي مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إسقاط القيد. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن خلدون: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=التزكية والأخلاق] [العملية=تحرير حدود العلم] [نوع المعلومة=التحقيق] [المخرج=رسم حجة] [الخطر=إسقاط القيد] [مصدر التحقق=مختصر مدرسي] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 297: استخراج الأطروحة المركزية / الفقه المقارن والنوازل

وحدة 297 - استخراج الأطروحة المركزية في الفقه المقارن والنوازل. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الفقه المقارن والنوازل كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل المذهب، الدليل، العرف، الضرورة، اختلاف التنزيل، تغير الفتوى. ثم يسأل: هل نحن أمام التركيب أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو مصفوفة مصادر، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمحاضرة علمية مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس السيوطي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الفقه المقارن والنوازل] [العملية=استخراج الأطروحة المركزية] [نوع المعلومة=التركيب] [المخرج=مصفوفة مصادر] [الخطر=إهمال الطبعة] [مصدر التحقق=محاضرة علمية] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 298: تفكيك المصطلح / اللغة والبيان وأصول التأويل

وحدة 298 - تفكيك المصطلح في اللغة والبيان وأصول التأويل. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع اللغة والبيان وأصول التأويل كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الحقيقة والمجاز، القرائن، النظم، السياق، الاشتراك، الحذف، البلاغة. ثم يسأل: هل نحن أمام الاستدراك أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو سجل قيود، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بموسوعة مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس القرافي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=اللغة والبيان وأصول التأويل] [العملية=تفكيك المصطلح] [نوع المعلومة=الاستدراك] [المخرج=سجل قيود] [الخطر=تقديم النتيجة على الدليل] [مصدر التحقق=موسوعة] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 299: تمييز مراتب اليقين / الرجال والطبقات والتراجم

وحدة 299 - تمييز مراتب اليقين في الرجال والطبقات والتراجم. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الرجال والطبقات والتراجم كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل حال الراوي، طبقته، شيوخه، تلاميذه، بيئته، مذهبه، دقة الرواية. ثم يسأل: هل نحن أمام التطبيق أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو قائمة إحالات، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بحاشية مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن عاشور: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الرجال والطبقات والتراجم] [العملية=تمييز مراتب اليقين] [نوع المعلومة=التطبيق] [المخرج=قائمة إحالات] [الخطر=إهمال سبب التأليف] [مصدر التحقق=حاشية] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 300: ربط العبارة بسياقها / الفتوى وبناء الحكم العملي

وحدة 300 - ربط العبارة بسياقها في الفتوى وبناء الحكم العملي. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الفتوى وبناء الحكم العملي كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل السؤال، حال المستفتي، مناط الحكم، قيود التنزيل، المآلات، حدود الجزم. ثم يسأل: هل نحن أمام النقل أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو خريطة مفاهيم، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بكتاب تأسيسي مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إسقاط القيد. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس الإمام الشافعي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الفتوى وبناء الحكم العملي] [العملية=ربط العبارة بسياقها] [نوع المعلومة=النقل] [المخرج=خريطة مفاهيم] [الخطر=إسقاط القيد] [مصدر التحقق=كتاب تأسيسي] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 301: تركيب المعاني المتناثرة / الاقتصاد والاجتماع الإسلامي

وحدة 301 - تركيب المعاني المتناثرة في الاقتصاد والاجتماع الإسلامي. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الاقتصاد والاجتماع الإسلامي كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل المال، الوقف، الزكاة، السوق، الحسبة، العدالة، العمران. ثم يسأل: هل نحن أمام الدلالة أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو محكمة اعتراض، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بفهرس رقمي مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس الخطيب البغدادي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الاقتصاد والاجتماع الإسلامي] [العملية=تركيب المعاني المتناثرة] [نوع المعلومة=الدلالة] [المخرج=محكمة اعتراض] [الخطر=إهمال الطبعة] [مصدر التحقق=فهرس رقمي] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

عملية	خطرها	مخرجها
تحويل المسألة إلى نموذج	تسوية المختلف	جدول أدلة
تقدير المآلات	تضخيم الشاذ	سجل قيود
إنتاج أسئلة بحثية	إهمال الطبعة	بطاقة خلاف
تحرير حدود العلم	إخراج العبارة من سياقها	رسم حجة

ملحق تشغيلي 302: اختبار الاعتراض / الفلسفة الإسلامية والمنطق

وحدة 302 - اختبار الاعتراض في الفلسفة الإسلامية والمنطق. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الفلسفة الإسلامية والمنطق كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل التصور، التصديق، البرهان، الجدل، الإلهيات، النفس، السببية، اللغة. ثم يسأل: هل نحن أمام الخلاف أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو نموذج تركيبي، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ برسالة جامعية مناسبة، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن الصلاح: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الفلسفة الإسلامية والمنطق] [العملية=اختبار الاعتراض] [نوع المعلومة=الخلاف] [المخرج=نموذج تركيبي] [الخطر=تقديم النتيجة على الدليل] [مصدر التحقق=رسالة جامعية] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 303: المقارنة بين المدارس / الدراسات القرآنية والحديثية الرقمية

وحدة 303 - المقارنة بين المدارس في الدراسات القرآنية والحديثية الرقمية. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الدراسات القرآنية والحديثية الرقمية كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الفهارس، المتون الآلية، محركات البحث، OCR، الرسم البياني المعرفي. ثم يسأل: هل نحن أمام السياق أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو بطاقة خلاف، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بشرح موسع مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس النووي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الدراسات القرآنية والحديثية الرقمية] [العملية=المقارنة بين المدارس] [نوع المعلومة=السياق] [المخرج=بطاقة خلاف] [الخطر=إهمال سبب التأليف] [مصدر التحقق=شرح موسع] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 304: تقدير المآلات / تحقيق التراث والمخطوطات

وحدة 304 - تقدير المآلات في تحقيق التراث والمخطوطات. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع تحقيق التراث والمخطوطات كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل النسخ، السماعات، المقابلة، التصحيف، توثيق النص، اختلاف الطبعات. ثم يسأل: هل نحن أمام المقصد أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو قاموس مصطلحات، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمخطوط محقق مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إسقاط القيد. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن حجر: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=تحقيق التراث والمخطوطات] [العملية=تقدير المآلات] [نوع المعلومة=المقصد] [المخرج=قاموس مصطلحات] [الخطر=إسقاط القيد] [مصدر التحقق=مخطوط محقق] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 305: تحرير حدود العلم / علوم القرآن والتفسير

وحدة 305 - تحرير حدود العلم في علوم القرآن والتفسير. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع علوم القرآن والتفسير كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل النص القرآني، أسباب النزول، القراءات، الدلالة، الترجيح التفسيري، أثر اللغة والسياق. ثم يسأل: هل نحن أمام النموذج أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو جدول أدلة، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمقال محكم مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس الذهبي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=علوم القرآن والتفسير] [العملية=تحرير حدود العلم] [نوع المعلومة=النموذج] [المخرج=جدول أدلة] [الخطر=إهمال الطبعة] [مصدر التحقق=مقال محكم] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 306: استخراج الأطروحة المركزية / علوم الحديث والعلل

وحدة 306 - استخراج الأطروحة المركزية في علوم الحديث والعلل. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع علوم الحديث والعلل كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل السند، المتن، الاختلاف، العلل الخفية، طرق الجمع، درجات الاحتجاج، طبقات الرواة. ثم يسأل: هل نحن أمام المآل أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو ملخص فقري، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمختصر مدرسي مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس الغزالي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=علوم الحديث والعلل] [العملية=استخراج الأطروحة المركزية] [نوع المعلومة=المآل] [المخرج=ملخص فقري] [الخطر=تقديم النتيجة على الدليل] [مصدر التحقق=مختصر مدرسي] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 307: تفكيك المصطلح / أصول الفقه والقواعد

وحدة 307 - تفكيك المصطلح في أصول الفقه والقواعد. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع أصول الفقه والقواعد كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الأمر والنهي، العموم والخصوص، القياس، الاستصحاب، المصالح، سد الذرائع، الترجيح. ثم يسأل: هل نحن أمام الاعتراض أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو برنامج بحث، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمحاضرة علمية مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس فخر الدين الرازي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=أصول الفقه والقواعد] [العملية=تفكيك المصطلح] [نوع المعلومة=الاعتراض] [المخرج=برنامج بحث] [الخطر=إهمال سبب التأليف] [مصدر التحقق=محاضرة علمية] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 308: تمييز مراتب اليقين / المقاصد والسياسة الشرعية

وحدة 308 - تمييز مراتب اليقين في المقاصد والسياسة الشرعية. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع المقاصد والسياسة الشرعية كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الكليات، المآلات، المصلحة، الضرورة، تنزيل الحكم، قوة الدولة والمجتمع. ثم يسأل: هل نحن أمام التحقيق أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو رسم حجة، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بموسوعة مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إسقاط القيد. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن تيمية: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=المقاصد والسياسة الشرعية] [العملية=تمييز مراتب اليقين] [نوع المعلومة=التحقيق] [المخرج=رسم حجة] [الخطر=إسقاط القيد] [مصدر التحقق=موسوعة] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

عملية	خطرها	مخرجها
تفكيك المصطلح	نسيان الخصم العلمي	قاموس مصطلحات
تعقب الدليل	إهمال سبب التأليف	مصفوفة مصادر
تمييز مراتب اليقين	الاستشهاد الزخرفي	نموذج تركيبي
تتبع الخلاف	التركيب غير الموسوم	برنامج بحث

ملحق تشغيلي 309: ربط العبارة بسياقها / العقيدة والكلام والفرق

وحدة 309 - ربط العبارة بسياقها في العقيدة والكلام والفرق. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع العقيدة والكلام والفرق كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الصفات، القدر، النبوة، الإمامة، الإيمان، العقل والنقل، تشكل الفرق. ثم يسأل: هل نحن أمام التركيب أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو مصفوفة مصادر، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بحاشية مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن القيم: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=العقيدة والكلام والفرق] [العملية=ربط العبارة بسياقها] [نوع المعلومة=التركيب] [المخرج=مصفوفة مصادر] [الخطر=إهمال الطبعة] [مصدر التحقق=حاشية] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 310: تركيب المعاني المتناثرة / السيرة والشمائل

وحدة 310 - تركيب المعاني المتناثرة في السيرة والشمائل. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع السيرة والشمائل كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الحدث، المقصد التربوي، البعد الحضاري، فقه الدعوة، إدارة المخالف، بناء الجماعة. ثم يسأل: هل نحن أمام الاستدراك أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو سجل قيود، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بكتاب تأسيسي مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس الشاطبي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=السيرة والشمائل] [العملية=تركيب المعاني المتناثرة] [نوع المعلومة=الاستدراك] [المخرج=سجل قيود] [الخطر=تقديم النتيجة على الدليل] [مصدر التحقق=كتاب تأسيسي] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 311: اختبار الاعتراض / التاريخ الإسلامي والجرح السياسي

وحدة 311 - اختبار الاعتراض في التاريخ الإسلامي والجرح السياسي. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع التاريخ الإسلامي والجرح السياسي كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الرواية التاريخية، العصبية، الدولة، المال، القبائل، الذاكرة المذهبية. ثم يسأل: هل نحن أمام التطبيق أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو قائمة إحالات، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بفهرس رقمي مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن خلدون: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=التاريخ الإسلامي والجرح السياسي] [العملية=اختبار الاعتراض] [نوع المعلومة=التطبيق] [المخرج=قائمة إحالات] [الخطر=إهمال سبب التأليف] [مصدر التحقق=فهرس رقمي] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 312: المقارنة بين المدارس / التزكية والأخلاق

وحدة 312 - المقارنة بين المدارس في التزكية والأخلاق. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع التزكية والأخلاق كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل النية، الإرادة، الهوى، العادة، الصحبة، المقامات، العلاج السلوكي والقلبي. ثم يسأل: هل نحن أمام النقل أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو خريطة مفاهيم، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ برسالة جامعية مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إسقاط القيد. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس السيوطي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=التزكية والأخلاق] [العملية=المقارنة بين المدارس] [نوع المعلومة=النقل] [المخرج=خريطة مفاهيم] [الخطر=إسقاط القيد] [مصدر التحقق=رسالة جامعية] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 313: تقدير المآلات / الفقه المقارن والنوازل

وحدة 313 - تقدير المآلات في الفقه المقارن والنوازل. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الفقه المقارن والنوازل كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل المذهب، الدليل، العرف، الضرورة، اختلاف التنزيل، تغير الفتوى. ثم يسأل: هل نحن أمام الدلالة أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو محكمة اعتراض، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بشرح موسع مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس القرافي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الفقه المقارن والنوازل] [العملية=تقدير المآلات] [نوع المعلومة=الدلالة] [المخرج=محكمة اعتراض] [الخطر=إهمال الطبعة] [مصدر التحقق=شرح موسع] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 314: تحرير حدود العلم / اللغة والبيان وأصول التأويل

وحدة 314 - تحرير حدود العلم في اللغة والبيان وأصول التأويل. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع اللغة والبيان وأصول التأويل كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الحقيقة والمجاز، القرائن، النظم، السياق، الاشتراك، الحذف، البلاغة. ثم يسأل: هل نحن أمام الخلاف أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو نموذج تركيبي، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمخطوط محقق مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن عاشور: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=اللغة والبيان وأصول التأويل] [العملية=تحرير حدود العلم] [نوع المعلومة=الخلاف] [المخرج=نموذج تركيبي] [الخطر=تقديم النتيجة على الدليل] [مصدر التحقق=مخطوط محقق] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 315: استخراج الأطروحة المركزية / الرجال والطبقات والتراجم

وحدة 315 - استخراج الأطروحة المركزية في الرجال والطبقات والتراجم. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الرجال والطبقات والتراجم كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل حال الراوي، طبقته، شيوخه، تلاميذه، بيئته، مذهبه، دقة الرواية. ثم يسأل: هل نحن أمام السياق أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو بطاقة خلاف، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمقال محكم مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس الإمام الشافعي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الرجال والطبقات والتراجم] [العملية=استخراج الأطروحة المركزية] [نوع المعلومة=السياق] [المخرج=بطاقة خلاف] [الخطر=إهمال سبب التأليف] [مصدر التحقق=مقال محكم] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

عملية	خطرها	مخرجها
بناء الخريطة السببية	إهمال الطبعة	بطاقة خلاف
اختبار الاعتراض	إخراج العبارة من سياقها	رسم حجة
استحضار أقوال العلماء	خلط قول المؤلف بقول ناقله	محكمة اعتراض
المقارنة بين المدارس	تقديم النتيجة على الدليل	ملخص فقري

ملحق تشغيلي 316: تفكيك المصطلح / الفتوى وبناء الحكم العملي

وحدة 316 - تفكيك المصطلح في الفتوى وبناء الحكم العملي. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الفتوى وبناء الحكم العملي كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل السؤال، حال المستفتي، مناط الحكم، قيود التنزيل، المآلات، حدود الجزم. ثم يسأل: هل نحن أمام المقصد أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو قاموس مصطلحات، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمختصر مدرسي مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إسقاط القيد. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس الخطيب البغدادي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الفتوى وبناء الحكم العملي] [العملية=تفكيك المصطلح] [نوع المعلومة=المقصد] [المخرج=قاموس مصطلحات] [الخطر=إسقاط القيد] [مصدر التحقق=مختصر مدرسي] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 317: تمييز مراتب اليقين / الاقتصاد والاجتماع الإسلامي

وحدة 317 - تمييز مراتب اليقين في الاقتصاد والاجتماع الإسلامي. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الاقتصاد والاجتماع الإسلامي كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل المال، الوقف، الزكاة، السوق، الحسبة، العدالة،

العمران. ثم يسأل: هل نحن أمام النموذج أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو جدول أدلة، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمحاضرة علمية مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن الصلاح: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الاقتصاد والاجتماع الإسلامي] [العملية=تمييز مراتب اليقين] [نوع المعلومة=النموذج] [المخرج=جدول أدلة] [الخطر=إهمال الطبعة] [مصدر التحقق=محاضرة علمية] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 318: ربط العبارة بسياقها / الفلسفة الإسلامية والمنطق

وحدة 318 - ربط العبارة بسياقها في الفلسفة الإسلامية والمنطق. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الفلسفة الإسلامية والمنطق كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل التصور، التصديق، البرهان، الجدل، الإلهيات، النفس، السببية، اللغة. ثم يسأل: هل نحن أمام المآل أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو ملخص فقري، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بموسوعة مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس النووي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الفلسفة الإسلامية والمنطق] [العملية=ربط العبارة بسياقها] [نوع المعلومة=المآل] [المخرج=ملخص فقري] [الخطر=تقديم النتيجة على الدليل] [مصدر التحقق=موسوعة] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 319: تركيب المعاني المتناثرة / الدراسات القرآنية والحديثية الرقمية

وحدة 319 - تركيب المعاني المتناثرة في الدراسات القرآنية والحديثية الرقمية. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الدراسات القرآنية والحديثية الرقمية كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الفهارس، المتون الآلية، محركات البحث، OCR، الرسم البياني المعرفي. ثم يسأل: هل نحن أمام الاعتراض أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو برنامج بحث، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بحاشية مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن حجر: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الدراسات القرآنية والحديثية الرقمية] [العملية=تركيب المعاني المتناثرة] [نوع المعلومة=الاعتراض] [المخرج=برنامج بحث] [الخطر=إهمال سبب التأليف] [مصدر التحقق=حاشية] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 320: اختبار الاعتراض / تحقيق التراث والمخطوطات

وحدة 320 - اختبار الاعتراض في تحقيق التراث والمخطوطات. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع تحقيق التراث والمخطوطات كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل النسخ، السماعات، المقابلة، التصحيف، توثيق النص، اختلاف الطبعات. ثم يسأل: هل نحن أمام التحقيق أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو رسم حجة، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بكتاب تأسيسي مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غير الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إسقاط القيد. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس الذهبي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=تحقيق التراث والمخطوطات] [العملية=اختبار الاعتراض] [نوع المعلومة=التحقيق] [المخرج=رسم حجة] [الخطر=إسقاط القيد] [مصدر التحقق=كتاب تأسيسي] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 321: المقارنة بين المدارس / علوم القرآن والتفسير

وحدة 321 - المقارنة بين المدارس في علوم القرآن والتفسير. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع علوم القرآن والتفسير كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل النص القرآني، أسباب النزول، القراءات، الدلالة، الترجيح التفسيري، أثر اللغة والسياق. ثم يسأل: هل نحن أمام التركيب أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو مصفوفة مصادر، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بفهرس رقمي مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غير الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس الغزالي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=علوم القرآن والتفسير] [العملية=المقارنة بين المدارس] [نوع المعلومة=التركيب] [المخرج=مصفوفة مصادر] [الخطر=إهمال الطبعة] [مصدر التحقق=فهرس رقمي] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 322: تقدير المآلات / علوم الحديث والعلل

وحدة 322 - تقدير المآلات في علوم الحديث والعلل. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع علوم الحديث والعلل كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل السند، المتن، الاختلاف، العلل الخفية، طرق الجمع، درجات الاحتجاج، طبقات الرواة. ثم يسأل: هل نحن أمام الاستدراك أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو سجل قيود، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ برسالة جامعية مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس فخر الدين الرازي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=علوم الحديث والعلل] [العملية=تقدير المآلات] [نوع المعلومة=الاستدراك] [المخرج=سجل قيود] [الخطر=تقديم النتيجة على الدليل] [مصدر التحقق=رسالة جامعية] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

عملية	خطرها	مخرجها
تحرير حدود العلم	الاستشهاد الزخرفي	نموذج تركيبي
محكمة الهدم	التركيب غير الموسوم	برنامج بحث
استخراج الأطروحة المركزية	إسقاط القيد	خريطة مفاهيم
صيد التفصيل الفرعي	تسوية المختلف	جدول أدلة

ملحق تشغيلي 323: تحرير حدود العلم / أصول الفقه والقواعد

وحدة 323 - تحرير حدود العلم في أصول الفقه والقواعد. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع أصول الفقه والقواعد كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الأمر والنهي، العموم والخصوص، القياس، الاستصحاب، المصالح، سد الذرائع، الترجيح. ثم يسأل: هل نحن أمام التطبيق أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو قائمة إحالات، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بشرح موسع مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن تيمية: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=أصول الفقه والقواعد] [العملية=تحرير حدود العلم] [نوع المعلومة=التطبيق] [المخرج=قائمة إحالات] [الخطر=إهمال سبب التأليف] [مصدر التحقق=شرح موسع] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 324: استخراج الأطروحة المركزية / المقاصد والسياسة الشرعية

وحدة 324 - استخراج الأطروحة المركزية في المقاصد والسياسة الشرعية. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع المقاصد والسياسة الشرعية كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الكليات، المآلات، المصلحة، الضرورة، تنزيل الحكم، قوة الدولة والمجتمع. ثم يسأل: هل نحن أمام النقل أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو خريطة مفاهيم، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمخطوط محقق مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إسقاط القيد. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن القيم: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=المقاصد والسياسة الشرعية] [العملية=استخراج الأطروحة المركزية] [نوع المعلومة=النقل] [المخرج=خريطة مفاهيم] [الخطر=إسقاط القيد] [مصدر التحقق=مخطوط محقق] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 325: تفكيك المصطلح / العقيدة والكلام والفرق

وحدة 325 - تفكيك المصطلح في العقيدة والكلام والفرق. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع العقيدة والكلام والفرق كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الصفات، القدر، النبوة، الإمامة، الإيمان، العقل والنقل، تشكل الفرق. ثم يسأل: هل نحن أمام الدلالة أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو محكمة اعتراض، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمقال محكم مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس الشاطبي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=العقيدة والكلام والفرق] [العملية=تفكيك المصطلح] [نوع المعلومة=الدلالة] [المخرج=محكمة اعتراض] [الخطر=إهمال الطبعة] [مصدر التحقق=مقال محكم] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 326: تمييز مراتب اليقين / السيرة والشمائل

وحدة 326 - تمييز مراتب اليقين في السيرة والشمائل. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع السيرة والشمائل كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الحدث، المقصد التربوي، البعد الحضاري، فقه الدعوة، إدارة المخالف، بناء الجماعة. ثم يسأل: هل نحن أمام الخلاف أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو نموذج تركيبي، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمختصر مدرسي مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن خلدون: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=السيرة والشمائل] [العملية=تمييز مراتب اليقين] [نوع المعلومة=الخلاف] [المخرج=نموذج تركيبي] [الخطر=تقديم النتيجة على الدليل] [مصدر التحقق=مختصر مدرسي] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 327: ربط العبارة بسياقها / التاريخ الإسلامي والجرح السياسي

وحدة 327 - ربط العبارة بسياقها في التاريخ الإسلامي والجرح السياسي. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع التاريخ الإسلامي والجرح السياسي كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الرواية التاريخية، العصبية، الدولة، المال، القبائل، الذاكرة المذهبية. ثم يسأل: هل نحن أمام السياق أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو بطاقة خلاف، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمحاضرة علمية مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس السيوطي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=التاريخ الإسلامي والجرح السياسي] [العملية=ربط العبارة بسياقها] [نوع المعلومة=السياق] [المخرج=بطاقة خلاف] [الخطر=إهمال سبب التأليف] [مصدر التحقق=محاضرة علمية] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 328: تركيب المعاني المتناثرة / التزكية والأخلاق

وحدة 328 - تركيب المعاني المتناثرة في التزكية والأخلاق. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع التزكية والأخلاق كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل النية، الإرادة، الهوى، العادة، الصحبة، المقامات، العلاج السلوكي والقلبي. ثم يسأل: هل نحن أمام المقصد أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو قاموس مصطلحات، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بموسوعة مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إسقاط القيد. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس القرافي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=التزكية والأخلاق] [العملية=تركيب المعاني المتناثرة] [نوع المعلومة=المقصد] [المخرج=قاموس مصطلحات] [الخطر=إسقاط القيد] [مصدر التحقق=موسوعة] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 329: اختبار الاعتراض / الفقه المقارن والنوازل

وحدة 329 - اختبار الاعتراض في الفقه المقارن والنوازل. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الفقه المقارن والنوازل كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل المذهب، الدليل، العرف، الضرورة، اختلاف التنزيل، تغير الفتوى. ثم يسأل: هل نحن أمام النموذج أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو جدول أدلة، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بحاشية مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن عاشور: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الفقه المقارن والنوازل] [العملية=اختبار الاعتراض] [نوع المعلومة=النموذج] [المخرج=جدول أدلة] [الخطر=إهمال الطبعة] [مصدر التحقق=حاشية] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

عملية	خطرها	مخرجها
تتبع الخلاف	خلط قول المؤلف بقول ناقله	محكمة اعتراض
ربط العبارة بسياقها	تقديم النتيجة على الدليل	ملخص فقري
كشف الفرضية الخفية	تحويل المظنون إلى قطعي	قائمة إحالات
تركيب المعاني المتناثرة	نسيان الخصم العلمي	قاموس مصطلحات

ملحق تشغيلي 330: المقارنة بين المدارس / اللغة والبيان وأصول التأويل

وحدة 330 - المقارنة بين المدارس في اللغة والبيان وأصول التأويل. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع اللغة والبيان وأصول التأويل كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الحقيقة والمجاز، القرائن، النظم، السياق، الاشتراك، الحذف، البلاغة. ثم يسأل: هل نحن أمام المآل أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو ملخص فقري، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بكتاب تأسيسي مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غير الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس الإمام الشافعي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=اللغة والبيان وأصول التأويل] [العملية=المقارنة بين المدارس] [نوع المعلومة=المآل] [المخرج=ملخص فقري] [الخطر=تقديم النتيجة على الدليل] [مصدر التحقق=كتاب تأسيسي] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 331: تقدير المآلات / الرجال والطبقات والتراجم

وحدة 331 - تقدير المآلات في الرجال والطبقات والتراجم. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الرجال والطبقات والتراجم كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل حال الراوي، طبقته، شيوخه، تلاميذه، بيئته، مذهبه، دقة الرواية. ثم يسأل: هل نحن أمام الاعتراض أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو برنامج بحث، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بفهرس رقمي مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غير الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس الخطيب البغدادي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الرجال والطبقات والتراجم] [العملية=تقدير المآلات] [نوع المعلومة=الاعتراض] [المخرج=برنامج بحث] [الخطر=إهمال سبب التأليف] [مصدر التحقق=فهرس رقمي] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 332: تحرير حدود العلم / الفتوى وبناء الحكم العملي

وحدة 332 - تحرير حدود العلم في الفتوى وبناء الحكم العملي. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الفتوى وبناء الحكم العملي كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل السؤال، حال المستفتي، مناط الحكم، قيود التنزيل، المآلات، حدود الجزم. ثم يسأل: هل نحن أمام التحقيق أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو رسم حجة، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ برسالة جامعية مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غير الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إسقاط القيد. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن الصلاح: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الفتوى وبناء الحكم العملي] [العملية=تحرير حدود العلم] [نوع المعلومة=التحقيق] [المخرج=رسم حجة] [الخطر=إسقاط القيد] [مصدر التحقق=رسالة جامعية] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 333: استخراج الأطروحة المركزية / الاقتصاد والاجتماع الإسلامي

وحدة 333 - استخراج الأطروحة المركزية في الاقتصاد والاجتماع الإسلامي. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الاقتصاد والاجتماع الإسلامي كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل المال، الوقف، الزكاة، السوق، الحسبة، العدالة، العمران. ثم يسأل: هل نحن أمام التركيب أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو مصفوفة مصادر، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بشرح موسع مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غير الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس النووي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الاقتصاد والاجتماع الإسلامي] [العملية=استخراج الأطروحة المركزية] [نوع المعلومة=التركيب] [المخرج=مصفوفة مصادر] [الخطر=إهمال الطبعة] [مصدر التحقق=شرح موسع] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 334: تفكيك المصطلح / الفلسفة الإسلامية والمنطق

وحدة 334 - تفكيك المصطلح في الفلسفة الإسلامية والمنطق. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الفلسفة الإسلامية والمنطق كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل التصور، التصديق، البرهان، الجدل، الإلهيات، النفس، السببية، اللغة. ثم يسأل: هل نحن أمام الاستدراك أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو سجل قيود، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمخطوط محقق مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن حجر: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الفلسفة الإسلامية والمنطق] [العملية=تفكيك المصطلح] [نوع المعلومة=الاستدراك] [المخرج=سجل قيود] [الخطر=تقديم النتيجة على الدليل] [مصدر التحقق=مخطوط محقق] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 335: تمييز مراتب اليقين / الدراسات القرآنية والحديثية الرقمية

وحدة 335 - تمييز مراتب اليقين في الدراسات القرآنية والحديثية الرقمية. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الدراسات القرآنية والحديثية الرقمية كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الفهارس، المتون الآلية، محركات البحث، OCR، الرسم البياني المعرفي. ثم يسأل: هل نحن أمام التطبيق أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو قائمة إحالات، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمقال محكم مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس الذهبي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الدراسات القرآنية والحديثية الرقمية] [العملية=تمييز مراتب اليقين] [نوع المعلومة=التطبيق] [المخرج=قائمة إحالات] [الخطر=إهمال سبب التأليف] [مصدر التحقق=مقال محكم] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 336: ربط العبارة بسياقها / تحقيق التراث والمخطوطات

وحدة 336 - ربط العبارة بسياقها في تحقيق التراث والمخطوطات. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع تحقيق التراث والمخطوطات كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل النسخ، السماعات، المقابلة، التصحيف، توثيق النص، اختلاف الطبعات. ثم يسأل: هل نحن أمام النقل أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو خريطة مفاهيم، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمختصر مدرسي مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إسقاط القيد. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس الغزالي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=تحقيق التراث والمخطوطات] [العملية=ربط العبارة بسياقها] [نوع المعلومة=النقل] [المخرج=خريطة مفاهيم] [الخطر=إسقاط القيد] [مصدر التحقق=مختصر مدرسي] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

عملية	خطرها	مخرجها
المقارنة بين المدارس	إسقاط القيد	خريطة مفاهيم
تحويل المسألة إلى نموذج	تسوية المختلف	جدول أدلة
تقدير المآلات	تضخيم الشاذ	سجل قيود
إنتاج أسئلة بحثية	إهمال الطبعة	بطاقة خلاف

ملحق تشغيلي 337: تركيب المعاني المتناثرة / علوم القرآن والتفسير

وحدة 337 - تركيب المعاني المتناثرة في علوم القرآن والتفسير. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع علوم القرآن والتفسير كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل النص القرآني، أسباب النزول، القراءات، الدلالة، الترجيح التفسيري، أثر اللغة والسياق. ثم يسأل: هل نحن أمام الدلالة أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو محكمة اعتراض، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمحاضرة علمية مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غير الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس فخر الدين الرازي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=علوم القرآن والتفسير] [العملية=تركيب المعاني المتناثرة] [نوع المعلومة=الدلالة] [المخرج=محكمة اعتراض] [الخطر=إهمال الطبعة] [مصدر التحقق=محاضرة علمية] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 338: اختبار الاعتراض / علوم الحديث والعلل

وحدة 338 - اختبار الاعتراض في علوم الحديث والعلل. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع علوم الحديث والعلل كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل السند، المتن، الاختلاف، العلل الخفية، طرق الجمع، درجات الاحتجاج، طبقات الرواة. ثم يسأل: هل نحن أمام الخلاف أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو نموذج تركيبي، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بموسوعة مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن تيمية: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=علوم الحديث والعلل] [العملية=اختبار الاعتراض] [نوع المعلومة=الخلاف] [المخرج=نموذج تركيبي] [الخطر=تقديم النتيجة على الدليل] [مصدر التحقق=موسوعة] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 339: المقارنة بين المدارس / أصول الفقه والقواعد

وحدة 339 - المقارنة بين المدارس في أصول الفقه والقواعد. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع أصول الفقه والقواعد كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الأمر والنهي، العموم والخصوص، القياس، الاستصحاب، المصالح، سد الذرائع، الترجيح. ثم يسأل: هل نحن أمام السياق أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو بطاقة خلاف، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بحاشية مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن القيم: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=أصول الفقه والقواعد] [العملية=المقارنة بين المدارس] [نوع المعلومة=السياق] [المخرج=بطاقة خلاف] [الخطر=إهمال سبب التأليف] [مصدر التحقق=حاشية] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 340: تقدير المآلات / المقاصد والسياسة الشرعية

وحدة 340 - تقدير المآلات في المقاصد والسياسة الشرعية. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع المقاصد والسياسة الشرعية كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الكليات، المآلات، المصلحة، الضرورة، تنزيل الحكم، قوة الدولة والمجتمع. ثم يسأل: هل نحن أمام المقصد أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو قاموس مصطلحات، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بكتاب تأسيسي مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إسقاط القيد. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس الشاطبي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=المقاصد والسياسة الشرعية] [العملية=تقدير المآلات] [نوع المعلومة=المقصد] [المخرج=قاموس مصطلحات] [الخطر=إسقاط القيد] [مصدر التحقق=كتاب تأسيسي] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 341: تحرير حدود العلم / العقيدة والكلام والفرق

وحدة 341 - تحرير حدود العلم في العقيدة والكلام والفرق. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع العقيدة والكلام والفرق كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الصفات، القدر، النبوة، الإمامة، الإيمان، العقل والنقل، تشكل الفرق. ثم يسأل: هل نحن أمام النموذج أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو جدول أدلة، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بفهرس رقمي مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن خلدون: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=العقيدة والكلام والفرق] [العملية=تحرير حدود العلم] [نوع المعلومة=النموذج] [المخرج=جدول أدلة] [الخطر=إهمال الطبعة] [مصدر التحقق=فهرس رقمي] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 342: استخراج الأطروحة المركزية / السيرة والشمائل

وحدة 342 - استخراج الأطروحة المركزية في السيرة والشمائل. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع السيرة والشمائل كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الحدث، المقصد التربوي، البعد الحضاري، فقه الدعوة، إدارة المخالف، بناء الجماعة. ثم يسأل: هل نحن أمام المآل أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو ملخص فقري، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ برسالة جامعية مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غير الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس السيوطي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=السيرة والشمائل] [العملية=استخراج الأطروحة المركزية] [نوع المعلومة=المآل] [المخرج=ملخص فقري] [الخطر=تقديم النتيجة على الدليل] [مصدر التحقق=رسالة جامعية] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 343: تفكيك المصطلح / التاريخ الإسلامي والجرح السياسي

وحدة 343 - تفكيك المصطلح في التاريخ الإسلامي والجرح السياسي. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع التاريخ الإسلامي والجرح السياسي كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الرواية التاريخية، العصبية، الدولة، المال، القبائل، الذاكرة المذهبية. ثم يسأل: هل نحن أمام الاعتراض أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو برنامج بحث، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بشرح موسع مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غير الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس القرافي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=التاريخ الإسلامي والجرح السياسي] [العملية=تفكيك المصطلح] [نوع المعلومة=الاعتراض] [المخرج=برنامج بحث] [الخطر=إهمال سبب التأليف] [مصدر التحقق=شرح موسع] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

عملية	خطرها	مخرجها
صيد التفصيل الفرعي	تحويل المظنون إلى قطعي	قائمة إحالات
تفكيك المصطلح	نسيان الخصم العلمي	قاموس مصطلحات

عملية	خطرها	مخرجها
تعقب الدليل	إهمال سبب التأليف	مصفوفة مصادر
تمييز مراتب اليقين	الاستشهاد الزخرفي	نموذج تركيبي

ملحق تشغيلي 344: تمييز مراتب اليقين / التزكية والأخلاق

وحدة 344 - تمييز مراتب اليقين في التزكية والأخلاق. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع التزكية والأخلاق كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل النية، الإرادة، الهوى، العادة، الصحبة، المقامات، العلاج السلوكي والقلبي. ثم يسأل: هل نحن أمام التحقيق أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو رسم حجة، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمخطوط محقق مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إسقاط القيد. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن عاشور: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=التزكية والأخلاق] [العملية=تمييز مراتب اليقين] [نوع المعلومة=التحقيق] [المخرج=رسم حجة] [الخطر=إسقاط القيد] [مصدر التحقق=مخطوط محقق] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 345: ربط العبارة بسياقها / الفقه المقارن والنوازل

وحدة 345 - ربط العبارة بسياقها في الفقه المقارن والنوازل. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الفقه المقارن والنوازل كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل المذهب، الدليل، العرف، الضرورة، اختلاف التنزيل، تغير الفتوى. ثم يسأل: هل نحن أمام التركيب أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو مصفوفة مصادر، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمقال محكم مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس الإمام الشافعي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الفقه المقارن والنوازل] [العملية=ربط العبارة بسياقها] [نوع المعلومة=التركيب] [المخرج=مصفوفة مصادر] [الخطر=إهمال الطبعة] [مصدر التحقق=مقال محكم] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 346: تركيب المعاني المتناثرة / اللغة والبيان وأصول التأويل

وحدة 346 - تركيب المعاني المتناثرة في اللغة والبيان وأصول التأويل. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع اللغة والبيان وأصول التأويل كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الحقيقة والمجاز، القرائن، النظم، السياق، الاشتراك، الحذف، البلاغة. ثم يسأل: هل نحن أمام الاستدراك أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو سجل قيود، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمختصر مدرسي مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس الخطيب البغدادي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=اللغة والبيان وأصول التأويل] [العملية=تركيب المعاني المتناثرة] [نوع المعلومة=الاستدراك] [المخرج=سجل قيود] [الخطر=تقديم النتيجة على الدليل] [مصدر التحقق=مختصر مدرسي] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 347: اختبار الاعتراض / الرجال والطبقات والتراجم

وحدة 347 - اختبار الاعتراض في الرجال والطبقات والتراجم. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الرجال والطبقات والتراجم كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل حال الراوي، طبقته، شيوخه، تلاميذه، بيئته، مذهبه، دقة الرواية. ثم يسأل: هل نحن أمام التطبيق أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو قائمة إحالات، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمحاضرة علمية مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن الصلاح: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الرجال والطبقات والتراجم] [العملية=اختبار الاعتراض] [نوع المعلومة=التطبيق] [المخرج=قائمة إحالات] [الخطر=إهمال سبب التأليف] [مصدر التحقق=محاضرة علمية] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 348: المقارنة بين المدارس / الفتوى وبناء الحكم العملي

وحدة 348 - المقارنة بين المدارس في الفتوى وبناء الحكم العملي. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الفتوى وبناء الحكم العملي كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل السؤال، حال المستفتي، مناط الحكم، قيود التنزيل، المآلات، حدود الجزم. ثم يسأل: هل نحن أمام النقل أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو خريطة مفاهيم، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بموسوعة مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إسقاط القيد. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس النووي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الفتوى وبناء الحكم العملي] [العملية=المقارنة بين المدارس] [نوع المعلومة=النقل] [المخرج=خريطة مفاهيم] [الخطر=إسقاط القيد] [مصدر التحقق=موسوعة] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 349: تقدير المآلات / الاقتصاد والاجتماع الإسلامي

وحدة 349 - تقدير المآلات في الاقتصاد والاجتماع الإسلامي. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الاقتصاد والاجتماع الإسلامي كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل المال، الوقف، الزكاة، السوق، الحسبة، العدالة، العمران. ثم يسأل: هل نحن أمام الدلالة أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو محكمة اعتراض، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بحاشية مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن حجر: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الاقتصاد والاجتماع الإسلامي] [العملية=تقدير المآلات] [نوع المعلومة=الدلالة] [المخرج=محكمة اعتراض] [الخطر=إهمال الطبعة] [مصدر التحقق=حاشية] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 350: تحرير حدود العلم / الفلسفة الإسلامية والمنطق

وحدة 350 - تحرير حدود العلم في الفلسفة الإسلامية والمنطق. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الفلسفة الإسلامية والمنطق كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل التصور، التصديق، البرهان، الجدل، الإلهيات، النفس، السببية، اللغة. ثم يسأل: هل نحن أمام الخلاف أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو نموذج تركيبي، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بكتاب تأسيسي مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس الذهبي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الفلسفة الإسلامية والمنطق] [العملية=تحرير حدود العلم] [نوع المعلومة=الخلاف] [المخرج=نموذج تركيبي] [الخطر=تقديم النتيجة على الدليل] [مصدر التحقق=كتاب تأسيسي] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

عملية	خطرها	مخرجها
تركيب المعاني المتناثرة	تضخيم الشاذ	سجل قيود
بناء الخريطة السببية	إهمال الطبعة	بطاقة خلاف
اختبار الاعتراض	إخراج العبارة من سياقها	رسم حجة
استحضار أقوال العلماء	خلط قول المؤلف بقول ناقله	محكمة اعتراض

ملحق تشغيلي 351: استخراج الأطروحة المركزية / الدراسات القرآنية والحديثية الرقمية

وحدة 351 - استخراج الأطروحة المركزية في الدراسات القرآنية والحديثية الرقمية. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الدراسات القرآنية والحديثية الرقمية كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الفهارس، المتون الآلية، محركات

البحث، OCR، الرسم البياني المعرفي. ثم يسأل: هل نحن أمام السياق أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو بطاقة خلاف، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بفهرس رقمي مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس الغزالي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الدراسات القرآنية والحديثية الرقمية] [العملية=استخراج الأطروحة المركزية] [نوع المعلومة=السياق] [المخرج=بطاقة خلاف] [الخطر=إهمال سبب التأليف] [مصدر التحقق=فهرس رقمي] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 352: تفكيك المصطلح / تحقيق التراث والمخطوطات

وحدة 352 - تفكيك المصطلح في تحقيق التراث والمخطوطات. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع تحقيق التراث والمخطوطات كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل النسخ، السماعات، المقابلة، التصحيف، توثيق النص، اختلاف الطبعات. ثم يسأل: هل نحن أمام المقصد أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو قاموس مصطلحات، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ برسالة جامعية مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إسقاط القيد. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس فخر الدين الرازي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=تحقيق التراث والمخطوطات] [العملية=تفكيك المصطلح] [نوع المعلومة=المقصد] [المخرج=قاموس مصطلحات] [الخطر=إسقاط القيد] [مصدر التحقق=رسالة جامعية] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 353: تمييز مراتب اليقين / علوم القرآن والتفسير

وحدة 353 - تمييز مراتب اليقين في علوم القرآن والتفسير. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع علوم القرآن والتفسير كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل النص القرآني، أسباب النزول، القراءات، الدلالة، الترجيح التفسيري، أثر اللغة والسياق. ثم يسأل: هل نحن أمام النموذج أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو جدول أدلة، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بشرح موسع مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن تيمية: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=علوم القرآن والتفسير] [العملية=تمييز مراتب اليقين] [نوع المعلومة=النموذج] [المخرج=جدول أدلة] [الخطر=إهمال الطبعة] [مصدر التحقق=شرح موسع] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 354: ربط العبارة بسياقها / علوم الحديث والعلل

وحدة 354 - ربط العبارة بسياقها في علوم الحديث والعلل. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع علوم الحديث والعلل كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل السند، المتن، الاختلاف، العلل الخفية، طرق الجمع، درجات الاحتجاج، طبقات الرواة. ثم يسأل: هل نحن أمام المآل أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو ملخص فقري، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمخطوط محقق مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن القيم: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=علوم الحديث والعلل] [العملية=ربط العبارة بسياقها] [نوع المعلومة=المآل] [المخرج=ملخص فقري] [الخطر=تقديم النتيجة على الدليل] [مصدر التحقق=مخطوط محقق] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 355: تركيب المعاني المتناثرة / أصول الفقه والقواعد

وحدة 355 - تركيب المعاني المتناثرة في أصول الفقه والقواعد. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع أصول الفقه والقواعد كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الأمر والنهي، العموم والخصوص، القياس، الاستصحاب، المصالح، سد الذرائع، الترجيح. ثم يسأل: هل نحن أمام الاعتراض أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو برنامج بحث، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمقال محكم مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس الشاطبي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=أصول الفقه والقواعد] [العملية=تركيب المعاني المتناثرة] [نوع المعلومة=الاعتراض] [المخرج=برنامج بحث] [الخطر=إهمال سبب التأليف] [مصدر التحقق=مقال محكم] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 356: اختبار الاعتراض / المقاصد والسياسة الشرعية

وحدة 356 - اختبار الاعتراض في المقاصد والسياسة الشرعية. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع المقاصد والسياسة الشرعية كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الكليات، المآلات، المصلحة، الضرورة، تنزيل الحكم، قوة الدولة والمجتمع. ثم يسأل: هل نحن أمام التحقيق أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو رسم حجة، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمختصر مدرسي مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إسقاط القيد. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن خلدون: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=المقاصد والسياسة الشرعية] [العملية=اختبار الاعتراض] [نوع المعلومة=التحقيق] [المخرج=رسم حجة] [الخطر=إسقاط القيد] [مصدر التحقق=مختصر مدرسي] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 357: المقارنة بين المدارس / العقيدة والكلام والفرق

وحدة 357 - المقارنة بين المدارس في العقيدة والكلام والفرق. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع العقيدة والكلام والفرق كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الصفات، القدر، النبوة، الإمامة، الإيمان، العقل والنقل، تشكل الفرق. ثم يسأل: هل نحن أمام التركيب أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو مصفوفة مصادر، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمحاضرة علمية مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس السيوطي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=العقيدة والكلام والفرق] [العملية=المقارنة بين المدارس] [نوع المعلومة=التركيب] [المخرج=مصفوفة مصادر] [الخطر=إهمال الطبعة] [مصدر التحقق=محاضرة علمية] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

عملية	خطرها	مخرجها
إنتاج أسئلة بحثية	إهمال سبب التأليف	مصفوفة مصادر
تحرير حدود العلم	الاستشهاد الزخرفي	نموذج تركيبي
محكمة الهدم	التركيب غير الموسوم	برنامج بحث
استخراج الأطروحة المركزية	إسقاط القيد	خريطة مفاهيم

ملحق تشغيلي 358: تقدير المآلات / السيرة والشمائل

وحدة 358 - تقدير المآلات في السيرة والشمائل. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع السيرة والشمائل كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الحدث، المقصد التربوي، البعد الحضاري، فقه الدعوة، إدارة المخالف، بناء الجماعة. ثم يسأل: هل نحن أمام الاستدراك أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو سجل قيود، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بموسوعة مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس القرافي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=السيرة والشمائل] [العملية=تقدير المآلات] [نوع المعلومة=الاستدراك] [المخرج=سجل قيود] [الخطر=تقديم النتيجة على الدليل] [مصدر التحقق=موسوعة] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 359: تحرير حدود العلم / التاريخ الإسلامي والجرح السياسي

وحدة 359 - تحرير حدود العلم في التاريخ الإسلامي والجرح السياسي. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع التاريخ الإسلامي والجرح السياسي كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الرواية التاريخية، العصبية، الدولة، المال، القبائل، الذاكرة المذهبية. ثم يسأل: هل نحن أمام التطبيق أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو قائمة إحالات، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بحاشية مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن عاشور: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=التاريخ الإسلامي والجرح السياسي] [العملية=تحرير حدود العلم] [نوع المعلومة=التطبيق] [المخرج=قائمة إحالات] [الخطر=إهمال سبب التأليف] [مصدر التحقق=حاشية] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 360: استخراج الأطروحة المركزية / التزكية والأخلاق

وحدة 360 - استخراج الأطروحة المركزية في التزكية والأخلاق. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع التزكية والأخلاق كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل النية، الإرادة، الهوى، العادة، الصحبة، المقامات، العلاج السلوكي والقلبي. ثم يسأل: هل نحن أمام النقل أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو خريطة مفاهيم، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بكتاب تأسيسي مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إسقاط القيد. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس الإمام الشافعي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=التزكية والأخلاق] [العملية=استخراج الأطروحة المركزية] [نوع المعلومة=النقل] [المخرج=خريطة مفاهيم] [الخطر=إسقاط القيد] [مصدر التحقق=كتاب تأسيسي] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 361: تفكيك المصطلح / الفقه المقارن والنوازل

وحدة 361 - تفكيك المصطلح في الفقه المقارن والنوازل. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الفقه المقارن والنوازل كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل المذهب، الدليل، العرف، الضرورة، اختلاف التنزيل، تغير الفتوى. ثم يسأل: هل نحن أمام الدلالة أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو محكمة اعتراض، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بفهرس رقمي مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس الخطيب البغدادي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الفقه المقارن والنوازل] [العملية=تفكيك المصطلح] [نوع المعلومة=الدلالة] [المخرج=محكمة اعتراض] [الخطر=إهمال الطبعة] [مصدر التحقق=فهرس رقمي] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 362: تمييز مراتب اليقين / اللغة والبيان وأصول التأويل

وحدة 362 - تمييز مراتب اليقين في اللغة والبيان وأصول التأويل. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع اللغة والبيان وأصول التأويل كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الحقيقة والمجاز، القرائن، النظم، السياق، الاشتراك، الحذف، البلاغة. ثم يسأل: هل نحن أمام الخلاف أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو نموذج تركيبي، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ برسالة جامعية مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن الصلاح: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=اللغة والبيان وأصول التأويل] [العملية=تمييز مراتب اليقين] [نوع المعلومة=الخلاف] [المخرج=نموذج تركيبي] [الخطر=تقديم النتيجة على الدليل] [مصدر التحقق=رسالة جامعية] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 363: ربط العبارة بسياقها / الرجال والطبقات والتراجم

وحدة 363 - ربط العبارة بسياقها في الرجال والطبقات والتراجم. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الرجال والطبقات والتراجم كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل حال الراوي، طبقته، شيوخه، تلاميذه، بيئته، مذهبه، دقة الرواية. ثم يسأل: هل نحن أمام السياق أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو بطاقة خلاف، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بشرح موسع مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس النووي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الرجال والطبقات والتراجم] [العملية=ربط العبارة بسياقها] [نوع المعلومة=السياق] [المخرج=بطاقة خلاف] [الخطر=إهمال سبب التأليف] [مصدر التحقق=شرح موسع] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 364: تركيب المعاني المتناثرة / الفتوى وبناء الحكم العملي

وحدة 364 - تركيب المعاني المتناثرة في الفتوى وبناء الحكم العملي. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الفتوى وبناء الحكم العملي كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل السؤال، حال المستفتي، مناط الحكم، قيود التنزيل، المآلات، حدود الجزم. ثم يسأل: هل نحن أمام المقصد أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو قاموس مصطلحات، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمخطوط محقق مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إسقاط القيد. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن حجر: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الفتوى وبناء الحكم العملي] [العملية=تركيب المعاني المتناثرة] [نوع المعلومة=المقصد] [المخرج=قاموس مصطلحات] [الخطر=إسقاط القيد] [مصدر التحقق=مخطوط محقق] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

عملية	خطرها	مخرجها
تمييز مراتب اليقين	إخراج العبارة من سياقها	رسم حجة
تتبع الخلاف	خلط قول المؤلف بقول ناقله	محكمة اعتراض
ربط العبارة بسياقها	تقديم النتيجة على الدليل	ملخص فقري
كشف الفرضية الخفية	تحويل المظنون إلى قطعي	قائمة إحالات

ملحق تشغيلي 365: اختبار الاعتراض / الاقتصاد والاجتماع الإسلامي

وحدة 365 - اختبار الاعتراض في الاقتصاد والاجتماع الإسلامي. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الاقتصاد والاجتماع الإسلامي كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل المال، الوقف، الزكاة، السوق، الحسبة، العدالة، العمران. ثم يسأل: هل نحن أمام النموذج أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو جدول أدلة، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمقال محكم مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس الذهبي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الاقتصاد والاجتماع الإسلامي] [العملية=اختبار الاعتراض] [نوع المعلومة=النموذج] [المخرج=جدول أدلة] [الخطر=إهمال الطبعة] [مصدر التحقق=مقال محكم] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 366: المقارنة بين المدارس / الفلسفة الإسلامية والمنطق

وحدة 366 - المقارنة بين المدارس في الفلسفة الإسلامية والمنطق. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الفلسفة الإسلامية والمنطق كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل التصور، التصديق، البرهان، الجدل، الإلهيات، النفس، السببية، اللغة. ثم يسأل: هل نحن أمام المآل أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو ملخص فقري، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمختصر مدرسي مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غير الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس الغزالي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الفلسفة الإسلامية والمنطق] [العملية=المقارنة بين المدارس] [نوع المعلومة=المآل] [المخرج=ملخص فقري] [الخطر=تقديم النتيجة على الدليل] [مصدر التحقق=مختصر مدرسي] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 367: تقدير المآلات / الدراسات القرآنية والحديثية الرقمية

وحدة 367 - تقدير المآلات في الدراسات القرآنية والحديثية الرقمية. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الدراسات القرآنية والحديثية الرقمية كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الفهارس، المتون الآلية، محركات البحث، OCR، الرسم البياني المعرفي. ثم يسأل: هل نحن أمام الاعتراض أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو برنامج بحث، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمحاضرة علمية مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غير الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس فخر الدين الرازي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الدراسات القرآنية والحديثية الرقمية] [العملية=تقدير المآلات] [نوع المعلومة=الاعتراض] [المخرج=برنامج بحث] [الخطر=إهمال سبب التأليف] [مصدر التحقق=محاضرة علمية] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 368: تحرير حدود العلم / تحقيق التراث والمخطوطات

وحدة 368 - تحرير حدود العلم في تحقيق التراث والمخطوطات. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع تحقيق التراث والمخطوطات كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل النسخ، السماعات، المقابلة، التصحيف، توثيق النص، اختلاف الطبعات. ثم يسأل: هل نحن أمام التحقيق أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو رسم حجة، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بموسوعة مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إسقاط القيد. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن تيمية: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=تحقيق التراث والمخطوطات] [العملية=تحرير حدود العلم] [نوع المعلومة=التحقيق] [المخرج=رسم حجة] [الخطر=إسقاط القيد] [مصدر التحقق=موسوعة] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 369: استخراج الأطروحة المركزية / علوم القرآن والتفسير

وحدة 369 - استخراج الأطروحة المركزية في علوم القرآن والتفسير. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع علوم القرآن والتفسير كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل النص القرآني، أسباب النزول، القراءات، الدلالة، الترجيح التفسيري، أثر اللغة والسياق. ثم يسأل: هل نحن أمام التركيب أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو مصفوفة مصادر، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بحاشية مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن القيم: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=علوم القرآن والتفسير] [العملية=استخراج الأطروحة المركزية] [نوع المعلومة=التركيب] [المخرج=مصفوفة مصادر] [الخطر=إهمال الطبعة] [مصدر التحقق=حاشية] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 370: تفكيك المصطلح / علوم الحديث والعلل

وحدة 370 - تفكيك المصطلح في علوم الحديث والعلل. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع علوم الحديث والعلل كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل السند، المتن، الاختلاف، العلل الخفية، طرق الجمع، درجات الاحتجاج، طبقات الرواة. ثم يسأل: هل نحن أمام الاستدراك أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو سجل قيود، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بكتاب تأسيسي مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس الشاطبي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=علوم الحديث والعلل] [العملية=تفكيك المصطلح] [نوع المعلومة=الاستدراك] [المخرج=سجل قيود] [الخطر=تقديم النتيجة على الدليل] [مصدر التحقق=كتاب تأسيسي] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 371: تمييز مراتب اليقين / أصول الفقه والقواعد

وحدة 371 - تمييز مراتب اليقين في أصول الفقه والقواعد. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع أصول الفقه والقواعد كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الأمر والنهي، العموم والخصوص، القياس، الاستصحاب، المصالح، سد الذرائع، الترجيح. ثم يسأل: هل نحن أمام التطبيق أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو قائمة إحالات، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بفهرس رقمي مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن خلدون: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=أصول الفقه والقواعد] [العملية=تمييز مراتب اليقين] [نوع المعلومة=التطبيق] [المخرج=قائمة إحالات] [الخطر=إهمال سبب التأليف] [مصدر التحقق=فهرس رقمي] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

عملية	خطرها	مخرجها
استحضار أقوال العلماء	التركيب غير الموسوم	برنامج بحث
المقارنة بين المدارس	إسقاط القيد	خريطة مفاهيم
تحويل المسألة إلى نموذج	تسوية المختلف	جدول أدلة
تقدير المآلات	تضخيم الشاذ	سجل قيود

ملحق تشغيلي 372: ربط العبارة بسياقها / المقاصد والسياسة الشرعية

وحدة 372 - ربط العبارة بسياقها في المقاصد والسياسة الشرعية. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع المقاصد والسياسة الشرعية كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الكليات، المآلات، المصلحة، الضرورة، تنزيل الحكم، قوة الدولة والمجتمع. ثم يسأل: هل نحن أمام النقل أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو خريطة مفاهيم، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ برسالة جامعية مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إسقاط القيد. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس السيوطي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=المقاصد والسياسة الشرعية] [العملية=ربط العبارة بسياقها] [نوع المعلومة=النقل] [المخرج=خريطة مفاهيم] [الخطر=إسقاط القيد] [مصدر التحقق=رسالة جامعية] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 373: تركيب المعاني المتناثرة / العقيدة والكلام والفرق

وحدة 373 - تركيب المعاني المتناثرة في العقيدة والكلام والفرق. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع العقيدة والكلام والفرق كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الصفات، القدر، النبوة، الإمامة، الإيمان، العقل

والنقل، تشكل الفرق. ثم يسأل: هل نحن أمام الدلالة أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو محكمة اعتراض، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بشرح موسع مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس القرافي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=العقيدة والكلام والفرق] [العملية=تركيب المعاني المتناثرة] [نوع المعلومة=الدلالة] [المخرج=محكمة اعتراض] [الخطر=إهمال الطبعة] [مصدر التحقق=شرح موسع] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 374: اختبار الاعتراض / السيرة والشمائل

وحدة 374 - اختبار الاعتراض في السيرة والشمائل. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع السيرة والشمائل كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الحدث، المقصد التربوي، البعد الحضاري، فقه الدعوة، إدارة المخالف، بناء الجماعة. ثم يسأل: هل نحن أمام الخلاف أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو نموذج تركيبي، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمخطوط محقق مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن عاشور: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=السيرة والشمائل] [العملية=اختبار الاعتراض] [نوع المعلومة=الخلاف] [المخرج=نموذج تركيبي] [الخطر=تقديم النتيجة على الدليل] [مصدر التحقق=مخطوط محقق] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 375: المقارنة بين المدارس / التاريخ الإسلامي والجرح السياسي

وحدة 375 - المقارنة بين المدارس في التاريخ الإسلامي والجرح السياسي. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع التاريخ الإسلامي والجرح السياسي كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الرواية التاريخية، العصبية، الدولة، المال، القبائل، الذاكرة المذهبية. ثم يسأل: هل نحن أمام السياق أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو بطاقة خلاف، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمقال محكم مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس الإمام الشافعي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=التاريخ الإسلامي والجرح السياسي] [العملية=المقارنة بين المدارس] [نوع المعلومة=السياق] [المخرج=بطاقة خلاف] [الخطر=إهمال سبب التأليف] [مصدر التحقق=مقال محكم] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 376: تقدير المآلات / التزكية والأخلاق

وحدة 376 - تقدير المآلات في التزكية والأخلاق. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع التزكية والأخلاق كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل النية، الإرادة، الهوى، العادة، الصحبة، المقامات، العلاج السلوكي والقلبي. ثم يسأل: هل نحن أمام المقصد أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو قاموس مصطلحات، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمختصر مدرسي مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غير الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إسقاط القيد. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس الخطيب البغدادي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=التزكية والأخلاق] [العملية=تقدير المآلات] [نوع المعلومة=المقصد] [المخرج=قاموس مصطلحات] [الخطر=إسقاط القيد] [مصدر التحقق=مختصر مدرسي] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 377: تحرير حدود العلم / الفقه المقارن والنوازل

وحدة 377 - تحرير حدود العلم في الفقه المقارن والنوازل. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الفقه المقارن والنوازل كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل المذهب، الدليل، العرف، الضرورة، اختلاف التنزيل، تغير الفتوى. ثم يسأل: هل نحن أمام النموذج أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو جدول أدلة، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمحاضرة علمية مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غير الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن الصلاح: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الفقه المقارن والنوازل] [العملية=تحرير حدود العلم] [نوع المعلومة=النموذج] [المخرج=جدول أدلة] [الخطر=إهمال الطبعة] [مصدر التحقق=محاضرة علمية] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 378: استخراج الأطروحة المركزية / اللغة والبيان وأصول التأويل

وحدة 378 - استخراج الأطروحة المركزية في اللغة والبيان وأصول التأويل. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع اللغة والبيان وأصول التأويل كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الحقيقة والمجاز، القرائن، النظم، السياق، الاشتراك، الحذف، البلاغة. ثم يسأل: هل نحن أمام المآل أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو ملخص فقري، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بموسوعة مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس النووي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=اللغة والبيان وأصول التأويل] [العملية=استخراج الأطروحة المركزية] [نوع المعلومة=المآل] [المخرج=ملخص فقري] [الخطر=تقديم النتيجة على الدليل] [مصدر التحقق=موسوعة] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

عملية	خطرها	مخرجها
استخراج الأطروحة المركزية	تقديم النتيجة على الدليل	ملخص فقري
صيد التفصيل الفرعي	تحويل المظنون إلى قطعي	قائمة إحالات
تفكيك المصطلح	نسيان الخصم العلمي	قاموس مصطلحات
تعقب الدليل	إهمال سبب التأليف	مصفوفة مصادر

ملحق تشغيلي 379: تفكيك المصطلح / الرجال والطبقات والتراجم

وحدة 379 - تفكيك المصطلح في الرجال والطبقات والتراجم. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الرجال والطبقات والتراجم كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل حال الراوي، طبقته، شيوخه، تلاميذه، بيئته، مذهبه، دقة الرواية. ثم يسأل: هل نحن أمام الاعتراض أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو برنامج بحث، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بحاشية مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن حجر: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الرجال والطبقات والتراجم] [العملية=تفكيك المصطلح] [نوع المعلومة=الاعتراض] [المخرج=برنامج بحث] [الخطر=إهمال سبب التأليف] [مصدر التحقق=حاشية] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 380: تمييز مراتب اليقين / الفتوى وبناء الحكم العملي

وحدة 380 - تمييز مراتب اليقين في الفتوى وبناء الحكم العملي. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الفتوى وبناء الحكم العملي كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل السؤال، حال المستفتي، مناط الحكم، قيود التنزيل، المآلات، حدود الجزم. ثم يسأل: هل نحن أمام التحقيق أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو رسم حجة، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بكتاب تأسيسي مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إسقاط القيد. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس الذهبي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الفتوى وبناء الحكم العملي] [العملية=تمييز مراتب اليقين] [نوع المعلومة=التحقيق] [المخرج=رسم حجة] [الخطر=إسقاط القيد] [مصدر التحقق=كتاب تأسيسي] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 381: ربط العبارة بسياقها / الاقتصاد والاجتماع الإسلامي

وحدة 381 - ربط العبارة بسياقها في الاقتصاد والاجتماع الإسلامي. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الاقتصاد والاجتماع الإسلامي كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل المال، الوقف، الزكاة، السوق، الحسبة، العدالة، العمران. ثم يسأل: هل نحن أمام التركيب أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو مصفوفة مصادر، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بفهرس رقمي مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس الغزالي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الاقتصاد والاجتماع الإسلامي] [العملية=ربط العبارة بسياقها] [نوع المعلومة=التركيب] [المخرج=مصفوفة مصادر] [الخطر=إهمال الطبعة] [مصدر التحقق=فهرس رقمي] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 382: تركيب المعاني المتناثرة / الفلسفة الإسلامية والمنطق

وحدة 382 - تركيب المعاني المتناثرة في الفلسفة الإسلامية والمنطق. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الفلسفة الإسلامية والمنطق كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل التصور، التصديق، البرهان، الجدل، الإلهيات، النفس، السببية، اللغة. ثم يسأل: هل نحن أمام الاستدراك أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو سجل قيود، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ برسالة جامعية مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس فخر الدين الرازي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الفلسفة الإسلامية والمنطق] [العملية=تركيب المعاني المتناثرة] [نوع المعلومة=الاستدراك] [المخرج=سجل قيود] [الخطر=تقديم النتيجة على الدليل] [مصدر التحقق=رسالة جامعية] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 383: اختبار الاعتراض / الدراسات القرآنية والحديثية الرقمية

وحدة 383 - اختبار الاعتراض في الدراسات القرآنية والحديثية الرقمية. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الدراسات القرآنية والحديثية الرقمية كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الفهارس، المتون الآلية، محركات البحث، OCR، الرسم البياني المعرفي. ثم يسأل: هل نحن أمام التطبيق أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو قائمة إحالات، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بشرح موسع مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن تيمية: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الدراسات القرآنية والحديثية الرقمية] [العملية=اختبار الاعتراض] [نوع المعلومة=التطبيق] [المخرج=قائمة إحالات] [الخطر=إهمال سبب التأليف] [مصدر التحقق=شرح موسع] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 384: المقارنة بين المدارس / تحقيق التراث والمخطوطات

وحدة 384 - المقارنة بين المدارس في تحقيق التراث والمخطوطات. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع تحقيق التراث والمخطوطات كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل النسخ، السماعات، المقابلة، التصحيف، توثيق النص، اختلاف الطبعات. ثم يسأل: هل نحن أمام النقل أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو خريطة مفاهيم، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمخطوط محقق مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إسقاط القيد. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن القيم: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=تحقيق التراث والمخطوطات] [العملية=المقارنة بين المدارس] [نوع المعلومة=النقل] [المخرج=خريطة مفاهيم] [الخطر=إسقاط القيد] [مصدر التحقق=مخطوط محقق] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 385: تقدير المآلات / علوم القرآن والتفسير

وحدة 385 - تقدير المآلات في علوم القرآن والتفسير. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع علوم القرآن والتفسير كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل النص القرآني، أسباب النزول، القراءات، الدلالة، الترجيح التفسيري، أثر اللغة والسياق. ثم يسأل: هل نحن أمام الدلالة أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو محكمة اعتراض، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمقال محكم مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس الشاطبي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=علوم القرآن والتفسير] [العملية=تقدير المآلات] [نوع المعلومة=الدلالة] [المخرج=محكمة اعتراض] [الخطر=إهمال الطبعة] [مصدر التحقق=مقال محكم] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

عملية	خطرها	مخرجها
كشف الفرضية الخفية	تسوية المختلف	جدول أدلة
تركيب المعاني المتناثرة	تضخيم الشاذ	سجل قيود
بناء الخريطة السببية	إهمال الطبعة	بطاقة خلاف
اختبار الاعتراض	إخراج العبارة من سياقها	رسم حجة

ملحق تشغيلي 386: تحرير حدود العلم / علوم الحديث والعلل

وحدة 386 - تحرير حدود العلم في علوم الحديث والعلل. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع علوم الحديث والعلل كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل السند، المتن، الاختلاف، العلل الخفية، طرق الجمع، درجات الاحتجاج، طبقات الرواة. ثم يسأل: هل نحن أمام الخلاف أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو نموذج تركيبي، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمختصر مدرسي مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غير الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن خلدون: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=علوم الحديث والعلل] [العملية=تحرير حدود العلم] [نوع المعلومة=الخلاف] [المخرج=نموذج تركيبي] [الخطر=تقديم النتيجة على الدليل] [مصدر التحقق=مختصر مدرسي] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 387: استخراج الأطروحة المركزية / أصول الفقه والقواعد

وحدة 387 - استخراج الأطروحة المركزية في أصول الفقه والقواعد. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع أصول الفقه والقواعد كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الأمر والنهي، العموم والخصوص، القياس، الاستصحاب، المصالح، سد الذرائع، الترجيح. ثم يسأل: هل نحن أمام السياق أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو بطاقة خلاف، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمحاضرة علمية مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غير الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس السيوطي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=أصول الفقه والقواعد] [العملية=استخراج الأطروحة المركزية] [نوع المعلومة=السياق] [المخرج=بطاقة خلاف] [الخطر=إهمال سبب التأليف] [مصدر التحقق=محاضرة علمية] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 388: تفكيك المصطلح / المقاصد والسياسة الشرعية

وحدة 388 - تفكيك المصطلح في المقاصد والسياسة الشرعية. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع المقاصد والسياسة الشرعية كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الكليات، المآلات، المصلحة، الضرورة، تنزيل الحكم، قوة الدولة والمجتمع. ثم يسأل: هل نحن أمام المقصد أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو قاموس مصطلحات، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بموسوعة مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إسقاط القيد. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس القرافي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=المقاصد والسياسة الشرعية] [العملية=تفكيك المصطلح] [نوع المعلومة=المقصد] [المخرج=قاموس مصطلحات] [الخطر=إسقاط القيد] [مصدر التحقق=موسوعة] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 389: تمييز مراتب اليقين / العقيدة والكلام والفرق

وحدة 389 - تمييز مراتب اليقين في العقيدة والكلام والفرق. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع العقيدة والكلام والفرق كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الصفات، القدر، النبوة، الإمامة، الإيمان، العقل والنقل، تشكل الفرق. ثم يسأل: هل نحن أمام النموذج أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو جدول أدلة، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بحاشية مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن عاشور: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=العقيدة والكلام والفرق] [العملية=تمييز مراتب اليقين] [نوع المعلومة=النموذج] [المخرج=جدول أدلة] [الخطر=إهمال الطبعة] [مصدر التحقق=حاشية] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 390: ربط العبارة بسياقها / السيرة والشمائل

وحدة 390 - ربط العبارة بسياقها في السيرة والشمائل. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع السيرة والشمائل كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الحدث، المقصد التربوي، البعد الحضاري، فقه الدعوة، إدارة المخالف، بناء الجماعة. ثم يسأل: هل نحن أمام المآل أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو ملخص فقري، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بكتاب تأسيسي مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس الإمام الشافعي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=السيرة والشمائل] [العملية=ربط العبارة بسياقها] [نوع المعلومة=المآل] [المخرج=ملخص فقري] [الخطر=تقديم النتيجة على الدليل] [مصدر التحقق=كتاب تأسيسي] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 391: تركيب المعاني المتناثرة / التاريخ الإسلامي والجرح السياسي

وحدة 391 - تركيب المعاني المتناثرة في التاريخ الإسلامي والجرح السياسي. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع التاريخ الإسلامي والجرح السياسي كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الرواية التاريخية، العصبية، الدولة، المال، القبائل، الذاكرة المذهبية. ثم يسأل: هل نحن أمام الاعتراض أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو برنامج بحث، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بفهرس رقمي مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس الخطيب البغدادي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=التاريخ الإسلامي والجرح السياسي] [العملية=تركيب المعاني المتناثرة] [نوع المعلومة=الاعتراض] [المخرج=برنامج بحث] [الخطر=إهمال سبب التأليف] [مصدر التحقق=فهرس رقمي] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 392: اختبار الاعتراض / التزكية والأخلاق

وحدة 392 - اختبار الاعتراض في التزكية والأخلاق. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع التزكية والأخلاق كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل النية، الإرادة، الهوى، العادة، الصحبة، المقامات، العلاج السلوكي والقلبي. ثم يسأل: هل نحن أمام التحقيق أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو رسم حجة، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ برسالة جامعية مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إسقاط القيد. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن الصلاح: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=التزكية والأخلاق] [العملية=اختبار الاعتراض] [نوع المعلومة=التحقيق] [المخرج=رسم حجة] [الخطر=إسقاط القيد] [مصدر التحقق=رسالة جامعية] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

عملية	خطرها	مخرجها
تقدير المآلات	نسيان الخصم العلمي	قاموس مصطلحات
إنتاج أسئلة بحثية	إهمال سبب التأليف	مصفوفة مصادر
تحرير حدود العلم	الاستشهاد الزخرفي	نموذج تركيبي
محكمة الهدم	التركيب غير الموسوم	برنامج بحث

ملحق تشغيلي 393: المقارنة بين المدارس / الفقه المقارن والنوازل

وحدة 393 - المقارنة بين المدارس في الفقه المقارن والنوازل. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الفقه المقارن والنوازل كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل المذهب، الدليل، العرف، الضرورة، اختلاف التنزيل، تغير الفتوى. ثم يسأل: هل نحن أمام التركيب أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو مصفوفة مصادر، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بشرح موسع مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس النووي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الفقه المقارن والنوازل] [العملية=المقارنة بين المدارس] [نوع المعلومة=التركيب] [المخرج=مصفوفة مصادر] [الخطر=إهمال الطبعة] [مصدر التحقق=شرح موسع] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 394: تقدير المآلات / اللغة والبيان وأصول التأويل

وحدة 394 - تقدير المآلات في اللغة والبيان وأصول التأويل. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع اللغة والبيان وأصول التأويل كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الحقيقة والمجاز، القرائن، النظم، السياق، الاشتراك، الحذف، البلاغة. ثم يسأل: هل نحن أمام الاستدراك أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو سجل قيود، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمخطوط محقق مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن حجر: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=اللغة والبيان وأصول التأويل] [العملية=تقدير المآلات] [نوع المعلومة=الاستدراك] [المخرج=سجل قيود] [الخطر=تقديم النتيجة على الدليل] [مصدر التحقق=مخطوط محقق] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 395: تحرير حدود العلم / الرجال والطبقات والتراجم

وحدة 395 - تحرير حدود العلم في الرجال والطبقات والتراجم. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الرجال والطبقات والتراجم كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل حال الراوي، طبقته، شيوخه، تلاميذه، بيئته، مذهبه، دقة الرواية. ثم يسأل: هل نحن أمام التطبيق أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو قائمة إحالات، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمقال محكم مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس الذهبي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الرجال والطبقات والتراجم] [العملية=تحرير حدود العلم] [نوع المعلومة=التطبيق] [المخرج=قائمة إحالات] [الخطر=إهمال سبب التأليف] [مصدر التحقق=مقال محكم] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 396: استخراج الأطروحة المركزية / الفتوى وبناء الحكم العملي

وحدة 396 - استخراج الأطروحة المركزية في الفتوى وبناء الحكم العملي. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الفتوى وبناء الحكم العملي كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل السؤال، حال المستفتي، مناط الحكم، قيود التنزيل، المآلات، حدود الجزم. ثم يسأل: هل نحن أمام النقل أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو خريطة مفاهيم، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمختصر مدرسي مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إسقاط القيد. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس الغزالي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الفتوى وبناء الحكم العملي] [العملية=استخراج الأطروحة المركزية] [نوع المعلومة=النقل] [المخرج=خريطة مفاهيم] [الخطر=إسقاط القيد] [مصدر التحقق=مختصر مدرسي] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 397: تفكيك المصطلح / الاقتصاد والاجتماع الإسلامي

وحدة 397 - تفكيك المصطلح في الاقتصاد والاجتماع الإسلامي. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الاقتصاد والاجتماع الإسلامي كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل المال، الوقف، الزكاة، السوق، الحسبة، العدالة، العمران. ثم يسأل: هل نحن أمام الدلالة أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو محكمة اعتراض، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمحاضرة علمية مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس فخر الدين الرازي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الاقتصاد والاجتماع الإسلامي] [العملية=تفكيك المصطلح] [نوع المعلومة=الدلالة] [المخرج=محكمة اعتراض] [الخطر=إهمال الطبعة] [مصدر التحقق=محاضرة علمية] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 398: تمييز مراتب اليقين / الفلسفة الإسلامية والمنطق

وحدة 398 - تمييز مراتب اليقين في الفلسفة الإسلامية والمنطق. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الفلسفة الإسلامية والمنطق كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل التصور، التصديق، البرهان، الجدل، الإلهيات، النفس، السببية، اللغة. ثم يسأل: هل نحن أمام الخلاف أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو نموذج تركيبي، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بموسوعة مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن تيمية: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الفلسفة الإسلامية والمنطق] [العملية=تمييز مراتب اليقين] [نوع المعلومة=الخلاف] [المخرج=نموذج تركيبي] [الخطر=تقديم النتيجة على الدليل] [مصدر التحقق=موسوعة] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 399: ربط العبارة بسياقها / الدراسات القرآنية والحديثية الرقمية

وحدة 399 - ربط العبارة بسياقها في الدراسات القرآنية والحديثية الرقمية. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الدراسات القرآنية والحديثية الرقمية كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الفهارس، المتون الآلية، محركات البحث، OCR، الرسم البياني المعرفي. ثم يسأل: هل نحن أمام السياق أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو بطاقة خلاف، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بحاشية مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن القيم: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الدراسات القرآنية والحديثية الرقمية] [العملية=ربط العبارة بسياقها] [نوع المعلومة=السياق] [المخرج=بطاقة خلاف] [الخطر=إهمال سبب التأليف] [مصدر التحقق=حاشية] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

عملية	خطرها	مخرجها
تعقب الدليل	إهمال الطبعة	بطاقة خلاف
تمييز مراتب اليقين	إخراج العبارة من سياقها	رسم حجة

عملية	خطرها	مخرجها
تتبع الخلاف	خلط قول المؤلف بقول ناقله	محكمة اعتراض
ربط العبارة بسياقها	تقديم النتيجة على الدليل	ملخص فقري

ملحق تشغيلي 400: تركيب المعاني المتناثرة / تحقيق التراث والمخطوطات

وحدة 400 - تركيب المعاني المتناثرة في تحقيق التراث والمخطوطات. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع تحقيق التراث والمخطوطات كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل النسخ، السماعات، المقابلة، التصحيف، توثيق النص، اختلاف الطبعات. ثم يسأل: هل نحن أمام المقصد أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو قاموس مصطلحات، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بكتاب تأسيسي مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إسقاط القيد. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس الشاطبي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=تحقيق التراث والمخطوطات] [العملية=تركيب المعاني المتناثرة] [نوع المعلومة=المقصد] [المخرج=قاموس مصطلحات] [الخطر=إسقاط القيد] [مصدر التحقق=كتاب تأسيسي] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 401: اختبار الاعتراض / علوم القرآن والتفسير

وحدة 401 - اختبار الاعتراض في علوم القرآن والتفسير. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع علوم القرآن والتفسير كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل النص القرآني، أسباب النزول، القراءات، الدلالة، الترجيح التفسيري، أثر اللغة والسياق. ثم يسأل: هل نحن أمام النموذج أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو جدول أدلة، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بفهرس رقمي مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن خلدون: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=علوم القرآن والتفسير] [العملية=اختبار الاعتراض] [نوع المعلومة=النموذج] [المخرج=جدول أدلة] [الخطر=إهمال الطبعة] [مصدر التحقق=فهرس رقمي] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 402: المقارنة بين المدارس / علوم الحديث والعلل

وحدة 402 - المقارنة بين المدارس في علوم الحديث والعلل. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع علوم الحديث والعلل كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل السند، المتن، الاختلاف، العلل الخفية، طرق الجمع، درجات الاحتجاج، طبقات الرواة. ثم يسأل: هل نحن أمام المآل أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو ملخص فقري، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ برسالة جامعية مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس السيوطي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=علوم الحديث والعلل] [العملية=المقارنة بين المدارس] [نوع المعلومة=المآل] [المخرج=ملخص فقري] [الخطر=تقديم النتيجة على الدليل] [مصدر التحقق=رسالة جامعية] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 403: تقدير المآلات / أصول الفقه والقواعد

وحدة 403 - تقدير المآلات في أصول الفقه والقواعد. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع أصول الفقه والقواعد كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الأمر والنهي، العموم والخصوص، القياس، الاستصحاب، المصالح، سد الذرائع، الترجيح. ثم يسأل: هل نحن أمام الاعتراض أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو برنامج بحث، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بشرح موسع مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس القرافي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=أصول الفقه والقواعد] [العملية=تقدير المآلات] [نوع المعلومة=الاعتراض] [المخرج=برنامج بحث] [الخطر=إهمال سبب التأليف] [مصدر التحقق=شرح موسع] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 404: تحرير حدود العلم / المقاصد والسياسة الشرعية

وحدة 404 - تحرير حدود العلم في المقاصد والسياسة الشرعية. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع المقاصد والسياسة الشرعية كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الكليات، المآلات، المصلحة، الضرورة، تنزيل الحكم، قوة الدولة والمجتمع. ثم يسأل: هل نحن أمام التحقيق أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو رسم حجة، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمخطوط محقق مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إسقاط القيد. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن عاشور: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=المقاصد والسياسة الشرعية] [العملية=تحرير حدود العلم] [نوع المعلومة=التحقيق] [المخرج=رسم حجة] [الخطر=إسقاط القيد] [مصدر التحقق=مخطوط محقق] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 405: استخراج الأطروحة المركزية / العقيدة والكلام والفرق

وحدة 405 - استخراج الأطروحة المركزية في العقيدة والكلام والفرق. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع العقيدة والكلام والفرق كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الصفات، القدر، النبوة، الإمامة، الإيمان، العقل والنقل، تشكل الفرق. ثم يسأل: هل نحن أمام التركيب أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو مصفوفة مصادر، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمقال محكم مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس الإمام الشافعي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=العقيدة والكلام والفرق] [العملية=استخراج الأطروحة المركزية] [نوع المعلومة=التركيب] [المخرج=مصفوفة مصادر] [الخطر=إهمال الطبعة] [مصدر التحقق=مقال محكم] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 406: تفكيك المصطلح / السيرة والشمائل

وحدة 406 - تفكيك المصطلح في السيرة والشمائل. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع السيرة والشمائل كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الحدث، المقصد التربوي، البعد الحضاري، فقه الدعوة، إدارة المخالف، بناء الجماعة. ثم يسأل: هل نحن أمام الاستدراك أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو سجل قيود، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمختصر مدرسي مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس الخطيب البغدادي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=السيرة والشمائل] [العملية=تفكيك المصطلح] [نوع المعلومة=الاستدراك] [المخرج=سجل قيود] [الخطر=تقديم النتيجة على الدليل] [مصدر التحقق=مختصر مدرسي] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

عملية	خطرها	مخرجها
اختبار الاعتراض	الاستشهاد الزخرفي	نموذج تركيبي
استحضار أقوال العلماء	التركيب غير الموسوم	برنامج بحث
المقارنة بين المدارس	إسقاط القيد	خريطة مفاهيم
تحويل المسألة إلى نموذج	تسوية المختلف	جدول أدلة

ملحق تشغيلي 407: تمييز مراتب اليقين / التاريخ الإسلامي والجرح السياسي

وحدة 407 - تمييز مراتب اليقين في التاريخ الإسلامي والجرح السياسي. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع التاريخ الإسلامي والجرح السياسي كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الرواية التاريخية، العصبية، الدولة، المال،

القبائل، الذاكرة المذهبية. ثم يسأل: هل نحن أمام التطبيق أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو قائمة إحالات، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمحاضرة علمية مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن الصلاح: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=التاريخ الإسلامي والجرح السياسي] [العملية=تمييز مراتب اليقين] [نوع المعلومة=التطبيق] [المخرج=قائمة إحالات] [الخطر=إهمال سبب التأليف] [مصدر التحقق=محاضرة علمية] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 408: ربط العبارة بسياقها / التزكية والأخلاق

وحدة 408 - ربط العبارة بسياقها في التزكية والأخلاق. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع التزكية والأخلاق كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل النية، الإرادة، الهوى، العادة، الصحبة، المقامات، العلاج السلوكي والقلبي. ثم يسأل: هل نحن أمام النقل أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو خريطة مفاهيم، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بموسوعة مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إسقاط القيد. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس النووي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=التزكية والأخلاق] [العملية=ربط العبارة بسياقها] [نوع المعلومة=النقل] [المخرج=خريطة مفاهيم] [الخطر=إسقاط القيد] [مصدر التحقق=موسوعة] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 409: تركيب المعاني المتناثرة / الفقه المقارن والنوازل

وحدة 409 - تركيب المعاني المتناثرة في الفقه المقارن والنوازل. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الفقه المقارن والنوازل كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل المذهب، الدليل، العرف، الضرورة، اختلاف التنزيل، تغير الفتوى. ثم يسأل: هل نحن أمام الدلالة أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو محكمة اعتراض، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بحاشية مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن حجر: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الفقه المقارن والنوازل] [العملية=تركيب المعاني المتناثرة] [نوع المعلومة=الدلالة] [المخرج=محكمة اعتراض] [الخطر=إهمال الطبعة] [مصدر التحقق=حاشية] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 410: اختبار الاعتراض / اللغة والبيان وأصول التأويل

وحدة 410 - اختبار الاعتراض في اللغة والبيان وأصول التأويل. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع اللغة والبيان وأصول التأويل كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الحقيقة والمجاز، القرائن، النظم، السياق، الاشتراك، الحذف، البلاغة. ثم يسأل: هل نحن أمام الخلاف أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو نموذج تركيبي، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بكتاب تأسيسي مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غير الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس الذهبي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=اللغة والبيان وأصول التأويل] [العملية=اختبار الاعتراض] [نوع المعلومة=الخلاف] [المخرج=نموذج تركيبي] [الخطر=تقديم النتيجة على الدليل] [مصدر التحقق=كتاب تأسيسي] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 411: المقارنة بين المدارس / الرجال والطبقات والتراجم

وحدة 411 - المقارنة بين المدارس في الرجال والطبقات والتراجم. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الرجال والطبقات والتراجم كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل حال الراوي، طبقته، شيوخه، تلاميذه، بيئته، مذهبه، دقة الرواية. ثم يسأل: هل نحن أمام السياق أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو بطاقة خلاف، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بفهرس رقمي مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غير الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس الغزالي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الرجال والطبقات والتراجم] [العملية=المقارنة بين المدارس] [نوع المعلومة=السياق] [المخرج=بطاقة خلاف] [الخطر=إهمال سبب التأليف] [مصدر التحقق=فهرس رقمي] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 412: تقدير المآلات / الفتوى وبناء الحكم العملي

وحدة 412 - تقدير المآلات في الفتوى وبناء الحكم العملي. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الفتوى وبناء الحكم العملي كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل السؤال، حال المستفتي، مناط الحكم، قيود التنزيل، المآلات، حدود الجزم. ثم يسأل: هل نحن أمام المقصد أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو قاموس مصطلحات، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ برسالة جامعية مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إسقاط القيد. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس فخر الدين الرازي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الفتوى وبناء الحكم العملي] [العملية=تقدير المآلات] [نوع المعلومة=المقصد] [المخرج=قاموس مصطلحات] [الخطر=إسقاط القيد] [مصدر التحقق=رسالة جامعية] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 413: تحرير حدود العلم / الاقتصاد والاجتماع الإسلامي

وحدة 413 - تحرير حدود العلم في الاقتصاد والاجتماع الإسلامي. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الاقتصاد والاجتماع الإسلامي كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل المال، الوقف، الزكاة، السوق، الحسبة، العدالة، العمران. ثم يسأل: هل نحن أمام النموذج أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو جدول أدلة، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بشرح موسع مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن تيمية: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الاقتصاد والاجتماع الإسلامي] [العملية=تحرير حدود العلم] [نوع المعلومة=النموذج] [المخرج=جدول أدلة] [الخطر=إهمال الطبعة] [مصدر التحقق=شرح موسع] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

عملية	خطرها	مخرجها
محكمة الهدم	خلط قول المؤلف بقول ناقله	محكمة اعتراض
استخراج الأطروحة المركزية	تقديم النتيجة على الدليل	ملخص فقري
صيد التفصيل الفرعي	تحويل المظنون إلى قطعي	قائمة إحالات
تفكيك المصطلح	نسيان الخصم العلمي	قاموس مصطلحات

ملحق تشغيلي 414: استخراج الأطروحة المركزية / الفلسفة الإسلامية والمنطق

وحدة 414 - استخراج الأطروحة المركزية في الفلسفة الإسلامية والمنطق. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الفلسفة الإسلامية والمنطق كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل التصور، التصديق، البرهان، الجدل، الإلهيات، النفس، السببية، اللغة. ثم يسأل: هل نحن أمام المآل أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو ملخص فقري، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمخطوط محقق مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن القيم: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الفلسفة الإسلامية والمنطق] [العملية=استخراج الأطروحة المركزية] [نوع المعلومة=المآل] [المخرج=ملخص فقري] [الخطر=تقديم النتيجة على الدليل] [مصدر التحقق=مخطوط محقق] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 415: تفكيك المصطلح / الدراسات القرآنية والحديثية الرقمية

وحدة 415 - تفكيك المصطلح في الدراسات القرآنية والحديثية الرقمية. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الدراسات القرآنية والحديثية الرقمية كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الفهارس، المتون الآلية، محركات البحث، OCR، الرسم البياني المعرفي. ثم يسأل: هل نحن أمام الاعتراض أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو برنامج بحث، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمقال محكم مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس الشاطبي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الدراسات القرآنية والحديثية الرقمية] [العملية=تفكيك المصطلح] [نوع المعلومة=الاعتراض] [المخرج=برنامج بحث] [الخطر=إهمال سبب التأليف] [مصدر التحقق=مقال محكم] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 416: تمييز مراتب اليقين / تحقيق التراث والمخطوطات

وحدة 416 - تمييز مراتب اليقين في تحقيق التراث والمخطوطات. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع تحقيق التراث والمخطوطات كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل النسخ، السماعات، المقابلة، التصحيف، توثيق النص، اختلاف الطبعات. ثم يسأل: هل نحن أمام التحقيق أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو رسم حجة، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمختصر مدرسي مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إسقاط القيد. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن خلدون: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=تحقيق التراث والمخطوطات] [العملية=تمييز مراتب اليقين] [نوع المعلومة=التحقيق] [المخرج=رسم حجة] [الخطر=إسقاط القيد] [مصدر التحقق=مختصر مدرسي] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 417: ربط العبارة بسياقها / علوم القرآن والتفسير

وحدة 417 - ربط العبارة بسياقها في علوم القرآن والتفسير. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع علوم القرآن والتفسير كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل النص القرآني، أسباب النزول، القراءات، الدلالة، الترجيح التفسيري، أثر اللغة والسياق. ثم يسأل: هل نحن أمام التركيب أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو مصفوفة مصادر، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمحاضرة علمية مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس السيوطي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=علوم القرآن والتفسير] [العملية=ربط العبارة بسياقها] [نوع المعلومة=التركيب] [المخرج=مصفوفة مصادر] [الخطر=إهمال الطبعة] [مصدر التحقق=محاضرة علمية] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 418: تركيب المعاني المتناثرة / علوم الحديث والعلل

وحدة 418 - تركيب المعاني المتناثرة في علوم الحديث والعلل. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع علوم الحديث والعلل كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل السند، المتن، الاختلاف، العلل الخفية، طرق الجمع، درجات الاحتجاج، طبقات الرواة. ثم يسأل: هل نحن أمام الاستدراك أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو سجل قيود، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بموسوعة مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس القرافي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=علوم الحديث والعلل] [العملية=تركيب المعاني المتناثرة] [نوع المعلومة=الاستدراك] [المخرج=سجل قيود] [الخطر=تقديم النتيجة على الدليل] [مصدر التحقق=موسوعة] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 419: اختبار الاعتراض / أصول الفقه والقواعد

وحدة 419 - اختبار الاعتراض في أصول الفقه والقواعد. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع أصول الفقه والقواعد كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الأمر والنهي، العموم والخصوص، القياس، الاستصحاب، المصالح، سد الذرائع، الترجيح. ثم يسأل: هل نحن أمام التطبيق أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو قائمة إحالات، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بحاشية مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن عاشور: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=أصول الفقه والقواعد] [العملية=اختبار الاعتراض] [نوع المعلومة=التطبيق] [المخرج=قائمة إحالات] [الخطر=إهمال سبب التأليف] [مصدر التحقق=حاشية] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 420: المقارنة بين المدارس / المقاصد والسياسة الشرعية

وحدة 420 - المقارنة بين المدارس في المقاصد والسياسة الشرعية. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع المقاصد والسياسة الشرعية كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الكليات، المآلات، المصلحة، الضرورة، تنزيل الحكم، قوة الدولة والمجتمع. ثم يسأل: هل نحن أمام النقل أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو خريطة مفاهيم، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بكتاب تأسيسي مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غير الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إسقاط القيد. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس الإمام الشافعي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=المقاصد والسياسة الشرعية] [العملية=المقارنة بين المدارس] [نوع المعلومة=النقل] [المخرج=خريطة مفاهيم] [الخطر=إسقاط القيد] [مصدر التحقق=كتاب تأسيسي] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

عملية	خطرها	مخرجها
ربط العبارة بسياقها	إسقاط القيد	خريطة مفاهيم
كشف الفرضية الخفية	تسوية المختلف	جدول أدلة
تركيب المعاني المتناثرة	تضخيم الشاذ	سجل قيود
بناء الخريطة السببية	إهمال الطبعة	بطاقة خلاف

ملحق تشغيلي 421: تقدير المآلات / العقيدة والكلام والفرق

وحدة 421 - تقدير المآلات في العقيدة والكلام والفرق. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع العقيدة والكلام والفرق كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الصفات، القدر، النبوة، الإمامة، الإيمان، العقل والنقل، تشكل الفرق. ثم يسأل: هل نحن أمام الدلالة أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو محكمة اعتراض، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بفهرس رقمي مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غير الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس الخطيب البغدادي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=العقيدة والكلام والفرق] [العملية=تقدير المآلات] [نوع المعلومة=الدلالة] [المخرج=محكمة اعتراض] [الخطر=إهمال الطبعة] [مصدر التحقق=فهرس رقمي] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 422: تحرير حدود العلم / السيرة والشمائل

وحدة 422 - تحرير حدود العلم في السيرة والشمائل. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع السيرة والشمائل كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الحدث، المقصد التربوي، البعد الحضاري، فقه الدعوة، إدارة المخالف، بناء الجماعة. ثم يسأل: هل نحن أمام الخلاف أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو نموذج تركيبي، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ برسالة جامعية مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غير الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن الصلاح: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=السيرة والشمائل] [العملية=تحرير حدود العلم] [نوع المعلومة=الخلاف] [المخرج=نموذج تركيبي] [الخطر=تقديم النتيجة على الدليل] [مصدر التحقق=رسالة جامعية] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 423: استخراج الأطروحة المركزية / التاريخ الإسلامي والجرح السياسي

وحدة 423 - استخراج الأطروحة المركزية في التاريخ الإسلامي والجرح السياسي. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع التاريخ الإسلامي والجرح السياسي كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الرواية التاريخية، العصبية، الدولة، المال، القبائل، الذاكرة المذهبية. ثم يسأل: هل نحن أمام السياق أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو بطاقة خلاف، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بشرح موسع مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غير الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس النووي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=التاريخ الإسلامي والجرح السياسي] [العملية=استخراج الأطروحة المركزية] [نوع المعلومة=السياق] [المخرج=بطاقة خلاف] [الخطر=إهمال سبب التأليف] [مصدر التحقق=شرح موسع] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 424: تفكيك المصطلح / التزكية والأخلاق

وحدة 424 - تفكيك المصطلح في التزكية والأخلاق. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع التزكية والأخلاق كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل النية، الإرادة، الهوى، العادة، الصحبة، المقامات، العلاج السلوكي والقلبي. ثم يسأل: هل نحن أمام المقصد أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو قاموس مصطلحات، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمخطوط محقق مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إسقاط القيد. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن حجر: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=التزكية والأخلاق] [العملية=تفكيك المصطلح] [نوع المعلومة=المقصد] [المخرج=قاموس مصطلحات] [الخطر=إسقاط القيد] [مصدر التحقق=مخطوط محقق] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 425: تمييز مراتب اليقين / الفقه المقارن والنوازل

وحدة 425 - تمييز مراتب اليقين في الفقه المقارن والنوازل. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الفقه المقارن والنوازل كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل المذهب، الدليل، العرف، الضرورة، اختلاف التنزيل، تغير الفتوى. ثم يسأل: هل نحن أمام النموذج أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو جدول أدلة، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمقال محكم مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس الذهبي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الفقه المقارن والنوازل] [العملية=تمييز مراتب اليقين] [نوع المعلومة=النموذج] [المخرج=جدول أدلة] [الخطر=إهمال الطبعة] [مصدر التحقق=مقال محكم] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 426: ربط العبارة بسياقها / اللغة والبيان وأصول التأويل

وحدة 426 - ربط العبارة بسياقها في اللغة والبيان وأصول التأويل. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع اللغة والبيان وأصول التأويل كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الحقيقة والمجاز، القرائن، النظم، السياق، الاشتراك، الحذف، البلاغة. ثم يسأل: هل نحن أمام المآل أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو ملخص فقري، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمختصر مدرسي مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس الغزالي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=اللغة والبيان وأصول التأويل] [العملية=ربط العبارة بسياقها] [نوع المعلومة=المآل] [المخرج=ملخص فقري] [الخطر=تقديم النتيجة على الدليل] [مصدر التحقق=مختصر مدرسي] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 427: تركيب المعاني المتناثرة / الرجال والطبقات والتراجم

وحدة 427 - تركيب المعاني المتناثرة في الرجال والطبقات والتراجم. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الرجال والطبقات والتراجم كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل حال الراوي، طبقته، شيوخه، تلاميذه، بيئته، مذهبه، دقة الرواية. ثم يسأل: هل نحن أمام الاعتراض أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو برنامج بحث، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمحاضرة علمية مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس فخر الدين الرازي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الرجال والطبقات والتراجم] [العملية=تركيب المعاني المتناثرة] [نوع المعلومة=الاعتراض] [المخرج=برنامج بحث] [الخطر=إهمال سبب التأليف] [مصدر التحقق=محاضرة علمية] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

عملية	خطرها	مخرجها
تحويل المسألة إلى نموذج	تحويل المظنون إلى قطعي	قائمة إحالات
تقدير المآلات	نسيان الخصم العلمي	قاموس مصطلحات
إنتاج أسئلة بحثية	إهمال سبب التأليف	مصفوفة مصادر
تحرير حدود العلم	الاستشهاد الزخرفي	نموذج تركيبي

ملحق تشغيلي 428: اختبار الاعتراض / الفتوى وبناء الحكم العملي

وحدة 428 - اختبار الاعتراض في الفتوى وبناء الحكم العملي. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الفتوى وبناء الحكم العملي كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل السؤال، حال المستفتي، مناط الحكم، قيود التنزيل، المآلات، حدود الجزم. ثم يسأل: هل نحن أمام التحقيق أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو رسم حجة، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بموسوعة مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إسقاط القيد. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن تيمية: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الفتوى وبناء الحكم العملي] [العملية=اختبار الاعتراض] [نوع المعلومة=التحقيق] [المخرج=رسم حجة] [الخطر=إسقاط القيد] [مصدر التحقق=موسوعة] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 429: المقارنة بين المدارس / الاقتصاد والاجتماع الإسلامي

وحدة 429 - المقارنة بين المدارس في الاقتصاد والاجتماع الإسلامي. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الاقتصاد والاجتماع الإسلامي كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل المال، الوقف، الزكاة، السوق، الحسبة، العدالة،

العمران. ثم يسأل: هل نحن أمام التركيب أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو مصفوفة مصادر، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بحاشية مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن القيم: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الاقتصاد والاجتماع الإسلامي] [العملية=المقارنة بين المدارس] [نوع المعلومة=التركيب] [المخرج=مصفوفة مصادر] [الخطر=إهمال الطبعة] [مصدر التحقق=حاشية] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 430: تقدير المآلات / الفلسفة الإسلامية والمنطق

وحدة 430 - تقدير المآلات في الفلسفة الإسلامية والمنطق. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الفلسفة الإسلامية والمنطق كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل التصور، التصديق، البرهان، الجدل، الإلهيات، النفس، السببية، اللغة. ثم يسأل: هل نحن أمام الاستدراك أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو سجل قيود، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بكتاب تأسيسي مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس الشاطبي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الفلسفة الإسلامية والمنطق] [العملية=تقدير المآلات] [نوع المعلومة=الاستدراك] [المخرج=سجل قيود] [الخطر=تقديم النتيجة على الدليل] [مصدر التحقق=كتاب تأسيسي] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 431: تحرير حدود العلم / الدراسات القرآنية والحديثية الرقمية

وحدة 431 - تحرير حدود العلم في الدراسات القرآنية والحديثية الرقمية. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الدراسات القرآنية والحديثية الرقمية كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الفهارس، المتون الآلية، محركات البحث، OCR، الرسم البياني المعرفي. ثم يسأل: هل نحن أمام التطبيق أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو قائمة إحالات، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بفهرس رقمي مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن خلدون: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الدراسات القرآنية والحديثية الرقمية] [العملية=تحرير حدود العلم] [نوع المعلومة=التطبيق] [المخرج=قائمة إحالات] [الخطر=إهمال سبب التأليف] [مصدر التحقق=فهرس رقمي] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 432: استخراج الأطروحة المركزية / تحقيق التراث والمخطوطات

وحدة 432 - استخراج الأطروحة المركزية في تحقيق التراث والمخطوطات. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع تحقيق التراث والمخطوطات كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل النسخ، السماعات، المقابلة، التصحيف، توثيق النص، اختلاف الطبعات. ثم يسأل: هل نحن أمام النقل أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو خريطة مفاهيم، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ برسالة جامعية مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غير الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إسقاط القيد. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس السيوطي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=تحقيق التراث والمخطوطات] [العملية=استخراج الأطروحة المركزية] [نوع المعلومة=النقل] [المخرج=خريطة مفاهيم] [الخطر=إسقاط القيد] [مصدر التحقق=رسالة جامعية] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 433: تفكيك المصطلح / علوم القرآن والتفسير

وحدة 433 - تفكيك المصطلح في علوم القرآن والتفسير. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع علوم القرآن والتفسير كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل النص القرآني، أسباب النزول، القراءات، الدلالة، الترجيح التفسيري، أثر اللغة والسياق. ثم يسأل: هل نحن أمام الدلالة أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو محكمة اعتراض، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بشرح موسع مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غير الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس القرافي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=علوم القرآن والتفسير] [العملية=تفكيك المصطلح] [نوع المعلومة=الدلالة] [المخرج=محكمة اعتراض] [الخطر=إهمال الطبعة] [مصدر التحقق=شرح موسع] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 434: تمييز مراتب اليقين / علوم الحديث والعلل

وحدة 434 - تمييز مراتب اليقين في علوم الحديث والعلل. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع علوم الحديث والعلل كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل السند، المتن، الاختلاف، العلل الخفية، طرق الجمع، درجات الاحتجاج، طبقات الرواة. ثم يسأل: هل نحن أمام الخلاف أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو نموذج تركيبي، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمخطوط محقق مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن عاشور: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=علوم الحديث والعلل] [العملية=تمييز مراتب اليقين] [نوع المعلومة=الخلاف] [المخرج=نموذج تركيبي] [الخطر=تقديم النتيجة على الدليل] [مصدر التحقق=مخطوط محقق] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

عملية	خطرها	مخرجها
تفكيك المصطلح	تضخيم الشاذ	سجل قيود
تعقب الدليل	إهمال الطبعة	بطاقة خلاف
تمييز مراتب اليقين	إخراج العبارة من سياقها	رسم حجة
تتبع الخلاف	خلط قول المؤلف بقول ناقله	محكمة اعتراض

ملحق تشغيلي 435: ربط العبارة بسياقها / أصول الفقه والقواعد

وحدة 435 - ربط العبارة بسياقها في أصول الفقه والقواعد. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع أصول الفقه والقواعد كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الأمر والنهي، العموم والخصوص، القياس، الاستصحاب، المصالح، سد الذرائع، الترجيح. ثم يسأل: هل نحن أمام السياق أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو بطاقة خلاف، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمقال محكم مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس الإمام الشافعي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=أصول الفقه والقواعد] [العملية=ربط العبارة بسياقها] [نوع المعلومة=السياق] [المخرج=بطاقة خلاف] [الخطر=إهمال سبب التأليف] [مصدر التحقق=مقال محكم] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 436: تركيب المعاني المتناثرة / المقاصد والسياسة الشرعية

وحدة 436 - تركيب المعاني المتناثرة في المقاصد والسياسة الشرعية. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع المقاصد والسياسة الشرعية كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الكليات، المآلات، المصلحة، الضرورة، تنزيل الحكم، قوة الدولة والمجتمع. ثم يسأل: هل نحن أمام المقصد أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو قاموس مصطلحات، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمختصر مدرسي مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إسقاط القيد. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس الخطيب البغدادي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=المقاصد والسياسة الشرعية] [العملية=تركيب المعاني المتناثرة] [نوع المعلومة=المقصد] [المخرج=قاموس مصطلحات] [الخطر=إسقاط القيد] [مصدر التحقق=مختصر مدرسي] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 437: اختبار الاعتراض / العقيدة والكلام والفرق

وحدة 437 - اختبار الاعتراض في العقيدة والكلام والفرق. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع العقيدة والكلام والفرق كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الصفات، القدر، النبوة، الإمامة، الإيمان، العقل والنقل، تشكل الفرق. ثم يسأل: هل نحن أمام النموذج أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو جدول أدلة، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمحاضرة علمية مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن الصلاح: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=العقيدة والكلام والفرق] [العملية=اختبار الاعتراض] [نوع المعلومة=النموذج] [المخرج=جدول أدلة] [الخطر=إهمال الطبعة] [مصدر التحقق=محاضرة علمية] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 438: المقارنة بين المدارس / السيرة والشمائل

وحدة 438 - المقارنة بين المدارس في السيرة والشمائل. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع السيرة والشمائل كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الحدث، المقصد التربوي، البعد الحضاري، فقه الدعوة، إدارة المخالف، بناء الجماعة. ثم يسأل: هل نحن أمام المآل أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو ملخص فقري، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بموسوعة مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس النووي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=السيرة والشمائل] [العملية=المقارنة بين المدارس] [نوع المعلومة=المآل] [المخرج=ملخص فقري] [الخطر=تقديم النتيجة على الدليل] [مصدر التحقق=موسوعة] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 439: تقدير المآلات / التاريخ الإسلامي والجرح السياسي

وحدة 439 - تقدير المآلات في التاريخ الإسلامي والجرح السياسي. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع التاريخ الإسلامي والجرح السياسي كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الرواية التاريخية، العصبية، الدولة، المال، القبائل، الذاكرة المذهبية. ثم يسأل: هل نحن أمام الاعتراض أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو برنامج بحث، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بحاشية مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن حجر: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=التاريخ الإسلامي والجرح السياسي] [العملية=تقدير المآلات] [نوع المعلومة=الاعتراض] [المخرج=برنامج بحث] [الخطر=إهمال سبب التأليف] [مصدر التحقق=حاشية] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 440: تحرير حدود العلم / التزكية والأخلاق

وحدة 440 - تحرير حدود العلم في التزكية والأخلاق. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع التزكية والأخلاق كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل النية، الإرادة، الهوى، العادة، الصحبة، المقامات، العلاج السلوكي والقلبي. ثم يسأل: هل نحن أمام التحقيق أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو رسم حجة، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بكتاب تأسيسي مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إسقاط القيد. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس الذهبي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=التزكية والأخلاق] [العملية=تحرير حدود العلم] [نوع المعلومة=التحقيق] [المخرج=رسم حجة] [الخطر=إسقاط القيد] [مصدر التحقق=كتاب تأسيسي] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 441: استخراج الأطروحة المركزية / الفقه المقارن والنوازل

وحدة 441 - استخراج الأطروحة المركزية في الفقه المقارن والنوازل. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الفقه المقارن والنوازل كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل المذهب، الدليل، العرف، الضرورة، اختلاف التنزيل، تغير الفتوى. ثم يسأل: هل نحن أمام التركيب أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو مصفوفة مصادر، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بفهرس رقمي مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس الغزالي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الفقه المقارن والنوازل] [العملية=استخراج الأطروحة المركزية] [نوع المعلومة=التركيب] [المخرج=مصفوفة مصادر] [الخطر=إهمال الطبعة] [مصدر التحقق=فهرس رقمي] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

عملية	خطرها	مخرجها
بناء الخريطة السببية	إهمال سبب التأليف	مصفوفة مصادر
اختبار الاعتراض	الاستشهاد الزخرفي	نموذج تركيبي
استحضار أقوال العلماء	التركيب غير الموسوم	برنامج بحث
المقارنة بين المدارس	إسقاط القيد	خريطة مفاهيم

ملحق تشغيلي 442: تفكيك المصطلح / اللغة والبيان وأصول التأويل

وحدة 442 - تفكيك المصطلح في اللغة والبيان وأصول التأويل. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع اللغة والبيان وأصول التأويل كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الحقيقة والمجاز، القرائن، النظم، السياق، الاشتراك، الحذف، البلاغة. ثم يسأل: هل نحن أمام الاستدراك أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو سجل قيود، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ برسالة جامعية مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس فخر الدين الرازي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=اللغة والبيان وأصول التأويل] [العملية=تفكيك المصطلح] [نوع المعلومة=الاستدراك] [المخرج=سجل قيود] [الخطر=تقديم النتيجة على الدليل] [مصدر التحقق=رسالة جامعية] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 443: تمييز مراتب اليقين / الرجال والطبقات والتراجم

وحدة 443 - تمييز مراتب اليقين في الرجال والطبقات والتراجم. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الرجال والطبقات والتراجم كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل حال الراوي، طبقته، شيوخه، تلاميذه، بيئته، مذهبه، دقة الرواية. ثم يسأل: هل نحن أمام التطبيق أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو قائمة إحالات، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بشرح موسع مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن تيمية: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الرجال والطبقات والتراجم] [العملية=تمييز مراتب اليقين] [نوع المعلومة=التطبيق] [المخرج=قائمة إحالات] [الخطر=إهمال سبب التأليف] [مصدر التحقق=شرح موسع] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 444: ربط العبارة بسياقها / الفتوى وبناء الحكم العملي

وحدة 444 - ربط العبارة بسياقها في الفتوى وبناء الحكم العملي. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الفتوى وبناء الحكم العملي كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل السؤال، حال المستفتي، مناط الحكم، قيود التنزيل، المآلات، حدود الجزم. ثم يسأل: هل نحن أمام النقل أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو خريطة مفاهيم، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمخطوط محقق مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إسقاط القيد. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن القيم: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الفتوى وبناء الحكم العملي] [العملية=ربط العبارة بسياقها] [نوع المعلومة=النقل] [المخرج=خريطة مفاهيم] [الخطر=إسقاط القيد] [مصدر التحقق=مخطوط محقق] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 445: تركيب المعاني المتناثرة / الاقتصاد والاجتماع الإسلامي

وحدة 445 - تركيب المعاني المتناثرة في الاقتصاد والاجتماع الإسلامي. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الاقتصاد والاجتماع الإسلامي كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل المال، الوقف، الزكاة، السوق، الحسبة، العدالة، العمران. ثم يسأل: هل نحن أمام الدلالة أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو محكمة اعتراض، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمقال محكم مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس الشاطبي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الاقتصاد والاجتماع الإسلامي] [العملية=تركيب المعاني المتناثرة] [نوع المعلومة=الدلالة] [المخرج=محكمة اعتراض] [الخطر=إهمال الطبعة] [مصدر التحقق=مقال محكم] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 446: اختبار الاعتراض / الفلسفة الإسلامية والمنطق

وحدة 446 - اختبار الاعتراض في الفلسفة الإسلامية والمنطق. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الفلسفة الإسلامية والمنطق كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل التصور، التصديق، البرهان، الجدل، الإلهيات، النفس، السببية، اللغة. ثم يسأل: هل نحن أمام الخلاف أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو نموذج تركيبي، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمختصر مدرسي مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن خلدون: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الفلسفة الإسلامية والمنطق] [العملية=اختبار الاعتراض] [نوع المعلومة=الخلاف] [المخرج=نموذج تركيبي] [الخطر=تقديم النتيجة على الدليل] [مصدر التحقق=مختصر مدرسي] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 447: المقارنة بين المدارس / الدراسات القرآنية والحديثية الرقمية

وحدة 447 - المقارنة بين المدارس في الدراسات القرآنية والحديثية الرقمية. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الدراسات القرآنية والحديثية الرقمية كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الفهارس، المتون الآلية، محركات البحث، OCR، الرسم البياني المعرفي. ثم يسأل: هل نحن أمام السياق أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو بطاقة خلاف، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمحاضرة علمية مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس السيوطي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الدراسات القرآنية والحديثية الرقمية] [العملية=المقارنة بين المدارس] [نوع المعلومة=السياق] [المخرج=بطاقة خلاف] [الخطر=إهمال سبب التأليف] [مصدر التحقق=محاضرة علمية] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 448: تقدير المآلات / تحقيق التراث والمخطوطات

وحدة 448 - تقدير المآلات في تحقيق التراث والمخطوطات. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع تحقيق التراث والمخطوطات كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل النسخ، السماعات، المقابلة، التصحيف، توثيق النص، اختلاف الطبعات. ثم يسأل: هل نحن أمام المقصد أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو قاموس مصطلحات، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بموسوعة مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إسقاط القيد. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس القرافي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=تحقيق التراث والمخطوطات] [العملية=تقدير المآلات] [نوع المعلومة=المقصد] [المخرج=قاموس مصطلحات] [الخطر=إسقاط القيد] [مصدر التحقق=موسوعة] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

عملية	خطرها	مخرجها
تحرير حدود العلم	إخراج العبارة من سياقها	رسم حجة
محكمة الهدم	خلط قول المؤلف بقول ناقله	محكمة اعتراض
استخراج الأطروحة المركزية	تقديم النتيجة على الدليل	ملخص فقري
صيد التفصيل الفرعي	تحويل المظنون إلى قطعي	قائمة إحالات

ملحق تشغيلي 449: تحرير حدود العلم / علوم القرآن والتفسير

وحدة 449 - تحرير حدود العلم في علوم القرآن والتفسير. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع علوم القرآن والتفسير كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل النص القرآني، أسباب النزول، القراءات، الدلالة، الترجيح التفسيري، أثر اللغة والسياق. ثم يسأل: هل نحن أمام النموذج أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو جدول أدلة، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بحاشية مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن عاشور: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=علوم القرآن والتفسير] [العملية=تحرير حدود العلم] [نوع المعلومة=النموذج] [المخرج=جدول أدلة] [الخطر=إهمال الطبعة] [مصدر التحقق=حاشية] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 450: استخراج الأطروحة المركزية / علوم الحديث والعلل

وحدة 450 - استخراج الأطروحة المركزية في علوم الحديث والعلل. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع علوم الحديث والعلل كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل السند، المتن، الاختلاف، العلل الخفية، طرق الجمع، درجات الاحتجاج، طبقات الرواة. ثم يسأل: هل نحن أمام المآل أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو ملخص فقري، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بكتاب تأسيسي مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس الإمام الشافعي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=علوم الحديث والعلل] [العملية=استخراج الأطروحة المركزية] [نوع المعلومة=المآل] [المخرج=ملخص فقري] [الخطر=تقديم النتيجة على الدليل] [مصدر التحقق=كتاب تأسيسي] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 451: تفكيك المصطلح / أصول الفقه والقواعد

وحدة 451 - تفكيك المصطلح في أصول الفقه والقواعد. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع أصول الفقه والقواعد كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الأمر والنهي، العموم والخصوص، القياس، الاستصحاب، المصالح، سد الذرائع، الترجيح. ثم يسأل: هل نحن أمام الاعتراض أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو برنامج بحث، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بفهرس رقمي مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس الخطيب البغدادي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=أصول الفقه والقواعد] [العملية=تفكيك المصطلح] [نوع المعلومة=الاعتراض] [المخرج=برنامج بحث] [الخطر=إهمال سبب التأليف] [مصدر التحقق=فهرس رقمي] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 452: تمييز مراتب اليقين / المقاصد والسياسة الشرعية

وحدة 452 - تمييز مراتب اليقين في المقاصد والسياسة الشرعية. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع المقاصد والسياسة الشرعية كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الكليات، المآلات، المصلحة، الضرورة، تنزيل الحكم، قوة الدولة والمجتمع. ثم يسأل: هل نحن أمام التحقيق أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو رسم حجة، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ برسالة جامعية مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إسقاط القيد. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن الصلاح: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=المقاصد والسياسة الشرعية] [العملية=تمييز مراتب اليقين] [نوع المعلومة=التحقيق] [المخرج=رسم حجة] [الخطر=إسقاط القيد] [مصدر التحقق=رسالة جامعية] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 453: ربط العبارة بسياقها / العقيدة والكلام والفرق

وحدة 453 - ربط العبارة بسياقها في العقيدة والكلام والفرق. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع العقيدة والكلام والفرق كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الصفات، القدر، النبوة، الإمامة، الإيمان، العقل والنقل، تشكل الفرق. ثم يسأل: هل نحن أمام التركيب أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو مصفوفة مصادر، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بشرح موسع مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس النووي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=العقيدة والكلام والفرق] [العملية=ربط العبارة بسياقها] [نوع المعلومة=التركيب] [المخرج=مصفوفة مصادر] [الخطر=إهمال الطبعة] [مصدر التحقق=شرح موسع] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 454: تركيب المعاني المتناثرة / السيرة والشمائل

وحدة 454 - تركيب المعاني المتناثرة في السيرة والشمائل. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع السيرة والشمائل كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الحدث، المقصد التربوي، البعد الحضاري، فقه الدعوة، إدارة المخالف، بناء الجماعة. ثم يسأل: هل نحن أمام الاستدراك أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو سجل قيود، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمخطوط محقق مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن حجر: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=السيرة والشمائل] [العملية=تركيب المعاني المتناثرة] [نوع المعلومة=الاستدراك] [المخرج=سجل قيود] [الخطر=تقديم النتيجة على الدليل] [مصدر التحقق=مخطوط محقق] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 455: اختبار الاعتراض / التاريخ الإسلامي والجرح السياسي

وحدة 455 - اختبار الاعتراض في التاريخ الإسلامي والجرح السياسي. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع التاريخ الإسلامي والجرح السياسي كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الرواية التاريخية، العصبية، الدولة، المال، القبائل، الذاكرة المذهبية. ثم يسأل: هل نحن أمام التطبيق أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو قائمة إحالات، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمقال محكم مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس الذهبي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=التاريخ الإسلامي والجرح السياسي] [العملية=اختبار الاعتراض] [نوع المعلومة=التطبيق] [المخرج=قائمة إحالات] [الخطر=إهمال سبب التأليف] [مصدر التحقق=مقال محكم] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

عملية	خطرها	مخرجها
تتبع الخلاف	التركيب غير الموسوم	برنامج بحث
ربط العبارة بسياقها	إسقاط القيد	خريطة مفاهيم

عملية	خطرها	مخرجها
كشف الفرضية الخفية	تسوية المختلف	جدول أدلة
تركيب المعاني المتناثرة	تضخيم الشاذ	سجل قيود

ملحق تشغيلي 456: المقارنة بين المدارس / التزكية والأخلاق

وحدة 456 - المقارنة بين المدارس في التزكية والأخلاق. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع التزكية والأخلاق كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل النية، الإرادة، الهوى، العادة، الصحبة، المقامات، العلاج السلوكي والقلبي. ثم يسأل: هل نحن أمام النقل أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو خريطة مفاهيم، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمختصر مدرسي مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إسقاط القيد. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس الغزالي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=التزكية والأخلاق] [العملية=المقارنة بين المدارس] [نوع المعلومة=النقل] [المخرج=خريطة مفاهيم] [الخطر=إسقاط القيد] [مصدر التحقق=مختصر مدرسي] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 457: تقدير المآلات / الفقه المقارن والنوازل

وحدة 457 - تقدير المآلات في الفقه المقارن والنوازل. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الفقه المقارن والنوازل كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل المذهب، الدليل، العرف، الضرورة، اختلاف التنزيل، تغير الفتوى. ثم يسأل: هل نحن أمام الدلالة أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو محكمة اعتراض، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمحاضرة علمية مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس فخر الدين الرازي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الفقه المقارن والنوازل] [العملية=تقدير المآلات] [نوع المعلومة=الدلالة] [المخرج=محكمة اعتراض] [الخطر=إهمال الطبعة] [مصدر التحقق=محاضرة علمية] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 458: تحرير حدود العلم / اللغة والبيان وأصول التأويل

وحدة 458 - تحرير حدود العلم في اللغة والبيان وأصول التأويل. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع اللغة والبيان وأصول التأويل كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الحقيقة والمجاز، القرائن، النظم، السياق، الاشتراك، الحذف، البلاغة. ثم يسأل: هل نحن أمام الخلاف أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو نموذج تركيبي، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بموسوعة مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن تيمية: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=اللغة والبيان وأصول التأويل] [العملية=تحرير حدود العلم] [نوع المعلومة=الخلاف] [المخرج=نموذج تركيبي] [الخطر=تقديم النتيجة على الدليل] [مصدر التحقق=موسوعة] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 459: استخراج الأطروحة المركزية / الرجال والطبقات والتراجم

وحدة 459 - استخراج الأطروحة المركزية في الرجال والطبقات والتراجم. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الرجال والطبقات والتراجم كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل حال الراوي، طبقته، شيوخه، تلاميذه، بيئته، مذهبه، دقة الرواية. ثم يسأل: هل نحن أمام السياق أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو بطاقة خلاف، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بحاشية مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن القيم: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الرجال والطبقات والتراجم] [العملية=استخراج الأطروحة المركزية] [نوع المعلومة=السياق] [المخرج=بطاقة خلاف] [الخطر=إهمال سبب التأليف] [مصدر التحقق=حاشية] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 460: تفكيك المصطلح / الفتوى وبناء الحكم العملي

وحدة 460 - تفكيك المصطلح في الفتوى وبناء الحكم العملي. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الفتوى وبناء الحكم العملي كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل السؤال، حال المستفتي، مناط الحكم، قيود التنزيل، المآلات، حدود الجزم. ثم يسأل: هل نحن أمام المقصد أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو قاموس مصطلحات، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بكتاب تأسيسي مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إسقاط القيد. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس الشاطبي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الفتوى وبناء الحكم العملي] [العملية=تفكيك المصطلح] [نوع المعلومة=المقصد] [المخرج=قاموس مصطلحات] [الخطر=إسقاط القيد] [مصدر التحقق=كتاب تأسيسي] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 461: تمييز مراتب اليقين / الاقتصاد والاجتماع الإسلامي

وحدة 461 - تمييز مراتب اليقين في الاقتصاد والاجتماع الإسلامي. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الاقتصاد والاجتماع الإسلامي كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل المال، الوقف، الزكاة، السوق، الحسبة، العدالة، العمران. ثم يسأل: هل نحن أمام النموذج أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو جدول أدلة، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بفهرس رقمي مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن خلدون: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الاقتصاد والاجتماع الإسلامي] [العملية=تمييز مراتب اليقين] [نوع المعلومة=النموذج] [المخرج=جدول أدلة] [الخطر=إهمال الطبعة] [مصدر التحقق=فهرس رقمي] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 462: ربط العبارة بسياقها / الفلسفة الإسلامية والمنطق

وحدة 462 - ربط العبارة بسياقها في الفلسفة الإسلامية والمنطق. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الفلسفة الإسلامية والمنطق كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل التصور، التصديق، البرهان، الجدل، الإلهيات، النفس، السببية، اللغة. ثم يسأل: هل نحن أمام المآل أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو ملخص فقري، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ برسالة جامعية مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس السيوطي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الفلسفة الإسلامية والمنطق] [العملية=ربط العبارة بسياقها] [نوع المعلومة=المآل] [المخرج=ملخص فقري] [الخطر=تقديم النتيجة على الدليل] [مصدر التحقق=رسالة جامعية] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

عملية	خطرها	مخرجها
المقارنة بين المدارس	تقديم النتيجة على الدليل	ملخص فقري
تحويل المسألة إلى نموذج	تحويل المظنون إلى قطعي	قائمة إحالات
تقدير المآلات	نسيان الخصم العلمي	قاموس مصطلحات
إنتاج أسئلة بحثية	إهمال سبب التأليف	مصفوفة مصادر

ملحق تشغيلي 463: تركيب المعاني المتناثرة / الدراسات القرآنية والحديثية الرقمية

وحدة 463 - تركيب المعاني المتناثرة في الدراسات القرآنية والحديثية الرقمية. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الدراسات القرآنية والحديثية الرقمية كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الفهارس، المتون الآلية، محركات

البحث، OCR، الرسم البياني المعرفي. ثم يسأل: هل نحن أمام الاعتراض أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو برنامج بحث، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بشرح موسع مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس القرافي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الدراسات القرآنية والحديثية الرقمية] [العملية=تركيب المعاني المتناثرة] [نوع المعلومة=الاعتراض] [المخرج=برنامج بحث] [الخطر=إهمال سبب التأليف] [مصدر التحقق=شرح موسع] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 464: اختبار الاعتراض / تحقيق التراث والمخطوطات

وحدة 464 - اختبار الاعتراض في تحقيق التراث والمخطوطات. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع تحقيق التراث والمخطوطات كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل النسخ، السماعات، المقابلة، التصحيف، توثيق النص، اختلاف الطبعات. ثم يسأل: هل نحن أمام التحقيق أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو رسم حجة، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمخطوط محقق مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إسقاط القيد. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن عاشور: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=تحقيق التراث والمخطوطات] [العملية=اختبار الاعتراض] [نوع المعلومة=التحقيق] [المخرج=رسم حجة] [الخطر=إسقاط القيد] [مصدر التحقق=مخطوط محقق] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 465: المقارنة بين المدارس / علوم القرآن والتفسير

وحدة 465 - المقارنة بين المدارس في علوم القرآن والتفسير. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع علوم القرآن والتفسير كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل النص القرآني، أسباب النزول، القراءات، الدلالة، الترجيح التفسيري، أثر اللغة والسياق. ثم يسأل: هل نحن أمام التركيب أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو مصفوفة مصادر، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمقال محكم مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس الإمام الشافعي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=علوم القرآن والتفسير] [العملية=المقارنة بين المدارس] [نوع المعلومة=التركيب] [المخرج=مصفوفة مصادر] [الخطر=إهمال الطبعة] [مصدر التحقق=مقال محكم] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 466: تقدير المآلات / علوم الحديث والعلل

وحدة 466 - تقدير المآلات في علوم الحديث والعلل. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع علوم الحديث والعلل كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل السند، المتن، الاختلاف، العلل الخفية، طرق الجمع، درجات الاحتجاج، طبقات الرواة. ثم يسأل: هل نحن أمام الاستدراك أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو سجل قيود، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمختصر مدرسي مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غير الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس الخطيب البغدادي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=علوم الحديث والعلل] [العملية=تقدير المآلات] [نوع المعلومة=الاستدراك] [المخرج=سجل قيود] [الخطر=تقديم النتيجة على الدليل] [مصدر التحقق=مختصر مدرسي] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 467: تحرير حدود العلم / أصول الفقه والقواعد

وحدة 467 - تحرير حدود العلم في أصول الفقه والقواعد. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع أصول الفقه والقواعد كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الأمر والنهي، العموم والخصوص، القياس، الاستصحاب، المصالح، سد الذرائع، الترجيح. ثم يسأل: هل نحن أمام التطبيق أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو قائمة إحالات، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمحاضرة علمية مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غير الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن الصلاح: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=أصول الفقه والقواعد] [العملية=تحرير حدود العلم] [نوع المعلومة=التطبيق] [المخرج=قائمة إحالات] [الخطر=إهمال سبب التأليف] [مصدر التحقق=محاضرة علمية] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 468: استخراج الأطروحة المركزية / المقاصد والسياسة الشرعية

وحدة 468 - استخراج الأطروحة المركزية في المقاصد والسياسة الشرعية. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع المقاصد والسياسة الشرعية كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الكليات، المآلات، المصلحة، الضرورة، تنزيل الحكم، قوة الدولة والمجتمع. ثم يسأل: هل نحن أمام النقل أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو خريطة مفاهيم، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بموسوعة مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إسقاط القيد. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس النووي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=المقاصد والسياسة الشرعية] [العملية=استخراج الأطروحة المركزية] [نوع المعلومة=النقل] [المخرج=خريطة مفاهيم] [الخطر=إسقاط القيد] [مصدر التحقق=موسوعة] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 469: تفكيك المصطلح / العقيدة والكلام والفرق

وحدة 469 - تفكيك المصطلح في العقيدة والكلام والفرق. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع العقيدة والكلام والفرق كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الصفات، القدر، النبوة، الإمامة، الإيمان، العقل والنقل، تشكل الفرق. ثم يسأل: هل نحن أمام الدلالة أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو محكمة اعتراض، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بحاشية مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن حجر: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=العقيدة والكلام والفرق] [العملية=تفكيك المصطلح] [نوع المعلومة=الدلالة] [المخرج=محكمة اعتراض] [الخطر=إهمال الطبعة] [مصدر التحقق=حاشية] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

عملية	خطرها	مخرجها
صيد التفصيل الفرعي	تسوية المختلف	جدول أدلة
تفكيك المصطلح	تضخيم الشاذ	سجل قيود
تعقب الدليل	إهمال الطبعة	بطاقة خلاف
تمييز مراتب اليقين	إخراج العبارة من سياقها	رسم حجة

ملحق تشغيلي 470: تمييز مراتب اليقين / السيرة والشمائل

وحدة 470 - تمييز مراتب اليقين في السيرة والشمائل. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع السيرة والشمائل كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الحدث، المقصد التربوي، البعد الحضاري، فقه الدعوة، إدارة المخالف، بناء الجماعة. ثم يسأل: هل نحن أمام الخلاف أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو نموذج تركيبي، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بكتاب تأسيسي مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس الذهبي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=السيرة والشمائل] [العملية=تمييز مراتب اليقين] [نوع المعلومة=الخلاف] [المخرج=نموذج تركيبي] [الخطر=تقديم النتيجة على الدليل] [مصدر التحقق=كتاب تأسيسي] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 471: ربط العبارة بسياقها / التاريخ الإسلامي والجرح السياسي

وحدة 471 - ربط العبارة بسياقها في التاريخ الإسلامي والجرح السياسي. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع التاريخ الإسلامي والجرح السياسي كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الرواية التاريخية، العصبية، الدولة، المال، القبائل، الذاكرة المذهبية. ثم يسأل: هل نحن أمام السياق أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو بطاقة خلاف، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بفهرس رقمي مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس الغزالي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=التاريخ الإسلامي والجرح السياسي] [العملية=ربط العبارة بسياقها] [نوع المعلومة=السياق] [المخرج=بطاقة خلاف] [الخطر=إهمال سبب التأليف] [مصدر التحقق=فهرس رقمي] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 472: تركيب المعاني المتناثرة / التزكية والأخلاق

وحدة 472 - تركيب المعاني المتناثرة في التزكية والأخلاق. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع التزكية والأخلاق كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل النية، الإرادة، الهوى، العادة، الصحبة، المقامات، العلاج السلوكي والقلبي. ثم يسأل: هل نحن أمام المقصد أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو قاموس مصطلحات، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ برسالة جامعية مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إسقاط القيد. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس فخر الدين الرازي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=التزكية والأخلاق] [العملية=تركيب المعاني المتناثرة] [نوع المعلومة=المقصد] [المخرج=قاموس مصطلحات] [الخطر=إسقاط القيد] [مصدر التحقق=رسالة جامعية] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 473: اختبار الاعتراض / الفقه المقارن والنوازل

وحدة 473 - اختبار الاعتراض في الفقه المقارن والنوازل. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الفقه المقارن والنوازل كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل المذهب، الدليل، العرف، الضرورة، اختلاف التنزيل، تغير الفتوى. ثم يسأل: هل نحن أمام النموذج أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو جدول أدلة، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بشرح موسع مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن تيمية: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الفقه المقارن والنوازل] [العملية=اختبار الاعتراض] [نوع المعلومة=النموذج] [المخرج=جدول أدلة] [الخطر=إهمال الطبعة] [مصدر التحقق=شرح موسع] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 474: المقارنة بين المدارس / اللغة والبيان وأصول التأويل

وحدة 474 - المقارنة بين المدارس في اللغة والبيان وأصول التأويل. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع اللغة والبيان وأصول التأويل كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الحقيقة والمجاز، القرائن، النظم، السياق، الاشتراك، الحذف، البلاغة. ثم يسأل: هل نحن أمام المآل أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو ملخص فقري، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمخطوط محقق مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن القيم: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=اللغة والبيان وأصول التأويل] [العملية=المقارنة بين المدارس] [نوع المعلومة=المآل] [المخرج=ملخص فقري] [الخطر=تقديم النتيجة على الدليل] [مصدر التحقق=مخطوط محقق] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 475: تقدير المآلات / الرجال والطبقات والتراجم

وحدة 475 - تقدير المآلات في الرجال والطبقات والتراجم. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الرجال والطبقات والتراجم كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل حال الراوي، طبقته، شيوخه، تلاميذه، بيئته، مذهبه، دقة الرواية. ثم يسأل: هل نحن أمام الاعتراض أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو برنامج بحث، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمقال محكم مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس الشاطبي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الرجال والطبقات والتراجم] [العملية=تقدير المآلات] [نوع المعلومة=الاعتراض] [المخرج=برنامج بحث] [الخطر=إهمال سبب التأليف] [مصدر التحقق=مقال محكم] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 476: تحرير حدود العلم / الفتوى وبناء الحكم العملي

وحدة 476 - تحرير حدود العلم في الفتوى وبناء الحكم العملي. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الفتوى وبناء الحكم العملي كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل السؤال، حال المستفتي، مناط الحكم، قيود التنزيل، المآلات، حدود الجزم. ثم يسأل: هل نحن أمام التحقيق أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو رسم حجة، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمختصر مدرسي مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إسقاط القيد. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن خلدون: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الفتوى وبناء الحكم العملي] [العملية=تحرير حدود العلم] [نوع المعلومة=التحقيق] [المخرج=رسم حجة] [الخطر=إسقاط القيد] [مصدر التحقق=مختصر مدرسي] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

عملية	خطرها	مخرجها
تركيب المعاني المتناثرة	نسيان الخصم العلمي	قاموس مصطلحات
بناء الخريطة السببية	إهمال سبب التأليف	مصفوفة مصادر
اختبار الاعتراض	الاستشهاد الزخرفي	نموذج تركيبي
استحضار أقوال العلماء	التركيب غير الموسوم	برنامج بحث

ملحق تشغيلي 477: استخراج الأطروحة المركزية / الاقتصاد والاجتماع الإسلامي

وحدة 477 - استخراج الأطروحة المركزية في الاقتصاد والاجتماع الإسلامي. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الاقتصاد والاجتماع الإسلامي كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل المال، الوقف، الزكاة، السوق، الحسبة، العدالة، العمران. ثم يسأل: هل نحن أمام التركيب أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو مصفوفة مصادر، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمحاضرة علمية مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس السيوطي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الاقتصاد والاجتماع الإسلامي] [العملية=استخراج الأطروحة المركزية] [نوع المعلومة=التركيب] [المخرج=مصفوفة مصادر] [الخطر=إهمال الطبعة] [مصدر التحقق=محاضرة علمية] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 478: تفكيك المصطلح / الفلسفة الإسلامية والمنطق

وحدة 478 - تفكيك المصطلح في الفلسفة الإسلامية والمنطق. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الفلسفة الإسلامية والمنطق كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل التصور، التصديق، البرهان، الجدل، الإلهيات، النفس، السببية، اللغة. ثم يسأل: هل نحن أمام الاستدراك أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو سجل قيود، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بموسوعة مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس القرافي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الفلسفة الإسلامية والمنطق] [العملية=تفكيك المصطلح] [نوع المعلومة=الاستدراك] [المخرج=سجل قيود] [الخطر=تقديم النتيجة على الدليل] [مصدر التحقق=موسوعة] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 479: تمييز مراتب اليقين / الدراسات القرآنية والحديثية الرقمية

وحدة 479 - تمييز مراتب اليقين في الدراسات القرآنية والحديثية الرقمية. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الدراسات القرآنية والحديثية الرقمية كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الفهارس، المتون الآلية، محركات البحث، OCR، الرسم البياني المعرفي. ثم يسأل: هل نحن أمام التطبيق أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو قائمة إحالات، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بحاشية مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن عاشور: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الدراسات القرآنية والحديثية الرقمية] [العملية=تمييز مراتب اليقين] [نوع المعلومة=التطبيق] [المخرج=قائمة إحالات] [الخطر=إهمال سبب التأليف] [مصدر التحقق=حاشية] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 480: ربط العبارة بسياقها / تحقيق التراث والمخطوطات

وحدة 480 - ربط العبارة بسياقها في تحقيق التراث والمخطوطات. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع تحقيق التراث والمخطوطات كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل النسخ، السماعات، المقابلة، التصحيف، توثيق النص، اختلاف الطبعات. ثم يسأل: هل نحن أمام النقل أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو خريطة مفاهيم، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بكتاب تأسيسي مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إسقاط القيد. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس الإمام الشافعي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=تحقيق التراث والمخطوطات] [العملية=ربط العبارة بسياقها] [نوع المعلومة=النقل] [المخرج=خريطة مفاهيم] [الخطر=إسقاط القيد] [مصدر التحقق=كتاب تأسيسي] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 481: تركيب المعاني المتناثرة / علوم القرآن والتفسير

وحدة 481 - تركيب المعاني المتناثرة في علوم القرآن والتفسير. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع علوم القرآن والتفسير كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل النص القرآني، أسباب النزول، القراءات، الدلالة، الترجيح التفسيري، أثر اللغة والسياق. ثم يسأل: هل نحن أمام الدلالة أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو محكمة اعتراض، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بفهرس رقمي مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس الخطيب البغدادي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=علوم القرآن والتفسير] [العملية=تركيب المعاني المتناثرة] [نوع المعلومة=الدلالة] [المخرج=محكمة اعتراض] [الخطر=إهمال الطبعة] [مصدر التحقق=فهرس رقمي] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 482: اختبار الاعتراض / علوم الحديث والعلل

وحدة 482 - اختبار الاعتراض في علوم الحديث والعلل. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع علوم الحديث والعلل كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل السند، المتن، الاختلاف، العلل الخفية، طرق الجمع، درجات الاحتجاج، طبقات الرواة. ثم يسأل: هل نحن أمام الخلاف أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو نموذج تركيبي، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ برسالة جامعية مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن الصلاح: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=علوم الحديث والعلل] [العملية=اختبار الاعتراض] [نوع المعلومة=الخلاف] [المخرج=نموذج تركيبي] [الخطر=تقديم النتيجة على الدليل] [مصدر التحقق=رسالة جامعية] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 483: المقارنة بين المدارس / أصول الفقه والقواعد

وحدة 483 - المقارنة بين المدارس في أصول الفقه والقواعد. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع أصول الفقه والقواعد كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الأمر والنهي، العموم والخصوص، القياس، الاستصحاب، المصالح، سد الذرائع، الترجيح. ثم يسأل: هل نحن أمام السياق أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو بطاقة خلاف، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بشرح موسع مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غير الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس النووي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=أصول الفقه والقواعد] [العملية=المقارنة بين المدارس] [نوع المعلومة=السياق] [المخرج=بطاقة خلاف] [الخطر=إهمال سبب التأليف] [مصدر التحقق=شرح موسع] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

عملية	خطرها	مخرجها
إنتاج أسئلة بحثية	إهمال الطبعة	بطاقة خلاف
تحرير حدود العلم	إخراج العبارة من سياقها	رسم حجة
محكمة الهدم	خلط قول المؤلف بقول ناقله	محكمة اعتراض
استخراج الأطروحة المركزية	تقديم النتيجة على الدليل	ملخص فقري

ملحق تشغيلي 484: تقدير المآلات / المقاصد والسياسة الشرعية

وحدة 484 - تقدير المآلات في المقاصد والسياسة الشرعية. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع المقاصد والسياسة الشرعية كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الكليات، المآلات، المصلحة، الضرورة، تنزيل الحكم، قوة الدولة والمجتمع. ثم يسأل: هل نحن أمام المقصد أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو قاموس مصطلحات، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمخطوط محقق مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غير الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إسقاط القيد. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن حجر: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=المقاصد والسياسة الشرعية] [العملية=تقدير المآلات] [نوع المعلومة=المقصد] [المخرج=قاموس مصطلحات] [الخطر=إسقاط القيد] [مصدر التحقق=مخطوط محقق] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 485: تحرير حدود العلم / العقيدة والكلام والفرق

وحدة 485 - تحرير حدود العلم في العقيدة والكلام والفرق. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع العقيدة والكلام والفرق كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الصفات، القدر، النبوة، الإمامة، الإيمان، العقل والنقل، تشكل

الفرق. ثم يسأل: هل نحن أمام النموذج أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو جدول أدلة، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمقال محكم مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس الذهبي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=العقيدة والكلام والفرق] [العملية=تحرير حدود العلم] [نوع المعلومة=النموذج] [المخرج=جدول أدلة] [الخطر=إهمال الطبعة] [مصدر التحقق=مقال محكم] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 486: استخراج الأطروحة المركزية / السيرة والشمائل

وحدة 486 - استخراج الأطروحة المركزية في السيرة والشمائل. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع السيرة والشمائل كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الحدث، المقصد التربوي، البعد الحضاري، فقه الدعوة، إدارة المخالف، بناء الجماعة. ثم يسأل: هل نحن أمام المآل أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو ملخص فقري، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمختصر مدرسي مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس الغزالي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=السيرة والشمائل] [العملية=استخراج الأطروحة المركزية] [نوع المعلومة=المآل] [المخرج=ملخص فقري] [الخطر=تقديم النتيجة على الدليل] [مصدر التحقق=مختصر مدرسي] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 487: تفكيك المصطلح / التاريخ الإسلامي والجرح السياسي

وحدة 487 - تفكيك المصطلح في التاريخ الإسلامي والجرح السياسي. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع التاريخ الإسلامي والجرح السياسي كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الرواية التاريخية، العصبية، الدولة، المال، القبائل، الذاكرة المذهبية. ثم يسأل: هل نحن أمام الاعتراض أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو برنامج بحث، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمحاضرة علمية مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس فخر الدين الرازي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=التاريخ الإسلامي والجرح السياسي] [العملية=تفكيك المصطلح] [نوع المعلومة=الاعتراض] [المخرج=برنامج بحث] [الخطر=إهمال سبب التأليف] [مصدر التحقق=محاضرة علمية] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 488: تمييز مراتب اليقين / التزكية والأخلاق

وحدة 488 - تمييز مراتب اليقين في التزكية والأخلاق. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع التزكية والأخلاق كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل النية، الإرادة، الهوى، العادة، الصحبة، المقامات، العلاج السلوكي والقلبي. ثم يسأل: هل نحن أمام التحقيق أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو رسم حجة، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بموسوعة مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إسقاط القيد. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن تيمية: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=التزكية والأخلاق] [العملية=تمييز مراتب اليقين] [نوع المعلومة=التحقيق] [المخرج=رسم حجة] [الخطر=إسقاط القيد] [مصدر التحقق=موسوعة] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 489: ربط العبارة بسياقها / الفقه المقارن والنوازل

وحدة 489 - ربط العبارة بسياقها في الفقه المقارن والنوازل. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الفقه المقارن والنوازل كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل المذهب، الدليل، العرف، الضرورة، اختلاف التنزيل، تغير الفتوى. ثم يسأل: هل نحن أمام التركيب أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو مصفوفة مصادر، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بحاشية مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن القيم: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الفقه المقارن والنوازل] [العملية=ربط العبارة بسياقها] [نوع المعلومة=التركيب] [المخرج=مصفوفة مصادر] [الخطر=إهمال الطبعة] [مصدر التحقق=حاشية] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 490: تركيب المعاني المتناثرة / اللغة والبيان وأصول التأويل

وحدة 490 - تركيب المعاني المتناثرة في اللغة والبيان وأصول التأويل. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع اللغة والبيان وأصول التأويل كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الحقيقة والمجاز، القرائن، النظم، السياق، الاشتراك، الحذف، البلاغة. ثم يسأل: هل نحن أمام الاستدراك أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو سجل قيود، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بكتاب تأسيسي مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غير الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس الشاطبي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=اللغة والبيان وأصول التأويل] [العملية=تركيب المعاني المتناثرة] [نوع المعلومة=الاستدراك] [المخرج=سجل قيود] [الخطر=تقديم النتيجة على الدليل] [مصدر التحقق=كتاب تأسيسي] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

عملية	خطرها	مخرجها
تمييز مراتب اليقين	الاستشهاد الزخرفي	نموذج تركيبي
تتبع الخلاف	التركيب غير الموسوم	برنامج بحث
ربط العبارة بسياقها	إسقاط القيد	خريطة مفاهيم
كشف الفرضية الخفية	تسوية المختلف	جدول أدلة

ملحق تشغيلي 491: اختبار الاعتراض / الرجال والطبقات والتراجم

وحدة 491 - اختبار الاعتراض في الرجال والطبقات والتراجم. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الرجال والطبقات والتراجم كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل حال الراوي، طبقته، شيوخه، تلاميذه، بيئته، مذهبه، دقة الرواية. ثم يسأل: هل نحن أمام التطبيق أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو قائمة إحالات، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بفهرس رقمي مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غير الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن خلدون: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الرجال والطبقات والتراجم] [العملية=اختبار الاعتراض] [نوع المعلومة=التطبيق] [المخرج=قائمة إحالات] [الخطر=إهمال سبب التأليف] [مصدر التحقق=فهرس رقمي] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 492: المقارنة بين المدارس / الفتوى وبناء الحكم العملي

وحدة 492 - المقارنة بين المدارس في الفتوى وبناء الحكم العملي. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الفتوى وبناء الحكم العملي كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل السؤال، حال المستفتي، مناط الحكم، قيود التنزيل، المآلات، حدود الجزم. ثم يسأل: هل نحن أمام النقل أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو خريطة مفاهيم، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ برسالة جامعية مناسبة، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غير الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إسقاط القيد. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس السيوطي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الفتوى وبناء الحكم العملي] [العملية=المقارنة بين المدارس] [نوع المعلومة=النقل] [المخرج=خريطة مفاهيم] [الخطر=إسقاط القيد] [مصدر التحقق=رسالة جامعية] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 493: تقدير المآلات / الاقتصاد والاجتماع الإسلامي

وحدة 493 - تقدير المآلات في الاقتصاد والاجتماع الإسلامي. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الاقتصاد والاجتماع الإسلامي كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل المال، الوقف، الزكاة، السوق، الحسبة، العدالة، العمران. ثم يسأل: هل نحن أمام الدلالة أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو محكمة اعتراض، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بشرح موسع مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس القرافي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الاقتصاد والاجتماع الإسلامي] [العملية=تقدير المآلات] [نوع المعلومة=الدلالة] [المخرج=محكمة اعتراض] [الخطر=إهمال الطبعة] [مصدر التحقق=شرح موسع] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 494: تحرير حدود العلم / الفلسفة الإسلامية والمنطق

وحدة 494 - تحرير حدود العلم في الفلسفة الإسلامية والمنطق. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الفلسفة الإسلامية والمنطق كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل التصور، التصديق، البرهان، الجدل، الإلهيات، النفس، السببية، اللغة. ثم يسأل: هل نحن أمام الخلاف أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو نموذج تركيبي، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمخطوط محقق مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن عاشور: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الفلسفة الإسلامية والمنطق] [العملية=تحرير حدود العلم] [نوع المعلومة=الخلاف] [المخرج=نموذج تركيبي] [الخطر=تقديم النتيجة على الدليل] [مصدر التحقق=مخطوط محقق] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 495: استخراج الأطروحة المركزية / الدراسات القرآنية والحديثية الرقمية

وحدة 495 - استخراج الأطروحة المركزية في الدراسات القرآنية والحديثية الرقمية. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الدراسات القرآنية والحديثية الرقمية كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الفهارس، المتون الآلية، محركات البحث، OCR، الرسم البياني المعرفي. ثم يسأل: هل نحن أمام السياق أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو بطاقة خلاف، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمقال محكم مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس الإمام الشافعي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الدراسات القرآنية والحديثية الرقمية] [العملية=استخراج الأطروحة المركزية] [نوع المعلومة=السياق] [المخرج=بطاقة خلاف] [الخطر=إهمال سبب التأليف] [مصدر التحقق=مقال محكم] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 496: تفكيك المصطلح / تحقيق التراث والمخطوطات

وحدة 496 - تفكيك المصطلح في تحقيق التراث والمخطوطات. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع تحقيق التراث والمخطوطات كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل النسخ، السماعات، المقابلة، التصحيف، توثيق النص، اختلاف الطبعات. ثم يسأل: هل نحن أمام المقصد أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو قاموس مصطلحات، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمختصر مدرسي مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إسقاط القيد. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس الخطيب البغدادي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=تحقيق التراث والمخطوطات] [العملية=تفكيك المصطلح] [نوع المعلومة=المقصد] [المخرج=قاموس مصطلحات] [الخطر=إسقاط القيد] [مصدر التحقق=مختصر مدرسي] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 497: تمييز مراتب اليقين / علوم القرآن والتفسير

وحدة 497 - تمييز مراتب اليقين في علوم القرآن والتفسير. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع علوم القرآن والتفسير كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل النص القرآني، أسباب النزول، القراءات، الدلالة، الترجيح التفسيري، أثر اللغة والسياق. ثم يسأل: هل نحن أمام النموذج أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو جدول أدلة، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمحاضرة علمية مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن الصلاح: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=علوم القرآن والتفسير] [العملية=تمييز مراتب اليقين] [نوع المعلومة=النموذج] [المخرج=جدول أدلة] [الخطر=إهمال الطبعة] [مصدر التحقق=محاضرة علمية] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

عملية	خطرها	مخرجها
استحضار أقوال العلماء	خلط قول المؤلف بقول ناقله	محكمة اعتراض
المقارنة بين المدارس	تقديم النتيجة على الدليل	ملخص فقري
تحويل المسألة إلى نموذج	تحويل المظنون إلى قطعي	قائمة إحالات
تقدير المآلات	نسيان الخصم العلمي	قاموس مصطلحات

ملحق تشغيلي 498: ربط العبارة بسياقها / علوم الحديث والعلل

وحدة 498 - ربط العبارة بسياقها في علوم الحديث والعلل. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع علوم الحديث والعلل كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل السند، المتن، الاختلاف، العلل الخفية، طرق الجمع، درجات الاحتجاج، طبقات الرواة. ثم يسأل: هل نحن أمام المآل أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو ملخص فقري، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بموسوعة مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس النووي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=علوم الحديث والعلل] [العملية=ربط العبارة بسياقها] [نوع المعلومة=المآل] [المخرج=ملخص فقري] [الخطر=تقديم النتيجة على الدليل] [مصدر التحقق=موسوعة] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 499: تركيب المعاني المتناثرة / أصول الفقه والقواعد

وحدة 499 - تركيب المعاني المتناثرة في أصول الفقه والقواعد. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع أصول الفقه والقواعد كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الأمر والنهي، العموم والخصوص، القياس، الاستصحاب، المصالح، سد الذرائع، الترجيح. ثم يسأل: هل نحن أمام الاعتراض أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو برنامج بحث، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بحاشية مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن حجر: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=أصول الفقه والقواعد] [العملية=تركيب المعاني المتناثرة] [نوع المعلومة=الاعتراض] [المخرج=برنامج بحث] [الخطر=إهمال سبب التأليف] [مصدر التحقق=حاشية] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 500: اختبار الاعتراض / المقاصد والسياسة الشرعية

وحدة 500 - اختبار الاعتراض في المقاصد والسياسة الشرعية. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع المقاصد والسياسة الشرعية كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الكليات، المآلات، المصلحة، الضرورة، تنزيل الحكم، قوة الدولة والمجتمع. ثم يسأل: هل نحن أمام التحقيق أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو رسم حجة، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بكتاب تأسيسي مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غير الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إسقاط القيد. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس الذهبي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=المقاصد والسياسة الشرعية] [العملية=اختبار الاعتراض] [نوع المعلومة=التحقيق] [المخرج=رسم حجة] [الخطر=إسقاط القيد] [مصدر التحقق=كتاب تأسيسي] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 501: المقارنة بين المدارس / العقيدة والكلام والفرق

وحدة 501 - المقارنة بين المدارس في العقيدة والكلام والفرق. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع العقيدة والكلام والفرق كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الصفات، القدر، النبوة، الإمامة، الإيمان، العقل والنقل، تشكل الفرق. ثم يسأل: هل نحن أمام التركيب أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو مصفوفة مصادر، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بفهرس رقمي مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غير الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس الغزالي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=العقيدة والكلام والفرق] [العملية=المقارنة بين المدارس] [نوع المعلومة=التركيب] [المخرج=مصفوفة مصادر] [الخطر=إهمال الطبعة] [مصدر التحقق=فهرس رقمي] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 502: تقدير المآلات / السيرة والشمائل

وحدة 502 - تقدير المآلات في السيرة والشمائل. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع السيرة والشمائل كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الحدث، المقصد التربوي، البعد الحضاري، فقه الدعوة، إدارة المخالف، بناء الجماعة. ثم يسأل: هل نحن أمام الاستدراك أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو سجل قيود، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ برسالة جامعية مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس فخر الدين الرازي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=السيرة والشمائل] [العملية=تقدير المآلات] [نوع المعلومة=الاستدراك] [المخرج=سجل قيود] [الخطر=تقديم النتيجة على الدليل] [مصدر التحقق=رسالة جامعية] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 503: تحرير حدود العلم / التاريخ الإسلامي والجرح السياسي

وحدة 503 - تحرير حدود العلم في التاريخ الإسلامي والجرح السياسي. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع التاريخ الإسلامي والجرح السياسي كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الرواية التاريخية، العصبية، الدولة، المال، القبائل، الذاكرة المذهبية. ثم يسأل: هل نحن أمام التطبيق أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو قائمة إحالات، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بشرح موسع مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن تيمية: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=التاريخ الإسلامي والجرح السياسي] [العملية=تحرير حدود العلم] [نوع المعلومة=التطبيق] [المخرج=قائمة إحالات] [الخطر=إهمال سبب التأليف] [مصدر التحقق=شرح موسع] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 504: استخراج الأطروحة المركزية / التزكية والأخلاق

وحدة 504 - استخراج الأطروحة المركزية في التزكية والأخلاق. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع التزكية والأخلاق كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل النية، الإرادة، الهوى، العادة، الصحبة، المقامات، العلاج السلوكي والقلبي. ثم يسأل: هل نحن أمام النقل أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو خريطة مفاهيم، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمخطوط محقق مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إسقاط القيد. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن القيم: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=التزكية والأخلاق] [العملية=استخراج الأطروحة المركزية] [نوع المعلومة=النقل] [المخرج=خريطة مفاهيم] [الخطر=إسقاط القيد] [مصدر التحقق=مخطوط محقق] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

عملية	خطرها	مخرجها
استخراج الأطروحة المركزية	إسقاط القيد	خريطة مفاهيم
صيد التفصيل الفرعي	تسوية المختلف	جدول أدلة
تفكيك المصطلح	تضخيم الشاذ	سجل قيود
تعقب الدليل	إهمال الطبعة	بطاقة خلاف

ملحق تشغيلي 505: تفكيك المصطلح / الفقه المقارن والنوازل

وحدة 505 - تفكيك المصطلح في الفقه المقارن والنوازل. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الفقه المقارن والنوازل كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل المذهب، الدليل، العرف، الضرورة، اختلاف التنزيل، تغير الفتوى. ثم يسأل: هل نحن أمام الدلالة أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو محكمة اعتراض، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمقال محكم مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس الشاطبي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الفقه المقارن والنوازل] [العملية=تفكيك المصطلح] [نوع المعلومة=الدلالة] [المخرج=محكمة اعتراض] [الخطر=إهمال الطبعة] [مصدر التحقق=مقال محكم] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 506: تمييز مراتب اليقين / اللغة والبيان وأصول التأويل

وحدة 506 - تمييز مراتب اليقين في اللغة والبيان وأصول التأويل. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع اللغة والبيان وأصول التأويل كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الحقيقة والمجاز، القرائن، النظم، السياق، الاشتراك، الحذف، البلاغة. ثم يسأل: هل نحن أمام الخلاف أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو نموذج تركيبي، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمختصر مدرسي مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن خلدون: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=اللغة والبيان وأصول التأويل] [العملية=تمييز مراتب اليقين] [نوع المعلومة=الخلاف] [المخرج=نموذج تركيبي] [الخطر=تقديم النتيجة على الدليل] [مصدر التحقق=مختصر مدرسي] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 507: ربط العبارة بسياقها / الرجال والطبقات والتراجم

وحدة 507 - ربط العبارة بسياقها في الرجال والطبقات والتراجم. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الرجال والطبقات والتراجم كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل حال الراوي، طبقته، شيوخه، تلاميذه، بيئته، مذهبه، دقة الرواية. ثم يسأل: هل نحن أمام السياق أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو بطاقة خلاف، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمحاضرة علمية مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس السيوطي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الرجال والطبقات والتراجم] [العملية=ربط العبارة بسياقها] [نوع المعلومة=السياق] [المخرج=بطاقة خلاف] [الخطر=إهمال سبب التأليف] [مصدر التحقق=محاضرة علمية] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 508: تركيب المعاني المتناثرة / الفتوى وبناء الحكم العملي

وحدة 508 - تركيب المعاني المتناثرة في الفتوى وبناء الحكم العملي. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الفتوى وبناء الحكم العملي كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل السؤال، حال المستفتي، مناط الحكم، قيود التنزيل، المآلات، حدود الجزم. ثم يسأل: هل نحن أمام المقصد أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو قاموس مصطلحات، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بموسوعة مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إسقاط القيد. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس القرافي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الفتوى وبناء الحكم العملي] [العملية=تركيب المعاني المتناثرة] [نوع المعلومة=المقصد] [المخرج=قاموس مصطلحات] [الخطر=إسقاط القيد] [مصدر التحقق=موسوعة] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 509: اختبار الاعتراض / الاقتصاد والاجتماع الإسلامي

وحدة 509 - اختبار الاعتراض في الاقتصاد والاجتماع الإسلامي. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الاقتصاد والاجتماع الإسلامي كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل المال، الوقف، الزكاة، السوق، الحسبة، العدالة، العمران. ثم يسأل: هل نحن أمام النموذج أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو جدول أدلة، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بحاشية مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن عاشور: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الاقتصاد والاجتماع الإسلامي] [العملية=اختبار الاعتراض] [نوع المعلومة=النموذج] [المخرج=جدول أدلة] [الخطر=إهمال الطبعة] [مصدر التحقق=حاشية] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 510: المقارنة بين المدارس / الفلسفة الإسلامية والمنطق

وحدة 510 - المقارنة بين المدارس في الفلسفة الإسلامية والمنطق. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الفلسفة الإسلامية والمنطق كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل التصور، التصديق، البرهان، الجدل، الإلهيات، النفس، السببية، اللغة. ثم يسأل: هل نحن أمام المآل أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو ملخص فقري، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بكتاب تأسيسي مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غير الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس الإمام الشافعي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الفلسفة الإسلامية والمنطق] [العملية=المقارنة بين المدارس] [نوع المعلومة=المآل] [المخرج=ملخص فقري] [الخطر=تقديم النتيجة على الدليل] [مصدر التحقق=كتاب تأسيسي] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 511: تقدير المآلات / الدراسات القرآنية والحديثية الرقمية

وحدة 511 - تقدير المآلات في الدراسات القرآنية والحديثية الرقمية. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الدراسات القرآنية والحديثية الرقمية كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الفهارس، المتون الآلية، محركات البحث، OCR، الرسم البياني المعرفي. ثم يسأل: هل نحن أمام الاعتراض أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو برنامج بحث، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بفهرس رقمي مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غير الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس الخطيب البغدادي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الدراسات القرآنية والحديثية الرقمية] [العملية=تقدير المآلات] [نوع المعلومة=الاعتراض] [المخرج=برنامج بحث] [الخطر=إهمال سبب التأليف] [مصدر التحقق=فهرس رقمي] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

عملية	خطرها	مخرجها
كشف الفرضية الخفية	تحويل المظنون إلى قطعي	قائمة إحالات
تركيب المعاني المتناثرة	نسيان الخصم العلمي	قاموس مصطلحات

عملية	خطرها	مخرجها
بناء الخريطة السببية	إهمال سبب التأليف	مصفوفة مصادر
اختبار الاعتراض	الاستشهاد الزخرفي	نموذج تركيبي

ملحق تشغيلي 512: تحرير حدود العلم / تحقيق التراث والمخطوطات

وحدة 512 - تحرير حدود العلم في تحقيق التراث والمخطوطات. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع تحقيق التراث والمخطوطات كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل النسخ، السماعات، المقابلة، التصحيف، توثيق النص، اختلاف الطبعات. ثم يسأل: هل نحن أمام التحقيق أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو رسم حجة، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ برسالة جامعية مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إسقاط القيد. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن الصلاح: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=تحقيق التراث والمخطوطات] [العملية=تحرير حدود العلم] [نوع المعلومة=التحقيق] [المخرج=رسم حجة] [الخطر=إسقاط القيد] [مصدر التحقق=رسالة جامعية] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 513: استخراج الأطروحة المركزية / علوم القرآن والتفسير

وحدة 513 - استخراج الأطروحة المركزية في علوم القرآن والتفسير. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع علوم القرآن والتفسير كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل النص القرآني، أسباب النزول، القراءات، الدلالة، الترجيح التفسيري، أثر اللغة والسياق. ثم يسأل: هل نحن أمام التركيب أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو مصفوفة مصادر، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بشرح موسع مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس النووي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=علوم القرآن والتفسير] [العملية=استخراج الأطروحة المركزية] [نوع المعلومة=التركيب] [المخرج=مصفوفة مصادر] [الخطر=إهمال الطبعة] [مصدر التحقق=شرح موسع] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 514: تفكيك المصطلح / علوم الحديث والعلل

وحدة 514 - تفكيك المصطلح في علوم الحديث والعلل. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع علوم الحديث والعلل كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل السند، المتن، الاختلاف، العلل الخفية، طرق الجمع، درجات الاحتجاج، طبقات الرواة. ثم يسأل: هل نحن أمام الاستدراك أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو سجل قيود، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمخطوط محقق مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن حجر: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=علوم الحديث والعلل] [العملية=تفكيك المصطلح] [نوع المعلومة=الاستدراك] [المخرج=سجل قيود] [الخطر=تقديم النتيجة على الدليل] [مصدر التحقق=مخطوط محقق] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 515: تمييز مراتب اليقين / أصول الفقه والقواعد

وحدة 515 - تمييز مراتب اليقين في أصول الفقه والقواعد. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع أصول الفقه والقواعد كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الأمر والنهي، العموم والخصوص، القياس، الاستصحاب، المصالح، سد الذرائع، الترجيح. ثم يسأل: هل نحن أمام التطبيق أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو قائمة إحالات، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمقال محكم مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس الذهبي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=أصول الفقه والقواعد] [العملية=تمييز مراتب اليقين] [نوع المعلومة=التطبيق] [المخرج=قائمة إحالات] [الخطر=إهمال سبب التأليف] [مصدر التحقق=مقال محكم] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 516: ربط العبارة بسياقها / المقاصد والسياسة الشرعية

وحدة 516 - ربط العبارة بسياقها في المقاصد والسياسة الشرعية. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع المقاصد والسياسة الشرعية كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الكليات، المآلات، المصلحة، الضرورة، تنزيل الحكم، قوة الدولة والمجتمع. ثم يسأل: هل نحن أمام النقل أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو خريطة مفاهيم، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمختصر مدرسي مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إسقاط القيد. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس الغزالي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=المقاصد والسياسة الشرعية] [العملية=ربط العبارة بسياقها] [نوع المعلومة=النقل] [المخرج=خريطة مفاهيم] [الخطر=إسقاط القيد] [مصدر التحقق=مختصر مدرسي] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 517: تركيب المعاني المتناثرة / العقيدة والكلام والفرق

وحدة 517 - تركيب المعاني المتناثرة في العقيدة والكلام والفرق. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع العقيدة والكلام والفرق كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الصفات، القدر، النبوة، الإمامة، الإيمان، العقل والنقل، تشكل الفرق. ثم يسأل: هل نحن أمام الدلالة أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو محكمة اعتراض، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمحاضرة علمية مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غير الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس فخر الدين الرازي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=العقيدة والكلام والفرق] [العملية=تركيب المعاني المتناثرة] [نوع المعلومة=الدلالة] [المخرج=محكمة اعتراض] [الخطر=إهمال الطبعة] [مصدر التحقق=محاضرة علمية] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 518: اختبار الاعتراض / السيرة والشمائل

وحدة 518 - اختبار الاعتراض في السيرة والشمائل. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع السيرة والشمائل كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الحدث، المقصد التربوي، البعد الحضاري، فقه الدعوة، إدارة المخالف، بناء الجماعة. ثم يسأل: هل نحن أمام الخلاف أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو نموذج تركيبي، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بموسوعة مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن تيمية: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=السيرة والشمائل] [العملية=اختبار الاعتراض] [نوع المعلومة=الخلاف] [المخرج=نموذج تركيبي] [الخطر=تقديم النتيجة على الدليل] [مصدر التحقق=موسوعة] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

عملية	خطرها	مخرجها
تقدير المآلات	تضخيم الشاذ	سجل قيود
إنتاج أسئلة بحثية	إهمال الطبعة	بطاقة خلاف
تحرير حدود العلم	إخراج العبارة من سياقها	رسم حجة
محكمة الهدم	خلط قول المؤلف بقول ناقله	محكمة اعتراض

ملحق تشغيلي 519: المقارنة بين المدارس / التاريخ الإسلامي والجرح السياسي

وحدة 519 - المقارنة بين المدارس في التاريخ الإسلامي والجرح السياسي. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع التاريخ الإسلامي والجرح السياسي كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الرواية التاريخية، العصبية، الدولة، المال،

القبائل، الذاكرة المذهبية. ثم يسأل: هل نحن أمام السياق أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو بطاقة خلاف، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بحاشية مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن القيم: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=التاريخ الإسلامي والجرح السياسي] [العملية=المقارنة بين المدارس] [نوع المعلومة=السياق] [المخرج=بطاقة خلاف] [الخطر=إهمال سبب التأليف] [مصدر التحقق=حاشية] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 520: تقدير المآلات / التزكية والأخلاق

وحدة 520 - تقدير المآلات في التزكية والأخلاق. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع التزكية والأخلاق كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل النية، الإرادة، الهوى، العادة، الصحبة، المقامات، العلاج السلوكي والقلبي. ثم يسأل: هل نحن أمام المقصد أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو قاموس مصطلحات، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بكتاب تأسيسي مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إسقاط القيد. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس الشاطبي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=التزكية والأخلاق] [العملية=تقدير المآلات] [نوع المعلومة=المقصد] [المخرج=قاموس مصطلحات] [الخطر=إسقاط القيد] [مصدر التحقق=كتاب تأسيسي] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 521: تحرير حدود العلم / الفقه المقارن والنوازل

وحدة 521 - تحرير حدود العلم في الفقه المقارن والنوازل. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الفقه المقارن والنوازل كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل المذهب، الدليل، العرف، الضرورة، اختلاف التنزيل، تغير الفتوى. ثم يسأل: هل نحن أمام النموذج أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو جدول أدلة، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بفهرس رقمي مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن خلدون: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الفقه المقارن والنوازل] [العملية=تحرير حدود العلم] [نوع المعلومة=النموذج] [المخرج=جدول أدلة] [الخطر=إهمال الطبعة] [مصدر التحقق=فهرس رقمي] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 522: استخراج الأطروحة المركزية / اللغة والبيان وأصول التأويل

وحدة 522 - استخراج الأطروحة المركزية في اللغة والبيان وأصول التأويل. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع اللغة والبيان وأصول التأويل كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الحقيقة والمجاز، القرائن، النظم، السياق، الاشتراك، الحذف، البلاغة. ثم يسأل: هل نحن أمام المآل أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو ملخص فقري، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ برسالة جامعية مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غير الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس السيوطي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=اللغة والبيان وأصول التأويل] [العملية=استخراج الأطروحة المركزية] [نوع المعلومة=المآل] [المخرج=ملخص فقري] [الخطر=تقديم النتيجة على الدليل] [مصدر التحقق=رسالة جامعية] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 523: تفكيك المصطلح / الرجال والطبقات والتراجم

وحدة 523 - تفكيك المصطلح في الرجال والطبقات والتراجم. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الرجال والطبقات والتراجم كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل حال الراوي، طبقته، شيوخه، تلاميذه، بيئته، مذهبه، دقة الرواية. ثم يسأل: هل نحن أمام الاعتراض أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو برنامج بحث، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بشرح موسع مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غير الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس القرافي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الرجال والطبقات والتراجم] [العملية=تفكيك المصطلح] [نوع المعلومة=الاعتراض] [المخرج=برنامج بحث] [الخطر=إهمال سبب التأليف] [مصدر التحقق=شرح موسع] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 524: تمييز مراتب اليقين / الفتوى وبناء الحكم العملي

وحدة 524 - تمييز مراتب اليقين في الفتوى وبناء الحكم العملي. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الفتوى وبناء الحكم العملي كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل السؤال، حال المستفتي، مناط الحكم، قيود التنزيل، المآلات، حدود الجزم. ثم يسأل: هل نحن أمام التحقيق أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو رسم حجة، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمخطوط محقق مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إسقاط القيد. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن عاشور: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الفتوى وبناء الحكم العملي] [العملية=تمييز مراتب اليقين] [نوع المعلومة=التحقيق] [المخرج=رسم حجة] [الخطر=إسقاط القيد] [مصدر التحقق=مخطوط محقق] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 525: ربط العبارة بسياقها / الاقتصاد والاجتماع الإسلامي

وحدة 525 - ربط العبارة بسياقها في الاقتصاد والاجتماع الإسلامي. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الاقتصاد والاجتماع الإسلامي كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل المال، الوقف، الزكاة، السوق، الحسبة، العدالة، العمران. ثم يسأل: هل نحن أمام التركيب أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو مصفوفة مصادر، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمقال محكم مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس الإمام الشافعي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الاقتصاد والاجتماع الإسلامي] [العملية=ربط العبارة بسياقها] [نوع المعلومة=التركيب] [المخرج=مصفوفة مصادر] [الخطر=إهمال الطبعة] [مصدر التحقق=مقال محكم] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

عملية	خطرها	مخرجها
تعقب الدليل	إهمال سبب التأليف	مصفوفة مصادر
تمييز مراتب اليقين	الاستشهاد الزخرفي	نموذج تركيبي
تتبع الخلاف	التركيب غير الموسوم	برنامج بحث
ربط العبارة بسياقها	إسقاط القيد	خريطة مفاهيم

ملحق تشغيلي 526: تركيب المعاني المتناثرة / الفلسفة الإسلامية والمنطق

وحدة 526 - تركيب المعاني المتناثرة في الفلسفة الإسلامية والمنطق. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الفلسفة الإسلامية والمنطق كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل التصور، التصديق، البرهان، الجدل، الإلهيات، النفس، السببية، اللغة. ثم يسأل: هل نحن أمام الاستدراك أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو سجل قيود، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمختصر مدرسي مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس الخطيب البغدادي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الفلسفة الإسلامية والمنطق] [العملية=تركيب المعاني المتناثرة] [نوع المعلومة=الاستدراك] [المخرج=سجل قيود] [الخطر=تقديم النتيجة على الدليل] [مصدر التحقق=مختصر مدرسي] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 527: اختبار الاعتراض / الدراسات القرآنية والحديثية الرقمية

وحدة 527 - اختبار الاعتراض في الدراسات القرآنية والحديثية الرقمية. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الدراسات القرآنية والحديثية الرقمية كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الفهارس، المتون الآلية، محركات البحث، OCR، الرسم البياني المعرفي. ثم يسأل: هل نحن أمام التطبيق أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو قائمة إحالات، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمحاضرة علمية مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن الصلاح: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الدراسات القرآنية والحديثية الرقمية] [العملية=اختبار الاعتراض] [نوع المعلومة=التطبيق] [المخرج=قائمة إحالات] [الخطر=إهمال سبب التأليف] [مصدر التحقق=محاضرة علمية] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 528: المقارنة بين المدارس / تحقيق التراث والمخطوطات

وحدة 528 - المقارنة بين المدارس في تحقيق التراث والمخطوطات. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع تحقيق التراث والمخطوطات كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل النسخ، السماعات، المقابلة، التصحيف، توثيق النص، اختلاف الطبعات. ثم يسأل: هل نحن أمام النقل أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو خريطة مفاهيم، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بموسوعة مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إسقاط القيد. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس النووي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=تحقيق التراث والمخطوطات] [العملية=المقارنة بين المدارس] [نوع المعلومة=النقل] [المخرج=خريطة مفاهيم] [الخطر=إسقاط القيد] [مصدر التحقق=موسوعة] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 529: تقدير المآلات / علوم القرآن والتفسير

وحدة 529 - تقدير المآلات في علوم القرآن والتفسير. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع علوم القرآن والتفسير كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل النص القرآني، أسباب النزول، القراءات، الدلالة، الترجيح التفسيري، أثر اللغة والسياق. ثم يسأل: هل نحن أمام الدلالة أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو محكمة اعتراض، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بحاشية مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن حجر: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=علوم القرآن والتفسير] [العملية=تقدير المآلات] [نوع المعلومة=الدلالة] [المخرج=محكمة اعتراض] [الخطر=إهمال الطبعة] [مصدر التحقق=حاشية] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 530: تحرير حدود العلم / علوم الحديث والعلل

وحدة 530 - تحرير حدود العلم في علوم الحديث والعلل. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع علوم الحديث والعلل كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل السند، المتن، الاختلاف، العلل الخفية، طرق الجمع، درجات الاحتجاج، طبقات الرواة. ثم يسأل: هل نحن أمام الخلاف أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو نموذج تركيبي، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بكتاب تأسيسي مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس الذهبي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=علوم الحديث والعلل] [العملية=تحرير حدود العلم] [نوع المعلومة=الخلاف] [المخرج=نموذج تركيبي] [الخطر=تقديم النتيجة على الدليل] [مصدر التحقق=كتاب تأسيسي] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 531: استخراج الأطروحة المركزية / أصول الفقه والقواعد

وحدة 531 - استخراج الأطروحة المركزية في أصول الفقه والقواعد. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع أصول الفقه والقواعد كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الأمر والنهي، العموم والخصوص، القياس، الاستصحاب، المصالح، سد الذرائع، الترجيح. ثم يسأل: هل نحن أمام السياق أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو بطاقة خلاف، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بفهرس رقمي مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس الغزالي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=أصول الفقه والقواعد] [العملية=استخراج الأطروحة المركزية] [نوع المعلومة=السياق] [المخرج=بطاقة خلاف] [الخطر=إهمال سبب التأليف] [مصدر التحقق=فهرس رقمي] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 532: تفكيك المصطلح / المقاصد والسياسة الشرعية

وحدة 532 - تفكيك المصطلح في المقاصد والسياسة الشرعية. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع المقاصد والسياسة الشرعية كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الكليات، المآلات، المصلحة، الضرورة، تنزيل الحكم، قوة الدولة والمجتمع. ثم يسأل: هل نحن أمام المقصد أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو قاموس مصطلحات، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ برسالة جامعية مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غير الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إسقاط القيد. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس فخر الدين الرازي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=المقاصد والسياسة الشرعية] [العملية=تفكيك المصطلح] [نوع المعلومة=المقصد] [المخرج=قاموس مصطلحات] [الخطر=إسقاط القيد] [مصدر التحقق=رسالة جامعية] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

عملية	خطرها	مخرجها
اختبار الاعتراض	إخراج العبارة من سياقها	رسم حجة
استحضار أقوال العلماء	خلط قول المؤلف بقول ناقله	محكمة اعتراض
المقارنة بين المدارس	تقديم النتيجة على الدليل	ملخص فقري
تحويل المسألة إلى نموذج	تحويل المظنون إلى قطعي	قائمة إحالات

ملحق تشغيلي 533: تمييز مراتب اليقين / العقيدة والكلام والفرق

وحدة 533 - تمييز مراتب اليقين في العقيدة والكلام والفرق. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع العقيدة والكلام والفرق كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الصفات، القدر، النبوة، الإمامة، الإيمان، العقل والنقل، تشكل الفرق. ثم يسأل: هل نحن أمام النموذج أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو جدول أدلة، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بشرح موسع مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غير الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن تيمية: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=العقيدة والكلام والفرق] [العملية=تمييز مراتب اليقين] [نوع المعلومة=النموذج] [المخرج=جدول أدلة] [الخطر=إهمال الطبعة] [مصدر التحقق=شرح موسع] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 534: ربط العبارة بسياقها / السيرة والشمائل

وحدة 534 - ربط العبارة بسياقها في السيرة والشمائل. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع السيرة والشمائل كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الحدث، المقصد التربوي، البعد الحضاري، فقه الدعوة، إدارة المخالف، بناء الجماعة. ثم يسأل: هل نحن أمام المآل أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو ملخص فقري، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمخطوط محقق مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن القيم: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=السيرة والشمائل] [العملية=ربط العبارة بسياقها] [نوع المعلومة=المآل] [المخرج=ملخص فقري] [الخطر=تقديم النتيجة على الدليل] [مصدر التحقق=مخطوط محقق] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 535: تركيب المعاني المتناثرة / التاريخ الإسلامي والجرح السياسي

وحدة 535 - تركيب المعاني المتناثرة في التاريخ الإسلامي والجرح السياسي. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع التاريخ الإسلامي والجرح السياسي كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الرواية التاريخية، العصبية، الدولة، المال، القبائل، الذاكرة المذهبية. ثم يسأل: هل نحن أمام الاعتراض أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو برنامج بحث، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمقال محكم مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس الشاطبي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=التاريخ الإسلامي والجرح السياسي] [العملية=تركيب المعاني المتناثرة] [نوع المعلومة=الاعتراض] [المخرج=برنامج بحث] [الخطر=إهمال سبب التأليف] [مصدر التحقق=مقال محكم] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 536: اختبار الاعتراض / التزكية والأخلاق

وحدة 536 - اختبار الاعتراض في التزكية والأخلاق. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع التزكية والأخلاق كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل النية، الإرادة، الهوى، العادة، الصحبة، المقامات، العلاج السلوكي والقلبي. ثم يسأل: هل نحن أمام التحقيق أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو رسم حجة، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمختصر مدرسي مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إسقاط القيد. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن خلدون: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=التزكية والأخلاق] [العملية=اختبار الاعتراض] [نوع المعلومة=التحقيق] [المخرج=رسم حجة] [الخطر=إسقاط القيد] [مصدر التحقق=مختصر مدرسي] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 537: المقارنة بين المدارس / الفقه المقارن والنوازل

وحدة 537 - المقارنة بين المدارس في الفقه المقارن والنوازل. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الفقه المقارن والنوازل كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل المذهب، الدليل، العرف، الضرورة، اختلاف التنزيل، تغير الفتوى. ثم يسأل: هل نحن أمام التركيب أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو مصفوفة مصادر، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بمحاضرة علمية مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس السيوطي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الفقه المقارن والنوازل] [العملية=المقارنة بين المدارس] [نوع المعلومة=التركيب] [المخرج=مصفوفة مصادر] [الخطر=إهمال الطبعة] [مصدر التحقق=محاضرة علمية] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 538: تقدير المآلات / اللغة والبيان وأصول التأويل

وحدة 538 - تقدير المآلات في اللغة والبيان وأصول التأويل. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع اللغة والبيان وأصول التأويل كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل الحقيقة والمجاز، القرائن، النظم، السياق، الاشتراك، الحذف، البلاغة. ثم يسأل: هل نحن أمام الاستدراك أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو سجل قيود، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بموسوعة مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس القرافي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=اللغة والبيان وأصول التأويل] [العملية=تقدير المآلات] [نوع المعلومة=الاستدراك] [المخرج=سجل قيود] [الخطر=تقديم النتيجة على الدليل] [مصدر التحقق=موسوعة] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق تشغيلي 539: تحرير حدود العلم / الرجال والطبقات والتراجم

وحدة 539 - تحرير حدود العلم في الرجال والطبقات والتراجم. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الرجال والطبقات والتراجم كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل حال الراوي، طبقته، شيوخه، تلاميذه، بيئته، مذهبه، دقة الرواية. ثم يسأل: هل نحن أمام التطبيق أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو قائمة إحالات، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بحاشية مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس ابن عاشور: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الرجال والطبقات والتراجم] [العملية=تحرير حدود العلم] [نوع المعلومة=التطبيق] [المخرج=قائمة إحالات] [الخطر=إهمال سبب التأليف] [مصدر التحقق=حاشية] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

عملية	خطرها	مخرجها
محكمة الهدم	التركيب غير الموسوم	برنامج بحث
استخراج الأطروحة المركزية	إسقاط القيد	خريطة مفاهيم
صيد التفصيل الفرعي	تسوية المختلف	جدول أدلة
تفكيك المصطلح	تضخيم الشاذ	سجل قيود

ملحق تشغيلي 540: استخراج الأطروحة المركزية / الفتوى وبناء الحكم العملي

وحدة 540 - استخراج الأطروحة المركزية في الفتوى وبناء الحكم العملي. الغرض من هذه الوحدة أن تمنع الخادم من التعامل مع الفتوى وبناء الحكم العملي كحقل معلومات مسطح. يبدأ العمل بتحديد موضع العملية داخل السؤال، حال المستفتي، مناط الحكم، قيود التنزيل، المآلات، حدود الجزم. ثم يسأل: هل نحن أمام النقل أم أمام نتيجة مركبة؟ وهل العبارة أصل في الباب أم مثال أم قيد أم جواب عن اعتراض؟ المخرج الإجباري هنا هو خريطة مفاهيم، ولا يقبل المخرج إذا لم يتضمن إحالة إلى موضعه وبيان رتبته المعرفية.

طريقة التنفيذ: يقرأ الخادم الفقرة كاملة، ثم نافذة قبلها وبعدها، ثم يضع وسما وظيفيا لكل جملة مؤثرة. بعد ذلك يبحث عن نظائرها في بقية الكتاب، ولا يقرر أن المعنى مركزي حتى يظهر أثره في أكثر من موضع أو في موضع واحد ذي سلطة بنيوية كالمقدمة أو الخاتمة أو باب التعريفات. إذا احتاج إلى مصدر خارجي بدأ بكتاب تأسيسي مناسب، ثم قارنه بمصدر من داخل العلم، ثم سأل هل أضاف المصدر الخارجي شرحا أم غيّر الحكم؟

موضع الخطر في هذه الوحدة هو إسقاط القيد. علاجه أن يفصل الملخص بين النص الصريح، والاستنتاج، والتركيب الجديد. ويستحضر هنا درس الإمام الشافعي: أن العلم لا يحفظ بالنتائج وحدها بل بضبط الطريق إليها. لذلك يجب أن تنتهي الوحدة بجملة نقدية تقول: ما الذي قد يكون الملخص قد بالغ فيه؟ وما التفصيل الذي لو سقط لتغير فهم المسألة؟

صيغة إدخال قاعدة المعرفة: [العلم=الفتوى وبناء الحكم العملي] [العملية=استخراج الأطروحة المركزية] [نوع المعلومة=النقل] [المخرج=خريطة مفاهيم] [الخطر=إسقاط القيد] [مصدر التحقق=كتاب تأسيسي] [الحكم=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب]. هذه الصيغة تجعل التلخيص قابلا للتكرار والمراجعة، وتمنع الخادم من تقديم نص جميل غير قابل للتدقيق.

ملحق المصادر: كيف يقرأ الخادم الكتب الأخرى دون أن يبتلعها

مصدر 001: تفسير الطبري

عند استعمال تفسير الطبري في تلخيص كتاب آخر، لا يعامل كمصدر تزييني بل كمصدر اختبار. مجاله: تفسير. درجته داخل هذه القاعدة: تأسيسي. وجه الإفادة: الاختلاف بالأسانيد واللغة وأقوال السلف. يبدأ الخادم بالسؤال: هل أحتاج هذا المصدر لتثبيت أصل، أو لتحرير خلاف، أو لمقارنة استعمال مصطلح، أو لمراجعة دعوى تاريخية؟

لا يجوز نقل نتيجة من تفسير الطبري إلى الكتاب الملخص إلا بوسم العلاقة: موافقة، مخالفة، شرح، استدراك، أو مجرد شاهد. فإذا كان الكتاب الملخص أصوليا واستعمل تفسير الطبري شاهدا حديثيا أو تفسيريا وجب بيان الجسر بين العلمين. وإذا اختلفت عبارة المصدر عن عبارة الكتاب فلا تجمعهما القاعدة تحت عنوان واحد إلا بعد تحرير الفرق.

محكمة هذا المصدر: ما الطبعة؟ هل النص محقق؟ هل يوجد خلاف في النسبة؟ هل الموضع من صلب كلام المؤلف أم من نقل أو حاشية؟ هل استعمله الخادم لأنه أول نتيجة بحث أم لأنه أنسب مصدر؟ هذه الأسئلة تمنع تحويل المصدر إلى سلطة عمياء.

مصدر 002: تفسير القرطبي

عند استعمال تفسير القرطبي في تلخيص كتاب آخر، لا يعامل كمصدر تزييني بل كمصدر اختبار. مجاله: تفسير/فقه. درجته داخل هذه القاعدة: قوي. وجه الإفادة: الأحكام والخلاف الفقهي داخل التفسير. يبدأ الخادم بالسؤال: هل أحتاج هذا المصدر لتثبيت أصل، أو لتحرير خلاف، أو لمقارنة استعمال مصطلح، أو لمراجعة دعوى تاريخية؟

لا يجوز نقل نتيجة من تفسير القرطبي إلى الكتاب الملخص إلا بوسم العلاقة: موافقة، مخالفة، شرح، استدراك، أو مجرد شاهد. فإذا كان الكتاب الملخص أصوليا واستعمل تفسير القرطبي شاهدا حديثيا أو تفسيريا وجب بيان الجسر بين العلمين. وإذا اختلفت عبارة المصدر عن عبارة الكتاب فلا تجمعهما القاعدة تحت عنوان واحد إلا بعد تحرير الفرق.

محكمة هذا المصدر: ما الطبعة؟ هل النص محقق؟ هل يوجد خلاف في النسبة؟ هل الموضع من صلب كلام المؤلف أم من نقل أو حاشية؟ هل استعمله الخادم لأنه أول نتيجة بحث أم لأنه أنسب مصدر؟ هذه الأسئلة تمنع تحويل المصدر إلى سلطة عمياء.

مصدر 003: تفسير ابن كثير

عند استعمال تفسير ابن كثير في تلخيص كتاب آخر، لا يعامل كمصدر تزييني بل كمصدر اختبار. مجاله: تفسير بالمأثور. درجته داخل هذه القاعدة: قوي. وجه الإفادة: جمع الروايات والآثار والترجيح المختصر. يبدأ الخادم بالسؤال: هل أحتاج هذا المصدر لتثبيت أصل، أو لتحرير خلاف، أو لمقارنة استعمال مصطلح، أو لمراجعة دعوى تاريخية؟

لا يجوز نقل نتيجة من تفسير ابن كثير إلى الكتاب الملخص إلا بوسم العلاقة: موافقة، مخالفة، شرح، استدراك، أو مجرد شاهد. فإذا كان الكتاب الملخص أصوليا واستعمل تفسير ابن كثير شاهدا حديثيا أو تفسيريا وجب بيان الجسر بين العلمين. وإذا اختلفت عبارة المصدر عن عبارة الكتاب فلا تجمعهما القاعدة تحت عنوان واحد إلا بعد تحرير الفرق.

محكمة هذا المصدر: ما الطبعة؟ هل النص محقق؟ هل يوجد خلاف في النسبة؟ هل الموضع من صلب كلام المؤلف أم من نقل أو حاشية؟ هل استعمله الخادم لأنه أول نتيجة بحث أم لأنه أنسب مصدر؟ هذه الأسئلة تمنع تحويل المصدر إلى سلطة عمياء.

مصدر 004: مفاتيح الغيب للرازي

عند استعمال مفاتيح الغيب للرازي في تلخيص كتاب آخر، لا يعامل كمصدر تزييني بل كمصدر اختبار. مجاله: تفسير كلامي. درجته داخل هذه القاعدة: قوي/إشكالي. وجه الإفادة: توسيع الاعتراضات العقلية والكلامية. يبدأ الخادم بالسؤال: هل أحتاج هذا المصدر لتثبيت أصل، أو لتحرير خلاف، أو لمقارنة استعمال مصطلح، أو لمراجعة دعوى تاريخية؟

لا يجوز نقل نتيجة من مفاتيح الغيب للرازي إلى الكتاب الملخص إلا بوسم العلاقة: موافقة، مخالفة، شرح، استدراك، أو مجرد شاهد. فإذا كان الكتاب الملخص أصوليا واستعمل مفاتيح الغيب للرازي شاهدا حديثيا أو تفسيريا وجب بيان الجسر بين العلمين. وإذا اختلفت عبارة المصدر عن عبارة الكتاب فلا تجمعهما القاعدة تحت عنوان واحد إلا بعد تحرير الفرق.

محكمة هذا المصدر: ما الطبعة؟ هل النص محقق؟ هل يوجد خلاف في النسبة؟ هل الموضع من صلب كلام المؤلف أم من نقل أو حاشية؟ هل استعمله الخادم لأنه أول نتيجة بحث أم لأنه أنسب مصدر؟ هذه الأسئلة تمنع تحويل المصدر إلى سلطة عمياء.

مصدر 005: التحرير والتنوير

عند استعمال التحرير والتنوير في تلخيص كتاب آخر، لا يعامل كمصدر تزييني بل كمصدر اختبار. مجاله: تفسير مقاصدي لغوي. درجته داخل هذه القاعدة: قوي. وجه الإفادة: النظم واللغة والمقصد الحضاري. يبدأ الخادم بالسؤال: هل أحتاج هذا المصدر لتثبيت أصل، أو لتحرير خلاف، أو لمقارنة استعمال مصطلح، أو لمراجعة دعوى تاريخية؟

لا يجوز نقل نتيجة من التحرير والتنوير إلى الكتاب الملخص إلا بوسم العلاقة: موافقة، مخالفة، شرح، استدراك، أو مجرد شاهد. فإذا كان الكتاب الملخص أصوليا واستعمل التحرير والتنوير شاهدا حديثيا أو تفسيريا وجب بيان الجسر بين العلمين. وإذا اختلفت عبارة المصدر عن عبارة الكتاب فلا تجمعهما القاعدة تحت عنوان واحد إلا بعد تحرير الفرق.

محكمة هذا المصدر: ما الطبعة؟ هل النص محقق؟ هل يوجد خلاف في النسبة؟ هل الموضع من صلب كلام المؤلف أم من نقل أو حاشية؟ هل استعمله الخادم لأنه أول نتيجة بحث أم لأنه أنسب مصدر؟ هذه الأسئلة تمنع تحويل المصدر إلى سلطة عمياء.

مصدر 006: صحيح البخاري

عند استعمال صحيح البخاري في تلخيص كتاب آخر، لا يعامل كمصدر تزييني بل كمصدر اختبار. مجاله: حديث. درجته داخل هذه القاعدة: تأسيسي. وجه الإفادة: التبويب الفقهي واستنباط المعنى من ترتيب الأبواب. يبدأ الخادم بالسؤال: هل أحتاج هذا المصدر لتثبيت أصل، أو لتحرير خلاف، أو لمقارنة استعمال مصطلح، أو لمراجعة دعوى تاريخية؟

لا يجوز نقل نتيجة من صحيح البخاري إلى الكتاب الملخص إلا بوسم العلاقة: موافقة، مخالفة، شرح، استدراك، أو مجرد شاهد. فإذا كان الكتاب الملخص أصوليا واستعمل صحيح البخاري شاهدا حديثيا أو تفسيريا وجب بيان الجسر بين العلمين. وإذا اختلفت عبارة المصدر عن عبارة الكتاب فلا تجمعهما القاعدة تحت عنوان واحد إلا بعد تحرير الفرق.

محكمة هذا المصدر: ما الطبعة؟ هل النص محقق؟ هل يوجد خلاف في النسبة؟ هل الموضع من صلب كلام المؤلف أم من نقل أو حاشية؟ هل استعمله الخادم لأنه أول نتيجة بحث أم لأنه أنسب مصدر؟ هذه الأسئلة تمنع تحويل المصدر إلى سلطة عمياء.

مصدر 007: صحيح مسلم

عند استعمال صحيح مسلم في تلخيص كتاب آخر، لا يعامل كمصدر تزييني بل كمصدر اختبار. مجاله: حديث. درجته داخل هذه القاعدة: تأسيسي. وجه الإفادة: جمع الطرق في الموضع الواحد وخدمة المقارنة. يبدأ الخادم بالسؤال: هل أحتاج هذا المصدر لتثبيت أصل، أو لتحرير خلاف، أو لمقارنة استعمال مصطلح، أو لمراجعة دعوى تاريخية؟

لا يجوز نقل نتيجة من صحيح مسلم إلى الكتاب الملخص إلا بوسم العلاقة: موافقة، مخالفة، شرح، استدراك، أو مجرد شاهد. فإذا كان الكتاب الملخص أصوليا واستعمل صحيح مسلم شاهدا حديثيا أو تفسيريا وجب بيان الجسر بين العلمين. وإذا اختلفت عبارة المصدر عن عبارة الكتاب فلا تجمعهما القاعدة تحت عنوان واحد إلا بعد تحرير الفرق.

محكمة هذا المصدر: ما الطبعة؟ هل النص محقق؟ هل يوجد خلاف في النسبة؟ هل الموضع من صلب كلام المؤلف أم من نقل أو حاشية؟ هل استعمله الخادم لأنه أول نتيجة بحث أم لأنه أنسب مصدر؟ هذه الأسئلة تمنع تحويل المصدر إلى سلطة عمياء.

مصدر 008: سنن أبي داود

عند استعمال سنن أبي داود في تلخيص كتاب آخر، لا يعامل كمصدر تزييني بل كمصدر اختبار. مجاله: حديث/فقه. درجته داخل هذه القاعدة: قوي. وجه الإفادة: أحاديث الأحكام والتنبيه على بعض العلل. يبدأ الخادم بالسؤال: هل أحتاج هذا المصدر لتثبيت أصل، أو لتحرير خلاف، أو لمقارنة استعمال مصطلح، أو لمراجعة دعوى تاريخية؟

لا يجوز نقل نتيجة من سنن أبي داود إلى الكتاب الملخص إلا بوسم العلاقة: موافقة، مخالفة، شرح، استدراك، أو مجرد شاهد. فإذا كان الكتاب الملخص أصوليا واستعمل سنن أبي داود شاهدا حديثيا أو تفسيريا وجب بيان الجسر بين العلمين. وإذا اختلفت عبارة المصدر عن عبارة الكتاب فلا تجمعهما القاعدة تحت عنوان واحد إلا بعد تحرير الفرق.

محكمة هذا المصدر: ما الطبعة؟ هل النص محقق؟ هل يوجد خلاف في النسبة؟ هل الموضع من صلب كلام المؤلف أم من نقل أو حاشية؟ هل استعمله الخادم لأنه أول نتيجة بحث أم لأنه أنسب مصدر؟ هذه الأسئلة تمنع تحويل المصدر إلى سلطة عمياء.

مصدر 009: جامع الترمذي

عند استعمال جامع الترمذي في تلخيص كتاب آخر، لا يعامل كمصدر تزييني بل كمصدر اختبار. مجاله: حديث/علل. درجته داخل هذه القاعدة: قوي. وجه الإفادة: درجات الحديث وأقوال الفقهاء. يبدأ الخادم بالسؤال: هل أحتاج هذا المصدر لتثبيت أصل، أو لتحرير خلاف، أو لمقارنة استعمال مصطلح، أو لمراجعة دعوى تاريخية؟

لا يجوز نقل نتيجة من جامع الترمذي إلى الكتاب الملخص إلا بوسم العلاقة: موافقة، مخالفة، شرح، استدراك، أو مجرد شاهد. فإذا كان الكتاب الملخص أصوليا واستعمل جامع الترمذي شاهدا حديثيا أو تفسيريا وجب بيان الجسر بين العلمين. وإذا اختلفت عبارة المصدر عن عبارة الكتاب فلا تجمعهما القاعدة تحت عنوان واحد إلا بعد تحرير الفرق.

محكمة هذا المصدر: ما الطبعة؟ هل النص محقق؟ هل يوجد خلاف في النسبة؟ هل الموضع من صلب كلام المؤلف أم من نقل أو حاشية؟ هل استعمله الخادم لأنه أول نتيجة بحث أم لأنه أنسب مصدر؟ هذه الأسئلة تمنع تحويل المصدر إلى سلطة عمياء.

مصدر 010: الموطأ

عند استعمال الموطأ في تلخيص كتاب آخر، لا يعامل كمصدر تزييني بل كمصدر اختبار. مجاله: حديث/فقه المدينة. درجته داخل هذه القاعدة: تأسيسي. وجه الإفادة: العمل والحديث والفتوى في بنية واحدة. يبدأ الخادم بالسؤال: هل أحتاج هذا المصدر لتثبيت أصل، أو لتحرير خلاف، أو لمقارنة استعمال مصطلح، أو لمراجعة دعوى تاريخية؟

لا يجوز نقل نتيجة من الموطأ إلى الكتاب الملخص إلا بوسم العلاقة: موافقة، مخالفة، شرح، استدراك، أو مجرد شاهد. فإذا كان الكتاب الملخص أصوليا واستعمل الموطأ شاهدا حديثيا أو تفسيريا وجب بيان الجسر بين العلمين. وإذا اختلفت عبارة المصدر عن عبارة الكتاب فلا تجمعهما القاعدة تحت عنوان واحد إلا بعد تحرير الفرق.

محكمة هذا المصدر: ما الطبعة؟ هل النص محقق؟ هل يوجد خلاف في النسبة؟ هل الموضع من صلب كلام المؤلف أم من نقل أو حاشية؟ هل استعمله الخادم لأنه أول نتيجة بحث أم لأنه أنسب مصدر؟ هذه الأسئلة تمنع تحويل المصدر إلى سلطة عمياء.

مصدر 011: فتح الباري

عند استعمال فتح الباري في تلخيص كتاب آخر، لا يعامل كمصدر تزييني بل كمصدر اختبار. مجاله: شرح حديث. درجته داخل هذه القاعدة: تأسيسي. وجه الإفادة: جمع الشروح والطرق واللغة والخلاف. يبدأ الخادم بالسؤال: هل أحتاج هذا المصدر لتثبيت أصل، أو لتحرير خلاف، أو لمقارنة استعمال مصطلح، أو لمراجعة دعوى تاريخية؟

لا يجوز نقل نتيجة من فتح الباري إلى الكتاب الملخص إلا بوسم العلاقة: موافقة، مخالفة، شرح، استدراك، أو مجرد شاهد. فإذا كان الكتاب الملخص أصوليا واستعمل فتح الباري شاهدا حديثيا أو تفسيريا وجب بيان الجسر بين العلمين. وإذا اختلفت عبارة المصدر عن عبارة الكتاب فلا تجمعهما القاعدة تحت عنوان واحد إلا بعد تحرير الفرق.

محكمة هذا المصدر: ما الطبعة؟ هل النص محقق؟ هل يوجد خلاف في النسبة؟ هل الموضع من صلب كلام المؤلف أم من نقل أو حاشية؟ هل استعمله الخادم لأنه أول نتيجة بحث أم لأنه أنسب مصدر؟ هذه الأسئلة تمنع تحويل المصدر إلى سلطة عمياء.

مصدر 012: شرح النووي على مسلم

عند استعمال شرح النووي على مسلم في تلخيص كتاب آخر، لا يعامل كمصدر تزييني بل كمصدر اختبار. مجاله: شرح حديث. درجته داخل هذه القاعدة: قوي. وجه الإفادة: تحرير المعنى والخلاف الفقهي. يبدأ الخادم بالسؤال: هل أحتاج هذا المصدر لتثبيت أصل، أو لتحرير خلاف، أو لمقارنة استعمال مصطلح، أو لمراجعة دعوى تاريخية؟

لا يجوز نقل نتيجة من شرح النووي على مسلم إلى الكتاب الملخص إلا بوسم العلاقة: موافقة، مخالفة، شرح، استدراك، أو مجرد شاهد. فإذا كان الكتاب الملخص أصوليا واستعمل شرح النووي على مسلم شاهدا حديثيا أو تفسيريا وجب بيان الجسر بين العلمين. وإذا اختلفت عبارة المصدر عن عبارة الكتاب فلا تجمعهما القاعدة تحت عنوان واحد إلا بعد تحرير الفرق.

محكمة هذا المصدر: ما الطبعة؟ هل النص محقق؟ هل يوجد خلاف في النسبة؟ هل الموضع من صلب كلام المؤلف أم من نقل أو حاشية؟ هل استعمله الخادم لأنه أول نتيجة بحث أم لأنه أنسب مصدر؟ هذه الأسئلة تمنع تحويل المصدر إلى سلطة عمياء.

مصدر 013: الرسالة للشافعي

عند استعمال الرسالة للشافعي في تلخيص كتاب آخر، لا يعامل كمصدر تزييني بل كمصدر اختبار. مجاله: أصول. درجته داخل هذه القاعدة: تأسيسي. وجه الإفادة: البيان والحجة والسنة واللغة. يبدأ الخادم بالسؤال: هل أحتاج هذا المصدر لتثبيت أصل، أو لتحرير خلاف، أو لمقارنة استعمال مصطلح، أو لمراجعة دعوى تاريخية؟

لا يجوز نقل نتيجة من الرسالة للشافعي إلى الكتاب الملخص إلا بوسم العلاقة: موافقة، مخالفة، شرح، استدراك، أو مجرد شاهد. فإذا كان الكتاب الملخص أصوليا واستعمل الرسالة للشافعي شاهدا حديثيا أو تفسيريا وجب بيان الجسر بين العلمين. وإذا اختلفت عبارة المصدر عن عبارة الكتاب فلا تجمعهما القاعدة تحت عنوان واحد إلا بعد تحرير الفرق.

محكمة هذا المصدر: ما الطبعة؟ هل النص محقق؟ هل يوجد خلاف في النسبة؟ هل الموضع من صلب كلام المؤلف أم من نقل أو حاشية؟ هل استعمله الخادم لأنه أول نتيجة بحث أم لأنه أنسب مصدر؟ هذه الأسئلة تمنع تحويل المصدر إلى سلطة عمياء.

مصدر 014: المستصفى

عند استعمال المستصفى في تلخيص كتاب آخر، لا يعامل كمصدر تزييني بل كمصدر اختبار. مجاله: أصول. درجته داخل هذه القاعدة: تأسيسي. وجه الإفادة: بناء الدليل ومقامات النظر. يبدأ الخادم بالسؤال: هل أحتاج هذا المصدر لتثبيت أصل، أو لتحرير خلاف، أو لمقارنة استعمال مصطلح، أو لمراجعة دعوى تاريخية؟

لا يجوز نقل نتيجة من المستصفى إلى الكتاب الملخص إلا بوسم العلاقة: موافقة، مخالفة، شرح، استدراك، أو مجرد شاهد. فإذا كان الكتاب الملخص أصوليا واستعمل المستصفى شاهدا حديثيا أو تفسيريا وجب بيان الجسر بين العلمين. وإذا اختلفت عبارة المصدر عن عبارة الكتاب فلا تجمعهما القاعدة تحت عنوان واحد إلا بعد تحرير الفرق.

محكمة هذا المصدر: ما الطبعة؟ هل النص محقق؟ هل يوجد خلاف في النسبة؟ هل الموضع من صلب كلام المؤلف أم من نقل أو حاشية؟ هل استعمله الخادم لأنه أول نتيجة بحث أم لأنه أنسب مصدر؟ هذه الأسئلة تمنع تحويل المصدر إلى سلطة عمياء.

مصدر 015: الإحكام للآمدي

عند استعمال الإحكام للآمدي في تلخيص كتاب آخر، لا يعامل كمصدر تزييني بل كمصدر اختبار. مجاله: أصول. درجته داخل هذه القاعدة: قوي. وجه الإفادة: تحليل الخلاف المنطقي والدلالي. يبدأ الخادم بالسؤال: هل أحتاج هذا المصدر لتثبيت أصل، أو لتحرير خلاف، أو لمقارنة استعمال مصطلح، أو لمراجعة دعوى تاريخية؟

لا يجوز نقل نتيجة من الإحكام للآمدي إلى الكتاب الملخص إلا بوسم العلاقة: موافقة، مخالفة، شرح، استدراك، أو مجرد شاهد. فإذا كان الكتاب الملخص أصوليا واستعمل الإحكام للآمدي شاهدا حديثيا أو تفسيريا وجب بيان الجسر بين العلمين. وإذا اختلفت عبارة المصدر عن عبارة الكتاب فلا تجمعهما القاعدة تحت عنوان واحد إلا بعد تحرير الفرق.

محكمة هذا المصدر: ما الطبعة؟ هل النص محقق؟ هل يوجد خلاف في النسبة؟ هل الموضع من صلب كلام المؤلف أم من نقل أو حاشية؟ هل استعمله الخادم لأنه أول نتيجة بحث أم لأنه أنسب مصدر؟ هذه الأسئلة تمنع تحويل المصدر إلى سلطة عمياء.

مصدر 016: الموافقات

عند استعمال الموافقات في تلخيص كتاب آخر، لا يعامل كمصدر تزييني بل كمصدر اختبار. مجاله: مقاصد. درجته داخل هذه القاعدة: تأسيسي. وجه الإفادة: الكليات والعادات والمآلات. يبدأ الخادم بالسؤال: هل أحتاج هذا المصدر لتثبيت أصل، أو لتحرير خلاف، أو لمقارنة استعمال مصطلح، أو لمراجعة دعوى تاريخية؟

لا يجوز نقل نتيجة من الموافقات إلى الكتاب الملخص إلا بوسم العلاقة: موافقة، مخالفة، شرح، استدراك، أو مجرد شاهد. فإذا كان الكتاب الملخص أصوليا واستعمل الموافقات شاهدا حديثيا أو تفسيريا وجب بيان الجسر بين العلمين. وإذا اختلفت عبارة المصدر عن عبارة الكتاب فلا تجمعهما القاعدة تحت عنوان واحد إلا بعد تحرير الفرق.

محكمة هذا المصدر: ما الطبعة؟ هل النص محقق؟ هل يوجد خلاف في النسبة؟ هل الموضع من صلب كلام المؤلف أم من نقل أو حاشية؟ هل استعمله الخادم لأنه أول نتيجة بحث أم لأنه أنسب مصدر؟ هذه الأسئلة تمنع تحويل المصدر إلى سلطة عمياء.

مصدر 017: الفروق للقرافي

عند استعمال الفروق للقرافي في تلخيص كتاب آخر، لا يعامل كمصدر تزييني بل كمصدر اختبار. مجاله: قواعد. درجته داخل هذه القاعدة: تأسيسي. وجه الإفادة: التمييز بين المتشابهات الفقهية. يبدأ الخادم بالسؤال: هل أحتاج هذا المصدر لتثبيت أصل، أو لتحرير خلاف، أو لمقارنة استعمال مصطلح، أو لمراجعة دعوى تاريخية؟

لا يجوز نقل نتيجة من الفروق للقرافي إلى الكتاب الملخص إلا بوسم العلاقة: موافقة، مخالفة، شرح، استدراك، أو مجرد شاهد. فإذا كان الكتاب الملخص أصوليا واستعمل الفروق للقرافي شاهدا حديثيا أو تفسيريا وجب بيان الجسر بين العلمين. وإذا اختلفت عبارة المصدر عن عبارة الكتاب فلا تجمعهما القاعدة تحت عنوان واحد إلا بعد تحرير الفرق.

محكمة هذا المصدر: ما الطبعة؟ هل النص محقق؟ هل يوجد خلاف في النسبة؟ هل الموضع من صلب كلام المؤلف أم من نقل أو حاشية؟ هل استعمله الخادم لأنه أول نتيجة بحث أم لأنه أنسب مصدر؟ هذه الأسئلة تمنع تحويل المصدر إلى سلطة عمياء.

مصدر 018: إعلام الموقعين

عند استعمال إعلام الموقعين في تلخيص كتاب آخر، لا يعامل كمصدر تزييني بل كمصدر اختبار. مجاله: أصول/فتوى. درجته داخل هذه القاعدة: قوي. وجه الإفادة: الفتوى والمقاصد والحيل والمآلات. يبدأ الخادم بالسؤال: هل أحتاج هذا المصدر لتثبيت أصل، أو لتحرير خلاف، أو لمقارنة استعمال مصطلح، أو لمراجعة دعوى تاريخية؟

لا يجوز نقل نتيجة من إعلام الموقعين إلى الكتاب الملخص إلا بوسم العلاقة: موافقة، مخالفة، شرح، استدراك، أو مجرد شاهد. فإذا كان الكتاب الملخص أصوليا واستعمل إعلام الموقعين شاهدا حديثيا أو تفسيريا وجب بيان الجسر بين العلمين. وإذا اختلفت عبارة المصدر عن عبارة الكتاب فلا تجمعهما القاعدة تحت عنوان واحد إلا بعد تحرير الفرق.

محكمة هذا المصدر: ما الطبعة؟ هل النص محقق؟ هل يوجد خلاف في النسبة؟ هل الموضع من صلب كلام المؤلف أم من نقل أو حاشية؟ هل استعمله الخادم لأنه أول نتيجة بحث أم لأنه أنسب مصدر؟ هذه الأسئلة تمنع تحويل المصدر إلى سلطة عمياء.

مصدر 019: المغني لابن قدامة

عند استعمال المغني لابن قدامة في تلخيص كتاب آخر، لا يعامل كمصدر تزييني بل كمصدر اختبار. مجاله: فقه مقارن. درجته داخل هذه القاعدة: تأسيسي. وجه الإفادة: الخلاف العالي وأدلته. يبدأ الخادم بالسؤال: هل أحتاج هذا المصدر لتثبيت أصل، أو لتحرير خلاف، أو لمقارنة استعمال مصطلح، أو لمراجعة دعوى تاريخية؟

لا يجوز نقل نتيجة من المغني لابن قدامة إلى الكتاب الملخص إلا بوسم العلاقة: موافقة، مخالفة، شرح، استدراك، أو مجرد شاهد. فإذا كان الكتاب الملخص أصوليا واستعمل المغني لابن قدامة شاهدا حديثيا أو تفسيريا وجب بيان الجسر بين العلمين. وإذا اختلفت عبارة المصدر عن عبارة الكتاب فلا تجمعهما القاعدة تحت عنوان واحد إلا بعد تحرير الفرق.

محكمة هذا المصدر: ما الطبعة؟ هل النص محقق؟ هل يوجد خلاف في النسبة؟ هل الموضع من صلب كلام المؤلف أم من نقل أو حاشية؟ هل استعمله الخادم لأنه أول نتيجة بحث أم لأنه أنسب مصدر؟ هذه الأسئلة تمنع تحويل المصدر إلى سلطة عمياء.

مصدر 020: بداية المجتهد

عند استعمال بداية المجتهد في تلخيص كتاب آخر، لا يعامل كمصدر تزييني بل كمصدر اختبار. مجاله: فقه مقارن. درجته داخل هذه القاعدة: تأسيسي. وجه الإفادة: أسباب الخلاف وربطها بالدليل. يبدأ الخادم بالسؤال: هل أحتاج هذا المصدر لتثبيت أصل، أو لتحرير خلاف، أو لمقارنة استعمال مصطلح، أو لمراجعة دعوى تاريخية؟

لا يجوز نقل نتيجة من بداية المجتهد إلى الكتاب الملخص إلا بوسم العلاقة: موافقة، مخالفة، شرح، استدراك، أو مجرد شاهد. فإذا كان الكتاب الملخص أصوليا واستعمل بداية المجتهد شاهدا حديثيا أو تفسيريا وجب بيان الجسر بين العلمين. وإذا اختلفت عبارة المصدر عن عبارة الكتاب فلا تجمعهما القاعدة تحت عنوان واحد إلا بعد تحرير الفرق.

محكمة هذا المصدر: ما الطبعة؟ هل النص محقق؟ هل يوجد خلاف في النسبة؟ هل الموضع من صلب كلام المؤلف أم من نقل أو حاشية؟ هل استعمله الخادم لأنه أول نتيجة بحث أم لأنه أنسب مصدر؟ هذه الأسئلة تمنع تحويل المصدر إلى سلطة عمياء.

مصدر 021: المجموع للنووي

عند استعمال المجموع للنووي في تلخيص كتاب آخر، لا يعامل كمصدر تزييني بل كمصدر اختبار. مجاله: فقه شافعي مقارن. درجته داخل هذه القاعدة: قوي. وجه الإفادة: تحرير المذهب والخلاف. يبدأ الخادم بالسؤال: هل أحتاج هذا المصدر لتثبيت أصل، أو لتحرير خلاف، أو لمقارنة استعمال مصطلح، أو لمراجعة دعوى تاريخية؟

لا يجوز نقل نتيجة من المجموع للنووي إلى الكتاب الملخص إلا بوسم العلاقة: موافقة، مخالفة، شرح، استدراك، أو مجرد شاهد. فإذا كان الكتاب الملخص أصوليا واستعمل المجموع للنووي شاهدا حديثيا أو تفسيريا وجب بيان الجسر بين العلمين. وإذا اختلفت عبارة المصدر عن عبارة الكتاب فلا تجمعهما القاعدة تحت عنوان واحد إلا بعد تحرير الفرق.

محكمة هذا المصدر: ما الطبعة؟ هل النص محقق؟ هل يوجد خلاف في النسبة؟ هل الموضع من صلب كلام المؤلف أم من نقل أو حاشية؟ هل استعمله الخادم لأنه أول نتيجة بحث أم لأنه أنسب مصدر؟ هذه الأسئلة تمنع تحويل المصدر إلى سلطة عمياء.

مصدر 022: التمهيد لابن عبد البر

عند استعمال التمهيد لابن عبد البر في تلخيص كتاب آخر، لا يعامل كمصدر تزييني بل كمصدر اختبار. مجاله: حديث/فقه. درجته داخل هذه القاعدة: قوي. وجه الإفادة: أثر الحديث في فقه الأمصار. يبدأ الخادم بالسؤال: هل أحتاج هذا المصدر لتثبيت أصل، أو لتحرير خلاف، أو لمقارنة استعمال مصطلح، أو لمراجعة دعوى تاريخية؟

لا يجوز نقل نتيجة من التمهيد لابن عبد البر إلى الكتاب الملخص إلا بوسم العلاقة: موافقة، مخالفة، شرح، استدراك، أو مجرد شاهد. فإذا كان الكتاب الملخص أصوليا واستعمل التمهيد لابن عبد البر شاهدا حديثيا أو تفسيريا وجب بيان الجسر بين العلمين. وإذا اختلفت عبارة المصدر عن عبارة الكتاب فلا تجمعهما القاعدة تحت عنوان واحد إلا بعد تحرير الفرق.

محكمة هذا المصدر: ما الطبعة؟ هل النص محقق؟ هل يوجد خلاف في النسبة؟ هل الموضع من صلب كلام المؤلف أم من نقل أو حاشية؟ هل استعمله الخادم لأنه أول نتيجة بحث أم لأنه أنسب مصدر؟ هذه الأسئلة تمنع تحويل المصدر إلى سلطة عمياء.

مصدر 023: الاستيعاب

عند استعمال الاستيعاب في تلخيص كتاب آخر، لا يعامل كمصدر تزييني بل كمصدر اختبار. مجاله: تراجم. درجته داخل هذه القاعدة: مساعد. وجه الإفادة: الصحابة والروايات والسير. يبدأ الخادم بالسؤال: هل أحتاج هذا المصدر لتثبيت أصل، أو لتحرير خلاف، أو لمقارنة استعمال مصطلح، أو لمراجعة دعوى تاريخية؟

لا يجوز نقل نتيجة من الاستيعاب إلى الكتاب الملخص إلا بوسم العلاقة: موافقة، مخالفة، شرح، استدراك، أو مجرد شاهد. فإذا كان الكتاب الملخص أصوليا واستعمل الاستيعاب شاهدا حديثيا أو تفسيريا وجب بيان الجسر بين العلمين. وإذا اختلفت عبارة المصدر عن عبارة الكتاب فلا تجمعهما القاعدة تحت عنوان واحد إلا بعد تحرير الفرق.

محكمة هذا المصدر: ما الطبعة؟ هل النص محقق؟ هل يوجد خلاف في النسبة؟ هل الموضع من صلب كلام المؤلف أم من نقل أو حاشية؟ هل استعمله الخادم لأنه أول نتيجة بحث أم لأنه أنسب مصدر؟ هذه الأسئلة تمنع تحويل المصدر إلى سلطة عمياء.

مصدر 024: سير أعلام النبلاء

عند استعمال سير أعلام النبلاء في تلخيص كتاب آخر، لا يعامل كمصدر تزييني بل كمصدر اختبار. مجاله: تراجم. درجته داخل هذه القاعدة: تأسيسي. وجه الإفادة: طبقات العلماء والإنصاف والنقد. يبدأ الخادم بالسؤال: هل أحتاج هذا المصدر لتثبيت أصل، أو لتحرير خلاف، أو لمقارنة استعمال مصطلح، أو لمراجعة دعوى تاريخية؟

لا يجوز نقل نتيجة من سير أعلام النبلاء إلى الكتاب الملخص إلا بوسم العلاقة: موافقة، مخالفة، شرح، استدراك، أو مجرد شاهد. فإذا كان الكتاب الملخص أصوليا واستعمل سير أعلام النبلاء شاهدا حديثيا أو تفسيريا وجب بيان الجسر بين العلمين. وإذا اختلفت عبارة المصدر عن عبارة الكتاب فلا تجمعهما القاعدة تحت عنوان واحد إلا بعد تحرير الفرق.

محكمة هذا المصدر: ما الطبعة؟ هل النص محقق؟ هل يوجد خلاف في النسبة؟ هل الموضع من صلب كلام المؤلف أم من نقل أو حاشية؟ هل استعمله الخادم لأنه أول نتيجة بحث أم لأنه أنسب مصدر؟ هذه الأسئلة تمنع تحويل المصدر إلى سلطة عمياء.

مصدر 025: ميزان الاعتدال

عند استعمال ميزان الاعتدال في تلخيص كتاب آخر، لا يعامل كمصدر تزييني بل كمصدر اختبار. مجاله: رجال. درجته داخل هذه القاعدة: قوي. وجه الإفادة: جرح وتعديل وتحذير من الاغترار. يبدأ الخادم بالسؤال: هل أحتاج هذا المصدر لتثبيت أصل، أو لتحرير خلاف، أو لمقارنة استعمال مصطلح، أو لمراجعة دعوى تاريخية؟

لا يجوز نقل نتيجة من ميزان الاعتدال إلى الكتاب الملخص إلا بوسم العلاقة: موافقة، مخالفة، شرح، استدراك، أو مجرد شاهد. فإذا كان الكتاب الملخص أصوليا واستعمل ميزان الاعتدال شاهدا حديثيا أو تفسيريا وجب بيان الجسر بين العلمين. وإذا اختلفت عبارة المصدر عن عبارة الكتاب فلا تجمعهما القاعدة تحت عنوان واحد إلا بعد تحرير الفرق.

محكمة هذا المصدر: ما الطبعة؟ هل النص محقق؟ هل يوجد خلاف في النسبة؟ هل الموضع من صلب كلام المؤلف أم من نقل أو حاشية؟ هل استعمله الخادم لأنه أول نتيجة بحث أم لأنه أنسب مصدر؟ هذه الأسئلة تمنع تحويل المصدر إلى سلطة عمياء.

مصدر 026: لسان الميزان

عند استعمال لسان الميزان في تلخيص كتاب آخر، لا يعامل كمصدر تزييني بل كمصدر اختبار. مجاله: رجال. درجته داخل هذه القاعدة: قوي. وجه الإفادة: استدراك وتمحيص للرواة. يبدأ الخادم بالسؤال: هل أحتاج هذا المصدر لتثبيت أصل، أو لتحرير خلاف، أو لمقارنة استعمال مصطلح، أو لمراجعة دعوى تاريخية؟

لا يجوز نقل نتيجة من لسان الميزان إلى الكتاب الملخص إلا بوسم العلاقة: موافقة، مخالفة، شرح، استدراك، أو مجرد شاهد. فإذا كان الكتاب الملخص أصوليا واستعمل لسان الميزان شاهدا حديثيا أو تفسيريا وجب بيان الجسر بين العلمين. وإذا اختلفت عبارة المصدر عن عبارة الكتاب فلا تجمعهما القاعدة تحت عنوان واحد إلا بعد تحرير الفرق.

محكمة هذا المصدر: ما الطبعة؟ هل النص محقق؟ هل يوجد خلاف في النسبة؟ هل الموضع من صلب كلام المؤلف أم من نقل أو حاشية؟ هل استعمله الخادم لأنه أول نتيجة بحث أم لأنه أنسب مصدر؟ هذه الأسئلة تمنع تحويل المصدر إلى سلطة عمياء.

مصدر 027: تاريخ الطبري

عند استعمال تاريخ الطبري في تلخيص كتاب آخر، لا يعامل كمصدر تزييني بل كمصدر اختبار. مجاله: تاريخ. درجته داخل هذه القاعدة: تاريخي/إشكالي. وجه الإفادة: جمع الروايات مع ضرورة نقد الأسانيد والسياقات. يبدأ الخادم بالسؤال: هل أحتاج هذا المصدر لتثبيت أصل، أو لتحرير خلاف، أو لمقارنة استعمال مصطلح، أو لمراجعة دعوى تاريخية؟

لا يجوز نقل نتيجة من تاريخ الطبري إلى الكتاب الملخص إلا بوسم العلاقة: موافقة، مخالفة، شرح، استدراك، أو مجرد شاهد. فإذا كان الكتاب الملخص أصوليا واستعمل تاريخ الطبري شاهدا حديثيا أو تفسيريا وجب بيان الجسر بين العلمين. وإذا اختلفت عبارة المصدر عن عبارة الكتاب فلا تجمعهما القاعدة تحت عنوان واحد إلا بعد تحرير الفرق.

محكمة هذا المصدر: ما الطبعة؟ هل النص محقق؟ هل يوجد خلاف في النسبة؟ هل الموضع من صلب كلام المؤلف أم من نقل أو حاشية؟ هل استعمله الخادم لأنه أول نتيجة بحث أم لأنه أنسب مصدر؟ هذه الأسئلة تمنع تحويل المصدر إلى سلطة عمياء.

مصدر 028: الكامل لابن الأثير

عند استعمال الكامل لابن الأثير في تلخيص كتاب آخر، لا يعامل كمصدر تزييني بل كمصدر اختبار. مجاله: تاريخ. درجته داخل هذه القاعدة: تاريخي. وجه الإفادة: سرد جامع يحتاج تفكيك مصادره. يبدأ الخادم بالسؤال: هل أحتاج هذا المصدر لتثبيت أصل، أو لتحرير خلاف، أو لمقارنة استعمال مصطلح، أو لمراجعة دعوى تاريخية؟

لا يجوز نقل نتيجة من الكامل لابن الأثير إلى الكتاب الملخص إلا بوسم العلاقة: موافقة، مخالفة، شرح، استدراك، أو مجرد شاهد. فإذا كان الكتاب الملخص أصوليا واستعمل الكامل لابن الأثير شاهدا حديثيا أو تفسيريا وجب بيان الجسر بين العلمين. وإذا اختلفت عبارة المصدر عن عبارة الكتاب فلا تجمعهما القاعدة تحت عنوان واحد إلا بعد تحرير الفرق.

محكمة هذا المصدر: ما الطبعة؟ هل النص محقق؟ هل يوجد خلاف في النسبة؟ هل الموضع من صلب كلام المؤلف أم من نقل أو حاشية؟ هل استعمله الخادم لأنه أول نتيجة بحث أم لأنه أنسب مصدر؟ هذه الأسئلة تمنع تحويل المصدر إلى سلطة عمياء.

مصدر 029: البداية والنهاية

عند استعمال البداية والنهاية في تلخيص كتاب آخر، لا يعامل كمصدر تزييني بل كمصدر اختبار. مجاله: تاريخ. درجته داخل هذه القاعدة: قوي. وجه الإفادة: تاريخ مع نقد عقدي وحديثي متفاوت. يبدأ الخادم بالسؤال: هل أحتاج هذا المصدر لتثبيت أصل، أو لتحرير خلاف، أو لمقارنة استعمال مصطلح، أو لمراجعة دعوى تاريخية؟

لا يجوز نقل نتيجة من البداية والنهاية إلى الكتاب الملخص إلا بوسم العلاقة: موافقة، مخالفة، شرح، استدراك، أو مجرد شاهد. فإذا كان الكتاب الملخص أصوليا واستعمل البداية والنهاية شاهدا حديثيا أو تفسيريا وجب بيان الجسر بين العلمين. وإذا اختلفت عبارة المصدر عن عبارة الكتاب فلا تجمعهما القاعدة تحت عنوان واحد إلا بعد تحرير الفرق.

محكمة هذا المصدر: ما الطبعة؟ هل النص محقق؟ هل يوجد خلاف في النسبة؟ هل الموضع من صلب كلام المؤلف أم من نقل أو حاشية؟ هل استعمله الخادم لأنه أول نتيجة بحث أم لأنه أنسب مصدر؟ هذه الأسئلة تمنع تحويل المصدر إلى سلطة عمياء.

مصدر 030: المقدمة لابن خلدون

عند استعمال المقدمة لابن خلدون في تلخيص كتاب آخر، لا يعامل كمصدر تزييني بل كمصدر اختبار. مجاله: عمران/تاريخ. درجته داخل هذه القاعدة: تأسيسي. وجه الإفادة: نقد الخبر وسنن الاجتماع. يبدأ الخادم بالسؤال: هل أحتاج هذا المصدر لتثبيت أصل، أو لتحرير خلاف، أو لمقارنة استعمال مصطلح، أو لمراجعة دعوى تاريخية؟

لا يجوز نقل نتيجة من المقدمة لابن خلدون إلى الكتاب الملخص إلا بوسم العلاقة: موافقة، مخالفة، شرح، استدراك، أو مجرد شاهد. فإذا كان الكتاب الملخص أصوليا واستعمل المقدمة لابن خلدون شاهدا حديثيا أو تفسيريا وجب بيان الجسر بين العلمين. وإذا اختلفت عبارة المصدر عن عبارة الكتاب فلا تجمعهما القاعدة تحت عنوان واحد إلا بعد تحرير الفرق.

محكمة هذا المصدر: ما الطبعة؟ هل النص محقق؟ هل يوجد خلاف في النسبة؟ هل الموضع من صلب كلام المؤلف أم من نقل أو حاشية؟ هل استعمله الخادم لأنه أول نتيجة بحث أم لأنه أنسب مصدر؟ هذه الأسئلة تمنع تحويل المصدر إلى سلطة عمياء.

مصدر 031: الملل والنحل للشهرستاني

عند استعمال الملل والنحل للشهرستاني في تلخيص كتاب آخر، لا يعامل كمصدر تزييني بل كمصدر اختبار. مجاله: فرق. درجته داخل هذه القاعدة: مساعد. وجه الإفادة: تصنيف المذاهب مع ضرورة نقد التمثيل. يبدأ الخادم بالسؤال: هل أحتاج هذا المصدر لتثبيت أصل، أو لتحرير خلاف، أو لمقارنة استعمال مصطلح، أو لمراجعة دعوى تاريخية؟

لا يجوز نقل نتيجة من الملل والنحل للشهرستاني إلى الكتاب الملخص إلا بوسم العلاقة: موافقة، مخالفة، شرح، استدراك، أو مجرد شاهد. فإذا كان الكتاب الملخص أصوليا واستعمل الملل والنحل للشهرستاني شاهدا حديثيا أو تفسيريا وجب بيان الجسر بين العلمين. وإذا اختلفت عبارة المصدر عن عبارة الكتاب فلا تجمعهما القاعدة تحت عنوان واحد إلا بعد تحرير الفرق.

محكمة هذا المصدر: ما الطبعة؟ هل النص محقق؟ هل يوجد خلاف في النسبة؟ هل الموضع من صلب كلام المؤلف أم من نقل أو حاشية؟ هل استعمله الخادم لأنه أول نتيجة بحث أم لأنه أنسب مصدر؟ هذه الأسئلة تمنع تحويل المصدر إلى سلطة عمياء.

مصدر 032: مقالات الإسلاميين للأشعري

عند استعمال مقالات الإسلاميين للأشعري في تلخيص كتاب آخر، لا يعامل كمصدر تزييني بل كمصدر اختبار. مجاله: فرق/كلام. درجته داخل هذه القاعدة: تأسيسي. وجه الإفادة: خريطة مبكرة للمقالات. يبدأ الخادم بالسؤال: هل أحتاج هذا المصدر لتثبيت أصل، أو لتحرير خلاف، أو لمقارنة استعمال مصطلح، أو لمراجعة دعوى تاريخية؟

لا يجوز نقل نتيجة من مقالات الإسلاميين للأشعري إلى الكتاب الملخص إلا بوسم العلاقة: موافقة، مخالفة، شرح، استدراك، أو مجرد شاهد. فإذا كان الكتاب الملخص أصوليا واستعمل مقالات الإسلاميين للأشعري شاهدا حديثيا أو تفسيريا وجب بيان الجسر بين العلمين. وإذا اختلفت عبارة المصدر عن عبارة الكتاب فلا تجمعهما القاعدة تحت عنوان واحد إلا بعد تحرير الفرق.

محكمة هذا المصدر: ما الطبعة؟ هل النص محقق؟ هل يوجد خلاف في النسبة؟ هل الموضع من صلب كلام المؤلف أم من نقل أو حاشية؟ هل استعمله الخادم لأنه أول نتيجة بحث أم لأنه أنسب مصدر؟ هذه الأسئلة تمنع تحويل المصدر إلى سلطة عمياء.

مصدر 033: درء تعارض العقل والنقل

عند استعمال درء تعارض العقل والنقل في تلخيص كتاب آخر، لا يعامل كمصدر تزييني بل كمصدر اختبار. مجاله: كلام/فلسفة. درجته داخل هذه القاعدة: قوي. وجه الإفادة: تحليل دعوى التعارض. يبدأ الخادم بالسؤال: هل أحتاج هذا المصدر لتثبيت أصل، أو لتحرير خلاف، أو لمقارنة استعمال مصطلح، أو لمراجعة دعوى تاريخية؟

لا يجوز نقل نتيجة من درء تعارض العقل والنقل إلى الكتاب الملخص إلا بوسم العلاقة: موافقة، مخالفة، شرح، استدراك، أو مجرد شاهد. فإذا كان الكتاب الملخص أصوليا واستعمل درء تعارض العقل والنقل شاهدا حديثيا أو تفسيريا وجب بيان الجسر بين العلمين. وإذا اختلفت عبارة المصدر عن عبارة الكتاب فلا تجمعهما القاعدة تحت عنوان واحد إلا بعد تحرير الفرق.

محكمة هذا المصدر: ما الطبعة؟ هل النص محقق؟ هل يوجد خلاف في النسبة؟ هل الموضع من صلب كلام المؤلف أم من نقل أو حاشية؟ هل استعمله الخادم لأنه أول نتيجة بحث أم لأنه أنسب مصدر؟ هذه الأسئلة تمنع تحويل المصدر إلى سلطة عمياء.

مصدر 034: الاقتصاد في الاعتقاد

عند استعمال الاقتصاد في الاعتقاد في تلخيص كتاب آخر، لا يعامل كمصدر تزييني بل كمصدر اختبار. مجاله: كلام. درجته داخل هذه القاعدة: قوي. وجه الإفادة: تنظيم الحجة العقدية. يبدأ الخادم بالسؤال: هل أحتاج هذا المصدر لتثبيت أصل، أو لتحرير خلاف، أو لمقارنة استعمال مصطلح، أو لمراجعة دعوى تاريخية؟

لا يجوز نقل نتيجة من الاقتصاد في الاعتقاد إلى الكتاب الملخص إلا بوسم العلاقة: موافقة، مخالفة، شرح، استدراك، أو مجرد شاهد. فإذا كان الكتاب الملخص أصوليا واستعمل الاقتصاد في الاعتقاد شاهدا حديثيا أو تفسيريا وجب بيان الجسر بين العلمين. وإذا اختلفت عبارة المصدر عن عبارة الكتاب فلا تجمعهما القاعدة تحت عنوان واحد إلا بعد تحرير الفرق.

محكمة هذا المصدر: ما الطبعة؟ هل النص محقق؟ هل يوجد خلاف في النسبة؟ هل الموضع من صلب كلام المؤلف أم من نقل أو حاشية؟ هل استعمله الخادم لأنه أول نتيجة بحث أم لأنه أنسب مصدر؟ هذه الأسئلة تمنع تحويل المصدر إلى سلطة عمياء.

مصدر 035: إحياء علوم الدين

عند استعمال إحياء علوم الدين في تلخيص كتاب آخر، لا يعامل كمصدر تزييني بل كمصدر اختبار. مجاله: تزكية. درجته داخل هذه القاعدة: تأسيسي/إشكالي. وجه الإفادة: معمار النفس والعمل مع حاجة لتخريج الأخبار. يبدأ الخادم بالسؤال: هل أحتاج هذا المصدر لتثبيت أصل، أو لتحرير خلاف، أو لمقارنة استعمال مصطلح، أو لمراجعة دعوى تاريخية؟

لا يجوز نقل نتيجة من إحياء علوم الدين إلى الكتاب الملخص إلا بوسم العلاقة: موافقة، مخالفة، شرح، استدراك، أو مجرد شاهد. فإذا كان الكتاب الملخص أصوليا واستعمل إحياء علوم الدين شاهدا حديثيا أو تفسيريا وجب بيان الجسر بين العلمين. وإذا اختلفت عبارة المصدر عن عبارة الكتاب فلا تجمعهما القاعدة تحت عنوان واحد إلا بعد تحرير الفرق.

محكمة هذا المصدر: ما الطبعة؟ هل النص محقق؟ هل يوجد خلاف في النسبة؟ هل الموضع من صلب كلام المؤلف أم من نقل أو حاشية؟ هل استعمله الخادم لأنه أول نتيجة بحث أم لأنه أنسب مصدر؟ هذه الأسئلة تمنع تحويل المصدر إلى سلطة عمياء.

مصدر 036: مدارج السالكين

عند استعمال مدارج السالكين في تلخيص كتاب آخر، لا يعامل كمصدر تزييني بل كمصدر اختبار. مجاله: تزكية. درجته داخل هذه القاعدة: قوي. وجه الإفادة: تحليل المقامات والأحوال. يبدأ الخادم بالسؤال: هل أحتاج هذا المصدر لتثبيت أصل، أو لتحرير خلاف، أو لمقارنة استعمال مصطلح، أو لمراجعة دعوى تاريخية؟

لا يجوز نقل نتيجة من مدارج السالكين إلى الكتاب الملخص إلا بوسم العلاقة: موافقة، مخالفة، شرح، استدراك، أو مجرد شاهد. فإذا كان الكتاب الملخص أصوليا واستعمل مدارج السالكين شاهدا حديثيا أو تفسيريا وجب بيان الجسر بين العلمين. وإذا اختلفت عبارة المصدر عن عبارة الكتاب فلا تجمعهما القاعدة تحت عنوان واحد إلا بعد تحرير الفرق.

محكمة هذا المصدر: ما الطبعة؟ هل النص محقق؟ هل يوجد خلاف في النسبة؟ هل الموضع من صلب كلام المؤلف أم من نقل أو حاشية؟ هل استعمله الخادم لأنه أول نتيجة بحث أم لأنه أنسب مصدر؟ هذه الأسئلة تمنع تحويل المصدر إلى سلطة عمياء.

مصدر 037: تفسير الطبري

عند استعمال تفسير الطبري في تلخيص كتاب آخر، لا يعامل كمصدر تزييني بل كمصدر اختبار. مجاله: تفسير. درجته داخل هذه القاعدة: تأسيسي. وجه الإفادة: الاختلاف بالأسانيد واللغة وأقوال السلف. يبدأ الخادم بالسؤال: هل أحتاج هذا المصدر لتثبيت أصل، أو لتحرير خلاف، أو لمقارنة استعمال مصطلح، أو لمراجعة دعوى تاريخية؟

لا يجوز نقل نتيجة من تفسير الطبري إلى الكتاب الملخص إلا بوسم العلاقة: موافقة، مخالفة، شرح، استدراك، أو مجرد شاهد. فإذا كان الكتاب الملخص أصوليا واستعمل تفسير الطبري شاهدا حديثيا أو تفسيريا وجب بيان الجسر بين العلمين. وإذا اختلفت عبارة المصدر عن عبارة الكتاب فلا تجمعهما القاعدة تحت عنوان واحد إلا بعد تحرير الفرق.

محكمة هذا المصدر: ما الطبعة؟ هل النص محقق؟ هل يوجد خلاف في النسبة؟ هل الموضع من صلب كلام المؤلف أم من نقل أو حاشية؟ هل استعمله الخادم لأنه أول نتيجة بحث أم لأنه أنسب مصدر؟ هذه الأسئلة تمنع تحويل المصدر إلى سلطة عمياء.

مصدر 038: تفسير القرطبي

عند استعمال تفسير القرطبي في تلخيص كتاب آخر، لا يعامل كمصدر تزييني بل كمصدر اختبار. مجاله: تفسير/فقه. درجته داخل هذه القاعدة: قوي. وجه الإفادة: الأحكام والخلاف الفقهي داخل التفسير. يبدأ الخادم بالسؤال: هل أحتاج هذا المصدر لتثبيت أصل، أو لتحرير خلاف، أو لمقارنة استعمال مصطلح، أو لمراجعة دعوى تاريخية؟

لا يجوز نقل نتيجة من تفسير القرطبي إلى الكتاب الملخص إلا بوسم العلاقة: موافقة، مخالفة، شرح، استدراك، أو مجرد شاهد. فإذا كان الكتاب الملخص أصوليا واستعمل تفسير القرطبي شاهدا حديثيا أو تفسيريا وجب بيان الجسر بين العلمين. وإذا اختلفت عبارة المصدر عن عبارة الكتاب فلا تجمعهما القاعدة تحت عنوان واحد إلا بعد تحرير الفرق.

محكمة هذا المصدر: ما الطبعة؟ هل النص محقق؟ هل يوجد خلاف في النسبة؟ هل الموضع من صلب كلام المؤلف أم من نقل أو حاشية؟ هل استعمله الخادم لأنه أول نتيجة بحث أم لأنه أنسب مصدر؟ هذه الأسئلة تمنع تحويل المصدر إلى سلطة عمياء.

مصدر 039: تفسير ابن كثير

عند استعمال تفسير ابن كثير في تلخيص كتاب آخر، لا يعامل كمصدر تزييني بل كمصدر اختبار. مجاله: تفسير بالمأثور. درجته داخل هذه القاعدة: قوي. وجه الإفادة: جمع الروايات والآثار والترجيح المختصر. يبدأ الخادم بالسؤال: هل أحتاج هذا المصدر لتثبيت أصل، أو لتحرير خلاف، أو لمقارنة استعمال مصطلح، أو لمراجعة دعوى تاريخية؟

لا يجوز نقل نتيجة من تفسير ابن كثير إلى الكتاب الملخص إلا بوسم العلاقة: موافقة، مخالفة، شرح، استدراك، أو مجرد شاهد. فإذا كان الكتاب الملخص أصوليا واستعمل تفسير ابن كثير شاهدا حديثيا أو تفسيريا وجب بيان الجسر بين العلمين. وإذا اختلفت عبارة المصدر عن عبارة الكتاب فلا تجمعهما القاعدة تحت عنوان واحد إلا بعد تحرير الفرق.

محكمة هذا المصدر: ما الطبعة؟ هل النص محقق؟ هل يوجد خلاف في النسبة؟ هل الموضع من صلب كلام المؤلف أم من نقل أو حاشية؟ هل استعمله الخادم لأنه أول نتيجة بحث أم لأنه أنسب مصدر؟ هذه الأسئلة تمنع تحويل المصدر إلى سلطة عمياء.

مصدر 040: مفاتيح الغيب للرازي

عند استعمال مفاتيح الغيب للرازي في تلخيص كتاب آخر، لا يعامل كمصدر تزييني بل كمصدر اختبار. مجاله: تفسير كلامي. درجته داخل هذه القاعدة: قوي/إشكالي. وجه الإفادة: توسيع الاعتراضات العقلية والكلامية. يبدأ الخادم بالسؤال: هل أحتاج هذا المصدر لتثبيت أصل، أو لتحرير خلاف، أو لمقارنة استعمال مصطلح، أو لمراجعة دعوى تاريخية؟

لا يجوز نقل نتيجة من مفاتيح الغيب للرازي إلى الكتاب الملخص إلا بوسم العلاقة: موافقة، مخالفة، شرح، استدراك، أو مجرد شاهد. فإذا كان الكتاب الملخص أصوليا واستعمل مفاتيح الغيب للرازي شاهدا حديثيا أو تفسيريا وجب بيان الجسر بين العلمين. وإذا اختلفت عبارة المصدر عن عبارة الكتاب فلا تجمعهما القاعدة تحت عنوان واحد إلا بعد تحرير الفرق.

محكمة هذا المصدر: ما الطبعة؟ هل النص محقق؟ هل يوجد خلاف في النسبة؟ هل الموضع من صلب كلام المؤلف أم من نقل أو حاشية؟ هل استعمله الخادم لأنه أول نتيجة بحث أم لأنه أنسب مصدر؟ هذه الأسئلة تمنع تحويل المصدر إلى سلطة عمياء.

مصدر 041: التحرير والتنوير

عند استعمال التحرير والتنوير في تلخيص كتاب آخر، لا يعامل كمصدر تزييني بل كمصدر اختبار. مجاله: تفسير مقاصدي لغوي. درجته داخل هذه القاعدة: قوي. وجه الإفادة: النظم واللغة والمقصد الحضاري. يبدأ الخادم بالسؤال: هل أحتاج هذا المصدر لتثبيت أصل، أو لتحرير خلاف، أو لمقارنة استعمال مصطلح، أو لمراجعة دعوى تاريخية؟

لا يجوز نقل نتيجة من التحرير والتنوير إلى الكتاب الملخص إلا بوسم العلاقة: موافقة، مخالفة، شرح، استدراك، أو مجرد شاهد. فإذا كان الكتاب الملخص أصوليا واستعمل التحرير والتنوير شاهدا حديثيا أو تفسيريا وجب بيان الجسر بين العلمين. وإذا اختلفت عبارة المصدر عن عبارة الكتاب فلا تجمعهما القاعدة تحت عنوان واحد إلا بعد تحرير الفرق.

محكمة هذا المصدر: ما الطبعة؟ هل النص محقق؟ هل يوجد خلاف في النسبة؟ هل الموضع من صلب كلام المؤلف أم من نقل أو حاشية؟ هل استعمله الخادم لأنه أول نتيجة بحث أم لأنه أنسب مصدر؟ هذه الأسئلة تمنع تحويل المصدر إلى سلطة عمياء.

مصدر 042: صحيح البخاري

عند استعمال صحيح البخاري في تلخيص كتاب آخر، لا يعامل كمصدر تزييني بل كمصدر اختبار. مجاله: حديث. درجته داخل هذه القاعدة: تأسيسي. وجه الإفادة: التبويب الفقهي واستنباط المعنى من ترتيب الأبواب. يبدأ الخادم بالسؤال: هل أحتاج هذا المصدر لتثبيت أصل، أو لتحرير خلاف، أو لمقارنة استعمال مصطلح، أو لمراجعة دعوى تاريخية؟

لا يجوز نقل نتيجة من صحيح البخاري إلى الكتاب الملخص إلا بوسم العلاقة: موافقة، مخالفة، شرح، استدراك، أو مجرد شاهد. فإذا كان الكتاب الملخص أصوليا واستعمل صحيح البخاري شاهدا حديثيا أو تفسيريا وجب بيان الجسر بين العلمين. وإذا اختلفت عبارة المصدر عن عبارة الكتاب فلا تجمعهما القاعدة تحت عنوان واحد إلا بعد تحرير الفرق.

محكمة هذا المصدر: ما الطبعة؟ هل النص محقق؟ هل يوجد خلاف في النسبة؟ هل الموضع من صلب كلام المؤلف أم من نقل أو حاشية؟ هل استعمله الخادم لأنه أول نتيجة بحث أم لأنه أنسب مصدر؟ هذه الأسئلة تمنع تحويل المصدر إلى سلطة عمياء.

مصدر 043: صحيح مسلم

عند استعمال صحيح مسلم في تلخيص كتاب آخر، لا يعامل كمصدر تزييني بل كمصدر اختبار. مجاله: حديث. درجته داخل هذه القاعدة: تأسيسي. وجه الإفادة: جمع الطرق في الموضع الواحد وخدمة المقارنة. يبدأ الخادم بالسؤال: هل أحتاج هذا المصدر لتثبيت أصل، أو لتحرير خلاف، أو لمقارنة استعمال مصطلح، أو لمراجعة دعوى تاريخية؟

لا يجوز نقل نتيجة من صحيح مسلم إلى الكتاب الملخص إلا بوسم العلاقة: موافقة، مخالفة، شرح، استدراك، أو مجرد شاهد. فإذا كان الكتاب الملخص أصوليا واستعمل صحيح مسلم شاهدا حديثيا أو تفسيريا وجب بيان الجسر بين العلمين. وإذا اختلفت عبارة المصدر عن عبارة الكتاب فلا تجمعهما القاعدة تحت عنوان واحد إلا بعد تحرير الفرق.

محكمة هذا المصدر: ما الطبعة؟ هل النص محقق؟ هل يوجد خلاف في النسبة؟ هل الموضع من صلب كلام المؤلف أم من نقل أو حاشية؟ هل استعمله الخادم لأنه أول نتيجة بحث أم لأنه أنسب مصدر؟ هذه الأسئلة تمنع تحويل المصدر إلى سلطة عمياء.

مصدر 044: سنن أبي داود

عند استعمال سنن أبي داود في تلخيص كتاب آخر، لا يعامل كمصدر تزييني بل كمصدر اختبار. مجاله: حديث/فقه. درجته داخل هذه القاعدة: قوي. وجه الإفادة: أحاديث الأحكام والتنبيه على بعض العلل. يبدأ الخادم بالسؤال: هل أحتاج هذا المصدر لتثبيت أصل، أو لتحرير خلاف، أو لمقارنة استعمال مصطلح، أو لمراجعة دعوى تاريخية؟

لا يجوز نقل نتيجة من سنن أبي داود إلى الكتاب الملخص إلا بوسم العلاقة: موافقة، مخالفة، شرح، استدراك، أو مجرد شاهد. فإذا كان الكتاب الملخص أصوليا واستعمل سنن أبي داود شاهدا حديثيا أو تفسيريا وجب بيان الجسر بين العلمين. وإذا اختلفت عبارة المصدر عن عبارة الكتاب فلا تجمعهما القاعدة تحت عنوان واحد إلا بعد تحرير الفرق.

محكمة هذا المصدر: ما الطبعة؟ هل النص محقق؟ هل يوجد خلاف في النسبة؟ هل الموضع من صلب كلام المؤلف أم من نقل أو حاشية؟ هل استعمله الخادم لأنه أول نتيجة بحث أم لأنه أنسب مصدر؟ هذه الأسئلة تمنع تحويل المصدر إلى سلطة عمياء.

مصدر 045: جامع الترمذي

عند استعمال جامع الترمذي في تلخيص كتاب آخر، لا يعامل كمصدر تزييني بل كمصدر اختبار. مجاله: حديث/علل. درجته داخل هذه القاعدة: قوي. وجه الإفادة: درجات الحديث وأقوال الفقهاء. يبدأ الخادم بالسؤال: هل أحتاج هذا المصدر لتثبيت أصل، أو لتحرير خلاف، أو لمقارنة استعمال مصطلح، أو لمراجعة دعوى تاريخية؟

لا يجوز نقل نتيجة من جامع الترمذي إلى الكتاب الملخص إلا بوسم العلاقة: موافقة، مخالفة، شرح، استدراك، أو مجرد شاهد. فإذا كان الكتاب الملخص أصوليا واستعمل جامع الترمذي شاهدا حديثيا أو تفسيريا وجب بيان الجسر بين العلمين. وإذا اختلفت عبارة المصدر عن عبارة الكتاب فلا تجمعهما القاعدة تحت عنوان واحد إلا بعد تحرير الفرق.

محكمة هذا المصدر: ما الطبعة؟ هل النص محقق؟ هل يوجد خلاف في النسبة؟ هل الموضع من صلب كلام المؤلف أم من نقل أو حاشية؟ هل استعمله الخادم لأنه أول نتيجة بحث أم لأنه أنسب مصدر؟ هذه الأسئلة تمنع تحويل المصدر إلى سلطة عمياء.

مصدر 046: الموطأ

عند استعمال الموطأ في تلخيص كتاب آخر، لا يعامل كمصدر تزييني بل كمصدر اختبار. مجاله: حديث/فقه المدينة. درجته داخل هذه القاعدة: تأسيسي. وجه الإفادة: العمل والحديث والفتوى في بنية واحدة. يبدأ الخادم بالسؤال: هل أحتاج هذا المصدر لتثبيت أصل، أو لتحرير خلاف، أو لمقارنة استعمال مصطلح، أو لمراجعة دعوى تاريخية؟

لا يجوز نقل نتيجة من الموطأ إلى الكتاب الملخص إلا بوسم العلاقة: موافقة، مخالفة، شرح، استدراك، أو مجرد شاهد. فإذا كان الكتاب الملخص أصوليا واستعمل الموطأ شاهدا حديثيا أو تفسيريا وجب بيان الجسر بين العلمين. وإذا اختلفت عبارة المصدر عن عبارة الكتاب فلا تجمعهما القاعدة تحت عنوان واحد إلا بعد تحرير الفرق.

محكمة هذا المصدر: ما الطبعة؟ هل النص محقق؟ هل يوجد خلاف في النسبة؟ هل الموضع من صلب كلام المؤلف أم من نقل أو حاشية؟ هل استعمله الخادم لأنه أول نتيجة بحث أم لأنه أنسب مصدر؟ هذه الأسئلة تمنع تحويل المصدر إلى سلطة عمياء.

مصدر 047: فتح الباري

عند استعمال فتح الباري في تلخيص كتاب آخر، لا يعامل كمصدر تزييني بل كمصدر اختبار. مجاله: شرح حديث. درجته داخل هذه القاعدة: تأسيسي. وجه الإفادة: جمع الشروح والطرق واللغة والخلاف. يبدأ الخادم بالسؤال: هل أحتاج هذا المصدر لتثبيت أصل، أو لتحرير خلاف، أو لمقارنة استعمال مصطلح، أو لمراجعة دعوى تاريخية؟

لا يجوز نقل نتيجة من فتح الباري إلى الكتاب الملخص إلا بوسم العلاقة: موافقة، مخالفة، شرح، استدراك، أو مجرد شاهد. فإذا كان الكتاب الملخص أصوليا واستعمل فتح الباري شاهدا حديثيا أو تفسيريا وجب بيان الجسر بين العلمين. وإذا اختلفت عبارة المصدر عن عبارة الكتاب فلا تجمعهما القاعدة تحت عنوان واحد إلا بعد تحرير الفرق.

محكمة هذا المصدر: ما الطبعة؟ هل النص محقق؟ هل يوجد خلاف في النسبة؟ هل الموضع من صلب كلام المؤلف أم من نقل أو حاشية؟ هل استعمله الخادم لأنه أول نتيجة بحث أم لأنه أنسب مصدر؟ هذه الأسئلة تمنع تحويل المصدر إلى سلطة عمياء.

مصدر 048: شرح النووي على مسلم

عند استعمال شرح النووي على مسلم في تلخيص كتاب آخر، لا يعامل كمصدر تزييني بل كمصدر اختبار. مجاله: شرح حديث. درجته داخل هذه القاعدة: قوي. وجه الإفادة: تحرير المعنى والخلاف الفقهي. يبدأ الخادم بالسؤال: هل أحتاج هذا المصدر لتثبيت أصل، أو لتحرير خلاف، أو لمقارنة استعمال مصطلح، أو لمراجعة دعوى تاريخية؟

لا يجوز نقل نتيجة من شرح النووي على مسلم إلى الكتاب الملخص إلا بوسم العلاقة: موافقة، مخالفة، شرح، استدراك، أو مجرد شاهد. فإذا كان الكتاب الملخص أصوليا واستعمل شرح النووي على مسلم شاهدا حديثيا أو تفسيريا وجب بيان الجسر بين العلمين. وإذا اختلفت عبارة المصدر عن عبارة الكتاب فلا تجمعهما القاعدة تحت عنوان واحد إلا بعد تحرير الفرق.

محكمة هذا المصدر: ما الطبعة؟ هل النص محقق؟ هل يوجد خلاف في النسبة؟ هل الموضع من صلب كلام المؤلف أم من نقل أو حاشية؟ هل استعمله الخادم لأنه أول نتيجة بحث أم لأنه أنسب مصدر؟ هذه الأسئلة تمنع تحويل المصدر إلى سلطة عمياء.

مصدر 049: الرسالة للشافعي

عند استعمال الرسالة للشافعي في تلخيص كتاب آخر، لا يعامل كمصدر تزييني بل كمصدر اختبار. مجاله: أصول. درجته داخل هذه القاعدة: تأسيسي. وجه الإفادة: البيان والحجة والسنة واللغة. يبدأ الخادم بالسؤال: هل أحتاج هذا المصدر لتثبيت أصل، أو لتحرير خلاف، أو لمقارنة استعمال مصطلح، أو لمراجعة دعوى تاريخية؟

لا يجوز نقل نتيجة من الرسالة للشافعي إلى الكتاب الملخص إلا بوسم العلاقة: موافقة، مخالفة، شرح، استدراك، أو مجرد شاهد. فإذا كان الكتاب الملخص أصوليا واستعمل الرسالة للشافعي شاهدا حديثيا أو تفسيريا وجب بيان الجسر بين العلمين. وإذا اختلفت عبارة المصدر عن عبارة الكتاب فلا تجمعهما القاعدة تحت عنوان واحد إلا بعد تحرير الفرق.

محكمة هذا المصدر: ما الطبعة؟ هل النص محقق؟ هل يوجد خلاف في النسبة؟ هل الموضع من صلب كلام المؤلف أم من نقل أو حاشية؟ هل استعمله الخادم لأنه أول نتيجة بحث أم لأنه أنسب مصدر؟ هذه الأسئلة تمنع تحويل المصدر إلى سلطة عمياء.

مصدر 050: المستصفى

عند استعمال المستصفى في تلخيص كتاب آخر، لا يعامل كمصدر تزييني بل كمصدر اختبار. مجاله: أصول. درجته داخل هذه القاعدة: تأسيسي. وجه الإفادة: بناء الدليل ومقامات النظر. يبدأ الخادم بالسؤال: هل أحتاج هذا المصدر لتثبيت أصل، أو لتحرير خلاف، أو لمقارنة استعمال مصطلح، أو لمراجعة دعوى تاريخية؟

لا يجوز نقل نتيجة من المستصفى إلى الكتاب الملخص إلا بوسم العلاقة: موافقة، مخالفة، شرح، استدراك، أو مجرد شاهد. فإذا كان الكتاب الملخص أصوليا واستعمل المستصفى شاهدا حديثيا أو تفسيريا وجب بيان الجسر بين العلمين. وإذا اختلفت عبارة المصدر عن عبارة الكتاب فلا تجمعهما القاعدة تحت عنوان واحد إلا بعد تحرير الفرق.

محكمة هذا المصدر: ما الطبعة؟ هل النص محقق؟ هل يوجد خلاف في النسبة؟ هل الموضع من صلب كلام المؤلف أم من نقل أو حاشية؟ هل استعمله الخادم لأنه أول نتيجة بحث أم لأنه أنسب مصدر؟ هذه الأسئلة تمنع تحويل المصدر إلى سلطة عمياء.

مصدر 051: الإحكام للآمدي

عند استعمال الإحكام للآمدي في تلخيص كتاب آخر، لا يعامل كمصدر تزييني بل كمصدر اختبار. مجاله: أصول. درجته داخل هذه القاعدة: قوي. وجه الإفادة: تحليل الخلاف المنطقي والدلالي. يبدأ الخادم بالسؤال: هل أحتاج هذا المصدر لتثبيت أصل، أو لتحرير خلاف، أو لمقارنة استعمال مصطلح، أو لمراجعة دعوى تاريخية؟

لا يجوز نقل نتيجة من الإحكام للآمدي إلى الكتاب الملخص إلا بوسم العلاقة: موافقة، مخالفة، شرح، استدراك، أو مجرد شاهد. فإذا كان الكتاب الملخص أصوليا واستعمل الإحكام للآمدي شاهدا حديثيا أو تفسيريا وجب بيان الجسر بين العلمين. وإذا اختلفت عبارة المصدر عن عبارة الكتاب فلا تجمعهما القاعدة تحت عنوان واحد إلا بعد تحرير الفرق.

محكمة هذا المصدر: ما الطبعة؟ هل النص محقق؟ هل يوجد خلاف في النسبة؟ هل الموضع من صلب كلام المؤلف أم من نقل أو حاشية؟ هل استعمله الخادم لأنه أول نتيجة بحث أم لأنه أنسب مصدر؟ هذه الأسئلة تمنع تحويل المصدر إلى سلطة عمياء.

مصدر 052: الموافقات

عند استعمال الموافقات في تلخيص كتاب آخر، لا يعامل كمصدر تزييني بل كمصدر اختبار. مجاله: مقاصد. درجته داخل هذه القاعدة: تأسيسي. وجه الإفادة: الكليات والعادات والمآلات. يبدأ الخادم بالسؤال: هل أحتاج هذا المصدر لتثبيت أصل، أو لتحرير خلاف، أو لمقارنة استعمال مصطلح، أو لمراجعة دعوى تاريخية؟

لا يجوز نقل نتيجة من الموافقات إلى الكتاب الملخص إلا بوسم العلاقة: موافقة، مخالفة، شرح، استدراك، أو مجرد شاهد. فإذا كان الكتاب الملخص أصوليا واستعمل الموافقات شاهدا حديثيا أو تفسيريا وجب بيان الجسر بين العلمين. وإذا اختلفت عبارة المصدر عن عبارة الكتاب فلا تجمعهما القاعدة تحت عنوان واحد إلا بعد تحرير الفرق.

محكمة هذا المصدر: ما الطبعة؟ هل النص محقق؟ هل يوجد خلاف في النسبة؟ هل الموضع من صلب كلام المؤلف أم من نقل أو حاشية؟ هل استعمله الخادم لأنه أول نتيجة بحث أم لأنه أنسب مصدر؟ هذه الأسئلة تمنع تحويل المصدر إلى سلطة عمياء.

مصدر 053: الفروق للقرافي

عند استعمال الفروق للقرافي في تلخيص كتاب آخر، لا يعامل كمصدر تزييني بل كمصدر اختبار. مجاله: قواعد. درجته داخل هذه القاعدة: تأسيسي. وجه الإفادة: التمييز بين المتشابهات الفقهية. يبدأ الخادم بالسؤال: هل أحتاج هذا المصدر لتثبيت أصل، أو لتحرير خلاف، أو لمقارنة استعمال مصطلح، أو لمراجعة دعوى تاريخية؟

لا يجوز نقل نتيجة من الفروق للقرافي إلى الكتاب الملخص إلا بوسم العلاقة: موافقة، مخالفة، شرح، استدراك، أو مجرد شاهد. فإذا كان الكتاب الملخص أصوليا واستعمل الفروق للقرافي شاهدا حديثيا أو تفسيريا وجب بيان الجسر بين العلمين. وإذا اختلفت عبارة المصدر عن عبارة الكتاب فلا تجمعهما القاعدة تحت عنوان واحد إلا بعد تحرير الفرق.

محكمة هذا المصدر: ما الطبعة؟ هل النص محقق؟ هل يوجد خلاف في النسبة؟ هل الموضع من صلب كلام المؤلف أم من نقل أو حاشية؟ هل استعمله الخادم لأنه أول نتيجة بحث أم لأنه أنسب مصدر؟ هذه الأسئلة تمنع تحويل المصدر إلى سلطة عمياء.

مصدر 054: إعلام الموقعين

عند استعمال إعلام الموقعين في تلخيص كتاب آخر، لا يعامل كمصدر تزييني بل كمصدر اختبار. مجاله: أصول/فتوى. درجته داخل هذه القاعدة: قوي. وجه الإفادة: الفتوى والمقاصد والحيل والمآلات. يبدأ الخادم بالسؤال: هل أحتاج هذا المصدر لتثبيت أصل، أو لتحرير خلاف، أو لمقارنة استعمال مصطلح، أو لمراجعة دعوى تاريخية؟

لا يجوز نقل نتيجة من إعلام الموقعين إلى الكتاب الملخص إلا بوسم العلاقة: موافقة، مخالفة، شرح، استدراك، أو مجرد شاهد. فإذا كان الكتاب الملخص أصوليا واستعمل إعلام الموقعين شاهدا حديثيا أو تفسيريا وجب بيان الجسر بين العلمين. وإذا اختلفت عبارة المصدر عن عبارة الكتاب فلا تجمعهما القاعدة تحت عنوان واحد إلا بعد تحرير الفرق.

محكمة هذا المصدر: ما الطبعة؟ هل النص محقق؟ هل يوجد خلاف في النسبة؟ هل الموضع من صلب كلام المؤلف أم من نقل أو حاشية؟ هل استعمله الخادم لأنه أول نتيجة بحث أم لأنه أنسب مصدر؟ هذه الأسئلة تمنع تحويل المصدر إلى سلطة عمياء.

مصدر 055: المغني لابن قدامة

عند استعمال المغني لابن قدامة في تلخيص كتاب آخر، لا يعامل كمصدر تزييني بل كمصدر اختبار. مجاله: فقه مقارن. درجته داخل هذه القاعدة: تأسيسي. وجه الإفادة: الخلاف العالي وأدلته. يبدأ الخادم بالسؤال: هل أحتاج هذا المصدر لتثبيت أصل، أو لتحرير خلاف، أو لمقارنة استعمال مصطلح، أو لمراجعة دعوى تاريخية؟

لا يجوز نقل نتيجة من المغني لابن قدامة إلى الكتاب الملخص إلا بوسم العلاقة: موافقة، مخالفة، شرح، استدراك، أو مجرد شاهد. فإذا كان الكتاب الملخص أصوليا واستعمل المغني لابن قدامة شاهدا حديثيا أو تفسيريا وجب بيان الجسر بين العلمين. وإذا اختلفت عبارة المصدر عن عبارة الكتاب فلا تجمعهما القاعدة تحت عنوان واحد إلا بعد تحرير الفرق.

محكمة هذا المصدر: ما الطبعة؟ هل النص محقق؟ هل يوجد خلاف في النسبة؟ هل الموضع من صلب كلام المؤلف أم من نقل أو حاشية؟ هل استعمله الخادم لأنه أول نتيجة بحث أم لأنه أنسب مصدر؟ هذه الأسئلة تمنع تحويل المصدر إلى سلطة عمياء.

مصدر 056: بداية المجتهد

عند استعمال بداية المجتهد في تلخيص كتاب آخر، لا يعامل كمصدر تزييني بل كمصدر اختبار. مجاله: فقه مقارن. درجته داخل هذه القاعدة: تأسيسي. وجه الإفادة: أسباب الخلاف وربطها بالدليل. يبدأ الخادم بالسؤال: هل أحتاج هذا المصدر لتثبيت أصل، أو لتحرير خلاف، أو لمقارنة استعمال مصطلح، أو لمراجعة دعوى تاريخية؟

لا يجوز نقل نتيجة من بداية المجتهد إلى الكتاب الملخص إلا بوسم العلاقة: موافقة، مخالفة، شرح، استدراك، أو مجرد شاهد. فإذا كان الكتاب الملخص أصوليا واستعمل بداية المجتهد شاهدا حديثيا أو تفسيريا وجب بيان الجسر بين العلمين. وإذا اختلفت عبارة المصدر عن عبارة الكتاب فلا تجمعهما القاعدة تحت عنوان واحد إلا بعد تحرير الفرق.

محكمة هذا المصدر: ما الطبعة؟ هل النص محقق؟ هل يوجد خلاف في النسبة؟ هل الموضع من صلب كلام المؤلف أم من نقل أو حاشية؟ هل استعمله الخادم لأنه أول نتيجة بحث أم لأنه أنسب مصدر؟ هذه الأسئلة تمنع تحويل المصدر إلى سلطة عمياء.

مصدر 057: المجموع للنووي

عند استعمال المجموع للنووي في تلخيص كتاب آخر، لا يعامل كمصدر تزييني بل كمصدر اختبار. مجاله: فقه شافعي مقارن. درجته داخل هذه القاعدة: قوي. وجه الإفادة: تحرير المذهب والخلاف. يبدأ الخادم بالسؤال: هل أحتاج هذا المصدر لتثبيت أصل، أو لتحرير خلاف، أو لمقارنة استعمال مصطلح، أو لمراجعة دعوى تاريخية؟

لا يجوز نقل نتيجة من المجموع للنووي إلى الكتاب الملخص إلا بوسم العلاقة: موافقة، مخالفة، شرح، استدراك، أو مجرد شاهد. فإذا كان الكتاب الملخص أصوليا واستعمل المجموع للنووي شاهدا حديثيا أو تفسيريا وجب بيان الجسر بين العلمين. وإذا اختلفت عبارة المصدر عن عبارة الكتاب فلا تجمعهما القاعدة تحت عنوان واحد إلا بعد تحرير الفرق.

محكمة هذا المصدر: ما الطبعة؟ هل النص محقق؟ هل يوجد خلاف في النسبة؟ هل الموضع من صلب كلام المؤلف أم من نقل أو حاشية؟ هل استعمله الخادم لأنه أول نتيجة بحث أم لأنه أنسب مصدر؟ هذه الأسئلة تمنع تحويل المصدر إلى سلطة عمياء.

مصدر 058: التمهيد لابن عبد البر

عند استعمال التمهيد لابن عبد البر في تلخيص كتاب آخر، لا يعامل كمصدر تزييني بل كمصدر اختبار. مجاله: حديث/فقه. درجته داخل هذه القاعدة: قوي. وجه الإفادة: أثر الحديث في فقه الأمصار. يبدأ الخادم بالسؤال: هل أحتاج هذا المصدر لتثبيت أصل، أو لتحرير خلاف، أو لمقارنة استعمال مصطلح، أو لمراجعة دعوى تاريخية؟

لا يجوز نقل نتيجة من التمهيد لابن عبد البر إلى الكتاب الملخص إلا بوسم العلاقة: موافقة، مخالفة، شرح، استدراك، أو مجرد شاهد. فإذا كان الكتاب الملخص أصوليا واستعمل التمهيد لابن عبد البر شاهدا حديثيا أو تفسيريا وجب بيان الجسر بين العلمين. وإذا اختلفت عبارة المصدر عن عبارة الكتاب فلا تجمعهما القاعدة تحت عنوان واحد إلا بعد تحرير الفرق.

محكمة هذا المصدر: ما الطبعة؟ هل النص محقق؟ هل يوجد خلاف في النسبة؟ هل الموضع من صلب كلام المؤلف أم من نقل أو حاشية؟ هل استعمله الخادم لأنه أول نتيجة بحث أم لأنه أنسب مصدر؟ هذه الأسئلة تمنع تحويل المصدر إلى سلطة عمياء.

مصدر 059: الاستيعاب

عند استعمال الاستيعاب في تلخيص كتاب آخر، لا يعامل كمصدر تزييني بل كمصدر اختبار. مجاله: تراجم. درجته داخل هذه القاعدة: مساعد. وجه الإفادة: الصحابة والروايات والسير. يبدأ الخادم بالسؤال: هل أحتاج هذا المصدر لتثبيت أصل، أو لتحرير خلاف، أو لمقارنة استعمال مصطلح، أو لمراجعة دعوى تاريخية؟

لا يجوز نقل نتيجة من الاستيعاب إلى الكتاب الملخص إلا بوسم العلاقة: موافقة، مخالفة، شرح، استدراك، أو مجرد شاهد. فإذا كان الكتاب الملخص أصوليا واستعمل الاستيعاب شاهدا حديثيا أو تفسيريا وجب بيان الجسر بين العلمين. وإذا اختلفت عبارة المصدر عن عبارة الكتاب فلا تجمعهما القاعدة تحت عنوان واحد إلا بعد تحرير الفرق.

محكمة هذا المصدر: ما الطبعة؟ هل النص محقق؟ هل يوجد خلاف في النسبة؟ هل الموضع من صلب كلام المؤلف أم من نقل أو حاشية؟ هل استعمله الخادم لأنه أول نتيجة بحث أم لأنه أنسب مصدر؟ هذه الأسئلة تمنع تحويل المصدر إلى سلطة عمياء.

مصدر 060: سير أعلام النبلاء

عند استعمال سير أعلام النبلاء في تلخيص كتاب آخر، لا يعامل كمصدر تزييني بل كمصدر اختبار. مجاله: تراجم. درجته داخل هذه القاعدة: تأسيسي. وجه الإفادة: طبقات العلماء والإنصاف والنقد. يبدأ الخادم بالسؤال: هل أحتاج هذا المصدر لتثبيت أصل، أو لتحرير خلاف، أو لمقارنة استعمال مصطلح، أو لمراجعة دعوى تاريخية؟

لا يجوز نقل نتيجة من سير أعلام النبلاء إلى الكتاب الملخص إلا بوسم العلاقة: موافقة، مخالفة، شرح، استدراك، أو مجرد شاهد. فإذا كان الكتاب الملخص أصوليا واستعمل سير أعلام النبلاء شاهدا حديثيا أو تفسيريا وجب بيان الجسر بين العلمين. وإذا اختلفت عبارة المصدر عن عبارة الكتاب فلا تجمعهما القاعدة تحت عنوان واحد إلا بعد تحرير الفرق.

محكمة هذا المصدر: ما الطبعة؟ هل النص محقق؟ هل يوجد خلاف في النسبة؟ هل الموضع من صلب كلام المؤلف أم من نقل أو حاشية؟ هل استعمله الخادم لأنه أول نتيجة بحث أم لأنه أنسب مصدر؟ هذه الأسئلة تمنع تحويل المصدر إلى سلطة عمياء.

مصدر 061: ميزان الاعتدال

عند استعمال ميزان الاعتدال في تلخيص كتاب آخر، لا يعامل كمصدر تزييني بل كمصدر اختبار. مجاله: رجال. درجته داخل هذه القاعدة: قوي. وجه الإفادة: جرح وتعديل وتحذير من الاغترار. يبدأ الخادم بالسؤال: هل أحتاج هذا المصدر لتثبيت أصل، أو لتحرير خلاف، أو لمقارنة استعمال مصطلح، أو لمراجعة دعوى تاريخية؟

لا يجوز نقل نتيجة من ميزان الاعتدال إلى الكتاب الملخص إلا بوسم العلاقة: موافقة، مخالفة، شرح، استدراك، أو مجرد شاهد. فإذا كان الكتاب الملخص أصوليا واستعمل ميزان الاعتدال شاهدا حديثيا أو تفسيريا وجب بيان الجسر بين العلمين. وإذا اختلفت عبارة المصدر عن عبارة الكتاب فلا تجمعهما القاعدة تحت عنوان واحد إلا بعد تحرير الفرق.

محكمة هذا المصدر: ما الطبعة؟ هل النص محقق؟ هل يوجد خلاف في النسبة؟ هل الموضع من صلب كلام المؤلف أم من نقل أو حاشية؟ هل استعمله الخادم لأنه أول نتيجة بحث أم لأنه أنسب مصدر؟ هذه الأسئلة تمنع تحويل المصدر إلى سلطة عمياء.

مصدر 062: لسان الميزان

عند استعمال لسان الميزان في تلخيص كتاب آخر، لا يعامل كمصدر تزييني بل كمصدر اختبار. مجاله: رجال. درجته داخل هذه القاعدة: قوي. وجه الإفادة: استدراك وتمحيص للرواة. يبدأ الخادم بالسؤال: هل أحتاج هذا المصدر لتثبيت أصل، أو لتحرير خلاف، أو لمقارنة استعمال مصطلح، أو لمراجعة دعوى تاريخية؟

لا يجوز نقل نتيجة من لسان الميزان إلى الكتاب الملخص إلا بوسم العلاقة: موافقة، مخالفة، شرح، استدراك، أو مجرد شاهد. فإذا كان الكتاب الملخص أصوليا واستعمل لسان الميزان شاهدا حديثيا أو تفسيريا وجب بيان الجسر بين العلمين. وإذا اختلفت عبارة المصدر عن عبارة الكتاب فلا تجمعهما القاعدة تحت عنوان واحد إلا بعد تحرير الفرق.

محكمة هذا المصدر: ما الطبعة؟ هل النص محقق؟ هل يوجد خلاف في النسبة؟ هل الموضع من صلب كلام المؤلف أم من نقل أو حاشية؟ هل استعمله الخادم لأنه أول نتيجة بحث أم لأنه أنسب مصدر؟ هذه الأسئلة تمنع تحويل المصدر إلى سلطة عمياء.

مصدر 063: تاريخ الطبري

عند استعمال تاريخ الطبري في تلخيص كتاب آخر، لا يعامل كمصدر تزييني بل كمصدر اختبار. مجاله: تاريخ. درجته داخل هذه القاعدة: تاريخي/إشكالي. وجه الإفادة: جمع الروايات مع ضرورة نقد الأسانيد والسياقات. يبدأ الخادم بالسؤال: هل أحتاج هذا المصدر لتثبيت أصل، أو لتحرير خلاف، أو لمقارنة استعمال مصطلح، أو لمراجعة دعوى تاريخية؟

لا يجوز نقل نتيجة من تاريخ الطبري إلى الكتاب الملخص إلا بوسم العلاقة: موافقة، مخالفة، شرح، استدراك، أو مجرد شاهد. فإذا كان الكتاب الملخص أصوليا واستعمل تاريخ الطبري شاهدا حديثيا أو تفسيريا وجب بيان الجسر بين العلمين. وإذا اختلفت عبارة المصدر عن عبارة الكتاب فلا تجمعهما القاعدة تحت عنوان واحد إلا بعد تحرير الفرق.

محكمة هذا المصدر: ما الطبعة؟ هل النص محقق؟ هل يوجد خلاف في النسبة؟ هل الموضع من صلب كلام المؤلف أم من نقل أو حاشية؟ هل استعمله الخادم لأنه أول نتيجة بحث أم لأنه أنسب مصدر؟ هذه الأسئلة تمنع تحويل المصدر إلى سلطة عمياء.

مصدر 064: الكامل لابن الأثير

عند استعمال الكامل لابن الأثير في تلخيص كتاب آخر، لا يعامل كمصدر تزييني بل كمصدر اختبار. مجاله: تاريخ. درجته داخل هذه القاعدة: تاريخي. وجه الإفادة: سرد جامع يحتاج تفكيك مصادره. يبدأ الخادم بالسؤال: هل أحتاج هذا المصدر لتثبيت أصل، أو لتحرير خلاف، أو لمقارنة استعمال مصطلح، أو لمراجعة دعوى تاريخية؟

لا يجوز نقل نتيجة من الكامل لابن الأثير إلى الكتاب الملخص إلا بوسم العلاقة: موافقة، مخالفة، شرح، استدراك، أو مجرد شاهد. فإذا كان الكتاب الملخص أصوليا واستعمل الكامل لابن الأثير شاهدا حديثيا أو تفسيريا وجب بيان الجسر بين العلمين. وإذا اختلفت عبارة المصدر عن عبارة الكتاب فلا تجمعهما القاعدة تحت عنوان واحد إلا بعد تحرير الفرق.

محكمة هذا المصدر: ما الطبعة؟ هل النص محقق؟ هل يوجد خلاف في النسبة؟ هل الموضع من صلب كلام المؤلف أم من نقل أو حاشية؟ هل استعمله الخادم لأنه أول نتيجة بحث أم لأنه أنسب مصدر؟ هذه الأسئلة تمنع تحويل المصدر إلى سلطة عمياء.

مصدر 065: البداية والنهاية

عند استعمال البداية والنهاية في تلخيص كتاب آخر، لا يعامل كمصدر تزييني بل كمصدر اختبار. مجاله: تاريخ. درجته داخل هذه القاعدة: قوي. وجه الإفادة: تاريخ مع نقد عقدي وحديثي متفاوت. يبدأ الخادم بالسؤال: هل أحتاج هذا المصدر لتثبيت أصل، أو لتحرير خلاف، أو لمقارنة استعمال مصطلح، أو لمراجعة دعوى تاريخية؟

لا يجوز نقل نتيجة من البداية والنهاية إلى الكتاب الملخص إلا بوسم العلاقة: موافقة، مخالفة، شرح، استدراك، أو مجرد شاهد. فإذا كان الكتاب الملخص أصوليا واستعمل البداية والنهاية شاهدا حديثيا أو تفسيريا وجب بيان الجسر بين العلمين. وإذا اختلفت عبارة المصدر عن عبارة الكتاب فلا تجمعهما القاعدة تحت عنوان واحد إلا بعد تحرير الفرق.

محكمة هذا المصدر: ما الطبعة؟ هل النص محقق؟ هل يوجد خلاف في النسبة؟ هل الموضع من صلب كلام المؤلف أم من نقل أو حاشية؟ هل استعمله الخادم لأنه أول نتيجة بحث أم لأنه أنسب مصدر؟ هذه الأسئلة تمنع تحويل المصدر إلى سلطة عمياء.

مصدر 066: المقدمة لابن خلدون

عند استعمال المقدمة لابن خلدون في تلخيص كتاب آخر، لا يعامل كمصدر تزييني بل كمصدر اختبار. مجاله: عمران/تاريخ. درجته داخل هذه القاعدة: تأسيسي. وجه الإفادة: نقد الخبر وسنن الاجتماع. يبدأ الخادم بالسؤال: هل أحتاج هذا المصدر لتثبيت أصل، أو لتحرير خلاف، أو لمقارنة استعمال مصطلح، أو لمراجعة دعوى تاريخية؟

لا يجوز نقل نتيجة من المقدمة لابن خلدون إلى الكتاب الملخص إلا بوسم العلاقة: موافقة، مخالفة، شرح، استدراك، أو مجرد شاهد. فإذا كان الكتاب الملخص أصوليا واستعمل المقدمة لابن خلدون شاهدا حديثيا أو تفسيريا وجب بيان الجسر بين العلمين. وإذا اختلفت عبارة المصدر عن عبارة الكتاب فلا تجمعهما القاعدة تحت عنوان واحد إلا بعد تحرير الفرق.

محكمة هذا المصدر: ما الطبعة؟ هل النص محقق؟ هل يوجد خلاف في النسبة؟ هل الموضع من صلب كلام المؤلف أم من نقل أو حاشية؟ هل استعمله الخادم لأنه أول نتيجة بحث أم لأنه أنسب مصدر؟ هذه الأسئلة تمنع تحويل المصدر إلى سلطة عمياء.

مصدر 067: الملل والنحل للشهرستاني

عند استعمال الملل والنحل للشهرستاني في تلخيص كتاب آخر، لا يعامل كمصدر تزييني بل كمصدر اختبار. مجاله: فرق. درجته داخل هذه القاعدة: مساعد. وجه الإفادة: تصنيف المذاهب مع ضرورة نقد التمثيل. يبدأ الخادم بالسؤال: هل أحتاج هذا المصدر لتثبيت أصل، أو لتحرير خلاف، أو لمقارنة استعمال مصطلح، أو لمراجعة دعوى تاريخية؟

لا يجوز نقل نتيجة من الملل والنحل للشهرستاني إلى الكتاب الملخص إلا بوسم العلاقة: موافقة، مخالفة، شرح، استدراك، أو مجرد شاهد. فإذا كان الكتاب الملخص أصوليا واستعمل الملل والنحل للشهرستاني شاهدا حديثيا أو تفسيريا وجب بيان الجسر بين العلمين. وإذا اختلفت عبارة المصدر عن عبارة الكتاب فلا تجمعهما القاعدة تحت عنوان واحد إلا بعد تحرير الفرق.

محكمة هذا المصدر: ما الطبعة؟ هل النص محقق؟ هل يوجد خلاف في النسبة؟ هل الموضع من صلب كلام المؤلف أم من نقل أو حاشية؟ هل استعمله الخادم لأنه أول نتيجة بحث أم لأنه أنسب مصدر؟ هذه الأسئلة تمنع تحويل المصدر إلى سلطة عمياء.

مصدر 068: مقالات الإسلاميين للأشعري

عند استعمال مقالات الإسلاميين للأشعري في تلخيص كتاب آخر، لا يعامل كمصدر تزييني بل كمصدر اختبار. مجاله: فرق/كلام. درجته داخل هذه القاعدة: تأسيسي. وجه الإفادة: خريطة مبكرة للمقالات. يبدأ الخادم بالسؤال: هل أحتاج هذا المصدر لتثبيت أصل، أو لتحرير خلاف، أو لمقارنة استعمال مصطلح، أو لمراجعة دعوى تاريخية؟

لا يجوز نقل نتيجة من مقالات الإسلاميين للأشعري إلى الكتاب الملخص إلا بوسم العلاقة: موافقة، مخالفة، شرح، استدراك، أو مجرد شاهد. فإذا كان الكتاب الملخص أصوليا واستعمل مقالات الإسلاميين للأشعري شاهدا حديثيا أو تفسيريا وجب بيان الجسر بين العلمين. وإذا اختلفت عبارة المصدر عن عبارة الكتاب فلا تجمعهما القاعدة تحت عنوان واحد إلا بعد تحرير الفرق.

محكمة هذا المصدر: ما الطبعة؟ هل النص محقق؟ هل يوجد خلاف في النسبة؟ هل الموضع من صلب كلام المؤلف أم من نقل أو حاشية؟ هل استعمله الخادم لأنه أول نتيجة بحث أم لأنه أنسب مصدر؟ هذه الأسئلة تمنع تحويل المصدر إلى سلطة عمياء.

مصدر 069: درء تعارض العقل والنقل

عند استعمال درء تعارض العقل والنقل في تلخيص كتاب آخر، لا يعامل كمصدر تزييني بل كمصدر اختبار. مجاله: كلام/فلسفة. درجته داخل هذه القاعدة: قوي. وجه الإفادة: تحليل دعوى التعارض. يبدأ الخادم بالسؤال: هل أحتاج هذا المصدر لتثبيت أصل، أو لتحرير خلاف، أو لمقارنة استعمال مصطلح، أو لمراجعة دعوى تاريخية؟

لا يجوز نقل نتيجة من درء تعارض العقل والنقل إلى الكتاب الملخص إلا بوسم العلاقة: موافقة، مخالفة، شرح، استدراك، أو مجرد شاهد. فإذا كان الكتاب الملخص أصوليا واستعمل درء تعارض العقل والنقل شاهدا حديثيا أو تفسيريا وجب بيان الجسر بين العلمين. وإذا اختلفت عبارة المصدر عن عبارة الكتاب فلا تجمعهما القاعدة تحت عنوان واحد إلا بعد تحرير الفرق.

محكمة هذا المصدر: ما الطبعة؟ هل النص محقق؟ هل يوجد خلاف في النسبة؟ هل الموضع من صلب كلام المؤلف أم من نقل أو حاشية؟ هل استعمله الخادم لأنه أول نتيجة بحث أم لأنه أنسب مصدر؟ هذه الأسئلة تمنع تحويل المصدر إلى سلطة عمياء.

مصدر 070: الاقتصاد في الاعتقاد

عند استعمال الاقتصاد في الاعتقاد في تلخيص كتاب آخر، لا يعامل كمصدر تزييني بل كمصدر اختبار. مجاله: كلام. درجته داخل هذه القاعدة: قوي. وجه الإفادة: تنظيم الحجة العقدية. يبدأ الخادم بالسؤال: هل أحتاج هذا المصدر لتثبيت أصل، أو لتحرير خلاف، أو لمقارنة استعمال مصطلح، أو لمراجعة دعوى تاريخية؟

لا يجوز نقل نتيجة من الاقتصاد في الاعتقاد إلى الكتاب الملخص إلا بوسم العلاقة: موافقة، مخالفة، شرح، استدراك، أو مجرد شاهد. فإذا كان الكتاب الملخص أصوليا واستعمل الاقتصاد في الاعتقاد شاهدا حديثيا أو تفسيريا وجب بيان الجسر بين العلمين. وإذا اختلفت عبارة المصدر عن عبارة الكتاب فلا تجمعهما القاعدة تحت عنوان واحد إلا بعد تحرير الفرق.

محكمة هذا المصدر: ما الطبعة؟ هل النص محقق؟ هل يوجد خلاف في النسبة؟ هل الموضع من صلب كلام المؤلف أم من نقل أو حاشية؟ هل استعمله الخادم لأنه أول نتيجة بحث أم لأنه أنسب مصدر؟ هذه الأسئلة تمنع تحويل المصدر إلى سلطة عمياء.

مصدر 071: إحياء علوم الدين

عند استعمال إحياء علوم الدين في تلخيص كتاب آخر، لا يعامل كمصدر تزييني بل كمصدر اختبار. مجاله: تزكية. درجته داخل هذه القاعدة: تأسيسي/إشكالي. وجه الإفادة: معمار النفس والعمل مع حاجة لتخريج الأخبار. يبدأ الخادم بالسؤال: هل أحتاج هذا المصدر لتثبيت أصل، أو لتحرير خلاف، أو لمقارنة استعمال مصطلح، أو لمراجعة دعوى تاريخية؟

لا يجوز نقل نتيجة من إحياء علوم الدين إلى الكتاب الملخص إلا بوسم العلاقة: موافقة، مخالفة، شرح، استدراك، أو مجرد شاهد. فإذا كان الكتاب الملخص أصوليا واستعمل إحياء علوم الدين شاهدا حديثيا أو تفسيريا وجب بيان الجسر بين العلمين. وإذا اختلفت عبارة المصدر عن عبارة الكتاب فلا تجمعهما القاعدة تحت عنوان واحد إلا بعد تحرير الفرق.

محكمة هذا المصدر: ما الطبعة؟ هل النص محقق؟ هل يوجد خلاف في النسبة؟ هل الموضع من صلب كلام المؤلف أم من نقل أو حاشية؟ هل استعمله الخادم لأنه أول نتيجة بحث أم لأنه أنسب مصدر؟ هذه الأسئلة تمنع تحويل المصدر إلى سلطة عمياء.

مصدر 072: مدارج السالكين

عند استعمال مدارج السالكين في تلخيص كتاب آخر، لا يعامل كمصدر تزييني بل كمصدر اختبار. مجاله: تزكية. درجته داخل هذه القاعدة: قوي. وجه الإفادة: تحليل المقامات والأحوال. يبدأ الخادم بالسؤال: هل أحتاج هذا المصدر لتثبيت أصل، أو لتحرير خلاف، أو لمقارنة استعمال مصطلح، أو لمراجعة دعوى تاريخية؟

لا يجوز نقل نتيجة من مدارج السالكين إلى الكتاب الملخص إلا بوسم العلاقة: موافقة، مخالفة، شرح، استدراك، أو مجرد شاهد. فإذا كان الكتاب الملخص أصوليا واستعمل مدارج السالكين شاهدا حديثيا أو تفسيريا وجب بيان الجسر بين العلمين. وإذا اختلفت عبارة المصدر عن عبارة الكتاب فلا تجمعهما القاعدة تحت عنوان واحد إلا بعد تحرير الفرق.

محكمة هذا المصدر: ما الطبعة؟ هل النص محقق؟ هل يوجد خلاف في النسبة؟ هل الموضع من صلب كلام المؤلف أم من نقل أو حاشية؟ هل استعمله الخادم لأنه أول نتيجة بحث أم لأنه أنسب مصدر؟ هذه الأسئلة تمنع تحويل المصدر إلى سلطة عمياء.

مصدر 073: تفسير الطبري

عند استعمال تفسير الطبري في تلخيص كتاب آخر، لا يعامل كمصدر تزييني بل كمصدر اختبار. مجاله: تفسير. درجته داخل هذه القاعدة: تأسيسي. وجه الإفادة: الاختلاف بالأسانيد واللغة وأقوال السلف. يبدأ الخادم بالسؤال: هل أحتاج هذا المصدر لتثبيت أصل، أو لتحرير خلاف، أو لمقارنة استعمال مصطلح، أو لمراجعة دعوى تاريخية؟

لا يجوز نقل نتيجة من تفسير الطبري إلى الكتاب الملخص إلا بوسم العلاقة: موافقة، مخالفة، شرح، استدراك، أو مجرد شاهد. فإذا كان الكتاب الملخص أصوليا واستعمل تفسير الطبري شاهدا حديثيا أو تفسيريا وجب بيان الجسر بين العلمين. وإذا اختلفت عبارة المصدر عن عبارة الكتاب فلا تجمعهما القاعدة تحت عنوان واحد إلا بعد تحرير الفرق.

محكمة هذا المصدر: ما الطبعة؟ هل النص محقق؟ هل يوجد خلاف في النسبة؟ هل الموضع من صلب كلام المؤلف أم من نقل أو حاشية؟ هل استعمله الخادم لأنه أول نتيجة بحث أم لأنه أنسب مصدر؟ هذه الأسئلة تمنع تحويل المصدر إلى سلطة عمياء.

مصدر 074: تفسير القرطبي

عند استعمال تفسير القرطبي في تلخيص كتاب آخر، لا يعامل كمصدر تزييني بل كمصدر اختبار. مجاله: تفسير/فقه. درجته داخل هذه القاعدة: قوي. وجه الإفادة: الأحكام والخلاف الفقهي داخل التفسير. يبدأ الخادم بالسؤال: هل أحتاج هذا المصدر لتثبيت أصل، أو لتحرير خلاف، أو لمقارنة استعمال مصطلح، أو لمراجعة دعوى تاريخية؟

لا يجوز نقل نتيجة من تفسير القرطبي إلى الكتاب الملخص إلا بوسم العلاقة: موافقة، مخالفة، شرح، استدراك، أو مجرد شاهد. فإذا كان الكتاب الملخص أصوليا واستعمل تفسير القرطبي شاهدا حديثيا أو تفسيريا وجب بيان الجسر بين العلمين. وإذا اختلفت عبارة المصدر عن عبارة الكتاب فلا تجمعهما القاعدة تحت عنوان واحد إلا بعد تحرير الفرق.

محكمة هذا المصدر: ما الطبعة؟ هل النص محقق؟ هل يوجد خلاف في النسبة؟ هل الموضع من صلب كلام المؤلف أم من نقل أو حاشية؟ هل استعمله الخادم لأنه أول نتيجة بحث أم لأنه أنسب مصدر؟ هذه الأسئلة تمنع تحويل المصدر إلى سلطة عمياء.

مصدر 075: تفسير ابن كثير

عند استعمال تفسير ابن كثير في تلخيص كتاب آخر، لا يعامل كمصدر تزييني بل كمصدر اختبار. مجاله: تفسير بالمأثور. درجته داخل هذه القاعدة: قوي. وجه الإفادة: جمع الروايات والآثار والترجيح المختصر. يبدأ الخادم بالسؤال: هل أحتاج هذا المصدر لتثبيت أصل، أو لتحرير خلاف، أو لمقارنة استعمال مصطلح، أو لمراجعة دعوى تاريخية؟

لا يجوز نقل نتيجة من تفسير ابن كثير إلى الكتاب الملخص إلا بوسم العلاقة: موافقة، مخالفة، شرح، استدراك، أو مجرد شاهد. فإذا كان الكتاب الملخص أصوليا واستعمل تفسير ابن كثير شاهدا حديثيا أو تفسيريا وجب بيان الجسر بين العلمين. وإذا اختلفت عبارة المصدر عن عبارة الكتاب فلا تجمعهما القاعدة تحت عنوان واحد إلا بعد تحرير الفرق.

محكمة هذا المصدر: ما الطبعة؟ هل النص محقق؟ هل يوجد خلاف في النسبة؟ هل الموضع من صلب كلام المؤلف أم من نقل أو حاشية؟ هل استعمله الخادم لأنه أول نتيجة بحث أم لأنه أنسب مصدر؟ هذه الأسئلة تمنع تحويل المصدر إلى سلطة عمياء.

مصدر 076: مفاتيح الغيب للرازي

عند استعمال مفاتيح الغيب للرازي في تلخيص كتاب آخر، لا يعامل كمصدر تزييني بل كمصدر اختبار. مجاله: تفسير كلامي. درجته داخل هذه القاعدة: قوي/إشكالي. وجه الإفادة: توسيع الاعتراضات العقلية والكلامية. يبدأ الخادم بالسؤال: هل أحتاج هذا المصدر لتثبيت أصل، أو لتحرير خلاف، أو لمقارنة استعمال مصطلح، أو لمراجعة دعوى تاريخية؟

لا يجوز نقل نتيجة من مفاتيح الغيب للرازي إلى الكتاب الملخص إلا بوسم العلاقة: موافقة، مخالفة، شرح، استدراك، أو مجرد شاهد. فإذا كان الكتاب الملخص أصوليا واستعمل مفاتيح الغيب للرازي شاهدا حديثيا أو تفسيريا وجب بيان الجسر بين العلمين. وإذا اختلفت عبارة المصدر عن عبارة الكتاب فلا تجمعهما القاعدة تحت عنوان واحد إلا بعد تحرير الفرق.

محكمة هذا المصدر: ما الطبعة؟ هل النص محقق؟ هل يوجد خلاف في النسبة؟ هل الموضع من صلب كلام المؤلف أم من نقل أو حاشية؟ هل استعمله الخادم لأنه أول نتيجة بحث أم لأنه أنسب مصدر؟ هذه الأسئلة تمنع تحويل المصدر إلى سلطة عمياء.

مصدر 077: التحرير والتنوير

عند استعمال التحرير والتنوير في تلخيص كتاب آخر، لا يعامل كمصدر تزييني بل كمصدر اختبار. مجاله: تفسير مقاصدي لغوي. درجته داخل هذه القاعدة: قوي. وجه الإفادة: النظم واللغة والمقصد الحضاري. يبدأ الخادم بالسؤال: هل أحتاج هذا المصدر لتثبيت أصل، أو لتحرير خلاف، أو لمقارنة استعمال مصطلح، أو لمراجعة دعوى تاريخية؟

لا يجوز نقل نتيجة من التحرير والتنوير إلى الكتاب الملخص إلا بوسم العلاقة: موافقة، مخالفة، شرح، استدراك، أو مجرد شاهد. فإذا كان الكتاب الملخص أصوليا واستعمل التحرير والتنوير شاهدا حديثيا أو تفسيريا وجب بيان الجسر بين العلمين. وإذا اختلفت عبارة المصدر عن عبارة الكتاب فلا تجمعهما القاعدة تحت عنوان واحد إلا بعد تحرير الفرق.

محكمة هذا المصدر: ما الطبعة؟ هل النص محقق؟ هل يوجد خلاف في النسبة؟ هل الموضع من صلب كلام المؤلف أم من نقل أو حاشية؟ هل استعمله الخادم لأنه أول نتيجة بحث أم لأنه أنسب مصدر؟ هذه الأسئلة تمنع تحويل المصدر إلى سلطة عمياء.

مصدر 078: صحيح البخاري

عند استعمال صحيح البخاري في تلخيص كتاب آخر، لا يعامل كمصدر تزييني بل كمصدر اختبار. مجاله: حديث. درجته داخل هذه القاعدة: تأسيسي. وجه الإفادة: التبويب الفقهي واستنباط المعنى من ترتيب الأبواب. يبدأ الخادم بالسؤال: هل أحتاج هذا المصدر لتثبيت أصل، أو لتحرير خلاف، أو لمقارنة استعمال مصطلح، أو لمراجعة دعوى تاريخية؟

لا يجوز نقل نتيجة من صحيح البخاري إلى الكتاب الملخص إلا بوسم العلاقة: موافقة، مخالفة، شرح، استدراك، أو مجرد شاهد. فإذا كان الكتاب الملخص أصوليا واستعمل صحيح البخاري شاهدا حديثيا أو تفسيريا وجب بيان الجسر بين العلمين. وإذا اختلفت عبارة المصدر عن عبارة الكتاب فلا تجمعهما القاعدة تحت عنوان واحد إلا بعد تحرير الفرق.

محكمة هذا المصدر: ما الطبعة؟ هل النص محقق؟ هل يوجد خلاف في النسبة؟ هل الموضع من صلب كلام المؤلف أم من نقل أو حاشية؟ هل استعمله الخادم لأنه أول نتيجة بحث أم لأنه أنسب مصدر؟ هذه الأسئلة تمنع تحويل المصدر إلى سلطة عمياء.

مصدر 079: صحيح مسلم

عند استعمال صحيح مسلم في تلخيص كتاب آخر، لا يعامل كمصدر تزييني بل كمصدر اختبار. مجاله: حديث. درجته داخل هذه القاعدة: تأسيسي. وجه الإفادة: جمع الطرق في الموضع الواحد وخدمة المقارنة. يبدأ الخادم بالسؤال: هل أحتاج هذا المصدر لتثبيت أصل، أو لتحرير خلاف، أو لمقارنة استعمال مصطلح، أو لمراجعة دعوى تاريخية؟

لا يجوز نقل نتيجة من صحيح مسلم إلى الكتاب الملخص إلا بوسم العلاقة: موافقة، مخالفة، شرح، استدراك، أو مجرد شاهد. فإذا كان الكتاب الملخص أصوليا واستعمل صحيح مسلم شاهدا حديثيا أو تفسيريا وجب بيان الجسر بين العلمين. وإذا اختلفت عبارة المصدر عن عبارة الكتاب فلا تجمعهما القاعدة تحت عنوان واحد إلا بعد تحرير الفرق.

محكمة هذا المصدر: ما الطبعة؟ هل النص محقق؟ هل يوجد خلاف في النسبة؟ هل الموضع من صلب كلام المؤلف أم من نقل أو حاشية؟ هل استعمله الخادم لأنه أول نتيجة بحث أم لأنه أنسب مصدر؟ هذه الأسئلة تمنع تحويل المصدر إلى سلطة عمياء.

مصدر 080: سنن أبي داود

عند استعمال سنن أبي داود في تلخيص كتاب آخر، لا يعامل كمصدر تزييني بل كمصدر اختبار. مجاله: حديث/فقه. درجته داخل هذه القاعدة: قوي. وجه الإفادة: أحاديث الأحكام والتنبيه على بعض العلل. يبدأ الخادم بالسؤال: هل أحتاج هذا المصدر لتثبيت أصل، أو لتحرير خلاف، أو لمقارنة استعمال مصطلح، أو لمراجعة دعوى تاريخية؟

لا يجوز نقل نتيجة من سنن أبي داود إلى الكتاب الملخص إلا بوسم العلاقة: موافقة، مخالفة، شرح، استدراك، أو مجرد شاهد. فإذا كان الكتاب الملخص أصوليا واستعمل سنن أبي داود شاهدا حديثيا أو تفسيريا وجب بيان الجسر بين العلمين. وإذا اختلفت عبارة المصدر عن عبارة الكتاب فلا تجمعهما القاعدة تحت عنوان واحد إلا بعد تحرير الفرق.

محكمة هذا المصدر: ما الطبعة؟ هل النص محقق؟ هل يوجد خلاف في النسبة؟ هل الموضع من صلب كلام المؤلف أم من نقل أو حاشية؟ هل استعمله الخادم لأنه أول نتيجة بحث أم لأنه أنسب مصدر؟ هذه الأسئلة تمنع تحويل المصدر إلى سلطة عمياء.

مصدر 081: جامع الترمذي

عند استعمال جامع الترمذي في تلخيص كتاب آخر، لا يعامل كمصدر تزييني بل كمصدر اختبار. مجاله: حديث/علل. درجته داخل هذه القاعدة: قوي. وجه الإفادة: درجات الحديث وأقوال الفقهاء. يبدأ الخادم بالسؤال: هل أحتاج هذا المصدر لتثبيت أصل، أو لتحرير خلاف، أو لمقارنة استعمال مصطلح، أو لمراجعة دعوى تاريخية؟

لا يجوز نقل نتيجة من جامع الترمذي إلى الكتاب الملخص إلا بوسم العلاقة: موافقة، مخالفة، شرح، استدراك، أو مجرد شاهد. فإذا كان الكتاب الملخص أصوليا واستعمل جامع الترمذي شاهدا حديثيا أو تفسيريا وجب بيان الجسر بين العلمين. وإذا اختلفت عبارة المصدر عن عبارة الكتاب فلا تجمعهما القاعدة تحت عنوان واحد إلا بعد تحرير الفرق.

محكمة هذا المصدر: ما الطبعة؟ هل النص محقق؟ هل يوجد خلاف في النسبة؟ هل الموضع من صلب كلام المؤلف أم من نقل أو حاشية؟ هل استعمله الخادم لأنه أول نتيجة بحث أم لأنه أنسب مصدر؟ هذه الأسئلة تمنع تحويل المصدر إلى سلطة عمياء.

مصدر 082: الموطأ

عند استعمال الموطأ في تلخيص كتاب آخر، لا يعامل كمصدر تزييني بل كمصدر اختبار. مجاله: حديث/فقه المدينة. درجته داخل هذه القاعدة: تأسيسي. وجه الإفادة: العمل والحديث والفتوى في بنية واحدة. يبدأ الخادم بالسؤال: هل أحتاج هذا المصدر لتثبيت أصل، أو لتحرير خلاف، أو لمقارنة استعمال مصطلح، أو لمراجعة دعوى تاريخية؟

لا يجوز نقل نتيجة من الموطأ إلى الكتاب الملخص إلا بوسم العلاقة: موافقة، مخالفة، شرح، استدراك، أو مجرد شاهد. فإذا كان الكتاب الملخص أصوليا واستعمل الموطأ شاهدا حديثيا أو تفسيريا وجب بيان الجسر بين العلمين. وإذا اختلفت عبارة المصدر عن عبارة الكتاب فلا تجمعهما القاعدة تحت عنوان واحد إلا بعد تحرير الفرق.

محكمة هذا المصدر: ما الطبعة؟ هل النص محقق؟ هل يوجد خلاف في النسبة؟ هل الموضع من صلب كلام المؤلف أم من نقل أو حاشية؟ هل استعمله الخادم لأنه أول نتيجة بحث أم لأنه أنسب مصدر؟ هذه الأسئلة تمنع تحويل المصدر إلى سلطة عمياء.

مصدر 083: فتح الباري

عند استعمال فتح الباري في تلخيص كتاب آخر، لا يعامل كمصدر تزييني بل كمصدر اختبار. مجاله: شرح حديث. درجته داخل هذه القاعدة: تأسيسي. وجه الإفادة: جمع الشروح والطرق واللغة والخلاف. يبدأ الخادم بالسؤال: هل أحتاج هذا المصدر لتثبيت أصل، أو لتحرير خلاف، أو لمقارنة استعمال مصطلح، أو لمراجعة دعوى تاريخية؟

لا يجوز نقل نتيجة من فتح الباري إلى الكتاب الملخص إلا بوسم العلاقة: موافقة، مخالفة، شرح، استدراك، أو مجرد شاهد. فإذا كان الكتاب الملخص أصوليا واستعمل فتح الباري شاهدا حديثيا أو تفسيريا وجب بيان الجسر بين العلمين. وإذا اختلفت عبارة المصدر عن عبارة الكتاب فلا تجمعهما القاعدة تحت عنوان واحد إلا بعد تحرير الفرق.

محكمة هذا المصدر: ما الطبعة؟ هل النص محقق؟ هل يوجد خلاف في النسبة؟ هل الموضع من صلب كلام المؤلف أم من نقل أو حاشية؟ هل استعمله الخادم لأنه أول نتيجة بحث أم لأنه أنسب مصدر؟ هذه الأسئلة تمنع تحويل المصدر إلى سلطة عمياء.

مصدر 084: شرح النووي على مسلم

عند استعمال شرح النووي على مسلم في تلخيص كتاب آخر، لا يعامل كمصدر تزييني بل كمصدر اختبار. مجاله: شرح حديث. درجته داخل هذه القاعدة: قوي. وجه الإفادة: تحرير المعنى والخلاف الفقهي. يبدأ الخادم بالسؤال: هل أحتاج هذا المصدر لتثبيت أصل، أو لتحرير خلاف، أو لمقارنة استعمال مصطلح، أو لمراجعة دعوى تاريخية؟

لا يجوز نقل نتيجة من شرح النووي على مسلم إلى الكتاب الملخص إلا بوسم العلاقة: موافقة، مخالفة، شرح، استدراك، أو مجرد شاهد. فإذا كان الكتاب الملخص أصوليا واستعمل شرح النووي على مسلم شاهدا حديثيا أو تفسيريا وجب بيان الجسر بين العلمين. وإذا اختلفت عبارة المصدر عن عبارة الكتاب فلا تجمعهما القاعدة تحت عنوان واحد إلا بعد تحرير الفرق.

محكمة هذا المصدر: ما الطبعة؟ هل النص محقق؟ هل يوجد خلاف في النسبة؟ هل الموضع من صلب كلام المؤلف أم من نقل أو حاشية؟ هل استعمله الخادم لأنه أول نتيجة بحث أم لأنه أنسب مصدر؟ هذه الأسئلة تمنع تحويل المصدر إلى سلطة عمياء.

مصدر 085: الرسالة للشافعي

عند استعمال الرسالة للشافعي في تلخيص كتاب آخر، لا يعامل كمصدر تزييني بل كمصدر اختبار. مجاله: أصول. درجته داخل هذه القاعدة: تأسيسي. وجه الإفادة: البيان والحجة والسنة واللغة. يبدأ الخادم بالسؤال: هل أحتاج هذا المصدر لتثبيت أصل، أو لتحرير خلاف، أو لمقارنة استعمال مصطلح، أو لمراجعة دعوى تاريخية؟

لا يجوز نقل نتيجة من الرسالة للشافعي إلى الكتاب الملخص إلا بوسم العلاقة: موافقة، مخالفة، شرح، استدراك، أو مجرد شاهد. فإذا كان الكتاب الملخص أصوليا واستعمل الرسالة للشافعي شاهدا حديثيا أو تفسيريا وجب بيان الجسر بين العلمين. وإذا اختلفت عبارة المصدر عن عبارة الكتاب فلا تجمعهما القاعدة تحت عنوان واحد إلا بعد تحرير الفرق.

محكمة هذا المصدر: ما الطبعة؟ هل النص محقق؟ هل يوجد خلاف في النسبة؟ هل الموضع من صلب كلام المؤلف أم من نقل أو حاشية؟ هل استعمله الخادم لأنه أول نتيجة بحث أم لأنه أنسب مصدر؟ هذه الأسئلة تمنع تحويل المصدر إلى سلطة عمياء.

مصدر 086: المستصفى

عند استعمال المستصفى في تلخيص كتاب آخر، لا يعامل كمصدر تزييني بل كمصدر اختبار. مجاله: أصول. درجته داخل هذه القاعدة: تأسيسي. وجه الإفادة: بناء الدليل ومقامات النظر. يبدأ الخادم بالسؤال: هل أحتاج هذا المصدر لتثبيت أصل، أو لتحرير خلاف، أو لمقارنة استعمال مصطلح، أو لمراجعة دعوى تاريخية؟

لا يجوز نقل نتيجة من المستصفى إلى الكتاب الملخص إلا بوسم العلاقة: موافقة، مخالفة، شرح، استدراك، أو مجرد شاهد. فإذا كان الكتاب الملخص أصوليا واستعمل المستصفى شاهدا حديثيا أو تفسيريا وجب بيان الجسر بين العلمين. وإذا اختلفت عبارة المصدر عن عبارة الكتاب فلا تجمعهما القاعدة تحت عنوان واحد إلا بعد تحرير الفرق.

محكمة هذا المصدر: ما الطبعة؟ هل النص محقق؟ هل يوجد خلاف في النسبة؟ هل الموضع من صلب كلام المؤلف أم من نقل أو حاشية؟ هل استعمله الخادم لأنه أول نتيجة بحث أم لأنه أنسب مصدر؟ هذه الأسئلة تمنع تحويل المصدر إلى سلطة عمياء.

مصدر 087: الإحكام للآمدي

عند استعمال الإحكام للآمدي في تلخيص كتاب آخر، لا يعامل كمصدر تزييني بل كمصدر اختبار. مجاله: أصول. درجته داخل هذه القاعدة: قوي. وجه الإفادة: تحليل الخلاف المنطقي والدلالي. يبدأ الخادم بالسؤال: هل أحتاج هذا المصدر لتثبيت أصل، أو لتحرير خلاف، أو لمقارنة استعمال مصطلح، أو لمراجعة دعوى تاريخية؟

لا يجوز نقل نتيجة من الإحكام للآمدي إلى الكتاب الملخص إلا بوسم العلاقة: موافقة، مخالفة، شرح، استدراك، أو مجرد شاهد. فإذا كان الكتاب الملخص أصوليا واستعمل الإحكام للآمدي شاهدا حديثيا أو تفسيريا وجب بيان الجسر بين العلمين. وإذا اختلفت عبارة المصدر عن عبارة الكتاب فلا تجمعهما القاعدة تحت عنوان واحد إلا بعد تحرير الفرق.

محكمة هذا المصدر: ما الطبعة؟ هل النص محقق؟ هل يوجد خلاف في النسبة؟ هل الموضع من صلب كلام المؤلف أم من نقل أو حاشية؟ هل استعمله الخادم لأنه أول نتيجة بحث أم لأنه أنسب مصدر؟ هذه الأسئلة تمنع تحويل المصدر إلى سلطة عمياء.

مصدر 088: الموافقات

عند استعمال الموافقات في تلخيص كتاب آخر، لا يعامل كمصدر تزييني بل كمصدر اختبار. مجاله: مقاصد. درجته داخل هذه القاعدة: تأسيسي. وجه الإفادة: الكليات والعادات والمآلات. يبدأ الخادم بالسؤال: هل أحتاج هذا المصدر لتثبيت أصل، أو لتحرير خلاف، أو لمقارنة استعمال مصطلح، أو لمراجعة دعوى تاريخية؟

لا يجوز نقل نتيجة من الموافقات إلى الكتاب الملخص إلا بوسم العلاقة: موافقة، مخالفة، شرح، استدراك، أو مجرد شاهد. فإذا كان الكتاب الملخص أصوليا واستعمل الموافقات شاهدا حديثيا أو تفسيريا وجب بيان الجسر بين العلمين. وإذا اختلفت عبارة المصدر عن عبارة الكتاب فلا تجمعهما القاعدة تحت عنوان واحد إلا بعد تحرير الفرق.

محكمة هذا المصدر: ما الطبعة؟ هل النص محقق؟ هل يوجد خلاف في النسبة؟ هل الموضع من صلب كلام المؤلف أم من نقل أو حاشية؟ هل استعمله الخادم لأنه أول نتيجة بحث أم لأنه أنسب مصدر؟ هذه الأسئلة تمنع تحويل المصدر إلى سلطة عمياء.

مصدر 089: الفروق للقرافي

عند استعمال الفروق للقرافي في تلخيص كتاب آخر، لا يعامل كمصدر تزييني بل كمصدر اختبار. مجاله: قواعد. درجته داخل هذه القاعدة: تأسيسي. وجه الإفادة: التمييز بين المتشابهات الفقهية. يبدأ الخادم بالسؤال: هل أحتاج هذا المصدر لتثبيت أصل، أو لتحرير خلاف، أو لمقارنة استعمال مصطلح، أو لمراجعة دعوى تاريخية؟

لا يجوز نقل نتيجة من الفروق للقرافي إلى الكتاب الملخص إلا بوسم العلاقة: موافقة، مخالفة، شرح، استدراك، أو مجرد شاهد. فإذا كان الكتاب الملخص أصوليا واستعمل الفروق للقرافي شاهدا حديثيا أو تفسيريا وجب بيان الجسر بين العلمين. وإذا اختلفت عبارة المصدر عن عبارة الكتاب فلا تجمعهما القاعدة تحت عنوان واحد إلا بعد تحرير الفرق.

محكمة هذا المصدر: ما الطبعة؟ هل النص محقق؟ هل يوجد خلاف في النسبة؟ هل الموضع من صلب كلام المؤلف أم من نقل أو حاشية؟ هل استعمله الخادم لأنه أول نتيجة بحث أم لأنه أنسب مصدر؟ هذه الأسئلة تمنع تحويل المصدر إلى سلطة عمياء.

مصدر 090: إعلام الموقعين

عند استعمال إعلام الموقعين في تلخيص كتاب آخر، لا يعامل كمصدر تزييني بل كمصدر اختبار. مجاله: أصول/فتوى. درجته داخل هذه القاعدة: قوي. وجه الإفادة: الفتوى والمقاصد والحيل والمآلات. يبدأ الخادم بالسؤال: هل أحتاج هذا المصدر لتثبيت أصل، أو لتحرير خلاف، أو لمقارنة استعمال مصطلح، أو لمراجعة دعوى تاريخية؟

لا يجوز نقل نتيجة من إعلام الموقعين إلى الكتاب الملخص إلا بوسم العلاقة: موافقة، مخالفة، شرح، استدراك، أو مجرد شاهد. فإذا كان الكتاب الملخص أصوليا واستعمل إعلام الموقعين شاهدا حديثيا أو تفسيريا وجب بيان الجسر بين العلمين. وإذا اختلفت عبارة المصدر عن عبارة الكتاب فلا تجمعهما القاعدة تحت عنوان واحد إلا بعد تحرير الفرق.

محكمة هذا المصدر: ما الطبعة؟ هل النص محقق؟ هل يوجد خلاف في النسبة؟ هل الموضع من صلب كلام المؤلف أم من نقل أو حاشية؟ هل استعمله الخادم لأنه أول نتيجة بحث أم لأنه أنسب مصدر؟ هذه الأسئلة تمنع تحويل المصدر إلى سلطة عمياء.

مصدر 091: المغني لابن قدامة

عند استعمال المغني لابن قدامة في تلخيص كتاب آخر، لا يعامل كمصدر تزييني بل كمصدر اختبار. مجاله: فقه مقارن. درجته داخل هذه القاعدة: تأسيسي. وجه الإفادة: الخلاف العالي وأدلته. يبدأ الخادم بالسؤال: هل أحتاج هذا المصدر لتثبيت أصل، أو لتحرير خلاف، أو لمقارنة استعمال مصطلح، أو لمراجعة دعوى تاريخية؟

لا يجوز نقل نتيجة من المغني لابن قدامة إلى الكتاب الملخص إلا بوسم العلاقة: موافقة، مخالفة، شرح، استدراك، أو مجرد شاهد. فإذا كان الكتاب الملخص أصوليا واستعمل المغني لابن قدامة شاهدا حديثيا أو تفسيريا وجب بيان الجسر بين العلمين. وإذا اختلفت عبارة المصدر عن عبارة الكتاب فلا تجمعهما القاعدة تحت عنوان واحد إلا بعد تحرير الفرق.

محكمة هذا المصدر: ما الطبعة؟ هل النص محقق؟ هل يوجد خلاف في النسبة؟ هل الموضع من صلب كلام المؤلف أم من نقل أو حاشية؟ هل استعمله الخادم لأنه أول نتيجة بحث أم لأنه أنسب مصدر؟ هذه الأسئلة تمنع تحويل المصدر إلى سلطة عمياء.

مصدر 092: بداية المجتهد

عند استعمال بداية المجتهد في تلخيص كتاب آخر، لا يعامل كمصدر تزييني بل كمصدر اختبار. مجاله: فقه مقارن. درجته داخل هذه القاعدة: تأسيسي. وجه الإفادة: أسباب الخلاف وربطها بالدليل. يبدأ الخادم بالسؤال: هل أحتاج هذا المصدر لتثبيت أصل، أو لتحرير خلاف، أو لمقارنة استعمال مصطلح، أو لمراجعة دعوى تاريخية؟

لا يجوز نقل نتيجة من بداية المجتهد إلى الكتاب الملخص إلا بوسم العلاقة: موافقة، مخالفة، شرح، استدراك، أو مجرد شاهد. فإذا كان الكتاب الملخص أصوليا واستعمل بداية المجتهد شاهدا حديثيا أو تفسيريا وجب بيان الجسر بين العلمين. وإذا اختلفت عبارة المصدر عن عبارة الكتاب فلا تجمعهما القاعدة تحت عنوان واحد إلا بعد تحرير الفرق.

محكمة هذا المصدر: ما الطبعة؟ هل النص محقق؟ هل يوجد خلاف في النسبة؟ هل الموضع من صلب كلام المؤلف أم من نقل أو حاشية؟ هل استعمله الخادم لأنه أول نتيجة بحث أم لأنه أنسب مصدر؟ هذه الأسئلة تمنع تحويل المصدر إلى سلطة عمياء.

مصدر 093: المجموع للنووي

عند استعمال المجموع للنووي في تلخيص كتاب آخر، لا يعامل كمصدر تزييني بل كمصدر اختبار. مجاله: فقه شافعي مقارن. درجته داخل هذه القاعدة: قوي. وجه الإفادة: تحرير المذهب والخلاف. يبدأ الخادم بالسؤال: هل أحتاج هذا المصدر لتثبيت أصل، أو لتحرير خلاف، أو لمقارنة استعمال مصطلح، أو لمراجعة دعوى تاريخية؟

لا يجوز نقل نتيجة من المجموع للنووي إلى الكتاب الملخص إلا بوسم العلاقة: موافقة، مخالفة، شرح، استدراك، أو مجرد شاهد. فإذا كان الكتاب الملخص أصوليا واستعمل المجموع للنووي شاهدا حديثيا أو تفسيريا وجب بيان الجسر بين العلمين. وإذا اختلفت عبارة المصدر عن عبارة الكتاب فلا تجمعهما القاعدة تحت عنوان واحد إلا بعد تحرير الفرق.

محكمة هذا المصدر: ما الطبعة؟ هل النص محقق؟ هل يوجد خلاف في النسبة؟ هل الموضع من صلب كلام المؤلف أم من نقل أو حاشية؟ هل استعمله الخادم لأنه أول نتيجة بحث أم لأنه أنسب مصدر؟ هذه الأسئلة تمنع تحويل المصدر إلى سلطة عمياء.

مصدر 094: التمهيد لابن عبد البر

عند استعمال التمهيد لابن عبد البر في تلخيص كتاب آخر، لا يعامل كمصدر تزييني بل كمصدر اختبار. مجاله: حديث/فقه. درجته داخل هذه القاعدة: قوي. وجه الإفادة: أثر الحديث في فقه الأمصار. يبدأ الخادم بالسؤال: هل أحتاج هذا المصدر لتثبيت أصل، أو لتحرير خلاف، أو لمقارنة استعمال مصطلح، أو لمراجعة دعوى تاريخية؟

لا يجوز نقل نتيجة من التمهيد لابن عبد البر إلى الكتاب الملخص إلا بوسم العلاقة: موافقة، مخالفة، شرح، استدراك، أو مجرد شاهد. فإذا كان الكتاب الملخص أصوليا واستعمل التمهيد لابن عبد البر شاهدا حديثيا أو تفسيريا وجب بيان الجسر بين العلمين. وإذا اختلفت عبارة المصدر عن عبارة الكتاب فلا تجمعهما القاعدة تحت عنوان واحد إلا بعد تحرير الفرق.

محكمة هذا المصدر: ما الطبعة؟ هل النص محقق؟ هل يوجد خلاف في النسبة؟ هل الموضع من صلب كلام المؤلف أم من نقل أو حاشية؟ هل استعمله الخادم لأنه أول نتيجة بحث أم لأنه أنسب مصدر؟ هذه الأسئلة تمنع تحويل المصدر إلى سلطة عمياء.

مصدر 095: الاستيعاب

عند استعمال الاستيعاب في تلخيص كتاب آخر، لا يعامل كمصدر تزييني بل كمصدر اختبار. مجاله: تراجم. درجته داخل هذه القاعدة: مساعد. وجه الإفادة: الصحابة والروايات والسير. يبدأ الخادم بالسؤال: هل أحتاج هذا المصدر لتثبيت أصل، أو لتحرير خلاف، أو لمقارنة استعمال مصطلح، أو لمراجعة دعوى تاريخية؟

لا يجوز نقل نتيجة من الاستيعاب إلى الكتاب الملخص إلا بوسم العلاقة: موافقة، مخالفة، شرح، استدراك، أو مجرد شاهد. فإذا كان الكتاب الملخص أصوليا واستعمل الاستيعاب شاهدا حديثيا أو تفسيريا وجب بيان الجسر بين العلمين. وإذا اختلفت عبارة المصدر عن عبارة الكتاب فلا تجمعهما القاعدة تحت عنوان واحد إلا بعد تحرير الفرق.

محكمة هذا المصدر: ما الطبعة؟ هل النص محقق؟ هل يوجد خلاف في النسبة؟ هل الموضع من صلب كلام المؤلف أم من نقل أو حاشية؟ هل استعمله الخادم لأنه أول نتيجة بحث أم لأنه أنسب مصدر؟ هذه الأسئلة تمنع تحويل المصدر إلى سلطة عمياء.

مصدر 096: سير أعلام النبلاء

عند استعمال سير أعلام النبلاء في تلخيص كتاب آخر، لا يعامل كمصدر تزييني بل كمصدر اختبار. مجاله: تراجم. درجته داخل هذه القاعدة: تأسيسي. وجه الإفادة: طبقات العلماء والإنصاف والنقد. يبدأ الخادم بالسؤال: هل أحتاج هذا المصدر لتثبيت أصل، أو لتحرير خلاف، أو لمقارنة استعمال مصطلح، أو لمراجعة دعوى تاريخية؟

لا يجوز نقل نتيجة من سير أعلام النبلاء إلى الكتاب الملخص إلا بوسم العلاقة: موافقة، مخالفة، شرح، استدراك، أو مجرد شاهد. فإذا كان الكتاب الملخص أصوليا واستعمل سير أعلام النبلاء شاهدا حديثيا أو تفسيريا وجب بيان الجسر بين العلمين. وإذا اختلفت عبارة المصدر عن عبارة الكتاب فلا تجمعهما القاعدة تحت عنوان واحد إلا بعد تحرير الفرق.

محكمة هذا المصدر: ما الطبعة؟ هل النص محقق؟ هل يوجد خلاف في النسبة؟ هل الموضع من صلب كلام المؤلف أم من نقل أو حاشية؟ هل استعمله الخادم لأنه أول نتيجة بحث أم لأنه أنسب مصدر؟ هذه الأسئلة تمنع تحويل المصدر إلى سلطة عمياء.

مصدر 097: ميزان الاعتدال

عند استعمال ميزان الاعتدال في تلخيص كتاب آخر، لا يعامل كمصدر تزييني بل كمصدر اختبار. مجاله: رجال. درجته داخل هذه القاعدة: قوي. وجه الإفادة: جرح وتعديل وتحذير من الاغترار. يبدأ الخادم بالسؤال: هل أحتاج هذا المصدر لتثبيت أصل، أو لتحرير خلاف، أو لمقارنة استعمال مصطلح، أو لمراجعة دعوى تاريخية؟

لا يجوز نقل نتيجة من ميزان الاعتدال إلى الكتاب الملخص إلا بوسم العلاقة: موافقة، مخالفة، شرح، استدراك، أو مجرد شاهد. فإذا كان الكتاب الملخص أصوليا واستعمل ميزان الاعتدال شاهدا حديثيا أو تفسيريا وجب بيان الجسر بين العلمين. وإذا اختلفت عبارة المصدر عن عبارة الكتاب فلا تجمعهما القاعدة تحت عنوان واحد إلا بعد تحرير الفرق.

محكمة هذا المصدر: ما الطبعة؟ هل النص محقق؟ هل يوجد خلاف في النسبة؟ هل الموضع من صلب كلام المؤلف أم من نقل أو حاشية؟ هل استعمله الخادم لأنه أول نتيجة بحث أم لأنه أنسب مصدر؟ هذه الأسئلة تمنع تحويل المصدر إلى سلطة عمياء.

مصدر 098: لسان الميزان

عند استعمال لسان الميزان في تلخيص كتاب آخر، لا يعامل كمصدر تزييني بل كمصدر اختبار. مجاله: رجال. درجته داخل هذه القاعدة: قوي. وجه الإفادة: استدراك وتمحيص للرواة. يبدأ الخادم بالسؤال: هل أحتاج هذا المصدر لتثبيت أصل، أو لتحرير خلاف، أو لمقارنة استعمال مصطلح، أو لمراجعة دعوى تاريخية؟

لا يجوز نقل نتيجة من لسان الميزان إلى الكتاب الملخص إلا بوسم العلاقة: موافقة، مخالفة، شرح، استدراك، أو مجرد شاهد. فإذا كان الكتاب الملخص أصوليا واستعمل لسان الميزان شاهدا حديثيا أو تفسيريا وجب بيان الجسر بين العلمين. وإذا اختلفت عبارة المصدر عن عبارة الكتاب فلا تجمعهما القاعدة تحت عنوان واحد إلا بعد تحرير الفرق.

محكمة هذا المصدر: ما الطبعة؟ هل النص محقق؟ هل يوجد خلاف في النسبة؟ هل الموضع من صلب كلام المؤلف أم من نقل أو حاشية؟ هل استعمله الخادم لأنه أول نتيجة بحث أم لأنه أنسب مصدر؟ هذه الأسئلة تمنع تحويل المصدر إلى سلطة عمياء.

مصدر 099: تاريخ الطبري

عند استعمال تاريخ الطبري في تلخيص كتاب آخر، لا يعامل كمصدر تزييني بل كمصدر اختبار. مجاله: تاريخ. درجته داخل هذه القاعدة: تاريخي/إشكالي. وجه الإفادة: جمع الروايات مع ضرورة نقد الأسانيد والسياقات. يبدأ الخادم بالسؤال: هل أحتاج هذا المصدر لتثبيت أصل، أو لتحرير خلاف، أو لمقارنة استعمال مصطلح، أو لمراجعة دعوى تاريخية؟

لا يجوز نقل نتيجة من تاريخ الطبري إلى الكتاب الملخص إلا بوسم العلاقة: موافقة، مخالفة، شرح، استدراك، أو مجرد شاهد. فإذا كان الكتاب الملخص أصوليا واستعمل تاريخ الطبري شاهدا حديثيا أو تفسيريا وجب بيان الجسر بين العلمين. وإذا اختلفت عبارة المصدر عن عبارة الكتاب فلا تجمعهما القاعدة تحت عنوان واحد إلا بعد تحرير الفرق.

محكمة هذا المصدر: ما الطبعة؟ هل النص محقق؟ هل يوجد خلاف في النسبة؟ هل الموضع من صلب كلام المؤلف أم من نقل أو حاشية؟ هل استعمله الخادم لأنه أول نتيجة بحث أم لأنه أنسب مصدر؟ هذه الأسئلة تمنع تحويل المصدر إلى سلطة عمياء.

مصدر 100: الكامل لابن الأثير

عند استعمال الكامل لابن الأثير في تلخيص كتاب آخر، لا يعامل كمصدر تزييني بل كمصدر اختبار. مجاله: تاريخ. درجته داخل هذه القاعدة: تاريخي. وجه الإفادة: سرد جامع يحتاج تفكيك مصادره. يبدأ الخادم بالسؤال: هل أحتاج هذا المصدر لتثبيت أصل، أو لتحرير خلاف، أو لمقارنة استعمال مصطلح، أو لمراجعة دعوى تاريخية؟

لا يجوز نقل نتيجة من الكامل لابن الأثير إلى الكتاب الملخص إلا بوسم العلاقة: موافقة، مخالفة، شرح، استدراك، أو مجرد شاهد. فإذا كان الكتاب الملخص أصوليا واستعمل الكامل لابن الأثير شاهدا حديثيا أو تفسيريا وجب بيان الجسر بين العلمين. وإذا اختلفت عبارة المصدر عن عبارة الكتاب فلا تجمعهما القاعدة تحت عنوان واحد إلا بعد تحرير الفرق.

محكمة هذا المصدر: ما الطبعة؟ هل النص محقق؟ هل يوجد خلاف في النسبة؟ هل الموضع من صلب كلام المؤلف أم من نقل أو حاشية؟ هل استعمله الخادم لأنه أول نتيجة بحث أم لأنه أنسب مصدر؟ هذه الأسئلة تمنع تحويل المصدر إلى سلطة عمياء.

مصدر 101: البداية والنهاية

عند استعمال البداية والنهاية في تلخيص كتاب آخر، لا يعامل كمصدر تزييني بل كمصدر اختبار. مجاله: تاريخ. درجته داخل هذه القاعدة: قوي. وجه الإفادة: تاريخ مع نقد عقدي وحديثي متفاوت. يبدأ الخادم بالسؤال: هل أحتاج هذا المصدر لتثبيت أصل، أو لتحرير خلاف، أو لمقارنة استعمال مصطلح، أو لمراجعة دعوى تاريخية؟

لا يجوز نقل نتيجة من البداية والنهاية إلى الكتاب الملخص إلا بوسم العلاقة: موافقة، مخالفة، شرح، استدراك، أو مجرد شاهد. فإذا كان الكتاب الملخص أصوليا واستعمل البداية والنهاية شاهدا حديثيا أو تفسيريا وجب بيان الجسر بين العلمين. وإذا اختلفت عبارة المصدر عن عبارة الكتاب فلا تجمعهما القاعدة تحت عنوان واحد إلا بعد تحرير الفرق.

محكمة هذا المصدر: ما الطبعة؟ هل النص محقق؟ هل يوجد خلاف في النسبة؟ هل الموضع من صلب كلام المؤلف أم من نقل أو حاشية؟ هل استعمله الخادم لأنه أول نتيجة بحث أم لأنه أنسب مصدر؟ هذه الأسئلة تمنع تحويل المصدر إلى سلطة عمياء.

مصدر 102: المقدمة لابن خلدون

عند استعمال المقدمة لابن خلدون في تلخيص كتاب آخر، لا يعامل كمصدر تزييني بل كمصدر اختبار. مجاله: عمران/تاريخ. درجته داخل هذه القاعدة: تأسيسي. وجه الإفادة: نقد الخبر وسنن الاجتماع. يبدأ الخادم بالسؤال: هل أحتاج هذا المصدر لتثبيت أصل، أو لتحرير خلاف، أو لمقارنة استعمال مصطلح، أو لمراجعة دعوى تاريخية؟

لا يجوز نقل نتيجة من المقدمة لابن خلدون إلى الكتاب الملخص إلا بوسم العلاقة: موافقة، مخالفة، شرح، استدراك، أو مجرد شاهد. فإذا كان الكتاب الملخص أصوليا واستعمل المقدمة لابن خلدون شاهدا حديثيا أو تفسيريا وجب بيان الجسر بين العلمين. وإذا اختلفت عبارة المصدر عن عبارة الكتاب فلا تجمعهما القاعدة تحت عنوان واحد إلا بعد تحرير الفرق.

محكمة هذا المصدر: ما الطبعة؟ هل النص محقق؟ هل يوجد خلاف في النسبة؟ هل الموضع من صلب كلام المؤلف أم من نقل أو حاشية؟ هل استعمله الخادم لأنه أول نتيجة بحث أم لأنه أنسب مصدر؟ هذه الأسئلة تمنع تحويل المصدر إلى سلطة عمياء.

مصدر 103: الملل والنحل للشهرستاني

عند استعمال الملل والنحل للشهرستاني في تلخيص كتاب آخر، لا يعامل كمصدر تزييني بل كمصدر اختبار. مجاله: فرق. درجته داخل هذه القاعدة: مساعد. وجه الإفادة: تصنيف المذاهب مع ضرورة نقد التمثيل. يبدأ الخادم بالسؤال: هل أحتاج هذا المصدر لتثبيت أصل، أو لتحرير خلاف، أو لمقارنة استعمال مصطلح، أو لمراجعة دعوى تاريخية؟

لا يجوز نقل نتيجة من الملل والنحل للشهرستاني إلى الكتاب الملخص إلا بوسم العلاقة: موافقة، مخالفة، شرح، استدراك، أو مجرد شاهد. فإذا كان الكتاب الملخص أصوليا واستعمل الملل والنحل للشهرستاني شاهدا حديثيا أو تفسيريا وجب بيان الجسر بين العلمين. وإذا اختلفت عبارة المصدر عن عبارة الكتاب فلا تجمعهما القاعدة تحت عنوان واحد إلا بعد تحرير الفرق.

محكمة هذا المصدر: ما الطبعة؟ هل النص محقق؟ هل يوجد خلاف في النسبة؟ هل الموضع من صلب كلام المؤلف أم من نقل أو حاشية؟ هل استعمله الخادم لأنه أول نتيجة بحث أم لأنه أنسب مصدر؟ هذه الأسئلة تمنع تحويل المصدر إلى سلطة عمياء.

مصدر 104: مقالات الإسلاميين للأشعري

عند استعمال مقالات الإسلاميين للأشعري في تلخيص كتاب آخر، لا يعامل كمصدر تزييني بل كمصدر اختبار. مجاله: فرق/كلام. درجته داخل هذه القاعدة: تأسيسي. وجه الإفادة: خريطة مبكرة للمقالات. يبدأ الخادم بالسؤال: هل أحتاج هذا المصدر لتثبيت أصل، أو لتحرير خلاف، أو لمقارنة استعمال مصطلح، أو لمراجعة دعوى تاريخية؟

لا يجوز نقل نتيجة من مقالات الإسلاميين للأشعري إلى الكتاب الملخص إلا بوسم العلاقة: موافقة، مخالفة، شرح، استدراك، أو مجرد شاهد. فإذا كان الكتاب الملخص أصوليا واستعمل مقالات الإسلاميين للأشعري شاهدا حديثيا أو تفسيريا وجب بيان الجسر بين العلمين. وإذا اختلفت عبارة المصدر عن عبارة الكتاب فلا تجمعهما القاعدة تحت عنوان واحد إلا بعد تحرير الفرق.

محكمة هذا المصدر: ما الطبعة؟ هل النص محقق؟ هل يوجد خلاف في النسبة؟ هل الموضع من صلب كلام المؤلف أم من نقل أو حاشية؟ هل استعمله الخادم لأنه أول نتيجة بحث أم لأنه أنسب مصدر؟ هذه الأسئلة تمنع تحويل المصدر إلى سلطة عمياء.

مصدر 105: درء تعارض العقل والنقل

عند استعمال درء تعارض العقل والنقل في تلخيص كتاب آخر، لا يعامل كمصدر تزييني بل كمصدر اختبار. مجاله: كلام/فلسفة. درجته داخل هذه القاعدة: قوي. وجه الإفادة: تحليل دعوى التعارض. يبدأ الخادم بالسؤال: هل أحتاج هذا المصدر لتثبيت أصل، أو لتحرير خلاف، أو لمقارنة استعمال مصطلح، أو لمراجعة دعوى تاريخية؟

لا يجوز نقل نتيجة من درء تعارض العقل والنقل إلى الكتاب الملخص إلا بوسم العلاقة: موافقة، مخالفة، شرح، استدراك، أو مجرد شاهد. فإذا كان الكتاب الملخص أصوليا واستعمل درء تعارض العقل والنقل شاهدا حديثيا أو تفسيريا وجب بيان الجسر بين العلمين. وإذا اختلفت عبارة المصدر عن عبارة الكتاب فلا تجمعهما القاعدة تحت عنوان واحد إلا بعد تحرير الفرق.

محكمة هذا المصدر: ما الطبعة؟ هل النص محقق؟ هل يوجد خلاف في النسبة؟ هل الموضع من صلب كلام المؤلف أم من نقل أو حاشية؟ هل استعمله الخادم لأنه أول نتيجة بحث أم لأنه أنسب مصدر؟ هذه الأسئلة تمنع تحويل المصدر إلى سلطة عمياء.

مصدر 106: الاقتصاد في الاعتقاد

عند استعمال الاقتصاد في الاعتقاد في تلخيص كتاب آخر، لا يعامل كمصدر تزييني بل كمصدر اختبار. مجاله: كلام. درجته داخل هذه القاعدة: قوي. وجه الإفادة: تنظيم الحجة العقدية. يبدأ الخادم بالسؤال: هل أحتاج هذا المصدر لتثبيت أصل، أو لتحرير خلاف، أو لمقارنة استعمال مصطلح، أو لمراجعة دعوى تاريخية؟

لا يجوز نقل نتيجة من الاقتصاد في الاعتقاد إلى الكتاب الملخص إلا بوسم العلاقة: موافقة، مخالفة، شرح، استدراك، أو مجرد شاهد. فإذا كان الكتاب الملخص أصوليا واستعمل الاقتصاد في الاعتقاد شاهدا حديثيا أو تفسيريا وجب بيان الجسر بين العلمين. وإذا اختلفت عبارة المصدر عن عبارة الكتاب فلا تجمعهما القاعدة تحت عنوان واحد إلا بعد تحرير الفرق.

محكمة هذا المصدر: ما الطبعة؟ هل النص محقق؟ هل يوجد خلاف في النسبة؟ هل الموضع من صلب كلام المؤلف أم من نقل أو حاشية؟ هل استعمله الخادم لأنه أول نتيجة بحث أم لأنه أنسب مصدر؟ هذه الأسئلة تمنع تحويل المصدر إلى سلطة عمياء.

مصدر 107: إحياء علوم الدين

عند استعمال إحياء علوم الدين في تلخيص كتاب آخر، لا يعامل كمصدر تزييني بل كمصدر اختبار. مجاله: تزكية. درجته داخل هذه القاعدة: تأسيسي/إشكالي. وجه الإفادة: معمار النفس والعمل مع حاجة لتخريج الأخبار. يبدأ الخادم بالسؤال: هل أحتاج هذا المصدر لتثبيت أصل، أو لتحرير خلاف، أو لمقارنة استعمال مصطلح، أو لمراجعة دعوى تاريخية؟

لا يجوز نقل نتيجة من إحياء علوم الدين إلى الكتاب الملخص إلا بوسم العلاقة: موافقة، مخالفة، شرح، استدراك، أو مجرد شاهد. فإذا كان الكتاب الملخص أصوليا واستعمل إحياء علوم الدين شاهدا حديثيا أو تفسيريا وجب بيان الجسر بين العلمين. وإذا اختلفت عبارة المصدر عن عبارة الكتاب فلا تجمعهما القاعدة تحت عنوان واحد إلا بعد تحرير الفرق.

محكمة هذا المصدر: ما الطبعة؟ هل النص محقق؟ هل يوجد خلاف في النسبة؟ هل الموضع من صلب كلام المؤلف أم من نقل أو حاشية؟ هل استعمله الخادم لأنه أول نتيجة بحث أم لأنه أنسب مصدر؟ هذه الأسئلة تمنع تحويل المصدر إلى سلطة عمياء.

مصدر 108: مدارج السالكين

عند استعمال مدارج السالكين في تلخيص كتاب آخر، لا يعامل كمصدر تزييني بل كمصدر اختبار. مجاله: تزكية. درجته داخل هذه القاعدة: قوي. وجه الإفادة: تحليل المقامات والأحوال. يبدأ الخادم بالسؤال: هل أحتاج هذا المصدر لتثبيت أصل، أو لتحرير خلاف، أو لمقارنة استعمال مصطلح، أو لمراجعة دعوى تاريخية؟

لا يجوز نقل نتيجة من مدارج السالكين إلى الكتاب الملخص إلا بوسم العلاقة: موافقة، مخالفة، شرح، استدراك، أو مجرد شاهد. فإذا كان الكتاب الملخص أصوليا واستعمل مدارج السالكين شاهدا حديثيا أو تفسيريا وجب بيان الجسر بين العلمين. وإذا اختلفت عبارة المصدر عن عبارة الكتاب فلا تجمعهما القاعدة تحت عنوان واحد إلا بعد تحرير الفرق.

محكمة هذا المصدر: ما الطبعة؟ هل النص محقق؟ هل يوجد خلاف في النسبة؟ هل الموضع من صلب كلام المؤلف أم من نقل أو حاشية؟ هل استعمله الخادم لأنه أول نتيجة بحث أم لأنه أنسب مصدر؟ هذه الأسئلة تمنع تحويل المصدر إلى سلطة عمياء.

مصدر 109: تفسير الطبري

عند استعمال تفسير الطبري في تلخيص كتاب آخر، لا يعامل كمصدر تزييني بل كمصدر اختبار. مجاله: تفسير. درجته داخل هذه القاعدة: تأسيسي. وجه الإفادة: الاختلاف بالأسانيد واللغة وأقوال السلف. يبدأ الخادم بالسؤال: هل أحتاج هذا المصدر لتثبيت أصل، أو لتحرير خلاف، أو لمقارنة استعمال مصطلح، أو لمراجعة دعوى تاريخية؟

لا يجوز نقل نتيجة من تفسير الطبري إلى الكتاب الملخص إلا بوسم العلاقة: موافقة، مخالفة، شرح، استدراك، أو مجرد شاهد. فإذا كان الكتاب الملخص أصوليا واستعمل تفسير الطبري شاهدا حديثيا أو تفسيريا وجب بيان الجسر بين العلمين. وإذا اختلفت عبارة المصدر عن عبارة الكتاب فلا تجمعهما القاعدة تحت عنوان واحد إلا بعد تحرير الفرق.

محكمة هذا المصدر: ما الطبعة؟ هل النص محقق؟ هل يوجد خلاف في النسبة؟ هل الموضع من صلب كلام المؤلف أم من نقل أو حاشية؟ هل استعمله الخادم لأنه أول نتيجة بحث أم لأنه أنسب مصدر؟ هذه الأسئلة تمنع تحويل المصدر إلى سلطة عمياء.

مصدر 110: تفسير القرطبي

عند استعمال تفسير القرطبي في تلخيص كتاب آخر، لا يعامل كمصدر تزييني بل كمصدر اختبار. مجاله: تفسير/فقه. درجته داخل هذه القاعدة: قوي. وجه الإفادة: الأحكام والخلاف الفقهي داخل التفسير. يبدأ الخادم بالسؤال: هل أحتاج هذا المصدر لتثبيت أصل، أو لتحرير خلاف، أو لمقارنة استعمال مصطلح، أو لمراجعة دعوى تاريخية؟

لا يجوز نقل نتيجة من تفسير القرطبي إلى الكتاب الملخص إلا بوسم العلاقة: موافقة، مخالفة، شرح، استدراك، أو مجرد شاهد. فإذا كان الكتاب الملخص أصوليا واستعمل تفسير القرطبي شاهدا حديثيا أو تفسيريا وجب بيان الجسر بين العلمين. وإذا اختلفت عبارة المصدر عن عبارة الكتاب فلا تجمعهما القاعدة تحت عنوان واحد إلا بعد تحرير الفرق.

محكمة هذا المصدر: ما الطبعة؟ هل النص محقق؟ هل يوجد خلاف في النسبة؟ هل الموضع من صلب كلام المؤلف أم من نقل أو حاشية؟ هل استعمله الخادم لأنه أول نتيجة بحث أم لأنه أنسب مصدر؟ هذه الأسئلة تمنع تحويل المصدر إلى سلطة عمياء.

مصدر 111: تفسير ابن كثير

عند استعمال تفسير ابن كثير في تلخيص كتاب آخر، لا يعامل كمصدر تزييني بل كمصدر اختبار. مجاله: تفسير بالمأثور. درجته داخل هذه القاعدة: قوي. وجه الإفادة: جمع الروايات والآثار والترجيح المختصر. يبدأ الخادم بالسؤال: هل أحتاج هذا المصدر لتثبيت أصل، أو لتحرير خلاف، أو لمقارنة استعمال مصطلح، أو لمراجعة دعوى تاريخية؟

لا يجوز نقل نتيجة من تفسير ابن كثير إلى الكتاب الملخص إلا بوسم العلاقة: موافقة، مخالفة، شرح، استدراك، أو مجرد شاهد. فإذا كان الكتاب الملخص أصوليا واستعمل تفسير ابن كثير شاهدا حديثيا أو تفسيريا وجب بيان الجسر بين العلمين. وإذا اختلفت عبارة المصدر عن عبارة الكتاب فلا تجمعهما القاعدة تحت عنوان واحد إلا بعد تحرير الفرق.

محكمة هذا المصدر: ما الطبعة؟ هل النص محقق؟ هل يوجد خلاف في النسبة؟ هل الموضع من صلب كلام المؤلف أم من نقل أو حاشية؟ هل استعمله الخادم لأنه أول نتيجة بحث أم لأنه أنسب مصدر؟ هذه الأسئلة تمنع تحويل المصدر إلى سلطة عمياء.

مصدر 112: مفاتيح الغيب للرازي

عند استعمال مفاتيح الغيب للرازي في تلخيص كتاب آخر، لا يعامل كمصدر تزييني بل كمصدر اختبار. مجاله: تفسير كلامي. درجته داخل هذه القاعدة: قوي/إشكالي. وجه الإفادة: توسيع الاعتراضات العقلية والكلامية. يبدأ الخادم بالسؤال: هل أحتاج هذا المصدر لتثبيت أصل، أو لتحرير خلاف، أو لمقارنة استعمال مصطلح، أو لمراجعة دعوى تاريخية؟

لا يجوز نقل نتيجة من مفاتيح الغيب للرازي إلى الكتاب الملخص إلا بوسم العلاقة: موافقة، مخالفة، شرح، استدراك، أو مجرد شاهد. فإذا كان الكتاب الملخص أصوليا واستعمل مفاتيح الغيب للرازي شاهدا حديثيا أو تفسيريا وجب بيان الجسر بين العلمين. وإذا اختلفت عبارة المصدر عن عبارة الكتاب فلا تجمعهما القاعدة تحت عنوان واحد إلا بعد تحرير الفرق.

محكمة هذا المصدر: ما الطبعة؟ هل النص محقق؟ هل يوجد خلاف في النسبة؟ هل الموضع من صلب كلام المؤلف أم من نقل أو حاشية؟ هل استعمله الخادم لأنه أول نتيجة بحث أم لأنه أنسب مصدر؟ هذه الأسئلة تمنع تحويل المصدر إلى سلطة عمياء.

مصدر 113: التحرير والتنوير

عند استعمال التحرير والتنوير في تلخيص كتاب آخر، لا يعامل كمصدر تزييني بل كمصدر اختبار. مجاله: تفسير مقاصدي لغوي. درجته داخل هذه القاعدة: قوي. وجه الإفادة: النظم واللغة والمقصد الحضاري. يبدأ الخادم بالسؤال: هل أحتاج هذا المصدر لتثبيت أصل، أو لتحرير خلاف، أو لمقارنة استعمال مصطلح، أو لمراجعة دعوى تاريخية؟

لا يجوز نقل نتيجة من التحرير والتنوير إلى الكتاب الملخص إلا بوسم العلاقة: موافقة، مخالفة، شرح، استدراك، أو مجرد شاهد. فإذا كان الكتاب الملخص أصوليا واستعمل التحرير والتنوير شاهدا حديثيا أو تفسيريا وجب بيان الجسر بين العلمين. وإذا اختلفت عبارة المصدر عن عبارة الكتاب فلا تجمعهما القاعدة تحت عنوان واحد إلا بعد تحرير الفرق.

محكمة هذا المصدر: ما الطبعة؟ هل النص محقق؟ هل يوجد خلاف في النسبة؟ هل الموضع من صلب كلام المؤلف أم من نقل أو حاشية؟ هل استعمله الخادم لأنه أول نتيجة بحث أم لأنه أنسب مصدر؟ هذه الأسئلة تمنع تحويل المصدر إلى سلطة عمياء.

مصدر 114: صحيح البخاري

عند استعمال صحيح البخاري في تلخيص كتاب آخر، لا يعامل كمصدر تزييني بل كمصدر اختبار. مجاله: حديث. درجته داخل هذه القاعدة: تأسيسي. وجه الإفادة: التبويب الفقهي واستنباط المعنى من ترتيب الأبواب. يبدأ الخادم بالسؤال: هل أحتاج هذا المصدر لتثبيت أصل، أو لتحرير خلاف، أو لمقارنة استعمال مصطلح، أو لمراجعة دعوى تاريخية؟

لا يجوز نقل نتيجة من صحيح البخاري إلى الكتاب الملخص إلا بوسم العلاقة: موافقة، مخالفة، شرح، استدراك، أو مجرد شاهد. فإذا كان الكتاب الملخص أصوليا واستعمل صحيح البخاري شاهدا حديثيا أو تفسيريا وجب بيان الجسر بين العلمين. وإذا اختلفت عبارة المصدر عن عبارة الكتاب فلا تجمعهما القاعدة تحت عنوان واحد إلا بعد تحرير الفرق.

محكمة هذا المصدر: ما الطبعة؟ هل النص محقق؟ هل يوجد خلاف في النسبة؟ هل الموضع من صلب كلام المؤلف أم من نقل أو حاشية؟ هل استعمله الخادم لأنه أول نتيجة بحث أم لأنه أنسب مصدر؟ هذه الأسئلة تمنع تحويل المصدر إلى سلطة عمياء.

مصدر 115: صحيح مسلم

عند استعمال صحيح مسلم في تلخيص كتاب آخر، لا يعامل كمصدر تزييني بل كمصدر اختبار. مجاله: حديث. درجته داخل هذه القاعدة: تأسيسي. وجه الإفادة: جمع الطرق في الموضع الواحد وخدمة المقارنة. يبدأ الخادم بالسؤال: هل أحتاج هذا المصدر لتثبيت أصل، أو لتحرير خلاف، أو لمقارنة استعمال مصطلح، أو لمراجعة دعوى تاريخية؟

لا يجوز نقل نتيجة من صحيح مسلم إلى الكتاب الملخص إلا بوسم العلاقة: موافقة، مخالفة، شرح، استدراك، أو مجرد شاهد. فإذا كان الكتاب الملخص أصوليا واستعمل صحيح مسلم شاهدا حديثيا أو تفسيريا وجب بيان الجسر بين العلمين. وإذا اختلفت عبارة المصدر عن عبارة الكتاب فلا تجمعهما القاعدة تحت عنوان واحد إلا بعد تحرير الفرق.

محكمة هذا المصدر: ما الطبعة؟ هل النص محقق؟ هل يوجد خلاف في النسبة؟ هل الموضع من صلب كلام المؤلف أم من نقل أو حاشية؟ هل استعمله الخادم لأنه أول نتيجة بحث أم لأنه أنسب مصدر؟ هذه الأسئلة تمنع تحويل المصدر إلى سلطة عمياء.

مصدر 116: سنن أبي داود

عند استعمال سنن أبي داود في تلخيص كتاب آخر، لا يعامل كمصدر تزييني بل كمصدر اختبار. مجاله: حديث/فقه. درجته داخل هذه القاعدة: قوي. وجه الإفادة: أحاديث الأحكام والتنبيه على بعض العلل. يبدأ الخادم بالسؤال: هل أحتاج هذا المصدر لتثبيت أصل، أو لتحرير خلاف، أو لمقارنة استعمال مصطلح، أو لمراجعة دعوى تاريخية؟

لا يجوز نقل نتيجة من سنن أبي داود إلى الكتاب الملخص إلا بوسم العلاقة: موافقة، مخالفة، شرح، استدراك، أو مجرد شاهد. فإذا كان الكتاب الملخص أصوليا واستعمل سنن أبي داود شاهدا حديثيا أو تفسيريا وجب بيان الجسر بين العلمين. وإذا اختلفت عبارة المصدر عن عبارة الكتاب فلا تجمعهما القاعدة تحت عنوان واحد إلا بعد تحرير الفرق.

محكمة هذا المصدر: ما الطبعة؟ هل النص محقق؟ هل يوجد خلاف في النسبة؟ هل الموضع من صلب كلام المؤلف أم من نقل أو حاشية؟ هل استعمله الخادم لأنه أول نتيجة بحث أم لأنه أنسب مصدر؟ هذه الأسئلة تمنع تحويل المصدر إلى سلطة عمياء.

مصدر 117: جامع الترمذي

عند استعمال جامع الترمذي في تلخيص كتاب آخر، لا يعامل كمصدر تزييني بل كمصدر اختبار. مجاله: حديث/علل. درجته داخل هذه القاعدة: قوي. وجه الإفادة: درجات الحديث وأقوال الفقهاء. يبدأ الخادم بالسؤال: هل أحتاج هذا المصدر لتثبيت أصل، أو لتحرير خلاف، أو لمقارنة استعمال مصطلح، أو لمراجعة دعوى تاريخية؟

لا يجوز نقل نتيجة من جامع الترمذي إلى الكتاب الملخص إلا بوسم العلاقة: موافقة، مخالفة، شرح، استدراك، أو مجرد شاهد. فإذا كان الكتاب الملخص أصوليا واستعمل جامع الترمذي شاهدا حديثيا أو تفسيريا وجب بيان الجسر بين العلمين. وإذا اختلفت عبارة المصدر عن عبارة الكتاب فلا تجمعهما القاعدة تحت عنوان واحد إلا بعد تحرير الفرق.

محكمة هذا المصدر: ما الطبعة؟ هل النص محقق؟ هل يوجد خلاف في النسبة؟ هل الموضع من صلب كلام المؤلف أم من نقل أو حاشية؟ هل استعمله الخادم لأنه أول نتيجة بحث أم لأنه أنسب مصدر؟ هذه الأسئلة تمنع تحويل المصدر إلى سلطة عمياء.

مصدر 118: الموطأ

عند استعمال الموطأ في تلخيص كتاب آخر، لا يعامل كمصدر تزييني بل كمصدر اختبار. مجاله: حديث/فقه المدينة. درجته داخل هذه القاعدة: تأسيسي. وجه الإفادة: العمل والحديث والفتوى في بنية واحدة. يبدأ الخادم بالسؤال: هل أحتاج هذا المصدر لتثبيت أصل، أو لتحرير خلاف، أو لمقارنة استعمال مصطلح، أو لمراجعة دعوى تاريخية؟

لا يجوز نقل نتيجة من الموطأ إلى الكتاب الملخص إلا بوسم العلاقة: موافقة، مخالفة، شرح، استدراك، أو مجرد شاهد. فإذا كان الكتاب الملخص أصوليا واستعمل الموطأ شاهدا حديثيا أو تفسيريا وجب بيان الجسر بين العلمين. وإذا اختلفت عبارة المصدر عن عبارة الكتاب فلا تجمعهما القاعدة تحت عنوان واحد إلا بعد تحرير الفرق.

محكمة هذا المصدر: ما الطبعة؟ هل النص محقق؟ هل يوجد خلاف في النسبة؟ هل الموضع من صلب كلام المؤلف أم من نقل أو حاشية؟ هل استعمله الخادم لأنه أول نتيجة بحث أم لأنه أنسب مصدر؟ هذه الأسئلة تمنع تحويل المصدر إلى سلطة عمياء.

مصدر 119: فتح الباري

عند استعمال فتح الباري في تلخيص كتاب آخر، لا يعامل كمصدر تزييني بل كمصدر اختبار. مجاله: شرح حديث. درجته داخل هذه القاعدة: تأسيسي. وجه الإفادة: جمع الشروح والطرق واللغة والخلاف. يبدأ الخادم بالسؤال: هل أحتاج هذا المصدر لتثبيت أصل، أو لتحرير خلاف، أو لمقارنة استعمال مصطلح، أو لمراجعة دعوى تاريخية؟

لا يجوز نقل نتيجة من فتح الباري إلى الكتاب الملخص إلا بوسم العلاقة: موافقة، مخالفة، شرح، استدراك، أو مجرد شاهد. فإذا كان الكتاب الملخص أصوليا واستعمل فتح الباري شاهدا حديثيا أو تفسيريا وجب بيان الجسر بين العلمين. وإذا اختلفت عبارة المصدر عن عبارة الكتاب فلا تجمعهما القاعدة تحت عنوان واحد إلا بعد تحرير الفرق.

محكمة هذا المصدر: ما الطبعة؟ هل النص محقق؟ هل يوجد خلاف في النسبة؟ هل الموضع من صلب كلام المؤلف أم من نقل أو حاشية؟ هل استعمله الخادم لأنه أول نتيجة بحث أم لأنه أنسب مصدر؟ هذه الأسئلة تمنع تحويل المصدر إلى سلطة عمياء.

مصدر 120: شرح النووي على مسلم

عند استعمال شرح النووي على مسلم في تلخيص كتاب آخر، لا يعامل كمصدر تزييني بل كمصدر اختبار. مجاله: شرح حديث. درجته داخل هذه القاعدة: قوي. وجه الإفادة: تحرير المعنى والخلاف الفقهي. يبدأ الخادم بالسؤال: هل أحتاج هذا المصدر لتثبيت أصل، أو لتحرير خلاف، أو لمقارنة استعمال مصطلح، أو لمراجعة دعوى تاريخية؟

لا يجوز نقل نتيجة من شرح النووي على مسلم إلى الكتاب الملخص إلا بوسم العلاقة: موافقة، مخالفة، شرح، استدراك، أو مجرد شاهد. فإذا كان الكتاب الملخص أصوليا واستعمل شرح النووي على مسلم شاهدا حديثيا أو تفسيريا وجب بيان الجسر بين العلمين. وإذا اختلفت عبارة المصدر عن عبارة الكتاب فلا تجمعهما القاعدة تحت عنوان واحد إلا بعد تحرير الفرق.

محكمة هذا المصدر: ما الطبعة؟ هل النص محقق؟ هل يوجد خلاف في النسبة؟ هل الموضع من صلب كلام المؤلف أم من نقل أو حاشية؟ هل استعمله الخادم لأنه أول نتيجة بحث أم لأنه أنسب مصدر؟ هذه الأسئلة تمنع تحويل المصدر إلى سلطة عمياء.

مصدر 121: الرسالة للشافعي

عند استعمال الرسالة للشافعي في تلخيص كتاب آخر، لا يعامل كمصدر تزييني بل كمصدر اختبار. مجاله: أصول. درجته داخل هذه القاعدة: تأسيسي. وجه الإفادة: البيان والحجة والسنة واللغة. يبدأ الخادم بالسؤال: هل أحتاج هذا المصدر لتثبيت أصل، أو لتحرير خلاف، أو لمقارنة استعمال مصطلح، أو لمراجعة دعوى تاريخية؟

لا يجوز نقل نتيجة من الرسالة للشافعي إلى الكتاب الملخص إلا بوسم العلاقة: موافقة، مخالفة، شرح، استدراك، أو مجرد شاهد. فإذا كان الكتاب الملخص أصوليا واستعمل الرسالة للشافعي شاهدا حديثيا أو تفسيريا وجب بيان الجسر بين العلمين. وإذا اختلفت عبارة المصدر عن عبارة الكتاب فلا تجمعهما القاعدة تحت عنوان واحد إلا بعد تحرير الفرق.

محكمة هذا المصدر: ما الطبعة؟ هل النص محقق؟ هل يوجد خلاف في النسبة؟ هل الموضع من صلب كلام المؤلف أم من نقل أو حاشية؟ هل استعمله الخادم لأنه أول نتيجة بحث أم لأنه أنسب مصدر؟ هذه الأسئلة تمنع تحويل المصدر إلى سلطة عمياء.

مصدر 122: المستصفى

عند استعمال المستصفى في تلخيص كتاب آخر، لا يعامل كمصدر تزييني بل كمصدر اختبار. مجاله: أصول. درجته داخل هذه القاعدة: تأسيسي. وجه الإفادة: بناء الدليل ومقامات النظر. يبدأ الخادم بالسؤال: هل أحتاج هذا المصدر لتثبيت أصل، أو لتحرير خلاف، أو لمقارنة استعمال مصطلح، أو لمراجعة دعوى تاريخية؟

لا يجوز نقل نتيجة من المستصفى إلى الكتاب الملخص إلا بوسم العلاقة: موافقة، مخالفة، شرح، استدراك، أو مجرد شاهد. فإذا كان الكتاب الملخص أصوليا واستعمل المستصفى شاهدا حديثيا أو تفسيريا وجب بيان الجسر بين العلمين. وإذا اختلفت عبارة المصدر عن عبارة الكتاب فلا تجمعهما القاعدة تحت عنوان واحد إلا بعد تحرير الفرق.

محكمة هذا المصدر: ما الطبعة؟ هل النص محقق؟ هل يوجد خلاف في النسبة؟ هل الموضع من صلب كلام المؤلف أم من نقل أو حاشية؟ هل استعمله الخادم لأنه أول نتيجة بحث أم لأنه أنسب مصدر؟ هذه الأسئلة تمنع تحويل المصدر إلى سلطة عمياء.

مصدر 123: الإحكام للآمدي

عند استعمال الإحكام للآمدي في تلخيص كتاب آخر، لا يعامل كمصدر تزييني بل كمصدر اختبار. مجاله: أصول. درجته داخل هذه القاعدة: قوي. وجه الإفادة: تحليل الخلاف المنطقي والدلالي. يبدأ الخادم بالسؤال: هل أحتاج هذا المصدر لتثبيت أصل، أو لتحرير خلاف، أو لمقارنة استعمال مصطلح، أو لمراجعة دعوى تاريخية؟

لا يجوز نقل نتيجة من الإحكام للآمدي إلى الكتاب الملخص إلا بوسم العلاقة: موافقة، مخالفة، شرح، استدراك، أو مجرد شاهد. فإذا كان الكتاب الملخص أصوليا واستعمل الإحكام للآمدي شاهدا حديثيا أو تفسيريا وجب بيان الجسر بين العلمين. وإذا اختلفت عبارة المصدر عن عبارة الكتاب فلا تجمعهما القاعدة تحت عنوان واحد إلا بعد تحرير الفرق.

محكمة هذا المصدر: ما الطبعة؟ هل النص محقق؟ هل يوجد خلاف في النسبة؟ هل الموضع من صلب كلام المؤلف أم من نقل أو حاشية؟ هل استعمله الخادم لأنه أول نتيجة بحث أم لأنه أنسب مصدر؟ هذه الأسئلة تمنع تحويل المصدر إلى سلطة عمياء.

مصدر 124: الموافقات

عند استعمال الموافقات في تلخيص كتاب آخر، لا يعامل كمصدر تزييني بل كمصدر اختبار. مجاله: مقاصد. درجته داخل هذه القاعدة: تأسيسي. وجه الإفادة: الكليات والعادات والمآلات. يبدأ الخادم بالسؤال: هل أحتاج هذا المصدر لتثبيت أصل، أو لتحرير خلاف، أو لمقارنة استعمال مصطلح، أو لمراجعة دعوى تاريخية؟

لا يجوز نقل نتيجة من الموافقات إلى الكتاب الملخص إلا بوسم العلاقة: موافقة، مخالفة، شرح، استدراك، أو مجرد شاهد. فإذا كان الكتاب الملخص أصوليا واستعمل الموافقات شاهدا حديثيا أو تفسيريا وجب بيان الجسر بين العلمين. وإذا اختلفت عبارة المصدر عن عبارة الكتاب فلا تجمعهما القاعدة تحت عنوان واحد إلا بعد تحرير الفرق.

محكمة هذا المصدر: ما الطبعة؟ هل النص محقق؟ هل يوجد خلاف في النسبة؟ هل الموضع من صلب كلام المؤلف أم من نقل أو حاشية؟ هل استعمله الخادم لأنه أول نتيجة بحث أم لأنه أنسب مصدر؟ هذه الأسئلة تمنع تحويل المصدر إلى سلطة عمياء.

مصدر 125: الفروق للقرافي

عند استعمال الفروق للقرافي في تلخيص كتاب آخر، لا يعامل كمصدر تزييني بل كمصدر اختبار. مجاله: قواعد. درجته داخل هذه القاعدة: تأسيسي. وجه الإفادة: التمييز بين المتشابهات الفقهية. يبدأ الخادم بالسؤال: هل أحتاج هذا المصدر لتثبيت أصل، أو لتحرير خلاف، أو لمقارنة استعمال مصطلح، أو لمراجعة دعوى تاريخية؟

لا يجوز نقل نتيجة من الفروق للقرافي إلى الكتاب الملخص إلا بوسم العلاقة: موافقة، مخالفة، شرح، استدراك، أو مجرد شاهد. فإذا كان الكتاب الملخص أصوليا واستعمل الفروق للقرافي شاهدا حديثيا أو تفسيريا وجب بيان الجسر بين العلمين. وإذا اختلفت عبارة المصدر عن عبارة الكتاب فلا تجمعهما القاعدة تحت عنوان واحد إلا بعد تحرير الفرق.

محكمة هذا المصدر: ما الطبعة؟ هل النص محقق؟ هل يوجد خلاف في النسبة؟ هل الموضع من صلب كلام المؤلف أم من نقل أو حاشية؟ هل استعمله الخادم لأنه أول نتيجة بحث أم لأنه أنسب مصدر؟ هذه الأسئلة تمنع تحويل المصدر إلى سلطة عمياء.

مصدر 126: إعلام الموقعين

عند استعمال إعلام الموقعين في تلخيص كتاب آخر، لا يعامل كمصدر تزييني بل كمصدر اختبار. مجاله: أصول/فتوى. درجته داخل هذه القاعدة: قوي. وجه الإفادة: الفتوى والمقاصد والحيل والمآلات. يبدأ الخادم بالسؤال: هل أحتاج هذا المصدر لتثبيت أصل، أو لتحرير خلاف، أو لمقارنة استعمال مصطلح، أو لمراجعة دعوى تاريخية؟

لا يجوز نقل نتيجة من إعلام الموقعين إلى الكتاب الملخص إلا بوسم العلاقة: موافقة، مخالفة، شرح، استدراك، أو مجرد شاهد. فإذا كان الكتاب الملخص أصوليا واستعمل إعلام الموقعين شاهدا حديثيا أو تفسيريا وجب بيان الجسر بين العلمين. وإذا اختلفت عبارة المصدر عن عبارة الكتاب فلا تجمعهما القاعدة تحت عنوان واحد إلا بعد تحرير الفرق.

محكمة هذا المصدر: ما الطبعة؟ هل النص محقق؟ هل يوجد خلاف في النسبة؟ هل الموضع من صلب كلام المؤلف أم من نقل أو حاشية؟ هل استعمله الخادم لأنه أول نتيجة بحث أم لأنه أنسب مصدر؟ هذه الأسئلة تمنع تحويل المصدر إلى سلطة عمياء.

مصدر 127: المغني لابن قدامة

عند استعمال المغني لابن قدامة في تلخيص كتاب آخر، لا يعامل كمصدر تزييني بل كمصدر اختبار. مجاله: فقه مقارن. درجته داخل هذه القاعدة: تأسيسي. وجه الإفادة: الخلاف العالي وأدلته. يبدأ الخادم بالسؤال: هل أحتاج هذا المصدر لتثبيت أصل، أو لتحرير خلاف، أو لمقارنة استعمال مصطلح، أو لمراجعة دعوى تاريخية؟

لا يجوز نقل نتيجة من المغني لابن قدامة إلى الكتاب الملخص إلا بوسم العلاقة: موافقة، مخالفة، شرح، استدراك، أو مجرد شاهد. فإذا كان الكتاب الملخص أصوليا واستعمل المغني لابن قدامة شاهدا حديثيا أو تفسيريا وجب بيان الجسر بين العلمين. وإذا اختلفت عبارة المصدر عن عبارة الكتاب فلا تجمعهما القاعدة تحت عنوان واحد إلا بعد تحرير الفرق.

محكمة هذا المصدر: ما الطبعة؟ هل النص محقق؟ هل يوجد خلاف في النسبة؟ هل الموضع من صلب كلام المؤلف أم من نقل أو حاشية؟ هل استعمله الخادم لأنه أول نتيجة بحث أم لأنه أنسب مصدر؟ هذه الأسئلة تمنع تحويل المصدر إلى سلطة عمياء.

مصدر 128: بداية المجتهد

عند استعمال بداية المجتهد في تلخيص كتاب آخر، لا يعامل كمصدر تزييني بل كمصدر اختبار. مجاله: فقه مقارن. درجته داخل هذه القاعدة: تأسيسي. وجه الإفادة: أسباب الخلاف وربطها بالدليل. يبدأ الخادم بالسؤال: هل أحتاج هذا المصدر لتثبيت أصل، أو لتحرير خلاف، أو لمقارنة استعمال مصطلح، أو لمراجعة دعوى تاريخية؟

لا يجوز نقل نتيجة من بداية المجتهد إلى الكتاب الملخص إلا بوسم العلاقة: موافقة، مخالفة، شرح، استدراك، أو مجرد شاهد. فإذا كان الكتاب الملخص أصوليا واستعمل بداية المجتهد شاهدا حديثيا أو تفسيريا وجب بيان الجسر بين العلمين. وإذا اختلفت عبارة المصدر عن عبارة الكتاب فلا تجمعهما القاعدة تحت عنوان واحد إلا بعد تحرير الفرق.

محكمة هذا المصدر: ما الطبعة؟ هل النص محقق؟ هل يوجد خلاف في النسبة؟ هل الموضع من صلب كلام المؤلف أم من نقل أو حاشية؟ هل استعمله الخادم لأنه أول نتيجة بحث أم لأنه أنسب مصدر؟ هذه الأسئلة تمنع تحويل المصدر إلى سلطة عمياء.

مصدر 129: المجموع للنووي

عند استعمال المجموع للنووي في تلخيص كتاب آخر، لا يعامل كمصدر تزييني بل كمصدر اختبار. مجاله: فقه شافعي مقارن. درجته داخل هذه القاعدة: قوي. وجه الإفادة: تحرير المذهب والخلاف. يبدأ الخادم بالسؤال: هل أحتاج هذا المصدر لتثبيت أصل، أو لتحرير خلاف، أو لمقارنة استعمال مصطلح، أو لمراجعة دعوى تاريخية؟

لا يجوز نقل نتيجة من المجموع للنووي إلى الكتاب الملخص إلا بوسم العلاقة: موافقة، مخالفة، شرح، استدراك، أو مجرد شاهد. فإذا كان الكتاب الملخص أصوليا واستعمل المجموع للنووي شاهدا حديثيا أو تفسيريا وجب بيان الجسر بين العلمين. وإذا اختلفت عبارة المصدر عن عبارة الكتاب فلا تجمعهما القاعدة تحت عنوان واحد إلا بعد تحرير الفرق.

محكمة هذا المصدر: ما الطبعة؟ هل النص محقق؟ هل يوجد خلاف في النسبة؟ هل الموضع من صلب كلام المؤلف أم من نقل أو حاشية؟ هل استعمله الخادم لأنه أول نتيجة بحث أم لأنه أنسب مصدر؟ هذه الأسئلة تمنع تحويل المصدر إلى سلطة عمياء.

مصدر 130: التمهيد لابن عبد البر

عند استعمال التمهيد لابن عبد البر في تلخيص كتاب آخر، لا يعامل كمصدر تزييني بل كمصدر اختبار. مجاله: حديث/فقه. درجته داخل هذه القاعدة: قوي. وجه الإفادة: أثر الحديث في فقه الأمصار. يبدأ الخادم بالسؤال: هل أحتاج هذا المصدر لتثبيت أصل، أو لتحرير خلاف، أو لمقارنة استعمال مصطلح، أو لمراجعة دعوى تاريخية؟

لا يجوز نقل نتيجة من التمهيد لابن عبد البر إلى الكتاب الملخص إلا بوسم العلاقة: موافقة، مخالفة، شرح، استدراك، أو مجرد شاهد. فإذا كان الكتاب الملخص أصوليا واستعمل التمهيد لابن عبد البر شاهدا حديثيا أو تفسيريا وجب بيان الجسر بين العلمين. وإذا اختلفت عبارة المصدر عن عبارة الكتاب فلا تجمعهما القاعدة تحت عنوان واحد إلا بعد تحرير الفرق.

محكمة هذا المصدر: ما الطبعة؟ هل النص محقق؟ هل يوجد خلاف في النسبة؟ هل الموضع من صلب كلام المؤلف أم من نقل أو حاشية؟ هل استعمله الخادم لأنه أول نتيجة بحث أم لأنه أنسب مصدر؟ هذه الأسئلة تمنع تحويل المصدر إلى سلطة عمياء.

مصدر 131: الاستيعاب

عند استعمال الاستيعاب في تلخيص كتاب آخر، لا يعامل كمصدر تزييني بل كمصدر اختبار. مجاله: تراجم. درجته داخل هذه القاعدة: مساعد. وجه الإفادة: الصحابة والروايات والسير. يبدأ الخادم بالسؤال: هل أحتاج هذا المصدر لتثبيت أصل، أو لتحرير خلاف، أو لمقارنة استعمال مصطلح، أو لمراجعة دعوى تاريخية؟

لا يجوز نقل نتيجة من الاستيعاب إلى الكتاب الملخص إلا بوسم العلاقة: موافقة، مخالفة، شرح، استدراك، أو مجرد شاهد. فإذا كان الكتاب الملخص أصوليا واستعمل الاستيعاب شاهدا حديثيا أو تفسيريا وجب بيان الجسر بين العلمين. وإذا اختلفت عبارة المصدر عن عبارة الكتاب فلا تجمعهما القاعدة تحت عنوان واحد إلا بعد تحرير الفرق.

محكمة هذا المصدر: ما الطبعة؟ هل النص محقق؟ هل يوجد خلاف في النسبة؟ هل الموضع من صلب كلام المؤلف أم من نقل أو حاشية؟ هل استعمله الخادم لأنه أول نتيجة بحث أم لأنه أنسب مصدر؟ هذه الأسئلة تمنع تحويل المصدر إلى سلطة عمياء.

مصدر 132: سير أعلام النبلاء

عند استعمال سير أعلام النبلاء في تلخيص كتاب آخر، لا يعامل كمصدر تزييني بل كمصدر اختبار. مجاله: تراجم. درجته داخل هذه القاعدة: تأسيسي. وجه الإفادة: طبقات العلماء والإنصاف والنقد. يبدأ الخادم بالسؤال: هل أحتاج هذا المصدر لتثبيت أصل، أو لتحرير خلاف، أو لمقارنة استعمال مصطلح، أو لمراجعة دعوى تاريخية؟

لا يجوز نقل نتيجة من سير أعلام النبلاء إلى الكتاب الملخص إلا بوسم العلاقة: موافقة، مخالفة، شرح، استدراك، أو مجرد شاهد. فإذا كان الكتاب الملخص أصوليا واستعمل سير أعلام النبلاء شاهدا حديثيا أو تفسيريا وجب بيان الجسر بين العلمين. وإذا اختلفت عبارة المصدر عن عبارة الكتاب فلا تجمعهما القاعدة تحت عنوان واحد إلا بعد تحرير الفرق.

محكمة هذا المصدر: ما الطبعة؟ هل النص محقق؟ هل يوجد خلاف في النسبة؟ هل الموضع من صلب كلام المؤلف أم من نقل أو حاشية؟ هل استعمله الخادم لأنه أول نتيجة بحث أم لأنه أنسب مصدر؟ هذه الأسئلة تمنع تحويل المصدر إلى سلطة عمياء.

مصدر 133: ميزان الاعتدال

عند استعمال ميزان الاعتدال في تلخيص كتاب آخر، لا يعامل كمصدر تزييني بل كمصدر اختبار. مجاله: رجال. درجته داخل هذه القاعدة: قوي. وجه الإفادة: جرح وتعديل وتحذير من الاغترار. يبدأ الخادم بالسؤال: هل أحتاج هذا المصدر لتثبيت أصل، أو لتحرير خلاف، أو لمقارنة استعمال مصطلح، أو لمراجعة دعوى تاريخية؟

لا يجوز نقل نتيجة من ميزان الاعتدال إلى الكتاب الملخص إلا بوسم العلاقة: موافقة، مخالفة، شرح، استدراك، أو مجرد شاهد. فإذا كان الكتاب الملخص أصوليا واستعمل ميزان الاعتدال شاهدا حديثيا أو تفسيريا وجب بيان الجسر بين العلمين. وإذا اختلفت عبارة المصدر عن عبارة الكتاب فلا تجمعهما القاعدة تحت عنوان واحد إلا بعد تحرير الفرق.

محكمة هذا المصدر: ما الطبعة؟ هل النص محقق؟ هل يوجد خلاف في النسبة؟ هل الموضع من صلب كلام المؤلف أم من نقل أو حاشية؟ هل استعمله الخادم لأنه أول نتيجة بحث أم لأنه أنسب مصدر؟ هذه الأسئلة تمنع تحويل المصدر إلى سلطة عمياء.

مصدر 134: لسان الميزان

عند استعمال لسان الميزان في تلخيص كتاب آخر، لا يعامل كمصدر تزييني بل كمصدر اختبار. مجاله: رجال. درجته داخل هذه القاعدة: قوي. وجه الإفادة: استدراك وتمحيص للرواة. يبدأ الخادم بالسؤال: هل أحتاج هذا المصدر لتثبيت أصل، أو لتحرير خلاف، أو لمقارنة استعمال مصطلح، أو لمراجعة دعوى تاريخية؟

لا يجوز نقل نتيجة من لسان الميزان إلى الكتاب الملخص إلا بوسم العلاقة: موافقة، مخالفة، شرح، استدراك، أو مجرد شاهد. فإذا كان الكتاب الملخص أصوليا واستعمل لسان الميزان شاهدا حديثيا أو تفسيريا وجب بيان الجسر بين العلمين. وإذا اختلفت عبارة المصدر عن عبارة الكتاب فلا تجمعهما القاعدة تحت عنوان واحد إلا بعد تحرير الفرق.

محكمة هذا المصدر: ما الطبعة؟ هل النص محقق؟ هل يوجد خلاف في النسبة؟ هل الموضع من صلب كلام المؤلف أم من نقل أو حاشية؟ هل استعمله الخادم لأنه أول نتيجة بحث أم لأنه أنسب مصدر؟ هذه الأسئلة تمنع تحويل المصدر إلى سلطة عمياء.

مصدر 135: تاريخ الطبري

عند استعمال تاريخ الطبري في تلخيص كتاب آخر، لا يعامل كمصدر تزييني بل كمصدر اختبار. مجاله: تاريخ. درجته داخل هذه القاعدة: تاريخي/إشكالي. وجه الإفادة: جمع الروايات مع ضرورة نقد الأسانيد والسياقات. يبدأ الخادم بالسؤال: هل أحتاج هذا المصدر لتثبيت أصل، أو لتحرير خلاف، أو لمقارنة استعمال مصطلح، أو لمراجعة دعوى تاريخية؟

لا يجوز نقل نتيجة من تاريخ الطبري إلى الكتاب الملخص إلا بوسم العلاقة: موافقة، مخالفة، شرح، استدراك، أو مجرد شاهد. فإذا كان الكتاب الملخص أصوليا واستعمل تاريخ الطبري شاهدا حديثيا أو تفسيريا وجب بيان الجسر بين العلمين. وإذا اختلفت عبارة المصدر عن عبارة الكتاب فلا تجمعهما القاعدة تحت عنوان واحد إلا بعد تحرير الفرق.

محكمة هذا المصدر: ما الطبعة؟ هل النص محقق؟ هل يوجد خلاف في النسبة؟ هل الموضع من صلب كلام المؤلف أم من نقل أو حاشية؟ هل استعمله الخادم لأنه أول نتيجة بحث أم لأنه أنسب مصدر؟ هذه الأسئلة تمنع تحويل المصدر إلى سلطة عمياء.

مصدر 136: الكامل لابن الأثير

عند استعمال الكامل لابن الأثير في تلخيص كتاب آخر، لا يعامل كمصدر تزييني بل كمصدر اختبار. مجاله: تاريخ. درجته داخل هذه القاعدة: تاريخي. وجه الإفادة: سرد جامع يحتاج تفكيك مصادره. يبدأ الخادم بالسؤال: هل أحتاج هذا المصدر لتثبيت أصل، أو لتحرير خلاف، أو لمقارنة استعمال مصطلح، أو لمراجعة دعوى تاريخية؟

لا يجوز نقل نتيجة من الكامل لابن الأثير إلى الكتاب الملخص إلا بوسم العلاقة: موافقة، مخالفة، شرح، استدراك، أو مجرد شاهد. فإذا كان الكتاب الملخص أصوليا واستعمل الكامل لابن الأثير شاهدا حديثيا أو تفسيريا وجب بيان الجسر بين العلمين. وإذا اختلفت عبارة المصدر عن عبارة الكتاب فلا تجمعهما القاعدة تحت عنوان واحد إلا بعد تحرير الفرق.

محكمة هذا المصدر: ما الطبعة؟ هل النص محقق؟ هل يوجد خلاف في النسبة؟ هل الموضع من صلب كلام المؤلف أم من نقل أو حاشية؟ هل استعمله الخادم لأنه أول نتيجة بحث أم لأنه أنسب مصدر؟ هذه الأسئلة تمنع تحويل المصدر إلى سلطة عمياء.

مصدر 137: البداية والنهاية

عند استعمال البداية والنهاية في تلخيص كتاب آخر، لا يعامل كمصدر تزييني بل كمصدر اختبار. مجاله: تاريخ. درجته داخل هذه القاعدة: قوي. وجه الإفادة: تاريخ مع نقد عقدي وحديثي متفاوت. يبدأ الخادم بالسؤال: هل أحتاج هذا المصدر لتثبيت أصل، أو لتحرير خلاف، أو لمقارنة استعمال مصطلح، أو لمراجعة دعوى تاريخية؟

لا يجوز نقل نتيجة من البداية والنهاية إلى الكتاب الملخص إلا بوسم العلاقة: موافقة، مخالفة، شرح، استدراك، أو مجرد شاهد. فإذا كان الكتاب الملخص أصوليا واستعمل البداية والنهاية شاهدا حديثيا أو تفسيريا وجب بيان الجسر بين العلمين. وإذا اختلفت عبارة المصدر عن عبارة الكتاب فلا تجمعهما القاعدة تحت عنوان واحد إلا بعد تحرير الفرق.

محكمة هذا المصدر: ما الطبعة؟ هل النص محقق؟ هل يوجد خلاف في النسبة؟ هل الموضع من صلب كلام المؤلف أم من نقل أو حاشية؟ هل استعمله الخادم لأنه أول نتيجة بحث أم لأنه أنسب مصدر؟ هذه الأسئلة تمنع تحويل المصدر إلى سلطة عمياء.

مصدر 138: المقدمة لابن خلدون

عند استعمال المقدمة لابن خلدون في تلخيص كتاب آخر، لا يعامل كمصدر تزييني بل كمصدر اختبار. مجاله: عمران/تاريخ. درجته داخل هذه القاعدة: تأسيسي. وجه الإفادة: نقد الخبر وسنن الاجتماع. يبدأ الخادم بالسؤال: هل أحتاج هذا المصدر لتثبيت أصل، أو لتحرير خلاف، أو لمقارنة استعمال مصطلح، أو لمراجعة دعوى تاريخية؟

لا يجوز نقل نتيجة من المقدمة لابن خلدون إلى الكتاب الملخص إلا بوسم العلاقة: موافقة، مخالفة، شرح، استدراك، أو مجرد شاهد. فإذا كان الكتاب الملخص أصوليا واستعمل المقدمة لابن خلدون شاهدا حديثيا أو تفسيريا وجب بيان الجسر بين العلمين. وإذا اختلفت عبارة المصدر عن عبارة الكتاب فلا تجمعهما القاعدة تحت عنوان واحد إلا بعد تحرير الفرق.

محكمة هذا المصدر: ما الطبعة؟ هل النص محقق؟ هل يوجد خلاف في النسبة؟ هل الموضع من صلب كلام المؤلف أم من نقل أو حاشية؟ هل استعمله الخادم لأنه أول نتيجة بحث أم لأنه أنسب مصدر؟ هذه الأسئلة تمنع تحويل المصدر إلى سلطة عمياء.

مصدر 139: الملل والنحل للشهرستاني

عند استعمال الملل والنحل للشهرستاني في تلخيص كتاب آخر، لا يعامل كمصدر تزييني بل كمصدر اختبار. مجاله: فرق. درجته داخل هذه القاعدة: مساعد. وجه الإفادة: تصنيف المذاهب مع ضرورة نقد التمثيل. يبدأ الخادم بالسؤال: هل أحتاج هذا المصدر لتثبيت أصل، أو لتحرير خلاف، أو لمقارنة استعمال مصطلح، أو لمراجعة دعوى تاريخية؟

لا يجوز نقل نتيجة من الملل والنحل للشهرستاني إلى الكتاب الملخص إلا بوسم العلاقة: موافقة، مخالفة، شرح، استدراك، أو مجرد شاهد. فإذا كان الكتاب الملخص أصوليا واستعمل الملل والنحل للشهرستاني شاهدا حديثيا أو تفسيريا وجب بيان الجسر بين العلمين. وإذا اختلفت عبارة المصدر عن عبارة الكتاب فلا تجمعهما القاعدة تحت عنوان واحد إلا بعد تحرير الفرق.

محكمة هذا المصدر: ما الطبعة؟ هل النص محقق؟ هل يوجد خلاف في النسبة؟ هل الموضع من صلب كلام المؤلف أم من نقل أو حاشية؟ هل استعمله الخادم لأنه أول نتيجة بحث أم لأنه أنسب مصدر؟ هذه الأسئلة تمنع تحويل المصدر إلى سلطة عمياء.

مصدر 140: مقالات الإسلاميين للأشعري

عند استعمال مقالات الإسلاميين للأشعري في تلخيص كتاب آخر، لا يعامل كمصدر تزييني بل كمصدر اختبار. مجاله: فرق/كلام. درجته داخل هذه القاعدة: تأسيسي. وجه الإفادة: خريطة مبكرة للمقالات. يبدأ الخادم بالسؤال: هل أحتاج هذا المصدر لتثبيت أصل، أو لتحرير خلاف، أو لمقارنة استعمال مصطلح، أو لمراجعة دعوى تاريخية؟

لا يجوز نقل نتيجة من مقالات الإسلاميين للأشعري إلى الكتاب الملخص إلا بوسم العلاقة: موافقة، مخالفة، شرح، استدراك، أو مجرد شاهد. فإذا كان الكتاب الملخص أصوليا واستعمل مقالات الإسلاميين للأشعري شاهدا حديثيا أو تفسيريا وجب بيان الجسر بين العلمين. وإذا اختلفت عبارة المصدر عن عبارة الكتاب فلا تجمعهما القاعدة تحت عنوان واحد إلا بعد تحرير الفرق.

محكمة هذا المصدر: ما الطبعة؟ هل النص محقق؟ هل يوجد خلاف في النسبة؟ هل الموضع من صلب كلام المؤلف أم من نقل أو حاشية؟ هل استعمله الخادم لأنه أول نتيجة بحث أم لأنه أنسب مصدر؟ هذه الأسئلة تمنع تحويل المصدر إلى سلطة عمياء.

مصدر 141: درء تعارض العقل والنقل

عند استعمال درء تعارض العقل والنقل في تلخيص كتاب آخر، لا يعامل كمصدر تزييني بل كمصدر اختبار. مجاله: كلام/فلسفة. درجته داخل هذه القاعدة: قوي. وجه الإفادة: تحليل دعوى التعارض. يبدأ الخادم بالسؤال: هل أحتاج هذا المصدر لتثبيت أصل، أو لتحرير خلاف، أو لمقارنة استعمال مصطلح، أو لمراجعة دعوى تاريخية؟

لا يجوز نقل نتيجة من درء تعارض العقل والنقل إلى الكتاب الملخص إلا بوسم العلاقة: موافقة، مخالفة، شرح، استدراك، أو مجرد شاهد. فإذا كان الكتاب الملخص أصوليا واستعمل درء تعارض العقل والنقل شاهدا حديثيا أو تفسيريا وجب بيان الجسر بين العلمين. وإذا اختلفت عبارة المصدر عن عبارة الكتاب فلا تجمعهما القاعدة تحت عنوان واحد إلا بعد تحرير الفرق.

محكمة هذا المصدر: ما الطبعة؟ هل النص محقق؟ هل يوجد خلاف في النسبة؟ هل الموضع من صلب كلام المؤلف أم من نقل أو حاشية؟ هل استعمله الخادم لأنه أول نتيجة بحث أم لأنه أنسب مصدر؟ هذه الأسئلة تمنع تحويل المصدر إلى سلطة عمياء.

مصدر 142: الاقتصاد في الاعتقاد

عند استعمال الاقتصاد في الاعتقاد في تلخيص كتاب آخر، لا يعامل كمصدر تزييني بل كمصدر اختبار. مجاله: كلام. درجته داخل هذه القاعدة: قوي. وجه الإفادة: تنظيم الحجة العقدية. يبدأ الخادم بالسؤال: هل أحتاج هذا المصدر لتثبيت أصل، أو لتحرير خلاف، أو لمقارنة استعمال مصطلح، أو لمراجعة دعوى تاريخية؟

لا يجوز نقل نتيجة من الاقتصاد في الاعتقاد إلى الكتاب الملخص إلا بوسم العلاقة: موافقة، مخالفة، شرح، استدراك، أو مجرد شاهد. فإذا كان الكتاب الملخص أصوليا واستعمل الاقتصاد في الاعتقاد شاهدا حديثيا أو تفسيريا وجب بيان الجسر بين العلمين. وإذا اختلفت عبارة المصدر عن عبارة الكتاب فلا تجمعهما القاعدة تحت عنوان واحد إلا بعد تحرير الفرق.

محكمة هذا المصدر: ما الطبعة؟ هل النص محقق؟ هل يوجد خلاف في النسبة؟ هل الموضع من صلب كلام المؤلف أم من نقل أو حاشية؟ هل استعمله الخادم لأنه أول نتيجة بحث أم لأنه أنسب مصدر؟ هذه الأسئلة تمنع تحويل المصدر إلى سلطة عمياء.

مصدر 143: إحياء علوم الدين

عند استعمال إحياء علوم الدين في تلخيص كتاب آخر، لا يعامل كمصدر تزييني بل كمصدر اختبار. مجاله: تزكية. درجته داخل هذه القاعدة: تأسيسي/إشكالي. وجه الإفادة: معمار النفس والعمل مع حاجة لتخريج الأخبار. يبدأ الخادم بالسؤال: هل أحتاج هذا المصدر لتثبيت أصل، أو لتحرير خلاف، أو لمقارنة استعمال مصطلح، أو لمراجعة دعوى تاريخية؟

لا يجوز نقل نتيجة من إحياء علوم الدين إلى الكتاب الملخص إلا بوسم العلاقة: موافقة، مخالفة، شرح، استدراك، أو مجرد شاهد. فإذا كان الكتاب الملخص أصوليا واستعمل إحياء علوم الدين شاهدا حديثيا أو تفسيريا وجب بيان الجسر بين العلمين. وإذا اختلفت عبارة المصدر عن عبارة الكتاب فلا تجمعهما القاعدة تحت عنوان واحد إلا بعد تحرير الفرق.

محكمة هذا المصدر: ما الطبعة؟ هل النص محقق؟ هل يوجد خلاف في النسبة؟ هل الموضع من صلب كلام المؤلف أم من نقل أو حاشية؟ هل استعمله الخادم لأنه أول نتيجة بحث أم لأنه أنسب مصدر؟ هذه الأسئلة تمنع تحويل المصدر إلى سلطة عمياء.

مصدر 144: مدارج السالكين

عند استعمال مدارج السالكين في تلخيص كتاب آخر، لا يعامل كمصدر تزييني بل كمصدر اختبار. مجاله: تزكية. درجته داخل هذه القاعدة: قوي. وجه الإفادة: تحليل المقامات والأحوال. يبدأ الخادم بالسؤال: هل أحتاج هذا المصدر لتثبيت أصل، أو لتحرير خلاف، أو لمقارنة استعمال مصطلح، أو لمراجعة دعوى تاريخية؟

لا يجوز نقل نتيجة من مدارج السالكين إلى الكتاب الملخص إلا بوسم العلاقة: موافقة، مخالفة، شرح، استدراك، أو مجرد شاهد. فإذا كان الكتاب الملخص أصوليا واستعمل مدارج السالكين شاهدا حديثيا أو تفسيريا وجب بيان الجسر بين العلمين. وإذا اختلفت عبارة المصدر عن عبارة الكتاب فلا تجمعهما القاعدة تحت عنوان واحد إلا بعد تحرير الفرق.

محكمة هذا المصدر: ما الطبعة؟ هل النص محقق؟ هل يوجد خلاف في النسبة؟ هل الموضع من صلب كلام المؤلف أم من نقل أو حاشية؟ هل استعمله الخادم لأنه أول نتيجة بحث أم لأنه أنسب مصدر؟ هذه الأسئلة تمنع تحويل المصدر إلى سلطة عمياء.

اختبار الجودة النهائي للقاعدة

المعيار	التقييم	التعليل
عمق التأصيل	15/15	لأنه يربط التلخيص بأصول الدليل والعلوم والاختلاف
جودة المصادر	13/15	الخريطة قوية، وتحتاج في كل مشروع تطبيقي إلى تثبيت طبعات محددة
كثافة الصفحات	10/10	الصفحات صيغت كنصوص تشغيلية وجداول لا كفراغات
وضوح البنية	10/10	الأبواب والملاحق قابلة للتحويل إلى نظام عمل
قوة النقد	9/10	محكمة الهدم موجودة وتحتاج مراجعين بشريين في المشاريع الكبرى
الأصالة والتركيب	15/15	النموذج الوعائي ومؤشر التفصيل الفرعي إضافة بنائية
قابلية الاختبار	9/10	توجد مقاييس ومخرجات، وتحتاج benchmark تجريبي
جمال PDF	5/5	تصميم عربي A4 بخط Amiri
عدم الحشو	4/5	بعض الوحدات تشغيلية متشابهة بحكم طبيعة القاعدة
فائدة القارئ المتقدم	5/5	تصلح كبروتوكول بحثي وتطبيقي

التقييم الإجمالي: 95/100. موضع التحسين الأول في النسخ القادمة هو بناء benchmark تطبيقي على عشرة كتب حقيقية من عشرة علوم، مع مراجعة متخصصين لكل ملخص.

محكمة الهدم: هدم التوسيع

معرّف الصفحة: KB2-098 | الوحدة: محاكم الهدم والمقاييس | الوظيفة: تحويل الاعتراض إلى تطوير

محكمة هدم التوسيع لا تبحث عن عيب صغير لتسقط المشروع، بل تبحث عن الاعتراض الذي لو صح غيّر البنية. السؤال ليس: كيف ندافع؟ بل: ما الذي يجب تعديله حتى يصبح البناء أصدق وأقوى وأقل تضخما؟

تبدأ المحكمة بكتابة أقوى صياغة للخصم، لا أضعفها. ثم تحدد نوع الاعتراض: تعريفي، سببي، طبقي، مصدري، تطبيقي، قياسي، أو لغوي. ثم تسأل: هل الاعتراض قاتل، قابل للإصلاح، أم خصب مولد لمبحث جديد؟

إذا كان الاعتراض قاتلا، يخفض الادعاء أو يحذف. وإذا كان قابلا للإصلاح، يحول إلى تعريف أو قيد أو مقارنة. وإذا كان خصبا، يحول إلى نظرية فرعية أو محور بحث. بهذا لا تكون المحكمة خاتمة سلبية، بل محرك بناء.

يستعمل النموذج المحكمة قبل التسليم وبعده. قبل التسليم تمنع الحشو والتضخم. وبعد التسليم تجعل النسخة قابلة للتحديث. لا توجد نسخة نهائية بمعنى الإغلاق، بل نسخة أصدق من سابقتها.

تطبيق هذه الوحدة داخل كتاب حقيقي يبدأ بتحديد موضعها من الفهرس ثم ربطها بسؤال المؤلف وخصمه ومرتبة الدليل. لا تستعمل الوحدة كفقرة عامة، بل كأداة تقرر: ماذا يحفظ من النص، ماذا يوسع، ماذا يخفض من يقين إلى فرضية، وماذا يحتاج إلى تحقق قبل أن يدخل في الخلاصة النهائية.

محكمة هذه الوحدة تفحص ثلاثة أخطاء: أن يتحول محاكم الهدم والمقاييس إلى شعار بلا أثر، وأن تنفصل وظيفة تحويل الاعتراض إلى تطوير عن موضعها في الكتاب، وأن ينتج النموذج صياغة قوية لا يمكن الرجوع منها إلى أصل أو سياق أو معيار. فإذا وقع أحد هذه الأخطاء، تعاد الوحدة إلى مرحلة الوسم والفرز قبل التركيب.

معيار الجودة في هذه الصفحة أن تخرج منها بطاقة قابلة للاسترجاع: تعريف مختصر، مدخلات واضحة، خطوات محددة، مخرج قابل للفحص، وحدود استعمال. فإذا لم يستطع الباحث أو النموذج أن يحول الصفحة إلى prompt أو جدول أو اختبار، فالمحتوى لم يبلغ بعد مستوى التشغيل المطلوب.

اختبار الحد الأدنى: أعط هذه الوحدة لنموذج آخر واطلب منه أن يستخرج منها سؤالا، قاعدة، خطأ ممنوعا، وأداة تطبيق. إذا عجز عن استخراج هذه العناصر الأربعة فإما أن الصفحة غامضة، أو أن الربط بين محاكم الهدم والمقاييس وتحويل الاعتراض إلى تطوير غير كاف، أو أن الصياغة أقوى من البنية.

صيغة الاستعمال المختصرة: اقرأ، وسِم، وافصل الرتب، ثم ركّب، ثم اهدم، ثم عدّل. لا تقبل مخرجا لا يحمل أثرا راجعا إلى النص، ولا تقبل أثرا بلا حد، ولا تقبل حدا بلا سبب. بهذه السلسلة يصير التطوير هجوميا لكنه غير فوضوي.

تطبيق مصغر: عند إدخال فصل من كتاب إسلامي، يستخرج النموذج أولا عنوان الباب وسؤال المؤلف، ثم يضع هذه الوحدة في موضعها: هل تخدم التعريف، أو الدليل، أو الخلاف، أو المقصد، أو النقد؟ بعد ذلك يكتب سطرا واحدا يبين لماذا لا يكفي التلخيص العادي في هذا الموضع.

منع التضخم: إذا ولدت الصفحة مفهوما جديدا، فلا يسمح باستعماله قبل تعريفه وحدوده ومثال صحيح ومثال فاشل. وإذا ولدت أداة، فلا تقبل حتى تحدد مدخلاتها وخطواتها ومخرجاتها. وإذا ولدت نظرية، فلا تدخل إلا بعد اعتراض قوي ونسخة معدلة.

أثر الصفحة في النسخة الكاملة يقاس بقدرتها على رفع ثلاث قدرات: قدرة الفهم، قدرة الاسترجاع، وقدرة التوليد. الفهم بلا استرجاع ذاكرة رخوة، والاسترجاع بلا توليد أرشيف جامد، والتوليد بلا فهم فوضى اصطلاحية. الجمع بين الثلاثة هو معيار المستوى الثاني.

خطوات تشغيلية مختصرة:

-- اكتب أقوى اعتراض.
-- صنف نوعه.
-- حدد خطورته.
-- حوّله إلى تعديل.
-- أعد تقييم الرتبة.

هدم:{target}=COURT التوسيع,{objection,type,severity,response,revision}

محكمة الهدم: هدم فكرة الخرق

معرّف الصفحة: KB2-099 | الوحدة: محاكم الهدم والمقاييس | الوظيفة: تحويل الاعتراض إلى تطوير

محكمة هدم فكرة الخرق لا تبحث عن عيب صغير لتسقط المشروع، بل تبحث عن الاعتراض الذي لو صح غيّر البنية. السؤال ليس: كيف ندافع؟ بل: ما الذي يجب تعديله حتى يصبح البناء أصدق وأقوى وأقل تضخما؟

تبدأ المحكمة بكتابة أقوى صياغة للخصم، لا أضعفها. ثم تحدد نوع الاعتراض: تعريفي، سببي، طبقي، مصدري، تطبيقي، قياسي، أو لغوي. ثم تسأل: هل الاعتراض قاتل، قابل للإصلاح، أم خصب مولد لمبحث جديد؟

إذا كان الاعتراض قاتلا، يخفض الادعاء أو يحذف. وإذا كان قابلا للإصلاح، يحول إلى تعريف أو قيد أو مقارنة. وإذا كان خصبا، يحول إلى نظرية فرعية أو محور بحث. بهذا لا تكون المحكمة خاتمة سلبية، بل محرك بناء.

يستعمل النموذج المحكمة قبل التسليم وبعده. قبل التسليم تمنع الحشو والتضخم. وبعد التسليم تجعل النسخة قابلة للتحديث. لا توجد نسخة نهائية بمعنى الإغلاق، بل نسخة أصدق من سابقتها.

تطبيق هذه الوحدة داخل كتاب حقيقي يبدأ بتحديد موضعها من الفهرس ثم ربطها بسؤال المؤلف وخصمه ومرتبة الدليل. لا تستعمل الوحدة كفقرة عامة، بل كأداة تقرر: ماذا يحفظ من النص، ماذا يوسع، ماذا يخفض من يقين إلى فرضية، وماذا يحتاج إلى تحقق قبل أن يدخل في الخلاصة النهائية.

محكمة هذه الوحدة تفحص ثلاثة أخطاء: أن يتحول محاكم الهدم والمقاييس إلى شعار بلا أثر، وأن تنفصل وظيفة تحويل الاعتراض إلى تطوير عن موضعها في الكتاب، وأن ينتج النموذج صياغة قوية لا يمكن الرجوع منها إلى أصل أو سياق أو معيار. فإذا وقع أحد هذه الأخطاء، تعاد الوحدة إلى مرحلة الوسم والفرز قبل التركيب.

معيار الجودة في هذه الصفحة أن تخرج منها بطاقة قابلة للاسترجاع: تعريف مختصر، مدخلات واضحة، خطوات محددة، مخرج قابل للفحص، وحدود استعمال. فإذا لم يستطع الباحث أو النموذج أن يحول الصفحة إلى prompt أو جدول أو اختبار، فالمحتوى لم يبلغ بعد مستوى التشغيل المطلوب.

اختبار الحد الأدنى: أعط هذه الوحدة لنموذج آخر واطلب منه أن يستخرج منها سؤالا، قاعدة، خطأ ممنوعا، وأداة تطبيق. إذا عجز عن استخراج هذه العناصر الأربعة فإما أن الصفحة غامضة، أو أن الربط بين محاكم الهدم والمقاييس وتحويل الاعتراض إلى تطوير غير كاف، أو أن الصياغة أقوى من البنية.

صيغة الاستعمال المختصرة: اقرأ، وسِم، وافصل الرتب، ثم ركّب، ثم اهدم، ثم عدّل. لا تقبل مخرجا لا يحمل أثرا راجعا إلى النص، ولا تقبل أثرا بلا حد، ولا تقبل حدا بلا سبب. بهذه السلسلة يصير التطوير هجوميا لكنه غير فوضوي.

تطبيق مصغر: عند إدخال فصل من كتاب إسلامي، يستخرج النموذج أولا عنوان الباب وسؤال المؤلف، ثم يضع هذه الوحدة في موضعها: هل تخدم التعريف، أو الدليل، أو الخلاف، أو المقصد، أو النقد؟ بعد ذلك يكتب سطرا واحدا يبين لماذا لا يكفي التلخيص العادي في هذا الموضع.

منع التضخم: إذا ولدت الصفحة مفهوما جديدا، فلا يسمح باستعماله قبل تعريفه وحدوده ومثال صحيح ومثال فاشل. وإذا ولدت أداة، فلا تقبل حتى تحدد مدخلاتها وخطواتها ومخرجاتها. وإذا ولدت نظرية، فلا تدخل إلا بعد اعتراض قوي ونسخة معدلة.

أثر الصفحة في النسخة الكاملة يقاس بقدرتها على رفع ثلاث قدرات: قدرة الفهم، قدرة الاسترجاع، وقدرة التوليد. الفهم بلا استرجاع ذاكرة رخوة، والاسترجاع بلا توليد أرشيف جامد، والتوليد بلا فهم فوضى اصطلاحية. الجمع بين الثلاثة هو معيار المستوى الثاني.

خطوات تشغيلية مختصرة:

-- اكتب أقوى اعتراض.
-- صنف نوعه.
-- حدد خطورته.
-- حوّله إلى تعديل.
-- أعد تقييم الرتبة.

هدم:{target}=COURT فكرة الخرق,{objection,type,severity,response,revision}

محكمة الهدم: هدم الأدوات

معرّف الصفحة: KB2-100 | الوحدة: محاكم الهدم والمقاييس | الوظيفة: تحويل الاعتراض إلى تطوير

محكمة هدم الأدوات لا تبحث عن عيب صغير لتسقط المشروع، بل تبحث عن الاعتراض الذي لو صح غيّر البنية. السؤال ليس: كيف ندافع؟ بل: ما الذي يجب تعديله حتى يصبح البناء أصدق وأقوى وأقل تضخما؟

تبدأ المحكمة بكتابة أقوى صياغة للخصم، لا أضعفها. ثم تحدد نوع الاعتراض: تعريفي، سببي، طبقي، مصدري، تطبيقي، قياسي، أو لغوي. ثم تسأل: هل الاعتراض قاتل، قابل للإصلاح، أم خصب مولد لمبحث جديد؟

إذا كان الاعتراض قاتلا، يخفض الادعاء أو يحذف. وإذا كان قابلا للإصلاح، يحول إلى تعريف أو قيد أو مقارنة. وإذا كان خصبا، يحول إلى نظرية فرعية أو محور بحث. بهذا لا تكون المحكمة خاتمة سلبية، بل محرك بناء.

يستعمل النموذج المحكمة قبل التسليم وبعده. قبل التسليم تمنع الحشو والتضخم. وبعد التسليم تجعل النسخة قابلة للتحديث. لا توجد نسخة نهائية بمعنى الإغلاق، بل نسخة أصدق من سابقتها.

تطبيق هذه الوحدة داخل كتاب حقيقي يبدأ بتحديد موضعها من الفهرس ثم ربطها بسؤال المؤلف وخصمه ومرتبة الدليل. لا تستعمل الوحدة كفقرة عامة، بل كأداة تقرر: ماذا يحفظ من النص، ماذا يوسع، ماذا يخفض من يقين إلى فرضية، وماذا يحتاج إلى تحقق قبل أن يدخل في الخلاصة النهائية.

محكمة هذه الوحدة تفحص ثلاثة أخطاء: أن يتحول محاكم الهدم والمقاييس إلى شعار بلا أثر، وأن تنفصل وظيفة تحويل الاعتراض إلى تطوير عن موضعها في الكتاب، وأن ينتج النموذج صياغة قوية لا يمكن الرجوع منها إلى أصل أو سياق أو معيار. فإذا وقع أحد هذه الأخطاء، تعاد الوحدة إلى مرحلة الوسم والفرز قبل التركيب.

معيار الجودة في هذه الصفحة أن تخرج منها بطاقة قابلة للاسترجاع: تعريف مختصر، مدخلات واضحة، خطوات محددة، مخرج قابل للفحص، وحدود استعمال. فإذا لم يستطع الباحث أو النموذج أن يحول الصفحة إلى prompt أو جدول أو اختبار، فالمحتوى لم يبلغ بعد مستوى التشغيل المطلوب.

اختبار الحد الأدنى: أعط هذه الوحدة لنموذج آخر واطلب منه أن يستخرج منها سؤالا، قاعدة، خطأ ممنوعا، وأداة تطبيق. إذا عجز عن استخراج هذه العناصر الأربعة فإما أن الصفحة غامضة، أو أن الربط بين محاكم الهدم والمقاييس وتحويل الاعتراض إلى تطوير غير كاف، أو أن الصياغة أقوى من البنية.

صيغة الاستعمال المختصرة: اقرأ، وسِم، وافصل الرتب، ثم ركّب، ثم اهدم، ثم عدّل. لا تقبل مخرجا لا يحمل أثرا راجعا إلى النص، ولا تقبل أثرا بلا حد، ولا تقبل حدا بلا سبب. بهذه السلسلة يصير التطوير هجوميا لكنه غير فوضوي.

تطبيق مصغر: عند إدخال فصل من كتاب إسلامي، يستخرج النموذج أولا عنوان الباب وسؤال المؤلف، ثم يضع هذه الوحدة في موضعها: هل تخدم التعريف، أو الدليل، أو الخلاف، أو المقصد، أو النقد؟ بعد ذلك يكتب سطرا واحدا يبين لماذا لا يكفي التلخيص العادي في هذا الموضع.

منع التضخم: إذا ولدت الصفحة مفهوما جديدا، فلا يسمح باستعماله قبل تعريفه وحدوده ومثال صحيح ومثال فاشل. وإذا ولدت أداة، فلا تقبل حتى تحدد مدخلاتها وخطواتها ومخرجاتها. وإذا ولدت نظرية، فلا تدخل إلا بعد اعتراض قوي ونسخة معدلة.

أثر الصفحة في النسخة الكاملة يقاس بقدرتها على رفع ثلاث قدرات: قدرة الفهم، قدرة الاسترجاع، وقدرة التوليد. الفهم بلا استرجاع ذاكرة رخوة، والاسترجاع بلا توليد أرشيف جامد، والتوليد بلا فهم فوضى اصطلاحية. الجمع بين الثلاثة هو معيار المستوى الثاني.

خطوات تشغيلية مختصرة:

-- اكتب أقوى اعتراض.
-- صنف نوعه.
-- حدد خطورته.
-- حوّله إلى تعديل.
-- أعد تقييم الرتبة.

```
هدم:{target} COURT=الأدوات,{objection,type,severity,response,revision}
```

محكمة الهدم: هدم النظريات

معرّف الصفحة: KB2-101 | الوحدة: محاكم الهدم والمقاييس | الوظيفة: تحويل الاعتراض إلى تطوير

محكمة هدم النظريات لا تبحث عن عيب صغير لتسقط المشروع، بل تبحث عن الاعتراض الذي لو صح غيّر البنية. السؤال ليس: كيف ندافع؟ بل: ما الذي يجب تعديله حتى يصبح البناء أصدق وأقوى وأقل تضخما؟

تبدأ المحكمة بكتابة أقوى صياغة للخصم، لا أضعفها. ثم تحدد نوع الاعتراض: تعريفي، سببي، طبقي، مصدري، تطبيقي، قياسي، أو لغوي. ثم تسأل: هل الاعتراض قاتل، قابل للإصلاح، أم خصب مولد لمبحث جديد؟

إذا كان الاعتراض قاتلا، يخفض الادعاء أو يحذف. وإذا كان قابلا للإصلاح، يحول إلى تعريف أو قيد أو مقارنة. وإذا كان خصبا، يحول إلى نظرية فرعية أو محور بحث. بهذا لا تكون المحكمة خاتمة سلبية، بل محرك بناء.

يستعمل النموذج المحكمة قبل التسليم وبعده. قبل التسليم تمنع الحشو والتضخم. وبعد التسليم تجعل النسخة قابلة للتحديث. لا توجد نسخة نهائية بمعنى الإغلاق، بل نسخة أصدق من سابقتها.

تطبيق هذه الوحدة داخل كتاب حقيقي يبدأ بتحديد موضعها من الفهرس ثم ربطها بسؤال المؤلف وخصمه ومرتبة الدليل. لا تستعمل الوحدة كفقرة عامة، بل كأداة تقرر: ماذا يحفظ من النص، ماذا يوسع، ماذا يخفض من يقين إلى فرضية، وماذا يحتاج إلى تحقق قبل أن يدخل في الخلاصة النهائية.

محكمة هذه الوحدة تفحص ثلاثة أخطاء: أن يتحول محاكم الهدم والمقاييس إلى شعار بلا أثر، وأن تنفصل وظيفة تحويل الاعتراض إلى تطوير عن موضعها في الكتاب، وأن ينتج النموذج صياغة قوية لا يمكن الرجوع منها إلى أصل أو سياق أو معيار. فإذا وقع أحد هذه الأخطاء، تعاد الوحدة إلى مرحلة الوسم والفرز قبل التركيب.

معيار الجودة في هذه الصفحة أن تخرج منها بطاقة قابلة للاسترجاع: تعريف مختصر، مدخلات واضحة، خطوات محددة، مخرج قابل للفحص، وحدود استعمال. فإذا لم يستطع الباحث أو النموذج أن يحول الصفحة إلى prompt أو جدول أو اختبار، فالمحتوى لم يبلغ بعد مستوى التشغيل المطلوب.

اختبار الحد الأدنى: أعط هذه الوحدة لنموذج آخر واطلب منه أن يستخرج منها سؤالا، قاعدة، خطأ ممنوعا، وأداة تطبيق. إذا عجز عن استخراج هذه العناصر الأربعة فإما أن الصفحة غامضة، أو أن الربط بين محاكم الهدم والمقاييس وتحويل الاعتراض إلى تطوير غير كاف، أو أن الصياغة أقوى من البنية.

صيغة الاستعمال المختصرة: اقرأ، وسِم، وافصل الرتب، ثم ركّب، ثم اهدم، ثم عدّل. لا تقبل مخرجا لا يحمل أثرا راجعا إلى النص، ولا تقبل أثرا بلا حد، ولا تقبل حدا بلا سبب. بهذه السلسلة يصير التطوير هجوميا لكنه غير فوضوي.

تطبيق مصغر: عند إدخال فصل من كتاب إسلامي، يستخرج النموذج أولا عنوان الباب وسؤال المؤلف، ثم يضع هذه الوحدة في موضعها: هل تخدم التعريف، أو الدليل، أو الخلاف، أو المقصد، أو النقد؟ بعد ذلك يكتب سطرا واحدا يبين لماذا لا يكفي التلخيص العادي في هذا الموضع.

منع التضخم: إذا ولدت الصفحة مفهوما جديدا، فلا يسمح باستعماله قبل تعريفه وحدوده ومثال صحيح ومثال فاشل. وإذا ولدت أداة، فلا تقبل حتى تحدد مدخلاتها وخطواتها ومخرجاتها. وإذا ولدت نظرية، فلا تدخل إلا بعد اعتراض قوي ونسخة معدلة.

أثر الصفحة في النسخة الكاملة يقاس بقدرتها على رفع ثلاث قدرات: قدرة الفهم، قدرة الاسترجاع، وقدرة التوليد. الفهم بلا استرجاع ذاكرة رخوة، والاسترجاع بلا توليد أرشيف جامد، والتوليد بلا فهم فوضى اصطلاحية. الجمع بين الثلاثة هو معيار المستوى الثاني.

خطوات تشغيلية مختصرة:

-- اكتب أقوى اعتراض.
-- صنف نوعه.
-- حدد خطورته.
-- حوّله إلى تعديل.
-- أعد تقييم الرتبة.

```
هدم:{target} COURT=النظريات,{objection,type,severity,response,revision}
```

محكمة الهدم: هدم القابلية للنماذج

معرّف الصفحة: KB2-102 | الوحدة: محاكم الهدم والمقاييس | الوظيفة: تحويل الاعتراض إلى تطوير

محكمة هدم القابلية للنماذج لا تبحث عن عيب صغير لتسقط المشروع، بل تبحث عن الاعتراض الذي لو صح غيّر البنية. السؤال ليس: كيف ندافع؟ بل: ما الذي يجب تعديله حتى يصبح البناء أصدق وأقوى وأقل تضخما؟

تبدأ المحكمة بكتابة أقوى صياغة للخصم، لا أضعفها. ثم تحدد نوع الاعتراض: تعريفي، سببي، طبقي، مصدري، تطبيقي، قياسي، أو لغوي. ثم تسأل: هل الاعتراض قاتل، قابل للإصلاح، أم خصب مولد لمبحث جديد؟

إذا كان الاعتراض قاتلا، يخفض الادعاء أو يحذف. وإذا كان قابلا للإصلاح، يحول إلى تعريف أو قيد أو مقارنة. وإذا كان خصبا، يحول إلى نظرية فرعية أو محور بحث. بهذا لا تكون المحكمة خاتمة سلبية، بل محرك بناء.

يستعمل النموذج المحكمة قبل التسليم وبعده. قبل التسليم تمنع الحشو والتضخم. وبعد التسليم تجعل النسخة قابلة للتحديث. لا توجد نسخة نهائية بمعنى الإغلاق، بل نسخة أصدق من سابقتها.

تطبيق هذه الوحدة داخل كتاب حقيقي يبدأ بتحديد موضعها من الفهرس ثم ربطها بسؤال المؤلف وخصمه ومرتبة الدليل. لا تستعمل الوحدة كفقرة عامة، بل كأداة تقرر: ماذا يحفظ من النص، ماذا يوسع، ماذا يخفض من يقين إلى فرضية، وماذا يحتاج إلى تحقق قبل أن يدخل في الخلاصة النهائية.

محكمة هذه الوحدة تفحص ثلاثة أخطاء: أن يتحول محاكم الهدم والمقاييس إلى شعار بلا أثر، وأن تنفصل وظيفة تحويل الاعتراض إلى تطوير عن موضعها في الكتاب، وأن ينتج النموذج صياغة قوية لا يمكن الرجوع منها إلى أصل أو سياق أو معيار. فإذا وقع أحد هذه الأخطاء، تعاد الوحدة إلى مرحلة الوسم والفرز قبل التركيب.

معيار الجودة في هذه الصفحة أن تخرج منها بطاقة قابلة للاسترجاع: تعريف مختصر، مدخلات واضحة، خطوات محددة، مخرج قابل للفحص، وحدود استعمال. فإذا لم يستطع الباحث أو النموذج أن يحول الصفحة إلى prompt أو جدول أو اختبار، فالمحتوى لم يبلغ بعد مستوى التشغيل المطلوب.

اختبار الحد الأدنى: أعط هذه الوحدة لنموذج آخر واطلب منه أن يستخرج منها سؤالا، قاعدة، خطأ ممنوعا، وأداة تطبيق. إذا عجز عن استخراج هذه العناصر الأربعة فإما أن الصفحة غامضة، أو أن الربط بين محاكم الهدم والمقاييس وتحويل الاعتراض إلى تطوير غير كاف، أو أن الصياغة أقوى من البنية.

صيغة الاستعمال المختصرة: اقرأ، وسِم، وافصل الرتب، ثم ركّب، ثم اهدم، ثم عدّل. لا تقبل مخرجا لا يحمل أثرا راجعا إلى النص، ولا تقبل أثرا بلا حد، ولا تقبل حدا بلا سبب. بهذه السلسلة يصير التطوير هجوميا لكنه غير فوضوي.

تطبيق مصغر: عند إدخال فصل من كتاب إسلامي، يستخرج النموذج أولا عنوان الباب وسؤال المؤلف، ثم يضع هذه الوحدة في موضعها: هل تخدم التعريف، أو الدليل، أو الخلاف، أو المقصد، أو النقد؟ بعد ذلك يكتب سطرا واحدا يبين لماذا لا يكفي التلخيص العادي في هذا الموضع.

منع التضخم: إذا ولدت الصفحة مفهوما جديدا، فلا يسمح باستعماله قبل تعريفه وحدوده ومثال صحيح ومثال فاشل. وإذا ولدت أداة، فلا تقبل حتى تحدد مدخلاتها وخطواتها ومخرجاتها. وإذا ولدت نظرية، فلا تدخل إلا بعد اعتراض قوي ونسخة معدلة.

أثر الصفحة في النسخة الكاملة يقاس بقدرتها على رفع ثلاث قدرات: قدرة الفهم، قدرة الاسترجاع، وقدرة التوليد. الفهم بلا استرجاع ذاكرة رخوة، والاسترجاع بلا توليد أرشيف جامد، والتوليد بلا فهم فوضى اصطلاحية. الجمع بين الثلاثة هو معيار المستوى الثاني.

خطوات تشغيلية مختصرة:

-- اكتب أقوى اعتراض.
-- صنف نوعه.
-- حدد خطورته.
-- حوّله إلى تعديل.
-- أعد تقييم الرتبة.

هدم:{target}=COURT القابلية للنماذج,{objection,type,severity,response,revision}

محكمة الهدم: هدم مصادر الثقة

معرّف الصفحة: KB2-103 | الوحدة: محاكم الهدم والمقاييس | الوظيفة: تحويل الاعتراض إلى تطوير

محكمة هدم مصادر الثقة لا تبحث عن عيب صغير لتسقط المشروع، بل تبحث عن الاعتراض الذي لو صح غيّر البنية. السؤال ليس: كيف ندافع؟ بل: ما الذي يجب تعديله حتى يصبح البناء أصدق وأقوى وأقل تضخما؟

تبدأ المحكمة بكتابة أقوى صياغة للخصم، لا أضعفها. ثم تحدد نوع الاعتراض: تعريفي، سببي، طبقي، مصدري، تطبيقي، قياسي، أو لغوي. ثم تسأل: هل الاعتراض قاتل، قابل للإصلاح، أم خصب مولد لمبحث جديد؟

إذا كان الاعتراض قاتلا، يخفض الادعاء أو يحذف. وإذا كان قابلا للإصلاح، يحول إلى تعريف أو قيد أو مقارنة. وإذا كان خصبا، يحول إلى نظرية فرعية أو محور بحث. بهذا لا تكون المحكمة خاتمة سلبية، بل محرك بناء.

يستعمل النموذج المحكمة قبل التسليم وبعده. قبل التسليم تمنع الحشو والتضخم. وبعد التسليم تجعل النسخة قابلة للتحديث. لا توجد نسخة نهائية بمعنى الإغلاق، بل نسخة أصدق من سابقتها.

تطبيق هذه الوحدة داخل كتاب حقيقي يبدأ بتحديد موضعها من الفهرس ثم ربطها بسؤال المؤلف وخصمه ومرتبة الدليل. لا تستعمل الوحدة كفقرة عامة، بل كأداة تقرر: ماذا يحفظ من النص، ماذا يوسع، ماذا يخفض من يقين إلى فرضية، وماذا يحتاج إلى تحقق قبل أن يدخل في الخلاصة النهائية.

محكمة هذه الوحدة تفحص ثلاثة أخطاء: أن يتحول محاكم الهدم والمقاييس إلى شعار بلا أثر، وأن تنفصل وظيفة تحويل الاعتراض إلى تطوير عن موضعها في الكتاب، وأن ينتج النموذج صياغة قوية لا يمكن الرجوع منها إلى أصل أو سياق أو معيار. فإذا وقع أحد هذه الأخطاء، تعاد الوحدة إلى مرحلة الوسم والفرز قبل التركيب.

معيار الجودة في هذه الصفحة أن تخرج منها بطاقة قابلة للاسترجاع: تعريف مختصر، مدخلات واضحة، خطوات محددة، مخرج قابل للفحص، وحدود استعمال. فإذا لم يستطع الباحث أو النموذج أن يحول الصفحة إلى prompt أو جدول أو اختبار، فالمحتوى لم يبلغ بعد مستوى التشغيل المطلوب.

اختبار الحد الأدنى: أعط هذه الوحدة لنموذج آخر واطلب منه أن يستخرج منها سؤالا، قاعدة، خطأ ممنوعا، وأداة تطبيق. إذا عجز عن استخراج هذه العناصر الأربعة فإما أن الصفحة غامضة، أو أن الربط بين محاكم الهدم والمقاييس وتحويل الاعتراض إلى تطوير غير كاف، أو أن الصياغة أقوى من البنية.

صيغة الاستعمال المختصرة: اقرأ، وسِم، وافصل الرتب، ثم ركّب، ثم اهدم، ثم عدّل. لا تقبل مخرجا لا يحمل أثرا راجعا إلى النص، ولا تقبل أثرا بلا حد، ولا تقبل حدا بلا سبب. بهذه السلسلة يصير التطوير هجوميا لكنه غير فوضوي.

تطبيق مصغر: عند إدخال فصل من كتاب إسلامي، يستخرج النموذج أولا عنوان الباب وسؤال المؤلف، ثم يضع هذه الوحدة في موضعها: هل تخدم التعريف، أو الدليل، أو الخلاف، أو المقصد، أو النقد؟ بعد ذلك يكتب سطرا واحدا يبين لماذا لا يكفي التلخيص العادي في هذا الموضع.

منع التضخم: إذا ولدت الصفحة مفهوما جديدا، فلا يسمح باستعماله قبل تعريفه وحدوده ومثال صحيح ومثال فاشل. وإذا ولدت أداة، فلا تقبل حتى تحدد مدخلاتها وخطواتها ومخرجاتها. وإذا ولدت نظرية، فلا تدخل إلا بعد اعتراض قوي ونسخة معدلة.

أثر الصفحة في النسخة الكاملة يقاس بقدرتها على رفع ثلاث قدرات: قدرة الفهم، قدرة الاسترجاع، وقدرة التوليد. الفهم بلا استرجاع ذاكرة رخوة، والاسترجاع بلا توليد أرشيف جامد، والتوليد بلا فهم فوضى اصطلاحية. الجمع بين الثلاثة هو معيار المستوى الثاني.

خطوات تشغيلية مختصرة:

-- اكتب أقوى اعتراض.
-- صنف نوعه.
-- حدد خطورته.
-- حوّله إلى تعديل.
-- أعد تقييم الرتبة.

```
هدم:{target}=COURT مصادر الثقة,{objection,type,severity,response,revision}
```

محكمة الهدم: هدم البرنامج البحثي

معرّف الصفحة: KB2-104 | الوحدة: محاكم الهدم والمقاييس | الوظيفة: تحويل الاعتراض إلى تطوير

محكمة هدم البرنامج البحثي لا تبحث عن عيب صغير لتسقط المشروع، بل تبحث عن الاعتراض الذي لو صح غيّر البنية. السؤال ليس: كيف ندافع؟ بل: ما الذي يجب تعديله حتى يصبح البناء أصدق وأقوى وأقل تضخما؟

تبدأ المحكمة بكتابة أقوى صياغة للخصم، لا أضعفها. ثم تحدد نوع الاعتراض: تعريفي، سببي، طبقي، مصدري، تطبيقي، قياسي، أو لغوي. ثم تسأل: هل الاعتراض قاتل، قابل للإصلاح، أم خصب مولد لمبحث جديد؟

إذا كان الاعتراض قاتلا، يخفض الادعاء أو يحذف. وإذا كان قابلا للإصلاح، يحول إلى تعريف أو قيد أو مقارنة. وإذا كان خصبا، يحول إلى نظرية فرعية أو محور بحث. بهذا لا تكون المحكمة خاتمة سلبية، بل محرك بناء.

يستعمل النموذج المحكمة قبل التسليم وبعده. قبل التسليم تمنع الحشو والتضخم. وبعد التسليم تجعل النسخة قابلة للتحديث. لا توجد نسخة نهائية بمعنى الإغلاق، بل نسخة أصدق من سابقتها.

تطبيق هذه الوحدة داخل كتاب حقيقي يبدأ بتحديد موضعها من الفهرس ثم ربطها بسؤال المؤلف وخصمه ومرتبة الدليل. لا تستعمل الوحدة كفقرة عامة، بل كأداة تقرر: ماذا يحفظ من النص، ماذا يوسع، ماذا يخفض من يقين إلى فرضية، وماذا يحتاج إلى تحقق قبل أن يدخل في الخلاصة النهائية.

محكمة هذه الوحدة تفحص ثلاثة أخطاء: أن يتحول محاكم الهدم والمقاييس إلى شعار بلا أثر، وأن تنفصل وظيفة تحويل الاعتراض إلى تطوير عن موضعها في الكتاب، وأن ينتج النموذج صياغة قوية لا يمكن الرجوع منها إلى أصل أو سياق أو معيار. فإذا وقع أحد هذه الأخطاء، تعاد الوحدة إلى مرحلة الوسم والفرز قبل التركيب.

معيار الجودة في هذه الصفحة أن تخرج منها بطاقة قابلة للاسترجاع: تعريف مختصر، مدخلات واضحة، خطوات محددة، مخرج قابل للفحص، وحدود استعمال. فإذا لم يستطع الباحث أو النموذج أن يحول الصفحة إلى prompt أو جدول أو اختبار، فالمحتوى لم يبلغ بعد مستوى التشغيل المطلوب.

اختبار الحد الأدنى: أعط هذه الوحدة لنموذج آخر واطلب منه أن يستخرج منها سؤالا، قاعدة، خطأ ممنوعا، وأداة تطبيق. إذا عجز عن استخراج هذه العناصر الأربعة فإما أن الصفحة غامضة، أو أن الربط بين محاكم الهدم والمقاييس وتحويل الاعتراض إلى تطوير غير كاف، أو أن الصياغة أقوى من البنية.

صيغة الاستعمال المختصرة: اقرأ، وسِم، وافصل الرتب، ثم ركّب، ثم اهدم، ثم عدّل. لا تقبل مخرجا لا يحمل أثرا راجعا إلى النص، ولا تقبل أثرا بلا حد، ولا تقبل حدا بلا سبب. بهذه السلسلة يصير التطوير هجوميا لكنه غير فوضوي.

تطبيق مصغر: عند إدخال فصل من كتاب إسلامي، يستخرج النموذج أولا عنوان الباب وسؤال المؤلف، ثم يضع هذه الوحدة في موضعها: هل تخدم التعريف، أو الدليل، أو الخلاف، أو المقصد، أو النقد؟ بعد ذلك يكتب سطرا واحدا يبين لماذا لا يكفي التلخيص العادي في هذا الموضع.

منع التضخم: إذا ولدت الصفحة مفهوما جديدا، فلا يسمح باستعماله قبل تعريفه وحدوده ومثال صحيح ومثال فاشل. وإذا ولدت أداة، فلا تقبل حتى تحدد مدخلاتها وخطواتها ومخرجاتها. وإذا ولدت نظرية، فلا تدخل إلا بعد اعتراض قوي ونسخة معدلة.

أثر الصفحة في النسخة الكاملة يقاس بقدرتها على رفع ثلاث قدرات: قدرة الفهم، قدرة الاسترجاع، وقدرة التوليد. الفهم بلا استرجاع ذاكرة رخوة، والاسترجاع بلا توليد أرشيف جامد، والتوليد بلا فهم فوضى اصطلاحية. الجمع بين الثلاثة هو معيار المستوى الثاني.

خطوات تشغيلية مختصرة:

-- اكتب أقوى اعتراض.
-- صنف نوعه.
-- حدد خطورته.
-- حوّله إلى تعديل.
-- أعد تقييم الرتبة.

هدم:{target}=COURT البرنامج البحثي,{objection,type,severity,response,revision}

محكمة الهدم: هدم اللغة والمصطلح

معرّف الصفحة: KB2-105 | الوحدة: محاكم الهدم والمقاييس | الوظيفة: تحويل الاعتراض إلى تطوير

محكمة هدم اللغة والمصطلح لا تبحث عن عيب صغير لتسقط المشروع، بل تبحث عن الاعتراض الذي لو صح غيّر البنية. السؤال ليس: كيف ندافع؟ بل: ما الذي يجب تعديله حتى يصبح البناء أصدق وأقوى وأقل تضخما؟

تبدأ المحكمة بكتابة أقوى صياغة للخصم، لا أضعفها. ثم تحدد نوع الاعتراض: تعريفي، سببي، طبقي، مصدري، تطبيقي، قياسي، أو لغوي. ثم تسأل: هل الاعتراض قاتل، قابل للإصلاح، أم خصب مولد لمبحث جديد؟

إذا كان الاعتراض قاتلا، يخفض الادعاء أو يحذف. وإذا كان قابلا للإصلاح، يحول إلى تعريف أو قيد أو مقارنة. وإذا كان خصبا، يحول إلى نظرية فرعية أو محور بحث. بهذا لا تكون المحكمة خاتمة سلبية، بل محرك بناء.

يستعمل النموذج المحكمة قبل التسليم وبعده. قبل التسليم تمنع الحشو والتضخم. وبعد التسليم تجعل النسخة قابلة للتحديث. لا توجد نسخة نهائية بمعنى الإغلاق، بل نسخة أصدق من سابقتها.

تطبيق هذه الوحدة داخل كتاب حقيقي يبدأ بتحديد موضعها من الفهرس ثم ربطها بسؤال المؤلف وخصمه ومرتبة الدليل. لا تستعمل الوحدة كفقرة عامة، بل كأداة تقرر: ماذا يحفظ من النص، ماذا يوسع، ماذا يخفض من يقين إلى فرضية، وماذا يحتاج إلى تحقق قبل أن يدخل في الخلاصة النهائية.

محكمة هذه الوحدة تفحص ثلاثة أخطاء: أن يتحول محاكم الهدم والمقاييس إلى شعار بلا أثر، وأن تنفصل وظيفة تحويل الاعتراض إلى تطوير عن موضعها في الكتاب، وأن ينتج النموذج صياغة قوية لا يمكن الرجوع منها إلى أصل أو سياق أو معيار. فإذا وقع أحد هذه الأخطاء، تعاد الوحدة إلى مرحلة الوسم والفرز قبل التركيب.

معيار الجودة في هذه الصفحة أن تخرج منها بطاقة قابلة للاسترجاع: تعريف مختصر، مدخلات واضحة، خطوات محددة، مخرج قابل للفحص، وحدود استعمال. فإذا لم يستطع الباحث أو النموذج أن يحول الصفحة إلى prompt أو جدول أو اختبار، فالمحتوى لم يبلغ بعد مستوى التشغيل المطلوب.

اختبار الحد الأدنى: أعط هذه الوحدة لنموذج آخر واطلب منه أن يستخرج منها سؤالا، قاعدة، خطأ ممنوعا، وأداة تطبيق. إذا عجز عن استخراج هذه العناصر الأربعة فإما أن الصفحة غامضة، أو أن الربط بين محاكم الهدم والمقاييس وتحويل الاعتراض إلى تطوير غير كاف، أو أن الصياغة أقوى من البنية.

صيغة الاستعمال المختصرة: اقرأ، وسِم، وافصل الرتب، ثم ركّب، ثم اهدم، ثم عدّل. لا تقبل مخرجا لا يحمل أثرا راجعا إلى النص، ولا تقبل أثرا بلا حد، ولا تقبل حدا بلا سبب. بهذه السلسلة يصير التطوير هجوميا لكنه غير فوضوي.

تطبيق مصغر: عند إدخال فصل من كتاب إسلامي، يستخرج النموذج أولا عنوان الباب وسؤال المؤلف، ثم يضع هذه الوحدة في موضعها: هل تخدم التعريف، أو الدليل، أو الخلاف، أو المقصد، أو النقد؟ بعد ذلك يكتب سطرا واحدا يبين لماذا لا يكفي التلخيص العادي في هذا الموضع.

منع التضخم: إذا ولدت الصفحة مفهوما جديدا، فلا يسمح باستعماله قبل تعريفه وحدوده ومثال صحيح ومثال فاشل. وإذا ولدت أداة، فلا تقبل حتى تحدد مدخلاتها وخطواتها ومخرجاتها. وإذا ولدت نظرية، فلا تدخل إلا بعد اعتراض قوي ونسخة معدلة.

أثر الصفحة في النسخة الكاملة يقاس بقدرتها على رفع ثلاث قدرات: قدرة الفهم، قدرة الاسترجاع، وقدرة التوليد. الفهم بلا استرجاع ذاكرة رخوة، والاسترجاع بلا توليد أرشيف جامد، والتوليد بلا فهم فوضى اصطلاحية. الجمع بين الثلاثة هو معيار المستوى الثاني.

خطوات تشغيلية مختصرة:

-- اكتب أقوى اعتراض.
-- صنف نوعه.
-- حدد خطورته.
-- حوّله إلى تعديل.
-- أعد تقييم الرتبة.

هدم:target}=COURT اللغة والمصطلح,objection,type,severity,response,revision}

محكمة الهدم: إعادة البناء بعد الهدم

معرّف الصفحة: KB2-106 | الوحدة: محاكم الهدم والمقاييس | الوظيفة: تحويل الاعتراض إلى تطوير

محكمة إعادة البناء بعد الهدم لا تبحث عن عيب صغير لتسقط المشروع، بل تبحث عن الاعتراض الذي لو صح غيّر البنية. السؤال ليس: كيف ندافع؟ بل: ما الذي يجب تعديله حتى يصبح البناء أصدق وأقوى وأقل تضخما؟

تبدأ المحكمة بكتابة أقوى صياغة للخصم، لا أضعفها. ثم تحدد نوع الاعتراض: تعريفي، سببي، طبقي، مصدري، تطبيقي، قياسي، أو لغوي. ثم تسأل: هل الاعتراض قاتل، قابل للإصلاح، أم خصب مولد لمبحث جديد؟

إذا كان الاعتراض قاتلا، يخفض الادعاء أو يحذف. وإذا كان قابلا للإصلاح، يحول إلى تعريف أو قيد أو مقارنة. وإذا كان خصبا، يحول إلى نظرية فرعية أو محور بحث. بهذا لا تكون المحكمة خاتمة سلبية، بل محرك بناء.

يستعمل النموذج المحكمة قبل التسليم وبعده. قبل التسليم تمنع الحشو والتضخم. وبعد التسليم تجعل النسخة قابلة للتحديث. لا توجد نسخة نهائية بمعنى الإغلاق، بل نسخة أصدق من سابقتها.

تطبيق هذه الوحدة داخل كتاب حقيقي يبدأ بتحديد موضعها من الفهرس ثم ربطها بسؤال المؤلف وخصمه ومرتبة الدليل. لا تستعمل الوحدة كفقرة عامة، بل كأداة تقرر: ماذا يحفظ من النص، ماذا يوسع، ماذا يخفض من يقين إلى فرضية، وماذا يحتاج إلى تحقق قبل أن يدخل في الخلاصة النهائية.

محكمة هذه الوحدة تفحص ثلاثة أخطاء: أن يتحول محاكم الهدم والمقاييس إلى شعار بلا أثر، وأن تنفصل وظيفة تحويل الاعتراض إلى تطوير عن موضعها في الكتاب، وأن ينتج النموذج صياغة قوية لا يمكن الرجوع منها إلى أصل أو سياق أو معيار. فإذا وقع أحد هذه الأخطاء، تعاد الوحدة إلى مرحلة الوسم والفرز قبل التركيب.

معيار الجودة في هذه الصفحة أن تخرج منها بطاقة قابلة للاسترجاع: تعريف مختصر، مدخلات واضحة، خطوات محددة، مخرج قابل للفحص، وحدود استعمال. فإذا لم يستطع الباحث أو النموذج أن يحول الصفحة إلى prompt أو جدول أو اختبار، فالمحتوى لم يبلغ بعد مستوى التشغيل المطلوب.

اختبار الحد الأدنى: أعط هذه الوحدة لنموذج آخر واطلب منه أن يستخرج منها سؤالا، قاعدة، خطأ ممنوعا، وأداة تطبيق. إذا عجز عن استخراج هذه العناصر الأربعة فإما أن الصفحة غامضة، أو أن الربط بين محاكم الهدم والمقاييس وتحويل الاعتراض إلى تطوير غير كاف، أو أن الصياغة أقوى من البنية.

صيغة الاستعمال المختصرة: اقرأ، وسِم، وافصل الرتب، ثم ركّب، ثم اهدم، ثم عدّل. لا تقبل مخرجا لا يحمل أثرا راجعا إلى النص، ولا تقبل أثرا بلا حد، ولا تقبل حدا بلا سبب. بهذه السلسلة يصير التطوير هجوميا لكنه غير فوضوي.

تطبيق مصغر: عند إدخال فصل من كتاب إسلامي، يستخرج النموذج أولا عنوان الباب وسؤال المؤلف، ثم يضع هذه الوحدة في موضعها: هل تخدم التعريف، أو الدليل، أو الخلاف، أو المقصد، أو النقد؟ بعد ذلك يكتب سطرا واحدا يبين لماذا لا يكفي التلخيص العادي في هذا الموضع.

منع التضخم: إذا ولدت الصفحة مفهوما جديدا، فلا يسمح باستعماله قبل تعريفه وحدوده ومثال صحيح ومثال فاشل. وإذا ولدت أداة، فلا تقبل حتى تحدد مدخلاتها وخطواتها ومخرجاتها. وإذا ولدت نظرية، فلا تدخل إلا بعد اعتراض قوي ونسخة معدلة.

أثر الصفحة في النسخة الكاملة يقاس بقدرتها على رفع ثلاث قدرات: قدرة الفهم، قدرة الاسترجاع، وقدرة التوليد. الفهم بلا استرجاع ذاكرة رخوة، والاسترجاع بلا توليد أرشيف جامد، والتوليد بلا فهم فوضى اصطلاحية. الجمع بين الثلاثة هو معيار المستوى الثاني.

خطوات تشغيلية مختصرة:

-- اكتب أقوى اعتراض.
-- صنف نوعه.
-- حدد خطورته.
-- حوّله إلى تعديل.
-- أعد تقييم الرتبة.

إعادة:{target}=COURT البناء بعد الهدم,{objection,type,severity,response,revision}

البرنامج البحثي: عشرون فرضية قابلة للتحويل إلى مشاريع

معرّف الصفحة: KB2-107 | الوحدة: البرنامج البحثي | الوظيفة: فتح مسارات اختبار لا شعارات

الفرضيات في هذه النسخة ليست زينة آخر الكتاب. هي جهاز يحول التوسيع إلى عمل قابل للقياس والتطوير. كل فرضية يجب أن تملك سؤالا دقيقا، ومادة اختبار، ومؤشرا، واحتمال فشل. الفرضية التي لا نعرف ما الذي يضعفها ليست فرضية بحثية بل رأي منظم.

تبدأ الفرضيات من قلب المشروع: هل يحفظ الملخص التفاصيل؟ هل يميز مراتب الدليل؟ هل يفهم مأخذ الخلاف؟ هل يستطيع النموذج أن يفصل النقل عن التركيب؟ هل تنفع محاكم الهدم في رفع الجودة؟ هذه أسئلة قابلة للدراسة داخل نصوص محددة.

يجب تقسيم البرنامج إلى قريب ومتوسط وبعيد. القريب يبني قوالب ويختبر عينات صغيرة. المتوسط يصنع corpus موسوم وأدوات تقييم. البعيد يؤسس أنطولوجيا ونماذج استرجاع وتدريب وتقييم للعلوم الإسلامية.

المبدأ: لا مدرسة بلا برنامج، ولا برنامج بلا اختبار، ولا اختبار بلا معيار، ولا معيار بلا أخطاء معروفة. لذلك يكتب كل محور بحثي مع صعوبته المتوقعة لا مع قيمته فقط.

تطبيق هذه الوحدة داخل كتاب حقيقي يبدأ بتحديد موضعها من الفهرس ثم ربطها بسؤال المؤلف وخصمه ومرتبة الدليل. لا تستعمل الوحدة كفقرة عامة، بل كأداة تقرر: ماذا يحفظ من النص، ماذا يوسع، ماذا يخفض من يقين إلى فرضية، وماذا يحتاج إلى تحقق قبل أن يدخل في الخلاصة النهائية.

محكمة هذه الوحدة تفحص ثلاثة أخطاء: أن يتحول البرنامج البحثي إلى شعار بلا أثر، وأن تنفصل وظيفة فتح مسارات اختبار لا شعارات عن موضعها في الكتاب، وأن ينتج النموذج صياغة قوية لا يمكن الرجوع منها إلى أصل أو سياق أو معيار. فإذا وقع أحد هذه الأخطاء، تعاد الوحدة إلى مرحلة الوسم والفرز قبل التركيب.

معيار الجودة في هذه الصفحة أن تخرج منها بطاقة قابلة للاسترجاع: تعريف مختصر، مدخلات واضحة، خطوات محددة، مخرج قابل للفحص، وحدود استعمال. فإذا لم يستطع الباحث أو النموذج أن يحول الصفحة إلى prompt أو جدول أو اختبار، فالمحتوى لم يبلغ بعد مستوى التشغيل المطلوب.

اختبار الحد الأدنى: أعط هذه الوحدة لنموذج آخر واطلب منه أن يستخرج منها سؤالا، قاعدة، خطأ ممنوعا، وأداة تطبيق. إذا عجز عن استخراج هذه العناصر الأربعة فإما أن الصفحة غامضة، أو أن الربط بين البرنامج البحثي وفتح مسارات اختبار لا شعارات غير كاف، أو أن الصياغة أقوى من البنية.

صيغة الاستعمال المختصرة: اقرأ، وسِم، وافصل الرتب، ثم ركّب، ثم اهدم، ثم عدّل. لا تقبل مخرجا لا يحمل أثرا راجعا إلى النص، ولا تقبل أثرا بلا حد، ولا تقبل حدا بلا سبب. بهذه السلسلة يصير التطوير هجوميا لكنه غير فوضوي.

تطبيق مصغر: عند إدخال فصل من كتاب إسلامي، يستخرج النموذج أولا عنوان الباب وسؤال المؤلف، ثم يضع هذه الوحدة في موضعها: هل تخدم التعريف، أو الدليل، أو الخلاف، أو المقصد، أو النقد؟ بعد ذلك يكتب سطرا واحدا يبين لماذا لا يكفي التلخيص العادي في هذا الموضع.

منع التضخم: إذا ولدت الصفحة مفهوما جديدا، فلا يسمح باستعماله قبل تعريفه وحدوده ومثال صحيح ومثال فاشل. وإذا ولدت أداة، فلا تقبل حتى تحدد مدخلاتها وخطواتها ومخرجاتها. وإذا ولدت نظرية، فلا تدخل إلا بعد اعتراض قوي ونسخة معدلة.

أثر الصفحة في النسخة الكاملة يقاس بقدرتها على رفع ثلاث قدرات: قدرة الفهم، قدرة الاسترجاع، وقدرة التوليد. الفهم بلا استرجاع ذاكرة رخوة، والاسترجاع بلا توليد أرشيف جامد، والتوليد بلا فهم فوضى اصطلاحية. الجمع بين الثلاثة هو معيار المستوى الثاني.

خطوات تشغيلية مختصرة:

-- كل تلخيص لا يميز رتبة الدليل يزيد سرعة الفهم لكنه يخفض أمانة العلم.
-- أكثر مواضع الاختزال خطرا توجد في القيود والاستثناءات لا في العناوين.
-- الموضوع الذي تتعدد فيه طبقات الدلالة يحتاج خريطة حاكمية قبل الخلاصة.
-- القراءة بعقل تخصص واحد تنتج تشويها حين يكون الكتاب واقعا بين تخصصات.
-- النموذج الذي لا يملك خصما داخليا قويا يتحول إلى بلاغة ذاتية.
-- الملخص الأعلى ليس أقصر نص، بل أعلى نسبة معنى محفوظ لكل وحدة قراءة.

```
RESEARCH_AXIS={question,hypothesis,data,method,metric,expected_failure,next_step}
```

خطة سنة وثلاث سنوات وعشر سنوات

معرّف الصفحة: KB2-108 | الوحدة: البرنامج البحثي | الوظيفة: ترتيب التنفيذ الزمني

خطة السنة الأولى: بناء عشرة قوالب تلخيص حسب العلوم، ووسم خمسين فصلا مختارا، وتجريب محكمة الهدم على عشرين ملخصا، وتصميم نسخة أولى من مقياس حفظ التفصيل ومأخذ الخلاف. الهدف ليس الكمال، بل إثبات قابلية التشغيل.

خطة ثلاث سنوات: إنشاء قاعدة بيانات موسومة للمصطلحات والقيود والخلافات والأدلة، وبناء واجهة قراءة تساعد الباحث، وإجراء مقارنة بين ملخصات بشرية ونماذج، ونشر دراسات منهجية في حفظ التفصيل ومراتب المعرفة.

خطة عشر سنوات: تحويل المشروع إلى مدرسة هندسة معرفة إسلامية، تربط التحقيق والقراءة التراثية والنماذج المفكرة والأنطولوجيا والتقييم. هنا يصبح الملخص بوابة إلى علم تشغيل النصوص لا مجرد مهارة دراسية.

كل خطة يجب أن تملك معيار توقف: متى نقول إن المحور فشل أو يحتاج إعادة بناء؟ من لا يحدد فشله المحتمل لا يستطيع أن يدعي نجاحا علميا.

تطبيق هذه الوحدة داخل كتاب حقيقي يبدأ بتحديد موضعها من الفهرس ثم ربطها بسؤال المؤلف وخصمه ومرتبة الدليل. لا تستعمل الوحدة كفقرة عامة، بل كأداة تقرر: ماذا يحفظ من النص، ماذا يوسع، ماذا يخفض من يقين إلى فرضية، وماذا يحتاج إلى تحقق قبل أن يدخل في الخلاصة النهائية.

محكمة هذه الوحدة تفحص ثلاثة أخطاء: أن يتحول البرنامج البحثي إلى شعار بلا أثر، وأن تنفصل وظيفة ترتيب التنفيذ الزمني عن موضعها في الكتاب، وأن ينتج النموذج صياغة قوية لا يمكن الرجوع منها إلى أصل أو سياق أو معيار. فإذا وقع أحد هذه الأخطاء، تعاد الوحدة إلى مرحلة الوسم والفرز قبل التركيب.

معيار الجودة في هذه الصفحة أن تخرج منها بطاقة قابلة للاسترجاع: تعريف مختصر، مدخلات واضحة، خطوات محددة، مخرج قابل للفحص، وحدود استعمال. فإذا لم يستطع الباحث أو النموذج أن يحول الصفحة إلى prompt أو جدول أو اختبار، فالمحتوى لم يبلغ بعد مستوى التشغيل المطلوب.

اختبار الحد الأدنى: أعط هذه الوحدة لنموذج آخر واطلب منه أن يستخرج منها سؤالا، قاعدة، خطأ ممنوعا، وأداة تطبيق. إذا عجز عن استخراج هذه العناصر الأربعة فإما أن الصفحة غامضة، أو أن الربط بين البرنامج البحثي وترتيب التنفيذ الزمني غير كاف، أو أن الصياغة أقوى من البنية.

صيغة الاستعمال المختصرة: اقرأ، وسِم، وافصل الرتب، ثم ركّب، ثم اهدم، ثم عدّل. لا تقبل مخرجا لا يحمل أثرا راجعا إلى النص، ولا تقبل أثرا بلا حد، ولا تقبل حدا بلا سبب. بهذه السلسلة يصير التطوير هجوميا لكنه غير فوضوي.

تطبيق مصغر: عند إدخال فصل من كتاب إسلامي، يستخرج النموذج أولا عنوان الباب وسؤال المؤلف، ثم يضع هذه الوحدة في موضعها: هل تخدم التعريف، أو الدليل، أو الخلاف، أو المقصد، أو النقد؟ بعد ذلك يكتب سطرا واحدا يبين لماذا لا يكفي التلخيص العادي في هذا الموضع.

منع التضخم: إذا ولدت الصفحة مفهوما جديدا، فلا يسمح باستعماله قبل تعريفه وحدوده ومثال صحيح ومثال فاشل. وإذا ولدت أداة، فلا تقبل حتى تحدد مدخلاتها وخطواتها ومخرجاتها. وإذا ولدت نظرية، فلا تدخل إلا بعد اعتراض قوي ونسخة معدلة.

أثر الصفحة في النسخة الكاملة يقاس بقدرتها على رفع ثلاث قدرات: قدرة الفهم، قدرة الاسترجاع، وقدرة التوليد. الفهم بلا استرجاع ذاكرة رخوة، والاسترجاع بلا توليد أرشيف جامد، والتوليد بلا فهم فوضى اصطلاحية. الجمع بين الثلاثة هو معيار المستوى الثاني.

خطوات تشغيلية مختصرة:

-- سنة: قوالب ووسم وتجريب.
-- ثلاث سنوات: corpus وأدوات ودراسات.
-- عشر سنوات: مدرسة وأنطولوجيا ونماذج.
-- لكل خطة معيار فشل.
-- لكل محور مخرج منشور أو قابل للتدريس.

ROADMAP={1y:templates,3y:dataset_tools,10y:school_ontology,stop_rules}

قالب المخرج الموحد للنماذج

معرّف الصفحة: KB2-109 | الوحدة: سهولة النماذج | الوظيفة: صياغة output منضبط

عند تلخيص أي كتاب وفق هذه النسخة، يجب أن يخرج النموذج في صيغة ثابتة: هوية، سؤال، أطروحة، مفاهيم، أبواب، أدلة، خلاف، قيود، أصل الأصل، تركيب، محكمة، حدود، وبرنامج بحث. لا يسمح للغة الحرة أن تسبق هذه البنية؛ لأن الحرية قبل البنية تزيد احتمال الضياع.

يتكرر في كل وحدة وسم الرتبة: مصدر، فهم، استنتاج، تركيب، فرضية، أداة. هذا الوسم هو حماية ضد أكبر خطر: أن يقدم النموذج نظريته كأنها قول المؤلف أو أن يقدم الخلاف كأنه فوضى بلا مأخذ.

النموذج الجيد لا يعطي إجابة نهائية فقط، بل يعطي ما يجعل الإجابة قابلة للمراجعة. لذلك يرفق كل claim بمصدر أو موضع أو حاجة تحقق. وإذا لم يستطع التحقق قال ذلك صراحة، لأن الاعتراف بالحد جزء من السيادة المعرفية.

هذا القالب صالح للنسخ في أي محادثة مع نموذج مفكر: أعطه النص، ثم اطلب هذا المخرج، ثم اطلب محكمة هدم، ثم اطلب تعديل النسخة. هكذا يتحول البرومبت إلى دورة لا إلى أمر واحد.

تطبيق هذه الوحدة داخل كتاب حقيقي يبدأ بتحديد موضعها من الفهرس ثم ربطها بسؤال المؤلف وخصمه ومرتبة الدليل. لا تستعمل الوحدة كفقرة عامة، بل كأداة تقرر: ماذا يحفظ من النص، ماذا يوسع، ماذا يخفض من يقين إلى فرضية، وماذا يحتاج إلى تحقق قبل أن يدخل في الخلاصة النهائية.

محكمة هذه الوحدة تفحص ثلاثة أخطاء: أن يتحول سهولة النماذج إلى شعار بلا أثر، وأن تنفصل وظيفة صياغة output منضبط عن موضعها في الكتاب، وأن ينتج النموذج صياغة قوية لا يمكن الرجوع منها إلى أصل أو سياق أو معيار. فإذا وقع أحد هذه الأخطاء، تعاد الوحدة إلى مرحلة الوسم والفرز قبل التركيب.

معيار الجودة في هذه الصفحة أن تخرج منها بطاقة قابلة للاسترجاع: تعريف مختصر، مدخلات واضحة، خطوات محددة، مخرج قابل للفحص، وحدود استعمال. فإذا لم يستطع الباحث أو النموذج أن يحول الصفحة إلى prompt أو جدول أو اختبار، فالمحتوى لم يبلغ بعد مستوى التشغيل المطلوب.

اختبار الحد الأدنى: أعط هذه الوحدة لنموذج آخر واطلب منه أن يستخرج منها سؤالا، قاعدة، خطأ ممنوعا، وأداة تطبيق. إذا عجز عن استخراج هذه العناصر الأربعة فإما أن الصفحة غامضة، أو أن الربط بين سهولة النماذج وصياغة output منضبط غير كاف، أو أن الصياغة أقوى من البنية.

صيغة الاستعمال المختصرة: اقرأ، وسِم، وافصل الرتب، ثم ركّب، ثم اهدم، ثم عدّل. لا تقبل مخرجا لا يحمل أثرا راجعا إلى النص، ولا تقبل أثرا بلا حد، ولا تقبل حدا بلا سبب. بهذه السلسلة يصير التطوير هجوميا لكنه غير فوضوي.

تطبيق مصغر: عند إدخال فصل من كتاب إسلامي، يستخرج النموذج أولا عنوان الباب وسؤال المؤلف، ثم يضع هذه الوحدة في موضعها: هل تخدم التعريف، أو الدليل، أو الخلاف، أو المقصد، أو النقد؟ بعد ذلك يكتب سطرا واحدا يبين لماذا لا يكفي التلخيص العادي في هذا الموضع.

منع التضخم: إذا ولدت الصفحة مفهوما جديدا، فلا يسمح باستعماله قبل تعريفه وحدوده ومثال صحيح ومثال فاشل. وإذا ولدت أداة، فلا تقبل حتى تحدد مدخلاتها وخطواتها ومخرجاتها. وإذا ولدت نظرية، فلا تدخل إلا بعد اعتراض قوي ونسخة معدلة.

أثر الصفحة في النسخة الكاملة يقاس بقدرتها على رفع ثلاث قدرات: قدرة الفهم، قدرة الاسترجاع، وقدرة التوليد. الفهم بلا استرجاع ذاكرة رخوة، والاسترجاع بلا توليد أرشيف جامد، والتوليد بلا فهم فوضى اصطلاحية. الجمع بين الثلاثة هو معيار المستوى الثاني.

خطوات تشغيلية مختصرة:

-- اكتب الهوية والسؤال.
-- استخرج claims مرتبة.
-- ارسم مأخذ الخلاف.
-- أضف أصل الأصل.
-- اختم بمحكمة وتعديل.

```
OUTPUT={identity,central_question,thesis,concepts,arguments,conflicts,deep_origins,synthesis,court,revision}
```

الخلاصة التأسيسية: ماذا أصبحت القاعدة بعد التوسيع؟

معرّف الصفحة: KB2-110 | الوحدة: خاتمة التوسيع | الوظيفة: إعلان النتيجة العملية

بعد هذه الطبقة لم تعد القاعدة مجرد نظام لإنتاج ملخص ثمانيني يحفظ تفاصيل الكتب الإسلامية المتخصصة. أصبحت نظاما لتأسيس قراءة من المستوى الثاني: قراءة تستخرج روح العلم، آلة العلم، أصل المسألة، أصل الأصل، الجذر المعرفي، وحدود الادعاء.

القيمة الجديدة ليست في كثرة المصطلحات، بل في قابلية التشغيل: يستطيع الباحث أن يعرف ماذا يحفظ وماذا يوسع، ويستطيع النموذج أن يميز النقل من البناء، ويستطيع الناقد أن يجد مكان الاعتراض، ويستطيع المعلم أن يحول الباب إلى تدريب.

أقوى إضافة هي انتقال المشروع من سؤال: كيف نلخص؟ إلى سؤال: كيف نصنع قاعدة معرفة تولد فهما منضبطا؟ وهذا الانتقال يغير وظيفة الكتاب: من أداة قراءة إلى نواة برنامج بحثي في هندسة المعرفة الإسلامية.

النسخة القادمة لا تحتاج صفحات أكثر فقط، بل تحتاج تطبيقات على كتب محددة، ومراجعة متخصصين، ومقارنة بين النماذج، وبناء corpus موسوم. بهذا الطريق يتحول الخرق المعرفي من طاقة لغوية إلى مؤسسة بحثية قابلة للنقد.

تطبيق هذه الوحدة داخل كتاب حقيقي يبدأ بتحديد موضعها من الفهرس ثم ربطها بسؤال المؤلف وخصمه ومرتبة الدليل. لا تستعمل الوحدة كفقرة عامة، بل كأداة تقرر: ماذا يحفظ من النص، ماذا يوسع، ماذا يخفض من يقين إلى فرضية، وماذا يحتاج إلى تحقق قبل أن يدخل في الخلاصة النهائية.

محكمة هذه الوحدة تفحص ثلاثة أخطاء: أن يتحول خاتمة التوسيع إلى شعار بلا أثر، وأن تنفصل وظيفة إعلان النتيجة العملية عن موضعها في الكتاب، وأن ينتج النموذج صياغة قوية لا يمكن الرجوع منها إلى أصل أو سياق أو معيار. فإذا وقع أحد هذه الأخطاء، تعاد الوحدة إلى مرحلة الوسم والفرز قبل التركيب.

معيار الجودة في هذه الصفحة أن تخرج منها بطاقة قابلة للاسترجاع: تعريف مختصر، مدخلات واضحة، خطوات محددة، مخرج قابل للفحص، وحدود استعمال. فإذا لم يستطع الباحث أو النموذج أن يحول الصفحة إلى prompt أو جدول أو اختبار، فالمحتوى لم يبلغ بعد مستوى التشغيل المطلوب.

اختبار الحد الأدنى: أعط هذه الوحدة لنموذج آخر واطلب منه أن يستخرج منها سؤالا، قاعدة، خطأ ممنوعا، وأداة تطبيق. إذا عجز عن استخراج هذه العناصر الأربعة فإما أن الصفحة غامضة، أو أن الربط بين خاتمة التوسيع وإعلان النتيجة العملية غير كاف، أو أن الصياغة أقوى من البنية.

صيغة الاستعمال المختصرة: اقرأ، وسِم، وافصل الرتب، ثم ركّب، ثم اهدم، ثم عدّل. لا تقبل مخرجا لا يحمل أثرا راجعا إلى النص، ولا تقبل أثرا بلا حد، ولا تقبل حدا بلا سبب. بهذه السلسلة يصير التطوير هجوميا لكنه غير فوضوي.

تطبيق مصغر: عند إدخال فصل من كتاب إسلامي، يستخرج النموذج أولا عنوان الباب وسؤال المؤلف، ثم يضع هذه الوحدة في موضعها: هل تخدم التعريف، أو الدليل، أو الخلاف، أو المقصد، أو النقد؟ بعد ذلك يكتب سطرا واحدا يبين لماذا لا يكفي التلخيص العادي في هذا الموضع.

منع التضخم: إذا ولدت الصفحة مفهوما جديدا، فلا يسمح باستعماله قبل تعريفه وحدوده ومثال صحيح ومثال فاشل. وإذا ولدت أداة، فلا تقبل حتى تحدد مدخلاتها وخطواتها ومخرجاتها. وإذا ولدت نظرية، فلا تدخل إلا بعد اعتراض قوي ونسخة معدلة.

أثر الصفحة في النسخة الكاملة يقاس بقدرتها على رفع ثلاث قدرات: قدرة الفهم، قدرة الاسترجاع، وقدرة التوليد. الفهم بلا استرجاع ذاكرة رخوة، والاسترجاع بلا توليد أرشيف جامد، والتوليد بلا فهم فوضى اصطلاحية. الجمع بين الثلاثة هو معيار المستوى الثاني.

خطوات تشغيلية مختصرة:

-- طبق على كتاب واحد كاملا.
-- اختبر الملخص مع متخصص.
-- راجع المقياس بالأمثلة.
-- وسع corpus تدريجيا.
-- اجعل كل نسخة أصح من السابقة.

FINAL_STATE={preserved_original:true,level:2,core:deep_origins,tools:20,theories:17,courts:3,ready_for_models:true}

ملاحق تشغيلية ممددة - الدفعة 1

هذه الدفعة تكمل قاعدة المعرفة بتفريعات تطبيقية تمنع اختزال الكتب الإسلامية العميقة إلى عناوين. كل وحدة مخصصة لتحويل التلخيص إلى عمل قابل للتدقيق والمراجعة.

ملحق ممدد 1001: تمييز مراتب اليقين / اللغة والبيان

وحدة ممددة 1001: تمييز مراتب اليقين داخل اللغة والبيان. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال اللغة والبيان تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج جدول أدلة قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال فهرس رقمي عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن خلدون: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=اللغة والبيان؛ العملية=تمييز مراتب اليقين؛ الخطر=إهمال الطبعة؛ المخرج=جدول أدلة؛ مصدر المراجعة=فهرس رقمي؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1002: ربط السياق / الرجال والطبقات

وحدة ممددة 1002: ربط السياق داخل الرجال والطبقات. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الرجال والطبقات تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج ملخص فقري قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال رسالة جامعية عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس السيوطي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الرجال والطبقات؛ العملية=ربط السياق؛ الخطر=تقديم النتيجة على الدليل؛ المخرج=ملخص فقري؛ مصدر المراجعة=رسالة جامعية؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1003: تركيب المعنى / الفتوى والتنزيل

وحدة ممددة 1003: تركيب المعنى داخل الفتوى والتنزيل. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم

فيها. في مجال الفتوى والتنزيل تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج برنامج بحث قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال شرح موسع عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس القرافي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الفتوى والتنزيل؛ العملية=تركيب المعنى؛ الخطر=إهمال سبب التأليف؛ المخرج=برنامج بحث؛ مصدر المراجعة=شرح موسع؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1004: اختبار الاعتراض / الاقتصاد والاجتماع الإسلامي

وحدة ممددة 1004: اختبار الاعتراض داخل الاقتصاد والاجتماع الإسلامي. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الاقتصاد والاجتماع الإسلامي تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج رسم حجة قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مخطوط محقق عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إسقاط القيد. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن عاشور: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الاقتصاد والاجتماع الإسلامي؛ العملية=اختبار الاعتراض؛ الخطر=إسقاط القيد؛ المخرج=رسم حجة؛ مصدر المراجعة=مخطوط محقق؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

المحور	السؤال	المخرج
تقدير المآلات	هل تغير هذه العملية فهم الاقتصاد والاجتماع الإسلامي أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	قاموس مصطلحات
إنتاج أسئلة بحثية	هل تغير هذه العملية فهم الاقتصاد والاجتماع الإسلامي أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	مصفوفة مصادر
تحرير حدود العلم	هل تغير هذه العملية فهم الاقتصاد والاجتماع الإسلامي أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	نموذج تركيبي

ملحق ممدد 1005: المقارنة بين المدارس / الفلسفة والمنطق

وحدة ممددة 1005: المقارنة بين المدارس داخل الفلسفة والمنطق. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الفلسفة والمنطق تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج مصفوفة مصادر قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مقال محكم عند الحاجة لا على

سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الشافعي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الفلسفة والمنطق؛ العملية=المقارنة بين المدارس؛ الخطر=إهمال الطبعة؛ المخرج=مصفوفة مصادر؛ مصدر المراجعة=مقال محكم؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1006: تقدير المآلات / الدراسات الرقمية

وحدة ممددة 1006: تقدير المآلات داخل الدراسات الرقمية. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الدراسات الرقمية تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج سجل قيود قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مختصر مدرسي عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الخطيب البغدادي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الدراسات الرقمية؛ العملية=تقدير المآلات؛ الخطر=تقديم النتيجة على الدليل؛ المخرج=سجل قيود؛ مصدر المراجعة=مختصر مدرسي؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1007: تحرير حدود العلم / تحقيق التراث

وحدة ممددة 1007: تحرير حدود العلم داخل تحقيق التراث. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال تحقيق التراث تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج قائمة إحالات قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال محاضرة علمية عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن الصلاح: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=تحقيق التراث؛ العملية=تحرير حدود العلم؛ الخطر=إهمال سبب التأليف؛ المخرج=قائمة إحالات؛ مصدر المراجعة=محاضرة علمية؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1008: استخراج الأطروحة / علوم القرآن والتفسير

وحدة ممددة 1008: استخراج الأطروحة داخل علوم القرآن والتفسير. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال علوم القرآن والتفسير تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج خريطة مفاهيم قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال موسوعة عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إسقاط القيد. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس النووي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=علوم القرآن والتفسير؛ العملية=استخراج الأطروحة؛ الخطر=إسقاط القيد؛ المخرج=خريطة مفاهيم؛ مصدر المراجعة=موسوعة؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

المحور	السؤال	المخرج
استخراج الأطروحة	هل تغير هذه العملية فهم علوم القرآن والتفسير أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	خريطة مفاهيم
صيد التفصيل الفرعي	هل تغير هذه العملية فهم علوم القرآن والتفسير أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	جدول أدلة
تفكيك المصطلح	هل تغير هذه العملية فهم علوم القرآن والتفسير أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	سجل قيود

ملحق ممدد 1009: تفكيك المصطلح / علوم الحديث والعلل

وحدة ممددة 1009: تفكيك المصطلح داخل علوم الحديث والعلل. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال علوم الحديث والعلل تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج محكمة اعتراض قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال حاشية عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن حجر: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=علوم الحديث والعلل؛ العملية=تفكيك المصطلح؛ الخطر=إهمال الطبعة؛ المخرج=محكمة اعتراض؛ مصدر المراجعة=حاشية؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1010: تمييز مراتب اليقين / أصول الفقه والقواعد

وحدة ممددة 1010: تمييز مراتب اليقين داخل أصول الفقه والقواعد. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود

الجزم فيها. في مجال أصول الفقه والقواعد تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج نموذج تركيبي قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال كتاب تأسيسي عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الذهبي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=أصول الفقه والقواعد؛ العملية=تمييز مراتب اليقين؛ الخطر=تقديم النتيجة على الدليل؛ المخرج=نموذج تركيبي؛ مصدر المراجعة=كتاب تأسيسي؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1011: ربط السياق / المقاصد والسياسة الشرعية

وحدة ممددة 1011: ربط السياق داخل المقاصد والسياسة الشرعية. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال المقاصد والسياسة الشرعية تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج بطاقة خلاف قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال فهرس رقمي عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الغزالي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=المقاصد والسياسة الشرعية؛ العملية=ربط السياق؛ الخطر=إهمال سبب التأليف؛ المخرج=بطاقة خلاف؛ مصدر المراجعة=فهرس رقمي؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1012: تركيب المعنى / العقيدة والكلام والفرق

وحدة ممددة 1012: تركيب المعنى داخل العقيدة والكلام والفرق. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال العقيدة والكلام والفرق تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج قاموس مصطلحات قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال رسالة جامعية عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إسقاط القيد. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الرازي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=العقيدة والكلام والفرق؛ العملية=تركيب المعنى؛ الخطر=إسقاط القيد؛ المخرج=قاموس مصطلحات؛ مصدر المراجعة=رسالة جامعية؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

المحور	السؤال	المخرج
تمييز مراتب اليقين	هل تغير هذه العملية فهم العقيدة والكلام والفرق أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	رسم حجة
رسم الخلاف	هل تغير هذه العملية فهم العقيدة والكلام والفرق أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	محكمة اعتراض
ربط السياق	هل تغير هذه العملية فهم العقيدة والكلام والفرق أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	ملخص فقري

ملحق ممدد 1013: اختبار الاعتراض / السيرة والشمائل

وحدة ممددة 1013: اختبار الاعتراض داخل السيرة والشمائل. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال السيرة والشمائل تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج جدول أدلة قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال شرح موسع عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن تيمية: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=السيرة والشمائل؛ العملية=اختبار الاعتراض؛ الخطر=إهمال الطبعة؛ المخرج=جدول أدلة؛ مصدر المراجعة=شرح موسع؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1014: المقارنة بين المدارس / التاريخ الإسلامي والسياسة

وحدة ممددة 1014: المقارنة بين المدارس داخل التاريخ الإسلامي والسياسة. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال التاريخ الإسلامي والسياسة تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج ملخص فقري قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مخطوط محقق عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن القيم: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=التاريخ الإسلامي والسياسة؛ العملية=المقارنة بين المدارس؛ الخطر=تقديم النتيجة على الدليل؛ المخرج=ملخص فقري؛ مصدر المراجعة=مخطوط محقق؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1015: تقدير المآلات / التزكية والأخلاق

وحدة ممددة 1015: تقدير المآلات داخل التزكية والأخلاق. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال التزكية والأخلاق تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج برنامج بحث قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مقال محكم عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الشاطبي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=التزكية والأخلاق؛ العملية=تقدير المآلات؛ الخطر=إهمال سبب التأليف؛ المخرج=برنامج بحث؛ مصدر المراجعة=مقال محكم؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1016: تحرير حدود العلم / الفقه المقارن والنوازل

وحدة ممددة 1016: تحرير حدود العلم داخل الفقه المقارن والنوازل. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الفقه المقارن والنوازل تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج رسم حجة قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مختصر مدرسي عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إسقاط القيد. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن خلدون: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الفقه المقارن والنوازل؛ العملية=تحرير حدود العلم؛ الخطر=إسقاط القيد؛ المخرج=رسم حجة؛ مصدر المراجعة=مختصر مدرسي؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

المحور	السؤال	المخرج
تركيب المعنى	هل تغير هذه العملية فهم الفقه المقارن والنوازل أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	قاموس مصطلحات
بناء الخريطة السببية	هل تغير هذه العملية فهم الفقه المقارن والنوازل أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	مصفوفة مصادر
اختبار الاعتراض	هل تغير هذه العملية فهم الفقه المقارن والنوازل أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	نموذج تركيبي

ملحق ممدد 1017: استخراج الأطروحة / اللغة والبيان

وحدة ممددة 1017: استخراج الأطروحة داخل اللغة والبيان. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم

فيها. في مجال اللغة والبيان تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج مصفوفة مصادر قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال محاضرة علمية عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس السيوطي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=اللغة والبيان؛ العملية=استخراج الأطروحة؛ الخطر=إهمال الطبعة؛ المخرج=مصفوفة مصادر؛ مصدر المراجعة=محاضرة علمية؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1018: تفكيك المصطلح / الرجال والطبقات

وحدة ممددة 1018: تفكيك المصطلح داخل الرجال والطبقات. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الرجال والطبقات تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج سجل قيود قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال موسوعة عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس القرافي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الرجال والطبقات؛ العملية=تفكيك المصطلح؛ الخطر=تقديم النتيجة على الدليل؛ المخرج=سجل قيود؛ مصدر المراجعة=موسوعة؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1019: تمييز مراتب اليقين / الفتوى والتنزيل

وحدة ممددة 1019: تمييز مراتب اليقين داخل الفتوى والتنزيل. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الفتوى والتنزيل تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج قائمة إحالات قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال حاشية عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن عاشور: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الفتوى والتنزيل، العملية=تمييز مراتب اليقين، الخطر=إهمال سبب التأليف، المخرج=قائمة إحالات، مصدر المراجعة=حاشية، رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب، أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1020: ربط السياق / الاقتصاد والاجتماع الإسلامي

وحدة ممددة 1020: ربط السياق داخل الاقتصاد والاجتماع الإسلامي. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الاقتصاد والاجتماع الإسلامي تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج خريطة مفاهيم قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال كتاب تأسيسي عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إسقاط القيد. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الشافعي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الاقتصاد والاجتماع الإسلامي، العملية=ربط السياق، الخطر=إسقاط القيد، المخرج=خريطة مفاهيم، مصدر المراجعة=كتاب تأسيسي، رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب، أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

المحور	السؤال	المخرج
المقارنة بين المدارس	هل تغير هذه العملية فهم الاقتصاد والاجتماع الإسلامي أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	خريطة مفاهيم
تحويل المسألة إلى نموذج	هل تغير هذه العملية فهم الاقتصاد والاجتماع الإسلامي أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	جدول أدلة
تقدير المآلات	هل تغير هذه العملية فهم الاقتصاد والاجتماع الإسلامي أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	سجل قيود

ملحق ممدد 1021: تركيب المعنى / الفلسفة والمنطق

وحدة ممددة 1021: تركيب المعنى داخل الفلسفة والمنطق. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الفلسفة والمنطق تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج محكمة اعتراض قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال فهرس رقمي عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الخطيب البغدادي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الفلسفة والمنطق، العملية=تركيب المعنى، الخطر=إهمال الطبعة، المخرج=محكمة اعتراض، مصدر المراجعة=فهرس رقمي، رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب، أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1022: اختبار الاعتراض / الدراسات الرقمية

وحدة ممددة 1022: اختبار الاعتراض داخل الدراسات الرقمية. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الدراسات الرقمية تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج نموذج تركيبي قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال رسالة جامعية عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن الصلاح: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الدراسات الرقمية؛ العملية=اختبار الاعتراض؛ الخطر=تقديم النتيجة على الدليل؛ المخرج=نموذج تركيبي؛ مصدر المراجعة=رسالة جامعية؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1023: المقارنة بين المدارس / تحقيق التراث

وحدة ممددة 1023: المقارنة بين المدارس داخل تحقيق التراث. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال تحقيق التراث تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج بطاقة خلاف قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال شرح موسع عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس النووي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=تحقيق التراث؛ العملية=المقارنة بين المدارس؛ الخطر=إهمال سبب التأليف؛ المخرج=بطاقة خلاف؛ مصدر المراجعة=شرح موسع؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1024: تقدير المآلات / علوم القرآن والتفسير

وحدة ممددة 1024: تقدير المآلات داخل علوم القرآن والتفسير. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال علوم القرآن والتفسير تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج قاموس مصطلحات قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مخطوط محقق عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إسقاط القيد. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن حجر: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=علوم القرآن والتفسير؛ العملية=تقدير المآلات؛ الخطر=إسقاط القيد؛ المخرج=قاموس مصطلحات؛ مصدر المراجعة=مخطوط محقق؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

المحور	السؤال	المخرج
تحرير حدود العلم	هل تغير هذه العملية فهم علوم القرآن والتفسير أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	رسم حجة
محكمة الهدم	هل تغير هذه العملية فهم علوم القرآن والتفسير أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	محكمة اعتراض
استخراج الأطروحة	هل تغير هذه العملية فهم علوم القرآن والتفسير أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	ملخص فقري

ملحق ممدد 1025: تحرير حدود العلم / علوم الحديث والعلل

وحدة ممددة 1025: تحرير حدود العلم داخل علوم الحديث والعلل. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال علوم الحديث والعلل تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج جدول أدلة قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مقال محكم عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الذهبي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=علوم الحديث والعلل؛ العملية=تحرير حدود العلم؛ الخطر=إهمال الطبعة؛ المخرج=جدول أدلة؛ مصدر المراجعة=مقال محكم؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1026: استخراج الأطروحة / أصول الفقه والقواعد

وحدة ممددة 1026: استخراج الأطروحة داخل أصول الفقه والقواعد. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال أصول الفقه والقواعد تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج ملخص فقري قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مختصر مدرسي عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الغزالي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=أصول الفقه والقواعد، العملية=استخراج الأطروحة، الخطر=تقديم النتيجة على الدليل، المخرج=ملخص فقري، مصدر المراجعة=مختصر مدرسي، رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب، أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1027: تفكيك المصطلح / المقاصد والسياسة الشرعية

وحدة ممددة 1027: تفكيك المصطلح داخل المقاصد والسياسة الشرعية. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال المقاصد والسياسة الشرعية تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب، فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج برنامج بحث قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال محاضرة علمية عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الرازي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=المقاصد والسياسة الشرعية، العملية=تفكيك المصطلح، الخطر=إهمال سبب التأليف، المخرج=برنامج بحث، مصدر المراجعة=محاضرة علمية، رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب، أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1028: تمييز مراتب اليقين / العقيدة والكلام والفرق

وحدة ممددة 1028: تمييز مراتب اليقين داخل العقيدة والكلام والفرق. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال العقيدة والكلام والفرق تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب، فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج رسم حجة قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال موسوعة عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إسقاط القيد. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن تيمية: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=العقيدة والكلام والفرق، العملية=تمييز مراتب اليقين، الخطر=إسقاط القيد، المخرج=رسم حجة، مصدر المراجعة=موسوعة، رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب، أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

المحور	السؤال	المخرج
تفكيك المصطلح	هل تغير هذه العملية فهم العقيدة والكلام والفرق أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	قاموس مصطلحات
تعقب الدليل	هل تغير هذه العملية فهم العقيدة والكلام والفرق أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	مصفوفة مصادر
تمييز مراتب اليقين	هل تغير هذه العملية فهم العقيدة والكلام والفرق أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	نموذج تركيبي

ملحق ممدد 1029: ربط السياق / السيرة والشمائل

وحدة ممددة 1029: ربط السياق داخل السيرة والشمائل. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال السيرة والشمائل تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج مصفوفة مصادر قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال حاشية عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن القيم: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=السيرة والشمائل؛ العملية=ربط السياق؛ الخطر=إهمال الطبعة؛ المخرج=مصفوفة مصادر؛ مصدر المراجعة=حاشية؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1030: تركيب المعنى / التاريخ الإسلامي والسياسة

وحدة ممددة 1030: تركيب المعنى داخل التاريخ الإسلامي والسياسة. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال التاريخ الإسلامي والسياسة تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج سجل قيود قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال كتاب تأسيسي عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الشاطبي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=التاريخ الإسلامي والسياسة؛ العملية=تركيب المعنى؛ الخطر=تقديم النتيجة على الدليل؛ المخرج=سجل قيود؛ مصدر المراجعة=كتاب تأسيسي؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1031: اختبار الاعتراض / التزكية والأخلاق

وحدة ممددة 1031: اختبار الاعتراض داخل التزكية والأخلاق. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال التزكية والأخلاق تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج قائمة إحالات قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال فهرس رقمي عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن خلدون: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=التزكية والأخلاق؛ العملية=اختبار الاعتراض؛ الخطر=إهمال سبب التأليف؛ المخرج=قائمة إحالات؛ مصدر المراجعة=فهرس رقمي؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1032: المقارنة بين المدارس / الفقه المقارن والنوازل

وحدة ممددة 1032: المقارنة بين المدارس داخل الفقه المقارن والنوازل. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الفقه المقارن والنوازل تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج خريطة مفاهيم قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال رسالة جامعية عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إسقاط القيد. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس السيوطي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الفقه المقارن والنوازل؛ العملية=المقارنة بين المدارس؛ الخطر=إسقاط القيد؛ المخرج=خريطة مفاهيم؛ مصدر المراجعة=رسالة جامعية؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

المحور	السؤال	المخرج
ربط السياق	هل تغير هذه العملية فهم الفقه المقارن والنوازل أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	خريطة مفاهيم
كشف الفرضية الخفية	هل تغير هذه العملية فهم الفقه المقارن والنوازل أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	جدول أدلة
تركيب المعنى	هل تغير هذه العملية فهم الفقه المقارن والنوازل أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	سجل قيود

ملحق ممدد 1033: تقدير المآلات / اللغة والبيان

وحدة ممددة 1033: تقدير المآلات داخل اللغة والبيان. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال اللغة والبيان تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج محكمة اعتراض قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال شرح موسع عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس القرافي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=اللغة والبيان، العملية=تقدير المآلات، الخطر=إهمال الطبعة، المخرج=محكمة اعتراض، مصدر المراجعة=شرح موسع، رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب، أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1034: تحرير حدود العلم / الرجال والطبقات

وحدة ممددة 1034: تحرير حدود العلم داخل الرجال والطبقات. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الرجال والطبقات تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج نموذج تركيبي قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مخطوط محقق عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن عاشور: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الرجال والطبقات، العملية=تحرير حدود العلم، الخطر=تقديم النتيجة على الدليل، المخرج=نموذج تركيبي، مصدر المراجعة=مخطوط محقق، رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب، أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1035: استخراج الأطروحة / الفتوى والتنزيل

وحدة ممددة 1035: استخراج الأطروحة داخل الفتوى والتنزيل. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الفتوى والتنزيل تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج بطاقة خلاف قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مقال محكم عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الشافعي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الفتوى والتنزيل، العملية=استخراج الأطروحة، الخطر=إهمال سبب التأليف، المخرج=بطاقة خلاف، مصدر المراجعة=مقال محكم، رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب، أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1036: تفكيك المصطلح / الاقتصاد والاجتماع الإسلامي

وحدة ممددة 1036: تفكيك المصطلح داخل الاقتصاد والاجتماع الإسلامي. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الاقتصاد والاجتماع الإسلامي تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج قاموس مصطلحات قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مختصر مدرسي عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إسقاط القيد. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الخطيب البغدادي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الاقتصاد والاجتماع الإسلامي؛ العملية=تفكيك المصطلح؛ الخطر=إسقاط القيد؛ المخرج=قاموس مصطلحات؛ مصدر المراجعة=مختصر مدرسي؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

المحور	السؤال	المخرج
اختبار الاعتراض	هل تغير هذه العملية فهم الاقتصاد والاجتماع الإسلامي أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	رسم حجة
استحضار أقوال العلماء	هل تغير هذه العملية فهم الاقتصاد والاجتماع الإسلامي أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	محكمة اعتراض
المقارنة بين المدارس	هل تغير هذه العملية فهم الاقتصاد والاجتماع الإسلامي أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	ملخص فقري

ملحق ممدد 1037: تمييز مراتب اليقين / الفلسفة والمنطق

وحدة ممددة 1037: تمييز مراتب اليقين داخل الفلسفة والمنطق. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الفلسفة والمنطق تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج جدول أدلة قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال محاضرة علمية عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن الصلاح: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الفلسفة والمنطق؛ العملية=تمييز مراتب اليقين؛ الخطر=إهمال الطبعة؛ المخرج=جدول أدلة؛ مصدر المراجعة=محاضرة علمية؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1038: ربط السياق / الدراسات الرقمية

وحدة ممددة 1038: ربط السياق داخل الدراسات الرقمية. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الدراسات الرقمية تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج ملخص فقري قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال موسوعة عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس النووي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الدراسات الرقمية؛ العملية=ربط السياق؛ الخطر=تقديم النتيجة على الدليل؛ المخرج=ملخص فقري؛ مصدر المراجعة=موسوعة؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1039: تركيب المعنى / تحقيق التراث

وحدة ممددة 1039: تركيب المعنى داخل تحقيق التراث. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال تحقيق التراث تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج برنامج بحث قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال حاشية عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن حجر: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=تحقيق التراث؛ العملية=تركيب المعنى؛ الخطر=إهمال سبب التأليف؛ المخرج=برنامج بحث؛ مصدر المراجعة=حاشية؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1040: اختبار الاعتراض / علوم القرآن والتفسير

وحدة ممددة 1040: اختبار الاعتراض داخل علوم القرآن والتفسير. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال علوم القرآن والتفسير تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج رسم حجة قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال كتاب تأسيسي عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إسقاط القيد. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الذهبي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=علوم القرآن والتفسير؛ العملية=اختبار الاعتراض؛ الخطر=إسقاط القيد؛ المخرج=رسم حجة؛ مصدر المراجعة=كتاب تأسيسي؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

المحور	السؤال	المخرج
تقدير المآلات	هل تغير هذه العملية فهم علوم القرآن والتفسير أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	قاموس مصطلحات

إنتاج أسئلة بحثية	هل تغير هذه العملية فهم علوم القرآن والتفسير أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	مصفوفة مصادر
تحرير حدود العلم	هل تغير هذه العملية فهم علوم القرآن والتفسير أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	نموذج تركيبي

ملحق ممدد 1041: المقارنة بين المدارس / علوم الحديث والعلل

وحدة ممددة 1041: المقارنة بين المدارس داخل علوم الحديث والعلل. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال علوم الحديث والعلل تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج مصفوفة مصادر قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال فهرس رقمي عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الغزالي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=علوم الحديث والعلل؛ العملية=المقارنة بين المدارس؛ الخطر=إهمال الطبعة؛ المخرج=مصفوفة مصادر؛ مصدر المراجعة=فهرس رقمي؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1042: تقدير المآلات / أصول الفقه والقواعد

وحدة ممددة 1042: تقدير المآلات داخل أصول الفقه والقواعد. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال أصول الفقه والقواعد تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج سجل قيود قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال رسالة جامعية عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الرازي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=أصول الفقه والقواعد؛ العملية=تقدير المآلات؛ الخطر=تقديم النتيجة على الدليل؛ المخرج=سجل قيود؛ مصدر المراجعة=رسالة جامعية؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملاحق تشغيلية ممددة - الدفعة 2

هذه الدفعة تكمل قاعدة المعرفة بتفريعات تطبيقية تمنع اختزال الكتب الإسلامية العميقة إلى عناوين. كل وحدة مخصصة لتحويل التلخيص إلى عمل قابل للتدقيق والمراجعة.

ملحق ممدد 1043: تحرير حدود العلم / المقاصد والسياسة الشرعية

وحدة ممددة 1043: تحرير حدود العلم داخل المقاصد والسياسة الشرعية. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال المقاصد والسياسة الشرعية تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج قائمة إحالات قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال شرح موسع عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن تيمية: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=المقاصد والسياسة الشرعية؛ العملية=تحرير حدود العلم؛ الخطر=إهمال سبب التأليف؛ المخرج=قائمة إحالات؛ مصدر المراجعة=شرح موسع؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1044: استخراج الأطروحة / العقيدة والكلام والفرق

وحدة ممددة 1044: استخراج الأطروحة داخل العقيدة والكلام والفرق. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال العقيدة والكلام والفرق تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج خريطة مفاهيم قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مخطوط محقق عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إسقاط القيد. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن القيم: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=العقيدة والكلام والفرق؛ العملية=استخراج الأطروحة؛ الخطر=إسقاط القيد؛ المخرج=خريطة مفاهيم؛ مصدر المراجعة=مخطوط محقق؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

المحور	السؤال	المخرج
استخراج الأطروحة	هل تغير هذه العملية فهم العقيدة والكلام والفرق أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	خريطة مفاهيم
صيد التفصيل الفرعي	هل تغير هذه العملية فهم العقيدة والكلام والفرق أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	جدول أدلة

تفكيك المصطلح	هل تغير هذه العملية فهم العقيدة والكلام والفرق أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	سجل قيود

ملحق ممدد 1045: تفكيك المصطلح / السيرة والشمائل

وحدة ممددة 1045: تفكيك المصطلح داخل السيرة والشمائل. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال السيرة والشمائل تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج محكمة اعتراض قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مقال محكم عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الشاطبي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=السيرة والشمائل؛ العملية=تفكيك المصطلح؛ الخطر=إهمال الطبعة؛ المخرج=محكمة اعتراض؛ مصدر المراجعة=مقال محكم؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1046: تمييز مراتب اليقين / التاريخ الإسلامي والسياسة

وحدة ممددة 1046: تمييز مراتب اليقين داخل التاريخ الإسلامي والسياسة. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال التاريخ الإسلامي والسياسة تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج نموذج تركيبي قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مختصر مدرسي عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن خلدون: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=التاريخ الإسلامي والسياسة؛ العملية=تمييز مراتب اليقين؛ الخطر=تقديم النتيجة على الدليل؛ المخرج=نموذج تركيبي؛ مصدر المراجعة=مختصر مدرسي؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1047: ربط السياق / التزكية والأخلاق

وحدة ممددة 1047: ربط السياق داخل التزكية والأخلاق. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال التزكية والأخلاق تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج بطاقة خلاف قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال محاضرة علمية عند الحاجة لا على

سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس السيوطي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=التزكية والأخلاق؛ العملية=ربط السياق؛ الخطر=إهمال سبب التأليف؛ المخرج=بطاقة خلاف؛ مصدر المراجعة=محاضرة علمية؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1048: تركيب المعنى / الفقه المقارن والنوازل

وحدة ممددة 1048: تركيب المعنى داخل الفقه المقارن والنوازل. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الفقه المقارن والنوازل تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج قاموس مصطلحات قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال موسوعة عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إسقاط القيد. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس القرافي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الفقه المقارن والنوازل؛ العملية=تركيب المعنى؛ الخطر=إسقاط القيد؛ المخرج=قاموس مصطلحات؛ مصدر المراجعة=موسوعة؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

المحور	السؤال	المخرج
تمييز مراتب اليقين	هل تغير هذه العملية فهم الفقه المقارن والنوازل أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	رسم حجة
رسم الخلاف	هل تغير هذه العملية فهم الفقه المقارن والنوازل أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	محكمة اعتراض
ربط السياق	هل تغير هذه العملية فهم الفقه المقارن والنوازل أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	ملخص فقري

ملحق ممدد 1049: اختبار الاعتراض / اللغة والبيان

وحدة ممددة 1049: اختبار الاعتراض داخل اللغة والبيان. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال اللغة والبيان تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج جدول أدلة قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال حاشية عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن

يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن عاشور: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=اللغة والبيان؛ العملية=اختبار الاعتراض؛ الخطر=إهمال الطبعة؛ المخرج=جدول أدلة؛ مصدر المراجعة=حاشية؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1050: المقارنة بين المدارس / الرجال والطبقات

وحدة ممددة 1050: المقارنة بين المدارس داخل الرجال والطبقات. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الرجال والطبقات تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج ملخص فقري قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال كتاب تأسيسي عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الشافعي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الرجال والطبقات؛ العملية=المقارنة بين المدارس؛ الخطر=تقديم النتيجة على الدليل؛ المخرج=ملخص فقري؛ مصدر المراجعة=كتاب تأسيسي؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1051: تقدير المآلات / الفتوى والتنزيل

وحدة ممددة 1051: تقدير المآلات داخل الفتوى والتنزيل. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الفتوى والتنزيل تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج برنامج بحث قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال فهرس رقمي عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الخطيب البغدادي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الفتوى والتنزيل؛ العملية=تقدير المآلات؛ الخطر=إهمال سبب التأليف؛ المخرج=برنامج بحث؛ مصدر المراجعة=فهرس رقمي؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1052: تحرير حدود العلم / الاقتصاد والاجتماع الإسلامي

وحدة ممددة 1052: تحرير حدود العلم داخل الاقتصاد والاجتماع الإسلامي. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما

حدود الجزم فيها. في مجال الاقتصاد والاجتماع الإسلامي تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج رسم حجة قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال رسالة جامعية عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إسقاط القيد. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن الصلاح: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الاقتصاد والاجتماع الإسلامي؛ العملية=تحرير حدود العلم؛ الخطر=إسقاط القيد؛ المخرج=رسم حجة؛ مصدر المراجعة=رسالة جامعية؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

المحور	السؤال	المخرج
تركيب المعنى	هل تغير هذه العملية فهم الاقتصاد والاجتماع الإسلامي أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	قاموس مصطلحات
بناء الخريطة السببية	هل تغير هذه العملية فهم الاقتصاد والاجتماع الإسلامي أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	مصفوفة مصادر
اختبار الاعتراض	هل تغير هذه العملية فهم الاقتصاد والاجتماع الإسلامي أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	نموذج تركيبي

ملحق ممدد 1053: استخراج الأطروحة / الفلسفة والمنطق

وحدة ممددة 1053: استخراج الأطروحة داخل الفلسفة والمنطق. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الفلسفة والمنطق تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج مصفوفة مصادر قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال شرح موسع عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس النووي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الفلسفة والمنطق؛ العملية=استخراج الأطروحة؛ الخطر=إهمال الطبعة؛ المخرج=مصفوفة مصادر؛ مصدر المراجعة=شرح موسع؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1054: تفكيك المصطلح / الدراسات الرقمية

وحدة ممددة 1054: تفكيك المصطلح داخل الدراسات الرقمية. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الدراسات الرقمية تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج سجل قيود قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مخطوط محقق عند الحاجة لا على

سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن حجر: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الدراسات الرقمية؛ العملية=تفكيك المصطلح؛ الخطر=تقديم النتيجة على الدليل؛ المخرج=سجل قيود؛ مصدر المراجعة=مخطوط محقق؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1055: تمييز مراتب اليقين / تحقيق التراث

وحدة ممددة 1055: تمييز مراتب اليقين داخل تحقيق التراث. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال تحقيق التراث تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج قائمة إحالات قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مقال محكم عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الذهبي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=تحقيق التراث؛ العملية=تمييز مراتب اليقين؛ الخطر=إهمال سبب التأليف؛ المخرج=قائمة إحالات؛ مصدر المراجعة=مقال محكم؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1056: ربط السياق / علوم القرآن والتفسير

وحدة ممددة 1056: ربط السياق داخل علوم القرآن والتفسير. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال علوم القرآن والتفسير تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج خريطة مفاهيم قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مختصر مدرسي عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إسقاط القيد. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الغزالي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=علوم القرآن والتفسير؛ العملية=ربط السياق؛ الخطر=إسقاط القيد؛ المخرج=خريطة مفاهيم؛ مصدر المراجعة=مختصر مدرسي؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

المحور	السؤال	المخرج
المقارنة بين المدارس	هل تغير هذه العملية فهم علوم القرآن والتفسير أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	خريطة مفاهيم
تحويل المسألة إلى نموذج	هل تغير هذه العملية فهم علوم القرآن والتفسير أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	جدول أدلة
تقدير المآلات	هل تغير هذه العملية فهم علوم القرآن والتفسير أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	سجل قيود

ملحق ممدد 1057: تركيب المعنى / علوم الحديث والعلل

وحدة ممددة 1057: تركيب المعنى داخل علوم الحديث والعلل. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال علوم الحديث والعلل تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج محكمة اعتراض قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال محاضرة علمية عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الرازي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=علوم الحديث والعلل؛ العملية=تركيب المعنى؛ الخطر=إهمال الطبعة؛ المخرج=محكمة اعتراض؛ مصدر المراجعة=محاضرة علمية؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1058: اختبار الاعتراض / أصول الفقه والقواعد

وحدة ممددة 1058: اختبار الاعتراض داخل أصول الفقه والقواعد. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال أصول الفقه والقواعد تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج نموذج تركيبي قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال موسوعة عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن تيمية: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=أصول الفقه والقواعد؛ العملية=اختبار الاعتراض؛ الخطر=تقديم النتيجة على الدليل؛ المخرج=نموذج تركيبي؛ مصدر المراجعة=موسوعة؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1059: المقارنة بين المدارس / المقاصد والسياسة الشرعية

وحدة ممددة 1059: المقارنة بين المدارس داخل المقاصد والسياسة الشرعية. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما

حدود الجزم فيها. في مجال المقاصد والسياسة الشرعية تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب، فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج بطاقة خلاف قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال حاشية عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن القيم: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=المقاصد والسياسة الشرعية؛ العملية=المقارنة بين المدارس؛ الخطر=إهمال سبب التأليف؛ المخرج=بطاقة خلاف؛ مصدر المراجعة=حاشية؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1060: تقدير المآلات / العقيدة والكلام والفرق

وحدة ممددة 1060: تقدير المآلات داخل العقيدة والكلام والفرق. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال العقيدة والكلام والفرق تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب، فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج قاموس مصطلحات قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال كتاب تأسيسي عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إسقاط القيد. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الشاطبي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=العقيدة والكلام والفرق؛ العملية=تقدير المآلات؛ الخطر=إسقاط القيد؛ المخرج=قاموس مصطلحات؛ مصدر المراجعة=كتاب تأسيسي؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

المحور	السؤال	المخرج
تحرير حدود العلم	هل تغير هذه العملية فهم العقيدة والكلام والفرق أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	رسم حجة
محكمة الهدم	هل تغير هذه العملية فهم العقيدة والكلام والفرق أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	محكمة اعتراض
استخراج الأطروحة	هل تغير هذه العملية فهم العقيدة والكلام والفرق أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	ملخص فقري

ملحق ممدد 1061: تحرير حدود العلم / السيرة والشمائل

وحدة ممددة 1061: تحرير حدود العلم داخل السيرة والشمائل. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال السيرة والشمائل تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب، فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج جدول أدلة قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال فهرس رقمي عند الحاجة لا على

سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن خلدون: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=السيرة والشمائل؛ العملية=تحرير حدود العلم؛ الخطر=إهمال الطبعة؛ المخرج=جدول أدلة؛ مصدر المراجعة=فهرس رقمي؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1062: استخراج الأطروحة / التاريخ الإسلامي والسياسة

وحدة ممددة 1062: استخراج الأطروحة داخل التاريخ الإسلامي والسياسة. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال التاريخ الإسلامي والسياسة تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج ملخص فقري قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال رسالة جامعية عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس السيوطي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=التاريخ الإسلامي والسياسة؛ العملية=استخراج الأطروحة؛ الخطر=تقديم النتيجة على الدليل؛ المخرج=ملخص فقري؛ مصدر المراجعة=رسالة جامعية؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1063: تفكيك المصطلح / التزكية والأخلاق

وحدة ممددة 1063: تفكيك المصطلح داخل التزكية والأخلاق. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال التزكية والأخلاق تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج برنامج بحث قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال شرح موسع عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس القرافي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=التزكية والأخلاق؛ العملية=تفكيك المصطلح؛ الخطر=إهمال سبب التأليف؛ المخرج=برنامج بحث؛ مصدر المراجعة=شرح موسع؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1064: تمييز مراتب اليقين / الفقه المقارن والنوازل

وحدة ممددة 1064: تمييز مراتب اليقين داخل الفقه المقارن والنوازل. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الفقه المقارن والنوازل تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج رسم حجة قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مخطوط محقق عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إسقاط القيد. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن عاشور: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الفقه المقارن والنوازل؛ العملية=تمييز مراتب اليقين؛ الخطر=إسقاط القيد؛ المخرج=رسم حجة؛ مصدر المراجعة=مخطوط محقق؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

المحور	السؤال	المخرج
تفكيك المصطلح	هل تغير هذه العملية فهم الفقه المقارن والنوازل أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	قاموس مصطلحات
تعقب الدليل	هل تغير هذه العملية فهم الفقه المقارن والنوازل أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	مصفوفة مصادر
تمييز مراتب اليقين	هل تغير هذه العملية فهم الفقه المقارن والنوازل أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	نموذج تركيبي

ملحق ممدد 1065: ربط السياق / اللغة والبيان

وحدة ممددة 1065: ربط السياق داخل اللغة والبيان. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال اللغة والبيان تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج مصفوفة مصادر قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مقال محكم عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الشافعي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=اللغة والبيان؛ العملية=ربط السياق؛ الخطر=إهمال الطبعة؛ المخرج=مصفوفة مصادر؛ مصدر المراجعة=مقال محكم؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1066: تركيب المعنى / الرجال والطبقات

وحدة ممددة 1066: تركيب المعنى داخل الرجال والطبقات. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم

فيها. في مجال الرجال والطبقات تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج سجل قيود قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مختصر مدرسي عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الخطيب البغدادي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الرجال والطبقات؛ العملية=تركيب المعنى؛ الخطر=تقديم النتيجة على الدليل؛ المخرج=سجل قيود؛ مصدر المراجعة=مختصر مدرسي؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1067: اختبار الاعتراض / الفتوى والتنزيل

وحدة ممددة 1067: اختبار الاعتراض داخل الفتوى والتنزيل. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الفتوى والتنزيل تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج قائمة إحالات قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال محاضرة علمية عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن الصلاح: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الفتوى والتنزيل؛ العملية=اختبار الاعتراض؛ الخطر=إهمال سبب التأليف؛ المخرج=قائمة إحالات؛ مصدر المراجعة=محاضرة علمية؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1068: المقارنة بين المدارس / الاقتصاد والاجتماع الإسلامي

وحدة ممددة 1068: المقارنة بين المدارس داخل الاقتصاد والاجتماع الإسلامي. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الاقتصاد والاجتماع الإسلامي تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج خريطة مفاهيم قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال موسوعة عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إسقاط القيد. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس النووي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الاقتصاد والاجتماع الإسلامي؛ العملية=المقارنة بين المدارس؛ الخطر=إسقاط القيد؛ المخرج=خريطة مفاهيم؛ مصدر المراجعة=موسوعة؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

المحور	السؤال	المخرج
ربط السياق	هل تغير هذه العملية فهم الاقتصاد والاجتماع الإسلامي أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	خريطة مفاهيم
كشف الفرضية الخفية	هل تغير هذه العملية فهم الاقتصاد والاجتماع الإسلامي أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	جدول أدلة
تركيب المعنى	هل تغير هذه العملية فهم الاقتصاد والاجتماع الإسلامي أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	سجل قيود

ملحق ممدد 1069: تقدير المآلات / الفلسفة والمنطق

وحدة ممددة 1069: تقدير المآلات داخل الفلسفة والمنطق. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الفلسفة والمنطق تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج محكمة اعتراض قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال حاشية عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن حجر: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الفلسفة والمنطق؛ العملية=تقدير المآلات؛ الخطر=إهمال الطبعة؛ المخرج=محكمة اعتراض؛ مصدر المراجعة=حاشية؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1070: تحرير حدود العلم / الدراسات الرقمية

وحدة ممددة 1070: تحرير حدود العلم داخل الدراسات الرقمية. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الدراسات الرقمية تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج نموذج تركيبي قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال كتاب تأسيسي عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الذهبي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الدراسات الرقمية؛ العملية=تحرير حدود العلم؛ الخطر=تقديم النتيجة على الدليل؛ المخرج=نموذج تركيبي؛ مصدر المراجعة=كتاب تأسيسي؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1071: استخراج الأطروحة / تحقيق التراث

وحدة ممددة 1071: استخراج الأطروحة داخل تحقيق التراث. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال تحقيق التراث تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج بطاقة خلاف قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال فهرس رقمي عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الغزالي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=تحقيق التراث؛ العملية=استخراج الأطروحة؛ الخطر=إهمال سبب التأليف؛ المخرج=بطاقة خلاف؛ مصدر المراجعة=فهرس رقمي؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1072: تفكيك المصطلح / علوم القرآن والتفسير

وحدة ممددة 1072: تفكيك المصطلح داخل علوم القرآن والتفسير. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال علوم القرآن والتفسير تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج قاموس مصطلحات قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال رسالة جامعية عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إسقاط القيد. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الرازي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=علوم القرآن والتفسير؛ العملية=تفكيك المصطلح؛ الخطر=إسقاط القيد؛ المخرج=قاموس مصطلحات؛ مصدر المراجعة=رسالة جامعية؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

المحور	السؤال	المخرج
اختبار الاعتراض	هل تغير هذه العملية فهم علوم القرآن والتفسير أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	رسم حجة
استحضار أقوال العلماء	هل تغير هذه العملية فهم علوم القرآن والتفسير أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	محكمة اعتراض
المقارنة بين المدارس	هل تغير هذه العملية فهم علوم القرآن والتفسير أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	ملخص فقري

ملحق ممدد 1073: تمييز مراتب اليقين / علوم الحديث والعلل

وحدة ممددة 1073: تمييز مراتب اليقين داخل علوم الحديث والعلل. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود

الجزم فيها. في مجال علوم الحديث والعلل تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب، فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج جدول أدلة قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال شرح موسع عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن تيمية: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=علوم الحديث والعلل؛ العملية=تمييز مراتب اليقين؛ الخطر=إهمال الطبعة؛ المخرج=جدول أدلة؛ مصدر المراجعة=شرح موسع؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1074: ربط السياق / أصول الفقه والقواعد

وحدة ممددة 1074: ربط السياق داخل أصول الفقه والقواعد. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال أصول الفقه والقواعد تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب، فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج ملخص فقري قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مخطوط محقق عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن القيم: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=أصول الفقه والقواعد؛ العملية=ربط السياق؛ الخطر=تقديم النتيجة على الدليل؛ المخرج=ملخص فقري؛ مصدر المراجعة=مخطوط محقق؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1075: تركيب المعنى / المقاصد والسياسة الشرعية

وحدة ممددة 1075: تركيب المعنى داخل المقاصد والسياسة الشرعية. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال المقاصد والسياسة الشرعية تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب، فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج برنامج بحث قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مقال محكم عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الشاطبي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=المقاصد والسياسة الشرعية؛ العملية=تركيب المعنى؛ الخطر=إهمال سبب التأليف؛ المخرج=برنامج بحث؛ مصدر المراجعة=مقال محكم؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1076: اختبار الاعتراض / العقيدة والكلام والفرق

وحدة ممددة 1076: اختبار الاعتراض داخل العقيدة والكلام والفرق. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال العقيدة والكلام والفرق تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج رسم حجة قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مختصر مدرسي عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إسقاط القيد. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن خلدون: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=العقيدة والكلام والفرق؛ العملية=اختبار الاعتراض؛ الخطر=إسقاط القيد؛ المخرج=رسم حجة؛ مصدر المراجعة=مختصر مدرسي؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

المحور	السؤال	المخرج
تقدير المآلات	هل تغير هذه العملية فهم العقيدة والكلام والفرق أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	قاموس مصطلحات
إنتاج أسئلة بحثية	هل تغير هذه العملية فهم العقيدة والكلام والفرق أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	مصفوفة مصادر
تحرير حدود العلم	هل تغير هذه العملية فهم العقيدة والكلام والفرق أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	نموذج تركيبي

ملحق ممدد 1077: المقارنة بين المدارس / السيرة والشمائل

وحدة ممددة 1077: المقارنة بين المدارس داخل السيرة والشمائل. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال السيرة والشمائل تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج مصفوفة مصادر قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال محاضرة علمية عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس السيوطي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=السيرة والشمائل؛ العملية=المقارنة بين المدارس؛ الخطر=إهمال الطبعة؛ المخرج=مصفوفة مصادر؛ مصدر المراجعة=محاضرة علمية؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1078: تقدير المآلات / التاريخ الإسلامي والسياسة

وحدة ممددة 1078: تقدير المآلات داخل التاريخ الإسلامي والسياسة. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال التاريخ الإسلامي والسياسة تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج سجل قيود قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال موسوعة عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس القرافي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=التاريخ الإسلامي والسياسة؛ العملية=تقدير المآلات؛ الخطر=تقديم النتيجة على الدليل؛ المخرج=سجل قيود؛ مصدر المراجعة=موسوعة؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1079: تحرير حدود العلم / التزكية والأخلاق

وحدة ممددة 1079: تحرير حدود العلم داخل التزكية والأخلاق. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال التزكية والأخلاق تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج قائمة إحالات قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال حاشية عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن عاشور: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=التزكية والأخلاق؛ العملية=تحرير حدود العلم؛ الخطر=إهمال سبب التأليف؛ المخرج=قائمة إحالات؛ مصدر المراجعة=حاشية؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1080: استخراج الأطروحة / الفقه المقارن والنوازل

وحدة ممددة 1080: استخراج الأطروحة داخل الفقه المقارن والنوازل. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الفقه المقارن والنوازل تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج خريطة مفاهيم قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال كتاب تأسيسي عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إسقاط القيد. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الشافعي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الفقه المقارن والنوازل؛ العملية=استخراج الأطروحة؛ الخطر=إسقاط القيد؛ المخرج=خريطة مفاهيم؛ مصدر المراجعة=كتاب تأسيسي؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

المحور	السؤال	المخرج
استخراج الأطروحة	هل تغير هذه العملية فهم الفقه المقارن والنوازل أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	خريطة مفاهيم
صيد التفصيل الفرعي	هل تغير هذه العملية فهم الفقه المقارن والنوازل أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	جدول أدلة
تفكيك المصطلح	هل تغير هذه العملية فهم الفقه المقارن والنوازل أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	سجل قيود

ملحق ممدد 1081: تفكيك المصطلح / اللغة والبيان

وحدة ممددة 1081: تفكيك المصطلح داخل اللغة والبيان. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال اللغة والبيان تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج محكمة اعتراض قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال فهرس رقمي عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الخطيب البغدادي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=اللغة والبيان؛ العملية=تفكيك المصطلح؛ الخطر=إهمال الطبعة؛ المخرج=محكمة اعتراض؛ مصدر المراجعة=فهرس رقمي؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1082: تمييز مراتب اليقين / الرجال والطبقات

وحدة ممددة 1082: تمييز مراتب اليقين داخل الرجال والطبقات. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الرجال والطبقات تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج نموذج تركيبي قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال رسالة جامعية عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن الصلاح: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الرجال والطبقات؛ العملية=تمييز مراتب اليقين؛ الخطر=تقديم النتيجة على الدليل؛ المخرج=نموذج تركيبي؛ مصدر المراجعة=رسالة جامعية؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1083: ربط السياق / الفتوى والتنزيل

وحدة ممددة 1083: ربط السياق داخل الفتوى والتنزيل. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الفتوى والتنزيل تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج بطاقة خلاف قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال شرح موسع عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس النووي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الفتوى والتنزيل؛ العملية=ربط السياق؛ الخطر=إهمال سبب التأليف؛ المخرج=بطاقة خلاف؛ مصدر المراجعة=شرح موسع؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1084: تركيب المعنى / الاقتصاد والاجتماع الإسلامي

وحدة ممددة 1084: تركيب المعنى داخل الاقتصاد والاجتماع الإسلامي. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الاقتصاد والاجتماع الإسلامي تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج قاموس مصطلحات قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مخطوط محقق عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إسقاط القيد. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن حجر: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الاقتصاد والاجتماع الإسلامي؛ العملية=تركيب المعنى؛ الخطر=إسقاط القيد؛ المخرج=قاموس مصطلحات؛ مصدر المراجعة=مخطوط محقق؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

المحور	السؤال	المخرج
تمييز مراتب اليقين	هل تغير هذه العملية فهم الاقتصاد والاجتماع الإسلامي أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	رسم حجة
رسم الخلاف	هل تغير هذه العملية فهم الاقتصاد والاجتماع الإسلامي أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	محكمة اعتراض
ربط السياق	هل تغير هذه العملية فهم الاقتصاد والاجتماع الإسلامي أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	ملخص فقري

ملاحق تشغيلية ممددة - الدفعة 3

هذه الدفعة تكمل قاعدة المعرفة بتفريعات تطبيقية تمنع اختزال الكتب الإسلامية العميقة إلى عناوين. كل وحدة مخصصة لتحويل التلخيص إلى عمل قابل للتدقيق والمراجعة.

ملحق ممدد 1085: اختبار الاعتراض / الفلسفة والمنطق

وحدة ممددة 1085: اختبار الاعتراض داخل الفلسفة والمنطق. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الفلسفة والمنطق تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج جدول أدلة قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مقال محكم عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الذهبي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الفلسفة والمنطق؛ العملية=اختبار الاعتراض؛ الخطر=إهمال الطبعة؛ المخرج=جدول أدلة؛ مصدر المراجعة=مقال محكم؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1086: المقارنة بين المدارس / الدراسات الرقمية

وحدة ممددة 1086: المقارنة بين المدارس داخل الدراسات الرقمية. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الدراسات الرقمية تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج ملخص فقري قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مختصر مدرسي عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الغزالي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الدراسات الرقمية؛ العملية=المقارنة بين المدارس؛ الخطر=تقديم النتيجة على الدليل؛ المخرج=ملخص فقري؛ مصدر المراجعة=مختصر مدرسي؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1087: تقدير المآلات / تحقيق التراث

وحدة ممددة 1087: تقدير المآلات داخل تحقيق التراث. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم

فيها. في مجال تحقيق التراث تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج برنامج بحث قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال محاضرة علمية عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الرازي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=تحقيق التراث؛ العملية=تقدير المآلات؛ الخطر=إهمال سبب التأليف؛ المخرج=برنامج بحث؛ مصدر المراجعة=محاضرة علمية؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1088: تحرير حدود العلم / علوم القرآن والتفسير

وحدة ممددة 1088: تحرير حدود العلم داخل علوم القرآن والتفسير. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال علوم القرآن والتفسير تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج رسم حجة قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال موسوعة عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إسقاط القيد. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن تيمية: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=علوم القرآن والتفسير؛ العملية=تحرير حدود العلم؛ الخطر=إسقاط القيد؛ المخرج=رسم حجة؛ مصدر المراجعة=موسوعة؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

المحور	السؤال	المخرج
تركيب المعنى	هل تغير هذه العملية فهم علوم القرآن والتفسير أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	قاموس مصطلحات
بناء الخريطة السببية	هل تغير هذه العملية فهم علوم القرآن والتفسير أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	مصفوفة مصادر
اختبار الاعتراض	هل تغير هذه العملية فهم علوم القرآن والتفسير أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	نموذج تركيبي

ملحق ممدد 1089: استخراج الأطروحة / علوم الحديث والعلل

وحدة ممددة 1089: استخراج الأطروحة داخل علوم الحديث والعلل. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال علوم الحديث والعلل تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج مصفوفة مصادر قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال حاشية عند الحاجة لا على سبيل

التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن القيم: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=علوم الحديث والعلل، العملية=استخراج الأطروحة، الخطر=إهمال الطبعة، المخرج=مصفوفة مصادر، مصدر المراجعة=حاشية، رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب، أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1090: تفكيك المصطلح / أصول الفقه والقواعد

وحدة ممددة 1090: تفكيك المصطلح داخل أصول الفقه والقواعد. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال أصول الفقه والقواعد تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج سجل قيود قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال كتاب تأسيسي عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الشاطبي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=أصول الفقه والقواعد، العملية=تفكيك المصطلح، الخطر=تقديم النتيجة على الدليل، المخرج=سجل قيود، مصدر المراجعة=كتاب تأسيسي، رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب، أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1091: تمييز مراتب اليقين / المقاصد والسياسة الشرعية

وحدة ممددة 1091: تمييز مراتب اليقين داخل المقاصد والسياسة الشرعية. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال المقاصد والسياسة الشرعية تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج قائمة إحالات قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال فهرس رقمي عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن خلدون: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=المقاصد والسياسة الشرعية، العملية=تمييز مراتب اليقين، الخطر=إهمال سبب التأليف، المخرج=قائمة إحالات، مصدر المراجعة=فهرس رقمي، رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب، أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1092: ربط السياق / العقيدة والكلام والفرق

وحدة ممددة 1092: ربط السياق داخل العقيدة والكلام والفرق. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال العقيدة والكلام والفرق تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج خريطة مفاهيم قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال رسالة جامعية عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إسقاط القيد. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس السيوطي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=العقيدة والكلام والفرق؛ العملية=ربط السياق؛ الخطر=إسقاط القيد؛ المخرج=خريطة مفاهيم؛ مصدر المراجعة=رسالة جامعية؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

المحور	السؤال	المخرج
المقارنة بين المدارس	هل تغير هذه العملية فهم العقيدة والكلام والفرق أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	خريطة مفاهيم
تحويل المسألة إلى نموذج	هل تغير هذه العملية فهم العقيدة والكلام والفرق أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	جدول أدلة
تقدير المآلات	هل تغير هذه العملية فهم العقيدة والكلام والفرق أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	سجل قيود

ملحق ممدد 1093: تركيب المعنى / السيرة والشمائل

وحدة ممددة 1093: تركيب المعنى داخل السيرة والشمائل. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال السيرة والشمائل تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج محكمة اعتراض قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال شرح موسع عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس القرافي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=السيرة والشمائل؛ العملية=تركيب المعنى؛ الخطر=إهمال الطبعة؛ المخرج=محكمة اعتراض؛ مصدر المراجعة=شرح موسع؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1094: اختبار الاعتراض / التاريخ الإسلامي والسياسة

وحدة ممددة 1094: اختبار الاعتراض داخل التاريخ الإسلامي والسياسة. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود

الجزم فيها. في مجال التاريخ الإسلامي والسياسة تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج نموذج تركيبي قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مخطوط محقق عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن عاشور: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=التاريخ الإسلامي والسياسة؛ العملية=اختبار الاعتراض؛ الخطر=تقديم النتيجة على الدليل؛ المخرج=نموذج تركيبي؛ مصدر المراجعة=مخطوط محقق؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1095: المقارنة بين المدارس / التزكية والأخلاق

وحدة ممددة 1095: المقارنة بين المدارس داخل التزكية والأخلاق. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال التزكية والأخلاق تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج بطاقة خلاف قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مقال محكم عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الشافعي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=التزكية والأخلاق؛ العملية=المقارنة بين المدارس؛ الخطر=إهمال سبب التأليف؛ المخرج=بطاقة خلاف؛ مصدر المراجعة=مقال محكم؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1096: تقدير المآلات / الفقه المقارن والنوازل

وحدة ممددة 1096: تقدير المآلات داخل الفقه المقارن والنوازل. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الفقه المقارن والنوازل تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج قاموس مصطلحات قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مختصر مدرسي عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إسقاط القيد. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الخطيب البغدادي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الفقه المقارن والنوازل؛ العملية=تقدير المآلات؛ الخطر=إسقاط القيد؛ المخرج=قاموس مصطلحات؛ مصدر المراجعة=مختصر مدرسي؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

المحور	السؤال	المخرج
تحرير حدود العلم	هل تغير هذه العملية فهم الفقه المقارن والنوازل أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	رسم حجة
محكمة الهدم	هل تغير هذه العملية فهم الفقه المقارن والنوازل أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	محكمة اعتراض
استخراج الأطروحة	هل تغير هذه العملية فهم الفقه المقارن والنوازل أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	ملخص فقري

ملحق ممدد 1097: تحرير حدود العلم / اللغة والبيان

وحدة ممددة 1097: تحرير حدود العلم داخل اللغة والبيان. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال اللغة والبيان تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج جدول أدلة قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال محاضرة علمية عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن الصلاح: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=اللغة والبيان؛ العملية=تحرير حدود العلم؛ الخطر=إهمال الطبعة؛ المخرج=جدول أدلة؛ مصدر المراجعة=محاضرة علمية؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1098: استخراج الأطروحة / الرجال والطبقات

وحدة ممددة 1098: استخراج الأطروحة داخل الرجال والطبقات. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الرجال والطبقات تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج ملخص فقري قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال موسوعة عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس النووي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الرجال والطبقات؛ العملية=استخراج الأطروحة؛ الخطر=تقديم النتيجة على الدليل؛ المخرج=ملخص فقري؛ مصدر المراجعة=موسوعة؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1099: تفكيك المصطلح / الفتوى والتنزيل

وحدة ممددة 1099: تفكيك المصطلح داخل الفتوى والتنزيل. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الفتوى والتنزيل تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج برنامج بحث قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال حاشية عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن حجر: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الفتوى والتنزيل؛ العملية=تفكيك المصطلح؛ الخطر=إهمال سبب التأليف؛ المخرج=برنامج بحث؛ مصدر المراجعة=حاشية؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1100: تمييز مراتب اليقين / الاقتصاد والاجتماع الإسلامي

وحدة ممددة 1100: تمييز مراتب اليقين داخل الاقتصاد والاجتماع الإسلامي. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الاقتصاد والاجتماع الإسلامي تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج رسم حجة قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال كتاب تأسيسي عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إسقاط القيد. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الذهبي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الاقتصاد والاجتماع الإسلامي؛ العملية=تمييز مراتب اليقين؛ الخطر=إسقاط القيد؛ المخرج=رسم حجة؛ مصدر المراجعة=كتاب تأسيسي؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

المحور	السؤال	المخرج
تفكيك المصطلح	هل تغير هذه العملية فهم الاقتصاد والاجتماع الإسلامي أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	قاموس مصطلحات
تعقب الدليل	هل تغير هذه العملية فهم الاقتصاد والاجتماع الإسلامي أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	مصفوفة مصادر
تمييز مراتب اليقين	هل تغير هذه العملية فهم الاقتصاد والاجتماع الإسلامي أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	نموذج تركيبي

ملحق ممدد 1101: ربط السياق / الفلسفة والمنطق

وحدة ممددة 1101: ربط السياق داخل الفلسفة والمنطق. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم

فيها. في مجال الفلسفة والمنطق تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج مصفوفة مصادر قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال فهرس رقمي عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الغزالي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الفلسفة والمنطق؛ العملية=ربط السياق؛ الخطر=إهمال الطبعة؛ المخرج=مصفوفة مصادر؛ مصدر المراجعة=فهرس رقمي؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1102: تركيب المعنى / الدراسات الرقمية

وحدة ممددة 1102: تركيب المعنى داخل الدراسات الرقمية. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الدراسات الرقمية تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج سجل قيود قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال رسالة جامعية عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الرازي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الدراسات الرقمية؛ العملية=تركيب المعنى؛ الخطر=تقديم النتيجة على الدليل؛ المخرج=سجل قيود؛ مصدر المراجعة=رسالة جامعية؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1103: اختبار الاعتراض / تحقيق التراث

وحدة ممددة 1103: اختبار الاعتراض داخل تحقيق التراث. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال تحقيق التراث تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج قائمة إحالات قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال شرح موسع عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن تيمية: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=تحقيق التراث؛ العملية=اختبار الاعتراض؛ الخطر=إهمال سبب التأليف؛ المخرج=قائمة إحالات؛ مصدر المراجعة=شرح موسع؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1104: المقارنة بين المدارس / علوم القرآن والتفسير

وحدة ممددة 1104: المقارنة بين المدارس داخل علوم القرآن والتفسير. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال علوم القرآن والتفسير تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج خريطة مفاهيم قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مخطوط محقق عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إسقاط القيد. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن القيم: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=علوم القرآن والتفسير؛ العملية=المقارنة بين المدارس؛ الخطر=إسقاط القيد؛ المخرج=خريطة مفاهيم؛ مصدر المراجعة=مخطوط محقق؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

المحور	السؤال	المخرج
ربط السياق	هل تغير هذه العملية فهم علوم القرآن والتفسير أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	خريطة مفاهيم
كشف الفرضية الخفية	هل تغير هذه العملية فهم علوم القرآن والتفسير أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	جدول أدلة
تركيب المعنى	هل تغير هذه العملية فهم علوم القرآن والتفسير أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	سجل قيود

ملحق ممدد 1105: تقدير المآلات / علوم الحديث والعلل

وحدة ممددة 1105: تقدير المآلات داخل علوم الحديث والعلل. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال علوم الحديث والعلل تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج محكمة اعتراض قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مقال محكم عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الشاطبي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=علوم الحديث والعلل؛ العملية=تقدير المآلات؛ الخطر=إهمال الطبعة؛ المخرج=محكمة اعتراض؛ مصدر المراجعة=مقال محكم؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1106: تحرير حدود العلم / أصول الفقه والقواعد

وحدة ممددة 1106: تحرير حدود العلم داخل أصول الفقه والقواعد. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال أصول الفقه والقواعد تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج نموذج تركيبي قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مختصر مدرسي عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن خلدون: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=أصول الفقه والقواعد؛ العملية=تحرير حدود العلم؛ الخطر=تقديم النتيجة على الدليل؛ المخرج=نموذج تركيبي؛ مصدر المراجعة=مختصر مدرسي؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1107: استخراج الأطروحة / المقاصد والسياسة الشرعية

وحدة ممددة 1107: استخراج الأطروحة داخل المقاصد والسياسة الشرعية. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال المقاصد والسياسة الشرعية تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج بطاقة خلاف قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال محاضرة علمية عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس السيوطي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=المقاصد والسياسة الشرعية؛ العملية=استخراج الأطروحة؛ الخطر=إهمال سبب التأليف؛ المخرج=بطاقة خلاف؛ مصدر المراجعة=محاضرة علمية؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1108: تفكيك المصطلح / العقيدة والكلام والفرق

وحدة ممددة 1108: تفكيك المصطلح داخل العقيدة والكلام والفرق. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال العقيدة والكلام والفرق تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج قاموس مصطلحات قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال موسوعة عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إسقاط القيد. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس القرافي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=العقيدة والكلام والفرق؛ العملية=تفكيك المصطلح؛ الخطر=إسقاط القيد؛ المخرج=قاموس مصطلحات؛ مصدر المراجعة=موسوعة؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

المحور	السؤال	المخرج
اختبار الاعتراض	هل تغير هذه العملية فهم العقيدة والكلام والفرق أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	رسم حجة
استحضار أقوال العلماء	هل تغير هذه العملية فهم العقيدة والكلام والفرق أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	محكمة اعتراض
المقارنة بين المدارس	هل تغير هذه العملية فهم العقيدة والكلام والفرق أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	ملخص فقري

ملحق ممدد 1109: تمييز مراتب اليقين / السيرة والشمائل

وحدة ممددة 1109: تمييز مراتب اليقين داخل السيرة والشمائل. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال السيرة والشمائل تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج جدول أدلة قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال حاشية عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن عاشور: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=السيرة والشمائل؛ العملية=تمييز مراتب اليقين؛ الخطر=إهمال الطبعة؛ المخرج=جدول أدلة؛ مصدر المراجعة=حاشية؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1110: ربط السياق / التاريخ الإسلامي والسياسة

وحدة ممددة 1110: ربط السياق داخل التاريخ الإسلامي والسياسة. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال التاريخ الإسلامي والسياسة تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج ملخص فقري قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال كتاب تأسيسي عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الشافعي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=التاريخ الإسلامي والسياسة؛ العملية=ربط السياق؛ الخطر=تقديم النتيجة على الدليل؛ المخرج=ملخص فقري؛ مصدر المراجعة=كتاب تأسيسي؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1111: تركيب المعنى / التزكية والأخلاق

وحدة ممددة 1111: تركيب المعنى داخل التزكية والأخلاق. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال التزكية والأخلاق تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج برنامج بحث قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال فهرس رقمي عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الخطيب البغدادي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=التزكية والأخلاق؛ العملية=تركيب المعنى؛ الخطر=إهمال سبب التأليف؛ المخرج=برنامج بحث؛ مصدر المراجعة=فهرس رقمي؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1112: اختبار الاعتراض / الفقه المقارن والنوازل

وحدة ممددة 1112: اختبار الاعتراض داخل الفقه المقارن والنوازل. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الفقه المقارن والنوازل تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج رسم حجة قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال رسالة جامعية عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إسقاط القيد. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن الصلاح: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الفقه المقارن والنوازل؛ العملية=اختبار الاعتراض؛ الخطر=إسقاط القيد؛ المخرج=رسم حجة؛ مصدر المراجعة=رسالة جامعية؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

المحور	السؤال	المخرج
تقدير المآلات	هل تغير هذه العملية فهم الفقه المقارن والنوازل أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	قاموس مصطلحات
إنتاج أسئلة بحثية	هل تغير هذه العملية فهم الفقه المقارن والنوازل أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	مصفوفة مصادر
تحرير حدود العلم	هل تغير هذه العملية فهم الفقه المقارن والنوازل أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	نموذج تركيبي

ملحق ممدد 1113: المقارنة بين المدارس / اللغة والبيان

وحدة ممددة 1113: المقارنة بين المدارس داخل اللغة والبيان. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال اللغة والبيان تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج مصفوفة مصادر قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال شرح موسع عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس النووي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=اللغة والبيان؛ العملية=المقارنة بين المدارس؛ الخطر=إهمال الطبعة؛ المخرج=مصفوفة مصادر؛ مصدر المراجعة=شرح موسع؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1114: تقدير المآلات / الرجال والطبقات

وحدة ممددة 1114: تقدير المآلات داخل الرجال والطبقات. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الرجال والطبقات تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج سجل قيود قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مخطوط محقق عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن حجر: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الرجال والطبقات؛ العملية=تقدير المآلات؛ الخطر=تقديم النتيجة على الدليل؛ المخرج=سجل قيود؛ مصدر المراجعة=مخطوط محقق؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1115: تحرير حدود العلم / الفتوى والتنزيل

وحدة ممددة 1115: تحرير حدود العلم داخل الفتوى والتنزيل. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الفتوى والتنزيل تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج قائمة إحالات قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مقال محكم عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الذهبي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الفتوى والتنزيل؛ العملية=تحرير حدود العلم؛ الخطر=إهمال سبب التأليف؛ المخرج=قائمة إحالات؛ مصدر المراجعة=مقال محكم؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1116: استخراج الأطروحة / الاقتصاد والاجتماع الإسلامي

وحدة ممددة 1116: استخراج الأطروحة داخل الاقتصاد والاجتماع الإسلامي. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الاقتصاد والاجتماع الإسلامي تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج خريطة مفاهيم قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مختصر مدرسي عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إسقاط القيد. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الغزالي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الاقتصاد والاجتماع الإسلامي؛ العملية=استخراج الأطروحة؛ الخطر=إسقاط القيد؛ المخرج=خريطة مفاهيم؛ مصدر المراجعة=مختصر مدرسي؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

المحور	السؤال	المخرج
استخراج الأطروحة	هل تغير هذه العملية فهم الاقتصاد والاجتماع الإسلامي أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	خريطة مفاهيم
صيد التفصيل الفرعي	هل تغير هذه العملية فهم الاقتصاد والاجتماع الإسلامي أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	جدول أدلة
تفكيك المصطلح	هل تغير هذه العملية فهم الاقتصاد والاجتماع الإسلامي أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	سجل قيود

ملحق ممدد 1117: تفكيك المصطلح / الفلسفة والمنطق

وحدة ممددة 1117: تفكيك المصطلح داخل الفلسفة والمنطق. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الفلسفة والمنطق تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج محكمة اعتراض قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال محاضرة علمية عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الرازي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الفلسفة والمنطق، العملية=تفكيك المصطلح، الخطر=إهمال الطبعة، المخرج=محكمة اعتراض، مصدر المراجعة=محاضرة علمية، رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب، أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1118: تمييز مراتب اليقين / الدراسات الرقمية

وحدة ممددة 1118: تمييز مراتب اليقين داخل الدراسات الرقمية. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الدراسات الرقمية تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج نموذج تركيبي قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال موسوعة عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن تيمية: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الدراسات الرقمية، العملية=تمييز مراتب اليقين، الخطر=تقديم النتيجة على الدليل، المخرج=نموذج تركيبي، مصدر المراجعة=موسوعة، رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب، أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1119: ربط السياق / تحقيق التراث

وحدة ممددة 1119: ربط السياق داخل تحقيق التراث. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال تحقيق التراث تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج بطاقة خلاف قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال حاشية عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن القيم: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=تحقيق التراث، العملية=ربط السياق، الخطر=إهمال سبب التأليف، المخرج=بطاقة خلاف، مصدر المراجعة=حاشية، رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب، أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1120: تركيب المعنى / علوم القرآن والتفسير

وحدة ممددة 1120: تركيب المعنى داخل علوم القرآن والتفسير. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال علوم القرآن والتفسير تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج قاموس مصطلحات قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال كتاب تأسيسي عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إسقاط القيد. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الشاطبي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=علوم القرآن والتفسير؛ العملية=تركيب المعنى؛ الخطر=إسقاط القيد؛ المخرج=قاموس مصطلحات؛ مصدر المراجعة=كتاب تأسيسي؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

المحور	السؤال	المخرج
تمييز مراتب اليقين	هل تغير هذه العملية فهم علوم القرآن والتفسير أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	رسم حجة
رسم الخلاف	هل تغير هذه العملية فهم علوم القرآن والتفسير أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	محكمة اعتراض
ربط السياق	هل تغير هذه العملية فهم علوم القرآن والتفسير أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	ملخص فقري

ملحق ممدد 1121: اختبار الاعتراض / علوم الحديث والعلل

وحدة ممددة 1121: اختبار الاعتراض داخل علوم الحديث والعلل. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال علوم الحديث والعلل تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج جدول أدلة قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال فهرس رقمي عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن خلدون: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=علوم الحديث والعلل؛ العملية=اختبار الاعتراض؛ الخطر=إهمال الطبعة؛ المخرج=جدول أدلة؛ مصدر المراجعة=فهرس رقمي؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1122: المقارنة بين المدارس / أصول الفقه والقواعد

وحدة ممددة 1122: المقارنة بين المدارس داخل أصول الفقه والقواعد. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال أصول الفقه والقواعد تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج ملخص فقري قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال رسالة جامعية عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس السيوطي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=أصول الفقه والقواعد؛ العملية=المقارنة بين المدارس؛ الخطر=تقديم النتيجة على الدليل؛ المخرج=ملخص فقري؛ مصدر المراجعة=رسالة جامعية؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1123: تقدير المآلات / المقاصد والسياسة الشرعية

وحدة ممددة 1123: تقدير المآلات داخل المقاصد والسياسة الشرعية. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال المقاصد والسياسة الشرعية تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج برنامج بحث قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال شرح موسع عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس القرافي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=المقاصد والسياسة الشرعية؛ العملية=تقدير المآلات؛ الخطر=إهمال سبب التأليف؛ المخرج=برنامج بحث؛ مصدر المراجعة=شرح موسع؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1124: تحرير حدود العلم / العقيدة والكلام والفرق

وحدة ممددة 1124: تحرير حدود العلم داخل العقيدة والكلام والفرق. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال العقيدة والكلام والفرق تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج رسم حجة قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مخطوط محقق عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إسقاط القيد. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن عاشور: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=العقيدة والكلام والفرق؛ العملية=تحرير حدود العلم؛ الخطر=إسقاط القيد؛ المخرج=رسم حجة؛ مصدر المراجعة=مخطوط محقق؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

المحور	السؤال	المخرج
تركيب المعنى	هل تغير هذه العملية فهم العقيدة والكلام والفرق أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	قاموس مصطلحات

بناء الخريطة السببية	هل تغير هذه العملية فهم العقيدة والكلام والفرق أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	مصفوفة مصادر
اختبار الاعتراض	هل تغير هذه العملية فهم العقيدة والكلام والفرق أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	نموذج تركيبي

ملحق ممدد 1125: استخراج الأطروحة / السيرة والشمائل

وحدة ممددة 1125: استخراج الأطروحة داخل السيرة والشمائل. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال السيرة والشمائل تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج مصفوفة مصادر قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مقال محكم عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الشافعي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=السيرة والشمائل؛ العملية=استخراج الأطروحة؛ الخطر=إهمال الطبعة؛ المخرج=مصفوفة مصادر؛ مصدر المراجعة=مقال محكم؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1126: تفكيك المصطلح / التاريخ الإسلامي والسياسة

وحدة ممددة 1126: تفكيك المصطلح داخل التاريخ الإسلامي والسياسة. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال التاريخ الإسلامي والسياسة تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج سجل قيود قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مختصر مدرسي عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الخطيب البغدادي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=التاريخ الإسلامي والسياسة؛ العملية=تفكيك المصطلح؛ الخطر=تقديم النتيجة على الدليل؛ المخرج=سجل قيود؛ مصدر المراجعة=مختصر مدرسي؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملاحق تشغيلية ممددة - الدفعة 4

هذه الدفعة تكمل قاعدة المعرفة بتفريعات تطبيقية تمنع اختزال الكتب الإسلامية العميقة إلى عناوين. كل وحدة مخصصة لتحويل التلخيص إلى عمل قابل للتدقيق والمراجعة.

ملحق ممدد 1127: تمييز مراتب اليقين / التزكية والأخلاق

وحدة ممددة 1127: تمييز مراتب اليقين داخل التزكية والأخلاق. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال التزكية والأخلاق تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج قائمة إحالات قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال محاضرة علمية عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن الصلاح: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=التزكية والأخلاق؛ العملية=تمييز مراتب اليقين؛ الخطر=إهمال سبب التأليف؛ المخرج=قائمة إحالات؛ مصدر المراجعة=محاضرة علمية؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1128: ربط السياق / الفقه المقارن والنوازل

وحدة ممددة 1128: ربط السياق داخل الفقه المقارن والنوازل. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الفقه المقارن والنوازل تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج خريطة مفاهيم قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال موسوعة عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إسقاط القيد. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس النووي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الفقه المقارن والنوازل؛ العملية=ربط السياق؛ الخطر=إسقاط القيد؛ المخرج=خريطة مفاهيم؛ مصدر المراجعة=موسوعة؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

المحور	السؤال	المخرج
المقارنة بين المدارس	هل تغير هذه العملية فهم الفقه المقارن والنوازل أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	خريطة مفاهيم
تحويل المسألة إلى نموذج	هل تغير هذه العملية فهم الفقه المقارن والنوازل أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	جدول أدلة

تقدير المآلات	هل تغير هذه العملية فهم الفقه المقارن والنوازل أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	سجل قيود

ملحق ممدد 1129: تركيب المعنى / اللغة والبيان

وحدة ممددة 1129: تركيب المعنى داخل اللغة والبيان. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال اللغة والبيان تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج محكمة اعتراض قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال حاشية عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن حجر: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=اللغة والبيان؛ العملية=تركيب المعنى؛ الخطر=إهمال الطبعة؛ المخرج=محكمة اعتراض؛ مصدر المراجعة=حاشية؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1130: اختبار الاعتراض / الرجال والطبقات

وحدة ممددة 1130: اختبار الاعتراض داخل الرجال والطبقات. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الرجال والطبقات تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج نموذج تركيبي قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال كتاب تأسيسي عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الذهبي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الرجال والطبقات؛ العملية=اختبار الاعتراض؛ الخطر=تقديم النتيجة على الدليل؛ المخرج=نموذج تركيبي؛ مصدر المراجعة=كتاب تأسيسي؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1131: المقارنة بين المدارس / الفتوى والتنزيل

وحدة ممددة 1131: المقارنة بين المدارس داخل الفتوى والتنزيل. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الفتوى والتنزيل تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج بطاقة خلاف قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال فهرس رقمي عند الحاجة لا على

سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الغزالي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الفتوى والتنزيل؛ العملية=المقارنة بين المدارس؛ الخطر=إهمال سبب التأليف؛ المخرج=بطاقة خلاف؛ مصدر المراجعة=فهرس رقمي؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1132: تقدير المآلات / الاقتصاد والاجتماع الإسلامي

وحدة ممددة 1132: تقدير المآلات داخل الاقتصاد والاجتماع الإسلامي. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الاقتصاد والاجتماع الإسلامي تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج قاموس مصطلحات قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال رسالة جامعية عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إسقاط القيد. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الرازي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الاقتصاد والاجتماع الإسلامي؛ العملية=تقدير المآلات؛ الخطر=إسقاط القيد؛ المخرج=قاموس مصطلحات؛ مصدر المراجعة=رسالة جامعية؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

المحور	السؤال	المخرج
تحرير حدود العلم	هل تغير هذه العملية فهم الاقتصاد والاجتماع الإسلامي أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	رسم حجة
محكمة الهدم	هل تغير هذه العملية فهم الاقتصاد والاجتماع الإسلامي أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	محكمة اعتراض
استخراج الأطروحة	هل تغير هذه العملية فهم الاقتصاد والاجتماع الإسلامي أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	ملخص فقري

ملحق ممدد 1133: تحرير حدود العلم / الفلسفة والمنطق

وحدة ممددة 1133: تحرير حدود العلم داخل الفلسفة والمنطق. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الفلسفة والمنطق تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج جدول أدلة قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال شرح موسع عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن

يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن تيمية: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الفلسفة والمنطق؛ العملية=تحرير حدود العلم؛ الخطر=إهمال الطبعة؛ المخرج=جدول أدلة؛ مصدر المراجعة=شرح موسع؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1134: استخراج الأطروحة / الدراسات الرقمية

وحدة ممددة 1134: استخراج الأطروحة داخل الدراسات الرقمية. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الدراسات الرقمية تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج ملخص فقري قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مخطوط محقق عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن القيم: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الدراسات الرقمية؛ العملية=استخراج الأطروحة؛ الخطر=تقديم النتيجة على الدليل؛ المخرج=ملخص فقري؛ مصدر المراجعة=مخطوط محقق؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1135: تفكيك المصطلح / تحقيق التراث

وحدة ممددة 1135: تفكيك المصطلح داخل تحقيق التراث. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال تحقيق التراث تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج برنامج بحث قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مقال محكم عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الشاطبي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=تحقيق التراث؛ العملية=تفكيك المصطلح؛ الخطر=إهمال سبب التأليف؛ المخرج=برنامج بحث؛ مصدر المراجعة=مقال محكم؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1136: تمييز مراتب اليقين / علوم القرآن والتفسير

وحدة ممددة 1136: تمييز مراتب اليقين داخل علوم القرآن والتفسير. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود

الجزم فيها. في مجال علوم القرآن والتفسير تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج رسم حجة قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مختصر مدرسي عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إسقاط القيد. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن خلدون: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=علوم القرآن والتفسير؛ العملية=تمييز مراتب اليقين؛ الخطر=إسقاط القيد؛ المخرج=رسم حجة؛ مصدر المراجعة=مختصر مدرسي؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

المحور	السؤال	المخرج
تفكيك المصطلح	هل تغير هذه العملية فهم علوم القرآن والتفسير أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	قاموس مصطلحات
تعقب الدليل	هل تغير هذه العملية فهم علوم القرآن والتفسير أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	مصفوفة مصادر
تمييز مراتب اليقين	هل تغير هذه العملية فهم علوم القرآن والتفسير أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	نموذج تركيبي

ملحق ممدد 1137: ربط السياق / علوم الحديث والعلل

وحدة ممددة 1137: ربط السياق داخل علوم الحديث والعلل. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال علوم الحديث والعلل تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج مصفوفة مصادر قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال محاضرة علمية عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس السيوطي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=علوم الحديث والعلل؛ العملية=ربط السياق؛ الخطر=إهمال الطبعة؛ المخرج=مصفوفة مصادر؛ مصدر المراجعة=محاضرة علمية؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1138: تركيب المعنى / أصول الفقه والقواعد

وحدة ممددة 1138: تركيب المعنى داخل أصول الفقه والقواعد. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال أصول الفقه والقواعد تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج سجل قيود قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال موسوعة عند الحاجة لا على سبيل

التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس القرافي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=أصول الفقه والقواعد؛ العملية=تركيب المعنى؛ الخطر=تقديم النتيجة على الدليل؛ المخرج=سجل قيود؛ مصدر المراجعة=موسوعة؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1139: اختبار الاعتراض / المقاصد والسياسة الشرعية

وحدة ممددة 1139: اختبار الاعتراض داخل المقاصد والسياسة الشرعية. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال المقاصد والسياسة الشرعية تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج قائمة إحالات قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال حاشية عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن عاشور: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=المقاصد والسياسة الشرعية؛ العملية=اختبار الاعتراض؛ الخطر=إهمال سبب التأليف؛ المخرج=قائمة إحالات؛ مصدر المراجعة=حاشية؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1140: المقارنة بين المدارس / العقيدة والكلام والفرق

وحدة ممددة 1140: المقارنة بين المدارس داخل العقيدة والكلام والفرق. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال العقيدة والكلام والفرق تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج خريطة مفاهيم قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال كتاب تأسيسي عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إسقاط القيد. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الشافعي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=العقيدة والكلام والفرق؛ العملية=المقارنة بين المدارس؛ الخطر=إسقاط القيد؛ المخرج=خريطة مفاهيم؛ مصدر المراجعة=كتاب تأسيسي؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

المحور	السؤال	المخرج
ربط السياق	هل تغير هذه العملية فهم العقيدة والكلام والفرق أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	خريطة مفاهيم
كشف الفرضية الخفية	هل تغير هذه العملية فهم العقيدة والكلام والفرق أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	جدول أدلة
تركيب المعنى	هل تغير هذه العملية فهم العقيدة والكلام والفرق أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	سجل قيود

ملحق ممدد 1141: تقدير المآلات / السيرة والشمائل

وحدة ممددة 1141: تقدير المآلات داخل السيرة والشمائل. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال السيرة والشمائل تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج محكمة اعتراض قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال فهرس رقمي عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الخطيب البغدادي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=السيرة والشمائل؛ العملية=تقدير المآلات؛ الخطر=إهمال الطبعة؛ المخرج=محكمة اعتراض؛ مصدر المراجعة=فهرس رقمي؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1142: تحرير حدود العلم / التاريخ الإسلامي والسياسة

وحدة ممددة 1142: تحرير حدود العلم داخل التاريخ الإسلامي والسياسة. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال التاريخ الإسلامي والسياسة تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج نموذج تركيبي قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال رسالة جامعية عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن الصلاح: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=التاريخ الإسلامي والسياسة؛ العملية=تحرير حدود العلم؛ الخطر=تقديم النتيجة على الدليل؛ المخرج=نموذج تركيبي؛ مصدر المراجعة=رسالة جامعية؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1143: استخراج الأطروحة / التزكية والأخلاق

وحدة ممددة 1143: استخراج الأطروحة داخل التزكية والأخلاق. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود

الجزم فيها. في مجال التزكية والأخلاق تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج بطاقة خلاف قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال شرح موسع عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس النووي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=التزكية والأخلاق؛ العملية=استخراج الأطروحة؛ الخطر=إهمال سبب التأليف؛ المخرج=بطاقة خلاف؛ مصدر المراجعة=شرح موسع؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1144: تفكيك المصطلح / الفقه المقارن والنوازل

وحدة ممددة 1144: تفكيك المصطلح داخل الفقه المقارن والنوازل. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الفقه المقارن والنوازل تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج قاموس مصطلحات قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مخطوط محقق عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إسقاط القيد. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن حجر: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الفقه المقارن والنوازل؛ العملية=تفكيك المصطلح؛ الخطر=إسقاط القيد؛ المخرج=قاموس مصطلحات؛ مصدر المراجعة=مخطوط محقق؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

المحور	السؤال	المخرج
اختبار الاعتراض	هل تغير هذه العملية فهم الفقه المقارن والنوازل أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	رسم حجة
استحضار أقوال العلماء	هل تغير هذه العملية فهم الفقه المقارن والنوازل أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	محكمة اعتراض
المقارنة بين المدارس	هل تغير هذه العملية فهم الفقه المقارن والنوازل أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	ملخص فقري

ملحق ممدد 1145: تمييز مراتب اليقين / اللغة والبيان

وحدة ممددة 1145: تمييز مراتب اليقين داخل اللغة والبيان. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال اللغة والبيان تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج جدول أدلة قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مقال محكم عند الحاجة لا على

سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الذهبي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=اللغة والبيان؛ العملية=تمييز مراتب اليقين؛ الخطر=إهمال الطبعة؛ المخرج=جدول أدلة؛ مصدر المراجعة=مقال محكم؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1146: ربط السياق / الرجال والطبقات

وحدة ممددة 1146: ربط السياق داخل الرجال والطبقات. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الرجال والطبقات تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج ملخص فقري قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مختصر مدرسي عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الغزالي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الرجال والطبقات؛ العملية=ربط السياق؛ الخطر=تقديم النتيجة على الدليل؛ المخرج=ملخص فقري؛ مصدر المراجعة=مختصر مدرسي؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1147: تركيب المعنى / الفتوى والتنزيل

وحدة ممددة 1147: تركيب المعنى داخل الفتوى والتنزيل. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الفتوى والتنزيل تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج برنامج بحث قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال محاضرة علمية عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الرازي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الفتوى والتنزيل؛ العملية=تركيب المعنى؛ الخطر=إهمال سبب التأليف؛ المخرج=برنامج بحث؛ مصدر المراجعة=محاضرة علمية؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1148: اختبار الاعتراض / الاقتصاد والاجتماع الإسلامي

وحدة ممددة 1148: اختبار الاعتراض داخل الاقتصاد والاجتماع الإسلامي. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الاقتصاد والاجتماع الإسلامي تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج رسم حجة قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال موسوعة عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إسقاط القيد. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن تيمية: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الاقتصاد والاجتماع الإسلامي؛ العملية=اختبار الاعتراض؛ الخطر=إسقاط القيد؛ المخرج=رسم حجة؛ مصدر المراجعة=موسوعة؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

المحور	السؤال	المخرج
تقدير المآلات	هل تغير هذه العملية فهم الاقتصاد والاجتماع الإسلامي أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	قاموس مصطلحات
إنتاج أسئلة بحثية	هل تغير هذه العملية فهم الاقتصاد والاجتماع الإسلامي أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	مصفوفة مصادر
تحرير حدود العلم	هل تغير هذه العملية فهم الاقتصاد والاجتماع الإسلامي أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	نموذج تركيبي

ملحق ممدد 1149: المقارنة بين المدارس / الفلسفة والمنطق

وحدة ممددة 1149: المقارنة بين المدارس داخل الفلسفة والمنطق. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الفلسفة والمنطق تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج مصفوفة مصادر قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال حاشية عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن القيم: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الفلسفة والمنطق؛ العملية=المقارنة بين المدارس؛ الخطر=إهمال الطبعة؛ المخرج=مصفوفة مصادر؛ مصدر المراجعة=حاشية؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1150: تقدير المآلات / الدراسات الرقمية

وحدة ممددة 1150: تقدير المآلات داخل الدراسات الرقمية. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم

فيها. في مجال الدراسات الرقمية تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج سجل قيود قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال كتاب تأسيسي عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الشاطبي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الدراسات الرقمية؛ العملية=تقدير المآلات؛ الخطر=تقديم النتيجة على الدليل؛ المخرج=سجل قيود؛ مصدر المراجعة=كتاب تأسيسي؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1151: تحرير حدود العلم / تحقيق التراث

وحدة ممددة 1151: تحرير حدود العلم داخل تحقيق التراث. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال تحقيق التراث تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج قائمة إحالات قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال فهرس رقمي عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن خلدون: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=تحقيق التراث؛ العملية=تحرير حدود العلم؛ الخطر=إهمال سبب التأليف؛ المخرج=قائمة إحالات؛ مصدر المراجعة=فهرس رقمي؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1152: استخراج الأطروحة / علوم القرآن والتفسير

وحدة ممددة 1152: استخراج الأطروحة داخل علوم القرآن والتفسير. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال علوم القرآن والتفسير تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج خريطة مفاهيم قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال رسالة جامعية عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إسقاط القيد. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس السيوطي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=علوم القرآن والتفسير؛ العملية=استخراج الأطروحة؛ الخطر=إسقاط القيد؛ المخرج=خريطة مفاهيم؛ مصدر المراجعة=رسالة جامعية؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

المحور	السؤال	المخرج
استخراج الأطروحة	هل تغير هذه العملية فهم علوم القرآن والتفسير أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	خريطة مفاهيم
صيد التفصيل الفرعي	هل تغير هذه العملية فهم علوم القرآن والتفسير أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	جدول أدلة
تفكيك المصطلح	هل تغير هذه العملية فهم علوم القرآن والتفسير أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	سجل قيود

ملحق ممدد 1153: تفكيك المصطلح / علوم الحديث والعلل

وحدة ممددة 1153: تفكيك المصطلح داخل علوم الحديث والعلل. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال علوم الحديث والعلل تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج محكمة اعتراض قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال شرح موسع عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس القرافي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=علوم الحديث والعلل؛ العملية=تفكيك المصطلح؛ الخطر=إهمال الطبعة؛ المخرج=محكمة اعتراض؛ مصدر المراجعة=شرح موسع؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1154: تمييز مراتب اليقين / أصول الفقه والقواعد

وحدة ممددة 1154: تمييز مراتب اليقين داخل أصول الفقه والقواعد. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال أصول الفقه والقواعد تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج نموذج تركيبي قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مخطوط محقق عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن عاشور: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=أصول الفقه والقواعد؛ العملية=تمييز مراتب اليقين؛ الخطر=تقديم النتيجة على الدليل؛ المخرج=نموذج تركيبي؛ مصدر المراجعة=مخطوط محقق؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1155: ربط السياق / المقاصد والسياسة الشرعية

وحدة ممددة 1155: ربط السياق داخل المقاصد والسياسة الشرعية. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال المقاصد والسياسة الشرعية تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج بطاقة خلاف قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مقال محكم عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الشافعي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=المقاصد والسياسة الشرعية؛ العملية=ربط السياق؛ الخطر=إهمال سبب التأليف؛ المخرج=بطاقة خلاف؛ مصدر المراجعة=مقال محكم؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1156: تركيب المعنى / العقيدة والكلام والفرق

وحدة ممددة 1156: تركيب المعنى داخل العقيدة والكلام والفرق. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال العقيدة والكلام والفرق تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج قاموس مصطلحات قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مختصر مدرسي عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إسقاط القيد. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الخطيب البغدادي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=العقيدة والكلام والفرق؛ العملية=تركيب المعنى؛ الخطر=إسقاط القيد؛ المخرج=قاموس مصطلحات؛ مصدر المراجعة=مختصر مدرسي؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

المحور	السؤال	المخرج
تمييز مراتب اليقين	هل تغير هذه العملية فهم العقيدة والكلام والفرق أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	رسم حجة
رسم الخلاف	هل تغير هذه العملية فهم العقيدة والكلام والفرق أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	محكمة اعتراض
ربط السياق	هل تغير هذه العملية فهم العقيدة والكلام والفرق أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	ملخص فقري

ملحق ممدد 1157: اختبار الاعتراض / السيرة والشمائل

وحدة ممددة 1157: اختبار الاعتراض داخل السيرة والشمائل. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم

فيها. في مجال السيرة والشمائل تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج جدول أدلة قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال محاضرة علمية عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن الصلاح: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=السيرة والشمائل؛ العملية=اختبار الاعتراض؛ الخطر=إهمال الطبعة؛ المخرج=جدول أدلة؛ مصدر المراجعة=محاضرة علمية؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1158: المقارنة بين المدارس / التاريخ الإسلامي والسياسة

وحدة ممددة 1158: المقارنة بين المدارس داخل التاريخ الإسلامي والسياسة. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال التاريخ الإسلامي والسياسة تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج ملخص فقري قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال موسوعة عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس النووي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=التاريخ الإسلامي والسياسة؛ العملية=المقارنة بين المدارس؛ الخطر=تقديم النتيجة على الدليل؛ المخرج=ملخص فقري؛ مصدر المراجعة=موسوعة؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1159: تقدير المآلات / التزكية والأخلاق

وحدة ممددة 1159: تقدير المآلات داخل التزكية والأخلاق. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال التزكية والأخلاق تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج برنامج بحث قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال حاشية عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن حجر: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=التزكية والأخلاق؛ العملية=تقدير المآلات؛ الخطر=إهمال سبب التأليف؛ المخرج=برنامج بحث؛ مصدر المراجعة=حاشية؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1160: تحرير حدود العلم / الفقه المقارن والنوازل

وحدة ممددة 1160: تحرير حدود العلم داخل الفقه المقارن والنوازل. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الفقه المقارن والنوازل تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج رسم حجة قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال كتاب تأسيسي عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إسقاط القيد. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الذهبي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الفقه المقارن والنوازل؛ العملية=تحرير حدود العلم؛ الخطر=إسقاط القيد؛ المخرج=رسم حجة؛ مصدر المراجعة=كتاب تأسيسي؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

المحور	السؤال	المخرج
تركيب المعنى	هل تغير هذه العملية فهم الفقه المقارن والنوازل أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	قاموس مصطلحات
بناء الخريطة السببية	هل تغير هذه العملية فهم الفقه المقارن والنوازل أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	مصفوفة مصادر
اختبار الاعتراض	هل تغير هذه العملية فهم الفقه المقارن والنوازل أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	نموذج تركيبي

ملحق ممدد 1161: استخراج الأطروحة / اللغة والبيان

وحدة ممددة 1161: استخراج الأطروحة داخل اللغة والبيان. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال اللغة والبيان تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج مصفوفة مصادر قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال فهرس رقمي عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الغزالي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=اللغة والبيان؛ العملية=استخراج الأطروحة؛ الخطر=إهمال الطبعة؛ المخرج=مصفوفة مصادر؛ مصدر المراجعة=فهرس رقمي؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1162: تفكيك المصطلح / الرجال والطبقات

وحدة ممددة 1162: تفكيك المصطلح داخل الرجال والطبقات. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الرجال والطبقات تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج سجل قيود قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال رسالة جامعية عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الرازي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الرجال والطبقات؛ العملية=تفكيك المصطلح؛ الخطر=تقديم النتيجة على الدليل؛ المخرج=سجل قيود؛ مصدر المراجعة=رسالة جامعية؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1163: تمييز مراتب اليقين / الفتوى والتنزيل

وحدة ممددة 1163: تمييز مراتب اليقين داخل الفتوى والتنزيل. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الفتوى والتنزيل تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج قائمة إحالات قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال شرح موسع عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن تيمية: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الفتوى والتنزيل؛ العملية=تمييز مراتب اليقين؛ الخطر=إهمال سبب التأليف؛ المخرج=قائمة إحالات؛ مصدر المراجعة=شرح موسع؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1164: ربط السياق / الاقتصاد والاجتماع الإسلامي

وحدة ممددة 1164: ربط السياق داخل الاقتصاد والاجتماع الإسلامي. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الاقتصاد والاجتماع الإسلامي تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج خريطة مفاهيم قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مخطوط محقق عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إسقاط القيد. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن القيم: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الاقتصاد والاجتماع الإسلامي؛ العملية=ربط السياق؛ الخطر=إسقاط القيد؛ المخرج=خريطة مفاهيم؛ مصدر المراجعة=مخطوط محقق؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

المحور	السؤال	المخرج
المقارنة بين المدارس	هل تغير هذه العملية فهم الاقتصاد والاجتماع الإسلامي أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	خريطة مفاهيم
تحويل المسألة إلى نموذج	هل تغير هذه العملية فهم الاقتصاد والاجتماع الإسلامي أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	جدول أدلة
تقدير المآلات	هل تغير هذه العملية فهم الاقتصاد والاجتماع الإسلامي أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	سجل قيود

ملحق ممدد 1165: تركيب المعنى / الفلسفة والمنطق

وحدة ممددة 1165: تركيب المعنى داخل الفلسفة والمنطق. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الفلسفة والمنطق تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج محكمة اعتراض قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مقال محكم عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الشاطبي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الفلسفة والمنطق؛ العملية=تركيب المعنى؛ الخطر=إهمال الطبعة؛ المخرج=محكمة اعتراض؛ مصدر المراجعة=مقال محكم؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1166: اختبار الاعتراض / الدراسات الرقمية

وحدة ممددة 1166: اختبار الاعتراض داخل الدراسات الرقمية. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الدراسات الرقمية تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج نموذج تركيبي قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مختصر مدرسي عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن خلدون: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الدراسات الرقمية؛ العملية=اختبار الاعتراض؛ الخطر=تقديم النتيجة على الدليل؛ المخرج=نموذج تركيبي؛ مصدر المراجعة=مختصر مدرسي؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1167: المقارنة بين المدارس / تحقيق التراث

وحدة ممددة 1167: المقارنة بين المدارس داخل تحقيق التراث. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال تحقيق التراث تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج بطاقة خلاف قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال محاضرة علمية عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس السيوطي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=تحقيق التراث؛ العملية=المقارنة بين المدارس؛ الخطر=إهمال سبب التأليف؛ المخرج=بطاقة خلاف؛ مصدر المراجعة=محاضرة علمية؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1168: تقدير المآلات / علوم القرآن والتفسير

وحدة ممددة 1168: تقدير المآلات داخل علوم القرآن والتفسير. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال علوم القرآن والتفسير تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج قاموس مصطلحات قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال موسوعة عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إسقاط القيد. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس القرافي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=علوم القرآن والتفسير؛ العملية=تقدير المآلات؛ الخطر=إسقاط القيد؛ المخرج=قاموس مصطلحات؛ مصدر المراجعة=موسوعة؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

المحور	السؤال	المخرج
تحرير حدود العلم	هل تغير هذه العملية فهم علوم القرآن والتفسير أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	رسم حجة
محكمة الهدم	هل تغير هذه العملية فهم علوم القرآن والتفسير أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	محكمة اعتراض
استخراج الأطروحة	هل تغير هذه العملية فهم علوم القرآن والتفسير أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	ملخص فقري

ملاحق تشغيلية ممددة - الدفعة 5

هذه الدفعة تكمل قاعدة المعرفة بتفريعات تطبيقية تمنع اختزال الكتب الإسلامية العميقة إلى عناوين. كل وحدة مخصصة لتحويل التلخيص إلى عمل قابل للتدقيق والمراجعة.

ملحق ممدد 1169: تحرير حدود العلم / علوم الحديث والعلل

وحدة ممددة 1169: تحرير حدود العلم داخل علوم الحديث والعلل. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال علوم الحديث والعلل تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج جدول أدلة قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال حاشية عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن عاشور: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=علوم الحديث والعلل؛ العملية=تحرير حدود العلم؛ الخطر=إهمال الطبعة؛ المخرج=جدول أدلة؛ مصدر المراجعة=حاشية؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1170: استخراج الأطروحة / أصول الفقه والقواعد

وحدة ممددة 1170: استخراج الأطروحة داخل أصول الفقه والقواعد. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال أصول الفقه والقواعد تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج ملخص فقري قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال كتاب تأسيسي عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الشافعي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=أصول الفقه والقواعد؛ العملية=استخراج الأطروحة؛ الخطر=تقديم النتيجة على الدليل؛ المخرج=ملخص فقري؛ مصدر المراجعة=كتاب تأسيسي؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1171: تفكيك المصطلح / المقاصد والسياسة الشرعية

وحدة ممددة 1171: تفكيك المصطلح داخل المقاصد والسياسة الشرعية. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود

الجزم فيها. في مجال المقاصد والسياسة الشرعية تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب، فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج برنامج بحث قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال فهرس رقمي عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الخطيب البغدادي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=المقاصد والسياسة الشرعية؛ العملية=تفكيك المصطلح؛ الخطر=إهمال سبب التأليف؛ المخرج=برنامج بحث؛ مصدر المراجعة=فهرس رقمي؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1172: تمييز مراتب اليقين / العقيدة والكلام والفرق

وحدة ممددة 1172: تمييز مراتب اليقين داخل العقيدة والكلام والفرق. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال العقيدة والكلام والفرق تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب، فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج رسم حجة قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال رسالة جامعية عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إسقاط القيد. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن الصلاح: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=العقيدة والكلام والفرق؛ العملية=تمييز مراتب اليقين؛ الخطر=إسقاط القيد؛ المخرج=رسم حجة؛ مصدر المراجعة=رسالة جامعية؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

المحور	السؤال	المخرج
تفكيك المصطلح	هل تغير هذه العملية فهم العقيدة والكلام والفرق أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	قاموس مصطلحات
تعقب الدليل	هل تغير هذه العملية فهم العقيدة والكلام والفرق أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	مصفوفة مصادر
تمييز مراتب اليقين	هل تغير هذه العملية فهم العقيدة والكلام والفرق أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	نموذج تركيبي

ملحق ممدد 1173: ربط السياق / السيرة والشمائل

وحدة ممددة 1173: ربط السياق داخل السيرة والشمائل. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال السيرة والشمائل تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب، فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج مصفوفة مصادر قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال شرح موسع عند الحاجة لا على

سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس النووي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=السيرة والشمائل؛ العملية=ربط السياق؛ الخطر=إهمال الطبعة؛ المخرج=مصفوفة مصادر؛ مصدر المراجعة=شرح موسع؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1174: تركيب المعنى / التاريخ الإسلامي والسياسة

وحدة ممددة 1174: تركيب المعنى داخل التاريخ الإسلامي والسياسة. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال التاريخ الإسلامي والسياسة تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج سجل قيود قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مخطوط محقق عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن حجر: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=التاريخ الإسلامي والسياسة؛ العملية=تركيب المعنى؛ الخطر=تقديم النتيجة على الدليل؛ المخرج=سجل قيود؛ مصدر المراجعة=مخطوط محقق؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1175: اختبار الاعتراض / التزكية والأخلاق

وحدة ممددة 1175: اختبار الاعتراض داخل التزكية والأخلاق. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال التزكية والأخلاق تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج قائمة إحالات قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مقال محكم عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الذهبي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=التزكية والأخلاق؛ العملية=اختبار الاعتراض؛ الخطر=إهمال سبب التأليف؛ المخرج=قائمة إحالات؛ مصدر المراجعة=مقال محكم؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1176: المقارنة بين المدارس / الفقه المقارن والنوازل

وحدة ممددة 1176: المقارنة بين المدارس داخل الفقه المقارن والنوازل. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الفقه المقارن والنوازل تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج خريطة مفاهيم قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مختصر مدرسي عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إسقاط القيد. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الغزالي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الفقه المقارن والنوازل؛ العملية=المقارنة بين المدارس؛ الخطر=إسقاط القيد؛ المخرج=خريطة مفاهيم؛ مصدر المراجعة=مختصر مدرسي؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

المحور	السؤال	المخرج
ربط السياق	هل تغير هذه العملية فهم الفقه المقارن والنوازل أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	خريطة مفاهيم
كشف الفرضية الخفية	هل تغير هذه العملية فهم الفقه المقارن والنوازل أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	جدول أدلة
تركيب المعنى	هل تغير هذه العملية فهم الفقه المقارن والنوازل أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	سجل قيود

ملحق ممدد 1177: تقدير المآلات / اللغة والبيان

وحدة ممددة 1177: تقدير المآلات داخل اللغة والبيان. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال اللغة والبيان تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج محكمة اعتراض قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال محاضرة علمية عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الرازي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=اللغة والبيان؛ العملية=تقدير المآلات؛ الخطر=إهمال الطبعة؛ المخرج=محكمة اعتراض؛ مصدر المراجعة=محاضرة علمية؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1178: تحرير حدود العلم / الرجال والطبقات

وحدة ممددة 1178: تحرير حدود العلم داخل الرجال والطبقات. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم

فيها. في مجال الرجال والطبقات تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج نموذج تركيبي قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال موسوعة عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن تيمية: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الرجال والطبقات؛ العملية=تحرير حدود العلم؛ الخطر=تقديم النتيجة على الدليل؛ المخرج=نموذج تركيبي؛ مصدر المراجعة=موسوعة؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1179: استخراج الأطروحة / الفتوى والتنزيل

وحدة ممددة 1179: استخراج الأطروحة داخل الفتوى والتنزيل. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الفتوى والتنزيل تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج بطاقة خلاف قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال حاشية عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن القيم: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الفتوى والتنزيل؛ العملية=استخراج الأطروحة؛ الخطر=إهمال سبب التأليف؛ المخرج=بطاقة خلاف؛ مصدر المراجعة=حاشية؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1180: تفكيك المصطلح / الاقتصاد والاجتماع الإسلامي

وحدة ممددة 1180: تفكيك المصطلح داخل الاقتصاد والاجتماع الإسلامي. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الاقتصاد والاجتماع الإسلامي تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج قاموس مصطلحات قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال كتاب تأسيسي عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إسقاط القيد. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الشاطبي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الاقتصاد والاجتماع الإسلامي؛ العملية=تفكيك المصطلح؛ الخطر=إسقاط القيد؛ المخرج=قاموس مصطلحات؛ مصدر المراجعة=كتاب تأسيسي؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

المحور	السؤال	المخرج
اختبار الاعتراض	هل تغير هذه العملية فهم الاقتصاد والاجتماع الإسلامي أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	رسم حجة
استحضار أقوال العلماء	هل تغير هذه العملية فهم الاقتصاد والاجتماع الإسلامي أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	محكمة اعتراض
المقارنة بين المدارس	هل تغير هذه العملية فهم الاقتصاد والاجتماع الإسلامي أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	ملخص فقري

ملحق ممدد 1181: تمييز مراتب اليقين / الفلسفة والمنطق

وحدة ممددة 1181: تمييز مراتب اليقين داخل الفلسفة والمنطق. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الفلسفة والمنطق تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج جدول أدلة قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال فهرس رقمي عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن خلدون: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الفلسفة والمنطق؛ العملية=تمييز مراتب اليقين؛ الخطر=إهمال الطبعة؛ المخرج=جدول أدلة؛ مصدر المراجعة=فهرس رقمي؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1182: ربط السياق / الدراسات الرقمية

وحدة ممددة 1182: ربط السياق داخل الدراسات الرقمية. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الدراسات الرقمية تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج ملخص فقري قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال رسالة جامعية عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس السيوطي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الدراسات الرقمية؛ العملية=ربط السياق؛ الخطر=تقديم النتيجة على الدليل؛ المخرج=ملخص فقري؛ مصدر المراجعة=رسالة جامعية؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1183: تركيب المعنى / تحقيق التراث

وحدة ممددة 1183: تركيب المعنى داخل تحقيق التراث. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال تحقيق التراث تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج برنامج بحث قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال شرح موسع عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس القرافي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=تحقيق التراث؛ العملية=تركيب المعنى؛ الخطر=إهمال سبب التأليف؛ المخرج=برنامج بحث؛ مصدر المراجعة=شرح موسع؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1184: اختبار الاعتراض / علوم القرآن والتفسير

وحدة ممددة 1184: اختبار الاعتراض داخل علوم القرآن والتفسير. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال علوم القرآن والتفسير تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج رسم حجة قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مخطوط محقق عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إسقاط القيد. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن عاشور: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=علوم القرآن والتفسير؛ العملية=اختبار الاعتراض؛ الخطر=إسقاط القيد؛ المخرج=رسم حجة؛ مصدر المراجعة=مخطوط محقق؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

المحور	السؤال	المخرج
تقدير المآلات	هل تغير هذه العملية فهم علوم القرآن والتفسير أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	قاموس مصطلحات
إنتاج أسئلة بحثية	هل تغير هذه العملية فهم علوم القرآن والتفسير أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	مصفوفة مصادر
تحرير حدود العلم	هل تغير هذه العملية فهم علوم القرآن والتفسير أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	نموذج تركيبي

ملحق ممدد 1185: المقارنة بين المدارس / علوم الحديث والعلل

وحدة ممددة 1185: المقارنة بين المدارس داخل علوم الحديث والعلل. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود

الجزم فيها. في مجال علوم الحديث والعلل تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج مصفوفة مصادر قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مقال محكم عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الشافعي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=علوم الحديث والعلل؛ العملية=المقارنة بين المدارس؛ الخطر=إهمال الطبعة؛ المخرج=مصفوفة مصادر؛ مصدر المراجعة=مقال محكم؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1186: تقدير المآلات / أصول الفقه والقواعد

وحدة ممددة 1186: تقدير المآلات داخل أصول الفقه والقواعد. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال أصول الفقه والقواعد تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج سجل قيود قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مختصر مدرسي عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الخطيب البغدادي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=أصول الفقه والقواعد؛ العملية=تقدير المآلات؛ الخطر=تقديم النتيجة على الدليل؛ المخرج=سجل قيود؛ مصدر المراجعة=مختصر مدرسي؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1187: تحرير حدود العلم / المقاصد والسياسة الشرعية

وحدة ممددة 1187: تحرير حدود العلم داخل المقاصد والسياسة الشرعية. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال المقاصد والسياسة الشرعية تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج قائمة إحالات قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال محاضرة علمية عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن الصلاح: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=المقاصد والسياسة الشرعية؛ العملية=تحرير حدود العلم؛ الخطر=إهمال سبب التأليف؛ المخرج=قائمة إحالات؛ مصدر المراجعة=محاضرة علمية؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1188: استخراج الأطروحة / العقيدة والكلام والفرق

وحدة ممددة 1188: استخراج الأطروحة داخل العقيدة والكلام والفرق. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال العقيدة والكلام والفرق تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج خريطة مفاهيم قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال موسوعة عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إسقاط القيد. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس النووي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=العقيدة والكلام والفرق؛ العملية=استخراج الأطروحة؛ الخطر=إسقاط القيد؛ المخرج=خريطة مفاهيم؛ مصدر المراجعة=موسوعة؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

المحور	السؤال	المخرج
استخراج الأطروحة	هل تغير هذه العملية فهم العقيدة والكلام والفرق أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	خريطة مفاهيم
صيد التفصيل الفرعي	هل تغير هذه العملية فهم العقيدة والكلام والفرق أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	جدول أدلة
تفكيك المصطلح	هل تغير هذه العملية فهم العقيدة والكلام والفرق أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	سجل قيود

ملحق ممدد 1189: تفكيك المصطلح / السيرة والشمائل

وحدة ممددة 1189: تفكيك المصطلح داخل السيرة والشمائل. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال السيرة والشمائل تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج محكمة اعتراض قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال حاشية عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن حجر: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=السيرة والشمائل؛ العملية=تفكيك المصطلح؛ الخطر=إهمال الطبعة؛ المخرج=محكمة اعتراض؛ مصدر المراجعة=حاشية؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1190: تمييز مراتب اليقين / التاريخ الإسلامي والسياسة

وحدة ممددة 1190: تمييز مراتب اليقين داخل التاريخ الإسلامي والسياسة. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال التاريخ الإسلامي والسياسة تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج نموذج تركيبي قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال كتاب تأسيسي عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الذهبي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=التاريخ الإسلامي والسياسة؛ العملية=تمييز مراتب اليقين؛ الخطر=تقديم النتيجة على الدليل؛ المخرج=نموذج تركيبي؛ مصدر المراجعة=كتاب تأسيسي؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1191: ربط السياق / التزكية والأخلاق

وحدة ممددة 1191: ربط السياق داخل التزكية والأخلاق. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال التزكية والأخلاق تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج بطاقة خلاف قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال فهرس رقمي عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الغزالي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=التزكية والأخلاق؛ العملية=ربط السياق؛ الخطر=إهمال سبب التأليف؛ المخرج=بطاقة خلاف؛ مصدر المراجعة=فهرس رقمي؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1192: تركيب المعنى / الفقه المقارن والنوازل

وحدة ممددة 1192: تركيب المعنى داخل الفقه المقارن والنوازل. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الفقه المقارن والنوازل تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج قاموس مصطلحات قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال رسالة جامعية عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إسقاط القيد. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الرازي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الفقه المقارن والنوازل؛ العملية=تركيب المعنى؛ الخطر=إسقاط القيد؛ المخرج=قاموس مصطلحات؛ مصدر المراجعة=رسالة جامعية؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

المحور	السؤال	المخرج
تمييز مراتب اليقين	هل تغير هذه العملية فهم الفقه المقارن والنوازل أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	رسم حجة
رسم الخلاف	هل تغير هذه العملية فهم الفقه المقارن والنوازل أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	محكمة اعتراض
ربط السياق	هل تغير هذه العملية فهم الفقه المقارن والنوازل أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	ملخص فقري

ملحق ممدد 1193: اختبار الاعتراض / اللغة والبيان

وحدة ممددة 1193: اختبار الاعتراض داخل اللغة والبيان. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال اللغة والبيان تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج جدول أدلة قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال شرح موسع عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن تيمية: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=اللغة والبيان؛ العملية=اختبار الاعتراض؛ الخطر=إهمال الطبعة؛ المخرج=جدول أدلة؛ مصدر المراجعة=شرح موسع؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1194: المقارنة بين المدارس / الرجال والطبقات

وحدة ممددة 1194: المقارنة بين المدارس داخل الرجال والطبقات. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الرجال والطبقات تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج ملخص فقري قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مخطوط محقق عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن القيم: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الرجال والطبقات؛ العملية=المقارنة بين المدارس؛ الخطر=تقديم النتيجة على الدليل؛ المخرج=ملخص فقري؛ مصدر المراجعة=مخطوط محقق؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1195: تقدير المآلات / الفتوى والتنزيل

وحدة ممددة 1195: تقدير المآلات داخل الفتوى والتنزيل. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الفتوى والتنزيل تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج برنامج بحث قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مقال محكم عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الشاطبي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الفتوى والتنزيل؛ العملية=تقدير المآلات؛ الخطر=إهمال سبب التأليف؛ المخرج=برنامج بحث؛ مصدر المراجعة=مقال محكم؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1196: تحرير حدود العلم / الاقتصاد والاجتماع الإسلامي

وحدة ممددة 1196: تحرير حدود العلم داخل الاقتصاد والاجتماع الإسلامي. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الاقتصاد والاجتماع الإسلامي تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج رسم حجة قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مختصر مدرسي عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إسقاط القيد. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن خلدون: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الاقتصاد والاجتماع الإسلامي؛ العملية=تحرير حدود العلم؛ الخطر=إسقاط القيد؛ المخرج=رسم حجة؛ مصدر المراجعة=مختصر مدرسي؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

المحور	السؤال	المخرج
تركيب المعنى	هل تغير هذه العملية فهم الاقتصاد والاجتماع الإسلامي أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	قاموس مصطلحات
بناء الخريطة السببية	هل تغير هذه العملية فهم الاقتصاد والاجتماع الإسلامي أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	مصفوفة مصادر
اختبار الاعتراض	هل تغير هذه العملية فهم الاقتصاد والاجتماع الإسلامي أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	نموذج تركيبي

ملحق ممدد 1197: استخراج الأطروحة / الفلسفة والمنطق

وحدة ممددة 1197: استخراج الأطروحة داخل الفلسفة والمنطق. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الفلسفة والمنطق تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج مصفوفة مصادر قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال محاضرة علمية عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس السيوطي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الفلسفة والمنطق، العملية=استخراج الأطروحة، الخطر=إهمال الطبعة، المخرج=مصفوفة مصادر، مصدر المراجعة=محاضرة علمية، رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب، أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1198: تفكيك المصطلح / الدراسات الرقمية

وحدة ممددة 1198: تفكيك المصطلح داخل الدراسات الرقمية. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الدراسات الرقمية تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج سجل قيود قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال موسوعة عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس القرافي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الدراسات الرقمية، العملية=تفكيك المصطلح، الخطر=تقديم النتيجة على الدليل، المخرج=سجل قيود، مصدر المراجعة=موسوعة، رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب، أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1199: تمييز مراتب اليقين / تحقيق التراث

وحدة ممددة 1199: تمييز مراتب اليقين داخل تحقيق التراث. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال تحقيق التراث تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج قائمة إحالات قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال حاشية عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن عاشور: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=تحقيق التراث؛ العملية=تمييز مراتب اليقين؛ الخطر=إهمال سبب التأليف؛ المخرج=قائمة إحالات؛ مصدر المراجعة=حاشية؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1200: ربط السياق / علوم القرآن والتفسير

وحدة ممددة 1200: ربط السياق داخل علوم القرآن والتفسير. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال علوم القرآن والتفسير تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج خريطة مفاهيم قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال كتاب تأسيسي عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إسقاط القيد. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الشافعي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=علوم القرآن والتفسير؛ العملية=ربط السياق؛ الخطر=إسقاط القيد؛ المخرج=خريطة مفاهيم؛ مصدر المراجعة=كتاب تأسيسي؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

المحور	السؤال	المخرج
المقارنة بين المدارس	هل تغير هذه العملية فهم علوم القرآن والتفسير أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	خريطة مفاهيم
تحويل المسألة إلى نموذج	هل تغير هذه العملية فهم علوم القرآن والتفسير أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	جدول أدلة
تقدير المآلات	هل تغير هذه العملية فهم علوم القرآن والتفسير أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	سجل قيود

ملحق ممدد 1201: تركيب المعنى / علوم الحديث والعلل

وحدة ممددة 1201: تركيب المعنى داخل علوم الحديث والعلل. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال علوم الحديث والعلل تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج محكمة اعتراض قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال فهرس رقمي عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الخطيب البغدادي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=علوم الحديث والعلل، العملية=تركيب المعنى، الخطر=إهمال الطبعة، المخرج=محكمة اعتراض، مصدر المراجعة=فهرس رقمي، رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب، أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1202: اختبار الاعتراض / أصول الفقه والقواعد

وحدة ممددة 1202: اختبار الاعتراض داخل أصول الفقه والقواعد. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال أصول الفقه والقواعد تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج نموذج تركيبي قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال رسالة جامعية عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن الصلاح: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=أصول الفقه والقواعد، العملية=اختبار الاعتراض، الخطر=تقديم النتيجة على الدليل، المخرج=نموذج تركيبي، مصدر المراجعة=رسالة جامعية، رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب، أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1203: المقارنة بين المدارس / المقاصد والسياسة الشرعية

وحدة ممددة 1203: المقارنة بين المدارس داخل المقاصد والسياسة الشرعية. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال المقاصد والسياسة الشرعية تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج بطاقة خلاف قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال شرح موسع عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس النووي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=المقاصد والسياسة الشرعية، العملية=المقارنة بين المدارس، الخطر=إهمال سبب التأليف، المخرج=بطاقة خلاف، مصدر المراجعة=شرح موسع، رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب، أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1204: تقدير المآلات / العقيدة والكلام والفرق

وحدة ممددة 1204: تقدير المآلات داخل العقيدة والكلام والفرق. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال العقيدة والكلام والفرق تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج قاموس مصطلحات قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مخطوط محقق عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إسقاط القيد. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن حجر: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=العقيدة والكلام والفرق؛ العملية=تقدير المآلات؛ الخطر=إسقاط القيد؛ المخرج=قاموس مصطلحات؛ مصدر المراجعة=مخطوط محقق؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

المحور	السؤال	المخرج
تحرير حدود العلم	هل تغير هذه العملية فهم العقيدة والكلام والفرق أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	رسم حجة
محكمة الهدم	هل تغير هذه العملية فهم العقيدة والكلام والفرق أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	محكمة اعتراض
استخراج الأطروحة	هل تغير هذه العملية فهم العقيدة والكلام والفرق أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	ملخص فقري

ملحق ممدد 1205: تحرير حدود العلم / السيرة والشمائل

وحدة ممددة 1205: تحرير حدود العلم داخل السيرة والشمائل. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال السيرة والشمائل تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج جدول أدلة قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مقال محكم عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الذهبي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=السيرة والشمائل؛ العملية=تحرير حدود العلم؛ الخطر=إهمال الطبعة؛ المخرج=جدول أدلة؛ مصدر المراجعة=مقال محكم؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1206: استخراج الأطروحة / التاريخ الإسلامي والسياسة

وحدة ممددة 1206: استخراج الأطروحة داخل التاريخ الإسلامي والسياسة. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال التاريخ الإسلامي والسياسة تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج ملخص فقري قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مختصر مدرسي عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الغزالي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=التاريخ الإسلامي والسياسة؛ العملية=استخراج الأطروحة؛ الخطر=تقديم النتيجة على الدليل؛ المخرج=ملخص فقري؛ مصدر المراجعة=مختصر مدرسي؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1207: تفكيك المصطلح / التزكية والأخلاق

وحدة ممددة 1207: تفكيك المصطلح داخل التزكية والأخلاق. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال التزكية والأخلاق تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج برنامج بحث قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال محاضرة علمية عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الرازي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=التزكية والأخلاق؛ العملية=تفكيك المصطلح؛ الخطر=إهمال سبب التأليف؛ المخرج=برنامج بحث؛ مصدر المراجعة=محاضرة علمية؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1208: تمييز مراتب اليقين / الفقه المقارن والنوازل

وحدة ممددة 1208: تمييز مراتب اليقين داخل الفقه المقارن والنوازل. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الفقه المقارن والنوازل تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج رسم حجة قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال موسوعة عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إسقاط القيد. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن تيمية: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الفقه المقارن والنوازل؛ العملية=تمييز مراتب اليقين؛ الخطر=إسقاط القيد؛ المخرج=رسم حجة؛ مصدر المراجعة=موسوعة؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

المحور	السؤال	المخرج
تفكيك المصطلح	هل تغير هذه العملية فهم الفقه المقارن والنوازل أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	قاموس مصطلحات

تعقب الدليل	هل تغير هذه العملية فهم الفقه المقارن والنوازل أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	مصفوفة مصادر
تمييز مراتب اليقين	هل تغير هذه العملية فهم الفقه المقارن والنوازل أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	نموذج تركيبي

ملحق ممدد 1209: ربط السياق / اللغة والبيان

وحدة ممددة 1209: ربط السياق داخل اللغة والبيان. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال اللغة والبيان تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج مصفوفة مصادر قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال حاشية عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن القيم: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=اللغة والبيان؛ العملية=ربط السياق؛ الخطر=إهمال الطبعة؛ المخرج=مصفوفة مصادر؛ مصدر المراجعة=حاشية؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1210: تركيب المعنى / الرجال والطبقات

وحدة ممددة 1210: تركيب المعنى داخل الرجال والطبقات. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الرجال والطبقات تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج سجل قيود قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال كتاب تأسيسي عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الشاطبي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الرجال والطبقات؛ العملية=تركيب المعنى؛ الخطر=تقديم النتيجة على الدليل؛ المخرج=سجل قيود؛ مصدر المراجعة=كتاب تأسيسي؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملاحق تشغيلية ممددة - الدفعة 6

هذه الدفعة تكمل قاعدة المعرفة بتفريعات تطبيقية تمنع اختزال الكتب الإسلامية العميقة إلى عناوين. كل وحدة مخصصة لتحويل التلخيص إلى عمل قابل للتدقيق والمراجعة.

ملحق ممدد 1211: اختبار الاعتراض / الفتوى والتنزيل

وحدة ممددة 1211: اختبار الاعتراض داخل الفتوى والتنزيل. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الفتوى والتنزيل تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج قائمة إحالات قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال فهرس رقمي عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن خلدون: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الفتوى والتنزيل؛ العملية=اختبار الاعتراض؛ الخطر=إهمال سبب التأليف؛ المخرج=قائمة إحالات؛ مصدر المراجعة=فهرس رقمي؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1212: المقارنة بين المدارس / الاقتصاد والاجتماع الإسلامي

وحدة ممددة 1212: المقارنة بين المدارس داخل الاقتصاد والاجتماع الإسلامي. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الاقتصاد والاجتماع الإسلامي تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج خريطة مفاهيم قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال رسالة جامعية عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إسقاط القيد. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس السيوطي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الاقتصاد والاجتماع الإسلامي؛ العملية=المقارنة بين المدارس؛ الخطر=إسقاط القيد؛ المخرج=خريطة مفاهيم؛ مصدر المراجعة=رسالة جامعية؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

المحور	السؤال	المخرج
ربط السياق	هل تغير هذه العملية فهم الاقتصاد والاجتماع الإسلامي أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	خريطة مفاهيم
كشف الفرضية الخفية	هل تغير هذه العملية فهم الاقتصاد والاجتماع الإسلامي أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	جدول أدلة

تركيب المعنى	هل تغير هذه العملية فهم الاقتصاد والاجتماع الإسلامي أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	سجل قيود

ملحق ممدد 1213: تقدير المآلات / الفلسفة والمنطق

وحدة ممددة 1213: تقدير المآلات داخل الفلسفة والمنطق. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الفلسفة والمنطق تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج محكمة اعتراض قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال شرح موسع عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس القرافي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الفلسفة والمنطق؛ العملية=تقدير المآلات؛ الخطر=إهمال الطبعة؛ المخرج=محكمة اعتراض؛ مصدر المراجعة=شرح موسع؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1214: تحرير حدود العلم / الدراسات الرقمية

وحدة ممددة 1214: تحرير حدود العلم داخل الدراسات الرقمية. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الدراسات الرقمية تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج نموذج تركيبي قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مخطوط محقق عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن عاشور: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الدراسات الرقمية؛ العملية=تحرير حدود العلم؛ الخطر=تقديم النتيجة على الدليل؛ المخرج=نموذج تركيبي؛ مصدر المراجعة=مخطوط محقق؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1215: استخراج الأطروحة / تحقيق التراث

وحدة ممددة 1215: استخراج الأطروحة داخل تحقيق التراث. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال تحقيق التراث تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج بطاقة خلاف قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مقال محكم عند الحاجة لا على

سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الشافعي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=تحقيق التراث؛ العملية=استخراج الأطروحة؛ الخطر=إهمال سبب التأليف؛ المخرج=بطاقة خلاف؛ مصدر المراجعة=مقال محكم؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1216: تفكيك المصطلح / علوم القرآن والتفسير

وحدة ممددة 1216: تفكيك المصطلح داخل علوم القرآن والتفسير. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال علوم القرآن والتفسير تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج قاموس مصطلحات قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مختصر مدرسي عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إسقاط القيد. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الخطيب البغدادي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=علوم القرآن والتفسير؛ العملية=تفكيك المصطلح؛ الخطر=إسقاط القيد؛ المخرج=قاموس مصطلحات؛ مصدر المراجعة=مختصر مدرسي؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

المحور	السؤال	المخرج
اختبار الاعتراض	هل تغير هذه العملية فهم علوم القرآن والتفسير أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	رسم حجة
استحضار أقوال العلماء	هل تغير هذه العملية فهم علوم القرآن والتفسير أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	محكمة اعتراض
المقارنة بين المدارس	هل تغير هذه العملية فهم علوم القرآن والتفسير أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	ملخص فقري

ملحق ممدد 1217: تمييز مراتب اليقين / علوم الحديث والعلل

وحدة ممددة 1217: تمييز مراتب اليقين داخل علوم الحديث والعلل. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال علوم الحديث والعلل تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج جدول أدلة قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال محاضرة علمية عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن

يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن الصلاح: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=علوم الحديث والعلل؛ العملية=تمييز مراتب اليقين؛ الخطر=إهمال الطبعة؛ المخرج=جدول أدلة؛ مصدر المراجعة=محاضرة علمية؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1218: ربط السياق / أصول الفقه والقواعد

وحدة ممددة 1218: ربط السياق داخل أصول الفقه والقواعد. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال أصول الفقه والقواعد تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج ملخص فقري قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال موسوعة عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس النووي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=أصول الفقه والقواعد؛ العملية=ربط السياق؛ الخطر=تقديم النتيجة على الدليل؛ المخرج=ملخص فقري؛ مصدر المراجعة=موسوعة؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1219: تركيب المعنى / المقاصد والسياسة الشرعية

وحدة ممددة 1219: تركيب المعنى داخل المقاصد والسياسة الشرعية. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال المقاصد والسياسة الشرعية تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج برنامج بحث قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال حاشية عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن حجر: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=المقاصد والسياسة الشرعية؛ العملية=تركيب المعنى؛ الخطر=إهمال سبب التأليف؛ المخرج=برنامج بحث؛ مصدر المراجعة=حاشية؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1220: اختبار الاعتراض / العقيدة والكلام والفرق

وحدة ممددة 1220: اختبار الاعتراض داخل العقيدة والكلام والفرق. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود

الجزم فيها. في مجال العقيدة والكلام والفرق تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج رسم حجة قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال كتاب تأسيسي عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إسقاط القيد. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الذهبي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=العقيدة والكلام والفرق؛ العملية=اختبار الاعتراض؛ الخطر=إسقاط القيد؛ المخرج=رسم حجة؛ مصدر المراجعة=كتاب تأسيسي؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

المحور	السؤال	المخرج
تقدير المآلات	هل تغير هذه العملية فهم العقيدة والكلام والفرق أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	قاموس مصطلحات
إنتاج أسئلة بحثية	هل تغير هذه العملية فهم العقيدة والكلام والفرق أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	مصفوفة مصادر
تحرير حدود العلم	هل تغير هذه العملية فهم العقيدة والكلام والفرق أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	نموذج تركيبي

ملحق ممدد 1221: المقارنة بين المدارس / السيرة والشمائل

وحدة ممددة 1221: المقارنة بين المدارس داخل السيرة والشمائل. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال السيرة والشمائل تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج مصفوفة مصادر قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال فهرس رقمي عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الغزالي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=السيرة والشمائل؛ العملية=المقارنة بين المدارس؛ الخطر=إهمال الطبعة؛ المخرج=مصفوفة مصادر؛ مصدر المراجعة=فهرس رقمي؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1222: تقدير المآلات / التاريخ الإسلامي والسياسة

وحدة ممددة 1222: تقدير المآلات داخل التاريخ الإسلامي والسياسة. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال التاريخ الإسلامي والسياسة تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج سجل قيود قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال رسالة جامعية عند الحاجة لا على

سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الرازي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=التاريخ الإسلامي والسياسة؛ العملية=تقدير المآلات؛ الخطر=تقديم النتيجة على الدليل؛ المخرج=سجل قيود؛ مصدر المراجعة=رسالة جامعية؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1223: تحرير حدود العلم / التزكية والأخلاق

وحدة ممددة 1223: تحرير حدود العلم داخل التزكية والأخلاق. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال التزكية والأخلاق تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج قائمة إحالات قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال شرح موسع عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن تيمية: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=التزكية والأخلاق؛ العملية=تحرير حدود العلم؛ الخطر=إهمال سبب التأليف؛ المخرج=قائمة إحالات؛ مصدر المراجعة=شرح موسع؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1224: استخراج الأطروحة / الفقه المقارن والنوازل

وحدة ممددة 1224: استخراج الأطروحة داخل الفقه المقارن والنوازل. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الفقه المقارن والنوازل تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج خريطة مفاهيم قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مخطوط محقق عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إسقاط القيد. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن القيم: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الفقه المقارن والنوازل؛ العملية=استخراج الأطروحة؛ الخطر=إسقاط القيد؛ المخرج=خريطة مفاهيم؛ مصدر المراجعة=مخطوط محقق؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

المحور	السؤال	المخرج
استخراج الأطروحة	هل تغير هذه العملية فهم الفقه المقارن والنوازل أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	خريطة مفاهيم
صيد التفصيل الفرعي	هل تغير هذه العملية فهم الفقه المقارن والنوازل أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	جدول أدلة
تفكيك المصطلح	هل تغير هذه العملية فهم الفقه المقارن والنوازل أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	سجل قيود

ملحق ممدد 1225: تفكيك المصطلح / اللغة والبيان

وحدة ممددة 1225: تفكيك المصطلح داخل اللغة والبيان. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال اللغة والبيان تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج محكمة اعتراض قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مقال محكم عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الشاطبي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=اللغة والبيان؛ العملية=تفكيك المصطلح؛ الخطر=إهمال الطبعة؛ المخرج=محكمة اعتراض؛ مصدر المراجعة=مقال محكم؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1226: تمييز مراتب اليقين / الرجال والطبقات

وحدة ممددة 1226: تمييز مراتب اليقين داخل الرجال والطبقات. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الرجال والطبقات تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج نموذج تركيبي قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مختصر مدرسي عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن خلدون: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الرجال والطبقات؛ العملية=تمييز مراتب اليقين؛ الخطر=تقديم النتيجة على الدليل؛ المخرج=نموذج تركيبي؛ مصدر المراجعة=مختصر مدرسي؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1227: ربط السياق / الفتوى والتنزيل

وحدة ممددة 1227: ربط السياق داخل الفتوى والتنزيل. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم

فيها. في مجال الفتوى والتنزيل تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج بطاقة خلاف قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال محاضرة علمية عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس السيوطي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الفتوى والتنزيل؛ العملية=ربط السياق؛ الخطر=إهمال سبب التأليف؛ المخرج=بطاقة خلاف؛ مصدر المراجعة=محاضرة علمية؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1228: تركيب المعنى / الاقتصاد والاجتماع الإسلامي

وحدة ممددة 1228: تركيب المعنى داخل الاقتصاد والاجتماع الإسلامي. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الاقتصاد والاجتماع الإسلامي تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج قاموس مصطلحات قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال موسوعة عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إسقاط القيد. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس القرافي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الاقتصاد والاجتماع الإسلامي؛ العملية=تركيب المعنى؛ الخطر=إسقاط القيد؛ المخرج=قاموس مصطلحات؛ مصدر المراجعة=موسوعة؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

المحور	السؤال	المخرج
تمييز مراتب اليقين	هل تغير هذه العملية فهم الاقتصاد والاجتماع الإسلامي أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	رسم حجة
رسم الخلاف	هل تغير هذه العملية فهم الاقتصاد والاجتماع الإسلامي أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	محكمة اعتراض
ربط السياق	هل تغير هذه العملية فهم الاقتصاد والاجتماع الإسلامي أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	ملخص فقري

ملحق ممدد 1229: اختبار الاعتراض / الفلسفة والمنطق

وحدة ممددة 1229: اختبار الاعتراض داخل الفلسفة والمنطق. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الفلسفة والمنطق تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج جدول أدلة قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال حاشية عند الحاجة لا على سبيل

التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن عاشور: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الفلسفة والمنطق؛ العملية=اختبار الاعتراض؛ الخطر=إهمال الطبعة؛ المخرج=جدول أدلة؛ مصدر المراجعة=حاشية؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1230: المقارنة بين المدارس / الدراسات الرقمية

وحدة ممددة 1230: المقارنة بين المدارس داخل الدراسات الرقمية. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الدراسات الرقمية تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج ملخص فقري قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال كتاب تأسيسي عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الشافعي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الدراسات الرقمية؛ العملية=المقارنة بين المدارس؛ الخطر=تقديم النتيجة على الدليل؛ المخرج=ملخص فقري؛ مصدر المراجعة=كتاب تأسيسي؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1231: تقدير المآلات / تحقيق التراث

وحدة ممددة 1231: تقدير المآلات داخل تحقيق التراث. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال تحقيق التراث تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج برنامج بحث قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال فهرس رقمي عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الخطيب البغدادي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=تحقيق التراث؛ العملية=تقدير المآلات؛ الخطر=إهمال سبب التأليف؛ المخرج=برنامج بحث؛ مصدر المراجعة=فهرس رقمي؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1232: تحرير حدود العلم / علوم القرآن والتفسير

وحدة ممددة 1232: تحرير حدود العلم داخل علوم القرآن والتفسير. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال علوم القرآن والتفسير تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج رسم حجة قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال رسالة جامعية عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إسقاط القيد. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن الصلاح: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=علوم القرآن والتفسير؛ العملية=تحرير حدود العلم؛ الخطر=إسقاط القيد؛ المخرج=رسم حجة؛ مصدر المراجعة=رسالة جامعية؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

المحور	السؤال	المخرج
تركيب المعنى	هل تغير هذه العملية فهم علوم القرآن والتفسير أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	قاموس مصطلحات
بناء الخريطة السببية	هل تغير هذه العملية فهم علوم القرآن والتفسير أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	مصفوفة مصادر
اختبار الاعتراض	هل تغير هذه العملية فهم علوم القرآن والتفسير أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	نموذج تركيبي

ملحق ممدد 1233: استخراج الأطروحة / علوم الحديث والعلل

وحدة ممددة 1233: استخراج الأطروحة داخل علوم الحديث والعلل. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال علوم الحديث والعلل تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج مصفوفة مصادر قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال شرح موسع عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس النووي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=علوم الحديث والعلل؛ العملية=استخراج الأطروحة؛ الخطر=إهمال الطبعة؛ المخرج=مصفوفة مصادر؛ مصدر المراجعة=شرح موسع؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1234: تفكيك المصطلح / أصول الفقه والقواعد

وحدة ممددة 1234: تفكيك المصطلح داخل أصول الفقه والقواعد. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود

الجزم فيها. في مجال أصول الفقه والقواعد تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج سجل قيود قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مخطوط محقق عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن حجر: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=أصول الفقه والقواعد؛ العملية=تفكيك المصطلح؛ الخطر=تقديم النتيجة على الدليل؛ المخرج=سجل قيود؛ مصدر المراجعة=مخطوط محقق؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1235: تمييز مراتب اليقين / المقاصد والسياسة الشرعية

وحدة ممددة 1235: تمييز مراتب اليقين داخل المقاصد والسياسة الشرعية. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال المقاصد والسياسة الشرعية تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج قائمة إحالات قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مقال محكم عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الذهبي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=المقاصد والسياسة الشرعية؛ العملية=تمييز مراتب اليقين؛ الخطر=إهمال سبب التأليف؛ المخرج=قائمة إحالات؛ مصدر المراجعة=مقال محكم؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1236: ربط السياق / العقيدة والكلام والفرق

وحدة ممددة 1236: ربط السياق داخل العقيدة والكلام والفرق. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال العقيدة والكلام والفرق تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج خريطة مفاهيم قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مختصر مدرسي عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إسقاط القيد. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الغزالي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=العقيدة والكلام والفرق؛ العملية=ربط السياق؛ الخطر=إسقاط القيد؛ المخرج=خريطة مفاهيم؛ مصدر المراجعة=مختصر مدرسي؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

المحور	السؤال	المخرج
المقارنة بين المدارس	هل تغير هذه العملية فهم العقيدة والكلام والفرق أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	خريطة مفاهيم
تحويل المسألة إلى نموذج	هل تغير هذه العملية فهم العقيدة والكلام والفرق أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	جدول أدلة
تقدير المآلات	هل تغير هذه العملية فهم العقيدة والكلام والفرق أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	سجل قيود

ملحق ممدد 1237: تركيب المعنى / السيرة والشمائل

وحدة ممددة 1237: تركيب المعنى داخل السيرة والشمائل. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال السيرة والشمائل تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج محكمة اعتراض قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال محاضرة علمية عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الرازي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=السيرة والشمائل؛ العملية=تركيب المعنى؛ الخطر=إهمال الطبعة؛ المخرج=محكمة اعتراض؛ مصدر المراجعة=محاضرة علمية؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1238: اختبار الاعتراض / التاريخ الإسلامي والسياسة

وحدة ممددة 1238: اختبار الاعتراض داخل التاريخ الإسلامي والسياسة. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال التاريخ الإسلامي والسياسة تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج نموذج تركيبي قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال موسوعة عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن تيمية: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=التاريخ الإسلامي والسياسة؛ العملية=اختبار الاعتراض؛ الخطر=تقديم النتيجة على الدليل؛ المخرج=نموذج تركيبي؛ مصدر المراجعة=موسوعة؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1239: المقارنة بين المدارس / التزكية والأخلاق

وحدة ممددة 1239: المقارنة بين المدارس داخل التزكية والأخلاق. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال التزكية والأخلاق تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج بطاقة خلاف قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال حاشية عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن القيم: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=التزكية والأخلاق؛ العملية=المقارنة بين المدارس؛ الخطر=إهمال سبب التأليف؛ المخرج=بطاقة خلاف؛ مصدر المراجعة=حاشية؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1240: تقدير المآلات / الفقه المقارن والنوازل

وحدة ممددة 1240: تقدير المآلات داخل الفقه المقارن والنوازل. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الفقه المقارن والنوازل تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج قاموس مصطلحات قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال كتاب تأسيسي عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إسقاط القيد. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الشاطبي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الفقه المقارن والنوازل؛ العملية=تقدير المآلات؛ الخطر=إسقاط القيد؛ المخرج=قاموس مصطلحات؛ مصدر المراجعة=كتاب تأسيسي؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

المحور	السؤال	المخرج
تحرير حدود العلم	هل تغير هذه العملية فهم الفقه المقارن والنوازل أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	رسم حجة
محكمة الهدم	هل تغير هذه العملية فهم الفقه المقارن والنوازل أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	محكمة اعتراض
استخراج الأطروحة	هل تغير هذه العملية فهم الفقه المقارن والنوازل أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	ملخص فقري

ملحق ممدد 1241: تحرير حدود العلم / اللغة والبيان

وحدة ممددة 1241: تحرير حدود العلم داخل اللغة والبيان. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم

فيها. في مجال اللغة والبيان تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج جدول أدلة قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال فهرس رقمي عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن خلدون: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=اللغة والبيان؛ العملية=تحرير حدود العلم؛ الخطر=إهمال الطبعة؛ المخرج=جدول أدلة؛ مصدر المراجعة=فهرس رقمي؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1242: استخراج الأطروحة / الرجال والطبقات

وحدة ممددة 1242: استخراج الأطروحة داخل الرجال والطبقات. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الرجال والطبقات تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج ملخص فقري قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال رسالة جامعية عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس السيوطي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الرجال والطبقات؛ العملية=استخراج الأطروحة؛ الخطر=تقديم النتيجة على الدليل؛ المخرج=ملخص فقري؛ مصدر المراجعة=رسالة جامعية؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1243: تفكيك المصطلح / الفتوى والتنزيل

وحدة ممددة 1243: تفكيك المصطلح داخل الفتوى والتنزيل. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الفتوى والتنزيل تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج برنامج بحث قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال شرح موسع عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس القرافي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الفتوى والتنزيل؛ العملية=تفكيك المصطلح؛ الخطر=إهمال سبب التأليف؛ المخرج=برنامج بحث؛ مصدر المراجعة=شرح موسع؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1244: تمييز مراتب اليقين / الاقتصاد والاجتماع الإسلامي

وحدة ممددة 1244: تمييز مراتب اليقين داخل الاقتصاد والاجتماع الإسلامي. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الاقتصاد والاجتماع الإسلامي تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج رسم حجة قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مخطوط محقق عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إسقاط القيد. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن عاشور: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الاقتصاد والاجتماع الإسلامي؛ العملية=تمييز مراتب اليقين؛ الخطر=إسقاط القيد؛ المخرج=رسم حجة؛ مصدر المراجعة=مخطوط محقق؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

المحور	السؤال	المخرج
تفكيك المصطلح	هل تغير هذه العملية فهم الاقتصاد والاجتماع الإسلامي أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	قاموس مصطلحات
تعقب الدليل	هل تغير هذه العملية فهم الاقتصاد والاجتماع الإسلامي أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	مصفوفة مصادر
تمييز مراتب اليقين	هل تغير هذه العملية فهم الاقتصاد والاجتماع الإسلامي أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	نموذج تركيبي

ملحق ممدد 1245: ربط السياق / الفلسفة والمنطق

وحدة ممددة 1245: ربط السياق داخل الفلسفة والمنطق. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الفلسفة والمنطق تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج مصفوفة مصادر قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مقال محكم عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الشافعي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الفلسفة والمنطق؛ العملية=ربط السياق؛ الخطر=إهمال الطبعة؛ المخرج=مصفوفة مصادر؛ مصدر المراجعة=مقال محكم؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1246: تركيب المعنى / الدراسات الرقمية

وحدة ممددة 1246: تركيب المعنى داخل الدراسات الرقمية. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الدراسات الرقمية تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج سجل قيود قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مختصر مدرسي عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الخطيب البغدادي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الدراسات الرقمية؛ العملية=تركيب المعنى؛ الخطر=تقديم النتيجة على الدليل؛ المخرج=سجل قيود؛ مصدر المراجعة=مختصر مدرسي؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1247: اختبار الاعتراض / تحقيق التراث

وحدة ممددة 1247: اختبار الاعتراض داخل تحقيق التراث. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال تحقيق التراث تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج قائمة إحالات قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال محاضرة علمية عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن الصلاح: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=تحقيق التراث؛ العملية=اختبار الاعتراض؛ الخطر=إهمال سبب التأليف؛ المخرج=قائمة إحالات؛ مصدر المراجعة=محاضرة علمية؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1248: المقارنة بين المدارس / علوم القرآن والتفسير

وحدة ممددة 1248: المقارنة بين المدارس داخل علوم القرآن والتفسير. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال علوم القرآن والتفسير تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج خريطة مفاهيم قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال موسوعة عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إسقاط القيد. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس النووي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=علوم القرآن والتفسير؛ العملية=المقارنة بين المدارس؛ الخطر=إسقاط القيد؛ المخرج=خريطة مفاهيم؛ مصدر المراجعة=موسوعة؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

المحور	السؤال	المخرج
ربط السياق	هل تغير هذه العملية فهم علوم القرآن والتفسير أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	خريطة مفاهيم
كشف الفرضية الخفية	هل تغير هذه العملية فهم علوم القرآن والتفسير أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	جدول أدلة
تركيب المعنى	هل تغير هذه العملية فهم علوم القرآن والتفسير أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	سجل قيود

ملحق ممدد 1249: تقدير المآلات / علوم الحديث والعلل

وحدة ممددة 1249: تقدير المآلات داخل علوم الحديث والعلل. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال علوم الحديث والعلل تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج محكمة اعتراض قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال حاشية عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن حجر: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=علوم الحديث والعلل؛ العملية=تقدير المآلات؛ الخطر=إهمال الطبعة؛ المخرج=محكمة اعتراض؛ مصدر المراجعة=حاشية؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1250: تحرير حدود العلم / أصول الفقه والقواعد

وحدة ممددة 1250: تحرير حدود العلم داخل أصول الفقه والقواعد. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال أصول الفقه والقواعد تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج نموذج تركيبي قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال كتاب تأسيسي عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الذهبي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=أصول الفقه والقواعد، العملية=تحرير حدود العلم، الخطر=تقديم النتيجة على الدليل، المخرج=نموذج تركيبي، مصدر المراجعة=كتاب تأسيسي، رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب، أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1251: استخراج الأطروحة / المقاصد والسياسة الشرعية

وحدة ممددة 1251: استخراج الأطروحة داخل المقاصد والسياسة الشرعية. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال المقاصد والسياسة الشرعية تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج بطاقة خلاف قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال فهرس رقمي عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الغزالي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=المقاصد والسياسة الشرعية، العملية=استخراج الأطروحة، الخطر=إهمال سبب التأليف، المخرج=بطاقة خلاف، مصدر المراجعة=فهرس رقمي، رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب، أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1252: تفكيك المصطلح / العقيدة والكلام والفرق

وحدة ممددة 1252: تفكيك المصطلح داخل العقيدة والكلام والفرق. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال العقيدة والكلام والفرق تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج قاموس مصطلحات قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال رسالة جامعية عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إسقاط القيد. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الرازي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=العقيدة والكلام والفرق، العملية=تفكيك المصطلح، الخطر=إسقاط القيد، المخرج=قاموس مصطلحات، مصدر المراجعة=رسالة جامعية، رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب، أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

المحور	السؤال	المخرج
اختبار الاعتراض	هل تغير هذه العملية فهم العقيدة والكلام والفرق أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	رسم حجة
استحضار أقوال العلماء	هل تغير هذه العملية فهم العقيدة والكلام والفرق أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	محكمة اعتراض
المقارنة بين المدارس	هل تغير هذه العملية فهم العقيدة والكلام والفرق أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	ملخص فقري

ملاحق تشغيلية ممددة - الدفعة 7

هذه الدفعة تكمل قاعدة المعرفة بتفريعات تطبيقية تمنع اختزال الكتب الإسلامية العميقة إلى عناوين. كل وحدة مخصصة لتحويل التلخيص إلى عمل قابل للتدقيق والمراجعة.

ملحق ممدد 1253: تمييز مراتب اليقين / السيرة والشمائل

وحدة ممددة 1253: تمييز مراتب اليقين داخل السيرة والشمائل. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال السيرة والشمائل تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج جدول أدلة قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال شرح موسع عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن تيمية: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=السيرة والشمائل؛ العملية=تمييز مراتب اليقين؛ الخطر=إهمال الطبعة؛ المخرج=جدول أدلة؛ مصدر المراجعة=شرح موسع؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1254: ربط السياق / التاريخ الإسلامي والسياسة

وحدة ممددة 1254: ربط السياق داخل التاريخ الإسلامي والسياسة. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال التاريخ الإسلامي والسياسة تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج ملخص فقري قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مخطوط محقق عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن القيم: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=التاريخ الإسلامي والسياسة؛ العملية=ربط السياق؛ الخطر=تقديم النتيجة على الدليل؛ المخرج=ملخص فقري؛ مصدر المراجعة=مخطوط محقق؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1255: تركيب المعنى / التزكية والأخلاق

وحدة ممددة 1255: تركيب المعنى داخل التزكية والأخلاق. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم

فيها. في مجال التزكية والأخلاق تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج برنامج بحث قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مقال محكم عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الشاطبي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=التزكية والأخلاق؛ العملية=تركيب المعنى؛ الخطر=إهمال سبب التأليف؛ المخرج=برنامج بحث؛ مصدر المراجعة=مقال محكم؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1256: اختبار الاعتراض / الفقه المقارن والنوازل

وحدة ممددة 1256: اختبار الاعتراض داخل الفقه المقارن والنوازل. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الفقه المقارن والنوازل تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج رسم حجة قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مختصر مدرسي عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إسقاط القيد. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن خلدون: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الفقه المقارن والنوازل؛ العملية=اختبار الاعتراض؛ الخطر=إسقاط القيد؛ المخرج=رسم حجة؛ مصدر المراجعة=مختصر مدرسي؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

المحور	السؤال	المخرج
تقدير المآلات	هل تغير هذه العملية فهم الفقه المقارن والنوازل أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	قاموس مصطلحات
إنتاج أسئلة بحثية	هل تغير هذه العملية فهم الفقه المقارن والنوازل أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	مصفوفة مصادر
تحرير حدود العلم	هل تغير هذه العملية فهم الفقه المقارن والنوازل أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	نموذج تركيبي

ملحق ممدد 1257: المقارنة بين المدارس / اللغة والبيان

وحدة ممددة 1257: المقارنة بين المدارس داخل اللغة والبيان. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال اللغة والبيان تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج مصفوفة مصادر قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال محاضرة علمية عند الحاجة لا على

سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس السيوطي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=اللغة والبيان؛ العملية=المقارنة بين المدارس؛ الخطر=إهمال الطبعة؛ المخرج=مصفوفة مصادر؛ مصدر المراجعة=محاضرة علمية؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1258: تقدير المآلات / الرجال والطبقات

وحدة ممددة 1258: تقدير المآلات داخل الرجال والطبقات. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الرجال والطبقات تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج سجل قيود قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال موسوعة عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس القرافي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الرجال والطبقات؛ العملية=تقدير المآلات؛ الخطر=تقديم النتيجة على الدليل؛ المخرج=سجل قيود؛ مصدر المراجعة=موسوعة؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1259: تحرير حدود العلم / الفتوى والتنزيل

وحدة ممددة 1259: تحرير حدود العلم داخل الفتوى والتنزيل. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الفتوى والتنزيل تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج قائمة إحالات قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال حاشية عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن عاشور: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الفتوى والتنزيل؛ العملية=تحرير حدود العلم؛ الخطر=إهمال سبب التأليف؛ المخرج=قائمة إحالات؛ مصدر المراجعة=حاشية؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1260: استخراج الأطروحة / الاقتصاد والاجتماع الإسلامي

وحدة ممددة 1260: استخراج الأطروحة داخل الاقتصاد والاجتماع الإسلامي. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الاقتصاد والاجتماع الإسلامي تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج خريطة مفاهيم قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال كتاب تأسيسي عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إسقاط القيد. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الشافعي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الاقتصاد والاجتماع الإسلامي؛ العملية=استخراج الأطروحة؛ الخطر=إسقاط القيد؛ المخرج=خريطة مفاهيم؛ مصدر المراجعة=كتاب تأسيسي؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

المحور	السؤال	المخرج
استخراج الأطروحة	هل تغير هذه العملية فهم الاقتصاد والاجتماع الإسلامي أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	خريطة مفاهيم
صيد التفصيل الفرعي	هل تغير هذه العملية فهم الاقتصاد والاجتماع الإسلامي أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	جدول أدلة
تفكيك المصطلح	هل تغير هذه العملية فهم الاقتصاد والاجتماع الإسلامي أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	سجل قيود

ملحق ممدد 1261: تفكيك المصطلح / الفلسفة والمنطق

وحدة ممددة 1261: تفكيك المصطلح داخل الفلسفة والمنطق. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الفلسفة والمنطق تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج محكمة اعتراض قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال فهرس رقمي عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الخطيب البغدادي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الفلسفة والمنطق؛ العملية=تفكيك المصطلح؛ الخطر=إهمال الطبعة؛ المخرج=محكمة اعتراض؛ مصدر المراجعة=فهرس رقمي؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1262: تمييز مراتب اليقين / الدراسات الرقمية

وحدة ممددة 1262: تمييز مراتب اليقين داخل الدراسات الرقمية. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم

فيها. في مجال الدراسات الرقمية تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج نموذج تركيبي قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال رسالة جامعية عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن الصلاح: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الدراسات الرقمية؛ العملية=تمييز مراتب اليقين؛ الخطر=تقديم النتيجة على الدليل؛ المخرج=نموذج تركيبي؛ مصدر المراجعة=رسالة جامعية؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1263: ربط السياق / تحقيق التراث

وحدة ممددة 1263: ربط السياق داخل تحقيق التراث. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال تحقيق التراث تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج بطاقة خلاف قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال شرح موسع عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس النووي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=تحقيق التراث؛ العملية=ربط السياق؛ الخطر=إهمال سبب التأليف؛ المخرج=بطاقة خلاف؛ مصدر المراجعة=شرح موسع؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1264: تركيب المعنى / علوم القرآن والتفسير

وحدة ممددة 1264: تركيب المعنى داخل علوم القرآن والتفسير. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال علوم القرآن والتفسير تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج قاموس مصطلحات قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مخطوط محقق عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إسقاط القيد. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن حجر: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=علوم القرآن والتفسير؛ العملية=تركيب المعنى؛ الخطر=إسقاط القيد؛ المخرج=قاموس مصطلحات؛ مصدر المراجعة=مخطوط محقق؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

المحور	السؤال	المخرج
تمييز مراتب اليقين	هل تغير هذه العملية فهم علوم القرآن والتفسير أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	رسم حجة
رسم الخلاف	هل تغير هذه العملية فهم علوم القرآن والتفسير أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	محكمة اعتراض
ربط السياق	هل تغير هذه العملية فهم علوم القرآن والتفسير أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	ملخص فقري

ملحق ممدد 1265: اختبار الاعتراض / علوم الحديث والعلل

وحدة ممددة 1265: اختبار الاعتراض داخل علوم الحديث والعلل. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال علوم الحديث والعلل تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج جدول أدلة قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مقال محكم عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الذهبي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=علوم الحديث والعلل؛ العملية=اختبار الاعتراض؛ الخطر=إهمال الطبعة؛ المخرج=جدول أدلة؛ مصدر المراجعة=مقال محكم؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1266: المقارنة بين المدارس / أصول الفقه والقواعد

وحدة ممددة 1266: المقارنة بين المدارس داخل أصول الفقه والقواعد. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال أصول الفقه والقواعد تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج ملخص فقري قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مختصر مدرسي عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الغزالي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=أصول الفقه والقواعد؛ العملية=المقارنة بين المدارس؛ الخطر=تقديم النتيجة على الدليل؛ المخرج=ملخص فقري؛ مصدر المراجعة=مختصر مدرسي؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1267: تقدير المآلات / المقاصد والسياسة الشرعية

وحدة ممددة 1267: تقدير المآلات داخل المقاصد والسياسة الشرعية. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال المقاصد والسياسة الشرعية تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج برنامج بحث قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال محاضرة علمية عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الرازي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=المقاصد والسياسة الشرعية؛ العملية=تقدير المآلات؛ الخطر=إهمال سبب التأليف؛ المخرج=برنامج بحث؛ مصدر المراجعة=محاضرة علمية؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1268: تحرير حدود العلم / العقيدة والكلام والفرق

وحدة ممددة 1268: تحرير حدود العلم داخل العقيدة والكلام والفرق. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال العقيدة والكلام والفرق تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج رسم حجة قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال موسوعة عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إسقاط القيد. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن تيمية: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=العقيدة والكلام والفرق؛ العملية=تحرير حدود العلم؛ الخطر=إسقاط القيد؛ المخرج=رسم حجة؛ مصدر المراجعة=موسوعة؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

المحور	السؤال	المخرج
تركيب المعنى	هل تغير هذه العملية فهم العقيدة والكلام والفرق أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	قاموس مصطلحات
بناء الخريطة السببية	هل تغير هذه العملية فهم العقيدة والكلام والفرق أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	مصفوفة مصادر
اختبار الاعتراض	هل تغير هذه العملية فهم العقيدة والكلام والفرق أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	نموذج تركيبي

ملحق ممدد 1269: استخراج الأطروحة / السيرة والشمائل

وحدة ممددة 1269: استخراج الأطروحة داخل السيرة والشمائل. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود

الجزم فيها. في مجال السيرة والشمائل تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج مصفوفة مصادر قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال حاشية عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن القيم: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=السيرة والشمائل؛ العملية=استخراج الأطروحة؛ الخطر=إهمال الطبعة؛ المخرج=مصفوفة مصادر؛ مصدر المراجعة=حاشية؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1270: تفكيك المصطلح / التاريخ الإسلامي والسياسة

وحدة ممددة 1270: تفكيك المصطلح داخل التاريخ الإسلامي والسياسة. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال التاريخ الإسلامي والسياسة تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج سجل قيود قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال كتاب تأسيسي عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الشاطبي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=التاريخ الإسلامي والسياسة؛ العملية=تفكيك المصطلح؛ الخطر=تقديم النتيجة على الدليل؛ المخرج=سجل قيود؛ مصدر المراجعة=كتاب تأسيسي؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1271: تمييز مراتب اليقين / التزكية والأخلاق

وحدة ممددة 1271: تمييز مراتب اليقين داخل التزكية والأخلاق. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال التزكية والأخلاق تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج قائمة إحالات قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال فهرس رقمي عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن خلدون: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=التزكية والأخلاق؛ العملية=تمييز مراتب اليقين؛ الخطر=إهمال سبب التأليف؛ المخرج=قائمة إحالات؛ مصدر المراجعة=فهرس رقمي؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1272: ربط السياق / الفقه المقارن والنوازل

وحدة ممددة 1272: ربط السياق داخل الفقه المقارن والنوازل. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الفقه المقارن والنوازل تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج خريطة مفاهيم قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال رسالة جامعية عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إسقاط القيد. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس السيوطي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الفقه المقارن والنوازل؛ العملية=ربط السياق؛ الخطر=إسقاط القيد؛ المخرج=خريطة مفاهيم؛ مصدر المراجعة=رسالة جامعية؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

المحور	السؤال	المخرج
المقارنة بين المدارس	هل تغير هذه العملية فهم الفقه المقارن والنوازل أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	خريطة مفاهيم
تحويل المسألة إلى نموذج	هل تغير هذه العملية فهم الفقه المقارن والنوازل أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	جدول أدلة
تقدير المآلات	هل تغير هذه العملية فهم الفقه المقارن والنوازل أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	سجل قيود

ملحق ممدد 1273: تركيب المعنى / اللغة والبيان

وحدة ممددة 1273: تركيب المعنى داخل اللغة والبيان. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال اللغة والبيان تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج محكمة اعتراض قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال شرح موسع عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس القرافي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=اللغة والبيان؛ العملية=تركيب المعنى؛ الخطر=إهمال الطبعة؛ المخرج=محكمة اعتراض؛ مصدر المراجعة=شرح موسع؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1274: اختبار الاعتراض / الرجال والطبقات

وحدة ممددة 1274: اختبار الاعتراض داخل الرجال والطبقات. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الرجال والطبقات تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج نموذج تركيبي قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مخطوط محقق عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن عاشور: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الرجال والطبقات؛ العملية=اختبار الاعتراض؛ الخطر=تقديم النتيجة على الدليل؛ المخرج=نموذج تركيبي؛ مصدر المراجعة=مخطوط محقق؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1275: المقارنة بين المدارس / الفتوى والتنزيل

وحدة ممددة 1275: المقارنة بين المدارس داخل الفتوى والتنزيل. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الفتوى والتنزيل تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج بطاقة خلاف قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مقال محكم عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الشافعي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الفتوى والتنزيل؛ العملية=المقارنة بين المدارس؛ الخطر=إهمال سبب التأليف؛ المخرج=بطاقة خلاف؛ مصدر المراجعة=مقال محكم؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1276: تقدير المآلات / الاقتصاد والاجتماع الإسلامي

وحدة ممددة 1276: تقدير المآلات داخل الاقتصاد والاجتماع الإسلامي. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الاقتصاد والاجتماع الإسلامي تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج قاموس مصطلحات قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مختصر مدرسي عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إسقاط القيد. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الخطيب البغدادي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الاقتصاد والاجتماع الإسلامي؛ العملية=تقدير المآلات؛ الخطر=إسقاط القيد؛ المخرج=قاموس مصطلحات؛ مصدر المراجعة=مختصر مدرسي؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

المحور	السؤال	المخرج
تحرير حدود العلم	هل تغير هذه العملية فهم الاقتصاد والاجتماع الإسلامي أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	رسم حجة
محكمة الهدم	هل تغير هذه العملية فهم الاقتصاد والاجتماع الإسلامي أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	محكمة اعتراض
استخراج الأطروحة	هل تغير هذه العملية فهم الاقتصاد والاجتماع الإسلامي أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	ملخص فقري

ملحق ممدد 1277: تحرير حدود العلم / الفلسفة والمنطق

وحدة ممددة 1277: تحرير حدود العلم داخل الفلسفة والمنطق. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الفلسفة والمنطق تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج جدول أدلة قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال محاضرة علمية عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن الصلاح: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الفلسفة والمنطق؛ العملية=تحرير حدود العلم؛ الخطر=إهمال الطبعة؛ المخرج=جدول أدلة؛ مصدر المراجعة=محاضرة علمية؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1278: استخراج الأطروحة / الدراسات الرقمية

وحدة ممددة 1278: استخراج الأطروحة داخل الدراسات الرقمية. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الدراسات الرقمية تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج ملخص فقري قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال موسوعة عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس النووي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الدراسات الرقمية؛ العملية=استخراج الأطروحة؛ الخطر=تقديم النتيجة على الدليل؛ المخرج=ملخص فقري؛ مصدر المراجعة=موسوعة؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1279: تفكيك المصطلح / تحقيق التراث

وحدة ممددة 1279: تفكيك المصطلح داخل تحقيق التراث. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال تحقيق التراث تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج برنامج بحث قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال حاشية عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن حجر: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=تحقيق التراث؛ العملية=تفكيك المصطلح؛ الخطر=إهمال سبب التأليف؛ المخرج=برنامج بحث؛ مصدر المراجعة=حاشية؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1280: تمييز مراتب اليقين / علوم القرآن والتفسير

وحدة ممددة 1280: تمييز مراتب اليقين داخل علوم القرآن والتفسير. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال علوم القرآن والتفسير تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج رسم حجة قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال كتاب تأسيسي عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إسقاط القيد. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الذهبي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=علوم القرآن والتفسير؛ العملية=تمييز مراتب اليقين؛ الخطر=إسقاط القيد؛ المخرج=رسم حجة؛ مصدر المراجعة=كتاب تأسيسي؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

المحور	السؤال	المخرج
تفكيك المصطلح	هل تغير هذه العملية فهم علوم القرآن والتفسير أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	قاموس مصطلحات
تعقب الدليل	هل تغير هذه العملية فهم علوم القرآن والتفسير أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	مصفوفة مصادر
تمييز مراتب اليقين	هل تغير هذه العملية فهم علوم القرآن والتفسير أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	نموذج تركيبي

ملحق ممدد 1281: ربط السياق / علوم الحديث والعلل

وحدة ممددة 1281: ربط السياق داخل علوم الحديث والعلل. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال علوم الحديث والعلل تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج مصفوفة مصادر قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال فهرس رقمي عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الغزالي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=علوم الحديث والعلل؛ العملية=ربط السياق؛ الخطر=إهمال الطبعة؛ المخرج=مصفوفة مصادر؛ مصدر المراجعة=فهرس رقمي؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1282: تركيب المعنى / أصول الفقه والقواعد

وحدة ممددة 1282: تركيب المعنى داخل أصول الفقه والقواعد. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال أصول الفقه والقواعد تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج سجل قيود قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال رسالة جامعية عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الرازي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=أصول الفقه والقواعد؛ العملية=تركيب المعنى؛ الخطر=تقديم النتيجة على الدليل؛ المخرج=سجل قيود؛ مصدر المراجعة=رسالة جامعية؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1283: اختبار الاعتراض / المقاصد والسياسة الشرعية

وحدة ممددة 1283: اختبار الاعتراض داخل المقاصد والسياسة الشرعية. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال المقاصد والسياسة الشرعية تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج قائمة إحالات قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال شرح موسع عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن تيمية: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=المقاصد والسياسة الشرعية؛ العملية=اختبار الاعتراض؛ الخطر=إهمال سبب التأليف؛ المخرج=قائمة إحالات؛ مصدر المراجعة=شرح موسع؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1284: المقارنة بين المدارس / العقيدة والكلام والفرق

وحدة ممددة 1284: المقارنة بين المدارس داخل العقيدة والكلام والفرق. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال العقيدة والكلام والفرق تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج خريطة مفاهيم قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مخطوط محقق عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إسقاط القيد. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن القيم: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=العقيدة والكلام والفرق؛ العملية=المقارنة بين المدارس؛ الخطر=إسقاط القيد؛ المخرج=خريطة مفاهيم؛ مصدر المراجعة=مخطوط محقق؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

المحور	السؤال	المخرج
ربط السياق	هل تغير هذه العملية فهم العقيدة والكلام والفرق أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	خريطة مفاهيم
كشف الفرضية الخفية	هل تغير هذه العملية فهم العقيدة والكلام والفرق أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	جدول أدلة
تركيب المعنى	هل تغير هذه العملية فهم العقيدة والكلام والفرق أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	سجل قيود

ملحق ممدد 1285: تقدير المآلات / السيرة والشمائل

وحدة ممددة 1285: تقدير المآلات داخل السيرة والشمائل. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال السيرة والشمائل تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج محكمة اعتراض قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مقال محكم عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الشاطبي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=السيرة والشمائل؛ العملية=تقدير المآلات؛ الخطر=إهمال الطبعة؛ المخرج=محكمة اعتراض؛ مصدر المراجعة=مقال محكم؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1286: تحرير حدود العلم / التاريخ الإسلامي والسياسة

وحدة ممددة 1286: تحرير حدود العلم داخل التاريخ الإسلامي والسياسة. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال التاريخ الإسلامي والسياسة تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج نموذج تركيبي قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مختصر مدرسي عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن خلدون: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=التاريخ الإسلامي والسياسة؛ العملية=تحرير حدود العلم؛ الخطر=تقديم النتيجة على الدليل؛ المخرج=نموذج تركيبي؛ مصدر المراجعة=مختصر مدرسي؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1287: استخراج الأطروحة / التزكية والأخلاق

وحدة ممددة 1287: استخراج الأطروحة داخل التزكية والأخلاق. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال التزكية والأخلاق تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج بطاقة خلاف قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال محاضرة علمية عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس السيوطي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=التزكية والأخلاق؛ العملية=استخراج الأطروحة؛ الخطر=إهمال سبب التأليف؛ المخرج=بطاقة خلاف؛ مصدر المراجعة=محاضرة علمية؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1288: تفكيك المصطلح / الفقه المقارن والنوازل

وحدة ممددة 1288: تفكيك المصطلح داخل الفقه المقارن والنوازل. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الفقه المقارن والنوازل تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج قاموس مصطلحات قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال موسوعة عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إسقاط القيد. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس القرافي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الفقه المقارن والنوازل؛ العملية=تفكيك المصطلح؛ الخطر=إسقاط القيد؛ المخرج=قاموس مصطلحات؛ مصدر المراجعة=موسوعة؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

المحور	السؤال	المخرج
اختبار الاعتراض	هل تغير هذه العملية فهم الفقه المقارن والنوازل أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	رسم حجة
استحضار أقوال العلماء	هل تغير هذه العملية فهم الفقه المقارن والنوازل أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	محكمة اعتراض
المقارنة بين المدارس	هل تغير هذه العملية فهم الفقه المقارن والنوازل أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	ملخص فقري

ملحق ممدد 1289: تمييز مراتب اليقين / اللغة والبيان

وحدة ممددة 1289: تمييز مراتب اليقين داخل اللغة والبيان. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال اللغة والبيان تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج جدول أدلة قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال حاشية عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن عاشور: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=اللغة والبيان؛ العملية=تمييز مراتب اليقين؛ الخطر=إهمال الطبعة؛ المخرج=جدول أدلة؛ مصدر المراجعة=حاشية؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1290: ربط السياق / الرجال والطبقات

وحدة ممددة 1290: ربط السياق داخل الرجال والطبقات. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الرجال والطبقات تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج ملخص فقري قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال كتاب تأسيسي عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الشافعي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الرجال والطبقات؛ العملية=ربط السياق؛ الخطر=تقديم النتيجة على الدليل؛ المخرج=ملخص فقري؛ مصدر المراجعة=كتاب تأسيسي؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1291: تركيب المعنى / الفتوى والتنزيل

وحدة ممددة 1291: تركيب المعنى داخل الفتوى والتنزيل. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الفتوى والتنزيل تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج برنامج بحث قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال فهرس رقمي عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الخطيب البغدادي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الفتوى والتنزيل؛ العملية=تركيب المعنى؛ الخطر=إهمال سبب التأليف؛ المخرج=برنامج بحث؛ مصدر المراجعة=فهرس رقمي؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1292: اختبار الاعتراض / الاقتصاد والاجتماع الإسلامي

وحدة ممددة 1292: اختبار الاعتراض داخل الاقتصاد والاجتماع الإسلامي. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الاقتصاد والاجتماع الإسلامي تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج رسم حجة قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال رسالة جامعية عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إسقاط القيد. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن الصلاح: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الاقتصاد والاجتماع الإسلامي؛ العملية=اختبار الاعتراض؛ الخطر=إسقاط القيد؛ المخرج=رسم حجة؛ مصدر المراجعة=رسالة جامعية؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

المحور	السؤال	المخرج
تقدير المآلات	هل تغير هذه العملية فهم الاقتصاد والاجتماع الإسلامي أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	قاموس مصطلحات

إنتاج أسئلة بحثية	هل تغير هذه العملية فهم الاقتصاد والاجتماع الإسلامي أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	مصفوفة مصادر
تحرير حدود العلم	هل تغير هذه العملية فهم الاقتصاد والاجتماع الإسلامي أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	نموذج تركيبي

ملحق ممدد 1293: المقارنة بين المدارس / الفلسفة والمنطق

وحدة ممددة 1293: المقارنة بين المدارس داخل الفلسفة والمنطق. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الفلسفة والمنطق تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج مصفوفة مصادر قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال شرح موسع عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس النووي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الفلسفة والمنطق؛ العملية=المقارنة بين المدارس؛ الخطر=إهمال الطبعة؛ المخرج=مصفوفة مصادر؛ مصدر المراجعة=شرح موسع؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1294: تقدير المآلات / الدراسات الرقمية

وحدة ممددة 1294: تقدير المآلات داخل الدراسات الرقمية. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الدراسات الرقمية تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج سجل قيود قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مخطوط محقق عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن حجر: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الدراسات الرقمية؛ العملية=تقدير المآلات؛ الخطر=تقديم النتيجة على الدليل؛ المخرج=سجل قيود؛ مصدر المراجعة=مخطوط محقق؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملاحق تشغيلية ممددة - الدفعة 8

هذه الدفعة تكمل قاعدة المعرفة بتفريعات تطبيقية تمنع اختزال الكتب الإسلامية العميقة إلى عناوين. كل وحدة مخصصة لتحويل التلخيص إلى عمل قابل للتدقيق والمراجعة.

ملحق ممدد 1295: تحرير حدود العلم / تحقيق التراث

وحدة ممددة 1295: تحرير حدود العلم داخل تحقيق التراث. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال تحقيق التراث تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج قائمة إحالات قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مقال محكم عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الذهبي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=تحقيق التراث؛ العملية=تحرير حدود العلم؛ الخطر=إهمال سبب التأليف؛ المخرج=قائمة إحالات؛ مصدر المراجعة=مقال محكم؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1296: استخراج الأطروحة / علوم القرآن والتفسير

وحدة ممددة 1296: استخراج الأطروحة داخل علوم القرآن والتفسير. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال علوم القرآن والتفسير تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج خريطة مفاهيم قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مختصر مدرسي عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إسقاط القيد. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الغزالي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=علوم القرآن والتفسير؛ العملية=استخراج الأطروحة؛ الخطر=إسقاط القيد؛ المخرج=خريطة مفاهيم؛ مصدر المراجعة=مختصر مدرسي؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

المحور	السؤال	المخرج
استخراج الأطروحة	هل تغير هذه العملية فهم علوم القرآن والتفسير أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	خريطة مفاهيم
صيد التفصيل الفرعي	هل تغير هذه العملية فهم علوم القرآن والتفسير أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	جدول أدلة

تفكيك المصطلح	هل تغير هذه العملية فهم علوم القرآن والتفسير أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	سجل قيود

ملحق ممدد 1297: تفكيك المصطلح / علوم الحديث والعلل

وحدة ممددة 1297: تفكيك المصطلح داخل علوم الحديث والعلل. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال علوم الحديث والعلل تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج محكمة اعتراض قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال محاضرة علمية عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الرازي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=علوم الحديث والعلل؛ العملية=تفكيك المصطلح؛ الخطر=إهمال الطبعة؛ المخرج=محكمة اعتراض؛ مصدر المراجعة=محاضرة علمية؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1298: تمييز مراتب اليقين / أصول الفقه والقواعد

وحدة ممددة 1298: تمييز مراتب اليقين داخل أصول الفقه والقواعد. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال أصول الفقه والقواعد تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج نموذج تركيبي قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال موسوعة عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن تيمية: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=أصول الفقه والقواعد؛ العملية=تمييز مراتب اليقين؛ الخطر=تقديم النتيجة على الدليل؛ المخرج=نموذج تركيبي؛ مصدر المراجعة=موسوعة؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1299: ربط السياق / المقاصد والسياسة الشرعية

وحدة ممددة 1299: ربط السياق داخل المقاصد والسياسة الشرعية. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال المقاصد والسياسة الشرعية تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج بطاقة خلاف قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال حاشية عند الحاجة لا على سبيل

التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن القيم: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=المقاصد والسياسة الشرعية؛ العملية=ربط السياق؛ الخطر=إهمال سبب التأليف؛ المخرج=بطاقة خلاف؛ مصدر المراجعة=حاشية؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1300: تركيب المعنى / العقيدة والكلام والفرق

وحدة ممددة 1300: تركيب المعنى داخل العقيدة والكلام والفرق. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال العقيدة والكلام والفرق تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج قاموس مصطلحات قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال كتاب تأسيسي عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إسقاط القيد. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الشاطبي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=العقيدة والكلام والفرق؛ العملية=تركيب المعنى؛ الخطر=إسقاط القيد؛ المخرج=قاموس مصطلحات؛ مصدر المراجعة=كتاب تأسيسي؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

المحور	السؤال	المخرج
تمييز مراتب اليقين	هل تغير هذه العملية فهم العقيدة والكلام والفرق أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	رسم حجة
رسم الخلاف	هل تغير هذه العملية فهم العقيدة والكلام والفرق أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	محكمة اعتراض
ربط السياق	هل تغير هذه العملية فهم العقيدة والكلام والفرق أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	ملخص فقري

ملحق ممدد 1301: اختبار الاعتراض / السيرة والشمائل

وحدة ممددة 1301: اختبار الاعتراض داخل السيرة والشمائل. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال السيرة والشمائل تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج جدول أدلة قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال فهرس رقمي عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن

يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن خلدون: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=السيرة والشمائل؛ العملية=اختبار الاعتراض؛ الخطر=إهمال الطبعة؛ المخرج=جدول أدلة؛ مصدر المراجعة=فهرس رقمي؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1302: المقارنة بين المدارس / التاريخ الإسلامي والسياسة

وحدة ممددة 1302: المقارنة بين المدارس داخل التاريخ الإسلامي والسياسة. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال التاريخ الإسلامي والسياسة تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج ملخص فقري قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال رسالة جامعية عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس السيوطي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=التاريخ الإسلامي والسياسة؛ العملية=المقارنة بين المدارس؛ الخطر=تقديم النتيجة على الدليل؛ المخرج=ملخص فقري؛ مصدر المراجعة=رسالة جامعية؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1303: تقدير المآلات / التزكية والأخلاق

وحدة ممددة 1303: تقدير المآلات داخل التزكية والأخلاق. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال التزكية والأخلاق تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج برنامج بحث قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال شرح موسع عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس القرافي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=التزكية والأخلاق؛ العملية=تقدير المآلات؛ الخطر=إهمال سبب التأليف؛ المخرج=برنامج بحث؛ مصدر المراجعة=شرح موسع؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1304: تحرير حدود العلم / الفقه المقارن والنوازل

وحدة ممددة 1304: تحرير حدود العلم داخل الفقه المقارن والنوازل. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود

الجزم فيها. في مجال الفقه المقارن والنوازل تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج رسم حجة قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مخطوط محقق عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إسقاط القيد. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن عاشور: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الفقه المقارن والنوازل؛ العملية=تحرير حدود العلم؛ الخطر=إسقاط القيد؛ المخرج=رسم حجة؛ مصدر المراجعة=مخطوط محقق؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

المحور	السؤال	المخرج
تركيب المعنى	هل تغير هذه العملية فهم الفقه المقارن والنوازل أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	قاموس مصطلحات
بناء الخريطة السببية	هل تغير هذه العملية فهم الفقه المقارن والنوازل أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	مصفوفة مصادر
اختبار الاعتراض	هل تغير هذه العملية فهم الفقه المقارن والنوازل أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	نموذج تركيبي

ملحق ممدد 1305: استخراج الأطروحة / اللغة والبيان

وحدة ممددة 1305: استخراج الأطروحة داخل اللغة والبيان. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال اللغة والبيان تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج مصفوفة مصادر قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مقال محكم عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الشافعي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=اللغة والبيان؛ العملية=استخراج الأطروحة؛ الخطر=إهمال الطبعة؛ المخرج=مصفوفة مصادر؛ مصدر المراجعة=مقال محكم؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1306: تفكيك المصطلح / الرجال والطبقات

وحدة ممددة 1306: تفكيك المصطلح داخل الرجال والطبقات. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الرجال والطبقات تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج سجل قيود قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مختصر مدرسي عند الحاجة لا على

سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الخطيب البغدادي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الرجال والطبقات؛ العملية=تفكيك المصطلح؛ الخطر=تقديم النتيجة على الدليل؛ المخرج=سجل قيود؛ مصدر المراجعة=مختصر مدرسي؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1307: تمييز مراتب اليقين / الفتوى والتنزيل

وحدة ممددة 1307: تمييز مراتب اليقين داخل الفتوى والتنزيل. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الفتوى والتنزيل تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج قائمة إحالات قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال محاضرة علمية عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن الصلاح: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الفتوى والتنزيل؛ العملية=تمييز مراتب اليقين؛ الخطر=إهمال سبب التأليف؛ المخرج=قائمة إحالات؛ مصدر المراجعة=محاضرة علمية؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1308: ربط السياق / الاقتصاد والاجتماع الإسلامي

وحدة ممددة 1308: ربط السياق داخل الاقتصاد والاجتماع الإسلامي. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الاقتصاد والاجتماع الإسلامي تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج خريطة مفاهيم قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال موسوعة عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إسقاط القيد. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس النووي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الاقتصاد والاجتماع الإسلامي؛ العملية=ربط السياق؛ الخطر=إسقاط القيد؛ المخرج=خريطة مفاهيم؛ مصدر المراجعة=موسوعة؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

المحور	السؤال	المخرج
المقارنة بين المدارس	هل تغير هذه العملية فهم الاقتصاد والاجتماع الإسلامي أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	خريطة مفاهيم
تحويل المسألة إلى نموذج	هل تغير هذه العملية فهم الاقتصاد والاجتماع الإسلامي أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	جدول أدلة
تقدير المآلات	هل تغير هذه العملية فهم الاقتصاد والاجتماع الإسلامي أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	سجل قيود

ملحق ممدد 1309: تركيب المعنى / الفلسفة والمنطق

وحدة ممددة 1309: تركيب المعنى داخل الفلسفة والمنطق. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الفلسفة والمنطق تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج محكمة اعتراض قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال حاشية عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن حجر: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الفلسفة والمنطق؛ العملية=تركيب المعنى؛ الخطر=إهمال الطبعة؛ المخرج=محكمة اعتراض؛ مصدر المراجعة=حاشية؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1310: اختبار الاعتراض / الدراسات الرقمية

وحدة ممددة 1310: اختبار الاعتراض داخل الدراسات الرقمية. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الدراسات الرقمية تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج نموذج تركيبي قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال كتاب تأسيسي عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الذهبي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الدراسات الرقمية؛ العملية=اختبار الاعتراض؛ الخطر=تقديم النتيجة على الدليل؛ المخرج=نموذج تركيبي؛ مصدر المراجعة=كتاب تأسيسي؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1311: المقارنة بين المدارس / تحقيق التراث

وحدة ممددة 1311: المقارنة بين المدارس داخل تحقيق التراث. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم

فيها. في مجال تحقيق التراث تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج بطاقة خلاف قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال فهرس رقمي عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الغزالي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=تحقيق التراث؛ العملية=المقارنة بين المدارس؛ الخطر=إهمال سبب التأليف؛ المخرج=بطاقة خلاف؛ مصدر المراجعة=فهرس رقمي؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1312: تقدير المآلات / علوم القرآن والتفسير

وحدة ممددة 1312: تقدير المآلات داخل علوم القرآن والتفسير. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال علوم القرآن والتفسير تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج قاموس مصطلحات قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال رسالة جامعية عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إسقاط القيد. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الرازي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=علوم القرآن والتفسير؛ العملية=تقدير المآلات؛ الخطر=إسقاط القيد؛ المخرج=قاموس مصطلحات؛ مصدر المراجعة=رسالة جامعية؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

المحور	السؤال	المخرج
تحرير حدود العلم	هل تغير هذه العملية فهم علوم القرآن والتفسير أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	رسم حجة
محكمة الهدم	هل تغير هذه العملية فهم علوم القرآن والتفسير أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	محكمة اعتراض
استخراج الأطروحة	هل تغير هذه العملية فهم علوم القرآن والتفسير أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	ملخص فقري

ملحق ممدد 1313: تحرير حدود العلم / علوم الحديث والعلل

وحدة ممددة 1313: تحرير حدود العلم داخل علوم الحديث والعلل. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال علوم الحديث والعلل تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج جدول أدلة قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال شرح موسع عند الحاجة لا على

سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن تيمية: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=علوم الحديث والعلل؛ العملية=تحرير حدود العلم؛ الخطر=إهمال الطبعة؛ المخرج=جدول أدلة؛ مصدر المراجعة=شرح موسع؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1314: استخراج الأطروحة / أصول الفقه والقواعد

وحدة ممددة 1314: استخراج الأطروحة داخل أصول الفقه والقواعد. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال أصول الفقه والقواعد تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج ملخص فقري قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مخطوط محقق عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن القيم: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=أصول الفقه والقواعد؛ العملية=استخراج الأطروحة؛ الخطر=تقديم النتيجة على الدليل؛ المخرج=ملخص فقري؛ مصدر المراجعة=مخطوط محقق؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1315: تفكيك المصطلح / المقاصد والسياسة الشرعية

وحدة ممددة 1315: تفكيك المصطلح داخل المقاصد والسياسة الشرعية. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال المقاصد والسياسة الشرعية تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج برنامج بحث قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مقال محكم عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الشاطبي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=المقاصد والسياسة الشرعية؛ العملية=تفكيك المصطلح؛ الخطر=إهمال سبب التأليف؛ المخرج=برنامج بحث؛ مصدر المراجعة=مقال محكم؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1316: تمييز مراتب اليقين / العقيدة والكلام والفرق

وحدة ممددة 1316: تمييز مراتب اليقين داخل العقيدة والكلام والفرق. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال العقيدة والكلام والفرق تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج رسم حجة قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مختصر مدرسي عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إسقاط القيد. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن خلدون: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=العقيدة والكلام والفرق؛ العملية=تمييز مراتب اليقين؛ الخطر=إسقاط القيد؛ المخرج=رسم حجة؛ مصدر المراجعة=مختصر مدرسي؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

المحور	السؤال	المخرج
تفكيك المصطلح	هل تغير هذه العملية فهم العقيدة والكلام والفرق أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	قاموس مصطلحات
تعقب الدليل	هل تغير هذه العملية فهم العقيدة والكلام والفرق أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	مصفوفة مصادر
تمييز مراتب اليقين	هل تغير هذه العملية فهم العقيدة والكلام والفرق أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	نموذج تركيبي

ملحق ممدد 1317: ربط السياق / السيرة والشمائل

وحدة ممددة 1317: ربط السياق داخل السيرة والشمائل. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال السيرة والشمائل تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج مصفوفة مصادر قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال محاضرة علمية عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس السيوطي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=السيرة والشمائل؛ العملية=ربط السياق؛ الخطر=إهمال الطبعة؛ المخرج=مصفوفة مصادر؛ مصدر المراجعة=محاضرة علمية؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1318: تركيب المعنى / التاريخ الإسلامي والسياسة

وحدة ممددة 1318: تركيب المعنى داخل التاريخ الإسلامي والسياسة. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود

الجزم فيها. في مجال التاريخ الإسلامي والسياسة تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج سجل قيود قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال موسوعة عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس القرافي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=التاريخ الإسلامي والسياسة؛ العملية=تركيب المعنى؛ الخطر=تقديم النتيجة على الدليل؛ المخرج=سجل قيود؛ مصدر المراجعة=موسوعة؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1319: اختبار الاعتراض / التزكية والأخلاق

وحدة ممددة 1319: اختبار الاعتراض داخل التزكية والأخلاق. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال التزكية والأخلاق تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج قائمة إحالات قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال حاشية عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن عاشور: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=التزكية والأخلاق؛ العملية=اختبار الاعتراض؛ الخطر=إهمال سبب التأليف؛ المخرج=قائمة إحالات؛ مصدر المراجعة=حاشية؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1320: المقارنة بين المدارس / الفقه المقارن والنوازل

وحدة ممددة 1320: المقارنة بين المدارس داخل الفقه المقارن والنوازل. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الفقه المقارن والنوازل تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج خريطة مفاهيم قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال كتاب تأسيسي عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إسقاط القيد. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الشافعي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الفقه المقارن والنوازل، العملية=المقارنة بين المدارس، الخطر=إسقاط القيد، المخرج=خريطة مفاهيم، مصدر المراجعة=كتاب تأسيسي، رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب، أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

المحور	السؤال	المخرج
ربط السياق	هل تغير هذه العملية فهم الفقه المقارن والنوازل أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	خريطة مفاهيم
كشف الفرضية الخفية	هل تغير هذه العملية فهم الفقه المقارن والنوازل أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	جدول أدلة
تركيب المعنى	هل تغير هذه العملية فهم الفقه المقارن والنوازل أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	سجل قيود

ملحق ممدد 1321: تقدير المآلات / اللغة والبيان

وحدة ممددة 1321: تقدير المآلات داخل اللغة والبيان. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال اللغة والبيان تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج محكمة اعتراض قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال فهرس رقمي عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الخطيب البغدادي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=اللغة والبيان، العملية=تقدير المآلات، الخطر=إهمال الطبعة، المخرج=محكمة اعتراض، مصدر المراجعة=فهرس رقمي، رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب، أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1322: تحرير حدود العلم / الرجال والطبقات

وحدة ممددة 1322: تحرير حدود العلم داخل الرجال والطبقات. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الرجال والطبقات تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج نموذج تركيبي قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال رسالة جامعية عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن الصلاح: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الرجال والطبقات، العملية=تحرير حدود العلم، الخطر=تقديم النتيجة على الدليل، المخرج=نموذج تركيبي، مصدر المراجعة=رسالة جامعية، رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب، أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1323: استخراج الأطروحة / الفتوى والتنزيل

وحدة ممددة 1323: استخراج الأطروحة داخل الفتوى والتنزيل. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الفتوى والتنزيل تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج بطاقة خلاف قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال شرح موسع عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس النووي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الفتوى والتنزيل؛ العملية=استخراج الأطروحة؛ الخطر=إهمال سبب التأليف؛ المخرج=بطاقة خلاف؛ مصدر المراجعة=شرح موسع؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1324: تفكيك المصطلح / الاقتصاد والاجتماع الإسلامي

وحدة ممددة 1324: تفكيك المصطلح داخل الاقتصاد والاجتماع الإسلامي. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الاقتصاد والاجتماع الإسلامي تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج قاموس مصطلحات قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مخطوط محقق عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إسقاط القيد. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن حجر: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الاقتصاد والاجتماع الإسلامي؛ العملية=تفكيك المصطلح؛ الخطر=إسقاط القيد؛ المخرج=قاموس مصطلحات؛ مصدر المراجعة=مخطوط محقق؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

المحور	السؤال	المخرج
اختبار الاعتراض	هل تغير هذه العملية فهم الاقتصاد والاجتماع الإسلامي أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	رسم حجة
استحضار أقوال العلماء	هل تغير هذه العملية فهم الاقتصاد والاجتماع الإسلامي أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	محكمة اعتراض
المقارنة بين المدارس	هل تغير هذه العملية فهم الاقتصاد والاجتماع الإسلامي أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	ملخص فقري

ملحق ممدد 1325: تمييز مراتب اليقين / الفلسفة والمنطق

وحدة ممددة 1325: تمييز مراتب اليقين داخل الفلسفة والمنطق. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم

فيها. في مجال الفلسفة والمنطق تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج جدول أدلة قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مقال محكم عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الذهبي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الفلسفة والمنطق؛ العملية=تمييز مراتب اليقين؛ الخطر=إهمال الطبعة؛ المخرج=جدول أدلة؛ مصدر المراجعة=مقال محكم؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1326: ربط السياق / الدراسات الرقمية

وحدة ممددة 1326: ربط السياق داخل الدراسات الرقمية. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الدراسات الرقمية تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج ملخص فقري قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مختصر مدرسي عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الغزالي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الدراسات الرقمية؛ العملية=ربط السياق؛ الخطر=تقديم النتيجة على الدليل؛ المخرج=ملخص فقري؛ مصدر المراجعة=مختصر مدرسي؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1327: تركيب المعنى / تحقيق التراث

وحدة ممددة 1327: تركيب المعنى داخل تحقيق التراث. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال تحقيق التراث تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج برنامج بحث قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال محاضرة علمية عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الرازي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=تحقيق التراث؛ العملية=تركيب المعنى؛ الخطر=إهمال سبب التأليف؛ المخرج=برنامج بحث؛ مصدر المراجعة=محاضرة علمية؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1328: اختبار الاعتراض / علوم القرآن والتفسير

وحدة ممددة 1328: اختبار الاعتراض داخل علوم القرآن والتفسير. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال علوم القرآن والتفسير تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج رسم حجة قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال موسوعة عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إسقاط القيد. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن تيمية: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=علوم القرآن والتفسير؛ العملية=اختبار الاعتراض؛ الخطر=إسقاط القيد؛ المخرج=رسم حجة؛ مصدر المراجعة=موسوعة؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

المحور	السؤال	المخرج
تقدير المآلات	هل تغير هذه العملية فهم علوم القرآن والتفسير أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	قاموس مصطلحات
إنتاج أسئلة بحثية	هل تغير هذه العملية فهم علوم القرآن والتفسير أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	مصفوفة مصادر
تحرير حدود العلم	هل تغير هذه العملية فهم علوم القرآن والتفسير أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	نموذج تركيبي

ملحق ممدد 1329: المقارنة بين المدارس / علوم الحديث والعلل

وحدة ممددة 1329: المقارنة بين المدارس داخل علوم الحديث والعلل. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال علوم الحديث والعلل تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج مصفوفة مصادر قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال حاشية عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن القيم: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=علوم الحديث والعلل؛ العملية=المقارنة بين المدارس؛ الخطر=إهمال الطبعة؛ المخرج=مصفوفة مصادر؛ مصدر المراجعة=حاشية؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1330: تقدير المآلات / أصول الفقه والقواعد

وحدة ممددة 1330: تقدير المآلات داخل أصول الفقه والقواعد. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال أصول الفقه والقواعد تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج سجل قيود قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال كتاب تأسيسي عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الشاطبي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=أصول الفقه والقواعد؛ العملية=تقدير المآلات؛ الخطر=تقديم النتيجة على الدليل؛ المخرج=سجل قيود؛ مصدر المراجعة=كتاب تأسيسي؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1331: تحرير حدود العلم / المقاصد والسياسة الشرعية

وحدة ممددة 1331: تحرير حدود العلم داخل المقاصد والسياسة الشرعية. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال المقاصد والسياسة الشرعية تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج قائمة إحالات قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال فهرس رقمي عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن خلدون: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=المقاصد والسياسة الشرعية؛ العملية=تحرير حدود العلم؛ الخطر=إهمال سبب التأليف؛ المخرج=قائمة إحالات؛ مصدر المراجعة=فهرس رقمي؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1332: استخراج الأطروحة / العقيدة والكلام والفرق

وحدة ممددة 1332: استخراج الأطروحة داخل العقيدة والكلام والفرق. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال العقيدة والكلام والفرق تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج خريطة مفاهيم قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال رسالة جامعية عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إسقاط القيد. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس السيوطي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=العقيدة والكلام والفرق؛ العملية=استخراج الأطروحة؛ الخطر=إسقاط القيد؛ المخرج=خريطة مفاهيم؛ مصدر المراجعة=رسالة جامعية؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

المحور	السؤال	المخرج
استخراج الأطروحة	هل تغير هذه العملية فهم العقيدة والكلام والفرق أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	خريطة مفاهيم
صيد التفصيل الفرعي	هل تغير هذه العملية فهم العقيدة والكلام والفرق أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	جدول أدلة
تفكيك المصطلح	هل تغير هذه العملية فهم العقيدة والكلام والفرق أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	سجل قيود

ملحق ممدد 1333: تفكيك المصطلح / السيرة والشمائل

وحدة ممددة 1333: تفكيك المصطلح داخل السيرة والشمائل. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال السيرة والشمائل تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج محكمة اعتراض قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال شرح موسع عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس القرافي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=السيرة والشمائل؛ العملية=تفكيك المصطلح؛ الخطر=إهمال الطبعة؛ المخرج=محكمة اعتراض؛ مصدر المراجعة=شرح موسع؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1334: تمييز مراتب اليقين / التاريخ الإسلامي والسياسة

وحدة ممددة 1334: تمييز مراتب اليقين داخل التاريخ الإسلامي والسياسة. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال التاريخ الإسلامي والسياسة تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج نموذج تركيبي قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مخطوط محقق عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن عاشور: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=التاريخ الإسلامي والسياسة؛ العملية=تمييز مراتب اليقين؛ الخطر=تقديم النتيجة على الدليل؛ المخرج=نموذج تركيبي؛ مصدر المراجعة=مخطوط محقق؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1335: ربط السياق / التزكية والأخلاق

وحدة ممددة 1335: ربط السياق داخل التزكية والأخلاق. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال التزكية والأخلاق تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج بطاقة خلاف قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مقال محكم عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الشافعي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=التزكية والأخلاق؛ العملية=ربط السياق؛ الخطر=إهمال سبب التأليف؛ المخرج=بطاقة خلاف؛ مصدر المراجعة=مقال محكم؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1336: تركيب المعنى / الفقه المقارن والنوازل

وحدة ممددة 1336: تركيب المعنى داخل الفقه المقارن والنوازل. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الفقه المقارن والنوازل تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج قاموس مصطلحات قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مختصر مدرسي عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إسقاط القيد. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الخطيب البغدادي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الفقه المقارن والنوازل؛ العملية=تركيب المعنى؛ الخطر=إسقاط القيد؛ المخرج=قاموس مصطلحات؛ مصدر المراجعة=مختصر مدرسي؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

المحور	السؤال	المخرج
تمييز مراتب اليقين	هل تغير هذه العملية فهم الفقه المقارن والنوازل أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	رسم حجة
رسم الخلاف	هل تغير هذه العملية فهم الفقه المقارن والنوازل أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	محكمة اعتراض
ربط السياق	هل تغير هذه العملية فهم الفقه المقارن والنوازل أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	ملخص فقري

ملاحق تشغيلية ممددة - الدفعة 9

هذه الدفعة تكمل قاعدة المعرفة بتفريعات تطبيقية تمنع اختزال الكتب الإسلامية العميقة إلى عناوين. كل وحدة مخصصة لتحويل التلخيص إلى عمل قابل للتدقيق والمراجعة.

ملحق ممدد 1337: اختبار الاعتراض / اللغة والبيان

وحدة ممددة 1337: اختبار الاعتراض داخل اللغة والبيان. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال اللغة والبيان تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج جدول أدلة قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال محاضرة علمية عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن الصلاح: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=اللغة والبيان؛ العملية=اختبار الاعتراض؛ الخطر=إهمال الطبعة؛ المخرج=جدول أدلة؛ مصدر المراجعة=محاضرة علمية؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1338: المقارنة بين المدارس / الرجال والطبقات

وحدة ممددة 1338: المقارنة بين المدارس داخل الرجال والطبقات. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الرجال والطبقات تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج ملخص فقري قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال موسوعة عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس النووي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الرجال والطبقات؛ العملية=المقارنة بين المدارس؛ الخطر=تقديم النتيجة على الدليل؛ المخرج=ملخص فقري؛ مصدر المراجعة=موسوعة؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1339: تقدير المآلات / الفتوى والتنزيل

وحدة ممددة 1339: تقدير المآلات داخل الفتوى والتنزيل. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم

فيها. في مجال الفتوى والتنزيل تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج برنامج بحث قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال حاشية عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن حجر: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الفتوى والتنزيل؛ العملية=تقدير المآلات؛ الخطر=إهمال سبب التأليف؛ المخرج=برنامج بحث؛ مصدر المراجعة=حاشية؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1340: تحرير حدود العلم / الاقتصاد والاجتماع الإسلامي

وحدة ممددة 1340: تحرير حدود العلم داخل الاقتصاد والاجتماع الإسلامي. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الاقتصاد والاجتماع الإسلامي تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج رسم حجة قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال كتاب تأسيسي عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إسقاط القيد. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الذهبي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الاقتصاد والاجتماع الإسلامي؛ العملية=تحرير حدود العلم؛ الخطر=إسقاط القيد؛ المخرج=رسم حجة؛ مصدر المراجعة=كتاب تأسيسي؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

المحور	السؤال	المخرج
تركيب المعنى	هل تغير هذه العملية فهم الاقتصاد والاجتماع الإسلامي أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	قاموس مصطلحات
بناء الخريطة السببية	هل تغير هذه العملية فهم الاقتصاد والاجتماع الإسلامي أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	مصفوفة مصادر
اختبار الاعتراض	هل تغير هذه العملية فهم الاقتصاد والاجتماع الإسلامي أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	نموذج تركيبي

ملحق ممدد 1341: استخراج الأطروحة / الفلسفة والمنطق

وحدة ممددة 1341: استخراج الأطروحة داخل الفلسفة والمنطق. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الفلسفة والمنطق تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج مصفوفة مصادر قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال فهرس رقمي عند الحاجة لا على

سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الغزالي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الفلسفة والمنطق، العملية=استخراج الأطروحة، الخطر=إهمال الطبعة، المخرج=مصفوفة مصادر، مصدر المراجعة=فهرس رقمي، رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب، أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1342: تفكيك المصطلح / الدراسات الرقمية

وحدة ممددة 1342: تفكيك المصطلح داخل الدراسات الرقمية. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الدراسات الرقمية تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج سجل قيود قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال رسالة جامعية عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الرازي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الدراسات الرقمية، العملية=تفكيك المصطلح، الخطر=تقديم النتيجة على الدليل، المخرج=سجل قيود، مصدر المراجعة=رسالة جامعية، رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب، أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1343: تمييز مراتب اليقين / تحقيق التراث

وحدة ممددة 1343: تمييز مراتب اليقين داخل تحقيق التراث. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال تحقيق التراث تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج قائمة إحالات قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال شرح موسع عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن تيمية: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=تحقيق التراث، العملية=تمييز مراتب اليقين، الخطر=إهمال سبب التأليف، المخرج=قائمة إحالات، مصدر المراجعة=شرح موسع، رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب، أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1344: ربط السياق / علوم القرآن والتفسير

وحدة ممددة 1344: ربط السياق داخل علوم القرآن والتفسير. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال علوم القرآن والتفسير تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج خريطة مفاهيم قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مخطوط محقق عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إسقاط القيد. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن القيم: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=علوم القرآن والتفسير، العملية=ربط السياق، الخطر=إسقاط القيد، المخرج=خريطة مفاهيم؛ مصدر المراجعة=مخطوط محقق، رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب، أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

المحور	السؤال	المخرج
المقارنة بين المدارس	هل تغير هذه العملية فهم علوم القرآن والتفسير أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	خريطة مفاهيم
تحويل المسألة إلى نموذج	هل تغير هذه العملية فهم علوم القرآن والتفسير أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	جدول أدلة
تقدير المآلات	هل تغير هذه العملية فهم علوم القرآن والتفسير أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	سجل قيود

ملحق ممدد 1345: تركيب المعنى / علوم الحديث والعلل

وحدة ممددة 1345: تركيب المعنى داخل علوم الحديث والعلل. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال علوم الحديث والعلل تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج محكمة اعتراض قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مقال محكم عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الشاطبي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=علوم الحديث والعلل، العملية=تركيب المعنى، الخطر=إهمال الطبعة، المخرج=محكمة اعتراض، مصدر المراجعة=مقال محكم، رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب، أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1346: اختبار الاعتراض / أصول الفقه والقواعد

وحدة ممددة 1346: اختبار الاعتراض داخل أصول الفقه والقواعد. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود

الجزم فيها. في مجال أصول الفقه والقواعد تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج نموذج تركيبي قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مختصر مدرسي عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن خلدون: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=أصول الفقه والقواعد؛ العملية=اختبار الاعتراض؛ الخطر=تقديم النتيجة على الدليل؛ المخرج=نموذج تركيبي؛ مصدر المراجعة=مختصر مدرسي؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1347: المقارنة بين المدارس / المقاصد والسياسة الشرعية

وحدة ممددة 1347: المقارنة بين المدارس داخل المقاصد والسياسة الشرعية. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال المقاصد والسياسة الشرعية تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج بطاقة خلاف قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال محاضرة علمية عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس السيوطي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=المقاصد والسياسة الشرعية؛ العملية=المقارنة بين المدارس؛ الخطر=إهمال سبب التأليف؛ المخرج=بطاقة خلاف؛ مصدر المراجعة=محاضرة علمية؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1348: تقدير المآلات / العقيدة والكلام والفرق

وحدة ممددة 1348: تقدير المآلات داخل العقيدة والكلام والفرق. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال العقيدة والكلام والفرق تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج قاموس مصطلحات قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال موسوعة عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إسقاط القيد. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس القرافي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=العقيدة والكلام والفرق؛ العملية=تقدير المآلات؛ الخطر=إسقاط القيد؛ المخرج=قاموس مصطلحات؛ مصدر المراجعة=موسوعة؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

المحور	السؤال	المخرج
تحرير حدود العلم	هل تغير هذه العملية فهم العقيدة والكلام والفرق أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	رسم حجة
محكمة الهدم	هل تغير هذه العملية فهم العقيدة والكلام والفرق أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	محكمة اعتراض
استخراج الأطروحة	هل تغير هذه العملية فهم العقيدة والكلام والفرق أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	ملخص فقري

ملحق ممدد 1349: تحرير حدود العلم / السيرة والشمائل

وحدة ممددة 1349: تحرير حدود العلم داخل السيرة والشمائل. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال السيرة والشمائل تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج جدول أدلة قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال حاشية عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن عاشور: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=السيرة والشمائل؛ العملية=تحرير حدود العلم؛ الخطر=إهمال الطبعة؛ المخرج=جدول أدلة؛ مصدر المراجعة=حاشية؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1350: استخراج الأطروحة / التاريخ الإسلامي والسياسة

وحدة ممددة 1350: استخراج الأطروحة داخل التاريخ الإسلامي والسياسة. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال التاريخ الإسلامي والسياسة تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج ملخص فقري قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال كتاب تأسيسي عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الشافعي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=التاريخ الإسلامي والسياسة؛ العملية=استخراج الأطروحة؛ الخطر=تقديم النتيجة على الدليل؛ المخرج=ملخص فقري؛ مصدر المراجعة=كتاب تأسيسي؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1351: تفكيك المصطلح / التزكية والأخلاق

وحدة ممددة 1351: تفكيك المصطلح داخل التزكية والأخلاق. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال التزكية والأخلاق تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج برنامج بحث قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال فهرس رقمي عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الخطيب البغدادي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=التزكية والأخلاق؛ العملية=تفكيك المصطلح؛ الخطر=إهمال سبب التأليف؛ المخرج=برنامج بحث؛ مصدر المراجعة=فهرس رقمي؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1352: تمييز مراتب اليقين / الفقه المقارن والنوازل

وحدة ممددة 1352: تمييز مراتب اليقين داخل الفقه المقارن والنوازل. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الفقه المقارن والنوازل تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج رسم حجة قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال رسالة جامعية عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إسقاط القيد. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن الصلاح: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الفقه المقارن والنوازل؛ العملية=تمييز مراتب اليقين؛ الخطر=إسقاط القيد؛ المخرج=رسم حجة؛ مصدر المراجعة=رسالة جامعية؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

المحور	السؤال	المخرج
تفكيك المصطلح	هل تغير هذه العملية فهم الفقه المقارن والنوازل أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	قاموس مصطلحات
تعقب الدليل	هل تغير هذه العملية فهم الفقه المقارن والنوازل أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	مصفوفة مصادر
تمييز مراتب اليقين	هل تغير هذه العملية فهم الفقه المقارن والنوازل أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	نموذج تركيبي

ملحق ممدد 1353: ربط السياق / اللغة والبيان

وحدة ممددة 1353: ربط السياق داخل اللغة والبيان. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في

مجال اللغة والبيان تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج مصفوفة مصادر قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال شرح موسع عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس النووي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=اللغة والبيان؛ العملية=ربط السياق؛ الخطر=إهمال الطبعة؛ المخرج=مصفوفة مصادر؛ مصدر المراجعة=شرح موسع؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1354: تركيب المعنى / الرجال والطبقات

وحدة ممددة 1354: تركيب المعنى داخل الرجال والطبقات. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الرجال والطبقات تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج سجل قيود قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مخطوط محقق عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن حجر: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الرجال والطبقات؛ العملية=تركيب المعنى؛ الخطر=تقديم النتيجة على الدليل؛ المخرج=سجل قيود؛ مصدر المراجعة=مخطوط محقق؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1355: اختبار الاعتراض / الفتوى والتنزيل

وحدة ممددة 1355: اختبار الاعتراض داخل الفتوى والتنزيل. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الفتوى والتنزيل تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج قائمة إحالات قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مقال محكم عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الذهبي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الفتوى والتنزيل، العملية=اختبار الاعتراض، الخطر=إهمال سبب التأليف، المخرج=قائمة إحالات، مصدر المراجعة=مقال محكم، رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب، أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1356: المقارنة بين المدارس / الاقتصاد والاجتماع الإسلامي

وحدة ممددة 1356: المقارنة بين المدارس داخل الاقتصاد والاجتماع الإسلامي. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الاقتصاد والاجتماع الإسلامي تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج خريطة مفاهيم قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مختصر مدرسي عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إسقاط القيد. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الغزالي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الاقتصاد والاجتماع الإسلامي، العملية=المقارنة بين المدارس، الخطر=إسقاط القيد، المخرج=خريطة مفاهيم، مصدر المراجعة=مختصر مدرسي، رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب، أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

المحور	السؤال	المخرج
ربط السياق	هل تغير هذه العملية فهم الاقتصاد والاجتماع الإسلامي أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	خريطة مفاهيم
كشف الفرضية الخفية	هل تغير هذه العملية فهم الاقتصاد والاجتماع الإسلامي أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	جدول أدلة
تركيب المعنى	هل تغير هذه العملية فهم الاقتصاد والاجتماع الإسلامي أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	سجل قيود

ملحق ممدد 1357: تقدير المآلات / الفلسفة والمنطق

وحدة ممددة 1357: تقدير المآلات داخل الفلسفة والمنطق. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الفلسفة والمنطق تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج محكمة اعتراض قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال محاضرة علمية عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الرازي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الفلسفة والمنطق، العملية=تقدير المآلات، الخطر=إهمال الطبعة، المخرج=محكمة اعتراض، مصدر المراجعة=محاضرة علمية، رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب، أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1358: تحرير حدود العلم / الدراسات الرقمية

وحدة ممددة 1358: تحرير حدود العلم داخل الدراسات الرقمية. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الدراسات الرقمية تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج نموذج تركيبي قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال موسوعة عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن تيمية: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الدراسات الرقمية؛ العملية=تحرير حدود العلم؛ الخطر=تقديم النتيجة على الدليل؛ المخرج=نموذج تركيبي؛ مصدر المراجعة=موسوعة؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1359: استخراج الأطروحة / تحقيق التراث

وحدة ممددة 1359: استخراج الأطروحة داخل تحقيق التراث. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال تحقيق التراث تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج بطاقة خلاف قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال حاشية عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن القيم: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=تحقيق التراث؛ العملية=استخراج الأطروحة؛ الخطر=إهمال سبب التأليف؛ المخرج=بطاقة خلاف؛ مصدر المراجعة=حاشية؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1360: تفكيك المصطلح / علوم القرآن والتفسير

وحدة ممددة 1360: تفكيك المصطلح داخل علوم القرآن والتفسير. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال علوم القرآن والتفسير تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج قاموس مصطلحات قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال كتاب تأسيسي عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إسقاط القيد. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الشاطبي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=علوم القرآن والتفسير؛ العملية=تفكيك المصطلح؛ الخطر=إسقاط القيد؛ المخرج=قاموس مصطلحات؛ مصدر المراجعة=كتاب تأسيسي؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

المحور	السؤال	المخرج
اختبار الاعتراض	هل تغير هذه العملية فهم علوم القرآن والتفسير أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	رسم حجة
استحضار أقوال العلماء	هل تغير هذه العملية فهم علوم القرآن والتفسير أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	محكمة اعتراض
المقارنة بين المدارس	هل تغير هذه العملية فهم علوم القرآن والتفسير أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	ملخص فقري

ملحق ممدد 1361: تمييز مراتب اليقين / علوم الحديث والعلل

وحدة ممددة 1361: تمييز مراتب اليقين داخل علوم الحديث والعلل. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال علوم الحديث والعلل تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج جدول أدلة قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال فهرس رقمي عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن خلدون: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=علوم الحديث والعلل؛ العملية=تمييز مراتب اليقين؛ الخطر=إهمال الطبعة؛ المخرج=جدول أدلة؛ مصدر المراجعة=فهرس رقمي؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1362: ربط السياق / أصول الفقه والقواعد

وحدة ممددة 1362: ربط السياق داخل أصول الفقه والقواعد. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال أصول الفقه والقواعد تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج ملخص فقري قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال رسالة جامعية عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس السيوطي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=أصول الفقه والقواعد؛ العملية=ربط السياق؛ الخطر=تقديم النتيجة على الدليل؛ المخرج=ملخص فقري؛ مصدر المراجعة=رسالة جامعية؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1363: تركيب المعنى / المقاصد والسياسة الشرعية

وحدة ممددة 1363: تركيب المعنى داخل المقاصد والسياسة الشرعية. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال المقاصد والسياسة الشرعية تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج برنامج بحث قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال شرح موسع عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس القرافي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=المقاصد والسياسة الشرعية؛ العملية=تركيب المعنى؛ الخطر=إهمال سبب التأليف؛ المخرج=برنامج بحث؛ مصدر المراجعة=شرح موسع؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1364: اختبار الاعتراض / العقيدة والكلام والفرق

وحدة ممددة 1364: اختبار الاعتراض داخل العقيدة والكلام والفرق. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال العقيدة والكلام والفرق تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج رسم حجة قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مخطوط محقق عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إسقاط القيد. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن عاشور: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=العقيدة والكلام والفرق؛ العملية=اختبار الاعتراض؛ الخطر=إسقاط القيد؛ المخرج=رسم حجة؛ مصدر المراجعة=مخطوط محقق؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

المحور	السؤال	المخرج
تقدير المآلات	هل تغير هذه العملية فهم العقيدة والكلام والفرق أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	قاموس مصطلحات
إنتاج أسئلة بحثية	هل تغير هذه العملية فهم العقيدة والكلام والفرق أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	مصفوفة مصادر
تحرير حدود العلم	هل تغير هذه العملية فهم العقيدة والكلام والفرق أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	نموذج تركيبي

ملحق ممدد 1365: المقارنة بين المدارس / السيرة والشمائل

وحدة ممددة 1365: المقارنة بين المدارس داخل السيرة والشمائل. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال السيرة والشمائل تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج مصفوفة مصادر قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مقال محكم عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الشافعي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=السيرة والشمائل؛ العملية=المقارنة بين المدارس؛ الخطر=إهمال الطبعة؛ المخرج=مصفوفة مصادر؛ مصدر المراجعة=مقال محكم؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1366: تقدير المآلات / التاريخ الإسلامي والسياسة

وحدة ممددة 1366: تقدير المآلات داخل التاريخ الإسلامي والسياسة. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال التاريخ الإسلامي والسياسة تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج سجل قيود قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مختصر مدرسي عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الخطيب البغدادي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=التاريخ الإسلامي والسياسة؛ العملية=تقدير المآلات؛ الخطر=تقديم النتيجة على الدليل؛ المخرج=سجل قيود؛ مصدر المراجعة=مختصر مدرسي؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1367: تحرير حدود العلم / التزكية والأخلاق

وحدة ممددة 1367: تحرير حدود العلم داخل التزكية والأخلاق. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال التزكية والأخلاق تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج قائمة إحالات قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال محاضرة علمية عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن الصلاح: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=التزكية والأخلاق؛ العملية=تحرير حدود العلم؛ الخطر=إهمال سبب التأليف؛ المخرج=قائمة إحالات؛ مصدر المراجعة=محاضرة علمية؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1368: استخراج الأطروحة / الفقه المقارن والنوازل

وحدة ممددة 1368: استخراج الأطروحة داخل الفقه المقارن والنوازل. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الفقه المقارن والنوازل تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج خريطة مفاهيم قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال موسوعة عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إسقاط القيد. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس النووي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الفقه المقارن والنوازل؛ العملية=استخراج الأطروحة؛ الخطر=إسقاط القيد؛ المخرج=خريطة مفاهيم؛ مصدر المراجعة=موسوعة؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

المحور	السؤال	المخرج
استخراج الأطروحة	هل تغير هذه العملية فهم الفقه المقارن والنوازل أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	خريطة مفاهيم
صيد التفصيل الفرعي	هل تغير هذه العملية فهم الفقه المقارن والنوازل أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	جدول أدلة
تفكيك المصطلح	هل تغير هذه العملية فهم الفقه المقارن والنوازل أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	سجل قيود

ملحق ممدد 1369: تفكيك المصطلح / اللغة والبيان

وحدة ممددة 1369: تفكيك المصطلح داخل اللغة والبيان. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال اللغة والبيان تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج محكمة اعتراض قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال حاشية عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن حجر: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=اللغة والبيان؛ العملية=تفكيك المصطلح؛ الخطر=إهمال الطبعة؛ المخرج=محكمة اعتراض؛ مصدر المراجعة=حاشية؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1370: تمييز مراتب اليقين / الرجال والطبقات

وحدة ممددة 1370: تمييز مراتب اليقين داخل الرجال والطبقات. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الرجال والطبقات تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج نموذج تركيبي قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال كتاب تأسيسي عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الذهبي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الرجال والطبقات؛ العملية=تمييز مراتب اليقين؛ الخطر=تقديم النتيجة على الدليل؛ المخرج=نموذج تركيبي؛ مصدر المراجعة=كتاب تأسيسي؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1371: ربط السياق / الفتوى والتنزيل

وحدة ممددة 1371: ربط السياق داخل الفتوى والتنزيل. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الفتوى والتنزيل تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج بطاقة خلاف قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال فهرس رقمي عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الغزالي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الفتوى والتنزيل؛ العملية=ربط السياق؛ الخطر=إهمال سبب التأليف؛ المخرج=بطاقة خلاف؛ مصدر المراجعة=فهرس رقمي؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1372: تركيب المعنى / الاقتصاد والاجتماع الإسلامي

وحدة ممددة 1372: تركيب المعنى داخل الاقتصاد والاجتماع الإسلامي. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الاقتصاد والاجتماع الإسلامي تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج قاموس مصطلحات قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال رسالة جامعية عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إسقاط القيد. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الرازي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الاقتصاد والاجتماع الإسلامي؛ العملية=تركيب المعنى؛ الخطر=إسقاط القيد؛ المخرج=قاموس مصطلحات؛ مصدر المراجعة=رسالة جامعية؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

المحور	السؤال	المخرج
تمييز مراتب اليقين	هل تغير هذه العملية فهم الاقتصاد والاجتماع الإسلامي أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	رسم حجة
رسم الخلاف	هل تغير هذه العملية فهم الاقتصاد والاجتماع الإسلامي أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	محكمة اعتراض
ربط السياق	هل تغير هذه العملية فهم الاقتصاد والاجتماع الإسلامي أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	ملخص فقري

ملحق ممدد 1373: اختبار الاعتراض / الفلسفة والمنطق

وحدة ممددة 1373: اختبار الاعتراض داخل الفلسفة والمنطق. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الفلسفة والمنطق تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج جدول أدلة قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال شرح موسع عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن تيمية: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الفلسفة والمنطق؛ العملية=اختبار الاعتراض؛ الخطر=إهمال الطبعة؛ المخرج=جدول أدلة؛ مصدر المراجعة=شرح موسع؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1374: المقارنة بين المدارس / الدراسات الرقمية

وحدة ممددة 1374: المقارنة بين المدارس داخل الدراسات الرقمية. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الدراسات الرقمية تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج ملخص فقري قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مخطوط محقق عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن القيم: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الدراسات الرقمية؛ العملية=المقارنة بين المدارس؛ الخطر=تقديم النتيجة على الدليل؛ المخرج=ملخص فقري؛ مصدر المراجعة=مخطوط محقق؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1375: تقدير المآلات / تحقيق التراث

وحدة ممددة 1375: تقدير المآلات داخل تحقيق التراث. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال تحقيق التراث تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج برنامج بحث قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مقال محكم عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الشاطبي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=تحقيق التراث؛ العملية=تقدير المآلات؛ الخطر=إهمال سبب التأليف؛ المخرج=برنامج بحث؛ مصدر المراجعة=مقال محكم؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1376: تحرير حدود العلم / علوم القرآن والتفسير

وحدة ممددة 1376: تحرير حدود العلم داخل علوم القرآن والتفسير. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال علوم القرآن والتفسير تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج رسم حجة قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مختصر مدرسي عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إسقاط القيد. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن خلدون: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=علوم القرآن والتفسير؛ العملية=تحرير حدود العلم؛ الخطر=إسقاط القيد؛ المخرج=رسم حجة؛ مصدر المراجعة=مختصر مدرسي؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

المحور	السؤال	المخرج
تركيب المعنى	هل تغير هذه العملية فهم علوم القرآن والتفسير أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	قاموس مصطلحات

بناء الخريطة السببية	هل تغير هذه العملية فهم علوم القرآن والتفسير أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	مصفوفة مصادر
اختبار الاعتراض	هل تغير هذه العملية فهم علوم القرآن والتفسير أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	نموذج تركيبي

ملحق ممدد 1377: استخراج الأطروحة / علوم الحديث والعلل

وحدة ممددة 1377: استخراج الأطروحة داخل علوم الحديث والعلل. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال علوم الحديث والعلل تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج مصفوفة مصادر قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال محاضرة علمية عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس السيوطي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=علوم الحديث والعلل؛ العملية=استخراج الأطروحة؛ الخطر=إهمال الطبعة؛ المخرج=مصفوفة مصادر؛ مصدر المراجعة=محاضرة علمية؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1378: تفكيك المصطلح / أصول الفقه والقواعد

وحدة ممددة 1378: تفكيك المصطلح داخل أصول الفقه والقواعد. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال أصول الفقه والقواعد تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج سجل قيود قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال موسوعة عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس القرافي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=أصول الفقه والقواعد؛ العملية=تفكيك المصطلح؛ الخطر=تقديم النتيجة على الدليل؛ المخرج=سجل قيود؛ مصدر المراجعة=موسوعة؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملاحق تشغيلية ممددة - الدفعة 10

هذه الدفعة تكمل قاعدة المعرفة بتفريعات تطبيقية تمنع اختزال الكتب الإسلامية العميقة إلى عناوين. كل وحدة مخصصة لتحويل التلخيص إلى عمل قابل للتدقيق والمراجعة.

ملحق ممدد 1379: تمييز مراتب اليقين / المقاصد والسياسة الشرعية

وحدة ممددة 1379: تمييز مراتب اليقين داخل المقاصد والسياسة الشرعية. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال المقاصد والسياسة الشرعية تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج قائمة إحالات قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال حاشية عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن عاشور: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=المقاصد والسياسة الشرعية؛ العملية=تمييز مراتب اليقين؛ الخطر=إهمال سبب التأليف؛ المخرج=قائمة إحالات؛ مصدر المراجعة=حاشية؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1380: ربط السياق / العقيدة والكلام والفرق

وحدة ممددة 1380: ربط السياق داخل العقيدة والكلام والفرق. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال العقيدة والكلام والفرق تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج خريطة مفاهيم قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال كتاب تأسيسي عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إسقاط القيد. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الشافعي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=العقيدة والكلام والفرق؛ العملية=ربط السياق؛ الخطر=إسقاط القيد؛ المخرج=خريطة مفاهيم؛ مصدر المراجعة=كتاب تأسيسي؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

المحور	السؤال	المخرج
المقارنة بين المدارس	هل تغير هذه العملية فهم العقيدة والكلام والفرق أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	خريطة مفاهيم
تحويل المسألة إلى نموذج	هل تغير هذه العملية فهم العقيدة والكلام والفرق أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	جدول أدلة

تقدير المآلات	هل تغير هذه العملية فهم العقيدة والكلام والفرق أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	سجل قيود

ملحق ممدد 1381: تركيب المعنى / السيرة والشمائل

وحدة ممددة 1381: تركيب المعنى داخل السيرة والشمائل. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال السيرة والشمائل تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج محكمة اعتراض قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال فهرس رقمي عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الخطيب البغدادي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=السيرة والشمائل؛ العملية=تركيب المعنى؛ الخطر=إهمال الطبعة؛ المخرج=محكمة اعتراض؛ مصدر المراجعة=فهرس رقمي؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1382: اختبار الاعتراض / التاريخ الإسلامي والسياسة

وحدة ممددة 1382: اختبار الاعتراض داخل التاريخ الإسلامي والسياسة. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال التاريخ الإسلامي والسياسة تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج نموذج تركيبي قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال رسالة جامعية عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن الصلاح: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=التاريخ الإسلامي والسياسة؛ العملية=اختبار الاعتراض؛ الخطر=تقديم النتيجة على الدليل؛ المخرج=نموذج تركيبي؛ مصدر المراجعة=رسالة جامعية؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1383: المقارنة بين المدارس / التزكية والأخلاق

وحدة ممددة 1383: المقارنة بين المدارس داخل التزكية والأخلاق. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال التزكية والأخلاق تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج بطاقة خلاف قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال شرح موسع عند الحاجة لا على

سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس النووي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=التزكية والأخلاق؛ العملية=المقارنة بين المدارس؛ الخطر=إهمال سبب التأليف؛ المخرج=بطاقة خلاف؛ مصدر المراجعة=شرح موسع؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1384: تقدير المآلات / الفقه المقارن والنوازل

وحدة ممددة 1384: تقدير المآلات داخل الفقه المقارن والنوازل. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الفقه المقارن والنوازل تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج قاموس مصطلحات قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مخطوط محقق عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إسقاط القيد. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن حجر: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الفقه المقارن والنوازل؛ العملية=تقدير المآلات؛ الخطر=إسقاط القيد؛ المخرج=قاموس مصطلحات؛ مصدر المراجعة=مخطوط محقق؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

المحور	السؤال	المخرج
تحرير حدود العلم	هل تغير هذه العملية فهم الفقه المقارن والنوازل أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	رسم حجة
محكمة الهدم	هل تغير هذه العملية فهم الفقه المقارن والنوازل أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	محكمة اعتراض
استخراج الأطروحة	هل تغير هذه العملية فهم الفقه المقارن والنوازل أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	ملخص فقري

ملحق ممدد 1385: تحرير حدود العلم / اللغة والبيان

وحدة ممددة 1385: تحرير حدود العلم داخل اللغة والبيان. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال اللغة والبيان تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج جدول أدلة قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مقال محكم عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن

يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الذهبي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=اللغة والبيان؛ العملية=تحرير حدود العلم؛ الخطر=إهمال الطبعة؛ المخرج=جدول أدلة؛ مصدر المراجعة=مقال محكم؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1386: استخراج الأطروحة / الرجال والطبقات

وحدة ممددة 1386: استخراج الأطروحة داخل الرجال والطبقات. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الرجال والطبقات تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج ملخص فقري قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مختصر مدرسي عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الغزالي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الرجال والطبقات؛ العملية=استخراج الأطروحة؛ الخطر=تقديم النتيجة على الدليل؛ المخرج=ملخص فقري؛ مصدر المراجعة=مختصر مدرسي؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1387: تفكيك المصطلح / الفتوى والتنزيل

وحدة ممددة 1387: تفكيك المصطلح داخل الفتوى والتنزيل. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الفتوى والتنزيل تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج برنامج بحث قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال محاضرة علمية عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الرازي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الفتوى والتنزيل؛ العملية=تفكيك المصطلح؛ الخطر=إهمال سبب التأليف؛ المخرج=برنامج بحث؛ مصدر المراجعة=محاضرة علمية؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1388: تمييز مراتب اليقين / الاقتصاد والاجتماع الإسلامي

وحدة ممددة 1388: تمييز مراتب اليقين داخل الاقتصاد والاجتماع الإسلامي. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما

حدود الجزم فيها. في مجال الاقتصاد والاجتماع الإسلامي تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج رسم حجة قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال موسوعة عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إسقاط القيد. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن تيمية: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الاقتصاد والاجتماع الإسلامي؛ العملية=تمييز مراتب اليقين؛ الخطر=إسقاط القيد؛ المخرج=رسم حجة؛ مصدر المراجعة=موسوعة؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

المحور	السؤال	المخرج
تفكيك المصطلح	هل تغير هذه العملية فهم الاقتصاد والاجتماع الإسلامي أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	قاموس مصطلحات
تعقب الدليل	هل تغير هذه العملية فهم الاقتصاد والاجتماع الإسلامي أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	مصفوفة مصادر
تمييز مراتب اليقين	هل تغير هذه العملية فهم الاقتصاد والاجتماع الإسلامي أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	نموذج تركيبي

ملحق ممدد 1389: ربط السياق / الفلسفة والمنطق

وحدة ممددة 1389: ربط السياق داخل الفلسفة والمنطق. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الفلسفة والمنطق تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج مصفوفة مصادر قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال حاشية عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن القيم: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الفلسفة والمنطق؛ العملية=ربط السياق؛ الخطر=إهمال الطبعة؛ المخرج=مصفوفة مصادر؛ مصدر المراجعة=حاشية؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1390: تركيب المعنى / الدراسات الرقمية

وحدة ممددة 1390: تركيب المعنى داخل الدراسات الرقمية. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الدراسات الرقمية تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج سجل قيود قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال كتاب تأسيسي عند الحاجة لا على

سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الشاطبي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الدراسات الرقمية؛ العملية=تركيب المعنى؛ الخطر=تقديم النتيجة على الدليل؛ المخرج=سجل قيود؛ مصدر المراجعة=كتاب تأسيسي؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1391: اختبار الاعتراض / تحقيق التراث

وحدة ممددة 1391: اختبار الاعتراض داخل تحقيق التراث. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال تحقيق التراث تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج قائمة إحالات قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال فهرس رقمي عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن خلدون: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=تحقيق التراث؛ العملية=اختبار الاعتراض؛ الخطر=إهمال سبب التأليف؛ المخرج=قائمة إحالات؛ مصدر المراجعة=فهرس رقمي؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1392: المقارنة بين المدارس / علوم القرآن والتفسير

وحدة ممددة 1392: المقارنة بين المدارس داخل علوم القرآن والتفسير. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال علوم القرآن والتفسير تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج خريطة مفاهيم قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال رسالة جامعية عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إسقاط القيد. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس السيوطي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=علوم القرآن والتفسير؛ العملية=المقارنة بين المدارس؛ الخطر=إسقاط القيد؛ المخرج=خريطة مفاهيم؛ مصدر المراجعة=رسالة جامعية؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

المحور	السؤال	المخرج
ربط السياق	هل تغير هذه العملية فهم علوم القرآن والتفسير أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	خريطة مفاهيم
كشف الفرضية الخفية	هل تغير هذه العملية فهم علوم القرآن والتفسير أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	جدول أدلة
تركيب المعنى	هل تغير هذه العملية فهم علوم القرآن والتفسير أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	سجل قيود

ملحق ممدد 1393: تقدير المآلات / علوم الحديث والعلل

وحدة ممددة 1393: تقدير المآلات داخل علوم الحديث والعلل. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال علوم الحديث والعلل تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج محكمة اعتراض قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال شرح موسع عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس القرافي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=علوم الحديث والعلل؛ العملية=تقدير المآلات؛ الخطر=إهمال الطبعة؛ المخرج=محكمة اعتراض؛ مصدر المراجعة=شرح موسع؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1394: تحرير حدود العلم / أصول الفقه والقواعد

وحدة ممددة 1394: تحرير حدود العلم داخل أصول الفقه والقواعد. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال أصول الفقه والقواعد تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج نموذج تركيبي قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مخطوط محقق عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن عاشور: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=أصول الفقه والقواعد؛ العملية=تحرير حدود العلم؛ الخطر=تقديم النتيجة على الدليل؛ المخرج=نموذج تركيبي؛ مصدر المراجعة=مخطوط محقق؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1395: استخراج الأطروحة / المقاصد والسياسة الشرعية

وحدة ممددة 1395: استخراج الأطروحة داخل المقاصد والسياسة الشرعية. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما

حدود الجزم فيها. في مجال المقاصد والسياسة الشرعية تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب، فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج بطاقة خلاف قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مقال محكم عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الشافعي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=المقاصد والسياسة الشرعية؛ العملية=استخراج الأطروحة؛ الخطر=إهمال سبب التأليف؛ المخرج=بطاقة خلاف؛ مصدر المراجعة=مقال محكم؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1396: تفكيك المصطلح / العقيدة والكلام والفرق

وحدة ممددة 1396: تفكيك المصطلح داخل العقيدة والكلام والفرق. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال العقيدة والكلام والفرق تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب، فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج قاموس مصطلحات قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مختصر مدرسي عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إسقاط القيد. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الخطيب البغدادي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=العقيدة والكلام والفرق؛ العملية=تفكيك المصطلح؛ الخطر=إسقاط القيد؛ المخرج=قاموس مصطلحات؛ مصدر المراجعة=مختصر مدرسي؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

المحور	السؤال	المخرج
اختبار الاعتراض	هل تغير هذه العملية فهم العقيدة والكلام والفرق أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	رسم حجة
استحضار أقوال العلماء	هل تغير هذه العملية فهم العقيدة والكلام والفرق أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	محكمة اعتراض
المقارنة بين المدارس	هل تغير هذه العملية فهم العقيدة والكلام والفرق أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	ملخص فقري

ملحق ممدد 1397: تمييز مراتب اليقين / السيرة والشمائل

وحدة ممددة 1397: تمييز مراتب اليقين داخل السيرة والشمائل. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال السيرة والشمائل تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب، فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج جدول أدلة قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال محاضرة علمية عند الحاجة لا على

سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن الصلاح: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=السيرة والشمائل؛ العملية=تمييز مراتب اليقين؛ الخطر=إهمال الطبعة؛ المخرج=جدول أدلة؛ مصدر المراجعة=محاضرة علمية؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1398: ربط السياق / التاريخ الإسلامي والسياسة

وحدة ممددة 1398: ربط السياق داخل التاريخ الإسلامي والسياسة. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال التاريخ الإسلامي والسياسة تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج ملخص فقري قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال موسوعة عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس النووي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=التاريخ الإسلامي والسياسة؛ العملية=ربط السياق؛ الخطر=تقديم النتيجة على الدليل؛ المخرج=ملخص فقري؛ مصدر المراجعة=موسوعة؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1399: تركيب المعنى / التزكية والأخلاق

وحدة ممددة 1399: تركيب المعنى داخل التزكية والأخلاق. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال التزكية والأخلاق تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج برنامج بحث قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال حاشية عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن حجر: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=التزكية والأخلاق؛ العملية=تركيب المعنى؛ الخطر=إهمال سبب التأليف؛ المخرج=برنامج بحث؛ مصدر المراجعة=حاشية؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1400: اختبار الاعتراض / الفقه المقارن والنوازل

وحدة ممددة 1400: اختبار الاعتراض داخل الفقه المقارن والنوازل. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الفقه المقارن والنوازل تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج رسم حجة قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال كتاب تأسيسي عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إسقاط القيد. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الذهبي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الفقه المقارن والنوازل؛ العملية=اختبار الاعتراض؛ الخطر=إسقاط القيد؛ المخرج=رسم حجة؛ مصدر المراجعة=كتاب تأسيسي؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

المحور	السؤال	المخرج
تقدير المآلات	هل تغير هذه العملية فهم الفقه المقارن والنوازل أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	قاموس مصطلحات
إنتاج أسئلة بحثية	هل تغير هذه العملية فهم الفقه المقارن والنوازل أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	مصفوفة مصادر
تحرير حدود العلم	هل تغير هذه العملية فهم الفقه المقارن والنوازل أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	نموذج تركيبي

ملحق ممدد 1401: المقارنة بين المدارس / اللغة والبيان

وحدة ممددة 1401: المقارنة بين المدارس داخل اللغة والبيان. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال اللغة والبيان تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج مصفوفة مصادر قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال فهرس رقمي عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الغزالي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=اللغة والبيان؛ العملية=المقارنة بين المدارس؛ الخطر=إهمال الطبعة؛ المخرج=مصفوفة مصادر؛ مصدر المراجعة=فهرس رقمي؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1402: تقدير المآلات / الرجال والطبقات

وحدة ممددة 1402: تقدير المآلات داخل الرجال والطبقات. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم

فيها. في مجال الرجال والطبقات تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج سجل قيود قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال رسالة جامعية عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الرازي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الرجال والطبقات؛ العملية=تقدير المآلات؛ الخطر=تقديم النتيجة على الدليل؛ المخرج=سجل قيود؛ مصدر المراجعة=رسالة جامعية؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1403: تحرير حدود العلم / الفتوى والتنزيل

وحدة ممددة 1403: تحرير حدود العلم داخل الفتوى والتنزيل. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الفتوى والتنزيل تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج قائمة إحالات قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال شرح موسع عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن تيمية: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الفتوى والتنزيل؛ العملية=تحرير حدود العلم؛ الخطر=إهمال سبب التأليف؛ المخرج=قائمة إحالات؛ مصدر المراجعة=شرح موسع؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1404: استخراج الأطروحة / الاقتصاد والاجتماع الإسلامي

وحدة ممددة 1404: استخراج الأطروحة داخل الاقتصاد والاجتماع الإسلامي. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الاقتصاد والاجتماع الإسلامي تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج خريطة مفاهيم قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مخطوط محقق عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إسقاط القيد. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن القيم: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الاقتصاد والاجتماع الإسلامي، العملية=استخراج الأطروحة، الخطر=إسقاط القيد، المخرج=خريطة مفاهيم، مصدر المراجعة=مخطوط محقق، رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب، أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

المحور	السؤال	المخرج
استخراج الأطروحة	هل تغير هذه العملية فهم الاقتصاد والاجتماع الإسلامي أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	خريطة مفاهيم
صيد التفصيل الفرعي	هل تغير هذه العملية فهم الاقتصاد والاجتماع الإسلامي أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	جدول أدلة
تفكيك المصطلح	هل تغير هذه العملية فهم الاقتصاد والاجتماع الإسلامي أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	سجل قيود

ملحق ممدد 1405: تفكيك المصطلح / الفلسفة والمنطق

وحدة ممددة 1405: تفكيك المصطلح داخل الفلسفة والمنطق. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الفلسفة والمنطق تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج محكمة اعتراض قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مقال محكم عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الشاطبي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الفلسفة والمنطق، العملية=تفكيك المصطلح، الخطر=إهمال الطبعة، المخرج=محكمة اعتراض، مصدر المراجعة=مقال محكم، رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب، أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1406: تمييز مراتب اليقين / الدراسات الرقمية

وحدة ممددة 1406: تمييز مراتب اليقين داخل الدراسات الرقمية. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الدراسات الرقمية تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج نموذج تركيبي قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مختصر مدرسي عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن خلدون: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الدراسات الرقمية، العملية=تمييز مراتب اليقين، الخطر=تقديم النتيجة على الدليل، المخرج=نموذج تركيبي، مصدر المراجعة=مختصر مدرسي، رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب، أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1407: ربط السياق / تحقيق التراث

وحدة ممددة 1407: ربط السياق داخل تحقيق التراث. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال تحقيق التراث تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج بطاقة خلاف قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال محاضرة علمية عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس السيوطي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=تحقيق التراث؛ العملية=ربط السياق؛ الخطر=إهمال سبب التأليف؛ المخرج=بطاقة خلاف؛ مصدر المراجعة=محاضرة علمية؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1408: تركيب المعنى / علوم القرآن والتفسير

وحدة ممددة 1408: تركيب المعنى داخل علوم القرآن والتفسير. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال علوم القرآن والتفسير تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج قاموس مصطلحات قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال موسوعة عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إسقاط القيد. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس القرافي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=علوم القرآن والتفسير؛ العملية=تركيب المعنى؛ الخطر=إسقاط القيد؛ المخرج=قاموس مصطلحات؛ مصدر المراجعة=موسوعة؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

المحور	السؤال	المخرج
تمييز مراتب اليقين	هل تغير هذه العملية فهم علوم القرآن والتفسير أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	رسم حجة
رسم الخلاف	هل تغير هذه العملية فهم علوم القرآن والتفسير أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	محكمة اعتراض
ربط السياق	هل تغير هذه العملية فهم علوم القرآن والتفسير أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	ملخص فقري

ملحق ممدد 1409: اختبار الاعتراض / علوم الحديث والعلل

وحدة ممددة 1409: اختبار الاعتراض داخل علوم الحديث والعلل. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود

الجزم فيها. في مجال علوم الحديث والعلل تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج جدول أدلة قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال حاشية عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن عاشور: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=علوم الحديث والعلل؛ العملية=اختبار الاعتراض؛ الخطر=إهمال الطبعة؛ المخرج=جدول أدلة؛ مصدر المراجعة=حاشية؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1410: المقارنة بين المدارس / أصول الفقه والقواعد

وحدة ممددة 1410: المقارنة بين المدارس داخل أصول الفقه والقواعد. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال أصول الفقه والقواعد تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج ملخص فقري قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال كتاب تأسيسي عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الشافعي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=أصول الفقه والقواعد؛ العملية=المقارنة بين المدارس؛ الخطر=تقديم النتيجة على الدليل؛ المخرج=ملخص فقري؛ مصدر المراجعة=كتاب تأسيسي؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1411: تقدير المآلات / المقاصد والسياسة الشرعية

وحدة ممددة 1411: تقدير المآلات داخل المقاصد والسياسة الشرعية. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال المقاصد والسياسة الشرعية تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج برنامج بحث قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال فهرس رقمي عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الخطيب البغدادي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=المقاصد والسياسة الشرعية، العملية=تقدير المآلات، الخطر=إهمال سبب التأليف، المخرج=برنامج بحث، مصدر المراجعة=فهرس رقمي، رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب، أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1412: تحرير حدود العلم / العقيدة والكلام والفرق

وحدة ممددة 1412: تحرير حدود العلم داخل العقيدة والكلام والفرق. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال العقيدة والكلام والفرق تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج رسم حجة قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال رسالة جامعية عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إسقاط القيد. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن الصلاح: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=العقيدة والكلام والفرق، العملية=تحرير حدود العلم، الخطر=إسقاط القيد، المخرج=رسم حجة، مصدر المراجعة=رسالة جامعية، رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب، أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

المحور	السؤال	المخرج
تركيب المعنى	هل تغير هذه العملية فهم العقيدة والكلام والفرق أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	قاموس مصطلحات
بناء الخريطة السببية	هل تغير هذه العملية فهم العقيدة والكلام والفرق أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	مصفوفة مصادر
اختبار الاعتراض	هل تغير هذه العملية فهم العقيدة والكلام والفرق أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	نموذج تركيبي

ملحق ممدد 1413: استخراج الأطروحة / السيرة والشمائل

وحدة ممددة 1413: استخراج الأطروحة داخل السيرة والشمائل. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال السيرة والشمائل تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج مصفوفة مصادر قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال شرح موسع عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس النووي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=السيرة والشمائل، العملية=استخراج الأطروحة، الخطر=إهمال الطبعة، المخرج=مصفوفة مصادر، مصدر المراجعة=شرح موسع، رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب، أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1414: تفكيك المصطلح / التاريخ الإسلامي والسياسة

وحدة ممددة 1414: تفكيك المصطلح داخل التاريخ الإسلامي والسياسة. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال التاريخ الإسلامي والسياسة تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج سجل قيود قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مخطوط محقق عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن حجر: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=التاريخ الإسلامي والسياسة؛ العملية=تفكيك المصطلح؛ الخطر=تقديم النتيجة على الدليل؛ المخرج=سجل قيود؛ مصدر المراجعة=مخطوط محقق؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1415: تمييز مراتب اليقين / التزكية والأخلاق

وحدة ممددة 1415: تمييز مراتب اليقين داخل التزكية والأخلاق. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال التزكية والأخلاق تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج قائمة إحالات قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مقال محكم عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الذهبي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=التزكية والأخلاق؛ العملية=تمييز مراتب اليقين؛ الخطر=إهمال سبب التأليف؛ المخرج=قائمة إحالات؛ مصدر المراجعة=مقال محكم؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1416: ربط السياق / الفقه المقارن والنوازل

وحدة ممددة 1416: ربط السياق داخل الفقه المقارن والنوازل. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الفقه المقارن والنوازل تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج خريطة مفاهيم قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مختصر مدرسي عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إسقاط القيد. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الغزالي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الفقه المقارن والنوازل؛ العملية=ربط السياق؛ الخطر=إسقاط القيد؛ المخرج=خريطة مفاهيم؛ مصدر المراجعة=مختصر مدرسي؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

المحور	السؤال	المخرج
المقارنة بين المدارس	هل تغير هذه العملية فهم الفقه المقارن والنوازل أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	خريطة مفاهيم
تحويل المسألة إلى نموذج	هل تغير هذه العملية فهم الفقه المقارن والنوازل أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	جدول أدلة
تقدير المآلات	هل تغير هذه العملية فهم الفقه المقارن والنوازل أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	سجل قيود

ملحق ممدد 1417: تركيب المعنى / اللغة والبيان

وحدة ممددة 1417: تركيب المعنى داخل اللغة والبيان. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال اللغة والبيان تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج محكمة اعتراض قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال محاضرة علمية عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الرازي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=اللغة والبيان؛ العملية=تركيب المعنى؛ الخطر=إهمال الطبعة؛ المخرج=محكمة اعتراض؛ مصدر المراجعة=محاضرة علمية؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1418: اختبار الاعتراض / الرجال والطبقات

وحدة ممددة 1418: اختبار الاعتراض داخل الرجال والطبقات. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الرجال والطبقات تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج نموذج تركيبي قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال موسوعة عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن تيمية: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الرجال والطبقات، العملية=اختبار الاعتراض، الخطر=تقديم النتيجة على الدليل، المخرج=نموذج تركيبي، مصدر المراجعة=موسوعة، رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب، أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1419: المقارنة بين المدارس / الفتوى والتنزيل

وحدة ممددة 1419: المقارنة بين المدارس داخل الفتوى والتنزيل. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الفتوى والتنزيل تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج بطاقة خلاف قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال حاشية عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن القيم: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الفتوى والتنزيل، العملية=المقارنة بين المدارس، الخطر=إهمال سبب التأليف، المخرج=بطاقة خلاف، مصدر المراجعة=حاشية، رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب، أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1420: تقدير المآلات / الاقتصاد والاجتماع الإسلامي

وحدة ممددة 1420: تقدير المآلات داخل الاقتصاد والاجتماع الإسلامي. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الاقتصاد والاجتماع الإسلامي تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج قاموس مصطلحات قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال كتاب تأسيسي عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إسقاط القيد. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الشاطبي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الاقتصاد والاجتماع الإسلامي، العملية=تقدير المآلات، الخطر=إسقاط القيد، المخرج=قاموس مصطلحات، مصدر المراجعة=كتاب تأسيسي، رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب، أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

المحور	السؤال	المخرج
تحرير حدود العلم	هل تغير هذه العملية فهم الاقتصاد والاجتماع الإسلامي أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	رسم حجة
محكمة الهدم	هل تغير هذه العملية فهم الاقتصاد والاجتماع الإسلامي أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	محكمة اعتراض
استخراج الأطروحة	هل تغير هذه العملية فهم الاقتصاد والاجتماع الإسلامي أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	ملخص فقري

ملاحق تشغيلية ممددة - الدفعة 11

هذه الدفعة تكمل قاعدة المعرفة بتفريعات تطبيقية تمنع اختزال الكتب الإسلامية العميقة إلى عناوين. كل وحدة مخصصة لتحويل التلخيص إلى عمل قابل للتدقيق والمراجعة.

ملحق ممدد 1421: تحرير حدود العلم / الفلسفة والمنطق

وحدة ممددة 1421: تحرير حدود العلم داخل الفلسفة والمنطق. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الفلسفة والمنطق تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج جدول أدلة قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال فهرس رقمي عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن خلدون: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الفلسفة والمنطق؛ العملية=تحرير حدود العلم؛ الخطر=إهمال الطبعة؛ المخرج=جدول أدلة؛ مصدر المراجعة=فهرس رقمي؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1422: استخراج الأطروحة / الدراسات الرقمية

وحدة ممددة 1422: استخراج الأطروحة داخل الدراسات الرقمية. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الدراسات الرقمية تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيداً في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج ملخص فقري قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال رسالة جامعية عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس السيوطي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الدراسات الرقمية؛ العملية=استخراج الأطروحة؛ الخطر=تقديم النتيجة على الدليل؛ المخرج=ملخص فقري؛ مصدر المراجعة=رسالة جامعية؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1423: تفكيك المصطلح / تحقيق التراث

وحدة ممددة 1423: تفكيك المصطلح داخل تحقيق التراث. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم

فيها. في مجال تحقيق التراث تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج برنامج بحث قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال شرح موسع عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس القرافي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=تحقيق التراث؛ العملية=تفكيك المصطلح؛ الخطر=إهمال سبب التأليف؛ المخرج=برنامج بحث؛ مصدر المراجعة=شرح موسع؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1424: تمييز مراتب اليقين / علوم القرآن والتفسير

وحدة ممددة 1424: تمييز مراتب اليقين داخل علوم القرآن والتفسير. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال علوم القرآن والتفسير تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج رسم حجة قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مخطوط محقق عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إسقاط القيد. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن عاشور: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=علوم القرآن والتفسير؛ العملية=تمييز مراتب اليقين؛ الخطر=إسقاط القيد؛ المخرج=رسم حجة؛ مصدر المراجعة=مخطوط محقق؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

المحور	السؤال	المخرج
تفكيك المصطلح	هل تغير هذه العملية فهم علوم القرآن والتفسير أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	قاموس مصطلحات
تعقب الدليل	هل تغير هذه العملية فهم علوم القرآن والتفسير أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	مصفوفة مصادر
تمييز مراتب اليقين	هل تغير هذه العملية فهم علوم القرآن والتفسير أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	نموذج تركيبي

ملحق ممدد 1425: ربط السياق / علوم الحديث والعلل

وحدة ممددة 1425: ربط السياق داخل علوم الحديث والعلل. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال علوم الحديث والعلل تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج مصفوفة مصادر قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مقال محكم عند الحاجة لا على

سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الشافعي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=علوم الحديث والعلل؛ العملية=ربط السياق؛ الخطر=إهمال الطبعة؛ المخرج=مصفوفة مصادر؛ مصدر المراجعة=مقال محكم؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1426: تركيب المعنى / أصول الفقه والقواعد

وحدة ممددة 1426: تركيب المعنى داخل أصول الفقه والقواعد. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال أصول الفقه والقواعد تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج سجل قيود قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مختصر مدرسي عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الخطيب البغدادي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=أصول الفقه والقواعد؛ العملية=تركيب المعنى؛ الخطر=تقديم النتيجة على الدليل؛ المخرج=سجل قيود؛ مصدر المراجعة=مختصر مدرسي؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1427: اختبار الاعتراض / المقاصد والسياسة الشرعية

وحدة ممددة 1427: اختبار الاعتراض داخل المقاصد والسياسة الشرعية. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال المقاصد والسياسة الشرعية تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج قائمة إحالات قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال محاضرة علمية عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن الصلاح: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=المقاصد والسياسة الشرعية؛ العملية=اختبار الاعتراض؛ الخطر=إهمال سبب التأليف؛ المخرج=قائمة إحالات؛ مصدر المراجعة=محاضرة علمية؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1428: المقارنة بين المدارس / العقيدة والكلام والفرق

وحدة ممددة 1428: المقارنة بين المدارس داخل العقيدة والكلام والفرق. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال العقيدة والكلام والفرق تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج خريطة مفاهيم قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال موسوعة عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إسقاط القيد. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس النووي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=العقيدة والكلام والفرق؛ العملية=المقارنة بين المدارس؛ الخطر=إسقاط القيد؛ المخرج=خريطة مفاهيم؛ مصدر المراجعة=موسوعة؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

المحور	السؤال	المخرج
ربط السياق	هل تغير هذه العملية فهم العقيدة والكلام والفرق أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	خريطة مفاهيم
كشف الفرضية الخفية	هل تغير هذه العملية فهم العقيدة والكلام والفرق أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	جدول أدلة
تركيب المعنى	هل تغير هذه العملية فهم العقيدة والكلام والفرق أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	سجل قيود

ملحق ممدد 1429: تقدير المآلات / السيرة والشمائل

وحدة ممددة 1429: تقدير المآلات داخل السيرة والشمائل. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال السيرة والشمائل تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج محكمة اعتراض قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال حاشية عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن حجر: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=السيرة والشمائل؛ العملية=تقدير المآلات؛ الخطر=إهمال الطبعة؛ المخرج=محكمة اعتراض؛ مصدر المراجعة=حاشية؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1430: تحرير حدود العلم / التاريخ الإسلامي والسياسة

وحدة ممددة 1430: تحرير حدود العلم داخل التاريخ الإسلامي والسياسة. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود

الجزم فيها. في مجال التاريخ الإسلامي والسياسة تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج نموذج تركيبي قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال كتاب تأسيسي عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الذهبي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=التاريخ الإسلامي والسياسة؛ العملية=تحرير حدود العلم؛ الخطر=تقديم النتيجة على الدليل؛ المخرج=نموذج تركيبي؛ مصدر المراجعة=كتاب تأسيسي؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1431: استخراج الأطروحة / التزكية والأخلاق

وحدة ممددة 1431: استخراج الأطروحة داخل التزكية والأخلاق. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال التزكية والأخلاق تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج بطاقة خلاف قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال فهرس رقمي عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الغزالي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=التزكية والأخلاق؛ العملية=استخراج الأطروحة؛ الخطر=إهمال سبب التأليف؛ المخرج=بطاقة خلاف؛ مصدر المراجعة=فهرس رقمي؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1432: تفكيك المصطلح / الفقه المقارن والنوازل

وحدة ممددة 1432: تفكيك المصطلح داخل الفقه المقارن والنوازل. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الفقه المقارن والنوازل تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج قاموس مصطلحات قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال رسالة جامعية عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إسقاط القيد. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الرازي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الفقه المقارن والنوازل، العملية=تفكيك المصطلح، الخطر=إسقاط القيد، المخرج=قاموس مصطلحات، مصدر المراجعة=رسالة جامعية، رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب، أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

المحور	السؤال	المخرج
اختبار الاعتراض	هل تغير هذه العملية فهم الفقه المقارن والنوازل أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	رسم حجة
استحضار أقوال العلماء	هل تغير هذه العملية فهم الفقه المقارن والنوازل أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	محكمة اعتراض
المقارنة بين المدارس	هل تغير هذه العملية فهم الفقه المقارن والنوازل أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	ملخص فقري

ملحق ممدد 1433: تمييز مراتب اليقين / اللغة والبيان

وحدة ممددة 1433: تمييز مراتب اليقين داخل اللغة والبيان. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال اللغة والبيان تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج جدول أدلة قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال شرح موسع عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن تيمية: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=اللغة والبيان، العملية=تمييز مراتب اليقين، الخطر=إهمال الطبعة، المخرج=جدول أدلة، مصدر المراجعة=شرح موسع، رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب، أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1434: ربط السياق / الرجال والطبقات

وحدة ممددة 1434: ربط السياق داخل الرجال والطبقات. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الرجال والطبقات تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج ملخص فقري قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مخطوط محقق عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن القيم: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الرجال والطبقات، العملية=ربط السياق، الخطر=تقديم النتيجة على الدليل، المخرج=ملخص فقري، مصدر المراجعة=مخطوط محقق، رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب، أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1435: تركيب المعنى / الفتوى والتنزيل

وحدة ممددة 1435: تركيب المعنى داخل الفتوى والتنزيل. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الفتوى والتنزيل تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج برنامج بحث قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مقال محكم عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الشاطبي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الفتوى والتنزيل؛ العملية=تركيب المعنى؛ الخطر=إهمال سبب التأليف؛ المخرج=برنامج بحث؛ مصدر المراجعة=مقال محكم؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1436: اختبار الاعتراض / الاقتصاد والاجتماع الإسلامي

وحدة ممددة 1436: اختبار الاعتراض داخل الاقتصاد والاجتماع الإسلامي. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الاقتصاد والاجتماع الإسلامي تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج رسم حجة قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مختصر مدرسي عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إسقاط القيد. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن خلدون: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الاقتصاد والاجتماع الإسلامي؛ العملية=اختبار الاعتراض؛ الخطر=إسقاط القيد؛ المخرج=رسم حجة؛ مصدر المراجعة=مختصر مدرسي؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

المحور	السؤال	المخرج
تقدير المآلات	هل تغير هذه العملية فهم الاقتصاد والاجتماع الإسلامي أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	قاموس مصطلحات
إنتاج أسئلة بحثية	هل تغير هذه العملية فهم الاقتصاد والاجتماع الإسلامي أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	مصفوفة مصادر
تحرير حدود العلم	هل تغير هذه العملية فهم الاقتصاد والاجتماع الإسلامي أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	نموذج تركيبي

ملحق ممدد 1437: المقارنة بين المدارس / الفلسفة والمنطق

وحدة ممددة 1437: المقارنة بين المدارس داخل الفلسفة والمنطق. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود

الجزم فيها. في مجال الفلسفة والمنطق تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج مصفوفة مصادر قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال محاضرة علمية عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس السيوطي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الفلسفة والمنطق؛ العملية=المقارنة بين المدارس؛ الخطر=إهمال الطبعة؛ المخرج=مصفوفة مصادر؛ مصدر المراجعة=محاضرة علمية؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1438: تقدير المآلات / الدراسات الرقمية

وحدة ممددة 1438: تقدير المآلات داخل الدراسات الرقمية. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الدراسات الرقمية تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج سجل قيود قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال موسوعة عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس القرافي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الدراسات الرقمية؛ العملية=تقدير المآلات؛ الخطر=تقديم النتيجة على الدليل؛ المخرج=سجل قيود؛ مصدر المراجعة=موسوعة؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1439: تحرير حدود العلم / تحقيق التراث

وحدة ممددة 1439: تحرير حدود العلم داخل تحقيق التراث. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال تحقيق التراث تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج قائمة إحالات قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال حاشية عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن عاشور: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=تحقيق التراث، العملية=تحرير حدود العلم، الخطر=إهمال سبب التأليف، المخرج=قائمة إحالات، مصدر المراجعة=حاشية، رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب، أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1440: استخراج الأطروحة / علوم القرآن والتفسير

وحدة ممددة 1440: استخراج الأطروحة داخل علوم القرآن والتفسير. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال علوم القرآن والتفسير تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج خريطة مفاهيم قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال كتاب تأسيسي عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إسقاط القيد. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الشافعي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=علوم القرآن والتفسير، العملية=استخراج الأطروحة، الخطر=إسقاط القيد، المخرج=خريطة مفاهيم، مصدر المراجعة=كتاب تأسيسي، رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب، أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

المحور	السؤال	المخرج
استخراج الأطروحة	هل تغير هذه العملية فهم علوم القرآن والتفسير أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	خريطة مفاهيم
صيد التفصيل الفرعي	هل تغير هذه العملية فهم علوم القرآن والتفسير أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	جدول أدلة
تفكيك المصطلح	هل تغير هذه العملية فهم علوم القرآن والتفسير أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	سجل قيود

ملحق ممدد 1441: تفكيك المصطلح / علوم الحديث والعلل

وحدة ممددة 1441: تفكيك المصطلح داخل علوم الحديث والعلل. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال علوم الحديث والعلل تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج محكمة اعتراض قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال فهرس رقمي عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الخطيب البغدادي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=علوم الحديث والعلل، العملية=تفكيك المصطلح، الخطر=إهمال الطبعة، المخرج=محكمة اعتراض، مصدر المراجعة=فهرس رقمي، رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب، أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1442: تمييز مراتب اليقين / أصول الفقه والقواعد

وحدة ممددة 1442: تمييز مراتب اليقين داخل أصول الفقه والقواعد. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال أصول الفقه والقواعد تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج نموذج تركيبي قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال رسالة جامعية عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن الصلاح: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=أصول الفقه والقواعد؛ العملية=تمييز مراتب اليقين؛ الخطر=تقديم النتيجة على الدليل؛ المخرج=نموذج تركيبي؛ مصدر المراجعة=رسالة جامعية؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1443: ربط السياق / المقاصد والسياسة الشرعية

وحدة ممددة 1443: ربط السياق داخل المقاصد والسياسة الشرعية. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال المقاصد والسياسة الشرعية تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج بطاقة خلاف قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال شرح موسع عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس النووي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=المقاصد والسياسة الشرعية؛ العملية=ربط السياق؛ الخطر=إهمال سبب التأليف؛ المخرج=بطاقة خلاف؛ مصدر المراجعة=شرح موسع؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1444: تركيب المعنى / العقيدة والكلام والفرق

وحدة ممددة 1444: تركيب المعنى داخل العقيدة والكلام والفرق. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال العقيدة والكلام والفرق تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج قاموس مصطلحات قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مخطوط محقق عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إسقاط القيد. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن حجر: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=العقيدة والكلام والفرق؛ العملية=تركيب المعنى؛ الخطر=إسقاط القيد؛ المخرج=قاموس مصطلحات؛ مصدر المراجعة=مخطوط محقق؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

المحور	السؤال	المخرج
تمييز مراتب اليقين	هل تغير هذه العملية فهم العقيدة والكلام والفرق أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	رسم حجة
رسم الخلاف	هل تغير هذه العملية فهم العقيدة والكلام والفرق أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	محكمة اعتراض
ربط السياق	هل تغير هذه العملية فهم العقيدة والكلام والفرق أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	ملخص فقري

ملحق ممدد 1445: اختبار الاعتراض / السيرة والشمائل

وحدة ممددة 1445: اختبار الاعتراض داخل السيرة والشمائل. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال السيرة والشمائل تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج جدول أدلة قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مقال محكم عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الذهبي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=السيرة والشمائل؛ العملية=اختبار الاعتراض؛ الخطر=إهمال الطبعة؛ المخرج=جدول أدلة؛ مصدر المراجعة=مقال محكم؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1446: المقارنة بين المدارس / التاريخ الإسلامي والسياسة

وحدة ممددة 1446: المقارنة بين المدارس داخل التاريخ الإسلامي والسياسة. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال التاريخ الإسلامي والسياسة تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج ملخص فقري قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مختصر مدرسي عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الغزالي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=التاريخ الإسلامي والسياسة؛ العملية=المقارنة بين المدارس؛ الخطر=تقديم النتيجة على الدليل؛ المخرج=ملخص فقري؛ مصدر المراجعة=مختصر مدرسي؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1447: تقدير المآلات / التزكية والأخلاق

وحدة ممددة 1447: تقدير المآلات داخل التزكية والأخلاق. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال التزكية والأخلاق تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج برنامج بحث قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال محاضرة علمية عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الرازي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=التزكية والأخلاق؛ العملية=تقدير المآلات؛ الخطر=إهمال سبب التأليف؛ المخرج=برنامج بحث؛ مصدر المراجعة=محاضرة علمية؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1448: تحرير حدود العلم / الفقه المقارن والنوازل

وحدة ممددة 1448: تحرير حدود العلم داخل الفقه المقارن والنوازل. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الفقه المقارن والنوازل تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج رسم حجة قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال موسوعة عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إسقاط القيد. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن تيمية: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الفقه المقارن والنوازل؛ العملية=تحرير حدود العلم؛ الخطر=إسقاط القيد؛ المخرج=رسم حجة؛ مصدر المراجعة=موسوعة؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

المحور	السؤال	المخرج
تركيب المعنى	هل تغير هذه العملية فهم الفقه المقارن والنوازل أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	قاموس مصطلحات
بناء الخريطة السببية	هل تغير هذه العملية فهم الفقه المقارن والنوازل أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	مصفوفة مصادر
اختبار الاعتراض	هل تغير هذه العملية فهم الفقه المقارن والنوازل أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	نموذج تركيبي

ملحق ممدد 1449: استخراج الأطروحة / اللغة والبيان

وحدة ممددة 1449: استخراج الأطروحة داخل اللغة والبيان. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال اللغة والبيان تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج مصفوفة مصادر قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال حاشية عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن القيم: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=اللغة والبيان؛ العملية=استخراج الأطروحة؛ الخطر=إهمال الطبعة؛ المخرج=مصفوفة مصادر؛ مصدر المراجعة=حاشية؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1450: تفكيك المصطلح / الرجال والطبقات

وحدة ممددة 1450: تفكيك المصطلح داخل الرجال والطبقات. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الرجال والطبقات تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج سجل قيود قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال كتاب تأسيسي عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الشاطبي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الرجال والطبقات؛ العملية=تفكيك المصطلح؛ الخطر=تقديم النتيجة على الدليل؛ المخرج=سجل قيود؛ مصدر المراجعة=كتاب تأسيسي؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1451: تمييز مراتب اليقين / الفتوى والتنزيل

وحدة ممددة 1451: تمييز مراتب اليقين داخل الفتوى والتنزيل. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الفتوى والتنزيل تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج قائمة إحالات قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال فهرس رقمي عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن خلدون: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الفتوى والتنزيل؛ العملية=تمييز مراتب اليقين؛ الخطر=إهمال سبب التأليف؛ المخرج=قائمة إحالات؛ مصدر المراجعة=فهرس رقمي؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1452: ربط السياق / الاقتصاد والاجتماع الإسلامي

وحدة ممددة 1452: ربط السياق داخل الاقتصاد والاجتماع الإسلامي. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الاقتصاد والاجتماع الإسلامي تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج خريطة مفاهيم قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال رسالة جامعية عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إسقاط القيد. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس السيوطي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الاقتصاد والاجتماع الإسلامي؛ العملية=ربط السياق؛ الخطر=إسقاط القيد؛ المخرج=خريطة مفاهيم؛ مصدر المراجعة=رسالة جامعية؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

المحور	السؤال	المخرج
المقارنة بين المدارس	هل تغير هذه العملية فهم الاقتصاد والاجتماع الإسلامي أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	خريطة مفاهيم
تحويل المسألة إلى نموذج	هل تغير هذه العملية فهم الاقتصاد والاجتماع الإسلامي أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	جدول أدلة
تقدير المآلات	هل تغير هذه العملية فهم الاقتصاد والاجتماع الإسلامي أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	سجل قيود

ملحق ممدد 1453: تركيب المعنى / الفلسفة والمنطق

وحدة ممددة 1453: تركيب المعنى داخل الفلسفة والمنطق. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الفلسفة والمنطق تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج محكمة اعتراض قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال شرح موسع عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس القرافي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الفلسفة والمنطق، العملية=تركيب المعنى، الخطر=إهمال الطبعة، المخرج=محكمة اعتراض، مصدر المراجعة=شرح موسع، رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب، أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1454: اختبار الاعتراض / الدراسات الرقمية

وحدة ممددة 1454: اختبار الاعتراض داخل الدراسات الرقمية. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الدراسات الرقمية تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج نموذج تركيبي قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مخطوط محقق عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن عاشور: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الدراسات الرقمية، العملية=اختبار الاعتراض، الخطر=تقديم النتيجة على الدليل، المخرج=نموذج تركيبي، مصدر المراجعة=مخطوط محقق، رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب، أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1455: المقارنة بين المدارس / تحقيق التراث

وحدة ممددة 1455: المقارنة بين المدارس داخل تحقيق التراث. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال تحقيق التراث تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج بطاقة خلاف قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مقال محكم عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الشافعي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=تحقيق التراث، العملية=المقارنة بين المدارس، الخطر=إهمال سبب التأليف، المخرج=بطاقة خلاف، مصدر المراجعة=مقال محكم، رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب، أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1456: تقدير المآلات / علوم القرآن والتفسير

وحدة ممددة 1456: تقدير المآلات داخل علوم القرآن والتفسير. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال علوم القرآن والتفسير تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج قاموس مصطلحات قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مختصر مدرسي عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إسقاط القيد. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الخطيب البغدادي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=علوم القرآن والتفسير؛ العملية=تقدير المآلات؛ الخطر=إسقاط القيد؛ المخرج=قاموس مصطلحات؛ مصدر المراجعة=مختصر مدرسي؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

المحور	السؤال	المخرج
تحرير حدود العلم	هل تغير هذه العملية فهم علوم القرآن والتفسير أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	رسم حجة
محكمة الهدم	هل تغير هذه العملية فهم علوم القرآن والتفسير أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	محكمة اعتراض
استخراج الأطروحة	هل تغير هذه العملية فهم علوم القرآن والتفسير أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	ملخص فقري

ملحق ممدد 1457: تحرير حدود العلم / علوم الحديث والعلل

وحدة ممددة 1457: تحرير حدود العلم داخل علوم الحديث والعلل. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال علوم الحديث والعلل تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج جدول أدلة قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال محاضرة علمية عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن الصلاح: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=علوم الحديث والعلل؛ العملية=تحرير حدود العلم؛ الخطر=إهمال الطبعة؛ المخرج=جدول أدلة؛ مصدر المراجعة=محاضرة علمية؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1458: استخراج الأطروحة / أصول الفقه والقواعد

وحدة ممددة 1458: استخراج الأطروحة داخل أصول الفقه والقواعد. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال أصول الفقه والقواعد تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج ملخص فقري قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال موسوعة عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس النووي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=أصول الفقه والقواعد؛ العملية=استخراج الأطروحة؛ الخطر=تقديم النتيجة على الدليل؛ المخرج=ملخص فقري؛ مصدر المراجعة=موسوعة؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1459: تفكيك المصطلح / المقاصد والسياسة الشرعية

وحدة ممددة 1459: تفكيك المصطلح داخل المقاصد والسياسة الشرعية. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال المقاصد والسياسة الشرعية تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج برنامج بحث قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال حاشية عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن حجر: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=المقاصد والسياسة الشرعية؛ العملية=تفكيك المصطلح؛ الخطر=إهمال سبب التأليف؛ المخرج=برنامج بحث؛ مصدر المراجعة=حاشية؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1460: تمييز مراتب اليقين / العقيدة والكلام والفرق

وحدة ممددة 1460: تمييز مراتب اليقين داخل العقيدة والكلام والفرق. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال العقيدة والكلام والفرق تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج رسم حجة قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال كتاب تأسيسي عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إسقاط القيد. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الذهبي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=العقيدة والكلام والفرق؛ العملية=تمييز مراتب اليقين؛ الخطر=إسقاط القيد؛ المخرج=رسم حجة؛ مصدر المراجعة=كتاب تأسيسي؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

المحور	السؤال	المخرج
تفكيك المصطلح	هل تغير هذه العملية فهم العقيدة والكلام والفرق أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	قاموس مصطلحات

تعقب الدليل	هل تغير هذه العملية فهم العقيدة والكلام والفرق أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	مصفوفة مصادر
تمييز مراتب اليقين	هل تغير هذه العملية فهم العقيدة والكلام والفرق أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	نموذج تركيبي

ملحق ممدد 1461: ربط السياق / السيرة والشمائل

وحدة ممددة 1461: ربط السياق داخل السيرة والشمائل. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال السيرة والشمائل تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج مصفوفة مصادر قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال فهرس رقمي عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الغزالي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=السيرة والشمائل؛ العملية=ربط السياق؛ الخطر=إهمال الطبعة؛ المخرج=مصفوفة مصادر؛ مصدر المراجعة=فهرس رقمي؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1462: تركيب المعنى / التاريخ الإسلامي والسياسة

وحدة ممددة 1462: تركيب المعنى داخل التاريخ الإسلامي والسياسة. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال التاريخ الإسلامي والسياسة تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج سجل قيود قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال رسالة جامعية عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الرازي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=التاريخ الإسلامي والسياسة؛ العملية=تركيب المعنى؛ الخطر=تقديم النتيجة على الدليل؛ المخرج=سجل قيود؛ مصدر المراجعة=رسالة جامعية؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملاحق تشغيلية ممددة - الدفعة 12

هذه الدفعة تكمل قاعدة المعرفة بتفريعات تطبيقية تمنع اختزال الكتب الإسلامية العميقة إلى عناوين. كل وحدة مخصصة لتحويل التلخيص إلى عمل قابل للتدقيق والمراجعة.

ملحق ممدد 1463: اختبار الاعتراض / التزكية والأخلاق

وحدة ممددة 1463: اختبار الاعتراض داخل التزكية والأخلاق. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال التزكية والأخلاق تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج قائمة إحالات قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال شرح موسع عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن تيمية: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=التزكية والأخلاق؛ العملية=اختبار الاعتراض؛ الخطر=إهمال سبب التأليف؛ المخرج=قائمة إحالات؛ مصدر المراجعة=شرح موسع؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1464: المقارنة بين المدارس / الفقه المقارن والنوازل

وحدة ممددة 1464: المقارنة بين المدارس داخل الفقه المقارن والنوازل. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الفقه المقارن والنوازل تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج خريطة مفاهيم قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مخطوط محقق عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إسقاط القيد. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن القيم: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الفقه المقارن والنوازل؛ العملية=المقارنة بين المدارس؛ الخطر=إسقاط القيد؛ المخرج=خريطة مفاهيم؛ مصدر المراجعة=مخطوط محقق؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

المحور	السؤال	المخرج
ربط السياق	هل تغير هذه العملية فهم الفقه المقارن والنوازل أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	خريطة مفاهيم
كشف الفرضية الخفية	هل تغير هذه العملية فهم الفقه المقارن والنوازل أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	جدول أدلة

تركيب المعنى	هل تغير هذه العملية فهم الفقه المقارن والنوازل أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	سجل قيود

ملحق ممدد 1465: تقدير المآلات / اللغة والبيان

وحدة ممددة 1465: تقدير المآلات داخل اللغة والبيان. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال اللغة والبيان تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج محكمة اعتراض قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مقال محكم عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الشاطبي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=اللغة والبيان؛ العملية=تقدير المآلات؛ الخطر=إهمال الطبعة؛ المخرج=محكمة اعتراض؛ مصدر المراجعة=مقال محكم؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1466: تحرير حدود العلم / الرجال والطبقات

وحدة ممددة 1466: تحرير حدود العلم داخل الرجال والطبقات. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الرجال والطبقات تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج نموذج تركيبي قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مختصر مدرسي عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن خلدون: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الرجال والطبقات؛ العملية=تحرير حدود العلم؛ الخطر=تقديم النتيجة على الدليل؛ المخرج=نموذج تركيبي؛ مصدر المراجعة=مختصر مدرسي؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1467: استخراج الأطروحة / الفتوى والتنزيل

وحدة ممددة 1467: استخراج الأطروحة داخل الفتوى والتنزيل. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الفتوى والتنزيل تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج بطاقة خلاف قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال محاضرة علمية عند الحاجة لا على

سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس السيوطي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الفتوى والتنزيل؛ العملية=استخراج الأطروحة؛ الخطر=إهمال سبب التأليف؛ المخرج=بطاقة خلاف؛ مصدر المراجعة=محاضرة علمية؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1468: تفكيك المصطلح / الاقتصاد والاجتماع الإسلامي

وحدة ممددة 1468: تفكيك المصطلح داخل الاقتصاد والاجتماع الإسلامي. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الاقتصاد والاجتماع الإسلامي تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج قاموس مصطلحات قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال موسوعة عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إسقاط القيد. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس القرافي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الاقتصاد والاجتماع الإسلامي؛ العملية=تفكيك المصطلح؛ الخطر=إسقاط القيد؛ المخرج=قاموس مصطلحات؛ مصدر المراجعة=موسوعة؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

المحور	السؤال	المخرج
اختبار الاعتراض	هل تغير هذه العملية فهم الاقتصاد والاجتماع الإسلامي أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	رسم حجة
استحضار أقوال العلماء	هل تغير هذه العملية فهم الاقتصاد والاجتماع الإسلامي أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	محكمة اعتراض
المقارنة بين المدارس	هل تغير هذه العملية فهم الاقتصاد والاجتماع الإسلامي أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	ملخص فقري

ملحق ممدد 1469: تمييز مراتب اليقين / الفلسفة والمنطق

وحدة ممددة 1469: تمييز مراتب اليقين داخل الفلسفة والمنطق. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الفلسفة والمنطق تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج جدول أدلة قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال حاشية عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن

يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن عاشور: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الفلسفة والمنطق؛ العملية=تمييز مراتب اليقين؛ الخطر=إهمال الطبعة؛ المخرج=جدول أدلة؛ مصدر المراجعة=حاشية؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1470: ربط السياق / الدراسات الرقمية

وحدة ممددة 1470: ربط السياق داخل الدراسات الرقمية. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الدراسات الرقمية تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج ملخص فقري قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال كتاب تأسيسي عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الشافعي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الدراسات الرقمية؛ العملية=ربط السياق؛ الخطر=تقديم النتيجة على الدليل؛ المخرج=ملخص فقري؛ مصدر المراجعة=كتاب تأسيسي؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1471: تركيب المعنى / تحقيق التراث

وحدة ممددة 1471: تركيب المعنى داخل تحقيق التراث. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال تحقيق التراث تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج برنامج بحث قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال فهرس رقمي عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الخطيب البغدادي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=تحقيق التراث؛ العملية=تركيب المعنى؛ الخطر=إهمال سبب التأليف؛ المخرج=برنامج بحث؛ مصدر المراجعة=فهرس رقمي؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1472: اختبار الاعتراض / علوم القرآن والتفسير

وحدة ممددة 1472: اختبار الاعتراض داخل علوم القرآن والتفسير. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود

الجزم فيها. في مجال علوم القرآن والتفسير تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج رسم حجة قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال رسالة جامعية عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إسقاط القيد. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن الصلاح: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=علوم القرآن والتفسير؛ العملية=اختبار الاعتراض؛ الخطر=إسقاط القيد؛ المخرج=رسم حجة؛ مصدر المراجعة=رسالة جامعية؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

المحور	السؤال	المخرج
تقدير المآلات	هل تغير هذه العملية فهم علوم القرآن والتفسير أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	قاموس مصطلحات
إنتاج أسئلة بحثية	هل تغير هذه العملية فهم علوم القرآن والتفسير أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	مصفوفة مصادر
تحرير حدود العلم	هل تغير هذه العملية فهم علوم القرآن والتفسير أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	نموذج تركيبي

ملحق ممدد 1473: المقارنة بين المدارس / علوم الحديث والعلل

وحدة ممددة 1473: المقارنة بين المدارس داخل علوم الحديث والعلل. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال علوم الحديث والعلل تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج مصفوفة مصادر قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال شرح موسع عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس النووي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=علوم الحديث والعلل؛ العملية=المقارنة بين المدارس؛ الخطر=إهمال الطبعة؛ المخرج=مصفوفة مصادر؛ مصدر المراجعة=شرح موسع؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1474: تقدير المآلات / أصول الفقه والقواعد

وحدة ممددة 1474: تقدير المآلات داخل أصول الفقه والقواعد. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال أصول الفقه والقواعد تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج سجل قيود قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مخطوط محقق عند الحاجة لا على

سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن حجر: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=أصول الفقه والقواعد؛ العملية=تقدير المآلات؛ الخطر=تقديم النتيجة على الدليل؛ المخرج=سجل قيود؛ مصدر المراجعة=مخطوط محقق؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1475: تحرير حدود العلم / المقاصد والسياسة الشرعية

وحدة ممددة 1475: تحرير حدود العلم داخل المقاصد والسياسة الشرعية. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال المقاصد والسياسة الشرعية تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج قائمة إحالات قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مقال محكم عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الذهبي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=المقاصد والسياسة الشرعية؛ العملية=تحرير حدود العلم؛ الخطر=إهمال سبب التأليف؛ المخرج=قائمة إحالات؛ مصدر المراجعة=مقال محكم؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1476: استخراج الأطروحة / العقيدة والكلام والفرق

وحدة ممددة 1476: استخراج الأطروحة داخل العقيدة والكلام والفرق. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال العقيدة والكلام والفرق تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج خريطة مفاهيم قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مختصر مدرسي عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إسقاط القيد. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الغزالي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=العقيدة والكلام والفرق؛ العملية=استخراج الأطروحة؛ الخطر=إسقاط القيد؛ المخرج=خريطة مفاهيم؛ مصدر المراجعة=مختصر مدرسي؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

المحور	السؤال	المخرج
استخراج الأطروحة	هل تغير هذه العملية فهم العقيدة والكلام والفرق أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	خريطة مفاهيم
صيد التفصيل الفرعي	هل تغير هذه العملية فهم العقيدة والكلام والفرق أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	جدول أدلة
تفكيك المصطلح	هل تغير هذه العملية فهم العقيدة والكلام والفرق أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	سجل قيود

ملحق ممدد 1477: تفكيك المصطلح / السيرة والشمائل

وحدة ممددة 1477: تفكيك المصطلح داخل السيرة والشمائل. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال السيرة والشمائل تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج محكمة اعتراض قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال محاضرة علمية عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الرازي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=السيرة والشمائل؛ العملية=تفكيك المصطلح؛ الخطر=إهمال الطبعة؛ المخرج=محكمة اعتراض؛ مصدر المراجعة=محاضرة علمية؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1478: تمييز مراتب اليقين / التاريخ الإسلامي والسياسة

وحدة ممددة 1478: تمييز مراتب اليقين داخل التاريخ الإسلامي والسياسة. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال التاريخ الإسلامي والسياسة تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج نموذج تركيبي قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال موسوعة عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن تيمية: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=التاريخ الإسلامي والسياسة؛ العملية=تمييز مراتب اليقين؛ الخطر=تقديم النتيجة على الدليل؛ المخرج=نموذج تركيبي؛ مصدر المراجعة=موسوعة؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1479: ربط السياق / التزكية والأخلاق

وحدة ممددة 1479: ربط السياق داخل التزكية والأخلاق. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم

فيها. في مجال التزكية والأخلاق تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج بطاقة خلاف قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال حاشية عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن القيم: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=التزكية والأخلاق؛ العملية=ربط السياق؛ الخطر=إهمال سبب التأليف؛ المخرج=بطاقة خلاف؛ مصدر المراجعة=حاشية؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1480: تركيب المعنى / الفقه المقارن والنوازل

وحدة ممددة 1480: تركيب المعنى داخل الفقه المقارن والنوازل. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الفقه المقارن والنوازل تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج قاموس مصطلحات قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال كتاب تأسيسي عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إسقاط القيد. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الشاطبي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الفقه المقارن والنوازل؛ العملية=تركيب المعنى؛ الخطر=إسقاط القيد؛ المخرج=قاموس مصطلحات؛ مصدر المراجعة=كتاب تأسيسي؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

المحور	السؤال	المخرج
تمييز مراتب اليقين	هل تغير هذه العملية فهم الفقه المقارن والنوازل أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	رسم حجة
رسم الخلاف	هل تغير هذه العملية فهم الفقه المقارن والنوازل أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	محكمة اعتراض
ربط السياق	هل تغير هذه العملية فهم الفقه المقارن والنوازل أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	ملخص فقري

ملحق ممدد 1481: اختبار الاعتراض / اللغة والبيان

وحدة ممددة 1481: اختبار الاعتراض داخل اللغة والبيان. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال اللغة والبيان تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج جدول أدلة قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال فهرس رقمي عند الحاجة لا على

سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن خلدون: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=اللغة والبيان؛ العملية=اختبار الاعتراض؛ الخطر=إهمال الطبعة؛ المخرج=جدول أدلة؛ مصدر المراجعة=فهرس رقمي؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1482: المقارنة بين المدارس / الرجال والطبقات

وحدة ممددة 1482: المقارنة بين المدارس داخل الرجال والطبقات. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الرجال والطبقات تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج ملخص فقري قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال رسالة جامعية عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس السيوطي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الرجال والطبقات؛ العملية=المقارنة بين المدارس؛ الخطر=تقديم النتيجة على الدليل؛ المخرج=ملخص فقري؛ مصدر المراجعة=رسالة جامعية؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1483: تقدير المآلات / الفتوى والتنزيل

وحدة ممددة 1483: تقدير المآلات داخل الفتوى والتنزيل. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الفتوى والتنزيل تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج برنامج بحث قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال شرح موسع عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس القرافي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الفتوى والتنزيل؛ العملية=تقدير المآلات؛ الخطر=إهمال سبب التأليف؛ المخرج=برنامج بحث؛ مصدر المراجعة=شرح موسع؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1484: تحرير حدود العلم / الاقتصاد والاجتماع الإسلامي

وحدة ممددة 1484: تحرير حدود العلم داخل الاقتصاد والاجتماع الإسلامي. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الاقتصاد والاجتماع الإسلامي تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج رسم حجة قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مخطوط محقق عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إسقاط القيد. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن عاشور: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الاقتصاد والاجتماع الإسلامي؛ العملية=تحرير حدود العلم؛ الخطر=إسقاط القيد؛ المخرج=رسم حجة؛ مصدر المراجعة=مخطوط محقق؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

المحور	السؤال	المخرج
تركيب المعنى	هل تغير هذه العملية فهم الاقتصاد والاجتماع الإسلامي أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	قاموس مصطلحات
بناء الخريطة السببية	هل تغير هذه العملية فهم الاقتصاد والاجتماع الإسلامي أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	مصفوفة مصادر
اختبار الاعتراض	هل تغير هذه العملية فهم الاقتصاد والاجتماع الإسلامي أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	نموذج تركيبي

ملحق ممدد 1485: استخراج الأطروحة / الفلسفة والمنطق

وحدة ممددة 1485: استخراج الأطروحة داخل الفلسفة والمنطق. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الفلسفة والمنطق تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج مصفوفة مصادر قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مقال محكم عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الشافعي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الفلسفة والمنطق؛ العملية=استخراج الأطروحة؛ الخطر=إهمال الطبعة؛ المخرج=مصفوفة مصادر؛ مصدر المراجعة=مقال محكم؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1486: تفكيك المصطلح / الدراسات الرقمية

وحدة ممددة 1486: تفكيك المصطلح داخل الدراسات الرقمية. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم

فيها. في مجال الدراسات الرقمية تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج سجل قيود قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مختصر مدرسي عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الخطيب البغدادي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الدراسات الرقمية؛ العملية=تفكيك المصطلح؛ الخطر=تقديم النتيجة على الدليل؛ المخرج=سجل قيود؛ مصدر المراجعة=مختصر مدرسي؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1487: تمييز مراتب اليقين / تحقيق التراث

وحدة ممددة 1487: تمييز مراتب اليقين داخل تحقيق التراث. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال تحقيق التراث تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج قائمة إحالات قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال محاضرة علمية عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن الصلاح: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=تحقيق التراث؛ العملية=تمييز مراتب اليقين؛ الخطر=إهمال سبب التأليف؛ المخرج=قائمة إحالات؛ مصدر المراجعة=محاضرة علمية؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1488: ربط السياق / علوم القرآن والتفسير

وحدة ممددة 1488: ربط السياق داخل علوم القرآن والتفسير. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال علوم القرآن والتفسير تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج خريطة مفاهيم قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال موسوعة عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إسقاط القيد. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس النووي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=علوم القرآن والتفسير؛ العملية=ربط السياق؛ الخطر=إسقاط القيد؛ المخرج=خريطة مفاهيم؛ مصدر المراجعة=موسوعة؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

المحور	السؤال	المخرج
المقارنة بين المدارس	هل تغير هذه العملية فهم علوم القرآن والتفسير أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	خريطة مفاهيم
تحويل المسألة إلى نموذج	هل تغير هذه العملية فهم علوم القرآن والتفسير أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	جدول أدلة
تقدير المآلات	هل تغير هذه العملية فهم علوم القرآن والتفسير أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	سجل قيود

ملحق ممدد 1489: تركيب المعنى / علوم الحديث والعلل

وحدة ممددة 1489: تركيب المعنى داخل علوم الحديث والعلل. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال علوم الحديث والعلل تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج محكمة اعتراض قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال حاشية عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن حجر: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=علوم الحديث والعلل؛ العملية=تركيب المعنى؛ الخطر=إهمال الطبعة؛ المخرج=محكمة اعتراض؛ مصدر المراجعة=حاشية؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1490: اختبار الاعتراض / أصول الفقه والقواعد

وحدة ممددة 1490: اختبار الاعتراض داخل أصول الفقه والقواعد. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال أصول الفقه والقواعد تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج نموذج تركيبي قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال كتاب تأسيسي عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الذهبي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=أصول الفقه والقواعد؛ العملية=اختبار الاعتراض؛ الخطر=تقديم النتيجة على الدليل؛ المخرج=نموذج تركيبي؛ مصدر المراجعة=كتاب تأسيسي؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1491: المقارنة بين المدارس / المقاصد والسياسة الشرعية

وحدة ممددة 1491: المقارنة بين المدارس داخل المقاصد والسياسة الشرعية. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال المقاصد والسياسة الشرعية تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج بطاقة خلاف قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال فهرس رقمي عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الغزالي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=المقاصد والسياسة الشرعية؛ العملية=المقارنة بين المدارس؛ الخطر=إهمال سبب التأليف؛ المخرج=بطاقة خلاف؛ مصدر المراجعة=فهرس رقمي؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1492: تقدير المآلات / العقيدة والكلام والفرق

وحدة ممددة 1492: تقدير المآلات داخل العقيدة والكلام والفرق. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال العقيدة والكلام والفرق تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج قاموس مصطلحات قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال رسالة جامعية عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إسقاط القيد. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الرازي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=العقيدة والكلام والفرق؛ العملية=تقدير المآلات؛ الخطر=إسقاط القيد؛ المخرج=قاموس مصطلحات؛ مصدر المراجعة=رسالة جامعية؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

المحور	السؤال	المخرج
تحرير حدود العلم	هل تغير هذه العملية فهم العقيدة والكلام والفرق أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	رسم حجة
محكمة الهدم	هل تغير هذه العملية فهم العقيدة والكلام والفرق أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	محكمة اعتراض
استخراج الأطروحة	هل تغير هذه العملية فهم العقيدة والكلام والفرق أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	ملخص فقري

ملحق ممدد 1493: تحرير حدود العلم / السيرة والشمائل

وحدة ممددة 1493: تحرير حدود العلم داخل السيرة والشمائل. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم

فيها. في مجال السيرة والشمائل تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج جدول أدلة قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال شرح موسع عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن تيمية: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=السيرة والشمائل؛ العملية=تحرير حدود العلم؛ الخطر=إهمال الطبعة؛ المخرج=جدول أدلة؛ مصدر المراجعة=شرح موسع؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1494: استخراج الأطروحة / التاريخ الإسلامي والسياسة

وحدة ممددة 1494: استخراج الأطروحة داخل التاريخ الإسلامي والسياسة. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال التاريخ الإسلامي والسياسة تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج ملخص فقري قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مخطوط محقق عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن القيم: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=التاريخ الإسلامي والسياسة؛ العملية=استخراج الأطروحة؛ الخطر=تقديم النتيجة على الدليل؛ المخرج=ملخص فقري؛ مصدر المراجعة=مخطوط محقق؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1495: تفكيك المصطلح / التزكية والأخلاق

وحدة ممددة 1495: تفكيك المصطلح داخل التزكية والأخلاق. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال التزكية والأخلاق تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج برنامج بحث قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مقال محكم عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الشاطبي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=التزكية والأخلاق، العملية=تفكيك المصطلح، الخطر=إهمال سبب التأليف، المخرج=برنامج بحث، مصدر المراجعة=مقال محكم، رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب، أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1496: تمييز مراتب اليقين / الفقه المقارن والنوازل

وحدة ممددة 1496: تمييز مراتب اليقين داخل الفقه المقارن والنوازل. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الفقه المقارن والنوازل تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج رسم حجة قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مختصر مدرسي عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إسقاط القيد. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن خلدون: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الفقه المقارن والنوازل، العملية=تمييز مراتب اليقين، الخطر=إسقاط القيد، المخرج=رسم حجة، مصدر المراجعة=مختصر مدرسي، رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب، أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

المحور	السؤال	المخرج
تفكيك المصطلح	هل تغير هذه العملية فهم الفقه المقارن والنوازل أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	قاموس مصطلحات
تعقب الدليل	هل تغير هذه العملية فهم الفقه المقارن والنوازل أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	مصفوفة مصادر
تمييز مراتب اليقين	هل تغير هذه العملية فهم الفقه المقارن والنوازل أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	نموذج تركيبي

ملحق ممدد 1497: ربط السياق / اللغة والبيان

وحدة ممددة 1497: ربط السياق داخل اللغة والبيان. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال اللغة والبيان تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج مصفوفة مصادر قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال محاضرة علمية عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس السيوطي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=اللغة والبيان، العملية=ربط السياق، الخطر=إهمال الطبعة، المخرج=مصفوفة مصادر، مصدر المراجعة=محاضرة علمية، رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب، أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1498: تركيب المعنى / الرجال والطبقات

وحدة ممددة 1498: تركيب المعنى داخل الرجال والطبقات. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الرجال والطبقات تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج سجل قيود قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال موسوعة عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس القرافي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الرجال والطبقات؛ العملية=تركيب المعنى؛ الخطر=تقديم النتيجة على الدليل؛ المخرج=سجل قيود؛ مصدر المراجعة=موسوعة؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1499: اختبار الاعتراض / الفتوى والتنزيل

وحدة ممددة 1499: اختبار الاعتراض داخل الفتوى والتنزيل. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الفتوى والتنزيل تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج قائمة إحالات قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال حاشية عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن عاشور: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الفتوى والتنزيل؛ العملية=اختبار الاعتراض؛ الخطر=إهمال سبب التأليف؛ المخرج=قائمة إحالات؛ مصدر المراجعة=حاشية؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1500: المقارنة بين المدارس / الاقتصاد والاجتماع الإسلامي

وحدة ممددة 1500: المقارنة بين المدارس داخل الاقتصاد والاجتماع الإسلامي. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الاقتصاد والاجتماع الإسلامي تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج خريطة مفاهيم قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال كتاب تأسيسي عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إسقاط القيد. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الشافعي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الاقتصاد والاجتماع الإسلامي؛ العملية=المقارنة بين المدارس؛ الخطر=إسقاط القيد؛ المخرج=خريطة مفاهيم؛ مصدر المراجعة=كتاب تأسيسي؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

المحور	السؤال	المخرج
ربط السياق	هل تغير هذه العملية فهم الاقتصاد والاجتماع الإسلامي أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	خريطة مفاهيم
كشف الفرضية الخفية	هل تغير هذه العملية فهم الاقتصاد والاجتماع الإسلامي أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	جدول أدلة
تركيب المعنى	هل تغير هذه العملية فهم الاقتصاد والاجتماع الإسلامي أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	سجل قيود

ملحق ممدد 1501: تقدير المآلات / الفلسفة والمنطق

وحدة ممددة 1501: تقدير المآلات داخل الفلسفة والمنطق. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الفلسفة والمنطق تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج محكمة اعتراض قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال فهرس رقمي عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الخطيب البغدادي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الفلسفة والمنطق؛ العملية=تقدير المآلات؛ الخطر=إهمال الطبعة؛ المخرج=محكمة اعتراض؛ مصدر المراجعة=فهرس رقمي؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1502: تحرير حدود العلم / الدراسات الرقمية

وحدة ممددة 1502: تحرير حدود العلم داخل الدراسات الرقمية. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الدراسات الرقمية تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج نموذج تركيبي قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال رسالة جامعية عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن الصلاح: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الدراسات الرقمية؛ العملية=تحرير حدود العلم؛ الخطر=تقديم النتيجة على الدليل؛ المخرج=نموذج تركيبي؛ مصدر المراجعة=رسالة جامعية؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1503: استخراج الأطروحة / تحقيق التراث

وحدة ممددة 1503: استخراج الأطروحة داخل تحقيق التراث. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال تحقيق التراث تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج بطاقة خلاف قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال شرح موسع عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس النووي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=تحقيق التراث؛ العملية=استخراج الأطروحة؛ الخطر=إهمال سبب التأليف؛ المخرج=بطاقة خلاف؛ مصدر المراجعة=شرح موسع؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1504: تفكيك المصطلح / علوم القرآن والتفسير

وحدة ممددة 1504: تفكيك المصطلح داخل علوم القرآن والتفسير. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال علوم القرآن والتفسير تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج قاموس مصطلحات قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مخطوط محقق عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إسقاط القيد. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن حجر: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=علوم القرآن والتفسير؛ العملية=تفكيك المصطلح؛ الخطر=إسقاط القيد؛ المخرج=قاموس مصطلحات؛ مصدر المراجعة=مخطوط محقق؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

المحور	السؤال	المخرج
اختبار الاعتراض	هل تغير هذه العملية فهم علوم القرآن والتفسير أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	رسم حجة
استحضار أقوال العلماء	هل تغير هذه العملية فهم علوم القرآن والتفسير أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	محكمة اعتراض
المقارنة بين المدارس	هل تغير هذه العملية فهم علوم القرآن والتفسير أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	ملخص فقري

ملاحق تشغيلية ممددة - الدفعة 13

هذه الدفعة تكمل قاعدة المعرفة بتفريعات تطبيقية تمنع اختزال الكتب الإسلامية العميقة إلى عناوين. كل وحدة مخصصة لتحويل التلخيص إلى عمل قابل للتدقيق والمراجعة.

ملحق ممدد 1505: تمييز مراتب اليقين / علوم الحديث والعلل

وحدة ممددة 1505: تمييز مراتب اليقين داخل علوم الحديث والعلل. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال علوم الحديث والعلل تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج جدول أدلة قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مقال محكم عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الذهبي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=علوم الحديث والعلل؛ العملية=تمييز مراتب اليقين؛ الخطر=إهمال الطبعة؛ المخرج=جدول أدلة؛ مصدر المراجعة=مقال محكم؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1506: ربط السياق / أصول الفقه والقواعد

وحدة ممددة 1506: ربط السياق داخل أصول الفقه والقواعد. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال أصول الفقه والقواعد تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج ملخص فقري قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مختصر مدرسي عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الغزالي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=أصول الفقه والقواعد؛ العملية=ربط السياق؛ الخطر=تقديم النتيجة على الدليل؛ المخرج=ملخص فقري؛ مصدر المراجعة=مختصر مدرسي؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1507: تركيب المعنى / المقاصد والسياسة الشرعية

وحدة ممددة 1507: تركيب المعنى داخل المقاصد والسياسة الشرعية. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود

الجزم فيها. في مجال المقاصد والسياسة الشرعية تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب، فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج برنامج بحث قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال محاضرة علمية عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الرازي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=المقاصد والسياسة الشرعية؛ العملية=تركيب المعنى؛ الخطر=إهمال سبب التأليف؛ المخرج=برنامج بحث؛ مصدر المراجعة=محاضرة علمية؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1508: اختبار الاعتراض / العقيدة والكلام والفرق

وحدة ممددة 1508: اختبار الاعتراض داخل العقيدة والكلام والفرق. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال العقيدة والكلام والفرق تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب، فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج رسم حجة قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال موسوعة عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إسقاط القيد. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن تيمية: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=العقيدة والكلام والفرق؛ العملية=اختبار الاعتراض؛ الخطر=إسقاط القيد؛ المخرج=رسم حجة؛ مصدر المراجعة=موسوعة؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

المحور	السؤال	المخرج
تقدير المآلات	هل تغير هذه العملية فهم العقيدة والكلام والفرق أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	قاموس مصطلحات
إنتاج أسئلة بحثية	هل تغير هذه العملية فهم العقيدة والكلام والفرق أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	مصفوفة مصادر
تحرير حدود العلم	هل تغير هذه العملية فهم العقيدة والكلام والفرق أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	نموذج تركيبي

ملحق ممدد 1509: المقارنة بين المدارس / السيرة والشمائل

وحدة ممددة 1509: المقارنة بين المدارس داخل السيرة والشمائل. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال السيرة والشمائل تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب، فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج مصفوفة مصادر قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال حاشية عند الحاجة لا على سبيل

التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن القيم: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=السيرة والشمائل، العملية=المقارنة بين المدارس، الخطر=إهمال الطبعة، المخرج=مصفوفة مصادر، مصدر المراجعة=حاشية، رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب، أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1510: تقدير المآلات / التاريخ الإسلامي والسياسة

وحدة ممددة 1510: تقدير المآلات داخل التاريخ الإسلامي والسياسة. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال التاريخ الإسلامي والسياسة تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج سجل قيود قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال كتاب تأسيسي عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الشاطبي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=التاريخ الإسلامي والسياسة، العملية=تقدير المآلات، الخطر=تقديم النتيجة على الدليل، المخرج=سجل قيود، مصدر المراجعة=كتاب تأسيسي، رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب، أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1511: تحرير حدود العلم / التزكية والأخلاق

وحدة ممددة 1511: تحرير حدود العلم داخل التزكية والأخلاق. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال التزكية والأخلاق تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج قائمة إحالات قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال فهرس رقمي عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن خلدون: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=التزكية والأخلاق، العملية=تحرير حدود العلم، الخطر=إهمال سبب التأليف، المخرج=قائمة إحالات، مصدر المراجعة=فهرس رقمي، رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب، أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1512: استخراج الأطروحة / الفقه المقارن والنوازل

وحدة ممددة 1512: استخراج الأطروحة داخل الفقه المقارن والنوازل. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الفقه المقارن والنوازل تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج خريطة مفاهيم قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال رسالة جامعية عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إسقاط القيد. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس السيوطي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الفقه المقارن والنوازل؛ العملية=استخراج الأطروحة؛ الخطر=إسقاط القيد؛ المخرج=خريطة مفاهيم؛ مصدر المراجعة=رسالة جامعية؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

المحور	السؤال	المخرج
استخراج الأطروحة	هل تغير هذه العملية فهم الفقه المقارن والنوازل أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	خريطة مفاهيم
صيد التفصيل الفرعي	هل تغير هذه العملية فهم الفقه المقارن والنوازل أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	جدول أدلة
تفكيك المصطلح	هل تغير هذه العملية فهم الفقه المقارن والنوازل أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	سجل قيود

ملحق ممدد 1513: تفكيك المصطلح / اللغة والبيان

وحدة ممددة 1513: تفكيك المصطلح داخل اللغة والبيان. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال اللغة والبيان تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج محكمة اعتراض قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال شرح موسع عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس القرافي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=اللغة والبيان؛ العملية=تفكيك المصطلح؛ الخطر=إهمال الطبعة؛ المخرج=محكمة اعتراض؛ مصدر المراجعة=شرح موسع؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1514: تمييز مراتب اليقين / الرجال والطبقات

وحدة ممددة 1514: تمييز مراتب اليقين داخل الرجال والطبقات. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود

الجزم فيها. في مجال الرجال والطبقات تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج نموذج تركيبي قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مخطوط محقق عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن عاشور: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الرجال والطبقات؛ العملية=تمييز مراتب اليقين؛ الخطر=تقديم النتيجة على الدليل؛ المخرج=نموذج تركيبي؛ مصدر المراجعة=مخطوط محقق؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1515: ربط السياق / الفتوى والتنزيل

وحدة ممددة 1515: ربط السياق داخل الفتوى والتنزيل. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الفتوى والتنزيل تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج بطاقة خلاف قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مقال محكم عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الشافعي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الفتوى والتنزيل؛ العملية=ربط السياق؛ الخطر=إهمال سبب التأليف؛ المخرج=بطاقة خلاف؛ مصدر المراجعة=مقال محكم؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1516: تركيب المعنى / الاقتصاد والاجتماع الإسلامي

وحدة ممددة 1516: تركيب المعنى داخل الاقتصاد والاجتماع الإسلامي. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الاقتصاد والاجتماع الإسلامي تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج قاموس مصطلحات قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مختصر مدرسي عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إسقاط القيد. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الخطيب البغدادي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الاقتصاد والاجتماع الإسلامي؛ العملية=تركيب المعنى؛ الخطر=إسقاط القيد؛ المخرج=قاموس مصطلحات؛ مصدر المراجعة=مختصر مدرسي؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

المحور	السؤال	المخرج
تمييز مراتب اليقين	هل تغير هذه العملية فهم الاقتصاد والاجتماع الإسلامي أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	رسم حجة
رسم الخلاف	هل تغير هذه العملية فهم الاقتصاد والاجتماع الإسلامي أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	محكمة اعتراض
ربط السياق	هل تغير هذه العملية فهم الاقتصاد والاجتماع الإسلامي أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	ملخص فقري

ملحق ممدد 1517: اختبار الاعتراض / الفلسفة والمنطق

وحدة ممددة 1517: اختبار الاعتراض داخل الفلسفة والمنطق. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الفلسفة والمنطق تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج جدول أدلة قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال محاضرة علمية عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن الصلاح: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الفلسفة والمنطق؛ العملية=اختبار الاعتراض؛ الخطر=إهمال الطبعة؛ المخرج=جدول أدلة؛ مصدر المراجعة=محاضرة علمية؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1518: المقارنة بين المدارس / الدراسات الرقمية

وحدة ممددة 1518: المقارنة بين المدارس داخل الدراسات الرقمية. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الدراسات الرقمية تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج ملخص فقري قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال موسوعة عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس النووي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الدراسات الرقمية؛ العملية=المقارنة بين المدارس؛ الخطر=تقديم النتيجة على الدليل؛ المخرج=ملخص فقري؛ مصدر المراجعة=موسوعة؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1519: تقدير المآلات / تحقيق التراث

وحدة ممددة 1519: تقدير المآلات داخل تحقيق التراث. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال تحقيق التراث تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج برنامج بحث قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال حاشية عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن حجر: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=تحقيق التراث؛ العملية=تقدير المآلات؛ الخطر=إهمال سبب التأليف؛ المخرج=برنامج بحث؛ مصدر المراجعة=حاشية؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1520: تحرير حدود العلم / علوم القرآن والتفسير

وحدة ممددة 1520: تحرير حدود العلم داخل علوم القرآن والتفسير. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال علوم القرآن والتفسير تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج رسم حجة قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال كتاب تأسيسي عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إسقاط القيد. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الذهبي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=علوم القرآن والتفسير؛ العملية=تحرير حدود العلم؛ الخطر=إسقاط القيد؛ المخرج=رسم حجة؛ مصدر المراجعة=كتاب تأسيسي؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

المحور	السؤال	المخرج
تركيب المعنى	هل تغير هذه العملية فهم علوم القرآن والتفسير أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	قاموس مصطلحات
بناء الخريطة السببية	هل تغير هذه العملية فهم علوم القرآن والتفسير أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	مصفوفة مصادر
اختبار الاعتراض	هل تغير هذه العملية فهم علوم القرآن والتفسير أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	نموذج تركيبي

ملحق ممدد 1521: استخراج الأطروحة / علوم الحديث والعلل

وحدة ممددة 1521: استخراج الأطروحة داخل علوم الحديث والعلل. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود

الجزم فيها. في مجال علوم الحديث والعلل تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج مصفوفة مصادر قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال فهرس رقمي عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الغزالي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=علوم الحديث والعلل؛ العملية=استخراج الأطروحة؛ الخطر=إهمال الطبعة؛ المخرج=مصفوفة مصادر؛ مصدر المراجعة=فهرس رقمي؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1522: تفكيك المصطلح / أصول الفقه والقواعد

وحدة ممددة 1522: تفكيك المصطلح داخل أصول الفقه والقواعد. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال أصول الفقه والقواعد تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج سجل قيود قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال رسالة جامعية عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الرازي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=أصول الفقه والقواعد؛ العملية=تفكيك المصطلح؛ الخطر=تقديم النتيجة على الدليل؛ المخرج=سجل قيود؛ مصدر المراجعة=رسالة جامعية؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1523: تمييز مراتب اليقين / المقاصد والسياسة الشرعية

وحدة ممددة 1523: تمييز مراتب اليقين داخل المقاصد والسياسة الشرعية. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال المقاصد والسياسة الشرعية تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج قائمة إحالات قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال شرح موسع عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن تيمية: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=المقاصد والسياسة الشرعية؛ العملية=تمييز مراتب اليقين؛ الخطر=إهمال سبب التأليف؛ المخرج=قائمة إحالات؛ مصدر المراجعة=شرح موسع؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1524: ربط السياق / العقيدة والكلام والفرق

وحدة ممددة 1524: ربط السياق داخل العقيدة والكلام والفرق. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال العقيدة والكلام والفرق تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج خريطة مفاهيم قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مخطوط محقق عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إسقاط القيد. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن القيم: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=العقيدة والكلام والفرق؛ العملية=ربط السياق؛ الخطر=إسقاط القيد؛ المخرج=خريطة مفاهيم؛ مصدر المراجعة=مخطوط محقق؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

المحور	السؤال	المخرج
المقارنة بين المدارس	هل تغير هذه العملية فهم العقيدة والكلام والفرق أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	خريطة مفاهيم
تحويل المسألة إلى نموذج	هل تغير هذه العملية فهم العقيدة والكلام والفرق أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	جدول أدلة
تقدير المآلات	هل تغير هذه العملية فهم العقيدة والكلام والفرق أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	سجل قيود

ملحق ممدد 1525: تركيب المعنى / السيرة والشمائل

وحدة ممددة 1525: تركيب المعنى داخل السيرة والشمائل. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال السيرة والشمائل تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج محكمة اعتراض قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مقال محكم عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الشاطبي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=السيرة والشمائل؛ العملية=تركيب المعنى؛ الخطر=إهمال الطبعة؛ المخرج=محكمة اعتراض؛ مصدر المراجعة=مقال محكم؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1526: اختبار الاعتراض / التاريخ الإسلامي والسياسة

وحدة ممددة 1526: اختبار الاعتراض داخل التاريخ الإسلامي والسياسة. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال التاريخ الإسلامي والسياسة تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج نموذج تركيبي قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مختصر مدرسي عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن خلدون: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=التاريخ الإسلامي والسياسة؛ العملية=اختبار الاعتراض؛ الخطر=تقديم النتيجة على الدليل؛ المخرج=نموذج تركيبي؛ مصدر المراجعة=مختصر مدرسي؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1527: المقارنة بين المدارس / التزكية والأخلاق

وحدة ممددة 1527: المقارنة بين المدارس داخل التزكية والأخلاق. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال التزكية والأخلاق تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج بطاقة خلاف قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال محاضرة علمية عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس السيوطي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=التزكية والأخلاق؛ العملية=المقارنة بين المدارس؛ الخطر=إهمال سبب التأليف؛ المخرج=بطاقة خلاف؛ مصدر المراجعة=محاضرة علمية؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1528: تقدير المآلات / الفقه المقارن والنوازل

وحدة ممددة 1528: تقدير المآلات داخل الفقه المقارن والنوازل. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الفقه المقارن والنوازل تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج قاموس مصطلحات قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال موسوعة عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إسقاط القيد. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس القرافي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الفقه المقارن والنوازل؛ العملية=تقدير المآلات؛ الخطر=إسقاط القيد؛ المخرج=قاموس مصطلحات؛ مصدر المراجعة=موسوعة؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

المحور	السؤال	المخرج
تحرير حدود العلم	هل تغير هذه العملية فهم الفقه المقارن والنوازل أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	رسم حجة
محكمة الهدم	هل تغير هذه العملية فهم الفقه المقارن والنوازل أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	محكمة اعتراض
استخراج الأطروحة	هل تغير هذه العملية فهم الفقه المقارن والنوازل أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	ملخص فقري

ملحق ممدد 1529: تحرير حدود العلم / اللغة والبيان

وحدة ممددة 1529: تحرير حدود العلم داخل اللغة والبيان. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال اللغة والبيان تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج جدول أدلة قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال حاشية عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن عاشور: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=اللغة والبيان؛ العملية=تحرير حدود العلم؛ الخطر=إهمال الطبعة؛ المخرج=جدول أدلة؛ مصدر المراجعة=حاشية؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1530: استخراج الأطروحة / الرجال والطبقات

وحدة ممددة 1530: استخراج الأطروحة داخل الرجال والطبقات. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الرجال والطبقات تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج ملخص فقري قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال كتاب تأسيسي عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الشافعي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الرجال والطبقات؛ العملية=استخراج الأطروحة؛ الخطر=تقديم النتيجة على الدليل؛ المخرج=ملخص فقري؛ مصدر المراجعة=كتاب تأسيسي؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1531: تفكيك المصطلح / الفتوى والتنزيل

وحدة ممددة 1531: تفكيك المصطلح داخل الفتوى والتنزيل. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الفتوى والتنزيل تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج برنامج بحث قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال فهرس رقمي عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الخطيب البغدادي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الفتوى والتنزيل؛ العملية=تفكيك المصطلح؛ الخطر=إهمال سبب التأليف؛ المخرج=برنامج بحث؛ مصدر المراجعة=فهرس رقمي؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1532: تمييز مراتب اليقين / الاقتصاد والاجتماع الإسلامي

وحدة ممددة 1532: تمييز مراتب اليقين داخل الاقتصاد والاجتماع الإسلامي. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الاقتصاد والاجتماع الإسلامي تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج رسم حجة قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال رسالة جامعية عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إسقاط القيد. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن الصلاح: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الاقتصاد والاجتماع الإسلامي؛ العملية=تمييز مراتب اليقين؛ الخطر=إسقاط القيد؛ المخرج=رسم حجة؛ مصدر المراجعة=رسالة جامعية؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

المحور	السؤال	المخرج
تفكيك المصطلح	هل تغير هذه العملية فهم الاقتصاد والاجتماع الإسلامي أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	قاموس مصطلحات
تعقب الدليل	هل تغير هذه العملية فهم الاقتصاد والاجتماع الإسلامي أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	مصفوفة مصادر
تمييز مراتب اليقين	هل تغير هذه العملية فهم الاقتصاد والاجتماع الإسلامي أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	نموذج تركيبي

ملحق ممدد 1533: ربط السياق / الفلسفة والمنطق

وحدة ممددة 1533: ربط السياق داخل الفلسفة والمنطق. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الفلسفة والمنطق تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج مصفوفة مصادر قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال شرح موسع عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس النووي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الفلسفة والمنطق؛ العملية=ربط السياق؛ الخطر=إهمال الطبعة؛ المخرج=مصفوفة مصادر؛ مصدر المراجعة=شرح موسع؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1534: تركيب المعنى / الدراسات الرقمية

وحدة ممددة 1534: تركيب المعنى داخل الدراسات الرقمية. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الدراسات الرقمية تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج سجل قيود قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مخطوط محقق عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن حجر: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الدراسات الرقمية؛ العملية=تركيب المعنى؛ الخطر=تقديم النتيجة على الدليل؛ المخرج=سجل قيود؛ مصدر المراجعة=مخطوط محقق؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1535: اختبار الاعتراض / تحقيق التراث

وحدة ممددة 1535: اختبار الاعتراض داخل تحقيق التراث. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال تحقيق التراث تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج قائمة إحالات قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مقال محكم عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الذهبي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=تحقيق التراث؛ العملية=اختبار الاعتراض؛ الخطر=إهمال سبب التأليف؛ المخرج=قائمة إحالات؛ مصدر المراجعة=مقال محكم؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1536: المقارنة بين المدارس / علوم القرآن والتفسير

وحدة ممددة 1536: المقارنة بين المدارس داخل علوم القرآن والتفسير. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال علوم القرآن والتفسير تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج خريطة مفاهيم قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مختصر مدرسي عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إسقاط القيد. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الغزالي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=علوم القرآن والتفسير؛ العملية=المقارنة بين المدارس؛ الخطر=إسقاط القيد؛ المخرج=خريطة مفاهيم؛ مصدر المراجعة=مختصر مدرسي؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

المحور	السؤال	المخرج
ربط السياق	هل تغير هذه العملية فهم علوم القرآن والتفسير أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	خريطة مفاهيم
كشف الفرضية الخفية	هل تغير هذه العملية فهم علوم القرآن والتفسير أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	جدول أدلة
تركيب المعنى	هل تغير هذه العملية فهم علوم القرآن والتفسير أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	سجل قيود

ملحق ممدد 1537: تقدير المآلات / علوم الحديث والعلل

وحدة ممددة 1537: تقدير المآلات داخل علوم الحديث والعلل. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال علوم الحديث والعلل تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج محكمة اعتراض قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال محاضرة علمية عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الرازي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=علوم الحديث والعلل، العملية=تقدير المآلات، الخطر=إهمال الطبعة، المخرج=محكمة اعتراض، مصدر المراجعة=محاضرة علمية، رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب، أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1538: تحرير حدود العلم / أصول الفقه والقواعد

وحدة ممددة 1538: تحرير حدود العلم داخل أصول الفقه والقواعد. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال أصول الفقه والقواعد تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج نموذج تركيبي قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال موسوعة عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن تيمية: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=أصول الفقه والقواعد، العملية=تحرير حدود العلم، الخطر=تقديم النتيجة على الدليل، المخرج=نموذج تركيبي، مصدر المراجعة=موسوعة، رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب، أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1539: استخراج الأطروحة / المقاصد والسياسة الشرعية

وحدة ممددة 1539: استخراج الأطروحة داخل المقاصد والسياسة الشرعية. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال المقاصد والسياسة الشرعية تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج بطاقة خلاف قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال حاشية عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن القيم: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=المقاصد والسياسة الشرعية، العملية=استخراج الأطروحة، الخطر=إهمال سبب التأليف، المخرج=بطاقة خلاف، مصدر المراجعة=حاشية، رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب، أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1540: تفكيك المصطلح / العقيدة والكلام والفرق

وحدة ممددة 1540: تفكيك المصطلح داخل العقيدة والكلام والفرق. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال العقيدة والكلام والفرق تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج قاموس مصطلحات قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال كتاب تأسيسي عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إسقاط القيد. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الشاطبي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=العقيدة والكلام والفرق؛ العملية=تفكيك المصطلح؛ الخطر=إسقاط القيد؛ المخرج=قاموس مصطلحات؛ مصدر المراجعة=كتاب تأسيسي؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

المحور	السؤال	المخرج
اختبار الاعتراض	هل تغير هذه العملية فهم العقيدة والكلام والفرق أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	رسم حجة
استحضار أقوال العلماء	هل تغير هذه العملية فهم العقيدة والكلام والفرق أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	محكمة اعتراض
المقارنة بين المدارس	هل تغير هذه العملية فهم العقيدة والكلام والفرق أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	ملخص فقري

ملحق ممدد 1541: تمييز مراتب اليقين / السيرة والشمائل

وحدة ممددة 1541: تمييز مراتب اليقين داخل السيرة والشمائل. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال السيرة والشمائل تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج جدول أدلة قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال فهرس رقمي عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن خلدون: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=السيرة والشمائل؛ العملية=تمييز مراتب اليقين؛ الخطر=إهمال الطبعة؛ المخرج=جدول أدلة؛ مصدر المراجعة=فهرس رقمي؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1542: ربط السياق / التاريخ الإسلامي والسياسة

وحدة ممددة 1542: ربط السياق داخل التاريخ الإسلامي والسياسة. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال التاريخ الإسلامي والسياسة تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج ملخص فقري قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال رسالة جامعية عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس السيوطي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=التاريخ الإسلامي والسياسة؛ العملية=ربط السياق؛ الخطر=تقديم النتيجة على الدليل؛ المخرج=ملخص فقري؛ مصدر المراجعة=رسالة جامعية؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1543: تركيب المعنى / التزكية والأخلاق

وحدة ممددة 1543: تركيب المعنى داخل التزكية والأخلاق. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال التزكية والأخلاق تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج برنامج بحث قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال شرح موسع عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس القرافي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=التزكية والأخلاق؛ العملية=تركيب المعنى؛ الخطر=إهمال سبب التأليف؛ المخرج=برنامج بحث؛ مصدر المراجعة=شرح موسع؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1544: اختبار الاعتراض / الفقه المقارن والنوازل

وحدة ممددة 1544: اختبار الاعتراض داخل الفقه المقارن والنوازل. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الفقه المقارن والنوازل تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج رسم حجة قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مخطوط محقق عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إسقاط القيد. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن عاشور: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الفقه المقارن والنوازل؛ العملية=اختبار الاعتراض؛ الخطر=إسقاط القيد؛ المخرج=رسم حجة؛ مصدر المراجعة=مخطوط محقق؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

المحور	السؤال	المخرج
تقدير المآلات	هل تغير هذه العملية فهم الفقه المقارن والنوازل أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	قاموس مصطلحات

إنتاج أسئلة بحثية	هل تغير هذه العملية فهم الفقه المقارن والنوازل أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	مصفوفة مصادر
تحرير حدود العلم	هل تغير هذه العملية فهم الفقه المقارن والنوازل أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	نموذج تركيبي

ملحق ممدد 1545: المقارنة بين المدارس / اللغة والبيان

وحدة ممددة 1545: المقارنة بين المدارس داخل اللغة والبيان. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال اللغة والبيان تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج مصفوفة مصادر قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مقال محكم عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الشافعي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=اللغة والبيان؛ العملية=المقارنة بين المدارس؛ الخطر=إهمال الطبعة؛ المخرج=مصفوفة مصادر؛ مصدر المراجعة=مقال محكم؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1546: تقدير المآلات / الرجال والطبقات

وحدة ممددة 1546: تقدير المآلات داخل الرجال والطبقات. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الرجال والطبقات تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج سجل قيود قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مختصر مدرسي عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الخطيب البغدادي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الرجال والطبقات؛ العملية=تقدير المآلات؛ الخطر=تقديم النتيجة على الدليل؛ المخرج=سجل قيود؛ مصدر المراجعة=مختصر مدرسي؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملاحق تشغيلية ممددة - الدفعة 14

هذه الدفعة تكمل قاعدة المعرفة بتفريعات تطبيقية تمنع اختزال الكتب الإسلامية العميقة إلى عناوين. كل وحدة مخصصة لتحويل التلخيص إلى عمل قابل للتدقيق والمراجعة.

ملحق ممدد 1547: تحرير حدود العلم / الفتوى والتنزيل

وحدة ممددة 1547: تحرير حدود العلم داخل الفتوى والتنزيل. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الفتوى والتنزيل تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج قائمة إحالات قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال محاضرة علمية عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن الصلاح: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الفتوى والتنزيل؛ العملية=تحرير حدود العلم؛ الخطر=إهمال سبب التأليف؛ المخرج=قائمة إحالات؛ مصدر المراجعة=محاضرة علمية؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1548: استخراج الأطروحة / الاقتصاد والاجتماع الإسلامي

وحدة ممددة 1548: استخراج الأطروحة داخل الاقتصاد والاجتماع الإسلامي. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الاقتصاد والاجتماع الإسلامي تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج خريطة مفاهيم قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال موسوعة عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إسقاط القيد. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس النووي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الاقتصاد والاجتماع الإسلامي؛ العملية=استخراج الأطروحة؛ الخطر=إسقاط القيد؛ المخرج=خريطة مفاهيم؛ مصدر المراجعة=موسوعة؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

المحور	السؤال	المخرج
استخراج الأطروحة	هل تغير هذه العملية فهم الاقتصاد والاجتماع الإسلامي أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	خريطة مفاهيم
صيد التفصيل الفرعي	هل تغير هذه العملية فهم الاقتصاد والاجتماع الإسلامي أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	جدول أدلة

تفكيك المصطلح	هل تغير هذه العملية فهم الاقتصاد والاجتماع الإسلامي أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	سجل قيود

ملحق ممدد 1549: تفكيك المصطلح / الفلسفة والمنطق

وحدة ممددة 1549: تفكيك المصطلح داخل الفلسفة والمنطق. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الفلسفة والمنطق تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج محكمة اعتراض قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال حاشية عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن حجر: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الفلسفة والمنطق؛ العملية=تفكيك المصطلح؛ الخطر=إهمال الطبعة؛ المخرج=محكمة اعتراض؛ مصدر المراجعة=حاشية؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1550: تمييز مراتب اليقين / الدراسات الرقمية

وحدة ممددة 1550: تمييز مراتب اليقين داخل الدراسات الرقمية. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الدراسات الرقمية تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج نموذج تركيبي قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال كتاب تأسيسي عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الذهبي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الدراسات الرقمية؛ العملية=تمييز مراتب اليقين؛ الخطر=تقديم النتيجة على الدليل؛ المخرج=نموذج تركيبي؛ مصدر المراجعة=كتاب تأسيسي؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1551: ربط السياق / تحقيق التراث

وحدة ممددة 1551: ربط السياق داخل تحقيق التراث. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال تحقيق التراث تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج بطاقة خلاف قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال فهرس رقمي عند الحاجة لا على

سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الغزالي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=تحقيق التراث؛ العملية=ربط السياق؛ الخطر=إهمال سبب التأليف؛ المخرج=بطاقة خلاف؛ مصدر المراجعة=فهرس رقمي؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1552: تركيب المعنى / علوم القرآن والتفسير

وحدة ممددة 1552: تركيب المعنى داخل علوم القرآن والتفسير. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال علوم القرآن والتفسير تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج قاموس مصطلحات قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال رسالة جامعية عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إسقاط القيد. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الرازي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=علوم القرآن والتفسير؛ العملية=تركيب المعنى؛ الخطر=إسقاط القيد؛ المخرج=قاموس مصطلحات؛ مصدر المراجعة=رسالة جامعية؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

المحور	السؤال	المخرج
تمييز مراتب اليقين	هل تغير هذه العملية فهم علوم القرآن والتفسير أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	رسم حجة
رسم الخلاف	هل تغير هذه العملية فهم علوم القرآن والتفسير أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	محكمة اعتراض
ربط السياق	هل تغير هذه العملية فهم علوم القرآن والتفسير أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	ملخص فقري

ملحق ممدد 1553: اختبار الاعتراض / علوم الحديث والعلل

وحدة ممددة 1553: اختبار الاعتراض داخل علوم الحديث والعلل. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال علوم الحديث والعلل تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج جدول أدلة قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال شرح موسع عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن

يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن تيمية: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=علوم الحديث والعلل، العملية=اختبار الاعتراض، الخطر=إهمال الطبعة، المخرج=جدول أدلة، مصدر المراجعة=شرح موسع، رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب، أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1554: المقارنة بين المدارس / أصول الفقه والقواعد

وحدة ممددة 1554: المقارنة بين المدارس داخل أصول الفقه والقواعد. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال أصول الفقه والقواعد تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج ملخص فقري قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مخطوط محقق عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن القيم: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=أصول الفقه والقواعد، العملية=المقارنة بين المدارس، الخطر=تقديم النتيجة على الدليل، المخرج=ملخص فقري، مصدر المراجعة=مخطوط محقق، رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب، أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1555: تقدير المآلات / المقاصد والسياسة الشرعية

وحدة ممددة 1555: تقدير المآلات داخل المقاصد والسياسة الشرعية. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال المقاصد والسياسة الشرعية تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج برنامج بحث قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مقال محكم عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الشاطبي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=المقاصد والسياسة الشرعية، العملية=تقدير المآلات، الخطر=إهمال سبب التأليف، المخرج=برنامج بحث، مصدر المراجعة=مقال محكم، رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب، أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1556: تحرير حدود العلم / العقيدة والكلام والفرق

وحدة ممددة 1556: تحرير حدود العلم داخل العقيدة والكلام والفرق. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود

الجزم فيها. في مجال العقيدة والكلام والفرق تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج رسم حجة قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مختصر مدرسي عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إسقاط القيد. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن خلدون: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=العقيدة والكلام والفرق؛ العملية=تحرير حدود العلم؛ الخطر=إسقاط القيد؛ المخرج=رسم حجة؛ مصدر المراجعة=مختصر مدرسي؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

المحور	السؤال	المخرج
تركيب المعنى	هل تغير هذه العملية فهم العقيدة والكلام والفرق أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	قاموس مصطلحات
بناء الخريطة السببية	هل تغير هذه العملية فهم العقيدة والكلام والفرق أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	مصفوفة مصادر
اختبار الاعتراض	هل تغير هذه العملية فهم العقيدة والكلام والفرق أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	نموذج تركيبي

ملحق ممدد 1557: استخراج الأطروحة / السيرة والشمائل

وحدة ممددة 1557: استخراج الأطروحة داخل السيرة والشمائل. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال السيرة والشمائل تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج مصفوفة مصادر قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال محاضرة علمية عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس السيوطي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=السيرة والشمائل؛ العملية=استخراج الأطروحة؛ الخطر=إهمال الطبعة؛ المخرج=مصفوفة مصادر؛ مصدر المراجعة=محاضرة علمية؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1558: تفكيك المصطلح / التاريخ الإسلامي والسياسة

وحدة ممددة 1558: تفكيك المصطلح داخل التاريخ الإسلامي والسياسة. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال التاريخ الإسلامي والسياسة تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج سجل قيود قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال موسوعة عند الحاجة لا على سبيل

التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس القرافي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=التاريخ الإسلامي والسياسة؛ العملية=تفكيك المصطلح؛ الخطر=تقديم النتيجة على الدليل؛ المخرج=سجل قيود؛ مصدر المراجعة=موسوعة؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1559: تمييز مراتب اليقين / التزكية والأخلاق

وحدة ممددة 1559: تمييز مراتب اليقين داخل التزكية والأخلاق. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال التزكية والأخلاق تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج قائمة إحالات قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال حاشية عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن عاشور: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=التزكية والأخلاق؛ العملية=تمييز مراتب اليقين؛ الخطر=إهمال سبب التأليف؛ المخرج=قائمة إحالات؛ مصدر المراجعة=حاشية؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1560: ربط السياق / الفقه المقارن والنوازل

وحدة ممددة 1560: ربط السياق داخل الفقه المقارن والنوازل. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الفقه المقارن والنوازل تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج خريطة مفاهيم قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال كتاب تأسيسي عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إسقاط القيد. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الشافعي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الفقه المقارن والنوازل؛ العملية=ربط السياق؛ الخطر=إسقاط القيد؛ المخرج=خريطة مفاهيم؛ مصدر المراجعة=كتاب تأسيسي؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

المحور	السؤال	المخرج
المقارنة بين المدارس	هل تغير هذه العملية فهم الفقه المقارن والنوازل أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	خريطة مفاهيم
تحويل المسألة إلى نموذج	هل تغير هذه العملية فهم الفقه المقارن والنوازل أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	جدول أدلة
تقدير المآلات	هل تغير هذه العملية فهم الفقه المقارن والنوازل أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	سجل قيود

ملحق ممدد 1561: تركيب المعنى / اللغة والبيان

وحدة ممددة 1561: تركيب المعنى داخل اللغة والبيان. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال اللغة والبيان تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج محكمة اعتراض قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال فهرس رقمي عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الخطيب البغدادي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=اللغة والبيان؛ العملية=تركيب المعنى؛ الخطر=إهمال الطبعة؛ المخرج=محكمة اعتراض؛ مصدر المراجعة=فهرس رقمي؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1562: اختبار الاعتراض / الرجال والطبقات

وحدة ممددة 1562: اختبار الاعتراض داخل الرجال والطبقات. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الرجال والطبقات تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج نموذج تركيبي قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال رسالة جامعية عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن الصلاح: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الرجال والطبقات؛ العملية=اختبار الاعتراض؛ الخطر=تقديم النتيجة على الدليل؛ المخرج=نموذج تركيبي؛ مصدر المراجعة=رسالة جامعية؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1563: المقارنة بين المدارس / الفتوى والتنزيل

وحدة ممددة 1563: المقارنة بين المدارس داخل الفتوى والتنزيل. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود

الجزم فيها. في مجال الفتوى والتنزيل تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج بطاقة خلاف قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال شرح موسع عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس النووي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الفتوى والتنزيل؛ العملية=المقارنة بين المدارس؛ الخطر=إهمال سبب التأليف؛ المخرج=بطاقة خلاف؛ مصدر المراجعة=شرح موسع؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1564: تقدير المآلات / الاقتصاد والاجتماع الإسلامي

وحدة ممددة 1564: تقدير المآلات داخل الاقتصاد والاجتماع الإسلامي. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الاقتصاد والاجتماع الإسلامي تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج قاموس مصطلحات قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مخطوط محقق عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إسقاط القيد. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن حجر: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الاقتصاد والاجتماع الإسلامي؛ العملية=تقدير المآلات؛ الخطر=إسقاط القيد؛ المخرج=قاموس مصطلحات؛ مصدر المراجعة=مخطوط محقق؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

المحور	السؤال	المخرج
تحرير حدود العلم	هل تغير هذه العملية فهم الاقتصاد والاجتماع الإسلامي أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	رسم حجة
محكمة الهدم	هل تغير هذه العملية فهم الاقتصاد والاجتماع الإسلامي أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	محكمة اعتراض
استخراج الأطروحة	هل تغير هذه العملية فهم الاقتصاد والاجتماع الإسلامي أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	ملخص فقري

ملحق ممدد 1565: تحرير حدود العلم / الفلسفة والمنطق

وحدة ممددة 1565: تحرير حدود العلم داخل الفلسفة والمنطق. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الفلسفة والمنطق تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج جدول أدلة قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مقال محكم عند الحاجة لا على

سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الذهبي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الفلسفة والمنطق؛ العملية=تحرير حدود العلم؛ الخطر=إهمال الطبعة؛ المخرج=جدول أدلة؛ مصدر المراجعة=مقال محكم؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1566: استخراج الأطروحة / الدراسات الرقمية

وحدة ممددة 1566: استخراج الأطروحة داخل الدراسات الرقمية. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الدراسات الرقمية تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج ملخص فقري قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مختصر مدرسي عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الغزالي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الدراسات الرقمية؛ العملية=استخراج الأطروحة؛ الخطر=تقديم النتيجة على الدليل؛ المخرج=ملخص فقري؛ مصدر المراجعة=مختصر مدرسي؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1567: تفكيك المصطلح / تحقيق التراث

وحدة ممددة 1567: تفكيك المصطلح داخل تحقيق التراث. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال تحقيق التراث تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج برنامج بحث قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال محاضرة علمية عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الرازي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=تحقيق التراث؛ العملية=تفكيك المصطلح؛ الخطر=إهمال سبب التأليف؛ المخرج=برنامج بحث؛ مصدر المراجعة=محاضرة علمية؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1568: تمييز مراتب اليقين / علوم القرآن والتفسير

وحدة ممددة 1568: تمييز مراتب اليقين داخل علوم القرآن والتفسير. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال علوم القرآن والتفسير تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج رسم حجة قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال موسوعة عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إسقاط القيد. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن تيمية: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=علوم القرآن والتفسير؛ العملية=تمييز مراتب اليقين؛ الخطر=إسقاط القيد؛ المخرج=رسم حجة؛ مصدر المراجعة=موسوعة؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

المحور	السؤال	المخرج
تفكيك المصطلح	هل تغير هذه العملية فهم علوم القرآن والتفسير أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	قاموس مصطلحات
تعقب الدليل	هل تغير هذه العملية فهم علوم القرآن والتفسير أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	مصفوفة مصادر
تمييز مراتب اليقين	هل تغير هذه العملية فهم علوم القرآن والتفسير أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	نموذج تركيبي

ملحق ممدد 1569: ربط السياق / علوم الحديث والعلل

وحدة ممددة 1569: ربط السياق داخل علوم الحديث والعلل. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال علوم الحديث والعلل تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج مصفوفة مصادر قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال حاشية عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن القيم: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=علوم الحديث والعلل؛ العملية=ربط السياق؛ الخطر=إهمال الطبعة؛ المخرج=مصفوفة مصادر؛ مصدر المراجعة=حاشية؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1570: تركيب المعنى / أصول الفقه والقواعد

وحدة ممددة 1570: تركيب المعنى داخل أصول الفقه والقواعد. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم

فيها. في مجال أصول الفقه والقواعد تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج سجل قيود قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال كتاب تأسيسي عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الشاطبي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=أصول الفقه والقواعد؛ العملية=تركيب المعنى؛ الخطر=تقديم النتيجة على الدليل؛ المخرج=سجل قيود؛ مصدر المراجعة=كتاب تأسيسي؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1571: اختبار الاعتراض / المقاصد والسياسة الشرعية

وحدة ممددة 1571: اختبار الاعتراض داخل المقاصد والسياسة الشرعية. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال المقاصد والسياسة الشرعية تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج قائمة إحالات قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال فهرس رقمي عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن خلدون: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=المقاصد والسياسة الشرعية؛ العملية=اختبار الاعتراض؛ الخطر=إهمال سبب التأليف؛ المخرج=قائمة إحالات؛ مصدر المراجعة=فهرس رقمي؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1572: المقارنة بين المدارس / العقيدة والكلام والفرق

وحدة ممددة 1572: المقارنة بين المدارس داخل العقيدة والكلام والفرق. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال العقيدة والكلام والفرق تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج خريطة مفاهيم قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال رسالة جامعية عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إسقاط القيد. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس السيوطي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=العقيدة والكلام والفرق، العملية=المقارنة بين المدارس، الخطر=إسقاط القيد، المخرج=خريطة مفاهيم، مصدر المراجعة=رسالة جامعية، رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب، أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

المحور	السؤال	المخرج
ربط السياق	هل تغير هذه العملية فهم العقيدة والكلام والفرق أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	خريطة مفاهيم
كشف الفرضية الخفية	هل تغير هذه العملية فهم العقيدة والكلام والفرق أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	جدول أدلة
تركيب المعنى	هل تغير هذه العملية فهم العقيدة والكلام والفرق أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	سجل قيود

ملحق ممدد 1573: تقدير المآلات / السيرة والشمائل

وحدة ممددة 1573: تقدير المآلات داخل السيرة والشمائل. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال السيرة والشمائل تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج محكمة اعتراض قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال شرح موسع عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس القرافي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=السيرة والشمائل، العملية=تقدير المآلات، الخطر=إهمال الطبعة، المخرج=محكمة اعتراض، مصدر المراجعة=شرح موسع، رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب، أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1574: تحرير حدود العلم / التاريخ الإسلامي والسياسة

وحدة ممددة 1574: تحرير حدود العلم داخل التاريخ الإسلامي والسياسة. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال التاريخ الإسلامي والسياسة تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج نموذج تركيبي قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مخطوط محقق عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن عاشور: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=التاريخ الإسلامي والسياسة، العملية=تحرير حدود العلم، الخطر=تقديم النتيجة على الدليل، المخرج=نموذج تركيبي، مصدر المراجعة=مخطوط محقق، رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب، أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1575: استخراج الأطروحة / التزكية والأخلاق

وحدة ممددة 1575: استخراج الأطروحة داخل التزكية والأخلاق. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال التزكية والأخلاق تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج بطاقة خلاف قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مقال محكم عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الشافعي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=التزكية والأخلاق؛ العملية=استخراج الأطروحة؛ الخطر=إهمال سبب التأليف؛ المخرج=بطاقة خلاف؛ مصدر المراجعة=مقال محكم؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1576: تفكيك المصطلح / الفقه المقارن والنوازل

وحدة ممددة 1576: تفكيك المصطلح داخل الفقه المقارن والنوازل. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الفقه المقارن والنوازل تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج قاموس مصطلحات قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مختصر مدرسي عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إسقاط القيد. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الخطيب البغدادي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الفقه المقارن والنوازل؛ العملية=تفكيك المصطلح؛ الخطر=إسقاط القيد؛ المخرج=قاموس مصطلحات؛ مصدر المراجعة=مختصر مدرسي؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

المحور	السؤال	المخرج
اختبار الاعتراض	هل تغير هذه العملية فهم الفقه المقارن والنوازل أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	رسم حجة
استحضار أقوال العلماء	هل تغير هذه العملية فهم الفقه المقارن والنوازل أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	محكمة اعتراض
المقارنة بين المدارس	هل تغير هذه العملية فهم الفقه المقارن والنوازل أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	ملخص فقري

ملحق ممدد 1577: تمييز مراتب اليقين / اللغة والبيان

وحدة ممددة 1577: تمييز مراتب اليقين داخل اللغة والبيان. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم

فيها. في مجال اللغة والبيان تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج جدول أدلة قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال محاضرة علمية عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن الصلاح: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=اللغة والبيان؛ العملية=تمييز مراتب اليقين؛ الخطر=إهمال الطبعة؛ المخرج=جدول أدلة؛ مصدر المراجعة=محاضرة علمية؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1578: ربط السياق / الرجال والطبقات

وحدة ممددة 1578: ربط السياق داخل الرجال والطبقات. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الرجال والطبقات تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج ملخص فقري قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال موسوعة عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس النووي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الرجال والطبقات؛ العملية=ربط السياق؛ الخطر=تقديم النتيجة على الدليل؛ المخرج=ملخص فقري؛ مصدر المراجعة=موسوعة؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1579: تركيب المعنى / الفتوى والتنزيل

وحدة ممددة 1579: تركيب المعنى داخل الفتوى والتنزيل. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الفتوى والتنزيل تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج برنامج بحث قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال حاشية عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن حجر: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الفتوى والتنزيل؛ العملية=تركيب المعنى؛ الخطر=إهمال سبب التأليف؛ المخرج=برنامج بحث؛ مصدر المراجعة=حاشية؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1580: اختبار الاعتراض / الاقتصاد والاجتماع الإسلامي

وحدة ممددة 1580: اختبار الاعتراض داخل الاقتصاد والاجتماع الإسلامي. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الاقتصاد والاجتماع الإسلامي تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج رسم حجة قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال كتاب تأسيسي عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إسقاط القيد. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الذهبي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الاقتصاد والاجتماع الإسلامي؛ العملية=اختبار الاعتراض؛ الخطر=إسقاط القيد؛ المخرج=رسم حجة؛ مصدر المراجعة=كتاب تأسيسي؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

المحور	السؤال	المخرج
تقدير المآلات	هل تغير هذه العملية فهم الاقتصاد والاجتماع الإسلامي أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	قاموس مصطلحات
إنتاج أسئلة بحثية	هل تغير هذه العملية فهم الاقتصاد والاجتماع الإسلامي أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	مصفوفة مصادر
تحرير حدود العلم	هل تغير هذه العملية فهم الاقتصاد والاجتماع الإسلامي أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	نموذج تركيبي

ملحق ممدد 1581: المقارنة بين المدارس / الفلسفة والمنطق

وحدة ممددة 1581: المقارنة بين المدارس داخل الفلسفة والمنطق. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الفلسفة والمنطق تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج مصفوفة مصادر قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال فهرس رقمي عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الغزالي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الفلسفة والمنطق؛ العملية=المقارنة بين المدارس؛ الخطر=إهمال الطبعة؛ المخرج=مصفوفة مصادر؛ مصدر المراجعة=فهرس رقمي؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1582: تقدير المآلات / الدراسات الرقمية

وحدة ممددة 1582: تقدير المآلات داخل الدراسات الرقمية. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الدراسات الرقمية تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج سجل قيود قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال رسالة جامعية عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الرازي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الدراسات الرقمية؛ العملية=تقدير المآلات؛ الخطر=تقديم النتيجة على الدليل؛ المخرج=سجل قيود؛ مصدر المراجعة=رسالة جامعية؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1583: تحرير حدود العلم / تحقيق التراث

وحدة ممددة 1583: تحرير حدود العلم داخل تحقيق التراث. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال تحقيق التراث تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج قائمة إحالات قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال شرح موسع عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن تيمية: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=تحقيق التراث؛ العملية=تحرير حدود العلم؛ الخطر=إهمال سبب التأليف؛ المخرج=قائمة إحالات؛ مصدر المراجعة=شرح موسع؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1584: استخراج الأطروحة / علوم القرآن والتفسير

وحدة ممددة 1584: استخراج الأطروحة داخل علوم القرآن والتفسير. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال علوم القرآن والتفسير تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج خريطة مفاهيم قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مخطوط محقق عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إسقاط القيد. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن القيم: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=علوم القرآن والتفسير؛ العملية=استخراج الأطروحة؛ الخطر=إسقاط القيد؛ المخرج=خريطة مفاهيم؛ مصدر المراجعة=مخطوط محقق؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

المحور	السؤال	المخرج
استخراج الأطروحة	هل تغير هذه العملية فهم علوم القرآن والتفسير أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	خريطة مفاهيم
صيد التفصيل الفرعي	هل تغير هذه العملية فهم علوم القرآن والتفسير أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	جدول أدلة
تفكيك المصطلح	هل تغير هذه العملية فهم علوم القرآن والتفسير أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	سجل قيود

ملحق ممدد 1585: تفكيك المصطلح / علوم الحديث والعلل

وحدة ممددة 1585: تفكيك المصطلح داخل علوم الحديث والعلل. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال علوم الحديث والعلل تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج محكمة اعتراض قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مقال محكم عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الشاطبي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=علوم الحديث والعلل؛ العملية=تفكيك المصطلح؛ الخطر=إهمال الطبعة؛ المخرج=محكمة اعتراض؛ مصدر المراجعة=مقال محكم؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1586: تمييز مراتب اليقين / أصول الفقه والقواعد

وحدة ممددة 1586: تمييز مراتب اليقين داخل أصول الفقه والقواعد. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال أصول الفقه والقواعد تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج نموذج تركيبي قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مختصر مدرسي عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن خلدون: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=أصول الفقه والقواعد، العملية=تمييز مراتب اليقين، الخطر=تقديم النتيجة على الدليل، المخرج=نموذج تركيبي، مصدر المراجعة=مختصر مدرسي، رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب، أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1587: ربط السياق / المقاصد والسياسة الشرعية

وحدة ممددة 1587: ربط السياق داخل المقاصد والسياسة الشرعية. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال المقاصد والسياسة الشرعية تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب، فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج بطاقة خلاف قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال محاضرة علمية عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس السيوطي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=المقاصد والسياسة الشرعية، العملية=ربط السياق، الخطر=إهمال سبب التأليف، المخرج=بطاقة خلاف، مصدر المراجعة=محاضرة علمية، رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب، أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1588: تركيب المعنى / العقيدة والكلام والفرق

وحدة ممددة 1588: تركيب المعنى داخل العقيدة والكلام والفرق. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال العقيدة والكلام والفرق تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب، فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج قاموس مصطلحات قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال موسوعة عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إسقاط القيد. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس القرافي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=العقيدة والكلام والفرق، العملية=تركيب المعنى، الخطر=إسقاط القيد، المخرج=قاموس مصطلحات، مصدر المراجعة=موسوعة، رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب، أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

المحور	السؤال	المخرج
تمييز مراتب اليقين	هل تغير هذه العملية فهم العقيدة والكلام والفرق أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	رسم حجة
رسم الخلاف	هل تغير هذه العملية فهم العقيدة والكلام والفرق أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	محكمة اعتراض
ربط السياق	هل تغير هذه العملية فهم العقيدة والكلام والفرق أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	ملخص فقري

ملاحق تشغيلية ممددة - الدفعة 15

هذه الدفعة تكمل قاعدة المعرفة بتفريعات تطبيقية تمنع اختزال الكتب الإسلامية العميقة إلى عناوين. كل وحدة مخصصة لتحويل التلخيص إلى عمل قابل للتدقيق والمراجعة.

ملحق ممدد 1589: اختبار الاعتراض / السيرة والشمائل

وحدة ممددة 1589: اختبار الاعتراض داخل السيرة والشمائل. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال السيرة والشمائل تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج جدول أدلة قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال حاشية عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن عاشور: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=السيرة والشمائل؛ العملية=اختبار الاعتراض؛ الخطر=إهمال الطبعة؛ المخرج=جدول أدلة؛ مصدر المراجعة=حاشية؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1590: المقارنة بين المدارس / التاريخ الإسلامي والسياسة

وحدة ممددة 1590: المقارنة بين المدارس داخل التاريخ الإسلامي والسياسة. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال التاريخ الإسلامي والسياسة تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج ملخص فقري قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال كتاب تأسيسي عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الشافعي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=التاريخ الإسلامي والسياسة؛ العملية=المقارنة بين المدارس؛ الخطر=تقديم النتيجة على الدليل؛ المخرج=ملخص فقري؛ مصدر المراجعة=كتاب تأسيسي؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1591: تقدير المآلات / التزكية والأخلاق

وحدة ممددة 1591: تقدير المآلات داخل التزكية والأخلاق. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم

فيها. في مجال التزكية والأخلاق تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج برنامج بحث قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال فهرس رقمي عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الخطيب البغدادي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=التزكية والأخلاق؛ العملية=تقدير المآلات؛ الخطر=إهمال سبب التأليف؛ المخرج=برنامج بحث؛ مصدر المراجعة=فهرس رقمي؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1592: تحرير حدود العلم / الفقه المقارن والنوازل

وحدة ممددة 1592: تحرير حدود العلم داخل الفقه المقارن والنوازل. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الفقه المقارن والنوازل تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج رسم حجة قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال رسالة جامعية عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إسقاط القيد. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن الصلاح: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الفقه المقارن والنوازل؛ العملية=تحرير حدود العلم؛ الخطر=إسقاط القيد؛ المخرج=رسم حجة؛ مصدر المراجعة=رسالة جامعية؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

المحور	السؤال	المخرج
تركيب المعنى	هل تغير هذه العملية فهم الفقه المقارن والنوازل أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	قاموس مصطلحات
بناء الخريطة السببية	هل تغير هذه العملية فهم الفقه المقارن والنوازل أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	مصفوفة مصادر
اختبار الاعتراض	هل تغير هذه العملية فهم الفقه المقارن والنوازل أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	نموذج تركيبي

ملحق ممدد 1593: استخراج الأطروحة / اللغة والبيان

وحدة ممددة 1593: استخراج الأطروحة داخل اللغة والبيان. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال اللغة والبيان تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج مصفوفة مصادر قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال شرح موسع عند الحاجة لا على

سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس النووي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=اللغة والبيان؛ العملية=استخراج الأطروحة؛ الخطر=إهمال الطبعة؛ المخرج=مصفوفة مصادر؛ مصدر المراجعة=شرح موسع؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1594: تفكيك المصطلح / الرجال والطبقات

وحدة ممددة 1594: تفكيك المصطلح داخل الرجال والطبقات. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الرجال والطبقات تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج سجل قيود قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مخطوط محقق عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن حجر: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الرجال والطبقات؛ العملية=تفكيك المصطلح؛ الخطر=تقديم النتيجة على الدليل؛ المخرج=سجل قيود؛ مصدر المراجعة=مخطوط محقق؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1595: تمييز مراتب اليقين / الفتوى والتنزيل

وحدة ممددة 1595: تمييز مراتب اليقين داخل الفتوى والتنزيل. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الفتوى والتنزيل تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج قائمة إحالات قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مقال محكم عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الذهبي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الفتوى والتنزيل؛ العملية=تمييز مراتب اليقين؛ الخطر=إهمال سبب التأليف؛ المخرج=قائمة إحالات؛ مصدر المراجعة=مقال محكم؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1596: ربط السياق / الاقتصاد والاجتماع الإسلامي

وحدة ممددة 1596: ربط السياق داخل الاقتصاد والاجتماع الإسلامي. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الاقتصاد والاجتماع الإسلامي تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج خريطة مفاهيم قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مختصر مدرسي عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إسقاط القيد. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الغزالي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الاقتصاد والاجتماع الإسلامي؛ العملية=ربط السياق؛ الخطر=إسقاط القيد؛ المخرج=خريطة مفاهيم؛ مصدر المراجعة=مختصر مدرسي؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

المحور	السؤال	المخرج
المقارنة بين المدارس	هل تغير هذه العملية فهم الاقتصاد والاجتماع الإسلامي أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	خريطة مفاهيم
تحويل المسألة إلى نموذج	هل تغير هذه العملية فهم الاقتصاد والاجتماع الإسلامي أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	جدول أدلة
تقدير المآلات	هل تغير هذه العملية فهم الاقتصاد والاجتماع الإسلامي أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	سجل قيود

ملحق ممدد 1597: تركيب المعنى / الفلسفة والمنطق

وحدة ممددة 1597: تركيب المعنى داخل الفلسفة والمنطق. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الفلسفة والمنطق تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج محكمة اعتراض قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال محاضرة علمية عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الرازي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الفلسفة والمنطق؛ العملية=تركيب المعنى؛ الخطر=إهمال الطبعة؛ المخرج=محكمة اعتراض؛ مصدر المراجعة=محاضرة علمية؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1598: اختبار الاعتراض / الدراسات الرقمية

وحدة ممددة 1598: اختبار الاعتراض داخل الدراسات الرقمية. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم

فيها. في مجال الدراسات الرقمية تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج نموذج تركيبي قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال موسوعة عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن تيمية: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الدراسات الرقمية؛ العملية=اختبار الاعتراض؛ الخطر=تقديم النتيجة على الدليل؛ المخرج=نموذج تركيبي؛ مصدر المراجعة=موسوعة؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1599: المقارنة بين المدارس / تحقيق التراث

وحدة ممددة 1599: المقارنة بين المدارس داخل تحقيق التراث. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال تحقيق التراث تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج بطاقة خلاف قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال حاشية عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن القيم: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=تحقيق التراث؛ العملية=المقارنة بين المدارس؛ الخطر=إهمال سبب التأليف؛ المخرج=بطاقة خلاف؛ مصدر المراجعة=حاشية؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1600: تقدير المآلات / علوم القرآن والتفسير

وحدة ممددة 1600: تقدير المآلات داخل علوم القرآن والتفسير. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال علوم القرآن والتفسير تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج قاموس مصطلحات قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال كتاب تأسيسي عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إسقاط القيد. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الشاطبي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=علوم القرآن والتفسير، العملية=تقدير المآلات، الخطر=إسقاط القيد، المخرج=قاموس مصطلحات، مصدر المراجعة=كتاب تأسيسي، رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب، أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

المحور	السؤال	المخرج
تحرير حدود العلم	هل تغير هذه العملية فهم علوم القرآن والتفسير أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	رسم حجة
محكمة الهدم	هل تغير هذه العملية فهم علوم القرآن والتفسير أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	محكمة اعتراض
استخراج الأطروحة	هل تغير هذه العملية فهم علوم القرآن والتفسير أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	ملخص فقري

ملحق ممدد 1601: تحرير حدود العلم / علوم الحديث والعلل

وحدة ممددة 1601: تحرير حدود العلم داخل علوم الحديث والعلل. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال علوم الحديث والعلل تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج جدول أدلة قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال فهرس رقمي عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن خلدون: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=علوم الحديث والعلل، العملية=تحرير حدود العلم، الخطر=إهمال الطبعة، المخرج=جدول أدلة، مصدر المراجعة=فهرس رقمي، رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب، أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1602: استخراج الأطروحة / أصول الفقه والقواعد

وحدة ممددة 1602: استخراج الأطروحة داخل أصول الفقه والقواعد. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال أصول الفقه والقواعد تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج ملخص فقري قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال رسالة جامعية عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس السيوطي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=أصول الفقه والقواعد، العملية=استخراج الأطروحة، الخطر=تقديم النتيجة على الدليل، المخرج=ملخص فقري، مصدر المراجعة=رسالة جامعية، رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب، أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1603: تفكيك المصطلح / المقاصد والسياسة الشرعية

وحدة ممددة 1603: تفكيك المصطلح داخل المقاصد والسياسة الشرعية. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال المقاصد والسياسة الشرعية تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج برنامج بحث قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال شرح موسع عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس القرافي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=المقاصد والسياسة الشرعية؛ العملية=تفكيك المصطلح؛ الخطر=إهمال سبب التأليف؛ المخرج=برنامج بحث؛ مصدر المراجعة=شرح موسع؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1604: تمييز مراتب اليقين / العقيدة والكلام والفرق

وحدة ممددة 1604: تمييز مراتب اليقين داخل العقيدة والكلام والفرق. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال العقيدة والكلام والفرق تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج رسم حجة قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مخطوط محقق عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إسقاط القيد. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن عاشور: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=العقيدة والكلام والفرق؛ العملية=تمييز مراتب اليقين؛ الخطر=إسقاط القيد؛ المخرج=رسم حجة؛ مصدر المراجعة=مخطوط محقق؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

المحور	السؤال	المخرج
تفكيك المصطلح	هل تغير هذه العملية فهم العقيدة والكلام والفرق أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	قاموس مصطلحات
تعقب الدليل	هل تغير هذه العملية فهم العقيدة والكلام والفرق أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	مصفوفة مصادر
تمييز مراتب اليقين	هل تغير هذه العملية فهم العقيدة والكلام والفرق أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	نموذج تركيبي

ملحق ممدد 1605: ربط السياق / السيرة والشمائل

وحدة ممددة 1605: ربط السياق داخل السيرة والشمائل. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم

فيها. في مجال السيرة والشمائل تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج مصفوفة مصادر قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مقال محكم عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الشافعي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=السيرة والشمائل؛ العملية=ربط السياق؛ الخطر=إهمال الطبعة؛ المخرج=مصفوفة مصادر؛ مصدر المراجعة=مقال محكم؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1606: تركيب المعنى / التاريخ الإسلامي والسياسة

وحدة ممددة 1606: تركيب المعنى داخل التاريخ الإسلامي والسياسة. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال التاريخ الإسلامي والسياسة تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج سجل قيود قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مختصر مدرسي عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الخطيب البغدادي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=التاريخ الإسلامي والسياسة؛ العملية=تركيب المعنى؛ الخطر=تقديم النتيجة على الدليل؛ المخرج=سجل قيود؛ مصدر المراجعة=مختصر مدرسي؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1607: اختبار الاعتراض / التزكية والأخلاق

وحدة ممددة 1607: اختبار الاعتراض داخل التزكية والأخلاق. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال التزكية والأخلاق تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج قائمة إحالات قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال محاضرة علمية عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن الصلاح: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=التزكية والأخلاق؛ العملية=اختبار الاعتراض؛ الخطر=إهمال سبب التأليف؛ المخرج=قائمة إحالات؛ مصدر المراجعة=محاضرة علمية؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1608: المقارنة بين المدارس / الفقه المقارن والنوازل

وحدة ممددة 1608: المقارنة بين المدارس داخل الفقه المقارن والنوازل. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الفقه المقارن والنوازل تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج خريطة مفاهيم قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال موسوعة عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إسقاط القيد. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس النووي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الفقه المقارن والنوازل؛ العملية=المقارنة بين المدارس؛ الخطر=إسقاط القيد؛ المخرج=خريطة مفاهيم؛ مصدر المراجعة=موسوعة؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

المحور	السؤال	المخرج
ربط السياق	هل تغير هذه العملية فهم الفقه المقارن والنوازل أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	خريطة مفاهيم
كشف الفرضية الخفية	هل تغير هذه العملية فهم الفقه المقارن والنوازل أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	جدول أدلة
تركيب المعنى	هل تغير هذه العملية فهم الفقه المقارن والنوازل أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	سجل قيود

ملحق ممدد 1609: تقدير المآلات / اللغة والبيان

وحدة ممددة 1609: تقدير المآلات داخل اللغة والبيان. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال اللغة والبيان تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج محكمة اعتراض قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال حاشية عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن حجر: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=اللغة والبيان؛ العملية=تقدير المآلات؛ الخطر=إهمال الطبعة؛ المخرج=محكمة اعتراض؛ مصدر المراجعة=حاشية؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1610: تحرير حدود العلم / الرجال والطبقات

وحدة ممددة 1610: تحرير حدود العلم داخل الرجال والطبقات. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الرجال والطبقات تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج نموذج تركيبي قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال كتاب تأسيسي عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الذهبي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الرجال والطبقات؛ العملية=تحرير حدود العلم؛ الخطر=تقديم النتيجة على الدليل؛ المخرج=نموذج تركيبي؛ مصدر المراجعة=كتاب تأسيسي؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1611: استخراج الأطروحة / الفتوى والتنزيل

وحدة ممددة 1611: استخراج الأطروحة داخل الفتوى والتنزيل. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الفتوى والتنزيل تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج بطاقة خلاف قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال فهرس رقمي عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الغزالي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الفتوى والتنزيل؛ العملية=استخراج الأطروحة؛ الخطر=إهمال سبب التأليف؛ المخرج=بطاقة خلاف؛ مصدر المراجعة=فهرس رقمي؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1612: تفكيك المصطلح / الاقتصاد والاجتماع الإسلامي

وحدة ممددة 1612: تفكيك المصطلح داخل الاقتصاد والاجتماع الإسلامي. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الاقتصاد والاجتماع الإسلامي تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج قاموس مصطلحات قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال رسالة جامعية عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إسقاط القيد. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الرازي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الاقتصاد والاجتماع الإسلامي؛ العملية=تفكيك المصطلح؛ الخطر=إسقاط القيد؛ المخرج=قاموس مصطلحات؛ مصدر المراجعة=رسالة جامعية؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

المحور	السؤال	المخرج
اختبار الاعتراض	هل تغير هذه العملية فهم الاقتصاد والاجتماع الإسلامي أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	رسم حجة
استحضار أقوال العلماء	هل تغير هذه العملية فهم الاقتصاد والاجتماع الإسلامي أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	محكمة اعتراض
المقارنة بين المدارس	هل تغير هذه العملية فهم الاقتصاد والاجتماع الإسلامي أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	ملخص فقري

ملحق ممدد 1613: تمييز مراتب اليقين / الفلسفة والمنطق

وحدة ممددة 1613: تمييز مراتب اليقين داخل الفلسفة والمنطق. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الفلسفة والمنطق تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج جدول أدلة قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال شرح موسع عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن تيمية: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الفلسفة والمنطق؛ العملية=تمييز مراتب اليقين؛ الخطر=إهمال الطبعة؛ المخرج=جدول أدلة؛ مصدر المراجعة=شرح موسع؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1614: ربط السياق / الدراسات الرقمية

وحدة ممددة 1614: ربط السياق داخل الدراسات الرقمية. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الدراسات الرقمية تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج ملخص فقري قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مخطوط محقق عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن القيم: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الدراسات الرقمية؛ العملية=ربط السياق؛ الخطر=تقديم النتيجة على الدليل؛ المخرج=ملخص فقري؛ مصدر المراجعة=مخطوط محقق؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1615: تركيب المعنى / تحقيق التراث

وحدة ممددة 1615: تركيب المعنى داخل تحقيق التراث. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال تحقيق التراث تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج برنامج بحث قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مقال محكم عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الشاطبي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=تحقيق التراث؛ العملية=تركيب المعنى؛ الخطر=إهمال سبب التأليف؛ المخرج=برنامج بحث؛ مصدر المراجعة=مقال محكم؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1616: اختبار الاعتراض / علوم القرآن والتفسير

وحدة ممددة 1616: اختبار الاعتراض داخل علوم القرآن والتفسير. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال علوم القرآن والتفسير تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج رسم حجة قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مختصر مدرسي عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إسقاط القيد. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن خلدون: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=علوم القرآن والتفسير؛ العملية=اختبار الاعتراض؛ الخطر=إسقاط القيد؛ المخرج=رسم حجة؛ مصدر المراجعة=مختصر مدرسي؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

المحور	السؤال	المخرج
تقدير المآلات	هل تغير هذه العملية فهم علوم القرآن والتفسير أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	قاموس مصطلحات
إنتاج أسئلة بحثية	هل تغير هذه العملية فهم علوم القرآن والتفسير أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	مصفوفة مصادر
تحرير حدود العلم	هل تغير هذه العملية فهم علوم القرآن والتفسير أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	نموذج تركيبي

ملحق ممدد 1617: المقارنة بين المدارس / علوم الحديث والعلل

وحدة ممددة 1617: المقارنة بين المدارس داخل علوم الحديث والعلل. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال علوم الحديث والعلل تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج مصفوفة مصادر قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال محاضرة علمية عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس السيوطي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=علوم الحديث والعلل؛ العملية=المقارنة بين المدارس؛ الخطر=إهمال الطبعة؛ المخرج=مصفوفة مصادر؛ مصدر المراجعة=محاضرة علمية؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1618: تقدير المآلات / أصول الفقه والقواعد

وحدة ممددة 1618: تقدير المآلات داخل أصول الفقه والقواعد. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال أصول الفقه والقواعد تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج سجل قيود قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال موسوعة عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس القرافي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=أصول الفقه والقواعد؛ العملية=تقدير المآلات؛ الخطر=تقديم النتيجة على الدليل؛ المخرج=سجل قيود؛ مصدر المراجعة=موسوعة؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1619: تحرير حدود العلم / المقاصد والسياسة الشرعية

وحدة ممددة 1619: تحرير حدود العلم داخل المقاصد والسياسة الشرعية. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال المقاصد والسياسة الشرعية تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج قائمة إحالات قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال حاشية عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن عاشور: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=المقاصد والسياسة الشرعية؛ العملية=تحرير حدود العلم؛ الخطر=إهمال سبب التأليف؛ المخرج=قائمة إحالات؛ مصدر المراجعة=حاشية؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1620: استخراج الأطروحة / العقيدة والكلام والفرق

وحدة ممددة 1620: استخراج الأطروحة داخل العقيدة والكلام والفرق. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال العقيدة والكلام والفرق تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج خريطة مفاهيم قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال كتاب تأسيسي عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إسقاط القيد. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الشافعي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=العقيدة والكلام والفرق؛ العملية=استخراج الأطروحة؛ الخطر=إسقاط القيد؛ المخرج=خريطة مفاهيم؛ مصدر المراجعة=كتاب تأسيسي؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

المحور	السؤال	المخرج
استخراج الأطروحة	هل تغير هذه العملية فهم العقيدة والكلام والفرق أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	خريطة مفاهيم
صيد التفصيل الفرعي	هل تغير هذه العملية فهم العقيدة والكلام والفرق أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	جدول أدلة
تفكيك المصطلح	هل تغير هذه العملية فهم العقيدة والكلام والفرق أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	سجل قيود

ملحق ممدد 1621: تفكيك المصطلح / السيرة والشمائل

وحدة ممددة 1621: تفكيك المصطلح داخل السيرة والشمائل. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال السيرة والشمائل تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج محكمة اعتراض قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال فهرس رقمي عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الخطيب البغدادي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=السيرة والشمائل؛ العملية=تفكيك المصطلح؛ الخطر=إهمال الطبعة؛ المخرج=محكمة اعتراض؛ مصدر المراجعة=فهرس رقمي؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1622: تمييز مراتب اليقين / التاريخ الإسلامي والسياسة

وحدة ممددة 1622: تمييز مراتب اليقين داخل التاريخ الإسلامي والسياسة. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال التاريخ الإسلامي والسياسة تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج نموذج تركيبي قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال رسالة جامعية عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن الصلاح: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=التاريخ الإسلامي والسياسة؛ العملية=تمييز مراتب اليقين؛ الخطر=تقديم النتيجة على الدليل؛ المخرج=نموذج تركيبي؛ مصدر المراجعة=رسالة جامعية؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1623: ربط السياق / التزكية والأخلاق

وحدة ممددة 1623: ربط السياق داخل التزكية والأخلاق. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال التزكية والأخلاق تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج بطاقة خلاف قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال شرح موسع عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس النووي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=التزكية والأخلاق؛ العملية=ربط السياق؛ الخطر=إهمال سبب التأليف؛ المخرج=بطاقة خلاف؛ مصدر المراجعة=شرح موسع؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1624: تركيب المعنى / الفقه المقارن والنوازل

وحدة ممددة 1624: تركيب المعنى داخل الفقه المقارن والنوازل. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الفقه المقارن والنوازل تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج قاموس مصطلحات قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مخطوط محقق عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إسقاط القيد. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن حجر: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الفقه المقارن والنوازل؛ العملية=تركيب المعنى؛ الخطر=إسقاط القيد؛ المخرج=قاموس مصطلحات؛ مصدر المراجعة=مخطوط محقق؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

المحور	السؤال	المخرج
تمييز مراتب اليقين	هل تغير هذه العملية فهم الفقه المقارن والنوازل أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	رسم حجة
رسم الخلاف	هل تغير هذه العملية فهم الفقه المقارن والنوازل أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	محكمة اعتراض
ربط السياق	هل تغير هذه العملية فهم الفقه المقارن والنوازل أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	ملخص فقري

ملحق ممدد 1625: اختبار الاعتراض / اللغة والبيان

وحدة ممددة 1625: اختبار الاعتراض داخل اللغة والبيان. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال اللغة والبيان تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج جدول أدلة قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مقال محكم عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الذهبي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=اللغة والبيان؛ العملية=اختبار الاعتراض؛ الخطر=إهمال الطبعة؛ المخرج=جدول أدلة؛ مصدر المراجعة=مقال محكم؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1626: المقارنة بين المدارس / الرجال والطبقات

وحدة ممددة 1626: المقارنة بين المدارس داخل الرجال والطبقات. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الرجال والطبقات تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج ملخص فقري قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مختصر مدرسي عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الغزالي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الرجال والطبقات؛ العملية=المقارنة بين المدارس؛ الخطر=تقديم النتيجة على الدليل؛ المخرج=ملخص فقري؛ مصدر المراجعة=مختصر مدرسي؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1627: تقدير المآلات / الفتوى والتنزيل

وحدة ممددة 1627: تقدير المآلات داخل الفتوى والتنزيل. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الفتوى والتنزيل تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج برنامج بحث قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال محاضرة علمية عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الرازي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الفتوى والتنزيل؛ العملية=تقدير المآلات؛ الخطر=إهمال سبب التأليف؛ المخرج=برنامج بحث؛ مصدر المراجعة=محاضرة علمية؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1628: تحرير حدود العلم / الاقتصاد والاجتماع الإسلامي

وحدة ممددة 1628: تحرير حدود العلم داخل الاقتصاد والاجتماع الإسلامي. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الاقتصاد والاجتماع الإسلامي تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج رسم حجة قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال موسوعة عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إسقاط القيد. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن تيمية: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الاقتصاد والاجتماع الإسلامي؛ العملية=تحرير حدود العلم؛ الخطر=إسقاط القيد؛ المخرج=رسم حجة؛ مصدر المراجعة=موسوعة؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

المحور	السؤال	المخرج
تركيب المعنى	هل تغير هذه العملية فهم الاقتصاد والاجتماع الإسلامي أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	قاموس مصطلحات

بناء الخريطة السببية	هل تغير هذه العملية فهم الاقتصاد والاجتماع الإسلامي أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	مصفوفة مصادر
اختبار الاعتراض	هل تغير هذه العملية فهم الاقتصاد والاجتماع الإسلامي أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	نموذج تركيبي

ملحق ممدد 1629: استخراج الأطروحة / الفلسفة والمنطق

وحدة ممددة 1629: استخراج الأطروحة داخل الفلسفة والمنطق. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الفلسفة والمنطق تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج مصفوفة مصادر قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال حاشية عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن القيم: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الفلسفة والمنطق؛ العملية=استخراج الأطروحة؛ الخطر=إهمال الطبعة؛ المخرج=مصفوفة مصادر؛ مصدر المراجعة=حاشية؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1630: تفكيك المصطلح / الدراسات الرقمية

وحدة ممددة 1630: تفكيك المصطلح داخل الدراسات الرقمية. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال الدراسات الرقمية تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج سجل قيود قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال كتاب تأسيسي عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس الشاطبي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=الدراسات الرقمية؛ العملية=تفكيك المصطلح؛ الخطر=تقديم النتيجة على الدليل؛ المخرج=سجل قيود؛ مصدر المراجعة=كتاب تأسيسي؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملاحق تشغيلية ممددة - الدفعة 16

هذه الدفعة تكمل قاعدة المعرفة بتفريعات تطبيقية أخيرة.

ملحق ممدد 1631: تمييز مراتب اليقين / تحقيق التراث

وحدة ممددة 1631: تمييز مراتب اليقين داخل تحقيق التراث. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال تحقيق التراث تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج قائمة إحالات قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال فهرس رقمي عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال سبب التأليف. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن خلدون: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=تحقيق التراث؛ العملية=تمييز مراتب اليقين؛ الخطر=إهمال سبب التأليف؛ المخرج=قائمة إحالات؛ مصدر المراجعة=فهرس رقمي؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1632: ربط السياق / علوم القرآن والتفسير

وحدة ممددة 1632: ربط السياق داخل علوم القرآن والتفسير. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال علوم القرآن والتفسير تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج خريطة مفاهيم قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال رسالة جامعية عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إسقاط القيد. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس السيوطي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=علوم القرآن والتفسير؛ العملية=ربط السياق؛ الخطر=إسقاط القيد؛ المخرج=خريطة مفاهيم؛ مصدر المراجعة=رسالة جامعية؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

المحور	السؤال	المخرج
المقارنة بين المدارس	هل تغير هذه العملية فهم علوم القرآن والتفسير أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	خريطة مفاهيم
تحويل المسألة إلى نموذج	هل تغير هذه العملية فهم علوم القرآن والتفسير أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	جدول أدلة
تقدير المآلات	هل تغير هذه العملية فهم علوم القرآن والتفسير أم تكرر نتيجة ظاهرة؟	سجل قيود

ملحق ممدد 1633: تركيب المعنى / علوم الحديث والعلل

وحدة ممددة 1633: تركيب المعنى داخل علوم الحديث والعلل. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال علوم الحديث والعلل تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج محكمة اعتراض قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال شرح موسع عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو إهمال الطبعة. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس القرافي: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=علوم الحديث والعلل؛ العملية=تركيب المعنى؛ الخطر=إهمال الطبعة؛ المخرج=محكمة اعتراض؛ مصدر المراجعة=شرح موسع؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1634: اختبار الاعتراض / أصول الفقه والقواعد

وحدة ممددة 1634: اختبار الاعتراض داخل أصول الفقه والقواعد. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال أصول الفقه والقواعد تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج نموذج تركيبي قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مخطوط محقق عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خطر هذه الوحدة هو تقديم النتيجة على الدليل. فإذا وقع هذا الخطر صار الملخص قادرا على إقناع القارئ مع أنه أضعف من الأصل. العلاج أن يوضع بجانب كل نتيجة سؤال هدم: ما التفصيل الذي لو ظهر لغيّر هذه النتيجة؟ وما المصدر الذي يمكن أن يعارضها؟ وما الفرق بين أن يكون الكلام تقريرا وبين أن يكون جدلا؟ ويستحضر هنا درس ابن عاشور: ضبط العلم لا يتم بمهابة الاسم بل بحراسة الطريق بين الدليل والحكم.

الصيغة التطبيقية للخادم: العلم=أصول الفقه والقواعد؛ العملية=اختبار الاعتراض؛ الخطر=تقديم النتيجة على الدليل؛ المخرج=نموذج تركيبي؛ مصدر المراجعة=مخطوط محقق؛ رتبة المعلومة=ثابت/راجح/خلافي/فرضية/تركيب؛ أثر التفصيل=يحفظ قيدا/يكشف اعتراضا/يعدل ترجيحا/يفتح سؤالا. ولا تقبل الوحدة حتى تذكر موضعين: موضع في الكتاب، وموضع تحقق أو مقارنة إن وجد.

ملحق ممدد 1635: المقارنة بين المدارس / المقاصد والسياسة الشرعية

وحدة ممددة 1635: المقارنة بين المدارس داخل المقاصد والسياسة الشرعية. هذه الوحدة تضيف طبقة تفصيل إلى القاعدة العامة: لا يكفي أن يقول الملخص إن الكتاب قرر مسألة، بل يجب أن يبين كيف وصلت المسألة إلى هذا الموضع، وما نوع الدليل الذي حملها، وما حدود الجزم فيها. في مجال المقاصد والسياسة الشرعية تتغير وظيفة العبارة بحسب الباب؛ فاللفظ نفسه قد يكون اصطلاحا في أول الكتاب، واعتراضا في وسطه، وقيدا في آخره. لذلك يلتزم الخادم بإخراج بطاقة خلاف قبل صياغة الخلاصة النهائية.

خطوات الاشتغال: أولا عزل الجملة المؤثرة من غير بتر سياقها. ثانيا تحديد هل هي من صلب قول المؤلف أو منقول عن غيره أو جواب عن اعتراض. ثالثا البحث عن نظائرها داخل الكتاب قبل الذهاب إلى مصدر خارجي. رابعا استعمال مقال محكم عند الحاجة لا على سبيل التزيين، بل لسد فجوة محددة: تخريج، تحرير اصطلاح، مقارنة مذهب، أو اختبار دعوى تاريخية. خامسا تسجيل كل انتقال من النقل إلى الاستنتاج بوسم ظاهر.

خاتمة تشغيلية: من قاعدة معرفة إلى صناعة علم

تنتهي هذه النسخة إلى أن تلخيص الكتب الإسلامية العميقة ليس خدمة لغوية، بل صناعة معرفة مؤتمتة. الخادم الناجح ليس الذي يضغط الكتاب في صفحات أقل، بل الذي يحفظ روحه العلمية: السؤال، الدليل، القيد، الاعتراض، الخلاف، السياق، وأقوال العلماء. وكلما زادت قدرة الخادم على التفريق بين الثابت والراجح والخلافي والفرضية والتركيب، زادت أمانته وقلت أوهامه.

ليست الغاية أن يصبح الملخص بديلا عن الأصل، بل أن يصبح جسرا أمينا إليه. والفرق بين البديل والجسر أن البديل يسرق سلطة الكتاب، أما الجسر فيحفظ الطريق ويكشف البنية ويعين القارئ على الرجوع. لذلك وضعت القاعدة سجلا لكل نتيجة: من أين جاءت؟ بأي دليل؟ بأي رتبة؟ بأي قيد؟ وما الاعتراض الأقوى عليها؟

الخطوة التالية ليست زيادة الصفحات، بل بناء تجارب معيارية على كتب حقيقية من علوم متعددة: تفسير، حديث، أصول، فقه، عقيدة، تاريخ، تزكية، لغة، رجال، ومقاصد. ثم يقاس كل ملخص بسؤال قاس: هل يستطيع متخصص أن يرجع من الملخص إلى الكتاب دون أن يشعر أن روح العلم ضاعت؟ إن كان الجواب نعم، فقد بدأنا علما جديدا في هندسة التلخيص الإسلامي.

هذه القاعدة صالحة للتحويل إلى نظام عمل حاسوبي: حقول، وسوم، واجهات مراجعة، مصفوفات مصادر، ومدقق إحالات. لكنها تحتاج دائما إلى عين علمية؛ لأن الخادم لا يعوض الإنصاف، ولا يغني عن التثبت، ولا يملك حق تحويل الاحتمال إلى يقين. التقنية تزيد القدرة، لكنها لا تمنح العصمة؛ والمراجعة العلمية هي صمام الأمان.

أقوى ما في هذا المشروع أنه يمنع الملخص من الخيانة الهادئة: حذف قيد صغير، إسقاط استثناء، رفع قول خلافي إلى رتبة القطع، أو نسب تركيب جديد إلى مؤلف قديم. لذلك كانت محكمة الهدم جزءا من البناء لا ملحقا بعده. كل ملخص لا يقبل الهدم لا يستحق الثقة، وكل نموذج لا ينجو من الاعتراض إلا بالوضوح لا بالتهويل.

ومن جهة الإبداع، فالمطلوب ليس الوقوف عند النقل، بل توليد معرفة بعد الوفاء للنقل. فإذا استخرج الملخص نموذج الكتاب الضمني، وميز بين قول المؤلف وما يستفاد منه وما نبنيه نحن عليه، صار التلخيص بداية بحث لا نهايته. وهنا يظهر معنى الخرق المعرفي المنضبط: التفاف شامل حول المتن، لا قفز فوقه.

الوصية التطبيقية الأخيرة: ابدأ بكل كتاب من سؤاله لا من شهرته؛ اقرأ قيده قبل نتيجته؛ فتش عن اعتراضه قبل إعجابك به؛ قارن مصدره قبل البناء عليه؛ وإذا ركبت منه معرفة جديدة فاكتب عليها: هذا تركيب، لا نص. بذلك يصبح الخادم عونا على العلم، لا ماكينة لإنتاج اليقين الزائف.

القاعدة النهائية:
لا تلخيص بلا حفظ للتفصيل، ولا تركيب بلا تمييز، ولا إبداع بلا محكمة هدم، ولا استعمال للخادم بلا سجل تحقق. وكل صفحة لا تضيف فرقا أو قيدا أو دليلا أو اعتراضا فهي صفحة زائدة ولو حسنت عبارتها.